

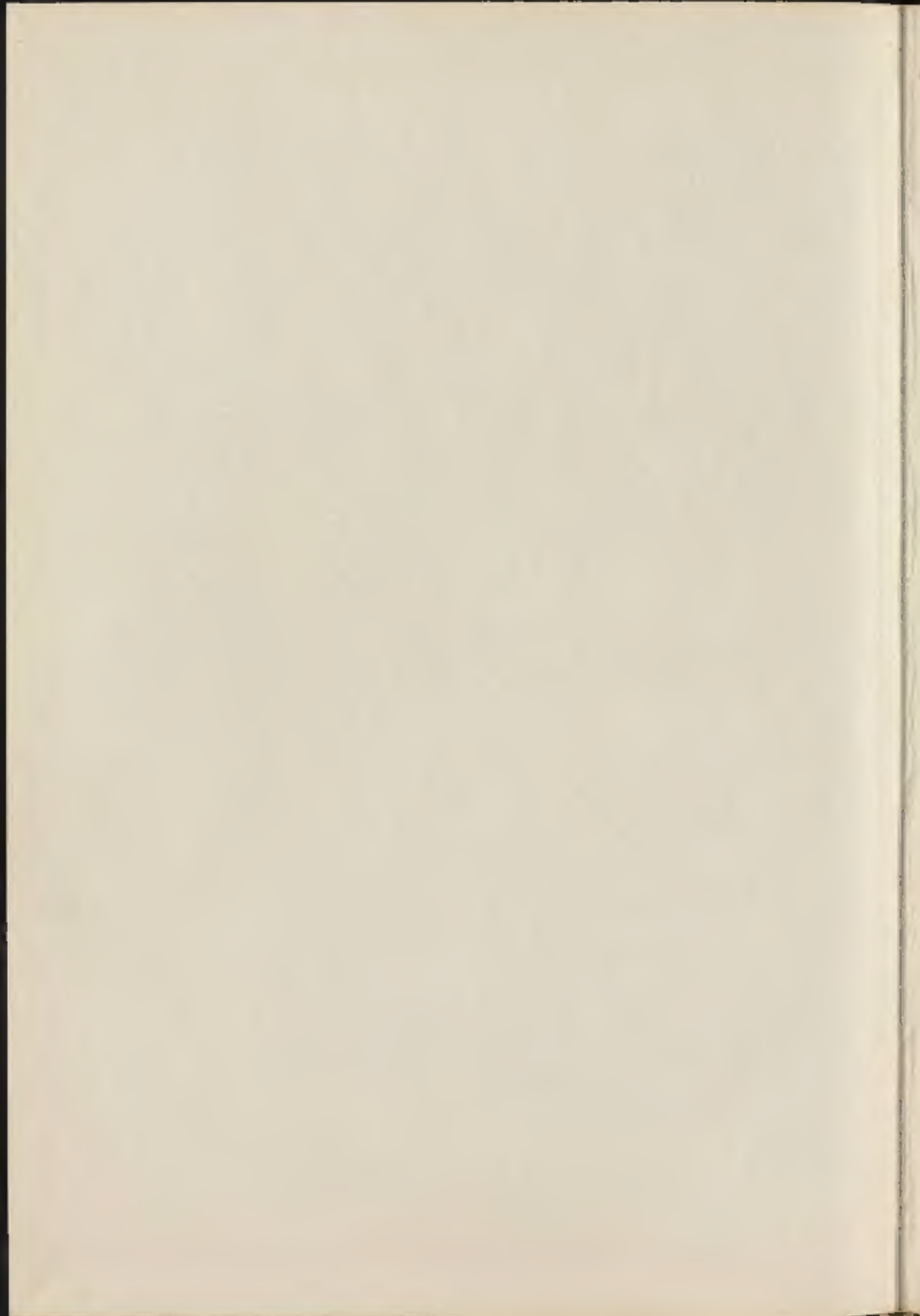
COLUMBIA UNIVERSITY LIBRARIES



0036691194

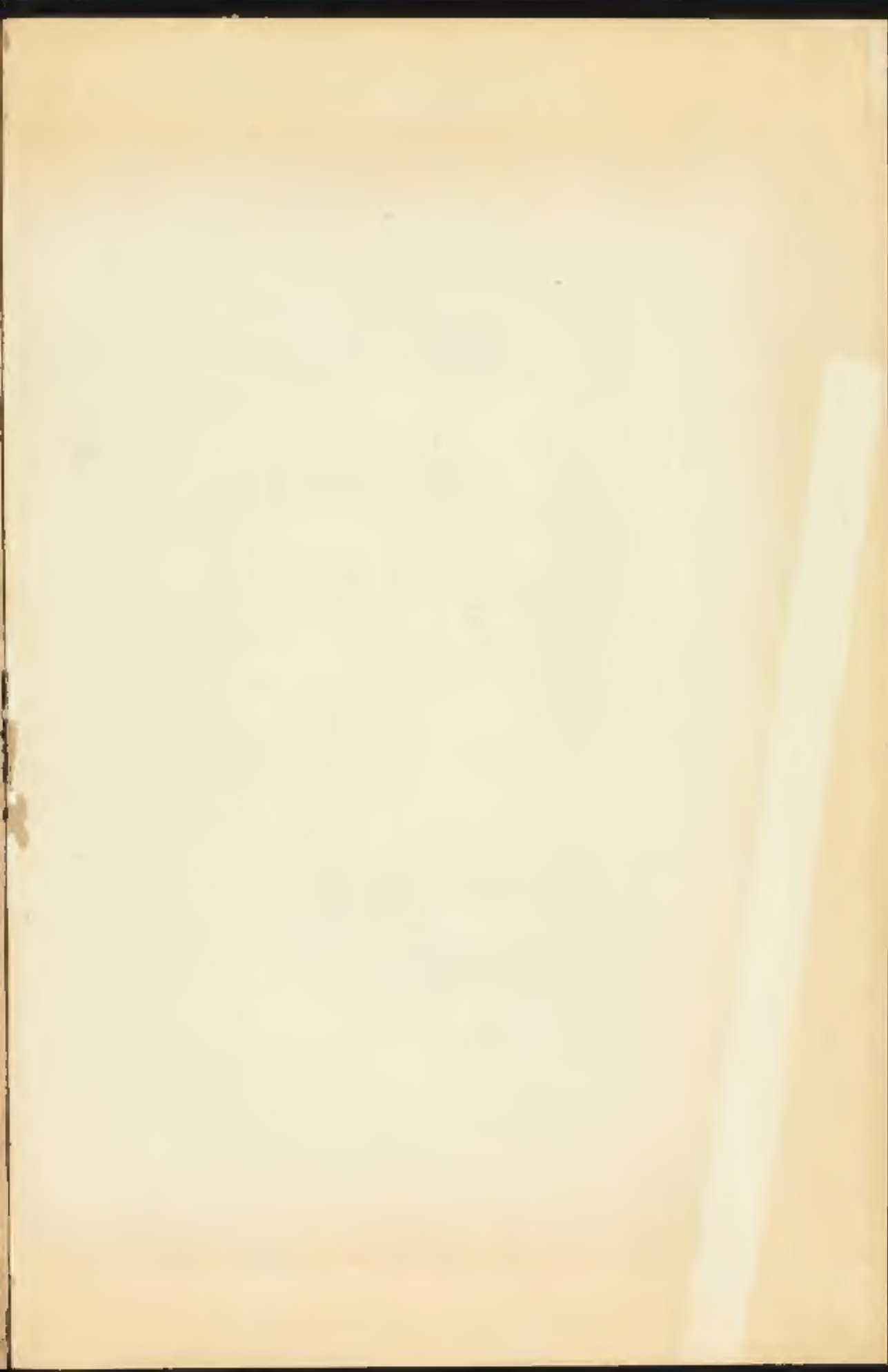
THE LIBRARIES
COLUMBIA UNIVERSITY

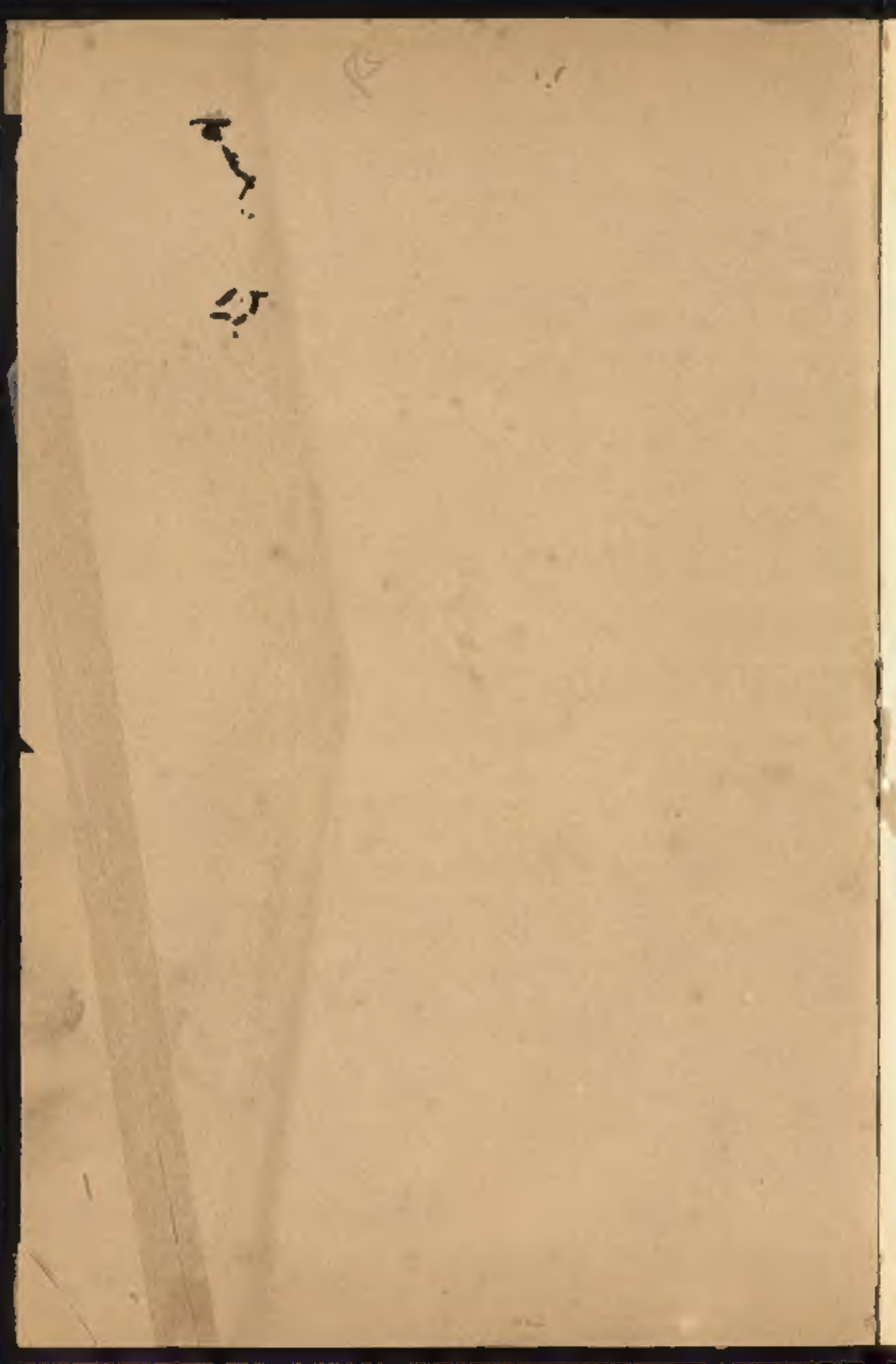












فهرسة الجزء الاول من قرة عيون الاختيار

صفحة	صفحة
١٧ مطلب ادعى المالك ثم ادعاه وقتا تقبل	١٤ مطلب دعوى الهبة من غير قبض غير
١٧ مطلب بهود ماعدا النكاح فسخ له	١٤ مطلب
١٨ مطلب الحق أن النكاح يقبل التسخير	١٤ مطلب الاقرار بالهبة هل يكون اقرارا
١٨ مطلب ما يقبل التسخير من النكاح ليس	بالقبض
٢١ مطلب بل انسخ	١٤ مطلب بوهن على أنه بالارث ثم قال لم
٢١ مطلب اذا أقر باستيفاء الحق أو الاجرة	يكن في قط
أو الجهاد ثم ادعى أنها ابنه رجعة أو يوفى	١٤ مطلب دعوى الشراء بعد الهبة
لم يصدق واذا أقر بقبض دراهم مطلقة	مسموعة مطلقا والشراء قبل هبة من
يصدق	غير قبض مسموعة أيضا
٢٥ مطلب حادثة الفتوى	١٤ مطلب التوفيق بالهمل شرط في
٢٥ مطلب بيان وجه تسمية الفسخ وبيان	الاستحسان وهو الأصح
أقوالها	١٥ مطلب من متى في نقض ما تم من جهته
٢٦ مطلب الدعوى اذا قدمت بوجه غير	فسميه مردود عليه الا في موضعين
لاتنقض الاتفاقية	١٥ مطلب في ارتفاع التناقض أقوال
٢٦ مطلب يصح الدفع ودفع الدفع ودفعه	أربعة
٢٦ مطلب أي بالدفع به بدل الحكم في بعض	١٥ مطلب هل يكفي إمكان التوفيق لدفع
المواضع لا يقبل	التناقض أو لا بد منه بالفعل
٢٨ مطلب جواب حادثة الفتوى	١٥ مطلب يكون التناقض من متكلم واحد
٢٨ مطلب حادثة أذن الديونة في دفعه لاختيه	ومن اثنين
الحج	١٥ مطلب لا تنفع دعوى الوارث فيما
٢٩ مطلب لو شهد على البيع وقبض الثمن	لا تنفع دعوى سوء نية
يقبل وان لم يبينه	١٥ مطلب هل يشترط كون الكلامين
٢٩ مطلب أنكر البيع فأنبته المشتري	المتناقضين في مجلس القاضي أو الثاني
وأراد الرد بالعيب فادعى البائع البرائة	فقط
عن عيب لا يقبل للتناقض	١٦ مطلب يرتفع التناقض بقول المتناقض
٢٩ مطلب أنكر البيع فأنبته المشتري	ترك
فادعى البائع الاتفاق تنفع	١٦ مطلب يرتفع التناقض بتكذيب الحاكم
٢٩ مطلب الجواب النافع عن اشكال جامع	١٧ مطلب ادعى بسبب ثم ادعاه مطلقا
الفصولين	١٧ مطلب ادعى وقفاً ثم ادعاه ملكاً لنفسه
٣٠ مطلب ادعى ثم اعجبته فانكر فأنبته	لا تقبل

893.199
I 56

V.1

مطلبية	مطلبية
فادى البائع انه رده عليه بالعيب يقبل	٣٠
مطلب واقعة مرقند	٣٠
مطلب قال لانكاح بيننا فبرهنت فبرهن	٣٠
على انما عيال يقبل	٣٠
مطلب لو قال لم ازوجها فاما اولادكاح	٣٠
قط فبرهنت فبرهن على انما عيال لا يقبل	٣١
مطلب فائدة شحوية	٣١
مطلب صدك كتب فيه بيع واجارة	٣١
واقرار وغير ذلك وكتب في آخره ارشاه	٣١
الله تعالى	٣٣
مطلب مدة التلوم في دفع المال للوراث	٣٣
الذي اقر به المودع	٣٧
مطلب وكيل بيت المال ليس بخصم الا	٣٧
اذا واكل السطاح في ان يدعى ويدهى	٣٨
عليه لا بالجمع والحفظ	٣٨
مطلب هل يزرع المتقول من يذدى اليد	٣٨
مطلب اوصى بثلاث ما له جاز	٣٨
مطلب هل يذى تحت الوصية بالمال	٣٩
ما على الناس من الديون قولان	٣٩
مطلب في التوفيق بين القولين في دخول	٣٩
الدين في الوصية وعدم دخوله	٣٩
مطلب من قال بجميع ما املك صدقة	٣٩
مطلب اوصى بثلاثة لثلاث وليس له مال	٣٩
ثم استفاد نص الوصية	٣٩
مطلب مالي او ما املك سرا في المصع	٣٩
مطلب لو قال ان فعلت كذا املك	٣٩
صدقة فالحيلة في الفعل وعدم الحث الخ	٤٠
مطلب لا يشترط علم الوصى بالايص	٤٠
بمخلاف الوكيل	٤٠
مطلب علم المشتري بالوكالة دون الوكيل	٤٠
بصح	٤١
مطلب الوصاية والوصى كالتيجتمعان	٤١
وبفتح فان	٤٢
مطلب الوصى بمخالف الوكيل في خمس	٤٢
مشرقة مثله	٤٢
مطلب وصى القاضي نائب عن الميت	٤٢
لا عن القاضي	٤٢
مطلب الناظر وكيل لا وصى	٤٢
مطلب تقرير في النظر بلا علمه	٤٢
مطلب الناظر له شبه بالوصى وشبهه ما	٤٢
بالوكيل	٤٢
مطلب الناظر وكيل في حيلة الواقف	٤٢
وصى في موته	٤٢
مطلب الكتابة كالخطاب فيقع بها علم	٤٢
الوكيل بالوكالة	٤٢
مطلب القساق اذا اخبر من اسلم ولم	٤٢
بهاجر يلزمه العمل بالشراعت في الاصح	٤٢
مطلب البكر اذا اخبرها رسول الولي	٤٢
بالقرويج	٤٢
مطلب لو اخطأ القاضي بضمن	٤٥
مطلب ملخص ما قبل في خطأ القاضي	٤٥
مطلب لقاضي اقرار حصه الموصى له في	٤٦
المكيل والموزون اذا كان غائبا	٤٦
مطلب طاعة اولي الامر واجبة	٤٦
مطلب القضاة اذا تولوا بالرشا	٤٦
بأطلة	٤٦
مطلب واقعة الفتوى	٤٩
مطلب الاصل ان المقر اذا اشد اقراره	٤٩
الى حالة منافية للضمين من كل وجه فانه	٤٩
لا يلزمه شيء	٤٩
مطلب السلطان اذا عزل قاضيا لا يعزل	٥٠
ماله ببقائه الخيم	٥٠
مطلب اذا قال المنذر اسمع اقسره	٥٠
لا تشمله ان يشهد بمخلاف ما اذا قال له	٥٠

صفة

صفة

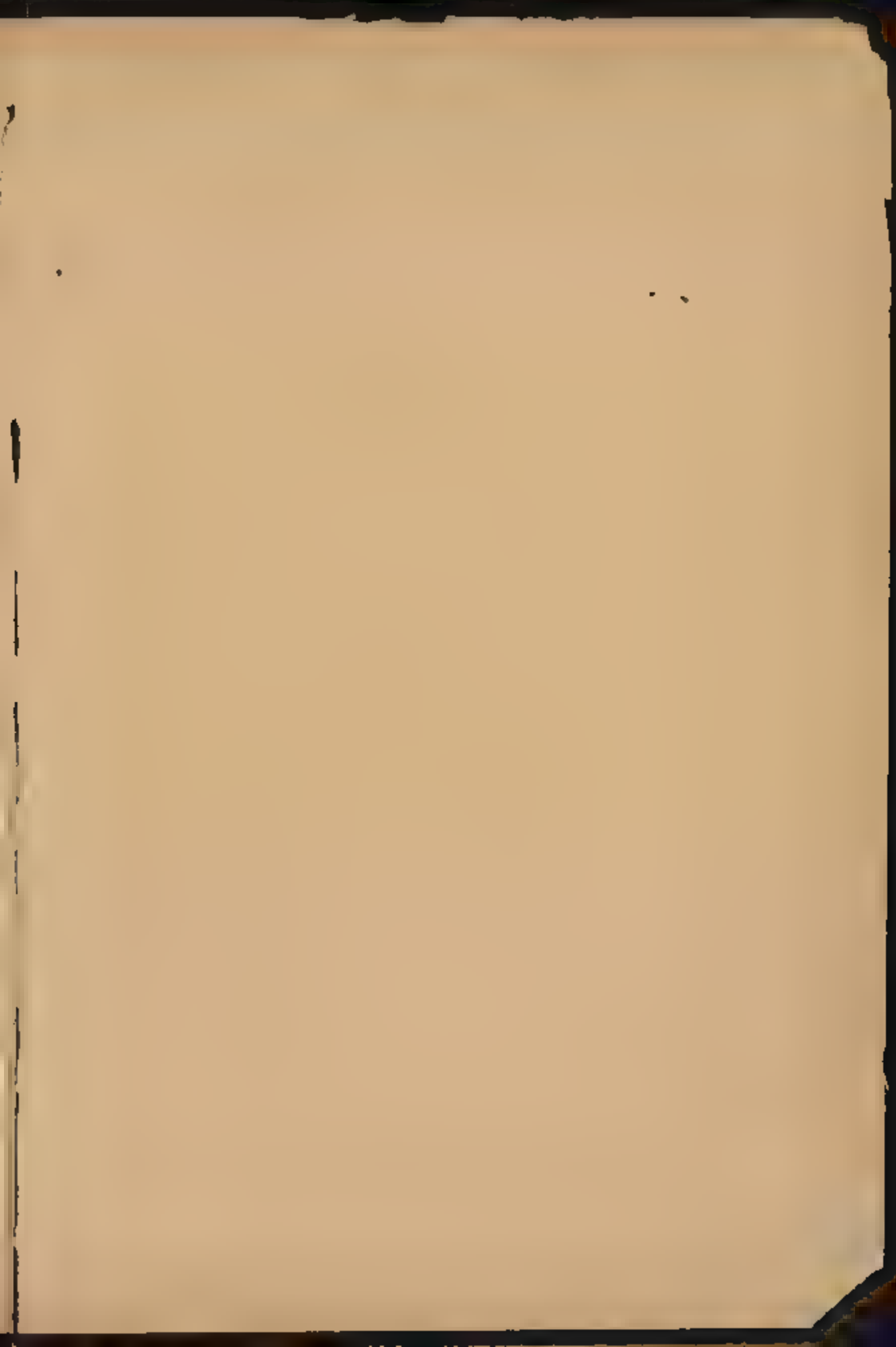
- المذلة لا تنفذ ولا يشهد عليه
 ٥٠ مطلب في أخذ القاضى العشر من مال
 الايتام والارامل
 ٥٠ مطلب اذا كان للقاضى عمل في مال
 الايتام له العشر
 ٥٠ مطلب المراد بالعشر اجر المثل ولو زاد
 الرائد
 ٥٠ مطلب لا يستوجب الاجر الا بطريق
 العمل
 ٥١ مطلب الناظر ما عينه الواثق وان زاد
 على اجر مثله
 ٥١ مطلب للقاضى والمفتى أخذ اجر مثل
 الكتابة اذا كانا اليها
 ٥١ مطلب لو مثل المتفق عليه عشر أو ثلث عشر
 جوابه باللسان هل يجب عليه بالكتابة
 ٥١ مطلب ليس على المفتى دفع الرقعة وليس
 عليه أن يفهم السائل ما يصعب ولا
 يراخذ المفتى يسو محفظ السائل
 ٥١ مطلب على المفتى الجواب بأي طريق كان
 ولو بالكتابة اذا تيسرت له
 ٥١ مطلب اذا مثل المفتى مما يتعسر أو يتعذر
 باللسان ويتيسر بالكتابة لا يجب عليه
 بذل آتيا
 ٥١ مطلب الاجرة دوية در المشقة
 ٥٢ مطلب ما قيل في كل ألف خمسة دراهم
 لا يعمل عليه
 ٥٢ مطلب يجب الاجر بتدراعا او انقب
 ٥٢ مطلب الصبح اتم يرجع في الاجرة الى
 مقدار طول الكتاب وقصره والمخ
 ٥٢ مطلب اذا اتى القاضى قسمته القركة
 لا يستحق الاجر وان لم تكن له مؤنة
 في بيت المال
 ٥٢ مطلب لا بأس للمفتى أن يأخذ ثيابا من
 كفاية جواب القتوى
 ٥٢ مطلب الواجب على المفتى الجواب
 باللسان لا بالبيان
 ٥٢ (كتاب الشهادات)
 ٥٢ مطلب لا تحصل الشهادة بمساع صوت
 المرافعة من غير رؤية شخصهما وان عرف
 بهما اثبات
 ٥٧ مطلب للشاهدان يمتنع من ادائهما عند
 حق العدل
 ٥٧ مطلب اذا كان موضع القاضى بعيدا
 من موضع الشاهد بحيث لا يقدر
 ويرجع في يوم لا يأتى بعدم الاداء
 ٥٧ مطلب لو لم الشاهد الاداء ولم يؤد ثم
 أدى الشهادة
 ٦٢ مطلب في الشهادة على اللواطة
 ٦٣ مطلب في الشهادة على اتيان البهيمة
 ٦٦ مطلب لا فرق في الشهادة بين الوصية
 والابدية
 ٦٧ مطلب لا تقبل الشهادة بالخط اعلم أو
 اتفق
 ٦٩ مطلب اذا عرف باللقب واشتهر به لا يلزم
 ذكر أرباب وجده حيث لم يشتهر بهما
 ٧٠ مطلب لو جرحه واحد ودعاه اثنان
 قال تعذبل وان جرحه اثنان وعده عشرة
 قال جرح
 ٧٠ مطلب لو عدل شاهد وقضى ومضى
 مدة وشهد آخرى
 ٧٠ مطلب اذا دونت الشهادة فله ثم زالت
 تلك العلة
 ٧٠ مطلب يفرق بين المردود لثمة أو شبهة
 ٧١ مطلب يشترط في التركة شروط

مطلبية	مطلبية
٧١	مطلب عرف فسق الشاهد فعبث ثم
٧٢	مطلب لو كان معروفا باصلاح فعاب
٧٣	مطلب فادفع وثقة اثنتا اثلاثة
٧٤	مطلب بوجع الشاهد نفسه مقبول
٧٥	مطلب فانه يل أحد الشاهدين
٧٦	مطلب ما به مثل اداس عنه ككثيرا
٧٧	مطلب فانه على المتعاقدين باءه
٧٨	مطلب في العمل بالدفاتر السلطانية
٧٩	مطلب اذ لم يكن الوقت قد جاز لا بد من
٨٠	مطلب فانه في الشهادة عليه
٨١	مطلب في شهادته المرد
٨٢	مطلب في شهادة للزوري
٨٣	مطلب بالزور والتمسك والقصة
٨٤	مطلب داسكر الذي لا تقبل شهادته
٨٥	مطلب الدس لا يتصرا
٨٦	مطلب العسوة دافس في الاتسار
٨٧	مطلب فانه على أحد وولم ينفق في جاتقل
٨٨	مطلب في وقت الحتان
٨٩	مطلب لا بأس للامام في ابطل عورته
٩٠	مطلب بانسورة اذا غرض بصره حافة
٩١	مطلب يشترط العلم للوكيل بالتوكيل
٩٢	مطلب في شهادة الحمى
٩٣	مطلب في ترجمة شرح القاضي
٩٤	مطلب حافة الفوى
٩٥	مطلب أسلم وجهه او مات تقبل شهادته
٩٦	مطلب في شهادة على مهرها
٩٧	مطلب في شهادة على راقبه وموزع
٩٨	مطلب لا تقع المقاطعة بحال لاحساب
٩٩	مطلب الجند اذا كانوا يحصون لا تقبل
١٠٠	مطلب فانه لا بد من الامتناع
١٠١	مطلب بيطل القضاء بطوره والشه
١٠٢	مطلب شهادته على المتعاقدين باءه
١٠٣	مطلب ما به مثل اداس عنه ككثيرا
١٠٤	مطلب في العمل بالدفاتر السلطانية
١٠٥	مطلب اذ لم يكن الوقت قد جاز لا بد من
١٠٦	مطلب فانه في الشهادة عليه
١٠٧	مطلب في شهادته المرد
١٠٨	مطلب في شهادة للزوري
١٠٩	مطلب بالزور والتمسك والقصة
١١٠	مطلب داسكر الذي لا تقبل شهادته
١١١	مطلب الدس لا يتصرا
١١٢	مطلب العسوة دافس في الاتسار
١١٣	مطلب فانه على أحد وولم ينفق في جاتقل
١١٤	مطلب في وقت الحتان
١١٥	مطلب لا بأس للامام في ابطل عورته
١١٦	مطلب بانسورة اذا غرض بصره حافة
١١٧	مطلب يشترط العلم للوكيل بالتوكيل
١١٨	مطلب في شهادة الحمى
١١٩	مطلب في ترجمة شرح القاضي
١٢٠	مطلب حافة الفوى
١٢١	مطلب أسلم وجهه او مات تقبل شهادته

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٤٥٢	مطلب استنبط صاحب البصر ان من شرط صحة الدعوى ان يكذب المدعى ظاهرا	٣٠٧	فصل لا يفتد وكيل البيع والشراء
٤٥٣	مطلب لا تنفع الدعوى بعد مضي المدة	٣١٠	مطلب تقسيم الخيرية
٤٥٣	مطلب ينهي السلطان من جاع حادثة لها خمس عشرة سنة	٣١٥	مطلب في حد القامش
٤٥٣	مطلب لا تنفع الدعوى بعد مضي ثلاثين سنة اذا كان الترتيب بلا مدعى شرعي من كون المدعى غائبا او صبي او مجنونا الخ	٣٢٠	مطلب الشركة منحل المضاربة في ان الامر فيها الاطلاق
٤٥٤	مطلب باع متارا او غيره وزوجته او غيره حاضر ساكت يعلم البيع لانهم دعواه	٣٣٦	باب الوكالة بالخصومة والتبض
٤٥٤	مطلب لا يملك كوت الجار اذا ابيع الا اذا سكت عند التسليم والتصرف	٣٥٥	باب عزل الوكيل
٤٥٤	مطلب ما يمنع صحة دعوى المورث بمنع صحة دعوى وارث	٣٧٠	(كتاب الدعوى)
٤٥٥	مطلب لو ترك دعواه المدة ثم اقام بينة على ان المدعى عليه اقره بها تنفع	٣٧٩	مطلب حادثة الفتوى
٤٥٦	مطلب في امر ذكره خديعة سيده لفقه فادى السيد عليه مائة الف درهم وقامت الامارات على السيد بان غرضه استيفاء لا تنفع دعواه	٣٩٤	مطلب المقصود التقييم المعرفة له
٤٥٧	فصل في دفع الدعوى	٣٩٨	مطلب فيما يجبه ذكره في دعوى المقدم
٤٥٧	مطلب دفع الدعوى صحيح وكذا دفع الدفع وما زاد عليه قبل الحكم وبعد على الصحيح لاني التهمة	٣٩٨	مطلب في كلام المتن والشروح في الدعوى تصور اذا لم يبينوا بقية الشروط
٤٥٧	مطلب لا يصح الدفع من غير المدعى عليه الا اذا كان احد الورثة	٣٩٩	مطلب في شروط دعوى المقدم
٤٥٧	مطلب لا تندفع الدعوى لو كان المدعى به مالكا	٤٠١	مطلب لا يجوز لاداعي ناسخ الحكم بعد شرائطه الا في ثلاث
		٤٠٢	مطلب يختلف بلا طلب في أربعة مواضع
		٤١٩	مطلب دعوى الوصية على الوارث كدعوى الدين اذا انكر ما يخص على العلم
		٤٢٢	مطلب هل لطلب ان ينفعه من دخول داره ان لم ياذن له بالدخول معه
		٤٢٣	مطلب فيه لو كان المطلوب امرأة
		٤٢٣	مطلب لملزمة المدعى
		٤٢٥	مطلب مسائل ذكرها الخصاص في آخر كتاب الجبل
		٤٢٥	باب النكاح
		٤٥٢	مطلب قوله على عبارة الشارح
		٤٥٢	مطلب قوله على كلام الشارح

مطلب	مطلب
٤٥٨ مطلب قال النصف في والنصف ودية	والقريب
لقلان هل يبطل الدعوى في الكل أو	٤٥٩ مطلب أراد بالبرهان الجدة سواء كانت
في النصف	بينه أو اقراو المدي
٤٥٨ مطلب حيلة اثبات الرهن على العائب	٤٦٣ مطلب اذا حضر العائب وحده في
٤٥٨ مطلب لا بد من تعيين الغائب في المدعى	المسدي عليه في الايداع والاجارة
والشهادة	والرهن وجع عليه بما ضمن للمدعى
٤٥٨ مطلب أطلق في العائب فشمع البعيد	٤٦٩ مطلب واقعة افتوى

• (فت) •



الجزء الأول من فروع عيون الاحبار لتكملة ترمذ المختار على الدر المختار
شرح دوير الابصار لسيدى العلامة لقاسم والفهامه
الكامل فقيه العصر والاولان وأبي حسيه الرمان
السيد محمد علاء الدين أفندي
عابدين متعنا الله بحياهه
ونفعنا به والمسلمين
آمين

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله المتوحد الذي لا شريك له المبدع المصورات المبدع المصورات المبدع المصورات
والسكون والحركات المصورات المصورات المصورات المصورات المصورات
المسافات المحيطة بنا بما خلاص الدعوات الذي يعبر الدروب ويسير العروق
وبفضل انوره عن عبادته يعبر من السيات العالم بمكنون الاسرار ومصور الخفيات
لغيره لا يخفى عليه شئ في الارض ولا في السموات السبع فلا يعزب عن سمعه
اختلاف الاصوات الصير يرى ديب الليل وذوات الرمل في الظلمات الراسد لا حد
ولا ثاني في الصكائات الفرد الصمد المزمع من البنين والبنات لباقي على الابد
ويبقى كل احد ويقضي عليه بالامان فبصاياه من له لا يحمد على لمكروهه سواء
جئت الاحياء وبجي الاموات ابني الايام والامهات وابنه عيني والبنات يغيب على
اطاعات والصدقات ويقضى الجور على نشر العلوم المناقعات فحق صائر اوليائه
لا اعتبار لتفكرى الآيات وفور لولهم شور الاخلاص وقدسهم من شواغل الاسباب
وشوائب المكدرات تقليم يد الاطراف في همد الكرامات والعنايات فقرضهم
ثدى العطف وتغصنهم عن الشهوات ان انعم من القرب والمجاهدات واهل اديانهم
فهم معاني العبارات ورموز والاشارة وتنقيح الاسكام والمباني وحل المشكلات
حق صير وهمس اوضح التواضعات مهديهم قرش الاعمال باين صفاء طاسته ذو الطيب
المخلو مع الحبيب لحرر العلوم وخده تنير بعهد السادات تجمي في جنوسهم من المضاف
يتلذذون بالسرور وترك المسلمات نزهة اوقوسهم عن عبادة الهوى فاصف اطيار

زواجهم تسرح في رياض المكنون بين جنات • له التكرم على ما أنعم علينا بمعرفتهم
 وخدمتهم واعم عليم بان هداهم نصيبه لازية وهدايتهم لا كلى الحالات • بفتح القدر
 وانعم المختارات • والصلوة والسلام على سيدنا محمد المكمل لامته كل نقص وثلما وضع
 شريفة وصحبات • صاحب المعراج غاية البيان منحة الخالق السراج الوهاج حاوي المقامات
 الشاحبات • وعلى آله واهل بيته الطاهرين وذو المناقب والخصوصيات •
 واصحابه الجور الزواجر وتوحيده لا يصادق الا من له في العصر الخاليات • بصفا ايات •
 وحسن اطويات • وتباعد بين الصوم الزهر وحرائر الاسرار الخائزين على الفضل
 والكمالات • ولائمة المحمدين الاكار ذوى العيض المدراو المرتبين من الشجرات والنباتات
 والبرقيات القاصدات • لاسيا حامة الاعظم ذو الفضل الاقدم الكواكب الزاهر والاعام
 الباهر الدر المختار والملم الراشح والذوات • القاسم الاوامر والواجبات والرفعة المختار
 صاحب الكرامات القاضيات • صلاة وسلاما دايما ملازمين طائفة القبل واليهاد
 وحسن الاوقات • وخرج للسماوي وضوء صباح وماهيت سمات الاحبار وفي كل
 الساعات • لا تتقطع نقطة من اللسان من كرم عديم وبوحيم قبل العتبات •
 وغافر الزلات • (امام بعد) فيقول فقير حقه زيه • واسير وسمعة ذبه • محمد علاء الدين
 بن السيد محمد أمين • ابن سيد عمر عابد • غفر الله تعالى ذنوبهم • وملائم زلال
 انود قوسهم • آمين • التماسيت لاولاد الالهية • والمشيئة المرجية بوقاة
 سيدى الوالد قبل عامه تبيض حاشية رد لهارة على الدر المختار • شرح توير الانصار •
 ماه رجسه لله تعالى ونور سريحه • وجعل ابي الجبان يصيحه • لما وصل الى ثنائى
 النصارى • هذا الكتاب • الشفاق الى مشاهد ذنوب الارباب • فقه من دار العزوة
 الى جوار مولاه العفور • وكان رجسه لله تعالى بد اولافى انسويطس الاول الى الآخر •
 ثم شرع في التبيض فبدأ اولاً من الاجابة الى الآخر • ثم من اول الكتاب الى انتهاء
 هذا التحرير الفاسح • وترقى على مصنفه لدرجته من تعليقات • وتقريرات واعترافات
 مذ كادته ولي ادينى نذبهما • لعدم من يذهبها دهما • وكان قد جرى الامر بطبعه
 في بولاق لمصر به • بطلبه من ابرمته بدون زيادة سوى بالكية • وارتلتها بطبعته •
 سر صاعلى فوائدها الجملة • وكان كثيرا ما يخطو في رياضهم مع زمع قريرات • وبعض فروع
 وتقريرات • لكن لم تسامد الاقدار • لاسيما مع شغل لا فكار • وقلة ابصاعة •
 في هذه الصناعة • حتى سافرت لاسانه العلية • دار الخلافة المسبية عام خمس وعشرين
 هذا المساقين والائف • من هجرة من شبه الاناب • وزل به الشفاق والخلاف • صلى الله
 تعالى وسلم • لم عاينه وعلى اله وصحبه انا بعد ااب • ووظفت عضوا في الجمعية العلية •
 التابعة لليونان احكام الهداية • بفتح المجلد التشريعية • تحت رعاية حضرة الوزير المعظم •
 المشير المتفهم • مدير اوردجه ورا الام الجامع بين من تلى العلم والعلم • والخاتمة فضيلى
 السيف والقلم • صاحب الدولة اجد جودت باشا • المعه الله تعالى من الخيرات ماشاء • واسعد
 ايامه وحسنها • والى تحت في القلوب وعرضها • ولارات اعلام دولته منحة النصور •

وارحام ربهته منظمه السطور • على مدى الدهور • امين وبعد اقامتي مدة تقرب
 من ثلاثين سنة قدمت الاستعانة • لما في قلبي من الرضاء من فراق لوطان • والاهل
 والخلان • فامرني قبل مغربي من امره • طاع • واحب الاستماع • ان اعم نقصها •
 وتلافي ناهيا • حين وصولي الى الوطن • وقراري بانكن • المارجهت بعد ثلاث سنين
 من مغربي الى وطني دمشق الشام • ذات الامر باسم • استغفرت الله تعالى المرة بعد المرة
 والكثرة هذه المكرة في تكلمة الحرم • • قد دعا على الله تعالى في الحرم • ومنوكل عليه
 في سائر الامور ان يحفظني من الخطا والخل • والهشوات والزل • ومتوسلا اليه فيه
 اليه • ليحرم • صلى الله تعالى عليه وسلم • وباهل طهته من كل مقام على • طم •
 وقد وثق الاسام الاعظم • ان يسئل على ذلك من اعاده • ويعني على الكالة واعاده •
 وان اذعن رالي • ويتقبل مني على • ويحرم ذلك خاصا الوجه الكريم • يوم لا يسع حال
 ولا يكون لامن أي الله بشلبي سليم • ويتقرب به عباد • في عامة البلاد • من ساكني وبادي •
 واربعين سبيل لرشاد • وبالحق لصواب والهدى • وبه تعرفوني • ويعتبر خطيائي •
 وبمع من هدي ورائي • فاني من طفل على ذلك • است من فوسان تلك المسالك •
 وهيئات لي ان يكون له اسم في طرس • او يكون له في صفة فرس • بل ان يكون له
 في الساس ذكر • او يحطري بال او يمر على فكر • قد اوثقت لذنوب والخطيات •
 واقه • حتى ادرى ادى الدرجات • مع قصور راي • ونذر اس راي • وجوده هي
 ونكرى • وجوده صكري • وان لا تضي من ذلك • فقد اوقعت نفسي في اهل الله •
 وصيبرتها من سام الالس • وموقع لعر الشز من الاعبي • حيث تخرأت على امر
 غيرهم • مع كوني است لاهل • ونسبت باسادات الاعلام • الذين هم مسايح الطلام •
 وهيئات ان يدر لاس • اقمقعد • او نيل الامير بقصده • او ان يقرب من عيسى
 لاسدين آري • او ان يشبه الخباري لبازي ولولم يكن له في الجسم ماوي • وما تشبه
 قول القائل بقاتي • التي كان منها على مثل هذا جراسي •

أيها المدي ولا ملين • استعظم ولا قلامة فطر

انما انت في سليم كراو • الحقت باله • يا طالب المعرو

وركن اخفض على نفسي • واسلمها باناسي • وغفل قول الشهاب السهروردي

نقشم وان لم تكونوا مثلهم • ان التشبه بالكرام ملاح

واي اسال الله تعالى من طوله • واسمه بقره وحوله • في ان يحفظني من الخطا والخل •
 ويحسن ختاي عند منتهى الاحل • وما توفي الا بالله اقرب الهي • عليه توكلت
 وابيه ائيب • والقسم من ال طر هذه النكهة ان يخطها بين ايهول والاقام ولا بين الحسد
 والجفاء • فان الحسد لا يخلو عن الحسد • ولكن الكريم يحفيه • والتشبه به • وان لا يسي
 جامه او اولادوه • ظهر هو كانهم قارتم امن دعائه • الم • جواب • وثانيه الم • تطاب • ولا يحكم
 بشي منها • حتى يراجع اصله المتقولة عنه والمعزوق اليه • وان لم يكن فمعه زواني قصار يرسيدي
 الزواني غير تزيه على اتم الوفاق فان المراع قد يطوش • ويغير عن محالة تلك القوش •

ولا يادد على الاعتراض واللام فليست أول فادودة كسرت في الاسلام . ويصلح ما كابه
القلم . أو لثبته انقدم . فقد قدمت بين يديهم عذري . وكنت لهم عن حقيقة امرى .
هان الله لا يصيح أجبر غسبين . وهو يقبل عفوات المقيدين . (وقد سميت) ما عنيبت به
من هذا التكملة بشرة عيوب الاختيار . لتكملة زرد الخمار . على الدر المختار . نرح دور
الابصار . وسميت قلب سيدي ظالم اريد به سيدي الوالد . أو بعض الافاضل فالمراد الرجائي
أو القتل . والسكال محال . ما عنيدي بالمر . وعلى الله تعالى الانكال . في المدا والمال .
وكانت اعلمها في عصر حصر مولانا السلطان الاعظم . ولخاف ان الاعلى الاكرم .
ملك مملوك . الحرب والهم . طلق الله المدد في الامم . بتدقيق قوانين العدل والانصاف .
وموطد دعائم بيان المراسم والاطاف . سلطان البرين . وخاف ان الآخرين . وخدم الحرم
الشريفي . فاروق السيرة . لسم . علوى الشهامة والهم . بخليفة الله تعالى في الارض .
بائس لو . امراسم في طواها والعرض . مستأثم الانام في طاعته . وتعمل العباد بجمال
طاعته واحدا . الله حافظ بيضة الدين . وحاشى شر بعض سيد المرسلين . أمير المؤمنين . خليفة الله
الساير . بل كاذبة الناس احدين . معمر الامصار وبلاد . مدمر أهل الشر والساد .
قاسم البديع والظلم . ومؤيد سنة باعدل والحلم . المؤيد المظفر المعان . والمخوف في ضيافة
ملك لبنان . صاحب العسا كرا القاهرة . لمبدة كل دنية باعثة قاهرة . بصوامم صيوق تطف
حرونها أعناق الماشدين . وأهل قسي ترسل تجوم . مامها على شياطين ليعاد . للمفردين .
وريات تفتق قلوب الاعباد الملتصقات . وتختصر رتبهم لرفع شأنها . لا يرتفع شأنها في
الصور والعسا كرام واجهه . ومر . لدرادى بتقريبها لطلاب العرف وأرواحه . سلطان
ابن السلطان بن السلطان . السلطان عبد العزيز خان . ابن السلطان المعزى محمود خان .
ابن السلطان المعزى عبد الحليم خان . خدام الله تعالى ملكه . وجعل الدين بامر هاملكه .
وأدب سعادته أيامه . وجعل أبسطه قبضة بيد بطوع أحكامه . ولا زال لواءه الماشور .
الى يوم النشور . ولا برحت الأيام على يديه ترة . ووجود العادة الى مسامحة سافرة .
وأحقة النظم بابو به منصور . باشا طاهرة . وعراثم السوفيق لا تراه مصورة وباعدائه
سائرة . مرفوعة علام دولته الى محيط انفة الحسرا . وأوبسلة في كل مكان وزمان
عرا ونصر . ومسرة وبشرى . ولا زالت سلطة سلطنته مملكة الى انتهاء سلطنة الزمان .
ولا في حل العادة والسيادة والرف والرضوان . ولا زال الوجود به ودام خلافة منبا
عاصرا . ولا يرح الايمان في أيام سلطنته قويا طاهرا . ووفق وكلامه النظام . ووزره
اهسام . وعمل الله الى السعي في صلاح الملك والملة في كانه بلاده ولابانه . وجعل اقرب كافة على
طاعته وتحصيل مرضاته . آمين

أمين آمين لا ارسى بواحدة . حيا ضم اليها الف آسبا
وفي عين ايام . حيرة صاحب الخاتمة واندولة الصدر الاعظم . والمشير الانجم . مدر امور
بجهود لأم الجامع بن مرتضى العلم والعلم مع قوة اليقين . والخاتمة فضيلتي السيد . وهم
بالتكبير . ورياستي الديا والدين . قرة عين المملوك . ولوزارة . تحت الدولة السلطانية .

ولسان الصولة الشافعية مؤيد دولة الملوك واللاطين ملها فقرا والضعفاء والنقطعين
 الا وهو حشرة ولى النعم المتعلق بالخلق من فقر العالم الى الله تعالى عليه وسلم
 لوزير الانظم والسيد الاعظم السيد احمد بن عبد الله المظفر لا زالت عبية
 بابه صدر المواردين وما يرجح سلاح جبهه في رقاب المسلمين وادل الله تعالى حمده
 وادام عزه ومجده ودولته آمين وفي مدتهين بام متبجعة مملكة دولة حضرة اولي
 الاعظم والسيد الاعظم الجامع بين الرتبين اشرف بين العلم والعمل
 بقوة ليقير والمخفوط بعباية الله تعالى من لزال بالتمكين طائر الرياسة الدين
 شيخ الاسلام والمسلمين ملك العلماء المحققين عين لامة بالحقين نعمه الله تعالى في هذا
 العصر على الانام ملاذ الافاضل الكرام مرجع النفاص والعام حضرة مولانا
 صاحب الدولة والقبال والسماحة والافضال حواشيته ياربى حسن فهمي افندي
 لار ان امة مشرفة بشانه واحكام الشريعة مشهورة بموضوعة بيبانه وابقا عقدا
 في حيد الله وتلا بالهدى واقرب عينه بعباية وشجيرة الامام المودعي الاربابه دنا صاحب
 الامة الهام ام اسجد في حيدر ودرعها كل سادس في عينه بالنسرة آمين
 وقد جات هذه الشكيلة من فضله تعالى وجوده كرمه الذي به شانه في قرعة عين
 فاربهنا ودره شاح دارهنا وبلعة ما بها وسس في بجماره بيبانه وكما به
 لطا بين وجمعة بعباية وحكمة لا تتغير حاوية لدرهنا ودرهنا بعباية بعباية
 الزوائد بعباية معتقدات المذهب بعباية بعباية ونعمت في ذلك بعض فقريرات
 وتأيد اربعض استندرا كلات وقوية او بعباية فلا غرو في بعباية بعباية
 العمد في المذهب والحري بان تكتب بعباية الذهب مستعبد بكرم عقار حكيم سنا
 عقيل العناب وموجب الدعوات وقاضي الحاجات ومفتيها بعباية هذه الشريعة
 من لا ترد بعباية عليه افضل الصلوات وازكي الصلوات وعلية اوعلى اعزها بعباية
 يارب البريات هذا وانى اوى الدر المختار ومثله تنوير الانصار وحشية رد المحتار
 وكذا بقية كتب الفقه وعبرها من سائر العلوم وبنون عن امة اخيار من شميمين
 وسكبين ومصريين وعراقيين وروميين وغيرهم من اهل الفضل والاعتبار ومن
 اجلهم واكثرهم اعادة في وداومة قلبه وقراءته عليه بعباية العلم بالامة والامة
 لقهامة علامة المقول والمقول والمخترج بفواصن فكره بعباية الفصول
 الشيخ محمد هاشم افندي اتاحى البعل على رحم الله تعالى روحه ونور مرقد الشريف
 وشير بعباية وجعل اعلى الجنان بلوغه ومقبله ومن اجلهم علامة زمانه على الاطلاق
 من تهت اليه الرياسة باسحقاق الامام المتقن والامة المتقن العلامة الثاني
 من لا يوجد ثاني الحبيب السيب الفاضل الاديب الجامع بين شرفي العلم والنسب
 والمتمسك بعباية باقوى سبب الجامع بين الشريعة والحقيقة والعلوم الموقولة
 والمنقول والتصوف والطريقة اعلم العلماء العالمين افضل الفضلاء الفاضلين بعباية
 ومحدثي علامة الانام مرجع النفاص والعام والذى المرحوم الشيخ السيد الشريف

رب الارباب على باب الاديان شرح عدة الاعراب وعبر ذلك وذلك في حجب شبهة المرفوع
 ثم في شبهة المرفوع في اليوم الرابع من محرم الحرام سنة اثنى عشر وعشرين ومائتين وألف
 وكان يقرأ عليه البحر والهداية وشروحه وكان يهاج في شاعرية الكتاب المذكور
 وكان من جملة من حضر مع سيدي لولائي في شبهة المذكور كبر التلامذة وهو علامة رسامة
 وفيه عصره وأوانه فقيه النفس الشيخ محمد عبد الحفيظ الشامي فتم سيدي لولائي في
 الكتاب المذكور عليه وحضر معه لاعام الكتاب المذكور في كورة قبة التلامذة والعلامة الذين
 كانوا يؤمنون على الشيخ محمد شاذلي المذكور ثم شرع في ايام رد الخبر على لولائي
 وفي شام ام العتود القوية في تنقيح الفتاوى الحامدية ولهم المواقف شامية على
 حاشية الحفيظ المداوي مما ارفع الاطار عما اردد الحفيظ على الدر المختار وشامية على
 البيضاوي وشامية على الطول وشامية على شرح المنقوش وشامية على الامم المبحر
 من الهوامش وشامية على البحر ماها من حاشية على البحر الرائق وله مجموع جمع فيه من
 نقائس اقوال النجاة والنعمة وعرائس السكك والنجاة الادبية والاعمار والعمارة
 ما برق في النظار وقصر النظار ومجموع آخر ذكره تاريخ عالم مصر واقاضهم
 به له في الاشارة الى المراتب الذي هو ذيل لسلاخ جوده لامة السلامة التي هي هو ذيل
 رحمة الحفيظ وله العتود اللائي في الاسيد العوالي المتقدم ذكره ونشرح رساله
 البركوي في الحيف والنقاس مما هم مل لوردين من بحار النجس على دسوا ما اهلين لاسالي
 الحيف وشرح مذكوره رسم لقي ولحق الحق المرفوع شرح ثلاثة المظالم في الشرائع
 وكتاب شبهة الولاء والحكام وله رسائل عديدة ما عرفت ثلاثين في جملة ذلك منها نظم
 المعروف في بيان بعض الاحكام على العرف ورسالة في انقضاء لم يسبق لها نظير اختصر لها
 ضابطا جامعها ونقائذ الهيبة في اعراب لكلمات العربية واجبة العرب في احكام
 النقا والاصحاح والابدال والبعوث واعلم ان ظاهر في دفع السبب المصاهر وديها ووسعه
 العاقل والوسان في احكام هلاله رمضان والاداء في الحاشية وشفاء العليل وبل
 العليل في الوصية بالحق والاعمال ورفع الاستفاض ودفع الامراض في قولهم
 لايمان صديقه على الانشطة على الاغراض وتحرير العبارة في هو اولى بالاجراء
 واعلام الاعلام في الاقرار العالم وجملة رسائل في لوائح وتنبيه الرقود وسبل السلام
 الهادي وغاية المطلب وفتاوى المحصنة ومجرب تحرير وتنبيه دوى الافهام ورفع
 الانتباه وتحرير القول والعقود لدرية وغاية البيان والدرر المضيئة ورفع التردد
 وديها ولاقوال الواضحة الخلية والحق في تنبيه ومناهل السرور ونجدة
 لاسك في ادعية المناسك وغير ذلك وله مجموع امته عويصة وله في مدح شتمه مقامات
 كقائمان الميرى وله نظم المسحور وله قصة المولد الشريف النبوي وامانة العاقبة على
 هوامش الكتب ومراشيد وكايتة على امته المستنيرين والاورق التي سودها بالباحث
 الرقة والرفاق الفاتحة فلا يكاد ان يحصى ولا يمكن ان تستقصى وبالجملة فكان
 معلم الدنيا في العلم والتعليم والتفهم والتفهيم والاقبال على مولاه والسعي

في اكتساب رضاءه . مفسرته على أنواع الطاعات . وعبادات والاعتادات . من صيام
وقيام . وتدريب . واقامة وتأييد على الدوام . وكان له دوق في حل مشكلات التوهم وله في
الاعتقاد العظيم . وبعاملهم بالاحكام والاشكرام . وأخذ طريق السادة القادرية عن
شيخه المذكور ذي الفضل والمريّة . حتى أجبر عنه من يوثق بملاحمه ودينه عن حصه في سفره
من تلامذته وما وجدت عليه شيئا بشده في دينه ولا في دينه . وكان حسن الاخلاق والسمات
ما سمعته في سفره معه في طريق الحاج تكلم بكلمة أعاد بها أحدا من رفقاءه وخدمه أو احدا
من الناس أبغض الله . لم لا ترى من كرايمه من ساعته على مقتضى الشريعة المطهر
العادلة وكانت ترد اليه الاسئلة من غالب البلاد . وانبع به حتى كثير من حاضروا به . وكان
رحمه الله تعالى جعل وقت التأليف والتحرير في الليل فلا ينام منه الا ما قل وجعل النهار
للدروس وإفادة التلامذة وإفادة المستفتين . ولا أحد من رعاياه سريكم من غير ان يتعاطى
بشده . وكان في رمضان يصوم كل ليلة نصف كماله مع تدرجه عليه وكثيرا ما يتعرق ليله بالبكاء
والقراءة ولا يدع وقتا من الاوقات الا وهو على طهارته ينار الوضوء على الوضوء . وكان رحمه
الله تعالى يحض على افادة الناس وجبر خواطهم معكم ما للعلماء والاشراف وطلبة العلم
ويواسيهم بحاله . وكان كثير التصديق على ذوي الهبات من الفقهاء الذين لا يدون الناس
الحداد وكان غير راعي على اهل العلم واشرف ناصر لهم فانها عنهم ما استطاع . وكان له بابا طاعا
ما هذا الحكمة عند احكام رايه ان الناس بأكل من حال تجارتهم بما يترفع به كمدته حبه
هو كان رحمه الله تعالى ورعا دينيا عقيقا حتى انه عرض عليه من كسانهم ادراهم لاجل
قنوى على قول من جرح فرداهم بقره . بل وادام منع عن شراء العقارات الموقوفة لى حاج
كذلك او كذا أو قيمة أو باء جارتين . وكان وقف بدمه لأم اليه مشروطا ان لا يرضى من دونه
الواقف فامتنع من توبته وصلة لاجسه فلم يتفق له قول هدية من دى حاجه أو مصطبة . وكان
رحمه الله تعالى طويل اقامه شمس الاعضاء والامل في النور أسود الكبرياء قلبه .
اشبه بالوعد شيبه له بعد مقرون بالحاجير ذهية ووقار ذهبة منقصة ونصار جميل
الصورة وحسن السريرة . يتلأأ وجهه نور حسن اشهر والصبية من اجتمع به لا يكاد يفسد
طلاوة كلامه ويبين حبه وعام فاضله على الوجه اشروع كثير الفوائد من صاحبه والمناكمه
ومجلسه مشغل على الآداب وحسن المنطق والاكرام لاواردين عليه من أهله ومحبيه
وتلامذته ومصابيه كل من جالس له قول في نفسه . أنا ناعر عنه من ولده مجلسه محظوظ
من القمق والعبية والاحكام عملا في لا تخلوا رقة من النكابة والافادة والمراجعة للمسائل
حسار اللهمة دافعة لعمامة . وحكمة لقمانية . حتى لم يزل ناخذ في الله لومة لائم صاغا
بالحق ولو عدل الخلق لم يخافهم اجماعا . والقصاص وأهل السياسة كانت دمشق في رفته العدل
الابدول للشرع بما ماموس عظيم لا يجامر أحد على ظلم أحد ولا على اثنان حق بغير وجه شرعي
ولا في غيب لبلاد ان يمة منها فانه كان اذا حكم على أحد بغير وجه شرعي جاءه المحكم عليه
بصورة جمة القاضى في غيبته . يطلانه ويراجع القاضى قيمة ذقواه وقل ان تقع وقعة موهمة
أو مشككة مدلهمة في سائر البلاد أو بقية المدن الاسلامية أو قرأها الا وبسنة فقم مع

كثيرة العلم الا كابر والمفتبر في كل مدينة وكتب اعراب ابو ادي اذ وصلت اليهم فتواه
 لا يختلفون فيها مع جهلهم بالنسبة المظهرة وكانت كلمة باعدوشنا ههنا مشهورة وكاتبته
 ميمونة ما كتب لاحد شيئا الا واقتنع به بسدق نيته وحسن مبررته وقوة بيقينه وشدة
 دينه وصلابته فيه وكان رحمه الله تعالى ممر ما يتبعه الكتب والكتابة عليه افلا يدع
 شيئا من قبه او اعتراض او تنبيه او جواب او توبة فائدة الا ويكتبه على الهامش ويكتب
 المطالب ايضا وكانت عنده كتب من سائر العلوم لم يجمع على سواها وكان كثير منها
 محطبه ولم يدع كتابتها الا وعليه كتابته وكان السبب في جمعه هذه الكتب ان عدة النظم
 والده فانه كان يشتري له كل كتاب ارادوه يقول له اشتري هذا الكتاب وانما دفع لك الف
 لادن احييت ما علمته انا من سيرة سليلي بقر الله تعالى خير ابا ولدي واعطاه كتب اسلافه
 الموجودة عندهم اثرهم الموقوفة على ذرارهم وعندى بعض منها وقفه تعالى الحمد وكان
 رحمه الله تعالى حرصا على اصلاح الكتب لا يمر على موضع منها فيه غلط الا صلهه وكتب
 عليه ما غاب عنه وكان حسن الخط حسن النسخة قل ان يرى من كتب مثله على الفتاوى وعلى
 هوامش الكتب في البلودة وحسن الخط وناسق الاسطر ونفاذهم اولا يكتب على سؤال رفع
 اليه الا ان يغيره عالما وكان رحمه الله تعالى في بعض القس اشرفه في رتبته بها باحسانه احد
 لاظهر عليه وقد سمي تلميذه صاحب الفضيلة العلامة محمد ابي عيسى بن زادة قاضي المدينة
 المشورة ان شيخ الاسلام عارف مصمت بن مفتي السلطنة يدان العلامة العلية قال له في كنت
 اؤمل ان تطالبني الابانة من شيخك للتبرك وكان تلميذه العلامة الشيخ محمد ابي عيسى الخواوي
 منقح بروت يقول لي ما سمعت من اقر برسيدي والذلي في درسه حتى في كثير مما اجتهد
 في معالجة الدرس واطالع عليه سائر الخواشي والاشروح والكتابات على الدرس وانظن من
 نفسي ان فهمت سائر الاستكالات واجوبتها وحين احبب الدرس بقررت شيئا الدرس ويتكلم
 على جميع ما طالعته مع النوضيح والتفهم ويريد ان يوافيها ما سمعتنا من اولادنا ها ولم يحط به
 فذكر احد كرامه وكان رحمه الله تعالى بار ابا ابي عيسى والذلي في حياته سنة سبع وثلاثين بعد
 المائتين والالف وصار يقرأ كل ليلة عند النوم ما ينسج من القرآن العظيم ويحمله ثوبا مع
 ما تقبل له من الاعمال حتى رأى والده في النوم بعد شهر من وفاته وقال له بوالا الله في خير
 يا ولدي على هذه الخيرات التي تم بها في كل ليلة وكانت جدة سيدي أم والده من بيت الشيخ
 فهي صاحب التاريخ المشهور له أو خاف على دونه جارية الى الآن وانتا ول حصتي منها
 وأما والده سيدي فقد توفي في حياته وكانت صالحة صابرة تقرأ من الجمعة الى الجمعة مائة ألف
 مرة سورة الاخلاص وتم ثوابها لولدها سيدي الولد تولى كل ليلة خمس أو ثمان قضا
 احتياطا وكانت كثيرة لالة والقيام عاشت بعده سنتين صابرة محتسبة لم تعمل ما نهى الله
 جهله النساء عند فقد اولادهن بل كان ساهبا لرض بالقضا واقدروا قول الجدقة على جميع
 الاحوال وكانت من سلاطة طاهرة من ذرية الخادم الداردي المحدث الشهير وكان يحبها الشيخ
 محمد بن عبد الله الداردي صاحب انساب الشهيرة ما حاشية المنهج وشيعة على ابن عقيل
 ومجموع الفتاوى وغيرها وعلى ما سمعت واشعر ان نسبهم الى حضرة سيدنا العباس الانه ايس

بدرجة النبوت وليس عددهم نسب عليه شهادة له من القضاة كما جرت عادة أصحاب الانساب
 وكان سيدي رحمه الله تعالى قد عرض عليه شيخه ابيته الروحاني فغفقه والدمع من زواجه وقال له
 أخاف عليك من غضب شيخك وعذوقه ان أعصيت ابنه يوما وهذا مما لا يتخلو منه الجلبان
 الانسانية فانما هو كان والده رحمه الله تعالى شوقا اليه ويحبه محبة تامة حتى انه لما حج سيدي
 شمس وولدين امتنع والدمع من دخول داره الجوازية مدة غيباب سيدي ولم يسم على مراسم
 تلك المدة وهي أربعة أشهر بل بقي نائما في داره البراية وكان سيدي رحمه الله تعالى ورعاني
 سائر احواله وعلى الخصوص في حال اقامته في حجة المذكورة فانه تفرغ للطعام غاية
 التصرى مع فله تناول الطعام الا بقدر الضرورة وكان رحمه الله تعالى كثر البر والصلوة
 لارحامه بواسطه ما فعله واقراله وماله وبالخصوص شقيقته العلامة الفاضلة ابيته الصوفي
 اتقى الصالح سيد عبد الله وكان يسمى وينفوس الخيم با كبر اولاده وهو العالم العلامة
 العلامة الهامة الشيخ السيد احمد افندي أمير الفتوى دمشق سالواهم بتريشه وقول
 من الله دع لي من ولدك السيد احمد وانا اريه وأعلمه دعاء القرآن اعظم وأقرأهم مسلمات
 العلامة بن عثمة واجازة اجازة عامة حتى صار من أفاضل عصره وله تاليفات عديدة منها
 شرح مولانا جبرئيل رحمه الله شرح على معناه وشرح على علم الحال الذي اقامه صاحب
 السجاسة والفقه جندى زاده أمين افندي الصافي رئيس ديوان تيمور لانية سورية ونشأ له
 ولدان محبوبان فاضلان أحدهما السيد محمد أبو الخير مسودا الفتوى بدمشق وحطيب جامع
 برسباي الشهير بجامع الورد ودرس وتلقى ما السيد دراعب امام الجامع المذكور وكان
 سيدي رحمه الله تعالى ذهب مرة مع شيخه السيد محمد شاذلي كورل يارده بعض علماء الهند
 وضلعاهما الشيخ محمد بن عبد النبي لما ورد دمشق فلما دلا عليه جلس شيخ سيدي وبني سيدي
 واقفا في العتبة يريدي شيخه حلالا له سيده كما هو عادة مع شيخه فقال الشيخ محمد عبد النبي
 الشيخ سيدي مر هذا العلامة السيد فيجلس فاني لا اجلس حتى يجلس فانه مستقبل يذو فتم
 يشبه في سائر البلاد وعليه نور آيات النبوة فقال له الشيخ محمد شاذلي كورل يارده
 وكذلك وقع له مع شيخه المذكور اشارة نظير هذه من الامام الصوفي لشهير والولي الكبير
 الشيخ طه الكردى قدس سره ومن ذلك الوقت زاد اهتمام الشيخ به والتفاته اليه ما تعلم
 وكان شيخه المذكور كثر ما يمايا حذمه ويحضره دروس اشياخه حتى انه أحذوه وأحضره
 درس شيخه العلامة الصافي لولي الصالح شيخ الحديث الشيخ محمد الكركري واستجاز له
 فاجازته وكتب له اجازة عامة على طهر رتبة مؤرخة في افتتاح ليلة فرد سنة عشر ومائتين والتم
 وترجمه سيدي المرحوم في بيته ترجمة حسنة فراجعها ورواها ايضا سيدي عند وفاته ليلة
 الجمعة تسع عشرة ليلة تلت من ربيع الاول سنة احدى وعشرين ومائتين والتم بقصيدة
 مؤرخة وفاته فيها وطمعها

خطب عظيم باهل الدين قدزلا * فحسبنا الله في كل الامور ولا

ويست التلخيص

امامنا الكركري فحيم أنلا * قليل جلته ما زال مفيدا

قوله امامنا الكركري الخ
 هكذا بالاصل والسطر
 الاول ناقص ما يتم به الوزن
 والتلخيص فليحضر
 -

وكذلك أحسنه درس العالم بعد العلامة الشيخ الكبير المحدث أسير السج أحسن العطار
واستعان به ما حازه وكسبه بإجازة عامة على ظهوره بنبهه بقطعه مؤرخة في منتصف محرم الحرام
سنة ثمان عشرة ومائتين والف وقد ترجمه سيدي المرحوم الوالد في ثبته عقود اللائي ترجمه
سنة ثمان مائة وثمان مائة مع عروق الشمس نهار الخميس التاسع من ربيع الثاني
سنة ثمان عشرة ومائتين والف بقصيدة مؤرخة فانه بها رطابها

لقد جرح بجهل في البلاد بالشرع واليه يمكن أن يفي كتب وقد سطر
وقد أخذ سيدي عن مشايخ كثيرين منهم الشيخ الأمير الكبير المصري وأجازة إجازة عامة
كتبه بخطه الشريف وحققها بحقه المصنف وأرسلها له مؤرخة في غرة صاب الماطم
قد روى عن نور عام ثمانية وعشرين هذا الف والمائتين من الهجرة النبوية وكذلك أخذ عن
مشايخ كثيرين بطولهم كرههم عن شامير ومصريين وجاريين وغيرهم فيزيروهم في وكان
له من أهل الصلاح وطنة الولاية ومن أهل الكتب اسمه الشيخ صالح اسم على صمو
حتى أنه بشره به قبل ولادته وهو الذي صعد محمد أمين حين كان في بطن أمه ويضعه في حمار
صغره في حجره ويقول له أعطيتك عطية الأسباط في راحة وكان رحمه الله تعالى له حيرات
عامة منها نفع من المساجد وفتن الأراذل والفقراء وكانت تسمى إليه الوزراء والأمر
والوالي والعلامة والمشايخ والكبراء والفقراء وذو الحايك وعدت بركته وسمي نفسه وكثر
أخذ الناس عنه وغالب من أخذ عنه وقرأ عليه أصحاب الناس وأشهرهم وأجلهم
من الموالى والعلامة ابن كركار المفتي والمدرس وأصحاب التآليف والمشاير وقصده الناس من
لافتار الشهادة لقرائه عليه والأخذ عنه فمن قرأ عليه وأخذ عنه شقيقه العلامة الفضل
القصبي الصوفي السيد عبد القوي المذكور ومنهم ولد أخيه المذكور الشيخ أحمد أفندي أمير
القنوي دمشق صاحب التآليف المشهورة ومنهم ابن عمه الشيخ صالح ابن السيد
حسن عابد ومنهم صاحب القضية والسماحة العالم العلامة عمدة المولى العظام
جاني زاده السيد محمد أفندي قاضي المدينة المنورة سابقاً ومن أصحاب ياب الله المبول
للنيتان العالي الجبدي من لثة النية من شرف في مسرة ياب الله المبول واقضرت
فيه على من ياب الله بفضائله وعلمه الذي أقرب به المبول والكمال علومه وقد روى مع فضله زاد
فيه رقة وعز النيتان العالي الجبدي من لثة النية التي قصرت في أعظم الرجال
وهي فيه فاقته وتقصرت على أكبر أهل الكمال فانه أخذ عنه سائر العلوم به اتفق ومنهم
العالم العلامة الزاهد العابد نور علي الملقب بقبة الشمس الشيخ يحيى السردست أحد أفاضل
الصوفية في زمانه فانه عنه أخذوا به اتفق وعلمه تخرج ومنهم العالم العلامة العمدة
التهامة قبة العصر الشيخ عبد القوي القسبي المديني شارح القديري وعمدة الطحاوي
فانه عنه أخذوا به اتفق وعلمه تخرج ومنهم العالم العلامة والعمدة الفهامة الشيخ
حسن البيطار فانه قرأ عليه العقود لمدينة وعليه تخرج في مذهب السادة الحنفية ومنهم
ولد المرقوم العالم العلامة الشيخ محمد أفندي البيطار فانه عنه أخذوا به اتفق وعلمه تخرج
وهو أمين قنوي دمشق الشام حالا ومنهم العالم العلامة أحمد أفندي اللا مولى محسن
البر فانه عنه أخذوا به اتفق وعلمه تخرج ومنهم الشيخ الفضل والعالم الكامل فرضي

دمشق ورئيس صاحب السند حسين الرسامة فانه عنه أخذوه اقتنع وعليه تخرج «ومهم
العالم الصلابة القدوة القهامة صاحب الدرب القصيدة والتصانيف النفيسة في
المقول والمقول الشيخ يوسف بن الدين المغربي فانه عنه أخذوه ذئع وعليه تخرج «ومهم
العلامة الفاضل الشيخ عبد القادر الجاني «ومهم الشيخ محمد بن علي «ومهم الشيخ محمد
افندي المنبر «ومهم صاحب بابة اربع الجردة «ومهم العلامة الدامل الشيخ عبد القادر
الاصلي تخرج اذرا الخاروا لا قيمة لابن مالك وغرهما «ومهم عدة الخواني الكرام على
افندي المرادي مفتي دمشق الشام «ومهم العالم العلامة العلامة القهامة الخفي الخواني
الاقام عبد الحليم ملا فاني الشام وفاني عكرانا طول «ومهم الشيخ حسن بن خالد
«ومهم الشيخ محمد تالا «ومهم الشيخ محي الدين الباني «ومهم الشيخ أحمد الخلاوي المصري
شيخ القرافي رحمه «ومهم الشيخ عبد الرحمن الجبل المصري «ومهم الشيخ أبو المصطفى
«ومهم الشيخ العلامة الرزاق «ومهم أحمد مشهور «ومهم الشيخ «ومهم الشيخ
مصلح فاني «ومهم الشيخ أحمد النوري فاضي صيدا «ومهم أخوه الشيخ محمد افندي
مفتي «ومهم الشيخ محمد افندي لاساني مفتي حسن وأخوه أمين افندي أمين فتواه «ومهم
الشيخ أحمد سليمان الارواي وغيرهم عن بطول ذكرهم هنا ولا يحصى عددهم من الفضل
وأعيان فانهم اتفقوا به وأخذوا عنه وعليه تخرجوا مات رحمه الله تعالى وهو يوم
الاربعاء الحادي والعشرين من ربيع الثاني سنة ١٢٥٢ وكانت مدة حياته قرى بياض
أربع وخمسين سنة ودفن بمقبرة دمشق في باب الصغير القربة القوقاية لازالت مصائب لرحمة
تبل ثراء في البكرة والعقبة وكان قبل موته بشري بمواقف التحمل لشمس التبر الذي دفن فيه
وكان دفن فيه بوصية منه لخواوثة بقبري العلامة الشيخ العلاف تخرج تشو بر الشيخ صالح
الجبيني امام الحديث ومدرسه تحت قبة القبر وهذا محمدا على حبه فاشرح له لاني لا سب
وقد سني لشرح حبه على الدرد المثنى وشرحه على المادرو على باهه وارخ ولا ذق على طه
كاتبه الامم المختار في ليلة الثلاثاء الثلاثة عشرين من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٥٤ رحمه الله
نعم على العرب القادر وقد مدحه بقصيدة وهي قوله

«سلامه الدين يامفتي الانام • بين الناس خيرا على الدوام
اقدم ابروت لفتيا ككتبا • بينا السلال والفسام
اقدم عطيت فضلا لا يشافي • وعلما وفسرا كالمطام
فكنت في ريد العصر حقا • كمثل السدوق وفق القمام
وكان بك الزمان نصيب عيش • وطيبا ذا حور وانعام
وقا بدرت المختار عفا • افقه أي حنيفة دون نظام
بالطريقين الصعب سهلا • ومطروحا على طرف القمام
اذا ما قلت قول لا قبل فيه • على قول اذا قالت حذام
صغير الجهم حاري الجمل عا • تنقح في باب الكتب العظام
فكل الصيد في جوف القرا ان • تفلد التفتش من ملام
حوى اجماعا في طسق المهي • وما تاني كذا كل الاسام

وقد حرم على الاشياء
المنع قياسا على مسئلة
السقل والعلوان لا يتد
اذا اصر وكذا اذا اشكل
على المختار فتوى كاني
الخطابة

قوله على الدوام بقرا وحصل
عسق على بدل الدوام
وحذف ما بينهما من الغلظ
لاستقامة الوزن

قال نكس فيك انصرفه
في ما ~~منه~~ انما امرأ
اشكل يسع وان لم يصح
لم ينع قل ولم ارمي به
عليه فبعتهم قائمه من
خوامس كتاب الله
(دى على آخر همة)
مع بعض (في وقت مثل)
المدى (بقية) فقال
قد (جدي) أى الهمة
(فانترتها منه اول قل
ذلك) أى جدي او مفاده
الاكتفاء بامكان التوفيق
وهو محاربه الاسلام

٢ مطلب
دعوى الهمة من غير قبض
غير محبة

٣ مطلب
الاقتراف بالهبة هل يكون
امرا بالقبض

٤ مطلب
برهن على الله بالارث ثم
قال لم يكن في حقه

٥ مطلب
دعوى شراء بعد هبة
مجموعة مطلقا او اشرا
قبل هبة من غير قبض
مجموعة أيضا

٦ مطلب
التوفيق بالقبض شرط في
الاستحسان وهو الاصح

وكانت له حماره حمله معه فذهب بها حتى وجد ربه ووقف على رؤس الاصابع من تراحم
الخلق وحواس وقوعها واشترى الناس بعضهم بعضا حتى صار حكم المدينة وعساكره يفرقون
لناس عموما وصار اساس عروما يكون نساء ورجالا كبارا ووجارا واصل على ما في جامع سنن
دشوا ونص بهم المصداق صلو في الطريق وعلى عليه اماما بالناس الشيخ محمد بن ابي طالب وصلى
عليه فاشتهى في اكثر الالاد ولم يترك اولاد كورا غير هذه الحقة العاجز الشيعي الملقب الى
عناية مولاه القدير مع هذه النكحة فجعلها الله تعالى خالصة لوجه الكريم ورحمته تعالى
ورحمته ونور مرقده وشريعته وجزاه الله تعالى عني وعن المسلمين خيرا وانه عني به وبعباده
الصالحين في الدنيا والاخرة وهذا وان اشروع في المقصود بموتى العضل والجلود
مقول نعمون الله تعالى قول العلاف (قوله هل الهمة) هو ليس صالحا على ما يقادرون
سابقه ومن مثله عنه كثير ولا حاجة الى هذه العمارات لاسيما اننا نعلمها ط (قوله مع
قبض) ٢ فليدلى ان دعوى الهمة من غير قبض غير محبة فلا بد من دعوى الهمة من ذكر قبض
ولهذا صور المسئلة شرح اهر بزيادة دى له وهما به وسهلها ثم غلبت منه ود كراهه مادي
اختلاف في الاقرار للهبة يكون اقرا من ٢ قيل نعم لانه كقبول فيما لا يمتنع لا ونبذ ك
انما يخرج الهمة ما لا يولد كزعماننا شأود كرا حدهما فقد تفصل لامكان التوفيق بان يتصل
شرا مناشرا ٥ يجوز فيه ايضا وشرا المراف الى انه لو ادعى الشراء أولا ثم برهن على
الهبة او لصدة قالون فيقال جدي الشراء ثم وهما مادي او نصدق قل والافلا كمال خراف
الا كلى وفيه انفق ادعاءنا ثم هل جدي شرا ثم برهن تقبل ٥ وذكر مسائل
من المناقض من الوادى الشراء من ايم في حبابه وصحته ما كرو ولا غنة طاف والبدن برهن
مادي انه ورث من ايمه تفصل لامكان التوفيق ولو ادعى الارث أولا ثم الشراء لا تقبل
لهذه ٤ ومن ارهن على الله بالارث ثم قال لم يكن في حقه ولم يرد قط لم يطل انقضاه
وقبضه ما قبض ٥ ليس للاحتراز من دعوى الشراء منه مادي بهية بدون التسليم او
للمعوق (قوله في وقت) طرف الهمة لا الادى ٥ ح وذلك كما ادعى له وهما لله في رمضان
(قوله ومفاده) أى مفاده قوله ولم يقل ذلك ٥ ح (قوله بامكان التوفيق) أى مطالب من المادي
او مادي عليه تهديد وجهه او عند جبر ومعه ن هذا هو القياس والاستحسان ان التوفيق
ما جعل شرط قال الرضى وجواب الاستحسان هو الاصح كالى منية المفق (أقول) لكن نقول في
نور العين من فتوى رشيد الدين لو ادعى بالبيع هذا الحكم في بعض المواضع لا تقبل نحو ان يبرهن
بعد الحكم ان مادي اقر قبل الدعوى انه لاحق في الاول لا يعل الحكم بل هو التوفيق
بانه شراء بحماره على كذا في ذلك زمان ثم مضت مدة الخيل وقت الحكم فملكه فلما احتل هذا
ثم مطل الحكم ان يبرهن ولو برهن قبل الحكم يقد ولا يحكمكم ذلك ان يرفع الحكم
ولا يرفعه (يقول) الحقة ما هرا له لو برهن قبل الحكم لم يكن التوفيق شيئا ينفى
ان لا يقبل ويحكم على مذهب من جعل لامكان التوفيق كالمسألة لا شك حيث دلان امكانه
كتمسكه عندهم والله تعالى اعلم ٥ كذا في سحني نور العين والذى يظهر زيادة لافى قوله
يبقى ان لا يقبل كما هو ظاهره من ناسل وسياى تمام الكلام على ذلك فربما ان شاء الله تعالى
عنه قوله ومن ادعى على آخره لا الخ (قوله وهو مختار شيخ الاسلام) فبده في البصر في فصل

من أقوال أروعة واختار الخندي انه يكفي من المدعى عليه لامن المدعى لانه ١٥ سبعة وذال مدافع واسماهر يكفي المدفع

لالا لاشقة فرائيه (فأقام

سنة على الشراء بعد وقتها)

أي وقت الهبة (تقبل في

الصورتين) وقبله لا (لوصح

التوفيق في الوجه الاول

وتظهر التناقض في الثاني

ولولم يذكرهما تارة بحدوث

لاحدهما ثلة لاماكان

التوفيق بناخير لشراء

وهل يشترط تكون

لكلا من عند المدعى

أو الثاني فسطح خلافه في

ترجيح الثاني بحدوث

به استأنف

١ مطلب

من سعي في نقض ما من

جهته فجميع مدعيه

الاي موضعين

٢ مطلب

في ارتفاع استأنف أقول

أربعة

٣ مطلب

هل يكفي امكان التوفيق

لرفع استأنف أو لا بد منه

بالشغل

٤ مطلب

يكون التناقض من متكلم

واحد ومن اثنين

٥ مطلب

لا تسمع دعوى الوارث فيما

لا تسمع دعوى مورثه فيه

٦ قوله والاولى اي مسئلة

الوارث والمورث ٥ ٥ ٥

افصولي باب لا يكون ساعيا في نقض ما من سعي في نقض ما من جهته لان كل من سعي في نقض ما من جهته
وسعيه من دور عليه فقولهم ان مكان التوفيق يقع التناقض على أحد القولين مقبلا اذا
لم يكن ساعيا في نقض ما من جهته لان سعي في نقض ما من جهته لا يشل لأي موضعين
١ الاول فاما اذا شترى عند قبضه ثم ادعى ان البايع باعه فله من قلاب العاتب كذا وبرهن
يقبل الثاني وهب جاريته واستولده لموهوب له ثم ادعى الوهاب انه كان دبرها واستولدها
وبرهن به - بل وبستهدها والعقر ٥ ٥ وعامة فيه فراجعها ان شئت (قوله من أقوال
أروعة) ٢ الاول لا بد من التوفيق بالفعل ولا يكفي الامكان ٣ الثاني كفايه لاماكان مطلعا
أي من المدعي أو المدعى عليه تعدد وجه التوفيق أو تعدد الثالث ما ذكره الخندي الرابع
كفايه لاماكان ان تعدد وجه التوفيق لان تعددت وجوهه وهذا الخلاف يجري في كل
موضع حصل فيه التناقض من المدعي أو منه ومن شهوده أو من المدعي عليه كأي البصر ومثله
في حاشية سمي الوالد عليه (قوله انه يكفي من المدعي عليه) ٥ هذا احتسابا واصل عبارة
الخندي كأي البحر ان التناقض ان من المدعي فلا بد من التوفيق بالسهل ولا يكفي الامكان
وان من المدعي عليه يكفي الامكان لان اظاهر عند الامكان وجوده ووقوعه واسماهر حجة
في المدعى في الاستحقاق والمدعى مستحق والمدعى عليه دافع وادعى يكفي في المدعى في
لاستحقاق ويقال أيضا ان تعدد الوجوه لا يكفي الامكان وان الخندي كأي الامكان والساقص
كجميع الدعوى لانه يسمع الدعوى اعير (قوله بدو ممتا) كشرا وهو طرف للشراء كقوله
٥ ٥ (قوله في الصورين) يعني ما اذا كان بحدوث (قوله وقيله) أي قبل وقت الهبة
كشهران (قوله لوصح التوفيق في الوجه الاول) وهو ما اذا كان شراء بعد وقت الهبة
وهذا التعليل اعير فيما دافع بحدوث او ما رالم يقوله فإلى جهه امكان التوفيق (قوله
وتظهر التناقض في الثاني) لا بد من الشراء بعد الهبة وشهوده تشهد به قبلها وهو
تبقيص طاهر لا يمكن التوفيق بينهما او من ادهم بالتناقض ما تكون بين الدعوى والبينة
والفائدة في التناقض منه لم يدع الشراء سابقا على الهبة واستأنف بطل الدعوى وكما
يكون من متكلم واحد يكون من متكلمين ٤ كشكاهم واحد حكما كورث ومورث ووكيل
وموكل والاولى ٥ في اربعة ولم أر لاشية صريحا وهي طاهر من الاولى بصر قال
ابو المودوني هذا دلالة طاهرة على ما نقله الشيخ حسن السمرقاني في رساله لابن ابي
افسار الشيوخ لشاي حيث ٥ حكى الاجماع على ان دعوى الوارث لا تسمع في شيء لا بد مع
فيه دعوى مورثه أن لو كان جيا فاما اذا أقر مورثه بقبض ما يخصه من القرض وادعى الوارث انما
لا تسمع دعوى الوارث هذه الخوارزمي هذا في الابره وكذا في غيره من قبلة الموانع كما ذكرنا
الدعوى في حق لامن جهته لارث في مدعي خمس عشرة سنة وقولهم لا تسمع لدعوى بعد
خمس عشرة سنة الا في الارث يحتمل على ما اذا لم تقبض الخمس عشرة سنة قبل موت مورثه ٥ ٥
٦ (قوله وهل يشترط كون المتكلمين) أي المتناقضين (قوله أو الثاني فقط) أي ويحتاج الى
ثبات لاول عند القاضي ليدفع به دعوى المدعي (قوله ويمنع ترجيح الثاني) ولعل وجهه
انه الذي يقتضي به التناقض من في النهر من باب الاستحقاق والاوجه عندى اشترطهما
عند الحاكم ان من شرائط الدعوى كونه بالذمة ٥ ٥ وفي شرح قدسسي يقتضي ان يكفي أحدهما

عنه القاضى بل يكاد ان يكون خلافا لفظيا لان الذى حصل ما يماثل مجلس القاضى لابد
ان يثبت عنه ليس يثبت على ما عده حصول لتناقض والتثبت بالبيان كان ثابت بالبيان
فكان ما فى مجلس القاضى فادى شرط كونها فى مجلسه بيم الحقيقى والحكمى فى السابق
واللاحق اه وهو حس لى ذكرى لى الوارد حقه تعالى فى حاشيته عن البصر به
ذكره فقدم قلت وسبق فى لو كانه ان الوكيل بالخصوصه يصح اقراره لو اقر عند
القاضى لا عند غيره واكنه يصرح به عن الوكالة وهذا هو الذى يصح اقراره مطلقا لان
اننى اعلم بحس مجلس القضا اذ ادم يكن موجبا لانصمامه كاشية وانكول
وايمان المراد بالخصوصه الجواب بجواب يصدق فى مجلس الحكم ويخص به قاضا اقر
غيره لا يثبت بكونه اجديا الا يصدق على الكل كنه يصرح به عن الوكالة لان اقراره يخصص
انه ليس له ولاية بالخصوصه اه والحاصل ان اختصاصه بمجلس القاضى ان يكون فقط بالخصوصه
بتميزه وهذا ليس كذلك فادى بطور ترجيح عدم اشتراط كون اقراره فى مجلس القاضى اه
(قوله يرتفع تصديق الخصم) اى بكلايه المتناقضين (قوله) يقول المتناقض تركت الاول
الخط (خط) اقول فيه انه حينئذ لا يبقى تناقض أصلا لان كل متناقض يمكنه ان يقول ذلك والظاهر
ان هذا مخصوص بغيره ما اذا ادعى ما ظاهرا ثم ادعى به بغير الخ واذ قال ذلك قبل قوله انا لو قال
هذا لمك الله على انه ثم قال بل ملكى تركت الاول ودعى بالثاني فلا قابل به ويرشد لذلك
قوله تركت الاول الخ ثم رأيت فى البصر من البرية وصف المدعى المدعى فلما حصر خائف
في ادعاه ان ترك المدعى الاول وادعى الحاضر ثم مع لادعوى مبدأه والا فلا اه وفيه
ايضا ويرجع المدعى من الاول بان يقول تركته وادعى بغيره كما قال سيدى لوالدى
حاشيته عليه بعد كلام وظاهر ما ذكره المؤلف فى الاستحقاق اى صاحب البصر ان من ترك رجوع
التناقض هت منه ثم رأيت ابرازى ذكره بذلك ونوع الدفع وذك القاضى ادعى به
وتمد باطل لا يسمع ولا تنقل لى لى لا يطل دعواه الاولى حتى لو قال اودت بطلان القيد
بسمع كاشان برهن على انه وفى الحديثه ايضا ادعاء مطاوعه المدعى عليه به بل كنه
ادعته قبل هذا مدعى او برهن عليه ففعل المدعى ادعاه الا بذلك السبب وترك المطالب
يقبل وبطلان الدفع انتهى على ابرازيه قال الرولى رعايت كل عليه على ابرازيه وغيرها
ادعى على ريدانه دعيه مالا مدعاه الى عريته وحلفه ثم ادعاه على خالد وفعم ان دعواه على ريد
كان طبا لا يقبل لان الحق لو اذ كان استوفى من ائيب لا يتخاصم مع ائيب بوجه واحد انتهى
ووجه ما شكاه انه لما قال ان دعواه على زيد كانه طبا قد ارتفع التناقض والله تعالى اعلم ذكره
امرى (واقول) قد كتبت مرافى حاشية على جامع القصاوى بمرور ابرازى وفرع ذكره
مرامحه وبفرق هذا باب فمما ذكره امرى امتنع ارتفاع التناقض لتعلقه بائتين فلا ترفع
الدعوى لئلا ذكره من امتناع محاصفة لائتين فى حق واحد وهذا متفق فى الواحد وهو محل ما فى
هذا الشرح فمدير اه (قوله) أو يكذب الحاكم (كم) كما لو ادعى انه كفى له عن مدعوىه باهر
ما سكر الكفاية وبرهن الدائر انه كفى عن مدعوىه وحكم به الحاكم وأخذ المكفول له منه
المال ثم ان الكفيل دعى عن المدعوى انه كفى عنه باهره وبرهن على ذلك يقبل عندنا ويرجع
على المدعوى عما كفى له لانه صار مكسبا بشرعا بقضاء كذا فى المخرج وكذا اذا استحق المشتري

التناقض يرتفع تصديق
الخصم ويقول المتناقض
تركت الاول وادعى بكذا
أو يكذب الحاكم

مطلب
يرتفع التناقض بقول
المتناقض تركت

مطلب
يرتفع التناقض بتكذيب
الحاكم

وتعامة في البحر وأقر المصنف (كـ) لو ادعى أولاً (أ) أي، فادعى ثانياً (ب) وقت عليه ثم ادعاه لنفسه أو ادعاه

لغيره ثم ادعاه لنفسه (لغيره ثم ادعاه لنفسه) لم تقبل للتناقض وقيل
قيل إن وفق بأن قال كان
لفلان ثم شترته درر
في أوخر الدعوى قال (ولو
ادعى المالك لنفسه) (أولا
ثم ادعى (الوقت) عليه
(ب) قبل كاللوا دعاه لنفسه
ثم لغيره) فانه قبل (ومن
قال لا شترت مني
هذه الجارية وأكر)
الآخر الشرا بجاز (الباقع
أن يطاها أن ترك) (البيع
(المقصود) وافتقر تركه
بفعل يدل على الرضا
بأن يضح كلسا كما وانقلها
لمنزه لها فقرآن (بحرود)
جميع العقود (ماعداد)
السكرافخ

٣١٥ ط
ادعى بسبب ثم ادعاه طاقا

٤ مطلب
ادعى وقتاً ثم ادعاه مذكراً
أنفسه لا تقبل

٥ مطلب
ادعى المالك ثم ادعاه وقتاً
تقبل

٦ مطلب
بحرود ماعداد السكرافخ

من المشتري بالحكم يرجع على البايع بالنحو أن كل مشتر من غير ما كان له أن يملكه ملكه
بحرمان المشتري صار ملكاً بشرعية اتصال القصاص ١ ط ومنه في لا شترت مني وادعاه
للدعوى لا تسان كون المدة بالأمور لا تسان أصول المكتبة التي من المالك التي يكون
القصاص على الحاضر قصاصاً على لعاب (قول وتعامة في البحر) وعامة البصر في الاحتجاج
أولى وهي ادعاه تركت أدعاء الكلايين قبل منه لأنه سدد على الجاني البر في نفس الذخيرة
ادعاه طاقاً فدفعه المدعى عليه بالثبوت كذا ادعاه قبل هذا مقيداً ورهن عليه قبل ادعى
أدعيه إلا تبطل السبب وتركت المالك قبل وبطل المدفع ١ ط قال المروك ثانياً لا الأولى
ومع هذا شترت مني صاحب المهر هناك وقد قال ذلك قولاً يوفق بين الدعوى تأمل وذكر
سببى الو لى باب الاستحقاق تأييداً في المهر ٣ وقال في الحاشية رجل ادعى المالك بسبب
ثم ادعاه بذلك لمقام طاقاً شترت مني وهو بذلك ذكر في عامة الروايات أنه لا تسع دعواه ولا
تقبل بيته قال مولانا رضي الله تعالى عنه قال سددى نفس الأربعة رحمه الله تعالى لا تقبل بيته
ولا تبطل دعواه حتى لو قال أردت بهذا المالك المطلق المالك السبب تسع دعواه وتقبل بيته
١ ط (قوله ثم ادعاه لنفسه ١) لوجود تناقض مع عدم إمكان التوفيق إذا لوقف لا يسير
مذكراً ط (قوله لم تقبل للتناقض) لأن الألف لا يصح بيع مال نفسه إلى غيره قال في جامع
المصولين بعد ذكر استله في الفصل ٣٩ أقول يكتفى في دعائه أضاف مال الغير إلى نفسه
والتناقض حيث يفتنى أن يكون مقبلاً ولا يفتنى (قوله وقيل تقبل أن وفق) هذا يرجع إلى
المسئلة الثانية دون مسئلة الوقت ومقتضى سبق أن إمكان التوفيق بما ذكره كاف ط وأما
ما ذكره الشارح فليس كاف بل لا بد منه بالفعل وقد تقدم الاستحسان أن التوفيق ياتى بفعل
شرط (قوله ثم ادعى الوقت عليه ٥) كذا في المخرج ولم يذكر في البحر ولدى في دعوى عدم التقييد
بقوله عليه وكأنه أحده من قاعدة إعادة الذكر معرفة فيكون الماراد به توقف المار قبل وعينه
فلا يظهر التوفيق لأنه ناقض ظاهر ويمكن حريته على مذهب النجاشي القائل بحصة وقفه على
نفسه ٥ ولا يخفى علمك ما به للمالك البصر من أصل الاستحقاق ولو ادعى أمه ثم ادعى أمها
وقب عليه تسع أصصاً الأصص لا خصبة بما كانا ادعاه لنفسه ثم لغيره ١ ط تأمل (قوله
سبب) لاحتمال أنها اتفقت لغيره منه (قوله شترت مني هذه الجارية) أي والواقع كذلك
(قوله أنه أن يطاها) أي بعد الأسراء أن تات في يد المشتري أبو أسعد وعن الحاشي بحثاً قوله
وافقر تركه بفعل يدل على الرضا الخ) هذا ما ذكره صاحب المهر في حريته وبهضم اكتفى
هزم القلب على الترتيب بعضهم اشترط أن يملك المدعى عليه أي على ما في قلبه بلسانه وقيل بمجرد العزم
لا يشترطه كمن له خيار شرط أجاب بأن المراد عزمه كذا بفعل كلسا كما وانقلها على أن لا يعمل
ذلك بدون فسخ فكان فسخاً دلالة كافي المقدسي (قوله لما تدر) علة للمصنف (قوله
ماعداد السكرافخ ٦) فانه لا يعمل الفسخ بسبب من الأسباب فلا ادعى تزوجها على ألف فانكرت ثم
أطاعت البيعة على ألفين قبلت ولا يكون إكراهه كدسياً لشم ودوى البيع لا تقبل ويكون
تركه ببالشهود ولو ادعت عليه سكرافخ وحلف عندهما أو يبرحفت عندك لا يعمل أنه انزوح
بعينه لأن إكراهه لا يكون فصلاً يحتاج بقاى بعده أن يقول تركت نفسك أو يقول الخصم

ان كانت روحى نهى بطا وباش وروى على امرته من وجهها فأنكرت امرأته من الروح
في المرأة تدعى برونه فيها الميراث كمنه عده ما وعد الامام لاميراث له لانه لا عدة عليه
لذلك كله ان يتزوج بأحد أو أربع موهبا ولو ادعى طلاق فأنكر ثم مات لا عدة مطلقة
الميراث وكلا لا يكون انكار السكاح صفة لا يكون طلاقا وان قوى بخلاف ستنفى بامرأة فانه
يتبعه ان روى عنده خلافها ما ٥ ط ومثله في الصور وقد ذكر في خبر ابا بلوغ سورا
من السكاح يحتمل صريح قال في التبيين ولا يقال النكاح لا يحتل الفسخ ولا يستقيم به
٥ لا يقول معنى يتوعدا يحتل الفسخ ٥ في القام وهو النكاح الصريح الامام الا انه لا يرد
من القام يحتل الفسخ وروى في الدعوى مع صريح باعدا كمنه غير لازم فيقبل الفسخ ٥ ويرد
يرتد اذا سده فانه صريح في قاره هو بعد تمام وكذا باؤه من الاسلام بعد سلامه فانه صريح
انما هو بعد وكرامه لا أحد الزوجين صاحبه ٢ فالقوله لا يبدل الفسخ طلقا ذابعد
ما يقضيه سرعا ٥ قال سيدي والدقة لمراده بالفسخ ما كان مقصودا من استتلابه
وهو بعد كرم من الصور ليس كذلك فانه مع لازم سيرة ما في الارتداد والاباء والمثله
لفسخ يقبل من الزوج وبني أحد ما روى برونه اليه تامل ٣ ثم رأيت بعد ذلك اجاب بعض
الفضلاء بان ذلك انفساخ لا فسخ ٥ وهو وروى ما قلنا انتهى (قوله فلا نفق ردها به
الخ) أى وقد اعاد هذه الدعوى والا كانت الدعوى رضاه وقد روى في الاما به بان يكون بعد
تحليف المشتري ان يوكاله فله وليس له ان على ٥ نفق لا يحال فيكون المدعى عليه فله نفقه ما عتبر
بما سددى حتى مات والاشبهه ان يكون هذا التقصيل بعد القضاء وأما قبله فينبغي ان يرد
مطلقا أى ولو قدس تحليفه لانه صريح من كل وجهه في غير العقار فلا يمكن حله على البيع روى
وغیره ط ومثله في الشرع لا يفسخ (قوله أما النكاح فلا يقبل الفسخ أصلا) عبارة الشفع
والنكاح لا يحتل الفسخ بسبب من ادعى بان أى التي بها طام (روى) وأما نفسا
بموجبه ما عن أهلية النكاح كارتداد أحد ما روى برونه وسيرة عن الاسلام وذلك أحد
الزوجين الآخر وكذا ما قدمه من فوته بأمره تكون طلاقا وانارة فيكون فسخه فلا يثنى
ما هنا روى (أقول) وهو معنى ما قدمه من ادعى سيدي ولو ادعى أحول حتى ذكر هذه المسائل
في كتاب الدعوى وان كرت هذا البيان لكم أقص فيها (قوله مثل برهانه) أهل وجهه مع
أنه ناقص ظاهر ما يأتى في رياس أن النكاح لا يرتد بالبرهانه فيكون يعود مرد الاقرارها (قوله أقر
بقصر عشرة دواهم) أطلق فيه فشمع ما اكانت دواهم قرص أو ثمن مبيع أو غيره أو
وديمة كالأصغى وقد بدله راهم لأن المشتري لو قرأه قبض المبيع ثم ادعى عيبا به فان القول
سأته لأن المبيع متعين ما اقرضه وأقر بأنه استوفى حقه دلالة مدعى العيب صار متناقضا
ما ط عن الدعوى فان في العر وقبيل الاقرار بالقبض لانه لو أقر باللام ولم يبين الجهة ثم ادعى
موصولا منها لم يقص عليه واختلاف الماشي قبل أيضا على الخلاف وقيل بمدق اجماعا
لأن الجوهرة تحصى بعض الوجوه لأعلى البعض ولا تحصى بالاحتقال ولو قال غصبت ألف أو
أودع ألفا الأهم اريد مدق وان وصل وعن الامام ث قرص كالعيب ولو قال في الغصب
والودعة الا انها خاص أو موصوفة مدق ذ وصل ولو قال على كرسية من ثمن مبيع أو

٢ مطالب
الحق أن النكاح يقبل
الفسخ

٣ مطالب
ما يش الفسخ من انكاح
ليس يقبل انفساخ

فليجانب ردها به عيب قدیم
لقام الفسخ بالراضى عدى
أما النكاح ولا يقبل
الفسخ أصلا روى (لو
بجده انه تزوجها ثم ادعى
و برهن) على النكاح
(يقبل) برهانه (بغلاف
المبيع) فانه اذا أنكره ثم
ادعى لا يقبل لانفساخه
بالانكار بخلاف النكاح
(أقر قبض عشرة دواهم)

٣ قوله وقوله وان اقر الخ
 هكذا بالاصل وحده
 العبارة الى آخرها

(ثم ادعى انه اذ يوف) أو
 تهورية (صدق) بمينه
 لان اسم الدراهم به

باعتقافا لا يبرق في هذه الصورة ليس القبض عند قبض في قوله يقبل وبقية ما ذكره في القضية
 هو من المبسوط فانه ومن يبيع وهو علامة المبسوط ومعنى ما ذكره انه اذا اقر يقبض الدراهم
 بان قال له لا قبضت منه عشرة دراهم ثم ادعى انها زبوف محرق ولو قال هي مستوقة لا يصدق
 وذلك لانه في الزبوف ما ناقض كلامه لان الزبوف من جنس حقه وفي المستوقة ناقض كلامه لانه
 اقر اولاً بالدراهم وثانياً ادعى انها مستوقة والمستوق ليس من الجنس فكان منافقاً على ما ياتي
 ياتيه من شاء الله تعالى من سير الزبوف والمستوق ولهم روح ٣ وقوله وان اقر باعتقافا لا يبرق
 الى آخره هذا من كل محال فانه في المبسوط ما قد جاء وسنبيبه فانه قال وان اقر باعتقافا
 لا يبرق الى آخره هذا من كل محال فانه في المبسوط ما قد جاء وسنبيبه فانه قال وان اقر باعتقافا
 كان كذلك فيسقط تقدير الكلام تكرار دابة الى بقية ادبهم فتراهم واقر الا بجزء يقبض
 لا يبرق ثم ادعى انه اذ يوف او مستوقة يقبل قوله في ذلك وهو داخل في ما ذكره من ان
 في المبسوط فانه قال اذا اقر باعتقافا لا يبرق ثم قال هي زبوف يقبل قوله ولما عرف قدينا وهو
 المواقف لانه لانه تناقض كلامه بذلك والمناقض لا قول له فكيف يقول في القضية القول له
 وهذا والله اعلم من وقانه زبوف كلام المبسوط وما يوف له محمد الى آخره هادي يجب ان يعمل به هو
 ما ذكره في المبسوط انتهى في هذه الصورة الخاصة وأما بقية الصور فكما هو وافيه لما ذكره في
 المبسوط فاذ قررنا ما في الابرة والابرة عديناه في استيعاف الاثمان في الساعات والديون
 في المعاملات فان العلم بجميع الخ فنتول اذا دفع اليه دراهم وهي من متاع ثم جاء الجائع
 واراد ان يرد عليه ثيابا رعية ثم دود في المعاملات بين الناس وانكر المشتري ان ذلك ثمن
 دراهمه التي دفعها فلا يحلوا ما ان يكون المتاع اقر ببعض الثمن أولا فان اقر يقبض الثمن لم
 يقبل قوله في ذلك ولا يلزم المشتري ان يدفع عوض ذلك الرد ولو اختار البائع ان يشتري منه
 ما به من هذا الرد من دراهمه التي اعطاها به في ان يجيب الى ذلك ويجعله لقاضي على العلم
 فان سأل انقطعت الحصة ولم يبق له معه مزارعة وان كل يفتي ان يرد هاء اليه لانه اقر بما
 ارعاه طريق الكول و كان بدائع لم يقر ببعض الثمن ولا الحق الذي على المشتري من جهة
 هذا البيع وانما اقر يقبض درهم مثلا ولم تنه عن الحق ولا الحق فان في هذه الصورة يكون
 اقول قول المتاع لانه منكر استيعاف حقه ولم يقدم منه ما يناقض هذه الدعوى فيقبل قوله مع
 يمينه هذا انكر المشتري اسم دراهمه ايضا وكذلك ادبون ايضا ينبغي ان يكون الجواب
 فيها كالجواب في الابرة وفي باب البيع وهذا كما اذا كان الذي يرد زبوا او نهر جافان
 كان مستوقا فلا يقبل قوله فلا يرد لانه ناقض كلامه اذ في صورة اقراره يقبض الدراهم فظاهر
 لان المستوق ليس من جنس الدراهم وقد اقر يقبض الدراهم اولاً ثم قال هي مستوقة فكان
 منافقاً وكذلك في قراره قبض الابرة أو الحق بل الطريق الاولى وعبارة المبسوط خالصة عن
 ذكر المستوق وليس فيها ما يتبع ما قاله في القضية بل يوفى فقه من حيث المعنى (قوله ثم ادعى اسم
 زبوف) عبرته ليقيد ان البيان اذا وقع منفصلاً لا يصير الموصول أولى بالاعتبار كما يحرق ومنه
 في المطبوع من المعنى وقيل بل يوفى فلا حترار عما اذا بين انها مستوقة فانه لا يصدق لان اسم
 الدراهم لا يقع عليها ولا يجوز لرب يوف وان شريح في مصرف والمجاز في المستوق لا ان

كان مقصودا وان كان موصولا صدق كافي النهاية وهي مسئلة المتين والماصل ان دعاه
 ان موصولا صحيح في الكل سوى صورته لا قرار بقبض الجياد وان ادعاه موصولا في لياق
 غير صحيح سوى صورة الاقرار بقبض عشرة دراهم والى ما في قبضات المال أي برده (قوله
 أو بمرجعة) قال ط صوابه بمرجعة بتقديم البناء على النون كما يستفاد من المعرب أبو
 السهم ودع الجوى والى ما في قبضات المال والبنهرجعة ما يرد به بخاروقيل الزبوف هو
 المعشوشة والبنهرجعة هي التي تضرب في غير ارسطاطان وفي الايضاح الزبوف ما في قبضات
 المال انواع قصور في جودته الا انه تجري فيه اعماله بين الصغار والبنهرجعة ما يرد به ائتمار لرداه
 فضسته واستوفى الى وسطها الخماس أو رصاص ووجهها فضة وهي معرب سبويه اه وفي
 القحمة ثلاث بمعنى ثلاث طافات الاعلى والاسفل فضة والاولى الخماس اه لكن نقل سبويه
 الولد عن القاموس في فصل المون التهرج الزبوف الردي اه وفي المعرب التهرج درهم
 الذي فضته رديته وقيل الذي العلبه به لانه قد استعير لكل ردي باطل ومنه بمرج
 دمه اذا أهدر وأبطل وعن الليث درهم - هرج ولم أجده بالنون الا له اه وهو محتمل
 لما في القاموس مع أنه مشهور اه ما قاله سبويه الولد قال في فتح الوسائر عن لكرخي
 المستوفى عندهم ما كان الخاص فيه هو ألعاب الا كثر في الرسالة الشويهية البهرجعة ذا
 غلبها الخاص لم تؤخذ وما استوفى غرام أخذها لانها لا تولى وحاصل ما قاله في تفسير الزبوف
 والبنهرجعة واستوفى ان الزبوف أجود من الكل وبعد الزبوف البهرجعة وبعد البهرجعة
 فتكون الزبوف بمرلة الدراهم التي بقياها بعض الصيارف دواب بعض والبنهرجعة ما يرد بها
 الصيارف وهي التي تسمى معينة لكن الفضة فيها أكثر واستوفى بمرلة لثقل وهي التي تخاصمها
 أكثر من فضتها فاذا عرفنا هذا فالزبوف والبنهرجعة ما يرد بها الصيارف وهي التي تخاصمها
 أكثر من فضتها فاذا عرفنا هذا فالزبوف والبنهرجعة يكون القول قول ا قاض فيها ان لم يقر
 باستيفاء الحق أو الابرة والجيا بدل يكون أقر قسم كداهن الدراهم ثم يدعى ان بعض الزبوف
 أو بمرجعة كما قدمناه قبل قوله ويردها وأما اذا قال اه استوفى مائة مائة مائة مائة مائة
 لا يلة - ل قوله ولا يرد بها (قوله بخلاف استوفى) بفتح السين كما في الفتح ونقل الشيخ شاهين عن
 شرح الجمع جواز ضم أيضا أبو السعود قال ط والاولى حذف هذه العبارة والاقتصار على
 المستف (قوله فالتفصيل) أي بين الزبوف والبنهرجعة وبين استوفى (قوله في المقصود) أي
 من كونه يصدق فيه بادعاء الزبوف لا استوفى (قوله ولو موصولا للتناقض) الفرق بينه وبين
 ما به ذه حيث يصدق فيه اذا كان موصولا أنه في الثانية يقر بقبض القدر والجودة باسط واحد
 فاذا استثنى الجودة فقد استثنى البعض من الجملة نعم كالأقوال لقيلان على ألف الامانة فاما دا
 قال قبضت عشرة جياد فقد أقر بالوزن بلغة على حدة وبالجودة بلغة على حدة فاذا قال انما
 ريفوق فقد استثنى الكل من الكل في حق الجودة وذلك باطل كأنه قال - يا دا الاما غير جياد
 فهو كمن قال لقيلان على ألف درهم ودينار الاديار خان الاستيفاء يكون باطلا وان ذكر
 موصولا انتهى حلي من يدعي العناية ط (قوله ولو أقر الخ) يشير الى انه لم يقر بقبض
 وهو ما كتب ولو دللنا على المصير في بردي جامع الشاوي ولو وجد الباقي ان رصاصا أو استوفى أو

قوله فاذا عرفنا هذا الخ
 كذا بالاصل ويصدر

بمخلاف استوفى لعلية
 فيها (و) لدا (لو ادعى
 انها استوفى لا) يصدق
 (ان) مكان البيان
 (مقصودا وصدق) بين
 (موصولا) نهاية فالتفصيل
 في المقصود لاقى الموصول
 (ولو أقر بقبض الجياد لم
 يصدق مطلقا) ولو موصولا
 لتناقض (ولو أقر أنه قبض
 حقه أو) قبض (المن)

مطلب
 اذا أقر باستيفاء الحق أو
 الابرة أو الجياد ثم ادعى
 ان البهرجعة أو زبوف لم
 يصدق واذا أقر بقبض
 دراهم مطلقة يصدق

- من هذا الباب - قد اجمع وفي الحاشية وان قبض ولم يرد في ثم ادعى - من - وثيقة قبل قوله
 (قوله او استوفى) الاستيفاء رتبة عن قبض الحق باتمام سديدة وان كان (قوله في دعواه
 لزيادة) ومنه - من - لا تاداه كم في صوابه - وثيقة قبل في النهاية لو اقرت قبض حقه
 ثم قال اسم الاستوفى او راد صريحا في موصولا لا موصولا اه ط عن الشرع بلاية وكذا
 قرأه بقية من رأس ماله كافي البرزخية ولم يذكر ان يوجب حكمهم - من - عند الاطلاق والاعوى
 وفي - كافي الحاكم لو اقر بالقبض وهم عدد انهم قال هي رتبة - أو - وثيقة وكان الاقر بعينه
 بالكوفاة فعاد مائة درهم وزن - وثيقة فلا يصح - ق على انفسه اذ لم يبين موصولا وكذا
 لم يبين وان كانوا في المادينة ارفقون على دراهم مبرومة لو ان يبين - من - صدق اه واطلق
 في الدراهم لم يفرح اقل من ما اذا كانت يدان من فرص او من مبيع او غصبا او ودية كافي
 فتح القدير ورأس المال كذا قال كافي البرزخية وقيل مدعى او لا لو اقر بقبض دراهم
 مبرومة ثم مات فادعى وارثه انهم اذ يوف لم - من - وكذا قال اقر بالودعة او بالاضاربة او بالعصب
 ثم يعم الوارث اسم اذ يوف لم صدق لانه ما يرد في حال الميت - كافي البرزخية وفيه ان
 الرهن قضى دية وبهذه زبوف - وثيقة من - ثبوت وثيقة والريوف وقال خذرهنا
 - من - من زبوف - وثيقة من - حق - وثيقة لا من - من - بل من لا يصح في الزبوف
 لانها من الجس فلا - من - بحر (قوله لا في قوله حيد) على قوله ولو اقر بقبض الجساد
 فالاولى - من - موصولا به اه ط (قوله - من -) ينفع - من - المشددة من - من - مسألة
 التمس وهو لا يكتف وهو ما ردا وهو ما على النص على وحده لا يبق معه - من - التاويل
 وحكمه وحجوب العمل به وهذا غير مائة من التمايل (قوله بغيره) أي من المسائل
 التي يدها (قوله لانه ظاهر) راجع للاولى وهي قبض الحق أو انهم والظاهر ما احتل غير المراد
 احتل لا يبعد او انص بحقه - من - الا بعد دور التمس لانه لا يصح لغير المراد أصلا اه سيدي
 لواله (قوله او انهم) راجع لثبوت وهو قوله او استوفى (قوله قبل برهانه) لانه مظهر وان
 تناقض سيدي عن التنية (قوله تسمية عن علا الدين) الذي في الجرو زكري القبة - من - مثله
 ما اذا اقر بدين ثم ادعى ان بعضه فرض وبهذه ربا به يقبل فيه اذ ابرهن ود كره عند القادر في
 المطبقات من الاقارب عن علا الدين اه (أقول) وسيأتي نظيره في شي الاقرارا كنه بجماله
 ما يذكر الشارح عن اشترط لاية واكن المعتمد ما مضى عليه - من - ثبوت ولو هيانية وأقضى به
 الخبر لم على والحامدي في الحامدية من - من - ذاتها انفسه على أن بعضه رتبة قبل وأقره - من - سيدي
 الوارثه الله تعالى فاعتمده (قوله قال لا تحلف على ألف درهم الخ) قد لا اقر بالمال استقر
 عن الاقرار بالرق والطلاق والعناق والتسب والولاء قام الاقرار بالرد اما الثلاثة الاول في
 البرزخية قال لا تحلف عليه ذلك فردا اقره ثم عاد الى نصه بديقه فهو عيب ولا يطل الاقرار بالرق
 بل رد كالا يطل بيجود المولى بخلاف الاقرار بالدين والعين حيث يبطل بالرد والطلاق والعناق
 لا يبطلان بالرد لان - من - ما اسقطا يتم بالاسقاط وحده واما الاقرار بالتسب والولاء استأنفة في شرح
 النج - من - من الولاء انه لا يرتفع بالرد واما الاقرار بالسلطاح فلم أمه الا أن وحاصل ما نقله

او استوفى - حقه (صدق
 في دعواه لزيادة لو) بين
 (موصولا والا لان قوله
 جيباد - من - قد يصح - بل
 التاويل بخلاف غيره
 لانه ظاهر وان قبض
 التاويل ابن كمال (أقر
 بدين ثم ادعى أن بعضه
 فرض وبهذه ربا) ودرهم
 عليه (قبل) برهانه تنية
 من علا الدين وسيجي في
 الاقرار (قال لا تحلف على
 ألف) درهم

الافراد بالمال انه لا يجوز ان يرد ما اوجبه على غيره، فلو رجعوا الى امرى او
 يردده، ويجهلونه الى غيره فان كان الاول مطلقاً وان كان الثاني مقيلاً لم يكن بينهما ما اقرب
 المسائل كقولهم ان يرد قرض من قبل غصب، والاباء كان بينهم ما افاضوا على كونه من بعد
 لم افسدته وقال قرض او غصب ويحكم الله في يده بالبره الا ان صدقة في الجهة وكذا عند
 الامام وان كان في يده فاقول له قرض يده وان كان في يده فاقول له قرض يده وان كان في يده فاقول له قرض يده
 صدقة ولا يجوز ان يرد ما اوجبه على غيره، فلو رجعوا الى امرى او يردده، ويجهلونه الى غيره فان كان الاول مطلقاً وان كان الثاني مقيلاً لم يكن بينهما ما اقرب
 رفق لم يرد بالرد، قال الافراد يرد بالرد، لا في هذه قرض في المنة وان كان بينهم ما افاضوا على كونه من بعد
 قال المدي عليه قرض صدقة عليه اذ لم افسدته وقال المدي بقرض او غصب فان لم يكن
 بعد في يد المدي بان اقر المدي عليه ببيع عدله عليه وهذا الامام لم يرد الا ان صدقة المدي
 في الجهة او كونه ولا يرد المدي في قوله انه شبه وارسل وان كان في يد المدي بان كان المقر عين
 عند ان صدقة المدي يومها عند ربيع الله على ان يرد كذا قال العبد له وان كان هذه
 الا ان صدقة من غير من هذا العبدون كونه ودراهم على وما افاضوا على عليه ببيع آخر
 من يرد قرض او غصب فاقول له قرض عينة بقرض ما عا به ان من غير من هذا العبد
 واذا افاضت عياره لاني لان في عياره اجرة انصارا كانه عليه ببيع الوالد (قوله فترده المقر
 له) كما قال ليس في عيالي شيء او قل في لك او في اقلان او في أي ولم يرد صدقة فلان والا
 فهو محمول على جبر وفيه يرد ما قرره لان لم يرد امر او من كذا او من المبيع او انشئ
 حال لم يقبض واراد علف الا حرة اقبضه او حال هذه لان ثم قال هو في اراد ان يرد لان
 او اقر يدين ثم قال كنت كاذبا لا يصدق المقر في الاثبات كانه اشد ان حنيقة لانه قد انقض كقوله
 ليس لي على فلان شيء ثم ادعى عليه ما لا وارده عليه لم يصدق وعاد في يده ببيع ما لا وارده
 وبيان في مسائل شتى آخر الكتاب ان التسوية على قوله أي يوسف واختاره ائمة شوارزمي
 احتلوا بها اذا ادعاء وانما المقر على قوانين ولم يرجع في البرازية مع ما افاضوا على الصدقات
 ارأي في التحليف لا صبي وانه من مع القدر بان يجمع في خصوص الوقائع فان غلب على
 طنه انه لم يقبض حين ادعى عليه حسم وان لم يعلب على طنه ذلك لا يباح له وهذا انما هو
 في المقر من الاختصاص انه يرد (قوله ثم صدقة) قيد يكون التصديق بعد الرد لا لو قبل
 الاقرار ولا ثم رده لم يرد وكذا الاقرار عن الدين رده لا يباح له ولقد تم وكذا داود على
 رجل دفع له ثم رده لم يرد وان رده قبل القبول ارتد وقالوا ان الارام يرد بالرد الا ان افاض
 المدينون ابر في فابراه فانه لا يرد وكذا ابراه الكليل لا يرد ببرد بجر ذلك قال سبيدوني
 ابراهة الاقرار والابرا لا يحتاجان الى اقرار وبرتد بالرد فان في الامانة لكل احد
 ولا يعلب على نفسه وليس افسدته ان يجهلها وان كان له ان لا يعلب على نفسه ان يجهلها في
 انشائية فلا على الكلي والمالك يثبت له ربه بلا صدقة وقبول وان كان يطل رده
 فان ٣ ويستثنى ابراه عن بدل صرفه اسلم فانه يثبت على القول ايطلا (قوله في
 مجلسه) قديده ليقوم ما اذ لم يكن في مجلسه بالادلى ٥ ح عني لمع بان قال كان في عيالي
 في مكانه او بعده (قوله الثاني) علب لانه قوله الخ لان لاقرار هو الاور وقد ارتد بالرد والثاني

(فترده) لقوله (ثم صدقة)
 في مجلسه (فلا شيء عليه)
 له قوله لا يجهل

٣ قوله ويستثنى أي من
 قوله - الاراء لا ينفك
 على القول ٥ منه

دعوى فلا بد من الحجة أو تصديق الخصم أى لمترحق لو صدقه المقر بأية الزمة اللفظية استحقاقا
 كإثباته صدقة وعامة شروها ذل والمراد بالحجة البينة ط قال سيدى الوالد كى فنفى
 بجمته وهو متناقض في دعواه تأمل في جوابه هدية وأنت كلكه في البصر أيضا وقل خلافة
 عن العرازية حيث قال في يده عبد فقل لرجل هو عبدك فردده أو قل له ثم قال هو عبدى وقال
 المقر هو عبدى فهو لى ليد المقر ولو قال دوا لدا لخر هو عبدك فقل بل هو عبدك ثم قال
 لا تخرب بل هو عبدى وبرهن لا يقبل للتناقض ه وهذا يناقض فى هداية من انه لا بد من
 الحجة فانه يقتضى جماع الدعوى اه أقول وهذا وجه ظاهر دون ما فى اشارة و يمكن
 أن يحتمل على ما إذا كان الرادى فقط من غير ان يقول بل هو لك أوله لان فقول بمناقضه
 لغير ازية قال فى البصر وهذا بخلاف ما إذا قال اشترى بوانكر له أن يصدقه لان أحد المعاقدين
 لا يقر بصدق كالا يقر بصدق والحق اه ههنا فى سيدى العبد فقل التصدق فى أما المقر له
 منه فردد رد الاقرار فاقترقا كذا فى الهداية وبما مضى فى الكاى بانه ذكر هنا أن أحد المعاقدين
 لا يقر بصدق وفى مسئلة التباحث قال ولانه لما عقد شيئا التزم من المشتري فأتى رصا
 لبا نفع فيستدبر بالفسخ والتوفيق بين كلاميه صعب اه واقدم عليه فى فتح القدير بقوله بعد
 وهو صحيح ويقتضى أنه لو تعذر الاستيعاب صاع الاقرار بان مات ولا يسهل له ر بفسخ ويقتضى
 بالجارية والوجه ما قدمه أولا اه ر ح عه فى العباة بانه لا مناقضة لانه لا يحكم أولا
 يكونه فخصام جهته لا مطلقا أولا ر كلامه الاول فبادرنا انما نفع الخصومة والثاني فبادر
 ان لم يتركها **ب** قال سيدى والد فى هذه الحقائق عن الخواصى انه يقويه قال صاحب
 الكفاية لا تناقض بين كلاميه فيمتنع فى التوفيق لانه مراد به قوله لان أحد المعاقدين
 لا يقر بصدق فبما إذا كان لا يقر على العقد معترفا به كما قال أحدهما اشترى وانكر
 لا يقر له يكون سكاره ههنا لا يقر به بفسخ وهما إذا قال أحدهما اشترى وفى هذا
 الجارية وانكر فلهذا لا يقر به بالبائع واشترى بسكر العقد والواقع بانقراده على العقد
 بيب يبد بفسخه وفيه كلام وهو ان الظاهر ان قوله فيما سبق ولانه لما تعذر الرأى آخره كون بغيره
 استقلالات فى الفسخ تعذر استيفاء نفعه بلام استلحاق لو طيدون عشاركون
 سكارا المشتري وخصام جهته حتى لو تعذر الاستيفاء مع عدم الاستكثار لا يستدبر بالفسخ أيضا
 ويدل على هذا قول صدر اشترى بعة فى قمر برجل الوعد لا سيما إذ بعد المشتري اخ كالا يبنى بل
 غاية ما يمكن فى التوفيق ان يقال ان مراده فيما سبق ان سيدا ان البائع بفسخ البصر ورتة تعذر
 استيفاء النفع ووجوب دفع الضرر وهما لا ضرورة للمقر له بالبراء الى الفسخ ولا يستدبر له
 مراده من قوله ههنا لان أحد المعاقدين لا يقر بصدق بفسخ الخ لعدم الامر اذ عدم الضرر
 ولا تناقض الحكم به بل لا يبنى فليست أم اه (قوله وأقرارا نيا) الارضى نان ويكون حقيقة
 الاقرار اذ به سكرة (قوله وكذا الحكم فى كل ما فيه الحق لواحد) كما بان المقر له يقر ببرد
 الاقرار بجزء لاف ما إذا قال اشترى بوانكر فانه لا يصدقه لان أحد المعاقدين لا يقر بصدق
 الفسخ كما يقر بصدق اه ح وفى البصر لما حصل ان كل شئ يكون اه ههنا جميعا ذابرجع
 لتسكرو فى التصديق قبل أن يصدقه الاخر على السكاره وهو جائز كالبيع والكساح وكل

أو أقرارا نيا وكذا الحكم
 فى كل ما فيه الحق لواحد

نق يكثر الحق فيه لو احد كالحبة واحدة والافرا لا ينفعه اقراره هذه اه لا ينفعه
رجوعه الى التصديق وحاصل ما اثار الاقرار تنعدم الكلام عليه موضحا (قوله ما كان
لث) انظر لولم يذكره كراعه كاب وانظر ما سجد كره قد يداعد واقعة معروفة فانه يدعى بفرق بين
الماضي والحال اقول ويمكن أن يقال انه يصح على المتوهم ذلك لم يذكره لا تناقض لأن نبي الحال
لا يقبل في الماضي تامل (قوله فط) قال في البصر ولا فرق بين ان يؤكده كذا النبي بكلمة قط او لا
فيكون القديم المتناقضا ه سوى قوله على انه عليه الخ لا صوب أن يقول على الف
له عليه فانهم وفي بعض النسخ على ان له عليه ألف (قوله على القضاء) أي الاقامة يدعوى
لا يقيم بعد الاعمال اذ لو ادعى بعد الاقرار بالدين قال كان كذا يقولين في مجلس واحد ولم يصل
للتناقض وان تفسر فاعن المجلس ثم ادعى واقام البيعة على الاقامة بعد الاقرار فيقبل لعدم
التناقض وان ادعى الاقامة في الاقرار لا يقبل كذا في حراية المقتين بجر اقول يستفي
تقديم قوله اذ لو ادعى بعد الاقرار به اكار الاقرار بلطف له على بدون كان ولا تناقض
كما هو ظاهر تامل وقوله وان رعى الاقامة قبل الاقرار رأى حصول الاقامة قبل قبيل طرف
لان شاء الا لا يدعى بقى ما ادعى اياه من بعض وهي حادثة الفتوى قال في مجموع التوازل ادعى
عليه شيئا فاجاب قائلا اي آتى بالدفع قبل أملى الاقامة أو البراءة فقال على كذا اسمع قوله
ان وفق بان قال أوفيت البعض وأبرأت عن البعض أو قال أبرأت عن لكل لكن لما ذكر
أوفيته اه قال في البصر ولا يجزى ان على القول بان الامكان كاف به مع مطلقا اه (قوله
ولو بعد القضاء) أي فداء الماضي يلزم المدعى على المذكر (قوله لاقى المصلحة) اه
عيت بذلك لان مع خمسة اقول للعلل الاول ما في الكتاب وهو انه تدفع خصومة المادى
وهو قول اى حنفية الثاني قول أبي يوسف واحتاره في المخدرات المادى عليه ان كان صادقا
فيكما قال الامام ومن معروف بالمدعى لم تندفع عنه الثالث قول محمد بن النعمان الشافعي اذا قالوا
معرفة بوجهه فقط لا تندفع عنه لا يدعى معرفته بالوجه والاسم والسبب في البراءة يقول
لا غنى على قول محمد وفي العداية لو قالوا تعرفه باسمه ونسبه لا يوجهه لم يذكر في نقيض
كتاب وفيه قولان وعند الامام لا بد ان يقولوا تعرفه باسمه ونسبه وتكفي معرفة الوجه
واتنصروا الى اسم لو قالوا اودعه وجلى لا تعرفه لم تندفع الرابع قول برأى شريعة انها لا تندفع
عنه مطلقا الخامس قول ابن أبي ابيلى تندفع بدون بينة وقامه في البصر وان شاء الله تعالى
في الدعوى اولان مورها خمسة ودبعية وابارة واعادة ورهن وغصب كأودع عينه فلا أو
طاربه أو تبرئه أو ابرأته أو غصبته منه أو قال أخذه من هذه الارض من اربعة من دنان
وهذا الكرم معاملة منه قال في البصر واعلم ان قوالهم ان المدفع بعد الحكم صحيح بخلاف لما
قدمنا من ان القاضي لو قضى للمدعى قبل المدفع ثم دفع بالابداع وشخوصه فانه لا يقبل الا ان
يخص من الكل فافهم قال سيد الجوى اقول يرد عليه ما في الدرر باب دعوى السب
رهن أنه ابن عمه لايه وأمه وبرهن المدفع نه ابن عمه لانه فقط أو على اقرار الميت به كان
دفعه قبل القضاء لا بعده لنا كذا بالقضاء بخلاف الثاني اه فيبقى ان يخص هذه المسئلة
من الكلية وحينئذ لا وجه لقوله الا في المصلحة الخمسة اه تامل (قوله كما ينبغي) أي في أصل

(ومن ادعى على آخر مالا
فقال المدعى عليه
ما كان لك على شيء قط
فبرهن المدعى على) أنه
عليه (الف وبرهن)
المدعى عليه (على القضاء)
أي ابرأته (أو الراء ولو
بعد القضاء) أي الحكم
بما لا ادفع بعد قضاء
القاضي صحيح الا في المسئلة
الخمسية كما ينبغي

مطلب
حادثة الفتوى

مطلب
بيان وجه تسمية الخمسة
وبيان اقوالها

دفع الدعاوى من كتاب الدعوى على (قوله من رهنه لا يمكن التوفيق الخ) مشى على القول
 بان امكان التوفيق كاف كما تقدم قبل سيدي الوالد في تقيده في جواب قول الدعوى اذا
 فصلت من التوفيق الشرعي من توفيق الشرائع الشرعية لان دفع ولا تعداد ٢ أقول ليس
 هذا على إطلاقه بل هذا يجب لرد المدعى على ما صدر منه أولا ما لو لم يدفع صحيح أو جدي به
 مدعى رهنه فان ندم دعوى وقال شيئا في كتم كذا خيرة وغيرها كما يصح الدفع صح دفع
 الدفع ٣ كذا يصح دفع مع الدفع وما زاد عليه يصح وهو المختار وكما يصح قبل إقامه البينة صح
 بعد اقراره كما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعد الحكم وفي المختار برهن الخارج على تباح الحكم له
 ثم رهن ذوابه على التباح بحكمه ١٥ فإذا كان هذا في بينة مثبتة وله الاعتداد بحكمه
 ومع هذا دعوى التكميل عليه وطل القضاء على المدعى في كتم عليه فكيف لا تبطل بينة
 دي البينة على ما لم يأت بالثبوت من حكم لقاضي له بظاهر البينة المثبتة له عن البينة فكيف
 بينة غير مثبتة لان عمادها في البينة والاحتجاج للحكم اذا قضاه للمدعى عليه عند عدم بينة
 الخارج قضاء ترك القضاء في حق قوله ار اعداد الخصم الدعوى ولا بينة معه بما يدعى
 لانهم دعواه لانها عين الاولى حيث لم يتم بينة ولم يأت بدفع شرعي وقد منع أولا عدم اقامتها
 فضا في به تكرار محض منه وقد منع عماد فلا يثبت اليه ولا يصح منه اجاعا وفي البرز به
 لانهم دعواه به فيه الا ان برهن على ابطال القضاء بان ادعى دارا بالارث وبرهن وقضى له
 ثم ادعى لمقتضى عليه الشراء من مورث المدعى او ادعى الشراخ الشراء من فلان وبرهن
 المدعى عليه على شرائه من فلان أو من المدعى قبله ٤ أو يقتضى عليه بالذات في رهن على شرائه
 عنده ١٥ وهذا بقيد ان قولهم يصح الدفع بعد الحكم من حيث يجب اذا كان فيه اطل القضاء
 ويختفى تقييده أيضا عما دام يمكن التوفيق لما في جامع القسول عن فتاوى رشيد الدين لوائى
 بالدفع بعد الحكم في بعض مواضع لا يقبل ٥ فهو ان يبرهن بعد الحكم ان المدعى اقر قبل
 الدعوى انه لا حق له في الدار لا يبطل الحكم بل هو رهنه في ثبوت شرائه بغيره في ملكه في ذلك
 لزمان ثم مضت مدة الخيار وقت الحكم فذلك مما عطف هذا لم يطل الحكم بالخيار بشك ولو
 برهن قبل الحكم يقبل ولا يحكم ذلك بدفع الحكم ولا برهعه ١٥ لكن في ان يكون
 هذا من ادعى القول بان امكان التوفيق كاف اما على القول انه لا بد من توفيق باله سهل فلا
 تقييد بما ذكر وقد ذكرنا الفواير في مسائل التنازع والذي اختاره في جامع القسولين
 وقال به الامور عندي وأقر في نور العيون انه لا كار تناقض طهرا واشوق في خفية
 لا يمكن امكان التوفيق ولا يمكن الامكان ثم أيده بمسئلة في الجامع وهي لو اقرانه ١٥ كذا قدر
 يمكنه الشراء منه ثم رهن على الشراء منه لا تنازع بل لا يمكن توفيقا في بينة مثبتة
 قرر ولان البينة على اعتدائهم تقييد الملك للمال ١٥ (قوله صح دفع لا يخالف لم يكن لي
 لا ليس معنى المال ولم يكن لي بنية في المصطفى كما في التنازع خاتمة قال في الدرر برهن على قول
 المدعى انه بطل في الدعوى أو أنه ودي كذب أو ليس لي عليه شيء صح الدفع ١٥ ومثله
 في انعمادية ومعها دعوى رجل مالا أو بعد اقرار المدعى عليه نكاحا في حال جوارا قراول
 أو لا دعوى في ولا حصره في عليك وأثبت ذلك بالبينة تسمع وتندفع دعواه ون كان يحتر

(قبيل) برهنه لا يمكن
 التوفيق لان غير الحق قد
 يقضى ويرأى منه دفعا
 للصحة وسيجب في القرار
 انه لو برهن على قول المدعى
 انما يبطل في الدعوى أو
 شهودي كذبة أو ليس لي
 عليه شيء صح الدفع في آخره
 وذكره في الدرر قبيل لافراد

٢ مطلب
 الدعوى اذا فصلت بوجه
 شرعي لا تنقض الامانة
 ٣ مطلب
 يصح الدفع ودفع الدفع
 ودفعه

٤ قوله قبله متعلق بشرائه
 ١٥ منه

٥ مطلب
 أي بالدفع بعد الحكم في
 بعض المواضع لا يقبل

قوله على العقد المبرم أي
 أي الذي لم يورخ أمه

لنصا أو لا بر (قوله له لد التوفيق) أي بين كلاميه لأنه لا يكون بين اثنين معاملة من
غير معرفة كره أصحابا (قوله لأن محض) من رجال هو من لا يتولى الأعمال بنفسه
قوله - حتى لو كان الخ وقيل من لا يراه - كل أحد له ما حقه (قوله بأشعب على يابه)
أشعب ما سكو - وقد يحل به جميع الشرع فاهوس (قوله - حتى لو كان) أي المدعى عليه ووع
هذه عن ذلك لقول أي استنبط بأشعب في الآية تبعات القاضيات وفي إصلاح الإيضاح وفيه
من لأن معنى المكان التوفيق على أن يكون أحد - مدعى - ما عن لا يتولى الأعمال بنفسه لا على
أن يكون المدعى عليه مخصوصه انتهى ووجهه ظاهر لأن الكلام كله في تناقض المدعى عليه
لا المدعى بغير أقول ويؤخذ من كلام الشارح ومما تقدم بحواب سادته العتوى كالأ
خواشي الأخيرة وهي ادعى أن مودته شترى منك ثورا بكدا انفسه منه كذا في كذا
سبب بان مودتي لم يشتر منك ثورا ولا كان يعرفك مودتي على دعواه فهو لا يتولى دفع
الحج انتهى به قبل - لا شأن له لا يصح - جوابه الأعلى في علم اه (قوله - نعم لو ادعى الخ)
هذه مرتبة كلام محمد وفي مفهوم من مقام تقديره وإلا لم يمكن التوفيق لم يدفع التناقض
كما لو قال لم يدفع ادعى شيئا ثم ادعى له دفع لم يدفع له يستعمل - يكون داهوا وغيره دفع في حق
واحد نعم لو ادعى الخ قال في الدور عن الغنية مدعى عليه حال له مدعى لا عرفه فليأبى لمن
بالبينة مدعى الاتصال لا تسعم ولو ادعى انفراد المدعى بالوصول أو الاتصال تسعم اه قال
في النظر لأن الذي تقرر هو الذي يجمع بين كلاميه ومما يجمع وانما لم يدفعه المدعى ههنا
يمكن - أقصا ذكره - غير متناهي - وغمامه فيه وهو أحسن مما عالج به الشارح وبه يظهر أن
قول الشارح اقرار المدعى عليه صوابه مدعى باسقاط عليه الاتية اقرار المدعى عليه بصيغته
التي للفاعل فيكون معناه ادعى عليه دفع نامل ثم رأيت ما يزيد هذا في النقطة
حيث قال وقال فيمن قال لم يدفع ثم قال دفع لم يدفع - للتناقض الاداء مدعى اقرار المدعى
بذلك فبقية - لأن التناقض لا يمنع صحة الاقرار وعمله على ما كان به اجبر واجاب صاحب البحر
في ٣ - مدته هي ان من عليه ثوب ودفعه الى أخيه ثم ادعى عليه وأنه لم يدفع فقال مدته
ثم قال لم يدفع حكمكم به بقية الأخ فافقر بالدفع له فاه يرا لأن تصديق لاح ما دون في الدفع اليه
كمدته المدعى اه وقد علمت ما اذا صدق المدعى - وكذا صاحب السكافي قبول البينة
على لا بر في فصل لمحض والخ - مدته بانفاق الرويات لأن لا بر لا يتحقق إلا مدركة يمكن غير
عنه صاحب البحر - يعني بخيل (قوله - بالوصول أو الاتصال) بالادعى اقراره بانه وصله
منه كذا أو اوصاه بغيره (قوله - لأن شترى) أي من العزم (قوله - لا يمنع صحة الاقرار)
أي اقرار الدائن بالدفع اليه اذا قامت قرينة قوية كاهوس - - - - - (قوله - نعم بخمس - صح)
أي بخمسة مدته - معنى صحة بخمسة - لا يكون متناقصا ولا تسعم البينة باقر مدته السابق وقوله ان
بيعه عقد متحقق من وجوب وثوق صاندين منهما فكيف صح بخمسة مدته (قوله - لأن شترى)
باطل) هذا ما يظهر ادعاء المدعى ببيع ماله لا عن والعرض الاطلاق والواقع الحق لا يكاد أن
يختلف ان البيع لا يكون لا يتم لأن الاقرار بالبيع اقرار بركنيته لأنه صيغة ما يقال بال
قبل صحة الاقرار ثم بالبحث عن تعيين الحق - كتابه - رحمه ط (قوله - لأن الاقرار بالبيع الخ)

ط
جواب حادثة الفتوى

ط
حادثة اذن ما يونه في دفعه
لا حية الخ

لنصفه التوفيق وقيل
يقبل لأن المحض أو المدونة
قد يتنازى بأشعب على يابه
فيأمر بأرضاء الظاهر ولا
يعرفه ثم يعرفه حتى لو كان
من يه - مل نفسه لا يقبل
نعم لو ادعى اقرار المدعى
عليه بالوصول أو الاتصال
صح دور في آخر المدعى
لأن التناقض لا يمنع صحة
الاقرار (قوله - صح - عبده)
من فلا ن (ثم بعده صح)
لأن لاقرار بالبيع بلا ن
باطل اقرار برأية

فيه ما تقدم آفاس ان لا قرار بالبيع اقرار بركيه لانه مباداة مال على لان يحل على انه
قربا ببيع بلا مال تأمل قال في المبسوط شهدا على اقرار البائع بالبيع ولم يسمعا الثمن ولم
يشهدا بقبض الثمن لا تقبل لان حاجة القاضي الى انضابا بة قد ولا يتكفى من ذلك اذ لم يكن
الثمن مسمى وان قالوا ان عندنا انه باعه منه واستوفى الثمن ولم يسمعا الثمن جاز لان الحاجة الى
انضابا بالثمن المدعى دون انضابا بة قد قد انتهى حكم العقد بانضابا بالثمن وفي مجمع
الفتاوى شهدا الباع وقبض الثمن جاز ولم يسموا الثمن وكذا لو شهدا باقرار البائع انه باعه
وقبض الثمن اه وقال في الخلاصة ثم دواعي البيع بلا ثمن ان شهدوا على قبض
الثمن تقبل وكذا لو بين احداهما وسكت الآخر اه نور العيني في أوائل نصل السند
ومسألة في الكلام على قوله مستوفى في كتاب الشهادة وفي باب الاختلاف فيها ان شاء الله تعالى
(قوله أمته منه) لا حاجة الى قوله منه لان هو باعه بمعنى أمته اه ح أي لان باع قد استوفى
معهوله لانه يتعدى بنفسه ومن وقد مداه المصنف بنفسه حيث قال باعه الان يقال انما ذكره
لرفع توهم عود الصعيه الى المدعى من ور الامر تأمل (قوله عينا) أي قد يبايع بغير الرد
(قوله من الخ) اما لو برهن على التصح قبل لان الاكثار وسخ مع (قوله أي
المشتري) لو رجع الصعيه الى الساتع لكان أولى لان المراءى من الميوت تكون من سابع
غايبا بان يقول بعتهك واطري من الرعايه من الميوت ثم الابراء يكون من المشتري ط
(قوله لم تقبل بية الساتع) أي للتناقض ان شرط البراءة من الميوت نصرف في العقد بتعديره
عن انضابا بة الامه الى غير ما وتغيرا مقدم من وصف الى وصف بلا عقد محال واذا بطل
التوفيق طهر التناقض (قوله للتناقض) لان شرط البراءة تغيرا مقدم من اقتضاء وصف
اسلامه الى غيره فبما تنص وجود العقد اذ الصفة بدون الموصوف لا تتصور وقد انكره
فيكون مناقضا او امشكلا بانه يخفى ان تقبل البيعة بها وفاضا لا لزم لانه صادر مكذبا شرعا
بيعة المدعى فطعن انكاره بالعدم كما تقدمت نظائره فصار كافي الكفاية من ان وجلا لو برهن
ثبته على العايب العاوه هذا كفيلا بامر رجوع الكفيل على انقائب ولو انكر الكفاية أصلا
لانه صادر مكذبا شرعا في انكاره فطعن بالعدم قال ويكفى امر قبان الحكم بانه ثمة حكم
بالرجوع أيضا ولا حاجة الى إقامة البيعة ظاهرا على كفايته لثبوتها أولاوهنا الحكم بالبراءة
ليس بحكم ببراءة ولا اية الا بغير المدعى في بطله التناقض فافترقا ويمكن بان يرد بان انكاره
لما سبق بالعدم لما لا يتحقق التناقض لعدم انكار البيع ونشر به حتى ان يصح المدعى على
أصل قال في الصلة انكر البيع برهن عليه المشتري فادعى ادائع الاقالة ببيع مع هذا الدعوى ولو لم
يبيع الاقالة وانكر ادعى بقاء الثمن أو الابراء احتجاب المناهرون اه وقد يجاب بان المشتري لما
يصير مكذبا شرعا اذا حكم القاضي بما يحالف قراره وفي مسئلة ما لم يقبض بالبيع حتى تناسل
الخصم فلم يكن مكذبا شرعا بغير حال ط وفيه نظر اه وكذا انظر فيه الرمي قال سيدي الوالد
رحمه الله تعالى أي تعسير للتطبيع بان القضاء بالبراءة قضاء بالبيع فقام على قوله لم يقبض القاضي
بالبيع (وأقول) ٢ لجواب الساتع ان شاء الله تعالى ما يستفاد من كتاب نور العيني في غيره هذا المحل
ولي غير هذه المسئلة وهو ان الكفيل لما اتين رعه بالعدم وثبت خلافه وهو كونه كفيلا لا يبيع

مطلب

لوشهدا على البيع وقبض
الثمن قبل وان لم يسموه

(ادعى على آخر انه

باعه أمته) منه (فقال)

الآخر (لم ابعها منك

قطعة من) المدعى (على

الشراء) منه (موجب ر)

المدعى (بما عينا) واد

ودها (فبرهن البائع اه)

أي المشتري (برئ اليمن

كل مما سأل تقبل) بية

الذائع للتناقض

٢ اسم كذب وهو عدة

الفتاوى اه منه

مطلب

انكر البيع فأنه المشتري

واراد الر باميب فادعى

ادفع البراءة من عيب

لا يقبل للتناقض

مطلب

انكر البيع فأنه المشتري

فادعى البائع الاقالة تسع

مطلب

الجواب الساتع عن اشكال

جامع النصولين

في عامه ولم ير نفسه سبيبه بل رضى عنهما حتى جعله في الدعوى والرجوع على الاصل
واما ابايع في سنة ثمان مائة في ايامه ما آل رعيته وهو بر منته بهد الخلق بالعدم
نوت خلاصه واراد ان يرضى ما ائتمه اليه وهو عدم براته منه فهو لا فرق بين صحيح وكنز
قال في دعوى الاقالة لاسما في صحيحه الذي ثبت له خصم بالدينه فبها تقريره بوجوب ادا
مستدعة عن البحر عن احدى قضاة ارضي على آخره انتمى منه هذه الاقراره كرا شرعا
قام المدعى اليه على شراء ادعى المدعى عليه انهم رده عليه يعني انها ليس مع هذا المدفع
ولولم يدع الاقالة وانكر يدعى بها النفي او الابرار - فان المتأخرون وشك في جواب
استدعاءه ادعى انهم رده من ارضه من ارضه عليه فادعى عليه انه رده عليه بغير استماع
لان صاره كدعي الكاره اسبح فان رفع التناقض شكيب شرع كما رفع نفسه ليق
لمحسم ١٥ فادعى عليه بذلك في كثير من اماكن هذه المسائل (قوله لا يمكن التوفيق
مع وكيله) اي وكيله لانه قوله اوله هاهنا طأى مباشرة وقوله فبرئ اليه من
كل عيب اي الى وكيله وهو الوكيل كذا في الموكل (قوله وابرئ من العيب) من صافه المصدر
في مدعوه وهو شريك في كونه لانه ما علم المثل - ترى الخ وعلى ما علمه صاف في فاعله والصبر
وكيله وهو وهو من عبارة البحر (قوله ومنه واقعة معرقته) ٢٠ اي من حسن مسئله
المصدر وهو ما رفع به التناقض ولو صرح به لكان أوضح لكن لا يظهر ان هذه الواقعة منه
لان عقد السكاح الابدية لا يغيره لا يغيره ولا يغيره ولا يغيره ولا يغيره ولا يغيره ولا يغيره
في ثمة بخلاف ابره غير صاهر في ما حصر وقت ابره فاهم اسرار المقتل ولا تكن عن
عرف الحق لاربع مع التوفيق طاهر في مدعوه في لقوله لا يبرئ من العيب عن البحر ولو قال لا تسكح في
وبذلك الى آخر مدعوه من سبيد الولد وجهه الله تعالى (قوله ادعت الخ) بدل من واقعه
(قوله اكرم) ٤ اي بان قال لا تسكح بيننا كما في البحر عن سماع المصراين وبعبارة اسلامه
ما كره الزوج السكاح أصلا ١٥ قال في البحر ولو دخل لا تسكح بيني وبينك فله برهنت على
ان تسكح برهن هو على الخلع فقبلت به اي لا يفي طالع لا يبرم منه في الماضي فلو بد
نه فصرأه لكان يكره عليه قول الشارح لاحفل انه زوجه ابوه الخ وطأه فله قبل
خلاف طاهر لروايت في البحر ولو طأه لم يكن يسكح قط ١٥ وقال لم تزوجه فطأه لاني بماله
باعتني ما عرف مسئله ١٥ على طاهر روايه يعني ان يكون هذا وسيله للعيب فلا تقل
بمنه ولو طاهر لروايت لا تقل بغيره ان العيب لاسم الاقرار ببيع فكذلك الخلع يقتضي
واقعة السكاح فيصق ما نص ١٥ سبيد لولا زيادة (قوله فبرهنت) اي على السكاح
(قوله تفق) اي دعواه اي ربطا بغيره ان عيبا (قول لا حلال له زوجه ابوه وهو صغير
في دكره السكاح يحصل على نفي مباشرة ياه وهو لا يفي وقوعه بطريق الاجماره مثلا
واذا كان كذلك فلا يبايع دعوى الخلع على المهر بعد (قوله جميع صل) فادعى معرب
والجميع أمكن وصكك وصكك ١٥ وشار قوله جميع الى ما يطلو - شمس على نفي
واحد أو اثنين والخلاف في الثاني (قوله وتعالى آخره) بالرفع اي بطل آخره لك لشغل
على أشباهه الاصل في الحمل الاستقلال والصل يكسب للاستقله في قوله انصرف الى الكل

٢٠ طاب
ادعى شراءه عليه فأنكر
فأثبت له فادعى ابايع انه
رده عليه بالبيع يقول

٢١ طاب
واقعة معرقته

وعن اثنائي يدل لا يمكن
توفيق بين صحيحه
وبرئ من العيب بوجه
واقعة معرقته
المها كره وطأه بانه طاهر
فأكره ذلك فادعى انه
صاهر به - فتمسك
لا حلال له زوجه ابوه وهو
صغير ولم يعلم خلاصه
(بطل) جميع (صل)
اي مكتوب في كتاب ان
شأن الله لآخره وقال
آخره وهو اسعدان
راجع على قوله فتح

٢٢ طاب
قال لا تسكح بيننا فبرهنت
برهن على سماعه بالبر

٢٣ طاب
لو قال لم تزوجه فطأه أو
لا تسكح فطأه فبرهنت فبرهن
على الخلع بماله لا يقبل

٣- طلب

قائدة قنوية

طلب

ملك كسب به بيع واجارة
وقرار وغير ذلك وكتب
في آخره ان شاء الله تعالى

٣ قوله والاناف ما قبله

أي ان لم يفسر الجمل

بالقوله بل بقيت على
ما يراد بها أولا وهي الجمل
في الملك لوجه المناقاة
بأن ذكره الانفاق مبني
الرجوع لكل وبين ذكره
الطلاق فيمنع من
الامام وصاحبه له أولا
حيث الخلاف في ما يحكي
الانفاق - يلزم ان يفسر
الجمل بالثوابية لثالث

وانفقوا ان افرجة كعاصل

السكوت وعلى امرائه

الكل في جعل عطقت بواو

واعقبست بشرط وأما

الاستثناء بالا واختواتها

والاخير الاقرية كانه

مأهله وهم وخواتها

الادرماء الاول استثناء

وأما لاستثناء بان شاء الله

بعد جعله بين ايقاعيتين

فالحق ما انفقا ويعد

طلاقين معاقين أو طلاق

معلق وعقبي فالحق ما

عند الثالث والاخير عند

الثاني لولا عطف

كان مدله فيكون ضد ما صده فيصرف الى ما يليه ضرورة كذا في التفسير وله ان الكل
يكون كشي واحد بحكم العطف فيصرف الى الكل في لكانت له طرفة قال الامام
في كتب بيع وقرار واجارة وغير ذلك من كتب في آخره ان شاء الله تعالى في بطل الكل قياسا
تقدم من ان الكل شيء واحد بحكم العطف وعند أبي يوسف ومحمد بطل الاخير فقط
منصاه (قوله ان افرجة) أي على ان افرجة في خط كالتسكوت في المطلق فيكون الانشاء
و على ما صرح به افرجة اتفاقا كما رجع في التسكوت الى ما بعده (قوله وعلى امرائه) أي
الانشاء ولو قال وعلى الانصراف للكل لكان أو نزع (قوله في حين) أي قوله وادماؤ
ما قبله وهو - أنه كتب لملك كقوله امرائه طالق وعنده سر عليه شيء في بيت الله تعالى
ان شاء الله تعالى قال في الصبر والحاصل ثم سمعوا فقروا الى ان المشبهة اذ ذكرت بعد ر
متعاطفة بالواو كقوله وعنده سر امرائه طالق وعليه المني في بيت الله تعالى ان شاء الله تعالى
ينصرف الى الكل فبطل الكل فشي أبو - أنه على أصله وهو ما أخرجا صورة كتب الملك سر
عمومه بعارض اقتضى تحصيل أصل من عموم حكم الشرط المتعقب بلام متعاطفة للعادة
وعليه يصح العمل بالحديث ولما كان قولها ما - ابارا على قوله وطاهره ان الشرط ينصرف
الى الجميع ولم يكن بالثبته اه وفي وكالة لير زيده عن امام فان امرائه طالق وعنده
سر عليه المني في بيت الله ان دخل هذه لادفعه الى يد ثم كان بكه لان الحرب يتصل بعادة
ما في الاول انتهى وكان الشارح غفل عن قوله وأخرجا صورة كتب الملك فكان عليه
أن يقول وعلى امرائه للكل في حين رواية ثم يكتب (قوله واعقبست بشرط) أي سواء كان
الشرط هو المشبهة أو غيرها كما صرح به في الصبر والظاهر ان هذا شخص بالادرا لما سأل
عنه عن قوله وأما الاستثناء الخ تأمل (قوله وأما الاستثناء بالا الخ) أي اواقع فطأ أو
لواقع خطا وهو باطلا فيهم طلاقين وعناقير وطلاق وعقبا (قوله والاخير) أي تمام
أمره وأما الاستثناء على ما صرح به في آية ردشهادة فيفسد فان قوله تعالى
الا الذين تابوا راجع الى قوله ولولم اهداهم لهامه قوت لا الى قوله ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا أيضا
ولو أقروا بين شخصين واستثنى شيئا كان من الأسر بغير وفيه واحاصل ان الشرط اذا تعقب
بجمل متعاطفة متصلا بها للكل اه قال في الخو في السعدية لا يقاب كيف جاء أبو
حنيفة أصله فان الاستثناء يصر في الجملة الاحية على أصله لان ذلك في الاستثناء بالا وقوله
ان شاء الله تعالى شرط شاع اطلاق لاستثناء عليه في وهم وليس اياه حقيقة فأمس (قوله الا
أمر بنية) في جعل الاول أولي (قوله والاخر) لولا ان لا يشار الى شيء (قوله ايقاعيتين)
أي متعقبين ليس فيهما تعلق بنية المقابلة فهو منت طالق وعنده سر ان شاء الله تعالى ح
(قوله وبعد الطلاقين معاقين) نحو ادخلت الدار فان طالق وطلاق ان شاء الله تعالى (قوله
أو طلاق معاق أو عتق معاق) نحو ادخلت الدار فان طالق وعنده سر ان شاء الله تعالى
وأشاره الى أنه لا فرق بين الشيعين من جنس واحد او من جنسين والخلاف في ذات النطق
وأما في أصله فهي المسئلة المقتضية وانداد انفاؤه مما معه غما هو في الإبقاء غير وما
في معاقين فعه معه وخالف أبو يوسف ط (قوله ولولا عطف) فهو قوله عطقت أي اذا

وضع شرط بعد جعل غير متعاطفة أو متعاطفة لكن حصل سكوت بينهما أي في الاقطة أو فرحة
 في الخط (قوله أو به بعد سكوت) أي إذا كان السكوت بين الجملة لا يخبر بين ما قبله (قوله
 فلا شيء نسفا) مراده لا يحرم ما بعد السكوت (قوله وعطفه بعد سكوتة أمو) إذا كان به
 ما يوسع على نفسه كما إذا قال إن دخلت دارك فاني وسكت ثم قال وهذه الدار رأى ففسد
 أن لا يقع الطلاق إلا بدحوها (قوله لا يجب فيه تشديد على نفسه) كما إذا قال إن دخلت الدار
 فاني طلاق وسكت ثم قال وهذه الأخرى دخلت انشائية في ليس بخلاف وهذه الدار الأخرى ولو
 قال هذه طلاق ثم سكت وقال وهذه دخلت انشائية وكذا في لغت بجر (قوله استبعد مودة)
 أي وقدمات دعوى على ذنبه فلهذا الميراث (قوله وفات ورثة قلته) أي أصل قبل موته
 الميراث لها (قوله صدقوا) أي بالإجماع إلا إذا ادعت عليهم بكموها بعد مودة فيصطلحون على
 عدم العلم (قوله كيف لئلا) أي استصحابا بظاهر الحال فلهذا سبب الحكم ما ثبت في الحال
 فثبت بعد دعوى وفي نصير لاستصحاب الحكم بقاء أمر محقق لم يظن عدمه وسرور بيمين
 بفارجه في الأشياء وانما تترك قاعدة التقدير لا يروى بياض في آخر باب الفهار في صوره
 (قوله كما يحكم الحال الخ) أن هذه العبارة ليست موصوفة في أصل المستند وإنما في ذنبه
 قوله بعد كما في مسلم الخ وجعل المستند وجه ما كونه أقول بدورته فلهذا أو أرايه قوله
 كما يحكم الحال في ماله حرمان ماء الطاحونة وانقطاعه أي إذا انقطع المجرى والمستأجر
 جاري الماء الطاحونة ويستدل به على ما مضى فإذا كان لنا
 جاري الماء حكمنا أنه جرم من أول مداه الأجرة قال إمام الفروع فيخص الأجرة وإن لم يجر
 حكمنا بالانقطاع كافي في حقه ما فات جريان الماء بثبت الانقطاع وكلاهما في عدمه قلت
 يمكن أن يقال إن الأقدام على العقد اقتران الجريان وكان الإقرار ببناء وصرفه قاسم كل وجه
 فإذا ادعى الجريان يكون دعواه انقطاعه وهو لا يفرار له أبدا لا يصحكم الحال إلا لاحق
 فإذا لم يفتق به هذا التصكيم فيسبب دافعه وهو يصلح للدفع فان قلت إذا كان لا يستدق
 ثابتا به مدس كل وجهه يكون ادعاء المدعي ناجزا عدم الجريان وتحكيمه له بغيره لا يستحقه
 ما في ذنبه من الأجرة قلت يمكن أن يجاب بأن كون الأقدام على العقد اقترانا انما هو وجه
 عرفي ولا يعم به إذ ساقه عدم الجريان المتأخر به يكون عدم الجريان فلهذا لا دفع
 عنه إلا لا يقتضيان (قوله جريان الخ) لأوجه نصيب الجريان بل الانقطاع كذلك فيكار
 الأولى مدعه (قوله الطاحونة) أي المدعى تأجرة إذ قال المستبر لم أتكن من الانفاغ
 به لعدم جريان ما ثم أقال المدعى بل فمكتب فيطرد إلى وصف الماء في الحال ويحكم به
 فيما مضى (قوله لا دفع للملاصقات) أي لا دفع دعوى المدعي كافي المثل السابغة فان قيل
 هذه أمثلة وهو ما نصها بالأجر على المدعى تأجر إذا كان ماء الطاحونة جارا عند الاحتلاف لانه
 استدلال بالحال لا ثبات الأجر قلنا انه استدلال بدفع ما يدعى المدعى جرم على الأجر من ثبوت
 العيب الموجب لسقوط الأجر ما ثبتت الأجرة بالعدالة السابق المرحب له فيكون دافعا
 لا موقفا يعقوبة (قوله كافي مسلم الخ) طاهره أنه مثال للاستحقاق فيحكم الحال وصنيع
 السرح هاليس على ما ينبغي فلا نفي المصالح غير زيادة ماله الطاحونة لكان أولى قال

أو به بعد سكوت فلا شيء
 ما إذا وعطفه بعد سكوتة
 هو لا يجب فيه تشديد
 على نفسه وعطافه في
 البصر (ما في فقات
 موده استبعد مودة
 فات ورثته قل صدقوا)
 كما يحكم الحال (في ماله)
 كما يحكم الحال (في ماله)
 ثم المال إنما يصلح بجهة
 لا دفع للأدوية (كافي
 ما لم يثبت دعواه)

الذمية

يهدى الوالد وهو قليل فلم يني وهو الاستحقاق وحصله ان كان القول اهم هذا ايضا المساسي
ولا يمكن ان يكون اها بناء على تحكيم الحال لانه لا يصلح حجة للاستحقاق وهي محتاجة اليه
اما الورثة فهم المدافعون ويثبت له - م ظاهر المحدث ايضا (قوله فارنه) بصيغة اضرار
قوله لان الحادث الخ أي وهو الام - لام ولو كان القول قواها كان تحكيم الحال موجبا
لاستحقاقها الارث وكان لا ولي لاسارح لتعديل باعله السابقة لانه لا يصلح تعديل
تقدم (قوله لا قرب او فاته) واقرب ما بعد موت زوج (قوله وقع الاختلاف الخ) بان
ما ت رسل له ابوان ذميان ولد مسلم فقالا ما ناسا كافر او قال ولده المسلم مات مسلما لم يرث
تولد دون الابوين وكذا الوفاة امر في مسألة مات زوج مسلما وقال اولاده كفار كافر
وصدق المرافعة الخ والميت وهو مسلم قضى بالميراث للمرأة والاح دون الاولاد قل صاحب الصر
ولا يحتاج الى تصديق الاح بل يكفي دعوى المرأة مات مسلمة او متعة تقدمت لكن استظهر
فيه سيدي الوالد ان تصديق الاخ شرط لارثه مشاوكا للمرافعة لانه لو كان كذبا يكون معتقبا
ولده وارثه فيصعب الاخ به الارث وكان صاحب الصر فهم انه شرط لارث المرأة ان يشاوا ويس
كذلك فيما يظهر فلا مشاحة تامل (قوله هذا ابن مودعي) مراده بالان من يرث بكل حال
صاحب الاب والام كالان وقيد بالان لانه لو قال هذا أسوة شقيقة ولا وارث لغيره وهو يدعيه
فانقضى يتأني ذلك والفرق ان استهتاق لا يخ مشروط بعدم لابن بخلاف الابن لانه وارث
على كل حال وكل من يرث في حال دون حال فهو كلاح بجر مع زيادة ثم دانى من حضر وارث
آخر دفع المسال اليه لانه خاف على الميت وان لم يحضر أعطى كل مدع ما ادعى به لكن يكسب نفقة
وان لم يجد ككفلا أعطاه المسال وضمنه ان كان نفقة حتى لا يملك له وان كان غير نفقة تلوم
انقضى حتى يسهر ان لا وارث للميت أو أكبر ما يدعى ان نفقة المسال ويعتبه ولم يقدر مدع
الوم بشئ بل وكول الى رأى الشاسي وهذا انه بابي حنفية وعندهم ما قدر به قول هكذا
سكني الخلاف في الخلاصة عن الاصلية حال وعي أبي يوسف مشدد بجر (قوله لا وارث له
غيره) قديده لانه لو قال له وارث غيره ولا أدري أم لا لا يدع اليه شئ لا قبل التلوم ولا بعد
حتى يقيم المدعي يثبت نقول لانه لم له وارث غيره وهو مثل اقرب رابودع عند كرمالي اقرب ان الميت اقرب
ان هذا ابوه أو أمه أو مولاة أو عتقه بخلاف حاله اخرج عنه بانهار وجته أو أنه مولى لموالاة
المودعي له بالكل أو باناته فانه لا يدفع لهم المسال لان ذلك اقر بديب بنفقة ط وفي فتح
المدير ولادعي نه أخوانها ثبوتاته مات وهو وارث لارث لغيره وأدعي انه ابوه أو ابوه أو
مولاة أو عتقه أو كانت امرأة وأدعت أنه أمة الميت أو خالته أو بنت أخته وفار لا وارث له
غيري وادعي آخر انه زوج اوروجية للميت أو ان ابنت تومى له بجم مع طاله أو ثمة وعدها
ذواليد وقال لا أدري للميت وارث غيره ما ولا يمكن للمدعي لوصية - يي هذا الاقرب ويدفع
القاضي الى الاب والام والاح ومولى العتقة أو العمة أو الخالة أو بنت الابن إذا انفرد
اما عند الاجتماع فلا يرأى مدعي ابنة مدعي الاخوة لكن مدعي هذه الاشياء اذا راجعه
مدعي الزوجية أو وصية بالكل أو الثالث مسدد لا باق ارزى المدعي الاخوة أو البنوة
أولى به ما يستحق الابن ما بعد زوجة الميت ومودعي له هذا اذا لم يكن منه على الزوجية

(أثبت قبل مونه) فارنه
(وكان بعدد) فاقول
بهم لان الحادث يضاف
لاقرب او فاته (فرغ)
وقع الاختلاف في كسر
الميت واسلامه فاقول
لمدعي الاسلام بجر (قال
المودع) بالفتح (هذا ابن
مودعي) بالفتح (الميت
لا وارث له غيره

مطلب
مدعي التلوم في دفع المسال
لا وارث الذي أقرب المودع

ليس وهو محترقوه شهود (قوله كملوا نعماءا) هي راحة ايام اديب والارث
الشهادة ولم يقدّر ان يشهدوا لانهم لم يوارثوا غيرهم اعداء اديب بالاقرار يؤخذ كقيل بالاتفاق
وقوله ولو قال الشهود ذلك أي لانهم لم يوارثوا غيرهم (قوله لا) أي لا يؤخذ منهم كقيل
سواء كان وارثا يجب بحال أولا (قوله اتفاقا) تقدم بيان لصورتي الحاصل (قوله اديب)
قال في جامع القضاة من اربع ادعى عليه من اعداء اديب - ان يملك ثوبين على أحدهما
لنوارث فيبدأ أحدهما بالارث فالحكم عليه حكمه على العائيب - حد الوثبة ينتصب خصم من
المقتبة ولو لم يكن كل المار بيده لا يكون قضاء على العائيب بل يكون قضاء على العائيب على
المقتبة ولو بدأ أحدهما بشر لا يكون الحكم على أحدهما حكمه على الآخر (قوله اديب)
قد بينا لانه لو شرع لا يكون الخصم خصم من العائيب كما تقدم (قوله مشاعا) يعني يتقاسم به
اشتراك المساع لانه يقسمه ويشره لانه سباق في القسمة فان برهن وارث واحد لا يقسم ذلك
من ضرورته ولو بدأ أحدهما خصما أو موصى له (قوله حد وادعوا) أول محمد
التعميم غير صحيح بعد قوله ورهن عليه لان البرهان بان لم يستحق الميراث وقد أحسوه انه لا يؤخذ
بالعائيب في صورة الاقرار والصواب أن يبدل قوله ورهن عليه بقوله وثبت ذلك فيشمل
اشتراك بالقرار ولا كقيل فيه اتفاقا وبالسنة وفيه الخلاف وحسنه بقط قوله بحد وادعوا
أول محمد اه ط واجب عنه سيدي الوالدان هذا التعميم راجع في قوله وترك الباقيته أشار به
الى الخلاف قالهم (أقول) عبارة بهاديه والجمع والجرع - بهاديه أي عبارة المصنف
وهي عبارة من الدرر وتكمم نساها في ذلك لوصوح البراءة يمكن أن يجاب عنه بان قوله وترك
باقيته مستأنف ليس من غنم حكم البرهان ويكون المراد بيان مسألة واقعية وهي أحد المدعى
المصنف اذا برهن ومسألة خلافية وهي ترك الباقي مع ذي اليد مطلقا وأشار الى الخلاف
بالتعميم بقوله حد أولا وهذا ما ظهر في نم الأولى ما في شرح ادب القضاء حيث ذكر ان المدعى
بأحد النصف وترك الباقي مع ذي اليد عند الامام وادعاهما بترعه منه أي ويجعل في بداهين
ثم ذكر انهم أجابوا له لوصوة راع سابق منه أيضا (قوله خلافهما) أي في صورة الميراث
حيث قال لا حد وادعوا له بترعه منه ويجعل في بداهين بترعه منه وادعوا له في بداهين
بترعه منه في بداهين راجع الى قوله وترك بترعه في بداهين بترعه منه لا كقيل فانه لا خلاف
فيه وله ان الخصم ليس يتحصن عن العائيب في لاحتية او ليس للقاضي التعرض بالخصم كما
ادعى شيئا في بداهين ان يعلم انه غير لا يتبرعه منه بالخصم وقد ارتفع بحدوده قضاء القضاة
بالكل جبر (قوله خصم الميراث) الاوسع عن الميت (قوله حتى تقضى منه ادبونه) وتسد
بها او صباه (قوله ثم انما يكون خصما) أي عن بقية الورثة فيجاء على الميت (قوله بشرط
تسعة) الأولى أن يقول ثلاثة الأولى - كون العين كلها يدموان لا تكون مقسومة وان
يصدق العائيب انها رثت عن الميت المعين كافي الجبر والجرى (قوله بشرط في الجبر) ليس
بجميع المذكورين الشرع والشرع بل بعضه بشرط وبعضه أحكام وهذه (تقييدات) (الأولى)
انما ينتصب لخصم الذي في يده غير خصم عن الباقيين اذا كانت العين لم تقسم بين الخصمين
والعائيب فان تسعت وادع العائيب نصيبه عند الخصم كانت كسائر أمواله ولا ينتصب

كملوا اتفاقا ولو قال
الشهود ذلك لا اتفاقا
(ادعى) على آخر (درا
نفسه ولا غيره) (مات)
ارثا (ورهن عليه) على
ما دعاه (أحد) المدعى
(نصف المدعى) مشاعا
(ترك باقيه في يد ذي اليد
بلا قبل محمد) ذو اليد
(دعواه أول محمد) خلافا
لها وتوكلها استحقاق
نمائه ولا تصاد السنة ولا
القضاء اذا حضر العائيب في
الامع لا تصاب احد الورثة
بخصم الميت حتى تقضى
منه ادبونه ثم نمى يكون
بشرط تسعة
بشرط في الجبر

الحاضر حصصا بعد ذكره العائلي عن مشايخنا وفي جامع له وروايت من لاسبغ والعشر من
ولو ادعى سببه من عين عند وارث آخر فادعى رجل هذا العين ينتصب هذا الوارث خصما
ذيق نصيب أحد الورثة خصما على الباقي لو كان العين بقية بخلاف الاجتنى اه (أقول)
وقوله بخلاف الاجتنى أى غير الوارث يكون لغيره في يده فبده عليه ولا يمتدى القضاء عليه
في غير ذلك تكون تركته فيه ويدعيه فلا يكون الشريك العائلي مقضيا عليه سببى الوالد
(الثاني) انما لا تجمع دعوى الثابت اذا حضر بشرط أن يدعى ان العين ميراث فيه وبين
المطالبة بالمال أو كسر الارث وادعى انه اشترىها أو ورث نصيبه من رجل آخر لا يكون القضاء على
الحاضر قضاء عليه فتسمع دعواه وتقبل بينه طالما حصل له اعيان نصيب حصصا عن الباقي
ثلاثة شروط كون العين كله في يده وان لا تكون مقسومة وان يدعى العائلي على اهل الارث
عن الميت الماتين (الثالث) اعيان يكتفى ثبوت بعض الورثة أن لو ادعى الجميع وقضى به اما لو ادعى
حصة فقط وقضى بها فلا يثبت حق الباقي (الرابع) ادعى بقاء قتال دوايد انه ملكي ورثته
من أبي فلو قضى عليه أى على ذى اليد أى يبرهان المدعى يظهر على جميع الورثة لان العين كلها
في يده غير مقسومة فلا بد منهم ان يذبحه بوجه الارث ادصاره ورثهم فتضيق عليه ولو
ادعاه أحدهم ملكا مطلقا قيل ادالم يقص عليه في الملك المطلق فلو دعاه واليد ملكا مطلقا
لا ارثا نصيب الورثة مقضيا عليهم فلهم أحد يدعى على الارث لكن ليس لدى اليد حصصا فيه اذا
قضى عليه (الخامس) اذا كان الورثة كالأغنياء وصغار اصعب القاضي وكذا لا يصعب
الجماع دعوى الذين على الميت والنشاء على هذا ولو قيل قضاء على جميع الورثة (السادس) اذا
أثبت المدعى دينه على بعض الورثة وفي يده حصته فانه يستوفى جميع دينه على يد الحاضر ثم
يرجع الحاضر على العائلي حصته (السابع) يخلف الوارث على الدين اذا أنكر أى على اعم
وان لم يكن للميت تركه (الثامن) يصح الاثبات على الوارث وان لم يكن للميت تركه (التاسع)
لو لم يكن للميت ورث فقام مدعى الدين على الميت نصيب القاضي وكذا لا دعوى كمال أدب
القاضي للخصاف وطاهر ان وكيل بيت المال ليس بمصمم تهيى زيادة (أقول) قال سيدى
في حاشيته عليه يجب تعييده بما اذا واكله السلطان بجمعه وحفظه اما اذا واكله بان يدهى ويدهى
عليه أيضا تسمع دعواه والدعوى عليه ويثاق ذلك ما يملكه السلطان لانه فرض ابيه ما يملكه
وهذه المسئلة كثيرة الوقوع وتقرع من ذلك ان المزارع لا يصلح حصول يدى الملك في
الارض وكذلك المقاطع المسمى لهم تم تمل يات امل هذا وسئل شيخنا ابن الحاتمي عن هذا
المسئلة فاجاب بما ذكره الشيخ زين هنا اه (قوله والحق الخ) لا ارثا له بما قبله لان ما قبله
نصيب أحد الورثة حصصا للميت وهذا الفرق في انصيب أحدهم حصصا فبما عليه فالحق
البحر وكذا ينصب أحدهم فبما عليه مطلقا ان كان دينه وان كان في دعوى عين فلا بد من كونهما
في يده ليكون قضاء على الكل وان كان البعض في يده فمذهبنا انه كما صرح به في الجامع الكبير
وطاهر ما في الهداية والهاية والغاية انه لا بد من كونهما كلها في يد دعوى الدين أيضا
وصرح في فتح القدير بالفرق بين العين والدين وهو الحق وغيره هو اه وفي حاشية أبي السعود
من شيخه ووجه الفرق بينهما ان حق الدائن شائع في جميع التركة بخلاف مدعى العين اه

والحق الفسوق بين الطرفين

مطلب

وكيل بيت المال ليس بمصمم
الا اذا واكله السلطان في ان
يدعى ويدعى عليه لا بالجماع
والحفظ

(قوله ثم هل ذلك) أي المألوف عليه (قولاً فلا يلزمه شيء) يعلم منه كما قال المقدسي أن المعتبر
 الثالث حين الحث لا حين الخلف اهـ ووجه المسئلة أنه حين الحث لا لامله (أقول) ويعلم
 منه أن المشتري باسم المفعول بغير الرؤية لا يدخل في ملكه حتى يرأسه ويرضى به قال الشيخ أبو
 الطيب مدني (أقول) الذي يظهر لي أنه يدخل في ملكه لا لأنه غير لازم والارم أن يخرج
 اليد من ملكه ولا فائدة في المسئلة فتصاح إلى المراجعة وما نقله عن البصر عزله إلى البصر إلى
 لولا الجدية في الجبل آخر الكتاب وعندها حيث قال وكون كان ليدون على الناس تصالح على
 ثلث الدين مع رجل شوبى منديل ثم فعل ذلك وبرد لثوب بغير الرؤية فيعود الدين ولا
 يحث اهـ (قوله لزمه بقدر ما يملك) ولا يلزمه شيء بعد لأنه بقدر ما يملك ولا يملك كذا قال
 فيما بعد (قوله ولو لم يكن له شيء لا يجب شيء) الطاهر أن التعليق يس بشرط حتى لو تجوز اندر
 فقال على أن تصديق القدر وحسم كالأحكام كذا قال فان كان يملك دينها يلزمه التصديق وإن لم
 يكن عند مدني لا يلزمه فراجع وحتى قال في الهداية من يدرسه واسطة فاعلمه الوقاية اتوجه
 على إقناعه إلى عليه وسلم من يدرسه على الوقاية يسمى واس على الدين بشرط فوجد الشرط
 عليه الوقاية بنفسه انذار لا ملاقاة الحديث ولأن المعلق بالشرط كالمخبر عنه وعن أي حقيقة أنه
 رجع عنه وقال إذا قال إن فعلت كذا فعلت به أو صوم سنة أو صدقة مائة أو كذا أجره من ذلك
 ما رغبني وهو قول محمد ويخرج عن العهد بالوفاة اهـ أي أيضاً وهذا إذا كان شرطاً لا يريد
 كونه لأن مبداه من العيب وهو المتع وهو بظاهره مقرر في خبره ويحيل في أي إلهيتين شاء بصلاح
 ما إذا كان شرطاً يريد كونه كقوله أن شقي الله مني لا دام في العيب فيه اهـ إذا
 شفع بل هو الصحيح اهـ وعليه من شيء من يجمع البصر والرد والفرق وأهـ أي به اهـ مهمل
 اهـ دومه شيخ الخ وبعض مشايخ بخاري واحتاره من الأعم والنسبي الروزي وقال في
 بزار به وعليه العمري وقال في القيس وأهـ أي به عارو يساهم أي حقيقة من رجوعه وقد
 أورد في ذلك الله الامعة النثر بل لا في رسالة صحاحه ثقة أخرجه وأهـ أي انذار المني
 وافتقر بالتخيير على الصحيح والتخبر بالبراءة من رأم ذلك (قوله وصح الإيهام) أي من
 شخص لشخص على صعيده أو وصيه اهـ (قوله وصح تصرفه) أي من غيره اهـ لم بالإيهام وإن
 صرف بعد قابلية ولا يتكس من إخراج نفسه منه والإدراج إخراج نفسه إذا علم عدم القبول
 لأنه لا يعني أن من حكم الوصي أنه لا يملك عمل نفسه بعد انقبول حقيقة أو حكماً وطاهر
 ما هنا تسمية المكره بصيرونه سابقاً بل تصرفاً وليس كذلك بل أعاد صير بعده كناية عليه
 في البصر ولذا قال في بوز العيس من ٢٢ عارياً ما وباع وصيه قبل علمه بوصايته وموته جار
 تصاداً وبه يرد ذلك قبولاً له لا وصاية ولا يملك عمل نفسه اهـ فكان على الشراح أن
 يقول أن تصرف قبله بدل قوله بعض تصرفه فتنبه (قوله لا يصح التوكيل بالأعلم وكيل)
 ولو باع التوكيل قبله لم يلزم الجبر بغير أي لم يلزم فيكون بيع التوكيل في وقت على إجازته
 بعد العلم أو على إجازة الموكل كأي صحة لحاقه لا بدى الوالد وفي الميزانية عن أنشأ
 خلافه وفي الجبر ما إذا علم المشتري لو كالة واشترى منه ولم يعلم البائع لو كبل كونه

ثم هل ذلك ثم يرد بغير
 الرؤية فلا يلزمه شيء ولو
 قال أنه دورهم من مالى
 صدقة إن فعلت كذا فاعلمه
 وهو يملك أقل لزمه بشروط
 ما يملك ولو لم يكن له شيء
 لا يجب شيء (وصح الإيهام
 بالأعلم الوصي) صح تصرفه
 (لا يصح) التوكيل بالأعلم
 وكيل

٢ قوله أو وصيته هكذا
 بالأعلم والذى طار
 تركه

٣ مطلب
 لا بشرط علم الوصي بالإيهام
 بخلاف التوكيل

٤ مطلب
 علم المشتري بالوكالين
 التوكيل يصح

[illegible]

المواصلة والوكالة فيهما
ويشتركان

ان صدقه عناية (أو

مستور بن أوفاسين) في

الاصح (كأخبار السيد

بحساية عبده) فلو باعه كان

مختاراً للعدا (والشيع

بالبيع أو البكر) بالتحك

(والمسلم لم يجر

بالشرائع وكذا الاخبار

بمبطل بدنه) وحسب

ما دون وفاء شره وعمل

قاص ومنه وفي وقف هي

عشرة شرط فيها أحد

شطري الشهادة لا اقلها

ان شفع المشرقي بنفسه وجب له ان يجتمعوا والرسول به من غير. وان كان قاصداً في
 صدقه أو كرهه كان كذا لا يبيح وكذا لو كان رسول صغيراً وظاهره في العمادية لا بد ان
 قوله في رسول الله كذا وقيل بآبائهم ذابطه العزل ان كان اهل فقهه دياً أما اذا كان
 كعباً كرت الموكل فانه أثبت وينزل قبل العلم اه (قوله ان صدقه) في الوكيل
 حتى لو كذبه لا يثبت كفايته منه عن البعوضة (قوله في الاصح) راجع للفاسقين خلاف
 في الكفر حيث قيد بالمستورين فان ظاهره انه لا يقبل من المفسقين وهو ضعيف لان تأخير غير
 الفاسق أقوى من تأخير غير المصدق بل في انه لو قضى شهادة واحدة عدل لم يصدق وبشهادة
 فاسقين شهدوا أو أخبروا بالمر غير من ذكر وانصرف صرح تصرفه له عزله كافي البصر (قوله
 كأخبار السيد بحساية عبده) أي فانه يشترط فيه أحد شطري الشهادة أي انه دأ أو بعدالة
 عنده لا قالهما (قوله ولو باعه كان مختاراً للعدا) يعني ان أحدهما أحدهم ذكره بباعه كان
 مختاراً للعدا ان لا يكون مختاراً له ياخبار غير من ذكره صدقه البائع أو المقتري إلى ولي الجفانية
 فيما ذابطه من تأخير فاسق مثلاً باع عبداً وتعايد فقهه اد لم يجر بمبايعة المشرقي أما اذا لم
 ويكون مختاراً للعدا فقدومه على شرائه مع العلم ببعده وأما اذا أعقب العددا كان العاقل
 لا يش عليه فانه أبو لهود (قوله والشيع بالبيع) هو على الخلاف أيضاً ما ذكر
 الشر بالتملا بالبيع فسكت ولم يطلب فان كان أخبر عدلاً أو مستورين مثلاً فطاعت شفيعه
 لا أن أخبر مستوراً فكونه لا بعد مسامحة لا شفيعه (قوله والبكر بالتحك) هو على الخلاف
 أيضاً لا يكون. كونه أو صلاً اذا أخبر عدلاً أو مستوراً مثلاً أما اذا أخبرها مستور
 سكاك راجعاً فكت لا يكون ذلك رضاهما خالي البصر ثم اعلم ان الامام محمد انص على خفة
 مهاوليد كره مثله المكره غاصب الشايخ اه (قوله وسلم الذي لم يجر) أي لدى
 أسلم ودار الحرب فغيره أحد من ذكر (قوله بالشرائع) فانه اذا أخبر مستوراً لا يلزمه الشرائع
 عنده خلافها لو اذ أخبر عدلاً أو مستوراً لم يمتدحى اد تترك القرائن يلزمه قضائها
 والاصح انه يكتفي فيه خبر الفاسق كافي المباح جوى أي فانه يجب عليه الاحكام بغيره كما
 في الرسول فانه لا يشترط عدلهم كما كررنا أخبر رسول الله بالقرآن كما بأي قرينان اه
 انه تعالى (قوله وكذا الاخبار) لم يرد شره) لو قال له رجل عدل أو مستور ان هذه العير
 مسومة وقدم على شرائه لا يكون راضياً بالبيع لا أن أخبر فاسق (قوله وبكر ما دون) فإذا أخبر
 الماذون بغيره عدل أو مستور ان يجر لا اذا أخبر فاسق (قوله ومنه شره) أي من أحد
 ان يكره لا يثبت الشيع عند الاستحالة بالبيع عدل أو مستورين فضعف من التصرف في مال
 المشركة لا أن أخبر فاسق (قوله وعزل قاض) فهو على الحكم السابق خالي البصر وفيه في
 نيراداً بضاعه الفاضل ولم يره اه قاله في ديوانه وظاهره لا من صرحوا في كتاب
 القضاء انه ملحق بالوكيل كفايته أي صاحب الضرفيه اه (قوله ومنه وفي وقف) أي وعمل
 متولى وقف أي على القول بصفته عزله لا بشرط أو على قول الكل ان كان شرط الواقف اه بصر
 صفاً وقد سماه كلام عليه مستوفى قبل ورقة عند الكلام على وصي القاضى (قوله أحد
 شطري الشهادة) أي انه دأ أو بعدالة وفي الحوائج السعدية أقول فيه إشارة إلى أن بعدالة

٢ مطلب

الفاسق اذا أخبر من أسلم

ولم يجر بيلزمه العمل

بالشرائع في الاصح

اختيار السرخسي قبول

خبر الفاسق فقب عليه

الاحكام بغيره لان الخبر له

رسول فقهه صلى الله تعالى

عليه وسلم والعدالة لا يشترط

في الرسول كما في وصيه

لزياد في التبع بان

عدم اشتراط العدالة

انما هو في الرسول الخاص

بالادلة والافاض على

قوله ان لا يشترط العدالة

في رواية الحديث مقدر

اه منه

٣ مطلب

البكر اذا أخبر رسول

الولي بالقرآن

لا يشترط في العهد وانه قوله عدل منه رحل قال في لويج وهو لاصح (قوله ويشترط)
أي في المحرر (قوله بالشرط) أي مع العدد أو العدة على قول الامام الأعظم ولا يشترط
بغير الأمر أو العهد والعسى وان وجد العدد أو العدة لا يقل من ثبته على هذا سيدي الوالد (قوله
في الزائد) أي المشرطة في الشاهد والمراد به المحصر أي من امر به أو يابوع وأن لا يكون
أعنى ولا محدود في قدر مع انه بدأ بالعدة والمعنى ويشترط في الخبر ما يشترط في الشاهد
ذكر الالفاظ أشهر وهو ريجس العدى عنده خلافا لها كما سبق (قوله وقيل في البحر)
أي قبل عزول الوكيل يكون الخبر لاندان بأن يكون فيه أحد شطري الشهادة بالمرسل أو بصدي
احد زاعم إذا كان حكميا كقول المولى وسبونه مطبقا عليه يثبت وينزل قبل علم (قوله
وعباد المصدقة) أساسا صدقة قبل ولو فارقا بحر وقد مر (قوله غير المرسل) سبق فلم
وصوابه كأي البحر غير النظم ورسوله لآخر الشرح مع المشرى بسببه وحسب الطلب جاء
حق إذا شرط طلبه (غير فاه بعمل بحره) أي الرسول مطبقا وان كان خاصة أو صغيرا
أو كذبه وطاعه من ذلك يعرض كل ما ذكره من بدل أو وثقة الشفعة بعدم الطلب بعده
ويكون سكوت الذكر من رضا أو من إقضى بما يأتى من ذلك وظاهر ما في له ما دية له لا بد
نوره ورسول بعث كأي بحر (أقول) وعليه لا بد للرسول أن يقول بالمرسل إليه أي
رسول الله بكرا (تسبه) ثبت العزل بكتاب المولى إذا بلغه ولم ينفذ كأي ط عن سري
ليس وسيد كره لشرح أو أرباب عزول الوكيل (قوله كما يصح في بابه) أي باب عزول الوكيل
حيث قال وينتقض منه وبإرساله رسول أو غيره ما فاصدقه أو كذبه إذا قال أرسلني إليك
لا بقاء عزله إلا بالخ (قوله واصل لم يقر حمان أمياني به) من قوله مع هذا العهد فقط
ولم يزد (قوله على الصحيح ولو الجلية) أعلم أن أمين القاضى هو من يقول له القاضى بعهدة أمينة
في بيع هذا العهد أمارة فربما مع هذا العهد ولم يرد عليه اختلاف الماشع والصحيح أنه لا يظهده
عهد قد كرم شيخ الاسلام شواهر زاده كأي البحر معزيا إلى شرح الطحطاوي (أقول)
واسبغة منه كورنى النوازل ولو الجلية مع (قوله عبد الله ابن الحرط) أي أرباب الدبوس
ولم يذكر الوارث مع اسم مامر هذا المسمى في قوله ليس أي شهود كان مع القاضى بعهدة مبرح
عليه بما لحقه من العهد ان كان وصى الميت وان كان لقاضى أو أمينة هو اما قد رجع عليه
المشترى لأن ولاية البيع للقاضى إذا كانت التركة قد أحاط بها الدين ولا يملك الوارث البيع
في البحر (قوله أو صاع) أن هلك الممنوع للقاضى أو أمينة قبل تسليمه إلى المشتري كأي
مع هذا لا سب راية أو أمينة (قوله كالامام) ويدعى ابن يعقوب نائب الامام كالامام لأن
بما نرى اعجاب قوله لا يعبر لكونه نائب عن الامام ولا من عليه ولا بناء على لقاضى فله
هذه الولاية من حيث اصل الالين وانما لم يصر من ذكر لأنه يؤدي إلى شاهدتهم عن قبول
هذه الامانة فتعطل مصالح الناس عني في البحر وتشار إلى أن أمينة لو فارقت
وقبضت الثمن وقبضت مريم صدق بالدين وعهدة الخاقان القاضى وان العيب إذا كان طاهر
يرد إليه مع بطلان القاضى أو أمينة واد اوجب عيني على محذرة حقه لها القاضى ثلاثة من
عندول يستعملها واحد رواتر يشهدان على عيتم أو يكونوا على هذا المستند ليس

(ويشترط بالشرط
في الشاهد) وقيل في البحر
بالعزل القاضى وبما
إذا لم يصدقه ويكون المحرر
غير المرسل ورسوله فاه
بعدم بحره مطبقا كما سبق
في بابه (باع فاض أو أمينة)
وان لم يقل جهته أمياني
بعدم على الصحيح ولو الجلية
(عبد الله ابن الحرط) واحد
المال مضاع (تسبه) مع
القاضى (واضح القاضى)
أو صاع من أصل نسائه لم
يضمن لأن أمين القاضى
كالقاضي والقاضى كالامام
وكل منهم لا يضمن بل ولا
يصلح

أول الأمر (فاسحق) العبد (ومات دل اقبض) - - - - - (للعبد من الوصي (وضاع) شئ (رجع لمشتري على الوصي) لادون

نصبه اقباض عاقدا
نصابة من الميت فترجع
الحقوق اليه (وهو يرجع
على الغرماء) لانه عامل لهم
ولو ظهر بعده للميت مال
رجع الغريم فيه بدينه
الاصح (أخرج ابا حنيفة
ابن ابي عمير) ولم يظهروا
ابله حتى هلك كان (الهالك
(من ماله) في الغرماء
(والمشتري للورثة) لم يصح
(أمره فاس) عدل
(يرجع أو قطع) في مرقه
(أو شرب) في (قضى
به) ساذكر (وسهله)

قوله السر في كذا
الدين وهو كذا
أحد النجس والكاف
آخره انما انشاء الفوقية
أية إلى سر خدك فريه
يتفرج من سر خدك فريه
أية محمد بن عبد الله بن
فعل ذكره - - - - -
في الطبقات

أي مسألة بيع لقاضي
أو أمينه والرجوع فيها
بما ضعه للمشتري أم منه

أي مسألة بيع الوصي
والرجوع فيها بما ضعه
للاوصى أم منه

قوله أو الأمر) وهو مضموم بالاولى لانه اذا رجع عليه في الأمر لانه يرجع عليه عدله
بالاولى ط (سورة فاسحق) (من يد المشتري (عونه لانه وان نصبه اقباض عاقدا)
الاولى حذف هذا التعليل منه ثم يظهر في هي القضي والانتصار على قوله لانه يوصي
بمستعاضة من الميت فترجع الحقوق اليه كما اذا وكله حال حياته كما في هذه الآية لانه يوصي
بميت فاني انما اية ما ذكره كالميت أو وصي اليه فظاهر وأما ادانته فكذلك لان اقباض
عنه انما يكون قائما مقام الميت لا مقدمه فاقضى (قوله يرجع) الاول حذف انما (قوله
ايه) كما اذا وكله حال حياته (قوله لانه عامل لهم) ومن عمل بعده فلا يلحقه بسببه ضمان
يرجع به عن من يقع له عمل (قوله ولو ظهر بعده للميت مال يرجع الغريم فيه) في مال
الذي طهر للميت (قوله بدينه هو الاصح) فاقضى في قوله اية يجازي بدينه ما في دفع
اقتدر ولو ظهر للميت مال يرجع فيه الغريم بدينه بلاشئ وهل يرجع بما عن المشتري فيه
خلاف غيرهم وقال بجدا في الغريم حتى لا أحد من المصالح من الجواب لان الغريم انما
يضمن من حيث ان يدفعه فربك له يرجع على غيره وفي الكافي الاصح الرجوع لانه
وصي بذلك وهو مضطرب به - - - - - واختلف المصنف كما هو في قوله من المشتري في غير
ن الاختلاف المسئلة الاولى ٣ لانه في الثانية ٤ اعانته لا الوصي للمشتري انما
قال في الغريم في الرجوع به في الثانية ٥ والاول اصح ٦ والحاصل انه في الاول اخذ
المصنف في الرجوع في الثانية ٧ اصح عدله فوجد في استقراء جمع الغريم فيه بدينه لانه
غير هو الاصح وهذه لانه اعانته اقال الخالي قبل الرجوع مما قرأ ايضا واصح (قوله كان الهالك
من ماله) لانه ما ثبت في النص (قوله لانه) من ماله ما ثبت من ماله وما اراد
بما مر ان القضي لا يدين لانه عامر لهم والاولى ٨ اعانته فاعانته اقال الخالي كان الهالك من
ماله ما ثبت في النص من قوله ٩ وصح فسمي اقباض واحد حذف الوصي لانه انما غاب
لوصي له فلا يدين له في الثاني بدالتي وأما في الثانية قال في قوله الثاني المكيل والموزون لانه
اراد في غير هذا ليجوز لانه مكيل ومبادلة مال الغير لا يجوز في كذا النسخة ١٠ فليطار
هل فرق بين ان يكون الوصي له لثابت ماله أو مطلق الغرم أو يجزي اقباضه - - - - -
(قوله أمره فاس) عدل أي وعالم كذا فقهه في طي وعيره مدى وكذا في كذا
وهو ما في قوله في بعض نسخ التي وهو قبل لا بد منه - - - - - قوله الثاني ان عدلا به لا حال
في الغرماء كذا المصنف قول المازي في الحامع اصح لم يقيدهم - - - - - ما أي العدل والقول المثل
رجع محله بالابن - - - - - مذكورة عالم بين الخطة أو - - - - - ثم بذلك مع الغامض عدل وبه أخذ
مشايخنا ١١ ومن هذا يظهر ان كلام المصنف مطلق من قول من عدم تبيينه بالعدالة
والعلم سبق على ما في الجامع الصغير والنصبيل بعدد سبق على قول المازي في وجب في ثبت
في الشارح قوله عدل يجب زيا عالم ايضا يكون عن قول المازي في ويكون قوله عدل
وقيل في قبل لانه لا عالم المستدر كواحقه ان يقول وقيل في قبل ولو لم يكن عدلا لانه وهو ما في
الجامع اصح كذا - - - - - في اية لوجه الله تعالى وصافي في الكلام عليه قرين ان شاء الله
في (قوله قضى به) في ساذكر شاربه في ان قرأنا ضمير باعتداله كوروز حاجيه

والتابع من أدب وقصص (قوله وقيل يقبل وعد لا عالم) دخول على المتن قصد به اصلاحه
 وحدث ما أطلق أولا من ادعى ولم يقيد له مدرجاً له في العالم مع انه هو ظاهر الرواية ثم ذكر
 انفسه - بل وهو على قول المزيدي قد ثبت بان شرط كونه عدلاً عالم كما هو في الكثر كما
 مر به و ان اردت زيادة لدراسة فارفع في الهداية وحيث كان من الشرع ذلك مكان
 الصواب ان يحذف قوله عدل في أول المسئلة فانه من الشرح على ما رأينا بل الأولى حذف
 هذا التعليل لكونه عين ما في المسئلة فتم هذا قبل هو قاله أبو منصور لان عدم الاعتقاد
 بمساعره ما سادوا حلق وهو مختلف في العالم العدل وذكر لا يصح ان المسئلة تصورة عند
 الاصم في انما هي لعلة العدل لانه اذا كان غير عدلاً بولي القضاء ولا يؤخر باسمه بالانفاق اه
 فانه انما هو من كنف عن مذهب امام اه (قوله وان عدلاً عالم ان استفسر ما حسن
 سيره) اي بان يقول في حد (انما في استفسرت بالمر بالانفاق والمعرف فقه وحكم
 عليه بالرحم ونولي في حد السرقة فنهت عندي بالغة انه أخذ من ايمان حر ولا شيء فيه وفي
 قصاصه قتل عدداً بالاشبهه وتغيا يحتاج الى استفسار بطاهر به ريماني في باب جهل
 غير الدليل دليل كفاية (قوله صدق) اي يجب تصديقه وقبول قوله لم المردس جهل - جهل
 بواقع الناس لانهم ارض كما يماه يبال انفق ويحكم بقوله خلاف - جهل بما ينقض عليه
 عداوته ينسحق ولا كونه عدلاً يكون من انفس الاتي بيانه (قوله ضارة اياه) لانه
 ما علم ارساهل وفي كل اماء لثوما في (قوله اي - بيا سرعيا) لاصحكم في جهل بقوله لا لانه
 انه من مع وعمل اول العبد اسباب لم اقرط (قوله صيب دهم لان عند
 انمود) لاجله اليه لانه من ط (قوله لا سكاره اعمام) اي انما لا يثبت لاي اقامة ولا
 كان من كذا لان المتعصب مال بدل بل جوارحه فيعصر في به انك والقليل ويكثر مالا
 معصوماً وايضا ظاهره ان قول في عدم اضماع وليس كذا في القول قوله في كونه
 مستقداً وأما اضماعه ان لا يضمن فيه - تنصب ولا يكون اقوله الاتي منها تنصب فيضمن
 قيمته تنصب كما في قوله السوء وعن الشيخ شرف الدين ليري بخشوا الاشبهه ويدل به عبارة
 الطائفة قبل كتاب افاض من النعمان وان قول قوله مع عيبه في اسكاره - يستلزم انما هو
 ولا يصح النمود ان يشهدوا عليه به صبر في غدير نجس وعلمه في افرادهها وفي البرانية
 اوراق ريت انصار او محبة وقد وقعت فيه فارة محبة وحيث قد تم ان المراد به عدم الصبر
 ضمان المثل لانه المتبادر وان المراد بالضمحان انما هي القيمة لا بالانصاف ما رويها في قوله
 المثل ما - صبر كليل أو وزن وكان على صفته الاصلية من الطهارة فان حرج عنها بالانصاف صار
 فيما كان هو صريح كلام الميرازي نيبا وفي اصول له مادي واذا انفق ريت غير في السوق أو
 - منه أو خذ له أو نحو ذلك وقال ناقته لكونه محسباً لانه ما توبه فانه القول قوله لان الرب
 ليس وضوءه فديع في السوق وان انما لم يسمه ابى في السوق وقال ناقته لكونه محسباً
 من لان المحسبة لا تباع في اسواق بخار للشهود ان يشهدوا له اذ كية كافي الحوائث الجوبة
 (قوله وامر الله عظيم الامم) الا ترى انه حكم في المال بالشكول وفي الدم - حس حتى يقر
 أو يحلف واكتفى في المال بالجم الواحد ومحمد بن عيسى في الدم (قوله بخلاف المال) قال

وقيل يقبل وعد لا عالم
 (وان عدلاً عالم ان
 استفسر فاحسن) تفسير
 (شرائط صدق والا لا
 وكذا) لا يقبل قوله (لو)
 كان (فاسقاً) عالم كان
 وبما لا تتم حقا تنصافه
 آريه (الان به ان
 الحجة) اي بياشترها
 (صبيد هتالان من مد
 انمود) فادعى ما لكان
 سمعته (وهل) الصواب
 (كث) لدهن (تجبة)
 وأما المات ما قول
 الصواب (لا سكاره صحت
 والنمود فيهم حدوت على
 الصواب لا على عدم الصفاة
 (ولو قل رد لا وقال فانه
 ردت أو ردت له أي لم يسمع)
 قوله لا يؤذي الى مع باب
 له دون فانه يقتل وقوله
 كان القتل لذلك وأمر الله
 عظيم فلا يميل بخلاف
 المثل

١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

فان كان في امره كل ما يجب على (٥١) القاسي وان لا يعمل لهما أخذ

الاجرة كان كالحج صغير لانه
واجب عليه ويكفي اب المفق
بالقول وأما بالكتابة فيجوز
لها على قدر كتبها لان
الكتابة لا تلزمهم أو شاهده
في شرح الوهبانية

مسحوقه من شمسها معلوم باخذ كل من من له عشره كالاجرة من له وقدم يمدى
الكلام على ذلك في كتاب الوفاء فراجعه وقال في فصل برأي شرط لو قف على كلام
رأيت في اجابة السائل ومعه في قول ولو جلية هذا فان جعل القاضي لا يسم عشره
لو قف أي هي اجرة مثله لا ما يوفيه له رباب ليعرض الماسد فالحق ان قف وحده في
لم يشترط له لو قف شيئا ٢ وثما شرط لو قف له ما عليه لو قف ولو أكثر من أجر
لمثل كافى ليعرض له أقل فلا حتى أن يكمل له أجره بل نظمه كما يحسنه في أرفع الوسائل
٥٠ ونفسه (قوله قلت كرخ) لا وجه لهذا لا بد من ذلك ما من من له مثله من
الاشهاد هو قول بعض الناجية ~~يشتد~~ عليه مداراة الزارية التي هي مدعى
الجنبة (قوله لا يعمل لهما أحد لاجرة) أي مدعى (قوله كالحج صغير) قد في اجرة
يعمل للقاسي أحد أجره في كماله جلات وغيره قد رخصة ليس هو فلتأخر ولا يجب أخذ في
على كالحج الصاروفى غير يعمل ويعمل أحد لاجرة على اجرة مع مال ليقوم رباخذ لا بد
البيع طعن الجوى (قوله وكرب لى يهوى) لا أخذ لرسوة على ان المسمى
الشري لا يصل عندهما وأما الهدية فقد ندم الكلام على كتاب الوفاء فراجع (قوله
أما بالكتابة فيجوز لهما على قدر كتبها) ٣ لان الكتابة لا تلزمهما أي لو كانت للكتابة يصور
لها أخذ أجر مثله ما ولا يجوز لهما الزيادة عليه وإذا كان لا يجوز لهما قبول الهدية ولا
المدة الخاصة لان ما في الرسوة وهي من قبيل ما يبيعان فاصابوا لمعينين فيجب جوازها
ان ياخذوا ربحا على ثمنها لهما أي على مقدار ما يصدق كل منهما من الاجرة على مثل تلك
الطواط اللهم الله ما اموال ويغنيها اغنيها ٤ قد انما الامه لزمى ومما يعانى بذلك
مسئلة متعلقات عن اموال مثل المفق عليه أو عاشر عليه حوايه باللسان ولا يصح عليه
بالكتابة كمن المصنفات التي يصدق كسورها ٥ قد لا تنبى في هذه المسئلة هل ترض
عليه بالكتابة مع ثمنها ولا ولم يرض بالكتابة كمن لم يرض بالكتابة مع ثمنها وجوبا
عليه حيث ندم أو قد ربح باللسان ويكفي جوابا بالكتابة ما يبيع باللسان باللسان
من عهدة لو اجب عليه من الجواب باللسان فيكتب المسمى ما يصدق عليه ويصدق عليه
بالكتابة حيث تيسر له آلة الكتابة لاجل القيام به واجب بقرأ على السائل فصرح من
العهد ٥ ولا يجب عليه دفع الرفعة لولا ان يفعه ما يصدق عليه ويخطه ما يصدق عليه من
كل ذلك صرح عن السكينة ولا يؤخذ المفق في سوجه السائل وقوله تهمه ٦ والحاصل ان
على المفق الجواب بأي طريق يتوصل به اليه وكل ما لا يتوصل الى القرض الا به فهو عرض
٧ وحيث كان في سجع المفق الجواب باخذ باللسان وجب عليه الجواب بها حيث تيسر
اليه بلا مشقة عليه بن أحسنه ٨ كل ولا يلزم المفق ما يصدق عليه من عهده ومقتضى القياس
وجوب تصديها على المسمى كما لو صول ليحصل به ما هو المفروض عليه وهذا كلامه انهم عليه
لافتا ولم يفسر في السئلة من ية ومقاسمه في ذلك وادعته الطاعة والطاعة تحسب
الاستطاعة انما اعني في غيره من اطاعات راعى فيه فرض وجوبه ونسبها وادعته انما
فيه ٩ ومنه في الخواصى جوبه (قوله وتامه في شرح الوهبانية) ٨ قال به والاصح

٢ مطب
لفظ طر ما يصدق له لو قف
وإراد على أجره مثله
٣ مطب
القاسي والمسمى أحد أجر
ممثل الكتابة اذا كانا
اليها
٤ مطب
لو سئل المفق عما يصر
أو يصدق جوابه باللسان
هل يجب عليه بالكتابة
٥ مطب
ليس على المفق دفع الرفعة
وأيس عليه ان يهوى
السائل ما يصدق ولا
يؤخذ المفق بسوجه
السائل
٦ مطب
على المفق الجواب بأي
طريق كان ولو بالكتابة
اذا تيسر له
٧ مطب
ادام على المسمى ما يصدق
أو يصدق باللسان ويصدق
بالكتابة لا يجب عليه بدل
التم
٨ مطب
الاجرة قدر رتبة

١ مطايع

ما قبل في كل ألف نسخة
دراهم لا يقول عليه

٢ مطايع

يحب الاجر بقدر انعامه
ولتعب

٣ مطايع

اصحح انه يرجع في الاجر
اي قد ارطول الكتاب

وقصره في

٤ مطايع

ذا نولي القس في قوله
الفر كذا لا يستحق الاجر

ولم تكن له حصة في بيت
المال

٥ مطايع

ليس لامر في ان ياحمد
شبابا من كتابة حروب

الستوى

٦ مطايع

الواجب على ان ياتي اجواب
بالاسان لا بالبيان

وفيها

وايس له اجر وان كان طامع
وان لم يكن من بيت مال مقور

ورخص بعض لانعدام مقور
وفي عصر ما يقول الاول

بصر

وجوز لانه في كل كتب

خطه

على قدره ان ياتي في الكتب

يحد

(كتاب انما ادب)

آخر ما من النسخ الام

كلوه - بله وهو انما هو

انه اي الاجر بقدر المنة وقدر يدمة من يفتي اجناس بمحمد عنة على مشقة القلب الف
في التقود وضوحها فان واهم دينة من لما نقل ١ وما قبل في كل نسخة دراهم لا يله قول
عائمه ولا ياتي في بيت نفسه اجساد ربه - ثم افقه تعالى وفي مشقة كتاب في كثرة اتمن ونسالة حرا
منه بقدره - فتم وقد وصيه وعمله كما استأجر الحيكال باسمه كثير في مشقة قلبه ٢ وفي
شرح اقر مني عن الصاب بحسبة اربعة مو لتعب وبعد اشياء باصول اجساد ٣ وفي
كتاب ليدلات العديم انه يرجع في الاجرة في قد ارطول الكتاب وقصره بوصيه
وسهوانه ٤ (قول وفي الخ) يوم ارم هذه لا يات الله كور من لوهبانية وليس كذلك
ان هي من كلام ابن ابي عمير كما قصه به بتو له تكميل قال سلامة عند له هل يستحق
اقباسي الاجر لا فان ر هدي في سرجه لافدوري لا يستحق الاجر وعائستحقه قد لم يكن
له في بيت المال شيء ٥ وفي مشقة عمر طهيم ليس المرعي اي يشرف لانه لما كي انما ي
اذ نولي قسمة اتم لا احره وال لم يكن له مؤب في بيت المال ثم رقم به وشرح كرحوا هر
راده وقار له الاجر دام لم يكن بمؤب بيت المال اكل المصنف ان لا ياخذ من له سدرج
ما يجب به اياه ويشرف - من في هذا من صداد اضافة ذوا اطلو لهم لا يشعرون باجر
اشعرا صحت لحاقه امتون كرايسين الا وير تم كر لبيت لاشعرا هذا كلام يتعلق بالادي
(قول وان كان قسما) اي تركت مثلا (قوله قول الاول) يوصل هذه لاول (قوله
ديس) اي انشئ (قوله في الكتب) اي في الكتاب (قوله بصر) اي هم ويجب
عليه ٥ وفي هذا شرح من - ان ليس اي شمد قالو لاس للديس ان ياخذ شيئا من
رأيه جواب الفتوى ٦ وذلك لان الواجب على انشئ عوار بالاسان دون ان يكتبه عا
ومع هذا كيف عن ذلك (قوله في قوله على قدره) اي قدر الخطا و انعامه وقد سدو عايمه من
من الكتب اولي - ثم راعى اسين و انال وصبار لانه الوصية عن الال مال ٨ وانظر تعالى
أعلم واستعمر الله اعلم

(كتاب هاد)

بجها وان كانت في الاصل هذه راباء سارنو عها هامة يكون في هذا رابا وغيره (قوله آخره
عن القضاء) وان كان المتبادر قد عها عبيد لال انصاه ووقوف علم اذا كان موت لحق ما
وفي الجوى آخره لان انقاسي يحتاج مع اعند كمار فكان لاس من تمة حكمه ولا ان الشهادة
تفتيل في مجلس القضاء لا تكون - مة قدر قصاه اه (قوله هي حنة) الصمير عا
للمارة لانه هوم من الشمدات (قوله خبر مدع) يقول منه شهد رجل على كذا ر بما قالوا
شهد رجل يكون الها لا تصيف وقولهم شهد بك اي اسام وال هذه الله ينذ وشهده
شهود اي - سمر وقوم شهود اي - صوري هو في اصل مدع وشهد بصام مثل را كع وركع
وشهده كذا انه ذكي ذي مدع - بهوشاهد وابع شهد كصاحب وصاحب وافر وشهر
وبهم من كره وبع شهد شهود وشهد وشهد لاشاهد والجمع شهداه (قوله حمار
صدق) فالاشهاد كاجاس وقوله صدق يحرج لاشهاد اسكانه وصدق للمطابقة لواقع

(قوله)

(هي) مة خبر مدع رعا (حبار صدق)

قوله لا يثبت حق) يخرج قول القائل في مجلس الشهادتين معتر له وفي قار
 الجرحي الخ من عن مشاهدته وحيث لا عن تعيين واحد من أي شهادة ترمي بها
 الزاويح أريد ما عداها لا دعوى وهو خلاف ظاهر وعنه ومعناه الشرعي أيضا
 أعاده في إيضاح الاصطلاح وأما هذه الحجة فكأنهم والعيان معاينة قضاة فخصوا مجلس وهو
 أصح وحسنه بان الكسراطي ورد على ما لا يخفى من الشهادة ما لا يمنع من كون
 مشاهدته وأجيب على الإيضاح من أوجهها ما هو لا يخصه صدور الأمر من شريعة لا تكون
 على وفق التماس وكذا سبب رأي معاربه من حجة دفعه إيه صحت وبهم ما به
 لا يجوز له أن يشهد بغيره في وفي للشهادة الجمع صوت المراد وليس بصحة من هو شاهد
 بغيره إنما هو من يعمل به في شهود على أو يرى شخصه أو يسمع منه وهو شاهد به
 فلا حيلة شسم عيبه أو يجمع بينه وبين غيره ولا يجوز في شتم
 وأما كتاب الشهادة في أوعاها فكان في الحديث النبوي (قوله مجاز) من حيث
 الحجة حوزة أي جرحه من لوعاها صديقه في زور أو غير ذلك (قوله كعاد
 إيمان على العهوس) قال حنيفة إيمان عتبه يتقوى به عزم الطائف على الفعل أو التخلي
 لما قبله وهو عهوس اعترف على ما في كتابه (قوله ومنه الشهادتين) في
 الشهادة العلم والابانة فيتميم حقه فكانت (قوله مجلس الشهادتين) من حيث
 مجازه ولا يخفى وإنما قد لاقا في وقت كان عكم كعدت من عكم لا يشهد حكمه عهوس
 بل كل مجلس حكمه كان مجلس حكمه دعوى أو خلافه أي ما به يستعمل مجلس حكمه
 لمعين من الأمام وحمل ولايته (قوله في عتق الرمة) وحديث يزيد بن أبي ربيعة
 شرطها طاعة في كل شهادة شتمه كلف حاله الصبر ولم يورده دعوى أحد شهادته
 في عتق الأمة وطلاق زوجته من كان الدعوى شرطها احتجوا بما أوردوا من معصم أم حسان
 اعبر على العبر بخلاف الآخر فنه (قوله في عتق الرمة) دعوى عهوس رتق الشهادتين
 على إيمان غير صحيح لعدم شمولها إذا انخرع بما يوجب الشريعة في وقت لا يخلو منه شهادة
 ولم يوجد فيها ذلك انتهى كما شاربه في إيضاح الاصطلاح وكان لا حظ له لم يجر من العبر
 ذلك موجب لدفع المهر ٢ وجوبه مستوسطه عن الزوج عتق إلى الله هو كاستم
 بالأرا من الذين فانه عتاق بحق له برين وهو المستوسط عنه وكذا هذا جعله رابعه
 والرابع الاستكادوعر إلى شرح المعاري (قوله عتق إلى الحق) يشهد الحق في في
 شهادة الحسبة فانه مطالب فيها بالادشعر والادشع في حذوقهم فيجزم فتسم الدولة إلى
 ولا كذا الشهادة ومن يكتمها فانه آثم فبسمه فهو من عتق الكتمان يكون أمرا صديقه
 حيث كان له صدق وهو آكد من الأمر بارتكابه وإذا استدل بالتم إلى رئيس عهوس وهو
 لا آله في وقوعهم أراؤه الماعرف ان اسار له في شتمه أقوى من الاستدلال وهو مستند
 في المهادين به لا آله في فرضيهما مع احتساب أن بر ذم في الميتين من أقسام كما جعله
 يراد من الشهود قال القاضي لا يثبتوا الشهود في شهود وأما من يثبتوا شهادته
 على أنفسهم فعلى الثاني وأما الذين عن كتمان الآخر بالذين فانه ولي الاستدلال على فرضيهما

كامله
 لا تحل الشهادة بغير
 صوت المرائين غير مرفوعة
 ثقتها وان عرقها بها
 اثبات

لا يثبت حق) في عتق
 في مجلس الشهادتين
 حجاز كاطلاق المين على
 أقصوم (بإقضاء الشهادة
 في مجلس القضاء) ولو
 لا دعوى كان عتق
 رمة وباب وجوبها
 طالب ذي الحق أو خوي
 قوت حقه

قال المفسر وما أورد
 من الشهادة على امرأة
 بما به حبه فرفقة قبل
 لدخول ويمن لا يثبت
 حق فحوايه ان مستوطا
 اله ر عن الزوج حوله
 كشهاده ببره من دبره
 يثبت به حق المدين أي
 مستوطه عتبه انتهى

بلا حجاج وحينئذ في قول المرفوع ثم عائد الى المرفوع في قوله لا اعني اذ تم
 فان تعمله بعد ما شابوا فحينئذ رخص وأما عند عدم تعيين فعرس كفاية كأي آخر (قوله
 بل لم يعلم والحق) أي شتم به بقوة وحرف أي شاهد بالحق عليه السلام اذ بلاطاب
 في عدم إرضي لا ديم علم شهادته والحق وحرف أي لم يشتم وضاع حق المذمى فيص
 عليه حيث علمه علام أي شتمه وبطاب وجب عليه أن يشتم والاولا في قوله انه نزل
 حقه كما عارده علامه بقوله في حق المراقض مكاه واحد وهو مجلس القضاء وهو من
 شروط لاداء كأي البصر والاولى ان يتول شرط مكاه او حله عما عداه مع به واحد وهو
 من ايامي الازواج أي احاطت بوجهه وشرائط العمل (قوله لعل التكامل) المراد
 من العمل لقبير ما ينسب اليه في باب لا في ولا يصح تعمله من محض ومضى لا يعقل (قوله
 وقت التكامل) حال المطاوعة لا حاجة اليه (قوله ولصغر) فهو يصح بمجاهد من هي ولا
 بشرط التكامل البلوغ والحريه والاسلام وهذا من لو كان وقت التكامل مباحا لا أو
 عند الزكاه أو غاها ثم انما يصح بعد العلم بالزكاه وباب القضاء في شتمه دو عند
 انما يصح العمل به (قوله) ولا يفيده ما نقله بعد عن رواية في عدم لا قبل شهادته بل
 انما عده ولا بد ان يأتي بعد البلوغ فيشتم ما يقع في قلوب أهل مسجده ويحتمل انه صالح أو غيره
 من حاله لا في كنهه بل في شهادته بالعلم (قوله ومما عارضة شتمه) قال في امرية
 شتمه انما نقله هذه الرواية في قوله لا بد من كماله في شتمه انما نقله لانه لا يشهد بالعلم
 بما عارضة ويصير حراما ارجح شهادة لثبث قوله الا في باب التكامل (قوله) كانه اذا
 دوت وانما التكامل والوقت كأي (قوله) شتمه عامة أي في جميع انواع الشهادة
 اما انما عامة فهي المخرقة وبصر والحق واحد لا يمكن في شرط وجوب قبول على
 انما في لا يرد حوله وان يكون محمدا في قد في ولا يجراد اهد في شتمه عتقا
 ولا يدع عن شتمه مع عدم لا قبل شهادة الشارح لانه لا يرد واحد ولو جاز لا يردون
 لا يكون حصة لا قبل شهادة شتمه ولو كان يردون لو كان يردون على ما بالشهود وفي وقت
 الاداء اكراله ولا يجوز اعتماده على حصة لا ما له اقام ما فولا ان اذ ان يمكن للشاهد شبهة
 في الخطأ يشهدون كما في بد عدم وعليه منوى اختيار واحاط بحسن به صها دور بعض
 فلا سلام ان كان الشتم وعليه مسلم والاد كور في الشهادة في الحد وانما قصاص وقت عدم
 الدعوى فيما من حقوق العباد وموافقة المدعى فان الشتم لم يقبل الا اذا وفي المدعى
 عند مكانه وقيام الراتبة في الشهادة عن شرب الخمر ولم يكن مكررا لا لعدم مساندة لاهالة
 في الشهادة في الحد ودو القصاص وقت عدم حصر الاصل في الشهادة على الشهادة كذا في البصر
 كنهه كراولا ثبوت شرائط الشهادة في حان ما هو شرط فكلها وما هو شرط اذ ثبوتها الاول ثلاثة
 وقت ذكرها اشادج وذلك في اربعة انواع يرجع الى الشاهد وما يرجع للشهادة وما يرجع الى
 مكانه او ما يرجع الى الشهود وفي ذكر ما يرجع الى الشاهد لسيعة عمر العامة وتخصه
 وما يرجع الى الشهادة ثلاثة الشهادة والعقد في الشهادة بما يطلع عليه الرجل وانما في
 الشاهد من وما يرجع الى مكانه او حله وهو مجلس القضاء وما يرجع الى الشهود وفي عدم

قوله فرض كذا بالاصل
 ولعله فرض غير دليل
 مقابلة له

بان لم يعلم بالذات والحق وحرف
 فونه لانه ان يشهد بلا
 طالب فتح (شرطها) واحد
 وشترين شرطا شرائط
 مكاه واحد وشتران
 التكامل ثلاثة (العقل
 التكامل) وقت التكامل
 والبصر وعناية شهود
 به الا في باب التكامل
 (قوله) شرائط لاداء شتمه
 عشر عشرة عامة وسبعة
 خاصة

قوله ولم يكن مكررا
 لا لعدم مساندة كذا بالاصل
 ولينامل له

سبعة الخ صم من الخامل ان برطها من وعشرون بشرط حمل منه وشراط
لاداسعة عشر من اعشر شرط عاشر وعشرون بشرط حمل من نفس اشيا ثلاثة
وشراط مكافؤا سدس ومنه فضاءات شرطا لاداسع وعشرون بشرط كذا لاداسع
ان يقول ام أربعة وعشرون ثلاثة عشر بشرط حمل واحد وعشرون بشرط لاداسع
سبعة عشر بشرط الشاهد وهي عشرة عشرة ودية خاصة ومنها اثنا عشر بشرط نفس الشاهد
منها واحد عشر مكافؤا سدس يده لثاني كلام - ارجح - (قوله) أي العدة
التي هي شرط ان هذا المهر ودية على ان يكون غير الزوج يكون ذلك كراهي (قوله) ولو لا
أي كون ولاية الشاهد على المهر ودية - ب - يكون من اهل دية او مخرج من حق سر باله
ودفع عليه بقوله بشرط لاداسع (قوله) والمهر المسمى عليه - ا - (قوله) كذا كراهي
شهادة المهر ودية (قوله) الفرق على التخيير (قوله) حذف القسمة لان الشرط
المهر باله (قوله) لاداسع - ب - (قوله) بشرط كذا كراهي (قوله) من شرطا
أي ان تقدم أي العامة (قوله) عدم فواته ولد (قوله) لا قبل شهادة لاصل له - ب - كراهي
(قوله) او زوجية (قوله) عدم زوجية (قوله) لا قبل شهادة او عدم زوجية (قوله) عدم زوجية
زوجية (قوله) عدم زوجية (قوله) لا قبل شهادة او عدم زوجية (قوله) عدم زوجية
المضارع (قوله) لا قبل شهادة او عدم زوجية (قوله) عدم زوجية (قوله) عدم زوجية
الحال من (قوله) لا غير (قوله) أي لا غير من اهل دية (قوله) كذا كراهي (قوله) عدم زوجية
أي ما عدا الائمة في معنى شهادة وهي لاداسع على منى عباد - ب - بشرط كذا كراهي
ذلك شهادة بقاء مع فاه من - ا - امة حقا ونه امة من القياس انه قد مر
كاه (قوله) عدم زوجية (قوله) عدم زوجية (قوله) عدم زوجية (قوله) عدم زوجية
في الايمان (قوله) عدم زوجية (قوله) عدم زوجية (قوله) عدم زوجية (قوله) عدم زوجية
عدم (قوله) عدم زوجية (قوله) عدم زوجية (قوله) عدم زوجية (قوله) عدم زوجية
ذلك - ا - (قوله) عدم زوجية (قوله) عدم زوجية (قوله) عدم زوجية (قوله) عدم زوجية
واجب باله والوفاة لاداسع كذا كراهي (قوله) عدم زوجية (قوله) عدم زوجية
عليه - ا - (قوله) عدم زوجية (قوله) عدم زوجية (قوله) عدم زوجية (قوله) عدم زوجية
في علم بطلان الشرط لا بشرط ان لا ياتي به من - ا - (قوله) عدم زوجية (قوله) عدم زوجية
قبل كونه في خلقه بغيره (قوله) عدم زوجية (قوله) عدم زوجية (قوله) عدم زوجية
لا يصح الاجراء ولو كان ان على انهم درهم ودية لا يصح لافق رويها بدل هو من وجه
لا يده - ب - (قوله) عدم زوجية (قوله) عدم زوجية (قوله) عدم زوجية (قوله) عدم زوجية
موزل - ا - (قوله) عدم زوجية (قوله) عدم زوجية (قوله) عدم زوجية (قوله) عدم زوجية
شهادتهم ما رهل لهما ان يشهدا بالقدار قال ان كانوا وقعوا على كذا صرة درهم ودية
درهم ودية او قياض عليه يقيمهم من مقدارها شهدها بذلك ويضمن ان يضمن احدى امة
يكون مستوفى قاضها لاداسع - ب - (قوله) عدم زوجية (قوله) عدم زوجية (قوله) عدم زوجية
وهو قادر باسده والرجل شهده - ب - (قوله) عدم زوجية (قوله) عدم زوجية (قوله) عدم زوجية

هم (الوسط والولاية)
 حيث نطقت لاسلام لو
 المدعى عليه سال
 (والدعوة الى اقبه)
 بالمدعى مع ولد صر (ابن
 المدعى والمدعى عليه)
 ومن اشترطه - ثم قوبه
 ولادورا جنية أو عدوه
 ديو به أو دعوهم أو
 معهم كما يضي (ووردوا
 انهم اشهدوا) لاعم اعمه
 مدعى من اعمه ودم
 حياره حاله (أو بدور
 أقسم بالله لقد اطاعت
 على ذلك وأنا أخبره وهذه
 المدعى مدقوده إلى غيره
 دعيين - لو أرادوا عام
 طر السط

١ قوله نبتع من المدونة عند غير العدل لأنه ربما لا يقبل ويجوز ولو غلب على ظنه أنه يقبل
 المشروبه لا ينبغي أن تعين عليه الأدلة وكذا العدل لو سئل عن الشاهد في خبر بانه غير عدل
 لا يجب عليه أن عدله عنده بغير (قوله وقرب مكانه) أي أن يكون موضع الشاهد قريبا
 من موضع المدعى ٢ فان كان بعيدا يجب لا يجب لا يكتفى به لدواعي القاصي لاداء الشهادة
 ويرجع إلى أهله في يومه ذلك فالأول بلا شبهة أنه أصح بذلك وقال تعالى ولا يضار كاتب
 ولا شهيد (قوله وعنه قوله) فهو علم به لا يقبله لإبلاغه بغير حال الجوى فلو شك
 في بطلان حكمه (قوله أو كونه أمرا قولا) أي يجب الادعاء أن كان هذا من قبل
 شاهد ٣ وهو تامل في المدعى وكأنه قد علم ظهور وجهه الوجوب حيث كان هناك من
 يقوم به استحقاق على الجوى (أقول) كنهه في مقابلة المدعى فقد ذكرنا في
 شرح رهبانية عن الحدية (قوله إن لم يجد به) أي بدل الشاهد وهذا هو معنى الشرع
 وأما الاثنان المذكوران فبما لا يبعد فقد علمنا أنهما إن لم يعلم طلائع المدعى وراى
 لا يلزم من المقر أن يشترط الخ والى الشاهد ليس فيه فرق الواحد والعدد ولولم الشاهد
 الادعاء بالشرط المذكور لم يوجب الادعاء ثم أدى فاش لا سلام لا قبله **فكان**
 الشهادة فانه يستحق أن يأخذ من لا يصدق لاسرته قال الكيال والوجه القبول ويجعل على
 المدعى من نسيان ثم ذكر وعنه ١٥ دلالة على عدمه وعنه ١٥ دلالة على عدمه وعنه ١٥
 لا سلام لا يصدق من الرمان وعنه من لا يشهد بوقت يقتضي قوة وهذا مقتضى
 عن مسائل الشروع والى هذا ما عرفت في كل حرفة وجهه فيها ما يدل **قوله**
 لم يفرص (شافية) أي ادعاء ما ليس كذا من بابين (قوله عين لم يكن
 لا حجة من أصل الادعاء) قال لاسم الرى في أحكامه من أن في قوله تعالى ولا ياب
 الشهاد اذا مدعوا به عام في العمل والادعاء في العمل على ما عرفت من حضوره ما
 لا يشهد ولا ياب الشاهد من الحضور والى هذا ما عرفت في القاصي لأن
 القاصي يأمر بما يؤيد ويصحب الانتماء أو اقرب لائق كالحاقه يجب عدمه ما ذكر في
 رخصة عند الشافعي وأما في الضرر في المدعى لا يهاجم مدعى به وسواء عرض
 كدروه مدعى به كالأمام يرى في أحكامه رأى أن الأشهاد على المياه في الدارين
 مدعوب الادعاء بغير كونه ووجه والحق وأما جامعة من التالف حتى في البين ١٥
 من في أنه تربية عن المبطون كقوله وى أهر مرة بل الشاهد على المدعى والى
 قرص على اعياد الا اذا كان ثيا حبراً لم يجد عليه تالف وهو المشايخ على أن الأشهاد
 مدعوب وليس بقرص ١٥ وفيه ما يدل على أن لا رجل أن يعرض عن تحمل الشهادة ولو طلب
 منه أن يكتب يهادر أو يشهد على عدل أو بغيره من أن كان يتعدى فيه فله الاستماع
 والى ذلك في وجبه دفاء العمل في الآية ذكره في محمول على ما إذا لم يوجد مدعى به وما عرفت في
 الاستماع كذا (قوله وكذا) كتابه تعين شرح لأمام الرى في أحكامه الرى أن
 بان عليه ما يكتب إذا لم يوجد غيره لكان حق مؤجلا ولا دلا **قوله** لكن
 أحد ما لا يبرر (لأن الشاهد) في تخفى عن الغصلى فمن هادة فرض على الكفاية كادامها

٢ مطلب
 للشاهد أن يثبت من
 أدائه عند غير العدل
 ٣ مطلب
 إذا كان موضع القاصي
 بعيدا من موضع الشاهد
 بحيث لا يراه ويرجع في
 يوم لا يأت بهدم الاداء
 ٤ مطلب
 لو لم الشاهد الاداء ولم
 يؤدنه أدى الشهادة

وقرب مكانه وعنه بقوله
 كونه أمرا قولا
 وطلب المدعى (لوى حق
 المدعى أن لم يجد به)
 أي بدل الشاهد لاسم
 فرض كفاية مدعى لوم
 يكن الشاهد من العمل
 أو ادعاء كالكفاية
 من يمكن له أخذ الأجرة
 لا للشاهد

والاضاعت الحقوق وعلى هذا الكتاب الا انه يجوز له اخذ لا يرد على الكتاب دون الشهادتين
 من تعينه على جميع الفقهاء وكذا من لم تعينه عليه من ادناه وقول الثاني وفي قول
 يجوز عدم تعينه عليه اهـ الى اهـ طـ يمكن طرح مائة قدم من قوله كل ما يجب على القاضي
 والمفتي لا يجعل به الا لا يرد به وليس حاصلا من ادليل ما ذكره من ان غايل الامور اذا
 تعين لا تشمل به الا الاخر اهل فقه سبب في الواجب من الدرجة الثانية (قوله حتى لو ار كنه
 الا قدر) باركار قدر على الشيء او طال يستاجر به دابة وار كنه من عنده (قوله وبه) او
 قدر به باركار - خلافا لغيره على الشيء ولا يحد ما يستاجر به بدو هذا الفصل اصحاب
 وار كنه (قوله سبب في الواجب) نعمه قال الله تعالى يستخرج بهم من لظفوف
 ريدع بهم اظمروا ما عابوا من اكره ابن عباس (قوله وجوز ان لا ياكل مطعما)
 اي من منعه لاجلهم او لا وسعه منعه مطلقا معهم فصل في الجواز للهود في الرضا
 وخرج الى اذ مشاهدتهم هل يلزمهم كرايم الجواب قال لا رواية فيه ولكن من المباح
 انه يرد به من وفي دفع القدر ولو وضع للهود مطعما فاكلوا ان كان به من قبل ذلك تقيين
 وان منعه لاجلهم لا تقبل وعن محمد لا تقبل فيه ما روي عن ابي يوسف من قبل فيه الا انه لا يرد
 منهم من حل على الانسان من رعا به شاهد او لا يؤمن به مائة قدم من ان الاطعمه اذا
 كان لا يرد على القاضي حاجته - والامير - وركبوا قبل وقته من الاراء مرضى بحسب الاف
 ذهب الى الامير اهـ وجرى المستقطبات ولما قال اهـ (قوله وبه يفي بحر) قوله من
 نوه ان في شريحته - وبه قال - باركار اهـ لامة - ما بين اربعة مائة مائة من
 ليطه لاه اري اخرج - شهودا في مائة ان تراها على شيوخهم وارب كونه ان لم يكن
 به من قوا ان في ولا لامة الكرايم - من شهداتهم - ولا الاطعمه اكل طعاما له هرة لا ترد
 هادنه وقال الله به ان في الجواب في (كوب) قال اما في اطعمهم ان لم يكن المشهود
 هيا اطعمهم لا اهدل كانه - اطعمهم مقدمه - به - ما كونه لا ترد هادنه - وان هيا لهم
 طعاما فا كونه لا ترد هادنه - فاذ فخر ذلك لاداء الشهادة ان لم يكن كذلك لكمة به
 اناس لا تشهدوا وهداهم طعاما او هدايتهم - وان واسرجه - به من المسرة كسوا او كوا
 طاهمه احقوا فقه قال الشافعي في الركوب لا تقبل هادنه وذلك وثق رقي اكل الطعام
 وقال محمد لا تقبل فيه - اوانه روي عن قول الشافعي لجرى الله رقيه - في لامة وثق الشافعي
 والدرهم ولو كان فاد في اشم اربعة مائة - في العربية اهـ (قوله ويحب الاداء)
 اي يقتصر ما كفاية او عدا رقي - لواء الشهادة في حق الله تعالى (وجه قبول الشهادة بلا
 طاب وهذا كرام احق الله تعالى رقي فقه على يجب على كل احد قيام بالشهادة الشاهد من
 حله من عيه ذلك كان فاما لامة ومن جهة الوجوب وثابه من جهة تحمل ذلك فلم
 يخرج الى خصم آخر اهـ ولهم جعل به تمام الخدمة القاضي ط (قوله اربعة عشر)
 ذكرتم طلاق اراء وعق لامة وتبره - ومن الوقت قال القاضي ان فيه - حتى ان يكون
 الجوار على اتقه - بل اذ كان اواف على قوم باعيانهم لا تقبل الله عليه بدون الدعوى
 عند كل وان كان على الشقة - وعلى المجد لا تقبل عنده دون الدعوى وتقبل عندهما

من ار كنه لا يرد على
 وبه تقبل لادنا كونه
 الشهود وجوز ان لا ياكل
 مائة او يفي بحر واقره
 المصنف (و) يجب الاراء
 (الاطعمه) او اذ في
 حقوق الله تعالى وهي كثيرة
 عدمه على الاثارة اربعة عشر
 طاهه اشر شاهد الحب
 شهاد

بدوتم اوبه افني ابو القصل كرماني وهو المختار عارديه ومهادلال رمضان قال في جواب
 الذي ينبغي انه لا تشترط الدعوى فيه كالاشترط عتق الامه وطلاق الحره وفي العمادية
 عن فتاوى رشيد الدين الشافعي في لال عباد القطر لا تقبل بدون الدعوى وفي الاخصي
 اختلاف المشايخ فانه بعضهم على هلال رمضان وبعضهم على هلال اشعر ومهادل ودغير
 حد شرف واسرة ومنها نسب وفيه خلاف حتى صاحب المحيط انقول من غير دعوى
 لا ينعى من حرمان كاه فقد تعالى حرمة اشهر وحرمة الامومة والابوة وقبل لا تقبل من غير
 دعوى ومنها الخلع فانك هادق عليه بدون دعوى المرأة مقبولة انما فارقته تطاهر من
 دمة الزوج ودخول المال في هذه الشهادة تسع ومنها الابراء وانما هو الماهرة بشرط ان
 يكون المهر ودعوى طهر ومنها الطرية لاصابة عند هذه او الصحيح اشترط الدعوى في ذلك
 عند الامام كافي العتق اعادش ومنها النكاح فانه يثبت بالدعوى كاطلاق لان حل الفرح
 والحرمة سق لله تعالى ومنها عتق العبد عند هذا لان الله سبحانه في حق الله تعالى لا
 الطرية التي بها سق الله تعالى من وجوب الزكاة والجمعة وغيرهما كالعبد وراح
 والحدود ولا يجوز استرقاق احد لرضاء الله من ابطال حق الله تعالى وقال الامام لا بد في
 عتق من دعوى وانه لبقية حق الله لان نفع الحرية عائد اليه من مال كيته وشلاصه
 من كونه مستذلا كالمال وقد ثبت الاربع عشرة مسألة وقوله عدم من الخ يشهدان هاتين
 مسائل اخر وهو كذا في التي ذكرها بعد وقد اعاد صاحب الامام ذكر شهادة العبد بعد
 قعد هذا الواحد اشرب من شرب ورا دانه دة على دعوى مولى العبد الله به اه قال
 يبدى لو الدقات ويراد ان الشهادة بالرضاع كانه يعبى عليه المصنف في باب دة قدم في الوقت (قوله
 لا عذر في فتوى) انما هو عليه في الحدود وطلاق لروحة وعتق الامه وطاهر من انسية انه في
 الحل وهو الشهادة والقيمة اه انما وفي جبر عن النسية اسباب بعض المشايخ في هود
 شهدوا بالحرمة لمعاطة بعد ما حروا هادتهم خمسة ايام من غير عذر ام لا تقبل ان كانوا
 عالمين باسم ما عيبا عيش الاقواح ثم نقل عن العلامة الحلي والخطيب الاطفي ركان في
 السابعة شهدوا بعد ستة اشهر بغير لزوم بالبطقات الثلاث لا يقبل ان كانوا عاين عيشهم
 عيش الاقواح واكر من المشايخ اجابوا كذلك في ثلث هذه وعامة وفي جوى وقيل
 لما روى التاجري على انه يمكن من الشهادة عند نقاضي وهل للشخص ان يزوج ولا قال في
 البرية ذات المذمى الشاهد لاداء الشهادة في حرم غير عذر طهر لا تقبل اه طلاقه
 يشهد عدم القبول مع طاقا وهو الذي اعقده ابن الشحنة اه مطلقا وافق في نفي العمادية
 يانه في اخر خمسة ايام من غير عذر ان كانوا عاين باسم ما عيبا ان عيش الاقواح فام لا تقبل
 وعرا من المذمى وجامع الفتاوى (اقول) قد عرفت ان خمسة ايام او ستة اشهر ليس بقيد بل
 المراد ان يمكن من الشهادة عند نقاضي وهو مطلق عن مسائل الخروج بل هو مطلق في
 كل حرمة لا يوجد في طاقا بل كما افاده الجوى (قوله كطلاق امرأة) حرمة اقامة وقيد
 ان يقول في النهاية بعد اذا كان لزوم حاضرا اذا كان ثباتا فلا قال ان العمادة عيبا
 وكذا يشترط حضور المولى في صورة الامسة وسكن لا يشترط حضور امرأة ولا الامسة على

لا بد من فتوى فرد (كلا في
 امرأة)

على قولها وارضاع داخل في حزمة المصاهرة تأمل (قوله وليس امامي حسيه) الاولى
مدعى حسيه يحذف يا مدعى (قوله لا يوقف) يعني دأدي موقوف عليه اصل الوقف
تسمع عند البعض وانتهى بعدم سماعها الامر انتهى كما تقدم في الوقف قال ط فاذا كان
او وقف عليه لا تسمع دعواه ولا جنبي بالاولى شبهه اه (اقول) يكن في فتاوى الخافق ان
الحق ان يوقف اذا كان على معين تسمع منه اه فتأمل ان قيد سيد الزاهد في حسيه
بأن يكون باذن خاص على ما عليه الفتوى (قوله ومقره في الحدود) أي أقسامها على
هذه الاشهاد بخبرها الشاهد في السفر والادبار لانه من غير اقامة الحدود انتهى
عن اهله والسنة افضل اه قال الكاكي والحسيه ما يقتضيه الاخر في الاثر في اصحاب
حسب بكذا سماعه تعالى والاسم الحسيه بالكسر واجمع الحسب اه (قوله
ابر) اعدادان عدده اه جاز فاعلم ان من اراد ان يثبت حسيه فليثبت حسيه
ولا يعارضه قوله تعالى ان الذين يحبون ان تتبع شأنيهم في الخير آمنوا الآية لا
طاهره انهم يحبون ذلك لاجل عاصم وذلك صفة الكارولان مقصود الشاهد ارضاعه
لا اشاعته وكذا لا يعارضه افضلية القرآيه انتهى عن تمام الاصل في حقوق اعداد اهل
قوله تعالى ولا يابا شهم اه اعداد عوا اذا لم يولد له ولد لا مدعى فيها ورد قول من قال من
اريدون بان همزة المفعول لا خصوص الحسب كذا كره لاري اوله عام مخصوص
باحديث السنن التي بلغت مبلغ الايهض عن درجة اشهره بعدد متونهم مع قبول الامهات
او هي مستند الاجماع على خير الشاهد في الحدود كذا فهم من البصر وقام الكلام على ذلك
فيه فراجع فانه مهم (قوله حديث من ستر امره) الذي في النسخ من ستر على مسلم ستره الله
تعالى واعداه في الصبيح (قوله الملتئم بصر) وجبه من الفتح واد كان الستر مذروبا عليه
يعني ان تكون الشمارية خلف الاول التي مرجعه الى كراهة ستره لانها في رتبة العذر
في جانب من كراهة ستره في جانب العزل وهو يجب ان يكون بالية في من لم يند ارد
ولم يتهلك به ما اذا وصل الحال الى اشاعته والتمككه بل بعضهم رعا فخر به يجب كور
شهادته أولى من تركه الان صلحوا اشارة اخلاء الارض من المعاصي والاعراض
بالحسابات المشبهه لذلك وذلك يفتق بانس من العاقلين وبالجرهم هاد طاهر حال اشهر
في الرأيه لاوا اشرب وعدم الانبه وراعيه فاخلوا الارض المألوب حسيه بلوه سم
قوله طهور عده ما من انصاف بلان فيص تحقيق الاسبب الاخر للاخلال وهو الحدود وحدي
من رفق مرة او مرار متفرقا متفرقا عليه في محمل انصاف بستر الشاهد وقوله
عليه السلام اهر ل في طاعرو كتب ستره بولك الحديث كره في غير محسب القاصي غيره
بهيبة يصحرمه ما يحرم منها ويحرم منه محمل منها اه (قوله والاولى الخ) اه
كالاستدراك على قوله ابر لانه رجب في عدم التعرض بالشهادته في السرقة أصلا ولا يلزم منه
ضياح في الغير فاستثنى السرقة وانما هو كالحاكم او هو باق باق في هذا الضمان من
غيره مع قال سيدن الو لدرجه الله تعالى وفيه اشارة الى ان المراد استصحاب الحدود اه وبه
طهر الجواب (قوله احدى) لاخذ اعم من كونه نصبا او على ادعاء ملكه مودعا عند

اه أي عدم الستر وهو
اشمادة اه منه

وليس امامي حسيه الا في
الوقف على المرحوم وليست
(وسترها في الحدود ابر)
لحديث من ستره فالاولى
الحدوث الملتئم بك بصر
(و) الاولى أن (يقول)
الشاهد (في السرقة أخذ)
احد احدى (لا مرق) رعيه
لا ستر

[illegible]

في الشهادة على المرافعة

مطلب
في الشهادة على انبياء اليهود

عدلان لان موبيها انه برعده وعندهما لا بد فيهم من اربعة كاربا واما بيان الشهادة فلا يصح
 به قيل فيه شاهدان عدلان ولا يقبل بيعة واحدة **اه** (قوله فاعتقه انفا سي) اي حكمه
 يستقيم وكذا قوله وبرجه (قوله ضمن الاولان فيمنه اوله) لان لا فرق بينه المملوك على السيد
 (قوله دينه له) انما هو لم يرد اليه هياكله لانه رقيق او دية الاحرار لحكم القاضي **اه**
 بالمر به وبذل ذلك قوله لوو رنه فانه لو كان رقيقا كان له السيد ولا بد ط (قوله ووارثه)
 بالمر كى لو ارث غيره لا ورثه (قوله واثود) من الودق النفس ونحوه وقبده
 لما في انفاش ولو شهد على امر آتاه بتل الخط او بقل لا يوجب الفصاص قيل نعم ثم
 وكذا ا بهادة على الشهادة وكاب القاضي الى - صي لا بد من هذه الجاية لميل
 فيه نهادة الرجال مع النساء **اه** (اقول) عليه قول في ذريرل و مرأى في طرف لرجل
 والمرأى والمرأى العبد وكل ما لا قصاص فيه وكان وجهه مائل و عليه نعم من ذريرل
 الجارية (قوله وسته) اي من الفود (قوله ما لها) اي لاسم ثوب (قوله اقتله) سبب
 رنه اي ان امره على كسره (قوله بخلاف لا في) فانه لا تقتل رنه نفس نهادة
 رجه و مرأى فلذا قيل به كذا في المقدس و هذا صريحا على صريفة هاتين
 رجه على الاسلام فاب ودف في مصراني كذلك يصدر من ضرورة في اورد الجية **اه**
 ساحتان واسلا يشل لانه لم يشهد على امره مسلم و - من رالدا لم يرس كذلك
 في شهادة رجل وامرأتين على امره انما يكفى به لم يلاولى وصرح في البحر عن الجية
 عسدة قوله والامى على - ملة ولة دم في باب الماردان كل - م رنه فانه يقتل ان لم ياب الا
 من - م - M
 راية الوادور و هذا صريحا على صريفة هاتين **اه** (قوله وسته) اي لاسم ثوب
 في الم - م - م - م - م - م - م - م - م - م - م - م - م - م - م - م - M
 على الاسلام **اه** كذا قول الامام وفي الوادور فانه لا بد من رجل وامرأة على الاسلام
 شهادة صريحا على صريفة هاتين **اه** (قوله وسته) اي لاسم ثوب
 م - م - م - م - م - M
 كان لا يستل بيعة واحدة **اه** (قوله وسته) اي لاسم ثوب
 (قوله ورجل) اعلم ان من شهادة امرأته الرهوى صحت لست من لدر ول الله
 م الى الله الى عليه وسلم والخ فيمن من بعد لاشهادة الفاسق الحدود والقصاص ولان
 معاشه ابدأ فاقبامه قام شهادة رجال ثلاثة فيما تدري بانها كانت كذا في الهداية
 واعلم ان فيها حكمة الله بالامام اعلم ان يكون معا متع - م - م - م - M
 وابست كذلك فاما مع امكان العمل فانه لرجلين كان احدهما في حرية الا
 لوقى شه رجه ل و مرأى في الحدود وانه من وهو اوله ثم رجع في آخره
 م - م - M
 (قوله) والاحسن حذف قوله او دية لان القاضي حينئذ يحكم عهده مدع
 (قوله الما في دفع) اي اذا كان من اشهره - م - م - م - M
 على نفي

فاعتقه القاضي ثم جازم
 رجع الكل من الاله لان فيه
 اولاد والارادة يشهده
 ابنا وارثه (وليس به)
 الحدود والفود (م)
 (الامام كاهن كراها)
 اقتله بخلاف الاخر
 (و) مثله (روى في رجلان)
 لا امان فيهم ولا

العيوب التي يريدها المبيع قال في الحاشية وفيه لا يبرأ منه الرجل كانه رفق ويحرم
احتلفت الروايات واخر ما روي عن محمد بن ابي نعيم ان كان قبل القبض وهو عيب لا يحدث ترددهم اذ
النساء هو قول ابي يوسف الاخر والمرة الواحدة والمراتان سواء والمراتان اوثق واسا الحليل
قد ثبت بقول النساء في حق الخصومة ولا ترددهم اذ ثبت (قوله فيما لا يبرأ منه الرجل) قال
الرحمن قد علم أي صاحب الجعفر باب ثبوت النسب في شرح قوله والمعتدة بحدت ولادته
شهادة رجلين الخ اعاد بقوله بشهادة رجلين قبول شهادة الرجل على الولادة من الابنية
وانتم سم لا ينفقون بالصر الى عورتها اما ~~الذكر~~ كونه قد يتفق ذلك من غير قصد انفس ولا نعمه او
لانه رورة كافي شهود الزنا وفي المصحح نقل السراج وقد بلغ بعض مشايخنا ان قبل منهم اذ
قال نعمدت لعمرانية (و قول) ثبت الخلاف في التعمد طهر ويمكن التوفيق بان يعمل كلام
الناس في على التعمد لا العمل لشهادته والمثبت على التعمد له ما حيا للمعتد بحدت ولادته الى
مصحفها بواسطة اداء الشهادة عند الحاجة اليه وفي كلامهم نوع شارب له وبعثا فهم كلام
الزطفي في شرح قوله ولولا قول شهود الزنا بعد ما بالسرقة فثبت اربعة اشهر وأيضاً عارض في هذا
المحل ثم احتجوا بما اذا قال نعمدت المطر في بعضهم قبل ~~كلامه~~ في الزنا طهره كرهه قوله
وقياسه على الزنا في رابع فيه انقول نامل ثم رأيت في لترخية نقل عن العينية واختلاف
مشايخ فيها اذا دعي الى العمل الشهادة عليه او هو يعلم انه لو نظر اليه انشغل فيهم من جوار ذلك
شرط ان يقصد بذلك العمل الشهادة قال شيخ الاسلام الاصمعي لا يباح ذلك كره في كتاب
الكراهية (قوله امر امرأة مسلمة) بالعمدة له عمدة في زيل ودليله قوله عليه الصلاة والسلام
شهادة امرأة مسلمة لا تقبل مع رجل المطر اليه والمجمع المحل بالالف واللام يراد به الجنس
فيه تبارك لان وهو لو احدى وهو حجة على اضافي في شرط الاربع ولانه انما سقط له كورة
يخفى المطر لان المطر ليس أحد فكذلك سقط اعتداله عدد (قوله ولان انما أحوط) وكذا
الاثلاث أحوط لاسيما من معنى الارزام بصر وفيه من حراية امكن ومنهم من عدده بسوء عدول
بما امرأة فلان أو اثنه وسعته الشهادة اه وفيه ما قبل تعدل لمراة ولا يبرأ من ترحم (قوله
والاصمعي قبول رجل واحد) اذ انهم بما لو لا ذلك في المنع وأشار بقوله فيما لا يبرأ منه الرجل الى
ان لرجل لو شهد لا تقبل شهادته وهو محمول على ما اذا كان عددت صدر ما اذا شهد بولادة
وقال صاحبنا ما تفاق نظري على ان قبل شهادته اذا كان عدلا كافيا بسوطه وقد ما يحرموها
(قوله وفي لبرجندى عن المانقط الخ) ذكر الخوى في شرحه عن ابي نعيم في قبل شهادة
النساء وحدهن في القتل في الحمام في حكم الدنيا ثلاثين دراهم ومثله في سوانة القتاوي وفي
شعره ما لم يخلو خلافة قال شهادة أهل نسجهم على بعضهم في بعض فباع ينسجهم لا تقبل وكذا
شهادة اصبيان فيما يقع بينهم في الملاعب وشهادة النساء فيما يقع في الحمامات وان مات الحاجة
اهدم حضوره العدول في هذه المواضع لان الشارع لما سرح طريقا وهو مسمع من الحمامات
والاصبيان عن الملاعب والامتناع مما يستحق به الخس كان التعمير مصاها اليهم راي الشارع
اه وقد تقدم ان المعقد جواز دخولهن الحمام اذا لم يشتر على مة مة ومعلوم انه قد
يذهب من لاهمية منه كونه موصوفاً واصبيان عنه مكلفين حتى توجه بخطاب الدفع

فيما لا يبرأ منه الرجل
امرأة مسلمة والثنان
أحوط والاصمعي قبول رجل
واحد خلاصة وفي البرجندى
عن المانقط انه اعلم انهم
منفرد في حوادث الصبيان
تقبل شهادته اه فليحتم

على سمع عال به لا يسهو على ان المعصية لا تنافي اقامة الاحكام لا ترى ان من في حانة ظهر
تجربته وعلمه لا يحكم في اظهر ما في الحادوى وحزب المعتنقين ليس الحاجة فان الجوى
في المنطق من كتاب المواريت اذا ذهبت امرأة الميت انها حية على تعرض على امرأة ثقة أو
امرأتين فان لم يوقف على شيء من علامات الحمل قسم حبرائه فان وقف على شيء من علامات
الحمل يوقف نصيب ابنته وقصوه عن أبي يوسف ومحمد (قوله ونصايها) أي النج اذ (قوله
معبر) أي لعبر الحدود وانقص من ولا يطلع عليه الرجل من فشم المقتل خطأ واقتل
الذي لا قصاص فيه لا بأس بوجبه المثل وهكذا تقبل فيه الشهادة على الشهادة وكتاب
الناسي رمى عن الخاية وتسامه فيه (قوله - واه كان ادق مالا أو غيره) اطلقة فشم المثل
وعبره قال رمى وشمل الشهادة على قتل الخطأ وما لا يوجب القصاص من قبيل الشهادة على
المثل قال في الحاشية ولو شهد رجل وامرأتان يقتل الخطأ يقتل لا يوجب القصاص تقبل
الى آخر ما (قوله ووصية) أي الإصاء اذ الكلام فيما ليس يعدل في نشر بلاية وتعل
الحال لا يفرق في الحكم بين الشهادة بالوصية والإصاء (قوله واستدل صلى) - هـ
قوله وعندنا ما ثبتت شهادة سائلة وهو الاربع كاسلف (قوله ولو في بعض السخيلو بالاو
واسا حذوها تامل (قوله للارث) أي والفق والتسبب عدم فانه يجرى على مذهب
الامام وشارح فيه عدم جري على مذهبهما كجاري (قوله الا في - وادث صبيان المكتبة)
عدم مكرور مع ما تقدم والذي في المذهب عدم التسبب بصبيان المكتبة فيم صبيان الطرفة
فاطاهران التسبب بصبيان المكتبة ما اتفق أبو اسودود (قوله أو رجل وامرأتان)
دمولة تعالى حال لم يكونا رجلين فوجدل وامرأتان ومعه في الآية على ما ذكره ابن هشام
حال كونهم رجلين فليشهد رجل وامرأتان ولو لا هذا تناوب لم اعتد به ثم ادتن مع وجود
الرجال وشم ادتن معتبرة مع عدم الاختلاف بالرجال حتى ارانهم رجل وسوة يشي يضاف
الحكم الى الكل حتى يجب الصمان على الكل عند الرجوع هـ ط قال في الصبر والاصل
في شهادة النساء قبول لوجود ما يثبت عليه أهلية الشهادة وهي الشهادة والضبط واد
وقصان الضبط بزيادة ان بيان بجبر الصم الاخرى انما هو في ذلك الا الشهادة واد
لا تقبل فيما يدعى بالشهاد وهذه الحقوق ثبتت بالشهاد وحقق الكل في لهاية بانه
لانضمام في ماله في ماله مناط التكليف بل في ماله والعقل بالملكه وحين قصان عتادة
حقوق في قصيل البدعيات بانه تعالى الحواس الجريبات وبان بانه ان ثبت فانه وكان في ذلك
قصان الحاشية كنه دون كليف الرجال في الرجال وفوه حصل الله عليه وسلم ناقصات
عقل المرادية العقل بالعقل ولذلك لم يطق للولاية والخلافة والامارة هـ طه وعامة
معه (قوله ولا يفرق بينهما) أي رأيين - كي ان أم بشر شهدت هي وأم الناصبي عند الحاكم
فمال لها كم فرقوا بينهما - فعداات ليس لذلك قال الله تعالى ان تصادها فندحكر
اسد هـ - الاخرى فسكت احكام كذا في الصبر قال اتاج السبكي به نقل هذه الحكاية
وهذا فروع حسن واستنباط جيد ومنع غريب ومعلوم في مذهب ولده اطلاق القول
بان الحاكم اذا رتاب بانهم وادعتهم لا يفرق بينهم وكلامها صريح في استثناء النساء

مطالع
لا فرق في الشهادة بين الوصية
والإصاء

(و) نصايها (غيرها من
المقوقسواء كان) الحق
(مالا أو غيره كشكاح وطلاق
ووكالة ووصية واستدلال
معه) ولو (للارث ورجلان)
الافى - وادث صبيان
المكتبة فانه يقبل فيما
شهادة الملم منفردا فاستأنف
عن التجنب (أو رجل
وامرأتان) ولا يفرق بينهما

المصرع الذي ذكره ولا يمس به **١٥** وما ذكره في النص من كتابه ماد كونه ليس سر يحاق
ان المذهب عندنا عدم التفريق في الشهادة للنساء اذا ارتاب القاضي ذكره بعض القضاة
(قوله لقوله في فتا كراهة الاخرى) ولا تذرك الامع الاجماع (قوله لا يمس به) كثر
مروجهون) أي ولعدم ورود الشرع به (قوله وخمسون) أي خمس قبول شهادتهم (قوله)
وتوايهما) كالأجل ونسب الطيار مع والد ليس لكل مذكور في المطولات والحاصل ان أنواع
المشهادت ستة مالا يقبل الا بشهادة أربع ومالا يقبل الا برجلين وما يقبل به شهادة رجلين
أورجل واحد وأربعين وما يقبل به شهادة المرأة وما يقبل به شهادة النساء وحدهن بحكم لدية كما
قد كثرنا (قوله ولزم) أي شرط والشرط هنا مالا يذم العمل لكونه لشرط محرم (قوله)
من المراتب الأربع) أي الرأبقة الحدود وما لا يطالع عليه الرجال والرابع غيرهما من الحدود
وقبل لا يشترط في النساء وهو ضعيف ولأن من شرط آخر لجهها وهو انفسه وحق لو قال
أشهد مثل شهادته لا تقبل ولو قال مثل شهادة صاحبي تقبل عند العامة وقيد الا في جندى به
اذا قال اهذه المدعى على هذا المدعى عليه وفيه خلاصة وقال الخواص ان كان مريض
لا يقبل منه الاجماع وان كان مجنونا يقبل بشرط ان يكون بحال ان يستفسر بين وقال
السرخسي ان أحسن لقائني بحيدانية كافة التفسير والا لا في البرارية وقال الحلواني لو اقر
المدعى عليه أو وكيله فقال اشاهد شهادتي ادعاه هذا المدعى على هذا المدعى أو قال
المدعى في يده مبرق يصح هذا **١٦** وفيما كتب شهادته فقرأ بعضهم فقال اشاهد أشهد
ان اهذه المدعى على هذا المدعى عليه كل مسمى ووصف في هذا الكتاب أو قال هذا المدعى
الذي قرئ ووصف في هذا الكتاب في يده هذا المدعى عليه بغير حق وعليه تسليمه الى هذا المدعى
يقبل لان الحاجة تدعو اليه بطول الشهادة ولما اظهر الشاهد من البيان **١٧** (قوله لقد أشهد)
حتى لو قال اعلم أو اتيقن لا تقبل شهادته لان المدعى من طاعة بله الشهادة لا يقوم غيرها
مقامها لما فيها من زيادة نو كيد لانها من المانة المبين فيكون معنى اي من ملاءمة ما خلاصا
للعراقيين فاسم لا يشترط لفظ الشهادة في شهادة النساء فيما لا يصلح عليه الرجال فيجوز لها
من باب الاخبار لان باب الشهادة هو الصحيح هو الاول لانه من باب الشهادة وهو هذا الشرط فيه
مشرط الشهادة من الحرية ومجانس الحكم وغيرها بدوينة (قوله بلفظ المضارع بالاجماع)
ولا يجوز في شهادته لا فقال الاخبار على ما لا يكون شاهد السال (قوله كطهارة ماء) أي
ونجاسة ثم وضوح حيث يقبل ان هذا لا ما اما في مسمى في البيانات اي لا يتيسر نلقح امن
العدول كرواية الاخبار بخلاف الاخبار بطهارة الماء ونجاسته ونحوه حيث يصري في خبره
أي الناسق اذ قد لا قدر على تقي من جهة العدول وقول الطحاوي أو قديم عدل محمول على
المستور كما هو رواية الحسن يمدى الوالح من الصوم ونجاسته في حاشيته (قوله ورؤية هلال)
أي هلال رمضان (قوله فهو اخبار لا شهادة) لانه أمر دني فاشبهه برواية الاخبار هداية
وأما في المعاملات فيقبل الخبر ولو من كافر أو فاسق أو عبد أو صبي ان غلب على الرأي صدقه
كما في المطر والاباحة من الدرر (قوله والعدالة لوجوبه) أي وجوب القضاء على القاضي
منع قال العلامة عبد البر أحسن ما قيل في تفسير العدل انه المذهب للكتاب ثم في المصر على

(قوله ستة أنواع) كذا
بالاصل والمعدود خمسة
وايضا **١٨** معصية

لقوله تعالى فتدعكم
أحدكما الاخرى ولم تقبل
شهادة أربع بل رجل لثلاث
يكثر مروجهون وخمسون
الجنة الثلاثة بالاعمال
وتوايهما (ولزم في الشكل)
من المراتب الأربع (اللفظ
أشهد) بلفظ المضارع
بالاجماع وكل ما لا يشترط
فيه هذا اللفظ كطهارة ماء
ورؤية هلال فهو اخبار
لا شهادة (القبولها والعدالة
لوجوبه) في اليمين
العدل من لم يطقن عليه
في بطن ولا فرج

٢ مطلب
لا تقبل الشهادة بلفظ أعلم
أو أتيقن

الصحة والاحكام وصوابه اكثر من فساد وخطا من جهة الادب والحق بجهالة الادب والحق
ومروية وهو مروى عن ابي يوسف اه ونحوه في المنيرة (قوله ومنه) أي عما يظن به فيه
(قوله الكذب) كبر بعضهم ان الكذب من له اثر ان لم يترتب عليه ما يصير كبره كما كل
مال مسلم او قدفه ونحو ذلك ط (قوله لا يصح) أي لصحة قضاء أي نقضه من غير ما
صاحب الكبر تبع صاحب الهدية وغيره في شرط العدالة كانه الشهادة تسويهم
بهم ما وليس كذلك لان لفظ الشهادة أي شاهد شرط لصحة الادب بل كونه كما قدمناه وما
بعدا لظهور شرط في صحة الادب واهتمامه بظهوره شرط وجوب القضاء على القاضي كما قدمناه
وبه صرح صدرنا من بعض اصحاب البدائع والنكرو والمخ ونبههم اشارح تباهي الهداية
واقراء ابن الهمام حيث قال في الهداية لو قضى القاضي بشهادة القاسق مع غيره ما راد في فتح
القدير وكان عاميا (قوله العوض بشهادة قنفذ) هذا اذا غلب على ظنه صدقه وهو عما
يحدث درر ومما هو قوله وهو مع غيره عتاده قال في جامع الفتاوى واعاش هادة القاسق
قال يحرق القاضي الصدق في شهادته تقبل والا فلا اه (قوله الامام) أي الاعظم وهو
السلطان بان قال مستنبه لا ينقض بشهادة القاسق (قوله لا يشهد) أي القضاء بشهادة القاسق
لمنع الامام القاضي عن القضاء به (قوله امام) أي في كتاب القضاء (قوله يفت) لباس ماله
يتوقت بالواد (قوله وقول معقد) ظاهره ان الطائفة او امرها انما هي ان يجوز القضاء به
وقد ذكرنا انه لا يجوز العمل به بل بالقول الضعيف للانسان في خاصة نفسه اذا كان له رأى
وبعضهم مع العمل به فثبت لا يجوز العمل به عند الإطلاق ولا عند التمهيد ويحور
ويحتمل انه راجع الى القضاء في ذاته لم يشهد بذلك امام ط أقول يحور ما نقل العلامة
الشربلاني في رسائله العقد القريني ج ١ لثقة مقتضى مذهب القاضي كما قاله السبكي
منع العمل بالقول المرجوح في القصاص والانتقام دون العمل بنفسه ومذهب الحنفية المنع عن
المرجوح حتى لنفسه لكون المرجوح صار مقدورا اه فليفتن وقيل بدد اليرى بالعمى أي
الذي لا رأى له يعرف به معنى النصوص حيث قاله ليجوز للانسان العمل بالضعيف من
الرواية حتى نفسه ثم اذا كان له رأى اما اذا كان عاميا لم اراه لكن مقتضى تقييد به في
الرأى انه لا يجوز للعمى ذلك قال في خزانة الروايات العلم الذي يعرف به في النصوص
والاحكام وهو من أهل الدراية يجوز له العمل على ما وان كان بخلاف المذهب اه قال صدي
ابن الدوه في غير موضع الضرورة فذكر في بعض النصوص ان الله تعالى في قوله لا تصدقوا
من قال في المعراج عن غير الائمة لو اتفق مفت بشي من هذه الاقوال في مواضع الضرورة كان
حسنا اه وكذا قول ابي يوسف في المفتي اذا خرج بعد فتور الشهادة لا يصح به العمل الضعيف
واجازوا العمل به للمساكين او الضعيف الذي خاف الريبة وذلك من مواضع الضرورة (قوله ذي
الاروة) وهي آداب متباعدة تعمل على محاسن الاقوال وجعل العادات واهمزة وتشديد
الواو فيه تعان والمراد القاسق ذو الاروة ككاس (قوله قول الثاني يجرى) الذي في البصر انه
رواية عن الثاني (قوله في مقابلة النص) وهو قوله تعالى واشهدوا ذوي عدل منكم وقوله تعالى
من رضون من الشهادة أي فلا يقبل واقره المصنف قال في البحر ان ظاهر النص انه لا يقبل

ومنه الكذب لم يروحه
من الباطن (لا يصح)
ملاقاة الشاهد في رضى الله
وعلى عنه (قوله نصي
بشهادة قاسق قنفذ) واهم
فتح (الان يجمع منه)
أي من القضاء بشهادة
القاسق (الامام فلا) يفت
لمساكنه يتاقت ويتنبه
بزمان ومكان وحاذنه وقول
معقد حتى لا يفتن نفسه
ما قول ضعيفه وما في
الفتنة والمفتي من قبول
ذی المروءة الصادقة
فقول الثاني يجرى وضعفه
الكمال بانه تعالى في مقابلة
النص فلا يقبل

قول شهادة القاضي قبل تفرغ حاله عدا طهر القاضى من حاله لصديق وقوله يكون موافقا
لنص الان يري بالنص قوله تعالى واشهدوا الاية لكن فيه ان دلالة على عدم قبول العدل
انما هي بالتصميم وهو غير معتبر عذرا ولا سبب هو مفهوم اقب مع ان الاية الاولى تدل على
قبول قوله عند التبيين من حاله كما قلنا اقبل (قوله دهمي) أى الشهادة (قوله على حاضر) أى
خصم حاضر والمراد به جنس الخصم اقبل المتداعين (قوله يحتاج لشاهد) أى فى قبول
شهادته (قوله الى الاشارة) أى اشارة لشاهد (قوله مواضع) الاولى اشياء (قوله بان لا يترك
في المصغرة) لم يشترط هذا فى جامع النصوص بل لا يترك (قوله فالمتبر) المتبرع بالتمكين
الحروف) قال فى جامع النصوص والاصل ان المتبرع حصول المعرفة وارتدادع الالتباس باى
وجه كان وقال فى انشاء الفصل السابع فى تحديد العذار ودعوا ما نصه كماله كان الرجل معروفة
مشهورا بالاسم او بالقبيلة لا يبيده وجهه بكنى بذكر كماله يظهر به وجهه لا يبيده وجهه
التمهيد فى ذلك كونه عدا سواه لعدم معرفة الناس به اه ونحوه فى نور العين (قوله او بانتهى)
وكذا بانتهى كما فى فى الحامدية بين شهادته ان المرأة انى قتلنى سوق كذا يوم كذا وقت كذا
قتلها فلان تقبل بالبيان اسمها وايبا حيث كانت معروفة لم يشر كماله فى ذلك لا يبيده وجهه
فى الاشياء ونكفى النسبة الى الزوج لان المقصود الاعلام وفى العبد اسمهم مولاه واولاده ولا
ولا يكتفى الاقتصار على الاسم الا ان يكون مشهورا (قوله جامع النصوص) أى فى الفصل
التاسع (قوله ولا يبال من شاهد) أى عند أى حصة من حصة افقه تعالى أى لا يجب على الحاكم
ان يسأل من الشاهد بل يجوز له الاقتصار على ظاهر الالفة فى المسلم (قوله بلاطم)
من الخصم) قال الرمى ولو بالجرح المبرور ولا يتابعه قوله فيما يلقى ولا يسمع القاضي اشمادة على
جرح مجرولان عدم مساعده مقدم دخوله تحت الحكم والا فالخبر عن فسق الشهود يمنع القاضي
من قبول شهادتهم والحكم بها فالظن به مسموع منه قبل التزكية وسببه يلهى من مسائل
الطعن والله تعالى اعلم اه (قوله الاى حدود قود) أى فانه يسأل عنهم الاحتمال فى اسقاطه
فبما قصى ولان الشبهة فى اذاعة والاصل انه ان طعن الخصم على منهم فى الشكل والاسل
فى الحدود والقصاص وفى غيرهما محل الاختلاف وقيل هذا اختلاف عصر و زمان والقوى
على قولهما فى هذا الزمان يجر عن الهداية (قوله) عندهما يسأل فى الشكل أى وجوب او ليس
بشروط لصحة عندهما كما أوضحناه فى البصر أى قياسه بتركه ولا يسطل الحكم اه سوى قال
فى المحيط للبرهانى لو قصى بالحد يبينه ثم يهرأهم فساق بعد ما رجح فانه لا ضمان على القاضى لانه
لم يظهر الخطا يقين اه ويحذف ايدل على ان القاضى لو قصى فى الحدود وقيل اه والظاهر
العدالة فانه يصح وان كان آثما فقول فى الهداية بشرط الاستعانة بما عناه يجب ومعه فى قول
الامام يقتصر على كماله لا يقتصر لانه لا يجب اقتضاه اه (مرع) وفى المانطق صبي احتل
لا قبل ثم ادته مالم احوال عنه ولا بد ان يثنى بعد البلوغ بدوام يقع فى ثوب أهل محبة ومعه
انه صالح او غيره اه (قوله ان جهل بجهلهم بجهل) وبجانبه وحمل السؤال على قولهما مع جهل
القاضى بجهلهم ولذا حال فى المانطق القاضى اذا عرف التهم ودبرجج او عدالة لا يسأل عنهم
اه (قوله حرا) بان بحث الرقة وبطلانها المستورة لسترها من أمين الناس الى المرك

وأقره المصنف (وهى) ان
(على حاضر يحتاج)
الشاهد الى الاشارة الى
ثلاثة مواضع اعنى
(الخصمين والمشهود به
لوحينا) لادينا (وان على
خائب) كفى نقل الشهادة
(أو ميت فلا بد) لقبواها
(من آية الله) المصنف
يكنى كذا اسمه واسم آية
ومستأنفه اذا كان
يعرف بها أى بالصناعة
(لا محالة) بان لا يشاركه
المصغرة (فانقصى)
بلاذ كرا ليدفعه فالمتبر
التمهيد لا يتركه الحروف
حتى لو عرف بانه فقط
أو بغيره وحده كنى جامع
القصولين وملة فقط ولا
يسأل من شاهد بلاطم
من الخصم الاى حدود قود
وعندهما يسأل فى الشكل
ان جهل بجهلهم بجهل
(مرع)

مطلب

اذا عرف بالقبيل واشهره
لا يلزم ذكر آية به وجهه
حيث لم يشهر به

ويكتب في ديت البص نسب الشاهد وحليته ومعه عدة ما يرضى به ثم يكتب المراكى لدى
 ديت القاضي اية عدلته بان يكتب هو عدل جازا لشهادته وان لم يعرفه بشئ كتب هو عدل
 ومن عوقبه بشئ لم يصرح به بل يسكت بحجرا عن ذلك استغرا أو يكتب الله تعالى أعلم به الا اذا
 عدله غيره وناف انه ان لم يصرح به بشئ بشهادته يصرح به كذا في ابشابه وفائدة اسرار المراكى
 اذا برح الشاهد يقول القاضي للمدعي هات شاهد آخر ولا يقول انه يجروح وفي هذا صواب
 عن حديث حرمه الملم وصبيته حال اركى ولو تعارض الجرح والتعديل فاب بعلامه فاسم
 اد ابرح واحد وعدل واحد فعدلهما ابرح اولى لان مدعيهما بالجرح والتعديل يثبت
 بقول واحد كذا لو كان في كل جانب اثنان وعدل واحد فتوقف الشهادة حتى يجرحه واحد أو يعدله
 ويثبت الجرح أو التعديل فان جرحه واحد وعدله اثنان فالتعديل اولى بالاجماع وان جرحه
 اثنان وعدله عشرة فالجرح اولى فلو قال المدعي بعد الجرح أنا بئس قوم صلبين بعد لو نهم
 قال في العيون قبل ذلك وفي النور دراة لا قبل وهو اختصار ظاهر الدين وعلى قول من يقبل اذا
 جاء بقوم ثقة بعد لو نهم فاقضى بسال الجارحين فلعلمهم جرحوا عمالا لا يكون جرحا عند القاضي
 فان ثبت الى جرحهم هذا لطف الاचार بل وبه جرح في الحلية وكذا لو عدل المراكى اثنان ودمرا
 وطعن المشهود عليه وقال القاضي من عندهم فلا يؤخذ ما يؤمنه قوم لا يهتدون ولو عدل شاهد
 في قضية وقضى به ثم شهد في أخرى ان عدلت المدة بعد التعديل والا لا في الظاهر في القاضي
 اذا عرف أحدهما بالعدالة فانه من صاحبه فعدله قال نصير لا يقبل ولا ينسب له قولان في
 البرازية من ديت شهادته في حادثة فانه ثبات اعله تشهد لم تقبل الا في أربعة السبي والعبد
 وسكافره في المسلم والا حى اذا شهد في ديت ذوال المانع فشهدوا يقبل وقد جرحها العلامة
 المقضى في قوله

ان ذات الاله في شهادة

في شهادته في العدة

في شهادته في العدة

وفي الجرح يفرق بين الموقود لهم مقوم بين الموقود لشبهة فائنا في قبل عدل والهاب بالخلاف الاول
 ما لا يبعد من مطلقا اليه اشار في النوازل وذلك كاجبي الواحد لا تقبل شهادته عادم الاجرة
 فانه فاذا اقتضت قبلت (قوله وعلمنا) فخرج للام مصدق على الامر وهو انشروا في المصاح
 على الامر علوما من باب فعدله ظاهر وانشره وهو عان وعلمنا فاعلمنا من باب فعدله وهو على
 وعلى والدم العلانية بان يجمع بين المراكى والشاهد الذي ركا وبقول الامر كي هذا هو
 الذي ذكره حوى خالقي امر لوركي من في امر عمال يجور على ما وانما صاف شرط تغايرهم
 كذا في البرازية ولو قال المولى ثم هذا السيد لا بد من تقديم تركية السرة على العلانية
 ان كان اولى لما في المنقط عن أي يوسف لا قبل تركية العلانية حتى يركى في السرة او مثل
 سؤل اغاضي عن الشاهد الاصل والفرق في السال عن الكل كذا عن كفي يوسف وعن محمد
 رسال الاولين فان زكيا سال عن لا تخبرين كذا في المنقط (تبيه) لا يجوز ان تركية الان
 فمعرفة أنت أو وصفك أو معرفت من القاضي زكا أو كى عنه فعدله محمد بن رسل اقبل
 شهادته ولا قبل تعديله يعني ان الشاهد على انصا هو ولا كذا في التعديل كذا في المنة

مطلب ٢
 لو جرحه واحد وعدله
 اثنان فالتعديل وان جرحه
 اثنان وعدله عشرة
 فالجرح

مطلب ٣
 لو عدل شاهد وامر ومضى
 مدة وشهد أخرى
 مطلب ٤
 اذا رقت الشهادة لعدله ثم
 قالت تلك العلة

مطلب ٥
 يفرق بين الموقود بشبهة
 اولشبهة

مطلب ٦

ويشترط بطورها شروط لا بد ان تكون اشهاد عدة خاص عدل عام لشاهي الشهادة
وتحقيقه بشركة أو معاملة أو سفر أو شاهد ثالث ان تعرف به ملازم للجهة اربعة الرابع ان يكون معروفا
بعدة المعاملة في الدين أو المذهب الخامس ان يكون مؤدبا للامانة السادس ان يكون
صدوق اللسان السابع اجتناب الكثرة انما ان نعم به اجتناب الاصرار على الصدق
وما يخفى بالمروءة والعدل في شرح أدب القضاء والصفاء في التواضع قال لا بد من
ثمن أو غيره ومن لا بد له ولا تصل حافه وفي المراتب تعري فسق الشاهد فإجاب غيبه
منقطعة ثم قدم ولا يدري منه الا الصلاح لا يجرحه المذلل ولا يبعده ولو كان معروفا بالصلاح
فإجاب غيبه منقطعة ثم قدم فهو على امد فهو شاهدان لو عدل لا بد ما يافى به بشهادتهم
وكذا لو غابا ثم عدلا ولو خسا أو غيبا لا يقضى نائب القادر لا بد له كإجاب بل لا بد من مصي زمان
يقع في القلب صدق في اثوبة ٥١ يحرم وفيه وشمل اطلاق ما إذا كان لشاهد غير يما كان
كان ولا يبعد عدله لا يكتب الى قاضي بلده ليجبره عن حاله أو الى أهله لانه يعرف حاله وكذا
غير يبرل من شهر الى قوم لا بد له حتى تبعد مدة ويظهر حاله لا تقوم وكان الامام الثاني يقول
ان المدة ستة أشهر ثم يرجع الى سنة ومحمد لم يدر بل على ما يقع في انقلاب الزنوف وعليه الفتوى
٥٢ ملخصا (قوله به يفتي) مرتبط بقوله وعندهما يسأل في الكل حال في البصر والحاصل
انه ان طعن الخصم سالهم في اسكل لما آخر مقدم من رواية كمال يعني للمصنف ان يقدمه
على قولهم وعندهما التلاويهم خلاف المرافاة ينقل من السنوى الاكتفاء بالسرو وجرم به اس
الكل في منتهى ذكر في البصر من مالى البكر خلاف المالى به به شهر اب ما يفعل في زمانها
الاكتفاء بالعلانية خلاف الملقى به بل في البصر لا بد من تقديم تركية السعر على العلانية الى آخر
ما قدمه آتاه من قبل (أقول) وعمل قضاء زمانها الآن على تركية السر والعلانية لورود الامر
بسطا في ذلك (قوله لاسما) كما في لسنن الرابع بعد تعذر أحوال اساس فسهرت نظيرة
والكذب وأبو حنيفة كان في القرن الثالث وهم باس ثم داهم رسول الله صلى الله تعالى عليه
وسلم وخبروا صلاح عدله الصلاة والسلام خير العرب قرى لدى أبيه ثم الذين بالوهم
ثم الذين بالوهم ثم غضوا الكذب حتى يحذف لرجل قبل ان يخلصا ويشهد قبل ان يستشهد
٥٣ زباني وهذا يعني ان القرن مسون سنة كماله الاحمدى في شرح السلم ٥٤ ح
وقال ابن حجر في شرح البحارى يطلق القرن على مدد من الزمان وحظوا في تحديد من عشرة
أعوام الى مائة وعشرين لكن لم أدرى صرح بالبعين ولا بع عشرة وما عدا ذلك فقد قال
به قائل ٥٥ وذكروا ان الامام مات سنة ١٥٠ سنة وخمسين وأبو يوسف سنة ١٨٢
مائة وثمانين وثمانين ومحمد سنة ١٨٧ مائة وسبع وخمسين فان قلت هلا قال الشارح في القرن
الثالث عوصا عن قوله في القرن الرابع لاسم أدركوا أبا حنيفة وهو من التابعين الذين هم
أهل القرن الثاني كما ان أصحابهم أهل القرن الاول فبجواب ان الذين كانوا يتبعوا تكون الى
الصاحبين هم أهل القرن الرابع وهم ما بعد بع التابعين (قوله سراجية) عبرتها كما في
البصر والفتوى على انه يسأل في السر وقد تركت تركية في العلانية في زمانها لا يتبع
اركي أو يتخوف ٥٦ وقد كانت العلانية وحده في صدر الاول ويرى عن محمد تركية

١ مطلب
بشروط تركية شروط

٢ مطلب
عرف فسق الشاهد
ثم قدم

٣ مطلب
لو كان معروفا بالصلاح
فإجاب ثم عاد فهو على
عدالته

به يفتي) وهو اختلاف
زمان لانها كانت في القرن
الرابع ولما كنى بالسراج
يجمع به يفتي سراجية (وكفى
في التركية) قول المرنكى (هو
عدل في الاصح)

٤ مطلب
تاريخ وفاته اثنتا عشرة

لثبوت الحرية بالدار قدوم
يعني الأصل فيمن كان في
دار الاسلام الحرية فهو
بعبارة جواب عن النقض
بالعبد وبطلان جواب عن
النقض بالحدود امين كمال
(والتعديل من الخلف
الذي لم يرجع اليه في
التعديل لم يصح) فلو كان
عن يرجع اليه في التعديل
مع برائة والمراد بتعديله
تركيبه بقوله هم عندول
زاد لعلكم اضطروا
أونسوا أولم يرد (و) أما
(قوله صدقوا أو هم عندول
مدقة) فانه اعتراف بالحق
فيقضي باقراره لا بالينة عنه
بطور اختيار وفي الجهر
التهذيب يحذف الشهود
في زمانها تعدد التركة
اذا جهل لا يعرف
الجهول وأقره المصنف
ثم نقل عنه عن السيرفة
نقله عنه لا فاني

عطلب
يرجح الشاهد المدعي
مجهول

عطلب
تعديل أي أحد الشاهدين
صاحبه

العلانية بالوقت اه قال القوساني وتركبة لمراد منها ثم يح وعلية القسوى كما في
المصبرات وغيره وينسكل ما لا اختيار به بالمراد علانية وعلية القسوى اه قالت
يكن ارجاعه الى قوله يسأل أي لا يكتفي بأدلة الظاهرية وترجم أقول اه ما نامل فانه
سبدي الوالد (قوله لثبوت الحرية بالدار دود) ونحوه في الهداية لكن في البصر واختار
المرشسي انه لا يكتفي بقوله هو عدول لان الحدود في قذف بعد القوبة عدل غير جازر الشهادة
وكذا الأب إذا شهد لايه فلا بد من زيادة جازر الشهادة كما في القسوى بركة وينبغي ترجيحه اه
وفي البرازية ينبغي أن يعدل فقطعوا ولا يسولهم عن عدول لا خيار الثقة ولو قال لأعلم منهم
لا خيرا فهو تعديل في الأصح (قوله الحرية) محاذ لما نقل في بعض الشروح عن الجامع
الكبير من أن أساس أحوال في شهادة والحدود والقصاص كما ينبغي فتنامل به قوبة
لكن ذكرى أيعود عن الرعي ان هذا المحمول على ما إذا طعن الخصم بالرفق بقائه في دورى
(قوله فهو) أي فعدل بعبارة أي بمطوقه فيه انه لا يكون كذلك الا اذا كانت الحرية
تتهم منطوقه فالعدل ولا يطول على العبد عدل مع به ليس كذلك ط (قوله بعبارة) أي
بمنطوقه وهو ما سبق الكلام له (قوله وبدلته) هو الحكم الذي يساوى المنطوق ولكن
لم يبق النص اليه وهو يفيد ان الحدود في القذف لا يكون عدلا وليس كذلك ولذا احتار
المرشسي منهم الا كثرة بقوله هو عدل كما قدمنا ما نفاوقد جعل المصنف مرجع بقوله
فهو بعبارة الى الأصل فيمن كان في دار الاسلام الحرية فهو اه واقعة المصنف بدلالة نص
فانه بمنطوقه جواب عن النقض بالعبد لو ارد على قول المصنف هو عدل فقطع وبدلته الذي هو
مدقوهوم الموافقة جواب عن النص بالحدود وفي المذهب الوارد على عبادة المصنف الساقطة وانما
دل بغيرهوم الموافقة عليه لان الأصل فيمن كان في دار الاسلام عدم الحد في القذف أيضا فهو
مساو اه (قوله والتعديل) أي التركة (قوله من الخصم) أي المدي عليه والمدي بالاولى
كتعديل الشاهد نفسه وأطلقه فتشمل ما إذا عدل المدي عليه قبل الشهادة أو بعد رهاها كما
العراني ويحتاج الى نامل فانه قبل الدعوى لم يوجد عليه كذب في السكارة وقت التعديل وكان
الفسق الطارئ على المعدل قبل القضاء كاستمرت بحر (قوله لم يصح) أي لم يصح من كان
في دعم المدي وشهوده ان المدي عليه كاذب في الاسرار ومعدل في الاصرار وتركبة اه كاذب
الماضي لا تصح هذا عند الامام رحمه الله تعالى وعندهما يصح ان كان من أهل بيت كان عدلا
كمن عند محمد لا يصح دم أسر البه در رومعاده اه لو كان مقرا يصح قال في حنية المقتضى المنهمود
عليه اذا كان كما غير جسد الحق فقال هم عدول يقبل بالاتفاق من عدول وقال هم عدول
لكن اضطروا ونسوا فاني في التعديل رو بيان اه وهذا موضوع المسئلة وفي شرح أدب
القضاة للصدر الشهدا ان يكون مقرا بقوله صدق فيما شهد به علي ويقول هم عدول فيما
شهدوا به على اطلاقه وقيد في برائة ما اذا كان المدي عليه لا يرجع اليه في التعديل فان كان
صح قوله قال في الضرر وأما مرجح الشاهد نفسه فتشمل كونه يأنه بذلك حيث كان صدق في
شهادته لما فيه من ابطال حق المدي ٢ ونقد بل أحد الشاهدين صاحب به فيه اختلاف قال
في الظهيرية شاهدان شهد الرجل والماضي يعرف أحدهما بالعدالة ولا يعرف الآخر فده

الذي عرفه انفاضي بالعدل قال يصير رجه الله تعالى لا يقبل انفاضي نعم - زيد ولا ينسب
 قولان وعن أبي بكر البجلي في ثلاثة شهدوا وانفاضي يعرف الشئ منهم بالعدل ولا يعرف
 الثالث فان انفاضي يقبل تعديله في الشهادة هذا الثالث شهادة أخرى ولا بد ان يعرفها
 في الشهادة الاولى وهو كما قال تصير رجه الله تعالى (قولنا ولا تنس ما مر عن الانبياء) أي قبيح
 انصكم من ان الامام لو أمر فضا به بغير انهم ووجب على العمل ان ينصروه ويقولوا
 لا تكلف قضا الى امر يأمرونه منكم ان سألوا أو مضططوا الى ذواتهم ان سألوا
 أقول وبعبارة أخرى بعد ما ذكر عبارة انفاضي من ان محذورين أي بلبي - بخلاف انهم وقد قال
 قات ولا يضمنه ما في الكتب لعقبة كخلاصة والمرية من ان لا عين على شاهدانه عند
 ظهور عدائهم والكلام عند ثبوتها - وصافي زمانها ان شهد بجهول الحال ركذا الماركي
 عابدا والجهول لا يعرف الجهول لكن قال العلامة انفاضي بعد ذكر ما في التهذيب للعلاني
 لا يخفى انه مخالف لما في المتن من انفاضي لا يوجب امر به لان ان شهد بجهول كارك
 عابدا والجهول لا يعرف الجهول لا يأمرونه الا ان كان له في الشهادة ما يستلزم مثل ذلك
 - ضافي الامر ولا يوجد مؤمن به عيب كما قيل

فقد ولا ينس ما مر عن
 الانبياء

ومن الذي ترضى به اياه كلها - كفي المرتبلا ان تدم ما به

أقول انكن صدر الامر اساطي انه اذا ألغ الحكم على انفاضي ما يخلف انهم وقد
 انصكم لتدريه انهم اذ رأى الحاكم لزوم ذلك له اجابه بما في سنة ١٧٢٧ من اعله
 (الطبعة) في المتن عن عباس بن محمد المروزي قال سمعت الحكومة فاضيا فوجدت فيها
 مائة وعشرين عدلا فطابت ابرارهم وردتهم الى سنة ثم لم يبق اربعة عشر رأيت لك
 استعذبت واعتزت (بنيته) قال امير المؤمنين بن جناد حفيداى حيدرة رجه لله تعالى
 وهو من جلة الانبياء اخذ عن أبي يوسف وزاحه في العلم ولوع ولحاق الشافعيين ولما حرس الحكم
 مات شارب رجه الله تعالى اربعة من انهم ودلا اسال عنهم ثم شهد عقيب وهو ان يتفع المحرم
 يجب قاضي ومنهم من يدعي انه ربه والعزم على السيف وروى (فان في شاحير وطاب
 تشديه لذلك أي بالقرعة كأي اخر فلا يقبل الا بشاهدين على ذلك ولا يصحح تركيبتهم
 تصفق القوت انقول فادق تركية البنية العدوى وهي ما يوصي بضم اياه ويمن لمصر
 أكثر من يوم وله عليه دعوى لا يرد - ل انفاضي حافه حتى قير بينه بحق الذي عليه ولا بشره
 زهداها وصل عن محمد بنه ان شرط تعديل هذين المائتين من الزام على غير كل ما كان كذلك
 سبيله انما تعديل واليه مال خلوى وقال به روى عن الامام انما شهدوا الطينة وهو
 ما لو ادعى - الى شخص ليس به حاضر منه بحق وكرانه امتنع من المحذور معه اعطاءه انفاضي
 طينة أو شفا وقال انه اياه وادعى الى واشهد عليه فان اراه لك وقبلا لا يحسد وشهد عند
 القاضي بدلالة - ورا لا يزال عن ما ذكر ومما نقل عن محمد اشارته الى تعديلها - ما حث
 قد عفا فيه الزام على الغير وقد صدر الشهد من عدم تعديل انصر للناس وبه ما حذف
 انفاضي انهم بخافة العقوبة فاذ كذب الى الوالى الى حضاره الراية شاهدته تعديل
 له العلية لا يشرط تركيته طاهرية - فذكر ان انفاضي عن الشهود انما لم يذهب في امر

من يثق به من مائة وأربعة مائة ولا بد من معاينة يمشي في أسوار العلامة وعالم شقرا
 عدائهم لانهم لا يستطيعون جبهته على ما طلب اه ذكروه العلامة عبد ابرق شرح
 لوعامة ووهله شرحه المصنفه او ذكروا في البصر ان ذلك في شهادة العلامة يجوز على أن من كنه
 معروف العلامة انقل الاجماع على ان تركية العلامة كاشمادة أو هو يجوز على ما ذ
 فقدت تركية سرا وان كان ما ذكره العلامة عبد ابرق عن الامام محمد بن مراد هو ضعيف
 في الاجماع على ان تركية العلامة كاشمادة اه (قوله عام) أي أن كان من المدعوين
 وقوله أو رأى أي ان كان من رثبات وقد يكون الشيء مدعوا ومرتبيا باعتبار بر وأشاره قوله
 ع- مع إلى انه لا بد من علم لشاهد مدعيه وهذا قال في النور على رجل ادعى على ورثته
 ميت ما لا قامر بآثار ذلك فاشهر شاهد من شهد ان لم يوفى قد أخذ من هذا المدعي منذ لا
 فيه ورواه ولم يعلم كم وزنه هل يجوز شاهد ما وهل يجوز شاهد من أسهم ابدل قال ان
 كان الشهود ووقفوا على تلك الشهادة هو أسهم ورواه ما يقع عليه فيهم و
 مفد رهاشهم واذل ذلك في ان يمشروا جودتها فم قد يكون سؤفة فاد دعوا ذلك جارت
 شهادتهم اه وفي خزنة الكيل في رجل يدعي رهنه من كبر رهنه فاد رهنه لرجل فشهد
 به أقربا حده ولا يرى باجم ما رفته فيهم فيسبب الصغير اه (قوله في مثل البيع) ان
 عقد البيع يجوز وقول كان من المجموعات وان شهاد كان من الرثبات وفيه يشهدون بالاحد
 والاعطاء ولو لم يدر به يجمع بين بصر من الجزية قال في الدرر يقول شاهدان باع أو قولاه
 ع- ان يجب وجوب اليه شتم دة كما عاين وهذا اذا كان لبيع بالمدعى اذ كان بالمدعى
 المذكور لا رقة البيع بادلة المال بالمال وقد وجد وقيل لا يشهدون على البيع على الاخذ
 والاعطاء لانه بيع حكمي لا شرقي اه وفي البصر من الخلاصة رجل حصر ما ثم احتج الى
 الشهادة فاشترى يشهد له بالمال بسبب الشراء ولا يشهد له بالمال الماتق لار المال المتعلق
 من الاصل والمالك بالشراء حدث اه وفيه ولا بد من بيان ان في الشهادة على الشراء لا
 حكم بالشراء فيمن يجوز له صح اه وانظر ما قدمنا في شق القضاء وما سمعنا ذكره في باب
 الاختلاف في الشهادة ان شاء الله تعالى (قوله والاقرار) هو بانسان من المجموعات بان يسمع
 قول المقر دلائل على كذا (قوله ولو بالكتاب) في البصر من الجزية طامعه ذاك كذب اقراره
 بين يدي الشهود ولم يقل شيئا لا يكون اقرارا فلا تحمل الشهادة به ولو كان مدعى اقراره
 وان عايب على وجه الزدالة على ما عليه العامة لار الكتابة قد تكون للغير به وفي ح- الاسرم
 يشترط ان يكون مدعوا مدعى راسم يكن في عايب وان كتب وقرأ عند الشهود وعطاهما أو
 قرأ غيره وقرأ كاتب اهدوا على به أو كنه عندهم ثم رقل انهم مدعوا على عايبه وعطاهما كان
 اقرارا والاود وفي طهران ما عايبه لاف ما عايبه العامة لكن جرم به في الشق غير مدعوا على به
 الشيخ مراح الدرس فارئ الله داية ذا كان على رسم الصكوك راع ترف بانه خطه أو شهدوا
 عايبه به وقد شاهدوا كتابه وعرفوا ما كنه أو قرأ عليهم حد حاصل ما أجاب به في موضعين من
 فتاوه وسأني قريبا ان شاء الله تعالى عدم الكلام على ذلك (قوله وحكم الحاكم) يكون من
 المجموع ان كان يقول ويكون من الرثبات ان كان فعلا (قوله والعصب رة قبل) من

(د) الشاهد له أن يشهد
 بجمع أو رأى في مثل البيع
 ولو بان المدعى فيكون من
 المرق (والاقرار) ولو بالكتاب
 فيكون مرتبيا (وحكم
 الحاكم والعصب رة قبل

الموتيات (قوله وان لم يشهد عليه) لو قال بده ولو قال لا تشهد علي سكان افودا في الصلاة
 لو قال المقر لا تشهد علي تيمم جعلت تسعة اشهاد ٥٠ فبعض حكم ما اذا مكث بالاولى بجر
 وقبضه وان اسكت يشهد بما علم ولا يقول انهم ذكروا كذب وفي النوازل سنن محمد بن قيس
 عن ثمر بن يحيى بن جندب ان وعدهم اقوم فقالوا لا تشهدوا علينا تيمم تسعة من سنن اقرأه
 اصاحبه شرا او باع شيئا فطلب المقر له بعد ذلك منهم الشهادة قال ينبغي لهم ان يشهدوا بذلك
 وهو قول محمد بن سيرين واما الحسن البصري والحنبل في زياد فاشهدوا بقول لا يشهدون به
 قال الفقيه وردي عن ابي حنيفة انه قال ينبغي لهم ان يشهدوا وبه فاشهدوا ثم قال
 بعد ذلك الفقيه ان كان يحلف على نفسه انه اذا قرأ شيئا صدق وادعى ان ثمر بن يحيى
 لا يصدق يقول لا متورط اجهل كان هذا المال على عيري وانا ابيع عنه ثم يقول قبض كذا وكذا
 ميسر الجبيع من غير ان يبيع في نفسه كى لا يبيع حجة عليه ٥٠ (قوله ولو لم يخف على يري وجهه
 انقر وبنه) وان لم يرووه وسعوا كلامه لا يحل لهم الشهادة لا اذا دخل في انقر اى رجلا فيه
 وجهه مخرج وجاس على بابه وامن له ذلك غيره فسمع اقرار من الساب من غير رؤيته وجهه
 حل له ان يشهد بما اقر كذا ذكره المصنف وفي الامور رجل على شيئا فومار رجل ثم سأل من نفي
 فاقروهم يسمعون كلامه ويرونه ولا يراهم جزئ منهم و لم يرووه وسعوا كلامه لا فضل
 لهم الشهادة ٥٠ بجر (قوله لكن لو فسر) بان قال اني شاهد على المصنف (قوله لا فضل)
 اذ ليس من ضرورة جوار الشهادة لقول عدل لنفسه فان الشهادة بالتسامع محتمل في بعض
 الطوائف لكن اذا طرح لا تقبل ط (قوله او يرى شخصاً) في المنة ط اذا سمع صوت المرأة
 ولم ير شخصها منهم اثنان حسده انهم اقلانه لا يحل له ان يشهد على او ان رأى شخصاً واقررت
 منه فشمدا انهم اقلانه حل له ان يشهد على ٥٠ بجر من اول الشهادات واحقر برؤيه
 شخصه اعى رؤيته وجهها قال في جامع الفوائد حديث عن وجهها وقالت انا اقلانه بنت
 فلان بن فلان وحديث لروى مهورى فلا يصحح الشهود في شهادة عدلين ثم اقلانه بنت فلان
 مادامت حية اذ يمكن اشهاد ان يشهد اليها فان ماتت فبشيد يصحح الشهود الى شهادة عدلين
 منهم او قل قبله لو سمع الشاهد عدلان ان هذه المرأة فلانة بنت فلان يمكن هذا الشهادة على
 الاسم واسم هذه ما عليه العتوى لا ترى انهم ما يرونهم عند القاضي يقضى بشهادتهم
 وانقضت فوق اشهادهم فبشيد الشهادة باخبارهم ما باطريق الاولى فان عرفها باخبارهم وانسبها
 عدلان بنى في العدلين ان يشهدوا الفرع على انهم ما يشهد عند القاضي على ان الاسم والنسب
 وباقي اصلها ٥٠ وقبضه ولا يجوز الاحتجاج على اخبار المتعاقدين باخبارهم ما يرونهم ما تسميها
 وانسبها باسم غيرهما ونسبهم يرون ان يرووا على الشهود لجر جالبيع من يد مالكه ولو عقد
 على قوله ما شهد ترويهما وبطل املاكه الاسم وهذا فصل غفل عنه كثير من الناس فاهم
 يسمون انما الشراء والبيع والاقرار والتفويض من رجلين لا يعرفونهم ما ثم ادانهم دوا
 بعد موت صاحب المبيع شهدوا على ذلك الاسم والنسب ولا علم لهم بذلك فيجب ان يعتز من
 مثل ذلك وطريق علم الشهود بالنسب ان يشهد عندهم جماعة لا يتصور قواطعهم على الكذب
 عند اى حجة رجمه الله تعالى وعندهما شهادة برجلين كاف كافى سائر الحقوق (اقول) يحصل

وان لم يشهد عليه) ولو
 مخفياً يرى وجهه المقر
 ويضمه (ولا يشهد على
 شجب نساءه منه الا اذا
 تبين القاتل) بان لم يكن
 في البيت غيره امكن لو فسر
 لا تقبل ديد (او يرى
 شخصاً) اى القاتل (مع
 شهادة اثنين بانهم اقلانه
 بنت فلان بن فلان)

مطلب

ما يعقل الناس عنه كثيراً
 من الشهادة على المتعاقدين
 باخبارهم ما يرونهم ما يسميها

يشهد وان لم يقل له انهم على عاصيه هكذا روى عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى في السوار ١١
 وقامه فيها (قوله واعلم في الاشياء) قال في احكام الكتابة من اورد كذا في ادعي عليه
 مالا واخرج خطا وقال انه خط المدعي عليه بهد المال فانكر ان يكون خطه فاستكتب
 في كتيب وكان بين الخطير من اجابة طاعة الله على انهم خط كاتب واحد لا يحكم عليه بالمال
 في الصحيح لانه لا يزعم على ان قول هذا خطي وانكره لم يكن ليس على هذا المال وثمة لا يجب
 كذا هنا (قوله لكن في شرح الوهابية الخ) هذا قول القاضي الذي ولادة على خلافه
 كما في البحر ونصه قال القاضي ان كتيب من راسر سوما وعلم شاهد على ان كتيب من راسر
 على اقراره كما لو اقر كذلك وان لم يقل انهم على به وعلى هذا اذا كتب العايب على وجه الرسالة
 اما بعد ذلك على كذا يكون اقراره ان الكاتب من العايب كالمطابق من الخاصر فيكون
 متكاملا والعامة على خلافه لان كتيب من راسر يكون قصيرة ١١ (قوله وما روى قاضي
 الهادي) عبارتها مثل اذا كتب شخص ورقة بخطه ان في ذمته ان شخص كذا ثم ادعى عليه
 بهذا المبلغ واعترف بخطه ولم يشهد عليه اجاب اذا كتب على رسم اصكونك لزم المار وهو ان
 يكتب يقول فلان بن المار الذي ان في ذمته فلان بن فلان الفلاني كذا وكذا فهو اقرار
 يلزم به وان لم يكتب على هذا الرسم فاقول قوله مع يمينه ١١ ثم اجاب عن سوال آخر وهو بقره
 اذا كتب اقراره على الرسم المتعارف بحضرة الشهود فهو معتبر بيمين من شاهد كتابه ان
 يشهد عليه اذا جحد ما عرف الشاهد ما كتب اقراره عليه اما اذا شهدوا به خطه من غير ان
 يشاهدوا كتابته لا يحكم بذلك ١١ وحاصل الجواب ان الحق ثبت باعتباره به خطه او
 بالشهادة عليه بذلك اذا جحدوا كانه اقراره على رسم والا فلا وهذا كان معذور لا يفي
 ان هذا لا يخالف ما في الحق نعم يخالف ما في البحر من البراءة في تعليل المسئلة بقوله لانه لا يريد
 على ان يقول هذا خطي وانكره لم يكن ليس على هذا المال وفيه لا يفي كذا مما قد يورد
 يتم ما جملته على ما اذا لم يكن معنوا بالكن هو قول القاضي ان في كذا المراسم وقد قدم
 انه خلاف ما عليه العامة (قوله فراجع ذلك) ان يبين ان المسئلة التي اقر بها قاضي
 الهادي غير مسئلة فاصحاب فان ما في صحيح هو الذي ذكره المصنف كما وقت عليه ولذا
 اقر به قاضي الهادي هو ما في شرح الوهابية والمقتد كما علمت (اقول) والخاصر انه اضطرب
 كلامهم في مسئلة اصل بالخط وله سني على اختلاف الرواية او ان فيه قولين كما يسره
 التعيين ما ط قالوا كما قدمنا والذي قدمه من البحر بقيد ان عامة علمائنا على عدم العمل
 بالخط وأشار الى الامة الجري الى اقراره - لم لا نقدر على الخط ولا يعمل بكتوب النوع الذي
 عليه خطوط القضاة المضافين الخ يفتنى منه ما وجد القاضي في أيدي القضاة المضافين وله
 رسوم في دواوينهم ويشير اليه ما قام في الاسعاف من ان ذلك استحسن واحتق ايضا
 في الاشياء نه الم في قاضيته والبرازية وغيرهما من السماسر والبيع والصرف وجرم به
 في البحر وكذا في الوهابية وحققه ابن الشحنة وكذا الشرح في شرحها وافق به المصنف
 ونصه العلامة البيري الى غالب الكتب قال - في المجتبى حيث قال وأما خط الباع والصراف
 والمصارف فهو صحة وان لم يكن معنوا بظاهره بين الناس وكذلك ما كتب الناس في صياغتهم

واعلم في الاشياء
 في شرح الوهابية
 قال هذا خطي ليس
 على هذا المار ان كان
 على وجه الرسالة
 معنوا لا به - ثق ويلم
 بالمال ويحويه في الملقط
 وانه روى قاضي الهادي
 فراجع ذلك

سالم يشهد على اكل اولى من قوله عليه السلام في قوله تعالى **كذ** او شهد على
 ما شهد به كان باطلا ولا بد ان يقول ان شهد على شهادتي الى حرم **هـ** (قوله فلو فيه حرم) لان
 حرمه فلهذا هو العمل بقضاء القاضي في حرم حوى لكن قال مسندى والظاهر ان
 المراد من كونها مكرمة أى للقاضي الحاكم بها لا يجوز له تأخير الحكم لافى وضع
 تعددت في القضاء كما صرح به في اية به وضع القدير **و** هم الشارح (أقول) وحديث لا يلزم
 ما افاده العمل من قضاء القاضي ما بالاعمال (قوله ويخالفه تصوير صدور الشريعة) حيث
 قال مع رجل ان الشهادة عند القاضي ليسع له ان يشهد على نهاده **هـ** ح فان حل ذلك
 على ما قبل القضاء ارتفعت لما افاده **ط** (أقول) وهو مؤيد فلما تناقوا لقوله في قبل
 هذه (قوله وقولهم) عطف على تصويره **ز** ويخالفه قولهم ووجه المخالفة الاطلاق وعدم
 تقييد الاشترط **ح** اذا كانت عند غير القاضي (قوله يريد من التعميل) **ح** صدره
 اذ في المواضع الثلاثة **ح** (قوله وقول التعميل) فلا انهم قد عطفوا على لا قبل
 فانه لا بد من هذا حتى لو شهد به ذلك لا قبل كافي في التعميل ويبنى ان يكون هذا على قول
 محمد بن ابي نوكيل لا نوكيل لا قبل واما من قولهم ان التعميل لا قبل بالردلان من
 حل غير شهد به لم تبطل بالرد **بصر** (قوله على الاظهر) وهو قول العامة لما في خلاصة
 من روى الى اجماع الحكمين **و** صرح الامير لا رويها **و** روى عن الامير ادهم انهم عطفوا
 المشايخ **و** قال به صرح لا صرح الاول **طاهر** **هـ** بصر حال **ط** ووجه مخالفة ان الاو
 لم يرد الا ان الشاهد قد انشأ لم يعمل السامع **و** سماع لم يقبل وقد يقال ان هذا بمنزلة
 ال **و** في الحكم نفسه **و** انهم انعد انصام او قد انشأ في انشأ انشأ انشأ قول محمد
 لا قولهم اقبيل **ا** (قوله وان لم يشهد به القاضي عليه) أى فحمل عبارة لم يثبت انما
 على نهاده على مجلس القاضي وحكم القاضي يشهد به لا يشهد بهكم القاضي لا يشهد به
 من الشهادة على الحكم لا يحتاج الى ان يشهدوا **و** ادعى شهادة فتحتاج اليه بلا قيد كما هو
 صريح عبارة صدور الشريعة حيث قال مع رجل **د** انهم انعد انصام او قد انشأ في انشأ انشأ قول محمد
 على شهادته افاده **د** (قوله وقيل ابو يوسف لم يسمع) فيه تأمل وان القاضي لا يجوز له قضاء
 في غير مجلس قضاؤه اذا كان معبته ولو كان هذا خلاف فيب **د** هو القاضي يشهد على
 قضائه كان اظهر وفي حاشية الشارح عن ابي كاكى لو سمع قاصدا يشهد قوماء على قضائه كان
 لسماع ان يشهد على قضائه بغير ضرورة لان قضاء القاضي بغير ضرورة ومن عاين جهة حل
 انما انتم اكلوا عاس لا نور والبيع **ا** لكن قد سبق ان ادعى ذلك حكم في غير يور
 القضاء وانما يورع من غير **ط** (قوله كفى عدل واحد) قيد بعد ذلك لان خير الماستور
 لا قبل في هذه الاشياء وان كان اثنان وكذا الهياكل كطهارة الماء ونحوها **هـ** وحل ادهم
 وحرمته يشترط غير العدل او المستورين في قول الوكيل **و** ح **و** ادعى انكار الكريهات
 وايضا اجابا شق مع البيع والمسلم الذي لم يحضر (قوله في اثنى عشر مثله) **هـ** ما لا حد
 عشر لا تية في النظم قال فيه وردت اخرى في قول امير القاضي **د** انهم انعد انصام او قد انشأ
 على غير تعدد حضورها كفى دعوى القبية **ا** (قوله من اضافه) من اضافة

وقيل في النهاية بما اذا
 شهد في غير مجلس القاضي
 فلو فيه جاز وان لم يشهد
 شر تبطل من الطهارة
 ويخالفه تصوير صدر
 الشريعة وغيره وقوله لا بد
 من التعميل وقبول التعميل
 وعدم تقييد التعميل
 على الاظهر نعم الشهادة
 بقضاء القاضي هيصة وان
 لم يشهد بهما القاضي عليه
 وقيل ابو يوسف يجاس
 القضاء وهو الاحوط ذكره
 في الخلاصة (كفى) عدل
 (واحد) في اثنى عشر
 مثله على ما في الاشياء
 من اخبار القاضي بافلاس
 المدعى

قوله في اثنى عشر مثله
 كذا بالشرح **ح** وتبعه
 الطحاوى والسوابع
 اثنى عشر مثله **ا**
 معصية

نهاده که کثر کینه احد الزوجين لا تخور کینه لولد ولده وبالعکس کافی لعین و در
 اشرب بعضه (قولہ وجوز کینه عند ای مولاه قولہ ووالد) لولد وبعکسه واحد الزوجين
 لا لا تسر (قولہ فی تقوم) ای تقوم مـ یبایدی آنده هر دو کذا فی متلف با کسر شخص
 اشخص شیا فادعی ار قیمتہ مـ بلغ کذا غایه کذا مـ علی عیبه أب یکون ذلک انفسه در کفی فی
 ان قیمتہ قول العدل لو احد و ذکر فی ابوابه من حیث ارا حیب به یحتاج فی تقوم
 عدلین امره لمتصان یحتاج فی اشرف بین انصوحه و یرویه تنفی من کلامه تقریر بصلاب
 مسرقة و لا بد فیہ من تفسیر کافی مایه ط (قولہ وادش یقدم) ای فی شوا انصباح (قولہ
 واصل) بـ یكون لادم للصرور یعنی لمسلم نیکه ح ای اذا اشتاقا فـ بعد مـ صاره بصر
 (قولہ واصل) ای اذا اخبر القاضی عدل یا لاس لم یوس بعد مـ فی الماده مافیه مکتفی به
 حوی (قولہ لا رسال) ای رسول القاضی لحرکی (قولہ و العیب بظهر) ای ذاختاف
 البان و اشتر فی ثبات العیب بکفی فی ثباته قول عدل و یظهر من الاظهار مـ سمیه فی
 العدل و العیب مقول مـ قدم (قولہ و صوم فی مامر) ای من رواه یحسن انه یقبل العدل
 لو احد فی الصوم بلا علة (قولہ أو عند عدله) من غیر أرغام و شح و علی طاهر المذهب (قولہ
 و موت) ای موت العائب (قولہ اذا الشاهدین یحبر) ای انهم عدل و مدرجین علی موت
 رجل و معهما ان یشهد علی موته (قولہ و اقر کینه لای الخ) و هل یکی قیمتہ ز کینه اسکار
 لو احد یحرم حوی (أقول) مـ تنفی مامر فی کینه اسکار مـ ل لان مارکی فی کل مرتبه مثل
 شاهد و حیت قبل الاصل فالمرکی مثله من باب أولى علی ما ظهر لی فتأمل (قولہ لا مایه فی
 دینه) یان یکون محرم علی ما یستدشتر بعضه علی ما هو مـ صاهر مـ (قولہ و ساءه) بـ لم یعهد
 علیه کذب (قولہ و یدیه) اعل المرادیم الماده اوله لا یكون سارخا ط (قولہ و قد صاحب
 قطعه) ای ایس عدل و لا مـ منوه (قولہ سالوا عنه عدول المسکرین) قال أبو السعد و من هنا
 یعلم ان لعدله لا تمسک لاسلام اه ای فی حق المسکر و ادونی ان یقرب سال ای الشافی
 و فی ابهر بسال ای الساسی عن شهود الماده عدول المساکین و الاسال عنهم عدول انکمار کذا
 فی الخطیط و الاستیاد (قولہ عدل) با سالوا عنه قول (قولہ قد شهادته) و لا یحتاج فی تعدیل
 جدید بعد لاسلام بخلاف لای الی استم فانه لا یقبل القاضی شهادته عالم یسأل عنه أهل
 محله و یتالی بقدر ما یجوز فی ثلوث أهل مـ صاده کای المر سباه صالح و غیره کما مـ صاه عن
 اجور و الطهریه (قولہ و لو سکر الی لا یقبل) لان لم یکر من المحرمات انی ذکر فی الاخیل
 فیکون بدلات فامه فی دینه (قولہ و لا یشهد من رأى خطه الخ) ای لا یقبل لاشاهد اذا رأى
 خطه یشهد حتی یشکر و ذکر کذا القاضی اذا وجد فی دین مـ مکتوب یا شاهد و لا یشهد و لا یشهد
 و لا الراوی ان یروی اعتقاد علی ما فی کایه عالم یشهد و هو قول الامام و لا بد عنده لک هدم
 تذکر الحادیه و التاریخ و مـ بلع المال و مـ شته حتی ذالم تذکر شیا منه و یتقی انه خطه و شغ
 لا یشکی له ان یشهد و ان یشهد فهو شاهد زور کذا فی خلاصه و لا یشکی تذکر مجلس شهاده
 و فی المختلط و علی الشاهد ان یشهد و ان لم یعرف مـ کمال شهادته و رقمه اه و یوزن مـ کل
 الاعتقاد علی الکتاب اذا تنقنه خطه و ان لم تذکر توسعه علی لـ من وجوزہ أبو یوسف

و جوز ز کینه عیبه و مـ
 و ولد و قد نظم ابن رهبان
 منها احد عشر فقیال
 و یقبل عدل واحد فی تقوم
 و یخرج و تعدیل و ارش قد و
 و ترجمه و السلم هل هو جید
 و افلاسه الا و سال و العیب
 بظهر
 و صوم علی مامر او عند عدله
 و موت از الک حدین یحبر
 (والتر کینه لای)
 نکون (یا الامانی دینه
 و لـ و یدیه و انه مـ حـ
 یقطعه) فان لم یسره
 المساکین سالوا عنه عدول
 المسکرین استیاد
 و فی المختلط عدل نصرائی
 ثم اسلم فبات شهادته و لو سکر
 الذی لا یشهد (ولا یشهد
 من رأى خطه و لم یذکرها)
 ای الحادیه (کذا القاضی
 و الراوی) انما مـ الخط
 لسط

ای من باب الانفعال
 من الذلانی جهرة اه منه

لما روى وانما هي دون اشهاد وفي الخلاصة ان بابا حبيبة ضيق في السجل حتى كتب رويته
 الاسماع كثره سمعه فانه روى له سمع من ابي وماتني رجلا غير انه يشترط الحفظ وقت
 اسماع وفي وقت الرواية ١٥ وحمل الخلاف في القاضى اذا وجد نصا مكتوبا عنه
 واجهوا ان القاضى لا يعمل بما يسمعه في ديوان قصص آخر واركان محكم وما كذا في الخلاصة
 وقال في تلك الخلاف ينبغي ان يشي بقول محمد وهكذا في الاجناس وجرميه في البرازية
 وفي المتن من وجد خطه وعرفه ونسب اشهاد وسمعه ن يشهد اذا كان في حوزة وبه تأخذ
 وعرفه في البرازية في التواريل يجر قال سيدي الوالدنا قلا عن الجوهره من ان عدم
 حل الشهاده اذا راي خطه ولم يندكر الحادثة هو قوله ما قال ابو يوسف يجر له ان يشهد
 وفي الهدية محمد مع ابي يوسف وقيل لا في خلاف بينهم في هذه المسئلة انهم متفقون على انه
 لا يصلح له ان يشهد في قول اصحابنا حبيبه الا ان تذكر الشهادة واقعا والخلاف بينهم فيما اذا وجد
 انه انشئ منه دقة في ديوانه لان في خطه تحت حقه يؤمن عليه من الزيادة والنقصان في حصوله
 العلم ولا كذلك الشهادة اصل لانهم اقر به غيره في هذا ان ذكر المجلس الذي كانت فيه
 الشهادة او اخبره قوم عن قديم ما شهدنا نحن وانت كذا في الهدية وفي التروى انهم
 انما يقر ان خطه وعلم انه لم يرد به شي بان كان محبوبا عنده او علم بدليل امرانه لم يرد فيه لكن
 لا يقطع ما سمع فعند علمه انهم دون ابي يوسف يسمعه وما قاله ابو يوسف هو المأمول
 به وقال في التوقييم قولهم ما هو الصحيح انه ما قاله سيدي الوالدنا رحمه الله تعالى ثم ان الشاهد اذا
 اعتد على خطه على القول المقتضى به ونهه وقيل انه قوله فانه صحت ان يسأله هل شهد من علم او
 عن خط ان قال عن علم قبله وان قال عن الخط لا كافي له رد ظاهره وكلام المؤلف كما يكتب ان
 الصحاحين متفقان وقد عمت ما قدمناه ونحوه في المتن ولما ياتي قال ابو السعد هو ويمكن دفع
 الثاني بان من الثاني ردائين (قوله وجوزوا في حوزة به تأخذ) تقدم في كتاب التناهي
 عن الحارثه انه يشهد وان لم يكن الصلح في الشاهد لان التعمير دور وان يظن ظهوره راجعه ويرجع
 في الفتح ما ذكره الشيخ وذكره حكايه بنويه (قوله بما يسمعه) أي عالم يشطع به من جهة المعايير
 ما هي او بالاسماع ط عن الكل من مال الثاني العقود (قوله الا عشرة) كاهامد كودة
 هما متناوئتا آخره قول التروى في يده في الخ ح قلنا لعلنا نعرفه ونهه انطه وفي
 الطبعات النبوية فتم في ترجمة ابراهيم راجع من قطعه

توجه وزاه لو في حوزة وجه
 ناخذ بجرع المتن (ولا)
 يشهد احد (عالم يعاينه)
 بالاجماع (الاي) عشرة على
 خالي شرح لوجه يسمعه منها
 الحق

انهم متناوئتا وشهدنا من غير رؤيا او غير وقوف
 اسب وموت وانزلاد راجح - وولاية القاضى وأصل وقوف

(قوله من الحق) ذكر السرخسي ان الشهادة سمع في الحق لا تقبل بالاجماع رد كشيحه
 الخواي ان خلاف ثبت فيه فمن ابي يوسف الخواي قال لا يثبت عدم ان يقول به كالذي يسمعه وفي
 الجرح شرط ان يسمعه في الحق عند ابي يوسف ان يكون شهودا ولا يسمعه في الحق ان
 لم يسمعه في الاسلام ولم يشترطه محمد في الميسوط وفي شرح لعلامة عبد البر الشهادة اشهاد في
 الحق قال لا يصلح عند ما خلا ما انشأني نزع عن الخواي ما تقدم قال سيدي الوالدنا رحمه الله
 تعالى في تنبيهه والعبد اذا ادى حريه الاصل ثم اعترف العارض سمع والتناقض لا يمنع الصحة

وفي حريه الاصل لا تشترط الدعوى و في الاعتق المبند تشترط الدعوى عند آبي حنيفة
وعندهما ليس بشروط واجهوا على ان دعوى لامة يس شرط حلالة أى لام ثم اذنعروا
امة فهي شهادة بجملة مدعى و تسمى فيه (قول والولاء عدد ثلثي) أى فى القول الاخير
والقول الاول كالا حاكم انما لا يحل ما لم يبين اعاق اولى وقول محمد مصطرب و ظاهر ان
لمحمد قول الامام محمد بن نعيم قول الناسى على ان بعضهم جعل ذلك رواية عنه لا مذهب
والدليل للامام كمالى الربيعى ان عتق يبنى على روال المنة ولا ينفذ من المعايضة فكذلك ما يبنى
عليه ط (قول والمهر على الاصح) أى من روايتين عن محمد بن لامة من نواح الكاخ فكان
كامله قال فى الضرر من ذلك المهر بظاهر اذ قيد انه لا تنقل فيه ولو كان فى البرزخية والشهيرة
و نظرائه ان فيه روايتين والاصح الجواز اه ومنه فى الظلال صة واشرب لامة فان حل
ما فى هذه الكتب على ان الروايتين عن محمد بن لامة متوافقة ط قال فى جامع القصولين الشهادة
باسماع من الخادميين من بين جماعة مدعى بن قبيصة عقد الكاخ بان المهر كذا قبل لامة
مع من غيرهم اه (قول والمهر) سواء جاز ينتمى الكاخ أولا بغير عار ان يشهد به
فلان بن فلان اطلاق من مع من جماعة لا يتصور وقوعهم على الكذب عند الامام وان لم
يبين الولادة عند محمد بن لامة اخبر بذلك عدلان يكتفى والفتوى على قواها كما فى شرح
الوهيانية عن الامامية وفى التارخية عن المحيط واذا قدم عليه رجل من بلد آخر واقتبس
ادعى وانما معه دهر او غيره ان يشهد على نفسه فى شهادته رجلان من أهل البلد فلان أو
يكون النسب مشهورا و ذكر الحاصل هذه المسئلة بشرط بلوار الشهادة ثم طين ان يشتر
الخير والثاني ان يحكم فيهم سنة فانه لا يسهل ان يشهدوا على نفسه حتى يقع معرفة ذلك فى
قلوبهم وذلك بن قيم معهم سنة وان وقع فى قلبه معرفة ذلك قبل مضى السنة لا يجوز ان يشهد
وروى عن أبي يوسف انه قد ركب بسنة أشهر والاصح انه اذا سمع من أهل بلده من حزين
عدلين على انه اذا اشتهاد بالافلا اما اذا سمع ذلك من مع من المدعى لا يحل له ان يشهد وان
اشهد ذلك كما بين اناس الكوفة ان شهد عند جماعة حتى منع الشهادة حقيقة وعرف ووقع
عنده انه ثبت النسب من فلان أو شهد عند عدلان حتى ثبت الاشهاد على ان يشهد
اه وفى البحر عن البرارية وقى الدعوى العمومة لا بد ان يفسر انه مدعى له أو لاه أو لاهما
ويشترط ان يقول هو وارثه لا وارث له غيره فان برهن على ذلك أو على انه أخو الخليل لا يوجب
لا يعلون ان له وارثه غيره يصحكم بالمال ولا يشترط ذكر الامام فى القضية ٣ الى أن قال ادعى
على آخر انه أنمو لاه ان ادعى ارثا أو نفقة وبرهن يقبل ويكون قضاء على العايب أبضاحنى
لو حضر الأب وانكر لا يقبل ولا يحتاج الى إعادة لينة لانه لا يحصل اليه الابايات الحق على
العايب وان لم يدع ما لا بل ادعى الاخوة المجردة فلا يقبل لانه هذا فى الحقيقة ثبات النوة على
الأب المدعى عايبه والخمير فيه هو لان لا الأخ وكذا لو ادعى انه ابن بنته أو أبوه أو لاه والأب
والابنة عايب أو ميت لا يصح ما لم يدع ما لا فان ادعى ما لا فاحكم على الحاضر والعايب جميعا
بجلاف ما اذا ادعى على رجل انه أبوه أو أخته أو على امرأة انه زوجها وأدعت عليه تزويجا
أو ادعى العيلة على عرى انه مولا عتاقة أو ادعى عرى على ثمة معتقة أو ادعت على رجل

والولاية من الثاني والمهر
على الاصح بزيادة (النسب)

٣ قوله ولا يشترط ذكر
الامام فى القضية قال
لمى وفى آخر الفصل الثاني
من جامع القصولين فى
دعوى الحكم بالنسبة
القاضى بعد كلام مقدمه
فالحاصل انه فى دعوى الفعل
والشهادة على الفعل هل
يشترط صحة الفاعل
فيه اختلاف المشايخ رحمهم
الله تعالى وادلة الكتب فيها
متداوضة ثم ذكر مسائل
وقوله وهذه المسائل كلها
تدل على ان تسمية الفاعل
لا يشترط صحة الدعوى
واشهادة قتال عنده
الفتوى اه

هم الممتنع أو كل الدعوى في ولا الملو لا وأسكره المدعى عليه فبهم المدعى على ما قال يقبل
 ادعى به سقاً ولا يخلف دعوى الاحوال لأنه دعوى التمسك لا ترى أنه لو أقر أنه أبوه أو بنة أو
 زوجة أو زوجته صح أبوانه أخوه لا يكون له حل النسب على الغير وتقامه فيها وحاصل ما ينفذ
 هنا أن الشهود إذا شهدوا في حق النسب على الفاضل لاية أنهم ولا يحكم به إلا بدعوى مال لا في
 الأب والابن هـ وأراد بدعوى المال الفضة أو لارت أودعوى الاستحقاق في الوقت
 والوصية في وقتها سيدي الوالد رحمه الله تعالى وقال في لصر ثم علم أن القضاء بالنسب مما
 لا يقبل التمسك بالكونة على الكفاية كالتكاح والمطالبة ولو لا كافي الصغرى وقد كذا في
 الذوات أن القضاء على الكفاية في هذه الأربعة لكن يستثنى من النسب مال المحيط من باب
 التمسك بالكونة التمسك به أن فلان بن فلان مات وهذا ابن أخيه ووارثه قضى بالنسب والارث
 ثم أقام آخر البينة أنه ابن الميت ووارثه ينقض الأول ويقضى الثاني لأن الابن مقدم على ابن
 الأخ ولا تفرق بين الأول والثاني بطور أن يكون له ابن وابن أخ فيبطل القضاء في حق الميراث
 لا في حق النسب حتى يفي الأول وابن عم له ويرث منه ما مات ولم يرث له وارثاً آخر أقرب منه
 فان أقام آخر البينة أن الميت فلان بن فلان ونسبه إلى أب آخر غم لا يفي به إلى الأول
 فإنه ينظر أن ادعى ابن أخيه لا ينقض القضاء الأول لأنه أثبت نفسه من الأول خرج عن أن
 يكون محلاً لاثباته في أنساب آخر وليس في البينة الثانية زيادة اثبات إلى آخر ما ذكره والمعاد
 قوله من يثني به غيره لحكمه إذا أخبر رجل أنه فلان بن فلان لا بد منه أن يعينه على خبره
 وبشبهه نفسه لا به لوجازة ذلك جرداً في القضاء بقوله كذا في خبره ما فتنه بشرط فيما
 بقوله في النسب أن يحجر عدلان من غيرهما ثم ادرك لرجل فان أقام الرجل شاهدين ههنا على
 وجه لا بد منه أن يشهد هـ (قوله والموت فإذا سمع من الناس أن فلان مات وسعه أن يشهد
 على ذلك وإن لم يصاب لموت والزوجة أن تعمل بالجمع قال في البرزخية قال رجل لامرأة سمعت
 أن زوجك مات أيتها أت تزوج ابن كذا المهر عدلا هـ ولو شهد رجل بالموت وآخر بالحياة فالمرأة
 أحيدة قول من كان عدلاً منهم حاسوا كان العدل أخيراً بالحياة والموت ولو كان كلاهما عدلين
 تأخذ بقول من يحرم ماوت أن لم يورث من أرثا وآخر تأخذ بغير شهادة الحياة وهي أولى كذا في
 الطهريه وغيره ما في المحيط لوجه خبر موت إذا كان معه واليه ما يصنع على الميت لم يسمعه أن يشهد
 بوجه حتى يحجر نفسه نه عاين موته لأن المصائب قد تقدم على موت ما حدا أو غلطاً أو حيلة
 وقصة يقال هـ ولو قال المهر ما دوماً وشهدنا حيازة قبل لانه تكون شهادة على الموت
 لكن قال في جامع النصارى من الفصل الثاني عشر لو أخبرها عدل أن زوجها مات أو طلقها
 ثلاثاً لها الزوج ولو أخبرها ما سبق فموتت في خبر العدل بموته انفك عنه على خبره ولو قال
 عاينته ميتاً أو شهدت حيازة له ولو قال أخبرني بحجر به هـ قال في البرزخية ولو أخبرها واحد بموت
 له أو بطلاقها أو بغيره كان للمهر ما بين الموت أو شهدت حيازة وعقل لها أن تزوجه هـ إذا لم
 يورثها أو أرثا كان تاريخ الموت آخر وإن كان تاريخ الحياة آخر فتشاهد الحياة أولى وفي
 وصاياهم ما سمعهم ديان زوجة فلا يباحث أو قتل وآخر على الحياة ماوت أولى هـ قال في البصر
 وظاهر إطلاقه في الموت أنه لا فرق في الموت بين أن يكون منهم أو لا وقيد في المهر الجاهل عزباً

قوله ينقض القضاء في حق
 الميراث لا في حق النسب
 هذا ما ذهب إليه
 فيستثنى من النسب الخ هـ

والموت

الى رشيد الدين في فتاواه بان يكون علما ومن الاعمال اما اذا كان بغير او من ذلك فاسم الانتحور
 الاب بالعبادة اه قال العلامة عبد البر ولا يفرق بين الرواية في شيء من الكتب في غير فتاواه
 اه ومثله في جامع الفصولين قال ط فكان له بسبب هذه الفتاوى ان يستدل في نص اه
 فامل قول سيدى الوالد رحمه الله تعالى في التفتيح عاريا الصور المسائل والسبب والشكاح
 بحال الموت فانه لو اُخبره بالموت رجل او امرأته لكان يشهد في غيره لا بد من اخبار عداين
 واما في الموت فانه يمكن فيه العدل ولو اتى هو المختار الا ان يكون التفتيح منهما كوارث وموصي
 له كمال شرح لوعباية شرح لما في الفتاوى من الشهادة فانه قد شهد في حق من حضر من رجاو
 صلى عليه وهو ما يقتضي لو فسرها القاضي بقوله ان لا يدع لاليت ولا يسل لا عليه درر آخر
 الشهادات اه ولقتل كل موت فيقرب عليه أحكامه من جوار اعتداد لمرأة اذا اُخبرت
 بقتله كونه لا تزوج كاتبة عليه اه لادمان صاحب البصر والقاضي لان جهة تقرب القصاص
 (قوله والشكاح) ان جمع من جمع عند الامام وعداين عدهما ان يشهد به فتهتأ في
 الفتنة شكاح حضر رجلان ثم اُخبر أحدهما بجماعة ان فلا تزوج فلا تزدوج فلا تزدوج ولا تزدوج
 بجماعة هذا ان لا يجوز له ان يشهد في ذلك وفي الامامية وكذلك يجوز الشهادة
 بالتمرة والقصاص في الشكاح حتى لو رأى رجلا لا يدع على امرأته ومع من الناس ان ولاية
 زوجة فلا بد من ان تشهد ان زوجها وان لم يشهد في عقد الشكاح اه ويشهد من رأى رجلا
 وامرأته فيهما انهما لا يزوجانها فانه اه دور وفي الخلاصة اذا شهد بجماعة بجماعة او
 اُخبر بذلك عدلان - ولان يشهد ثم امرأته قال في جامع الفصولين الشهادة الشرعية ان
 يشهد عند عدلان او رجل وامرأته انهما لا يزوجانها فانه اه يقع في قوله ان الامر
 كذلك ومثله في الظاهر به (قوله والدخول زوجته) فامل انقل بالسمع ذكر في الخلاصة
 خلاف في الدخول في فتاواه اه فتاواه اه لا يزوجانها فانه اه يشهد في الدخول
 بالتمرة كونه بائنا مع ولور دان يثبت الدخول يثبت الطلقة العجزة اه لكن اُخبره بالتمرة
 عداين انهما لا يزوجانها فانه اه يشهد في قوله أحكام كاتبة والمهر والسبب اه (قوله
 ولاية القاضي) أي كونه قاضيا فاحسن كونه لومعه من الناس جاز ان يشهد به فتهتأ
 وان لم يشهد في قيد الامام اه عداين في البصر وظاهر ما في المعراج ان لا يزوجانها فانه
 اه زاد الامر اه وصرح به في ابرزية حيث قال وكذا يجوز الشهادة على من فاض بالتمرة
 او الى المد كذا وان لم يشهد في القيد والمنشور اه وصرح به في الخلاصة أيضا قال في اخر
 وكذا اذا رأى شخص ابا ساجاس الحكم فوصل الخصومان جاز ان يشهد على انه فاض
 (قوله واصل الوقت) بان يشهد ان هذا وقف على موضع او جماعة كذا وهل ذكر المصنف شرطا
 في الكافي من المرفوعة ان نعم وفي اخره لا يشترط على الخصمان كذا وظاهر ما في المصنف ان
 اذ لم يزوجانها فانه اه يشهد في قوله ان يشهد في قوله كذا وظاهر ما في المصنف ان
 فتاوى قاضي الله - بداية صورة الشهادة بائنا مع على امل لوقف ان يشهد وان فلا يوقفه على
 القراء او على القراء او على أولاد من غير ان يتعرضوا لشرط في وقته كذا وان
 شهدوا على شرط الواقف وانه حال الجهة الفلانية كذا والجهة الفلانية كذا فلا يجمع بالسمع

والشكاح والدخول زوجته
 (وولاية القاضي واصل الوقت)

اه
 اذ لم يكن الوقت وديع لا بد
 من ذكر واقفه في الشهادته
 عليه

على شروط الواف لان الذي يشتر انما هو اصل الوقف وانه على الجهة التولية اما الشرط
 ولا يشتر ولا يجوز ان يشهد على الشرط بالتسامع هـ وتقدم في الوقف انه تقبل لشهادة قبه
 من غير بيان الوقف لوقد يبايعه أبي يوسف وان لقوى عليه تراجمه وهو هذا بالنسبة لنفس
 الوقف اما الذي عوى به بان ادعى ان هذه الارض وقف وقتها لان على ذكر الابدع بعد يقول
 هي مسكنة بشرط بيان الوقف وانه وقفه وهو عاكه (قوله قبل ونراطة على المختار) قال
 المصنف اولى ولا وجه له كقول فانه اقول لا يصح ان قال في بحر وفي اصول المصنف ان من
 العائز اختيار أن لا تقبل شهادة بالشهادة على شرائط الوقف هـ وفي المختار ان تقبل
 على شرائط الوقف هـ واعلم في المهرج وأقروا ان تبتلى وعزاه في العلامة قايهم وقراء في
 الشيخ بقوله وأنت اذا عرفت قولهم في الاوقاف الذي قطع ثبوتها لم يعرف له صواب
 وشيئا انه يسلك به اما كانت في دواوين القضاء لم وقف عن تعيين ماني المختار لان ذلك هو
 معنى الثبوت بالتسامع اهـ أي لان الشهادة تسامع هي ان يشهد بماله بانه والعامل يبقى
 دواوين ان شاء على يد بعاين وأيضا قولهم المجهول شرائطه ومصارفهم منه ان المجهول
 ما به عمل بما علم منها وقت العلم فلا يكون بشهادة الاوقاف بل لا تصرف القديم وبه صرح
 المصنف في كتابه قال سئل شيخ الاسلام عن وقف مشهور واشتهر بمصارفه وقد مر ما يعرف الى
 حقيقة قال ينظر الى ما هو ومن له فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف به ما يكون فيه
 والى من يصرفونه فيبقى على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يشهدون ذلك على وقفه بشرط الاوقاف
 وهو انه ورع حال المسألة في كل ذلك اهـ وهذا غير الثبوت بالتسامع وفي الظاهر اذا
 كان الاوقاف كتاب في ديوان القضاء المسمى في عرفها باسم وهو في يد من اتبع قايهم استفسار
 ان تدارع أهله به ولا ينظر الى المهور ومن له فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف كانوا
 به ما يكون وان لم يعلم الحال فاسبق رجها الى اقباس النحرى وهو ان من أثبت ما به ان حقا
 حكم به اهـ الحق قولهم فيهم وله شرطه الخ يقتضى نه الوفاء ولو بالظاهر الى المهور ومن
 له فيما سبق من تصرف القوام لا يرجع الى من حصل له ان شاء وهذا عاكس ماني الظاهر في قايه
 لذلك (أقول) ثم ان اراد من الشرائط والجهات كوقف في عبارة الاسماء واوضحه الرمي أن
 يقول ان قدر من له ذلك كما ان يصرف القاص الى كد به بيان بجهة وليس معنى الشرط
 أن يبين الموقوف عليه لانه لا بد منه في انشاء اصل الوقف كانه قدم أو قال الرمي واما اصل
 وقف ان هذه الضمة وقف على كذا فليس المصنف داخل في أصل الوقف اما الشرائط فلا
 يحسن فيها الشهادة بالتسامع وهو معنى قوله في فتح السديد وليس في معنى الشرط ان يبين
 الموقوف عليه هـ واما في علم الكلام عليه فربما ان شاء الله تعالى (تنبيه) قال في البحر
 ومصلحة الشهادة بوقف أصلا وشروط المند في ظاهر الرواية وانما قاسم المشايخ على الموت
 وقد اختلف فيها المشايخ فيهم فليعمل وبهم قال لا يخلو وبعضهم فصل كما سبق وان كان
 يدل لشيخ عن شرح المصنف في كتاب الوقف ان يقول شهادة بالتسامع في أصل الوقف
 قول محمودية أحد الفقهاء أبو الميث وهو الصواب اهـ (قوله قايه) أي باب الوقف في فصل
 براعى بشرط الاوقاف وتقدم هذه التحقيق في الحاشية فراجع (قوله هو كل ما عاق به صفة)

قيل ونراطة على المختار
 كما سلف بابه (و) أصله (هـ)
 كل ما عاق به صفة وتوقف
 (عابه)

كان يكون مفصرا على ما يجعله لا آخره بجهة لانه قطع ونحو ذلك مما ذكر في شروط صحة قال
 المصنف في الوقف وبيان المصروف من أصله أي لثبوت صحة الوقف عليه أي في نقل المصروف إلى
 المصروف بالتسليم كالمصروف كونه وقفا على الفقراء أو على مسجد كذا أو وقف عليه بجهة بخلاف
 اشتراط صرف غلته لزيد أو لذرية فهو من الشرط لأن الأصل قال سيدي لولد ولعل هذا
 صريح على قولهم بالاشتراط التصريح في الوقف بجهة لانه قطع وتقديم ترجيح قول أبي بصير
 بعدم اشتراط التصريح به فإذا كان ذلك غير لازم في كلام الوقف فيبقى أن لا يلزم في الشهادة
 بالاولى لعدم توقف الصحة عليه عند ويؤيد هذا ما في الأسعاف والحجة لا يجوز في الشهادة
 على الشرائط والجهات لتسامع اه ولا يخفى أن الجهات هي بيان المصارف فقد تساوى
 بين ما بين الشرائط الآن يراد منها الجهات التي لا يتوقف صحة الوقف عليها في التنازلية
 وعن أبي الميث بحوزة الشهادة في الوقف بالاستفاضة من غير تحديد وثيق بل لشهادة بالوقف
 وبلم يبين وجهه يكون للفقراء اه وفي جامع الفصولين ولولد وكذا الوقف لا المصروف
 قبل الوقف وما يصرف في الفقراء اه وهذا صريح فيما قلنا من عدم لزومه في الشهادة
 واستأمره صفي على قول أبي يوسف وعليه فلا يكون بان المصروف من أصله فلا تقبل فيه
 الشهادة بالتسامع كما صحت نقله عن النخبة والاسعاف والظاهر أن هذا إذا كان مصروف
 بجهة مسجد أو مديرة أو نحوهما لم تكن لانه لا يحتاج إلى إثباته بالتسامع كما صحت من أن
 يثبت بالشهادة على مجرد الوقف فإذا ثبت الوقف بالتسامع يصرف إلى الفقراء بدون ذكرهم كما
 علم من عدة التنازلية والنسولين وقد ذكر الخليل الرمي بوقف آخر بين ما ذكره المصنف وبين
 ما تقدم من الأسعاف والنخبة يجعل جوار الشهادة على ما ذكر لم يكن الوقف ثابتا على جهة بيان
 دعي على ذي يد يصرف بالثبوت وقف على جهة كذا أو لشهود بالسمع بالضرورة في الاول
 دون الثاني لأن أصل جوار الشهادة فيه بالسمع بالضرورة والحكم بدور مع غلته وجازت إذا
 قدم قال وقد رأيت شيئا من الخلق أن يثبت الوقف على ما ذكره (قوله والا) أي والانتوقف عليه
 صحته كذا كجهات من أمم ومؤذن أو ثمانية دفعه لا يثبت شرط فيه في رواية عن الثاني وعليها
 الاتفاق كما تقدم اتفاقا (قوله بذلك) أي بالتسامع وهي جازت الشهادة في هذه المواضع مع عدم
 المعانيه فإذا أخبر به من يشق به استحداثه فادفع المخرج وتعطيل الأحكام إذا لم يصحها إلا
 الخواص قال النكاح لا يحضره كل أحد وهو الموقوف لا يفت عليه أحد وكذا الموت لا يعاينه كل
 أحد وسبب المسبب الولادة ولا يحضرها إلا القابلة وسبب القضاء لثبوتها ولا يعاين ذلك إلا
 الوكيل وصورة من الخواص وكذا الوقف لا يعاينه أحد وكذا يباشر أحكام تنفي على من المهور فلولم
 يقبل في التسامع أي إلى المخرج وتعطيل الأحكام وغلته في المجرى ط (قوله من بين
 الشاهدين من خبر جماعة) قال في فتاوى المعري الشهادة بالشهرة في النسب وغيره بطريق
 الشهرة الحقيقية أو الحكمية فالحقيقة أن يشتهر وجميع من قوم كثيرين لا يتصور توطؤهم
 على الكذب ولا يشترط في هذه الشهادة قبل يشترط أنواتر والحكمية أن يشهد عنه عدلان
 من الرجال أو رجل واحد أن ينطق بالشهادة لتمكن الشهرة في الثلاثة الاول يعني المسبب
 والنكاح والقضاء لا تثبت إلا بخبر جماعة لا يتوهم توطؤهم على الكذب أو خبر عدلين ينطق

والا فن شرطه (اه)
 الشهادة قبل ذلك إذا أخبره
 بها (ب) هذه الاشياء (من ينطق)
 الشاهد (ب) من خبر جماعة

الشهادتين في الموت بهما بعد عدل لو احدى وان لم يكن يقطع الشهادة كذا في باب انفس من
 شهادتين شواهر زده وكذا ذكر عدالة الظفر في الموت صاحب المختصر شربلية وفي لزيملي
 ولا يشرط في الموت ان تشهد الشهادة لانه لا يشرط فيه الشهادة ~~في~~ الشهادة وفي شهادة
 لو احدى بموت قولن محضان ووجه القول في الموت قد في موضع لا يكون فيه
 لا واحد بل قد في الشهادة لا بد له من احدى القولين ط (قوله لا يتصور تواطؤهم
 على الكذب) هذا هو المنوثر عند الاصويين وسكان الماد الذي رد قوم لا يتصور عددهم
 ولا يتصور تواطؤهم على الكذب قال شارحه ولا يشرط في التواطؤ عددهم بل خلافا للبعض
 قوله لا يشرط عدل (أي لا يشرط عدالة ولا سلام في الشجر من لو انهم جمع غيرهم وير
 من كفار امة بموت ما حكمهم حصل باليقين كافي شرح الماور (قوله ان شهادة عدلين) باجر
 عطف على خبر جماعة يعني ومن في حكمهما وهو عدل وهذا لان كافي للثاني يعني في الشهادة اولا
 طريقان حقيقي وهو المنوثر وحكمي وهو ما كان بشهادة عدلين فتدرك طه بهما الخبر ان
 الاثنان في شهادة عدلين او رجل واحد ان يقطع الشهادة بدون شتم او بيع في قتله ان الامر
 كذلك وقد تقدم من الصريح (قوله لا في الموت) قال في جامع القسوين هذا ان ابا حاتم
 وتر كغير انما الاثني الم يدرى الموت وتقبل منهم في هذا جعلت للميت سمع ولم يجر (قوله
 كافي بعدل) أي بعبارة الشهادة ما القضاة لا يفيده من شهادة اثنين يقولهم وفي الموت
 مسئلة عجيبة هي ان الم يبين الموت الا واحد ولو شهد عند القاضي لا يفيده بشهادة واحدة
 ماذا يصح قالوا يجوز بدلت عدالة وادامع منه حل في ان يشهد على موته فيسقط مع ذلك
 الشهادة يعني بشهادتهم ما لا بد زيد كذا في خبر انه شهد موته او بشارته وتوهمه حق
 وشهد الا حرمه كقوله ما قال في الخلاصة ولا يشرط ان يشهد اخبر بالموت بلفظ الشهادة
 عدس بسم الله الذي يشهد عند القاضي بلفظ الشهادة واما القول الثلاثة لفي
 بمرط بها شهادة اهلين حتى ان يشهد اربعة بلفظ الشهادة قال استنادا بطهم الذين في
 القضية وهذا اختيار صدر الامام السجدي بمرط الثلاثة وفي مختصر القسوين دورى انما يجوز
 انهم اذع بالسمع اذا اخرج من ينق به فهدا يدل على ان اقل الشهادة ليس بشرط اه وفي
 شرح ابن الشهادة والجواب في القضاء والسكاح نصير الجواب في النسب وقدر فرق واجبة بين
 الموت والاشياء الثلاثة فاكفوا بغير لو احدى في الموت دونها والفرق ان الموت قد يفتق في
 موضع لا يكون به الا واحد بخلاف الثلاثة لان لعالم كونهم اثنان جماعة ومن المشايخ من لم
 يفرق بينهما فيه وفي جامع النصارى والاصح ان الموت كسكاح وغيره لا يكفي فيه بشهادة
 الواحد ومن المشايخ من قال لا فرق بين الموت والتسلافة وانما اختلف الجواب لاختلاف
 الموضوع موضوع مسئلة الموت اذا احدى واحد عدل وليد في الثلاثة ولو كان الظفر
 في الثلاثة عدلا لا يصلح لهم ان يشهدوا في الثلاثة اذ ثبت الشهادة عندهما بغير هذا
 يجب الاحسان بلفظ الشهادة وفي الموت لا يتصور الواحد بالاجماع لا يجب بل يكفي بغير
 الاحاد (قوله ولو اتى) قال العلامة عبيد لهما ان يجوز اذا سمع من محذور في قذف
 او السر أو لغيره اذا كان يصدق ظاهره ولا يجوز من الصبيان لا اذا كان محسرا كلامه

لا يتصور تواطؤهم على
 الكذب الا بشرط عدل أو
 شهادة عدلين الا في الموت
 في كافي العدل ولو اتى

معتبر به (قوله وهو غدار) لانه قد يخصص في موضع ليس فيه الا واحد من خلاف غيره
عيني (قوله وهو بسند شارح لوهبة) بسند يتخلل عن السير الكبير (قوله كوايت
وموصى له) كافتدائه (قوله ومن يدينه نبي) قد كان او عرضا او عقلا او قد قد قدم
هذه عن العشرة لكن في عددها من اشهر من ذكره في البصر والشعر ويا في الكلام علمه قريما
ان شاء الله تعالى (قوله سوى رقيق) يوم العبد والامة (قوله عمره) صوابه لم يرقه كاهو
سائر ان نامل معنى كل ط لا ربه هذه الامة والذى ارقه أى شارح في ذكره اشارة
اسم بلاية وصفا قوله سوى رقيق لانه يرمى ان لم يعرف الرقيق لا يشهد به بما يشهد
اليدوى غير انهم ينه رقه اه أى معينة اليه وهو من داء الذى يعبر عن نفسه لا يشهد
رقه عينا فلهذا اذا عرقه له هذا المعنى لم يرد المواقف فلو كان سوى رقيق يعبر عن نفسه
ولم يرد رقه ثم ياتي بغيره للاحاب فطامل ان المعنى فيه انه لا يصح ان يشهد رقيق لم يرد
رقه ويظهر عن نفسه ذراة في بغيره انه من ذلك لان رقيق يدعى نفسه تدفع بغيره
فانهم دليل الملك حتى اذا ادعى انه من الاصل كان يقول وله ولا يمكن ان يعتبر به التصرف
وهو الاستعداد لان امر به لم يطأ ما كالعبد الادعاء رقه او كان صفير لا يعبر عن نفسه
فانه كاستماع لا يذله فلهذا ان يشهد فيه لى ليداه اذ هو المراءى كبطور من عبادة اجبر
وغيره اليكن الذى اوقع الشارح ما مضاه (قوله ويعبر عن نفسه) أى سواء كان بالعباد او غير
بالغ كافي النهاية وهذا تفصيله كبر الواقع في رتم م سواء كان ذكر أو أنى كافي النهاية
والوجه فيه ان لاه أى العبد وادعة الكبير ين يدعى انفسه ما تدفع به المعبر عنه
فانهم دليل الملك حتى اذا ادعى الحرية الاصلية يكون نقول وله ما وعن أى حقيقة لا يحصل
ه ان يشهد فيه ما ايضا اعتبارا بنسب والفرق ما بينه وان كانا معبرين لا يعبران عن انفسهم
كالمناع لا يذله ما له ان من الملك لى البدي نمرط ان لا يعبره عدلان بانه له به كافي اجبر
(قوله ذلك ان نفسه) اخرج المصنف عن مراده وان كان الحكم ظاهرا وعبارة
الشهادة بالشئ الواضح اليه عدلان ليد انفسى ما يثبت على ذلك اذ هو مرجع الدلائل
لا يثبت كاه ان يثبت به وهو ربه لى رأى فينا في يد سائر رأى ذلك المعبر في يد آخر
والاول يدعى الملك به أى يشهد انهم الامم على ط (قوله انه) أى ان في يده لا منارخ قوله
ان وقع في قلبك ذلك أى اذا شهد بذلك فلا يصح دعواه ان شهد هذا القيدى ظهر به الى
الاصحابى قال في البصر وعن أبي يوسف انه يشهد طمع ذلك ان يقع في قلبه انه قالو به في
الشايح ويحتمل ان يكون هذا تفسير لا طلاق محمد في الرواية قال في فتح الباري قال اصد
اشهد به وحده وقراهم جميعا اه لى لارى هذا قولهم جميعا ذال اصل في سائر لشمار
القبلى فعدت تدرى يصار الى ما يشهد له اقل لان كور ردم ونسب فادته من الملك
فاد لم يسع في القاب ذلك اظن لم يشهد مجرد اليه ولا هذا ظاهرا اذ رأى اسان درة غيبة في يد
كاهن أو كباقي بدجاءه لى ليس في انفسه هو اقل له لا يشهد به ان يشهد بالملك له يعرف ارجح
لا لا يكتفى سر بلاية ويستقر ان لا يحجر عدلان بانهم المعبره ولو اخبره لم يحترقه فلهذا
مخالفة بخلاف ما اذا شهد به عدل واحد لان شهادة الواحد لا ربل ما كان في قاتك نه لا لاول

وهو الخشاع مطلق وفتح
وقيل له شارح الوجهانية
بان لا يكون الخشاع مطلقا
كوارث وموصى له (ومن
في يده نبي سوى رقيق) فلم
رقه (ويعبر عن نفسه) والا
فهو كشاع (لك ان تشهد)
به (ان له ان دفع في قلبك
ذلك) أى انه ما كاه (والالا)
ولو عاين القاضي ذلك جاز
له ان يشاء به برتبة

[illegible]

آی ازا دماہ المانی و لالا

به وءاخر كلامه "رحم الله من تصدق في الصبر عن الدنيا مع به منته" اه وبعبارة
 اخرى وفي الباب "مع تفهيمه ان يقول في "كناح لم يضر الله قدوتي غيره احدى من اتقى به
 او سمعت وشكوه وحصل ما يقال انه ان "عقابا بقر ولا تنم على موت رجل فانه يقبل وان ظالا
 لم يمار موت وان "مع من اداس فان لم يكن موته مشهورا فلا تقبل بالاسلاف وان كان
 مشهورا ذكر في الاصل انه تقبل وقال بعضهم "م لا تقبل وبه اشد صدور اشد وفي العبدية
 هو الصحيح وان قالوا انهم ماتوا لانه "م براس شهده موته عن شق به حارت وقال بعضهم "م
 لا يجوز ان كان حامدا به (قوله) و"مع شرح له بعبارة (اي انه) لامة عبادا يرى "مع علم او قد
 نظم جميع ما يجوز به الشهادة الشهيرة والتسامع قوله

وقد جوزوها في النكاح سمعه . وان يشاردت وتفق من اشتهر
 من ان يثبت بطريق سمعه . من اطلع ما كذب له "م يتصور
 وانما يثبت بالادلة "م يكتفي . قضاة في موت "م كفي العدل سمع
 وقيل اكل والمصحح اذا . كاسر والاخبار في "م مؤثر
 وفي "م فاشهره في "م شهادة . به اشد الصدور اشد "م صدر
 وان اطلقا "مع وتبي عينه . فرد دائما لموت لربك بشه
 واطلق بعض دراهم "م هو . قولا ان كان الموثق بـ "م
 وبعض يفيد ان "مع موت من . عدا غير مشهور ولا بد "م صدر
 وقد جوزوها في الدخول وردها . جواز "م وفي الوقت في "م
 خلاف شيوخ والصحيح جوازها . على الاصل دون اشرطه في "م
 وجوزها "م اشد على الولا . وفي اعتق به من حال واليه بعض ينكر
 وفي المال "م ودواويج "م لمالك . ولم يدرهينا اذ الامر اشتهر
 وبه يرى الى الحاصل في ذاجورها . ومن دائق وانما "م في وموسر

وهو يرى ان احدى لتسامع مع أي يثبت شهده من ان تصدق في الموت او في الشهادة وفيه تفرق
 بين ما هو قولي في الشهادة الى الصحيح اقبول ومن "م سمعه من يشهد وموسر في قول المشايخ
 وفيه تفرق في صاحب المرد كل لمالك استقدمه ولا يشترط ان يكون في الموت كافر في انه لا بد من
 اخباره "م يدين وصغير في الموت وترد للشهادة في حال لا اهدو قد عالى علم قال في القسمة
 بعد ان رقم نجم لائحة احدى والاهامى المذبح تقبل شهادة المدبور لرب الدين وفي هيما
 ولا تقبل شهادة تريب الدين في "م كان مدلسا او عس لانه مدلولي ووالصاحب المحيطة
 فاد تقبل وان "م ان مقاد في شرح بلجامع لا تاتي لا تقبل بعد الموت انما خلق حقه بالتركه
 وكذا الموصى له "م حر له أو "م عيه لانه راد به محلي الوصية أو سلامة في "م حر
 فاضى خان وقال انه يجوز شهده في دون الميت هذا خلاصة ما في القسمة وقدره "م
 في موضع بعد ان رقم لهما الدين صاحب المحيطة ادعى الكسب عليه لكافة فانكرت تقبل
 شهادة تابع بكما يشاكر الدين ادا شهده في "م وحصله قبول ان كان موثرا حيا او شولان
 في المدلس وعدم اقبول بعد الموت قولا واحد . والتعالي حقه بالتركه كالموصى له لكن رأيت

وهو شرح له بعبارة
 وفيه تفرق

(قوله) واطلق به في المص
 هكذا بالاصل واصله
 واطلق به في ردها "م
 وقوله وبه بعض يقول اهكذا
 بالاصل ايضا وهو غريب
 مستقيم الوقت في "م

كما لو اسلم مكرها او سكران وهو كذلك في الولاية الجبسة و يحيط وصيه وشهده على سلام
 لنصراني رجل وامرأتان من المسلمين وهو يجحد اجماعا على الامام ولا يقتل ولو شهد
 رجلان من اهل دينه وهو يجحد فشهادتهما باطلة لان في زعمهما انه مرتد ولا شهادته على
 الذمة على المرتد اه الذانية فيما اذا شهدا على نصراني ميت وهو مدين مسلم اي والتمركه
 لائق الثالثة فيما اذا شهدا عليه بين اشترهما من مسلم والمسلم ينكر البيع الرابعة فيما اذا
 شهدا ربيعة على نصراني انه ربي بمسلة الا اذا قال اسكرهما ما به يحسد الرجل وحده
 الخامسة فيما اذا ادعى مسلم عبد الحيد كافر فشهد كافر ان ابنه عبد وقضى به فدل ان اصادى
 المسلم اه (قوله) وبطلان بالامه اي شهادة الذي على مثله بالامه اي المشهود عليه قبل
 القضاء لانه لو قضى عليه اقضى على مسلم بشهادة الكافر (قوله) وكذا يرد له بقوته كقود
 بحسب لان المنة براس الامه حل القضاء لاحال اداء الشهادة ولا حل لثمادة لما في اجبر على
 الولاية الجبسة نصرانيان ثم ادعى نصراني بقطع يد اوصاه من غير ان المسلم المشهود عليه بعد اقامه
 طلقت الشهادة لان الامضاء من القضاء في العقوبات اه وهل يجب الذب بذكر الطمأنينة
 تجب الذمة فتقبل نه قول الكل وقيل عند من نفذ القضاء في دون النفس ودية تسمى بالدية و
 النفس وعند من يفتى بالدية فيهما اه شريعة الية (قوله) وان احتسنا ما حل لان الكفر كامله
 واحدة (قوله) والذي على المستامن لان الذي اعلى حاله ان يكونه من اهل دار باوفا يقتل
 المسلم بالذي ولا يقتل بالمستامن من (قوله) لا عكسه) فتصود ولا يثبت عليه لكونه ادى بالامه
 من (قوله) ولا مرتد على مثله) والوجه فيه انه لا ولا يثبت على احد كانه مناه (قوله) في الاصح
 اي انما لا تبطل بحال غيره كما قد مناه عن المحيط (قوله) وتقبل منه) اي من المستامن
 قيديه لانه لا يتصور غيره فان المربي لو دخل بلا امان فهراسه تفرق ولا يثبت له اءه ادعى احد
 فتح (قوله) مع اتمام الدار) اي بان يكون من اهل دار واحدة فان كانوا من دارين كالروم والترك
 لم تقبل هداية ولا يفتي ان الضمير في كاف الامه تامين في دار فاويه يظهر عدم صحة ما نقل من
 الجوى من تعمله لانتفاء الدار بكونه ما في دار الاسلام والارم نوارثهما حينئذ وان كانا من
 دارين مختلفين وفي الفتح وانما تقبل شهادة الذي على المستامن وان كانا من اه دارين
 مختلفين لان الذي بعد ادمه صار كالمسلم وشهادة المسلم قبل على المستامن فكذلك الذي قاله
 سيدي الوالد رحمه الله تعالى وباقى نايبه في الحقولة الاتية ان شاء الله تعالى (قوله) لان
 اختلاف داريهما) قال في البصر ويستثنى من المربي على مناه ما اذا كانا من دارين مختلفين
 كالفرنج واليهام لان طامع الولاية بينهما اوله لا لا يتوارثان والدار تختلف باختلاف المنفعة
 والمث اه والذي في المخرج والمخوف في القهستاني التعبير بما اذا كانا من دارين فيقتيد انهما
 لو كانا من دارين لا تقبل شهادتهما على الاخر لان الارث يمتنع في هذه الصورة
 لوجود الاختلاف الحكي وهذا هو الظاهر شيلا ما افاده الجوى كما تقدم في الحقولة
 السابقة فتم ما اذا كانا من داريهما لا وجه للقضاء بشهادته لان دار الحرب ليست دار احكام
 المستامن ط (قوله) العدو من يفرح لحركته ويحزن لفرطه وقيل يعرف بالعرف بحسب
 ومثله في فتاوى على ان الذي عن خزائن المفتين قال العلامة الضرير السيد الشريف محمود

وبطلان بالامه قبل القضاء
 وكذا يرد له بقوته
 كقود بحسب (وان احتسنا)
 كالمشهود عليه بعد اقامه
 (و) ادعى على المستامن
 لا عكسه) ولا يرتد على
 مثله في الاربع (وتقبل
 منه على) مستامن (مثله
 مع اتمام الدار) لان
 اختلاف داريهما يقطع
 الولاية كما يمنع التوارث
 (و) تقبل (من) عدو
 بسبب الدين

أفندي جزئي متفق دعتق اشام في فتاواه بعد كلام فحصل من هذا ان من يشرح لمحن الاخر
 ويحزن لقرينه فهو عدو وكل عدو ترد شهادته اذا كانت ثبوتية لم يشرح لمحن الاخر
 ويحزن قرينه ترد شهادته فالصريح في الفتاوى في البصر على نفسه من تعريف العدو
 والكمي مسألة الجديت الشريفة ٣ الذي هو دليل المحدث نفع لانه ان من يشرح لمحن
 الاخر ويحزن لقرينه ترد شهادته ثم اذا حكم بباطلهم لا يفسد حكمه في البصر وايضا كيف
 لا ترد شهادته من انفسهم هذه المسألة وهي في تنافيها به لعدم اعادة وصف ثبوتية في جها
 اما ما قيل في كتابه لغيره انهم قد حكموا بفسادهم وارادوا ان يفسدوا ما قبله من الداعي
 بان تنافي عدوتهم في حد واحد وانهم من غير مدعى في فتاواه اما ما جاء من سر روضة
 الخد بجواب مع الدليل والبرهان واقعة على اعمامهم (قول لانهم ان الذين) فيدل على كمال دينة
 وهدانته وهذا لان المعاداة لا تكون واجبة به رأى فيه منكر ان شرعاً لم يثبت بينه وبينه وقد قبلوا
 شهادة المسلم على الكافر ما بين حاشيئة المدونة الحديثة حوى (قوله بخلاف الحديثية)
 كنهم اذ المقذوف على الظاهر والمقذوف عليه الطريق على لفظ طاع الماتول ريبه على
 انما تلويح لروح في الخارج وروح على امرأته لرايا اذا كان قد فعلها ولا فاعاد ايس
 كما يتوهم من بعض المتفهمة أو الشهود ان كل من خاضع في حق وادى فيه أو يصب
 عدوه فيشهد بدينه بالعدو قبل العدو اذ ثبت بضموم ما ذكرنا في القضية ان العدو في سبب
 الحديث لا يمنع به ما لم يفسق بهما أو يجلبه مدعة أو يدفع بهما عن نفسه مضرته وهو اصح
 وعليه الاعتقاد اه وفي ماوى المفسر مثل من رجع شتماً حراً وقد فعله هل يثبت له عدو
 الحديثية بينهما اه هذا الذي لا يشهد لا تنبيل واجب ظاهر كلامهم ان الله لا يوجب
 ثبوت بهذا القدرة مخرج في شرح لو هيانية اسم اى العدو وتثبت بضموم ما ذكرنا في القضية
 لولى اه ولا تنبيل تهاد من فيه عدو وتبوية على عدوه ولا على غيره لا يكون فارادة في
 حق جميع الناس فان ذلك لا يجزأ في يكون فاسد فاقى حق شخص لا في حق غيره وبما
 على عدم تجريئ الفسق لو كان نظراً على أوقاف عادية وثبتت بضموم ما ذكرنا في القضية
 منها فانه يسمى في كاه فيعزل عنها جميعها كما انتهى به لفظي في لسانه هو الذي المفسر في
 فتاواه ولو ادعى شخص عدوة آخر يكون اعترافاً منه بفساد نفسه ولو شهد لشاهد على آخر
 فحاشا المذموم وعليه شاهد قبل الاضطلاع لا يمنع انقضائهم اذنه الا اذا ادعى انه دعى له
 كذا لا يشهد عليه وطالب الرد وانما دعى له بيمينه أو اقراراً أو يكون في بطلانها وهو
 يرحم فيقبل كما سرحوا به ايكن قال سيدي لوالد في جوابه قال من شهد عليه شهود يجرى
 وز كواقت الى المدعى عليه ان اشهر ومنز كاهم اعداءه بسبب انه تشاجر معهم على ذلك
 وعب ما جاء به بعد كلام حاصله في الحادثة الموقول عنها راجعاً له في جها انهم قد اجروا
 بينهم ما على ما قاله في مدعى عليه بسبب في رواية يجرى من شرعاً ولكن المتأخرون على الاول من
 الاطلاق سواهم في جها ولا الحديث الذي يفسد شهادته عليه المتأخرون كما رآه أبو داود
 من نوعاً لا يجوز منهم اذ لا يترد على غيره على أخيه وانما الحنفية ويمكن حله على ما ذكره كان غير
 عدل بدليل ان الحنفية فيهم في عنه كما أفاده في البصر وقال انه لامة الطبراني في فتاواه

٣ هو قوله عليه الصلاة
 والسلام لا تجوز شهادة
 ذي الظنة ولا ذي الحنة
 رواه الطحاكم والبيهقي
 وهو حديث صحيح وذو
 الحنة العدو وقال في النهاية
 الحنة العداوة

لانهم من المسلمين بخلاف
 الحديثية فانه لا يؤمن من
 القول عليه كما سيأتي
 وأما المصدق له دينة
 فتقبل

مطالب
 الفسق لا يجزأ

فخصه من ذلك أن شهادة العدو على عدوه لا تقبل لول كان عدوه وسرح يعقوب شاش
حاشيته بعدم تقاضا فانفى شهادة العدو على عدوه واستدل بواردة في الكتب فاذا أثبت
المدعى عليه اعداؤه ثبوت انحرافها فتجوز الاحكام المذكورة من عدم صحة ادعاء الشهادة
وانت كية لمذ كورة ثبوت عدوتهم بالبين المرفوعين بغير شرع وبسبب الحقد ونهم
من يترحمون طرده ويجزفون لفرسه اه ونعمه فيه فان قلت انه اوة الدينوية فسق لانه لا يعمل
بما دة المسم لا يعمل الدنيا ولا استغنى عنه بقوله لا تقبل شهادة الساقى قلت لا فرق بينه في انما
يوقى شمة دة الساقى صح وانما كاجر ولو قضى بشهادة اعدوه بسبب الدنيا لا ينفذ لانه ليس
بمستد فيه كما قلنا المصنف عن يعقوب باشا كن قال الملاح عبد سليم في حاشيته على الدررود
جاءت الرواية بعدم قبول شهادة اعدوه بسبب الدنيا مطلقا والقضيق به من اعداؤه
المؤثر في العداوة كعداوة الجروح على الجراح وعداوة ولي المقتول على القاتل ومنها فغير
مؤثرة كعداوة خصه بدينه ما وقت مصاربة اومتته اودى مال أو حق في الجاه
شهادة صاحب النوع الاول لا تقبل ل كما هو المصريح في غاي كتب اعمامنا والمنهم على
الاستدانة او شهادة صاحب النوع الثاني تقبل لانه عدل وبعده القصة في حصول التوافق
بين الروايتين وبين الترخ وان لم يثبت المصنف اليه الحد في ذي هذا انا هذا ١٠ قال
سيدى الوالد رحمه الله تعالى بعد كلام والحاصل ان في المسئلة فريدين عقدين أحدهما عدم
قبولها على العدو وهذا اختيار المأثرين وعليه صاحب الكرو والفق ومقتضاه الله
العداوة لا يسق ولا تقبل على غير العدو أيضا ثانيا ما تم تقبل الادف في ما واخترنا
بنوهم ان وابن النصة انتهى وهل حكم القاضي في اعدوه ونحكم لشاهد قار شرح
الوجه بانية لم ادفع عليه في كتب اعمامنا وفي أن يكون بطواب في على التمسيل ان كل
فضاؤه عليه به العمل لا ينفذ وان كان بشهادة من العدو ولم يجر من اداس في مجلس المحكم
طلب خصم نمرى يذذ كره الجوى ويباق كلام البرحتى يقبل ان شهادة العدو لعدوه
مقبولة لعدم التهمة وهذا أيضا على ان ادلة التهمة أما اذا كانت على الله في فلا فرق وقد
ختلفت فقهاء المشايخ في ذلك قال أبو السعود وله في الله الله قولين من من ملل الاول
ومهم من عال بالثاني اه (القول) قد علمت ما قدمناه عن سيدى الوالد انما ما ولان معقدان
ان المليون على عدم قبولها وان لم يسق بها التهمة (قوله لا اذا كانت صداقة متشاهية)
أي فانم الا تقبل التهمة (قوله بلاصرار) أي تقبل من مرتكب صغيرة بلاصرار لان
اللائم من غير اصرار لا يقدح في براءة ادلا بوجد من البشر من هو معه وم سوى لانيه
عليهم الصلاة والسلام فيؤدى اشتراط الصفة الى سد باب اشهاد اعدوه مفتوح أما اذا اصر
عليه او فرج به او اصنف ان كان عالميا بقدرى به فهو كبيرة كجاء كره به فهم (قوله ان اجنب
البحار كاه وعاب صوابه على صفتهم) الاولى ان يقول على خطته وأشار الى انه كاذب خفي
نيزيدو بلاغية قال ابن الكمال لان العبرة ناخذ حكم الكبيرة بلاصرار كذا بالعلة على
ما أوصع منه في الفتاوى الصغرى حيث قال المصنف من يجنب البحار كاه على
وتكذب كبيرة انما هذا في الله ماثر العبرة بالعلة والدوام على الصغيرة لتغير كبيرة

الاذا كانت الصداقة
متشابهة بحيث يتصرف
كل في حال الآخر فتاوى
المصنف مع المصنفين الحكام
(وم من مرتكب صغيرة)
بلاصرار (ان اجنب
البحار) كاه وعاب صوابه
على صفتهم درر وغيرها
قال

طلب
العداوة اذا فسق في الاقرب
شهادته على اعدوه وان لم
يقض بها تقبل على غير
عدوه

ولد قال وعل صوابه (قوله وهو معنى العداة) قال السكالي أحسن ما عمل فيه ابن أبي
يوسف ان لا يأتى بكثرة ولا بصغر على صغيرة ولا يكون مستمرا كمن هتكه وصوبه أو كمن
خطئه ومروءة طاهرة يستعمل الصدق ويحجب الكذب ديانة ومروءة اه قال القهستاني
من اجتناب الكبار وقول عاتق حسنة ونسب عاتق صغيرة فهو عدل وإن دخل حسنة
وصغيرة فإن ليس بهل اه قال في الحرص الاستقامة وهي بالاسلام واعتدال العقل
ويعارضه هوى بضله وبهده وليس لكانها حديد ذلك مدها ويكتفى لقبولها بآدابها كى لا تضيق
لحقه وقوهور بجان جهة الدين والعقل على الهوى والشهوة اه ونعمه فيه (قوله كل
فعل يرفض المروءة والكرم فهو كبيرة) أى كل فعل من الذنوب والمعاصي فهو كبيرة أذيعه
أن يقال لا كل في السوق مثلا لغير السوق كبيرة بل قالوا لا يجرم عليه ذلك إذا كان
منه شهادة فلا يضيق حق المشهوده وعجارة خلاصة بعد ان تقبل الشك في باب الكبيرة
ما فيه من الكتاب قال وأصحابنا لم يأخذوا بالشوايع ابنوا على ثلاثة معان أحدها ما كان
شبه ما بين المسلمين وفيه هتك حرمة والثاني ان يكون فيه منافية لمروءة والكرم فكل فعل
يرفض المروءة والكرم فهو كبيرة والثالث أن يكون مضمرا على المعاصي والقبور اه ونعمه
في دفع القدر بماه غير مضبوط وغير صحيح اه ولد ابن الحنفى فيه ذكره اشراح منها قال
لأن يراه الكبيرة من حيث مع اشهادة قال القهستاني هذا التعريف غير الاصح قال في
الذخيرة الأصح ان ما كان شبه ما بين المسلمين وفيه هتك حرمة لغير فهو من الكبار وهكذا
ما فيه تيد المروءة والكرم وكذا الاعانة على المعاصي والحث على ما يوجب رفض المروءة
وذلك ما يتدبر منه ويصعب عن رفته عند أهل العمل قال الصفي اخذت والى ان الكبيرة
فتال أهل الخار وأهل الحديث هي سبع المذ كورة في الحديث المضموم وهي لانسار الله
والفرار من الزحف وعقوق الوالدین وقول الشفيع وبيت المؤمن والزنا وشرب الخمر وزاد
بعضهم على كل الربا وكل أموال يتأتى بغير حق وقيل ما ثبت حرمة بدل مقطوع به
فهي كبيرة وقيل ما فيه مذبذبة أو قتل هو كبيرة وقيل كل ما أصغر عليه المرء هو كبيرة وما استعمر
منه فهو صغيرة ولا وجه ما ذكره المتكلمون ان كل ذنب وقعه ذنب ويحتمل ذنب فبالسببية الى
ما فوقه فهو صغيرة الى ما قلته فهو كبيرة والأصح ما نقل عن شمس اللغة الخلو في انه قال كل
ما كان شبه ما بين المسلمين وفيه هتك حرمة افه تعلى والدين فهو من جملة الكبار اه (قوله
ومنى ارتكب كبيرة سقطت عداة الله) غير ان الحكم بزوال العداة بارتكاب الكبيرة يحتاج
الى الظهور لما اشترط في شرب المحرم الاصل اه جرى وفي القهستاني عن قصة الخلاصة
اختار بقتاب الأصم ارعى الكبار فلما ارتكب كبيرة مرة قبلت شهادته قال في الفقه ومضى
الفتاوى المسمى العداة لمن يجتنب الكبار كلها حتى لو ارتكب كبيرة تسقط عداة الله وفي
الصغائر عبرة للقلبة تصير كبيرة حس وقته عن أدب القضاء لعدم وعلمه المعول غير ان
الحكم بزوال العداة بارتكاب الكبيرة يحتاج الى الظهور فلما اشترط في شرب المحرم والسكر
الادمان واقه سبحانه أعلم اه وإذا سقطت عداة الله فعودا ذناب لم يصح حوايلان الحدود في
اقتداف اذا تاب فهو عدل أى وان لم تقبل شهادته لكن قال في البصر وفي الدعاية القاسق اذا

(قوله ويعارضه الخ) لعله
ويعارضه فلينصرو

وهو معنى العداة وفي
الخلاصة كل فعل يرفض
المروءة والكرم كبيرة وتوافر
ابن السكالي قال ومضى ارتكب
كبيرة سقطت عداة الله

تأبى لا تقبل شهادته على بعض عليه زمان يظهر التوبة ثم بعضهم قدره بسنة شهر وبه منهم قدره
 بسنة والصحيح ان ذلك مقوض الى رأى القاضي والمعدل وفي الخلاصة ولو كان عدداً لاقسم
 بزور ثم تأبى فتشهد تقبل من غيره مدة **ا** وسياق الكلام عليه في هذا الباب وقيل باب
 الرجوع عن الشهادة في كلام الشارح وقد مضى ان الشاهد اذا كان كافراً فامره الا يفتي أو
 يجبر بنفسه كي لا يطل من المذهب وصرح به في المدة أيضاً والخاتمة والظاهر انه لا يطل
 ذلك كما يظهر من سدى الواو رحمه الله تعالى قال في الحاشية قبل التركة والتعديلات المعروفة
 بالعدالة اذا شهد بزور عن أى يوسف انه لا تقبل شهادته أصلاً لا أبداً لأنه لا تعرف توبته وروى
 الفقيه أبو بصير انه تقبل شهادته عليه الا بعد **ا** وفيه أوسى أنهم بالسبق لا تقبل عدالته
 والمعدل اذا قال الشاهد هو متهم بالسبق لا تقبل عدالته **ا** ولا يابى به كرافر يستقبل
 عدالته ثم نص على ما فيها اذا ترك الصلاة مع جماعة بعد كون الامام لاطم فيه في دين ولا سال
 وان كان متاولاً تركها بان يكون معتقداً فيه أول الوقت والامام يؤخر الصلاة أو يمر
 ذلك لا تقطع عدالته بالتارك وكذا من ترك الجمعة من غير عذر منهم من أخطأ مرة واحدة
 في الحلو فمؤتمهم من شرط ثلاث مرات الأولى أوجب ود كرايمه بان من أكل فود
 السبع سقطت عدالته عدا الاكثر ولا بد من كونه في غير ارادة التقوى على صوم القصد أو
 مؤانسة الضيق **ا** والاعانة على المعاصي والحلت عليها كبيرة ولا تقبل شهادته الطغرى
 والرافض والمجازف في كلامه والمضرة بالأخلاف ولا من يختلف في كلامه كثيراً ولا تقبل
 شهادة البصير والذى أخر الفرض بعد وجوبه لعم عذر ان كان له وقت معين كالصلاة بطقت
 عدالته وان لم يكن له وقت معين كالأطعام خلت فيه الرواية والمدايح ود كرايمه
 من فاضحان ان التقوى على سقوطها بتأخير المزاكمتى غير عذر بتخلف تأخير الجمع وبر كوت
 بجراله مدانه يحاطر بنفسه ودينه من سكنى دار الحرب وتكثير سوادهم وعددهم لاجل
 المال ومثله لا يابى بشهادة الزور ولا تقبل شهادة من يجلس مجلس الغيور والمجاهدة وأسر
 ون لم يشرب كافى الهذبة ونعام ذوات الطولات وفي البصر عن المناجاة من أجريته مار
 يبيع نهر لم يقطع عدالته **ا** (قوله ومن أظف) ارتقى شهادة الكبر الذي لم يحتقار
 العدالة لا تقبل بترك الشك ان يكون سنة عندنا كذا أطلقه في الكبر وغيره وتبعهم المصنف
 (قوله لو عذر) بان يتركه خوفاً على نفسه أو اذا تركه غير عذر لم تقبل كأيده فاصبح وقيد
 في الهذبة بان لا يتركه استخفافاً بالدين أما اذا تركه استخفافاً لم تقبل لأنه لم يسق عداً ولا كرايمه
 شهادته فصم امامته كالى فتح التقدير واختلوا في وقته فالامام لم يتدبره وقتاً معلوماً عدم
 ورود النص به وهذه إحدى المسائل التي توقف الامام في الجواب عنها وقدوة المتأخرون
 واختلافوا واختاروا أول وقته سبع وآخرة اثنا عشرة كذا في الخلاصة من باب الجعزى
 اطلاق والعناق ولعل ان سبع سنين أول وقت استعناء لى عن العيرى الا كل والشرب
 والجس والاستبصار حيث يحصل مثله ووقت الاحتياج الى التاديب وشم ذيب الاخلاق ولذلك
 كان ذلك نهاية مدة الحضانة لوقت كونه مأموراً بالصلاة ولو غلبا ومن جعله الختان أيضاً
 كونه ابن اثني عشر سنة وقت المراهقة السنة واحتمال البلوغ فيه لم يشدد بجري عليه فلم

(و) من (أظف) لو لمعز
 والا لا وبه تأخذ

مطالب
 فوقت الختان

لـ كما عرفت وجوب ما يورثه من جهة كنف العورة وهو حرام على الباطن من غير
 محرم من احوال وقت الحتان على اوجه السمون يتم عدله فلو قال رجل ان باع ولدي الشيطان فم
 اخته فاعرفني طريقه فابى اول الوقت لا يجتنب ما لم يباع به من غير وث نوى آخره قال
 اصدرا شهيد فصار له ثلث عشرة مائة وهو مائة لارجال مكرمة لاساءه ذبح الخنزير
 له وكان ابن عباس لا يجبر بحد اقل قلب ولا شهادته اذ يجر مصلح او فيه فائدة من كراهية
 ولاوى العتاي وقيل في حنابل انك يرا امكن ان يجتنب منه فعل ولا لم يقبل الا ان يمكنه ان
 يتزوج او يشتري خنانه فتمت وزكر بغيره في انك يجر بجنه الحامى كذا عن ابن عباس
 لاياس الصمعي ان يطل عورة عيه بالورثة تسمى **السكر** قال في الهدي عدا بن عبد الله
 الشراعية ان انا حذيفة كان لا يرى با ابط الحامى الى عورة الرجل وقيل انه طباح من
 العور لرجل من الرجل يباح المس وتدل من اهل المدينة وقال ما دله انكر فبدها اذا كان
 يقض بصره ونقل عن الدقي ابي لاثار هذ في حالة السرونة لاني غيرها وقال ويأتي لكل
 واحد ان يتولى عاتقه يدها في شور كافي المخط فاحش (أقول) وهو في ذلك هو الوجوه كما
 يظهر من اهل (قوله صر او من اهل الشراعية) عي والاسم بغير من اشتهر مع كثره شاذ
 الى فائدة تقبيدها اذ يباح لا يترك الحان نفسه فبالدين (قوله ابن كان) عبارة والافاق
 لانه لا يجوز له حالة ذاتر كذا مضاع بالدين قال الرازي لم يرد بان يستغنى الاستمر لار
 لا ستر بغير من الشرائع كسرونة ارا به التوفى والتكامل ا ح وكذا ذكره
 عري زاده مؤقلا مسارة لدر (قوله) رخصي) بفتح الظاهر منوع الحاصل ان عرصى الله تعالى
 عنه قبل نها ثلثة حصص على مد من مده دون رواء ابن شبة ٣ لانه قطع منه عضو طار
 مسارك قطع يدها فهو مملوم نعم لو كان انضامه لثمة وفعله بغيره ان منع فتح (قوله)
 واقطع) اذ كان عددا روى ان ابي على الله عليه وسلم قطع يد رجل في السرقة ثم كان بهد
 ذلك بغيره في ثلث شهادته منع (قوله وولد الزنا) لان فسق الوالدين لا يوجب فسق نول
 كذا ذكرهما مع (قوله ولو بارنا) يولو شهيد بالراعي غيره فقبل طاعة فعمل ما اشتهد
 بارنا وغيره خلافا لما لك في الاول كافي المنع (قوله كافي) فقبل مع رجل وامرأة في غير
 حد وفرد (قوله لو شكلا) في كل الاحكام شرعية بلاية والاولى ان يولد وهو كافي (قوله)
 وعقب امته) أي تقبل شهادته لان شريعتهم شهادة فغير امي وهو عتق واثار باللام الى
 ان شهادته على اهل من تقبل بالاولى كما صرح به متابعوه وعكسه وقتير بفتح شافى وأما بضم
 قال بخرية وبه كذا في معنية الاسباب والاصح ٤ شريعتهم ابن طرث بن قيس
 سكر في الضي انسان ابو امية تافى ثمة وقيل له صفة مات قبل ان يغير أو يدها وله مائة
 وقال غير اذ كثر واستقصاء عرصى الله تعالى عنه على الكوفة ولم ير بعد ذلك فاصباحا
 وسبع سنة الا ثلاث سبع امتع مع امن القصاص في منة الخراج في حق ابن الزبير حيث
 استعفى الخراج من القصاص عفا ولم يقض الى ان مات الخراج كافي البصر وشرح جلال الدين
 التبي على الممار (قوله ان الف كذا) ولو شهد ما يثبته أو ارائه تقبل مقدمي (قوله بخر
 البقع ثياب العتق) لانه لو لا شهادتهم انصافا ومنع ابسح القضي لا تطل العتق مع انكر

مطلب
 لاياس الصمعي ان يطل
 عورة غيره بالورثة ان غرض
 بصتر حالة الضرورة

مطلب
 في شهادة الظاهر

٣ قوله ابن شبة هكذا
 باصه ولعل الصواب ابن
 أبي شبة فليصر ر اه
 معصه

بصر والاسم زاه انق من
 الشرائع كفسر ابن كان
 (ومعنى) واقطع (ورثه
 الرنا) روبا بالرا خلافا لما لك
 (ومعنى) كافي لو مشكلا
 ولا فلا اشكال (ومعنى)
 امته وعكسه) الالهمة
 ا في الخلاصة شهدا بعد
 مته هما ان الثمن كذا عند
 اختلاف بائع ومشتري تقبل
 بخر النفع بائع ان العتق
 (ولا حية هو ٥٥)

مطلب
 في ترجمة شرح القاضى

تقدم في احزاب الاقاليم لا يختلف بعد خروج يسوع عن مكة لا يستلزم ديام اليه مع عند
الاختلاف في اقسام الا اذا استهلك في يد بائع غير المشتري فراجعوا تامل (قوله ومن
محرم رضاعا) كائنه في وفي لاقضية تقبل لا يوجب الرضاع ولمن أرضعت امرأته ولام
امراته وانما يترتب من الشهادة (قوله او مصاهرة) كالمصاهرة التي يترتب خروج بنته وامراته
اليه وانما لان الاملاك بينهم قربة والى الذي مضى فلا بد وطأ ليه منهم في مال عص الا تحقق
انهم بخلاف شهادة اقربته واداء درر ومثله في البصر (قوله الا اذا امتدت المحرمية) اي
مدن كالي المنع من القسمة و مد هراة في قال بن وهب وروى عن ذلك ان يطرد في كل قرية
والقصة فيه هي انما انتم في قوله مع لاصم صار بقرة لاصم ثم روى عليه قال بن وهب
والثقة يذهب لاصم على القول به يخص شهادة (خ رجوه اه قال لا يبعد لحليم
ولا يذهب اليه ان لم يقد عليه قبول شهادة عدو بسبب لذي الوعد لا يبعد المحرمية على
م تقدم وذلك لان المتردد المذكور يترتب له في البقرة وهو محرم (قوله على ما في
النية) يعني اذا كان مع المدي اخ وابن عم محرمين مع المدي عليه ثم شهد الا قبل
شهادتهم ما في هذه الحجة بغيره من المحرمية وكذا كل قرابة وصاحب زوجه في المحرمية سبب
لا يبطول المتردد صار بقرة لاصم ثم روى عليه كاي لوهاية (قوله وفي المحرمية الخ) اي
شهادته عند اداء الشهادة عليه بان يها في الكذب مدعى ان انفسه او مثله انسية فيها
ذاته مع قريبه في التي لذي يدعيه (قوله تامل لو بدلا) قال في ملح عن اجرو فيجوز
حله على ما ذكره احمد في في سلم ومرة ولم يكثر ذلك فوجدنا في روى في غير ذلك
قال مقصودهم قوله لو عدوا انهم اذا كانوا في روى لا تقبل روى ثم قد سلم ومرة فتمت المحرمية
واذا كانوا عدوا لا تقبل روى سماع انهم مع احد في محل ما في لقبة على ما لم يكونوا عدوا
في بقا وما قدما شبه ان في باب الشهادة اه في (قوله على عسك كافر مولا لم
لا في هذه الشهادة فان على ثبات امر على الكافر قد روى منه الحكم على الولي المسلم لم جاز
على ان تصدق ما في اول غير مصدق في الشهادة لانه ليس من ضرورية وجوب الدين عليه
تصديق ما في الولي في محلة في يمتدحه في بقا (قوله لا يجوز عسك) وهو ما اذا كان
له يد مسلمة وكافرية في يجوز في الكافر في عسك لم يولد كافر وعلى وكيل مسلم
موكله كافر فان كان مسلمة كافر اذ له بايع وشرع عليه شاهدان كافرين
شراوي مع جازت شهادتهما عليه لان في الشهادة في ثبات امر على الكافر قد
وعلى لم يضا في تقدم ولو مسلمة وكل كافر اشراوي مع فتم على وكيل شاهد
كافران بشراوي مع لا تقبل ثم دهم معا عليه لانه الشهادة كافر فتمت ثبات حق على مسلم
تصدا كافي لا يروى في (قوله ان ليس عليه دين لم) هذا طاهر ان كتب تركه لا يجر
منها لاني ان وما اذا كانت مقصدة لم يكن بها شمس ام شهادة في تفصيل حق لم وفي لم
نصر في حق من عن حائفة فقام لم في دين نصر في حق من لم نصر في حق من لم نصر
له واية في م ح ما اي لان شهادة أهل الذمة على المسلم لا تقبل وهذا لا تقبل في مشاركة المدي
للم في ما في المحصل اما ثبت الدين على اليه دين ان تركه مع اعز لم وان المسلم

ومن محرم رضاعا ومما امر
الا اذا عدت الحمة ومرة
وخاصم معه على في القسمة
وفي الحزب في محاسن شهود
والمدعى عليه في شهود ولا
(ومن كافر على عسك كافر
مولا لم او) كل وكيل
(محرم كافر مولا لم لا)
يجوز عسك (قوله على
مسلم فصد روى لا يروى
(والتل على ذي دست
وصيه لم ان لم يكن عا به
دين لم)

لما دعى المصارع مع النصراني صار طرايا صنفها و لئلا يربط طلب كلها فتقدم عولا عند الامام
 علي بن ابي طالب لان له نصيبين وللمسلم الثلث لان له نصف فقط وان كان له ادعاء مع
 النصراني فممن بينهما قال سدي الوالد النصراني مات وترك ألف درهم وأقام مسلم ثم وداهم
 المصاري على ألف على الميت وأقام نصراني آخرين كذلك قالوا ان الميراث كله للمسلم عنده وعند
 أبي يوسف يخاصان والاصل ان القبول عنده في حق اثبات الدين على الميت فقط دون اثبات
 الشريعة ويبيح المسلم على قول الثاني في حقهما ذميرة لمصاوبه طهر ان قبولها على الميت
 غير مفسد بها اذ لم يكن عليه دين لمسلم نعم وقيد لاثباتها الشريعة بينه وبين المدعي الا حرقا
 كان الاخر نصرانيا ايضا بشاركو لا فالملك للمسلم اذ لو شاركه في قتلها على المسلم وطهر ايضا
 ان المصنف ترك قيد لا بد منه وهو ضيق التركة عن الدين والالا يلزم قبالة على المسلم كما
 ينبغي هذا ما طهر له به في التفسير التام (قوله بصر) نص عبارة ونقبل شهادة الذي يدين
 على ذي سبب وان كان وصيه - لما شرط - لا يكون عليه دين - لم قال كان - فقد كثرناه على
 الجامع اه ولى كسبه وقوله نصراني مات عن مائة فقام مسلم شاهدين عليه بمائة ومسلم
 ونصراني عتله لثلاثين له والباقي بينهما والشركة لا تمنع لام باقراره اه ووجهه ان الشهادة
 انية لا تثبت للمدعي - شار كنه مع المسلم كما قدمنا - ولكن المسلم لما دعى بطلب كلها فتقدم
 عولا فلدى الكل الزمان لان له مقبر ولاه - لم الاخر الثلث لان له نصف فقط - لكن لما دعاه
 مع النصراني لمسلم الثلث يدهم ما وهدهم في قوله والشركة لا تمنع لانها باقراره قال سدي الوالد
 ويقدم دين العتلة وهو ما كان ثابتا بالبيعة او الاقرار في حال العتلة وقار برجع بعضهم على بعض
 كالدين الثابت على نصراني بشهادة المسلمين فانه مقدم على ثابت شهادة أهل الذمة عليه
 والدين الثابت بدعوى المدعي - يقدم على الدين الثابت عليه بدعوى الكافر اذا كان
 فهو دهم ما كافر بر أو شهد الكافر دهم ما اذا كان شهودهم ما مسلمين أو شهد الكافر
 فقط فلهما سواء اه طاهم وغام الكلام على هذه المسئلة وهو عاها يطلب من الكفر وحاشيته
 سدي الوالد قال الرمي في حاشيته على الجور فحصل ان الوصي يخالف الوكيل في البيع
 والشراء وقد تقرر ان الوكيل في الخندق المتعانة بهما أي لبيع وشراء أصلي والوصي قائم
 مقام الوصي وقول صاحب الظهيرية استدلنا به في أن العمل به وقد سرح صاحب المحيط
 بما في الظهيرية اه (قوله كافر) أي في العبد الكافر ومده - لم والوكيل الكافر ومده - لم
 ولم يزد في الاشياء اعني ما ثبت في كمال كافر كافر بكافرين بكل حق له بالأكوفة على خصم
 كافر فيتعدى الى خصم مسلم اه (قوله أو ضرورة في - ثنتين) - حل القبول فيه - ما في
 الشريعة لانية بمقتضى ما اذا كان الخصم المسلم مقربا بالدين - كسر الوصاية والتسبب فتقبل
 شهادة الذميين لانها هادة على النصراني الميت اما لو كان منكر الدين كيف تقبل شهادة
 للذميين عليه (قوله وأضر) أي لوصي (قوله ابن الميت) أي النصراني (قوله دعى
 على - لم بحق) أي ثابت أي وأقام شاهدين نصرانيين على نية تقبل استعصاها (قوله
 ووجهه في الدور) - حيث قال نفع اوجه الاختصاص ان المسلمين لا يحضرون موت النصراني
 والوصاية تكون عند الموت غالباً واسباب نبوت النسب استحاج وهم لا يحضرون - كما هم فلا

بصر وفي الاشياء لا تقبل
 شهادة كافر عن مسلم الا بنية
 كافر أو ضرورة في حاشيتين
 في الاصل لا تشهد كافران على
 كافر أو موصى الى كافر
 ولا ضرر لما عليه حتى
 لا الميت دون النسب شهد ان
 النصراني ابن الميت فادعى
 على مسلم بحق وهذا
 استبعد ان ووجهه في الدور

لم تقبل شهادة المأوى على المسلم في ثبات الألبسة لم يأتوا على الموت والنسب الذي يأتوا
على النكاح أدى إلى صياح الحقوق المتعلقة بالألبسة فنبت ضرورية كما قبلت شهادة القسابة
١٥ قال عبد الحليم في حاشيته وفيه إشارة في سادة الفتوى وهي ذميمة أسلم زوجها ثم مات
فأدعت مهرها عليه بوجه خصم شرعي قبلت شهادة أهل الدمة لثبوت مهرها عليه لضرورة
عدم حضور المأوى نكاحهم (قوله والعمال) نعم العين ونشيد الميرجع عامل وهم لمدين
ياخذون الحقوق الواجبة كالخراج ونحوه عند الجهور لأن نفس العامل ليس يقضى فيه بعض
الخصامة ونفى الله عنهم عمال (قوله للسلطان) هذا هو المراد منهم مدعامة الشايع كما في البحر
وفيه عن السراجية معزيا إلى الفقيه أن القيس كان العامل مثل عمر بن عبد العزيز
فشهادته جائزة وإن كان مثله يريدين معاوية ولا ١٥ وفي إطلاق العامل على الخليفة نظر
والظاهر منه أنه من قبل علام الخليفة ١٥ (قوله الأإذا كانوا أعوانا على الظلم الخ) أي
كعدم الزمات آخا له شر الاسلام الحكي نقل في البحر عن الهداية أن العامل إذا كان وجه سائق
للساس ذامر ولا يجوز في كلامه تقبل شهادته كإصرار عن أبي يوسف في الفاسق لأنه لو جازته
لا يقدم على الكذب يعني ولو كان عموما على الظلم كما في العياية ١٥ (قوله كريس القربة)
هو المسمى شيخ البلد وهم من أعوان العامل على الظلم فغيرهم غير طام ١٥ من لا يشهدهم خاصة
ويسمى في بلادنا شيخ الضيعة ومختار القربة قال في الفتوح وقد مضى عن البروق أن القائم بتوزيع
هذه القواب السلطانية والجبليات باعدها بين المسامير ما يجوز وإن كان أصله طلب على هذا
تقبل شهادته ١٥ (قوله والجاني) أي جيب السلم (قوله والصراف) الذي يجمع هذه
المال وياخذها طوعا (قوله والمصرفون) بالواز وفي بعض النسخ المعروفين بإبائه أعطى على
البحر وروى هو الصواب وهم الذين يعرفون عن قدر الأشخاص الذين في المركب ليأخذوا كم
منهم شيئا من أموالهم (قوله والعرفاق جميع الأصناف) هم مشايخ الحرف قال سدي
لو ترجمه الله تعالى بعد كلامه وبه ولم أن شهادة أفلاحيه شيخ قريتهم وشهادتهم لآلهم
الذي يقسم عليهم وشهادة الرعية طاعتهم وعاملهم ومن نوع ولاية عليهم لا يجوز ١٥ (أقول)
لكنه مفضل بلسان أبي عمر يباع عن الهندية من أنهم إذا كانوا يصحون وهو ما إذا كانوا أمانة فقام
تأمل (قوله ومختار قضاء العهد) أي الذي يتحضر الخصام لآلهم في قبولهم لرشاؤهم
المروية فيهم والمراد به العهد الرمن أي قضاء قرضهم فكيف الحال في زمانا ط (قوله والوكلاء
المفتحة) أهل المراد منهم من يتوكل في الدعاوى والمصومات وذلك لأنه قد نشوه من قلة
أبائهم في الأحكام وأخذ الرشا غير ذلك وانما جعلوا مفتحة لأن الناس لا يتصدون منهم إلا
لأمانة على إقرارهم بعبادهم ولم يقصدوا التوكيل حقيقة فقط (قوله والصكالك) بصم لصاد
المهمة بجمع صكالك بقصها قال في البرزنية من الشهادات والصكالك تعيل في الصحيح وقيل لا
لأنهم يكتبون اشتري وبيع ضمن الدرك وإن لم يبع فيكون كدبا ولا فرق بين الكذب بالكاتب
أو بالتكلم قلنا الصكالك في كاتب غلب عليه الصلاح ومنه يحقق ثم يكتب ما عن الجوى أي
وما ذكر من الكذب عقولهم يحققون ما كتبوا قال الرملي في حاشية الملح وفي إجازات
الجزارية لا تقبل شهادة الدلال ومختار قضاء العهد والوكلاء المفتحة والصكالك ١٥ (أقول)

مطلب
حاشية الفتوى

مطلب
اسم زوجها أو مات تقبل
شهادة أهل الدمة على مهرها

مطلب
في شهادة مختار القربة
وموضع الدوب

(والعمال) للسلطان (الا
إذا كانوا أعوانا على الظلم)
لا تقبل شهادتهم أعية ملاهم
كريس القربة والجاني
والصراف والمصرفون في
المراكب والعرفاق في جميع
الأصناف ومختار قضاء
العهد والوكلاء المفتحة
والصكالك

وسمى في شرح قوله أو يوبى أو يكلى على الطريق اسم لا تقبل شهادة، فخاص وهو لدلال الإلاد
 كان لا لا يتحقق ولا يكذب وقوله على سراح هو وقدر أيا في كلامهم كبير أو أقول قد ظهر
 من هذا شهادة الدلال وبعكاد ونحو هذا لرد مجرد لصاحبه لئلا يشترط ما لا يعمل شرعا
 وأما تعيين أعضائه على من لا يشترط ذلك منه تأمل (قوله وصحان إيهت) بضم الصاد المجهمة
 ونشد الميم قال الكمال عطاء على من لا تقبل شهادة بمناصه وكذا كل من شهد على إقرار
 باطل وكذا على قول باطل مثل من يأنس سوق القصير منه دعه أو شهد على وثيقته أو
 وقال المصنف ان شهدوا على عليهم العن لانه شهادة على باطل فكيف هؤلاء الذين يشهدون
 من مبشرين أو أطباء على دمار الجبهات وعلى المحبوبين عندهم والذين في ترسيمهم أو
 رهنه (كقطة سوق الدباب) كى بأذهاب نقطة من المال يجعلها عليه مكساو يودى
 من الكتب بانحاء المجهمة مع فخاص وهو بفتح الدواب وريق والاسم الخاصة بالذكور
 والفرخ من خمس من باب نصراد غير زمره لانه هو درجته كالى القادوس وقد جعل في
 لاسوق التي تباع فيها العبيد مكسوة فلا تبطل شهادتهم (قوله حتى حل نفس الشاهد) أى الذى
 شهد على صلت مقاطعة انصاف كفى للمخ وميس الردين انهم اعدم جوارم بل المراد بان
 قال لمن الله شاهد بذلك قال الخبير المولى في دواء رجل قاطع على مال معلوم احتساب
 فريضة هل يصح ذلك أم لا أجاب لا يصح ذلك لا يصح السليم ولا يبالغ المحاسب بما انتم منه من
 المال ولا يصح الدعوى في ذلك ولا تناسم اليه عليه ولا يعمل للقاضي معصاة مثل هذه الدعوى
 وواقفت عند المقاطعة أو الاستعصام كالأبناء مع ما اشترت أو وجهه ان المقاطعة
 لا يشترط ان تكون بين العليم وجود المبيع ولو منه شرعا ولا اجارة لا مع المدفع واذ
 وقع باطل كانت كالمدم ولا فرق بين مقاطعة الاحتساب ومقاطعة القضاء على المقاطع
 على القضاء على المقاطع على الاحتساب ولا مثل عن جوارم بل يشترط عن كفره من نفسه
 ومنع عليه كفى اليه رتبة قال مؤيد زاده مستانصار من رجل أحد فسوق الصبيان مقاطعة
 من الديوان واشهد على كتاب المقاطعة انه داخل في بنهم دفاراد شهد عليه العن ولو
 شهد على مجرد الاقرار وقده لم السب فهو أيضا موقوف بحسب الترخيص فعمل مثل هذه
 الشهد وكذا كل اقرار بؤم على حوام (قوله ورعاياهم) أى رعايا أعمال واسواب (قوله
 لا تقبل) بجهلهم ويملهم خوفا منه قال في صروى شرح لمطومة أمير كبير ادعى قسمه له
 حياه ودواوينه ونوبه ورعاياهم لا تقبل ه قال لرمي وحسب منه ان شهادته خداه
 الملازمه لبعده لولا كذا لا تقبل وهو ظاهر ولا يفتى زمانه هذا تأمل وقد
 أفتيت به مرارا والله اوفى بصواب ومثله في شهادته مع القناوى بصيغة فهو ان الكلام
 رالحو كلاء على باب القضاء لا يصح شهادتهم لانهم ساعور في ابطال حتى المستحق وهم فأتى
 والله فعدلى أعلم في الهنديه شهادته بعد ذلك لا تقبل ان كانوا يحدون وان كانوا
 يحدون تقبل نص في الصيريه في عدم الامانة وما دونه وما زاد عليه وهو لا يحدون
 كذا في حواهر الاطلاق ه باقلاص الخلاصة (قوله كشهادة المزارع لرب الارض)
 ه لا تقبل شهادة الرمان ه ذكره عند الموطأ وهو ان كانت اشهادته لا تتفق بالارعة

وشيمان الجبهات كقاطعة
 سوق القضاء حتى حل
 لمن الشاهد شهادة على
 باطل ففج وبجروق لوهات
 أمير كبير ادعى قسمه له
 ونوبه ورعاياهم لا تقبل
 كشهادة المزارع لرب
 الارض

مطابق
 لا تصح المقاطعة على
 الاحتساب قربة

مطابق
 الجند اذا كانوا يحدون
 لا تقبل شهادتهم ولا أمير
 ولا تقبل وحد الاحصاء
 مائة

ط قال لرجلي قبده في القنينة مما اذا كان السقف من رب الارض ووجهه من وجوه
 الزراعة بلثاثة ان يكون الارض والبذر واحد والمعمل من الاتم فيكون
 الزرع صاحب البذر ويكون ما يشاء العامل في مثله عمله هو ايجير خاص فلا تقبل
 شهادة ابيه وكذا ان كان الارض والبذر واحد والمعمل والبذر لا تقبل شهادة ابيه اما
 باخذ من الشروط والبذر تبع له آلة العمل الثالث ان تكون الارض لوحد والباقي لاخر
 فيكون الخمار ح لرب البذر وما اخذ من الارض اجرة ارضه والمزارع مستاجر للارض بها
 بذره صاحبها من الشروط ومن مستاجر ارض من آخر تصح شهادته ولا تصح المزارعة في
 غيره الو جهه الثلاثة كما سر في بابها (قوله وقيل اذا اقبل المال) هذا ممكن في عدة
 لكن فانه لم يزل الا اذا كانوا اعدوا الخ (قوله المختلفين) والذين يؤجرون منهم العمل
 فان حصل اساس رده شهادة اهل الصاعا الحاسبة فادركت هذه المسئلة على هذا
 لا طهارتها لم يسم وكذا لاوكسهم اطيع اديب كتاب كافي بصر قال الرمي فقرر ان المعبرة
 للعدالة لا المعروفة وهذا الذي يجب ان يقول عليه ونرى في ما نرى بعض اصحاب الحرف الدينية
 عنده من الدين والتقوى ما ليس عند كثير من ارباب الوجهة واصحاب المناصب وذوي
 المراتب ان اكرمكم من الله انما لكم فيكون في ايراد الشارح هذا القول رد على
 من رده شهادة اهل الحرفة الحاسبة قال في دفع واما اهل الصاعا الدينية كالتنواف
 و لربا و الحائز والجليل فليس لا تقبل والاصح انهم تقبل لانه قد تلاف قوم صالحون
 فلم يعلم الصادق لا يق على طاهر الصناعة وغفمه فيه فراجعهم (قوله وهي حرفة آباءه
 واجدادهم) طاهر نها اذا كانت حرفةهم لا تكون دينية ولو كانت دينية في ذمها وهو خلاف
 ما عليه الكلام الا في (قوله والادامروته) أي بان كان أبوه ناجرا او احترف هو الحياكة
 او الخياطة وغير ذلك (قوله الشهادة) أي لا تركا له ما فيه نظر لانه مما انفلسا قدمه
 يعني صاحب المعروفة بان ان صاحب الصناعة الدينية كالزبال والحائك مقبول لشهادة
 اذا كان عدلا في الصحيح اه (قوله لما عرف في حد الادانة) قال الفقيه في هذا القول
 الشكافية ومن احسب انكاره ولم يصر على الصغار وغلب صوابه على خطئه ما يصح كان عليه ان
 يري قيدا آخر أي في تعريف الله المترجم بجنب الامان الدالة على الدماء وعدم المرونة
 كالقول في الطريق اه وهو يقتضي ردها في ذم الصناعة الدينية لحرم المرونة بها وان لم
 يكن معصية متأمل ط وشبهة ما يد كره في اقوله الاتمية (قوله دفع) لم روى الفسخ
 بل ذكره في البصر بعبارة يفتي حية قال ويفتي في قيد قبول بان تكون تلك الحرفة لا تامة
 ببيان تكون حرفة آباءه واجدادهم والادامروته اذا كانت حرفة دينية فلا شهادة له
 عرف في حد الادانة اه قال الرمي وعندى في هذا التقيد طور يظهر على ظاهره فتلأل
 أي في ان يثبت قوله بحرفة لا تامة الخ قلت ووجهه مهم جعلوا المعبرة للعدالة لا للحرفة فيكم من
 روى من عتق في من ذم صاحب ووجهه على ان الغالب انه لا يبدل عن حرفة آباءه في ادله
 من الادلة في تيد او معرو بها عليه ولا يبدل عليه آباءه او وصيه في صفه ولم يفتي
 غيره فتلأل و في حاشية أبي السعود في نظر لانه مخالف لما قدمه وهو في ان صاحب

وقيل أراد العمال المختلفين
 أي بحرفة لا تامة وهي
 حرفة آباءه واجدادهم
 والادامروته لودنية
 فلا شهادة له لما عرف في
 حد الادانة فتح وأقره
 المصنف

اصداقه الدنيته كثر بالوالد والمثلك مقبول الشهادة اذا كان عدلا في الصحيح اه وقد ساء
 فريسا قال سدي الوالد يدفع ما مراده ان عدوله عن حرفة ابيه الى ادنى منها دليل على عدم
 المروءة وان كانت حرفة ابيه دنيئة فينبغي ان يقال هو كذلك ان عدل بلاه زمان اه (اقول)
 فالجواب ان الاعتبار بالعدالة ولا تنظر الى الحرفة الا اذا عدل من حرفة آباءه الشريرة الى
 الحرفة النجسة اذا كان بلا داع اليه من غير او عدم اسباب او قلة بدنة قصره عن حرفة ابيه
 ولا سيما اذا كان ابوه او وصيه عليه في صغره هذه الحرفة الدنيئة فكيف هو ولا يعرف غيرها اما
 اذا كان بلا داع فدل على رذائله وعدم مروءته ومبالاة به بما يحاسبه قط العدالة اما لو كان
 اتقاه لاجل هذه لاعداءه لا عدوا له كورثة متقبل اذا كان عدلا ولا وجه له شهادة فحينئذ ما قلنا
 (قوله لا تقبل من اعني) في حق من الحق وقد بنا او حينئذ لا وعقارا قهتاني واعلم انه
 من الادلة المستقر في التمييز بالاشارة بين المشهود له ولمشهود عليه ولا يغير الا على الابانة
 فيصير عليه التاخير من التمسك اذا التمسك به انفة (قوله ولو قضى مع) أي فاض
 لو حتميا كما يشهد بالاطلاق او يحمل على فاض يرى قبولها كما في ط (قوله مالو عني) اه
 الاداء لان الاداء عدم قبولها عدم القضاء الامام اهلها ان شرط وقت القضاء اصغر وزنها
 هيته منه (قوله وما سائر السماع) أي كالسب والموت وما تجوز الشهادة عليه بالشهرة
 والسماع كما في الخلاصة (قوله الا لثاني) أي في مالو عني اه الاداء قبل القضاء وما جاز
 بالسماع كما في فتح القدير وهو مروى من الامام واستظهره في الاول صدر الشريعة فدل
 وقوله اطهر لكن رده في المقابلة بان المشهور من سائر الكتب عدم اطهريته واما قوله
 بالثاني فهو مروى من الامام ايضا قال في الصواع واختاره في الخلاصة ورد المولى بانه ليس
 في الخلاصة ما يستضي ترجمته واختياره ثم قال ط وجوز به في النصاب من غير ذكر خلاف
 كما في المحرر اه (اقول) وهو ترجيح له لكن عزاه في الخلاصة الى النصاب وفي النصاب لم
 يتعرض لحكاية الخلاف وفي حاشية الخبر المولى على المنع عند قوله ودخل تحتها ما كان طريقه
 السماع خلافا لابي يوسف كما في فتح القدير (اقول) عبارة فتح القدير وقال ابو يوسف يجوز فيما
 طهر بقاءه السماع وما لا يكتفي فيه السماع اذا كان اصغر وقت العمل اه عني عند الاداء اذا كان
 يعرفه باجمعه ونسبه اه (اقول) فتح القدير خلافا لابي يوسف في طهر بقاءه السماع او لا
 في طهر بقاءه السماع وقد ترجع الشارح في حقه في ذلك فان هذه عبارة من عرفها يعرف ولا ينبغي
 ما ذهب من اجماع اختصاص مذهب ابي يوسف بطهر بقاءه السماع وليس كذلك وفي فتح وقيد
 في الاختيرة قول ابي يوسف بما اذا كانت شهادته في الدين والعقار اما في المأول فاجمع على ما
 ثم الاقتض (اقول) وفي الحاشية وقال في لهون الخلاف فيما لا يباح في حقه في الاشارة وفي غير
 الحدود وقال في الدخيرة: الخلاف فيما لا يجوز لشهادة بالشهرة والقضاء اما في خلافة تقبل
 شهادة الاعني بالاشلاف اه وهذا ما استدلنا في كتاب من انه لا تقبل شهادته عند
 ابي حنيفة ومحمد في طهر بقاءه السماع او لا فارجع الى ما رجوعه لثاني ان ثبت قال في
 صدر الشريعة في حاشية الا على اه عني بعد الاداء قبل القضاء خلافا لابي يوسف وقوله اطهر
 قال اخي زاده في حاشية يسموه لا طهر ان العني اذ لم يكن مانعا من الاداء اذا العمل به سيرا

(لا تقبل من اعني) أي
 لا يقضي من ولو قضى مع
 وعني قوله (طائفا) مالو عني
 بعد الاداء قبل القضاء وما
 جاز بالسماع خلافا لثاني
 واذا عدم قبول الآخر

عند أي يوسف فعدم كونه مائة من ألف بعد أدائه بصير يكون في غاية الظهور وعندهما
 لأن لا تأثير في نفس قضاء التناهي للمعنى المعارض للشاهد بعد دائه شهادته انتهى (قوله)
 مطلقا) سواء كان فيما يجري فيه التصامع أم لا وفي الجبر ولا نقل شهادته سواء كانت
 بالاشارة أو بالكتابة (قوله بالاولى) لأن في الاصحح انما تصدق انتم في صدقه وهذا يتحقق
 في نفسه وغيره من قدر انتم وديه وامر اخر كداني الفخ ولانه لا عبارة له أم لا لا يصح لا في
 الاصحح وفي المذموم انما يصحح الفقه لان نطقة الشهادة لا تتحقق وعلم الكلام على ذلك في
 الفخ (تنبيه) نصوا على ان نعمة السمع أفضل من نعمة البصر لعموم مدحه ها
 طه بذلك من حكمل الجهات بخلاف البصر ولانه لا أثر في بحالة حرس بخلاف
 لا على ولانه بذلك ان الكتاب الشرحية لا فقه ط (قوله ومعه) لان الشهادة من باب
 لولابه ولا ولاية له على أحد ولا نقل شهادته ولو على كاد أو مرته مثله في الاصحح كقوله مدناه
 مرفوعا (قوله ومعه) ولو مكانا أو مدبرا أو ولد أو لا ولاية له على نفسه كالمصير في فعل غيره
 أولى قال في الحواشي السعدية الوكالة ولاية كايه لم من أوّل مزل الوكيل والمعد بحجور
 كان أو ما ذوقا صوزو كانه قائم في جوابه اه قال سيدي لولاه متهو كيل على عقل
 وقد يقال ولا يشهد ما في الوكالة غير أصلية تأمل (قوله أو معضا) أشادهم - ما إلى ان المراد من
 المملوك من فيه وقول الاطلاق لولا ان أول المكاتب والمض قال سيدي الوالد والمعد في
 المرض كالمكاتب في زمن السعاية عند أي حنيفة وعندهم امر مدبرون اه (أقول) والمراد
 بالمرض مرض الموت وصح كان لثلاث يضيّق عن فقهه ولم تجز الوثقة (تنبيهات) مات
 عن هم وأمنير وعدين فاعذت هما الم قشدها منوها - ما هما انهما بالاعيت أي أنه أقرم إلى
 صحتهم لم تقبل عند لا في قبولها ابتداء بطلان انهما لان مقتضى البعض كالمكاتب لا تقبل
 شهادته عند لا عندهما لانه حرم مدبرون ولو شهدا ان الثانية أشد الميت قبل الشهادة الاولى
 أو بهداه أو معضا لا تقبل بالاجماع لا لولاه لكانت صارت معصية مع البت فيه رجع انهم عن
 الوراثة بصر عن المحيط (أقول) هذا ظاهر عند مجرد الشهادة من وأما عند سقوط الشهادة لاحتية
 فاعل في حق اهي على التفتية فتدقق في المحيط مات من أح لا به له وارث غيره فقال عبد الله من
 رقيق الميت انه اعتق في صحتهم هذا الاخر انهم صدقهم الاخر في ذلك لا تقبل في دعوى
 الاتفاق لانه أقرباؤه لا ملك له نعم ما بل هو ما عبدان فلا تتحرر لقراره حرام وارث دونه فطل
 شهادتهم في النسب ولو كان مكان الاخراني جز شهادتهم ما وثبت نسبهما وبمعين
 نصف قبحته لانه اقربان حقه في نصف الميراث صرح بالحق لانه لا يعتبر عندهما لان العتق في
 مدد شتبه نصيب السعاية لغير ملكا - مكنت (وقول) عند أي حنيفة روجه الله تعالى
 بمقتان كما قال اعيان شهادتهم بما بالعتية لم تقبل لان مقتضى البعض لا تقبل شهادته فتدقق
 (قائدة) قضى شهادته فظهر واعيد اتيين بطلانه فلو قضى بوكالة نسيه وهذا ما في الامر
 من لا يكون ثم وجدوا عبيد لم يبرأ احراما ولو كان عتق وصاية برأوا لان قضى بآب التذني
 وان لم يثبت لادعاء كادته لهم في الدفع الى امينه بخلاف الوكالة ادلا يملك الاذن لعريم في دفع
 دين الحبي اغيره قال المتقدم في هذا ما يقع الا أن كنياس نولية تضمن بطرقة فينصرف

مطلقا بالاولى (ومعه)
 ومعه (ولو مكانا أو
 بعضا

طلب
 يطل القضاء بظهور
 التهود عبيدا

فيه تصرف ماله من قبض وصرف وشتر مبيع ثم يظهر به تغير شرط الواقف أو ان يتم
بأهل يبيع ان لا يصح له تصرف بدنه المسمى كالنسي ودينار من قبله ونقد م في لوقف
ما يؤيده ٨١ (قوله وصي) مطلقا مدم الولاية كاملا ولو وقد سنان المصبي ادا بلح
شبه فانه لا بد من التركة وكذا الكافر اذا اسلم وان الكافر اذا عدل في كفره اثم ادة ثم اسلم
مشم فانه يكتفى التمهيد الاول دون الفرق بين المصبي والكافر هو ان الكافر كان بشهادة
مقبولة قبل اسلامه بخلاف المصبي (قوله ومعدل) قال محمد بن رجل يحمي صوام قوام معدل
يخشى عليه ان يلقن فياخذ به قال هذا من اقسامه في الشهادة ومن أي يوم فانه قال ما
رد شهادة اقوام رجسوا منهم يوم القيامة مصادقته المثل وامثله لا تنقل وان كان
عدلا صالحا فارتجابه وفي الجرح ومن أي يوم فانه لا بد من شهادة المقتل ولا بد من اربعة لان
التمهيد يحتاج فيه الى رأي والتدبير والمقتل لا يتعمق في ذلك ٨١ وفي مؤيد زده ومن
شدد عقوبته لا تنقل شهادته (قوله ويحذرون لاني حال صفة) أي وقت كونه صاحبيا قال في
تخطيط ومن من ساعة ريشي أخرى مشهد في حال صفة تقبل لان ذلك بغير الاغنام وقد ر
من مشبعة جنونه يوم أو يومين فاداه به ههنا وكان صاحبيا تقبل ٨١ وقد علم ان قوله
لاني حال صفة سنة امن بشروط (قوله لان يصح) أي المملوك والمصبي (قوله والتقيير)
تأخذ من قول من الدين والاصول العمل بالعبط وهو انما يصح لي بالتقيير اذ لا يصح طبعه
قال في الاصل المصبي اول حاله كائنون به في اذ كان عديم العقل والتقيير وأما اذا عقل
فهو وامتنوه الماقل سوان كل الاحكام اهداه المصنف (قوله وادياه بالحرية) أي اباقة
ولو اعتق عبده في مرض موته ولا مال له غيره ثم شهد لا تقبل عنه الامام لان مقتضى موقف جرح
(قوله كافر) في دونه وعين مقتضى (قوله وبعد البوع) لان المصبي والرفيق والمملوك أهمل
لتمهل لان العمل بالشماد والسمع وبقى الى وقت الادب ما يصبط وهو ما لا ينافي ذلك
وهو ان عند الادب وأطلقه من ماذ لم يؤدها الا بهد لا هدية راذاها قبلها فرددت ثم زالت
بهذه فادها ببار قوله وكذا بهد البصير) أي بشرط ان يصح وهو يصح ايضا بان كان بصيرا
مصحح ثم عي ثم أبصر عاى فادهم فانه يبدى لواله ومباراة لشارح توهم انه دالتمهل أعى
و من صير المصنف وليس كذلك تقدم من ان شرط تضمن البصر فمعي ما فانه يبدى
والله قوله وعلام فارقي بصرو شاراني في الكافر دالتمهل اعلى م ثم اسم فادها تقبل
فما في دفع مدير (قوله وتوبه سبق) من كمال فاسقا فادى بعد توبه عام تقبل وانما يصح
ان تمدير مدق التوبة عوض لراى الممدروا فادى كاد من ماموا فترت توبه انما في
عن توبه الممدف كبا في قره (قوله وطلاق زوجة) يعني اذا تمهل وهو روح وادى بعد زوال
لزوجية فبده وحي أي لم يكن حكم ردها لما باقي فرييا (قوله وفي البصير) أي
الملاصة (قوله برده) أي لشاهد (قوله وشهد بها) أي شكاة اسادة اطاقى غير هافلا مانع
(قوله لا تقبل) أي المهادة (قوله لا ربيعة الخ) قل هذا لا تقبل شهادة الروح والابير
والمدل والمهم والشاق بعد ردها ٨١ يجوز وفيه أيضا قبل هذا الباب علم انه يفرق بين
لمردود تمة وبين لمردود شهدة فاشي في ل عند زوال المانع بخلاف الاول فانه لا يقبل

(وصي) ومعدل ويحذرون
(الا) في حال صفة الا
(ان يصح في الرف والتقيير)
والطبع بالحرية) ولولمقتضى
كافر (و) عد (البوع)
وكذا بهد البصير والاصول
وتوبه في وطلاق زوجة
لان المصبي حال الادب
تمكمله وفي الجرح في حكم
رددها له ثم زالت فتمد بها
لا تقبل الا اربعة

مطابقا اليه أشار في انقزاله اه وأطبق عدم القول في شمله ولو لم يفسد آخر قال لوري
من رد الخا كتم شهادته في حادثة لا يجوز له كتم آخر ان يقبل في تلك الحادثة وان اعتد به فلا
قال سيدي الوالد ما ماسوي لاهي بظاهر لان شهادتهم بغير شهادته وأما لاهي فيبصر
الفرق بينه وبين أمه في زوجين غير رأيت في الشر لالية امتنع كل قبول شهادته الا لاهي
(أقول) ويمكن أن يقال بان الفرق بينهما ما هو ان لاهي ليس أهلا للشهادة
كالبعد والاصح وأما روح فاهل بها لكن عدم قبوله بغيره تامل وبأني قريبا ان شاء الله
فعلى (قوله عبد الخ) وجه القول في عدم الراد ان الردود ولا ليس بشهادة بخلاف
الاشارة اذ اردت شهادته وأحد الزوجين اذ اردت شهادته ثم لا تقبل لان الردود أولا
شهادة فيكون في قبولها به من نفس قضاء فدامضي بالاحتماد (قوله وأعي) يعمل على ما اذا
يعمل بصير او ارى كذلك وقد يقال لاهي بين ما وعابه يعمل قوله وكذا بعد ابصاره ابو
كما قلناه عن سيدي الولد وجهه الله تعالى (قوله وادخال الكمال) مع انه سرح في صدر
عبارة بخلاف ومثله في الشارعية والجوهرية والبر دافع قال في خزانة المفتين ومن ردت
شهادته لعله ثم رأت العلة لا تقبل الا في خمسة مواضع في ان قال الحاشية اذا جعل لمعول
شهادة لمولاه فلم يرد حتى عتق ثم شفعه فقبل وكذا روح اذا ألبس امرأته ثم لم يرد اجاز
في ظاهره من المستنبات بوقيد كلام لكيل وتصويره لا يصاحبه لانه قال لم يرد حتى عتق
وليس فيه ما اردت لذلك ثم شفعه او قال اذا ألبس امرأته ثم شفعها ولم يرد كرام اردت قبل
الابية كذا كرمو بره قريبا من الجوهرية وايدافع ان شاء الله تعالى قتائل (قوله وهو) لان
الزوج لشهادته وقد حكم بردها بخلاف العبد وشعوه تامل والحب انه ذكر اول انما
لا تقبل كالموردت انفق ثم تاب ثم قال نصار الحاصل الخ كراحمه روحه مع من قبل
ما ظاهره سبق فلم له الله صدر كلامه ولم يصرح به في الشارعية والخلاصة لا تسلي الا
اربعة وثلاث في الجوهرية اذا شهد الزوج الحلو لزوجته فردت ثم باه او تزوجت غيره ثم شهدا
تلك الشهادة لم تقبل بل هو ان يكون توصيل بطريقها الى صحيح شهادته وكذا اذا شهدت
لزوجها ثم باه انتم شهدت اه ولما في الدافع لو شهدا فاسق فردت أو احده لزوجيه
اصحيه فردت ثم شهدا بالتوبة وايدفع لا تقبل ولو شهد العبد والاصح الكافر فردت
ثم عتق وبلغ واسم وشهد في تلك الحادثة فيهم اتقبل وجه الفرق ان الفاسق والزوجه هما
شهادة في الجمل فاذ اردت لا تقبل بعد جلاء الاصح والكاكف فلا شهادة لهم أصلا
اه كذا في الشارعية وفيها قال في الفتاوى الصغرى لو شهد المولى لعبده في السكاح فردت
ثم شهد بذلك بعد العتق لم يجز لان الردود كان شهادة ثم قال واصح في او المكاتب ان شهد
فردت ثم شهدا بهما بعد الخلع والعتق فلا مانع من الردود لم يكن شهادة بدليل ان خاصية ما أقصو
به لا يجوز فاذا عرفت يسمل عليك تحريم المسائل ان الردود لو كان شهادة لا يجوز بعد ذلك
أبدا ولو لم يكن شهادة تقبل عند اجتماع الشرط ولكن يشك عليه شهادة لاهي
اذ لو قضى به اجاز في شهادته وقد حكم بقبولها بزوال الهمى (قوله ومحمد في قذف) أي
ببسته وقد ايد لان الرد في غيره لا يسبق وقد ايد نعم بالتوبة وما به فلان عدم قبول

عبد وصي واهي وكافر
على مسلم وادخال الكمال
أحد الزوجين مع الاربعة
مورد (ومحمد في قذف)

محدثهم من تمام الحدوث فلا يوجبونه وأشار به الى ان الشهادة لا رد بها - ذم موهبا
 (بقوله تمام الحدوث) اي لانه طمعه ما لم يضرب بتمام الحدوث لان الحدوث لا يضر انما
 وهو لا يكون - داوود صريح بامسوط لان الحدوث ليس صريحا في أي غمالات ومادته
 يكون امر براهين - قطا ما هو صريح في رواية (قوله وقيل بالاكثر) كما هو رواية وقد عات
 ان طاهر الرواية غمالة واحتار في شيطان لان طاهر في على الكمال وفي رواية ولو بسوطا
 كافي في جمع ولا فرق في عدم غمالة بين ان يكون ضربا فاصلا او غير فصيل في غمالة لانه ليس
 محدثا بشدة (قوله وان تاب) ان وصلة أي لا تقبل شهادة الحدوث في القذف وان تاب
 (قوله شكك في حقه) الباطل - بسطة أي بسبب تكذيبه ونفسه لان تكذيبه عنائتي من
 كذبه وكذبه ما يقتضي التوبة فليس التكذيب بوجه الشهادة ويمكن ان يكون
 الباطل تصويرا يؤيده ما في الشريعة لانه راجعها وتاويل (قوله لا الرد) أي رد الشهادة للحدوث
 في القذف (قوله من تمام الحدوث) وهو قوله تعالى ولا تنسوا انتم شهادة الله ووجه
 الاستدلال ان الله تعالى نص في الابد وهو ما لا ينهيه والتعصيص عليه ينافي لقبول في وقت
 ساوان في قوله اهم فعدودين في القذف والتوبة لم يصرح عن كونه محدثا في القذف ولانه
 ان رد الشهادة من تمام الحدوث كونه مانعا من القذف كالجحد والحدوث هو الاصل فيبقى بعد
 التوبة لعدم سدوطه بها فكذا اتته اعتبارا له بالاصل كافي العناية وفي المتي على الهداية
 وان كان رد الشهادة من تمام الحدوث لكون تمام الحدوث مانعا من القذف لكونه واجرا
 لانه يؤلم قلبه كالحدوث ولم يفته لان القصد منه رفع الحار عن المذنب وذلك في اهدار قول
 القذف اطهر لانه بالقذف اذى القلب شر او ان لا تقبل شهادته لانه فعل اسائه وفاقا لمعنيته
 فيكون من تمام الحدوث في اي الرد به التوبة كماله اي كمال احدا اعتبارا بالاصل
 (قوله والاعتناء) منصرفا الى اي اي قوله تعالى الا الذين تابوا راجع في قوله وأولئك هم
 المستنون لاسوة ولا تقبلوا منهم شهادة بدخلاف آية المصير فان قوله تعالى الا الذين تابوا
 رجع الى الحدوث اوله وهم عذاب عظيم لانه لو رجع اليه لما نبت الاستثناء بقيل القدر لان
 التوبة باعثة مطلقا فصائدة لتقييده بسقوط الخدي وقال الشافعي ومالك واحد تقبل اقوله
 تعالى ولا تقبلوا منهم شهادة بدو وأولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا فان الاستثناء اذا تعصب
 جلا يصحها معطوف على البعض ينصرف الى الكل كقول القائل امر الله طالق وعبيد سر
 وعليه جهة الان يدحل الدار فان الاستثناء ينصرف الى جميع ما تقدم ولان هذه اقوالهم على
 عدم من عبيد الله تعالى ولا تفرأ على الله تعالى وهو الكبر لا يوجب رد الشهادة على التأييد
 ان اذا سلم يقبل قوله الاول في رد الشهادة الى ولا تقبلوا - من شهادة ابد معطوف على قوله
 طاهر الحدوث - والعطف الاشارة فيكون رد الشهادة من حد القذف والحد لا يقع بالتوبة
 ولان لم ان الاستثناء في الآية تعقب جلا يصحها معطوف على البعض بل تعقب جملة منقطعة
 عن جمل معصاهم معطوف على البعض لانه يعقب جملة أولئك هم الفاسقون وهي جملة مستأنفة
 لان ما قبلها امر ونهي من معصية من عطفها عليه بخلاف المثال فان الجملة كلها فيه نشائية
 معطوفة فيوقف كلها على آخرها - في ادو جلا يصحها في لا تفرأ في الكل والقباس على

تمام الحدوث قبل الاكثر (وان
 تاب) بتكذيبه نفسه فصح
 لان الرد من تمام الحدوث بالنص
 والاستثناء منصرفا
 اليه وهو وأولئك هم
 الفاسقون

الحدود متعاقبة شرطه وهو ان لا يكون في افرع امر عكس العمل به وهو انص وهو التأييد
 بحق وفي النهاية ولا يمكن صرف الاستثناء الى الجميع لانه منصرف الى ما يليه وهو قوله
 تعالى واؤلئك هم الفاسقون وهو ليس بمطوف على ما قبله لان ما قبله طالع وهو اخباري فان
 قلت فبوجه لا يحق الطالب ليصح كافي قوله تعالى وبالاولى من احد انا قل يا باهضه لعل فاه
 بتيد حصر اسد المذنبين في الاخر وهو يؤيد الاخبار به لانه يمكن يلزم جعل الكلمات
 المتعددة كالجملة الواحدة وهو خلاف الاصل لانه كان اذ كان بمرافق لا يتبع بالتوبة
 كاصل الحد وهو ثنائى ظاهر لانه كان اذ كان بمرافق لا يتبع بالتوبة وليس بمطوف
 لانه يمكن جعله ايسر بالولى من جعل الامتثال منقطع على جعله منقطعاً الى دفعها للمحدورات
 ونظام الصور على هذا البحث يقتضى مطالعة تقريرنا في تقريرنا في الاستدلال بالناصفة اه
 (قوله الان يجد كافر الى انقذف فيه لم تقبل) لان للكافة هادئة كما ودها من تمام الحد
 وبالا سلام حدثت هادئة اخرى فتقبل على المسلمين والضمير (قوله بعد الاسلام) مخالف
 لمرجع هذه المسئلة يدل على ان الاسلام لا يقطع حد القذف وحل يقطع شيئا من الحدود
 قال الشيخ هرقارى المهدية اذا سرق الذي اوزى ثم سلم فان ثبت عليه ذلك باقراره او بشهادة
 المسلمين لا يدرأ عنه الحد وان ثبت بشهادة اهل الامة قاله (سقط عنه الحد) في ويخفى ان
 يقال كذلك في حد القذف وفي الية من كتاب الصبر ان الذي اذا وح التبرير عليه فاسلم
 لم يقطع عنه ولم احكم الصبر في اذا وجب التبرير عليه فانادى بقطع من الفخر (اذا من
 الشافعية سقوطه لرجوع بالوجع ومقتضى ما في الية انه لا يقطع لان يوجب ذلك صريح
 اه (قوله على الظاهر) اي ظاهر الرواية وظاهر كلام المصنف انه لم يدر ما ضرب تمام الحد
 قالوا سلم بعد ضرب مضممة فضرب الباقى بعد اسلامه فقيمته ثلاث واثبات ظاهر الرواية
 لا تطل عليها على التاييد فاذا ثبت ثبات وفي رواية تبطل ان ضرب الاكثر بعد اسلامه
 وفي رواية تبطل ولو بوط يحرم من السراح اي لا يوجب دفع مضممة مترتبة ثم ادعى
 تقبل مضممة اخرى ولا تقبل منه في اسلامه لانه في حال كفره لم يتم عليه تمام الحد ولا ترد
 التمسادة الا بذلك وفي الاسلام لم يتم عليه بما عدا ايضا فلم تسقط شهادته (قوله بخلاف هذا حد
 فاعتق لم تقبل) لانه لا يتم اذ لم يصدق في حال رقه فتوقف الرد على حدوثه فاذا حدثت كاذر
 م ادعى بعد المقتضى من تمام الحد والفرق بينه وبين الكافر هو ان الكافر في حال كفره له شهادته
 فاذا حدثت حد سقطت تلك التمسادة فاذا لم يصدق استعاد بالاسلام بعد الحد ثم اذ لم يصدقها
 رد بخلاف العبد اذا ادعى ثم اعتق حيث لا تقبل سم ادعى لانه لم يكن له شهادة على احد وقت ابعده
 لم يتم الرد لا بعد الاعتاق (قوله على زائد) اي المذوف (قوله او اثنين) او رجل وامرأتين
 منح (قوله كالورهن قبل الحد بصر) ونحوه لانه لو تمام أربعة بعد ما حذر على انه في قبلة
 شهادته بعد التوبة في الصحيح لانه لو تمامه قبل لم يصدق كذا لا ترد شهادته وانما يصدق له على
 نحره لانه لو تمامه في حق اقرار المذوف بالمال لا يشترط ان يكونوا اربعة على دفع القارى من
 يبعد اذ قد فاسد شهد رجلان او رجل وامرأتان على اقرار المذوف بالمال لا يشترط ان يكونوا اربعة على دفع القارى من
 اعداد لان الثابت بالبيعة كالثابت بالبيعة الخ فكذا اذا اقام رجلان بعد حذر على قوارره

الان يجد كافر في القذف
 (في لم تقبل وان ضرب
 اسكنه بعد الاسلام
 على الظاهر بخلاف هذا
 حد فاعتق لم تقبل (او بغيره)
 الحدود (في حق على صدقه)
 اما اربعة على راء او اثنين
 على اقراره كالورهن قبل
 الحد بصر وفيه

بالزينة ودشهادته كالايجي ثم اعلم ان الصمد في قوله هم عندنا عندنا الى الحدودين وعندنا
شأنه الى انقاذهم العايزين عن الاثبات كما ذكره الفخر الرازي فلو لم يصدق تشبيل شهادته
عندنا لافاقه ولو قذف رجله ثلاثه شهد مع ثلاثة على انه زني فان كان صمد لم يصدق شهادته وان
لم يصدق القاذف صمد المشهود عليه كذا في البرازية اهـ (قوله انه متى اذا تاب تقبل شهادته)
قد مر ان القاسق اذا تاب لا تقبل شهادته عالم بعض عليه زمان يظهر اثر التوبة عليه وان
بعضهم قد رد ذلك بسنة اشهر وبعضهم قد رد بسنة وان الصحيح انه متى عرض الخبر الى القاضي
والعدل فراجعهم (قوله والمعروف بالكذب) اي المشهور به فلا تقبل شهادته فانه لا يعرف
صدقه من توبته بخلاف القاسق اذا تاب عن اثبات انواع القس في فان شهادته تقبل بغير
عن البدائع (قوله وشاهد الزور الخ) قال ط عني يستغنى عنه ذكر ذلك في الضرر وقد اقتصر
فيه على ادوين بل هو قال وفي المتن وساق العبارة لكان اولي اهـ (أقول) نعم ذكر في الضرر في
هذا الباب عند قول الكثر من المصنف ان اجتناب الكبار وقد مناهيانه في هذا الباب
عند قوله ومتى ركب كبيرة سقطت عدالته (قوله لو عدل لا تقبل ابدا) لانه لا يعرف توبته
ولانه قد عدل انه اي من غير ضرب مدة كمال الضرر من الخلاصة يبل قوله والاقتاب وفي الخاتمة
المعروف بالعدالة اذا شهد بزور عن ابي يوسف انه لا تقبل شهادته ابدا لانه لا يعرف توبته
وغيره باهـ دل لان غير العدل اذا شهد بزور ثم تاب تقبل شهادته كما قدمناه (قوله لكن ينبغي
ترجيح قبولها) اي قبيل باب الرجوع عن الشهادة قال في الخاتمة تقبل وعليه الاصح وجعل
لاول رواية عن ابي حنيفة وروى ابيه ابو جعفر فراه تقبل وعليه اهـ بعد كلام الشارح ايما
يا في أي قبيل باب الرجوع عن الشهادة مصرح في الرواية الثانية عن ابي يوسف ايضا تأمل
(قوله ومصور) ولو تعدد ولذا عبر في الضرر منهم ببعضهم على بعض والتعديل فبعضه قاسق
المخبر بعضه اذا حدث بين اهل السجن حادثة في السجن واراد بعضهم ان يشهد في تلك الحادثة
لم تقبل لكونهم منهم حين كذا في الجامع الكبير ومثله في البرازية اهـ (قوله وكذا لا تقبل
شهادة الصبيان) طاهر عبارة المصنف وعبارته لصغري بقيد منها لا تقبل شهادة ابا الخ الذي
حضر الملاعب انفسه بالصور (قوله منع الشرع عايب بحق به السجن) لان العدل لا يحضر
السجن والمنازع لا يحضر ملاعب الصبيان والرجل لا يحضر حرم النساء والشرع منع ذلك
طريقا آخر وهو الامتناع عن حضور الملاعب وعاب بحق به القول في السجن ومنع
اياه من الحمامات فاد ايمثلوا كان التفسير صافا فالعلم لا الى الشرع اهـ وقد تقدم
الكلام على انه قد يصح الشخص من غير حرم والمسح اعقابهم في حق المسجون والنساء
في الحمام لا في الصبيان لعدم كمالهم في اجابة المبيع معر الى البسوطا عند اكثر
العلماء والجمع بين لباس باخذ الحمام للرجال والنساء الساجدة اليها خصوصاً في الديار الباردة
وماروي من منعهن محمول على دخولهن مكشوفات العورة وقال القاسق وهو الصحيح (قوله
وصغري وشربلاية) حاق الشربلاية تنقله عن الصغري فالاولى شربلاية عن الصغري قال
الجامع القاسق وقيل في كل ذلك يقبل والاصح الاول كما في لقيه اهـ (قوله تقبل شهادة
النساء ومن) قدم في الوقت ان القاسق لا يقبل قضاء قاض آخر بشهادة النساء ومن

القاسق اذا تاب تقبل
شهادته الا الحدود
يقذف والمعروف
بالكذب وشاهد الزور
لو عدل لا تقبل ابدا لم تقبل
لكن ينبغي ترجيح قبولها
(ومصور في حادثة) تقع
(في السجن) وكذا لا تقبل
شهادة الصبيان فيما يقع
في الملاعب ولا شهادة
النساء فيما يقع في الحمامات
وان من الحمامات لمنع
الشرع عايب بحق به
السجن وملاعب الصبيان
وحمامات النساء مكان
التفسير مضافا اليهم لا الى
الشرع زازية وصغري
وشربلاية لكن في
الحاوي تقبل شهادة
النساء ومن

في نكاح الحام سائحا في وجهه سيدي الوالد على القصاص بالشجاج (قوله في القتل) ولا
 تقبل في قتل الأموال والنكاح (قوله بكم لديه) الا وصح في حكم الدين وهو متعلق بتقبل
 أي لا في ثبوت القصاص فانه لا يثبت بالنكاح وطاهر ذلك انه يحكم بالدين مع شهادتين بالعد
 (قوله العلم) ولو اعيقرت (قوله والزوجة زوجها وهما) أي ولو كانت الزوجة أمة لقوله
 عليه الصلاة والسلام لا يجهز شهادة لو ولد له ولا لو ولد له ولا المرأة تزوجها ولا الزوج
 لامرأته ولا العبد لسيده ولا السيد لسيده ولا النحر ينكح ولا الابيع لمن استباحه كقوله
 الفتح مرفوعا عن رواية الخصاص ومن قول شريح ومات به بنده ولان المانع بينه هو الاستعلاء
 ولهذا لا يجوز اذا بعضهم الزكاة الى بعض فتكون شهادته لنفسه من وجه فلا يتقبل فيه بل
 ما فاتته قوله لسيده فان العبد لا يملك له في حق أحد واجب بانه ذكره على سبيل الاستطراد
 فانه عليه الصلاة والسلام لما وضع موضع التهمة ذكر انه مع السيد فكانه قال لو قبلت
 شهادة العبد في موضع من الموضع على سبيل الفرض لم تقبل في حق سيده (قوله ويجازعها)
 أي وعليه (قوله الا في مستثنى في الاشياء) وفي البصر أيضا الا في قذف الزوج ثم شهد عليها
 بالزنا مع ثلاثة لم تقبل لانه يدفع المعلن عن نفسه الثانية شهد الزوج وآخر بانها اقترن بالرق
 الخلان وهو يدعي ذلك لم تقبل ولو قال المدعي ما اذنت لها في نكاحه الا اذا كان دفعها المهر
 بادن الاولى كذا في النوازل يجوز وكان وجهه ان اقدامه على نكاحها وتسلوها المهر منافع
 لشهادته اذ المهر عرف المدعي باذنه بالنكاح وبشخص المهر قال في البصر ثم اعلم ان من لا تقبل
 شهادته لا يجوز قضاؤه الا بقضي لاصه وان علا ولا فقرة وان قل ولو وكيل من ذكرنا كما
 في قضائه لنفسه كافي البراويقي ومثله أيضا اتهم رجلان عند القاضي وكل أحدهما ابن
 القاضي او من لا يجوز شهادته فنقض القاضي له ذاك وكيل لا يجوز زوار قضى عليه يجوز
 وفي الطزانية وكذا لو كان ولده وصيا فقضيه ولو كان القاضي ومضى اليه لم يحضر قضاؤه في امر
 البتيم ولو كان القاضي وصيا لم يحضر قضاؤه او كاه وتماه في ايه (قوله ولو شهد لها ثم
 تزوجها) أي قبل القضاة كذا في البصر ولم يكن أحب ان صار أجيرا قبل ان يقضي بها تازانية
 قال ط واطرحا لو طلقها وانقضت عدتها او المستحل بها اهل بغيره او المانع بالمولد
 زيادته سيده أخرى يريد ان يفرض بها وضوحا وهي انه لو شهد لامرأته وهو عدل ولم يرد المالك
 شهادته حتى يطلقها بانها وانقضت عدتها فانه تنقض شهادته كافي الثانية اه (قوله فلم يمنع
 زوجية) ولو الحكمية كافي المعنة لكن الذي يملك معاذ كمنع الزوجية عند القضاء واما
 منه ما عند الصلح او الاداء فلا يملك معاذ كذا لا بد من خميسة ماذ كمنع في المنع عن البراويقي
 فتم لها حال نكاحها ثم اباها او شهدا أي بعد انقضت عدتها تقبل وما لم يمتنع في المقولة
 السابقة قبل هذه من ط وهي لو شهد لامرأته وهو عدل الخ (قوله لا تتحمل) أي لا تمنع
 زوجية عن التمسك فلا تتحمل أحدهما حال الزوجية وادى بعد انقضت العدته يجوز (قوله
 أو أداه) كافي المستحل المقولة عن الثانية قال الرضوي وهو معطوف على انقضت أي يمنع
 الزوجية عند القضاء والاداء لا عند التمسك فلو تضمنت في النكاح او العدة وادى بعد ما يبار
 كتمسك الزوج ولا يصح القضاء ثم شهادة أحد الزوجين ولا اداهما المثل شهادة في حال قيام

في القتل في الجاهل بكم
 الدين كى لا يجرى المهر
 فليقتبسه عند النوى
 وقد مناقب شهادته العلم في
 حوادث السيدان (والزوجة
 زوجها وهما) ويجازعها
 الا في مستثنى في الاشياء
 (ولو في عدة من ثلاث)
 لما في القضية طلقها الا
 وهي في العدة لم تجز شهادته
 امه ولا شهادته له ولو
 شهد لها ثم تزوجها
 بطلت ثانية فله لم يمنع
 الزوجية عند القضية
 لا تتحمل أو أداه

الزوجية او لعدم وجوده هو المخرج على اربعة طائفة حيث ما تم تزوجه بحدث اى
لا يقتضى ما بعده اذ ان قبل الزوجية كما يصح الادعاء قيام الزوجية اهـ وهو مما
لما قدمناه عن الثانية من نواشيد هذا عدل الزوجية اذ انما وانقضت عدتها
قبل رد الحائض كونه هادته وهو الموافق ظاهر عبارة الشارح لان الظاهر عطف قوله او اذ ان
قوله لا تحمل من غير تكاف لما قاله الحق كما سمعت فتكون الزوجية غير مائة عند الفصل
وبعد الاداء الا ان يشهد ذلك فانه الحق قل من قبل في الجهر والحاصل انه لا بد من اثناء
لثمة وقت القضاء وما في باب الرجوع في الهمزة من وقت الهمزة لا وقت الرجوع
والجواب لا يجيبه ثم يكسها في الرجوع فلا عكسه كما ياتي وفي باب اقرار المريض
الاختبار لكونه اذ وجبة وقت الاقرار فلا حاجة فيه من كس او مات وهي زوجية صح وفي باب
لوصية الاختبار لكونها زوجية وقت الموت لا وقت لوصية اهـ (قوله اذ وجبة لوصية) ولو
كان فرعا من وجه كونه الملائمة لا تقبل شهادة لاصوله وهو له او مدعيه ان دون وجه من
وجه دليل على عدمه من وجهه ومن غيرهم منا كونه ووضع لا كاتبة ولا اوت ولا
نقد من الطرفين كونه اذ ما هو ولو باع احد التوامين فقد دل في ملكه واعتقه المشتري فشهد
لما نعه تقبل فان ادعى الباقي ثبتت منهم ما انتقص البيع والحق والاشهاد يرد ما قبض اومنه
ان هذا لا اعتداد ليجوز بل المصلحة وان كان القضاة انما صافى طرف او ندم فارشه عليه دون
المصلحة وتغلبه في الخصم الجامع من باب ثم ادركه الملائمة ولا تقبل شهادة ولا أم الولد الماتى
من السيد ولا يطالبه الزكاة كونه الحرة لثقتي بالعلم كذا في القبط البرهان وفي فتح القدير
نحو زهادته لا يبرهنا على خزانة لا كذا في هذه اثناء ان الطالب امرأ اباهما واحتال بغيره
على فلان لم يجز اذا كان الطالب مسكرا وان كان المال على غيرهما فشهد هذا ان الطالب
احل به اباهما والطالب يكره والمطلوب يدعى البراءة والاشهاد تجزى انتهى وفي المحمدية
لبرهان اذ شهد على فعل ابيه ما فعله لمر لا لا تقبل اذ كان للاب مائة اتفاق ولا على
قوله لا لا تقبل ومن محمد وروايتا ما قال ان كذا فلان فأتى حرقا على فلان انه كذا وشهد
اياه لم تقبل عندهما وكذا ان عاق متعبد بخوة الدار ولو ذكر الاب جازت شهادتهما وكذا
الحكم في كل شئ كان من فعل الاب من نكاح او طلاق او بيع وارشدها لو قيل على
عقد الوكيل فهو على ثلاثة اوجه الاول ان يقر الموكل ولو قيل بالامر والعدده وهو على
وجهين فان ادعاء الخصم قضى القاضي بالثبوت لانيات هادته وان نكر فعلى قولهما لا تقبل
ولا يقضى بشئ الا في الطلاق فانه يقضى بالطلاق بغير عدل لاقرار الزوجية وهو الموكل وعند
محمد يقضى بالعقد الا بمقدتر جمع حقيقته في العاقد كالباع الثاني ان يكر لو قيل للموكل
ان يجمع الخصم لا تقبل ولا تبطل انفا الثاثل ان يقر الوكيل بما ويجعل الموكل العقد
اقط فان ادعاء الخصم يقضى بالفسوق كذا لا النكاح على قول ابي حنيفة وعنه ما فيه (قوله
وان عملا) كذا وجد حده الى حالام اية سواء كان جده لايه اولاه (قوله الا اذ شهد باليد
الح) على هذا لا يستأنف به قوله وبالله التمسك اذ اقبل اصل لافرع وانت خير بان هذا يثبت من
مواثيق شهادة الفرع لاصل بل الامر بالمعسومين حيث فلا يحمل به بقوله وبالعكس وقبالة

(والفرع لاصل) وان
علا الا اذا شهد باليد
لا يثبت على اية اشياء

قوله فادى فلان انه كذا
وشهد اياه اى ايشان فلان
وكذا الضمير في قوله بدخوله
فلان اهـ منه

هنا ان يقال لا داشهه ابن الابن على ابيه بل هو قد نسم فيه صاحب الاشياء ابن اشخته
 كما قلده عند في المص ويظهر ذلك بانه قريبان من صاحب المصطح في ذلك في صورة مخصوصة
 وهي ما اذا ولدت امرأه فولدت اخذت منهم روحها هذا وجد الزوج ذلك فشهد ابو وابنه
 على اقرار الزوج انه ولده من هذه المرأة فتقبل شهادتهما لانها شهادة على الاب اه ومنه في
 ندنية (اقول) وشهادة ما رتاهما ولونهما ابو المرافعة وجدها على اقرار الزوج ذلك لتقبل شهادتهما
 لانها شهادة من ولدهما ولوا على الزوج ذلك والمرأة تتقبل شهادتهما عليها ابوها الم ولدت واقرت
 بذلك احققت فيه لرواية قال في الاصل لا تقبل شهادتهما في رواية هشام وثقة في رواية
 أي سليمان واداشهه لرجل لابن ابنة على ابنة جازت شهادتهما ثم وثقها في الترخاينة
 بحرفه وادوجه الاولى انها شهادة على الابن المرافعة بجمعه ورواد عاتق اوى الثانية بما يمكن
 القول في الاولى يقتضي القبول في الثانية وترجع رواية سليمان اذا فرق بظهره ولم يصح
 بوجه محمود بن ابن الابدع اشهادته في المص في وعلى هذا فلا فرق بين الاموال والنسب في
 القبول في المص عن شرح العلامة عبد البر في الاصل في الطائفة القبول لمطلقا من غير تقييد بحرف
 قال المصنف واصل وجه الشبهة ان اقدمه على الشهادة على ولده وهو امر عليه من ابنة
 دار على صفة فتدفع في التهمة التي ردت لاجلها الشهادة وهذا اختلاف ما شى عليه صاحب
 لمصر من انه قد يتقبل شهادة الاب على اقرار ابنة بنوة ولده في الامور ولنه قد لم لا تقبل
 وشبهه على انها غير مستقلة فيصط المص في قوله تعقب المصنف كلامه بكلام ابن النخعي ونص
 فاضى خافين لا تقبل شهادته لانه هو الذي شهد الرجل لابن ابنة على ابنة جازت شهادته كما
 ذكرنا اه قال الشافعي في هذا مسئلتها في الرد الام ليناها على بنت لها اخرى هل تقبل
 شهادتها فاجبت بحسب ما ارشده الام على احدى النسخين وان كانت مقولة لكن لما
 تضمنت الشهادة فلا حرجي ردت فلا تقبل شهادتهما لانها واقعة لموفق وبشهادتها اجبت به
 قول الزبلي رحمه الله تعالى في كتاب النكاح ولو تزوجها بشهادة ابيها ما تم نكاحها لا تقبل
 بطلان الام ما يشهدان اعيان المذكر منها اه ثم اجاب عن سؤال آخر عاصمة شهادة الاب
 على ولده لا يقبله غير محض قوله تعالى اهل اه اقول ويظهر لي ان مقتضى عدم القبول ايضا لانه
 منطوق لتورق تعالى (قوله تعالى) ان صاحب الاشياء (قوله الا داشهه على ابيه لانه) في
 حال لا طلاق ادعته عليه كافي تنوير الاذهان والصفاء مع زيادة استاوى شمس الائمة الاوز جندی
 من ان الامور ان ادعت الطلاق تقبل شهادتهما وهو الاصح لان دعواها تفوق الشهادته
 تقبل بحسب من غير دعواها انصار وجود دعواها ودمها سواء ط (قوله ولو بطلاق
 شرعها) لانها شهادته لانه (قوله والام في نكاحه) لو اذ النكاح ووجه الشريف الجوزي بان
 فيه جرح للام واخذ السيد ابو السعد ومن كلام الاوز جندی السابق ان القول بها اولى
 لان الام لم تدعوا الشهادة في الطلاق مقبولة بحسب ما قل في البصرو في القضاء من الفصل
 الرابع من رجل شهده عليه بنوه انه طاق امهم لانا هو يبعد فان كانت الام تدعى بالشهادة
 باطله وان كانت تجده فالشهادة جائزة لانها اذا كانت قد دعى فهم يشهدون لامهم لانهم
 مدعونون الام فيما تدعى ويبعد دون البضع الى ملكها بعد ما يخرج عن ملكها او اما اذا كانت

قال ويبار على اصله الا
 اذا شهد على ابيه لانه
 ولو بطلاق ضررها والام
 في نكاحه

الجنس الصادق بالمتعدد وصورتها كافي الخلق عن الاشياء ثلاثة قتلوا من اجل عدم انتم شهدو
 اعد التوبة ان الولي قد عفا عن الحسن لانه لا يقول ان من منهم عفا عنا وعن هـ
 لو اعد في هذا الوجه قال ابو يوسف تقبل في حق الواحد وقال الحسن تقبل في حق الكل
 هـ قال ليبري الذي رأى في نطيس الكبرى يخرجونه الاكل وعن الحسن في ثلثة قتلوا
 ربه لا عدناهم تاووا وقرروا وسموا انه عفا عنا لا يجوز ان قال انما عفا عنا وعن هـ اذا قال
 ابو يوسف تقبل في حق هـ هذا الواحد وقال الحسن يجوز في الوجهين وفي نطيس الكبرى
 والاشدوى في قول أبي يوسف هـ نعم على قول أبي يوسف لاشهاد لانسان لنفسه بل
 شهادتهما للثالث ولا تهمه في عدم الاشتغال لوجوب قتل على كل واحد منهما كالاخفم
 تغير ثمنه هـ وأما في قول الحسن باقبول فقد قيات شهادة لانسان لنفسه بالنظر هـ ما
 وقوله وقال الحسن يجوز في الوجهين فيه نظر فانه ذكر عن الحسن فيما اذا قال ثلثة عفا عنا
 لا يجوز فان هـ بارق الاشياء والبري متفقان على عدم لقبول فيما اذا قال عفا عنا فقط عند
 الحسن والظاهر ان أبو يوسف معه اذ لم يذكر لانه لا في ثمانية فان أريد بالوجهين الثالث
 والشاهدان وافق في عبارة الاشياء السابعة والوجه لقول البري في رأيه بلحاله
 بقية هذا في العبادتين ط قال سيدي الولد رحمه الله تعالى ان كان المراد قول الحسن
 تقبل اذا قال انما منهم عفا وعن هـ هذا الواحد قبل ان القائل ايمان فقط كما هو المتبادر
 من ظاهر العبارة فالظاهر ان القبول في حق سقوط انفراد الكل وعليه فوجب الدية على
 الشاهد من فقط وان كان المراد ان كل اثنين فالاداة او كل واحد قال ذلك فتسقط الدية عن
 الكل وانظر ما وجه قول أبي يوسف هـ اذا قد جعل المسئلة في الاشياء مستثناة من قاعدة
 لا تقبل شهادة الانسان لنفسه وقال بحسنها لمجوز ما لم يزل لا يصح استثناء هذه المسئلة
 من الضابط المذكور لانه ليس فيها قبول شهادة الانسان بنفسه ولا على قول الحسن بل انما
 قيات على قوله في الوجه المذكور لانها شهادة ان اثنين كل منهم على عفو الولي عن الثالث وانما
 شهادة كل منهما فلا خالف في الوجه في ذلك ان شهادة الاثنين لا تستلزم تهمتهما في عدم
 الاشتغال لوجوب الفضل على كل واحد منهما كالاخفم فتغير ثمنه في كتمان غيرين لغيرين
 فتأمل ولي حاشيتكم لا تكفي قال ابو حنيفة تقبل في حق الواحد بدو بسقط اقصا من عن
 الاثنين ويلزم ما بقية الدية وذلك لان الشهادة ليست لافهم ما وقال الحسن تقبل في حق
 الكل وذلك لما فيه من اعتبار ان كل اثنين تكون شهادتهما معا وادفرض ذلك فتحصل
 الشهادة في حق الكل من الاثبات لا حرفة قبل شهادة الكل هـ فانه بعض الفضلاء وعلى
 هذا التقرير يصح الاستثناء لان فيه قبول شهادة الانسان لنفسه فتأمل هـ قال في البصر
 وظهره أي نظم مسالة القاتل ما في الثمانية أيضا لو قال ان دخل دارى أحد فقبضى حرقتم
 ثلاثة انهم دخلوها قال ابو يوسف ان قالوا دخلوها جميعا لا تقبل وان قالوا دخلنا ودخل هذا
 تقبل ومال الحسن ابن أبي يوسف هـ فقال ان شهد ثلاثة باءا دخلها جميعا تقبل وان شهد
 اثنين لا تقبل فقال له الحسن أحببت وخالفت أبائك هـ (قوله وسيدنا بعده) أي وأمه وأم
 ولهم وثقل عليهم هـ قال (قوله ومكانه) لانه شهادة لنفسه من كل وجه ان لم يكن عليه

(وسيدنا بعده ومكانه)

دين ومن وجهه ان كان عليه دين لان المال موقوف على دين في منية المفق ثم العبد اولاد
فردت ثم شهد بها بعد العتق قبل ولو شهد المولى لعبده بالشكاح فردت ثم شهد به بعد العتق
لم يجز لان المردود كان شهادته وكذا لصي أو المكاتب اذا شهد فردت ثم شهد بها بعد العتق
والعتق جائز لان المردود لم يكر شهادته اه بجر وقدمنا الكلام عليه مستوفى في هذا
الباب فراجع (قوله الشريك الشريك) سواء كانت شركة أم لا أو شركه عقد عتاقا
أو فاقصة أو وجوها أو متنازع ومعه في انما به بشرى العتاق قال وأما شهادة أحد
المفاوضين له أحبه فلا تقبل الا في المردود واقدمه من والشكاح لان ما عداها مشتق منها
وتدبر في العتاق والنهاية وزاد في فتح القدير على الثلاثة لما لا يقر العتاق وطعام أهله
وكسوتهم وتوقيه الشارح بانه هو فانه لا يدخل في الشركة الا المردود لهم ولدا غير ولا يدخل
فيه العتاق ولا المردود وهذا قالوا ولو لم يدرهم مال غير ادرهم والدا غير لا يطل
شركة لان المساواة به ليس بشرط اه وكذا قال في الخواشي لصعديته به بحيث لانه اذا
كان ماعدا هما شقة كايده في عموم قوله ما ليس من شركته ما يشمل كلام المصنف شركة
المفاوضة أيضا فلا وجه للاخراج فتأمل الا ان يخص بالاملاك بقرينة السياق ثم ان قوله لان
ما عداها مشتق من ماعدا جميع فانه لا يدخل في الشركة الا ادرهم ولدا غير الخ وما ذكره
في النهاية هو مخرج كلام محمد في لاصل كاذ كره في المحيط البرهاني ثم قال وشهادة أحد
شريكي العتاق فيه لم يكن من محاربه مأمورة لانه كان منها وليد كره هذا التمسيل في
المفاوضة لان العتاق قد تكون خاصة وقد تكون عاما فاما المأمورة فلا تكون الا في جميع
الاموال وقد عرف ذلك في كتاب الشركة وعلى قياس ما ذكره شيخ الاسلام في كتاب الشركة
ان المأمورة تكون خاصة يجب ان تكون المفاوضة على التمسيل الذي ذكره في العتاق
اه ونقل كلام المؤلف ما اذا شهد ان له ما ارسلان على هذا الرجل الف درهم وهي على
ثلاثة أوجه الاول ان يصالح الشركة بارساء من ادرهم وله على هذا الرجل الف
دروهم مشتركة بعم ولا تقبل الثاني ان يصالح قطع لشركة بان فالاشهادان لغرض على
هذا خصم فبب على حد ولها عليه حصصه بسبب على حدة فتقبل شهادتهما في حق فلان
لثالث ان يداقهما فلا تقبل لاحتفال الاشتر لا ولو كان لواحده على ثلاثة من فشهد ثلثان منهم
ان ادا ان ابراهما ولا يصح الا ان الذي كان له عليه وعليهما ما كانوا كرهتم لم تقبل والا
قال شهدوا بالابرأ كلمة واحدة فذلك لا تقبل كذا في المحيط لبرهان بجر بزيادة فان
في الهندية وكذلك أي لا تقبل شهادة بغير أحد اشتر بغير الشريك الا شر كافي ما يروى
ه (قوله فبما هو من شركته) ما فيها التمس من شركته اتصل لانها اتهامه في البصر
وهما مثل منفرعة على عدم شهادة الشريك الشريك الاول شهد ان زيدا أوصى بثلث ماله
بقبيله بن فلان وهما من ثلث القبيلة صحت ولا تنقض لهما منها الناقبة لو أوصى لغيرهما صحت
وهما منهم فالحكم كذلك الثالثة لو أوصى لغير مينة أو لاهل مينة وهما منهم لم يصح ولو كانا
غنيين صحت والفرق بين الاول والثالث انه يجوز فيهما ما يخصص به من غيرهم بخلافه في
الثالثة الرابعة لو أوصى لغيرهما فبما هو من شركته لم يدرهم له ولدا بخلافه من لم تقبل مطلقا في حق

والشريك الشريك فيما
هو من شركتهما

مطلب
شهد الشريك ان له ما
وارسلان على هذا الرجل
كذا فهو على ثلاثة أوجه
مطلب
شهد ان الذي ابرأهما
وقلا من الات

الاولاد وغيرهم والفرق بينهما وبين اولادهم ان لم يحاطب لم يدحس بحسب عموم خطابه لم
 يتناولهم الكلام بخلاف الاولاد فانهم داخلون تحت الشهادة وانما ادخلنا الكلام في
 مسئلة الشهادة لفقراء اهل بيته باخبارهم يحصون بـ لاف فقر اجمعائه وبنو نعيم وذكر
 فاضيلان في فتاواه من الوقف لوشهدا انهم صدقة موقوفة على فقر اجمعائه وجماعتهم جارت
 ولوعلى فقر اقرابه لا قال الماطني في الفرق ان القرابة لا تزل والحوار يرول فلم تكن شهادة
 انفسه لاعماله اهـ واهل بيت الانسان لا يرول عنهم لانهم هم اقرار به ليس في حياته فلهذا لم
 تقبل فيها ولكن بشكل علة التولية فان الاسم هم لا يرول مع قولها ولكن لا يدخلان
 ويمكن الفرق بين الوصية والوقف بما اشار اليه ابن المشقة اهـ وعلى هذا شهادة اهل
 المدرسة بوقفها باثارة كتابي قرى في كلام الشرح (قوله لانهم من وجه) وهو البعض
 الذي هو حصة وذلك باطل واذا بطل في البعض بطل في الكل لكونها غير متجزئة اذ هي
 شهادة واحدة عنابة (قوله برق) فاذا طعن المدعي عليه في الشهود منهم عيسى مدعي
 المدعي اقامة البينة على سريته هم بجر حشد قوله الان بضم في الرق والصبر لكان قتل
 بعده عن الخلاصة في الكلام على الجرح المجرد ان يقال لاشهاد اقراره بالبيعة على الطرية
 وهو صريح ما قدمه في شرح قوله والمملوك وما هنا صريح في ان ذلك على المدعي وهو قوله
 فعلى المدعي اقامة البينة على سريته فتأمل (قوله وحده) ولو قال هم محدودون في شذف
 على الطامس اقامة البينة حوى له اطمس ولو بهد المحسنت ولو له لهم نظمهم فلهذا لم
 اطمس ولو دلهم بعد الشهادة لا يقبل طعنه (قوله وشركه) أي ادعى الخصم ان الشاهد
 شريك المدعي واقام به تقبل شهادة يشته ولا يكاف المدعي اقامة حجة على انه ليس شريكا
 له على الظاهر لان اية في ط (قوله زيادة نخراج) أي الذي لم يكن معينا لا تقبل لانه يدع
 عن نفسه امرعا (قوله ما لم يكن نخراج كل أرض معينا) فان الشاهد شهد انه لا يجر ارضه
 معنوا ولا يدع امرعا وكذا يقال فيما بعد (قوله اول اراج الشاهد) أي عليه كافي الهندية
 عن انطلاصة (قوله شهدوا على صبيحة) أي يدعون انه بالجميع هم اما اذا كانت الجماعة معينين
 علامان من القبول فيما يظهر ط وعبرة البرزبة على قطعة اكن في الشرح كما هما على صبيحة
 وفي القاموس الضبيحة اما قاروا الارض المعلقة قال في الهندية اهل القرية أو اهل السكة
 اقرروا لنا - فلهذا شهدوا على قطعة أرض انهم امن قريتهم أو سكتهم لا تقبل وان كانت واحدة ان
 ادعى انفسه حقا لا تقبل وان قال لا أخذ شيئا تقبل كذا في لوجير تذكروني (قوله يشهدون
 شي من مصالحه) بان شهدوا على قطعة أرض انهم امن سكتهم كما قدمنا من عندية (قوله
 وفي النادرة الخ) صورته ادعى اهل السكة قطعة أرض انهم امن السكة وشهد بعضهم ان كان
 لشاهد لا فرض له الاثبات نفع عام لا جرم فنه تقبل وان اراد ان يضح ما يقع الا تقبل ط
 (قوله لا تقبل) وقيل تقبل مطلعا في النادرة فحق (قوله وان قال لا أخذ شيئا تقبل) في قاضي
 خان داريعت واهو اشقة وانكر البائع البيع اشهد بذلك بعض الشفعة ان كان لا يطلب
 الشفعة وقال ابطال شفعتي جازت شهادة والالان حق الشفعة مما يجزى لابطال امانتي
 المسئلة لا تية في الوقف على المدرسة من كلفة غير من اصحاب المدرسة يكون مستحقا

لانهم انفسهم من وجه
 في الاشياء لانفسهم ان يطعن
 بثلاثة فرق واحد وشركه وفي
 فتاوى القسفي لوشهد به من
 اهل القرية على بعض منهم
 بزيادة الخراج لا تقبل طالم
 يكن نخراج كل أرض معينا
 أو لا نراج للشاهد وكذا
 اهل قرية شهدوا على
 صبيحة انهم امن قريتهم
 لا تقبل وكذا اهل سكة
 يشهدون بشي من مصالحه
 لو غير ارض وفي النافذة
 ان طلب حقا انفسه
 لا تقبل وان قال لا أخذ
 شيئا تقبل

لوقف استحقاقه لا يبطل بإبطاله فإنه لو كان يطل كان له أن يطالب بأحسبه رد ذلك مكان
شاهد نفسه فيجب أن لا تقبل شهادته وعن بعض المشايخ إذا شهد اثنين من أهل مكة
على وقف تلك مكة أن كان الشاهد يطالب لنفسه حقا لا تقبل شهادته وإن كان لا يطالب تقبل
ونظريه اهـ ملخصا ويؤيد مما ذكره من الكلام عليها في المقالة السابقة فاحفظه (قوله)
وكان في أي تقبل في وقف المدرسة أي في وقفية وقف على مدرسة كذا وهم من أهل تلك
المدرسة وكذلك أنهم ادعى وقف مكتب ولتألف مذهب في المكتب وشهادة أهل تلك في
وقف عليها وشهادتهم بوقف المسجد والشهادة على وقف المسجد الجامع وكذا بناء الدليل
أشهادوا بوقف على بناء السبيل فالحق في القول في الكل بزيادة وقف بالشهادة بوقف
المدرسة لأن شهادة المستحق هو يرجع إلى الجهة كعادته بأمره وهو لا تقبل لأن له
في الشهادة في مكان متهما بحر قال بن الشحنة ومن هذا النمط مسئلة قضاء القاضي في
وقف تحت نظره أو مضمون فيه اهـ وهذا كله في شهادة الفقهاء بأصل الوقف أما شهادة
المستحق فيما يرجع إلى الجهة كشهادته بوقفه وهو لا تقبل لأن له حقا فيه فكان متهما بوقف
كانت في سوانح جامع الصوابين أن مثله شهادة شهود الأوقاف لتررين في وظائف
الشهادة عما يرجع إلى الجهة كذا كرنا بوقفه في ما لا يحسب قبولها فإدخالها في نقاط التهمة
من المتولى فلا يصح وبقرينة البينة تقبل لا سيما في ما لا يحسب قبولها فإدخالها في نقاط التهمة
ما تقول له مع البين فأنبرهن فلا يبرهن بغير حصة فراجع ما لم يبرهن بغيره من قوله ومن هذا
النمط ملح حوز شهادة لما طر في وقف تحت نظره لأن القضاة والشهادت من باب واحد كما تقدم
وقد أفتى شيخ الإسلام الشيخ محمد العزى في واقعة الحاصل بقوله الظاهر قبولها كالأشهاد
بوقف مدرسة وهو صاحب وطية منهم واقعة على أعلم فتأمل اهـ ويرد على ما مر من الفرق
ما في البرزخية من قوله أهل القرية إذا شهدوا على قطعة أرض أنهم امن أراضي قريبهم لا تقبل
وأجاب عنه القمى بأنهم يجمعون على قرينة محالوك كأي التفتيح (قوله انتهى) أي ما في فتاوى
الـ في واقعة عنه في الفتح آخر الباب (قوله والاجير بالخاص) وذلك لأن ما تقدمه مستحقة
للمستاجر وله الاجير وله أن يوقف نفسه من آخر في تلك المدة فلو جازت شهادته لـ المستاجر
كانت شهادته بالاجير لأن شهادته من جهة مناهة ولا تقبل شهادته في تجارة كذا ولا في شيء آخر
شلي وقيد بالخاص لأن شهادة المستقر كالحياض تقبل لأنه لا يبرهن بغيره بالاجير إلا بعمل
فإذا لم يبرهن بغيره شيئا انتفت التهمة عن شهادته اهـ وتقبل شهادته من المستاجر يوما
في ذلك اليوم استغنا ما كافي البرزخية ولا تقبل شهادة المستعير بغيره بالمستعار ولو رهن دارا
شهادته من المستاجر لأنه لا يقبل وإن شهد من استاجر لهدها إلا فقال في الهدية رجل
أدعى إراقي يد رجل فشهد له شاهدان بها وإن لم يدعى المستاجر عما في يدها وغـ بذلك عما
لا يجب عليه الصواب في ذلك جازت شهادته ما وان قال الاستاجر فاعل هدها فهو رهنها
لا تقبل شهادته بالمال للمدعي ويضمنان قيمة البناء للمدعي عليه كذا في فتاوى قاضي خان
وشهادة لـ أن ذلك لم يثبت مقبولة وكذا المستاجر للاجير فتح ولا تقبل شهادة المستاجر للاجير
بالمستاجر بحر لو استاجر دار شهر فمضى الشهر كله ثم جاء مدعى آخر فشهد بها المستاجر ورجل

وكذا في وقف المدرسة
انتهى فاحفظ (والاجير
الخاص المستاجر)

آخره فالتفتي يسأل المذبح عن الاجارة كانت بامرهم أو بغير امرهم قال كانت بامرهم لم
تقبل شهادتها المستبحر لانهما تاجر شهد بالمتاجر لا تجرون قال كانت بغير امرهم لم
شهادته لانه ليس بهما تاجر في حقه ولو لم يكن الشهر كانه لم تجز شهادته وان لم يدع المذبحي أن
الاجارة كانت بامرهم ولو شهد المستبحر أن المذبحي الذي أجراهما لا يباب الاجارة أو لا يمان
أنه على المؤجر لفسخ الاجارة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى جازت شهادتهما سواء كانت
الاجارة رخيصة أو غالية وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا تجوز شهادتهما في قصصهما لانهم
يدفعان عن أنفسهما الاجارة وان كانا كثر في الدار بغير أجر جازت شهادتهما عند بعض
الحنابلة وفيما ذكره شاهد الاجارة لانهما تاجر وهو لا يمان بهما في شهادته ولم يدل على مضي الشهر ثم
قال لم تقبل شهادته كمن شهد بامرته ثم طلقها قبل التعديل لا تقبل شهادته وان شهد ولم يكن
أجير انهم صاروا أجيرا قال القضاة بطلت شهادته ولو ان القاضي لم يرد شهادته وهو غير أجير ثم صار
أجيرا ثم مضى مدة الاجارة لا يقبل ذلك الشاهد وان لم يكن أجيرا عند القضاة ولا عند
الشهادته فلا وإن القاضي لم يطل شهادته ولم يقبل ما عدا ذلك من شهادته في الاجارة جازت
شهادته ولا تجوز شهادته الكمال خلاف لدرع وشهادة الدائن اذ يوجب تقبل وان كان مقلدا
كافي الهداية وفي الحيط لا تقبل بدنه بدمونه بغير قار العلة القرطاني في تناوبه تقبل
شهادته بدين اذ يوجب حال حياته ان لم يكن مقلدا ولا واحدا واختلف فيه شهادته في
حال كونه مقلدا في الحيط لا تقبل وشمس الائمة لحواشي له صاحب الحيط قال تقبل وانما
ادشده بعد الموت فلا تقبل قول واحد المتعلق به بالتركه الموصى له كذا في شرح
لوهباية اه (قوله أو مشاهرة) أو صياومة هو الصحيح جامع المتأخر ومنه في الخلاصة
ويطلق به المراءع فانه لا يلزم ان تكون مساهرة أو مشاهرة فقد يراعه على انها هذا لدرع
الملك في حكمه ولا يصح شهادته بغير ايد (قوله أو الخادم أو التابع) بغير الدوق
بين المذكورين وقد يقال ان المراد بالتابع من يخدم بهما أو التابع من يكون يتبعه
منزل المشهود منه من غير خدمة كالأمر في البيت والمراد بالتابع المتابع الكبير
ط وفي الخلاصة هو الذي ياكل معه وفي عياله وليس له أجر معلوم رقيق المراد الاجير مسانحة
أو مشاهرة أو صياومة وغمامة في القبح وكان بين الخادم وبين الاجير هموم ونحوه من
وجه فالاجير يستأجر اعم الخدمة الخاصة به كالواستاجر له من العتم أو القباطة أو الخبر
مسانحة أو مشاهرة والخادم لا يخدمه إلا أجر طعامه أو امر آخر فيصنعان فبين
استاجرهم مسانحة أو مشاهرة للخدمة وينتقد الاجير فيها والاستاجر للعبادة مثلا كذا قال
وينتقد الخادم فيها اذا كان يخدمه طعامه وشرا به بدون استئجار والتابع هو الذي
يكون له عياله وان لم يخدمه والتابع هو الذي يتبعه علماء أو غيره من المستأجر ويدخل في
شقيقه وهو الذي أراد قوله بعد ضرب واستاذن الجليل وله وهو مفعول قوله عليه الصلاة
والسلام الخ (قوله من القروع) بالضم فتح ففوعا اذا سال فيكون المراد به السؤال كما هو
أحد معانيه قال تعالى اطعموا القانع قال بعضهم القانع هو السائل الذي لا يلج في السؤال
ويرضى بما ياتيه معقورا بطل على التذلل ومن دعاهم فسأل الله القناعة ونحوه من القروع

مساهرة أو مشاهرة
أو الخادم أو التابع أو
التابع الخاص الذي يملك
ضرب رأسته ضرب نفسه
ونفقه نفقه نفسه وروضة
وهو مفعول قوله عليه الصلاة
والسلام لا شهادة للقانع
بأهل البيت أي الطالب
معاشهم من القروع

ويطعن على الرضا بقسم فهو صدوق مثل غيره من الدواع ونحوه فقر الخسوع والله
 كسح وسهم الداع فأنع وقتيغ أما القناعة فالرضا بقسم كافع بحركا ولعل كسح واسم
 المعامل قنع وقانع وقتيغ وقتيغ أفاده في القاموس وبهذا علمت أن قوله لا من القناعة يعني
 أن المراد بالقنوع عدم السؤال وإنما كذلك وعلمت أن القنوع يأتي بمعنى القناعة ط برادة
 قوله لا من القناعة (القناعة باليسير من لأعراض المحتاج إليها) قال قنع بفتح قنة وقنة أنا
 إذا رضى ولكن الباقين أشاروا بالشاعر بقوله

العبد سران قنع * والمغر عبدان قنع
 فاقنع ولا تقنع فما * شيء أسمر من الطمع

(قوله ومفاده) أي المحدث الخ صرح به في فتح جزمه وأنه في أشرب لا لاية أي إذا كان
 له في عدم قبوله شهادة ما هو طلب معاشهم من الشهادة فحدثه في قنوعه بما يحصل له
 من الخير وذلك لا يوجب في المستاجر والاستاد فتصعقها تهم لكن في انما تخفية عن المتأوى
 بغية شديدة ولا يجوز شهادة المستاجر للاجير في حاشية انتقال عن المحيط للمرححى قال أبو
 حنيفة في الخبر ولا يفتي القاضي أن يجبر شهادة الاجير لاستاذة ولا لاستاذ الاجير به وهو مخالف
 لما سنبطه من الحديث (قوله من يدل الردي) أي من أفعال الناس من التي يميز بين
 والثلاثة من في الفعل والاول منه عمل مثل كونه محلا لاطاعة واول مثل تلبين كلامه
 واختاره في كتابه انما شاءه مغرب وجعل معهم لوان في قوله واول بمعنى أو فاحدهما
 كاف لأن التشبيه يشواهن سرام للرجال ومن القه تاني لخصت خلفه بجملة امرأه وادنى
 النعم اذ هو غريب ط قال في الهدية أما إذا كان في كلامه بين وفي أمثاله تكسر خفية ولم
 يشتر بشيء من الأفعال الرديئة فهو يدل مقبول الشهادة هكذا في التبيين اه وانما كان
 مصيبة لو قصد حديث لعن الله الخنثيين من الرجال والنساء (قوله ومفاده)
 ولو شترى حكمه فهو تاني لأنه صلى الله عليه وآله لم يمت من لصون الاجير
 المصيبة والماتحة وصف الصوت بصفة صاحبه اعلم ان التقي لله واوله مع سرام بالاختلاف
 والنوح كذلك خصوصا إذا كان من امرأة لأن وقع الصوت منها سرام بالاختلاف اه شاي
 (قوله طرفة رفع صوتها) ظاهره أنه يصرم رفع صوتها في مكانها الخاص بها بحيث لا يسميها
 لاجنبي قال في النهاية فلذا أطلق في قوله حنيفة وقيل في شأن الرجال بقوله للناس وغلامه في
 الفتح ويأتي في شأنه تعالى عند قوله ومن في الناس لكن طرفه الطعطاوى وسنظهر
 عليه تعالى الهدية عن شرح أبي التكاثر فلا تسمع شهادته فغنية تسمع الناس صوتها وان لم تسمع
 اهم اه قال السعدية وما ذكره أي صاحب الدر ومن قوله ولولا نفسها لجرار النوح
 بهيمة فبأنه لم يكن مسقطا للعدالة اذا ناحت في مصيبة نفسها اه قال سيدى الوالدرجه الله
 تعالى يمكن التفرق بان المراد رفع صوت يصرى منه القصة اه (قوله ويصير في قبضه الخ)
 منه كل من أتى يابى أبو باب الكبار أفاده الكمال والخاص الظهور وعبد القاضي بالادارة لأن
 الشهادة على ذلك تخرج مجرد يمكن فيه أنه تقبل الشهادة عليه سرامنا (قوله وباتحة في مصيبة
 غيرها) في المضرب باحت المرأة على الميت اذ تحبته وذلك ان تبكى عليه وتعدده بحسنه والنيابة

لا من القناعة ومفاده
 قبول شهادة المستاجر
 والاستاذة (ومفاد) بالفتح
 (من يدل الردي) ويرى
 وأما بالكسر فالتركيب
 المتلحق في أمثاله وكلامه
 خاتمة في قبيل جهر (ومفاده)
 ولولا نفسها لجرار رفع
 صوتها دور وبدنى
 تقيد بعد او صرا عليه
 ليظهر عند القاضي تعالى
 من الشرب على الالهو
 ذكره الوالى (والماتحة في
 مصيبة غيرها)

الاسم ومنها الحديث على ما قرأه في لفظي ثلاثة من أمر الجاهلية اطمع في الاسباب
والنياسة والا نواء فالظن معروف والنياسة ما ذكره الا نواء جمع فهو على منازل القصر
والعرب كانت تعتقد ان الامطار والثلج كلها تنحى عنها وتقدر النوح بكلامه صوت اه وعلى
على المنح قال في البحر قولهم ان السائمة لا تسقط عدائم الا اذا ما حثق مصيبة غير هامة
ان اسماحة كبيرة للتوعد علاج لكن لا تظهر الا في مصيبة غير هامة **اه** وهذا الذي ينبغي
التعليق به وأما الذي يذكره الشارح عن الواو فلا ينبغي تخصيص المراد به اذ ظاهره انه يباح لها
حينئذ هو خلاف المعلوم من الدين بالضرورة قال في التاترخانية معز بالعميق لا تقبل
شهادة السائمة ولم يرد به التي تنوح في مصيبتها وانما أراد التي تنوح في مصيبتها غير هامة وانما حثقت
دلائل مكسبة **اه** وتقدم في الفتح عن النخوة ثم قال ولم يتعقب هذا من المشايخ أحد فيما
علمت لكن به من متأخري الشارحين نظروا فيه بانه مصيبة فلا فرق بين كونه للناس أولا قال
صلى الله تعالى عليه وسلم لعن الله الصالقة والصالقة والشاقة وقال ليس منا من شرب
المسدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية وهي في صحيح البخاري ولأن ان السائمة
ولوى مصيبة نفسها مصيبة لكن الكلام في ان القاضى لا يقبل شهادته بذلك وذلك يحتاج
فيه الى الشهادة ليصل الى القاضى فالحق قد يكونها الناس لهذا المعنى والافهم يرد عليه منه
في قولهم ولا مدمن الشرب على الله ويرى شرب الاشربة المحرمة نجرا أو غيره وللفق محمد في
الاحل ولا شهادة مدمن نجرا ولا شهادة مدمن السكر يريدون من الاشربة المحرمة التي ليست
نجرا فقال هذا الشارح بشرط الادمان في النحر وهذه الاشربة يعنى الاشربة المحرمة لا سقوط
العدالة مع أن شرب النحر كبيرة بلائد الادمان ولهذا لم يشترط المصاف في شرب النحر الادمان
لكن نص عليه في الاحل كما صحت فها هو جوابه هو الجواب في تقييد المشايخ كونه السائمة
لذا من ثم هو نقل كلام الشيخ في توجيه اشتراط الادمان انه لا يشترط ليطهره من هذا المصاف
من شربها من الانسقط عدائمه ولم يتنفس فيه بكلمة واحدة وكذا التي باحت في حتم المصيبة
لا تسقط عدائمه انما انهم اشتهر ذلك عند الناس وانظر الى تعطيل المصنف بعدم ذكر الادمان بانه
اراد بغير محرم دينه مع ان ذلك ثابت بلا ادمان فانما اراد انه اذا اضمن حينئذ يظهر انه
حرم بغير محرم دينه فترد شهادته بخلاف التي استقرت تنوح لاس ظهوره حينئذ فيكون
كالذي يسكر ويخرج سكرانا وتلعيبه الصبيان فيود شهادته وصرح بان الذي يتم بشرب
النحر لا تسقط عدائمه منهم من فسر الادمان بغيره وهو ان يشرب بوسن نية ان يشرب مرة
اخرى وهذا هو معنى الاصرار وانت تعلم انه سمي ذلك من ياتي باباس ابواب الكفار التي
يتعلق بها الحسد وشرب النحر من امن غيبه توقف على نية ان يشرب ولان النية أمر مبطن لا يظهر
للناس والمعادرات التي يتفق لوجودها حكم القاضى لا بد ان تكون ظاهرة لا خفية لانها
معرفة وانما لا يعرف واظهر بالادمان الظاهر لا بنية ثم بالادمان الظاهر يعرف اصراره
يكن بطلان العدالة لا يتوقف في الكفار على الاصرار بل انما يتوقف ذلك واقفا على
المعاشرة وقد اخرج فيما ذكرنا شرح ذلك **اه** (قوله بابر) اطلق في مسكين وأشار اليه في
الكافي وكذا في الفقه على كافي النقل عنه قريما (قوله زاد العبقى ملوف مصيبة تقبل)

باب ذكره وفتح زاد العبقى
فلو في مصيبتها تقبل وعلمه
الوافي

قوله والمدارات المدارات
بفتح الميم والمدارات
المعدلات أي مدار الامر
لعدم قبول الشهادة لئلا
وهي أمر شق لا بد أن
تكون الخ اه منه

علم ان هذا التوزيع بعض من المجهول انما في ما يجب من قوه فاذ الخ في قوته انما في
ولما قيل الواسي اشارة الى سماعه من اعبارة اامة امة ط لاجرو بهد قال القهستاني
ولو بلا جرو وتقدم الكلام على ما في طاهر اتمه اتمه م (قوله بن زيادة اضطررها) اذ
وفي الفصح تحريف هذه الضرورة وانما القنادل ليظهر قوله فكان كاشرب للندوى ط
(قوله واختيارها) مضافا لوجه من اختيارها لا تنبيل سيدي لوجه من قه تعالى
(قوله فكان كاشرب) أي شرب محرم للندوة فانه محرم عند الشافعي للضرورة (قوله
وعدو) أي على عدوه كافي المقتضى (قوله بسبب الدنيا) لان اماره لاجلها حرام في اوتسكها
لا يرون من نقول عليه اما ذلك كانت دينية عام لا تمنع لامثله على كمال دينه
وعدا له وهو لان اماره امة قد يكون واجبة بان رأى فيه منكر اشترع ولم يمتد به به دليل
بول شهادة له لم على الكافر مع ما يتم من العداوة الدينية والندوة وليد على افعال
والهروج على الجراح اذ روح على امره بانرا ذكر ابن وهبان وفي غيره التنبير واعد
من فرح حرمه وجرن اقره وقيل يعرف بالمعرف اه ومثل العداوة الدينية
بشبه هذا المذوق على لفظه وانه مع عليه الطريق على القاطع وفي ادخل الروح
انظر قدس سره بقوله شاهدته على بالان لا اذقهها اولا وما مع طه اقول انما في
وفي بعض استاوى وتدل شهادة الصديق لصديقه اه أي الا اذا كانت عداوية بصيت
يتصرف احداهما على الآخر كما تقدم ثم اهل ان المصريح به في غالب كتب المحققين اذ هو
على السنة فقه ما اذا كانا في نفس في القصة ان العداوة بسبب الدنيا لا تمنع
ما لم يفسق بسبب او تحجب منه أو يدع ما من حقه مضرة وهو الصحيح وعليه لا عقاب وما
في لوفات وغيرها اختيار المتأخرين واما الرواية الموصوفة فصلاها وفي كثير من شهاد
امدو على عدوه لا تنبيل لانه متم وقال ابو حنيفة تقبل اذ كان عدلا قال استاذنا وهو الصحيح
وعليه الاصح لانه اذا كان هذا لا تقبل شهادته وان كان يتم ما عداوة بسبب امر الدنيا اه
واختاره ابن وهبان ولم يمتد به ابن شحنة لكن الحديث هذا عليه يتأخرون كبار ما ابو
داود مر فوعالا يجوز شهادة شاش ولا حاشة ولا ران ولا راية ولا ذي حجر على اخيه واهمرا احاد
و يمكن حمله على ما اذا كان غير عدل بدليل ان الحنفية حتى لابي عنه وقد ذكر ابن وهبان وجه
فهنا في تنبيهات حسنة لم ارها مني (مر الاول) الذي يقتضيه كلام صاحب الفقيه وبما سوما
اما دقتان اعداوة فادحة في الشهادة تكون فادحة في حق جميع الناس لا في حق اعدو
وط وهو الذي يقتضيه المذهب فان المسمى لا يتجزأ حتى يكون فادحة في حق شخص عدلا في
حق آخر اه فالتوجه المقتضى ان المسمى على عدوه بل طلقه ويقتض على قولهم ان المسمى
لا يتجزأ القاطر اذا كان عليه اطار وقف عديدة وثبت فسقة بسبب خيانت في واحد منها فهو
يسرى سمعه في كلها فيعزل اجاب سيدي لو لدنيا لسيارات وانه بعزل عنها جميعا وبه اتفق ابو
سعود وكتب الرمي لها الفاهر من كلامهم ان عدم اقبول اماره هو لافتمه لا لفسق ويؤيده
ما ياتي عن ابن ابي كمال وما صرح به يه ثوب باشا وكثير من علمائنا من مروا بان شهادة المدعى على
عدوه لا تقبل بالتقييد بكونه على عدوه في ما عدا وهو المتبادر للاهم فانه لاه (اقول)

بن زيادة اضطررها
وان لا بسبب صبرها واختيارها
فكان كاشرب للندوة
(وعدا بسبب الدنيا)
معه ام الكمال عكس
اسرع لاصله

استحسب ان جعل الحكم والاصرار على الصغير فادح في العدة له وقد مر طي نقضه لعدم
 قبول كونه متى بطلت العداوة وعلى هذا عدم قبولها طافا طاهر وينبغي تصديده بما
 كانت عداوة طاهرة ثابتة بما يفي عن القبح في شرح قوله او ينسكب ما يوجب الطهارة
 لوجه عدم القبول مطاة والتعليل بالانتماء كما مر عن كثر لروس لا ينافيه لان اتفاق لا يقدح
 لانتماء ايضا وما يفي عن ابن النكاح يحكى حله على ما دل عليه فيهما فليعلم ان قوله يدي الوالد
 رحمه الله تعالى (الثاني) لو ادعى شخص عداوة آخر يكون مجرد دعواه اعترافه بقدر
 فيه ولا يكون ذلك قاضيا على عداوة المدعى به وهو ما يثبت المدعى به عدوله (الثالث)
 لو قضى القاضي بشهادة المدعى على عدوه او على غيره عدوه هل يصح اولا قل ان المانع من قبول
 الشهادة هو انه متى يكون حينئذ مصحفا فاذا لان القاضي اذا قضى به هادئة انما قد
 قضاؤه ويصح وان قال انه انما في آخر اقوى من الشك لا يصح في حق العدو ويصح في حق غيره
 وذكر ابن السكيت في اصلاح الايضاح ان شهادة العدو له دونه حكمة شهادة لاصل امره
 وهذا يدل على انما لم تقبل لانه لا يفي اه قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى قوله لا
 اعاضى اذا قضى به هادئة العداوة قد قضاؤه ويصح قال الردي وصريح يعقوب باشا في حاشيته
 عدم نفاذ قضاء القاضي هادئة له وعلى عدوه (واقول) وقبالة يقتضى ان انه مسببة
 كذا فلا يثبت فيها القاضي شهادة لانه الذي يفتقر الرجل لكونه من غير فلا يوس قبالة
 كذا كما سبق في تاريخنا من لواعين معين الحكم من اول اه (الرابع) قد يروى بعض المتفقهة
 والنهروان شكل من خصم خصم في دعوى عليه حذاه يصير عدوه فيشهد بينهما
 بالعداوة وليس كذلك بل اعداوة تمت بتمت الخصومة فثبت لهم لو خصم الشخص آخر في حق
 لا يثبت شهادة عليه في ذلك الحق كالوكيل لا يثبت لها فيه هو وكيل في الخصومة فلا
 في الخصم انما في حق لا يثبت له شهادة على الاخر ما بينهما الجماعة اه قالت
 ويدل على ما في فنادى قاضيا من اب ما يطل دعوى المدعى رجل خديم له فنادى اول
 حتى تم هذا لرجل شهد عليه في حق آخر زنت شهادة اذا كان عدلا اه واعلم ان لو شهد
 على رجل آخر فله في حق قبل القضا لا يمنع القضا به به لا اذا ارادى انه دفع كذا
 لثلاثه عليه وطالب الرد وانبت دعواه بينة او اقرارا او نكول فله بطلان شهادته هو
 جرح مقبول كما مر حواه وسيأتي في باب الجرح (الخامس) ان فلان لا يثبت عداوة له
 على عدوه اذا كان يدعي بطلان الحكم في القاضي كذا حتى لا يجوز قضاءه في حق من يدينه
 ويثبت عداوة لم اتف عليه في كتب اصحابنا وينبغي ان يكون الجواب فيه على التعميل ان كان
 مصوره عليه به يفي ان لا يندوان كان به هادئة العدو ويحضر من الناس في مجلس الحكم
 طالب خصم شرعي يفي ان ينفذ في فرق لما ورد في الشافعية بينهم ما يات في باب الحكم
 طاهرة واسباب الشهادة صافية بغير وقد صاوا في الباب ان في المسئلة قواير معتبرين
 احدهما عدم قبولها على العدو وهو اختاروا المخرجين وعليه صاحب الكبر والمقتضى ومقتضاه
 ان اهله العداوة لا التسقي والام تقبل على غير العدو ايضا فانهم انما تقبل الا اذا فسق بها
 واحتمارها من وهبان وابن الشخصية فراحه وكذا تقدم في اول لقضاء الكلام على ذلك فارجع

اليه وفي فتاوى الحنفية مثل في بعض ادعي عليه فثبت عليه فيقال انهم يفترون في حصة
ايام حكم عليه الحاكم ثم راد ان يقيم البيعة على المصومة بعد الحكم فهل تسمع الجواب
فدور الخلف في قبول شهادة العدو على عدوه عدوة ذنوبية وهذا قبل الحكم وامامه
فان في يظهر عدم حصر الحكم كما قالوا ان القاضي ليس له ان يقضي بشهادة الفاحق ولا يجوز
له فاذا قضى لا يقض اه لكن يمارضه ما يقضه آنفا من الرمي وصرح بقبوله باثبات
حاشيته بهم فاذا قضى القاضي بشهادة العدو على عدوه واقول وقاسه يقضي ان العصبية
كلالة لا ينفذ قضاء القاضي بشهادته لانه الذي يبيع من الرجل يكون من بني لان اوص
قياسه كما في معنى الحكم اه (اقول) وقدم الشارح عبارة البهوتية اول اقصاء واقربها
سبب الوالد وكذا الغير الرمي في متاواه تبه (قوله) لا يقبل له عليه هذا يفيد قبوله الغير
عدوه اذ لم يقض به كتابي (قوله) واعده في الوصاية والهيبة قبولها الخ قد علمت من حصول
عامة ان شهادة العدو على عدوه لا تقبل وان كان عدلا وعدم فاقا اقصاءها والمثله
دور في الكذب فاحتمل (قوله) ما يقضي بها وهي الرواية المصومة والاطلاق
اختيار المتأخرين وفيه ما يفتيد ان ما عليه المتأخرون هو الصحيح في زمانهم ووزمانهم
اه وبنيت ان يقال فيه ما قبل في معنى النحر من الاشتغال (قوله) قالوا والحقد فسق
لهم فيهم) فسر في اطار بقية الحمد به بان يلزم نفسه بعضه واردة اشهره وحكمه ان لم يكن
ظلم اصايه منه بل بحق وعدل كالامر بالمعروف والنهي عن المنكر حرام وان كان ظلم اصايه منه
فليس بحرام وان لم يقدر على اخذ الحق فله تأخير الى يوم القيامة قال الله تعالى ومن اتهم
بمعدنية او اثبت ما علم من سبيل ابي الدليل الى الذين يظنون الناس ويبيعون في الارض
ومير الحق او اثبت ما علم من سبيل ابي الدليل الى الذين يظنون الناس ويبيعون في الارض
وسلم لا تظهر الشهادة لا تخلف في عايد الله ويثبتك ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لم لا يعمل ومن
ان جبره ومساوق ثلاث فاذا مرت به ثلاث دليلا ولا يعلم عليه فان رد عليه فقد اشتهر كافي
لاجروا ان لم رد عليه فقد اشتهر كافي لا يجوز له ان لا يبرر لاجل الدنيا والما لا جمل الا حرة
والعصبية والتاديب الجائر مستحب من غير تقدير اه (قوله) وشهد على عدوه او غيره
ولها ما قبل عليه من انه ان عدوا لشخص لا تقبل شهادته على الشخص ولا على غيره ولا معنى له
ادشهادة عدو زيد على امر ومقبولة فعل في العبارة سقط اه (اقول) حيث كان عدم قبول
شهادته العدو على عدوه منبها على انه يقضي بالعادة والتسقي مما لا يقبر اه ومعنى وليس في
العبارة سقط وحيث لا فرق بين ذلك الشخص وغيره وانما يفرق الحال لو كان عدم القبول بنينا
على التهمة فتأمل ذكره الجوى (قوله) لا تقبل شهادة الجاهل قال في معنى الحكم ولا من
لا يحكم فرائس الوضوء الصلاة ومن سافر فانه تابع للتيمم فلم يحسنه ولا التيمم وان اعتد عدم
ما فيه العجوز وادعي انها اذ لا يؤدب حتى يكف عن هذا الاعتقاد ولا يصدق لقوله تعالى فلا
يظهر على غيبه احدا الا من ارتضى من رسول (قوله) على العالم ليس بقيد بدليل التفرغ
وانما بل ح (قوله) انه لا يقبل له عليه تبه (قوله) قد علمت من حصول
يسأل عن سبب فسق الشاهد فلنقول الطاعن هو ترك واجب سأل القاضي المشتوم عما يجب

فيقبل له لاهله واعتقد
في الوصاية والهيبة
قبولها ما لم يقضي بها
قالوا والحقد فسق لهم
عنه وفي الاشياء في حقه
فاعلة اذا جتمع الحرام
والحلال ولو العداوة
لا يسبب لا تقبل سواء شهد
على عدوه او غيره لا يفسق
وهو لا يضر وفي فتاوى
المستنف لا تقبل شهادة
الجاهل على العالم لفسقه
بترك ما يجب فعله شرعا
فحينئذ لا تقبل شهادته على
منه ولا على غيره ولما حكم
تعمير على ترك ذلك ثم قال

اسبب لستم قال سيبويه وسباب قيل هذا محمول على من سب أو قاتل مالا بغير تأويل
 قيل إنما قال ذلك على جهة التعليق لا أنه يخرج به إلى الكفر والفسق (وأقول) هذا خلاف
 ظاهره (قوله لا) أي الاعتقاد (قوله كبيرة) أي إذا أصغر عليه بالعود ولا
 تبدل بالاعتقاد ولا فهو صغيرة (قوله كثر ذكره) أي من غيره فذو به أخذ انقبضه
 قال الامام نظر الدين والفقوى عليه وذكركم على من سب أو قاتل مالا بغير تأويل
 أو بدله أو ما فيها من غير عذر في حق المفسر أو من الخ خصوصاً في رمتا كذا في شرح نظم
 لوهياني منع في الشروع آخر الباب والصحاح أن تأخير الزكاة لا يبطل العدالة كما في هذه
 (قوله أوج) قال في الهندية كل فرض له وقت معين كصلاة والصوم إذا أخر من غير عذر
 سقطت عنه عدالته وما ليس له وقت معين كل كانوا الملح روى هشام عن محمد بن جعفر الله تعالى أن
 تأخير الزكاة لا يبطل عدلته ووجهه أن محمد بن مقاتل قال بعضهم إذا أخر الزكاة والمخرج من غير
 عذر سقطت عدالته ووجهه أبو الليث وتأخير الملح لا يبطل عدلته خصوصاً في رمتا كما في
 المصنوع (قوله على رواية فقوريتي) في العام الأول عند الثاني وأصح روايتين عن الامام
 ومالك واحد أي في سنة وتروى عنه تأخير من لا تأخير صغيرة وبأمر كتابه من لا يشق
 إلا بالأسرار بغير وجهه أن الفورية طيبة لا بدليل لاحتياط في ولد المصنف ولو تراخي
 كان ادوائاً من عونه فله كآفة الشارح في الملح (قوله وترك جماعة) قال في الاستغنى
 ترك الصلاة لجماعة بعد كونه امام لا طعن عليه في دين ولا حال وإن كان متأولاً في تركها كان
 يكون معتقداً لفضيلة أول الوقت والامام يؤخر الصلاة أو غير ذلك لا يفسد عدالته بانترك
 (قول) وجماعة سنة مؤكدة في قوة الواجب وقلة وجبة وقيل فرض كناية وقيل فرض مير
 وأقول بوجوبها وقول عامة شايخنا بوجوبها في الكثرة وضيقها قال في البصير وهو أوسع
 عند أهل المذهب وهو عدل القول واقواها ولذا قال في الاختصاص لا تشمل شهادته ما تركها
 مستغافاً بل لا يبطل منه علم امرها كآفة له انعام أو محبة وقد ما هو أو يتأويل ككوب
 لامام من أهل الأهواء أو فاسدة الفكر الاقتداء به ولا يمكنه أن يصرفه أو لا يرى مذهب
 المقصد في تقبل أو القائل بالضرورة لا يشترطها للعدة فتصح صلاته من غير ادعاء جماعة
 لوجوبها بالسنة وقام الكلام في شرحنا على نور الأيضاح المسمى بمراح الساج فراجع
 فان فيه فوائد خاتمة آثار الشروح (قوله أوجعة) من غير عذر ففهم من استسقطها غير
 واحدة كالموالي ومنهم من شرط ثلاث مراف كالمسرحى والأول وجه فتح لكن قدمنا
 عنه أن الحكم بشرط العدالة بارتكاب الكبيرة يحتاج إلى الظهور تأمل سبدي الوالد
 وجهه الله تعالى قال في تذيب القلاسي قال في ترك الجماعة مجتاهد روى له خيرة هذا أن
 لم ينف بالدين وإن استخف فيه وكأثره (قوله واحد) كل فوق شيع (عبد الاكثر من
 وأظهروا المراد بالنسب ما لا يضره وما زاد عليه ما يضره لانه هو الذي يحرم ط (قوله لا
 عذر) راجع إلى ثلاثة قبلة ومثال العذر في الأكل مؤانسة الضيف وقصد النقوى على صوم
 لعدم كافي الشرع لالعية والمغفوس العذر ما إذا أكل أكثر من حاجته ابتغاية قال الحسن
 لأناس به قال رأيت أمس بن سنان رضي الله تعالى عنه بأكل الواناس الطعام ويكثر ثم يتقانا

لانه معصية كبيرة كترك زكاة
 أوجع على رواية فقوريتي
 أو ترك جماعة أو جمعة
 أو اكل فوق شيع بلا عذر

ويضعه ذلك خفية (اقول) وهي مثله مادا كان مضيفا ولا يرمى صاحب كلامه لابلان
يكرر والذي في حذقي انه عذر ايضا فليراجع امامه مثله اضيف فليظهره ذالم يكن ختمها
عبادة تامة مادا كان فلا يكون عذر ولا يكرر ايضا (قوله) وخرج الروح اربعة قدوم امية في
النهية اذا قدم الامير بالندى فرح الناس وبعثوا في الطريق تطرون اليه قال خطف بطلت
عدا لهم الا ان يذهبوا لا يستأخرون في لا تبطل عدااتهم والفتوى على انهم اذا خرجوا
لا تعظم من يستحق التعظيم ولا للاعتبار تبطل عدااتهم كذا في الظاهر بنو قاضيان ١١
وهذا في السواى المسمى بشيعة الطريق قصاص من نكاح السراى لانه حق العامة ولم يرد
لالموس ١١ وهذا التعديل فيمداه اذا تخرج من شيعة الطريق لا يكون قادرا على ان لا
يتأخروا عما تقدم اذا تأملت لكن كلام قاضيان فيمداه قال بنو دمار ويبنى ان يكون
ذلك على ما عده هذا لبلدان كان من عادته لبلدانهم يشعلون قالا ولا يكرهون ولا
يستغفرون فيبقى ان لا يقدح في ذكر ابن النصف بعهده فقول المصنف ويبنى الخ اس كبايسى
١١ ومثله في البحر قال المصنف لرمي قول قصير من مجموع ما ذكره ان كان لا يغير غير صالح
قدح في العهد المطلق وان كان صالحا لم يشغل الطريق لا يقدح وانه قدح وانت على علم
بان الحديثكم يدور مع الله والعلة في القدح ارتكاب ما هو محظور ومنه عظيم الفاء في ذلك ان
ذلك لا يدور معكم تأمل ١١ (اقول) هذا فيمداه ليعاقد ما فيه اذا خرج للاعتبار لم يمس
في الطريق وكان الامير صالحا او فاسقا لم يقدح فيمداه فيمداه لا يقدح كما كانت فاقهم (قوله)
وركوب بحر) اي بحر الهند وهو البحر المعروف الا ان البحر ليس لانه اذ ركوب
البحر الى اهل مدقة شطر نفسه ودينه ومتماسه كفى دار طرب وتكثير سودهم وعددهم
وتشبههم ايمد بالمد لا ويرجع الى اهل غيبا ماد كان لا يالى عن ذكر الامن ان ياحسن
مرض الدنيا يشهد بالزور وقال ظهير الدين لا يبيع قال الامام عبيد الله الذي يطهره
لمنع بس الر كواب له مطلقا بل مع ما اقترن به وهو ما احب كان الله لكاه كبر كابرته اياه
لتعدي كيف وانص الفاعل اياح ر كواب لبحر طائفة الاعند طس الهلاك وما زال اسلف
يركون ابحار من غيرة انكار ونص الفرة ان العظم اعظم دليل على الجواز ١١ يتصرف على
اقه متاخر ويبنى به ذركب البحر لتصاره وغيره وهو الصواب ١١ ط (اقول) لا يماي
رما تا الا ان فانه لا محاطة بانفس ولا محاطة في نقل الهلاك في النفس المحترمة الا ان وهي
المعروفة يا نور النار فان سيرها باهل لا بالبحر فان المحل يدور بحدار الماء المعلى بالدار ولا يمتد
من تلف لا مادام علة الملاحة (قوله) وليس حريز الى قوله او قرح محل ذلك فيما يدهر على
من شهر بقل ط اما ليس الحريز فله من الامانة متنى وما البول في الوقف فلا حلاله بالمروم
واما استقبال الشمس واقصر في البول لمكر اهنة ذلك لانها آياتان عظيمتان من آيات الله
الباهرة وقبل لاجل الملاحة الذين معهما والمرا ديا لاستقبال استقبال عينهما انما كان في مكان
مستور ولم تكن حيز ما يرى منهنه بان كان مترجع عن العين ولو صابا لا كراهة كما اذا لم
يكونا في كبد السماء كما حزن في معراج الصباح على نور الاضاح (اقول) ومثل ليس الحريز
استعمال ما يحرم شرعا كقصة وذهب وقوله او الى قبله طاهره ولو في تمام ان الله يقولون

ونخرج لفرجة قدوم امية
وركوب بحر واس حريز
ويور في سوف او الى قبله
او شمس او قمر

بعدم الكبر هو فيه فالظاهر ان يدعى هو وما بعده في الصبر (قوله وطغى) يتبع ليعود
من غير ان يدعى وصار عادة وان أشهر مرة أى مالا خلاف كفى بصير (قوله وسخنة) رفض
المروعة ان اعتاد ذلك واشتهر ولا تكتب المخطوطات غالباً بالاحلاف كفى الهندية (قوله
ورقاص) ومنه الكوشة والحريسة والمعروف بالسباع كل ذلك حرام في اعتاده وسخنة
عنه يقدح في عدايته دون ما يقع من علب عليهم الحال وينهون ذلك بدون اختياره فعدا
تعالى بهم ~~سك~~ أو وضع ذلك سيدى لولدى رسالة شفاء لعليل وبل لعليل في حكم الوصية
بالخوصات والمقاليل (قوله وشتم لاداة) محمول على لاعتقاد افاده في الهندية (قوله و
الاداية شتمون بائع لاديه) يجرى فيه التخصيل في لاعتقاد و ~~سك~~ وكثير ما يفتنون لاديه
و بائعها لاجور من الدابة وقدرها من الجوار وقد ورد التصريح بالمسعى عن الحسن (قوله
لاتقبل شهادة البعيل ذكرى الهندية عن المحيطة قوله يستقيم) بالصاد الملهمة اى يباع
(قوله فباية قرص) وفي نسخة يفسد وهو كذلك في الخلاصة والذى في شرح لوهابية لبعيل الم
والشراء لالى يقرض بالباية المشاة تحت والظاف اه ح (قوله ولاشهادة الاشراق من
اهل العراق انهم) لانهم قوم يعصبون فاذا ما يقوم ~~سك~~ منهم ثابتة اى سيدقومه
ويشفع فلا يؤمن ان يشهد من زور اه وعن هذا كل من عصب لاتقبل شهادته بمر قال
المرلى قال العري قاتل وفي خلاصة من كان الفضا فان هذه اثبات وبره اثبات فالمرح
أولى الا اذا كان بينهم تعصب فانه لا يقبل برههم لان أصل الشهادة لاتقبل عندا عصبية
فالمرح أولى اه وفي معنى المصنام في موانع دلالة هادة قال ومن العصبية ان
يفض الرجل الرجل لانه من بني فلان ومن قبيلة كذا اه (القول) من التعصب ان يفرضه
لانه من حزب فلان ومن اصحابه او من طارقه او مسويه اه قال عصبه الحليم في حاشية
المرور لا يذهب عليك ان كثر طائفة اقضية بل الموالى في عصرنا ينسب تعصب ظاهر لاجل
لما عصب والرتب فينسى ان لاتقبل شهادة بعضهم على بعض مما يترى عدالة كالبصني اه
(قوله ولا من اتقى من مذهب ابي حنيفة الخ) اى خصمه لانه لا يكون اهل الاشهاد اه
بعدد عليه منع وتقدم في باب التعزير ان من ارتحل الى مذهب بدون حاجة شرعية يعرر
مكار ذلك مصيبة موجبة لرد شهادته لانه ليس له ما في ان يتحول من مذهب الى مذهب
وبسوى فيه الخفى والشافعي وقيل لمن اتقى الى المذهب الشافعي ليروح له أخاف ان يكون
محبوب الايمان لاهائه بالدين بحجة فذرة فيستمن كتاب الكراهية وفي آخر هذا الباب من
المنحول اتقى اليه لظلمة ميله الى الاعتقاد والجرأة على الانتقال من مذهب الى مذهب كما
يقولوه عيب طبعه اليه لمرض يحصل فانه لاتقبل شهادته اه فعلى مجموع ما ذكرناه
ان ذلك غير خاص بالانتقال الخفى وانه اذا لم يكن الغرض صحيح فافهم ولا تكن من
المتعصبين فتجزم برقة الاثمة المتهذين نعم الله تعالى بهم اجعبي في الدنيا والاخرة آمين
وتقدم هذا البحث حتى في فعل التعزير فارجع اليه (قوله وكذا بائع الاكفان والمخطوط
اى اذا ابتكر وترصد لثبات اذا كان يبيع الثياب ويشترى منه الاكفان يجوز شهادته
جامع لصاوى وبحرفى الهندية اذا كان الرجل يبيع الثياب بصورة أو يفسحها لاتقبل

وطغى ومسخنة ورقاص
وشتم لاديه وفي بلادنا
يشتمون بائع الدابة فتح وغيره
وفي شرح الوهبانية لاتقبل
شهادة البعيل لانه اجسه
يستقيم فباية قرص من
اناس فيما خدر يادة على
سقه فلا يكون عدلا ولا
شهادة الاشراق من اهل
العراق انهم ومنقول
المستفهم من جواهر
الفتاوى ولا من اتقى من
مذهب ابي حنيفة الى
مذهب الشافعي رضي الله
نه الى عنه قال وكذا بائع
الاكفان والمخطوط

شهادته في صورته روح قبيحة ومن
غيبه نفس له قال لرحتي وني يكون من ذريع طعم غيبه من دابة
الخاص به (اقول) وهذا ايضا لم يشهد بان كان عدلا من (قيل وكذا الدلائل ان يبين
عند عدم صحة الشهادة على فعل نفسه او مدعي الكثرة كدعي لتسليم بيدي لو لم يشهد
شهادة لدلائل العدل الذي لا يثبت ولا يكذب هل تم الجواب ثم دالك كذا في الدلائل
في الصور وكذا لا تقبل شهادة الخاص وهو الدلائل ان كان عدلا لم يكذب ولم يثبت
عن القس من اهل الصناعات المذمومة الاصح ان نقول كالمثل في الامانة لا عقوبة من المجرم
فما لم يعلم القادح لا يبق على ظاهره من شاعه وكذا الدلائل لو لم يثبت ويحتمل ان يكون
ذات شهدة على جميع ما قال في الهدية لو كذب بالبيع والدلائل ان شهده وفاء بمحبته
هذا الشيء من دلائل تقبل شهادتهما (قوله وكيل) أي بالنسكاح (قوله لو يثبتان
النسكاح) أي لا تقبل بآيات النسكاح لانها شهادة على فعله وقوله لو يثبت النسكاح بالفسخ
والتيقيد من ذلك ما رواه ابو داود في بابها الاصح في شهادتهما اذا صرح به بشرط وكافة
شهادته ما ذكره في اجابته تدل في بعض نسخ الشرح زيادة قوله لو يثبت النسكاح
ترقيما اذ هو من غير وهي الاولى (قوله اما لو شهدا من انهما قد قتل) لانه شهدا
لا بقتله (قوله والحيث الخ) مقتضاه ان من لا يقبل شهادته انما لا يجوز له ان يشهد
ويشهد كما اذا كان عبد الله فهو له أو بنه او نحو ذلك فليأمر به في اولى درجاته فله على
(اقول) وبالقريب من البحر عن المذهب ان لا يثبت النسكاح في هذا لم يطلع عليه وما
يحل له ان يثبت من غير كونه وبطلان حق مدعيه (قوله بالنسكاح) أي ما رواه ابو داود في كتابه
أي انه كان وكذا لا يثبت (قوله بزانية) بآياتها وشهادة لو كذب او لا يثبت انما قد شهدا
الشيء أو لو كذب لان بالنسكاح أو بالطلاق اذا قالوا نحن قد شهدا بالنسكاح أو طلاقا
أما لو شهدا لو كذب لان بالبيع والنسكاح انما يثبت كونه أو من كذب نفسه وكرهوا ما
أسكر لورثة النسكاح فشهدا رجل مدعى انهما قد طلقا النسكاح بكرا صريح ولا يثبت
ولا انتمت (قوله ومطعمه) أي شخص ما ذكره الله تعالى في كتابه من كذب لم يثبت
بالمهين (قوله لا يثبت والنسكاح) اذا كان ثابتا له من السداد لغيره كدب صفة
غيبا اما اذا ثبت عليه من اصلاحه اصح ان تقبل كافي له بنية وقدمه ما آتاه (قوله
والحضرين والوكلاء المقصود به على احوالهم) أي انهم فيهم وعاقبوا بالانها وحلف من
الاول نظميته قال ح والوكلاء المستعمل الذين يجسمون على أبواب الدفاعة فيكونوا كواكبه
في الخصومة اه قال غير الدين لما سئل عن شهادة اعوان الخايم لو كذبوا على أبواب
الدفاعة قال لا تجمع شهادتهم لانهم ساعدوا في ابطال حق المستغني وهو في فلاته مع (قوله
وفيها) مكر مع ما ياتي منها (قوله اخرج من لوصاية) امر على التوهم لانه لم يصرح
بشهادته لحيث يدين وبغيره باطله ما رواه كات الزينة كذا وصفا ولو شهد على بيت
يدين قات على كل حال هندية (قوله قد قبلوها) اما ان يثبت على دعوى او صو
ولم يردنه هه فليس على قول له انهم لو صابوا في قبيل اهلها وان راها صاهور

القول انما هو كذا في الدلائل
والوكيل في
ما رواه ابو داود في كتابه
والحيث انما يثبت بالنسكاح
ولا يثبت كذا كذا في الزينة
و في لواءه في
مدعى كذا في كذا
لم يثبت في اجابته
مع جلاله في كذا
في شهادة الدلائل
في كذا من المحضرين
والوكلاء المستعملين
او هم ونحوه في كذا
في كذا وفيها وفي
اخرج من الوصاية
قبولها لم يثبت شهادته

بحبر منى يومه (قوله صيب) ولا يثبت عليه (قوله اجد) أى
 ومن يحاسبهم عليه (قوله وكذا لو كان) أى شهادة لو كلف للموكل (قوله وكذلك) أى
 لا يعمل عند أبي يوسف ومنه بل عدم الامام ومحمد كذا فى الحديث وإنما اقتصر أبو يوسف على قول
 : فى ما قبل من التوى واقض على قوله فى لو وفى الامام ط (قول ومنه من الشرب)
 قال فى حاشية عزى إلى الحديث ما رآه الادمان فى الفية يعنى يشرب ومن يشرب
 : عند ذلك اذا وحده قال لرمى فى حاشية المخ خلاف ما اذا أفتع عنه فإنه قام فى تاب فتعمل
 : شهادته انتهى فادام هذا الخلاف بين الخروغ - ير - لأنه وان كان يقطر منها ارتكب
 : الكمية وتورد شهادته لذكر بانو بدير وفى نسخة وبهود - دلا - قبل : هادته لكن لا تتم
 : التوبة بحسب ربيعة عدم الشرب بل لا بد من عدم واد - لا - فى الحاشى والعصر - على
 : فلا يعود واذا علمت مع فى الادمان وان غير المدمن من تاب بانه قد أفتع عنه ونوى ان
 : لا يعود إليه منه هذا الكلام كله لان ان تاب بتبيل شهادته سواء تاب عن الصغيرة
 : أو كبيرة (أقول) : لكن قد استأمن الفخ عند الكلام على التائبة ان تفسر الادمان
 : بالبيعة أمر حتى لا يصح ان يكون مداد عدم قبول الش - هادته تأمل (قوله لا بد من
 : م -) فبب - حذف اسم ان (قوله يرتكب الكبيرة) : لا بد بحسب قوله لا هو كثيرها والقبيل
 : يعاقب على الفطرة لا جاع حلاله لثمة ثلثة فاهم يقولون ببيعة قليل قال فى الهادته وهذا
 : كفر لانه يجوز للشكيب فانه م - د - ج - او الر - ج - من ما هو محرم - هين - وذهب من السنة مقرون
 : ان النبي عليه الصلاة والسلام لم يحرم خمر وعليه انه قد جاع لاسمه ولان قاي - له - يدهو الى
 : كثيره وهذا من نحو من الحرو لانه لو اقر بشرب فطرة واحدة يلزمه الحد كما قرر فى محله (قول
 : فترد شهادته) أى من غير ادمان حد محالف إلى الكاى حيث قال وفى شرط لادمان ليكون
 : ذلك طارعا منه فان من شرب الخمر سرا ولا يظهر منه ذلك لا يخرج من أن يكون مدلا وان
 : شربا كثيرا وانما - قط - عدائه اذا كان ذلك يظهر منه أو يخرج - ك - ان فقام به
 : لصيان فانه لا يحرر ولا يفتقر عن الكذب عاده وكذا من يجلس مجلس القبول والجرأة فى
 : الشرب لا تقبل شهادته وان لم يشرب وفى تناوى فاصحان لا تقبل شهادة مدمن الخمر ولا مدمن
 : السكر لانه كغيره وفى الحديث لا تقبل شهادة مدمن نهر - ز - بى - وبقى وفى التائبة الادمان شرطا
 : فى الخمر أيضا حتى - سقوط - العدالة - ه - فهذه نقول صريحة فى عدم الفرق فى شرط
 : لادمان بين الخروغ - م - فاذا كره الشرح - مالصاحب البصر لا يقول عليه أبو السهود وقد
 : تقدم انه بشرط الشهادة كل من أتى باباس أبواب الكفار ط بزيادة (أقول) وكذلك صحيح
 : شرط لادمان فى شرب الخمر لثبوت العدالة - م - ج - دى - وصاحب الثقة وعليه كلام المدرو حيث
 : عم الشرب شرب الخمر - مرقى - ولزح وشوها كان - م - د - حليم (قوله وماذا كره ابن الكمال)
 : من ان شرب الخمر ليس بكبيرة فلا بد من قط لعداله الا بالاصرار عليه (قوله كما حرد فى البحر)
 : قال فيه مؤذ كراين لكتاب ان شرب الخمر ليس بكبيرة فلا بد من قط لعداله الا بالادمان عليه قال فى
 : الفتاوى الصغرى ولا تقبل عدالة شارب الخمر بنفس الشرب لان هذا الحد لم يثبت بنى قاطع
 : الا اذا روى فى ذلك - ه - وهو غلط من بن الكمال ما قد مر من المشايخ من انه صريح

للمبتدأ وكذا لو كلف
 بعد ما طرح من لو كلف ان
 خاصم اذا ما والاد كلف
 عند أبي يوسف (ومن
 الشرب) ففسر الخمر لان
 يقطر منها يرتكب الكبيرة
 فترد شهادته وماذا كره ابن
 الكمال فلف كما حرد فى
 البحر

ان شربها كثيرة ولما اتم الله الحديث المشهور في الكائنات خمس وعشرون كرمها شرب نحر
 بل غش شرط الادمان على الاشتم رلا انما صـ هيرة لاد الشهاداة لا ترد لاد لادمان وظهوره
 لا شتهار واما مجرد شرب مع قطع النظر عن سقوط الشهادة فقد علمت انه كثيرة ولو بطورة
 ولا تفتي قال الساجداني اقول بسببه لعل الى هذا اهم في امرى بين شرط لادمان لظهور
 وغيره من الاشربة غير سلة صرح قاضيان في فتاواهم وعبارته ولا تهل شهادة مدس
 نحر ولا مدس السكر لانها كثيرة وغش شرط الادمان يظهر ذلك عند الناس فانهم انهم
 شرب النحر في يده لا تطل عدته وان كانت كثيرة وانما تبطل ذلك ظهور ذلك ويحرج سكران
 ويظهر منه الصبيان لان من له لا يحترز من الكذب وذ كرم الحاصف رحمه الله تعالى ان شرب
 نحر يبطل الهدى وقال محمد رحمه الله تعالى سلم طهر ذلك ان يكون مستورا لخال اه وفي
 المقدس ويحـ لشرط لادمان وهو اصح نعم ادس اعط على قول ابن الكلب ان شرب النحر
 ليس بكيرة بظهوره وانما قد مضى بان ان شرب طوره منه كيرة وفي الامم شرب النحر احيانا
 لا توى لا لا توى يكون عدلا واعدة المشايخ لا يكون عدلا لان شرب النحر كيرة محضة اه
 (قوله قال وفي غير النحر) قد علمت انها ليست طهرها ايضا (قوله شرط الادمان) قدمنا انه
 احصا في الادمان هل هو في الله او في الامة على قولين محكيين به وفي لاصرا قال ابن كمال
 ان الادمان بالهزم امر حتى لا يصح ان يكون مدار عدم قبول الشهادة ومحملة ان ابن الكمال
 قيل ان شرب جميع الشرط الادمان بقل لا بانية اراعه (قوله على الله) اي لاجل الله واي
 وهو معروف واوله ترويح الله من علة لا تقتضيه الحكمة بجر عن المصالح والمراد به ان
 لا يكون للتداوى فبذلك في الله واوله شرب لا اعتياد قال في البحر فاطق لله وعلى المشروب
 وطهره نه لا يدمن الادمان في حق النحر ايضا قال في المنع هو حلال الطاهر من العساة لان
 الطاهر منها ان مدس في مدس الشرب اي مداوم شرب النحر على الله وقال زباني اي مداوم
 شرب لاجل الله ولا شربها كيرة وقال من لا خسر واوله مدس الشرب اي شرب الاشربة
 طهره قال ادمان شرب غير هالـ شرط الشهادة ما لم يكن على الله اه فاعده كلامه ان
 الشرب على الله فاعده شرط في غير الاشربة طهره اما به لا يشترط وهو ان كلاً
 صاحب البحر وانما هو ان هذا هو الذي احوجه الى ما ذكره من حل الله في كلام ابن كمال
 المشروب وهو مخالف لـ كلام الزباني فانه به شرط طاهر رايا واوله عايناسيه كلام
 الارح هذا الطاهر خلافه لان شرب النحر كيرة تراث هاديت اسوا شربت على الله
 ام لا وطاهر كلامهم انه لا يدمن الادمان في حق النحر اياها او اما ادمان شرب غير طهره لا يـ
 الشهادة ما لم يكن على الله فبذلك لله واوله لا يشرب طهره على شرب غير طهره هو لذي طهر
 كما يطهر من كلامهم لله تعالى اوفى (قوله لشبهة الاختلاف) قال في البحر قوله على
 لله واوله في ان لو شربهم لادس لادس لادس لادس لان لا يشهد به مدس اه قال
 ط والاصح الحرة نعم شرب لفصة شئ في حلقه ونحوه مما يتفـ لا محالة كان مياه
 قهـ فافى في عناية لا تفت عدا الله اصحاب المروآت با شرب ما لم يشـ طهر وفي الصبي يـ
 كرم من النبي فبذلك عدا الله في قول الحاصف لان السكر حرام عند الكل وقال محمد

قال وفي غير النحر بشرط
 الادمان لا شرب مدس
 وانما قال (على الله) اي
 الشرب للتداوى ولا يـ
 العدا لشبهة الاختلاف
 عند الشريعة وابن كمال

الولادة بغير ان يحب باهوا ولما يربيه افروسية يبرت شهده لانه غير محظور بهر طمس قال
في الحنية واراعب ان شئ من لسله في ولية له ذلك عن انشئ نض لا سطل عدا نية
ملا عينة الاهل واقرس لا تبطل العدة لم شله عن الذرائض فاب لم يتعد لكه شنيع
بن الناس كانوا يروا طما بهر فكذلك وان لم يكن شيعا كالحدا وضرب لقضيب فلا الاذ
فحش بان يرقصوا عندك اه (قوله نحو الحدا) أي لان قال الشاعر الماهر

نحو الحدا

أوطأ ترى الابل التي هي وبتك أعلط منك طبعها

نصفي الى صوت الحدا • • • وتقطع السيل الحدا قطعها

ولم يذكروا في اه - دية الشاعر اذا كان يقول انشئ شهاده فان كان يمدح وكان أغلب
مدحه الصدق فيات والى يعلم شعر العربي ان كان قهلم لا بجل العريسة لا تبطل عدالتها وار
دار فيه فحش اه قال سيدي الوالد بعد كلام ان لمكرهه منه مادام عبيد به له صناعة
له حتى علب عليه وان شله عن ذكر قه نصلي وعن العلوم شرعية وبه فسر الحديث المتفق
عليه وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا ينبغي لرجل ان يجمع بين شئ من امرائه فانه يجمع
من ذلك ما به اذا قد به اطهار لسكات والاطاعات وان شابه الطيفة والمعا في الرقة وار
كان في وصف - دود والقود وفان علماء الدين قد استشهدوا من ذلك انه امر المولى برفعه
به يد القصد وقد ذكر المحقق ابن الهمام في فتح القدير ومن المباح ان يكون فيه صفة امرأة
مرسلة لم يخلها مما اذا كانت عتيقا حرة وعوم بعضهم يمنع الا بامر من هذا ان تعني
لحرم هو ما كان في الامم لا يخل كصفة لذكور واما المرأة العتيقة الحرة ووصف النهر للمحب
البحار طمان واهية - لم أودعي ما أودعنا شككم عما لا اراد انشاد لشعر لا استشهد
به او انهم قد استشهدوا به وبلا شئ ويدل على ان وصف المرأة كدنت غدا مع ما ساد في كتاب الملح
من انشاد أبي هريرة رضي الله تعالى عنه وهو محرم شعرا

قامت ترين ردة ان شعرا • • • انما يجتهد انو كذا ادوما

وانشاد ابن عباس شعرا • • • ان تصدق الطير تلك الميا • • • لان المرأة فزع ما ليست هينة
اولا ان انشاد ما فيه وصف امرأة كذا جائر لم نقله انما به رضى الله عنهم بما قطع به في
هذا قول كعب بن زهير محصورة التي صلى الله عليه وسلم

وما - عاذة دعي اذ - لولا • • • الاغنى غيض الطرف مكسول

مخلوع وارضى نى ظلم اذا - • • • منهل بالراح - لول

وكثير في شعره ان من هذا كقوله وقد سمعه النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينكره في قصيدته
انق اداهما

نبئت فوجدت في الدمام خريدة • • • تنق الضمير ما رديام

فاما زهر ياب المجردة عن غير ذلك المتضمنة وصف اليا - بين والازهار والمياه المطردة كقول
ابن المعتز

سقاها بعبايات حليج كاته • • • اذا ما خفته راحة الرجع جرد

بحق سقى تلك الر باض وقوله

قوله يجتهد ان الصداة
كعند ان المرأة النامة
الغصب كاجتدي وقوله
أدوم المساق كقروح
استوى والكعب أو العظم
واراه القم حتى لم ين له
هم ام قاسوس ام مصعبه

وترى الرياح داسين غديره • مسيله تنفذين كل قداة

ما ان يرزل عليه طي كاذبا • كتطامع الحناء في المرأة

والوجه لضعفه على هذا نعم اذا قيل ذلك على الملاهي امتنع وان كان مواظبا وحكاما لا ات
نفسه لادراك التفتي واقه اعلم وفي لحنه عن النور لراشع لادب اذا كان فيه مذكر
افسق ونحوه والسلام بكرهه والاعفاد في سلام على ما ذكره في المرأة أي من انما ان كانت
مهيبة حبة بكره وان كانت حبة فلا اه وتقدم لكلام على ذلك في صدر الكتاب قبل رسم
المفتي وكذا ما في في الخطر والاباحة ونقل فيل المور والوافل عن الضياء المتعوى العشرون
من آيات الله ان اشعر شلى عنه مسلى الله عليه وسلم فقال كلام منه من وقده فيه في
ومعناه ان شعر كاسه يحمد حين يحمد ويذم حين يذم ولا بأس باستماع تشديد لاعراب وهو
نشاد الشعر من عيسى ويحرم فهو من لم ولو باق في ما كان منه في الوعظ والحكم وذكر
ثم الله تعالى وصفه المقيم فهو وحس وما كان من الاخلال والازمان والام قباح
وما كان من هجو وصنف حرام وما كان من وصف الملة ودور القدود والشعر وفكره وكذا
فصله ابو الليث العمري في ومن كثر انشاده وشاؤه حين ينزل به مدهاته ويجعله مكسمة له
نقص مروته وزر شهادته اه قال سيدي لوالد رجه الله تعالى في الخطر والاباحة وما وصف
الحدود والاصداغ ومن القدوا اقامة وناظر اوصاف النساء والمراد قال بعضهم فيه نظار
وقال في المعارف لا يلقى باهل الغيابة ويخفى أن لا يجوز انشاده عند من غلب عليه الهوى
والشهوة منه بحبه على جلة فكره فيمن لا يحصل وما كان من بيان الخطر وهو محظور اه لكن
قد صدر انشاده فلا عثم ادا يضر ومنه في ما يظهر انشاده او حله تشبهات بليغة واشعارات
بديعة (قوله وضرب القصب) الذي في البصر وعينه تشيب والمظاهر بالمراد بهما واحد
وهو الزمر في العباب لانه هو الذي يرقصون حوله ويدله ما في البصر عن المهرج حيث قال
اللاهى بوعان محرم وهو الاثبات المطربة من غير غنة كالزمار سواء كان من عود او قصب
كالكسابة او غيره كاله ودور الخطير لما روى ابو امامة انه عليه الصلاة والسلام قال ان الله
تعالى يهني رجة للعالمين وامرني بحق المعارف وامر امير ولانه مطرب ممد عن ذكر الله والنوع
الثاني صاح وهو الذي في الشكاح وفي معناه ما كان من حديث سرور ويكره في غيره لما روى عن
عمر رضي الله تعالى عنه ٢ انه لما سمع صوت الدف به من فطر قال كان في رواية سكوت وان كان
في غيره عدا بالرة وهو مكره لرجال على كل حال لتشبه النساء اه ونقله في فتح القدير ولم
يغضب قال في السراية هذا اذا لم يكن للدف جلاجل ولم يصرب على هيئة التطرب اه
قال سيدي لوالد رجه الله تعالى ويخفى ان يكون طبل المصرب في رمضان لا يقاط الناعين
لا صور كسوق الحمام يجوز تأمل والشبابية سميت به لما فيها من التشباب بالكسر وهو النشاط
ورفع اليدين (قوله لا اذا غش بان رقصه واه خاية) وعاشقها وان لعب بشئ من اللاهى ولم
يشه له ذلك عن المرائض لا تبطل عباد الله وملاعبته الاهل والقرس لا تبطل العبد العالم
يشه له عن القرائض قال لم يشه له لكنه شنيع ببر الناس كالارامير والطماير فكذلك وان لم
يكن شيعا كالحدا وضرب القصب فلا الا اذا غش بان رقصه واعتد ذلك مقدس (قوله ومن

ومضرب القصب في الاداء
لغش بان رقصه واه خاية
لحشوة في هذا الجانر
بحر (ومن)

قوله لما مع صوت الدف
الحائل الطاهر مكان
اذا سمع

لأنه جعل الغناء الذي جمع
الناس عليه كبيرة أهمته

يعني للناس) لأنه يجمعهم
على كبيرة هذا يعني يجمعها
وكلامه هذا الذي يقيد
تقييده بالاجرة تأمل وأما
المعنى نفسه لدفع وحشته
فلا بأس به عند العامة
عناية وصحة المعنى وقيد
قال ولونيه وعط وحكمة
لأنه تأملوا قلوبهم من أجاره
في العرس كما ضرب
الدفع فيه ومنهم من أباحه
مطلقا ومنهم من كرهه
مطلقا في البحر
والذهب حرمة مطلقا
فانقطع الاختلاف بل
ظاهر الهداية أنه كبيرة
ولونيه وأقره المصنف
قال ولا تقبل شهادة من
يسمع الغناء

يعني للناس) رد الشهادتين الفسق لا يفسق فمستأى وفي ضياع العلوم الغناء على
وزن فعال صوت المعنى والفقى حكمة المال فالاول عدود والثاني مقسوراه ط (قوله لأنه
يجمعهم على كبيرة) قال في البحر وظاهره ان الغناء كبيرة وان لم يكن للناس بل لا يسمع نفسه
دفعه للوحشة وهو قول شيخ الاسلام خواهرزا فانه قال بصوم المنع والامام السرخسي
اشتماع ما كان على سيد له وروى عنهم من حوزة الناس في عرس أو وليمة ومنهم من جوز
لا يسمع نفسه دفعه للوحشة ومنهم من جوز له يستقيد به نظم القوافي وقصاحة اللسان ما
وعلمه فيه وقد منابضه (أقول) ويمكن حمل كونه كبيرة على ما قاله السرخسي بان يكون
كبيرة بسبب الاجتماع عليه وإيذ به كلام النبي في الخاف وهو المتبادر من لفظه يعني
للناس وعلى ذلك جعله في الغناء ويؤيده ما يلي من ابن الكمال والعيني من انه لو كان انقسه
إبريل الوحشة نعم الانسقط عدالة في الصحيح فهذا التصحيح موافق لهذا المعنى فغير من المتن
فكان عليه المول فلا يفسد قال العيني شرحه على البحار أما الصانع فلا خلاف في تحريمه
لأنه من الله والذهب المذموم بالاتفاق أما ما يلبس من الهرمات يصورنا تقبل منه في الاعراس
والاعبادوشة وما مثل أبو يوسف عن أبي بكره في غير العرس مثل المرأة في منزلها
والصبي قال لا كرهه وأما الذي يحى منه الذهب انما حش وانما حش أكرهه الى أن قال أي
العيني وقال المذهب الذي أنكره أبو بكر رضي الله عنه كرهه في التتبع واخراج الانشاء عن وجهه
الى معنى انظر رب بالحنان لا ترى انه لم يذكر الانشاء وغنا فكم مشابهته الزهر بما كان في
الغناء الذي فيه اختلاف البغيات وطالب الاطراب فهو الذي يحش منه وقطع الذريرة فيه
أحسن وما كان دون ذلك من الانشاء ورفع الصوت حتى لا يحش معنى البيت وما أراد الشاعر
شعره فغير مني عنه وقد روى عن عمر رضي الله تعالى عنه انه رخص في غناء الاعراب وهو
صوت كالغناء يسمى النصب الانه رقيق اه مطلقا (قوله وكلامه هذا الذي يقيد
تقييده بالاجرة) وقيدته انتهى مستأى بان يحشكون من الشعر مع التصديق بالكف كما قدم في
البتاية بالاهو وعصارة الزبادات تقييد التقييد بالشرع بان يكون للناس فاهم وتأمل (قوله
فأما) ولوجه ان اسم مغنية ومن انما هو في العرف لمن كان العاصم منه التي يكتبها
المال وهو حرام ونحوه اعلى ان المعنى لهو أو جمع المال حرام بالاختلاف وحيث ذكره كانه قال
لا تقبل شهادة من اتخذ المعنى صناعة ياكل بها وعلمه في الفقه وسباني قريبا (قوله وأما
المعنى نفسه لدفع وحشته) من غير أن يسمع غيره فلا بأس به ولا يفسد عدالة المعنى الصحيح كذا في
التميين وهو خلاف قول شيخ الاسلام كما علمت مما تقدم ومثل ابن شجاع عن الذي يترنم في نفسه
قال لا يصدق في عدالة وفي البحر عن الفقه التعلق المحرم هو ما كان في اللفظ ما لا يحل كصفة
الذكر والمرأة المينة الحية ووصف الخمر المهيج اليه الى ان قال وأما القراءة بالالحن فاباحها قوم
وحظرها قوم والختار ان كانت الالحن لا تخرج الحروف عن نظمها وقد وراهم افصاح والافغير
مباح كذا ذكر وقد منابض باب الاذان ما يفيد ان التطير لا يكون لامع تعبير مقتضيات الحروف
ولا معنى لهذا التفسير اه (قوله في العرس) والواجبة والاعباد ومنهم من جوز
ايستقيد نظم القوافي الى آخر ما قدمنا قريبا (قوله والمذهب حرمة مطلقا) هكذا حرر صاحب

الصرم مستدل على الزيارات اذا ارادى بمومعة صبية عند ما وعده اهل الكتاب وذكرونها
 الوصية للمغنين والمعنات (أقول) هذا على الاطلاق لان كلامنا في معنى يكون مومعة على
 من اياحه مطلقا مدم في المذهب وله دوي في كلام الزيارات على ان تصحى العتيق وطاقي الذنون
 هو المذهب كما لا يخفى قال سيدى الزاخره لله تعالى ان اراد انه حرام مطلقا فهو حرام
 حله على في البياية والعناية فانما استدلاله بزيادة الزيارات على انه مومعة لقصد الله وقم
 بغيره على عومه فهو موافق لما فيه امام السرخسى فكان محققا لكل من القوانين ثم
 طاهره الاطلاق وقد يقال امطة العقب طاهرة في الزيارات المحرمة وعادة ثم رأيت في
 النسخ قال ان اسم مومعة مومع ثم هو في الزيارات كان له حرقته التي يكفها الممال
 الا ترى انه اذا قيل ما حرقته لان ارماسنا عنه يدعى كمالا في شياطينا واداني آخر كلامه
 وفي ابصار الاصلاح قال ينبغي لناس أى مومعهم لانه لو كان لا يسمع نفسه حتى يربل لومعة
 عن نفسه من غير ان يسمع غيره لا بأس به ولا يقطع عدائته في الصحيح اهـ وهكذا قال في شرح
 العيني وان اشد شعرا فيه وعطو حكمته فهو جائز بالانفاق الخ وهو مما مر عن شيخ من قوله
 المحرم هو ما كان الخ فندر اهـ (أقول) وأنت خير بان ساد كرم من انصوص لا يؤيد الاطلاق
 وعادة الزيارات تشبه القيد بالشهرة وانما يكون سادا اذا كان للناس وقدمه في اشرار
 المصنف في ذكر الاطلاق في نفسه والصحيح لتفصيل كاعتق عن الهندية (قوة) قال القنات
 في حاشيته أقول انما يسمى الغناء غناء لان لغس تشبه في بعض مومعة من الملاذ الدنية في حال
 سماعة وقال بعض الحكماء فصل الغناء كفضل النطق على الطرس والديار المفقوش على
 القطعة من المذهب وفي كلام بعضهم الغناء يحرك الهوى الساكن ويسكن ألم الهوى المضطرب
 وفي كلام بعضهم الصوت الشجي يصل الى اعم الدنيا والاخرة لانه يؤنس الوحيد ويريح
 الهمم ويسكن الكتيب ويحضر على اشباعه واصطناع المعروف وقال فلاطون هذا العلم
 أى علم الغناء لم يصفه الحكماء للهو والله ولكن للمنافع الدنية ولذة روح الروحانية وبسط
 النفس وترطيب اليوسات وتعديل السواد وترويق الدم اهـ (وأقول) فعلى هذا ينبغي
 اجواز لا جعل التداءى به اذ لم يوجب شي يقوم مقامه كما لا يوافق التساوى بالمحرر فقامل اهـ
 قال في التلخيص في جواب سؤال هذا كلام في مماع السادة المومعة الله الله تعالى بهم ولو قيل
 هل يجوز السماع لهم فقال ان كان السماع مع قرآن وموعظة فيصوز ويصعب ان لم
 تخرج الحروف عن نسمها وقد رها وان كان مع غناء فهو حرام ومن اياحه من المشايخ
 الموصية فيشرط ان يتلو من الله ويتصلى بالقوى ويحتاج اليه احتياجا المربى الى
 الدوام له شرائط احدى ان لا يكون فيهم أمرد والثاني ان لا يكون فيهم الامن فيفسد
 ايس فيهم فائق ولا اهل الدنيا ولا امرأة واشتلت ان تكون نية القول الاصلاح لا اخذ الاجر
 وطعام والرابع ان لا يجتمعوا لابل طعام ارفقوح والخاص ان لا يتوموا ولا مغلوبين
 والسادس لا يظهرون وجد الاصادقين ولا تتراخية عن الدخيرة ومنهم من قال لا بأس به
 في الاعباد روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان جاسيا في يوم العبد وفي الدليل
 جارتان يتغنيان بالدفعة ابو بكر رضى الله عنه وقال هما انغيبان في بيت رسول الله صلى الله

عليه وسلم فقال دعهم ما كان هذا اليوم يوم عظيم رزع المحيط فصلا آخرى التعق حاصل
 انه يفتقر الى حكم بين التعق لازالة الوشحة فيصل اوله والجهد فلا ومنهم من فصل عن شاهدته
 التسبيح في الآلة بما في فعل والاجرم وشبهه سوق لدابة ان احتج اليه حل والاحرام وقد
 صنف الفقهاء في ذلك مصنفات كثيرة وكذلك اهل التصوف واجمع عبارة فيه ما قاله شيخ
 عبد الرحمن امدي العمادي وقد مثل على السماع بغيره وغيره من الآلات المطربة في ذلك
 حلال أم حرام فاجاب قد حرم من لذة تفرص عليه لصرفه في مقالة وياحه من لم يشكر عليه اقوة
 حاله في وجوده في نفسه شيئا من نور المعرفة فليست تقدم واذ فرجوعه في ما هاهنا الشرع اسلم
 واحكم والله اعلم وعام الكلام على السماع وعلى جواز شرب النبي لانه لا يفتقر الى التفتير
 يأتي في المطر والاباحة كلام اشارح رسيدي لوالده قد علم في فرائده (قوله او
 مجلس مجلس الله) أي ورد شتم على عبده كزعمه أو تبع صوت المعينة ولا من يسمع
 الغناء بغير عن المنطق وقوله ولا من يسمع الغناء أي وان لم يسمع مجلسه لغير ما به لونه في
 ان يقيد بانهمرة كما سبق وانما في (قوله او مجلس النجور) كمجلس الجاهل والآلات
 فانها محرمة لفؤدى الى الكفر كما قد مر مرارا وليس عندنا ما يثبت من الذين كما يقيد
 بعض الناس (غوا لان اختلاطه الخ) لان حضور مجلس التمسق وسق كالى المذائع (قوله
 وتركه الامر بالمعروف) أي عند تفرغ شروطه من شوائبه على نفسه من ضرر ربه بدولة
 ونحو ذلك كما يثبت في تعيين المحرم فراجع (قوله ومراده من يرتكب كبيرة) ان شرط العلم
 فهو متاخر عن العلم وكذا قوله في ان يرتكب كبيرة عن الفتح فيجعل قولهم من يأتي بابا من الكافر
 على الانبائية شهرة ولا قال بعضهم أو يرتكب ما يهذه ماشاءه ان يحسبه ولا يكون ذلك
 الا بشهاد واطلاع ائمة ودعليه وباس المراد ارتكاب ما يهذه الله من شرح المتن
 وبه علم ان فيه الشهرة يأتي في كل ما ذكر في الرابطة الاوسه في تعريف الكبيرة والصغيرة
 ما ذكره المالكون ان الكبيرة والاصغيرة اسمان صامتان لا يفرقان بينهما بل بالاضافة فكل
 ذنب اذا نسبته الى مادونه فهو كبيرة وذات نسبة الى ما فوقه فهو صغيرة اه وغلب اصح ما قيل
 فيه عن الخلو أي ما كان شديدا بين السائر وبه فتلك حرمته الله الى الذين فهو كبيرة اه ط
 وقد عديم أيضا في أوائل كتاب فراجع (قوله أو يدخل الحمام بغير زان) لان ابداء العورة
 فسق وقبده في الأخيرة بما ادلهم رجوعه عنه اه درمتمنى (قوله أو يلعب ببرد) هو
 الطاوله أي اذا علم منه ذلك ففح وخصه بالذكر لان الله عليه فسق بالنس وهو قوله عليه
 الصلاة والسلام ملعون من يلبس بالبرد ومثله غيره من الملاهي والترد وضعه اردشير بن بابن
 راجع ما قيل ان اردشير وهو أول ملوك الفرس الاحيرة وضع الرد وضرجه امتلا لافته اسم القدر
 وان لا سائر ليس له تصرف في نفسه لا يملكها اذ لا يملكها ولا يملكها ولا يملكها ولا يملكها
 موتا ولا حياة ولا سعة ولا لذة اهل هو تصرف على حكم القضاء والتدبر معروض طورا لا يقع
 وطورا بالضرر وبما في ايضه غلب اللفظ الذي يثاله العاجز بما يجري له من الملك والحرمات
 لدى يتلى به الحازم عذار به عليه ان ذلك وصفا على مثال الدنيا واهلها مرتب الرقعة التي
 عشر يتابعه دشمور المستقر الروح وحمل القناع ثلاثين قطعة من دايام كل شهر والدوح الى

أو مجلس مجلس
 العتيق أو مجلس
 والشرب وان لم يسكر لان
 اختلاطه بهم وتركه الامر
 بالمعروف بدت عدالة
 (أو يرتكب ما يهذه)
 الله من ربه من يرتكب
 كبيرة طاه لا يهذه وغيره
 (أو يدخل الحمام بغير زان)
 لانه حرام (أو يلبس ببرد)

هي كل برية لا تدرج في آخر ما ذكر الشيخ ابراهيم الكندي في كتابه غرر الخصال في الواضحة
 طالع في الفقه المذكور ولما اتفقوا على انما هي ان الشاهد يلعب بالتردد في شهادته سواء قام
 به اوله بقدر ما في حديث يزيد ودمى لعب بالتردد في شهادته في قوله (قوله او
 طاب) أي طاب ذلك هو نوع من اللعب يرمى برقع فرب قال في الفقه وأعب الطاب في بلاد
 سله لا به بطرح ويرى لا حساب واعمال الكرم كل ما كان كذلك مما أحدثه الشيطان وعاه أهل
 العقول فهو حرام ومقوم به ولا والله قال سيدي لوالد رحمه الله تعالى ومثله اللعب بالصبغة
 وانما في بلادنا وان تورع ولم يعب ولكن حضري مجلس اللعب بدليل من جلس مجلس
 اعداؤه يظهر جهل بعض أهل الورع البارود (قوله اما الشطرنج) بكسر أوله ولا يفتح
 والسين ذميمة قاموس وجعل الخوى الكسر فيه محذورا والماصل ان فيه أربع لغات كسر
 اشين وقصها مع الالهام والاهمال وكذا حكمها ابن مالك لكن الالهام هو لا شمر كافي في صيرة
 ومصره شين المهملة واسنين الجبهة ويجمع على شطارح وأصله بالمهملة شش وث وبعينه
 ستة ثون ثون شش ستة ورن الثوان وهي أعلى الستة الشاة وانقران والقبل والفرس وروح
 والمبدق واداعلم هذا قول من وضعه فيما ذكر ابن خلكان وصاحب انصره صهبه
 كسورة ثم منقذة ابن داهر ان يندى وضعه بالهيت ويقال له شمرام بكسر الشين المهملة
 مضاهاة لارد شير اولي ملوك القرص الاخيرة حيث وضع الفرد مضاهاة للديا وأهلها وفصرت
 القرص به ففقت حكما أثبت له مصر بقرجيه على التراب يكونه ضمها حسلا على أن لا قدروا
 الانسان قادر عليه واجتمع ديد طبع المراتب العلمية والخط السنية وان هو أهداهما صارت به
 من تحول في الخفيف وأخرجته من روض العيش الأريض ومما به دليل على ذلك ن
 البليغ في حال بحر كنه وسعيه منزلة القرزان في الرياضة وجهاهما صورة ثين على صورة
 الناطق واصابت وجهها درجات وهراتب وجعل الشاه المدر الرئيس والقرص والسبل
 حر كويين له والقرزان وزير والبار قد عابا فكما ان الواحد من الرعية اذا أعطى الاجتماع
 حقه في تذيب نفسه وتمديها كآ ذلك عوامي أن يال رتبة القران فكذلك القران
 عات منه وغكت قدره طمعت نفسه الى رتبة الشاه وقبالة وكذلك ما يليها من القطع
 رهيل وضعها بعض الحكمايين هم فيها ما حتى منهم من مكابدة الحروب وكيفية طهر ألعاب
 وشغلان ألعاب وبين فيها لتدبير والحزم والاشتغال والعبادة والافتقار والتعبية
 وانجرتو فوقه جلد والخصاعة والباس في عدم شيان ذلك علم موضع تفسيره ومن أين أتى
 بسوء تدبيره لان خطاها لا يستقال والمجزي قها متلف لموج والاموال واعلم ان في ترك الحزم
 دهاب الملك وضعه ارأي سلب للعطب ولهك والتقصير بسبب لهرة وثلاث وعدم
 لمعرفته بالتعبية راع الى الاستكشاف وغلبه غمة (قوله ونسبة الاختلاف) هامة مقدمة
 على معلولها أي اختلاف ملك والشاه في قوته ما يباحثه وهو رواية عن أبي يوسف
 واختاره بن لينة اذا كان لا حصار له والاختار أبو زيد الحكيم حله كافي في الجرمع ربا
 للمعيط الهامى عن بعض الأئمة السرخسي وأقره ط وغيره فكان مقدما على رد الشاه الى
 له قوله هذه الرواية ذكره في المتن ولم تشتهر في الكتب المشهورة بل المشهور الرد على الاباحة

أو طاب مطلقا قاهر أولا
 أما الشطرنج فاشبه
 الاختلاف

قوله في تذيب نفسه الخ
 هكذا بصله وأهل أحدهما
 تأديب في صوره

وابن التفتة لم يكن من أهل الاحتياط اه (أمون) بكيفية نقل صاحب تحريه أو إقراره اه
وكذلك غيره كما علمت وكفى بهم قدوة قال ابن تفتة أدرى وأعلم من استأجر رجلا منهم الله تعالى
لا سيما وقد صرح بها أيضا المصنف في شرحه على الجامع الصغير ونقل اختيار من التفتة في هذه
وأقره قال في شرح الكبريجوز الله به لا ضار له من إذا لم يحل بالواجب قال ابن التفتة
قلت ولا ينبغي أن ما ذكر من المصنف أو لا من الاختلال بالواجب ثانياً يحصل بكل ما ذكره به لأن
أمر من جهة فنية لذلك وقال بعد نقله لرواية عن وسيط المحيط وهذا مما يتلى به جمع من
الحكمة في هذا الفرع رخصة عطية لهم فالحققة بقول ولا بأس بالشرع وهو روي به عن
المصنف قاضي الشرح والعرب نوزر وهو الاسم أبو يوسف لأن ولايته شملت المشرق والمغرب
لأنه كان قاضي الحامية الرشيد اه قال التفتة سألني معرياً العواجر أن يجدوا ذهباً بالشرع
قادر على هذا إذا اتخذ حصة نقد وردد وهو المطلوب بأربعة قساعات اه وبه علامة الصاوي
تليد العلامة ابن تفتة كتاب الفقه في الشريعة ومما عدا ذلك لم يخرج في حكم الشرع وذكر به
الأحاديث في المنع عنه وما من فيها ثم ذكره من قساعات كرهه ووجه من الصاوي والأشعث وسرد
روايته في ذلك وصنف بعضهم ما روي في الصاوي المنسوب إليهم باسم العود وأقره عليه
وأورد ما نقل في ذلك وطعن فيه ثم عقده بما ذكره من كرهه ما جاء من التفتة من وعن الداعين ونأى
انتابهم في ذلك من التفتة والاباحة والاعية والمي هذه تم جعل حاققة كرهه في خلاف
العلانية على هذا اه إلى آخر ما قال فيه فراجع ما قال بعض الداعين في نسوم ليرد ولم يحرم
الشرع لان الخطأ في الشرع انما يحصل جهلاً على فكره وانما هو في باب التصوير (قوله شرط) أي
وهذا كقولنا معنى إلى الكبر حرم كأي ما يقع الصاوي في باب التصوير (قوله شرط) أي
مقروط الحد الحقة (قوله أو يقامر) انما هو الميسر في القمار وس عامر ومقامرة وقمار فقرة
كنصره وراهنه فلهه وهو لتقاصر اه وذكر المورى أنه ما حوذاً من الشعر لان ماله تارة
يرد اذا غلب ويقتصر اذا غلب كالقمر يريد ويقتصر اه (قوله حتى نفوت وقتها) أي
فليس المراد بانقضاء عدم الفعل أصلاً (قوله أو يخلف عليه كثيراً) قيده لزيادة كادتها
بالكذب وهو يقتضي ان كثرة الخلف بدون الكذب أو الكذب فيه بدون كثرة لا تزد به ثم دله لاه
انما يشترطه اذا كثر منه أبو السعود ويصرف ط (قوله أو يلعب به على الطريق) المراد به
ان يكون مجرأى من الناس اذ هو لازمه قال في الفقه وأما ما ذكر من أن من يلعبه على الطريق
تزد تهادته فلا تنابه الامور الخيرة (قوله أو يد كره عليه مسقا) أي ما يكون به فاسقا كما شتم
والقذف والعناء ط (قوله أو يد اوم عليه) لان ما روى عليه دليل انما هو به ويلزمه غلب
لاختلال بعض المطلوب وهذا هو ادس الشروط الستة الذي شرط وجود واحد منهم المحرمته
والشروط العدد لانه قال في الصرح والماصل ان العدالة اعلمة فقط بالشرع اذ واحد واحد من
خمس اقدار وفوت الصلاة بسببه واكثر الخلف عليه والاعية به على الطريق كأي فسخ العقد
أو يد كره عليه مسقا كأي السراج اه أو يد اوم عليه كما ذكره السراج (قوله أو ياكل الربا)
أي يأخذ لتدرا الزائد على ما يستحق لانه من الكبار فالمراد بالاكل الاخذ واعاد كره تبعاً
للاية الكريمة لذي يا كلون لربا واعاد كره في الآية لانه أعظم مناقع المال ولان لرب شتم

شرط واحد من ستة ذلك
قال (أو يقامر بشرع
أو يتربط الصلاة) حتى
نفوت وقتها (أو يجاب
عليه كثيراً) (أو يلعب به
على الطريق أو يد كره عليه
مسقا) (أو يد اوم عليه
ذكره سدي أفندي معرباً
للكافي والمهراج) (أو ياكل
الربا)

في المسموعات والمراد بالقدرة الزائدة وهي المراد في قوله في حرم الربا كجاءه
 في بابه بحر (قوله قيد وما بالشمرة) لأن الانسان فيلجج من العقود الفاسدة وكل ذلك
 كالمواطلق عدم القبول عن قيد أشهر فليزوم الحرج فالحق هو أولى من قبل لأن
 الربا ليس بحرام محض لأنه يقيد بالقياس كسائر البياعات الفاسدة وإن كان صامع ذلك
 وكان فاقصافي كونه كبيرة بغير خلاف كل مال لقيم ترد شهادته بجمرة والاوجه ما قبل لأنه إن لم
 يشتر به كان الواقع ليس لانتهمه كل الربا ولا نقطة بعد القيد ولا يصح قوله أنه ليس بحرام
 محض بعد الاتفاق على أنه كبيرة والمثل نقض شيء آخر وهذا أقرب ومربحه إلى ما ذكر في
 وجهه فبقي ما شرب ظهر بالادمان وأما كل مال لقيم بمرتبته أهدأ وأنت تعلم أنه لا بد من
 الظهور للقاضي بالمرتب بين الربا ومال النسيب والحاصل أن الفسق في نفس الامر مانع شرعا غير
 أن نقاضي لا يرتب ذلك إلا بعد ظهوره فإما في سوا ذلك وأما كل مال لقيم فلم يقيد بأحد
 ونحو أنه بمرتب وأنت تعلم أنه لا بد من الظهور للقاضي لأن الكلام فيه بمرتب القاضي الشهادة
 فكان مرة بظهر ولا يبعد بحسب ما علم أنه مقتضى من المرفوع مع زيادة (قوله ولا يفتي أن الفسق
 أي ولو با كل مال لقيم (قوله بجمعها) أي الشهادة (قوله لا يفتي ذلك) أي الفسق المانع
 (قوله لا يبعد ظهوره) انظر هل يكفي في ظهوره شهادة الشاهد له والمراد بالشمرة حديث
 أن يشترع منه ما حله (قوله فاسكل) أي كل المشتقات لا خصوص ربا سائحات (قوله
 سواء) خلافاً لفرقة فقال باكل مال لقيم مرة فردو بشروط أشهر في الربا وقد هلكت ما عليه
 الممول فلا يفتي (قوله بحر) وأصل العارضة لا كمال في شئ كما قدمنا مع زيادة (قوله
 وليصدق أي هذا التوقي (أقول) لكن نظريه السائحات بشروطه وأصول ما قالوه من أن الربا
 يشهد بالمثل بالقبض والمثل مسيح لأن كل فكان فاقصافي كونه كبيرة هـ والاولى أن يقولوا كمال
 فاقصافي اسقاط البعد والاهو كبيرة كالأبهي كما قدمنا في ربا وأما كل مال لقيم جمرة
 تسقط عدالة يعني لعدم الشبهة (قوله أو يول أو ياكل على الطريق) أي في طريق على
 حدود حل المدينة على غير عقله ولا بد أن يكون مرأى من الناس وأنما منع ذلك لأنه ما هي ترك
 المروءة وإذا كان الشاهد لا يصدق من منزل ذلك لا يمنع من الكذب فيهم وانما حر حكم
 ما لا يبعد كلاً عرفاً كنعاطي شرب ومض نصب وشروط هـ (أقول) الذي يطهره ان هذا مقتضى
 اعدالة أهل الزجاجة من أنراف الناس وعمايتهم ويدل عليه ما قاله في الشهادة وصية الامام
 لا يفتي بوجوه الله تعالى ولا يشرب من اسقامه لئلا يفتي بوجوه الله تعالى في الجوى به قوط
 المروءة تأمل (قوله وكذا كل ما يحل بالمروءة) عبارة الهداية ولا يصح الاشياء المستحقة
 في بعض النسخ المستحقة وفي بعضها المستحقة أي التي يستحب الناس فعلها أو المنصحة
 في بعضها الفاعل فيبذره ما لا يفتي وعلى هذا المعنى قوله تعالى ولا يستخفون الذين
 لا يوقنون ومن يفعل فعلا به منعه منة وموآدب وقلة حرم وموجباً لأن من يكون كذلك
 لا يبعد منه ان يشهد بالزور في الحديث عنه عليه الصلاة والسلام ان مما أدرك الناس من كلام
 النبوة الاولى اذا لم تسخ فافعل ما شئت كما في الفسخ ومعه اذمان سلق اللعبة سواء كان عادة لاهل
 بلد اشهد أم لا كما حرره في الزجر الله تعالى في تنقيحه قال في البحر كل ما يحل بالمروءة

قيدوه بالشمرة ولا يفتي
 ان الفسق يمنعها شرعا
 الا ان القاضي لا يثبت
 ذلك الا بعد ظهوره
 قال الكل سواء بغير قبض
 (أو يول أو ياكل على
 الطريق) وكذا كل ما
 يحل بالمروءة ومنه كشف
 عورته ليس تنقي من جانب
 البركة والناس مشهورون
 كنه في مائتا فتح

بـ بياضه وقهها وأمر عيان لداثنتان ولم يوصى إلهما ولو دمر يوتوه بان منه والديونان
 لوجود من يبرأت بالدمع اليه والوصيان من بعدهم ما في التصرف في المال والاطمئنة وكل
 شهادة ثبوت نفسها لا قبل وجه الاستحسان الخاف فوجب هذه الشهادة على القاضي شيئا لم يكن
 واحبا عليه بل بما اعتبر به على وزن الشريعة لا يثبت بها شيء ويجوز استعمالها في شدة غير
 لا ثبات كما جاز استعمالها في الطب في القلب في الغربة - أدى أنه تمول دفع الغم - عنه عن القاضي
 في تعيين الاتصاف فكذلك هذه الشهادة في هذه الأمور لم تثبت شيئا وإنما اعتبر بها القادة اسقاط
 زعمي الوصي عن القاضي فان القاضي وعليه ادأبث الموت ولا وصى أن يصب وصيا له
 فهو لا توصاية هذا الرجل فقد رضوه واعترفوا بالاعلية السالبة لذلك فكفي القاضي
 به التمسوة لا تقتبس على المصالح وعين هذا الرجل بذلك الولاية لا يولاه أو يثبتا الشهادة
 المد كورته وكذلك وصيا الميت ما شهدا بالاثبات فقد اعترفوا بغير شيء منهما عن التصرف إلا
 أن يكون هو - أو يهزأ به الميت مما حتى أدخل معه - ما في نصب القاضي لا خروفي
 الأمور كلها ثبوت الموت شرط لأن القاضي لا يملك نصب وصي قبل الموت إلا في شهادة العريين
 المدونين عليه لا يشرط في أثبت ذلك الوصي الذي - هذه الشهادة لا يثبت لأم جعفران على أنفسهما
 ثبوت حتى قضى الدين هذا الرجل فقد رضوا بذلك أكثر من بقعهما فاقبل شهادةتهما
 بالوصية والموت جبه أو هذا بخلاف المسئلة لا تبنى أعي - منه ما لو شهدا أن أباهما العايب
 وكان قبض يوم الخ ورايت سوا الأوج ويا أحببت ذكرهما هنا لئلا - به لا تخفى على القاضي
 الشيء وهما من فتاوى محقق دمشق التام محمود أفندي الجهر أوى - بسطة الله تعالى سئل عن
 صورة دعوى مضمومة إلى وصي إذا أثبت وصاية على ترك ترككم الحما كم - ثم بعد ذلك أن
 رجل آخر وادعى أن الميت أخرجه الأول وحمل ذلك وصيا معه فهل لا تسع هذه الدعوى
 من الآخر نعمها بطلان القضاء الأول أم لا أجاب بقوله حيث أثبت الذي عليه قبل لا كونه
 وصيا ثم جيل وقضى القاضي بصفة وصايته بوجه الشرع فلا تسع دعوى المدعي الآن
 ولا انتم بآذان الميت أخرج المدعي عليه وحصل موثركه وصبا في معام
 مثل هذه الدعوى والتمهاده بطلان القضاء لقضاء ببيان عن الاعضاء ما - كان قال في
 شرح الزيارات للإمام محمد شهد شاهدان أن الميت أوصى إلى هذا الرجل وقضى القاضي بها
 ثم شهدا حران بالإبصار إلى رجل آخر لا تقبل لأن قيمة من القضاء الأول وكذلك في شرح
 الزيارات أيضا ضيفان - حيث قال وإن ذكر الشاهدان رجوعا من الوصية الأولى لا تقبل
 - هادتم ما لأن هذه الشهادة تضمنت بطلان القضاء انتهى وكلاهما صريح في عدم صحة
 - معاد الدعوى والشهادة فوالله تعالى أعلم بالصواب اه (أقول) لكن يشك على ذلك
 قواهم المدفع ودفع المدفع صحيح قبل لقضاء به مدعي الصحيح وله صبي على القول المرجوح
 من أن الدعوى بعد الحكم لا تقبل تأمل (قوله لا تقبل الخ) هذا إذا كان المطالب
 بوجه الوكالة ولا يثبت الشهادة لأنه يجر على دفع المال بالمرأه بدون الشهادة وانما ظلمت
 الشهادة لبراء المطالب لموجب عند المدعي إلى الوكيل إذا حصر الطالب وأسكر الوكيل فكانت
 شهادة على أيهما أفضل وفرق بين أو بين من وكل رجلا بالنصرة في دار بعد ما قبضها

(كما لا تقبل الوشودا)

وشهد انبا الموكل بذلك لا نقل وان اقر الموكل بالوكالة لانه لا يجبر عن دفع الدار الى الموكل
 بحكم اقراره بل بالشهادة فكانت لا يجرى ما لا تقبل بجر مخلصا من المحيط (قوله ان اباهما)
 اشار الى عدم قبول شهادة ابني الموكل بالاولى والمراد عدم قبولها في الوكالة من كل من لا نقل
 شهادة الموكل وبه صرح في البرازية بجر (قوله العائب) فليد به لانه لو كان حاضر لايكر
 الدعوى به العائب شهد الا ان الموكل لا تنعم الدعوى به لانه من العقود الباطنة لكن يحتاج
 الى بيان صورة شهادة ابني الموكل مع عدم الموكل لانها لا تنعم مع الايماء الدعوى ويمكن ان
 تصور بان يدعي صاحب ودعة عليه تسليم ودعة الموكل في دفعها بغيره بشم وان به وبشر من
 ديون اباهما وعصورا بذلك لان الموكل لا يجبر على فعل ما ولا على الايراد والدعة والمكسوف
 كما سيأتي فيها بجر ونظر في ذلك سيدى الوالد رحمه الله تعالى بقوله قوله تسليم ودعة الموكل
 في دفعها أي التي وكلاء العائب يدفعها اصحابها وقوله تسليم ودعة أي تسليم ودعة الموكل
 ادعاء المدعي وقوله وبقبض ديون اباهما لم يخبر به الدعوى فامع في شهادته ما به ح ان المقصود
 سر بانه فيه مع اجبار الموكل ولا اجبارهما فمائل (قوله وانكر) صورته كانت قدمت عن
 اصرافهم لا نقل (قوله والفرق) انما يحتاج الى الفرق في صورة الدعوى في ما اوافق صورة
 لا انكار فالحكم بمقدم وجهه في الوصي وهو ان القاضي لا يملك احضاره عن قبول الوصية
 ط (اقول) ويمكن ان يقال للفرق أي اذا لم يصبر الموكل شخصه او لم يحضر غيره الموكل لا يملك
 القاضي نصب وكيل عن غائب واما اذا احضر خصما وشهد بغيره الموكل فالقاضي ثبت
 الوكالة عن العائب ويحكم من قبل الاثبات لا بالنسب واما شهادة ابني الموكل فلا تثبت
 لو كاله عدم كونهم اشهادا والتمهة أيضا فيمكن ان يتواضعوا مع الموكل على اخذ المال
 فيصير لثمة ههنا فلا نقل كما في شرح المتن في الامانة يؤيد ذلك ما سيأتي في الوصايا من قول
 ان شرح لان القاضي لا يملك نصب الوكيل عن المولى بطلب ما اه قال رافعه بطلب ما ولم يقل
 شهادته ما فانه يشير الى ما غير شهادته بل كناية عن ان الموكل يظهر في القبول لو ادعى بجر
 شرع من وكيل في ذلك المنكر واستند بما في ذلك (قوله عن العائب) لعدم الضرورة
 اليه لوجود دبره ضرورة الا في الموقود كمال لجر (قوله بخلاف الوصي) أي وصي القاضي
 وانما يحتاج الى هذا الفرق في صورة الدعوى اما في صورة الانكار فالحكم بمقدار القاضي
 لا يملك اجبارهم على قبول الوصية كما قدمناه قريبا (قوله أي وصي الميت) في بعض النسخ او
 بدل أي (قوله بحق الميت) اولي التيم واسحق بذلك عن شهادة بدين عليه قائم لا تقبل كما في
 الهندية (قوله بعد ما عرله القاضي) وكذا القبله بالاولى فكان الاولى ان يقول ولو بعد ذلك
 المستله على ان القاضي اذا عزل الوصي عزل بزازة ويمكن ان يقال عزله بخصيص في الوالد
 رحمه الله تعالى قال في النفاية ليس لقاص ان يخرج الوصي من الوصاية ولا يدخل غيره معه فان
 ظهرت منه خيانة او كان فاسدا معروفا بانهم اخرجوه او نصب غيره معه وان كان ثقة الا انه
 ضعيف عاجز عن التصرف او دخل غيره معه (قوله او مد ما دركت) أي طعت (قوله في ماله
 او غيره) أي في ماله الذي تحت يده او غيره قال بعضهم او غيره أي كما اشهد انه طلب الشفعة
 اوان ولا ما ابراه من كذا او جلى بعضهم معنى قوله او غيره على نحو النسب وفيه معنى المفتي

ان اباهما) لقائب (وكلاء)
 قبض ديونه وادعى الموكل
 وانكر) وانكر ان القاضي
 لا يملك نصب الوكيل عن
 القاضي بخلاف الوصي
 (شهد الوصي) أي وصي
 الميت (بحق الميت) بعد
 عزله القاضي عن الوصاية
 ونصب غيره او بعد ما
 أدركت الورثة (لا تقبل)
 شهادته للميت في ماله او غيره
 (خاصة أولا)

شهد الوصي بدين للميت والورثة صدقوا وادفعهم لا تقبل ولو كانوا كبارا حارث ولوشهد
الميت بدين حارث على كل حال في الخلع ولوشهد الكبير على أجنبي تقبل في طاهر الروي ولو شهد
للوارث الكبير والوصي في غيرهما لا تقبل اهـ ويمكن حمل أو غيره على هذا فيكون مع ما هو
على الميت (قوله خلل الوصي محل الميت) هذا لا يظهر الا اذا ثبت وصايته أما اذا نزل
عنه فلا يظهر الا بانه اوصيا كالط (قول) وكان كالتب نفسه) أي فكانت شهادته
(قوله ولو شهد الوكيل الخ) أصل الميت في امر ربة حيث قال وكله بطلب ألف قبل ولان
والوصية خاصة بدين غير انقاضي ثم عزل الوكيل قبل الخصومة في مجلس انشاء ثم شهد
الوكيل بهذا المال وكله يجوز وقال انما لا يجوز بناء على ان نفس الوكيل قام بدين الموكل
فالمواد هنا هي خاصة بدين وكل به فان خالف في غيره فغيره نفسه بل انما رآه لسارح فب
المن وكان العبارة بجملة وتضمنها في الهدية فانه لم ينفذ الوكيل للموكل بهذا مزل
ان خاصه لا تقبل وان لم يتخصص تقبل وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى في ذلك
لأنه خبره ولو وكله بكل حق قبل فلان بصدقة لم ينفذ في نفسه في ألف قبل فان شهد بذلك الا ان
ردت وان شهد بمال آخر لم تردوا بل يردوا لانه انما ينفذ في نفسه وانما ينفذ في غيره ثم
عرفه شهد بدينه انما له وكل في كل وقت ثم وقت ثم كمل الا انما شهد في حادثة بعد
تدبير الوكالة بخلافه قبل كافي الكافي (قوله تفاسيخهم) أي أنهم قد صدقوا في نفسه فقب
خاصه فيه (قوله ولا قبل لغيرها) لان الموكل هو وهو قد تم في حقه دون الوكيل
ولا يوكيل أن يخرج منه متى شاء من الوكالة وهو يشاء من ذلك ما أمر به الموكل اذا عزل
قبل الخصومة لم يطفئ منه في نفسه فثبت شهادته اهـ منخ (قوله بجمع كالوصي) فلا
تقبل شهادته مطلقا بناء على ان عنده مجرد قبول الوكالة فيسير خصما وان لم يتخصص اهـ ذل
أمر على موكله في غير مجلس القضاء عند اقراره عليه وعندهما لا يصح حسمه بمجرد لقبول
واحد الا في اقراره بخبره مطلقا (أقول) وقد ثبت في التاترخا في الفصل السابع
فقال اما شهادة الوكيل مقول الوكيل خاص وعام بالخاص وهو اذا وكله بطلب ألف درهم
قبل رجل معير والخصومة هي ان شاعه عندهم انقاضي ثم عزله لموكل قبل خصومة عنده
انما ينفذ ثم شهد به هذا لا قبله او حدث له به ذلك قبل أن يخرج من الوكالة لم يجز شهادته
بنفس الوكالة عام مقام لموكل الموكل انقاضي به حسمه ثم أحرجه الموكل من الوكالة ثم شهد
به ذلك بحق قد كان له يوم وكله او حدث له به ذلك قبل أن يخرج من الوكالة لم يجز شهادته
بجعله وكيلا لم يحدث ما مثله في هذه الوكالة بالخصومة في كل حق له وقبضه على رجل
معين فانه لا ينفذ ما حدث ما زاد او كله بطلب كل حق له قبل الأساس أجنبي بالخصومة
ينصرف الى الحقوق القائمة وما يحدث استحقاقا يحمل ما ذكره على الوكالة العامة او خاصه
هذا لو كمل المطلوب في ألف درهم للموكل عليه فاحرجه الموكل من الوكالة ثم شهد بانف
دينار لا تقبل شهادته او شهد الوكالة العامة وما تقدم لانه لو لم يكن خاصة قبل في الدينار وغا
لا تقبل في الدينار اذا كانت واجبة عليه قبل الاخراج وأما اذا شهد بانف وجبت عليه به
أعزب قبل شهادته أو ما العامة للموكل رجل بالالخصومة في كل حق له وقبضه جائز لا مؤقتة

على قول الوصي محل الميت
ولان لا يملك مال نفسه ولا
محل فاض فكان كالتب
نفسه فاستوى خصامه
وعنده بغير خلاف الوكيل
فلهذا قال (ولو شهد الوكيل
بدينه لم يقبل) وكل من
خاصه في مجلس القاضى ثم
شهد به بعد عزله لا تقبل
انما قالتموه (ولا قبلت)
اهـ وهذا لا قاله في
شهادة كالوصي سارح في
قائمة الزبيدي كل من صار
حصما في حادثة لا تقبل
شهادته فيجوز من كتاب
بغير خصية أن يسير خصما
ولم يقبض خصما به تقبل

بعض قبيل الناس مطلقا وفي بعض فقههم رجلا وانما عليه اربعة وجعله القاضي خصم ثم
أخرج الموكل من الوكالة ثم تخرج منه على هذا الرجل ولا على غيره من كان له وكل عامه حو
من يوم وكاه ولا ما حدث على الناس به ذلك يوم أخرجه من الوكالة هـ مارا بته في نفسه
التي كانت في يده وهي معرفة فترجع نسخة أخرى (قوله وهذا ان الاصلان متفق عليهما)
قدما آتيا ان اياهم لم يجوز شهادة الموكل خصم أولا في هذا الاتفاق نظر لان اياهم
مهل الموكل كالوصي ولم يجوز له ان يصرح به ان يخاصم (قوله وتما فيه) أي في
الزانية وسارته بعد قوله متفق عليهما غيرهما انهم لا يرون اهل المحلة عمالة عرضية ان يصير
حدهما وهو يجعلهم عن ائمة خصما وعلى هـ ذين الاصلين يصرح كثير من المسائل
في جسد الاول لو قيل له صومعة اذ خصم عند اخطاكم ثم عزل لا تقبل شهادته في شفع
اذا طلب الشفعة ثم تركها لا تقبل شهادته بالبيع ومن جسد الثاني لو قيل اذ الم يخاصم
و الشفع من اذ الم يطلب وشهدا تقبل شهادته ما ولو دعي الوكيل على رجل بعينه من اهل المحلة
وشهد شاهدان من اهلها عليه لم تقبل شهادتهما عليه لان الصومعة فاعده مع الكل والشاهد
بشهادتهما عليه فيكونان ثم ما لا يرويه عن ابي يوسف ذكر ما هـ ان قبل اهـ (قوله ثم عرله)
أي الموكل يبيى صومعة عند القاضي (قوله عندهما) أي خلا للثاني فانه كالوصي عنده كما
قدما في رواية كالموكل في غير ما وكل به أو عليه (قوله أو عليه) عطف من في غير ما وكل به أي
لو شهد على موكله في صومعة لاقر بالوصي في شفع الدين يجوز شهادته بالدين ثم قال
لكن قيل بنفس المدعي عليه ان شهد ان المدعي عليه فصرح بالمال الذي كانت الكدالة لاجله
على تقبل شهادته ختام المشايخ ما خصافي (قوله وفي الزينة) ياراقوله في غير ما وكل
وبه (قوله عند القاضي) صه في قوله وكاه لا بصومعة (قوله بالف درهم) متعلق
بخاصم (قوله مائة دينار) أي مال غير الموكل به بجملة ما هي (قوله فصل) لانه مال آخر
لان المائة دينار مال آخر غير الذي خاصم فيه أولا (قوله وخصم) أي فاعده لا تقبل بطلاقا
وذلك بان أسكر المدعي عليه وكالته فاشتهر بالبيعة ثم عرله وشهدت شهادته موكلي في حق كل
فان وقت التوكيل لا ارشده بحق حدث هذا ربح لو كاه حيلة فتقبل وقد خلفاه عن الكافي
وقد أوسع المقام في جامع افتاوى وقال ولو وكل بغير خصم القاضي فخاصم المطلوب بالف درهم
واقام البيعة على لو كاه ثم عرله لموكل مشهده على المطلوب وهذا لو كاه ثم تخرج شهادته لانه ان
أصل القضاة بالوكالة ماز لو قيل خصم في جميع حقوق الموكل فادى هـ بالدين فقد شهد
بما هو خصم فيه أما داو كاه عند القاضي فلا يصح لانه لم يصرح بذلك مع العلم القاضي بها
يسر به ضاع فلم يصر خصمافي يرموا على به وهو الدرهم فيصير شهادته به بعد الموكل في حق آخر
اهـ وسنوضح في المقالة لا تبيته بارض من هـ ذاهـ (قوله وتما فيه) حيث قال بهلاف
مالو وكاه عند غير القاضي وخصم المطلوب بالف وجرى عن الوكالة ثم عرله الموكل منها فشهد
له على المطلوب بمائة دينار ما كان للموكل على المطلوب بعد انقضائها بالوكالة لا يقبل لان الوكالة
لما اتصل بها لفضاها صار لو قيل خصمافي في حقوق الموكل على غرامته فتشهادته بعد امز
بالدين تخرج شهادة لخصم فارتفع الخلاف الاول لان الم الذي بوكاه ليس خصما فلم يصر خصما

وهـ ذان الاصلان متفق
عليهما وتما فيه قيد
عاجل القاضي لانه لو خاصم
في غيره ثم عرله قسطت عندهما
كالموكل في غير ما وكل به
أو عليه جامع افتاوى وفي
البرازية وكاه بالوصومعة
عند القاضي فخاصم
المطلوب بالف درهم عند
القاضي ثم عرله فتم لانه ان
لموكاه على المطلوب مائة
دينار تقبل بطلاقا
مالو وكاه عند غير القاضي
وخصم وقطعه فيها

في غير ما وكل به وهو الخدم فقروا وشهدوا به بعد العزل في حق آخره برأيه من الذي قام مقامه
 عن أبيه مع وزاده في الشهادة الأربعة عشر بعد ذلك حدث بعد تاريخ الوكالة فحدثت قبل شهادتهم
 بعدهم اه ولقد اختلف في المرافعة بعد صرعه وغيره من غير ما يثبت لان الرواية مشهورة
 فيما اذا وكله بالوصية في كل حق له وقبضه على رجل معين انه لا يتناول المأذون اذا كان وكله
 يطلب كل حق له قبل المامس ايجبره الموصي من تصرفه في ما اذن له ايضا استعانة بما كان له قبل
 المذكرة على الوكالة انما يتم قال والحاصل انه في لو كالة العامة بعد الموصية لا تقبل شهادته
 لو كان على المصوب ولا على غيره في القائمة ولا في الحادثه لاني الواجب بعد لعزل اه يمسق
 اما في الخاصة فلا تقبل مما كان له على المصوب قبل الوكالة وتقبل في ما كان له بعد ها وبعد
 امزله ونسبها عدم الاستقامة من التصديق وله ما كان للموكل على المصوب بعد القضاء
 بالوكالة ولا لم يقيد بذلك في التحصيل صرح به هذه المأذون تقبل فيه كما قدمناه فاعلمتم هذا
 انصبر القوي الذي حرره سيدي والمدرس انه تعالى (أقول) واندرى يظهر لي ان هذا كله
 على قول أبي يوسف والانا قصر الكلام به فيه فاعلم (قوله) كما ثبتت شهادة اثنين بين يدي على
 الميت (رجلين الخ) فان عطاها الله يدعي في ذهابه شهدوا من رجلين على الميت بالف درهم
 وشهد المصوب وداهما الشاهدين على الميت بقدره فاشهاده باطله وذكر في جامع المصنف
 وابطل مع الكبير ان المصوب جائزة وردي صاحب الكتاب يرويه نائبة من الحسن بن زياد عن
 أبي حنيفة اسم ان جوا جيعا وشهدوا باسمه اذ باطله وان شهد اثنين لا يثبت شهادتهما
 ثم ادعى الشاهدان عدلين على الميت بالف درهم فشهدا لهما العريضان الاولان وشهادتهما
 جائزة وفي المسئلة ثلاث روايات وجه ما ذكره من ان الذين ذابوا على الميت حل في امره
 انصبر الامر كدشته كد بين العريضا فباي قص أحد الشريكين حل لا تخبره شاركته فيه فصار
 كل فريق شاهدا على نفسه اياه وجه رواية الجاهل ان الشهادة لهما انما كانت على الميت
 بالدين والدين يثبت في ذمة الميت ثم يتحول الى التركة لا يتحول القراءان الوارث لو اراد ان يقضي
 الدين من ماله وتصل التركة لنفسه فذلك فيصير كانه شهدوا عليه في حياته وجه رواية
 الحسن انهم اذا اذوا ما كان ذلك معنى المعاوضة ومقتضى انهم شهدوا في الكتاب
 للرواية لا ترى بدلائل على كيفية الشر كة فقل لا ترى ان الميت لو لم يترك الا انهم فأنهم
 يتحدون في انفسهم كونهم والارث لو ان أحد القريتين صرنا فاعطاهم اقساض نصف
 الا انهم صاع انصف الا تترتم بما القريم الا تتر له ان يشاركهم فيما قبل هذا على ان
 ثم كتمت شر كة بينهم كذا في أدب القاصي (أقول) وقيد بالدين لانه لو كان المشهود به عينا
 والمشهد عليه حصة قبل ان تقاها كافي الكافي ونظام الكلام في ذلك موضع في التامرية
 فرائسه (قوله) أي الدمة (قوله) أي الشاهد (قوله في ذلك) أي في الدمة وانما
 ثبتت الشر كة في الموضوع بعد القبض ووجه قول أبي يوسف بعدم القبول ان أحد القريتين
 ذاقض شيئا من التركة بدينه شاركة لفريق الآخر وكل شاهد المصنف كما ذكرناه انما
 قوله بخلاف الوصية بغيرهين) كما لو شهد كل فريق للاثرتين الميت وصحي له بالثالث فأنما
 لا تقبل انما قالان حصة في التركة هو الثالث وهو مقدرم بينهما هي ثم ادعى من ثرك

(ك) ما ثبتت عندهما
 خلافا لما في (شهادة اثنين
 بين يدي) على الميت لرجلين
 ثم شهد المصوب وداهما
 لانهما بين يدي من الميت
 لان كل فريق يثبت للميت
 في الذمة وهي تقبل عندنا
 شتى ولم تقع الشر كة في ذلك
 بخلاف الوصية بغيرهين
 كما في وصايا الجمع وشرحه
 وسيجي منه (د) كاشهادة
 وصير لوائين كبير

بينهم وهو حق شائع في جميع المال فكانت شهادة الشريك بيمينه وهو لا يصح على
 شهادة اثنين ان الميت اوصى بهذا الميراث من غير ان يشهدوا له ما شاهدوا
 به من آخر فان لا شريك في ذلك لان كل شاهد من بين آخرين فلم يبقوا شريكاً فانهم (قوله على
 أبي جعفر) الظاهر انه غير قيد تأمل ذكره يدي الوالد رحمه الله تعالى (قوله في ظاهر الرواية)
 لعدم التهمة (قوله بالغ) استقر به عن النبي فان شهادته لا تقبل للتهمة (قوله ولو شهدا
 في ماله) بان شهدا للكبير بنى على الميت (قوله ولو شهدا) أو لم يبرهوا كغيرهما على
 أبي جعفر في الميت (قوله وصح في الوصايا) ماله ولو شهد الوصيان للكبير على الميت
 لا تقبل شهادتهما لان ما يشترط ولاية الحفظ ولا يبيع المذلول لا تقبل ما عند غيبة الوارث
 بخلاف شهادتهما ما لا يكبر في غير تركه لعدم التهمة وهو ما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا
 اذا شهدا لو رثا كغيرهما في الوصية لان ولاية التصرف لا تثبت له ماله مال الميت اذا
 كانت لورثه بكارا أو أهله أبي جعفر وهذا لا ينفصل بل يثبت كونه قسماً ياتي (قوله على جرح بالفتح
 أي دفع الظاهر من جرحه بيمينه جرحاً به ونقصه منه جرحاً لا شاهد داخلياً من قسمة ما رث
 به شهادته كذا في المصباح وفي الاصطلاح ظاهر من شاهد غير ملتزم بذلك ثبات حق لله
 تعالى أو له من ماله وجرح مجرد وارث من اثبات حق لله في ماله بغير مجرد الأول هو
 المراد من اطلاع كما أفصح في الكافي وهو غير مقبول مثل ان يمينه وان شهدوا المذلول فسخة
 أو ذمناً أو كلاً وبالقياس على ما في الكافي من الكلام عليه ان شاء الله تعالى وأما الثاني اعني
 غير مجرد فهو كالوصية والميراث عليه البيعة انهم ذنوا ووصفوا انما اوصروا انهم اوصروا
 كذا ولو يثبت عدم له على آخره يذكر المصنف أيضاً (قوله أي فسق) هذا المعنى لا يوافق واحداً
 مما ذكرنا من تفسير الجرح الا ان يكون بقدر مضاف أي ظاهره فسق (قوله مجرد عن اثبات
 حق لله تعالى) ان حق الله تعالى مجرد عما يقرن عليه ما يقرن على الجرح من دفع خصومة
 عن المشهود عليه عن اثبات حق لله في كماله ولا بد من حل العزيرة به بدنه بان يقر به لان
 التعزير اذا كان حق الله تعالى يفسد بان يقر به بخلاف المدعى لا بد من قطعه ما يدل عليه اسم
 من لا يعبر دياً كل الرابح به يجب لتعزير من ارادة الحد واداه بغير دفعه من باب
 التعزير قاله باقاسق ثم اراد ان يثبت بالبيعة فسقه ليدفع التعزير عن نفسه لانه مع يمينه لان
 الشهادة على مجرد الجرح والفسق لا تقبل بخلاف ما ذكرنا فانما يثبت ثبوتاً بالبيعة تقبل
 لانه يتعلق الحد ولو اراد اثبات فسقه بغيره لم ينع فيه الخصومة كجرح ان شهدوا وقال رشوه
 بكذا فله رد تقبل البيعة كذا هذا هو هذا اذا شهدوا على فسقه ولم يدينوه رأياً اذ ان يمينه
 ينص من اثبات حق لله تعالى أو له بيمينه فانه لا تقبل كما ذكرنا لباقاسق فما رفع في الفسق ادعى
 انه رآه قبل أبي جعفر أو عانها أو خلاصاً أو غرضاً ثم أقام رجلين شهدا انهما رآه فعل ذلك فلا
 شئ في قبولها وسقوط التعزير عن القائل لانها تمت ثبات حق لله تعالى وهو الله رب رب على
 القائل لان الحق لله تعالى لا ينع من المدعى اعم منه ومن التعزير وكذلك يجري هذا في جرح
 الشاهد عنه وأما البيعة عليه فيبقى على هذا القاضي ان يدال الشاتم عن سب فسقه فان
 بين سب الشاتم عليه إقامة البيعة عليه وفيه ان يبين ان سببه ترك الاستعانة به لم يصح

على أبي جعفر (في غ) يرمي
 الميت) فانه مشهور في
 ظاهر الرواية كالمشهد
 اوصيان على اقرار
 الميت بنى ميراث
 باع تقبل برأيه (ولو)
 شهدا (في ماله) أي
 الميت (لا) خلافاً لما
 ولو شهدا لم ينجز انفاً
 وصح في الوصايا (ك) ما
 لا تقبل (الشهادة على
 جرح) بالفتح أي فسق
 (مجرد) عن اثبات حق لله
 تعالى أو للعبد

لاحاجة اليه ان يكون صحيحا في مثل هذا لا يطلب منه البيعة بل يسأل رسول الله عن الفرائض
 التي يفترض عليه معروفا فان لم يعرفها ثبت فسقها فلا نفي على القائل في ما صرح به في
 الحديث من ان من ركب الاشتغال بالثقة لا تقبل شهادته اه (أقول) اما قوله فلا شك في قبولها
 الخ فانه ياتي قريبا من الجرح المجرى الذي لا يقبل لوثقه وادعى شهودا المدعى بانهم فسقة أو زناه
 أو كذا لربا أو شربة الخمر أو على اقرارهم انهم شهدوا برؤوسهم أجزا في هذه الشهادة إلى آخر
 ما ياتي ولا يخفى ان اقرارهم بشهادة الزور موجب للتعريض بكتكثير فسادهم قريبا ان شاء الله تعالى
 وتأمل (قوله فان أهمته) أي ما ذكر من حق الله تعالى أو العبد كيا في المركب (قوله
 واللاتيقل) لاحاجة اليه لانه نفس المتقن فهو تكوار (قوله بعد التعديل) ذكر في البصر
 هذا التفصيل في باد الدعاء الخصم وبرهن عليه جهرا أما إذا اشترى القاضي به سرا وكان مجردا
 طلب منه البرهان عليه جهرا فإذا رهن عليه سرا أبطل الشهادته لتعارض الجرح
 والتعديل فيقدم الجرح فإذا قال الخصم للقاضي سرا ان الشاهد كل ربا وبرهن عليه
 رد شهادته كما أفاده في الكافي اه ووجهه انه لو كان البرهان حرا لا يقبل على الجرح المجرى في
 الشهادة باطحا أو الفاحشة بخلاف ما إذا شهد سرا كيا بطحا في البصر وسأله ان تقبل
 على الجرح ولو مجردا أو بعد التعديل لوثقه وادعى سرا وبه يظهر انه لا بد من التقييد
 لقول المصنف لا تقبل بعد التعديل عما إذا كان حرا وطاهر كلاما لكان ان الخصم
 لا يضره الاعلان بالجرح المجرى كيا في البصر أي لانه إذا لم يثبت به شهود سرا وفق باظهار
 الفاحشة لا يقطع حقه بخلاف الشهود فقام انقطاع شهادتهم عنه فذلك وكذا يقبل
 عند سؤال القاضي قال في البصر أول الباب المذكور قد طهر من الطلاق كلامهم هـ فإن
 الجرح به عدم على التعديل سواء كان مجردا أو لا عند سؤال القاضي عن الشاهد
 والتفصيل الآتي من أنه ان كان مجردا لا تسمع البيعة فيه أولا فتسمع انما هو عند
 طعن الخصم في الشاهد على اه هـ إذا وقع من هذا الباب انه لا يثبت عن الشاهد
 لا طعن من الخصم وعندهما بسبب مثل مطلقا والسنوى على قومه من عدم الاكتفاء بظاهر
 العدالة وحده بل كيف يصح القول برد الشهادة على جرح المجرى قبل التعديل وإيجاب
 التحكيم بان من قال تقبل أراد أنه لا يكتفى بحقيقة ظاهر العدالة ومن قال ترد أراد أن
 التعديل لو كان ثباتا أو اثباتا وذلك لا يعارضه الجرح المجرى فلا يطل العدالة انتهى وبشر إلى
 هذا قول ابن المكيال فان قلت أبس تطعن عن فسق الشهود قبل إقامة البيعة على عدالتهم مع
 القاضي من قبول شهادتهم واحكم ما قلت نعم لكن ذلك لا طعن في عدالتهم لا لثبوت أمر
 بقطعهم عن جرح القول وله لو عدلوا بعد هذا تقبل شهادتهم ولو كانت الشهادة على فسقهم
 مقبولة لقطعوا عن جرح الشهادة ولم يبق لهم مجال التعديل اه وهذا معنى كلام القهستاني
 وكذلك صدر المربعة وملاخصه ويرجع إلى ما ذكره ابن المكيال كيا في توضيحه قريبا والحاصل
 ان البيعة القاضية على الجرح المجرى غير موقوفة الا أنهم انورث شبهة فلا يكون للقاضي أن
 يقضي ما لم يزل شهودا الذي ذكره في البصر من لكان لا ينافيه ما به من الرد كان
 لسؤال القاضي عن شهود المجرى دعوى الخصم ذهبي غير مسموعة والله تعالى التوفيق

فان تبينته قبلت ولا
 لا تقبل (بعد التعديل)

(قوله ولو قبله قلت) أى من حيث كونها طاعة لله تعالى مع ما ضيق من قول شهدائهم
والحكم بهم حتى يعدلوا فإذا عدلوا بعد هذا الطعن ثقيل شهادتهم وليس المراد أن هذا الطعن
أثبت أمرهم بفسادهم من غير نقول ولو عدلوا وهذا ما قلناه ابن الكمال وهو لا ينافي ما ذكره
صاحب الدرر من قبولها قبل التعديل على الجرح المجرى فيه وإن قال بذلك نقول أنهم لو
عدلوا بعد ما تثبت شهادتهم فخرج خلاف الفساد الذى ذكره لولا ما يجيبه عن ابن الكمال
حاصله أن مراده أن الشهادة كانت في المجرى ليست شهادة حقة مبررة كانت قبل التعديل
أو بعده بل هو إسباغ بعض دليل قبول خبر الواحد أى قبل التعديل فإذا لم تكن شهادة
لا يكون محلها فيه لأن الباب مع قولنا ثقيل شهادته ومن لا تثبت لاقى الإجماع فقول ابن
الكمال لا تعبر أى لا تعد شهادة ولو قبل التعديل اهـ اذ لو عدت شهادتها قبلت شهادة
المطعون فيها إذا عدلوا وأنت ترى أن هذا راجع إلى ما ذكرناه أولا اهـ ط (أقول) وأنت إذا
حققت النظر في سهر لا عدم الخافقة بين كلامهم جميعا كما تقدم فكلام السراج محقق لقولها
على غير دليل لا تعديل ثم طاهره عدم القبول والمراد به أن لا تثبت أمرهم بفسادهم من غير
القبول أو ما ثبتوا طعنهم بأدلة الحكم بشهادة المجرى من ماله ولو أفلا كلام فيه وهذا
ما قلناه صدر الشريعة في شرح الوفاية وهو ما حققه لا خسر وأيضاً من أنها قالت الدفع أى
عدم العمل بثلث قبل التعديل ولذا استوضع عليه بقبول خبر الواحد وحاصله تسليم إقامتها
بمجرد الطعن لا اثباته. قى الشاهد من الرجع فقبول ما لم يفسد من ماله يصرفها حسن حالها
وبعد لو بعد ما هو اهـ أيضاً معنى قول الله تعالى لا يفتى إلى عبه الشهادة أى لا يثبت بها
هـ عنهم قدره (قوله وذ كروجه) أى ملاحسرو في الدرر حيث قاله جواباً عن سؤال حاصله
لمذا قبل خبر الواحد قبل التعديل وإن كان مجرد ولم يثبت بعد استعديل الأصاب شهادة ولا
بدان يكون فيه مجرد ما قلناه أقول بحقيقته أن جرح الشاهد قبل التعديل دفع لثبوتها قبل
ثبوتها وهي من باب الدنيا لا قبل فيه خبر الواحد وبعد التعديل دفع لثبوتها
حتى وجب على القاضي العمل بها إذا لم يوجد الجرح المعتبر ومن القواعد المقررة أن الدفع
أسهل من الرفع وهو السرفى ككون الجرح المجرى مقبولا قبل التعديل ولو من واستدوعه
مقبول بعد بل يحتاج إلى انصاف الشهادة وإثبات حق الشرع أو العبد اهـ وهذا لا ينافي
قبول شهادة المطعون فيها بالجرح المجرى إذا عدلوا لأن هذا الطعن ليس شهادة عليهم أن جرحهم
عن غير القبول وهو ما ارد ابن الكمال ط (قوله وأطلق ابن الكمال ردها) أى ردها شهادة
الطاعين بالمسوق المجرى ولو قبل التعديل أى فلم يعتبرها أى على أنها شهادة مخرجة للمطعون
فيه بالمجرى عن غير القبول ويدل على أن هذا مراده ما ذكره من أن السؤال الجواب بقوله قال
قلت ليس الجرح عن فسق الشهود قبل إقامة المينة على عدالتهم يمنع القاضي من قبول
شهادتهم والحكم بها قالت نعم لكن ذلك لا طعن في عدالتهم لا ثبوت أمرهم بفسادهم عن غير
القبول ولما لو عدلوا بعد هذا تثبت شهادتهم ولو كانت الشهادة على فسقهم مقبولة لقطوا
عن غير الشهادة ولم يبق لهم مجال التعديل اهـ (قوله وذ كروجه) حيث قال غلامنا نقل
البيضة على الجرح المجرى لأنه لا يثبت تحت الحكم والبيضة إنما تنقل فيميدخل تحت الحكم

(لو) قبله قبلت (أى) الشهادة
بل لاخبار ولو من واحد
على الجرح المجرى كذا عقده
لمستند ما لم يفسد صدر
الشريعة وأقره ملاحسرو
ودخل تحت قولهم الدفع
أهل من الرفع وذ كروجه
وأطلق ابن الكمال ردها تبعاً
إمامته لا كتب وذ كروجه
وطاهر كلام الوائى وعزى
زاده الميل ليه وكذا
القوسانى حيث قال

وفي وسع القاضي لزمه وهذا لا يتصل بكونه قبل صفة البينة على أحد له وكونه بعده
 (قوله وفيه) أي كلام الشهادة حيث جعل عدم قبول التفسير الجرد في الشاهد المعدل وهو
 يفسد أنه يقبل في غير المعدل (قوله لم يثبت هذه الشهادة) الأولى لا يثبت أي لا يثبتها
 على أنها واحدة من قطع هذه الشهادة ولو لم يثبتها عن الحكم إلى أن يعدلها فإذا
 عدلوا في شهادتهم قال إلى الكلام السابق (قوله ولو كان يركي الخ) ولو كانت شهادة
 مقبولة ما طلب التزكية بعدها (أقول) أعلم أن الله تعالى نقل أولاهن مصنف منه إن القضاء
 قبل التعديل لا يجوز تركه كيف أوجب الجرح فظهر في هذا بقوله وفيه إن القاضي الخ (وأقول)
 الذي يؤخذ من المذهب ووجه ترجيح هذه لعمارة العناية أن مذهب الإمام أن ظاهره أنه لا
 يجوز الحكم قبل ثبوت حقيقة أن لم يطلب الحكم التعديل وقال لا بد من حقيقة تمام مطلق
 ومن البير الجرح الجرد أقل ما هو في طلب التعديل في غير التعديل لا بد من التعديل
 باتفاق فمن قال بثبت شهادته أنه لا يثبت حيث ظهر العدة من حال حدث مراده أن
 التعديل لو كان تابنا أو أثبت بعد ذلك لا يمارضه الجرح الجرد فلا يفسد العدة كالجرح
 الغير الجرد كما قدمنا قريبا (قوله ووجهه البرجندى) أي جعل قبول الشاهد إذا عدلوا
 على قواهم الخ قد علمت أنه لا حاجة إلى ذلك وإن الخلاف لفظي قال سيدي لو أنه رجعه الله
 تعالى والتبادر منه رجوعه إلى قوله لكن يركي الشهود وعدا أساعلى قول الإمام فيكون
 بالتزكية علنا كما تقدم وهو في محله ما إذا لم يفسد انضمام أما إذا فاس كإضافة اختلاف بل هو
 على قول الكل من أنهم يركون سر او علنا فتأمل وراجع ولعل هذا هو وجه أمر الشارح بقوله
 فتنبه والظاهر أن التفسير يرجع إلى إطلاق المفهوم من قوله وأطلقا كمال ١١ وهذا أولى
 مما ذكره بعض الأفاضل بقوله ووجهه البرجندى على قوله ما يعنى الحاجة إلى تزكية
 الشهود سر او علنا لوجوه قبل التعديل نعم هو قول الإمامين المشتغلين بذلك بل هو القضاء
 وشهادة الشهود لا على قول الإمام إنما إن القاضي يكتفى بظاهر العدة كالتقدم بيان
 اختلاف بينهم لجعل وجود هذا الجرح كعدمه فلا يصح قول صدر الشريعة قبلت شهادة قبل
 الجرح لأنه لا معنى لقبولها إلا الحكم بها ولو حكم بفسادهم بهذه الشهادة لم يصح تركيتهم بعدها
 كما قاله ابن الكمال ولم يجز الحكم بشهادتهم على قول أحد من أئمتنا فيصانر ما قاله البرجندى
 فمن قال إن الخلف هذا على من عدم علمه بما يقول كما هو عادته ١٢ لانا نقول في أعمال الكلام
 أدنى من أعماله وثانيا ما علمت من إرجاع الأقوال لبعضهم وعدم الحاشية بين كلامهم جميعا
 فأرجع إلى ما قدمناه وبعض عليه بالوابد (قوله على الجرح الجرد) الأولى لا يثبت بالبينة
 على وفي نسخة المفرد ولا حاجة إليه بل زيادة محضة لأن الكلام في التنبه (قوله بأنهم فسقة
 الخ) الختم تقييل لأن البينة إنما تقبل على ما يدخل تحت الحكم وفي وسع القاضي الزامه
 وله سبق مما لا يدخل تحت الحكم وأيسر في وسع القاضي الزامه لأنه يدفعه ما ذهبه ولا بد
 لشاهد من أركب هذه الشهادة ما سقا لأن فيها الشاعة الفاحشة بالضرورة وهي حرام بالنص
 والمشهد هو دية لا يثبت بشهادة له لا تقى ولا يقال فيه ضرورة وهي كف الطامع من الظلم بأداء
 الشهادة الكاذبة وقد قال عليه السلام انصرأ حال ظالم أو مظلوما لأنه لا ضرورة إلى هذه

وفيه إن القاضي لم يثبت
 لهذه الشهادة ولكن يركي
 الشهود سر او علنا فان
 عدلوا قبلها وعزاه للمضمرات
 ووجهه البرجندى هي
 قوله ما لا قوله فتنبه (مثل
 أن يثبت هو على شهود
 المدي) على الجرح الجرد
 (بأنهم فسقة)

الشهادة على ملامس الخاس ويحتمل كنهه عن الظن باحتمال الفاسق بذلك سرا بصر وفي القصة
 من الحدود ولو قال له يا ماسق تم أو أدان ثبت فصدقه لا تقبل (قوله أو أدان) أي عادتهم الزنا أو أكل
 الربوا والشرب وفي هذا لا يثبت الحد بصدف لاف ما يأتي من أنهم زنوا أو شربوا ما في الخ لا سيما شهادة
 على فصل خاص موجب للحد هكذا ظهر بسبب ذي الواجبة الله تعالى قال ط وهو في الأول
 محمول على ما إذا كانت السبب متقادما وفي الثاني على غير المقتضى والتمساق في الشرب برزوال
 الریح وفي غيره بشهر قال المتقدم ويمكن أن يقرق عاه وأطهر من ذلك بيان قواهم شربة أو زناة
 أو كافر باسم فاعل وهو قد يكون بمعنى الاستقبال لا يقطع بوصفهم عاد كبحلاف الماسق
 من قواهم شربوا أو زنوا أو شربوا بصرف وجه هو المتبادر من تخصيصهم في التنبيل للأول
 باسم الفاعل والثاني بالماسق فالتظاهر أنه هو المراد وقته تعالى أعلم وفي الكلام إلا في ما يفسد
 أنهم قالوا زنا أو شربوا أو سرقوا مسمى كذا ويده أو شربة خمر ولم يتقدم العهد اه فيجعل ما هنا
 على أنهم لم يقولوا ذلك اه قال الكمال فتوقع في صور عدم قبول أن يشهدوا بهم فصدقة
 أو زناة أو شربة الخمر وفي صور القول أن يشهدوا به شربة أو زناة لأنه ليس برحاجيرد الضميمة
 دعوى حتى الله تعالى وهو الحد ويحتاج إلى جمع وتأويل اه قال في الشربة ليلية قلت وباقه
 التوفيق الجمع بينهم ما إذا تأويل على كره الزايل أن الشاهد إذا أطلق في أنه زنى أو شرب الخمر
 أو سرق ولم يبين وقتسه لا تقبل للتقدم فيجعل ما في صور الجرح على هذا وإن يفتنه ولم يكن
 متقادما يقبل وعدمه بمجرد ما في صور القبول وهذا معياره وما ذكره انضمام أن الشهادة على
 الجرح الجرح مقبولة تأويله ذا الخامها على إقرار المدعي بذلك أو على التزكية وعلى هذا ما ذكره
 في الكافي وغيره من أن الشهود ولو شهدوا أن الشهود زناة أو شربة خمر لم تقبل وإن شهدوا أنهم
 زنوا أو شربوا الخمر أو سرقوا تقبل بحمل الأول على أنه إذا كان متقادما ولا يفرق بين قولهم
 زناة أو شربوا الخمر اه فالصنف سبع ما أول الزايل يلقى به كلامهم فتنبه (قوله أو على إقرارهم
 أنهم شربوا أو زنوا) الأحسن أفراد الضمير اعترض بأن الشهادة بإقرارهم قد اخلت
 بالحكم وأجيب بأن فيه هتك السكوت به ثبوت الحق والشهادة لا يثبت بشهادة الفاسق
 وفيه أن الشهادة على إقرار الشهود تكون حكاية لا هتك عن قولهم فهو كالشهادة على أفراد
 المدعي بنفسه فهم أماده الوافي ومثله في الخواص العقوبة (قوله أو أنهم أجروا في هذه
 الشهادة) انما لم تقبل لأنهم شهادة على جرح مجرد والاستخبارات كان أمرا إذا على الجرح
 ولكنه لا خصم في إثباته إذ لا تعلق له بالجرة بصر (قوله فلا تقبل الخ) هذا يعني قد تقدم
 وزيادة عليه فهو تكرار محض وانما لم تقبل هذه الشهادة بعد التعديل لأن العدالة بعد ما ثبتت
 لا ترتفع إلا بآيات حق الشرع أو القيد كما عرفت وليس في شيء مما ذكر اثبات واحد منهم ما يختلف
 ما إذا وجدت قبل التعديل لأنها كافية في الدفع كما مر كذا قاله لا خصم وغيره فان قلت
 لا يلزم له ليس بهما ذكر ثبوت واحد منهم ما يعني حق الله تعالى وحق العدل لأن إقرارهم بشهادة
 زنوا أو شرب الخمر مع ذهاب الرأفة موجب للتعزير وهو عنان من فوق الله تعالى قلت انما ظهر
 أن مرادهم بما يجب حقاقة تعالى الحد لا التعزير إقرارهم وليس في موضع القاضي الزامه
 لأنه يدفعه بالخبرة لأن التعزير حتى الله تعالى يسقط باتسوية بخلاف الحد لا يسقط به أو الله

أو زناة أو كافر الربوا وشربة
 الخمر أو على إقرارهم أنهم
 شهدوا بزنا أو أنهم أجروا في
 هذه الشهادة أو أن المدعي
 مبطل في هذه الدعوى
 أو أنه لا شهادة لهم على
 المدعي عليه في هذه الحادثة
 فلا تقبل بعد التعديل بل
 قبله رد واعتدله المستفت
 (والتعديل لو شهدوا)

نعم على أعل ١٥ قلت لكن صرح في تحرير البجران الحق فله تعالى لا يختص بالمدعى بل أعم منه
ومن تحرير وصرح هناك أيضا بالاعتزاز بولاية قطب التوبة لأن يقال من ادعى به ما كان حقا
للعبد لا بطلبه تعالى (قوله على الجرح المركب) فما كان من كتاب المظن لا يقترب عليه من رد
شهادتهم فكانه هو وما يترب عليه شيئا (قوله كافر المدعى بقسمهم) يعني إذ شهدوا
المدعى عليه على المدعى من قرين شهودي فله تعالى قبل لأهم شاهدوا بظهور القاضية وانما
حكروا بظهورها عن غيرهم ولا يصيرون فسهة لئلا يظنوا الظاهر والظاهر على باب اسوا والاقرار
يدخل تحت الحكم وبقدرة القاضي على الإلزام به لا يرفع بالتوبة قال في الصبر لا يدخل تحت
الجرح ما إذا برهن على اقرار المدعى بقسمهم أو أنهم أجروا أو لم يحضروا الواقعة أو على أنهم
محدودون في قذف أو على رقائهم أو على شركة لشاهد في العين ولا يقال في الخلاصة للتصميم
أن تطعن بثلاثة أشياء أن يقول هـ ما عدان أو محدودان في قذف أو شركا فإذ قال هـ ما
عبدان يقال لثلاثين أفما البينة على الطرية وفي الاستحسان يقال قسم ثم البينة على
أنهم ما كذلك ١٥ على هذا الجرح في شاهد اظهروا ما يحل بالمعذلة لا بالشهادة مع العدا
فإذ قال هـ هذه المسائل في الجرح المأمول كما هو ابن الهـ ما مردود بل من باب الطعن كما
الخلاصة وفي نسخة لا ذكر لو برهن على قرار المدعى بقسمهم أو عما يطل شهادتهم بقول
وليس هـ ما صرح وانما هو من باب اقرار لاسان على نفسه ١٥ وهـ ما لا يرد على المصنف
وكان على اشارة ان لا بد كقوله الجرح المركب هـ ما ريادة خبر وسيدى الوالد هـ ما فله تعالى
(أقول) بقوله كافر المدعى الخ لا يقبل ان يدعى فيه شهادة على جرح مركب بل انما يطل
شهادتهم بهذه الشهادة لأن في اقرار المدعى اعترافا بأنه مطلق في دعواه فتبطل دعواه فتبطل
البينة عليها لانها لا تصح بعد دعوى المدعى قال في الهداية الا إذا شهدوا على اقرار المدعى
بذلك لان الاقرار مما يدخل تحت الحكم هـ وأما لو شهدوا على اقرارهم بدعوى شاهدوا
زورا أو أنهم أجروا أو ان المدعى مطلق فانه يجرح بمجرد لا يتحقق عليه حق فله تعالى ولا حق هـ
ولا تنقل وأما إذا شهدوا أنهم ظاهرا لا نهادة فبما هم لو صرحوا به ثم شهدوا تنقل شهادتهم
كما سيذكره المصنف (قوله أو أنهم عبيد) أي إذا أقام البينة أنهم عبيد لأن الرق حق فله
تعالى فله تعالى ولا يتوقف الطعن بالرق على دعوى سيدهما أو إثباته لا يقتصر في الشهادة بن
إذا أخبر القاضى برقمهما فقط شهادتهما لا بأس أن يكون بالشهادة وإذا سالهما القاضى
وقالا أعفنا سيدهما وبرهنائنا عتق السيد في غيبته فإذ حضر لا يلتزم إلى انكاره طعن
خبرائه الاكمل قال الرضى وأما كونهم عبيد فله تعالى ثبت بالرق وهو ضعف حكمي أثره في
سلب الولاية وهو حق فله تعالى فكان حراما مركبا (قوله أو محدودون في قذف) لأن من غام
حدود شهادته وهو من حقوق فله تعالى كما قدم وانما قبلت لام ليس فيه الشاعة فاحشة
لأن الاظهار حصص بالمشاورة كما حكوا ادهار القاضية عن المعنى كما في البصر عن الكافي
(قوله أو انه ابن المدعى) أو عا كذا أو أحد الزوجين لانه من قبيل الذم بانهم ليس فيه اظهار
فاحشة (قوله أو فاذف الخ) انه قبلت لانها توجب حق فله تعالى وهو المقتضى (قوله
والمقتضى يدعيه) أشار به أن ما كان فيه حق العبد لا تنقل فيه الا بعد دعوى صاحب الحق

على الجرح المركب كل اقرار
المدعى بقسمهم أو اقراره
بقسم شهادتهم يزور أو بانه
استأجرهم على هذه الشهادة
أو على اقرارهم اسم لم
يحضروا المجلس الذي كان
فيه المدعى عيني (أو اسم
عبيد أو محدودون في قذف)
أو انه ابن المدعى أو أبوه ضابط
أو فاذف والمقتضى يدعيه

(قوله أو أمهم برؤ ووصفه بلغ) ذكر لمصنف لربنا وشر في كل من صور الجرح المجرى
 وغيره وسجل ما قدمناه قريبا عند قوله أو زنا ولا تعقل قال ط وبما أن هذه شهادة أشبه وهي
 توجب القذف على ما لا توجب حقه تعالى ولا لا بعد إلا أن يقرض أن الشهود أو أربعة
 (قوله ولم يتقدم العهد) بأن لم يزل يرجع إلى الخبر ولم يصح شهر في أدنى قيد بعدم تقدم
 أدلو كان متقدما لا تقبل لعدم إثبات الحق به لأن الشهادة تعد متعادم مردودة منع ومذكورة
 المصنف بقوله ولم يتقدم العهد وفق به الريلي بن - عليهم زنا شربه نجر من المجرى وجعلهم
 زنا أو سر قوا من غير أد المجرى ونقل عن القسبي أنه لا طهران قوله زنا أو فسقة أو شربة
 خرا أو كذا بيا - ثم قال إلى آخر ما قدمناه عنه فري - لا تنسأ (قوله كما مر في باب) أي في باب
 هذا الشرب (قوله أو قتلوا أنفسهم عدا) فيه زنا شهادة لا توجب حقه تعالى ولا لا بعد
 لعدم تعيين ولي لدم ولا يستعمل أنه قتل عدا بحق كالقتل استول ولي أو قتل أو قتل
 الدم وكان القتل بعد - بحق ولوى يدعيه فأنم اتقبل أي شهادة الجرح (قوله أو شرب كذا المدي
 والمدي مال) بشر كوف فيه والمراد أن الشهادة أو حق فهدا حصل من هذا الباطل يكون
 له به منفعة لا أن ير دأه شرب يكدى المدي به والا كال - اقر را بان المدي به لهما فسخ ومثل في
 الفقه ستالي وبنى المصنف من حله على الشر كد عقد بشم بعده ومه العنان ولا يلزم منه دفع
 الشاهد فكاه - سبق قلم على ما قلناه وقول الشارح والمدي مال أي حال فصح فيه الشر كد
 ليخرج نحو العار وطه أم أهله وكسوتهم عما لا يصح فيه (قوله وأعطاهم ذلك على كان في
 عنده) أي يصح أن يكون مدعي الله وانما طهر أن يقول وأما أطاب منهم ذلك فتصح دعواه
 كما - أي في المسئلة التي بعدها (قوله لدعوا الخ) حال الزبني عدم القبول إذا ادعى أنه
 أعطاهم من ماله بقوله لأن دعواه صحيحة لمصلحة من وجوب رد المال على الشهود عليه وهو
 ما يدخل تحت الحكم ولو لم يتقبل الشهادة لأن المدعى غير صحيحه - كان جرحا مجردا
 لأنه لا بد من قبله يمكن اتضامه ودعوى الاستنصار وإن كانت صحيحة لكنه يدعيهم الفسقة
 وليس له ولاية الزام غيره غيره أه ط (قوله أو أمي صالحتهم على كذا) أي شهدوا على قول
 المدي في صالحتهم الخ قال في البصر وكذا إذا ادعى أنني قد دفع لهم كذا ثلاثة شهدوا على
 فلان بهذه الشهادة وطالب رد وثبت ما بينة أو أقرار أو سكول فأنه يثبت به - ق الشاهد
 ولا تقبل شهادة وقيد دفع المال ومنه ومه لو ادعى أنه استأجرهم ثلاثين شهرا وعيه
 ولم يدع دفع المال فأقروا منسقط العدة وبه سرح الشارحون (قوله ودفعته إياهم زنا
 أي لدفع طاهمهم وأقام على ذلك بنه تشهدت على مقالة - (قوله ولا يصح بالمدي الشرعي)
 كافي الخواشي السعدية ولو كان أو شهدوا أنه صالحتهم على كذا الخ - كان أولى (قوله شهد
 عدل) أي ثابت العدة عند القاضي أو سال عنه فعدل وهو احتراز عن المدعى - ولو كان
 انصاف فأنه لا شهادة بجر (قوله فلم يجر) أي لم يشارف مكانه وليس المراد كونه
 على الفور بل حال يجر عن مكانه أشار إليه بقوله يعني بما شاهدته كراهة لو قام لم قبل منه
 ذلك لجواز ما غيره المصنف بديا (قوله ولم يطل المجلس) هكذا جعل في المحيط اطالة المجلس
 كافي - وهو رواية هشام عن محمد بجر (قوله ولم يكذب المشهود) قيد به بما لا يحيط

(وأنهم زنا أو وصفه
 أو سر قوا من كذا) وبينه
 (أو شرب الخسر ولم يتقدم
 العهد) كما مر في باب أو
 قتلوا النفس عدا عني
 (أو شرب كذا المدي) أي
 المدي ماله أو أنه استأجرهم
 به كذا (الها) للشهادة
 (وأعطاهم ذلك على كان في
 عنده) من المال ولو لم يقد لم
 تقبل لدعواه - لا يستأجر إياه
 ولا ولاية عليه (أو في
 صالحتهم - على كذا
 ودفعته إياهم) أي رشوة والا
 فلا يصح بالمدي الشرعي ولو
 كان ولم أدفعه لم يقبل (على
 أن لا يشهدوا على زوروا)
 قد (شهدوا زوروا) وأنا
 أطالب ما أعطيتهم وأما
 فثبت في هذه أصروا لا
 حق الله تعالى أو العبد
 فست الحاجة لأحيائهم ما
 (شهد عدل فلم يجر) عن
 مجلس القاضي ولم يطل
 المجلس ولم يكذب المشهود

لأنه إذا كلف لا تقبل شهادته (قوله - حق قال أو همت) أو شككت أو غلطت أو نسيت أي
 أخطأت لتسبب أن يرى بزيادة ما كان شهادته بالف وقال النجاشي خمسة أوجه أو ينقص بأن
 شهد بخمسائة فقال أو همت النجاشي أن يجازت شهادته وإذا جازت فماذا يقتضي قيل
 بجميع ما شهد به لأن ما شهد به صار حقا للمدعي على المدعي عليه فلا يطل حقه بقوله أو همت
 ولا بد من دعوى المدعي الزائدة بأن يدعي المدعي أنه أو خمسة مائة فثبت به بالف ثم يقول أو همت
 أي هو ألف وخمسة مائة لا ترد شهادته بالف وخمسة مائة وبعبارة اعتناء بقيدانه لا يقتضي بالزيادة
 وقيل بما يفي فقط واليه مال شمس الأئمة السرخسي وروي الحسن من أبي حنيفة إذا شهد
 شاهدان لرجل بشهادة ثم زاد فيها قبل القضاء أو بعده وقالوا أو همتا وهما غير متعين قبل
 منهما وظاهر هذا أنه يقتضي الكل كذا في الفتح وبه يعلم أنه لا فرق بين كونه قبل القضاء أو
 بعده وبه صرح غالب كوفي الثانية أن الشاهد إذا قال أو همت في الزيادة أو في النقصان
 يقبل قوله إذا كان عدلا ولا يتفاوت بين أن يكون قبل القضاء أو بعده روى الحسن عن أبي
 حنيفة وبشر عن أبي يوسف أنه وظاهر الثانية أن عليه التقوى (قوله أخطأت) قال في
 البحر معني قوله أو همت أخطأت في بيان ما كان يحق على ذكره أو زيادة كانت باطلة ولو قال
 أو همت ولم أخطئ ثم عدل إلى قرحت كتاب التبرجوع عن شهادته قال النجاشي في كتابه
 القاضي ولا يقبل منه الثاني ولا غيره حتى يحدث نوبة (قوله بعض) منصوب على نزاع
 الحافض أي في بعض شهادتي يعقوبية وفي قوله بعض يقيد أنه لو قال أو همت الحق أنه هو
 عدلان آخر لاله لم يقبل بحر (قوله ولا منافضة) كما إذا قال هو عدلان ثم قال عدلان آخر
 (قوله قبل شهادته) لأنه قد ينشأ بالخطأ ما يوجب القضي فوضع أنه مذكور قبل إذا
 تداركه في أوامره ط (قوله بجميع ما شهد به) لأنه صار حقا للمدعي ودله فلا يطل بقوله أو همت
 واختاره في الهداية قيل يقتضي عباقي نندركه بنقصان وإن بزيادة يقتضي بيان ادعاء
 المدعي لأن ما يحدث بعدها قبل القضاء يجعل كدونه عندها واليه مال السرخسي واقتصر
 عليه فاضحان وعزاه إلى الجامع أنه مبرور مثله في البحر قال وعليه معنى القبول العمل بقوله
 الثاني ومنشئ على هذا في المتن ومن هنا يعلم أن الشارح كان الأول أنه لا يصرح هكذا لأن
 يستدرك بقوله على قول وأيضاً الذي في الثانية والفتوى على ما في المردود وهو عينه ما في المتن
 بزيادة أو بعد ما قضى فقد أضاف التصريح أيضاً في الثانية لم يقيد هذا بما إذا لم يرجح في إطلاقه
 ونقل قبل ما في المردود عن الجامع المبرور صدر به أنه إذا شهد ولم يرجح حق قال أو همت بعض
 شهادتي إن كان عدلا جازت شهادته فيما بقي وإن برح لا تقبل شهادته وكذا لو نسي بعض الحدود
 أو بعض النسبة ثم تدارك في محله جازت شهادته إذا كان عدلا (قوله لو عدلا) تكرار
 مع المتن (قوله ولو بعد القضاء) ولا يضر إذا رجع منه جزأ معراج (قوله وعليه التقوى)
 أي على القبول بعد القضاء (قوله لكن عبارة المتن) لا معنى للامتناع بعبارة والخطأ في
 صريح بين أهل المذهب كما علمت (قوله قبول قوله أو همت) لأن ما حدث بعده قبل القضاء
 يجعل كدونه عندها كما تقدمنا قريبا (قوله عباقي) أي أو بما زاد كما صرح به غيره كما علمت
 عما سبق قريبا (قوله وظاهر كلام الأكل وسعدى ترجيعه) واقتصر عليه فاضحان

(حق قال أو همت) أخطأت
 (بعض شهادتي ولا منافضة
 قيات) شهادتي بجميع ما
 شهد به لو عدلا ولو بعد القضاء
 وعليه التقوى ثانية وجر
 قلت لكن عبارة المتن - ق
 تقتضي قبول قوله أو همت
 وأنه يقتضي عباقي وهو مختار
 السرخسي وغيره وظاهر
 كلام الأكل وسعدى
 ترجيعه

والله اعلم المتقدمة تنصهر عليه (قوله قد تنصهر) في كلام اشراح عن في هذا المقام
 انظر من وجوه الاول في قوله ولو لم يرد القضاء ليس في عمله لا الضمير في قول لم تصف قبلت
 واجمع الى الشهادة كما نص عليه في المنع وهو مقتضى صبيحة هنا وحيد لا معنى لقبوله ما بعد
 لقوله ابل الصواب ذكره بعد عبارة الملتقى في انه لا يحمل للاستدلال هنا لا في المسئلة
 قولين ولا يقبل الاستدلال بقوله عن امر الا ان يعتبر الاستدراك بالنظر الى ترجيح الثاني
 الثالث من قوله وكذا وقع العطف في بعض الحدود او السبب يقتضي انه مفرع على القول
 المذكور في المتن وليس كذلكه الرابع انه يقتضي انه لا يقبل قوله بذلك وليس كذلكه عبارة
 لزايي تدل على ما قلنا من وجه بصير المذكرة حيث قال ثم قبلت يقتضي مجيء ما منه به
 اولاً حتى لو شهد بالف ثم قال غلطت في حسماته يقتضي بالالف لان المنه وده اولاً صار حرف
 للمدعي وجب على القاضي القضاء لا يبطل رجوعه وقيل يقتضي عاقبة لان ما حدث بعد
 التمساده قبل القضاء كدونه عند الشهادة ثم قال وقد كفي النهاية ان الشاهد اذا قال او حدث
 في الزيادة اوفى المقصود يقبل قوله اذا كان عدلاً ولا يثبت ما تيقن ان يكون قبل لقضاء أو بعده
 رواه عن أبي حنيفة وعلى هذا أي على اعتبار المجلس في دعوى التوهم لو وقع العطف وذكر
 بعض حدود العقار كالوذكر الشرفي مكان امره أو بالعكس ارفى بعض النسب كالوذكر محمد
 ابن أحمد بن محمد بن علي بن عمر ثم ذكره قبل لانه قد ينزل به في مجلس القضاء فذكره ذلك
 لما تيقن دليل على صدقه واحتياطه في الامور أي ان تذكره قبل ابراج عن المجلس قبلت والا
 فلا كما في العداية تامل ٥١ (قوله لا تقبل) بل هو اذ غره الخصم بالنيابة وفي اهداية
 والزايي شرط عدم ابراج ما اذا كان موضع جهة كزيادة والقسمان في قدر المال والا فلا
 بأس باعادة الكلام وان يرجع عن المجلس مثل ان يعرفك ظأشم - داواسم المدي أو المدي
 عليه أو الاشارة الى أحد الخصمين وما يجري مجراه شرعية لان تعيينه محتمل وتقييد لمطلق
 يصح من الشاهد ولو بعد الاتفاق كما في البرازية والنيابة - قواعده تصوز ذلك قبل القضاء لان
 شرط التمساده قوبان اسم المدي والمدي عليه والاشارة اليه - ما شرط القضاء ٥٢ وعن أبي
 حنيفة وأبي يوسف انه يقبل في غير المجلس أيضاً اذا كان عدلاً والظاهر ما ذكرناه (أقول)
 التقييد بالزيادة والقسمان في قدر المال يشترط فيه المجلس وعدم ابراج بخلاف ما ذكره
 قوله في بعض الحدود أو السبب فان كان الشاهد عدلاً ولم يرجع عن المجلس القاضى ولم يطل
 المجلس ولم يكذب المشهود ولم تكن مائة قبلت والا لا واما ان الحدود وحده دون ذلك
 كما قد صنفه لانه قد ينزل في العطف في مجلس القاضي وفي البرزبة ولو غلط في حد أو حدين ثم
 تداركوا في مجلس آخر فمير يقبل عند امكان التوفيق بان يقولوا كان اوجه ولا نائم صاوجه
 فلا بأس باع فلان واشترط لذلك كورط (أقول) وكذا اذا وفق بان قاله ضمان كافي دعوى
 الشفيع والماصل ان الظاهر الاول أي التقييد بالمجلس وعدم ابراج عنه هو ظاهر الرواية فعمل
 ارماني ابرازة ليس على اطلاقه ان لم يحصل على خلاف ظاهر الرواية كما افاده بيدي الوالد
 وجه الله تعالى (قوله أولى من حصة الموت بعد البر) يعني تقدم عليها كانه لان فتح الاستاذ
 الى السبب الظاهر وهذا موافق لما في الفتية من بان البيتين المتضادتين وتبعه في البحر في

فتية ويصير (وان) قاله
 الشاهد (بعد قيامه
 عن المجلس لا) تامل على
 الظاهر احتياطاً وكذا لو
 وقع العطف في بعض الحدود
 أو السبب هداية (بيته
 اه) أي المخرج (ما
 من المخرج أول من شقة
 الموت بعد البر) ولو (أقام
 أولاً) مئة تول بيته على ان
 زيداً برحه وقته وأقام
 زيداً بيته على ان المقتول

اجد مسئلة في لسانه ورايت في موير معروفة منه (قولا) وحيث كونا المتصرف في نحو
 تدبير الخ (أي أوج) كافي دعوى الغيبة في الأقاليم لانه في ان يولد هادها في مرض
 موته وهو عاقل وأقامت الورثة بيعة به كان محلوط العقل في بيعة الامة الأولى وكذا راجع
 امراته ثم قام الروح بيعة به كان محموط العقل الخاطي وأقامت بيعة على كونه عاقل لا يبيعه
 أو كان مجنوناً وقت الخصومة فقاموا به في كونه عاقل ورايت في كونه عاقل لا يبيعه
 اراة أولى في الغيبات كذا في الدرر المكن قال الشيخ نعم لبيد في ترجيح البيات بيعة
 كونه بائع معتوها أولى من بيعة كونه عاقل لا يبيعه اهل أولى من كونه مجنوناً وقت الخلع
 وبيعة كونه المتصرف عاقل أولى من بيعة كونه مجنوناً قال في آخر برهنت الامة على انه دبرها
 في مرض موته وهو عاقل وبرهنت الورثة على انه كان محلوط العقل فبيعة الامة أولى وكذا
 الخاطي ٥٠ قال في مخزب الوارد ولو ظهر كونه وهو في بيعة الامة وقت به فالقول
 لهو بيعة الاغاثة أولى من بيعة الجنون ومن أي يوسف ا ادعى شراء دار فتم دسها داره
 فكان مجنوناً عند ما باعه وأخبر ان كان عاقل لا يبيعه العقل وبيعة البيع أولى ولا شبه
 اختلاف في كون لقول داره في بيعة أولى المرض فاقول لمن ادعى انه في المرض أولى كونه
 في ادمه أو السلوع فاقول ان ادعى انه غرور كذا الوفاق واعتق ثم قال كنت صغيراً فاقول
 له وان أسد الى حال الجنون فان كان معهوداً قبل ولا ولا وجامع الفناوى بيعة به فله
 الحكم بخلافه نعمت موثقه للشيخ غام ولد اعزها في هذا ابا مع لمرض الفناوى ولو لم يبي
 وفي الغيبة بيعة عقل أولى من بيعة ائمة أو الجنون في البيع ٥١ (أقول) واهل في مسئلة
 فواين بناء على ان ظاهر الحال من لسانه هو المرض أو العفة في قال المرض يرجح بيعة العفة
 ومن قال العفة يرجح بيعة المرض لان البيئات شرعت لاثبات خلاف الظاهر والذي ينبغي
 انه مويل عليه هو الاول حيث أطبق القول كما صحت على ترجيح بيعة له عقل الا عند
 والمتوى على ما عليه الا كثر من أتى بذلك مطلقاً المرحوم على فسد مفتي الديار الرومية
 بحسب العفة اول ترجيح البيات من فتاوى وما وقع في ترجيح البيات للشيخ نعم في البيوع فقد
 ذكر خلافه هو اول كتاب الطلاق وقال الاصل في ذلك ان بيعة كونه المتصرف عاقل أولى من
 بيعة كونه مجنوناً أو محلوط العقل ٥٢ واهله نفس العقل كافي الصباح على انه قد استدرك
 الشيخ غام نفسه على هذه الرواية كافي بعض النسخ لانه عارض ما في المعتمدات فاعتزم ٥٣
 الصريح الذي لا يخفى لانه لا يفتقر ثم يمد كافي لهذا المعتمد رايته في الغيبة آخر اشهادات
 بيعة الغيبات بين الاشياء ٥٤ قدم كذا بيعة الاراء
 قدم على الطوع وان شصا ٥٥ جالدي لنادي بيهذان
 وأخبر ان قد ٥٦ محلوط عقل ذلك الزمان
 أو كان مجنوناً لا أولى الاول ٥٧ والحكم هكذا في مرقاة
 وفي ترجيح البيات من نور العين عند ذكره ان الاصل في ترجيح البيات بين العقل وكونه
 مجنوناً أو معتوها ان بيعة العقل أولى وقال بعد ذلك ما نصه بقول الحقيق وفي جامع الفناوى
 باع أرضاً فادعى أحده على المشتري ان المانع معتوه وناو صبه فيها وقال المشتري بل هو

(وبيعة كونه المتصرفاً في
 له وتدبراً أو شاع أو خصومة
 داخل)

عالم وبرهنا بينة المعتنوه أولى هـ وهذا غير موافق لما سألنا على المسئلة روايتين
 هـ يظهر من هذا ان من قال بتقديم بينة معتنوه قد مضى على ما في جامع الشاوي غير ان أكثر
 الكتبة على خلافه كما ظهر مما ذكر من الدلول واقه تعالى أعظم (قوله أولى من بينة كونه
 مخلوط العقل ويجنوننا) لان الورثة يدعون أمرا عارضا وهو غير العقل وهو ينكره فالقول
 لم يذكره عدم البينة (قوله ولو قال الشهود) أي بطلاق وصفاق مع أي والمدعى يدعي
 الحصة والمدعى عليه يدعي المرض (قوله لا تدري كذا في حصة أو مرض فهو على المرض) أي
 لان تصرفه أدنى من تصرف الحصة فيكون متيقنا ولان الحصة يضاف الى أقرب أوقافه
 فلما ترددوا حل على الأقرب أما لو اختلفوا فبينة الحصة مقدسة كالوادمي الزوج بعد وفاتها
 أمها كانت أبرأ من الصدق حال صحتها وأقام الواث بينة أمها أبرأت من مرض موتها
 ببينة الحصة أولى وقيل ببينة الورثة أولى كأي جامع الشاوي ومثله نقل الأصبهاني
 وفي الجامع أيضا ولو أقروا لورث نعمات فقال المقره أقروا بيمينه وقال قبة الورثة في مرضه
 فنقول للورثة وليمة قمت له واللم يقيم به سفوارا استحلها هم له ذلك ادعت المرأة أبرأ
 عن المهر بشرط وأدعاها الزوج طالفا وأقام ببينة المرأة أولى ان كان لشروطه أوفا
 نصح الأبرأ معه وقيل البينة من الزوج أولى ولو أقامت المرأة ببينة على المهر على ان زوجها
 كان مقربا اليه بمساعدا وأقام الروح بينة أمها أبرأت من هذا المهر ببينة البرائة أولى وكذا
 بينة الغير لان بينة مدعى الدين طالت لأقر والمدعى عليه بالدين من دعوها ببرائة كشهود
 يسع ودالة فان يثبت الميطلها شي وتصل بينة يسع لان دعوى الإقالة أبرأ به (قوله وهو
 على المرض) لم يذكر ما إذا اختلفا في الحصة والمرس وفي ادعوى المدعى بعض الورثة
 المورث وحبته شيامه ما وقع في حصة وفات بيقه كان في المرض فاقول لهم وان أقاموا
 ببينة فالبينة ادعى الحصة ولو ادعت ان زوجها أطلقها في مرض الموت ومات وهي في العدة
 وادعى الورثة أمه في الحصة فاقول أمها وان برهنا أو واحد فبينة الورثة أولى (قوله ولو قال
 الوارث الخ) هذا مطلق شامل لكل دعوى إلا انه لم يذكر فيه تعارض البينتين (قوله كان يهدى)
 طاهر ان المراد به كل محتاج له قبل إقامة البينة وذكر اليعربى انهما إذا اختلفا في الحد والمهر
 فاقول للمدعى الهرل لان يعطيه بعض النسب ولا تجمع دعوى الهرل هـ (قوله وبينة
 لا كراه) قال في البصر تعارضت بينة الأكرام والموعى لا بركة ببينة الطواغية أولى وان
 مضى ببينة لا كراه في الاجارة فالدون تعارضت ببينة البيع خصوصا لو كرهه فقوله ان هـ
 قال الجوى والذي يظهر ان وضع العمل ببينة المكروه لا يهدى بخلاف الطاهر وبينة على
 يدعيه وبؤيده ما يصرح به قريبا كامل (قوله في اقراءه) وكذا في البيع والاجارة والصلى
 على ما في لاشياء قال أبا حنيفة تعارضت بينة الأكرام والطوع في البيع والصلى والاقراء
 فبينة الأكرام أولى هـ وعراء الى النهاية وهي أو هو الصحيح من الجواب وكذا ترجيح
 البيئات فان سبى لو لم يثبت فبينة ثبوت اقرار انسان بشي طائفا فقام المدعى عليه ببينة
 أي كانت مكرها في ذلك لا قراء فبينة الأكرام أولى لان ثبت خلاف الطاهر وهو الأصح
 كأي المصول العبادية وعليه السوى كأي الخلاصة هـ قال في البرازيه عن الملقط

أولى من بينة الورثة
 مثلا كونه مخلوط العقل
 أو مجنوننا ولو قال الشهود
 لا تدري كان في حصة أو
 مرض فهو على المرض
 ولو قال الوارث كان يهدى
 بيمينه حتى يشهدا به
 كان يهدى العقل بزازية
 (وبينة الأكرام) في اقراءه
 (أولى من بينة الطاهر)
 ابرأ

دعى عليه لاقرار طاعنا وبرهن على ذلك وبرهن المدعى عليه ان ذلك الاقرار كان بالكره
بيينة المدعى عليه اولى وان لم يؤثرنا اوارث على التعاقب فبيينة المدعى اولى اه وفي
استاوسانية من لدعوى في الفصل الثالث والعشرين معربا بالناصرى ولو ادعى الاقرار طاعنه
فاقام المدعى عليه بيينة انه كان هذا الاقرار بذلك التاريخ من كراهة فالبينة بيينة المدعى عليه
وان لم يؤثرنا اوارث على التعاقب فبيينة المدعى اه (قوله) ونحدد تاريخهما (لعل وجهه
انهما اذا اورثنا واتخذ التاريخ كان الاقرار واحد والظاهر الطوع فيعمل به عدم البيينة
لانها الاثبات خلاف الظاهر نامل (قوله) فان اختلفا اولم يؤثرنا فبيينة الطوع اولى) لعل
وجههما انه اذا اختلف التاريخ كانا قراوين احدهما بالطوع والاخر بالكره وان لم يؤثرنا
فعل التمسدد فيعمل بيينة الطوع فيع ما واقعه تعالى اعدله والظاهر ان هذا التوفيق بين القولين
حال الشريلا في شرحه على الوهبانية معارضة بيينة الطوع والكره فبيينة الطوع اولى
ولو قلنا انما دعى بيينة الاكره بقدر قضاوته ان عرف الخلاف وقال ابو حامدية الاكره اولا
ونقل المصنف لوان اختلفا في الصلح ولاقرار كان القول قول من يدعى الطوع والبيينة بيينة
لاخر في الصحيح من الجواب وفي العمادية بيينة الاكره اولى بالقبول لانها تثبت خلاف
الظاهر اه وفي فتاوى مؤيد زاده اجتمعت بيينة الاكره على اليسع وبيينة الطوع اقرى عن
ابن يوسف ن بيينة الاكره اولى واليه ذهب بعض مشايخنا وقال بعض المتأخرين الطواعية
اولى وعزمه لا يجوز ثم قال لو ادعى احدهما الاقرار بدين كذا فادعى الآخر مكره فاقول ان
يدعى الطواعية والبيينة ان يدعى الاكره فاصح بان قال المصنف في نفسه اقول كلامه يقتضى
ان بيينة الاكره اولى بما تقدم على بيينة الطوع عند التعارض واما ان يحصل التعارض بين
الطوع اولى فتكون مسئلة التلازمة وهي اما ان يؤثرنا ولا فان كان الاول وهو ما اذا اختلفا
ان يصدق التاريخ او يثبت فان كان الاول فبيينة الاكره اولى وان كان الثاني وهو
ما اذا اختلف التاريخ اولم يؤثرنا فبيينة الطوع اولى اه (تمت) قال في العمادية لاسببه
في دعوى الاكره ان تدعى المكره كالاخية في دعوى الاخية الى تعيين العوان وقيل لا بد
من تعيين العوان والاول اصح اه (قاعدة) بيينة الحربية مقدمة على غيرها لانها تثبت امرأ
زنا وهو ولاية انصرف واعية الشهادة وغير ذلك كافي جامع المصولين (قاعدة اخرى
في الرجوع عن الوصية اولى من بيينة كونه موصيا فصر الى الوفاة حامدية عن أبي السهود
(اقول) وهذا اذا لم يقض بالبيينة الاولى فان قضى بالوصية واقفيت بيينة اخرى على الرجوع
لانتهى الى الشهادة ولا الدعوى لانها تتضمن قضى القضاء والقضاء بضان عن الاله مما أمكن
كما قد ساء عن شرح الزايدات في هذا الباب فراجع وانظر ما سلكه آخرا من (قوله) واعفد
المصنف) حيث اقره (قوله) بيينة الفساد) فذكر اربع مسئلة العن المتقدمة (قوله) فاقول
لدى البطلان) لانه منكر للفساد وواظمان البيينة بيينة الحق لانها اكثر اثما فان بيينة
البطلان لم تنعدها من احد يدعى وحوى ومثله في شرح لمج مع لابن مفلح عن المتناوى الصحرى
(قوله) لمدعى الحق) مفاده ان البيينة بيينة الفساد لان مدعى الفساد يدعى امرأ اذا
وهو المفسد كاشط الفساد ومدعى الحق منكره والقول بالفساد كراهة او هذا بانفاق

واتخذ تاريخهما فان
اختلفا اولم يؤثرنا فبيينة
الطوع اولى ما نقط وغيره
واعفد المصنف وابنه
وعزمه زاده (قوله) اه
بيينة الفساد ولى من بيينة
الحصة شرح ومثله
وفي الاشياء اختار
المصنفان في الحصة
والبطلان فاقول لمدعى
البطلان وفي الحصة وفساد
لمدعى الحق

الرواية ان كاريديعي مصاد شرط مصاد أو أن كاريديعي مصاد في مصاد لعقد
 بان دعوى اسراء بائع ورطل من خمر وانكره لا يرفيه رويان وفطر لرؤية عنه كالأول
 قولي (الاي مسئلة لاخالة) كما تقدم في بائع وهي لو ادعى المشتري انه باع المبيع من البائع باقل
 من ثمنه قبل العقد وادعى المانع الاخالة لقول المشتري مع انه يدعي مصادا فقد وهذا ليس
 بمشتمل فيه لان كلامنا في حال اتفاق على عقد واحد ادعى احداهما صحة والاخر فسادا
 وامول المدعى الصحة لانه الاصل في العقود وجود وثلا وبجارية وهذا هو القاعلي صحة البيع
 ثم ادعى المانع فحده بالاخالة وانكره ثلث اشياء اولها قول المشتري ان المشتري اقر
 به فقد لم يجب رفعه وبطلاله لكن بحسب الاشياء وهذا كراستة قال ولو كان على القلب
 ضامًا صاعده انه اذا ادعى المانع النقص في العقد والمشتري انه فاسد شرطوه قال بنو
 قيل يعني ان لا يكون هذا المانع واجبا لاحتلال المدعي كدور يحتاج الى استثناء لانه لا يدع
 صحة العقد واما ادعى الاخالة والمشتري ينكره فليكون البطل قوله اه (اقول) مما قاله
 ظاهر قال ادعى الاخالة مستلزم لادعاء صحة البيع اذ لا فائدة لانكره في غير الصحيح (واقول) كان
 وجه الاحتياط على حاقه لحوى المشتري بدعوى الاخالة يدعي ان الثمن الذي يستحقه بالرد
 مائة مثلاً والبائع بدعوى الشرط باقل مما باع يدعي ان الثمن الذي يجب تسليمه الى المشتري
 خمسون مثلاً لاختلافه ما فيجب تسليمه الى المشتري منزلة اختلافه على قدر الثمن
 الموجب لخصم بالخصم والاختلاف الثاني الى الثمن الاول ان يرد الى المشتري بحكم الاخالة
 في البيع الاول وهي غير الخمسين التي هي الثمن في البيع الثاني كما ترى (قوله وفي المنتقط
 ختمه الى ابي ج و (من فابيع اولي) يعني ينسبه الى كاياني وقباس ما بعده عكسه لان
 الوقار من حقيقته بل ما هو المقصود به ولان اشتراط الوقار ثلث اقسام اولها عدمه واقول
 لم يكره الا ان يقال ان صورته صورة البيع وفيه شرط ثالث بخلاف الالف الرهن اجبت قال
 في تناقضه يقول المدعي الرهن لم يكره بالاصل وهو عدم البيع والبيعة المدعى البيع لانه
 خلاف الظاهر (قولا) اختلاف في لبيان والوقار قالوا (اولي استصاها) واما كان يقول
 المدعي ايمان لانه الاصل في العقود الاقرينة كدفان الثمن كغيره كما تقدم وما حصل صادة
 المنتقط ان استصاها في الاختلاف في البيعة ترجيح ببيعة الوقار وفي الاختلاف في القول
 ترجيح ببيعة مدعى البينات وهذا الذي حرره الرمي في مذهب خلافا لما شئ عليه الشارح
 قيل لانه لم يراجعه وقد كررنا الكلام على بيع لومة مستوفي (قوله شهادة فاصرة عنها
 غيره) (قوله) قال في الدرر لا حاجة الى شهادة لاثبات يد المدعى عليه حتى يصير شهادتها
 في ثبات المالك للمدعى ولا فرق في ذلك بين ان يثبت كلاً المالكين بشهادة من يثق واحده
 او مرتين ثم اذا شهدوا ثم في يد المدعى على اسم ساهم القاضى اعم معاصم شهد دون انهم
 في يده او معصاية لانهم رعايه وهو الفرار منها في يد موطنه اذ لا يطاق لهم الشهادة اه
 أي ان معاصمهم اقواله بانهم لا يدرى يجوز لهم الشهادة وليس كذلك في يجوز لهم ما يثبتهم
 انما في يده هذا هو المراد وهو الموافق لما سبق تقريره على كلام الشارح من انه ظاهر لرواية
 واختار في اسكافي والله داية في الشهادة بالمالك لدى اليد امر مرفق به هذه الشهادة وتلك اذ

الاي مسئلة لاخالة وفي
 المنتقط حاقا الى البيع
 والرهن قال بيع اول
 اختلاف اثبات الوقار
 قالوا اولي استصاها
 شهادة فاصرة عنها غيره
 قيل كان شهدا بالرد ولا
 ذكرتم في بدلتهم

محسنة (مأذنان) اذ شهدنا لقاضي لرجس ان اباهما قضى بهذا على هذا لم تقبل هذه
 الامام وله نور آخر باقول به اخذ - بية قال رب (باراني) قال آخر صدف هو كذا
 صار كذا فاقولوا لا يحسن لا وعية الفتوى (قوله وعليه الفتوى) صحيح في غير
 هذا المثل القول واقتضى في الرحيمية (قوله شهادة اشقي المواتر) أي هذه اساس مقولة
 بان علم الكل عدم كون المسمى عليه في ذلك المكان والزمان لا تنفع عليه أي بانه
 اقترنه فيها محسنة كذا مثلا ويقضى بقراغ ذمته لئلا يلزم تكذيب السات للضرورة
 والضرورة بات مما لا يدخلها الشك وأما ادالم متواتر لا تقبل يشته لافي عشر مسائل مد كورة
 في الاشياء من القضاء في النواذر عن انما شهد عليه بقول أو فعل يلزم عليه بذلك اجابة أو كناية
 أو بيع أو مال أو طلاق أو عتاق أو قتل أو قصاص في موضع وصفاة أو في يوم جمعة بغير
 لشهد وعليه لم يكن غايه مثله لا تقبل في الادوات ووجه عدم قوله ان اشهد انتم منة
 لثمة اهذه وذلك بالعلم ولم يحصل بالشي وتعمه في حوائج الاشياء قال في الفتوى لان تأني
 اعمامة وتتم بدلت فيؤخذ بشهادتهم اه وفي المحيط ان تواتر عند الناس وعلم الكل عدم
 كونه في ذلك المكان والزمان لا تنفع الفتوى عليه ويقضى بقراغ ذمته لا يلزم تكذيب
 الثابت بالضرورة والضرورة بات مما لا يدخلها الشك عند ما في كلام اني وكذا كل بية قامت
 على ان لا يالم بيه ولم يعمل ولم يترك في البراهين قال - يفي الوالد في تنقيص البية ذات قامت
 على - لاف المسهور المتواتر لا تقبل وهو ان يشهد وسمع من قوم كثير لا يشهد وسمع منهم
 على المكذب كذا في الفتاوى الصغرى للامام الخاص وكذا في الشماة التي يكسب الحس اه
 وقناه فيها (اقول) واستقر بالتواتر في غيره فلا يقبل سواء كان صورة أو معنى وسواء حاط به
 علم الشاهد ولا كما يقع في هذه الا زمان من غير ان نداحس وبسوء متواتر لانه
 كثيرا ما يظهر كذبه وتكرر الى ما عرفوه المتواتر من آراء ما نقله جمع عن جمع قالوا سمعنا
 الا به ان يكون عن ناهم أو يقولون رأينا باعينا أو نحوه ونظر لما تقدم في باب الغير بالبيع
 والشراء من قول من في الشرط وراجعه (قوله) شهادة اذا بطلت في البعض الخ) كذا اذا
 ادعى أخ وأخت أو صاقت هدهار ووجه اور - ل آخر تد في - هدهار وحس اشع او ارشده اشقي
 ان لا يجوز شهادتهم اه وامر لا يجوز لمن لا يجوز له ان يشهد في الاخر ولعمدة عدم
 لجواز كناية هذه اطلاقهم وهذا مذهب محمد وعنه الثاني يجوز ان تبطل شهادة في البعض
 وتبقى في البعض كالأهلية وكالو شهد الله فقد اعمه ما ودلانه لا تقبل شهادتهم ما وكالو
 شهداه على رجل زانية وعلى آخر بنية فصدقه - م في الاول ولا يصدق في الثاني بطلت
 (مروغ) في الثانية شهد لرجس ان فلانا عصب محبده ليكم وده عليه مات عند فقال
 نعم مات عند العاصب وقال العاصب ما عصبته ولا ردني من القيمة كذا قالوا غصنته ففعله
 عند مولاه فقل العاصب ما قبله عندي ولا عصبته بصي القيمة وكالو شهد ان له العاصب
 ابراه فقال ما كان له نبي ولا ابراه من نبي يقضى عليه بالف ولو ادعى انه اوصى له بالف
 وبرهن ثم ادعى انه ابنه ولم يبرهن فله الاقل من الميراث ومن الاث وقال محمد الوصية باطله
 قوله لاني عبيد بغير - لم وانصر اى الخ) اقول لا شئت المذ كور اني - يصح على قول محمد لان

وعليه الفتوى - شهادة
 التي في المتواتر مقولة
 الشهادة اذا بطلت في
 البعض بطلت في الكل
 الا في عبيد بغير - لم وانصر اى
 قد شهد نصر انبا عليه - ما
 بالعق

عنده اذ اطلت الشهادة في البعض بطلت في الكل أما متى أتى يوسف فلا لان عدده يجوز ان
تبطل الشهادة في البعض وتبقى في البعض كما قدمناه آنفا ومثله في الجوى من الظهيرة (قوله
قبيل في حق النصراني) ويكون العبد معتق البعض من أحد المنكرين فيجوز فيه الطيارات
المشهورية (قوله وزاد شيئا خسة أخرى) الأولى قال عبده ان دخلت هذه الدرعاء
سرو وقال نصراني ان دخل هو هذه الدرعاء فمر أنه طاق وشهد نصرانيان على دخوله الدار
ان العبد مسلم لا تقبل وان كافرا تقبل في حق وقوع الطلاق لا يعتق الثانية لو قال ان
استقرضت من فلان فعده سرو فشهد رجل وأبواه أنه استقرض من فلان والخالف يشكر
يقبل في حق المال لافي حق عتق العبد لان فيه شهادة الاب والابن الثالثة لو قال ان شربت
الجمر فعده سرو فشهد رجل وامرأتان على تحققه يقبل في حق العتق لافي سوزوم الحد
الرابعة لو قال ان سرق فعده سرو فشهد رجل وامرأتان عليه يقبل في حق العتق لافي حق
القطع الكل من البراقية والطلاق لا يشهد الا في النكاح والحد وغير مقبولة قلت رأيت
مسئلة أخرى فزدها وهي الخامسة لو قال لها ان ذكرت طلاقك ان حيث طلاقك ان تكلمت
به فعده سرو فشهد شاهد نه طلقها اليوم والآخر على طلاقها أم من يقع الطلاق لا يعتق
وهي في البراقية أيضا كذا في حاشية تنوير صائر (أقول) لعل ذلك موقف بان يكون أصل
تكلام ان ذكرته الحوم وحده فعدم عتق العبد من حيث أنه لم يتم عليه حساب الشهادة والادعوى
مشكل فامل وزاد البيهقي ما في رواية الأكل من لاقطة وذلك لقطعة في يده لم وكافرها قام صاحبها
شاهد من كافرين عليها سمع على ما في يد الكافر خاصة المستدعيين كافر فاقسم بانه
تركته ثم ألم أسدده ثم شهد كافران على أبيه بدين قبلي في صفة الكافر خاصة ١٥ (أقول)
قد ذكر سيدي الوالدي تنقيح بعض مسائل في ترجيح البيهقي لخصه بالخمس صاحبها وجوب عبارة
وقد ذكر أنه قد ذكر ذلك خدمة لصاحب الشريعة بشرى الله تعالى عليه ولم يوجب
لاقتدائه به كذلك خدمة بلدا بدهي سيد الانبياء والمرسلين مسقدا بدهي ومدهم على
الله تعالى عليه وعليهم وسلم أجمعين ونعازد كرت ذلك هنا وان لم يكن عملها هذا الباب كان ثبت
على ذلك فيما تقدم قريبا تباعا المصنف وشارح ردهما الله تعالى ونفع في يوم ما والمرسلين أمير
(نكاح) * بينة الأولى في رجلين اذ عيانا نكاح امرأة * بينة ردا بغير النكاح
عند تزويج وابع الأولى من بينة سكوتها وبنة الزوج على وضاعها أو ابنتها الأولى من بينة ردها
* بينة زيد أنها امرأة الأولى من بينة أنها امرأة وهو المذكور بينة المملأ الأولى من بينة النصراني
اذ أقامها بينة نصرانية على نكاح نصرانية * بينة فساد النكاح الأولى من بينة حصته
* بينة المرأة في قدر المهر الأولى من بينة الزوج ان يهدم المهر المثل للزوج * بينة المرأة
ان أباهاز وجهها وهي بالغسة ولم ترض الأولى من بينة الزوج انها كانت فاصرة * بينة المرأة
ان الدار التي سكنتم اهلكها الأولى من بينة الزوج انها ملكتها * بينة الزوج في منافع النساء
انه ملكها أولى من بينة المرأة * بينة العصة أولى مما لو ادعى الزوج الابرا من المهر في العصة
وورثته المهر المهرض * بينة المرأة انها أبرأته من المهر بشرط أولى من بينة الزوج انه لا بشرط
* ٣ بينة الزوج انها أبرأته من المهر أولى من بينة المرأة انه كان وعقابه الى الآخر * بينة المرأة

قبيل في حق النصراني فقط
اشهاد قات وزاد شيئا
خسة أخرى معربة
لأبنازية

٣ (قوله بينة لزوح انها
أبرأته من المهر أولى لان بينة
المرأة على الاقرار قد بطلت
بالقرا والزوح به لما ادعى
البراءة ولم تبطل بينة العمة
وكذا في دعوى الدين وكذا
البيع والاقالة فان بينة
الاقالة أولى باطلان بينة
البيع بالقرار مدعى الاقالة
ويجب في ان تنقض هذا
الأصل فانه يخبر به كثير
من لوائح كافي القصة
انتهى منه

في تزويجها في رجب أولى من بيته وورثته له - من في صقر (طلاق) - بيته المرأة انه كان عاقلا
 وقت سبع أولى من بيته لرجل له كان مجنوناً ولا يصل في ذلك من بيته كون المتصرف عاقلاً
 أولى من بيته كونه مجنوناً - بيته لابن أباه أيام اوا قضت عدتها أولى من بيته المرأة
 ماتت وهي على نكاحه وهو أصح (خنة) - بيته المرأة موسر عليه - بيته الموسر بن أولى
 من بيته لزوجه - بيته الموسر - بيته لزوجه أولى من بيته لاختلاف عقد دار المقروض أو زمان
 يتم ثبت رباة - بيته الزوج من الثوب لمبعوث أو الدرهم هدية أولى من بيته لزوج
 انه من المكسرة أو المهر خاتبة وفي التخلصة بالعكس - بيته الابن اعقاب ان أباه - بيته
 أدنى مال لاربع على خمسة كان موسر أولى من بيته الاب الاعمار - بيته الابن لمن ار
 ريد ابوه فعليه بنفسه أولى من بيته زيدان رجا - لا آخره أو بالزمن - بيته من المهر
 على الارضاع بيته - بيته امرأته - بيته من بيته الابن الأولى من بيته أمه رخصته
 لارثته (عق) - بيته لأمه انه اعترفها قبل الولادة فوالدها من بيته السيد انما
 ردت قبل لا عقاق - بيته السيد ان أبي مات حوالا - بيته أولى من بيته أمه على انه كان
 عبدي فاعترفه ورثه أولى - بيته الولي في ذم بدل - بيته أولى من بيته السيد لا يثبت
 لزيارة - بيته لأمه انه درها في مرض موته وهو عاقل أولى من بيته الزوجة انه كان محتاجاً
 العقل - بيته مدعي فساد الكفاية أولى من بيته مدعي صحتها - بيته المكتوب أن الكفاية
 على نفسه وماله أولى من بيته الولي ثم اعني نفسه فقط (وقف) - بيته السابق تاريخاً أولى من
 لورثه ذوا اليد انما وقف عليه وقسم ثم اوقف على المصدر - بيته مدعي الوقف بطنا به
 من أولى من بيته مدعي لاطلاقه - بيته الخارج على الملك أولى من بيته المحتوي في اليد على
 نه وقف به يفتي - بيته الخارج اقام وقف على مطلق أولى من بيته ذي اليد بالثمن شترها
 من لواقف لا ار ثبت ذوا اليد تاريخاً بقاء على الوقف - بيته فساد الوقف أولى من بيته
 الحصة ان كان الفساد شرط عقد وبيته الحصة أولى ان كان الفساد مدعي في فعل أو غيره
 (بيع) - بيته مدعي فساد البيع أولى من بيته الحصة ثقافتان كان الفساد شرطاً أو جلاً فمدعي
 ربيعة مدعي الفساد أولى أيضاً ولو اعني في صلب العقد كان الفساد شرطاً أو جلاً فمدعي
 الرواية - بيته مدعي البيع كره أولى من بيته مدعي طوعاً أو بيعاً - بيته من أولى من بيته
 العكس - بيته لداث ان الورثة باعوا - بيته من اقر كذا المدة تعرفه أولى من بيته ان البائع
 وورثته - بيته مدعي البيع وفاء او من بيته مدعي بقاءه - بيته المشتري على لاقالة أولى من
 بيته البائع على المبيع بطلان التنية باقر رمدى لاقالة بيته ذي اليد في بيع كذا هذا العهد
 بائع أولى من بيته الحصة في اشتريته - بيته بالقر - بيته في بيع كذا في يوم كذا في مكان
 كذا أولى من بيته الاخرى لم يكن ذلك اليوم في ذلك المكان - بيته ذي اليد فلا يأو دعوى
 لدار أولى من بيته الخارج على الشر من ذي اليد - بيته من باع فادى ان الوصي باع كذا بائع
 أولى من بيته المشتري وقال كثير بالعكس - بيته المشتري ان أباه باعها في صفرك أولى
 من بيته الابن انه كان بالعاقبة بالعكس - بيته المشتري من باع بوعك أولى من بيته
 الدافع انه قد لا يثبت انما امارس - بيته المشتري اجازة لمالك يبيع اقضولى أولى من بيته

قوله من الاصل أي من كان
تعارض البيئات لتشيخ عام
منه

الامنة أولى من ينتمى الى الهبة أو الصدقة أو الرهن مالم يبق تاريخ لا خوار يكن
أحدهما زائدا والآخر خارجا في المستلزم بحث يطالب من الاصل • بيعة الوارث ان المورث
وهو كذا في العصة أولى من بيعة الآخر في الرهن (عاريه ووديعة) • بيعة لمعبران
ما كان بعد ما جاوز لموضع أولى من بيعة لمستعيرانه ودهابيه • بيعة المودع أولى من
عرق من الوكالة بقية منها أولى من بيعة الوكيل بالتقص • بيعة الخارج على المالك أولى من
بيعة ذي اليد على الابداع بدفع قوله هو في بيعة المالك على الاتلاف وقيل بالعكس • بيعة مدعي
على الرد أولى من بيعها عند أولى من بيعة المالك على الاتلاف وقيل بالعكس • بيعة مدعي
الابداع عند ذي اليد أولى من بيعة ثالث على ملكه مطلق • بيعة ذي اليد ان فلا با وأدعيها
أولى من بيعة آخر في اشتريتها منك (غصب) • بيعة المالك على الاتلاف أولى من بيعة
العاصب على الرد إلى المالك • بيعة العاصب من المصوب من عند المالك أولى من بيعة المورث
عند العاصب عند محدود عند المالك بالعكس • بيعة الغصب فيما يبدأ حرا أولى من بيعة ثالث
المالك المذاني • بيعة المذاني بدفع الجارية منه اليوم أولى من بيعة ثالث غصبها منه عند
شهرويه من المذاني عليه قيمتها الثالث في قياس قول الامام وفي قياس قول أبي يوسف هي للثالث
ولا تمنع خفية (جنبايات) • بيعة المورث من الجرح أولى من بيعة المورث بعد لجره • قال الدرر
والفتية وفي الخلاصة بالعكس وبه أفق المولى أبو اسعد مودعني • بيعة من قتل أباه يوم كذا
أولى من بيعة خصم ان أباه كان ميتا ذلك اليوم • بيعة المورث من الجرح أولى من بيعة المورث
من بيعة الآخر ان الجرحي لانه في مقصور (أقراء) • بيعة أقراء رتبة في العصة أولى من
بيعة أقراء في الرهن • بيعة أقراء مكرها أولى من بيعة الأقراء مودعا • بيعة المذاني عليه
بأدوان المدعي أقراء قبل القضاء بان لا تنفذها أولى ولو باه أقراء بعد القضاء لا يطل القضاء
• بيعة ان الميت كان أقراء له لاحق في الدار أولى من بيعة الوارث الارث (صالح) • بيعة مدعي
لصالح عن كره أولى من بيعة مدعيه عن طوع (رهن) • بيعة رهن أولى من بيعها أو اختلاف في قيمة
الرهن بعد ذلك • بيعة رهن على من رده أولى من بيعة المرتهن • بيعة رهن على من رده أولى من بيعها
الرهن • بيعة المرتهن في تعيين رهن أولى من بيعة الرهن • بيعة الرهن أولى من بيعها أو اختلاف في قيمة
منه • لا كذا عند الآخر • بيعة المرتهن في تعيين رهن أولى من بيعة الرهن • بيعة الرهن أولى من بيعها
أحدهما • بيعة الرهن ان العبد كانت قيمته قبل اعوراده مثل الدين أولى من بيعة المرتهن
انه مثل نصفه • بيعة الرهن انه رهن • بيعة رهنه حرة أولى من بيعة المرتهن • بيعة رهنه مملوكا
فيمنه حرة • بيعة الرهن من رده أولى من بيعة الرهن منه لا اذا أخرج الاخر فقط أو كان
تاريخه أسبق • بيعة ذي اليد لو كانت الصفي يد أحدهما أولى في ذلك الا اذا سبق تاريخ
الخارج (مزارعة) • بيعة المزارع أولى من بيعها أو اختلاف في قيمته مع رهن الارض والبنوق ودر المشروط
بعد ما يت • بيعة لا آخر أولى لو كان البند من قبل المزارع بعد ما يت أيضا • بيعة رهن
لارض أولى من بيعها أو اختلاف في قيمته شرط في نصف الخارج وقال الآخر عشر من قفيل
• بيعة المزارع أولى لو كانت الدعوى ولم يخرج الارض شيئا أي لا ثباتها • مدم لزوم اجرة
الارض • بيعة مدعي العصة أولى من بيعة مدعي الفساد بشرط اقل فزعمه • بيعة رهن الارض

موجودة دور لكن ما ذكره لتخرج من هذا الأصل ليس من هذا الباب لانه في
 الاختلاف في الشهادة لا في قبول الشهادة وعدمها كما أفاده الشرع لا في لكن يأتي قريبا
 ما يأتيه عند قول المصنف فادعوا فاعتقها (قوله) باكثر من المدعي باطلا (لأن المدعي كاذب) أهم
 لا إذا وفق قال في البصر ومن الخالفه المائنة ما إذا شهدوا كغرو من قروعهما دار في يد رجلين
 أقسمهما وناب أحدهما فادعى رجل على الحاضر ان نصف هذه الدار شاعا فشهدوا ان
 النصف الذي في يد الحاضر فهو باطل لأنهما أكثر من المدعي به ولو ادعى دارا واستثنى طريق
 المحلول وسقوةها ومن افقهها شهدوا انها له ولم يستثنوا شيئا لا تقبل وكذا لو استثنى بيتا
 ولم يستثنوه الا إذا وفق فقال كسبت هذا البيت منها فتقبل كذا في دفع القدير ومن
 أمثله كون الشهود في أقل ما في الخلاصة ادعى انقرة الجبسة وبين الوقت فشهدوا على
 الشقرة ولو رد ولم يردوا جنة أو رديته أو وسطا تقبل ويغني بالردى بخلاف ما إذا ادعى
 ضمير دقيق مع النخلة فشهدوا من غير نخلة أو ضمير لا فشهدوا على غير المحلول لا تقبل هـ مع
 أنهم شهدوا بأقل مما إذا شهدوا به غير محلول والدعوى بالمحلول بدليل بحكمه ادعى الاتفاق
 وشهدوا بقبضه تقبل ولو ادعى ان قبضه في كذا وهو باقير حق وشهدوا ان قبضه بجهة
 الر باقير تقبل ولو ادعى العصب وشهدوا بقبضه بجهة الر بالانقسل ان العصب قبض بالاذن
 والقبض بجهة الر باقير باذن ولو ادعى ان غصب منه وشهدوا ان ملك المدعي وفي يده أي
 يد المدعي عليه بغير حق لا تقبل لاعلى المالك لأن ما لم يقبل لا غصب منه ولا على العصب لأنهم
 شهدوا ان يده بغير حق ويحرف ان يكون يده بغير حق لامن جهة المدعي فغصب منه من غير
 مدعي لانه هـ (أقول) وهذا يدع تطهير صاحب الجامع انسولين في دليل المسئلة وقوله
 وهذا الاختلاف لا يعم قول الشهادة لأنهم شهدوا بأقل مما ادعى ان في دعوى العصب منه
 دعوى به يده بغير حق مع زيادة دعوى القس فيدعي ان يقبل مع ان عدم القبول في أمثاله
 ينفي في التضييق وتصبح كثير من الحقوق والمخرج مدفوع شرعا هـ انبر ثم قال
 في البصر ادعى ان قبض من مالي كذا قبضا موجبا للرود وشهد ان قبضه ولم يشهد ان قبض
 قبضا موجبا للرديته بل في أصل القدر فيجب رد ولو شهدوا ان قبضه بجهة يده في ان تقبل
 فيما على العصب ادعى ان له ذلك الا في كذا وعليه فثبتوا وشهدوا ان قبضه ولم يلقان يقبل لانه
 هـ لا ولو ذكر به الاتي لا يكون شهادة بانه لم قال دعوى شرعته فشهدوا بشرائس
 وكيفية رد وكذا لو شهدوا ان الا باعوه هـ المدعي عليه أجاز به ثم قال ادعى ان ولای
 اعتقني وشهدوا ان حرر لانه يدعي حربة عارضة وشهدوا بحرية طائفة به صرف الى حرية
 لأصل وهي رتبة على ما دعاه وقيل تقبل لأنهم لما شهدوا ان حرر لانه يثبت الحرية قال
 والامة لو ادعت ان فلانا اعتقني وشهدوا انها حررة تقبل ان ادعى ان يثبت بشرط هـ ان في
 هذا يفتي أن يكون الخلاف الماذ كور في ادعى على قول أبي حنيفة أما على قول ما ينسب أن
 يقبل في القس رواية واحدة كالأمة اذا ادعى ان يثبت بشرط في القس عند هـ كالامة
 ولو ادعى حرية الأصل وشهدوا ان فلانا حرره قبل ترد وقيل لا تقبل لأنهم شهدوا بأقل مما ادعاه
 انتهى وبه علم ان المطابقة بين الدعوى والشهادة انما هي بشرط هـ كانت الدعوى في

ومما أن الشهادة باكثر من
 المدعي باطلا بخلاف الأقل
 لا تنافي فيه

شرطا والا فلا وله نواذعت العلاء منه هذا على تقييل كاسبه في والحاصل انهم اذا
شهدوا باقتل المدعى تقبل بالتوفيق اه وسد ذكره الكلام على ذلك في مسئلة دعوى
لشاح ارشاد الله تعالى وان كان كثر لم تقبل الا اذا وفق فلوا دعوى ألفا شهدا بالف
وجسمائة فقال المدعى كان لي عليه ألف وجسمائة الا اني ابرأته من جسمائة او قال
استوفيت منه جسمائة ولم يدم به الشهود تقبل وكذا في الالف والالفين ولا يحتاج الى اثبات
التوفيق بالبيعة لان الشيء انما يحتاج الى اثباته بالبيعة اذا كان متبعا لا يتم بدونه ولا يتقود
بثبته كما اذا دعى الملك بالشرعة هذه الشهود بالبيعة فان في يحتاج الى اثباته بالبيعة
اما لبراءة قيمته وحده ولو اقرب بالبيعة فيصع اقراره ولا يحتاج الى اثباته ~~المدعى~~ لا بد من
دعوى التوفيق هنا استبعد ما رلقب من ان التوفيق اذا كان ممكنا يحصل عليه وان لم يدع
التوفيق اتصفا بالشهادة وصيانة الكلام وجه الاستحسان ان الحاجة بين الدعوى والشهادة
ثلاثة صورة فان كان التوفيق مرادا لتزول المخالفة وان لم يكن التوفيق مرادا لتزول ما لا
حاجة ادعى التوفيق تب التوفيق وزالت المخالفة وذكر الشيخ الامام المعروف بجواهر
رأه ان محمدا شرط في بعض المواضع دعوى التوفيق ولم يشرط في الدعوى وذلك محمول
على ما اذا ادعى التوفيق او ذلك جواب القياس فلا بد من دعوى التوفيق لموت المدعى
ما كان لي عليه الا ألف درهم فقط لا تقبل شهادتهم كذا في الحديث ولا فرق في كون المشهود
به أقل من ان يكون في الدين أو في العين فلوا دعوى كل دار فشهدا بنصفها فضى بالنصف
من غير توفيق كذا في الخاتمة وأشار المؤلف رحمه الله تعالى الى أن المدعى اذا كذب
شهوده في جميع ما شهد به او به بعضه بطلت شهادتهم مالا لا يتسبب في الشهادة اولا
الشهادة لا تقبل بدون الدعوى ولو شهد الشهود بدار رجل فلو اهدا البيت من هذه الدار
ادخل رجل آخر المدعى فقال المدعى ليس هو لي هذا كذب شهوده وان قال هذا قبل
التمشاع لا نصفي ولا افلان بنى فان كان بهد لقضاء قال هذا اليبس لم يكن في انما هو
فان قال ابو يوسف اجرت اقراره فلا وجه لثبته البيت واردماني من الدار على المقضى
عليه ويصحب قيمة البيت للمشهود وعليه ولا يوجب قول آخر انه يصحب قيمة البيت
للمشهود عليه ويكون ما بقي من الدار له شهوده كذا في الخاتمة ثم لم ان ادعى اذا
كذب شهوده انما ترد شهادتهم اذا كذبهم فيما وقت الدعوى به اما اذا صدقهم فحق وكذبهم
في شيء زادوه فانما اتقوا لانه يجب ادعاء ان لم يدع المدعى عليه حتى ان لم يدع الزيد لما ادعاه
المدعى وعلى هذا قال في الخاتمة شهد الرجل ان فلانا غصب عبده ولم يكن قد رده عليه بعده
فان غصبه مولاه فقال المصوب منه لم يرد على وانما مات عند الغاصب وقول المشهود عليه
ما غصبته عبدا ولا رده عليه وما كان من هذا من شيء قال اذا لم يدع شهادتهم ما غصبته القيمة
كذا الوجه انه غصبه عبدا لم يرد عليه عند الغاصب قال المصوب منه ما غصبته ولكنه
قد غصبته وما مات عنده وقال المشهود عليه ما غصبته عبدا ولا قتل هذا المدعى عند له في يدي
كان عليه قيمته وكذا الوجه ان هذا على هذا ألف درهم والكنه قد ابرأه من احوال المدعى
ما ابرأه من شيء وقال المشهود عليه ما كان لي على شيء ولا ابرأني عن شيء قال اذا لم يدع

شهادتهم بما على البرائة نصبت عليه بالحق ١٥ ثم اعلم ان المدعى اذا تكلم بكلام يحتمل ان
 يكون تكذيبا فان كان قبل القضاء لا يقضى له وان كان بعده لم يطل الا ان يكون تكذيبا
 للشاهد قطعا فلو قضى له بالدار بالبيضة فاقروا الرجل غير المقتضى عليه لاحق للمدعى فيها
 وصدقه فلان او كسبه لم يطل نقضا لاحقا لثبوت النفي من الاصل وحقا ان ملكها اليه بعد
 القضاء وان كان في مجلس القضاء لم يطل بالثبوت لو قال له بالقضاء هي افلان لم تكن لي قط
 فان يد الافرار في النفي او عكسه فان صدقه المقر له في اجمع اطل القضاء ويرد على المقتضى
 عليه ولا نفي للمقر له وان كسبه في النفي وصدقه في الاقرار كانت له مقر له ومضى المقر له بالدار
 له مقتضى عليه سواء اقر بالقرار او بالنفي كذا ذكر في الجامع قالوا هذا ان بدأ بالنفي وفي
 بالقرار ومضوا اما ان كان مقصودا لم تصح وتعلمه في الثانية بخلاف المقر له اذا قال هي
 افلان ما كان لي قد لان غنة لا منارح للثبوت فيسقط وهذا مقتضى عليه يشارعه كذا في التلخيص
 وفي المحيط البرهاني قضى له بالدار سناها ببيضة ثم قال ليس اليساني وانما هو للمدعى عليه
 بطل القضاء كذا بثلثا صدق بخلاف ما اذا قال البناء فليس يا كذا في الاقضية
 ونوف بن ما اذا ذكروا انبنا في شهادتهم فيكون كذا با او لا في شهادات الاصل وانما
 ذكره ولا فرق بين النفي والاثبات فقط كونه تكذيبا ولو ادعى فدر او برهن عليه ثم اقر
 بقض بعضه فان اقر بما يدل على قضه قبل الدعوى والبيضة فهو كذب لشهوده والا فلا
 ولو ادعى اربعة مائة درهم وقضى له ببيضة ثم اقر ان للمدعى عليه مائة مائة مائة اتفاقا
 وهل تسقط النسخة فلو لان في المحيط وغيره واستوى على عدمه كما في الملقط وفي المحيط شهدا
 له على رجل بانفوع على آخر بمائة فصدقه في الاول وكذبهم في الثاني فلهما وكذا لو شهدا
 بمسبو بن فصدقه ما في أحدهما وكذب في الآخر بطلت فيه اول وقضى لثبوت به من
 أيهم ثم قال أحدهم مائة مائة حق وانما هو لا شوى كان الكل له ما فان قال لم يكن في قبضه حق
 وانما هو ما بطلت حصته عن المقتضى عليه ولو ادعى أنه أوصى له باب درهم و برهن ثم ادعى
 أنه ابن الموصى ولم يبرهن فله الأقل من الميراث ومن الألف وقال محمد لوصية باطلة ولا نفي له
 ١٥ وفي امرأته ادعى المدعيون الايقاف فشهدوا على ابراهيم الدمشقي أو على أنه ساهم فكلوا ادعى
 العصب شهدا بالاقراء به تقبل ادعى الكفيل بالامر الايقاف وشهدا على ابراهيم فقبل ووضح
 المشقة على الاثبات لعل ان الايقاف غير مشعر عليه وهذا لا يرجع الكفيل على الاصيل ويرجع
 الطائفة على الاصيل كانه براء الكفيل وبراء الكفيل لا يوجب ابراء الاصيل وانما ذكره
 لمؤد ان مقتضى براءة الكفيل لا الايقاف وهذا لا بدعوى الكفيل نفس البراءة مع تمكنه
 لرؤسوع على الاصيل وشاهد شهدا على القطع ببعض دعوى فقبل في ذلك لاق الراشد ١٥
 وفي الامر اجيب ادعى عشرة آلاف درهم شهدا له بمائة عشرة آلاف درهم لم يقبل لان مباح
 هذا المال مال آخر شهدا على دعوى أرض انما حصة مكابيل وأصاها في بيان مدودها وأخطأ
 في التدارقات ١٥ وفي عرف المبلغ هو القدر فانهم يقولون قض مبلغ مسكدا أي قدر كذا
 لا مال آخر فبني ان تقبل الشهادة في عرفنا ادعت على روجه انه وكل وكيف لا تقبل وشهدا انه
 طلقها فبني بفتح الطلاق ادعت الطلاق وشهدا بالطلاق تسع لان وجهه التوفيق يمكن ولو ادعى

لمدبوت لابر او شهدوا ان المدعى صالح المدعى عليه بما لم معلوم تقبل شهادتهم ان كان المدعى
بحسب الحق لمصول الابرايم عن البعض بالاستيفاء وعن البعض بالاسقاط ادعت انها شترت
هذه المارية من زوجها وهداه وهدوا ان ذروها اعطاهامهرها من غنم ان يجري البيع
بهم ما تقبل اه (قوله ومنها ان الملك المطلق الخ) هذا من فروع الذي قبله لا اصل مستقل
ط قبل وكان الظاهر ارجاع هذا الاصل الى اصل قبله كما هو الموضع من تعاليل قوله وبه حكمه لا
اه وايضا الظاهر ان هذا او ما قبله يرجعان الى موافقة الشهادة لا دعوى وعلمها لما انهما
متدعيا عليها كافي البدائع بل التحقيق فيه ان كلاهما نوعا عن الموافقة بينهما فلا يتأب
ارجاع احدهما للآخر كالم يناسب اربعة هما لذلك تدبر (قوله كبونه) أي المطلق من الاصل
أي غير مقيّد بوقت بقرينة المقابلة فكأنه ساج (قوله افطامه في) واختلاف فطامه الذي
لا يوجب اختلاف المعنى لانصر مع كاشكاح و تدريج والهسة والبطية (قوله ه في)
نقد) كما اذا ادعى غصب افشدها بامر ربه تقبل وكالو ادعى دار افشدها بانظ البيت كفى
في عرف من يطاعه على الدار وهو الاشبه والاطهر هندية قال في الحاشية ولو ادعى انه اشترى
الامثله بعد منتهى ه ر ثم ما شتم ودفشدها انه اشترى امثله من سنة او قبل ذلك لا تقبل
لمكان الشافعي الان يوفق فيقول اشترى امثله من سنة كما شتم به الشهود ثم يمتا ثم اشترى امثله
من سنة ه ر فاذا وفق على هذا الوجه وشهد الشهود بالبيع والشرع لا يصح التوفيق
ويقتضى له اه وفي ذلك نظر لانه صار مدعي بالآخر وهما شهد بالاول الادعاء الشهادة
بالاطلاق وربما اثار ذلك بقوله بعد ذلك وفي البرازية ادعى الشراء من شهرين فشهد بالاشراء
من شهرين وقبالت وبقبله لا (قوله تقدم الدعوى في حق فرق العداد شرط قبواها) فيه اشارة
الى ان ما لا يشترط فيه الدعوى لا يضر فيه محالها الشهادة اه أي لان الشهادة حيث
قبلت بالدعوى فوجودها لا يضر في جامع الفتاوى ادعت على زوجها انه وكل
وكيل على الطلاق فطامه فشهد انه هوداه طلة هانف يقع الطلاق قال في العناية لشهادة
اداو امنت الدعوى قبالت وان ما فطامه تقبل قد مر فتعق الشهادة فاعلم ان الدعوى هي
مطالبة حق في محاس من له اخلاص من سنة وموافقة هو ان يتعد فوعا وكا وكيفية او مكابا
وفما نا واصلوا انفعالا ووصفا ومكابا سنة فاه اد ادعى على آخر عشرة ما ير شهد شاهد
بعشرة دراهم او ادعى عشرة دراهم وشهدين ثلاثين او ادعى عشرة فوب آخر وشهدين باي
او ادعى انه قبل ولبس يوم الغمر بالحصكوفة وشهدين ثلاثين يوم الطرب بصرفا او ادعى شق
رقه واتلاف ما فيه به وشهدين شفاقه عنده او ادعى عقار بالجاب الشرقي من حلات قلاب
وشهدين بالقرية منه او ادعى انه اشكر وشهدها ملك ولده او ادعى انه عبده ولده بالخارية
الغلابية وشهدين بولادة غيره لم تكن الشهادة موافقة للدعوى وأما الواحدة بين افعاح
فلا يست بشرط الا ترى ان المدعى يقول ادعى على عري ه هداوا الشاهد يقول اشه بذلك
واستدل المصنف رحمه الله تعالى على ذلك بقوله لا تقدم الدعوى في حقوق العباد بشرط قبول
الشهادة وقد وجدت فيما وافقه وانعدمت فيما خالفها افاضلها فيما شرط لقبولها بلان
القاضي نصب من الحصوصات فلا يجتمع ولا تنفي بالخصوصية لا الدعوى وأما وجودها عند

ومنها ان الملك المطلق ازيد
من المقدس بونه من الاصل
والملك بالسبب مقتصر
على وقت السبب ومنها
موافقة الشهادتين
لفها ومعنى وموافقة
الشهادة الدعوى معنى
فقط ويستتبع (تقدم
الدعوى في حقوق
العداد شرط قبواها)
لتوقنها على مطالبهم
ولو بالتوكيد بصلاب
حقوق الله تعالى لوجوب
اقامتها على كل احد
شكل احدتهم فكان
الدعوى موجودة

الموافقة فلنقدم ما به من التكذيب وأما عدمها عند المحاملة فلوجود ذلك لأن الشهادة
 تصديق الدعوى فإذا كانتا فقد صدقتا فإما روجدها وعدمها سواء وفيه بحث من
 وجهين أحدهما أنه قال تقدم الدعوى شرطا لقبول الشهادة وقد وجد في الواقعها وهو
 لم يكن وجود الشرط لا يستلزم وجود الشرط والثاني أنه عند المخالفة تعارض كلام
 المدعى والشاهد في المخرج لصدق الشاهد حتى اعتبر دون كلام المدعى والجواب عن الأول
 أن عدم قبول الشهادة إتمام الحماكم جميعا عند صحتها وتقدم الدعوى شرط ذلك فإذا وجد فقد
 اتفق المانع فوجب قبول بوجود العلم واستفاء المانع لأن وجود الشرط استلزم وجوده
 وعن الثاني بأن الأصل في الشهود العدم لا سيما على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى
 ولا يشترط عدالة المدعى لصحة دعواه فربما جاب الشهود بها بالأصل اهـ قال في المحرر
 المذهب أما وجودها عند الموافقة فظاهر وأما عدمها عند المخالفة فكذلك فلهذا ظهر أن ليس
 المراد من تقدم الدعوى تقدم أية دعوى كانت بل تقدم دعوى ما به الشهادة والشهود وعندها فيها
 (قوله فإذا وافقت قبلت) أي وافقت ما هي وصدر لي أن هذه المسئلة مع أن البت من
 الاختلاف في الشهادة تكونها كالدليل لوجوب اتفاق الشاهدين ألا ترى أنهم ما لو اختلفوا لم
 يختلف لدعوى والشهادة كما لا يخفى على من له أدنى بصيرة سعية قال سيدي الوالد رحمه
 الله تعالى وبه طهر وجهه بل ذلك من أصولهم أن استقرار على ما قبله من مرجح فلهذا يصح
 من أن الشهادة المطابقة بين الدعوى والشهادة إنما هو ما إذا كانت الدعوى شرط فيه
 وتبين في تدوير البصائر وهو ظاهر لأن تقدم الدعوى إذا لم يكن شرطا كان وجودها كعدمها
 فلا يصح عدم التوافق ثم إن تعريضه على ما قبله لا ينافي كونه أصلا لتناقض آخر وهو الاختلاف في
 الشهادة فافهم وبم تقرر ما دفع على الشرط لا يثبت من أن قوله منها أن الشهادة على حقوق
 لعباد الخ ليس من هذا الباب لأنه في الاختلاف في الشهادة لا في قبولها وعدمه فتدبر اهـ
 (قوله قبلت) كما إذا دعي ألقا قرضا فشهد به نقبل لا مكان التضييق (قوله والواقعها
 لا تقبل) بأن ادعى قرضا وشهدا عن متاع لا يتصل لأنها خالفت فيمكن إقصاها وذلك أن
 الشهادة لأجل تصديق الدعوى فإذا خالفتها عند كذبها والدعوى الكاربة لا تعتبر فأنعدم
 الشرط وهو تقدم الدعوى فلم يصحكم بها عبيد ولا نس ما قدمناه فربما عن العنابة من معنى
 واقعها أيها قول في أصول الاسترواح من النحل الخامس عشر لو ادعى العصب وشهد
 أحدهما أنه أدها والآخر على الإقرار بالعصب لا تقبل وإذا اشتري جارية ثم وجد بها عيبا
 وأراد أن يردّها على البائع فاسكر البائع أن يكون باعها هذا العيب فشهد أحد الشاهدين أنه
 اشترى هذه الجارية وهذا العيب بها وشهد الآخر على إقرار البائع لم يضر هذه الشهادة لأنهما
 شهدا على أمرين مختلفين اهـ وفي الخلاصة من الفصل الرابع من الفتاوى الصغرى إذا
 ختلف الشاهدان لا يخلو عن ثلاثة أوجه أما في زمان أو مكان أو نشأوا أقرار وكل منها لا يخلو
 عن أربعة أوجه أحسن الفعل أو في القول أو في فعل مطلق بالقول أو عكسه أما الفعل كغصب
 وثبوت دسب لأنه يكون بالولادة وهي فعل فيمنع قبول الشهادة في الوجوه الثلاثة وأما القول
 المحض كبيع أو رهن فلا يمنع ثبوتها مطلقا وأما الفعل المطلق بالقول وهو القرض فلا يمنع

(فإذا وافقت أي وافقت
 الشهادة الدعوى
 قببات والا) توافقها
 (لا) تقبل

وأما عكسه كسكاح فإنه يبيع **هـ** فإن في البحر عن سكاقي وإذا اختلف الشاهدان في
الزمان أو المكان في البيع والشراء والطلاق والعتق ولو كالة ولو صبية والرجل والدين
والقرض والميراث والكفالة والحوالة والغطف وتقبل وإن اختلفا في الجنازة أو العصب والقبل
والسكاح لا تقبل والاصل أن المشهود به إذا كان قولاً كالبيع ونحوه فاختلاف الشاهدين
فيه في الزمان أو المكان لا يمنع قبول الشهادة لأن القول مما ينادى بذكره وإن اختلفوا فيه فعلا
كالعصب ونحوه أو قولاً لكن الفعل شرط صحته كالكاح فإنه قول وحضور الشاهدين
مطلوب وهو شرط فاختلافهما في الزمان والمكان يمنع القبول لأن الفعل في زمان أو مكان غير
الفعل في زمان أو مكان آخر فاختلاف المشهود به **هـ** وفي لأقضية وأدشاهد الشاهدين
على إقرار رجل بدين أو إقرار من حال وما أشبه ذلك واختلاف في الزمان ولو كان شاهداً
معه وله لأن الإقرار مما ينادى بذكره يكون غير الأول لم يختلف المشهود به فتقبل شهادتهما
من الجهد المبرهان **ف ٢١** في إقراره ولو سألهما القاضي عن الزمان أو المكان فلا يعلم
تقبل لأنهما لم يكفاهما **هـ** وفي الفتح وغيره ولا يكفل الشاهد إلى بيان الوقت والمكان
شرح المتن في الخلاف وفي التتبع إذا اختلفت شهادة الدعوى ثم أعيدت لتقبل مادم في الدعوى
ولم يبرح عنه وهو ظاهر (رواية) (قوله وهذا أحد الأصول المتقدمة) فيه عليه دور
ساقط لدفع توهم عدم أصابته بسبب كونه مفرعاً على سابق له فإنه لا ينبغي كافتصاه ولا يقبل
اصل أيضاً كما عساه قدسه (قوله لو ادعى ملكاً مطلقاً) كان الالتماس أن يفرع بقوله ولو ادعى
ألفين وشهد بألف قبلت إنما هو وجود التقاطع معني وهذا التقارب معناه في البحر
من أن التقاطع المطابقة بين الدعوى والشهادة إنما هو فيما كانت الدعوى شرطاً به كإقدامه
قرىبا (قوله بسبب) سأل من الصغير المبرور رآه ادعى الملك (قوله كشرائه أو ارث) مع فيه
الكنز المشهور أنه كدعوى الملك المطلق كافي الصريح وسيد كره التنازع بقوله قلت فلو أضاف
هنا المكان أولى - **ج ١** (قوله قبلت الخ) توضيح المسئلة كإلى القول في الزامية ادعى ملكاً
مطلقاً فشهد بسبب وسأل القاضي المدعى هل هو ملك له هذا السبب الذي شهد به أم بسبب
آخر فإن قال بالسبب الذي شهد به فإنه تقبل والا لا كإلى الخلاصة وهو محمل قوله تعالى في البصر
وأشار المرافع إلى أنه لو ادعاه بسبب فشهد بسبب آخر كان من غير مبيع - وهذا أصل
عن مقصود هؤلاء لا تقبل كإلى الخلاصة هذا إذا اختلفا في ماهية المقتصد طاعة فبسه
كدعوى ألف كفاية عن قلاب شهد بألف كفاية عن آخر فام تقبل كإلى الخلاصة أيضاً ولو
شهد أنه أقر أنه كفاية بالف عن زيد وقال الطائفة نعم أنه أقر كذلك لكن كانت الكلمة هي
سألهم أنه انما أخذ المال وتقبل الشهادة لا تنافيها على المقصود فلا يصح اختلاف السبب ولو
قال الطائفة لم يقر كذلك بل أقر أنها كفاية خلاصاً لا تقبل لأنه أكرهه كدعوى
البرازية وكإلى أسباب ملك العين كإلى البرازية أيضاً قال والمثل بسبب أهمية كالمثل بالشراء
وكذا كل ما كان عند وقوعه حادث **هـ** وعلى هذا لو ادعى عينا بسبب شرأ فشهد بألفاً مسكوك
بأهمية تقبل **هـ** مع زيادة وتغيير (قوله وعكسه لا) لكن في الحلية ادعى بسبب
فشهد بألفين مطلق قبل لا تقبل والصحيح أم تقبل وفي البرازية ادعى عينا فشهد أنه دفع

وهذا أحد الأصول المتقدمة
(فصلوا ادعى ملكاً مطلقاً
فشهد بسبب كشرائه
أو ارث) قبلت (الكنز)
بألفاً عداً في قطابها
مع في كاس (وعكسه)

السبب انما لا يدرى اى جهة قيل لا يقبل والا شبه ان يقبل قال في البصر ادعى دارا اوثنا او ثلثا
فشهد بذلك مطلقا لم يأتى لا تقبل البيعة لانهم ما شهدوا بكثرة ادعاء المدعى لانه ادعى ملكا
صادقا وهذا شاهد بآثار قديم وهما مختلفتان قال المالك في المطلق يثبت من الاصل حتى يثبت
المدعى زورا منه ولا كذلك في الملك الحادث وترجع البيعة بعضهم على بعض فصار غير بين
والتوفيق منه ذلك لان الحادث لا يتصور ان يكون قديما ولا اقدم حادنا اه قال في الحائفة
والمالك المطلق يظهر في حق الزوائد وفي رجوع البيعة بعضهم على بعض فصار كما بينهم شهدوا له
بالزور قضاء فلا تقبل شهادتهم وأشار محمد في الكتاب الى معنى آخر فقال المدعى اقرب اليك لمن
ادعى النكر ائتمته ثم ادعى الانتقال الى نفسه بالشهر ولم يثبت الانتقال لانهم لم يثبتوا الانتقال
ولا تقبل شهادتهم اه (اقول) وبهذا المعنى الآخر يظهر وجه مسئلة قبول الشهادة فيصالحو
دعى اشرا من يجهرول وشهدوا بالمطلق (قوله بن ادعى بسبب) أى ادعى العين لا الدين بجر
(قوله اكونها بالاكثر) وفيه لا تقبل الادارة بجر (قوله هلث وهذا في غير دعوى اوث) لانه
لانه مساو للملك المطلق على الشهر وكافة معناه قال في البصر وقد جعل المواقف وجه ائتمته تعالى
دعوى الارث كدعوى الشراء والشهور في حكاية دعوى المطلق كدعى دفع القدر ويؤثر به في
البرازية اه (اقول) وكذا جرم به في الخلاصة وقيل لا بد الا لا حتر عن الدس فان فيه اختلاف
وفي دفع القدر ولو دعى الدين بسبب المقرض فشهدوا بمطلق لا تقبل وفي الميط ما يدل على القبول
وعندى الوجه الاول لان اولوية الدين لانه في بعض خلاف الدين اه قال الرضائي قال في
الشتر ثمانية ما قلنا من الميط ولو ادعى على رجل ارب درهم وقال خمسة فثبتها من عبدة اشترى منى
وقبضه وخمسها من ثمانية متاع اشترى منى وقبضه وشهد الشهود له بانها مائة مطلقا فثبت
الشهادة على الخمسة مائة فهذه المسئلة تنحصر على ان المدعى اذا ادعى الدين بسبب وشهد
الشهود مطلقا لا تقبل على الدين بوجه كان في الشيخ الامام طهير الدين الموعظان والمسئلة
مرت من قبل ه وهو ما تقدم به في دفع القدر اه (قلت) وفي نور الدين وقيل تقبل
وهو الصحيح واشرف بين الدين والعين ان الغير يحتل الزوائد في الجملة وحكم المطلق ان
يستحق بزوائد والمالك بسبب بحصوله فيصير بالسبب مكذبا وشهوده بالمطلق بخلاف الدين
لانه لا يحتل الزوائد فلا كذاب فافترقا اه وهكذا سره مثلا على التركا في جمهوره
الكبرى (قوله وساح) لان المطلق اقل منه لا يضيء الاولية على الاحتمال والساح على
البيعة ولو ادعى ساح وشهدا على النكر لا تقبل لان يوهق المدعى قبول نصبت عندي ثم
اعلمت منه ثم نكر بتم تقبل كفى اصر وفي البصر ايضا والمطامير انهم اذا شهدوا باكثرهم
ادعى مان وفق المدعى فثبت في المسائل كلها ولا وهذا مما يجب حفظه اه (اقول) اما
قول البصر ادعى الساح وشهدا على النكر لا تقبل الخ لا يخفى ان الشهادة على النكر ائتمته
على الملك بسبب وهو اقل من الساح فتكون شهادة بالافضل وتقدم ان الشهادة باقل مما ادعى
تقبل بالتوفيق ويظهر من كلام النسيبة ان الشهادة باقل افضل اذ صحيح ذلالت الاقل بالمطلق
ادعاء فانه ذكره لانه اذا ادعى دارا في يد رجل انما له وشهدا الله اشترىها من دى اليد
نكرت لان شهادتهم بالاقل مما ادعى وما شهدوا به يعلم بانها ادعاء المدعى فانه لو قال ملكي

بان ادعى بسبب وشهدا
بمطلق (لا) تقبل لكونها
بالاكثر كما كانت وهذا
في غير دعوى اوث وساح

لاني اشترى بها من ذي اليد يصح ويكون آخر كلامه يا بالاول بغير خلاف ما ادعى اولاً
 التنازع وشهدوا بالشرا من ذي اليد لا تقبل الا ان يوفى والا فلا لان دعوى التنازع على ذي اليد
 لا يصح بل دعوى ملك حادث من جهة له لانه لو قال هذه امانة ملكي بالتنازع من جهة ذي اليد
 لا يصح كلامه فلا يمكن ان يجعل آخر كلامه يا بالاول ولا تقبل الشهادة بدون التوفيق اه
 فاعلم وفي قول العين ولو ادعى ان شاهدته ابطاق تقبل لاني مكره لان دعوى المطلق دعوى
 اولية الملك بالا حقا وشهادة التنازع اولية الملك باليقين فقد شهدوا بكثرة ادعاء فقد دونه
 المستشهد تدل على انه لو ادعى تنازعاً مطلقاً يقبل لاعمكس ما ادعى تنازعاً وشهدوا بسبب ترد
 وفي التنازع ثمانية عاريا للتنازع والشهادة بالتنازع بان يشهد بان هذا كان يتسم هذه الثقة
 ولا يشترط ادعاء الشهادة على الولادة كافي الهندي في باب جعل الشهادة (قوله وشرا من
 مجهول) كقول ادعى انه ملكه اشترى من رجل او من زيدا لا يعرف وشهدوا على الملك المطلق
 فانهم لا يقبل والظاهر ان ادعاء ملك المطلق لانه لا يبين السامع صار كانه لم يدكره وكانه
 ادعى الملك المطلق حيث قد قال في نور العيون ان لو ادعى من مجهول بان يقول شريته من محمد
 او احمد فبهرق على الملك المطلق يقبل لان اكثر ما فيه نه اقر بالملك امانته وهو لم يجر لانه اقر
 لمجهول وهو باطل فكاه لم يدكر الشراء فقبل لا يقبل في المجهول ايضا لانهم شهدوا
 باكثر ما يدعيه اه قال في البحر وزك المؤلف رحمه الله تعالى شرا من ذي يدعي اشراء
 (الاول) ان يدعيه من رجل معروف بان يقول ملكي اشترىته من فلان وذلك شرط انط
 المعرفة اما اذا قال ما لي اشترىته من رجل او قال من محمد وشهدوا على الملك
 المطلق يقبل كذا في الخلاصة (الثاني) ان لا يدعي القبض مع الشراء فان ادعاه فاشهدوا
 على المطلق يقبل وحكي في الصغ - الا لا يقبل لان دعوى الشراء مع القبض دعوى مطلق
 الملك حتى لا يشترط اوصاف هذه الدعوى تعيين العبد وقيل لان دعوى الشراء معتبرة في
 نفسه الا كالمطلق لا ترى انه لا يقيم في الروايات في ذلك وقيل بما يكون له اسباب متعددة
 للاسقاط من حيث اذا كان له سبب واحد فشهدوا بالمطلق يقبل كقول ادعى ان امرأته سبب
 انه تزوجها بكرا فشهدوا انهم اصابوه وسببه ولم يدكره واليه ترجعها فقبل ويقضى به المثل
 اذا كان بقية من المسمى او اقل فان زاد على المسمى لا يقيم بالزيادة كذا في الخلاصة وشار
 المؤلف في ان الملك المؤرخ اقوى منه بالتاريخ فلو ادعى في دعوى الملك واطلق شهوده
 لا تقبل وفي مكره المختار لا يقبل كافي الخلاصة ولو ادعى اشراء او ارخته فشهدوا بالتاريخ
 يقبل لانه اقل وعلى القاب لا يقبل ولو كان لشرا مشهوران فاشترى اشهر اقبل وعلى القاب
 لا يقبل كذا في فتح القدير اه (اقول) وذكره في الخلاصة ايضا واطرما الفرق بينه
 وبين ما قبله والذي طهر في ان الشهادة بالملك المطلق بدون تاريخ اقوى منه بدعواه ومؤرخ
 لا بدون تاريخ محقق الاولوية في الشهادة بزيادة قال في البحر ومثله شرع مع دعوى قبض
 فاذا ادعاه ما شتم ادعى المطلق يقبل اه (اقول) لعل وجهه ان شهادة الشتم ودفع الملك
 المطلق انما اتفق على مشاهدته اليه زمانا بحيث يقع في قلبه سم انه ملكه وهذا لا يتفق الا بعد
 القبض فان شتمه دون القبض يكون مكذبا بالشتم ود تأمل (قوله واستثنى في البحر لانه

وشرا من مجهول كالبسطة
 الكمال واستثنى في البحر
 بانه

وعشرين الاولى تقديم هذا عند قول المصنف قاذوا وادعوا فقبضوا والا كما فعل صاحب البحر
وقال في بيان ادعى المربوب لابقائه فشهد له على ابراءه لذين أو على انه سله يقبل ٢ (ادعى)
العصب وشهد بالاقرار به قبل ٣ (ادعى) الكفيل الا قيامه منه على البراءة يقبل ولا يرجع
الكفيل على الاصيل ويرجع المطالب على الاصيل كانه ابراء الكفيل وبراء الكفيل لا يوجب
ابراء الاصيل ٤ (ادعى) عشرة آلاف درهم له والمبلغ عشرة آلاف تقبل لان المبلغ في عرفه هو
القدر فاسمهم يقولون قبضت مبلغ كذا أي الدرهم ٥ (ادعت) على زوجها انه وكل وكيل فطافها
ونفذت طقة فادعته تقبل ٦ (ادعت) الطلاق فشهد بالاطلاع تقبل لان وجهه لتوفيق
عكر ٧ (ادعى) المديون ابراء عموه وادعى صالح المدعى عليه حال معلوم تقبل ان كان
الصالح يجهل المدعى له وصول الاب من البعض بالاسقاط ٨ (ادعى) عليه حصة راتبين بوفين
سعر قد شهدوا بموزن مكة قبل ان يساوى الوزن ان او وزن مكة أقل لا أكثر ٩ (ادعت)
سم انتور هذه الجارية بمن زوجها بهرها شهدوا أن فوجها أعطاهما اياهما ورعا من غير أن
يخرى العقد بينهما قبل ١٠ (ادعى) المديون الاصيل الى الدائن متفرقا وشهدوا بالادخال
مطافاة او حله لا تسبل فالتسبل اثنتي عشرة وقت انما يكون من ذلك بخلاف لامن الاشياء يرب
الحكم ما أتى في الدرهم صريح و ذكر لا قال وسباني فريه غامضة ~~مكون~~ من اربعة عند
دوله وكذا في كل قول جمع مع محل والاربعة الماقبة هو الارباع والعصب و اعازية والمديون
الثانية والعشرون الشرا من مجهول لما كور في الذبح الثالثة والعشرون اذا ادعى
القسم مع الشراء منهم على اطلاق اطلاق تقبل ١١ ثم اعلم انه في الحقيقة لا استثناء لان
المطافاة المنة ان يكون منهم ودها كثر في كل صورة فالوا بالامساع انما هو لكونه أكثر من
المدعى وفي كل موضع فالوا بالقبول مع صورة فطافاة فطافوا كون الشهود به أقل
او كان ذلك في حلق الجارية وطلاق المرأة يعرف ذلك بانما في كلامهم (قوله) وكذا يجب
مطافاة شهادتهم انما طافوا في أي عهد أي شاهدة ويكني عندهما الاتفاق بالمعنى والمراد
بالتطافاة ما يشهد تطابق مدعى على اقرار المدعى بطرفي لوضع لا بطريق التضيق فالوا مدعى على
أمر مائة درهم فشهدوا واحد درهم وآخر درهمين وآخر ثلاثة وآخر أربعة وآخر خمسة لم
يقبل عدده في نفي لعدم الموافقة انما طافوا عندهما بقضي بأربعة وكذا ان شهدا أحدهما بالانقب
ولا آخر بالانقب لم يقبل عدده عندهما تقبل على الالب اذا كان المدعى يدعى العيب ويأتى
تسامه فريما (قوله) الا في اثنين وأربعين مثله الخ (أقول) قد ورد في كثير من النسخ زيادة
عقيب الوقت عددها من الروايات مردودة مع ذلك فهي خالية عن لارعة لما كور في هذا
نرحا أعني ما لو شهد أحدهما ببيع أو قرض أو طلاق أو عتاق ولا آخر بالاقرار به واجبت
ذكرهما معا فائدة لا تنفي قال في البحر وشرح عن ظاهر قول المصنف مسائل وان أمكن رجوعهما
إليه في الحقيقة (الاولى) شهد أحدهما ما له عليه ألف درهم ونفذت انراة أخر له بالف
درهم تقبل ١٢ كذا في نسخة وهذا قول أبي يوسف ووجهه الصدوق لا تقبل ومثلها كما
في خزانة لا كمال اذا شهد أحدهما بالطلاق ولا آخر بالاقرار به وفادق لولو الجدية فالوا منهم
أسدهما على قرض مائة درهم والآخر على اقرار بذلك ط (الثانية) ادعى كرسطة فشهد

وعشرين (وكذا يجب
مطافاة الشهادتين لهما
ومعنى) الا في اثنين
واربعين مسألة مطبوعة
في البحر

أحدهما إنهم أجيدون الآخر دينة والمدعى بالافضل يقضي الاقل (الثالثة) ادعى مائة
 دينار فقال أحدهما يسابورية والآخر بحاربه والمدعى يدعي التسابورية وهو أجود
 يقضي بالبحاربه بالافضل ينقل ومنه ما لو شهد أحدهما بالفبيض والآخر بالفسود
 والمدعى يدعي الافضل تقبل على الاقل ووجهه في المسائل الثلاث أنهم ما انتقاهم الى الكمية
 وانفرد أحدهما بزيادة وصف ولو كان المدعى يدعي الاقل لا تقبل إلا أن وفق بالبراءة ونظامه
 في دفع القدير (الرابعة) مسألة الهبة والعطية أي لو اختلفا شاهدا فقال أحدهما وهذه
 والثاني أعطاهم ولا يشترط في الموافقة لفظ أن يكون بعين ذلك بل ما بعينه أو مرادفه حتى
 لو شهد أحدهما بالهبة والآخر بالعطية يقبل كما قلنا سبدي والدرجة الله تعالى وسينفذ
 لا وجهه للاستدلال على ما قد علمنا أول المستنبطات من كلام الضرورة يخرج عن طر قوله
 الامام الخ وحينئذ فالاستدلاله يفي على ظاهر قول الامام لا على ما هو المتضمن في المقام كما افاده
 الخوى (الخامسة) مسألة الشكاح والتزيج وقد علمناهما أي لو اختلفا في ائط الشكاح
 واتزيج وفيه ما تقدم في التي قلنا (السادسة) ثم إذا شهدا أنه جعلها صدقة موقوفة أبدا
 على أن يزيد ثلث ظهنا وشهد آخر أن يزيد نصفها تقبل على الثلث وبقى للمساكين كد في
 أو فاف الخفاف وهذه كذا الحكم لو شهدا - أحدهما بالكل والآخر بالنصف فانه يقضي
 بالنصف المتفق عليه سوى وعلمه ما إذا كان المدعى يدعي لاكثر ولا فرق بين كون المدعى
 عليه بقر بالوقف وينكر الاستحقاق أو ينكرهما وأثبت البينة بما ذكره ط (السابعة)
 ادعى له يبيع يبيع لواقعة ثم بدأ أحدهما به ولا تخران المشتري أقر بذلك تقبل كما في دفع لان
 في البيع يقصد لفظ الاكراه ائط الاقرار والصدقة ببيع لواقعة ولا يبيع بل كل قول
 كذلك فإذا شهد أحدهما بالبيع والآخر بالاقراهة تشمل كما في جامع الله ولا يرجع خلاف
 القفل كما فيه أيضا والشكاح كافل ٥ (الثامنة) ثم إذا شهدا أنها جارية ثم والآخر أنها
 كانت له تقبل كما في دفع أيضا لان لاصل قاضا كان هل ما عليه كان (التاسعة) ادعى ألفا
 مائة أي فغيره قد بقرض ولا ودية ثم بدأ أحدهما على اقراره بالفقرض والا سربالف
 ودية تقبل فان ادعى أحد الاثني لا تقبل لأنه كد شاهد كذا في البراربه بخلاف
 ما إذا شهد أحدهما بالفقرض والآخر بالف ودية فقام الانتقال واهل وجهه ان القرض
 فعل والايذاء فعل آخر بخلاف الشهادة على الاقرار باقرض والاقرار بالودية فان الاقرار
 بكل منهما قول وهو جنس واحد والمقر به وإن كان يفتير ليسكن الودية منسوبة عند
 الاسكار والشهادة انما قامت بهد الانكار فكانت شهادة كل منهما جائزة على اقراره
 بما يوجب اليقين تأمل ثم رأيت في البرازية على قوله لا تنافه ما على أنه حصل اليقين منه
 الاثني وقد جددوا صامنا (العاشر) ادعى الابراهم شهدا أحدهما به والآخر على أنه
 وهبه أو صدق عليه أو حاله جاز بخلاف ما إذا شهدا أحدهما على الهبة والآخر على الصدقة
 لا تقبل كذا في البرازية (الحادية عشرة) ادعى الهبة أي أن الدائن وهبه فشهد أحدهما
 بالبرائة والآخر بالهبة أو أنه لله جاز (ثانية عشرة) ادعى ان تقبل الهبة فشهد أحدهما
 بها والآخر بالبرائة جاز ويثبت الابراهم الهبة لانه افادها بالبرجح الكفيل على الاصيل

وهما في البرزخية لا يراهما الطالبان للكفيل لا يوجب رجوع الكفيل على الأصل بخلاف
 حجة الطالبان الكفيل فافهم (الثانية عشر) دعى رجل عبدا في يد رجل فادكره المدعى
 عليه فشهد أحدهما على إقراره بأخذ منه العبد والآخر على إقراره بأنه أودعه منه هذا
 العبد فنزل لاتفاهما على الإقرار بالأخذ (الرابعة عشرة) شهد أحدهما أنه غصبه منه
 والآخر أن لا أودعه منه هذا العبد ينقض المدعى ولا يقبل من المدعى عليه بينة يهده لان
 الشاهد ينشهد على الإقرار بالأخذ لكن بحكم الوديعة أو لاخذ مقردا (الخامسة عشرة)
 شهد أحدهما أنها لو لم تكن منه والآخر أنها حبات منه تقبل لاتفاهما على الجبل منه
 وصورتها قبل لوعاق لاتفاهما على الجبل فان تولد ببارها الجبل فنذا تفق الشاهدان عليه
 ولا يصح تعليقها على الولادة فان الجبل قد لا يولد لونها أو موت الولد في طمها فافهم (السادسة
 عشرة) شهد أحدهما أنها ولدت ذكر أو قال الآخر أنى فنزل كذا في البرزخية وهذه مقردة
 مع أي قبلها في التصور فالنسب ان ~~ذكر~~ بدلها ما على الراوية شهد أحدهما أنه أقر أنه
 غصب من فلان كذا والآخر أنه أقر بأنه أخذ منه تقبل (السابعة عشرة) شهد أحدهما أن
 المدعى عليه أقر أن الدار للمدعى والآخر أنه سكن في المدعى سكن في أفهسي
 شهادة بقبول المدعى عليه والاصل في المدعى الثالث فنذا تفق في الأولى تامل (الثامنة عشرة)
 أكر أذن هذه فشهد أحدهما على أنه أذن في الباب والآخر أنه أذن في الطعام فنزل لان
 الأذن في نوع بم الأفع كالماله لا يقتصر بنوع كذا ~~مكر~~ وفي المأذون خلاف ما إذا قال
 أحدهما أنه صر بها وقال الآخر أنه يبيع وبشئى فسكت لا يقبل (الثانية عشرة)
 اختلف شاهدان لأقرار بالمال في ~~مكر~~ كونه اقربا لعمرية أو بالعمرية به تسبل بخلافه في
 الطلاق قالوا لا تسبل والاصح القبول فبح ما (العشرون) شهد أحدهما أنه
 قال لعبد دت حر وقال الآخر قال له أزدى فنزل لان أزدى كلمة طردسية معناه يحر
 (الحادية والعشرون) قال لامرأه ان كلفت الاباء فانت طالق فشهد أحدهما أنها كلفته غدوة
 والآخر عشية طافقت لان الكلام يتكرر فيمكن أنها كلفته في الزفير (الثانية والعشرون)
 ان طامتك بعدى حر وقال أحدهما طامتها اليوم وقال الآخر طامتها أمس أى في اليوم الذى
 قبل يوم الشهادة لا قبل يوم لتعاقب يقع الطلاق وعتاق لان التعاقب عليه طامتك مسقط
 (الثالثة والعشرون) شهد أحدهما أنه طامتها ثلاثا البينة والآخر أنه طامتها اثنتين البينة
 يفتى بثنيتين ويملك الرجعة لانه لا يحتاج الى قوله الثنى ثلاث لان الثلاث مالا يفتى
 بقوله البينة لغو مكانه ليدكره وانفرد ذكره الشاهد الثاني فصار الاختلاف بين الشاهدين
 في مجرد اللفظ وقد اتفقا على الثنتين ينقض بهما وبما هو الثانية لا يقر أحدهما كما انما لفظ
 البينة لذلك قد كان الطلاق رجعا فافهم لكن الظاهر ان قول الشهادة هنا مبق على
 قول محمد لان في البرزخية عراه اليه وعند أي حجة لا تقبل أم لا في البصر عن الكافي شهد
 أحدهما بأنه وألا آخر بالعين لم تقبل عنده وعند أحدهما تقبل على أن كان المدعى يدعى
 القين وعلى أنه المائه والمئتان والطائفة والطائفة الثلاث ثم ذكر في البصر بعد
 ورقة مسند كاهل في البرزخية ان ما في الكافي هو المذهب (الرابعة والعشرون) شهد

أحدهما أنه أعنى بالعريه ولا آخر بالعارض تقبل للاقتضا في المعنى وهي مكررة مع
 المستله العشر بن (الخامسة والعشرون) اختل في مقدار المهر بقضي بالاقول كافي ابرزية
 اذكر في جامع الفصولين هذا البيع أو اجارة أو طلاق أو عتق على مال واختل في قدر البذل
 لا تقبل الا في شكاك ويرجع في مهر المثل وقال لا تقبل في الشكاك أيضا اه قلب
 والظاهر ان هذا فيما اذا ذكر الزوج الشكاك من أصله وكذا البيع ونحوه وما ذكره في البحر
 فيما اذا اتفقا على الشكاك واختل في قدر المهر ووجه عدم القبول في البيع ونحوه ان العقد
 بالثمن لا غير العقد بالثمن وكذا الشكاك على قولهما وعلى قوله باستثناء الشكاك ان المال فيه
 غير مقصود ولا يصح بدون ذلك كره بخلاف البيع ونحوه بدعي أن يكون ماذكره من البحر
 على الخلاف المأثور ما عدا الشكاك (السادسة والعشرون) شهد أحدهما أنه وكله بمحسومة
 مع فلان في دار معلومة فلهذا آخره وكله بمحسومة في داره فلهذا آخره تقبل في داره فلهذا
 عليه أي فيما اتفق عليه لشاهدان من المحسومة في داره فلهذا آخره فلهذا آخره فلهذا آخره
 تقبل في داره فلهذا آخره فلهذا آخره فلهذا آخره فلهذا آخره فلهذا آخره فلهذا آخره
 ادعى وكالة فثبت عليه الشاهدان ثبت الوكالة لا فيما تفرده أحدهما فلهذا آخره
 (السابعة والعشرون) شهد أحدهما ما بينه وقفه في محله والآخر ما بينه وقفه في محله فلهذا آخره
 بوقف بات الا أنكم المرض يتنقض فيما لا يخرج من الخشب به هذا لا يمنع الشهادة كالأ
 شهد أحدهما ما بينه وقفه في محله والآخر ما بينه وقفه في محله فلهذا آخره
 كتاب الوقف من أحكام المرضي قال في لسانه فتم ان خرجت من ثباته كانه كان وقفا
 والافضل ما به ولو قال أحدهما وقفه في محله وقال الآخر جعلها وقفا به وقفا لم تقبل وان
 خرجت من الثلث لان الثاني شهد بانهم اوصية وهذا مختلفان اه (الثامنة والعشرون)
 لو شهد أنه أوصى لي يوم الخميس ولا آخر أنه أوصى لي يوم الجمعة جازت دعوى كلام لا اختلاف
 زمان ومكان كذا في وصايا المولى الجنية (التاسعة والعشرون) ادعى ما لا يشهد ان المال عليه
 حال غريمه هذا المال وشهد الآخر أنه مكي عن غريمه هذا المال ثبت كذا في القنية
 (عشرة) ادعى زيد على عمرو ما لا تقام به شاهدان شهد أحدهما ما بينه حال عليه يعني ان
 دائمه حال زيد عليه ما له عليه من الدين وشهد الثاني ان عمرا كدل من مديون زيد به
 المال وحاشا له ان المال على عمرو فغيره ان أحد الشاهدين شهد ان المال لزمه بطريق الاحالة
 عليه والآخر شهد ان المال لزمه بطريق الكفالة بقضي بالكفالة لانها الاقل لكن هذا
 التصريح لا يوافق عبارة الجسر والموافق انهما لو كانا زيدا على عمرو وأصحح لا حال عمرو وزيدا
 بالالتصديق بكره دفعه ما بكره ثم ادعى ما بكره على عمرو وشهد أحد الشاهدين بما ذكره وشهد
 الآخر أن بكره كذا بكره واذا دفعه الا ان زيد لكن عبارة القنية ادعى ما لا يشهد
 أحدهما ان المال عليه احتال من غريمه هذا المال الخ والغريم يطلق على الدائن وهو المراد
 بالاول وعلى المديون وهو المدين الثاني وعلى هذا فغيره في كلام الجسر بالرفع فاعل حال
 والمراد به عمرو المديون لانه المهيئ لزيد على بكره وهذا معنى قول القنية ان المال عليه احتال
 عن غريمه أي ان بكره قبيل الحوالة عن غريمه عمرو (الثلاثون) شهد أحدهما أنه باعه بكذا

في شهر وشهد لا غير اربع ولم يدكر الاجل تقبل (الحادية والثلاثون) شهد أحدهما
انه باعه بشرط ان يدار الالة أيام ولم يدكر الاخر ثلثا من ثمنه في هذه المسئلة والتي
قبها، الحق في ان قبها اذ سرح قوله تقبل فلا حاجة الى قوله سرح ما واداءه بثبت البيع
وان لم يثبت الاجل والشرط كما ذكره الزيلعي في باب التحالف (الثانية والثلاثون) من وكاله
منسبة الى شهود واحد انه وكاله بالصوره في هذه الدار عند فاضلي بصيرة واخر قال عند
فاضلي الكوفة جازت شهادتهم ما أي على أصل الوكالة بالصوره (الثالث والثلاثون) في أدب
اقضاء القضاة من باب الشهادة بالوكالة شهد أحدهما انه وكاله في قبض والاخر انه جراه
تقبل لاجل الجارية والوكالة سرح الجري ولو قبل سرحا فقد اتفق الشاهدان في المعنى واختلفا
في اللفظ وانه لا يمنع قول في الصحاح في باب الافاق بصورة الجري لو قيل والرسول (الرابعة
والثلاثون) شهد أحدهما انه وكاله بقضه والاخر انه سطره على قبضه تقبل (الخامسة
والثلاثون) شهد أحدهما انه وكاله بقضه والاخر انه اوصى اليه بقضه في حياته تقبل لان
لوصاية في الحياة وكالة كما ان الوكالة بعد الموت وصاية كما سرح حوايه فلم يرد بالوصاية هذا الوكالة
حقيقة لتسديدها بقوله في حياته فهم (سادسة والثلاثون) شهد أحدهما انه وكاله طالب
دينه والاخر بقبضه تقبل (السابعة والثلاثون) شهد أحدهما انه وكاله بقضه والاخر
طامه تقبل (الثامنة والثلاثون) شهد أحدهما انه وكاله بقضه والاخر انه امره باخذ
أو أمره باخذ تقبل وهي في أدب القضاء وما قلها (التاسعة والثلاثون) اشتد في زمن
اقراره بالوقت تقبل قال في جامع الفصولين لو اختلف الشاهدان في زمان أو مكان أو اثناء
واقرارين شهد أحدهما على اثنائه لا أثر على اقراره وان كان هذا الاختلاف في فعل حقيقة
أو كناية في تصرف فعل كناية وغصب أو في قول ملحق بأنه مل كسكاح لتصفه فعلا وهو
احد اقرارهم ود يمنع قبول الشهادة وان كان الاختلاف في قول محض كبيع وطلاق واقرار
وبراءه ونحوه أو في فعل ملحق بالة وهو القرض لا يمنع القول وان كان القرض لا يتم الا
بالفعل وهو التسليم لان ذلك محمول على قول الماقرض أقرضتك مائة كطلاق ونحوه ويرجع
إلى (قلت) ووجهه ان القول اذا ذكره دلالة واحد من مختلف جهات العمل والطلاق
الاقرار يفيد ان لوقف غير قيد (الاربعون) اذا اتفق مكان اقراره به تقبل (الحادية
والاربعون) اشتد في وقف في حصه أو في مرضه تقبل وهي مكرمة مع السابعة والعشرين
(الثانية والاربعون) شهد أحدهما بوقفها على زيد والاخر على عمرو تقبل وتكون وقفا
على الفقهاء لا اتفاق الشاهدين على لوقف وهو صدقة انتهى ما في البصر مع زيادة من حاشية
سيدى نواله رحمه الله تعالى (أقول) وتقدم في آخر الوقف ما رآه الشيخ صالح بن المصنف
رحمه الله تعالى فارجع اليه (قوله تركه حاشية التطويل) يعني ههنا والافتقار كرها
في آخر الوقف (قوله بطريق الوضع) أي بمعنى المطابق وهذا به الذي يلي تفسير المواقفة في
اللفظ حيث قال والمراد بالاتفاق في اللفظ تطابق اللفظين على إعادة المعنى بطريق الوضع
لا بطريق التضمن حتى لو ادعى رجل ما أخذ درهم فشهد شاهد درهم وآخر بدو درهم وآخر
ثلاثة وآخر أربعة وآخر خمسة لم تقبل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لعدم الموافقة لفظا

وزاد ابن المصنف في
حاشيته على الاشياء الثلاثة عشر
اخر تركها حاشية التطويل
(بطريق الوضع)

وعندهما قضية باربعة هـ والى بطور من هذا ان الامام اعتبروا في الاصلين على
معنى واحد بطريق الوضع وان الامامين اكتفيا بالموافقة المعنوية ولو بانضمين ولم يشترط
المعنى الموضح له كل من اللفظين وليس المراد ان الامام اشترط التوافق في اللفظ والتوافق في
المعنى الوضعي والاشكل ما قرع عليه من ثم ادعاء أحدهما بالنسكاح والآخر بالتزويج
وكذا الهبة والعطية فان اللفظين فيهما مختلفان ولكنهما موافقان في معنى واحد فادعاء كل
منهما بطريق الوضع ويبدل على هذا التوقيع أيضا ما نقله الزبلي عن النهاية حيث قال ان
كانت المخالفة بينهما في اللفظ دون المعنى تشمل شهادة موثقة فتكون بينهما أحدهما على الهبة
والآخر على العطية وهذا لان اللفظ ليس بمقصود في الشهادة بل المصود ما منه اللفظ وهو
ما صار اللفظ عليه ليعرف ما وجدته الموافقة في ذلك لانصر المخالفة في مساوئها قال هكذا ذكره
ولم يحسب فيه خلافا انتهى وهذا بخلاف الفرع السابق الذي قبلناه عنه فان النسبة معها
المطابق لا يدل على الارادة بل تتضمن اولدالم قبلها لامام رقبها اصحابها لا كنفائهم
بالضمين (واصله) انه لا يشترط عند الامام الاتفاق على لفظ بعينه بل ما يعينه أو يبرأه
وقول صاحب التسمية لان اللفظ ليس بمقصود من ادعيه ان التوافق على اللفظ بعينه ليس
مقصودا لاطلاقا كما ظن فافهم (قوله لا الضم) هذا ان كيدافوله يجب مطابقة التبادتين أي
دلائل ما على المعنى مطابقة وهي دلائل اللفظ على تمام معناه والتضمن دلالة على جزء المعنى
(قوله واكتفيا) أي الصاحبان بالموافقة المعنوية فيصكان بالاكل في حصة الالف والالفين
والمائة والمائتين والطاقة والثلاث فان قبل يشكك على قول الكل ما لو شهد أحدهما انه
قال لها أنت خلية والاخر أنت برة لا بقضية بينونة أصلا مع افادتهم ما معناها واجيب
بمنع التعريف بل هما متباينان بعينين يلزمهما لأمر واحد وهو وقوع البيونة والمتباينات
قد تشارك في لازم واحد فاختلافهما ثابت في اللفظ والمعنى فلما اختلف المعنى مع ما كان دليل
استدلال فيهما فافهم هذا يقول ما وقعت البيونة الا بوصفها بالجمالية والاخر يقول لم تقع الا
بوصفها بغيرية والاف لم تقع البيونة ونعنا في الفتح (قوله ولو شهد أحدهما بالنسكاح الخ) اشار
بذلك الى انه لا يشترط عند الامام في الموافقة ان تكون بعين اللفظ بل بعينه أو يبرأه كما ذكره
لان كلام النسكاح والتزويج يدلان على المعنى المشهود به بالمطابقة فكانا متحدين على المعنى
الذي أردنا ولذلك رجعت مسائل من المستفتيات الى هذا (قوله لا اتحاد معناه) أي مطابقة
قصار كان اللفظ متحد أيضا فافهم وهذا التعليل يصلح انه لو قال قول الامام أيضا ما صار اتفاقا
من انه يعتبر الاتحاد ولو جرد اللفظ في قال هناك التعليل لا يظهر الا على قولهما مع بطور
متدبر فان قلت شرط في المتن الاتحاد فاعلموا معنى أن يكون كل لفظ دلالة على ذلك المعنى بطريق
لوضع لا تضمن والمراد بالموافقة المعنوية غير التسمية للقبول أن يدل أحد اللفظين على المعنى
المشهود به بالمطابقة والاخر بالتضمن بقوله هذا الاتحاد معناه فافهم ان كلام النسكاح
والتزويج يدلان على المعنى المشهود به بالمطابقة فكانا متحدين لفظا ومعنى على المعنى الذي معناه
بذلك كما قدمنا الاشارة له سابقا (قوله وكذا الهبة الخ) أي لان الكل يزود بالتبرع بخلاف
ما لو شهد أحدهما بأنه دفع عن وجه لامة والاخر اقتصر على لفظ أعطاه لان الثاني وهو

لا تضمن واكتفيا بالموافقة
المعنوية وبه قالت الأئمة
الثلاثة (ولو شهد أحدهما
بالنسكاح والاخر بالتزويج
فثبت لا اتحاد معناه
(وكذا الهبة والعطية
وكلهما) ولو شهد أحدهما
بلف والاخر بالتزويج أو
ماتة ومائتين أو طائفة
وطائفتين أو ثلاث

أعطى بدل على التبرع فلا يصح استفرط بخلاف الأول وهو دفعه أمانة وقوله وهو ما أدى
 من كل نفلين دلا على معنى واحد بالمطابقة فان الاختلاف في الجمع القبول كما إذا أدى
 لأبراء فشهد أحدهما به والآخر على أنه وهبه له أو صدق عبده به أو ملكه منه (قوله ردت)
 هذا هو المذهب وقيل يسمى بالطلاق لادل إذا قال أنه إذا لم يثبت إلا لقائهم في شهادتي الضمن
 من الألف حوى (قوله لا اختلاف المعنيين) أي بالمعنى الذي قدمه لأن دلالة اللفظين على المعنى
 بالمطابقة يسيرة اتحاد اللفظ ومعنى ودلالة أحدهما للفظين بالضم بينهما اتحاد بمعنى فقط
 (قوله لم يثبت) وهو عدم الفصول أن أخذ الاختلاف في الألف والاقترار وقع في الفعل فنع قبول
 الشهادة وهذا بخلاف ما لو شهد أحدهما بسبع أو اقرص أو الطلاق أو العتاق والآخر
 الاقرار به فإيهامه قيل لأن معنى الألف والاقترار في هذه التصرفات واحدة فانه يشترط في
 الألف ما يشترط واقرض وفي الاقرار كذا ثبت واقرض فإيهامه قبول الشهادة بحيث طال
 (لم يثبت) كذا في باب اختلاف الشهادات من ثمادات الجامع وليس الاختلاف بين الشاهدين
 عبرة الاختلاف بين الدعوى والشهادة لأن شهادة الشاهدين ينبغي أن تكون كل واحدة
 من مائة مائة لا تخرى في النطق الذي لا بد من شذوذ في المعنى اما المطابقة بين الدعوى والشهادة
 في معنى أن تكون في المعنى خاصة ولا عبرة لفظ حتى لو ادعى المصيب وشهد أحدهما على المصيب
 والآخر على الآخر ربما يصح لاقتبل ولو شهدا على الاقرار بالمصيب تقبل وتسامح في الفصول
 العادية اه وفي جامع الفصولين ادعى قتل وشهد به وآخرا أنه أقرب تردد الاقرار به ~~مكرر~~
 لا يقتل قال الرملي في حديثه عليه اقول ولو اتفقت في الشهادة بالاقترار كما هو ظاهر وقد
 صرح به في التتارخانية عن المحيط قال بعد من ضمن المحيط وصور المسئلة وإذا شهد أحدهما
 على اقراره أنه قتل بعد بالسيوف وشهد الآخر على اقراره أنه قتل بعد بالسيوف فقال ولي
 الاستيلاء أنه أقر بما قال ولا يكتفه واقفه ما قتله الا بالسيوف أو قال صدق ما جابها واكتفه واقفه ما قتله
 لا بالرمح فهذا ~~مكرر~~ وهو مقتضى من القائل اه ندره هذا وقد صرح أيضا في شرح
 البحر بالمسئلة وقال بعد ما ذكر المسئلة التي هنا اختلاف ما إذا شهد بالاقترار به حيث تقبل
 انتهى (قوله ولو شهد بالاقترار به قيات) مقتضاه انه لا يضر الاختلاف بين الدعوى والشهادة
 في قول مع فعل بخلاف اختلاف الشاهدين بذلك لأن الحقيقة المعنوية يكتفي بها بين الشهادة
 والدعوى واما بين الشاهدين فلا بد من الموافقة في اللفظ والمعنى عند أي حذيفة وجه الله
 تعالى وتقبل عندهما فمع ما (قوله وكذا لا تقبل في كل قول جمع مع فعل) بأن يكون القول من
 أحدهما أو الفعل في لفظ الآخر (قول) ومن ذلك ما ذكره في جامع الفصولين من الفصل
 الحادي عشر من اختلاف الدعوى والشهادة لو شهد أحدهما بملك كذا والآخر باقراره به
 لا يقبل كالعصب ومنه ادعى رهنا فشهد به جماعة القبط وشهد آخر ان الراعي أقر بقبض
 لم يثبت لا يقبل ومنه شهد أحدهما أن المدعى يد المدعى والآخر أنه أقر أنه يسده لا يقبل
 ولو شهد أحدهما ببايداعه والآخر أنه أقر ببايداعه على قياس العصب لا تقبل اه (قوله لا يجمع
 الجمع بين قول وفعل) بخلاف ما إذا شهد أحدهما بالبايداع على المدعى عليه وشهد الآخر
 على اقرار المدعى عليه بانف فانه يقبل لأن ليس بجمع بين قول وفعل افتاد مسيلى والدعوى

ردت) لا اختلاف المعنيين
 (كما لو ادعى غصبا أو قتيلا
 فشهد أحدهما به والآخر
 بالاقترار به) لم تقبل ولو
 شهدا بالاقترار به قيات
 (وكذا) لا تقبل (في كل قول
 جمع مع فعل) بأن ادعى
 الدعوى وأشهد أحدهما باللفظ
 والآخر بالاقترار به
 لا يجمع الجمع بين قول
 وفعل فنية

منلا على (قوله الا اذا اعتدنا القطا) تدهران الامة نمتا مقطوع لانه لا فعل مع قول في هذه
 الصور بل قولان لان الانشاء والاقرار به كل منهما قول بذليل قول الشارح وهو مطر لا اتحاد
 صيغة الانشاء الخ (قوله يبيع الخ) هذه لاربع كانت قبل مع اختلاف الشاهدين فهي ايضا من
 الثلاثة والعشرين المستثناة في البحر المنقذ التي لا يشترط فيها موافقة الدعوى الشهادة
 بان ادعى السبع ونحوه ومنه ما بالاقرار وقدمه بالاشارة اليه (قوله وقيل لا اتحاد صيغة لانه
 والاقرار) أي باعتبار آخر صيغة الاقرار والاشارة اليه لا قطع كذا ولا حاجة الى اثبات لفظ كذا
 لانه يقول في الاقرار بعت ونحوه صيغة الاخبار ط (قوله عدم تكرار الفعل) أي هو واحد
 وهو يقتل ما أي لعدم امكان تكرره (قوله محيد وشري لا لية) الاولى شري لا لية عن طرية ط
 فانه قبله عنه (قوله بالف ومائة) بخلاف عشرة والخمسة عشر حيث لا تقبل لانه مركب
 كالاثمين اذ ليس بهم ما صرف العطف ذكره الشارح أي الرباعي بجر وتعليقهم في هذه المسئلة
 وفي المسئلة السابقة يقتضي في السابقة أنه لو لم يرد أحد من اثني عشر بالثبوت وانما على
 طريق العطف تقبل في الالف اتفاقا اذا ادعى الاكثر او وفق في دعواه بالالف ثم اراد صاحب
 الكافي وغيره بالعشرة وخمسة عشر كما قدمناه في صدر العشرة من اثني عشر في اولى السبعة
 يخفى ان قبل (أقول) هو الاشبه لان العا ط ب مد وفيه دلالة في والمقدر كاللفظ بخلاف
 النفي ولان جر الف له يدل على حرمة معناه اذ ليس هو على هذا وقد صرح خلافه في البرز به
 وهو محل تأمل كما لا يخفى وقل البحر حيث لا يقبل أي زيادة مثبته ارياه لان المدعي الخ الى
 اذ وفق المدعي خفيستة تقبل لمسا في فقهه راسا انه ادعى كتابا كثر من المدعي به لا تقبل
 بالثبوت ولا يكتفى امكانه بل لا بد منه بالفعل وأما اذا كانت باقل منه تقبل (قوله ان ادعى
 المدعي الاكثر) أطلقه فشمع من مائة الى مائة وقول المصنف على الف بالف ومائة
 مثال من هذه الامثلة لم يعم به يقول الاكثر وعومعه (قوله لا الاقل) فلا تقبل لان المدعي
 كذب من ثم دليلا وبه الفرق بين هذا وما تقدم ما اذا شهد بالف والفير ما حاهنا من ثقتان على
 ألف في شهادة أحدهما بالف والآخر بالف ومائة وفيما تقدم غير مائة فغير شهادة أحدهما بالف
 والآخر على اثنين كذا في صدر الشريعة (قوله الا أن يوفق) أي المدعي كأن يقول كأنني
 عليه كما شهد الا أنه أوفاني كذا بغير علمه فانه يقبل للتصريح بالتوفيق وهو علم من ذلك ان أحول
 من يدعي أقل المالين اذا اختلفت الشهادة لا يجوز في ثلاثة احوال يكذب الشاهد بالزيادة أو
 يكذب عن التصديق والتوفيق أو يوفق وجواب لا وحين يعلان الشهادة والقضاء دون لا تر
 كما في العاية وفي البحر ولا يحتاج هذا الى اثبات التوفيق بالينة لانه يتم به بخلاف ما لو ادعى
 المات بان شرف قسمه بالله فانه يحتاج لاثباته بالمسئلة (قوله وهذا في الدين) أي اشتراط الموافقة
 بين الشهادتين قطعا بحسب الوضوح في الخ فاعلم الاشارة راجع الى ما علم من الاصول
 السابقة (قوله تقبل على الواحد) أي لدى عينه أحدهما (قوله وفي ما بعد لا تقبل) قال
 في البحر وذكره العلامة الدين السمرقندي أن الشهادتين تقبل في مسئلة الخاب لان التوفيق ممكن
 لان الشراء الواحد قد يكون بالف بغير يالف وخمسة مائة فقد اتفقا على شراء واحد بخلاف
 ما لو شهد أحدهما بالف درهم وشهد الآخر بمائة دينار لان الشراء لا يكون بافتداهم ثم

الا اذا اعتدنا القطا
 كشهادة أحدهما يبيع أو
 قرض أو طلاق أو حاق
 والآخر بالاقرار به تقبل
 لا اتحاد صيغة الانشاء
 ولا قرض أو طلاق يقول في
 الانشاء بعت واقترعت
 وفي الاقرار كذا بعت
 واقترعت فلم يمنع القبول
 بخلاف شهادة أحدهما
 بقتله عددا يسير والآخر
 به يسير لم يقبل لعدم
 تكرار الفعل فتكرر الالف
 بحيث ونشر بلاية (وقيل
 على الف في) شهادة
 أحدهما (بالف والآخر
 بالف ومائة ان ادعى)
 المدعي (الاكثر) لا الاقل
 الا ان يوفق بالينة
 او اراء ابن كمال وهذا في
 الدين (وفي الغير تقبل على
 الواحد كالتشهد الواحد
 ان هذين العبدان في وأجر
 ان هذا له قببات على)
 العبد (الواحد) الذي
 اتفقا عليه (اتفاقا) درر
 (وفي العقد لا) تقبل
 (مطابقا)

بصريح تفدينا ١٩٠ وهو يجب منه فان المسئلة نص محمد في الجامع الصغير وقد اجاب في
 النهاية عن دليله بان اذ اشترى بالثمن فزاد خمس ثلثة لا يقال اشترى بالثمن وخمس ثلثة وهذا
 أحد الشفعين بأصل الثمن انتمى (قوله مواعيل) وسواء كان المدعي البائع أو المشتري
 (قوله عزيمه) ليس هذا في كلامه بل هي عبارة له وروى لم يكتب عليه امر شيئا (قوله أو
 كتابته على الف) هذا شامل لما اذا ادعاها المبيع وأنكر المولى وهو ظاهر لان مضموده هو
 العقد ولما اذا كان المدعي هو المولى كما زاده صاحب الف - زيادة على الجمع قال في الفتح لان
 دعوى السيد المال على عبده لا تنفع اذ لا بد من له على عبده الا بواسطة دعوى الكتابة فينصرف
 انكار العبد ليه لعل انه لا يتصور له عليه دين الا به فالشهادة ليست الا لاثباتها وفي البصر
 والتبيين وقيل لا تفيد بينة المولى لان العقد غير لازم في حق العبد فليسكنه من الشفعين بالنهي
 ١٩١ وجرمهم - هذا القيل العوفي وهو موافق لما يفهم من عبارة الجامع أفاده سيدي الوالد رحمه
 الله تعالى درجة واحدة (قوله ردت) قد تناقروا بين علماء الذين المهرقدي ان الثمن
 الواحد قد يكون بلف الخ وان المسئلة نص عليه محمد في الجمع الصغير وخلاف القول
 ليس محل النظر - وكون المدعي الدافع كذلك من غير فرق كما في اشروح المعتبرة اذ الزيادة
 كالط كماله في كتاب بيع فلا يصح القول بالقبول في الثمن بدون البيع على ان هذا
 انظر ليس صحيح اذ لو صح لزوم القضاء ببيع بلا غن لا غن لم يثبت أحد الثمنين بشهادتهم
 فهو موقوف على ما كان في كافي الفتح فم لو صرح بالتوفيق في حق ان تقبل على الأقل ولم أدرس
 صرح به فيما نذهب عمل عليه ما قبل من المهرقدي تدبر (قوله وهو يختلف) أشار الى
 انه حال الشهود بان الثمن لم يبين انتمى لم تقبل ونص في البصر وقال الخ بر الرمي في حاشيته عليه
 المفهوم من كلامهم في هذا الموضع وغيره انه يجب احتياج فيه الى القضاء بالثمن لا بد من ذكره وذكر
 قدره وحده فته وما لا يحتاج فيه الى القضاء لا حاجة الى ذكره فيه وفي الموطأ واذا ادعى
 رجل شرا فادعى في يد رجل وشهد شاهدان ولم يسميا الثمن والدافع يحكم بطلان شهادتهما
 باطله لان المدعى ان كانت بصفة الثمن اذ هو مفسد وان كانت مع تسمية الثمن فالتهم وولم
 يشهدوا بما ادعاه المدعي ثم القاضي يحتاج الى القضاء بالعقد ويتعذر عليه القضاء بالعقد اذ
 لم يكن انتمى مسمى لانه كما يصح البيع ابتداء بدون تسمية الثمن فكذلك لا يظهر القضاء
 بدون تسمية الثمن ولا يمكنه ان يقضى بالثمن غير لم يشهد به الشهود ثم قال فان شهدا على
 اقوال الماتع بالبيع ولم يسميا الثمن لم يشهد به بعض الثمن فاشهد به باطله لان حاجة القاضي الى
 القضاء بمقتضى ولا يتكفى من ذلك اذ لم يكن الثمن مسمى وان قالوا ان عندنا انه باعه منه وادعوا
 الثمن ولم يسميا الثمن فهو جاز لان الحاجة الى القضاء باطل المدعى دون القضاء بالعقد
 نعم - في حكم العقد باستيفاء الثمن ولان الجهة التي اتفقوا ثلثها انتمى الى منازعة مانعة من
 التسليم والتسلم الا ترى ان لا يحتاج الى قبضه جهته لانه لا ظهر وهو المصالح عنه بخلاف
 ما يحتاج الى قبضه وهو المصالح فاذا اتفقوا بصفة الثمن فلا حاجة هنا الى تسليم الثمن لجهته
 لا تنفع القاضي من القضاء بحكم الاقرار (قوله لم يتم العدد) أي نصاب الشهادة وهو شهادة
 الاثنين على واحد منهم ما خلا نصاب الشهادة لا خلاف الثمن وأيضاً فان المدعي يكذب أحد

سواء كان المدعي اقل
 المال أو أكثره ما
 حرم زاده ثم نزع على هذا
 الاصل بقوله (فلم يشهد
 واحد شرا بمبدأ أو كتابته
 على الف وأثر بالف
 وتسميته ردت) لان
 المقصود اثبات العقد وهو
 يتحقق باختلاف البذل
 فلم يتم العدد

الشاهدين فان البيع بالف عيبا يبيع بالف وخمسائة (قوله على كل واحد) افصح كل مما لا حاجة
اليه سعدي (قوله ومثله العتق بمال) أي بان قاله دوى العبد أعتقه على ألف وخمسائة
والعبد يدعى الألف أو قال دوى ألفه من ماله على ألف وخمسائة والقاتل يدعى الألف
وكذا الباقيات كافي الدرر (قوله والرهن) أي بان كان المدعى هو المرتهن فهو كدعوى المرتهن
يثبت أقلهما وان كان لراهن فلا تقبل شهادة لأنه ليس له أن يلزمه الرهن اذ الرهن غير لازم
في حق المرتهن وله أن يقصده في أي وقت شاء فلا تأنه في إقامة البيعة ولأنه حق عليه
والإنسان لا يقيم البيعة على حق عليه وانما يقعها على حق له قال في البحر وظاهر الهداية ان
الرهن انما هو من قبيل دعوى الدين اه أي في وجوبها واذ لا اله ذادعي كثر لما بين فشهد
به شاهد واحد لا تخبر بالقل ان كان الاكثر يعطف مثل ألف وخمسائة فبى بالقل وتضاف وان كان
بدونه كاف والمقن فذلك عندهما وعند أبي حنيفة لا يقضى بشئ ووجهه انه اذا ثبت العقو
والعتق والطلاق باعتراف صاحب الحق فدعى المدعى في الدين كما في فتح القدير وفتح عليه
التوفيق والتمسك بغيره بالسكوت حيث تقبل في الاول وترد في الاخير من كافي البيعة (أقول)
وتعقب الهداية صاحب العناية بتعاليمه بان عقد الرهن بالف غير بائنا وخمسائة فيجب
ان لا تقبل البيعة وان كان المدعى هو المرتهن لأنه كذب أحد اعمديه وأجيب بان المصدق غير
لازم في حق المرتهن حيث كان له ولاية لردعي شاهد كان في حكم المصدق فكان لا اعتبار
لدعوى الدين لان الرهن لا يكون الا بدين فتقبل البيعة كما في سائر المديون ويثبت الرهن بالألف
شعنا وتبعها اه وفي طوائف البيعوية ذكر الرهن في النبي ليس على ما ينبغي وصور
لزيلى دعوى الرهن اريدى به رهنه انما هو خمسائة ودعى به قبضه ثم اذنه الرهن
فيطلب الاستدانة منه فاقام بيعة فشهد اذنهما بالف والاخر بالف وخمسائة ثبت أقلهما
(قوله ان ادعى) تقيده لمستهله اعنى بمال فقط ان أجرى قول المصنف أو كناية على عمومته
موافقة لما قاله صاحب سعديه اولهما ان شخص بما اذا ادعى الكتابة العبد دعواه فقهنا
في الجامع ونافى اعينى (قوله والمرأة) قال في البحر وان كان المدعى هو الزوج وقع الطلاق
بأقراره فيكون دعوى دين ثبت لافل وهو ما انفق عليه اه (قوله اذ مقصودهم اثبات
العقد كالمس) اي وهو مختلف (قوله كالمولى مثلا) أي في مثله العتق وأشار بان كاف الى ان
ولى المقتول في الصلح والمرتهن في الرهن والزوج في الخلع كذلك (قوله فكذلك دعوى الدين) أي
الدين المنفرد عن العقد اذ ثبت العقو والعتق والطلاق باعتراف صاحب الحق فتدعى المدعى
في الدين كافي الهداية (قوله اذ مقصودهم المسال) أما العقد والعتق والعفو والطلاق فيثبت
باعتراف صاحب الحق فلم تنق دعوى الا في الدين وقع زاد في الايضاح وفي الرهن ان كان
المدعى هو الراهن لا تقبل لأنه لا حظ له في الرهن فمريت شهادة عن المدعى وان كان المرتهن
فهو بمنزلة دعوى الدين اه وتقدم قريبا عن البيعوية ان ذكر الرهن بمالا يفتى (قوله)
فتقبل على الاول) أي اتفاقا ان شهد شاهد الاكثر يعطف مثل ألف وخمسائة وان كان
بدونه كالألف والاثنين فذلك عندهما وعند لا يقضى بشئ فتح (قوله والاجارة كالبيع
لوق اول مادة) أي لا يثبت بالاختلاف وان كان المدعى هو المؤجر أو المستأجر بان ادعى

على كل واحد (ومثله العتق
بمال والصلح بين قود
والرهن والخلع ان
ادعى العبد والقاتل
والراهن والمرأة) ان وشتر
مسبب اذ مقصودهم اثبات
العقد كالمس (وان ادعى
الاخر) كالمولى مثلا
(فكذلك دعوى الدين) اذ
مقصودهم المسال فتقبل
على الاول ان ادعى الاكثر
كالمس (والاجارة كالبيع
لوق اول المادة)

لا جارية في نفسه وحجته منه فمهما كان كذلك ولا يخبر بالثبوت إلا بارة كالمبيع
 كذا في الفتح وقوله في أول المسئلة أي قبل استيفاء المذاع سواء كان المدهي هو المؤجر أو
 المستأجر (قوله لا ضمان عقد) فلا تنقل شهادته عما إذا اختلفا كما في البيع لأن العقد
 يختلف باختلاف البدل فلا تمت الأجرة فتح (قوله وكالدين) إذ ليس المقصود بعد المدة لا
 الأجرة فتح (قوله المدهي) استوفى المفعة أولا بعدا - نسلم فتح (قوله لو المدهي المؤجر) إذا
 سالت العين المؤجرة إلى المستأجر انتفع به أولا فشمدا - منه وبالف والآخر بالتوجه مائة
 والمؤجر يدهي إلا أكثر بقضي بالأنف وان كان يدهي أقل لا تنقل شهادته من شهادته لا أكثر لأنه
 كدبه المدهي وان شمه بالآخر بالتفريق والمدهي يدهي ما لا يقضي بشئ عنده وعنده ما ينفق
 وان كان المدهي هو المستأجر فهو دعوى له قد بالاتفاق لأنه معترف بحال الأجرة في قضى
 عليه بما اعترف به فلا يثبت اتفاق الشاهدين ولا اختلافهما فيه ولا يثبت العقد للاختلاف
 كما في الفتح (قوله دعوى عقد) لأنه معترف بحال الأجرة في قضى عليه بما اعترف به لمخ (قوله
 وصح السكاح بالاقول أي بانف) الأول أن يقول بانف أي بالأقل ليكون شارة في أن الاتفاق
 مثال لا يدهي ولا يدهي أو يقول ولو اختلف شاهد السكاح صح بالأقل أي ودلت استص - بان عند
 الامام لا الأصل في السكاح المثل وأما المثل فتبمع ولا اختلاف بالأصل فلا يضر الاختلاف
 في التسع - احتجنا من البصر (قوله مطلقا) أي - وإن كان المدهي الزوج أو الزوجة والمدهي
 يدهي أقل المدين أو لا أكثرهما الصحيح وذكر في الفتح أنه يخالف الرواية فإن محمدا رحمه الله تعالى
 في الجمع قبله يدهي لا أكثر حيث قال جازت لهما أن ينفقا وهي تدهي ألفا وخمسمائة
 والسهوم - معتبر رواية وقوله ذلك أيضا يستلزم لزوم التمسك في أي يدهي بغير كونه إلا أكثر
 تبمع عنده أو الأقل فلا يثبت في المطالنة كذب المدهي شاهد لا أكثر كما عول عليه
 محمدا في السابق فإن قول محمدا هو تدهي الخ بغير تقييد جواب قول أي حاشية بالجو إذا
 كانت هي المدة - فمردودها قال أبو وفيه التمسك ولا حول شروط فثبت العقد
 بانساقها ودين ألف ١٥ وفي شرطية لا يثبت إلا بالبرهان روجه الله تعالى أشار إلى
 جواب هذا فقال ويستوى فيه دعوى أهل المالين في التصحيح لانفاقهما في الأصل وهو المدة
 فلا اختلاف في التسع لا يوجب حلالا فيه لكنه لا يثبت وجوب المال فيجب الأقل لانفاقهما
 عليه ولا يكون بدعوى الأقل فكذلك لا يثبت بالبرهان الأقل هو المدهي ثم صار لا أكثر
 الزيادة ١٥ (قوله سلاهاهما) حيث قالاهي باطله ولا يقضي بشئ كما في البيع لا
 المقصود من إيجاب ذات السبب والسكاح بانف غير السكاح بانف وخمسمائة ولا يثبت حاشية
 أن المال في السكاح تابع وها - يدهي بالتسمية المهر ومن حكم لتابع - لا يغير الأصل إلا
 ترى أنه لا يطل بقبه ولا يفسد بده - فكذلك لا يثبت بانفاقه إذا اتفقا على ما هو الأصل
 وهو المثل والمحل والأزدواج فوجب لقضائه وذاوجب في المهر ما لا يفسد فوجب القضاء
 بأقل المقدارين كما في مال المفرد لانفاقهما عليه (قوله ولزم في صحة شهادة الجرح) يدهي
 إذ ثبت تقي الله الموت بان ادعى الوارث عينا في يدان أنه ميراث أبيه وأقام شاهدين
 وشهدا أن هده كانت لآية لا يقضي له شي بغير ميراث فيقولان ميراثه أو يقول

الساجدة لاثبات العقد
 (وكالدين بعدها) لو المدهي
 المؤجر ولو المستأجر
 فله دعوى عقد اتفاقا
 (وصح السكاح) بالأقل أي
 (بانف) مطلقا (استصانا)
 خلافا لهما (ولزم) في
 صحة الشهادة (الجرح)

كاتب لا يوم موته أو كانت في يده أو في يمين يقوم مقامه من المستعير وغيره والاصل وجهان
 بطر شرط صحة الدعوى لا كالتوهم من كلام الكثر من أنه شرط انقضاء السنة فقط أي
 يشترط أن يقول في الدعوى مات وترك ميراثا كما يشترط في الشهادة وأن لا يخط كره لان الكلام
 في الشهادة فكيف اذا ثبت ملكه أو يده عند موته كان ميراثا لأنه أثبت ملكه أو ان الانتقال في
 الوارث فثبت الانتقال ضرورية فيكون ثباتا لا نقال وكذا اذا ثبت يده عند الموت لان
 يده ان كانت يده فله فهو على ما بينا وان كانت يده امانة فكذلك الحكم لان الايدي في الامانات
 عند الموت تقاب يده ملك براءة الصمان اذا مات بمجهلا تركه الخط به وهذا عند أبي حنيفة
 ومحمد وقال أبو يوسف في ميراثه بشرط اه كافي البصر لان له الوارث يتحد في حق الغير
 ولذا يجب عليه الاستبراء في الميراث الموروثة ويحصل للوارث وطوار لو كانت حراما
 للمورث أو بالعكس ويحصل للوارث الحق ما كان صدقة على لمورث الفقير والمتحد يحتاج الى
 انقضاء ثلاثين سنة استصحاب الحال مثبتا وعند أبي يوسف لا يلزم لان الوارث يملكه خلافة عن
 مورثه حتى يرد بالعيب ويرد عليه فصار الوارث بالملك للمورث ثم ادته فوارث قال
 محمد بن وهب في بحث فان من اجتمع عنده أموال الصدقة ثم استغنى بالارث أو غيره يحصل له على
 ما عنده من الصدقات مع أنه لم يوجد بعد ذلك اه فظاهر كلام محمد بن وهب في قول أبي
 يوسف (قوله الميراث) أي أن يشهد بالانتقال وذلك امانا كما صوره الشارح أو بما يقوم
 مقامه من اثبات الملك الميراثية عند الموت أو اثبات يده أو يد مائه عند الموت أيضا وهو ما
 أشار إليه بقوله الأثر يشهد بالخ وهو هذا عندهما خلافا لأبي يوسف فله لا يشترط شيئا
 ويظهر الخلاف فيما اذا شهد أنه كان ملك الميراثية وهو الميراثية بينه وذو بين
 طائفي من أنه لو شهد الخي أنه كان في ملكه تقبل وافرقت ما انتفى به هذا وما اذا شهد المدي
 عين في يد رجل بأنها كانت ملك المدي أو أنه كان ملكها حيث يقضى بها وان لم يشهد أنها
 ملكه الى الآن وكذا لو شهد المدي عين في يد انسان أنه اشتراها من فلان الغائب ولم يقيم
 حجة على ملك البائع وهو البدي شكره لك البائع فانه يحتاج الى حجة على ملكه فاذا شهد
 بذلك قضى المشتري به وان لم يصرح على أنه ملكه يوم البيع وهذه أشبهه بثبوتها فان كلا
 من الشراء والارث يوجب تجديد الملك والجواب أنهم اذا لم يصرحوا بتموت ملكه حلة الموت
 فانما يثبت بالاستصحاب وثابت به حجة لا بقاء الثابت لاثبات ما لم يكن وهو المحتاج اليه
 في الوارث بخلاف مدي المدين فان الثابت بالاستصحاب بقاء ملكه لا يثبت به بخلاف مثله
 الشراء فان الملك مضاف اليه لا الى ملك الدافع وان كان لا بد لشئ من ملك المشتري من بقاءه
 لان الثبوت آخرهما وجودا وهو سبب موضوع للملك حتى لا يصدق لو لم يوجبه فيكون
 مضافا الى الثبوت وهو ثابت بالثبوت اماها فثبت ملك الوارث مضاف الى كون المال ملكا
 للميت وقت الموت لا في الموت لانه ليس حيا موضوعا للملك بل عند يده ثبت ان كان له ما في خارج
 واقع سبحانه وتعالى اهلم اه (قوله بشهادة وارث) بان ادعى الوارث حيا في يد انسان امها
 ميراثا امها شاهد من قسمها ان هذه كانت لايه لا يصى له حتى يجزا الميراث بار يقول
 مات وترك ميراثا للمدي كما تقدم وكما صوره الشارح (قوله ميراثا للمدي) أي أو ما يقوم

بشهادة وارث) بان يقول
 مات وترك ميراثا للمدي
 (الا ان يشهدا)

مقامه من اثبات يده أو بدائية عند الموت أيضا وهو ما أشوا إليه المصنف بقوله لا أن يشهدا
 ملكه الخ (قوله ملكه) أي الموت (قوله عند موته) لا بد من هذا القيد كما علمت وكان ينبغي
 ذكره بعد الثلاثة يؤيده ما في البرزازية حيث قال شهدا أن هذه الدار كانت بلدة لا تقبل لعدم
 البحر ولو لم داعي إقرار المدعى عليه أنها كانت بلدة. يقبل ثم ذكر أن قواهم كانت في يده كهذا
 وجهه في حياصة الدين كالحبر كالتالي المدعى على المدعى عليه كذا اقتضوا وذكر شيئا أن
 قواهم كانت لا يهيمس بغير وطاهر فقبل الشاوح الاتقي أن قوله عند موته قيد بالشهادة بل قد
 أيضا وأنت خبير به لا بد من دل صريح حيث قال لأن الأيدي عند الموت الخ وفي البدائع
 شهدوا أنه مات وهو ما ذكر في هذه الدار ونقل و... مدعي بوجه لا وصراد الشارح أن البحر يكون
 صريحا كمال الذي ذكره في كميها هي استثنى (قوله أو بد) فما كان ذلك متبعا لأن الظاهر
 من حال المسلم في ذلك الوقت أن يسوي الأسباب وبين ما كان يده من القصور والودائع
 فإذا لم يبين فالتظاهر من حاله أن ما في يده ملكه فقبل اليد عند الموت دليل الملك (قوله أو بد من
 قواهم مقامه) قال في الدرر يعني إذا مات رجل فقام ورثته يثقة على دارها كانت لا يهيمس بغيرها
 أو أودعها الذي هي في يده فانه بأخذها ولا يكلف اليه مائة مائة وتركها ميراثا له بالاتفاق أما
 عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فانه لا يوجب البحر في الشهادة وأما عندهم أقلان في أيام اليد عند
 الموت يعني من البحر وقد وجد أن اليد المستعبر والمودع يد المير والمودع ه وتعمل هذا
 لا مير وغيره كالفاسد والميراث (قوله لأن الأيدي) أي أيدي الوضوء أي يدهم على شيء وهذا
 دليل للأمن بما للشهادة على يد الميت من البحر ويان ذلك أنه ذات يده عند الموت فإن كانت
 يده ملكه فظاهر لانه أثبت ملكه وأن الانتقال إلى الوارث فثبت الانتة ال ضررة كالموت فدا
 بالمل وان كانت يد امانة فكذلك الحكم لأن الأيدي في الامانة مائة مائة الموت تنقلب يده ملك
 بواسطة الضمان إذا مات مجهلا تركه الحفظ والمضمر على ملكه الخاص على ما عرفت فيكون
 اثبات الأيدي في ذلك الوقت اثباتا لملكه وتركه دليل لانه مما يشهد على يد من يقوم مقامه
 يظهره لأن اثبات يد من يقوم مقامه ثبات يده فيخفى اثبات الملك وقت الموت في ذكر البحر
 فاكتمى به عنه أما دة سبقي الوارثه رحمه الله تعالى (قوله تنقلب) أي نصير يده ملكا اذ لو كانت
 غيره يمينه في الوقت الذي يصدق فيه المكذوب ويرجع فيه الماصي لأن الظاهر من حال المسلم
 في ذلك الوقت أي وقت الموت كذا لا وان يدوي أسمايه وبين ما كان يده من الودائع
 والقصور فاد الميراث فالتظاهر من حاله أن ما في يده ملكه فقبل اليد عند الموت دليل الملك
 لا يقال قد تكون اليد امانة ولا ضمان فيها لتقلب بواسطته يده ملكا لأن الامانة تصير مضبوقة
 التحصيل بأن يموت ولم يبين انهم اودعوا فلان لانه ثبت ترك الحفظ وهو أنه لا يوجب الضمان
 (قوله بواسطة الضمان) أي إذا مات مجهلا تركه الحفظ يضمن لوديعه (قوله ثبت البحر ضرورة)
 أي لا قسدا (قوله ولا بد مع البحر من بيان سبب الودائع الخ) أي وهو أنه أخوه مثلا ولا يكفي
 مجرد أنه وارثه قال في الفتح: يتسبب الميت والوارث حتى يلتصقا في أبو واحد فيذكر أيضا
 أنه وارثه وعلى بشرط قره وورثته في الأب والام والولادة قبل بشرط والفتوى على عدمه
 وكذا كل من لا يجب بحال وفي شهادته ابن ابن الميت أو بفتاينه لا بد منه وفي أنه مولاه

ملكه عند موته (أو يده
 أو يد من يقوم مقامه)
 كسائرهم مستعبر وغاصب
 ومودع فيبقى ذلك عن البحر
 لأن الأيدي عند الموت
 تنقلب يده ملك بواسطة
 الضمان فإذا ثبت الملك
 ثبت اليد وضرورة (ولا بد
 مع البحر) المذكور (من
 بيان سبب الودائع)

لا بد من بيان انه عتقه اه ولم يدكر هذا الشرط متساويا لشرحا واظهارا ابرم مع لشرط
 الثالث يفتى عنه فتأمل وقدمنا الكلام على ذلك مستوفى في شق القضاء عند قول لمصنف
 تركه فثبت بين لورثته أو لغيره الخ (قوله من يان - من الورثة) أي الخاص كالأخوة بقيد
 كونهم للاب ومثل الأخ الم ولم يدكر الشهادة لعمولى ن يقولوا هو مولاه عتقه ولا نعلم له وارثا
 غيره لان لفظ المولى مشترك ط (قوله ويان انه أخوه لايه الخ) ذكر في البحر عن بزارية
 أنهم لو شهدوا انه ابنه ولم يقولوا ووارثه الأصح انه يكنى كالوشم وهو أنه أبوه وأمه هان دعى انه
 عم الميت بشرط نصصة المولى ن يفسر فيقول عمه لايه وأمه لايه ولا عمه وبشرط أيضا
 ان يقول ووارثه وإذا أقام البينة لأب لا بد أنهم يودون نسبة الميت والوارث حتى يلتقيا إلى أب
 واحد وكذلك هذا في الأخ وأجد اه ملخصا شهدا ار هذا بن الميت أو وارثه ولم يثبت هذا
 إلا لايه لم يوارثا غيره فالقاضي يلزمه دفع اليه ومدة التلوم مقوضة إلى رأى القاضي
 تنازعنا من الثامن في كتاب الشهادة عند دعواه قدر يقول كما هو مذهبنا ذكره الطحاوى
 في مختصره ادعى انه أخوه لايه وأمه وشمه دالشم وود ولد كروا اسم الام أو ولد لا تقبل لانه
 لا يصل التتبع وقيل يصح بشرط ذكره في كتاب من دعى انه أخوه لايه وأمه
 وأقام البينة نقول ولم يشرط ذكر الجدة وقال نكس الأئمة السرخسى في نكح لا يشرط ذكر
 اسم الجدة وغيره وأما إذا ادعى انه ابن عمه يدأيد كرامس للاب وأجد عماد بن السادس
 رجل طلب الميراث وادعى انه عم الميت بشرط صحته أن يفسر فيقول عمه لايه وأمه لايه
 أو لايه وار يقول أيضا ووارثه لا وارث له غيره وإذا أقام البينة لأب لا بد أنهم يودون أن يفسروا الميت
 والوارث حتى يلتقيا إلى أب واحد ويقول هو ووارثه لا وارث له غيره هان شهدوا بذلك أو شهدوا
 انه أخو الميت لايه وأمه لايه أو ووارثه لا يعلون له وارثا غيره جازولا بشرط في هذا ذكر
 الامم فاضحان رجل ادعى رناعس ميت وزعم انه ابن عم الميت لايه وأقام بيعة على القسب
 وذكر الشهود اسم أبيه وجدته واسم أبي الميت وجدته كما هو لرم والمضى عليه أقام البينة
 ان جد الميت فلا ر غير ما ثبته المادى لا تقبل لار البينات الثلاث لا للثني وبينة المادى عليه
 قامت للثني وهو ليس بصحة في اثبات جد المادى خاتمة (مقتبه) الشرط على جماع بيعة الارث
 احضار الخصم وهو اما ورت أو غريم الميت وله على الميت أو الموصى له أو به
 لا فرق بين أن يكون مقر بالحق أو منكرا بزارية في انه اشتر من كتاب المولى (قوله وبقي شرط
 ثمان الخ) يتألفه ما تقدمه في مسائل شتى من التفصيل في قول الشهود لا نعلم له وارثا غيره وعدمه
 ذلك كان قوله سم ذلك شرط المالك في التفصيل والذى في البحر عن بزارية وبشرط ذكر
 لا وارث له غيره لا سقاط تلوم عن القاضي انتهى فعلم انه شرط لا سقاط التلوم لأحد
 القضاء (قوله أولا - لم له وارثا غيره) في البرازية قول لث لا أعلم له وارثا غيره عند الجدة
 لا وارث له غيره انتهى (قوله غيره) قال في فتح القدير واذ شهدوا انه كان لورثته تركه ميراثا له
 ولم يقولوا لانه لم له وارثا غيره فان كان على برث في حال دون حال لا يقتضى لاحتمال عدم استحقاقه
 أو برث على كل حال بصحاط القاضي وبطريقه هل هو وارث آخر ولا قال لم يظهر يقتضى بكنه
 وان كان نصيبه يحتاق في الاحوال يقتضى بالاقول فيقتضى في الزوج بالبيع والزوجة بالاقول

(و) بيان (انه أخوه لايه
 وأمه أو لأحد هما) ونحوه
 ذلك طهيري وبقي شرط
 ثمان (و) هو (قول
 الشاهد لا وارث) أولا
 اعم (له) وارثا (غيره)

لأن يقولوا لا يعلمه وارث غيره وقال محمد بن عيسى بن علي بن حنيفة يقضي بالآ كثر والظاهر
 الأول ويأخذ به من كميل عندهم أو لوقولوا لا يعلمه وارث غيره هذا الموضع كفي عند أبي حنيفة
 خلافهما ما اه وتقدمت لمثلة قيل كذب الزهادون وذ كره في السادس وتبيين
 من شرح أدب القضاة منوعة ثلاثة أنواع فارجع إليه ونخصم اهناك صاحب البحر بما فيه
 خفاء وقد علم به من أن لو كان من قديم يجب حرج حرجان فذ كره هذا الشرط لأصل
 القضاء وان كان من قديم يجب حرج نقصان فذ كره شرط للأضام بالآ كثر وان كان وان نادى
 ولا يتنص عليه فذ كره شرط للأضام لا بدون تلوم فنام. ولقد منا لكلام عليه مستوفى
 في شئ القضاء فارجع إليه (قوله ورابع) أي في الشهادة بالآ كثر اما شهادة بالقسم فقد
 سبق انه يثبت بالآ كثر مع قال في البرازية شهدا ان فلان بن فلان مات وترك هذا الدار ميراثا
 ولم يذكر كائنت شهدا تم جاباطة لانهم شهدوا بالآ كثر به انما به ولا راية في المدعي انتهى
 (أقول) قال بعد ذلك في شرح أدب القضاة وان عاين المالك دون المالك بان عاين ماله كما
 يحدوده بسبب في فلان بن فلان لفران ولا في وهو لهما يشهد بوجه ولا يعرفه سببه القياس فيه
 أن لا يصلح والاضمان يحل لان السبب مما يثبت بالآ كثر مع واشهره فيه مير المالك وهو وفا
 بالآ كثر مع وذلك معروف فترفع بلهذه الحكي غما تقبل اذ لم يسمع شاهد اما اذا فسر فلا
 (قوله ذ كره البرازي) وكذا في الفتح (قوله وذ كره اسم الميث الخ) حتى لو شهدا انه سواه
 ابيه أو أمه أو وارثه ولم يسميا الميث تقبل برأيه (قوله ورابع) يدعي الخ) يعني اذا كان
 ذري يدعي مدعي آخر اياه وأقام يمينها كانت في يده لا تقبل وقال الشافعي تقبل لان
 الثابت باليمين كالثابت باقراره انهم ولو أقر المدعي عليه وقعت الى المدعي انما اقراره ما
 ان هذه الشهادة قامت على مجهول وهو ايد فانه الا ان منقطعة ويحفل انها كانت يدملك أو
 ودبعة أو اجارة أو غصب فلا يحكم باقرارها بالآ كثر دور ولو شهدا انها كانت يدملك أو
 خلاف كافي للمطالبة ولو شهدا بان المدعي عليه أخذها من المدعي فام تقبل وترد الدار الى
 المدعي وقبضه بقوله يدعي لانهم لو شهدوا انها كانت في يد فلان مات تقبل بالاتفاق ممكن
 (قوله سواه فلا مدعى الخ) لان قولها ما ذلك وحده كعلمه والخلاف ثبت أيضا بدون ذ كره
 ما به كذا اقرت في الجامع الصغير شهدوا الخ ان الغير كان في يده لم تقبل (قوله رد ب)
 أي عند أبي حنيفة ومحمد بن علي بن يوسف انه تقبل كذا كره ما (قوله انشروع يدعي الخ) علة أقوله
 مجهول وذلك انه يحفل انها كانت يدملك أو ودبعة أو اجارة أو غصب فلا يحكم باقرارها دور
 أي فلا يقضي بالنكاح في القدر ان يقولوا ان المدعي عليه أحدث ايد فيه يدعي المدعي
 ويؤمر المدعي عليه بالنكاح اليه ويمكن لا يصير المدعي عليه مفضيا عليه حتى لو برهن اعداه على
 انه ملكه تقبل اه واذا كانت ودبعة مثلا تكون باقية على حالها أما الميث فمقلب ملكا
 اذا مات مجهلاها كانه قدم (قوله بخلاف ما لو شهدا انها كانت ملكه) أي تقبل لان الشهادة
 بالملك المقتضى مقبولة لا يابى انقضاه لان الملك لا يتنوع ولا يسهل تنوع باحتمال انه كان له
 فاشترائه منه وان الاصل اقامه كان على الذي عليه كان وقدمنا في ما لو شهدا المدعي ملك
 غير في يد رجل انما كان ملك المدعي حيث يقضي به ما لو شهدا انها كانت أو رثه بدون

ورابع وهو ان يدرك
 الشهادة الميث ولا
 فيابطه لعدم عاينة السبب
 ذ كره البرازي (وذ كره
 اسم الميث ليس بشرط
 ولو شهدا يدعي سواه
 فلا (مسند نهر) أولا
 (ردت) اقامه مجهول
 لتنوع يدعي (بخلاف
 ما لو شهدا انها كانت
 ملكه

أو أقر المدعي عليه
بذلك أو شهد شاهدان أنه
أقر أنه كان في المدعي
دفع للمدعي الملوحة الاقرار
وجهاة المقربة لا تبطل
الاقرار والاصل ان الشهادة
بالمالك المدعى مة سولة
لا بالمدعى المنقضية اذ شوع
المالك بزيادة ولو أقر
انه كان في المدعي بغير
حق هل يكون اقراره
بالمدعى في حق نعم جامع
القصدين * (مروغ) *
شهد بألف وقال أحدهما
قضى خمسة مائة فبات
بألف الا ان شهد به آخر
ولا يشهد من مال حق بقر
المدعي به شهدا مسرفة
بقره واخذت اقل لو نها قطع

قوله لأنه لم يكن عليه
اشارة فثبت بألف

اضافة المالك الى وقت الموت حيث اختلف في قبولها والفرق بينهما - ما من الفسخ فلا ندره (قوله)
أو أقر معطوف على قوله شهدا (قوله في المدعي) فبدلا للاقرار بالمدعى متصوفا لان لو أقر له ما
هو الم المدعى عليه - كما - ما في الاقرار (قوله بذلك) أي يدعى أو ما كره من اقتصر على
المدعى فقه - مدعى فادعى المدعى الوالد - (قوله دفع للمدعي) لا ولي أو يقول فانه
يدفع للمدعي كما يظهر بالتأمل وفي البصر وانما حال دفع اليه دون أن يقول انه اقرار بذلك لانه
برهن على انه ملكه فانه يقبل اه أي في مسئلة الاقرار بالبدل أو الشهادة عليه لان المدعى كورن
في الكبر دون مسئلة الشهادة بالمالك لم يسمع القصور أو أحد عيانه يد آخر وقال في أخذته
من يده لانه كان ملكي وبرهن على ذلك فقبل لانه وان كان ذا يد يحكم الحال لكنه لما أقر
بعدمه منه فقد أقر ان ذا اليد في الحقيقة هو الخارج ح ولو أقر المدعي عليه أي أخذته من المدعي
لانه كان ملكي فلو كذب المدعي في الأخذ منه لا يبرأ بالتسليم الى المدعي لانه ودفعه راره
وبرهن على ذي اليد ولو صدقه بقره تسليمه الى المدعي فبصير المدعي ذا يد فيصنف أو يبرهن
الآخر اه وقوله دفع للمدعي قال في الدرر - لكن لا يصير المدعي عليه زوال المدعى من قضية
عليه - حق لو برهن المدعي عليه بهد على انه ملكه يقبل كذا في العمادية اه (قوله للمدعى
الاقرار) أي اقرار المدعي عليه انها كانت في المدعي بغيره (قوله وجه المقربة) من
كون المدعى أو ملكا (قوله لا تطل الاقرار) أي في حق المدعى قال طاهره انه ما شهد
عليه انه اقرار بان الدار التي في يده كانت اقلان ولم يماثل لدار (قوله بالمالك المنقضي) أي كبد
الميت كافي صورة الجرا السابقة عن البصر (قوله لا يابيد المنقضية) أي كبد الخ (قوله تنوع
اليد) أي لا حتم قال انه كاره فانه قراءته (قوله انفي به نعم) لانه اقرار ببدل المدعي ام اقرار بحق
هو واخذت اقراره ولا ندرت الدعوى الاخرى الا ببرهان (قوله قبلت بألف) أي ولا يصح قوله
قضاء الحلال النصاب ولا يكون رده من المدعي فكذلك ما كان اقراره بألف وخمسة مائة والمدعي
يدعي ألفا لانه لم يكن عليه فيما شهد به وانما كذب فيه فثبت عليه وذلك لا يمنع كما اذا شهد به بشي ثم
شهد عليه بأكثر ولا تقبل الا اذا ادعى الاثني فادادى خمسة مائة والمثلثة بحالها لا تنقل (قوله
لا يشهد به آخر) أي الحلال النصاب (قوله ولا يشهد) أي بالألف كاه أي يجب عليه ان
لا يشهد بكاه الزبلي والدرر (قوله من علمه) - قول ما من أي علم فضاء خمسة مائة (قوله - حق
بقر المدعي به) أي بقر المدعي عند الناس به أي بما قبض اليه لا بقر المدعي عليه - بقره
الدعوى والطلب يكون عانة على الظلم قال في البصر والمراد من يفتي في عبارة الكثرة هي يجب فلا
تقدر له الشهادة (قوله شهدا مسرفة بقره الخ) هذه من مسائل الجامع البصري وصورتها عن محمد
عن ية قوب عن أي حذيفة رجه سم الله تعالى في شاهدين شهدا بجمع على انه مرق شرة واحتفاء
في لو ما قال أجاز الشهادة واقطعه وقال أبو يوسف ومحمد لا يجيز الشهادة ولا تطعه اه
ان التوفيق ممكن لان التحمل في السرقة يكون بلا غدا واللو تان يتسامر أو يجهه ان يكون
السواد من جانب وهذا البصر والياض من جانب آخر وهذا يشاهد - واذا كان التوفيق
مكنا وجب القبول كما اذا اختلفت شهود لم ياتي بحد وفيه بحث من وجهين أحدهما ان
طاب اتوفيق هما احتيال لاثبات المدعى وهو اطعم الحديث لدرته لاثباته واشي

ان التوفيق وان كان ممكنا ليس عسيرا ما لم يصرح به فثبت بان شهادته وكيف يثبت برصائه
 وما يدور فيها والجواب عن الاول ان ذلك اعما كان احتمالا لا بانه ان لو كان في اختلاف
 ما كافا نقله وهو من صلب الشهادة ليس بقية المسروق ايعلم هل كان صايفه قطع به او لا وما
 اذا كان في اختلاف ما لم يكفنا نقله كلون نيلب ال اوق واصاله فاعتبار التوفيق فيه ليس
 حتميا لا لاثبات الحد لا مكان ثبوته بدونه لا ترى انه ما لو كان يشار لون ابرة ما كافهما
 القاضى بذلك فتمسك انه ليس من صلب الشهادة ولم يكفنا نقله الى يحمل الحكم بحكم بخلاف
 الذي كورة والافوة فانهم ايكفان النقل بذلك لان القيمة مختلفة باختلافهما فكان اختلافهما
 في صلب الشهادة والجواب عن الثاني انه يجب بالقياس لان اتياس اعتبار امكان التوفيق
 او يقال التصريح بالتوفيق به تبرعيا كان في صلب الشهادة وامكانه في الم يكن قيمه هذا
 واطلاق في اللون فمثل جميع الألوان وهو الصحيح وانما ان الودع في الياس فلم يتم الى
 كل نصاب شهادة وصار كالعصب لان امر الشهادة كالكورة والافوة وعلى هذا الخلاف
 لو ادعى مرة فوب طاعة ال احد هما روى ولا تخم روى اه شلى وتكلم الشرح الى
 لقطع ولم يتكلم على الضمان والظاهر وجوبه وحرره فلا اه ط زيادة (قوله خلافا لهما)
 حيث قال لا يقطع لاس ما اختلما في المسهودة فيمتنع به القول كاذ اختلما في الكورة
 ولا فوة اوقى للور العصب بل اولى لان الثابت بالعصب ضمان لا بسط بالثبوتات
 والذات ماحد به بها اه دور (قوله واستظهر صدر الشريعة قولهما) لكن صح
 في اوداه قول الامام رحمه الله في (قوله وهذا اذ لم يذكر المدعى لونها) اما لو عين لونها
 كحمر او قال احدهما موداه لم يقطع اجمالا لانه كذب اه وشاهد به كافي الفتح (قوله او جعله
 لم يقبل) اما الاول الار لا طلاق ازيد من المقيد وما ثاني الاختلاف اشهاد والادعى
 لا ما يتغير لمتفرق وبله ونقدت هذه المسئلة آشا (قوله شهد في دين الحى الخ) قال
 في اصر ولم يذكر المولى رحمه الله في مثلين جدا اما اذا ادعى شيئا لم يثبت فيه ما
 مصر وعكسه الثانية اذا ادعى الاثب فشهد بالافرار وعكسه ما الاول في المحيط ان لا عين
 لا فدية اذا ادعى الملك لسال اى المعين فشهدوا ان هذا المعين كان قد ملكه تقبل لانها
 اثبتت الملك في المدعى فيصيرها في المال ما لم يهلم ازل قال رشيد الدين بعد ما ذكرها
 امر روى به دات ه ومضى في حكمها في الحال الخ قال في نور المعين هذا على الاستصحاب
 وهو حجة في الدعوى لا لا تصفاق فكار يذنى ان لا تنسل شهادتهم ما فيه لكن فيه مرجح فيقبل
 دعوا للمرجح (يقول اديم) قوله دعوا للمرجح تعليل عليل كالا يبنى على ذى فهو م جليل اه
 وقال في اصر ايضا ومضى في هذا الايجل فقامى ان يقول تعلوب انه ملكه اليوم ثم يبنى
 فاشاقى ان يقول هل تعلوب انه خرج عن ملكه فقط ذكره في المحيط قال العمادى فعلى هذا
 اذا ادعى الدين فشهدوا انه كاره عليه كذا خفى ان يقبل كافي العيز ومنه ما لو ادعى انها
 فوجته فشهدوا نه كان تزوجها ثم تعرضوا للصل تقبل اه لكن اعترض الر على قوله انهم
 يبنى لقاضى الخ بان المنصوص خلافه وان اثبت لا يعارض المنصوص اذ لا عبرة
 الا بصحاث في معارضة المنصوص اه وقال ايضا ومضى لا يبنى تقاضى ان يقول الخ

خلافا لهما او استظهر صدر
 الشريعة قولهما وهذا
 اذ لم يذكر المدعى لونها
 ذكره الرباى ه ادعى
 المدعىون الاصل متفرقا
 ونتم اية طاعة او جعله لم
 تقبل وهبانية شهد فى
 دين الحى انه كان عليه كذا
 تقبل الا اذا ما اهلها تلصم
 من قائله الا ان نقالا
 لا يرى

أي لانه لم يوافقوا لانه ملكه اليوم لا تقبل شهادتهم وضم مع حق المدعي ظاهر ان لا
 يسألهم بخلافه اذا قال لهم هل تعلمون انه حرج عن ملكه فتم دفعوا لانه لم يخرج عن
 ملكه لانه لم يثبتهم بظاهر وظاهر اهـ وهذا كله اذا شهدوا بالملك في الماضي ما لو شهدوا
 بالملك في الماضي لا يثبت به في ظاهر الرواية وان كانت اليد تنوع الشهادتي لان على
 ما استقناه من أبي يوسف يقتضي بها وشرح انه ما أدى على هذا ما في الروايات لو اقر بدين
 عند رجلين ثم شهدا ان عند الشاهدين ما قضى به ان شاهد في الاقر يشهدان انه كان
 له عليه دين ولا يشهدان ان له عليه فضل هذا ايضا في دعوى ان ادعى العبد وشهدوا انه
 كان له عليه فضل وقبل وهذا اعطاه غناة مرضا يسوغ له ان يشهد به لا لا قبول وعدمه
 بل ريب في خدش منعه من ادعى له بدين دون لاخرى ثبوت القبول في احدهما دون
 الاخرى كيف وقد ثبت بتمادة الـ ليس عند الشاهدين نه قضاء ولا يشهدان حتى يجمع
 الفاضل بذلك وان السامعي حيث لا يقتضي ادعى كذا في دفع القدير وفي البرازية ثم دانها
 زوحت نفسها ولا تعلم ان في حلق مرآته ولا او شهدا ان باع منه هذه العين ولا اخرى انها
 صلي في الحال ام لا يقتضي بالشكاح والمالك في الحال بالاستصحاب والشاه في العتق شاهد في
 الحال من الخصم من المضمون عليه في العبي ما سمعت وأما في الدين فالمضمون عليه عدم
 القبول قال في القنية ثم ادعى قرار رجل بدين فقال المنهم وعليه انهم رأوا هذا القدر على
 الا ان يقال لا رى هو عليه ان لم لا نقول ان الشهادة هـ وقال في دعوى على
 اخو ديني عليه ورثة فشهدوا انه كان على الميت دين لا تقبل حتى يشهدوا انه مات وهو عليه اهـ
 ووصوع الاول في الشهادة على الاقرار وان الشاهد قال ادعى هو عليك الا ان ام لا وهو
 ساكت عن ادائه هو انه كان له عليه كذا وقد بحث انه ما أدى نه في القبول وليس
 به مرض المضمون عليه كالمات اهـ (اقول) في هذا في قولهم انهم ادانوا ما انتهى
 مقبولة وأما الثانية اعني ما اذا ادعى الانشاء فشهدوا بالاقرار وكسبه فقال في جامع التوساين
 ادعى لوديمة تشهدان ان مودع اقرا بدينه فقال في العصب وكذا العارية ادعى نكاحا
 وشهدا باقرارهما بكناح فقبل في العصب وكذا العارية ولو ادعى ديناً فشهدا باقرارهما بالمال
 تقبل وتكون إقامة البيعة على اقرايه كإقامة البيعة على السبب وانما فيهم عدم القبول
 ادعى قرصا وشهدا باقرارهما بالمال فنقل الايمان اسبب انتهى فتقبل بالايداع والعصب والعارية
 والديون والنكاح وأما البيع فقال في جامع التوساين ادعى بيعا وشهدا به اقر بالبيع
 واختلفا في زمان ومكان تقبل وفيه قبله ادعى مائة فدين برب سبب لم يجمع ونهت ان المدعى
 عليه اقراره عليه مائة فدين برب ولم يرد اقبل تقبل لانه اختلاف في سبب لدين ولا يمنع وقيل
 لا وهو الاصح لاحكامه كذا اقراره بدين سبب لـ لم والاختلاف بسبب الدين اعني مع قبوله الور
 به خلف الدين باختلاف السبب ودين لـ لم مع دين آخر به لسان الاستدلال قبل القبض
 لم يجرى في السلم وجاز في دين البع بلسبب فم يشهدا بدين يدينه فلا تقبل بخلاف ما لو ادعى سبب
 اقرض وشهدا انه اقروا ولم يرد سبب القرض تقبل انتهى ثم قال ادعى قسامة وشهدا انه
 اقرض سببه انه تقبل انتهى وفي القنية ادعى عدم ادائه فشهدا بذلك حرسا والا حرسا اقرار

دى ايدى بكنه له مدعى تقبل ولو كان هذا الى دعوى الامة و الضيعة لا تقبل و لفرق فيها و اما
 عكسها متى ما ذاعى الاقرار فلهذا بالانشاء فغير متصور شرعا لا تسمع الدعوى بالاقرار
 اساقى البرازية صرنا الى الدخيرة ادعى ان عليه كذا وان العين لدى فيده لما له اقرار به او
 اشد ادعى الاقرار وقال انه اقران هذا الى واقران الى عليه كذا قبل يصح وعامة المشايخ
 على انه لا تسمع الدعوى لعدم صلاح الاقرار للاستحقاق كالاقرار كاذبا لا يصح الاقرار لاضافة
 الاستحقاق اليه بل لا بد من دعوى الاقرار من المدعى عليه على المدعى بانه برهن على انه اقرانه
 لاحق له فيه او بانه ذلك المدعى حيث تقبل وتعلمه فيها و يستكام عليه ان شاء الله تعالى باوضح
 من ذلك في الدعوى (اقول) انه قوله فغير متصور شرعا قال الغزى ممنوع لانه لو ادعى انه ملكى
 وانه اقر له به نسمع لكن قد يقال يرجع الى دعوى الملك والكلام ليس فيه من يتفهم الكلام
 (قوله) وفي دين لميت لا تقبل مطلقا اى ساها ما تلصص من ثباته ولو لم يثبت له ملكى الذى
 ردت فيه الشهادة في دين الحى انما هو في صورة الاقرار انما شاء الله تعالى لا طرعى الا برهن
 ايجابية ثم دعا على اقرار ورجل دين الخ ولما قال بعده وهو ما كت الخ قارى في البروقى - ثلثة
 دين الميت لا بد في القبول من ثبوتها بانه مات وهو عليه احتياط في امر الميت واهذا يختلف
 المدعى مع اقامة البينة يختلف في دين الحى فصرر انهم اذا ادعى في دين الحى بانه كان له عليه
 كذا تقبل الا اذا ادعى انهم ان تلصص من البقاء لا بد من وثق دين لميت لا تقبل مطلقا انتهى
 (قوله قلت) القول لصاحب المنع (قوله من ثبوتهم مجرد بيان سببه الخ) قال زكى نقلنا من
 المحيط انه ثبت الدين على الميت بمجرد بيان الشاهد به من غير حاجة الى ان يقول مات وعليه
 شهدا على رجل انه جرحه ولم ير لصاحب فرائض حتى مات يصحكم به وان لم يشهدوا انه مات
 من جرحه لانه لا علم لهم به برأيه معين الحكم كذا رأيت بخط بعض العلماء (واقول) قال
 المحيط لا يمارض حتى ايجابية اذ ما فيها اذا ادعى الدين لعمال فتهدا به كذا لثبوت انهم الم
 يقولون كان وبه يحصل الترفيق فتأمل وتقبل بعض الفضلاء من المقدسى انه قوى ما في دين
 الحكم وانه قال ان الاول ضعيف وان الاحتياط في امر الميت يكتفى فيه بضميمة مع
 وجودية وان في هذا الاحتياط ترك احتياط آخر في قارى به الذى يجهل من الجنة
 وتضييع حقوق الناس كثير من لا يجهلون من يشهد بهم على هذا الوجه اه وبه اعترض
 في نور العين على صاحب جامع الفوائد (قوله والاحتياط لا يفتى) فلدعات ان الاحتياط في
 عدم اشتراط ذلك وان اشتراطه ضيق لكن قال الرضى والاحتياط لا يفتى لان الامر فيه
 مشكل دائر بين تضييع حق الدائن أو الزام الميت بما ليس في ذمته فيحتاج للقاضى والمفتى
 ان يتفحصا كمال التفسير و يقتضيهما القرائن واحوال المدعى والمدعى عليه فان ظهر له بقاء الدين
 يفتى المفتى بقول من يقول لاحاجة الى الجرح ويقتضى القاضى به وان غلب على طمسه استيفاء
 الدائن فدين أو سقوطه وجبه من المستطاعات فتى بانقول الشافى ويقتضى به القاضى سقطا
 لاموال الناس وادابهم ولما قال والاحتياط لا يفتى ولم يبرح اذا يكون الاحتياط وقد علم
 ان يمكن عبارة المنع وفي مسئلة دين الميت لا بد في القبول من شهادتهما بانه مات وهو عليه
 احتياط في امر الميت انتهى فانما ان الاحتياط انما هو في امر الميت لانه لا يجب عن نفسه

وفي دين الميت لا تقبل
 مطلقا حتى يقول مات
 وهو عليه مجرد ثبات
 وبما ان له طاق معين
 الحكم من ثبوت مجرد
 بيان سببه وان لم يقول
 مات وعليه دين اه
 والاحتياط لا يفتى

والوارث لا يعلم ما فعل مورثه ثم نقول في القوايل فيكتب الخطير لرمي في هامة قوله قلت الخ
اقول ما في المحيط لا يمرض ما في القضية دما فيهما اذا ادعى المدعي لعل في نفسه هذا الماضي
فذلك انما هو الشاهد ان لفظ كان وما فيه دما اذا ادعى المدعي لعل في نفسه هذا كذا في قوله
يقول كان وبه يعمل التوفيق فيامل انتهى وبه ما ينفع ما ذكره الشارح (قوله ادعى ملكا
في الماضي) اي بان قال ملكي ونتم ما انه له قال في الفصولين ولو ادعى ملكا في الماضي وشهدا
به في الحال بان قال كان هذا ملكي وشهدا انه له قيل لا تقبل وقيل لا وهو الاصح وكذا لو ادعى
نه كان له وشهدا انه كان له لا تقبل (قوله كالوشهدا بالماضي ايضا) اي لا تقبل لان اسناد
المدعي يدل على اني الملك في الحال اذ لا فائدة للمدعي في الاسناد مع قيام ملكه في الحال بخلاف
الشاهد من لو اسناد ملكه في الماضي لان اسناده لا يدل على اني في الحال لانهم لا يعرفان
بقاؤه الا بالاستصحاب والشهادة يصح من الشهادة باستصحاب الحال ادم يقينه به لا في
الماضي اذ كايه لم يثبت ملكه بقيناه لم يبقه يقينا بغير وبه ما ظهر الفرق بين ما هما وبين
ما تقدم من ادعائهم قوله بخلاف ما لو شهدا انهما كانتا ملكا (فرع مهم) فان المدعي ان الدار
التي حدودها مكتوبة في هذا المحضر ملكي وقال الشهود ان الدار التي حدودها مكتوبة في هذا
المحضر ملكه مع الدعوى والشهادة وكذا لو شهدوا ان المال الذي كتب في هذا الصك عليه
تقول والمضى بيه انه اشار الى المعلوم لو شهدوا بذلك المتنازع فيه والخصمان تصادقا على ان
المتهم ودية هو المتنازع فيه ينبغي ان تقبل الشهادة في اصل الدار وان لم تكن كذا الحد ولهم
الطهارة فاضية الى التراجع في اصل الدار جامع الفصولين في آخر الفصل السابع والله تعالى
اعلم واستغفر الله العظيم

(باب الشهادة على الشهادة)

اعلم ان ما لا بد من ان يشهد الاصل فاستصحت لاجل لان الاصل يقدم على الفرع ولا يه
عبرة بالمركب من المفرد وجوارحه استصحت ان والتباس لا يقتضيه لان الادعاء عبادة دينية لانت
الاصل لاحق لا مشهود له ادم الاجبار على اولى عدم حوزا لخصومة فيها والنيابة لا تجوز
في اعبادات البديعية لان كون قول الانسان يغفل على مثله وبلغه ما نسب اليه وهو يمينه
وبما حقه انما يعرف بجهة شرعا عند قدر من احتمال الكذب وهو ما في شهادة الاصول لعدم
العصمة من الكذب والنسب وادلا يكون بجهة كذلك عند زيادة الاحتمال فكيف اذا كان
الثابت مع ذلك الاحتمال وهو في شهادة الفرع وان استغنى عن الادعاء فان محله في
الاصلي في ثبات حق المدعي وفي الفرع من ما يشهد بان به من شهادة الاصل لم يرجع الى الحق
المدعي به الا انهم استصحتوا جوارحه في كل حق لا يثبت بالشبهة لشدة الاحتياج اليه الا ان
الاصل قد يجر عن ادائها بعض العوارض التي تجز لا تدل على ضياع كثير من الحقوق ولو هذا
جوزت وان كثرت أعيان الشهادة على شهادة الفرع وان بعدت الا ان يمشي مع من حيث
البديعية لان الدليل على لا يه ارباب الاعداء الجور عن الاصل وهذه كذلك واعتراض بانه لو كان
هنا معنى البديعية لما جاز الجمع بينهما حال عدم جواز بين البديل والمبدل المحسوس لو شهدا احد
الشاهدين وهو اصل وآخر ان على شهادة شاهد آخر حاز واجيب بان البديعية انما هي في

ادعى ملكا في الماضي
وشهدا به في الحال لم تقبل
في الاصح كالوشهدا بالماضي
أيضا جامع الفصولين
(باب الشهادة على الشهادة)
(هي مقبولة)

المشهود فان لم يشهده شهادة العروغ وشهادة الاصول وانتهى به عليه شهادة الاصول
هو ما عايناه وهو ما يدعيه المدعي وإذا كان كذلك لم يكن له ان يقرع عبد الله بشهادة الاصول
المستعصم انما هو الاصول بالقرعة ذاتها البلية بها لا تقبل فيما يقطع بالشبهات كتماده
فما مع الرجل وكما لا يدور له ما من رضاء لا في ثلاثة قبل فيما يقطع بها ايضا عما به
زيادة فان قيل ذكر في ابواب الشاهدين لو شهدوا على شهادة شاهدين رضاء دالة كذا
سد فلا يفي وقد تقبل حتى ترد شهادة لان اجيب بان لانه من فان المشهود به فعل الماضي
وهو عاينته مع الشبهات والمراد من الشهادة بالحدود شهادة بوقوع اسبابها الموجبة
لها وردان فعل الماضي موجب لرددها من حده فهو واجب له اجيب بان ما
يل لموجب لرددها كما كان حده ما يوجب الحد الذي يوجب هو القذف نفسه على ان في
المعتمد في محمد في الديات لانه هذه الشهادة فتح (قوله وان كثرت) أي تعددت أمكن
التمادة على شهادة اقرع باربعين لقرع شهادة لا تدر واحد الاثني عشرين وهكذا
وتنقذ الشروط لا في كراهي كل قرع مع امه (قوله في كل حال على الصحيح) لا يسقط
شبهة كذا لهداية قال في البصر طه فعمل لوصد وهو ما يحجب احبائه ووصو ما عن اشرافه
وتنقذ شريره وهو صريح في الاجسام وقرع القضاة في كتابه كذا في الخاية والنسب كما في
خرافة المقربين في لفة الشهادة فمما في شهودا ان حكمت لفلان على فلان كذا هو شاهد
باطل لا عيب به والمصدر شرط في نفعه الدهر وكثرت الى المسبب من زيادة اذا شهد
القاضي على رضائه شهودين الذين شهد في تلك الحادثة هل يصح اشهادها ياها انما في ام
المكبر يصلح على انه ولي الحكم اه قال في فتح القدير لثبوتها دعوى الشهادة جائزة في
كل حق ثبت مع الشهادة فخرج مالا ثبت مع هذا هو الحد ودوا القضاة من فاما لتعريف في
الاجسام من فوا ربرر من محمد يوزن في التعريف والعفو والشهادة على الشهادة من
اه فيه او ثبت على ان كتاب القاضي الى انه لا يجوز فيه الشهادة على الشهادة وفي
فتوى خاصية ان الشهادة على الشهادة جائزة في لا يبرر حقوق واقضية القضاة وكثرت
وكل في الاصول ودور القضاة بقرعها ما عايناه والشاهدين في قول وصح جوابه وهو
قول مالك يقبل في الحد ودوا القضاة ايضا لان القروغ عدول فلا شهادة الاصول فالحكم
شهادة الاصول لا بشهادتهم وصاروا كالمترجم وسيد مع اه (قوله الا في حد) أي ما يوجب
الحد فلا يرداه ان شهد على شهادة شاهدين فانما كان كذا صرح به لا باحد اذ قد فقام
تقبل حتى ترد شهادته الى آخر ما ذكرنا انما وفيه اشعار بانما تقبل في التعريف وهذه رواية عن
أبي يوسف وعن أبي حنيفة انما لا تقبل كذا الاختيار فمما في (قوله وجزاء انما عايناهما)
أي هذا وغيره وسواء تعدد حضور اصل ام لا لا يعمل الشهادة اسهل من ادائها قال في
خرقة المفتين والاشهاد على شهادة نفسه به ووزار لم يكن بالاصول فذكر في لو جعل لهم
الحدوس مرض او سقرا وموت شهد القروغ اه فتبين ان اشراط الحدود وقت الاداء
لا وقت العمل قال في البصر وقد ثبت ان لقرع أي عند القاضي لان وقت العمل لا يشترط
ت يكون في اصله بل في خربة المفتين وساق عبارتهم في كونه (قوله بشرط تعدد

وان كثرت متصفا في كل
حق في الصحيح (الا في حد
وقوله لسة وطه ما الشهادة
ويجوز لاشهاد مطلعا يمكن
لا تقبل الا بشرطه مدر

حضور الأصل قال في البصر لا - وانه عند الحاجة واعتبر عدم بصر الأصل قال - يدي
 الوالد وجهه لله تعالى أشار الى أن المراد بمرض ما لا يستطيع معه الحضور الى مجلس الشافعي
 كما تقدم في الهداية وان المراد بالقرعة مائة كما هو ظاهر كلام المشايخ وأصح به في
 ثمانية والهداية لا يجاوز البيوت وان أطلقه كما عرض في الكفر ولم يصرح بالاعتذار ولكن
 ما ذكرناه هو المراد لأن الله لا يجز فاقهم (قوله وما ضل القهستاني) حيث قال لكن في
 قضاء التوبة وغيره أي الأصل اذا مات لا تقبل شهادة فرعه فينقطع حياة الأصل (قوله به
 كلام) ويؤيد كلام القهستاني قوله لا في ويخرج أصله عن أهليتها (قوله فانه يله عن
 ثمانية عنها) أي بواسطتها أو ادائه قبل عن قضاء التوبة عن الثمانية ولط عنها هو على ما في أكثر
 الشرح وفيه صواب ما نذكره بدل منها أي في كتاب القضاء وفي شرحه على الملتقى ما يثبت - مريدان وهو
 لا حسن (أقول) وليس في القهستاني ما ذكره ذلك كما علمت من إرويه المتقدمة وإنه لا شارح اطلاع
 عليه في عبارة التوبة ويخرج في القهستاني الذي رآه راد في الشارح أن يقول فانه نقله
 منها من الثمانية كما نقل عليه - إرويه في شرح الملتقى فانه قال فيه - لكن في قضاء التوبة عن
 ثمانية الأصل اذا مات لا تقبل شهادة فرعه فتشترط حياة الأصل كذا ذكره القهستاني
 (أقول) به - استدل القهستاني بقوله لكن في قضاء التوبة الخ بخلاف المشهور (قوله
 وهو خطأ) أي ما ذكره قاضي صاري الأصل خطأ (قوله والصواب ما هنا) أي في باب الشهادة عن
 الشهادة قال في الدر المختق بعد ذكر عبارة القهستاني السابق ونعم - بعد منهم بما أخطأوا
 قاصدا - وغيره كرهنا كغيره صوابا وصالحا فاجدا - ثم قال لكن نقل البرجسدي
 من الأصل - القهستاني عن النظر في وكذا في البصر للمخ والسراح وغيرها أنه اذا خرج
 الأصل عن أهمية الشهادة بغير عرس أو فسق أو عجز أو دبطل الأشهاد انتهى أي
 وبالموت خرج الأصل عن أهلية وفيه ثم - ووفوا الشهادة بعد الموت تصافى - متناه ط
 (أقول) وقد يقال إن ما هو مسمى تحمل الشهادة - هم ضياع الحق بموته ولا كذا كذا
 لأنهم أوردوا ضحية قال في الهداية لا تقبل شهادة شهود الفرع لأن يموت شهود الأصل
 أو يمرض مرضا لا يستطيع - حضوره ليس القاصي أو يعجزوا مسيرته ثلاثة أيام والبالغ
 قاصدا كذا في الكال هذا ظاهر الرواية والفتوى بما ذكره في التاترجانية (قوله أو مرض)
 أي مرضا لا يستطيع - الحضور للمجلس الحاكم انتهى مع وفي شرح بسمع المرض
 الذي لا يتعدده الحضور لا يكون عدرا انتهى (قوله أو مرض) ظاهر الكفر وغيره من
 المتون - في الأصل يصدق بأن يجاوز وقت عصره قاصدا ثلاثة أيام وإن لم يسافر ثلاثة
 وظاهر كلام المشايخ أنه لا بد من غيبة الأصل ثلاثة أيام والبالغ كما أجمع به في الطائفة مع
 ولدي في الثمانية الشهادة في الشهادة لا يجوز إلا أن يكون المشهود على شهادته يساق
 أصرا لا يقدر أن يحضر لاداء الشهادة أو يكون عيبتا أو غائبا عن ثلاثة أيام والبالغ
 عن أبي يوسف إذا كان شاهدا الأصل في موضع لو حضر لاداء الشهادة لا يثبت في - محازن
 الشهادة على الشهادة وعن محمد في التوارد أنه يجوز الشهادة على الشهادة وإن كان الأصل
 محيا في المصير انتهى لكن اعترض - يدي على عبارة المخ من قوله وظاهر الكفر وغير

حضور الأصل يموت أي
 موت الأصل وما قبله
 القهستاني عن قضاة
 التوبة فيه كلام فانه نقله
 من أخانية عما هو مشطأ
 والصواب ما هنا أو مرض
 أو مرض

من المتون أن سفر الأصل الخ في كون ظاهر المتون ذلك نظر حيث كانت الأدلة المجزوا لا يلزم أن
يكون المرض الذي لا يتعدى معه الحضور عدرا وليس كذلك فالمشاهد غيبته مدة السفر وله
أثنى في الهداية برديفه فقال أبو يوسف وأصبيه ثلاثة أيام ولياليها فاصفها كما علمت مما قدمناه
أثنا (قوله) وأثنى الثاني بغيره الخ وعن محمد بن حنبل في حديثه كبقيا كان سني روى عنه
أما إذا كان الأصل في زاوية المسجد فمما يقع على شهادته في زاوية أخرى من ذلك المسجد
تقبل شهادتهم ولا قطع صرح به عنهما فقال وقال أبو يوسف ومحمد تقبل وإن كانوا في مصر
نتمى طوق المأينة عن السر خشي والسفدي إذا شهد الفروع على شهادته الأصول
والأصل في الأمر يجب أن يجوز على قواهم إلا على قول أبي حنيفة بناء على أن التوكيل بغير
رضا الخصم لا يجوز عدده وعندنا ما يجوز وجه البس ان المدعى عليه لا يملك أية غيره من باب
نفسه في الجواب أربعة أدلة كذا لا يملك الأصل أية غيره من باب نفسه لا يصدق الجاهل ان
استحقاق الجواب على المدعى عليه كاستحقاق المحصور على الشهود وعندنا ما لا يملك المدعى
عليه أية غيره من باب نفسه في الجواب من غير عذر فكذلك الحضور إلى مجلس الحكم زباني
وهي هذا لا يتقرب لاداء الفروع ان يكون بالأصول عدرا أصلا عندهما (قوله) واستصنه غير
واحد قال لا يمكن كذا من المشايخ أحسنهم في الرواية وبه أخذنا عليه أبو الليث رز كرم محمد
في السير الكبير اه (قوله) وفي الفهستاني عبارة وتقبل عندها كذا من المشايخ وعليه الفتوى
في الأصول المحررات وذكر له ههنا أيضا في الأول ٢ ظاهر الرواية وعليه الفتوى وفي البصر
قالو الأول أحسن وهو ظاهر الرواية كما في الحاوي والثاني أوفق وبه أخذنا عليه وكثير من
المشايخ وقال نزار الاسلام انه حسن وفي الصراحية وعليه الفتوى اه (قوله) وأقره المصنف
أي في منعه (قوله) أو كون المرأة محدرة قال البردوي هي من لا تكون برزت بكرة كانت أو نية
ولا يراد بها غير ما فهم من رجال أماني جاءت على المنفعة أم أو جال بجانب كما هو عادة بعض
البلاد لا تكون محدرة خاتمة قال في البصر وظاهر كلام المصنف المحصر في الثلاثة أي الموت
والمرض والسفر وليس كذلك وقد مر في هذه المقدمة المذكورة هنا (قوله) لا يتخاط (رجال) هو
تعريف المحدرة كما في القضية وتلقى البصر والهندية عنهما وكذا نقله العلامة الاثر في بر من
(قوله) وفيها لا يجوز الا شهادة لطار وأمع أي على شهادتهما إذا كانا في البلد الأعلى قول
محمد علي ما سلف (قوله) وهل يجوز لهبوس الخ قال في السراج إذا كان شاهد الأصل محبوسا
في مصر فاشهد على شهادته هل يجوز له الفروع ان يشهد على شهادته وإذا شهد عند القاضي هل
يحكمم قال في المدخلة اختلف فيه مشايخ زماننا قال بعضهم إذا كان محبوسا في مصر هل
القاضي لا يجوز ان يصادق بغيره من محبة حتى يشهد ثم يعيده إلى السجن وإن كان في محين
لواني ولا يمكنه الخروج للشهادة فيجوز اه واطا في التهذيب يجوز اه باس الأصل الشهى
(اقول) ووجهها ظاهر لان الهبوس لا يملك الخروج بل هو محبوس على علمه قال ط ويمكن حله
على ما ذكر من التخصيل اه (واقول) ففهمنا انه الآن في زماننا لا فرق بين حبس القاضي
والوالي في الحبس واحد فان من لزمه ادا شهادته فيخرج لانها باعده فقط مع ما علمت عليه وفي
الهندية ان كان الأصل معتكفا قال القاضي يذبح ليس لا يجوز سواه كل من ذورا او غير

واستدرك في الثاني بغيره
يجب بعد ان يثبت بآله
واستصنه غير واحد في
الفهستاني والصراحية
وعليه الفتوى وأقره
المصنف (أو كون المرأة
محدرة) لا يتخاط الرجال
وان خرجت الحاجة وحمام
فنية وفي الاجور لا تشهد
للسطان وأبو سهل يجوز
لهبوس ان من غيرها كم
المحسومة ثم

٢ المراد بالاول ما صدر
المصنف عليه به وهو
السفر الشرعي اه منه

مندور اه (قوله ذكره المصنف في الوكالة) وقوله المصنف ايضا مع السراج عن المدعية
 (قوله عند الشهادة) أي ادا تم عند القاضي قال في المنع وهو أي قوله عند القاضي معناه
 يتمدروا معاطف عليه (قوله في ذلك كل) أي فيكون الظرف متناهما بحضور الأصل (قوله
 لا يطلق جواز الشهادة) يعني يجوز ان يشهد وهو صحيح أو سقيم ونحوه ولكن لا يجوز الشهادة
 عند القاضي الا وما ذكر من الشروط موجود في الأصل قال في البحر قلنا عن حراة المفتين
 والشهادة على شهادة نفسه يجوز ان لا يكون بالأصول عذر حتى لو حل لهم المدعي يشهد بالفروع
 اه ومنه في المنع من السراجية (قوله كسر) أي في قوله وجب ان يشهد مطلقا (قوله شهادة
 عدد) قال في فتح المذهب لا يجوز شهادة الشاهد على الشاهد حتى يكون اثنين ولان الشهادة
 كل من الأصلين هي المضمود بها لا بد أن يجتمع على كل منهم شهادة اثنان حتى لو كانت امرأة
 شاهدة مع الأصول لا يجوز على شهادتهم الا رجلان أو رجل وامرأتان وقال الشافعي رحمه
 الله تعالى في أحد قوابله لا يجوز الا ان يشهد على شهادة كل منهم ما شاهد ان غيره الذين شهدا على
 شهادة لا تخترق ذلك أربع على كل أصل اثنان واحتار المذنب لان كل فرع من فروع مقام أصل
 واحد فساد كالمرايين ولا تقوم الحقيقة على الاثنان المراتين لما قام مقام رجل واحد لم تنجح
 اقتضاء بشهادتهم واولان احدهما لو كان املا فشهدت شهادة الاصلية ثم شهدت شهادة فرعية مع
 فرع على شهادة الأصل الا تخترق بجواز ائمة فاصح كذا فانها جميعا على شهادة الاصلين وفي
 قول آخر لشافعي يجوز وهو قول مالك واحد انما روى عن علي رضي الله عنه لا يجوز شهادة
 الشاهد على الشاهد حتى يكرها اثنين فانه باطلاقة يفيده الا كنه اثنان من غير تقييد بان
 يكون بازاء كل أصل فرعان ولان حاصل امرهما انهما شهدا بحق فشهدا على الاصلين ثم شهدا
 بحق آخر فشهدا على الأصل الا تخترق لا مانع من ان يشهدا شهدا بحق كثيرة بخلاف اداء
 الأصل شهادة نفسه الاصلية ثم تشهدا فرعية على الأصل الا تخترق مع فرع آخر غير فانه انما
 لا يجوز لان فيه يجمع البطل والمبدل بخلاف ما لو شهدا شهادة واحدة وشهد اثنان على شهادة
 الأصل الا تخترق حيث يجوز بخلاف شهادة المرأتين فان النصاب لم يوجب دلالتهم ما يجزئ رجل
 واحد ولا تقبل شهادة واحد بخلاف ما سلك رحمه الله تعالى قال الفرع قائم مقام الأصل معبر به
 بمنزلة رسولة في اصال شهادته الى مجلس القاضي فكانت حاضرة وشهد بنفسه واعتبر هذا برواية
 الاخبار فان رواية الواحد عن الواحد مقبولة ولنا ما روي عن علي رضي الله تعالى عنه وهو
 ظاهر الدلالة على المراد ولانه حق من الحقوق فلا بد من نصاب الشهادة بخلاف رواية الاخبار
 كذا في القمع مع زيار (أقول) وجه الاستدلال بذلك ان لما رضى الله تعالى عنه يجوز شهادة
 رجلين على شهادة رجل ولم يفسد شهادتهما على شهادة رجل آخر ولم يشترط ان يكون بازاء كل
 أصل فرعان على حد ذاته بل اطلاقه على جواز شهادة الفرع عن جميعا على شهادة الاصلين ولم
 يروى فيه على خلافه فكل محل الاجماع قلت وفيه تأمل كذا في القمع (قوله وما في الحديث)
 أي من انه لا تقبل شهادة النساء على الشهادة (قوله يجر) عبارته وكذا لا يشترط ان يكون
 المضمود على شهادته رجلا لان المرأة ايضا ان تشهد على شهادته رجلين أو رجلا وامرأتين
 ويشترط ان يشهد على شهادة كل امرأتين اب الشهادة كذا ذكرنا شرح وقد توهم

ذكره المصنف في الوكالة
 وقوله (عند الشهادة) عند
 القاضي قيد لكل لا يطلق
 جواز الشهادة لاداء
 مس (بشروط) شهادة عدد
 نصاب ولو رجلا وامرأتين
 وما في البخاري غلط بجر

قوله وبخلاف معطوف
 على قوله بخلاف اداء
 الأصل شهادة نفسه اه
 منه

القديم في الحاروي انه قد استقر في عقل ولا تقل شهادة القاصي في الشهادة اه وهو
 علم اه (قوله عن كل اصل) متعلق بقوة وشهادة عدد الوشود عشرة على شهادة واحد
 نقل ولكي لا يقتضي شي يشهد شاهد آخر لان ثابت بشهادتهم شهادة واحد بغير عن
 الخربة وأخاذه لو شهد واحد على شهادة نفسه وآخر على شهادة غيره يصح وصرح به في
 ايرافيه (قوله ولو امرأتان) لما قد علمنا انه لا يحسن له ان يشهد على شهادة فيجوز للمراءان
 تشهد على شهادتهم اربعين أو مائة أو امرأتين (قوله لا تعارض في هذا رد لما أي به) في
 شاهدان عن كل أصل ولا يلزم لكل شاهد شاهدان متفقين ان حتى لو أشهد أحدهما على
 شاهدان رجبين وأشهدهما الآخر بينهما جاز ولو قال لا تعارض في ع ما كان أولى (قوله
 خلافا للشافعي) فانه قال لا يجوز شي يشهد على كل واحد منهما بل لا غير لدى أشهدهما
 صاحبه فيكون شهودا ربعة (قوله ولو به) مستدرك بما سبق من هذا (قوله أشهد على
 شهادتي أي أشهد بكذا) لانه لا بد من التكميل والتوضيح لان لقرع كالتائب عنه ومما
 يكونان بشئين ولا بد ان يشهد نفسه كما يشهد غيره الى مجاز في القاضي وهو
 بالبين الثالث في قوله قالوا الزرع كانت تب ولم يجبه له ما أتينا به ان يقتضي شهادة اصل
 وزرعين عن اصل آخر ولو كان الزرع با حقيقته لما جاز الجمع بين الاصل والتلف فيه وحاب
 الزباني عدم الجمع بين ما أن الزرع غير ايسر من الذي شهد به ما قبل عن الذي لم يصح
 قال في الصبر ولم يذكر المواظ بهد قوله امر عدي بكذا وأشهدني على نفسه لانه ليس بشرط لا
 من مع اقرار غيره اصل في الشهادة وان لم يقل له أشهد كما قد منا وقيد بقوله شهد لا لولم يقل له
 أشهد لم يشهد على شهادته وانما جعله منعه وهذا انما هو في غير مجلس القضاء اعمال
 جمع في مجلس القضاء شاهدان يشهد على شهادته كأي الزرع من النهاية وقد
 قوله على شهادتي لو قال أشهد على ذلك لم تجز له الشهادة لانه لا بد من احتمال أن
 يكون الشاهد على نفس الحق الشهود به فيكون امر بالالكذب وقيد بملي لانه لو قال شهادتي
 لم يجز له لاحتمال أن يكون امر باليشهد مثل شهادته بالكذب وقيد بالشهادة على الشهادة لان
 الشهادة قضاء القاضي مجبته ولم يشهد بها فادى ما ورد في الخلاصة حلقا بين في
 حصة ويجوز في غيره ما قلنا في هذا مع الشاهدان لقاضي في غير مجلس القضاء
 يجوز له ابو حنيفة وهو لا يقس ومعه أبو يوسف وهو الاصول اه كلام الجرم في زيادة عليه
 قال في الدرزية مع ما سألناكم يقول كتمت لهذا على هذا بكذا ثم سألناكم كم أمرهما ان
 يشهدا به عليه ان مع ما منعه في المص وهو الاصول ولذي عليه علم الهدى ولما سألنا ان
 كلام العام والعال فيقول وكلام الظاهر والباطل لا الاظهار ان عادل ان أحسن التفسير
 يقبل والا فلا ٢ ولا خلاف ان علم قضاة بلادنا ليس بشبهة فضلا عن الحجة الا في كتاب القاضي
 لصروة اه (قوله ويكفي سكوت الفرع) أي عند تنصبه (قوله مبينة) عبارته في الوفا
 لا قبل ينبغي ان لا يصح شاهد اسو لو شهد بعد ذلك لا نقل اه كامل (قوله ولا ينبغي الخ
 الطاهر ان ذلك على الجمع والاشياط في الحقوق واجب وهذا الفرع في في الصبر ثم قال بعد
 ورقة في حصة لم يفتي له فرع ان لم يعرف الاصل بعد التولية وغيره وهو مسمى في الشهادة على

(عن كل اصل) ولو امرأتان
 (لا تعارض في هذا رد لما أي به)
 خلافا للشافعي (و) كيفيتها
 (ان يقول الاصل بمحاطبة
 للقرع) ولو أتته بغير (شاهد
 على شهادتي أي أشهد
 بكذا) ويكفي سكوت
 الزرع ولو رد ارتد فنية
 ولا يقتضي ان يشهد على
 شهادة من ليس بمعدل
 عنه حاروي

٢٠٨
 علم القاضي ليس بيمين
 الا في كتاب القاضي
 الضرورة اه منه

شهادة بقره لا حسيب اه ٣ وهو لاسعة خشن من الكراهية اه **بشر** ذكر
 الشارح في شرحه على الامام ابراهيم عليه السلام في شرحه لروى والتحقيق
 شرح الاحكام في غيره ما ان الامام ابراهيم عليه السلام في شرحه لروى التحقيق
 راديب التمهيدية ومن قال خشن راديب التمهيدية تاس (قوله) ويقول الفرع
 اشهد ان لا اله الا الله (اي ويذكر الله وسمايه) وجد فانه لا بد منه كما في الرواية ولا ما قبل
 ولا لا بد من شهادة لاصل في قوله لا اله الا الله ان راديب التمهيدية ما اشهد ان لا اله الا الله
 انهم اشهد ان لا اله الا الله ولا لا اله الا الله ولا يعرف بها ما لم تدل لاسعة لا يجوز
 لان معرفة كافي الصوري ٤ وفي أبي السعود لان ولا بد من ان لا اله الا الله
 وسمايه ما كناية عن اليقين تقول ركبنا البرهان وحللت الامارات اه (قوله) هذا اوسط
 (امارات) قال صاحب الهداية وجير لامر اوسطا هو الذي عليه الله دورى وكرام
 امير شارحه انه اولى واحوط رقي لم يجمع وشارحا نفس الاثمة الحسنى ٥ وتبعه
 صاحب الدرر اورد (قوله) وفيه خمس ثبوتات) ولا طور ان يقول الفرع عند اقتضا
 شهور ان لا اله الا الله على الامارات على ولا اله الا الله على شهادة على شهادة وامر في رأيه
 على شهادته وانما ان اشهد على شهادة بدينه فبما شينات قال في المنية اقل ما يكفي في
 ان شهادته ان شينات وهي اشهد به كذكر اه **بشر** على شهادته على ذلك وحض اش
 هاوي. قول الاصل اشهد بكذاه والى اشهدك على شهادته على شهادته رقيه حشر
 شينات. والاحسن الاقصر قول أبي جعفر ان يقول لاصل اشهد على شهادته في كذا ويقول
 افرع شهادته على شهادته لا يكدر غير احتياجه الى زيادة كفايا وهو حشر راديبه او
 المات وسأله أي جعفر (قوله) وعليه فتوى المرحوم (غيره) قار في نسخ وهو شين
 القفيه أي لبيت واسأله أي جعفر (قوله) وكذا في السيرة اكبر وبه قال لانه
 الثلاثة وحكي في نهج ابراهيم عليه السلام في نهج ابراهيم عليه السلام في نهج ابراهيم عليه السلام
 الرواية من السيرة اكبر فان ادوا له قار في المنية. المرحوم اشد على هذا كالأهل وكلاء
 انصاف أي صاحب الهداية في ترجيح كلام القدرى المشقة على خمس ثبوتات حيث
 حكاية كزان ثم أطول منه وأقصر ثم قال وسير لامر اوسطا هو الذي عليه الله دورى وكرام
 شارح القدرى أقصر ان شينات وهو اشهد ان لا اله الا الله على شهادته رقيه حشر
 افرع منه كذا ثم قال وما كذا ان دورى اولى واحوط ثم كذا لادى اقله وقد لى
 اشهد على شهادته في شرط عند أي جعفر ومحمد ولا يجوز تركه لانه اذ المنة حشر به حشر
 ان يشهد مثل شهادته وهو كذب وانما امره على وجه التحمل فلا يشهد بالاشهاد عند أبي
 يوسف يجوز لان امر الشاهد محمول على الصحة ما لم يكن يحصل له على التحمل اه والوجه
 في شهور الزمان الاول بقوله ما وان كان مع العارف المتدين لان الحكم له اب حصر
 ان شهادته مكتوبة للدرهم اه ما في الفقه يختص بوجاهته في اختيار ما استار في الهداية
 وشرح القدرى من لزوم خمس ثبوتات في الاداء وهو ما جرى عليه في المتن كافه دورى
 والكثير المعروف بالمتقى والاصلاح وهو لرحمن وغيره (قوله) ويكفي تعدد افرع لاصل

٣ مطاب

فمنه في قوله لا اله الا الله
 الخشن من الكراهية
 والكراهية الخشن من
 الامارات

٤ مطاب

ثلاث بدون الالف واللام
 كناية عن الانافي وبها
 كناية عن اليقين

(ويقول الفرع اشهد ان
 فلا نأشاهد على شهادته
 كذا وقال في اشهد على
 شهادته بذلك) هذا
 اوسط العبارات وفيه
 خمس ثبوتات والاصغر ان
 يقول اشهد على شهادته
 بكذا ويقول افرع
 اشهد على شهادته بكذا
 وعليه فتوى المرحوم
 وغيره ابن تيمية وهو الاصح
 كافي القهستاني من
 لزمه (ويكفي تعديل
 افرع لاصل) ان عرف
 القدرى بالعدالة

والأولم تعد بل الكل
(٢) ما يكفي قعد بل (أحد
الشاهد بين صاحبه) في
الاصح لأن العبد لا يتم
بذلك (و نسكت) التوسع
(عنه نظار) القاصي

لا تقل شهادة الفروع لان قبولها باعتبارها عمل شهادة تقوم به شهادة الاصول ولا
تقل شهادة الفروع ولا يوجب ان الماخوذ اى الواجب على الفروع بس الاقل ما جاهد
الاصول دور تعد اياهم فانه يفتنى حالهم عدم فادانها ما جاهدوا على القاضي ان يعرف
حالتهم غير الفروع حاضرون وهم هل لقرينة اذا كانوا عدولا فغيرهم فاقرب للمصنف
من سؤل عنهم فاركان عدولهم فلو قد قهرت المساعة والاحتجاج الى تعرف حالهم من
غيرهم هم هكذا ذكره الا في احدى اوصاف ادب القاضي له ما في وصاحب الهداية
وقد عرفت ان اية ما ادخل الفروع جبرها من عدم الفروع فصول لا يعرف شي لا تعرف
شهادتهم اى الفروع وطهر الرواية ورواه في المخرج كما لو دلوا بغيرهم هم في هذه
الشبهة ثم قال دورى عن محمد بن ابي بكر بن حنبل في قوله بوقية ما في حالهم الا ثبت
بحديثك اه وعن ابي يوسف في هذه الرواية عن محمد بن ابي بكر بن حنبل في قوله بوقية ما في حالهم
لانعرف هذا المصنف ما ولا يعلمها فكذلك الطواب في هذا كذا على السبيل وعلى كذا على
ما اتفقوا على ال اصول وهو الصحيح لان اصل في مسند دورى في قوله بوقية ما في حالهم
عن محمد بن ابي بكر بن حنبل في قوله بوقية ما في حالهم لانعرف هذا المصنف ما ولا يعلمها
أهو على عدالة أم لا شهادة على ذلك ثم قال محمد بن ابي بكر بن حنبل في قوله بوقية ما في حالهم
مشهورا كذا في حاشية وسناب لثور في شرحه ما في حالهم لانعرف هذا المصنف ما ولا يعلمها
وان كان غيره مشهورا لا يفتنى ما ولو ان غيره عدل لكان ما في حالهم لانعرف هذا المصنف ما ولا يعلمها
فيه من كذا غيره لانعرف هذا المصنف ما ولا يعلمها وان كان غيره عدل لكان ما في حالهم لانعرف هذا المصنف ما ولا يعلمها
شهادته عدل وليس في المصر من يعرفه فان كان ليس موضع له في بعض ما في حالهم لانعرف هذا المصنف ما ولا يعلمها
سأله ما في حالهم لانعرف هذا المصنف ما ولا يعلمها وان كان غيره عدل لكان ما في حالهم لانعرف هذا المصنف ما ولا يعلمها
(قوله في حالهم لانعرف هذا المصنف ما ولا يعلمها) اى في حالهم لانعرف هذا المصنف ما ولا يعلمها
على ما في حالهم لانعرف هذا المصنف ما ولا يعلمها وان كان غيره عدل لكان ما في حالهم لانعرف هذا المصنف ما ولا يعلمها
لم تعدل شهادته كذا في حالهم لانعرف هذا المصنف ما ولا يعلمها وان كان غيره عدل لكان ما في حالهم لانعرف هذا المصنف ما ولا يعلمها
كفى المحيط اه فاما في حالهم لانعرف هذا المصنف ما ولا يعلمها وان كان غيره عدل لكان ما في حالهم لانعرف هذا المصنف ما ولا يعلمها
فيه خلافا وكيف هذا مع انهم قالوا لانعرف هذا المصنف ما ولا يعلمها وان كان غيره عدل لكان ما في حالهم لانعرف هذا المصنف ما ولا يعلمها
كما عرفت لانعرف هذا المصنف ما ولا يعلمها وان كان غيره عدل لكان ما في حالهم لانعرف هذا المصنف ما ولا يعلمها
ور كذا غيره لانعرف هذا المصنف ما ولا يعلمها وان كان غيره عدل لكان ما في حالهم لانعرف هذا المصنف ما ولا يعلمها
والصريح في المصر وغيره ان قال الفروع لادنى ما في حالهم لانعرف هذا المصنف ما ولا يعلمها وان كان غيره عدل لكان ما في حالهم لانعرف هذا المصنف ما ولا يعلمها
لا ينافى ما ذكره المؤلف لان في شرحه ما في حالهم لانعرف هذا المصنف ما ولا يعلمها وان كان غيره عدل لكان ما في حالهم لانعرف هذا المصنف ما ولا يعلمها
افاده ابو السمعون (قوله ونظير شهادة الفروع) عدمه في مصر حصر لاصل قبل
التصنيف تنذرا على الحاشية ولو ان الفروع عاينها على شهادة في مصر لاصل في مصر لاصل في مصر
قبل القضاء لا يفتنى شهادة الفروع اه لعل في حالهم لانعرف هذا المصنف ما ولا يعلمها وان كان غيره عدل لكان ما في حالهم لانعرف هذا المصنف ما ولا يعلمها
دون ان يقول بطل الاشهاد ان الاصول لو غابوا بعد ذلك ففى شهادتهم اه (اقول) وعلى
هذا فما كان ينبغي لصاحب المصر من مغلطات لاشهاد ودلائل كذا في شرحها

(في حاله) وهو كذا في حاله
لا يعرف حاله على الصحيح
شهادة في حاله
وكذا في حاله ليس به
على ما في حاله
اصطفا في حاله (ونظير)
شهادة الفروع (بما ورد)

الزباني وطهر أيضا رقول اشرح هنا أول شاهد هم ليس في محله لا ليس من افراد انكار
 لشهادة الاربعاء شاهد اولهم قتل (أقول) ولكن لا لهم من عدم التعميل عدم
 وسود شهادة مع الاصول وعليه يقصه كلام الشارح تأمل وكتب اول عبد الحليم على قول
 الدرر ولعل مشاغطة الخ لاحقا في اركان من مروي المسئلة مقصود هما الا ان احدهما
 لو قصودا لكانت تكون الاخرى مقصودة بل هي فان انكار لاصل الشهادة يقتضي
 بطلان شهادة افرع سواء انكر لاصل الشهادة ايضا كما هو لظاهر اول منكر وان انكار
 لاصل الشهادة يقتضي بطلان شهادة افرع سواء انكر لاصل الشهادة نفسه كما هو لظاهر
 اول من يقر فليكن وجهه وعادة الله هي ان انكر شهرة والاصل الشهادة يتبادر تصور
 لكافي وتعليقهم قوتهم لان التعميل لم يثبت للعارض يتبادر منه تصوير الزباني اذا لظاهر
 في التعميل على الاول ان يقال لان الشهادة لم توجد للاصول في هذه طارئة فكيف يوجد
 التعميل ويصحب لوجوده كيب تقبل شهادة افرع وسهرا له ليحتمل فضلا عن العطف على اقسام
 الزباني سيما في شاهد عال من ان يفتي عليه مثل هذا اقسام الله وهو من مشايخ الشريعة مع
 اليه ويعتمد عليه هذا لم يعد الله في ثم بطلان شهادة افرع وعدم قبولها كان الانكار
 من لاصل قول اداء افرع وحكم القاضي شهادة به ثبت على افرع انكار لاصل وان
 هذا لا دوا وان ولوا حكمه اذ لا يثبت في نكاحه كما لا يقتضي انتهى وحال وان حبر
 انكاره لا يلازم انكاره لان لاصل يحتمل ان يقول ان شهد افرع في ذلك كاذبا بوجوب
 الانشاد مع انكار الشهادة وهو من جهة تصور بطلان وقد اشير اليه بما سبق (قوله سالنا
 شهادة اولهم قتلهم) أي ثم ماتوا أو غابوا شهد افرع لم يثبت لعدم الشرط وهو التعميل
 وفي الفتح لانه وقع في التعميل لعارض حبرهما وقوة وجبر الاصول بهدمه ولا يثبت مع
 التعارض انتهى فارق في شرح الوافي وفي ادخال الاصول ذلك ثم ماتوا أو غابوا ثم جاء افرع
 يشهدون عن شهادتهم هذه الطائفة اجمع حضورهم ولا يثبت في الشهادة الدروع وان لم
 - كروا انتهى (قوله او شاهدناهم وغلبوا) هو في معنى انكار الشهادة وبما ان الشاهد لو حال
 او هب بعض شهادتي فيقبل بالشروط المتقدمة فلما لم يجعل هذا مثله تأمل (قوله قبلت
 خلاصة) هذه مما جعل انكرت بها كالتق (قوله على ثلاثة) هو وفلا من غير ان يعبر به
 من يفي آدم وبما من ابائهم كاندسناه (قوله القلبية) أي المصير به مثلا (قوله قبلت لهات
 شاهدين) أي فلا يشترط ان يعرف افرع بالشهود عليه بعينه وهذا من قبل ما مر شهادة
 قاصرة بتمها غيرهم (قوله ولو مقر) لان الشهادة على المعرفة بالسبب قد تضمنت والماضي يدعي
 الحق على الحاضرة قلها لهما في هذا لا بد من نفي بها لانه النسبة لاحتمال التزوير محرم ومع
 (قوله ومثله الكتاب الحكمي الخ) فان كتب ان فلا باء ولا شاهد اعنذي بكذا من افعال على
 قلانة بنت فلان القلبية واحصر المدهي امرأته عند الله صبي المكتوب اليه وانكرت لمرأة
 ان تكون هي المذنب بتمه لئلا يلازم من شاهدين آخرين يشهد باسم المذنب بتمه لئلا
 النسبة كما في المسئلة الاولى كذا في العيني مدق (قوله لانه كانه شهادة على شهادة) الا ان
 القاضي لكال ديانته ووفور ولا يتم بقره بالتقر (قوله لاحتمال التزوير) أي على نصير

مالا بشهادة اولهم قتلهم
 او شاهدناهم وعلنا ولو
 سئلوا فـ
 خلاصة (شهدا على شهادة
 اثنين هي ثلاثة فلان
 المذنبين وقاد احبوا
 في مرثا وادبها في امرأته
 لم يبر فاحسها هي قبل له
 هات شاهدين أم هي
 فلاية) ولو مقبرة (ومثله
 الكتاب الحكمي) وهو
 كتاب القاضي الى القاضي
 لانه كانه شهادة على
 انشاده ولو جاء المدهي
 برجل لم يبره كانه اثبات
 انه هو ولو مضى الاحتمال
 التزوير محرم

اسمه وكنته مثل ما في الكتاب ~~له~~ كني بن بنو طالمدي مع الشارح (قوله و لازم
مدعي لا شتر ان لبيك) يعني انه اذا دعي المدعي عليه ان غيره يشترط في الاسم والنسب كان
عليه نسيان بان قول القاضى ثبت لك فان ثبتت تدفع عنه الخصومة كالقول في القاضى
بشارك في الاسم والنسب وان لم يثبت ذلك ~~بكون~~ حصص (قوله كاسطة قاضيان)
قال في ماضي اذا كتب كتابا كتب اسم المدعي عليه ونسبه على وجه الكمال فقال المدعي
عليه ثبتت اعداؤه بن فلان لا لى وقضى المكتوب ليه لا يعرفه بقول القاضى اقم
البينة انه فلان بن فلان فان قال المدعي عليه انا فلان بن فلان بن فلان وفي هذا الحى اوفى
هذا اقم اوفى هذه اعادة اوفى هذه البائدة رجل غيرى مـ هذا الاسم يقول له القاضي
ثبت ذلك فان ثبت ذلك تدفع عنه الخصومة كالقول في القاضى بشارك في الاسم والنسب
وان لم يثبت ذلك يكون حصصا مـ ملخصا وفي البحر عن البراءة اقرار عليه اعداؤه بن فلان
المدعى كذا الجاه رجل مـ اسم وادعاء وقال اريد به رجلا آخر مـ في ذلك صدق قضاء
ولا يقضى عليه به مال مـ وقد قيل ان كلامه صحيحان في المدعى عليه وهذا مدع مـ
وبرهن المدعى ان شارك في الاسم والنسب ادعاه لا يقبل قوله لانه لا يثبت له في اثبات
حياته ذلك فيسبى كانيه لم يثبت له مدعى عليه فان كان يعلم عون ذلك الرجل مـ
تاريخ الكتاب لا يقبل كتاب القاضى ان كان قبل ذلك قبل وكذا لو كان لا يدري وقت موت
ذلك الرجل كافي البحر (قوله ولو قال في ماضي) اى في الشهادة وكتاب القاضى (قوله حتى يفساها
الى فضاء) ان اشترى لا يحصل بالنسبة عامة وهي عامة الى بنى فمهم لاسم قوم لا يحصلون
ويحصل بالنسبة الى الفخذ اسم خاصة وقسم الى الهذلي القسبي قبيلة لمصه وفي اشراج
يأخذ الاعلى وفي المساج اعداؤه بالسكنى وبالسكنى تنقسم دون القبيلة ووفق البطن
رقيل دون البطن ووفق القبيلة وهو مذكر لانه على الذر والنسب من الاعضاء مؤنثة والجمع
مع مـ ما اذا مـ وفي اصباح اعداؤه اخر قبائل اولها الشعب ثم القبيلة ثم الفصيلة ثم
المصارة ثم البطن ثم الفخذ وقال في غيره الفصيلة بعد الشعب فان الشعب يفتح الشجر بجميع القبائل
والقبائل بجميع اعداؤه الممارين بالسكنى جمع البطون والبطن بجميع الاتحاد والاعداد
بجميع القبائل وذكر في بحر ان العرب على ست طبقات شعب وقبيلة وعامرة وبطن وفخذ
وفصيلة ففسر شعب وكذا ربيعة ودمج وجيم وهيت شعوب بالان قبائل تنسب بهم او كانوا
قبيلة وقريش عمارة وقصى بطن وهانم فخذو لعماس فصيلة وعلى هذا لا يجوز الاكتفاء
بالفخذ لم يثبت بها الى الفصيلة لاسم اذ رتبها ولد قال ففسرته الى قبيلة الى قومه ومنهم من
ذكر بعد الفصيلة العشيرة وقسمه في مصر الكندة قسم الى الكاح والحامير ان التعريف
بالاشارة الى الحاصر وفي تعريبهم ذكر لاسم والنسب والنسبة الى الاب لا يمكن عند
الامام ومحمد ولا يمس ذكر الحاد فلا تشا فان لم ينسب الى الحاد رتبة الى الفخذ الاب الاعلى
كتمجي وبجاري لا يكتفى وان الى الحرة لا الى الفصيلة والجد لا يكتفى عند الامام وهذه ان
معروف بالصدانة ~~كنى~~ وان نسبا لزوجها يكتفى لمقصود الاعلام ولو كتب الى فلان
ابن فلان القلاى على فلان سندی عبيد فلان بن فلان اذ لاني كنى انما قاله ذكرهم

ويلازم مدعي الاشتراك
البيان كاسطة قاضيان
(ولو قال في ماضي القسبي لم
يغير حتى ينسب اياه الى
فضاء)

فيجب محسبا كذا في فتح القدير وبجنت فيه الرمي في حاشيته وقال الذي يقتضيه التحقيق
 ما سبق انه يحكم به في كل ما يتيقن به كذبه تأمله ١٥ وقال قد جوزوا الشهادة بما أوتى من مع
 من ثقة موفته اذا اخبر به فكيف يحكم به معه وقد يقال لما جرم بالشهادة بالموت وطهر حيا قطع
 بكذبه فكان ينبغي ان لا يجرم بل يقول اخبرني فلان أو سمعت من الناس أو اشتهر عندي ذلك
 ومحذور في مثل ذلك ينبغي ان لا يحكم به فلا يشهر ولا يعز ولا تامل فان قلت سبق عند الكلام
 على قول المستنف ولا يسمع القاضي الشهادة على الجرح المبردان المدعى عليه اذا أقام البيينة
 ان المدعى استاجر الشهود بعشر دراهم من ماله الذي يدمو طالب استرداده فيقبل قلت
 لا يلزم من قبول بيينة المدعى عليه رد الشهادة كونهم شهداء زور حتى لا يلزمهم التعزير (قوله ولم
 يدع سموا ولا غلطا) في البصر عن فتح القدير ولو قال غلطت أو ظننت ذلك قيل هما يعني كذبت
 لاقراره بالشهادة بغير علم ويحذفه ما ذكره الشارح فانه جعلهما ككبت فلا تعزير وهو
 الظاهر ١٥ (قوله ولا يمكن اثباته) أي اثبات تزويره أما اثبات اقراره فممكن كما لا يخفى
 تامل (قوله لأنه من باب النفي) لانهم انعموا على من شهد بغير حق ولا يلتفت الى ذلك على
 حال في البصر وخرج ما اراد من ثبوت ثبوتهم أو صالفة بين الشهادة والعمى أو بين شهادتين
 فانه لا يرد ولا يندري من هو الكاذب منهم المشهود له أو الشاهدان أو أحدهما وقد يكذب
 المدعى لنفسه السامع الذي الكذب ولا يمكن اثباته بالبيينة لأنه من باب النفي والبيينة جهة
 الاثبات في اقراره على نفسه فيقبل اقراره ويجب عليه موجه من الصمان أو التعزير ذكر
 الشارح الزبلي وبه علم ١٥ لا يمكن اثبات الزور بالبيينة وفي كافى الحاكم ومن المتأخرين
 يشهد أن هذا النفي لم يكن فلان فهذا مما لا يقبل وكذا لو شهد أنه لم يكن فلان على فلان
 دين ومن شهد أن هذا لم يكن وشهد بالباطل والحاكم يعلم أنه كاذب ١٥ وظاهره أنه من قبيل
 الزور فيعزونه على هذا يعزروا تأمره أو يتيقن كذبه واعماله يذكر المؤلف حاله وعمله وأما لأنه
 لا محيص له أن يقول كذبت أو ظننت ذلك أو سمعت ذلك فثبتت وجهه يعني كذبت لاقراره
 بالشهادة بغير علم فجعل كأنه قال ذلك كذا في السبأ في وجهه في إيساح الإصلاح تطهيره
 ظهوره حيا بعد الشهادة بموته أو قبله طالما شهدوا برؤيه فلا رضى ثلاثين يوما وليس في
 المدعى عليه ولم يروا الهلال ١٥ قال الرمي قال في فصول الامدادى شهد أن فلانا على هذا
 الرجل ألف درهم فقتضى القاضي بشهادتهما أو امر المدعى عليه بدفع المال وهو الألف الى
 المدعى ثم أقام المدعى عليه البيينة على البرائة فان الشاهد من صنفين والمدعى عليه بالخيار في
 تضييع المدعى أو الشاهد من لازم ما حقه عليه ايجاب المال الى الحال فاذا أقام البيينة على البرائة
 فقد ظهر كذبهم ما قصدا ضامنين فقرما ١٥ وظاهره ان الشاهد يكون شاهدا زورا والآن
 يحصل ظهور الكذب بالنسبة الى المال لا الى التعزير وانه تعالى أعلم ذكره الغزى ١٥ (قوله
 عز) لان شهادة الزور ككعبة يتعذى ضررها الى العباد ليس فيها حد مقدر قال عليه
 الصلاة والسلام يا أيها الناس عدت شهادة الزور الاشر النافقة تعالى ثم ثلاثة نوافل فاجتنبوا
 الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور وعدا عن الكفار سبعين مثل عمن قال في كافى الحاكم
 أعلم أن شاهد الزور يعز واجام اتصل لقضاء شهادته أو لانه ارتكب كبيرة اتصل ضررها

ولم يدع سموا ولا غلطا
 كما حرره ابن الكمال
 ولا يمكن اثباته بالبيينة
 لأنه من باب النفي (عز)

بالتشهير) وعليه الفتوى
مراجعة وزاد ضرب به
وحسبه مجمع وفي الجور
وطاهر كلامهم ألقا في
أرضهم وجهه أو رآه
سياسة وقيل إن رجوع
مصر اضرب أجماعا وان
تائب لم يضر وأجماعا
وتفويض مدته

بالتشهير) وعليه الفتوى
أي لا بالضرب وهو قول الإمام لأنه كان يقول تزيير تشهيره قال في الاستحباب والفتوى على
دولة استدلال الإمام بأن شرها كان بشهر ولا يضرب وكان يبعثه إلى سوقه إن كان موقفا
وإن قومه لم يكن سوقا بعد له صراجه ما كانوا أي جمعه أو في موضع أكثر جعله القوم
دولة قول أن شرهاية رثكم السلام ويقول ما رددنا هذا شاهد زور فاحذروه وحذروا الناس
منه ه قال شهني فاقبل أن بالحق لا يرى نقبها التابني أجيب بأنه لا يذكر فعل شرع
استدلاله ونحوه ونحوه أن أنه لم يستقم به هذا القول بل سبقه إليه واستدلاله غامض ويحوي
بعضه فعل شرع فإنه كان قاضيا زمن عمر رضي الله عنه وعن رضى الله عنه
ومثل هذا التشهير لا يجرى على الخصامة رضى الله عنه الذي كانوا هم في زمنهم وما
استدلاله أي أصحاب من حديث عمر لا يجرى على السياسة ه والتشهير لغة الرفع
عني أن من كان انقاما ومن لا يركب في الصباح وعند الله ما مثل عن شرع وبغته مع
أعوان القاسي أعم من أن يكون ما شيا أو را بكاره في بقرة كما يشعل النار كما في الجور أو في
جوار كما هو عرف ديارنا (قوله زارا) أي أصحابان ضربه وبغته أنه رثكب يحظر أو قال
في الجور رضى في فتح الله في فواها وقال أنه الحق وهو قول شافعي لأنه روى عن عمر رضي
الله تعالى عنه أنه شرب شاهه لزور أربه بر صوابا وحكم ربه ه قال أولي عبد الحليم
قول ولا يلزم من كونه قولها ما حقا أن يرجع على قوله بل قوله هو الحق وله هذا كالمفتوى
عليه وقد كثر له في السياسة والفتوح مع ربا في إمامكم الإمام أبي محمد الكاتب أنه لو رجع على سبيل
لنوبة والد له لا يضر بالاختلاف وإن رجع على سبيل لاضر ربه زور بالاختلاف وانما
الاختلاف فيهم لم يعم وجهه رجوعه كما يجرى (قوله أن - صم وجهه) - صم وجهه
وسكون الحاء ممتنعان في حال طهارة حال صم وجهه راد ومن السهام
وهو راد الله وردها على الله ه من لا صم وهو الأسود وفي المعنى ولا صم وجهه
بالخاء طاء كمال ه (قوله أن - صم وجهه) باب كان أحد من أهل الشهادة ولا يؤثر
به التشهير لا هذا الفعل اللائق به الزجره الرادع لامتثال الحق قدم الشارح في آخر باب ه
الفتوى ما يجرى ه في حيث قال وعلم أنهم يذكرون في حكم السياسة أن الإمام يفتلها ولم
يقولوا القاسي فظاهره أن القاضي ليس له الحكم السياسية ولا العمل بها في الجور بل قوله
أذره سياسة محمول على ما إذا ورض لا إمامة الأحكام و سياسة لأنه نائب و نائب كالصبر
في مثل هذه أمثل يمكن قال الله تعالى لا يسود أجماعا ه (أقول) ويؤيده في الجميع
إجماعية ولدى روى عن عمر رضي الله عنه في شاهد زور أنه - صم وجهه ه و ما راد الله
شمس الأئمة السرخسي أنه قال ذلك طريقا سياسة إداري لا إمامة المسئلة فيه وتأويله عند
شيخ الإسلام أنه لم يرد به - شينة اتسويدا عمارية القليل بانقضاء التشهير فان تحيير
يسمى - سود قال الله تعالى وإذا بشر أحدكم بطلاق طل وجهه ه - ودا وهو طيم (قوله أن
رجع مصر) أي على ما كان منه مثل أن يقول هدت في هذا الزور ولا أرجع عن مثل ذلك
فتح (قوله ضرب أجماعا) أي - ه ط (قوله أن تائب الخ) أي وإن لم يعرف حاله فهو

على الخلاف المذكور قال في الصحيح وأعم أنه قد قيل إن المسئلة على ثلاثة وجهان يرجع على
 سبيل الأمر من مثل أن يقول نعم شهدت في هذه بالزور ولا أرجع عن مثل ذلك فإنه يزور
 بالضرب بالآلة سابق وان يرجع على سبيل التوبة لا يعرفه اتفاقا وإن كان لا يعرف حاله
 فعلى الاختلاف المذكور فيقبل لا خلاف فيتمسم بخوابه في التائب لأن المقصود من
 التعزير الاتزاجاد وقد اتزجرت على الله تعالى وجواب ما قيل لم يذب ولا يخالف فيه أبو حنيفة
 (قوله لم أرى القاضي) أي بحيث يسوغ له أن يقبل شهادته لأن القول بالرد إليه فيكون
 فهو بنفسه في التوبة إليه وقيل بقصد بعام وقيل بنصفه لأنه بعض الإيمان يتغير الحال
 شرب الامة (قوله لو فاسقا) الأولى أن يقول وتقبل شهادته بعد توبته لو فاسقا لأنه بعد ظهور
 توبته يعلم أنه لا يشهد ذو واجلا لحاله على الصلاح تأمل لما في العين ٣ وهل تقبل توبته
 بعد ذلك قالوا إن كان فاسقا قبل لأن الذي جله على الشهادة فشهد ذاتا بظهر صلاحه
 يقبل لزوال الفسق ١٥ (قوله لا تقبل شهادته أبدا) لأن عسالة لا تقبل ملاء على ولأنه
 لا يطمئنه شهادة الزور وحاله بعد التوبة بحاله حين شهدت فلا يؤمن هو (قوله وعن القاضي
 تقبل) لأنه قد يظهر بالندم والتاسف على ما وقع أي من غير شرب مدة تكفي الجوع عن الخلاصة
 قبل قوله والاختلاف وفي الحاشية المعروفة بالعدالة إذا شهد بزور عن أبي يوسف أنه لا تقبل
 شهادته أبدا لأنه لا يعرف توبته وروى النخعي أبو جعفر أنه تقبل وعلمه الاعتقاد وظاهر
 كلام الشارح صريح في أن رواية الثانية عن أبي يوسف أيضا تأمل واقده سبحانه وتعالى
 أعلم واستعقر الله العظيم

(باب الرجوع عن الشهادة)

أطلق الرجوع عنها فحمل ما إذا كان الرجوع من الأصل أو الفرع ومنها شبه العائنة
 والخاصة أي مسئلة شهادة الزور وتأخيرها ظاهرة وترجمته بابا لأن مسائله تدخل في مسائل
 كتاب الشهادات كدخول مسائل فواقض الوضوء في كتاب الطهارة وترجمته بالكتاب في
 المطامع الكبير بناء على أنه مشتق على خمسة أبواب لآلته ما بين الشهادة الرجوع رفعها
 لمعرفة أن البداية لم تنع الدخول وقد صرحوا باب الكتاب في اصطلاح الفقهاء كونه من
 الباب والباب كالأرواق الفصل كالبيت قال الشرب الجرجاني الفصل قطعة من الباب ٣ لما
 لم يكن لهذا تعدد الباب ولا أقل أن يكون فوق الفصل ترجمته بابا باب فطهران هذا أولى من
 الترجمة بالفصل كما في الوفاة ومن الترجمة بالكتاب كما في بعض نسخ الهداية لأنه يوجد في بعض
 نسخها الترجمة بالكتاب ووجهه أن تحت أبوابه مدة لا يمكن المصنف ذكر بعضها وإن لم
 يصرح بالباب أو الفصل وتترك بعضا كذا كرم في البصر وشان المتن الاختصار ولذا ترجم في
 التاتارخانية بالكتاب وكذا كرمه ستة عشر فصلا لآلته على نسق وجه الدفع ما وجهه بعض
 أفاضل الشراح كلام بعض المصنفين مشيابه إلى الاعتراض على الهداية قال في البصر
 والكلام فيه في مواضع الأولى في معناه لغة قال في المصباح يرجع من مقره وعن الأمر يرجع
 رجوعا ورجعا ورجى ومرجعا قال ابن السكيت هو يفيض الذهاب ١١ الثاني في معناه
 اصطلاحا فهو نفي ما أثبتته كذا في المحيط الثالث في دكته وهو قول الشاهد ترجمت عن

قوله لم أرى القاضي
 العيني أن نور العيني قال يزور

لم أرى القاضي على
 الصحيح لو فاسقا ولو عدل
 أو مستورا لا تقبل شهادته
 أبدا قال وعن الشافعي
 تقبل ويهني عيني
 وغيره واقعه أعلم

(باب الرجوع عن
 الشهادة)

قوله لما لم يكن لهذا
 هكذا بالأصل وتظهر هذه
 العبارة

شهدت به أو شهدت بزور مع شهدته أو كذبت في شهادتي فلا أنكرها لم يكن رجوعا كذا
 في خزانة المفتين الرابع في شرطه مجلس القاضى فلا يصح الرجوع في غير وقتها ثم عدم قبول
 البينة على رجوعه وعدم استخلاصه إذا أنكر كما يأتى الخامس في صفته قال في النهاية أنه أمر
 مشروع مرغوب فيه مديانة لأن فيه خلاصا من عقاب الكبيرة ١٥ وذكر الشارح أن
 شهادة الزور كتمان الشهادة بالحق سواء وإذا شهد بزور عمد أو خطأ وجبت عليه توبة
 وهي لا تصح الاعتذار لها كمن ولا يمنعها الاستعانة من الخلق وفيه تدارك ما تلف بالزوراء
 السادس في حكمه وهو شتم أحد مدعى ما يرجع إلى حاله والآخر إلى نفسه فالأول وجوب
 ضمان ويحتاج إلى بيان ثلاثة سببه وشروطه ومقداره فسببه انلاف المال أو النفس بها
 ما نوقعت انلافا ثم قدت سببا لوجوب الضمان والاندثار بالاسبب ثملة المباشرة وسببا في
 سببه مفعلا وشرطه كونه بعد القضاء بمجلس الزمان كون المتلف بها مائة الامهات لو رجع
 عن منقمة كالشكاح بعد الدخول ومنفعة دار شهدا على المؤجر المستأجر باجرئها بأقل من
 أجر مثلها ثم وجه ما وأن يكون لانلاف غير عوض لانه بعض انلاف صورة لانه في وقدر
 لواجب على قدر الانلاف لانه السبب والركن يتقدر بشدة الاعتداء وأما ما يرجع إلى نفسه
 فتوعان وجوب الحد في شهادة الزور سواء كان قبل القضاء أو بعده لا يذف منهم ولو بعد الاعضاء
 رجعا كان أو جادا خلافا لفرق الرجوع وجوب الضمان وهو البينة عليهم ان رجعوا بعد الرجوع
 لا بعد الجحد وان مات منه وان شفى وجوب التعزير عليه سوى شهادة الزور ان تقع الشهادة
 بالزور وطهر هذا القاضى باقراره كذا في البدائع والاشمان لو اتفقا حقا من الحقوق كالخوف
 من القصاص لو شهد به ثم رجعا أو الرجعة أو تسليم المشقة أو إسقاط خيار من الحيارات
 كذا في النفق ولا فرق في وجوب التعزير أى التشهير بين كونه قبل القضاء أو بعده ونظر فيه
 في فتح القدير وأجاب عنه في البحر بما سبق في بيان مقتضى وعز رولنا فيه جواب حسن يأتى
 في بيان ما له (قوله هو) أى الرجوع عنها منع (أقول) ويمكن تشبيهه بالراجع (قوله
 انية قول) أى الشاهد (قوله عا شهدت به وهو) أى ما تقدم من ركنه (قوله فلا أنكرها)
 أى بعد القضاء (قوله لا يكون رجوعا) كما في غيره من الزمان المتبين وفي الفصول
 ١٥ مادة لو أنكر الشاهد الشهادة فمقتضى القاضى لا يضمن لان انكار الشهادة
 لا يكون رجوعا بل رجوعا ان يقول كنت مسطلا في الشهادة وهذا انكار لشهادة ١٥
 منع (قوله شرطه مجلس القاضى) فلا يصح عنه غير القاضى ولو شرطيا منع أى وتوقف
 صحة الرجوع على إفضائه أو بالضمان - الا فالاستعانة بغيره عليه في الشك وفيه أيضا
 وينفرد على اشتراط المجلس أنه لو أقر شاهد بالرجوع في غير المجلس وأشهد على نفسه به
 وباتزام المال لا يلزمه شيء ولو ادعى عليه بذلك لا يلزمه إذا تصادقا لأن لازم المال عليه
 مكان هذا الرجوع وفي المحيط ولو دعى رجوعا مع هذا القاضى ولم يدع القضاء بالرجوع
 والضمان لا يسمع منه البينة ولا يخلط عليه لان الرجوع لا يصح ولا يصح موجبا للضمان لا
 بانصاف القضاء كالتهاون في ذلك أو صاحب الهداية فيه صرح في الفتاوى الصغرى
 قال في هذا المتن وأما بضمينه توقف صحة الرجوع على القضاء أو بالضمان والرد على

(هو أن يقول رجعت عما
 شهدت به ولمعه فلا
 أنكرها) لا يكون رجوعا
 (و) الرجوع (شرطه مجلس
 القاضى)

من استبعده وان كان بعض المتأخرين فاده وغوله بحسب افاضى هكذا في أكثر النسخ لكن
الذي في المنع والمثون المحردة بحسب قاض منقوصا وهو الظاهر ان تأمله قاله يمكن عند قول
الكثرة لا يصح الرجوع عنها الا عند قاض تنكبه بشيخ الى انه يشترط بحسب القضاء أي قاض
كان ولا يشترط الرجوع عند الذي شهد عنده اه (قوله ولو غير الاول) أي بحسب القاض
الاول (قوله لانه صح) أي للشهادة فيختص بمختص به الشهادة من بحسب القاض أي من
أي حاكم كان كقاضي البيعة يشترط له ما يشترط لصحة البيعة من قيام المبيع وورع المتبايعين
مقدمي ومنع وهو تعليل لا يشترط بحسب القاض (قوله أو توبة) في المنع والرجوع توبه
وهي على حسب الخاتمة بفعل الرجوع مضاعفة وتوابع الشارح بالولاء قد يرجع لانه توبه
لي قد يكون نقد تلاف الحق أو ليكون المشهود عليه شرعا على كفاه مسا (قوله وهي) أي
التوبة بحسب بداية الرجوع عنها توبة وهي علانية تكون في مجلس افاضى يصبر
تكون التوبة عنها علانية وذلك بوقوعها في مجلس افاضى وان لم يصحك عند اذليت
عده فيكون الرجوع مضاعفا انما تعلم ان العلانية لا تنوقف على الاعلان بحسب
الذنب بخصوصه مع ان ذلك لا يمكن بل في مثله عفا عنه علانية وهو انه اذا ظهر له ان الرجوع
وأشدهم عليه وبلغ ذلك القاضى بالبيعة عليه كيف لا يكون هذا اه (قوله السر بالسر
والعلانية بالعلانية) هذا من الحديث وصفه اذا المنة ذنبا فاحذرت عده توبة الخ
(قوله فالوادعي) ان لقائمة اشترط بحسب القاضى (قوله عند غيره) أي عند غير القاضى ولو
شرطيا كما في الخط (قوله أو اراد عيتمها) أي عند البعض من البرهان دور (قوله لا يقبل) أي
ولا يستحق (قوله لفساد الدعوى) لان مجلس القاضى شرط للرجوع مكانه عدا رجوعا
باطلا والبينة أو طالب البينة انما يكون عند الدعوى الصحيحة (قوله عند قاض) أي آخر
غير الذي كان قاضى بالحق داماد (قوله وتضمنه باهما) عطف على قوله وقوعه أي وادعي
ان ذلك القاضى الذي وقع رجوعهما عنه دحضهما أي حكم عليهما بالضممان حلبي حيث
تقبل لان السبب صحيح بجموع (قوله باهما) أي الشاهد بين أي وأقام بينة تقبل بينته
ويحتمل ان ان أنكرنا لان السبب صحيح كالأقر عند القاضى ارجع عند غير القاضى فانه صحيح
وان أقر برجوع باطل لانه يجعل انشاء الحال كما في المنع (قوله قبل وجعل انشاء) أي كالأقر
عند القاضى انهما رجعا عند غير قاض الخ ما قدم في المصنف التي قبل هذه فظهر الفرق
بين ما اذا برهن على رجوعهما عند غير القاضى وبين ما اذا برهن على قرارهما بالرجوع عند
غير قاض فانه في الاول لا يقبل لان رجوعهما عند غير القاضى غير معتبر وفي الثاني يقبل
لان الثابت بالبيعة كالثابت بالعلانية فبالبرهان على قرارهما صار اكتم ما أقر في الحال
والحال انهما عند القاضى وذلك رجوع معتبر يقبل (قوله ابن مقلان) ومثله في التبيين
وعبارته ولو أقام بينة انهما أقر برجوعهما عند غير القاضى لسمع لان اقرارهما به يكون
رجوعا عنهما في الحال اه أي وان كان اقرارهما عند غير باطلا لانه يجعل انشاء الحال (قوله
سقطت) أي الشهادة عن الاعتبار فلا يقضى القاضى به التعارض الحسبي بل يرجع
للاول (قوله ولا ضمان) لانهم لم يتلقا شيئا على أحد (قوله وعمر) أي الشاهد أي جنسه

ولو غير الاول لانه نسخ أو
توبة وهي بحسب البداية
صحة اخل عليه الصلاة
والسلام السر بالسر
والعلانية بالعلانية (قوله
ادعي) المشهود عليه
(رجوعهما عند غيره
ورهن) أو اراد عيتمها
(لا يقبل) لفساد الدعوى
بجواز مالوادعي وقوعه
عند قاض وتضمنه باهما
ملحق أو برهن انهما أقر
برجوعهما عند قاض
القاضى قبل وجعل انشاء
الحال ابن مقلان فان رجعا
قبل الحكم به سقطت ولا
ضمان (وهو)

(قوله ان الحاكم اذا اخطأ) فان لم يهاقد اخطأه من الشخص عن حال اشتهر (قوله)
 وضمنا ما اتفقنا له (هو دليسه) أي اذا قبض المدعي المال لان التسبب على وجه التعدي
 سبب، ومن كفاير التروفة وجد سبب الاتلاف بعد ما قد تعذر يجب ان يمان على المباشر
 وقوله قضى لانه كالمال الى القضاة من جهة ما فان القضاة واجب عليه بعد ظهور عدلهما
 حتى لو منع بائنه وصحى امره ولم يردى به عليه، صرف الناس عن نقله وتعدله
 سبب ذاته من ادعى له فذلكم فاعلم سبب وفي المحيط يرجع الشاهدان في المرض
 وعليهما دين احصه وما تباين دين احصه من ما وجب عليه بالرجوع في المرض دين المرض
 لانه وجب باقراره في المرض اهـ ويؤخذ من قوله تلفاه انه لو يصف التلف الى ما
 لا يمان كالمشهود بانفسه بل موت مات، شهد به روث المشهود له المال من المشهود
 عليه ثم رجع الى ما لا يمان روث بالموت وذلك ان احصاه في الوارث المال بالتب والموت
 ولا تصحاق يضاف الى آخره ما وجد فيضاف للموت ذكره الى باقي في اقراره المرض وفي
 البصر عن العنايته شهدوا على انه ابراهم من دين ثم مات امرهم فاستمر رجلا من هذا الما لب
 لانه تولى عليه بالاملاس اهـ واعلم ان ضمير الشاهد لم يخص في رجوعه بل مثله ما اذكر
 في الاصل لانه ان ظهر رجلا له كما رخصه من الشفعة في ان الحكم بقوله رقية في يجب
 ان يمان على الشاهد من الشاهد ان متى ما كر اشيا هو لازم لقضاة ثم ظهر رجلا له من هذا
 ما ذكرنا شيا بالاحتجاج اليه اقصا من غير رجلا ما عالا لا يمان شيئا حتى نولى اولاده
 دامت وادعى رجلا من ثم بسبب الما الا شهد شاهدان ان هذا الرجل مولى هذا الذي سلم
 ر لاه وعافه هو غوارته لان لم يوارثه ففرض في القاضي يمانه فاسم ذلك وهو مصر ثم ان
 رجلا آخر اتهم اليه انه كان من الاولاد الاول ووالى هذا الثاني ونه تولى هذا الثاني
 ولادوه رثة لوارثه فغيره فاسم في قضى بالميراث الثاني يكون الثاني بالخيار ان شاء
 من الشاهد من لا ويرث من شاهد من المشهود له الاول لانه ظهر كذب المشاهد من الاول
 فبالحكم به تعالى ويان ذلك في مثله لولا قواها هو رثة لوارثه فغيره امر لا بد منه
 بالتصا به بالميراث فانهم اذا شهدوا بالاصل لولا ولم يقولوا انه وارثه لتناصى لابقى بالميراث
 ونما حد الاول الميراث بقول الشاهد من الاول انهم لولا وارثه اليوم وقد ظهر كذبهم
 فبالحكم لاف منه شهادة بالسكاح فانهم اذا شهدوا انهم سكت وهي امر انه لان موته
 مات وهي امر انه زيادة فغيره احتاج اليها فامم لوقالا كانت امرته فان هي بقضى اب
 بالميراث وصار وجوده له زيادة وادعته له ولو عدت هذه الزيادة لكان لا يجب ان يمان
 في لانهم شهدوا بالسكاح كان ولم يظهر كذبهم في ذلك اهـ وفي البصر عن غروقي ذكرنا في
 شهد شاهدان على رجس ان فلانا فرسه اقصا درهم وقضى القاضي بها ثم اتهم القاضي على
 بنة على الدفع بل اقضا يا امر القاضي ردوا عليه ولا يصح التهم ودولوه واما ان عليه
 اقصا درهم وقضى القاضي بذلك واخذ الارب ثم رهن انقضى عليه على البراقين فضاء
 بضم الشهود و غرق اثنى بوجه لاول لم يظهر كذبهم لخوا راء اقرصه ثم ابرأ في الوجه
 اثنى ظهور كذبهم لانهم شهدوا عليه بالالف في الحال قد تبين كذبهم فصاروا متضربا عليه

ان الحاكم اذا اخطأ
 فله ان يمان على القاضي له مخرج
 تسد له (وضمنا ما اتفقنا له)
 له شهد عليه (تسليمها)

الآثرى انه لو قال امرأته طالق ان كان لدلان عليه شئ فشهد الشهود ان فلانا اقترضه النفا
يحكم بالمدى ولا يحكم بالوقوع ولو شهدوا ان عليه ألفا يحكم بالنفا ولو وقع جميعا فثبت به هذا
ان الشهادة على الاقرار لا تستشهد على قيام الحق للعالم والشهادة بالدين مطلقا شهادة
على الحق في المال اه فقد علم تبيين ما بطهرو كذبهم من غير وجوع فتبين ما اذا ثبت
كذبهم ما لاولى وله ان قال في تبيين الجامع في باب بطلان الشهادة اخذ الدية ثم جاء المتهم ود
بنته حياضهن الولي للقبض ظاهرا ولا يرجع لاسامة بدلهما والشاهد فلان كذبه المكره ويرجع
عما اخذ الولي لذلك وكذا لو قصص لكن لا يرجع عنده اذ ليس للدم مالية فكل بخلاف
المدير واهذا في حقه يثبت الشاهد والمكره في لعنولا ولو شهد على الاقرار والشهادة
تثبت الولي للماردون الشاهد لانه لم يطهر كذبه اذ لا تنافي بخلاف الاول وبهذا الوثب الابراء
من شاهد الدين دون الاقرار ولو قال ان كان له على حث في الاول دون الثاني كما لو وجد
المشهود بنكاحها اما الشاهد عبد او محدود او قضي اه وبهذا علم ان فرغ المراسى
مقول في التبيين وان وقع الاقرار على القول بالتمسك اذ اظهر كذبه به لو وجد المشهود
بنكاحها اما او اشتاقا فظهر الكذب ولا حرج اه (قوله تعديا) لان المتسبب رضى اذا
كان كذا فكذا هو معلوم (قوله مع تعديا) جواز عن سوال وهو اذا اجتمع السبب
والمباشر فالصحيح على المباشر فلم يثبت الشاهد دون انما صي فاجاب بان القاضي متعذر
تعيينه لانه كالمطلب الى القضاء (قوله بصر المدعى المال اولا) تبين المصنف به هذا الاطلاق
صاحب الخلاصة والبرازة بخونة المقتدين واصحاب الفتاوى لصاحب الجمع كان بعض
نسخ البحر لعدم تقرير عبارتها لاصحاب الجمع قال في شرحه هذا اذا قبض المدعى المال
ديت معان او عينا واصحاب الفتاوى لم يقيدوا اه وعروا الشارح للخلاصة ان يسمع فيه
صاحب البصر (اقول) عبارة الخلاصة هكذا اشاهد ان اذ اردت ان تشهد ما رجعوا
معتربا بغير هذا القاضي لا يبطل القضاء لكن شهد المال الذى شهد به وهذا قوله الاخر وهو
قوله ما عليه الفتوى وبما قبض المسمى له المال الذى قضى له او لم يقبض اثبت فتقوله
وهو قوله الاخر ليس نصا يرجعه الى الاطلاق والا لا حرج ولذى يظهر لى انه اواد بقوله
الاخر الصبان بالرجوع مطلقا أى سواء كان الشاهد كذلكه الاول في العدة اولا فيكون
شارة الى ما تقدم الكلام فيه فيما مر آتفا بقوله ما فى الفتح حيث قال واعلم ان الشافعية
اختلفوا في هذه المسئلة والصحيح عدم الامام والعراقيين وغيرهم ان الشهود يسمون كذبا
والقول الاخر لا يثبت ولا يرد المال من المدعى ولا يثبت انهم ودوه وعين قول أبي حنيفة
الاول اذا كان حالهما وقت الرجوع منه وقت الاداء اه وفي لولا لدية تم اذا صبح الرجوع
لا يبطل القضاء ولكن يصحان المال الذى شهد به وهو قوله ما و قول أبي حنيفة الاخر
اه فهذه العبارة تؤيد ما قلنا ولو لم انه اواد رجوع الامام عن التقييد بالقبض فنقول لو صح
لم يثبت على خلافه اصحاب المتون وغيرهم كالهذاية والمختار والواقاية والعرو والامسلاح
والكثرة والمقتضى ومواهب الرحمن فكلمهم فيه واما قبض ويرميه صاحب الجمع كاعمال
والحدادى في البوهرة ولو صح قول الرجوع لا كرهه شراح الهداية فاهم اقتصر واعلى شرح

المدعى مع تعذر تعيين
المباشر لانه كالمطلب الى
القضاء (قبض المدعى المال
اولا بغير) وهو رازية
وشلاصة وحرارة المقتنين

ماد كره ليس بقولوا. اقول الاتم من غير ترجيح ولا دكر رجوع وانت على علم بان ما نقلته
 ارباب المتنون في متونهم مختاراهم لان المتنون موضوعه لثقل المذهب وعما هو مقرر مشعر ان
 ما في المتنون مقدم على ما في الشروح وما في الشروح مقدم على ما في الفتاوى واخواتي فكيف
 لا يقدم ما في المتنون والشروح على ما في الفتاوى وحيث قد كان ينبغي للمصنف ان
 يجزم عما في الفتاوى ويعدل عما عليه المتنون فالمدعى عليه المصنف انما هو المتنون انه لا يرجع
 الا بعد القبض دينا كان او عبدا قتيلا بل وما نقله في البحر من الخلاصة ان ما في الفتاوى هو
 قول الامام الاخير كما علمت فيه الكلام المتقدم والمثال فيه محال وهو كما انه هو الذي غر
 المصنف (قوله وقدر في الوفاية الخ) وكذا في الهداية والفتاوى والاصلاح ومواهب الرحمن
 وجرم به المدعى في الجوهره وصاحب الجمع (قوله وقيل ان المال عبثا فكالاول) فانه
 شيخ الاسلام اى يجب على الشهود الثمان مطلقا فيهم المشهود له والاول الثمان مقبضه
 بالمعاشه وفي العين زوال ملك المتهم ودعليه نعم بالثمانية وفي الدين لا يزول ما كسبته بقضيه
 الا ترى ان المقضى عليه لا يجوز له ان يتمرف فيها وبما لا يقضى عليه ذلك مما يزيده
 قال العلامة ابو السعود وكذلك العقار يضمنه قبل القبض عندهم لان المصارف بالانفاق
 يشتمل على الزور بخلاف الغصب عند ابي حنيفة والى يوسف لم يضمنه فقهاء في دينه وقوله
 عندهم اى عند ابي حنيفة وصاحبيه بى ان يتال طاهر كلام الربيعي في عدم اشتراط
 القبض في العقار لوجوب العمل على الشاهد اذ يرجع بعد القضاء من غير خلاف وليس
 كذلك بل الخلاف ثابت وله شاهدان صحيحان عند ابي حنيفة والاول قول شمس لائمة
 لا يضمنه الشاهدان بالرجوع الا اذا قضيه المدعى كالمقول اه (قوله وان دينه كاشاى)
 اى لو رجع المشهود قبل قبضه لا يضمنون الى ان يؤدى لهم ولو بعد قبضه دون اى في المال فان
 في البصر وورق في المحيط بين العين والدين وقال شمس انهم يرجعون ما قبضه منهم المشهود له
 ام لا لان ضمان الرجوع ضمان اتلاف وضمان اداء لا يقدر بالمثل ان كان المشهود به مائنا
 وبالقصة ان لم يكن مثليا وان كان المشهود به دينافرجع الشهود قبل قبضه لا يضمنون وان
 قبضه المشهود به ثم رجعه عما لانهم ما وجب عليه دينافرجع في قبضه مما مثل ذلك ولا يضمنون
 منهم ما لا بعد قبض المشهود به تحق بالامعاد اه وهذا هو قول شيخ الاسلام وشمل ايضا
 قوله ما اتانا من المدعى وخزيره لعل في كافي الحاكم واذا اتمت الدعايان للمدعى بالاول او خزيره
 او خزيره فقصى به ثم رجعه عما المال وقية الخنزير ولا يضمنان الخنزير ولا قبضه في قول ابي يوسف
 ويضمنان قبضه الخنزير في قول محمد ولو لم يضمن الشاهدان والمالم المتهم ودعليه ثم رجعه عما في الشهادة
 حتما قبضه الخنزير ولم يضمن قبضه الخنزير وشمل ايضا ما اتانا من العصار قبضه الشاهد بالرجوع كذا
 خزانة المفتين فهو وان كان لا يضمن بالقبض عندهما خلافا لمدعى بالانفاق وهذا هو
 وفي جامع صدر الدين ادعى عبدا اى بدلا كذا وقضى به فادعاه آخر وقضى له وادعاه آخر وقضى
 له ثم رجعه واضمن كل فريق ان يضمنه عليه قال محمد ولا يشبه الوصية يعنى لا يضمن لورثته للاتحاد
 المقضى عليه بخلاف المثل الدليل وجدشمو والاول عبد ابراهيم في المال دون الوصية وشمل
 كل المشهود به او بعضه فلما اقال في جامع الفصولين عن محمد ثم مدله بدلا وحكم له ثم خالا

وقيل في الوفاية والكثير
 والدرر الاتقي عما ذاقبض
 المال ادم الاتقي قبله
 وقيل ان المال مينا
 فكالاول وان دينه فكالاول
 واقره الله سبحانه

لا يرى من ايمانهم ولا ختمهم فقيمة اسمهم ودمهم عليه كما قد شككنا فيها تناولوا
 فادليس اسم الله تعالى اضعف ما قيمة اسم الله تعالى وعن ابي يوسف بن عبد الله بن رافة قال قيل لعلكم ايمان
 بهما بالعرصة اقبل شهادة على ذلك ولم يكن هذا وجها ولو قالوا بعد الحكم اضعف ما قيمة
 ايمانهم ثم اعلم ان اسم الله تعالى اضعف ما قيمة اسم الله تعالى لاول صفة ما صفت الله تعالى ثم اقر به رده اليهما
 من ايمانهم فقيمة المعبد ثم اقر بالاعتقاد رده من ايمانهم فقيمة المعبد ثم اقر به رده اليهما
 للمشهد ودمهم وذهاب اسم الله تعالى اضعف ما قيمة اسم الله تعالى لاول صفة ما صفت الله تعالى ثم اقر به رده اليهما
 صفة من اسم الله تعالى ودمه المقصود عليه رده من ايمانهم فقيمة المعبد ثم اقر بالاعتقاد رده من ايمانهم فقيمة المعبد
 قوله ايضا ان اسم الله تعالى اضعف ما قيمة اسم الله تعالى لاول صفة ما صفت الله تعالى ثم اقر به رده اليهما
 واليمين والطلاق والعتاق وقصاص وشهود الاصل والذرع والركن والشاهد واليمين اى
 تعاقب وولاء وانذار والكتابة والامانة والاحتساب والشرط والاشاع وسفاح كل
 واحد منها وقد فاته الله تعالى والاراء والاشاعة والاحتساب والتسبب والامانة والاحتساب
 والمخول والخلع والولادة والموادة والافالة ولو كلف والرحم والجار والمدينة والشركة
 وشفعة والميراث ولو صفة والوديعه والعارية اسم الله تعالى اضعف ما قيمة اسم الله تعالى لاول صفة ما صفت الله تعالى
 من ايمانهم فقيمة المعبد ثم اقر بالاعتقاد رده من ايمانهم فقيمة المعبد ثم اقر به رده اليهما
 قيمة لم يرجع مع ايمانهم فقيمة المعبد ثم اقر بالاعتقاد رده من ايمانهم فقيمة المعبد
 بالهبة ثم رجعا والميراث والامانة والاحتساب والشرط والاشاع وسفاح كل واحد منها
 وانما قيل في الحبط شهدا من ايمانهم فقيمة المعبد ثم اقر بالاعتقاد رده من ايمانهم فقيمة المعبد
 ولو شهدا الله جل جلاله فقيمة المعبد ثم اقر بالاعتقاد رده من ايمانهم فقيمة المعبد
 الى اجله ويبرأ اسم الله تعالى من ايمانهم فقيمة المعبد ثم اقر بالاعتقاد رده من ايمانهم فقيمة المعبد
 ورجع به على المطلوب الى اجله وقام مقامه الى اجله فان تولى ما على المطلوب من ما له ما لو
 سقط المدينون الاجل لم يضمنوا ورجعوا الى اجله فان تولى ما على المطلوب من ما له ما لو
 مدعى الالف فقيمة المعبد ثم اقر بالاعتقاد رده من ايمانهم فقيمة المعبد
 ولا تصح اقامة المينة على الدين الا بضرورة الشهود لا بضرورة المدعى عليه ولا يرجع ان على
 المشهود له بالبرائة وفي حيازة شهدا من ايمانهم فقيمة المعبد ثم اقر بالاعتقاد رده من ايمانهم فقيمة المعبد
 ثم رجع لم يضمنوا طاب لا تولى ما عليه بالادلاس اسم الله تعالى اضعف ما قيمة اسم الله تعالى لاول صفة ما صفت الله تعالى
 اسم الله تعالى ودمه المقصود عليه رده من ايمانهم فقيمة المعبد ثم اقر بالاعتقاد رده من ايمانهم فقيمة المعبد
 والاولا طيبة ولو ادعى انه ابن رجل والاب يحمي واقام البينة انه ابنه وقد على اقراره فقيمة
 عدلته وان ثبت نسبته ثم رجعوا الى اجله فان تولى ما على المطلوب من ما له ما لو
 اما الى حال حيازة الاب والاسم مما يحمي راعى الاب بالمال وانما شهدا عليه بالنسب والنسب
 ليس بمال وما ليس بمال لا يضمن بالمال واما بعد وفاته فلاهم لو شهدوا ما ورث الابن المشهود
 له لست بالورثة لا يجوز ذلك لان المنة اى الميراث يضاهى لموت الاب لا الى الف لان
 الميراث يستحق بالنسب والموت جازا والموت آخره وجودا وكل حكم ثبت به ذات ومقتضى
 المضاهى الى آخر الوصفين وجودا اسم الله تعالى اضعف ما قيمة اسم الله تعالى لاول صفة ما صفت الله تعالى

يرجع احدهما الى الشئ الذي لا ينفك عن المبدأ الواحد ولا يثبت بشهادة أصلا فيقتضي ان
 يصح لو ارجع كل مال فهو مصادم للاجماع على نفيه واما كان الاجماع على نفيه لان
 عدم ثبوت شئ شهادة واحد فمما هو في الابتداء ولا يلزم في حال البدء بما يلزم في الابتداء وحده
 بهد ما ثبت ابتداء شئ بشهادة اثنين الى كل منهما في حال ابقائه ثبوت حصة منه بشهادته
 فشق هذه الحصة ما في على شهادته ويكون متلفا لاجتماعه (قوله فان يرجع احدهما اليه
 انصف) اذ الشهادة كل منهما يتوهم نصف الحصة فبقا احدهما على انما يثبت في النصف
 فيجب على الرابع ضمان ما لم تنقصه الحصة وهو النصف ويجوز ان لا يثبت الحكم ابتداء
 بعض العلة ثم يثبتها بعض العلة كابتداء الحول لا ينعقد على بعض النصاب ريثق منه بقدا
 سادس منه دور (قوله وان يرجع احدهما الى بعض) أي الرابع لتمامه يثبت به كل الحق
 (قوله وان يرجع أحدهما انصف) أي الاول والى لأنه لما يرجع الاول لم يسهل أثره فلما يرجع
 آخره لم يسهل أثره لا يثبت الا من يتوهم به النصف وفي طبع النصاب لثبوت اربعة باربعة دراهم
 وفي سهاودعت مرجع واحد عن واحد واثنان عن اثنين والثالث عن ثلاثة فثبتوا نصف
 درهم على كل واحد من درهم لان الحصة تنطرت في درهم ثبتت الاول على الثلاثة والرابع
 على الكل ولو يرجع الرابع عن الاربعة ثبوت درهم او نصفه في الاول سدس المضمون الاول
 وهو راجع درهم على كل واحد من الثلاثة ربع درهم وسدس درهم لانهم تنقسم اربعة على
 اربعة على الرابع فضعفوا رابعا على كل واحد والثالث الاول ثابت عليه باسهم اربعة
 فثبت طرقت الحصة فيه فوجب نصفه على الثلاثة ثلثا ولا شئ عليه فيه فثبت على الشهادة به
 فثبت له بزيادة عليه قال المتقدم فان قيل يثبت ان يضمن الرابع الثاني فقط لان التلف
 أصيب ليه فثبت بالتلف مضاف الى المجموع الا ان رجوع الاول لم يسهل أثره ما منع وهو من يثق
 ما يرجع ثلثه ظهوان لتلفهم ما (أقول) تقدم في الحدود عن المبدأ اذ ثبت على حد الرابع
 حصة مرجع الخامس لثمانين وان يرجع الرابع عن ثمانين وان يرجع ثمانين يضمن الرابع
 وقوله يضمن الثالث لربيع مخالف لما هو في الاصول من ان يرجع في الشهادة ان الخامس
 والرابع والثالث يضمنون لنصف الثلاثة عن المبدأ معطاة أو ضربة أو غير مشهور واداء
 شهد اربعة على ثمانين درهم ونقص ما يرجع احدهم عن مائة وآخرون عن ثمانين
 المائة ومائة اخرى وآخرون عن ثمانين ومائة اخرى فهي الرابع عشر دون ثمانين لان الاول
 لم يرجع الا عن مائة يثبت شاهد اربعة ثمانية والرابع لثاني يرجع شاهدا ثمانية فثبت شاهد
 بمانته لاربعة أيضا فوجب نصيب الشهادة في الثمانية فلا ضار فيها وأما المائة الرابعة لم يثبت
 الرابع شاهد اربعة او يرجع البقية تصدقت لان العبرة على ثني فيضمنون نصبتها وهو الخمسون
 ثلاثا فان يرجع الرابع عن الجميع ضمنوا مائة ارباعا على المائة التي اتفقوا على الرجوع
 عنها او غير الاول يضمن الخمسين التي تضمنوا على الرجوع عنها ثمانا ووجه عدم ضمان المسائين
 والخمسين ان الاول في شاهد اربعة ثمانية والثالث في شاهد اربعة ثمانين فثبت ثمانين على ما نصيب
 وبقي على اثلاثة شاهد واحد لم يرجع ولكن لما يرجع الثلاثة غيره تصدقت المائة الثالثة
 فثبتوا الخمسين ثلاثا فثبت في وقوله والثالث في شاهد اربعة ثمانين والمائة مائة كدورة

فان يرجع احدهما من
 النصف وان يرجع احدهما
 ثلاثة يضمن وان يرجع
 آخرهما النصف

في البصر عن المحيط موجهة بمادة أخرى وهي ان الشهادة قائمة بقدر ثلثه ونحوه لان
القائم بقي شهادته اربع اقسام في شهادته اثنتان مائة فبقى على ثلثة مائة فبقيت
شهادته على احد بقى على المائة الزائدة شهادته واحد وهو القائم على الشهادة فبقى من يقوم به
نصف الحق في اصفها فظهر ان السالف برجوعه م نصف المائة فيجب على الراجعين
لاستوائهم في الجاهل برجع الرابع عن الجميع فمضوا المائة ارباعا ونهضوا سوى الاول
خمين ايضا لاننا لاني على الشهادة من يقوم به مائتان ونحوه اه والمائة مائة
بقوله وان رجعت امرأه صحت الربيع) لانه ثلاثة ارباع الحق يقاوم رجل وامراة اذا الرجل
وحده بالنصف وهذا الاجماع عيني وهذا اذا كانت من رجل وامرأتين ولون رجلين
وامرأة لا ضمان على ارباعها ايضا لان شهادة الواحد بعض شهادة واحد فكان القضاء
مضاها الى شهادة الرجلين وقال الاستيعاب لورجع رجل وامرأة فالنصف على ما اذ لنا (قوله
وان رجعتا بالنصف) لانه يناء لرجل في نصف الحق وعلى هذا الوجه رجلا وامرأتان
فرجع رجل وامرأة فمضوا الرابع اثلاثا وان رجعتا بالنصف وان رجعت امرأتان
ولا شيء عليهما او هو ظاهر فرباعي (قوله لم يذهب) أي المائة لانه من في به كل الحق وهو رجل
وامرأتان وهو انساب (قوله اربعة ارباع النصاب) اذ النصف بين الرجل ورجع باقية
أي فيضم النصف تسع ربيع الحق لانه يناء الرجل والمرأتين في الثلاثة ارباع الحق فالحق البصر
وان رجعت العشرة فقط فعليه نصف الحق اذ كما ذار رجعت الرجل وحده ولو رجعت معه
ثلاث فعليه النصف ولا شيء عليهن كذا في المحيط وهو هو بل يجب ان يكون النصف اخصا
عنده وعندهما اذنا اه (أقول) هذه عبارة الزيلعي واختصرها بحدف التعديل من كلام
المحيط وهو قوله لان من وان كانتا يشتم من مقام رجل واحد ودقني من التماس من ثبت
شهادتهن نصف الحق فبطلت الاربعات كاشم لم يشهدن وفي الشرع لا يثبت ولدي يظهر
في من كلامه ان ما ذكره صاحب المحيط عن قول الصحابين ولما اعلى عالما يعمل به الامام بل يجب
علاجه اذ ما عمل به الامام كاذر ان كل امرأتين يقومان مقام رجل واحد ثم قال وعدم
الاعتداد بكثرتهن عند انفرادهن لا يلزم منه عدم الاعتداد بكثرتهن عند الاجتماع مع الرجال
كافي الميراث انتهى وليس في كلام الصحابين ما يفيد أنه مع قيام مقام رجل يقسم عليهن
ما ثبت لشهادتهن في حق من رجعت منهن بغير قصد فقدره وقد في من من يثبت به نصف الحق كما
ذكره الزيلعي بعد هذا بقوله ولو شهد رجل وثلاث نساء ثم رجعوا فعندهم على الرجل النصف
وعلى النسوة النصف وعندهم عليه النصف والرجل والنساء اربعة ارباع النصاب ولو رجعت رجل وامرأة
فعليه النصف كما عندهما ولا شيء على المرأة وعندهما اثنان اه ثم قال الشرع لا يثبت ومثله
في أفقح على اننا لو سلمنا انقسام عليهن عند الرجوع ولدي يذهب من تعطيل قولهما ان الانقسام
عليهن بحسب عددن فعليه اربعة ارباع النصاب وعلى رجل نصف كامل وبقى خمس نصف
المال قاه امرأتين والجواب عما ذكره عن الاستيعاب انه مشى على قول الامام لا على قولهما
وليتأمل انتهى (قلت) وذكر في التلويحية قصودا في المحيط وأشار الى مخالفة القياس حيث
قال ثم رجعت ثلاث نسوة ثم رجعت الرجل وامرأة نصف الرجل نصف المال ولم يضمن المرأة

وان رجعت امرأة من
رجل وامرأتين صحت
لرجل وان رجعتا بالنصف
وان رجعت ثمان نسوة من
رجل وعشرة ولم يضمن
فان رجعت امرأتين
الرجل (وبعد) اربعة ارباع النصاب

لاسما ما ان يشهدا على امرائهم او يداووا قصصا على كل عدو من اعدائهم او هو
 صورة ما اذا شهد عليه ما يدري لو حال المصنف به فقولنا هاهنا ج كافي للمخبر بدعي
 اسورة من هو قاتل واحد فهو ما ولا على عدو له شارح عن العريضة وكان عليه ايضا
 يقولون بقرينة ويحذف ولو شهدا على امرائهم او يداووا قصصا على كل عدو من اعدائهم
 وعلى كل فتوى التي لا رجحان فيها قال الحاشي في قوله لا يثبت على امر
 الرجوع من شدة على لكونه بالكساح باكثر من مهر المثل لا يثبت على السنة واحدة من شرطها
 ونحوه من هو ما تمظهر ان المصنف انما هو ما في واثنى ما ظهر من هذه الصورة كذا عدم
 ضمان في انما اذنه على امرائهم او يداووا قصصا على كل عدو من اعدائهم او هو
 كالموهي المصدرة كاتبة اليه الشارح وأشار به الى ان ما بعده مما لو كان هو الذي قد كر
 المصنف به انه لا يثبت على امرائهم او يداووا قصصا على كل عدو من اعدائهم او هو
 بانه لا يثبت على الاول لان الكلام في ان كان هو الذي ولم يصرح به بشارح كما صرح لا في
 الاول اعني انما على ظهور امر في قوله ذكره في قوله رجعة استعمل في (أقول) فاحصل ان
 لا يثبت على الا في صورة واحدة وهي ما لو شهد عليه بالاكثر في ضمان لانه على مهر المثل ولو
 الخلية الباقية لا يثبت اصله وهذا امر في ثمانية اثنية عشرية حيث كان في لردون شهيد
 شاهدان على امرائهم بالكساح بقدره مهر مثلها ثم رجعة ولا يثبت على امرائهم او يداووا
 مهر مثلها اذا شهدوا انما اكثر من مهر مثلها ثم رجعة من الزينة وفي القسط وان ادى رجل من
 امرأة الكساح واقام على ذلك ينفقه والمرأة تباح له نفسها انما هي على ما بالكساح ثم رجعة عن
 شهادتهم ما لا يثبت على امرائهم او يداووا قصصا على كل عدو من اعدائهم او هو
 ادى رجل على امرأته تزوجها عن نكاحها ثم رجعت لزوجها فبطلت امرأتها لان
 مثلها انما درهم فشهد شاهدان انه تزوجها عن ما درهم وقضى ثم رجعة احب فيهم بالكساح
 ذكر انهم ما يضمنان للمرأة ثمانية عندهما ولا يضمنان ثمانية يوفى هذا ارجح اقبل
 بخلاف فان رجعة ما بعده وهذا على وجهين اما ان رجعة ما قبل الدخول او بعد الدخول كما
 الدخول بها فالحلوب بغيره كالحلوب حال قيام الكساح فما اذا كان لها مرقق من الدخول بها
 فاحتمل ما يضمن للمرأة ثمانية عندهم جدا ان كان في كلامه قول في ذلك اصل
 الكساح محجودا اما اذا كانت قريته واحدة فاقبال المهر ثم رجعة الشاهدان بغيره هذا
 والحدكم فيه ما عرفت فثبت لذلك قال في البصر وأشار في المسئلة بمهر المثل الى ان
 طلقها بعد الدخول او طلقها بعد الدخول اما اذا طلقها قبل الدخول لا يضمن لها شيء بل لا يثبت
 كافي الحق في وقوع الكساح انه لو دعي بعض المهر كذا او بغيره وشهد عليه ايضا ثم رجعة
 القضاء استثناء له لانهم ما تلعنوا على ما لا دون يضيع (قوله) لا يلاف يعرض كذا ان لا ي
 وهذا اتفاقا يثابته عوض وهذا التعليل ظاهر فيما كان المدعي الروح لانه ما يضاعف
 اضع مال قاتله من الروح وكذا فيما كان المدعي الزوجة لانها ما تلعن بالابيض منه
 كونه منقوما للدخول في المثل والحق هنا في الدخول في المثل (قوله) لا يلاف يعرض كذا ان لا ي
 هو الموافق في المثل ولا اكثر يصح ان في قوله لا يلاف يعرض كذا ان لا يلاف يعرض كذا ان لا ي

اذا لا يلاف يعرض كذا
 الاف (وان زاد عليه)

الصغير راجعاً الى المشهود به (قوله ضمنها) أى الزيادة للزوج لانهم انفقها بالاعراض
 او الاصل ان المشهود به ان لم يكن مالا صكاً سودون كساح لم يضمن وكذا المال بمقتضى العوض
 بقدره ويضمن ما رده على العوض والاعراض بضمى كانه فوضهدها عليها كساح فقصى به ثم رجعها
 لم يضمن الهاتين سواء كان المسمى مثل مهر مثلها أو أكثر أو قل لانهم ما وان أنفقها عليها لم يضمن
 عملاً بقوله لكنه لا يقوم على التلف وانما يقوم على التلف ضرورة فذلك لان ضمان
 الاتلاف مقدر بالتلف ولا يمتد الى بين البيع والمال فاما عند دخوله في ملك الزوج فقد صار متقوماً
 اطهاراً لخطر حتى يضمن عن الابتناء ولا يملك بما لم يحصل له بل به وذا لا يوجب طرف
 الازالة ولو كانت هي الدعية فشهدا ورجمها فان كان مهر مثلها كالمسمى أو أكثر لم يضمن لانهم ما
 أو ما عليه المهر بعوض بعده أو يريد عليه وهو البضع لانه عند الدخول في ملك الزوج
 متقوم وبين ان الاتلاف بعوض بعده لا يوجب ضماناً فان كان مهر مثلها اقل من الزيادة
 ضمنها الروح المسمى قال الزبلي فان قيل هذا مستقيم في حقها لانهم ما أنفقوا عليها
 البضع بعوض منه ومما في حق الروح غير مستقيم لان البضع غير متقوم وانفاقا عليه لمال
 المتقوم بمقتضى فوجب ان يضمنها مطلقاً قلنا البضع متقوم حال دخوله في الملك والكلام فيه
 انتهى (قوله لو هي المدعية وهو ما ذكر) راجع الى الثلاث أى لو ادعت عليه الكساح
 مهر مثلها أو أقل أو يريدونه شاهداه بالانفاق وقضى به القاضي على الزوج ثم رجع الشاهدان
 لم يضمن شيئا في الاولين وسنما ريادة في الثالثة كما علمت (قوله من زاده) اقول ومثله
 في أكثر المعتمدين من نوادر وشروحاتها والمراد من اولي (قوله ولو شهدا باصل الكساح باقل من
 مهر مثلها) أى على ابقية ثمانية بما روي لان اصل الكساح اثنتان اثنتان على المرأة للروح
 لانها المملوكة له وهو المالك في اقرارهما لم يضمن ما يتصور من مهر مثلها لتعدد المملوكة لان
 متافع البضع غير متقومة عند الاتلاف فلا يصح بالمقنوم اذ التمهيد بين بدعي المماثلة وانما
 ضمن ونقوم بالانفاق ضرورة ابانة خطر المثل كذا في التبيين في مالو كان دعواً بمهر مثلها
 أو أكثر وعلم حكمه فانه اذ لم يثبت الهاتين مع شهادتهما باقل من المملوكة والاكثر كان كذلك
 بالاولى فلا يخل في مائة المهر والشرح (قوله على لعمري) ذكر في الهداية وشروحاتها خلافاً
 لما في المنظومة النسبية ونحوها وتبعها صاحب المجموع حيث ذكروا انهم ما يضمنان ما نقص
 عندهما خلافاً لابي يوسف قال في الفقه ومافي الهداية وشروحاتها والمعرف ولم ينفوا سواء
 وهو المذكور في الاصول كالمسوط وشرح الطحاوى والشيخ وغيرهما وانما قلوا فيها خلافاً
 لما في مالو كان لهم مهر وشروحاتها في المذهب لم يضره ما يالكى ولم يشعروا بنقل خلاف
 الشافعي اه قال الرملي وفي المصنف لو اثبتوا كساحها فاكسوا لم يضمنوا ان رجعوا اما بضمها
 وصورتها ادعى كساح امرأته على مائة وثلاثين زوجي على ألف ومهر مثلها ألفاً قام شاهدين
 على مائة وقضى بها ثم رجعاً بعد الدخول في الايض ضماناً بينهما وقالوا يضمنان الهاتين
 على ان عندهما القول قولها الى تمام مهر مثلها فكان يضمن على الهاتين ولو اشاهدتهما ما أنفق
 عليها تسعة وعنده القول قول الزوج فلم يلقا عليها شيئاً اه ومثله في الحقائق شرح
 المنظومة قال في التاتارخانية شهدا على امرأة ان فلانة تزوجها على ألف درهم وقضت ذلك

ضمنها لو هي المدعية
 وهو المتكبر في رده
 (ولو شهدا باصل الكساح
 باقل من مهر مثلها ولا
 ضمان على المهر)

وهي تشكر ومهر مثلها خمسة ففرض القاضي بذلك ثم رجعا عن شهادتهما فمهر المثل
دون المسعى ولو وقعت الشهادة بالمال قد بالالف أو لاف ففرض القاضي به ثم شهدا قبض الف
وقضى القاضي به ثم رجعا عن الشهادتين ففرض القاضي المسعى (قوله لتعدد الماثلة بين البضع
والمال) قال في الفتح وذكرنا وجهه بان البضع متقوم بنسبته في حال الدخول فكذا
في غيره لانه في حال الخروج من ذلك الذي ثبت تقومه وأجابوا بحاصل توجيه المصنف بان
تقومه حال الدخول ليس الا لظهور خطر بحيث كان منه النسل المطلوب في الدنيا والآخرة
وغیر ذلك من النفع كما شرطت الشهادة على العقد عليه دون سائر العود ذلك للاعتبار
منقوم في نفسه كالايمان بالمالية لانه لا يرد الملك على رقبته وانما يقع لا تتقوم فلا يضمن
لان التضمن يستلزم الماثلة بالنسب ولا ماثلة بين الاعيان التي تتحرك وتقول والامراض
التي تتصور ولا تنقضي في النهاية على الاصل المدكر خلافتها هي ما ذاهدوا بالطلاق
الثلث ثم رجعا بعد انقصا بالفرقة لم يضمنوا عندنا وكذا اذا قل لي رجل امرأة رجل
لا يضمن اقاتل زوجها شيئا وكذا اذا ارتمت المرأة لشيء عليها زوجها وعنده علم على اقاتل
لزوجها مهر المثل واورد على قولنا نقض انهم اوجبوا الضمان بالانلاف منافع البضع حقيقة
فيما اذا اكره بمجنون امرأة فربما يجب في ماله مهر المثل فكذا في الانلاف الحكمي واجاب
بالانلاف المذمومة بانه في الانلاف السابق بالشروع على خلاف القياس والحكمي دونه فلا
يكون الوارد فيه واراد في الحكمي ونسبته ما في شرح الطحاوي لو دعي انه استاجر لدار من
هذا اشهرها بهنر ولغيره منها مائة وموت برنج كره فشهد بذلك ثم رجعا لاضمان عليه ما
لانه انلف المنفعة ومختلف المنفعة لان ضمانا عليه ما (قوله ثم رجعا) أي بعد انقضاء ضمانها
لانهم ما انلفا عليه الا لاهوا والمهر لئلا كان أو كثر ادون البضع من (قوله وضمانا في البيع
والشراء ما انقص عن قبعة المبيع) أمالو شهدا بمثل القيمة أو كثره لاضمان لانه انلاف بموضع
وان شهدا به بأقل من قيمته ضمانا لانه بغير عوض أطلقه فشهد ما اذا شهد به بانا أو بغير
شرط للبائع ومقتضى المدة لاستناد المالك عن سقوطه الى السبب السابق وهو البيع
بدليل استحقاق المشتري الزوائد وأما اذا اراد البائع البيع فلا انلاف أو اجزاه اختيارا بقول
أو فعل فالمرضا به قيد الشهادة بالبيع أي فقط لان الشهادة به مع قبض الثمن فان شهدا به ما
مشتريين ثم رجعا عن شهادتهما فانهم ما يضمنان الثمن لان الثمن تقر في ذمة المشتري بالقضاء ثم
اتفاقا عليه شهادتهما بالقبض فيضمنانه وان كان الثمن أقل من قبعة المبيع فيضمنان الزيادة
أيضا مع ذلك لانهم ما اتفقا عليه هذا المقدار به وادتهما الاولى فان قلت حيث ضمننا الزيادة
أيضا بالفرق بين هذه وبين الثانية فانه يقول الى تضمير القيمة فان يظهر فيما إذا كان الثمن أكثر
من القيمة فيضمنه هنا وفي الثانية لا يضمن الا بالقيمة تأمل وان شهدا عليه بالبيع وقبض الثمن
جمله واحدة وجبت القيمة عليهما لان القاضي يقضي بالبيع لا يوجب الثمن لان القضاء بالثمن
بقدره ما يوجب سعة طوع أي الثمن وهو القضية باقضى والقضاء بالثمن اذا اقرن به ما يوجب
طالانه لا يقضي به كالوشهد بالبيع والاقالة معا فلا يضمن كذا في توضيح قريسا (قوله لو
الشهادة على البائع) بان ادعى المشتري بان يقول اشترى هذا العبد من هذا الرجل بألف

لتعدد الماثلة بين البضع
والمال (بجلاف ما لو شهدا
عليها قبض المهر أو بوضعه
ثم رجعا) ضمانا لانه انلاف
المهر (وضمانا في البيع
والشراء ما انقص عن قبعة
المبيع) لو الشهادة على
البائع

وهو يسأري أنفين فأنكر المدعى عليه شهادته أن ثمر حافية تبارك البائع أنما لانهما تلقاه
 عليه درر قولد أوز دلوا الشهادة على المشتري بأن يقول الساتع أن المشتري اشترى حق
 اعدد بانفين وعليه الثمن وأسكر المشتري شهادته أن ثمر شقري العمد باقين وهو يسأري
 القاشم وجعل بضعتان لا يشتري أنما لانهما تلقاه عليه درر وباقي تفصيل اثنين المشتريين و
 المبسوط و كالي ولا حاجة لأيراد هذه المسئلة وان لم تدخل في الأول لانها داخل في مسئلة
 الدين لما ان مقصود البائع من دعوى البيع توطئة الى دعوى الثمن وهو الدين وهو مطلوب
 لانفس المبيع بغير ما اذا كانت الدعوى من جانب المشتري فان مطلوبه عين المبيع أصالة
 دور الثمن فتكون شهادته اتمة ملقة بالبيع فعد الا بالدين يظهر ان تدقيق صدر الشريعة
 وان تبعه المصنف وصاحب الدرر تدقيق لمن لم يتأمل نصر عليه صاحب الفناج وقد مناه قري
 ولا تعقل قال في البحر وشهر قوله أوز دما اذا كان اشهد ودعا عليه المشتري الا بهما لوشهد
 شهادته على القيمة وأقل واركان كثره امامازد علم ولو كان بضارده وجاز البيع وهو
 المدعى وأما ادقصة وجازة شتارا لا تكفي المانع وفي خرابة لفتين وان شهدا على المانع
 بالبيع باقين الى سنة وقته انفر شامس ان هو قيته لا وان شأنا أحد المشتري باقى
 الى سنة وأياما شتار يرى لا تروا شتار اشهد ودعوى باقى على المشتري ويشهد قوب
 بافضل فان رد المشتري المبيع بسبب الرضا وتبارة رجوع على البائع باقى ولا شئ على الشهود
 وان ربيعة امه امه على الشهد هو دمج له وان ادبار به انما شئ وفي مشية الفتنين
 شهدها بالبيع بغيره انه وقضى الساسي شهادته ان لا تخرج ثمن شرجعها عن الشهادتين
 جميعا مضمنا فن شهدا تفعده لاسم كالو شهادته باطل برغمه مضمنا شئ (قوله لا تلاف
 الاعرض) علة له اثنتين (قوله ولو شهدا بالبيع وينقض الثمن) قدمنا في بيان كلامه على
 الشهادة على البيع مع بعض من شرطه ثلاثة ولا تلاف ولا يظهر تفاوت بين المذتين في الحكم
 بانضم ان لانه فبما معنى القيمة لا في الاولى ان كان الثمن مثلي القيمة فبما وان كان اقل منها
 بضمان الزيادة ايضا وقد يقال ان الفرق ظاهر فبما ان كان الثمن اكثر من القيمة في الدور
 الاولى فانما جاز به ما به قلنا لا لا يوجب البين القيمة تأمل (قول شهادتنا القيمة) لان المقضى به
 البيع دون الثمن لانه لا يمكن انضمام ما يجب الثمن لا فترانه يوجب سقوط وهو قضاء بالدين
 ولا اقل لوشهدا بغيره من هذا عده واطاله شهدها واحدة لا يقضى بالبيع انما انما يوجب
 انفسا شهدها وهو قضاء لا قاله فتح (قول ولو شهادتين) اي شهدا بالبيع واثمن معلوم ثم طاب
 البائع الثمن ثم شهد عليه بأنه قبض الثمن ثم دعا بضمان الثمن صرفا لرجوع الى الاخير كما ظهر
 في سائحه اي (قوله من الثمن) لان التماسا باقى لا يشارته ما به قطع لاسم الرب شهدها بالبيع
 شهدها به بعد ذلك وقد صار الثمن مقضيا به ضمانا برجموعه وفتح وهذا اذا كان على القيمة او ازيد
 والمدعى هو المشتري فلا انتم بضمان ما انتم ايضا لانها تلقاه عليه هذا القدر بشهادته
 الاولى فان كان المدعى هو البائع في الزيادة كما يشهد من الرضو القيين (قوله عبق) عمارته
 وان شهدا بتقدير الثمن مع شهادتهما بالبيع تطرقا من شهد بالبيع بألف فلا يقضى به الاضامى
 اعلم به هذا النصا بعض الثمن ففرض به ثم رجع عن الشهادتين مع الثمن وان كان

(أوزاد) لو الشهادة على
 المشتري لا تلاف بلا عوض
 ولو شهدا بالبيع وثبتت
 الثمن فلو في شهادة واحدة
 ضمن القيمة ولو في شهادتين
 شهدا الثمن عبق (ولو شهدا
 على البائع بالبيع باثنتين
 الى سنة وقته انفر)

أقل من قيمة البيوع بصدق زيادة يصح ذلك وإن شهدوا عليه بالبيع رخصاً ممنحه له
واحدة فقط في به ثم رجعا عن شهادتهما يجب عليهما القيمة فقط اهـ (قوله فإرشاهم
شهود قيمة حالاً) وعلى الأمر رجوعاً بما في على المشتري وبصدقون بأفضل ط (قوله
وان شاء أخذ المشتري) أي بالخير (قوله يرى لا آخر) أي من حوائجهم فقط ولا فاشهود
رجعون على المشتري بأنهم أخذوا القيمة لا (قوله وتغمة في خزانة المقتنين) عبارة
كأن الخزانة كانت الشهود ورجعوا بما في على المشتري وبصدقون بأفضل فمن رد المشتري
البيوع يجب بالرضا الترتيباً لرجوع على إيداع المقتنين ولا شيء على الشهود وان رد بعض
فأخذت على الشهود بصدقون ديارجاً بما ديا هـ أي أن كل به صدق لا جعل ودفع
أمر وبصدق عنه المقتن أن كان قبل ذلك ولا شيء على الشهود ولو وصل المال إلى مالكه مع أنه
في هذه الصورة يسع به يد في حق ثبات والشهود ثبات فها اجنبيان عن هذه القيمة وأما
شهادتهما في أصل البيوع وان رد بعضهما فصحان على الشهود لأنه حينئذ يفسخ في حق الكل
ولكن نظر ما الذي يفهم به صدق أن وصل المبيع إلى المشتري وعليه (قوله وفي الطلاق قبل
وطء وخلاوة) أي أن شهادته على رجل أنه طلق امرأته قبل لوطه وسد لوطه (قوله فها نصف
المال المسمى أو المنة أن لم يسم) لأنهما قد يفتقر قبل الدخول وهو ما وعته ابن الزوج
أو ارتدادها وذلك بغيره الفسخ فيوجب سقوط المهر أصلاً فترأى به ما كان على شرف
السقوط ولأن لفرقة قبل الدخول في معنى الفسخ فتوجب سقوط جميع المهر كما في
التمسك ثم يجب نصف المهر ابتداءً بطريق المنة كما وجباً بشهادتهما كما في الهداية قال
في المصبر والمعدّل الأول للمنفقة مير والناهي للمتناخرين وقالوا لا لمنا كيد بشهادتهما بل
وجب منها كذا ما قد ولما يبق بعده لا لوطاً لدى بغيره القبض وهذه العدة لا يتعاقب فيها
بقبض وان سلباً التام كيد فلا نسلم أننا كيد الواجب بسبب القبض فان الشهود
لشهادته على الواجب بأخذ الموضع حتى يفتقر القاضى بإبطال حق الرجوع ثم رجعا وقد
هلكت الواسعة لم يضمنوا الواجب شيئاً كذا في الأسرار فلو كان قول المتأخرين أقرب إلى
التحقيق اختياره نظر الإسلام كذا في التفرير شرح أصول نظر الإسلام وفي النهاية لو أقر
الزوج بالطلاق بعد استخفافه أو السعي بالاعتقاد وضمان عليهم وفي المحيط شهود رجلا
وامرأتان بالطلاق قبل الدخول ثم رجعا ورجل وامرأة فها مائة من المهر أثلاثاً شاء على رجل
وثلاثة على المرأة ولو شهد رجلا بالطلاق ورجلاً بالطلاق ثم رجعا شهدا بالطلاق لأشعار
عليه ما لأنهما أوجباً نصف المهر وقد يفتقر من يثبت بشهادته جميع المهر وهو شاهد الدخول
وان رجعا شهدا الدخول لا غير يجب عليه ما نصف المهر لأنه ثبت بشهادة شهود الطلاق
نصف المهر وتام بشهادة شاهدي الدخول نصف المهر وان رجعا من كل طائفة واحد لا يجب
على شاهدي الطلاق شيء ويجب على شاهدي الدخول الرجوع اهـ وانما في المنة قيمة ما إذا
لم يسم لأن الواجبة وقد ألتفها وفي المحيط تزوجها بالمهر وطلقها قبل الدخول فشهدا أنه
صالحها من المنة على عبده وقبضته وهي تنكر ثم رجعا لا يضمنان العبد بل المنة وان كان مهر
مناها عشرة فضعفها خمسة وراهم لأن القاضي لم يقض لها أبداً لكونه مقبوضاً فقد ألتف

مان شاع من الشهود بقيمة
حالا وان شاء أخذ المشتري
المنة وأيا ما اختار يرى
الآخر) وعلمه في خزانة
المقتنين (وفي الطلاق قبل
وطء وخلاوة فها نصف
المال) المسمى (أو المنة)
ان لم يسم (ولو شهدا أنه
طلقها أثلاثاً وآخران
أبطلوها واحدة

بشهادتهم على المرأة المنة لا العبد بخلاف ما لو شهدا أنه صالحهما عاين العبد وقضى إلهامه ثم
 شهدا بقبضه ثم رجعا ضيقا العبد لوقوع لقضاء بالعبد اه وأطلق في ضمانهما فشهد ما بعد
 موت الزوج ما في المحيط شهود الطلاق قبل الدخول اذ يرجعوا به بصوت الزوج ضمنوا الورثة
 نصف المهر لاهم فاعوزة ما لم لو وث ولا ميراث للمرأة اذ ادعت الطلاق أولا أقرت الورثة أنه
 طلقها أولا وهذه قول أبي حنيفة وقال الثوري ولا يضمن الشاهدان ميراثها بشيء على أن قضاء
 القاضي بالطلاق بشهادة الزور يفتقر ظاهر أو باطن عاين خلا قاله ما لو شهدا بذلك بعد موت
 الزوج وادعى ذلك الورثة فتعفى لهما بنصف المهر ثم رجعا ضيقا المهر اذ نصف المهر والميراث اه
 (قوله قبل الدخول) قيد في اشهادتين ح (قوله لا غير) لأنه لم يقض بشهادة شهود الواحدة
 لأنه لا يثبت دلان حكم الواحدة حكمة خفيفة وحكمة الثلاث حكمة غليظة (قوله لقرمة
 الغليظة) أي للقضاء اه (قوله ولو شهدوا أو خلوة فلا ضمان) أي على أحدنا كذا المهر
 بالدخول فلا يقدرا عليه ما كان على شرف السقوط ح ولأنه لا تقوم للبضع حالة الخروج ذكره
 الكمال ونقل عن الصفة أنهم ما يضمنان ما زاد على مهر المثل لأن الألف بقدر مهر المثل اتلاف
 عوض وهو منافع البضع التي استوفاهما اه قال في البصر ومما يثبت هذا النوع من ثلث
 الشهادة بنجاح والفقهاء أما الأولى ففي المحيط شهدا على امرأة أنهم اختصا من زوجها قبل
 الدخول أو به - مدعى على أم أبا تمس المهر وهي تجسد ثم رجعا ضيقا المهر في الصورة
 أولى لأنهما أو سببا عليها أن يغير عوض ولو كان دخل بهما يضمنان كل المهر اه وأما الثقة
 في المحيط فعرض القاضي لها الثقة أو المنعة ثم شهدا بالانقياد وقضى ثم رجعا ضيقا للمرأة
 وكذلك ثقة لا تخارب قبل في ثقة الا تخارب سبوا لأنهم لا يصيدون بانهضاءا أنفا شيئا وقيل
 أنها مؤولة ذنبا وبها أن القاضي قضى له وأمر بالاستدانة عليه حتى يرجع عما استدانه على
 القاضي عليه بالثقة وقد استدنو وصار ذنبا على القاضي عليه فقد شهدا عليه باستيفاء دين
 مستحق له على القاضي عليه فنهى بالرجوع اه (قوله ثم شهدوا الدخول ثلاثة أرباع
 المهر وشهود الطلاق أربعة) أي لأن شهود الدخول اتفقوا الكل والاخران انصف فقلت
 النصف يقول شاركني في قسمي الكل فاقسم فأصاب النصف النصف النصف وهو
 ربع وأصاب منسلف الكل الربع زيادة على ما تفرد بانلاق وهو النصف فلذا غرم ثلاثة أرباع
 ولورجع شاهد الطلاق فقط لاسمان عليه ما لان الحجة بإيجاب الكل لورجع ولورجع شاهد
 الدخول فقط ضمانا للمهر لأنه غاية ما يريد به الدخول على عدمه ولورجع من كل طائفة
 واحد لا يجب على شاهد الطلاق شي لأن منافع الكل باق مع رفيقه فكان النصاب باقيا
 ويضمن شاهد الدخول المربع الربع لأن رفيقه شاهد بالنصف ووفق الشاهد بالطلاق
 شاهد بالربع وهما المربعان فكان المثلث الربع فقط فيضفه - انحاف (قوله اختيار) اه
 بان القرين يقر اتفاقا على النصف فيكون على كل فرد ربعه وانفرد شهود الدخول بالنصف
 فنقد دون نصفه اه فقال (قوله ولو شهدا بدين) أطلقه فانصرف إلى العتق بالإمال
 فلو شهد أنه أعتق عبدا على نفسه ثم وثقه ألف فقضى ثم رجعا ان شامخ الشاهدين الألف
 ورجعا على العبد بضم مائة وولاه العبد للمولى كذا في المحيط وفي البراءة يشهدا على رجل

قبيل الدخول ثم رجعوا
 فضاء نصف المهر على شهود
 الثلاث لا غير (قوله لقرمة
 الغليظة) (ولو شهدوا
 أو خلوة فلا ضمان) ولو
 شهدا بالطلاق قبل
 الدخول واخران بالدخول
 ثم رجعوا ضمن شهود
 الدخول ثلاثة أرباع
 المهر وشهود الطلاق
 أربعة اختيار (ولو شهدا
 بعقن فرجعا ضيقا القبة)
 اولاد (مطلقا) ولو عسر

باعتاق عبده وأربعة أخرى روى وهو محسن فحكم باعتق والرجم ورجم ثم رجعوا فاشبهوا
 شهود العتق للمولى والدية على شهود الزنا للمولى أيضا ان لم يكن له وارث آخر والمولى ان كان
 جاحدا للعتق منع أخذه الدية لكن زعمه باطل بالحكم وصار كالمردوم ووجوب القيمة بدل
 المبالغة ووجوب الدية بدل النفس ثم الدية للمقتول حتى تقتضي جهادونه ولا يلزم بدلان عن
 مبدل واحد **أ** حر (قوله لانه ضمان اطلاق) أي اطلاق ماله الملك وهو العبد من غير
 عوض لانهما بشهادتهما أنهما ملك صاحب العبد فيجب عليه ما الضمان مطلقا أي سرا
 كانا مومنين أو مشركين بخلاف من اعتق نصيبه من ماله مشترك فانه لم يتألف الا ملك نفسه
 ولزم منه تساد ملك صاحبه فضمنه اثار عصفه ومواساته فاختص باليسر (قوله والولاء
 لانه عتق) لان العتق لا يقول اليهما بال ضمان وهو لا يملك عوضا لانهما اعماء مناه بعد عتقه
 وتلاف ماله ومنه قوله للعتق والعتق وقع على ماله في ملكه فكل لا يؤده (قوله فلا
 يقول الولاء) أي اليهما بال ضمان لان العتق لا يمتثل القسح فلا يقول بالضرورة ادانوا لملي
 أعتق قال في الصبر ولو شهد انه أعتق عبده عام اول في رمضان وقضى القاضي بعتقه ثم رجعا
 ضمنه قيمة العبد يوم أعتقه القاضي وحكم في حدوده وجوب احتياجه عينا بين رمضان إلى أن
 أعتقه القاضي حكم الحر لان القاضي ائتمن بيمينه من رمضان بالبيعة والنائب بالبيعة
 انه ادلة كالنائب بالمعاينة وفي حق ايجاب الضمان يعتبر يوم القضاء لان الثاني حصل
 يوم القضاء لان المنع والحيولة بين المولى وعبده حصل يوم القضاء ولو شهد انه طلق امراته
 عام اول في رمضان قبل الدخول وقضى به والزمن نصف المهر ثم رجعا وورثا ثم شهد آخر ان
 انه طلقها عام اول في شوال قبل الدخول لم يتم تقبل ولا يصح الاول لانها صار من مائة بالطلاق
 الاول قبل الدخول فلا ينسور وتطليقتها بعد ذلك فكانت الشهادة الاخيرة باطلة وبقي الضمان
 على الفريق الاول بجهالة ولو أقر الزوج بذلك يرد على الشاهدين ما ضمننا وكذا اقرار المولى بالعتق
 قبل هذا عند أبي يوسف ومحمد خلافا لحنيفة بناء على نفاذ القضاء ما طنا في نقد القضاء في
 رمضان باطنا عنده لم يصح اقراره بالطلاق والعتاق في شوال من هذا العام فيق التام مضاعفا في
 شهادتهما لا في اقراره وعندهما ما لم ينفذ القضاء باطنا في الكاح وارق الى شوال باطنا فصح
 اقراره في شوال وكان التام مضاعفا الى اقراره لا في الشهادة كذا في المحيط ثم قال ولو شهد
 بالتدبير وآخران بالعتق فرجعوا فالضمان على شهود العتق لان القضاء بالتدبير مع العتق
 لا يفي بدلان حكم التدبير بقاء ارق الى وقت الموت ولا يبقى الرق مع لعتق البات فلا يرضى
 بالتدبير فان قضى بشهادة التدبير ثم شهد آخران بالعتق البات فقتضى به ثم رجعوا ضمن شهود
 التدبير حانقصة التدبير وشهود العتق قيمته مدبر لان القضاء بالتدبير يبيد حكمه لانه ليس
 بحالة القضاء ما لا تدبر شهادة طاعة بالعتق فامكن القضاء بالتدبير وشاهد العتق أو الا المدبر عن
 ملكه بغير عوض في ضمان قيمته مدبرا **أ** وفي الثاني ولو شهدوا اقراره بالعتق أمس
 وآخر باقراره بالعتق من سنة وقضى به ثم أقام الشاهدان قيمة على اعتاق من سيق برئاهن
 الضمان وهذا اقرارهما لان عندهما الدعوى ليست بشرط **أ** يعني ثم رجعا بعد القضاء ثم برئنا
أ (قوله وفي التدبير ضمانا لنفسه) وهو ما يبرقضم مدبرا وغير مدبر فحق لانه بالتدبير فأت

لانه ضمان اطلاقه
 (والولاء للعتق) لعدم
 تحول العتق اليه
 بال ضمان فلا يقول الولاء
 هدية (وفي التدبير ضمانا
 لنفسه)

وهو ما لا يخرج عنه من ذلك وهو (قوله) وهو ثلث قيمته (قوله) وهو ثلث قيمته
 فتوى اربعة مدبر اربعة قيمته لو كان ما اربعة قيمته كون الاثر نصف القيمة لانه
 اذا ثبت بالثبوت (قوله) ولزمها اربعة قيمته (قوله) فان لم يكن له ثلثي غير العبد متى ثلثه وهي في ثلثي
 وضمن الشاهد اربعة قيمته غير عوض ولا يرجع عليه على العبد رجوع العبد من اثنان يرجع
 به لورثة على الشاهدين ويرجع به الشاهد على العبد عدلها بجر وباقى تمام عبارة في المأولة
 الاثنية (قوله) وغنى في الضرر) حيث قال في حق لحيط لورثة اربعة مدبر عيده فاقضى ثلثي رجوعها
 ضمما ما نصه العبد بقرنه يشد بقرنه من اربعة قيمته من اربعة قيمته من اربعة قيمته من اربعة قيمته
 فاقضى من ذلك فاقضى ثلثه ثلثه من اربعة قيمته من اربعة قيمته من اربعة قيمته من اربعة قيمته
 الشاهد ان قيمته مدبر الا لاله الا ان كان ملك لورثة بغير عوض فان لم يكن له مال غير
 العبد عتق ثلثه وسعى في ثلثه وضمن الشاهد اربعة قيمته بغير عوض ولا يرجع عليه على العبد
 فان عجز العبد عن اربعة قيمته لورثة على الشاهدين ويرجع به الشاهد على العبد عتده
 هـ وبه ان ما ذكره انا في اربعة قيمته من اربعة قيمته من اربعة قيمته من اربعة قيمته من اربعة قيمته
 مدبر او يرجع اربعة قيمته اربعة قيمته من اربعة قيمته من اربعة قيمته من اربعة قيمته من اربعة قيمته
 المبسوط وهو مخرج قيمته باسم ما به ضمان اربعة قيمته مدبر وعليه يتحمل ما في لحيط وقدماء
 الفتوى ان قيمته مدبر اربعة قيمته لو كان ما اربعة قيمته من اربعة قيمته من اربعة قيمته من اربعة قيمته
 قيمته (قوله) قال في الضرر ما في لحيط شهد ثلثه كاتب عيده على الف الى سنة فاقضى ثلثي رجوعها
 قيمته ولا يفتق حق يورثي ما عليه لحيط اربعة قيمته من اربعة قيمته من اربعة قيمته من اربعة قيمته
 كان اولاد اربعة قيمته من اربعة قيمته من اربعة قيمته من اربعة قيمته من اربعة قيمته من اربعة قيمته
 شهد واعايد بالكتابة فهو الوصايا ان بدل قوله لاديس شهد عليه بقوله لاديس شهد واعايد
 هـ وانما شهد بالكتابة دون التذبير لان ما من حالين المولى وبير ماله العبد يشهد اربعة قيمته
 ذلك ما نصه العبد بقرنه يشد بقرنه من اربعة قيمته من اربعة قيمته من اربعة قيمته من اربعة قيمته
 (قوله) أي المولى اتبع المكتاتب ولا يضمن النعم ودون كان الا في تأخير هذه الجمله فلا يضمن لغير
 المأول والمأول عليه (قوله) واذا شهد بالفضل) أي ان كان بدل الكتابة أكثر لانه ان كان
 بدل الكتابة من ثلث قيمته أو أقل يطيبهما ما اخذ من المكتاتبون كان أكثر من ثلثها بفضل
 ذكره (قوله) وفي الضرر من لحيط شهد اربعة قيمته من اربعة قيمته من اربعة قيمته من اربعة قيمته
 يخرج المولى من نصيب الشاهدين وبين اتباع العبد بالكتابة الى اربعة قيمته فان اختار المولى صغار
 الشاهدين وقضى منهم ما اربعة قيمته ليعتق المكتاتب حتى يورثي انما في الشاهدين ويتصدقان
 بالفضل وعند أبي يوسف يطيب له ما تقاضى المولى المكتاتب وهو لم يرجع الشاهد أو
 لا يلم فهو وصا بالكتابة ولا يضمن لاداء المكتاتب أقل من القيمة الا ان يأخذ المكتاتب
 ويرجع عليه ما ينقل القيمة ولم يذكر الشارحون ما ادعى الشاهد على المكتاتب ثم رجعا وفي لحيط
 دعي الهوان ولله قيمته على الف وانه قيمته وقال المولى كاتبته على الفين وأقام اليده
 وقضى وأداهما رجوعا وضمنوا ألف درهم للمكاتب فان أسكر المكتاتب الكتابة وأداهما المولى
 على الفين لم تقبل قيمته عليه ويقال للمكاتب ان ثلث فاقضى عليه الأودع اهـ (قوله) والولاء

وهو ثلث قيمته ولو مات
 المولى عتق من اربعة
 ولزمها اربعة قيمته وتمامه
 في الضرر (قوله) وفي الكتابة
 بغير ضمان قيمته (قوله) وان
 شاد اتبع المكتاتب (قوله) ولا يفتق
 حتى يورثي ما عليه اليدها
 وتصدق بالفضل والولاء

لا قصاص لان القتل منه ما ليس مباشر ولا نسب لان السب ما يقتضي اليه تعالى ولا يقتضي
بالشهادة لان العقو مندوب اليه تعالى في الجرح ومثل ما اذا شهدوا به في النفس أو مادونه وما
ذا رجع الولي معهما أو يرجع لكن ان رجع معهما غير الولي بين تضمين الولي الدية أو الشاهدين
كأولها. ثم ودب في خيار أي قصاص لا يرجع على صاحبه عنده وعند ماله الرجوع عليه
لان ماله لان له وانفقوا على رجوعه ما عليه في الخطأ آثار فله القصاص لان ماله لو شهدا
بالموت عن القصاص ثم رجعا لم يصحافي ظاهر الرواية لان القصاص ليس عمال الا يرى أن ولي
القصاص لو مرضا فعاقب مات من مرضه ذلك لا يعتبر من الثلث ولو كان مالا لا اعتبر منه وعن
أبي يوسف يصحان الدية وما حرم المبيع فحق رجعا فان ظاهر الرواية ولو شهدا انه صالحه من دم
العمد على ألف ثم رجعا لم يصحنا أيهما كان المنكر للصالح وقيل اذا كان القاتل منكرا فاصح
انهم ما يصحان في القتل والصحيح جواب الكتاب وتعلمه في الخطأ وفيه شهدا انه صالحه على
شتر بن أفاو القاتل يصح فقتل ثم رجعا عن القتل في الدية وقيل اصح أن يضمن جميع
الماله قال الطالب صالحه على ألف وقال الخصم لا بل على خمسمائة قال قول للمدعي عليه مع
يمينه لان كراهه الزيادة فان برهن الطالب وقضى ثم رجعا عن مائة الف مائة الواجبية بشهادتهم
وقيه دليل على أن الجواب في المسئلة الأولى فهو حيث أجابوا به دم الضمان شهدا على العقو
من دم فيه مال أو برح عد فيه مال ثم رجعا عن الدية وأرض الجراحة في ثلاث سنين أو سنة
انتهى وفي البدائع شهد بالقتل خطأ ثم رجعا عن الدية في ماله ما وكذا لو شهدا بقطع
يد خطأ فمضاتة ما وصح اذا شهدا بقطع ثم رجعا عن يده فمضاتة مع زيادة (قوله في مال
الشاهدين) أي لا على عاقلته كما قاله في الفسخ لان الشهادة بمقتضى الاقرار بالقتل لا تعقل
الاتلاف بالاقرار كما في المبيع وذكر في السراجية الدية التي تكون على الشاهدين تكون في
مالهما في ثلاث سنين ولا كفارة عليه ما ولا يجرمان الميراث بان كانا وليا الممنوع عليه قائما
برئانه انه يظهر أن ما في الفسخ من أن الدية تكون على عاقلته ما يقتضي بدل خلاف الصواب
كما فاده المولى عبد الحليم (قوله وورثاه) أي ورث الشاهدان المتهود عليه لو كانا وارثين له
ما تقدم عن السراجية ولم يسمي في الجبايات من أن القتل بسبب لا يمنع الميراث لعدم قتله
القتل حقيقة (قوله ولم يقتصا) أي من الشاهدين عندنا وقال الشافعي يقتص منهما
لوجود القتل فمبا فاشبه المكره لولي لان الولي يعاقب على الاستفهام لمكره يمنع عن القتل
ولا يعاقب عليه لان الشاهد بمقتضى المكره يكفر المولى بمقتضى المكره بفتح الراء (قوله لعدم
المباشرة) بل المباشرة اختيارا ولي الدم لان القتل مباشر لم يوجد كذا تنبيها لان السبب
ما يقتضي اليه تعالى ولا يقتضي لان العقو مندوب اليه تعالى فله القصاص لانه لو شهدا بظاهرا
ولان الفعل الاختياري مما يقطع النسبة ثم أقل من الشبهة وهي دائرة لأفصاص بخلاف
الحال لانه ثبتت مع الشبهات (قوله ولو شهدا بالعقو) بان قالان ولي المقتول عاقب القاتل
لحكم القاضي شهدا ثم رجعا لم يصحنا شيئا قال في الهندية في الباب الحادي عشر في
لمتومات اذا شهد شاهدان على رجل انه عاقب من دم خطأ أو برح خطأ أو عذافه الأرض
وقضى القاصي بذلك ثم رجعا عن شهدا ثم رجعا عن الدية وثلاث الجراحة وتكون الدية

في حال الشاهدين وورثاه
(ولم يقتصا) لعدم المباشرة
ولو شهدا بالعقو لم يصحنا

الشهادان علم لانهم ما وجدوا عن شهادتهم اعاشهوا على غيرهم بالرجوع (قوله ولورجع
 الكل) أي الأصول والفرع (قوله من اشروع فقط) أي عند ما لان سبب الاختلاف
 السهادة انما في مجلس القضاء او بعد من اشروع وعند محمد انهم ودعا به من بين قضيه
 اشروع وتعتبر الأصول لان القضاء وقع بشهادته الفرع من حيث ان القاضي عاين شهادتهم
 ووقع بشهادته الأصول من حيث ان الشروع ياتون عنهم ثم نقلوا شهادتهم باسمهم دور
 وأشار بقوله لان انصاه الخ الى انه لا يخاف من يرشدها في الفرقة برفعه بل كل منهم كما هو يوق
 المتفردين ذلك لم يجمع بينهم في التضمير وأي منهم يرجع على الآخر كأي اشروع واحد من
 عليه به بار اشروع مصطرون بالاداء بعد التحمل يأتون بالاعتناع ولا علم لهم به بل الأصول
 مكانة في ن لا يصحوا الا اذا علموا انهم غير محتمين وشهدوا ثم رجعوا وايضا منهم لو اعترفوا
 بدم التحمل ورجعوا به على دلالة في ان ضمنوا وان قالوا ردت شهادته بالأصول لانهم
 رجعوا هم جعلوا من تبعه هم ياتون لا يصحوا (أقول) الجواب عن الاول ان الحكم
 الضيف المشاهدة الفرع رططها لهم ثم يحقون فيحاط الا لازم عليهم ان لا يرجعوا واسو امر رجع
 أصولهم أو لم يرجعوا على ردهم وتوجب الصغار ايجع فلا شهادة به وعن الثاني بان التعارض
 وقع بين حيزي الأصول وقد قوى خبرهم ولي بانصال القضاء اليه بواسطة اراء الفرع اياه على
 طريق اشهادها فظاهر حالهم ان لا يتبعوا خبرهم الثاني مع انه خلاف الظاهر وانما ضيف تدبر
 (قوله ومن لمزكون) أي للرجوع عن ترك كفة عند مدع ولا يثبتون لانهم لم ينشروا على
 الشهود فصاروا كشهود الاحصان له ان ترك كفة عمال للشهادة اذا افاض لا يعمل بها
 الا بالتركة قصارى معنى حلة العلة بخلاف شهود الاحصان لانهم شرط محض والاختلاف فيجب
 اذا تم مدرا أو علموا انهم عبيد وزكوهم كما به المصنف وقيل الاختلاف فيب ارا الخبر
 بصره الشاهد وعد الله أما اذا قال هو عدل فان عبيد الانسان ايجع لان العبد قد يكون
 عدلا كأي البصر وغيره (أقول) قوله العلة كأي المدرك كأي فانه سبب لضي المسم في الهواء
 وهو سبب الوصول الى المرمى اليه وهو سبب الجرح وهو سبب ترداد الملو وهو سبب الموت ثم
 اضيف الموت الى المرمى الذي هو العلة الاولى (قوله ولو الدية) أي الحق لوز كواشهود زنا
 ورجعهم فاذا الشهود عبيد أو مجوس فالدية على المركب عند ما في السراجية ان المذموم دية لو كان
 زنا فاما الشهود عبيد أو كفرة فالدية على امرهم من لو قالوا عاننا انهم عبيد ورجع ذلك ركنهم
 بخلاف ما لو رجعوا انهم اسرار فلا ضمان عليهم ولا على الشهود ولا على المذموم لانهم قد قرو
 حيا وقد مات ولا يورث عنه وقال الدية على بيت المال اه (قوله مع علمهم كونه عبيدا) اه
 اذا ثبتوا علم اوردوا هم اسرار فلا ضمان عليهم ولا على الشهود (قوله اما مع الخطا) بان قال
 اخطأت في ترك كفة (قوله ومن شهد التعلق) يعني لو شهد بتطبيق العنق أو اطلاق قبل
 الدحول بشرط وآخر ان وجود الشرط أي دخول المدعى فلا قضى القاضي ورجع انش يقان
 عند الحكم فالضمان على شهود البشير لا شهود الشرط في ضمان قبة العبد ونصف المهر لان
 ايمن هي امة الضيف المذموم في من شهد به او الشرط وان منع فاذا وقع اضيف الثاني
 في امله لا شهود وود الشرط لان شهود التعلق اثبتوا العلة الموجبة للحكم وشهود وجود

ولورجع الكل من
 اشروع فقط (ومن
 المذمومون) ولو الدية
 ابارجوع) عن التركة
 (مع علمهم كونه عبيدا)
 - لا فاهما (اما مع الخطا
 فلا) اجاعا جبر (ومن
 شهود التعلق) قبة القس
 ونصف المهر

طلب
 في حلة العلة

اشترط اثبتوا شرطه واشترط لا يعارض احد في اصابة الحكم لار اصابة الحكم الى اصابة
حقيقة واضافته الى الشرط مجاز كان الشق وفي المسئلة شهد انه امر امراته ان تطلق
نفسها وآثر ان ام اطلعت قبل المحول فربما يصح شهود الطلاق لا يثبت ما بسبب
والتمو بعض شرط كونه مبيار على هذا اذا شهد انه جعل عتق عبده ينفق فلان وآثر ان
انه اعتقه ثم وجعوا ولو شهدوا انه امره بالعتق وآثر ان الماء ورعاق وآثر ان اعتقه ثم
رجعوا ولو شهدوا انه امره بالعتق وآثر ان الماء ورعاق وآثر ان عتق وحدث الشرط ثم
رجعوا فالحصان على شهود التعاق (قوله لوقيل في المحول) اما عند الدخول اذ ارجعوا
لا يلزمهم شيء لانه استوفى منافع البضع ولا تلاف به وصر كلاف كالاقتضا (قوله لا شهود
الاحصان) صورته ان يشهد اربعة على الزنا ويشهد آخر على انه محض من رجوعه فالحصان
على شهود الزنا انه على ذمى المؤثرة في الحكم واقرده بالذم مع انه داخل في الشرط على ما
عليه بقوله لانه شرط المكان الاختلاف فيه انه شرط او علامة ثم الشرط هو ما يتقضى لوجود
عليه دون الوجوب والعلامة هي ما يعرف الوجود به من غير تعين وجوب ولا رجوعه ونصر
نظر الاحصان لا يورده ونسب الائمة على ان الاحصان علامة لشرط وانبوا دعاهم بوجه
ورحب المتقدمون من تعاضد اربعة لما تخرج من ان شرط لعلامة بدل ان وجوب الحد
يتوقف عليه بالادلة فانما في الحكم ولا اقتضاء اليه وهذا ان الشرط واختارة المحقق ابن
الهام في شرويه ونصره واوجب عن الوجوب على الامر بدعيه هذا ثم كونه شرطاً محصا
هو بالنسبة الى التركة لعلامة بها تدبر (قوله لانه شرط) وشرط يلزم من وجود الوجود
ومن عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم فلا يلزم من كونه محصا انه يرجع واما
يرجع به لانه شرط ان يكون محصا في كل المتبقيات في وجههم فهو الزنا فليعلم ان الاحصان
رجوعهم رضى (قوله خلاف التركة) اى اذا رجع الشهود عنهم اقامتهم يصحنون قوله
لانها اى التركة على ادلة الله تعالى الباعث على الشئ المؤثرة في وجوده فكل تركبة مطلقة
للقاضى على الحكم فيصنعون بالرجوع كما تقدم في الاولى ان يقول الله الله لان الله
لشهادة عند القاضي واقر كية اعماله لان القاضي لا يعمل بها اسارت في معنى الله الله
الا ان يقال انه عند وجود الله لا يفت الحكم الا بها والحاصل انه اذا اجتمع شهود
التركة مع شهود الزنا ورجعوا جميعا فالحصان على شهود التركة لان الحكم يصاب اليها
في كات على فيه واذا اجمعت شهود الزنا مع شهود الاحصان فربما افضح على شهود الزنا
لا احصان لان الله الحكم الشهادة والاحصان شرط كما لا كثر توقف وجوب الحد
عليه (قوله وشرط) عطف على الاحصان وظاهر ان المسئلة مال الى قول من قال ان
الاحصان علامة لشرط على خلاف ما قدمه لشرطه على ما اختاره صاحب البصر
للا كثر واختار البروى ان الشرط ليس بعد له على اوجب فلا ضمان على شهوده ولو يرض
بل على شهود الايقاع وعلى كل فقد اشتهوا على عدم نفع شهود الاحصان كشرط فلا شهد
شهود الزنا وآثر ان لراى من فرجه او شهد بهما عتق وطلاق وآثر ان يوقع لشرط
ثم رجعوا فالحصان المذنب وقية النفس ونصف المهر ليس لعل شهود الزنا او اذ شهادتهم

لوقيل الدخول (لا شهود
لاحصان) لانه شرط بخلاف
التركة لان اعله (والشرط)
ولو سلمه على الصحيح عتق
قوله والشرط الخ هذا
شهوده وشهاده ما يلزم
من عدمه العدم ولا
يلزم من وجوده وجود
ولا عدمه لانه اه

على له وهو ما لا ينفك من مجموع شهود الشرط وحدهم فيه الاختلاف وقد قالوا
وحدهم على الصحيح فارق السكالي ولو رجع شهود الشرط وحدهم يفتنون عند انقضائه لان
الشرط اذا لم ينعى معارضة المصلحة له ان الحال لم تجعل فلا ذواتها ما تستقام ان يجعلها
شرطوا. الصحيح ان شهود الشرط لا ينعون بحال نص عليه في ابيات والى هذا حال شمس
لأنه الشرط هو والى الاول نظر الاسلام المزدوي ثم بلانية (قوله قل) أي البقي ومن
شهود لا يقع أي وقامت بينه وبينه عرض اليها اطلاق وأخرى انها أو فتمت ثم رجعتا كان
الاعتناء على جهة لا يقع فقد نهى الله (قوله لا تقولوا) أي تقولوا بغير الطلاق في المراء
أو بغير العتق إلى هذا شاهد آخر انما طاعتت وان بعد عتق الخ (قوله لانه) أي
لا يقع عليه قال في المحرر وأما من شرط ما ليس به فمثل اسبب اللان على شهود
التدوير والاعتناء على شهود الايقاع كما قدمنا وسنشهدا على عدم تدوير شهود
الشرط بل لو قل بعد ذلك فقلت فقلت حصر به فلا ينعى انه لا ينعى الضارب
لانه متوجبه ولا لا ينعى ذلك هذا والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• كتاب الوكالة •

قال ومن شاهد الايقاع
لا ينعى ومن لا ينعى
والشهود من اسبب التهم
• كتاب الوكالة •

في بيع الواو وكسرها سم. وكيل والكلام في مواضع الاول في معناه. ه. فارق
المصاح وكنت الامر اسبب وكلام اسبب وعو وكولا فوضته ليه واكتفت به ولو قيل فليس
عق. فقول لانه لو كمل ليه ويكون عني ما عدا ادا كان عني الحافط ومنه حسب ما افه ونعم
لو قيل. ولهم وكلا وكلا فلو كان كل قبل لو كان فلو كل على الله تعالى بعد عايب
والصالح في الله يعني التوكيل وهو ينعى امر في بغيره في معناه اصطلاح
أي اقامة الانسان عيه مدام. منه في تصرفه سلام كذا في لغاية حق في التصرف ان
يمكن. معلوما بيب يدي تصرفات التوكيل وهو الحفظ وذكر في اسبب وطه وقال علماء
فيهم قال لا آخر وكلا فبأي ما يلائم اسبب الحفظ فقد كذا في ما يلائم الثالث في ركنها
وهو ما دل عليه من ان يصيب ركنه ولو حكا كاسكوت كما ينعى قبيل الرابع وسبب
اسبق في حكمه بين القبول المصريح وبين السكوت بلو قال وكلا في هذا كان وكلا في هذه
ه. لا ينعى عليه ويعدوا بوجه في هذا لانه لو قال وكلا فقلت كذا لو كذا فقلت لو كذا
طهت مرأيتك فقلت وعرفت عبيدك فلا تأور. حسب بينك فلا تفسد. لان أو تصدقت من
ما بينك على. لا. ما فقلت لرحل لا تفسد بذلك فهدا الكلام متوجه الى الذي تعاورا
فيه وقيل لا يمكن هذا الكلام والله هو يصح الاشارة على سابقه فتعري بينهما فان كان كذا
ه. لا مرعي ما تعارفوه بتأثير المحبة فيه من فعل شيا. وجامس ذلك لموع لم ينعى
او كل دون اسبب كذا في خرواة لم ينعى ولو قل انت وصي في كل شيء كان تقوى بالله ط
و قباص لا يذكرون وكلا بلانية والاسبب ان نصرانها الى الحد ولو قال أيون لك
مع. عدي هذا يكون فوكلا ببيع ولوراء على قوله أنت وكسلي في كل شيء جائز مر
الله احتفظوا ببيع وانهم في تلك الهبة وصدقته في دا. أنت على نفسه من ذلك المال
بأنه ينعى. بوجه من نفسه. المالك وعن الامام تحبصه بالله وضات ولا في متق والتبع

وعليه

وعليه انتهى وكذا اذا قل طاعت امرائك ووقت رحلتك في الاسح لا يجوز وفي لومة
 فوضت امرى اليك قل هذا باطل وقيل هذا الاول هو في نه تقويض الحفظ ولو قال مالك
 المستعلات فوضت اليك امرى مستعلا في وكان ليرها من انسان ملك تقاضي الاجرة وقسمها
 وكذا لو قال اليك امرى فوضت اليك تقاضي ولو قال فوضت اليك امرى فوضت اليك امرى
 فقط ولري والتعليق والشفقة عليه ولو قال فوضت اليك امرى فوضت اليك امرى فوضت اليك امرى
 وقصر على فحس بخلاف قوله ملكك حيث لا يقتصر على المجلس كذا في البرازية وفي كافي
 الحسا كم لو ركه بالقيام على داره ودارته وقبض عاتقه او البيع لم يكن له ان ينفى ولا ان يرم منها
 شيئا وليس وكذا في خصوصه ولو قدم رجل منها شيئا كان وكذا في المصومة لانه استهلك شيئا في
 يديه وكذا لو جرحا من رجل في جرح ذلك الرجل انه جرحه كان خصمه فيها حتى يثبت او كذا اذا
 سكت او جرح الا يبر ٨١ وقال قباب الوكا في لبر لو ركه بتقاضي كل دين له ثم حدث له دين
 هو ذلك فهو وكيل في قصه ولو ركه به من غله ارمه وغرتها كان له ان يقبض ذلك كل سنة
 ٨١ وقال في باب حبس العارية والوديعة ولو ركه به من غله ارمه وغرتها كان له ان يقبض ذلك كل سنة
 للمودع ان يخذله فيقفه من عاقلة القائل وليس للوكيل ان يقبض القيمة لانه كالفن ولو كان
 لو قيل فوضت اليك امرى فوضت اليك امرى فوضت اليك امرى فوضت اليك امرى فوضت اليك امرى
 سابه قبل ان يقبضه الوكيل فاضد المستودع رثما فلو قيل ان يقبض المبيع دون الاوس
 وكذا لو كان المستودع حرما من مولا لايأخذ الوكيل في اجرة وكذا مهر الامة اذ وطئت
 شبعه ورر ركه يقبض امة وشبهه فلو كان الوكيل ان يقبض المبيع الا اموال كانت ولدت
 قبل ان يركه به خصمه لم يكن له ان يقبض المولد وكذا في الغرة المستان بقرعة المولد ٨١ قال في
 ابيد ثم وادار كن الوكيل هو لا يجاب والقبول فلا يجاب من الموكل ان يقول وكذلك بكذا
 او اقول كذا او ذنت ان ارسى كذا او نحو ذلك في المذنب لو قال شئت ببيع كذا فبكت
 وباع جز ولو قال لا اقبل بل اعمل كذا في محبط السر حتى ٨١ ادا قال امير ان لم يبيع عبدي
 هذا امرائي كذا بغير ذلك امير وكذا لا يبيع كذا في لخيرته رجل قال امير سلطنتك على
 كذا فهو بقرعة مولا وكذا في المخطب امير ادا قال الرجل امير اجبت ان يبيع عبدي هذا
 او قال هويت او قال رخصت او غارشات او قال اودت او قال وافق فكذا كذا وكيل وامر
 بالبيع ٨١ ولو قال امير انت وكيلي يقبض هذا الدين ببيع وكذا لو قال انت جري وكذا
 وقال انت وصي في سبي او قال انت وصي لا يكون وكذا في القول من الوكيل ان يقول
 قبالت وما يجري بجره عالم بوجه لم يتم واهد الوكيل ان يبيع دينه فاني ان يقبض ثم ذهب
 فقبض لم يبر الامير لانه ارشده في المذنب وقبول الوكيل ليس بشرط ائحة الوكا
 استعدا بالوكي ذار لو قيل لو كذا تزد كذا ذ كرمه رحمه الله تعالى كذا في الاخيرة ثم
 لري تدية كون مطلقا قد يكون مطلقا بشرط نحو ان قدم زيد فانت وكيلي في بيع هذا المبد
 وقد يكون مضافا الى وقت بان يوكاه في بيع هذا المبد فلو ابيع وكيلي في المودع ما بعده لا قبل
 ٨١ فان قلت فافرق بين ان يوكاه في بيع هذا المبد فلو ابيع وكيلي في المودع ما بعده لا قبل
 لرسول ان يقول له ارسنتك او كن رسولا في كذا او قد جعل منها لا يلقى في باب اخبار

الخاصة في الوكالة العامة وحاصلها ان الوكيل وكالة عامة فلا كل شيء لا يطاع ولا اعطى
 والهيبة وصدقته على المفتي به ونظامه في اوساس في هذا الكتاب عام الكلام على ذلك ان شاء
 الله تعالى ومنه ان لا يوكّل الوكيل الا باذن او تمهيم او تفويض الا في مستلزم (الاولى) الوكيل
 قبض الدين اذا وكل من في عبالة فلا يصح في غير المدبّون بالدفع اليه ولو قبضه وضاع لم يصح
 (الثانية) الوكيل يدفع الزكاة اذا وكل غيره ثم دفعه الاخر جاز ولا يوقف كما في نصبة
 الثانية ومنه انه أمين فيما يده كالودع قبضه من غيره من به لودع وبرا عايم به واسنول قوله
 في دفع الضمان عن نفسه فلو دفع له مالا وقال قصه فلا يمان ديني ومال قصيته وكذبه صاحب
 الدين فاقول للوكيل في برائه والله شق في عدم قبضه فلا يمسك دينه ويجب اتيين على أحدهما
 فيحذف من كذبه الموكل دون من صدقه وعلى هذا لو امر المودع بدفعها في فلان فادعاه وكذبه
 فلان ولو كان المسال مدعرا على رجل كالمصوب في يد العاصب أو الدين على الطالب فامر
 الطالب أو المصوب منه لرجل أن يدفعه في فلان فقال المأمور قد دفعته اليه وقال فلان
 ما قبضت فالقول قول فلان انه لم يقبض ولا يصح دفع الوكيل على الدفع الابينة أو يتصدق بدين
 الموكل ولا يصح دفان على المناظر والقول له مع العيبر ولو وكيل تحلف الموكل أنه ما بهم انه دفع
 فان سئل فقط لصان منه ولو لم يدفع اليه شيء وانما امره بقضائه من ماله فادعاه وكذبه
 الطالب والموكل ولا يثبت فالقول قولهما مع العيبر ويحلف الموكل على اني الع لم وان صدقه
 الموكل دون الطالب رجوع عليه عا دعاه ورجع الطالب عليه أيضا بدينه ذكره لقد روى في
 الجاهل لا رجوع للوكيل على وكالة ولو صدقه والاول أشبه كافي البدائع ولو ادعى المودع به
 أمر بدفعها في فلان وكذبه صاحبها فالقول له انه لم يأمره وقد مثل ابن عديم عن دفعه الى آخر
 مالا بدفعه الى آخر ثم استأنا الى تعيينه فقال الآخر أمرتك بدفعه في زيد وقال المأمور لا
 عرو وقد دفعته له فابيان القول للوكيل لانهما تفقت على أصل الادن فكان أصينا ولهذا
 قال الزيلعي في آخر المضاربة لودفع اليه مالا ثم اختلفا فقال الدافع مضاربة وقال المدفوع
 اليه ودفعه فالقول للمدفع اليه لانهما تفقتا على الاذن انتمى لكن رده المقدس على القول
 المضارب شرط ابو وقال الآخر شرطت له ميراثان القول لرب المال وعلى القول اذنت أن
 تضرب في العز وقال المضارب في الطعام به وتصرف المضارب القول لرب المال ٨١ والحق مع
 المدفوع لان الوكالة بمثابة على التقييد خصوصا وقد تفقتا عليه ولكن اختلفا في تعيينه وهو
 لا يثبت عاد الامر به الا مراء ما كون الوكيل أمينا لم ولكن اذا حلف بصبر عما يصيبه من
 وما حالف لا الشرع اعتم في التبعين من يكون مستقدا منه وفي البرازية برهن عليه انه
 دفع اليه عشرة فقال دفعته في لادفعه الى فلان قد دفعت بصح الدفع وفي الاقروى أمر وجلا
 بزرع مدع لو جمع وعين سنا والماء ونزع سنا آخر ثم اختلفا فيه فاشول للاخر فان سأل فالدفع في
 ماله يعني القانع لانه عدو مدع القصاص للشبهة وفي العناية اختلفا فالقول قول الموكل في
 التضييع يعني لان الاصل في الوكالة الخصوص بالمضاربة وسياق منه ومن أحكامه
 انه لا يجبر عليه في فعل ما وكل به الا في رد ودفعه بان قال ادفع هذا الثوب في فلان فادعاه وغاب
 لا امر يجبر المأمور على دفعه فاما اثر الاشياء فلا يجب عليه التمسك بها في الحبط وتماه في

أقول في الرخصة ومنها في برارية وكاله بقض ودينته وجعل له الاجر مع وان وكاله بقض
دينته وجعل له اجر الا يصح الا اذا وقت مدته لمسته وكذا الوكيل بالتفاسي ان وقت جاز
وكذا الوكيل بالتفاسي وكذا في الوكيلية ومن أحكامها ان لا تبطل بالشروط انما تبطل
ولا يصح شرط الخيار في كمال الخلية ومن أحكامها ان لا تبطل بالشروط انما تبطل
بالزمان والمكان والوفال بعد غد لا يجوز بيعه اليوم وكذا في الطلاق والطلاق بعد اليوم
بما عدا رقبته وروايتان والاصح انها تنق بعد اليوم ولو وكاله بتقاضي دينه بامتناع من له ان
يقاضه باليكوفة الكل من الساعة قال في فور العي مهربا الى العيو وكاله بقض الدين
يوم فله قبضه غد ولو وكاله بقضه غدا لا يثبته اليوم اذ كره يوم لا يجهل مكانه قال
أبو وكيله في الساعة فاد ثبت وكان فيه الساعة دامت ضرورة ولا يلزم وكاله العد وكاله
اليوم لا يصح اولاد لاله وكذا الوكيل قبضه الساعة فله قبضه مدها قال عزيا في فاقض
وكاله بشئ وقال اقله اليوم فله غد بعد صم قالوا اصح ان الوكيل لا ينفق بعد اليوم وقال
مصمم بقي وكذا اليوم لا يجهل لا ان وقت الوكيل كاله اليوم لا اذ دل عليه اه و
ايزا في الفصل الاول من كتاب الوكيل الوكيل الى عشرة ايام لا ينفق وكاله في عشرة
الاصح اه السادس في صفتار هو عدم الروم له ان يمهله في شاة الا انما يذكره ومنه ما
امير في يده كالأودع قبضه عا بعض به اودع ويرأه وادول قوله في دفع الصمان عن
قبضه ومنه ما يجهل بطله ايسر يرفى لو كاله ولا تبطل بالشروط انما تبطل أي شرط كتاب
ولا يصح شرط الخيار في الا مخرج في لازم يتحقق التسع والوكاله في لازم حتى ان من قال
انت ولي في طلاق مرأى على ان الخيار ثلاثة ايام أو على انما بالخيار ثلاثة ايام قالو كاله جازر
والشرط بطل ومنه صحة اصابته بقبض انما يبيد بالزمان والمكان فالوفال بعده عدم بيعه
اليوم وكذا الهنق والطلاق على الاصح ولو وكاله بتقاضي دينه في انما ليس له ان يقاضاه
باليكوفة ومنها صحة تملكها فاذا قال ادخل مالي فاقض أو اذا قدم فلا فاقض واذا ثبت
شبا فانت وكيلى في قبضه أو اذا قدم الخراج فاقض ديوى صحت الوكيل (قوله انما تبطل أي
الشهادة ان الانسان من عندنا بالطبع يحتاج في معاشه الى تعاونه وادعوا والشهادات من
التمامد ولو كاله منه وقد يكون مع تعاونه أيضا فصارت كالركب من المفرد فاقضها
ولان في كل واحد من الشهادات ولو كاله انما له عيبا بامتناعه وكل من الشاهد والوكيل راع
في تمصيل مراد غيره الموكل والمدعي مفقده كل منهما فاقض وعما به قيل في بيان قوله وقد يكون
مع تعاونه كما اذا كان وكاله يبيع وشرا من لا قال بمصمم مدها لرب التماوض فيما ذكر
انما هو في شمل الوكيل المعنى الموكل به وهو البيع لا في الوكيل انما الكلام في الاول والاعتد
يكون التماوض في متعلق الشهادة كالأشياء في بيع وشرا لا في احوال ان مرده انه يكون في
من الوكيل التماوض كما اذا اخذ الوكيل اجرة فله لا يمنع اد الوكيل كاله في جاز لا يجب على
الوكيل في لاف الشهادة اذ هي فرض يجب على الشاهد اقامته فلا يجوز رفع التماوض اه
دلت لاظهر ان يقال ان الوكيل يبيع وشرا ذكره في بيعه بامتناعه من الوكيل والموكل
حتى كان لا يمنع المبيع عن الموكل لا اخذ الفرض اذا قدم من حاله ولا شاة انما مدها في

مناسبته ان يستعمل
الشاهد والوكيل في
في تمصيل مراد غيره

اشهاد فانه لم يسمي (قول التوكيل صحيح) أي تقويص تصرف في البيع (قوله يا كذاب
والسنة قال تعالى حكايه عن أصحاب الكهف فبعثوا أحدهم يرفقكم هذه في مائة) وكان
ليست منهم بطريق الوكيل شرع من قبله شرع لنا إذ الله قه به في وروده عن
بكار ولم يهرسجه ولو رقي هي الفضة المصروفة (قوله وكل عليه السلام حكيم بن حرام
بشره أخصية) رواد يوداودس غدا فيه بجه ولورواه القمدي من حديث بن أبي نبات من
حكيم وقال لا تعرفه إلا من هذا لو حو حبيب لم يسمع عندي من حكيم إلا أن هذا خذ
في الإرسال عندنا في قول المصنف أي صاحب الله أبيه صحيح أن كاذب حبيب اما ما شئت مع
(قوله وعليه الاجماع) أي انه قد اجماع عليه (قوله وهو خاص) كاشت وكيلي في شراعه
ليست معناه (قوله) كانت وكيلي في كل شيء) وتكون ما صنعت من شيء فهو جائز جاز أمرك في
كل شيء (قول عم الكل) في الفسخ من المولى لو قال أنت وكيلي في كل شيء تكون باقية المولى
والمال أنت وكيلي في كل شيء جائز معناه أن أمرتك عندك بصير وكيلي في بيعك ولا جارات
و الهبات والعلاقات المسماة في ذلك أن يشق على نفسه من ماله وعنده أي حقيقته في
الأمراضات فقط ولا يلبى العتق وسير في الشاوي ربية وعليه الفتوى ومثله إذا قلنا ذلك
في جميع أمورنا قال في أدب القاضي وأد وكل الرجل لرجل عاب مقوفة وقصص
والخصومة في ما ليس لهذا الوكيل أن يوكيل بذلك غيره لأن الخصومة أمر يحتاج فيه إلى
ال رأي والناس يتفاوتون في هذا والموكل رضي برأيه لا يرى غيره فلا يكون له أن يوكيل غيره
قال وإن كان صاحب الحق أجار أمره في ذلك وما صنع فيه من شيء فإن قال ما صنعت فيه من شيء
هو جائز فله أن يوكيل ذلك لغيره من غير أن يوكيل غيره لأن الوكيل الثاني ما دونه من جهة ما دونه
في جميع ما ليس للوكيل الثاني أن يوكيل غيره لأن الوكيل الثاني ما دونه من جهة ما دونه
و من جهة ما دونه قال في المصنف صاحب الحق طلت وكانت ما دونه لأن تركه انتفاع
إلى الورثة قال ولو لم يمت صاحب الحق ومات الوكيل الأول قال في الثاني على مكانه على حاله لأنه
نائب عن الموكل وليس يمتد من غير الوكيل الأول لكن ملك الوكيل عمل الثاني لأنه في العمل
نائب عن صاحب الحق (قوله) وشخصه فاصطفا بالامراضات) نقل في الشربلالية وغيره
من فاصدين لو قال له براء أنت وكيلي في كل شيء أو قال أنت وكيلي في كل قليل أو كثير يكون
وكيل بجهته لا غير الصحيح ولو قال أنت وكيلي في كل شيء جاز أمرك بصير وكيلي في جميع
التصرفات المباحة كبيع وشراء وهبة وصدقة واحتسوا طلاق وعقد ووقف وقيل
عانت ذلك لا مطلق تعميم اللفظ وقيل لا يعم ذلك لأن ذلك دليل على ما دونه الكلام ونحوه وبه
أخذنا نفيه أبو الألبان انتهى وبه يعم معنى كلامنا من حيث ما دونه ولا حدادته في وروده عن
رسالة صاحبها المسئلة الخاصة في الوكالة العامة كرمها ما إلى ما إلى وما إلى فتاوى أبي جعفر
ثم قد روي أن يزار به أنت وكيلى في كل شيء جاز أمرك ملك الحنفى والبيع وشراء وبذلك
أهبة والصدقة حتى إذا اتفق على نفسه من ذلك المال جاز حتى يعم لم خلافه من قصد الموكل
وعن الإمام خصصه بالامراضات ولا يلبى العتق والتبرع وعقبه الفتوى وكذا لو قال طقت
مراثلك ووهبت ووفقت أرضك في الأصح لا يجوز وفي المدونة يرد أنه يوكيل بالأمراضات

(التوكيل صحيح)
بكتاب السنة فارتفع
فبعثوا أحدهم يرفقكم
وكل عليه السلام
والسلام حكيم بن حرام
بشره أخصية وعابيه
الاجماع وهو خاص وعام
كانت وكيلي في كل شيء
عم الكل في الطلاق
قال الشافعي في قوله
وحده أبو نبات
طلاق وعقد ووقف
واعتد في الاشياء وحده
فاصدين بالامراضات فلا
يلي العتق والتبرعات وهو
الذهب كأي تمويل البصائر
وزرهر الجواهر

لا بالاعتراف واليهما وبه شئ وفي المصلحة كما في البرية والحاصل ان التوكيل وكالة
عامة يملك كل شئ اطلاقا والاعتقاد والوقت والوجه في صدقة على المقتضى به وينبغي ان
لا يملك الا برامو الحظ عن المديون لانهم ما من قبيل التبرع فندخلنا تحت قول امرار به انه لا يملك
اشترع وظاهر انه يملك التصرف مرة بعد أخرى وهذا لا يقرض والجهة بشرط العوض
فانهم ما يملكون الا التبرع فان التبرع عارية التبرع معاوضة تمام والجهة بشرط العوض
جهة ابتداء معاوضة التبرع وينبغي ان لا يملكها التوكيل ما التوكيل اعمام لانه لا يملكها الا
يملك التبرعات ولا لا يجوز اقراض التوكيل مال التبرع ولا يملكه بشرط العوض وان كانت
معاوضة في التبرع وظاهر العموم ان يملك قرض الدين واقتضاء ما يراه والدعوى بصرف
التوكيل ومع دعوى بصرف على التوكيل والاقارب على التوكيل لا يكون ولا يختص بمجلس
اقتضى لا ذلك في التوكيل المخصوصة لاني اعم فقلت لو كان بصيرة وكانت وكالة مطلقة
عامة فهل يملك اهل العلق والعتاق والتبرعات قلت لم ادر صرحا او ظاهرا انه لا يملكها على المقتضى
به لان من الالفاظ ما صرح فاصبحا ونحوه بانه توكيل عام ومع ذلك فالوجه انه ما ذكره
ابن القيم في رسالته ملخصا (قوله وصحي اربعة يفتي) فيه حذف اسم ان (قوله ولولم يكن
للموكل صناعة معروفة فالوكالة باطلة) عبارة اشترطت لاية التبرع عن الخلية وفي فتاوى ائتمنه
ابي جعفر قال لغيره موكلتك في جميع اموري التي يجوزها التوكيل واقتضى مقام نفسه لا تكون
الوكالة عامة تتناول الديات والامانة وفي الوجه الاول اذ لم تكن عامة نظر ان كان الرجل
يختلف ليس له صناعة معروفة فالوكالة باطلة وان كان الرجل تاجرا يتجره معروفة فتصرف
ايها له وجه علم على كلام الشارح اذ سورة البطلان ثبتت في قوله انت وكيلي في كل شئ كما
يقى عليه الشارح هذه الدار بل في غير هارهي وكانت في جميع اموري الخ الا ان قال هما
سواء في عدم العموم وان كان مسمى كلامه على ان ما ذكره عام وانما قد علمت سابقه مما تقدم
ما ان ما ذكره ليس مما الكلام فيه (قوله وهو) اي التوكيل اعمامة اعمامة لا بد ان يكون
معلوما فلا يصح توكيل الجهول فتقول الدرس لادونه من جازم به لامة كذا ومن اخذ اعمامة
او قال لك كذا فادفع اليه مالي ما يملك لم يصح لادونه توكيل بجهول ولا يبر بالانفع اليه كافي القنية
قوله مقام نفسه ترفها اي نعمه التبرع وادارة له امن مشقة المصونة والعمل (قوله او
عرا) بان كان لا يجوز المصونة تقرب مبطلي يحسن العمل ويصور الباطل حقا ويرى بحق
لا يحسن العمل لمصولة فتوجه المصونة عليه (قوله في تصرف جازم) انشرح بذلك ولو
وكل احد في غيره في طلاق زوجته او متق بها او هبة ماله (قوله معلوم) او ود عليه التوكيل
العام واجيب بانه معلوم في الجملة حتى لو لم يكن معلوما اصلا ككثرة معاملة التوكيل
(قوله في الوجه) كذا قال وكانت على من دفع عن المصولة او قال انت وكيلي في كل شئ
(قوله ثبت الادنى وهو الحفظ) اي كان وكيل الحفظ كذا قال وكانت على من دفع عن المصولة في الخلية
لانها لا عن طلاق امرأتي لا يكون وكلا ولو قال اعبد لا انما عن التجارة لا يصح ما ذكره
عند بعض واصحاب بصيرة قال لغيره اشترج بديته بالف درهم لا يصح وكلا ويكون مشورة قال
الرجلين وكانت احد كتابي مع هذا اصح وايضا جازم وكذا لو قال لرجلي مع هذا او هذا وكذا

وسمي به ان به يفتي
واعقده في النقطة فقال
واما الهبات والعتاق فلا
يجوزون وكلا عند ابي
حنيفة خلافا لعمدة
اشترطت لاية ولولم يكن
للموكل صناعة معروفة
فالوكالة باطلة (وهو
اقامة الغير مقام نفسه)
ترفعه او جازم في تصرف
بانه معلوم فالوجه ان ثبت
الادنى وهو الحفظ

يؤيد مع المدينون لرجل وقال اقص الاما او الاما قويه عن يملكه متعلق موته صحيح وقوله وهو
اقامة الغير الخ معترض بينهم ويجوز ان يكون متعلقا باقامة وجهه لا باعتراضه قال في الجمع
ان الشرط في الموكل قال في البحر وشمل قوله عن يملكه الاب والوصى في ذلك لصي فيه ان
يوكلا بكل ما يملكه قال الشافعي في قوله عن يملكه يصح ان يكون حال من فيه فلا يصح في كل
الذي لا يصح لانه لا يملكه ولا يملكه غيره ويؤيد هذا قوله حكم الموكله بغير اذنيه او وكيل بها
وكل فيه ويصح ان يكون حال من نفسه أي من يملكه تصرفه لا التوكيل بل به والذي يملك
التصرف الاب والوصى اه (قوله انظر الى أصل التصرف) أي من حيث له لا يعارضه غيره
فيه من غير انظر الى حكم شرعي ودخل فيه في كل المسموع في بيع خرا وخزير ويحرم حلالا
بيعه الصبي لانه صحيح عنه ولا يملكه باو كل وهو جواب عما ردد على هذا الشرط لكن هذا
المنظر يكره الى التفتت بقوله تزود اغنيائي على أن الاصل في الاشياء لا باحة ويرد على
هذا الشرط أيضا انه لا يذون في روي نفسه لا يملك التوكيل في كل المحيط مع انه يملك ان
يتزوج بنفسه والجواب انه بغيره الوكيل عن سيده وان كان عاملا لنفسه والوكيل لا يوكل
الا بذن أو تعميم كافي البصر (قوله وان امتنع في بعض الاشياء عارض النهي) هذا جواب عما
يرد على قوله يوكل بكل ما يملكه بنفسه عن يملكه في غير مطرد ولا يمكن مع ان الذي يملك
بيعه تلهو ولا يملكه في كل المرفق والم لا يملك بيع الخ و يوكل الذي فيه وحاصل الجواب
في الذي وان ملك التصرف لا يملكه في كل المرفق لا يملكه منى هو المسموع لا يملك التصرف في المرفق
عارض النهي وأما أصل تصرف وهو ابيح من الاغنياء لا يملكه في كل الذي دفعه
كمن هذا اغنيائي على أن الاصل في الاشياء لا باحة (قوله ابن كمال) عبارته علم ان من شرط
لو كاله أن يكون الموكل عن يملك التصرف لان الوكيل يستفيد ولا يملك التصرف منه ويؤيد
عليه من قبله ومن لا يقدري على شيء كمن شرع عليه غيره وقبل هذا على قوله ما وأما على
قوله فان شرط أن يكون التوكيل خاصا لا يملكه الوكيل فاما كور الموكل ما كاله وليس
بشرط حتى يجوز منه في كل المسموع الذي بشره المرفق وفي المرفق ان يكون مالكا التصرف
انظر الى أصل تصرف وان امتنع في بعض الاشياء عارض النهي ومنه في النهي
وذكر بعده أنه لا بد أن يكون الموكل عن نكره الاحكام لان المطلوب من الاسباب أحكامها
لا يصح في كل المرفق واهل المرفق على النهي (قوله فلا يصح في كميل مجنون وصبي)
صحيحه مضاف للقاء الى (قوله لا يملكه مطلقا) سواء كان صارا أو مفعلا أو ترددا بينهما (قوله
وصبي به قل) أي بان البيع سائب المبيع حاله فمن وان اشترى اباه مكس (قوله بتصرف)
متعلق بتوكيل (قوله ضار) الضرر بالنظر الى وجه اكتساب المال ظاهر وان كان مفعلا
في نفس الاضرار ثم سائب الخلف في المرفق والشوايب في العتق وتقع عارقه الذي هو غاية
الكال في العتق والتوصل من جهة الخلف لكنها ليست طرية الا اكتساب بل تنقيص المال
ظاهر اقله انك المرفق وان كان عاقل لا لان تمام نفسه ان يمس الماسة وهي لا تكون الا عام
العقل فلا يصح في كاله به ولا هذا في ابن كمال ما قلده في الشارح بقيل لانه لو نظرنا الى أصل
تصرف اصح في كميل العبي بالصدق لانه يملك أصل التصرف ويمنع في بعض عارض وهو

(عن يملكه أي التصرف)
انظر الى أصل التصرف
وان امتنع في بعض
الاشياء عارض النهي
ابن كمال (ولا يصح في كميل
مجنون وصبي لا يملكه
مطلقا وصبي به قل)

واراد ان يصح على مقدمه من قال من شرط ان يكون الوكيل موصلا بملك الوكيل فان
الوكيل يملك الصدقة ويصرفها اذا كان بالعمارة فلا يصح ان يملك المصنف في ذلك والجواب عن
التميز بان لو كمل يملك التصرف في ذلك من مال نفسه لاس مال غيره الا بقوله ولا يصح ان
اصح في ذلك انفسه ورغام عقله بخلاف بيع الثمر والخزير فان الذي يملكه مال نفسه وعمل
غيره بانه والله قل اذ اصح انفسه في ذلك ما يقطع عنه الثمر والخزير الا يرى ان له امر في
المروءة بسبب الخبز فكذلك ان يقطع عنه الذي يقتصر في ولاية نفسه لان الحق في
ترجع اليه وهو العاقل حقيقة في نفسه في ان قال بملك الوكيل مع صحة انتقوا من
لاصيل تامل رضى (قوله يجوز طلاق) لان فيه لزوم المهر او بعضه والزامه للثقة في العدة
وغير ذلك (قوله وعناق وهو صدقة) تقدم اتفاقان هذا اضرار بالنظر الى وجه كتاب المال
ما هو ان كان ما فعلى نفس الامر الخ (قوله بلا ذرو له) منه ان يصح (قوله ان ما ذروا) في
ان كان المصنف الموكل ما ذروا (قوله ولا يصح ان يملك) مضاف انما له (قوله وتوقف ان يملك
مرئ) اي اذا وكل المرئ صدقة توقف وامامه له ولا فلا توقف فيه وهذا اذا كان بمادة
مال عمل او عقد وتخرج بناء على توقف تصرفه فيه عند الامام وتوقفه عند غيره اي يصح ان يملك
وما في الشكاح واشتماد ولا يصح منه اتفاق ولا يصح ان يملك فيه وامامه يملكه فلو اوصاه
وهو له اوصية وولاية منه مدية وهي التصرف على ولده الصغير فتوقف اتفاقا يتوقف ان يملك
في اتفاقا قال في البحر وما يرجع الى الوكيل اي من الشرائط فاعلم ان لا يصح ان يملك مجنون
وصى لايه من لا الموعود والخربة وعدم الرد لا يصح ان يملك المرئ ولا يتوقف لان المتوقف
ملكه ولم يملك الوكيل بان يملكه ولو كان ولم يملك تصرفه توقف على اجازة الموكل او الوكيل بعد
علمه وثبت العلم بالصدقة او الكتاب اليه او لرسول له او باحد رجليه فصولين او واحد
عدل او غير عدل وصدقة الوكيل ان كان قد مضى اول لو كان (قوله خلافا لما) فقالا هو ما اذا مضى
قوله وصح ان يملك ماله (قوله في الميراث) قال في الميراث ان البيع انما صدق بانه بان اسلم عليه ما
وبتوقف ان يملكه اوله وارثه مسلم بغيره ما قبل كل كافر ابيهم غير ان عليه ان يتصدق
بمنه او هذا عند الاحكام خلافا لما (قوله) وتقدم في باب ما من عاقل انما صدق (قوله)
ونشرهما) اي يصح عند الامام مع ائمة كراهة وهي كراهة التصريح كالميراث في البيع القاسد
قال في الميراث يجب عليه ان يحل الميراث ويرثها ويسبب الخنزير (قوله) قال في الميراث
رحمة الله تعالى واظهر لم يبق ولو يقتل نفسه برضى من ان يسبب السواب لا يحل (قوله) اقول
واعلم ذلك اهدم قولها (قوله اراض انفسه) في بعض النسخ بانه بعد الامام وهو من اضافة
او صرف له فنته (قوله) كما قدمنا وهذا ما لا يشتري صدقة شرعا فاسدا او اعتقه قبل قبضه
لا يصح ولو اصرار انما بانه ما يصح لانه يصير قابض قضا كما قدمه في البيع القاسد (قوله)
فتنه (الشارة الى ما لا) اي بانه كلامه كما قدمه (قوله ثم ذكر) عطف على محذوف اي ذكر ثم
او كل ثم ذكر الخ تامل وصانة الشرط لو كمل يعني في أي ثم ذكر الشرط لو كمل فانه بعض
لا فصل (قوله) اذا كان عقل له قد اي يعقل ان الشرع اجاب للمبيع سباب الثمن والبيع
على عكسه ويعرف اذن انما من البيع وهو يصدق ان ثبوت الحكم والبيع لا يزل

ب) تصرف ضار (بحر)
ط- لاق وعناق وهبة
و صدقة وصح عاقله
بلا ذرو له (كاتبول)
و) مع (ما قد يبين ضرر
ونفع كبيع واجارة
ان ما ذروا والا توقف على
اجارة ولبه) كالو بانه
بنته (ولا يصح ان يملك
عبد محجور ووصى له ذروا
او ما كانا توقف ان يملك
مرئ فان اسلم فتدوان
نات اوله في اوقته لا لا)
بلا فاهما (و) صح
ن) كمل لم دم ببيع
نخر او خنزير) ونشرهما
كالميراث في البيع القاسد
(ومحرم خلا لا يبيع صيد)
و) ان امتنع عنه الموكل
لما رضى النسي كما قدمنا
فتنبه ثم ذكر شرط
لو كمل عقل اذا كان
الوكيل يعقل الله

ذكره بن الكلبي لكن طريقه في الجرماء لا حاجة الى شرط عقلية العين فالحش من
 اليه بطوارح الوجود عند الامام عاقل وكثرتم اريد عليه ان لا يبيعه بفن فالحش شرط
 اه واعترض في المنع بقوله ليس ماد كرم من النظر واتعام قوله لان التعريف انما هو الصبي
 العاقل وهو المميز مطلقا كما ذكره المحققون في تعريفه لا بالشرط الى خصوص الوكالة حتى
 يحتاج الى ذكر هذا الشرع والمطابق عنه اه ويرد عليه ما في العقوبة حيث قال قوله
 ويعرف العين اليسيرة من الفاحش كذا في كثر الكتب وهو مشكل لانهم انفقوا على ان
 هو كبل الصبي العاقل صحيح وقرق العين اليسيرة من الفاحش لا لا يطاع عليه اعدا الا عند
 الاشتغال به لم العقوبة الملوحة لصفة اشتراطه في صحة التوكيل كالاختصاص اه ولا ينبغي عليك
 انه حيث كان تعريف الصبي العاقل مأخوذا فيه معرفة العين الفاحش من اليسيرة كان شرطه
 في الوكالة ايضا ثم كان الظاهر ان يقول الاعداد الاشتغال بالصبي والشراء ومعرفة الثمن
 المبيعات لانه ليس المراد ان يعرف ما حده الفقه بل ان يعرف ان هذا شيء قيمته كذا وانه
 لو اشتراه او باعه ~~بكذا~~ يكون مونا تأمل وعلى كل فاشترط ما معرفة له من كل فقد
 يكون الرجل من عقل الداس وادكاهم ويعين في بعض الاشياء اعدم وقوفه على مقدار قيمة
 مثله او اقل مرادهم اشتراط ذلك ان يكون قيمته معلومة من معرفة النظر ما ياتي عنه قوله
 وتبينه من عقل القيمة ثم رأيت في المطاوعة انه يدعيه حال ما يبيع قوله لا يطاع عليه اعدا الخ
 منوع فان ترى كقيم من الصبيان يعرف ذلك من غير اشتغال به لم العقوبة بل بالسمع من الثقات
 وكثرة المباشرة بالعامه لانت ثم قد يقال انكم من شيء مقام ذلك الذي كما بين في مساحت
 عدم قولهم انه لا معنى في هذا الكتاب والمحاجات نحن فيه فانه يمكن من المعرفة بالعقل وذلك
 موجود في الصبي الذي كلامنا فيه فليست تأمل اه قلت والظاهر ان مرادهم ان يعرف ان
 الله في قيمة عشرة مثالا غير فاحش وان لو دفع ارب من من لم يدرك الفرق بين ما غير
 عاقل كصبي دفع له رجل كاهوا او ادنو به فادفع حبه ولا يعرف انه معصون في ذلك لا يبيع
 تصرفه اعدا وقد منع من البصر ان ما يرجع الى الوكيل العقل ولا يصح توكيل مجنون وصبي
 لا يعقل الخ وصريح عبارة المصنف وغيره يدل على عدم صحة توكيل المجنون يمكن في المندرج
 ولو وكل مجنونا بطلاق امراته فقبيل الوكالة في حال جنونه ثم اعاد فهو على و كانه لان الافاقه
 تريد المسمى من التصرف ولا تزيل الثابت قلت وفيه بحث لان قول المجنون له و هو يثبت
 اه فاب يؤيده هذا البص ان هذا الفرع مخالف للمعتون لقي هي معتقد المذهب وان
 اريد به من يعقل البيع والشراء كما ذكرناه هذا ليس مجنون بل كصبي مجنون وفي الوقعات
 الشامية الوكيل اذا اختلط عقله بشراء يبيد ويعرف اشرار والقبض يزرع على الموركل
 شراره ولو اختلط بضع ويعرف الشر لم يميز وهو كالمعتوه اه قال المفسر في مشكل فناد
 تصرفه على الموركل لانعامه له معاملة الصحيح فبشره ولا ذنب للموركل حتى يتصرف الزجر له
 ويعامل عليه ببقا فاعمل الوكيل المذكور عليه ثم رأيت بحثي في حاشية ولا قال في ضيفان ان
 اباسليان الجوزياتي قال يجوز على الموركل وقال غيره لا يبرى عليه وعلى كونه يلزم اجماع
 اه قال في جامع احكام المصغار فان كان الصبي ماذون في اخذ فصار وكيلا بالبيع بشر

و يقصد به ان السمع اعتراف عن بيع الهادرو المكره كذا كره صاحب له دابة حال وجوب
بأشياء كلام والاولى ان قوله ويقصد به كذا قوله بمقدد والعطف عطف تفسيري لانه بالقصد به
كلام الله قد كمالا يتقرب فليتامر (قوله تعالى المكره) مفعول لاجله عام لم يقل أو حال من فاعله أي
حال كونه تابعاً له كذا في عدم القول أشاد به في ما وقع في الهداية وغيره من زيادة التماسه
للاعتراض عن بيع المكره والهازل في لا يقع عن الا^١ مر قال في الصريح اذا اخرج عن المقصود
لان الكلام في صحة التوكيل وهذا في صحة بيع التوكيل فلو تركه المانض اه وهذا مع
قول الشارح اه اتبعه الاكثر أي تابعاً لما ذكر في تركه هذا القول (قوله ثم ذكر مضابط الموكل فيه)
أي ما ذكره المصنف مضابط لا حقه فلا يرد عليه ان المسلم لا يملك بيع النحر ويملك عليك لدى به
لان ابطال القواعد باطل الطرد لا العكس ولا يبطل طرده عدم توكيل الذي مضابط مع
خبره وهو يملك لانه يملك التوصل به في تركه الذي به فصدق اصاط لانه لم يقل كل عند يملك
يملك توكيل كل أحد به بل التوصل به في اجماله وانما يرد عليه في توكيل الوكيل الاذن وتعمير
فانه يملك العقد الذي وكل به ولا يملك التوكيل واجابوا بان المراد لنفسه لكن يرد عليه لان
والجد يملك كان شر افعال ولد له اهـ ولا يملك التوكيل به كافي السراح وفي التبيين قيل
الغيب انه يصح فلا يرد قال سبحانه طهر في تسليم الورود وانه لا مخالفة بين ما في السراح
والتبيين وذلك ان ما في السراح من لا يملك تلك حال وله بالتوكيل بشره أي قصد او ما في
التبيين انما لم يملك كونه في ضمن التوكيل ببيع ماله الشراء من وكله بالبيع اهـ بان
قال الاب لشخص وكلت ببيع هذا يعني ويرد عليه الاستعراض بصفاته بشره بنفسه
نفسه ولا يملك التوكيل به فيقع للوكيل والجواب منع عدم صحته ما في اعني ان وكل
بالا^٢ متقراض فان اصاب التوكيل الاستعراض الى الما وكل كان له وكل والا كان للوكيل اهـ
وفي السببية استعرض منه الفاء وأمره ان يعطيه مـ وله دلالة وزعم المتقراض الاعطاء او اقر
لرسول أي بالقبض وانكر المتقراض دفع المتقراض لا يلزم المستعرض شيء اهـ وهل يلزم
الرسول الجواب لا لانه أمين في قبول قوله في حقه رافقه لا في لزوم الدين فمذمة الله مستعرض
كرسول المدينين بالدين الى الله ثم ذكره وصولة اليه وادعى الرسول باصالة اليه بقبول قوله في
حق رافقه لا في حق الدين تامل ثم قال به ده صح التوكيل بالاقرض لا بالاستعراض وفي
القبض اهـ التوكيل بالاستعراض لا يصح والتوكيل في قبض اقرض يصح ان يقول احل
اقرض في توكيل ولا يراه بضمه يصح اهـ قال في الجواب في الاستعراض بالاستعراض لان
محل العقد من شرطه وليس موجود في التوكيل بالاستعراض لان المداهم التي يستعرضها
توكيل لان المقرض والامر بالتصرف في ماله الغير باطل وهذا من باب الخلاف لم يمنع وقيد
عدم المانع في الاحكام الكلية فيلزم وعن أبي يوسف ان التوكيل بالاستعراض جائز فعلى
هذا لا يشي به على مذهبه فليتامر اهـ قال في اواخر الفصل التاسع والعشرين من ور
الشيخين بر من يفتي بجلاية مقرضه فاقرضه فضاغ في يده ولو قال اقرض المرسل ضمن
مرسله ولو قال اقرض المرسل ضمن رـ وله و لحاصل ان التوكيل بالاقرض جائز
بالاستعراض والمراد بالبالا^٣ متقراض من يجوز ولو اخرج وتكيل بالاستعراض كلامه مخرج

ويقصد به ان السمع اعتراف عن بيع الهادرو المكره كذا كره صاحب له دابة حال وجوب
ثم ذكر مضابط الموكل فيه فقال

الرسالة بجمع القرص لا تحرم ولا يخرج الوكالة بان اصابه في نفسه يقع أو كبل وله منعه من أمره
 يقول الحقير) انما يجوز التوكيل بالامانة وراض طاعة لا يعمل فيه عقد الوكالة وقد اطلال
 نمرح الهداية الكلام في هذا المصاحف وفي زمان تدريسي كتبت في هذا البحث رسالة
 طويلة الدلول لطيفة بصحت قبلها كثير من القبول وحاصلها ان محقق العقد فيه عند
 الموكل كافي التوكيل بالامانة ونحوه كما يكون فيه التوكيل بتفسيره انما فلا بأس أصلا
 ان تسمى الرسالة بالاستقرار وكافة كما تسمى الرسالة بالامانة ونحوه وكافة وبزيد
 ما ذكرناه ما قال الامام اسكاشاني في البدائع ويجوز ان يكون في الاستقرار والقرص
 وما قال الامام الرافعي أيضا في شرح الكفر وعند أبي يوسف ان التوكيل بالاستقرار
 جائز لا يقال لو كان وكالة لم يدفع الموكل فيها الا ما صافه الى نفسه لانما يقول حال الوكالة بشرط
 أيضا كذلك لان التوكيل بشرط لا يبعد عنه فانما يكون هو له ان يتولى الشراء والوكالة
 انما عند ان دراهم وكالة كما ذكر في الهداية وغيره ما قد نص على انما تسمى (قوله بكل)
 متعلق بقول المأثر أول الباب التوكيل بجميع أي التوكيل بجميع كل شيء باسمه الموكل وما
 ورد عليه التوكيل فانه ليس له ان يبر كل غيره مع أنه باسمه في نفسه ما راجح قوله لنفسه
 (قوله لنفسه) سواء عما يقال ان التوكيل في التصرف فيما وكل فيه مع أنه لا يملك التوكيل
 الاستفراغ بصر أو نص وحاصل الجواب ان التوكيل في التصرف لغيره لا لنفسه ح قال قلت
 ما يوكل باذن مع انه لا يصدق عليه التعريف يجب بانه اذا وكل باذن صار توكيل انما
 وكلا من الموكل الاول والموكل لاول يجب لنفسه وأورد على هذا القيد الاب والوصي اذا
 وكلا في مال الصبي فانه يصح مع امه صبيته ان فيه امه انما راجع ورد عليه الاستفراغ
 فانه يجوز ان ياتيه لنفسه لا غيره ولا يجوز ان يوكل بغيره كما تقدم بيانه مفصلا والجواب
 ان عقد القرص لا يفيد المنة بغيره بل لابد من المنع أيضا لو صح التوكيل به لكان توكيلا
 شخص مالم يملكه وكل وهو لا يجوز في معنى لم يبق بشكل على الامر المذكور انه لا يجوز
 توكيل من يملكه بوجبه الصفة من من هو المثل كأي ادبية (أقول) لا اشكال فانه لم يملكه
 بان يزوجها باقل من مهرها وانما وكالة بغيره من وجهه باقل من مهرها كما هو صريح
 عبارة الفقيه فتأمل وأورد أيضا ان لما دون بالامانة وكافة باسمه ومع ذلك ليس له ان يوكل
 غيره واجيب بانه وكيل من ماله في عقد (قوله فشمع المصومة) نسيج على قوله بكل
 ما استمر وهو أولى من قول الكفر بكل ما يقدره الشهادة العقد وفيه كالمصومة والقبض كما
 في البصر (قوله ومع مصومة) هي المصومة لجلد والمصوم المحاسن والجمع ضموم وقد يكون
 للجمع والاثني واثنان في شرح الجواب ثم أولا وفسر على الجوهرية بل هو اخصه
 أو الجواب الصريح (قوله في حقوق المباد) ثم بعد ما عينا وجهها كأي البصر وفيه عن
 منية الحق ولو وكالة في المصومة لا عليه الله اثبت مال الموكل ولو اراد ان يدعي عليه الدفع لم
 يسمع واذ اثبت الحق على الموكل لم يلزمه ولا يجنس عليه ولو كان وكيلاعمالا لانه انما يتقدم الامر
 بالاداء ولا الصمان فالماصل انها تخصص بتخصيص الموكل وتعمم بجميعه ولا يفرق بين
 الوكيل بينة على وكنت من غير خصم حاصر ولو فسخ بها صح لانه تصان في مختلف فيه وفيه عن
 البرره ولو وكالة بكل حق هو له وخصوصية في كل حال ولم يعين المخاصمة والمخاصم نفسه جاز

(بكل ما ياتيه) الموكل
 (بشخصه) لنفسه فشمع
 المصومة فلهذا قال
 (فشمع فشمع في حقوق
 المباد)

١٨ وتقدم عليه (قوله برص الحشم) أصله فيه جعل الصاب والمطلوب كما عمله ما هو كل
 والمشرى به والوصح قال الامام غاصص ان التوكيل بالخصوص لا يجوز عند أي حنفية سواء
 كان التوكيل من قبل الطالب أو من قبل المطلوب ١٩ قال في البرزخية وأصله ان التوكيل
 لا يرصا الحشم من الصحيح المقتسم طالما كان أو مطلوبا وضيعة أو شرعا اذ لم يكن التوكيل
 حاضرا في مجلس الحكم لا يصح عند الامام أي لا يجوز خصمه على قول الوكالة وعندهما
 والشافعية يصح أي يجوز على قبوله وفيه أفنى الفقيه وقال الغتابي وهذا هو الجواب به أحد
 الصدقات في وباني عمه (أقول) وبول أبي حنيفة أفنى الرمي في ثلاثه عليه المتن واختاره
 غير واحد من المحققين وصدر الشريعة وأبو الفضل المعلى وروى دليله في كل مصنف فلم
 العمل به ولا سيما في هذا المكان التماسه كما في الخبر (أقول) لكن العمل الآن على صحة التوكيل
 وإن لم يرض به الحشم وبه صدر من السلطان صرحه (رحم) كما في ١٥١٦ من المجلد (قوله
 وجوزاء الارضاء) قال في الهداية ولا خلاف في الجواز وانما الخلاف في لزوم ومعباه اذ
 وكل من غير رضا هل يرتد به أولا فعند أي حنفية نعم وعندهم لا ويجوز في هذا يكون قوله
 لا يجوز التوكيل بالخصوص الا برضا الحشم بجواز قوله ولا يلزم ذكر الجواز وأراد القروم قال
 الجواز لازم للزوم فيكون ذكره لازما وأراد القروم وفيه نعتة بالاتباع لم ين الجواز لزوم القروم
 عرف ذلك في أصول الفقه لمناه يمكن ذلك ليس بمحار والمحق أب قوله لا يجوز التوكيل بالخصوص
 الا برضا الحشم في قوله أو التوكيل بالخصوص غير لازم بل ان رضى به الحشم صح والافلا فلا
 حاجة الى قوله ولا خلاف في الجواز والى التوجيه محله بخلافهما ان التوكيل تصرف في
 خاص حقه أي في حق الموكل وعند الامة وكما ما بالجواب أو بالخصوص وكلاهما في حق الموكل
 فإذا كان كذلك فلا يتوقف على رضا غيره كالتوكيل في قاضي الدين أي بقبض الدين لأنه وكاه
 بالجواب والخصوص لا يقع اذ هو عن نفسه وذلك حقه لا محالة والتصرف في خالص حقه
 لا يتوقف على رضا غيره كالو كبل بالقبض أي بقبض الدين وبما هو اولى حنفية رجه الله
 تعالى بالانتماء تصرف في خاص حقه فان الجواب مستقر على الحشم وهذا يستظهر في
 مجلس القاضي والناس يتفاوتون في الخصوصية وفي حوايج اقرب ان يكون الباطل بصورة
 الحق ورب ان لا يملكه غلبة الحق على وجهه فيصير ان التوكيل من له صدق في الخصوصيات
 في تصرف بذلك الحشم في تصرفه بالحق لا يكون خالصا له لمنا حلو له يمكن تصرف
 الانسان في خالص حقه عما يصح اذ لم يتصرف به غيره وهو بالنسبة كذلك لان الناس متفاوتون
 في الخصوصية فالوقد بالروية أي التوكيل بالخصوص منصرف به الحشم في وقته على رضا
 كالعقد المتعلق اذا كاتبه أحد لما شره يمكن فانه يتوقف على رضا الآخر وان كان تصرفا في
 خاص حقه كان ضررا شريفا الآخر بين ان يرضى به وبين ان يخصصه دفعا للضرر عنه
 فيختبر بين القضاء والفسخ وعلى هذا اذا كانت الوكالة برضا الحشم كانت لازمة بالاتباع
 ولا ترتد برضا الحشم ولا برضا المصروف والجواب بخصوصية التوكيل واذا كانت الارضاء محض
 وان كان يقدح في عند الامام الا يرتد برده ولا يلزمه المصروف والجواب بخصوصية التوكيل كما
 في الشرح (قوله والاختار لفتوى فهو بضمه للمالك) أي انقاسي بحيث انه اذا لم من الحشم

رضا الحشم وجوزاء
 بالارضاء وبه قالت الثلاثة
 وعليه فتوى أبي القاسم وغيره
 واختاره الغتابي وخصمه
 في التماسه والاختار لفتوى
 فهو بضمه للمالك

١٠ سر أمر باطني ولا يد من دليها وهو ما صدق الخصم، أو الترياسة الفهرة ولا قبل
 قوله أن أريد بالقرى كمن القاضى ينظر في حاله وفي عهده قائم لا يتخفى هيمنة من يسافر كذا ذكره
 الشارح وفي المراتبة ون قال أخرج القائل الثلاثية سأأهم عنه تكفى فسخ لا بدرة ١١
 وفي سره الماتين وان كذبه الخصم في ارادته أسوة بحلله القاضى باقعه الماتين بالقرى ١٢
 والماتين من أصحابنا حشاد ولا تنوى ان القاضى ان علم انعتفت من اجائنه من قبول
 التوكيل لا يمكنه من ذلك وان علم من لم وكل قصدا لا نذر اربا بالخصم لا قبل منه التوكيل
 الارضاء فقول الشارح صدق ويكفى قوله اذ أريد الشر محمول على ما إذا صدق الخصم (قوله
 أو مخدرة) فانه يلزم التوكيل منها كما قاله الاحام الكبير أبو بكر المصنف أسد بن علي الراوى
 لان الموصوف لم تستطع ان تنطق بحدود الجرائم في قوله كذا أو بغير حد قال المصنف
 وهذا شئ استحسنه المتأخرين يعنى أفعال طاهر اطلاق لاصل وفيه من ابي حنيفة
 لا فرق بين البكر والنيب المخدرة والبررة والسوى على ما استأذوه من ذلك وحيث قد قصص
 لاحام الراوى من تعميم المتأخرين ليس الاشارة الى المبتدئ في تفرع ذلك وقبوعه كذا في الشرح
 والمخدرة لغة من المخدر كالاستدرا والتقدير تنوع الخطا لرام البنت المخدر بكسر الخاء وهو مستبعد
 للمارية في ناحية البيت وهي مخدورة ومخدرة وفي الشرع هي التي لم تنزع عادتها بابروز ومخالطة
 الرجال حال الخلوة والى تخرج في حوائجها برزود كوفي الامانة في تفسيرها من البرزود
 انما التي لا يراها غير المحارم من الرجال اما التي حلت على منة فراهها الرجال وتكون مخدرة
 قال في الشرح وليس هذا بحق بل ما ذكره المصنف من قوله وهي التي لم تنزع عادتها بابروز فاما
 حد من المنصة فقد يكون عادة له او ام فيمنه له او الدها تم ليه مداه ابروز ومخالطة في قضاء
 حوائجها بل ينعله اغيرها الزم تو كذا الان في الزامها بالجاباب تصحيح حقها وهذا شئ
 استحسنه المتأخرين وعلمه الفتوى ثم اذا وكلت المزمع من بعض الحكم اليها الاثمة من لدول
 يستقلها احدهم ويشهد الاخران على يمنها أو نكروها ١٣ (قوله لم تعاط الرجال) أي لعبر
 حاجة لان التفرع للمحاجة الى لا تخرج من التدير بل منة بمخالطة الرجال غالبا والحدود
 للمحاجة لا تخرج في تحذيرها بل يكثر ان تخرج لتفسير حاجته رازية وفيه اذ اني تخرج الى
 حوائجها وجام مخدرة اذ لم تعاط الرجال على حد كره في الفتوى وكلام المصنف في هذا
 محمول على المخالطة بالرجال ١٤ وليس قلنا بل مخدرة مع زوجها وان كان لا يراه الزوج من
 الخصومة مع وكيل امرأ أو موهها كذا في سره الماتين ولو خلتها كونها مخدرة فان كانت
 من بنات الاشراف فالقول لها نكرا أو قبا لانه طاهر من حالها وفي الاوساط قولها أبو بكر
 وفي الاسافل لا قبل قواها في لوجهين كذا في البصرونة في المراتبة وميل في كلام المصنف
 قريبا (قوله كما) أي في باب الشهادة على الشهادة من ام التي لا تعاط الرجال وان خرجت
 للمحاجة وحام (قوله أو حاضا أو قبا الخ) قال في سره الماتين ومن الاعداوا بعض
 أو النفا من اذا كان القاضى يقتضى في المسند هذه المسئلة على وجهين اما ان تكون طاهرة
 أو مطلوبة فان كانت طاهرة قبلتها لتوكيل وان كانت مطلوبة ان آخرها الطالب حتى
 يخرج القاضى من المسجد لا قبلتها لتوكيل بغير رضا الخصم الطالب لانه لا عطفها الى

(أو مخدرة) لم تعاط الرجال
 كما (أو حاضا) أو قبا
 (والحاكم بالمسجد)

قوله ثم لم كذا بالاصل والله
 ثم ان لم يامل ١٥

التوكيل وان لم يؤخر هاذل منها التوكيل ٨١ ريادة من الجوهر ثم قوله اذا لم يرض الطالب
 بانها خير اما اذا رضى به فلا يكون عذرا (قوله فلو منه فاقس بهدر) لانه يجوز فيه فيجب على
 الدعوى ثم بعد ادولومد عبادي ان لم يؤخر دعواه ثم بعد ٨٢ يجوز (قوله براز بهدر)
 عارنها وكونه محبوبا من الاعذار بل منه توكيله فعلى هذا لو كان الشاهد محبوبا لكان
 شهادته على شهادته قال القاضي ان في حبس القاضي لا يكون عذرا لانه يجوز فيه حتى
 يشهد ثم بعد موافق هذا يمكن ان يقال في الدعوى ايضا كذلك بان يجب على الدعوى ثم
 بعد ٨٣ قلت ولا يعني انه مفهوم عبارة المستوفى ليست من عند بل واقعة في كلام
 غيره والمفاهيم حجة بل صرح به في الفتح حيث قال ولو كان الموكل محبوبا له في وجهه من
 ان كان في حبس هذا القاضي لا يقبل التوكيل بلا رضاه لان القاضي يجوز منه من العصب
 اجسام ثم بعد موافق ان كان في حبس الوالي ولا يمكنه من الخروج خصوصية بل منه التوكيل
 ٨٤ (اقول) وفي زحافات لا يخفى ان في حبس في حبسه من الخروج خصوصية له او عليه
 عند القاضي بل يجوز مع محقق في كل وقت طلبة القاضي ويعود له من على به صار الهيب
 واحدا (قوله اولايحبس الدعوى) بان لم القاضي نه عازر عن ان الخصوصية يشهده
 (قوله خاتمة) عبارتها ويجوز للمرافعة ان تترك كل وهي التي لم يحاط الرجال بذكر كانت
 او فيما كذا ذكر ابو بكر الرزوي وعليه انه تعالى وكذا اذا لم القاضي ان الموكل عاجز عن
 البيان في الخصوصية به فقبل منه التوكيل (قوله) بلزم التوكيل اذا كان الموكل
 حاضرا مع التوكيل في المجلس وطريق اثبات الوكالة بالخصوصية ان يشهد دوامه على
 غريم الموكل - واه كان منكر الوكالة او مقرها بيمينته في غير مكان المرافعة ولا تقبل
 ائتماده على المال حتى تثبت الوكالة وفي القضية لا تقبل من التوكيل بالخصوصية بينة على وكانه
 من غير خصم حاضرا ولو قضى - اصح لانه قضاء في الخصاف ٨٥ قال القاضي ان وكالة بعض
 واقرا المدينون بولائه وانكر الدين فدهر عليه التوكيل لا يقبل اذا بينة لا تقبل الاعلى خصم
 وباقرار المدينون لم تثبت الوكالة لم يكن خصما الا ترى انه لو اقر بالوكالة فقال التوكيل اني
 اقره على وكالتي - وانه ان ينكر الطالب وينكر التوكيل تقبل بينته ولو قامت على المنكر وكذا
 وصى اقر المدينون بولائه وانكر الدين فثبت لوصي وصاية بينة تقبل وكذا من ادى
 دينه على الميت واحضر وادنا فاقرا الوارث بالدين فقال المدي انا اثبت بينة فغيره يقبل نور
 الدين وفي التفتيح في صك كتب نفسه اقر زيد وجماعة من اهل قرية كذا في يد بالاصالة من
 نفسه وبالوكالة عن جماعة آخر من اهل اشرية بشهادة ثلاث وثلاثين وجماعة الاولون
 عن انفسهم ان عليهم - في التوكيل لغيره وبلغ قدره من الدراهم كذا - وجلا الى كذا وصدق
 ذلك لدى - كم شرعى لم ثبت التوكيل المربور له في وجهه خصم شرعى ثم حل الاجل وطالب
 عمر والمبلغ من الاصل والموكلان وهم مجعون - التوكيل في ذلك فكيف الحكم فاجاب حيث
 انكر والتوكيل المصدق كور على الوجه المربور والاعية بعضهم انك المرفوع في شوت
 التوكيل بل لا بد من اثبات وجهه الشرعى والحق هذه وثقة به على اعلم ثم قال بعد كلام
 ولا عبرة بشهادته وشهوده ولو كان لكونها في غير وجهه خصم قال في الكافي في كتاب الشهادات

اذا لم يرض الطالب بالتأخير
 يجوز (او يحرم) من غير
 حاكم هذه الخصوصية
 فلو منه فاقس بهدر
 يجوز (او لا يحرم) الدعوى
 خاتمة (لا) يكون من
 الاعذار ان كان الموكل
 (نمبر) فاقس بهدر

لا يجوز ثبات الوكالة لولاية بالاحصام حاصر اهـ (قوله بل شريف وعبد الله
 صر) عن خرافة المقتضى (قوله ولة) أى للمدعى عليه الرجوع عن الرضا ولو علمه ذلك والتقييد
 باليوم في القضية اتفاق كاتبه عليه صاحب البصر (قوله قبيصة) عبارة الورى ثم مضى يوم وقال
 لأرضى لذلك انتهى وذكره في شرح المجموع مع مرابا إلى اتفاق الصر والتقييد باليوم اتفاق
 وانما المقصود ان له الرجوع عن الرضا ما لم يسمع القاضي الدعوى لما في القضية أيضا ولو ادعى
 وكيل المدعى عند القاضي ثم أنشده ولبقيها ولم يرض الخصم أى المدعى عليه بالوكيل ويريد
 ان يحاصم مع الخصم ليس له ذلك بعد سماع الدعوى على أصل أى قبيصة وفي ابرازة
 ولوركا بكل حق هو له ويحصى منه في كل حق وله عين الخادم به والخاص فيه ببار اهـ واذا
 وكاه بقبض ~~ح~~ كل حق يحدث له والخاصة فيه حائرا امره فيه يد - بل فيه الدين ولودعة
 والعارية وكل حق ملكه اما النفقة في الحقوق أى لا يملكها كذا في الخبر به (قوله ولو
 اختلاف الخ) أى ولا يثبت (قوله ان من ثبات الانراف) أى شرف نسب أو علم رتبة بدت ثبات
 الصلح والامراء لا يثبت (قوله ما تقول لها مطاها) أى سوء مكاث كرا وثبالاته ظاهر
 من سألها مضى (قوله فبرسل أمية) أى اذادى يعنى اذا قبل تو كياه ونو جد عاها المغير برسل
 أمية الخ حال في الفسخ ثم اذركت والمزلة المغير بعت المالكم ايها ثلاثون اهـ بدول - فتداه
 أحدهم ويشهد الآخر ان على يمين الرأى كراهها وفى أدب القاضى للصدر انهم يدان ~~ك~~ كراه
 المدعى عليه مريض أو محدرة وهى أى لم يهره - دلها خروح الاضمر ورفقان كل القاضى
 ما اذونا بالاختلاف بعت ثانيا بعت - بل المحصور - فماله - ون لم يكن بعت أمينا وشاهد ليس
 يعرفان المرأة والمريض فان شهدوا بالشهادة على اقر ركل - م ما أو سكاره مع الامين - فقلاد
 فى القاضى ولا بد للشهادتين المعرفة فاذا شهدا على اهل الامين ~~و~~ وكل من يحضر حصة
 بحسب الحكم فيحضر وكله ويشهدان عند القاضي باقراره أو كونه بقة البينة على دلائل
 لو كبل ولو نوحين على أحدهما مرضه الامين عليه فان أى المطامير ضمة فلا نافذ ان كل
 أمران يوكل من يحضر الجلس يشهدا على كونه يحضره قد شهدا يشكوه حكم القاضى
 عليه بالدهوى بشكوه قال الشرعى هذا اختيار صاحب الكتاب فانه لا يشترط اثنان
 بالشكول ان يكون على اقر الشكول فاما قبيصة من الشايع بشرطه فلا يمكن القضاء بذلك
 الشكول فقال بعضهم الامين يحكم عليه بالشكول ثم نقله ان شهدان الى القاضى مع وكياه ما
 فيضيه القاضى وقال بعضهم قول القاضى للمدعى اتر يدحك بحكمك منك بذلك فانه لا بد
 بعت أمينا بالصكوك الى الخصم بجملة ذلك فاذا ارضى بحكمه وحكمه فان كان لا اختلاف بينه
 أخذ وان كان فيه خلاف توقف على امضاء القاضى والقضاء بالشكول مختلف فيه فاذا امضاء
 نفذ على اكل انتهى (قوله في الوجهين) أى فيما اذا كانت بكرا أو ثيبا لان اظاها غير
 شاهداها (قوله علاما ظاهر) على الجميع المسائل وانظر هل المراد بالشرف العرفى قيد حل
 اعيان الدنيا فانهم يفتاهن مصونات عن الظروح وان لم تكن من بنات العلاء ولا آل البيت
 اظاها نعم ط (قوله ومع باقائها) أى تنوق العباد أى يصح التوكيل باقتناء جميع
 الحقوق واستيفائها الا فى الحدود والقصاص لان اكل من حاصرها لموكل نفسه عيالات

بل الشريفة وغيره سواء
 بصر (وله الرجوع من
 الرضا قبل سماع الحاكم
 الدعوى) لا بعده فبينة
 ولو اختلاف فى كونها محدرة
 ان من ثبات لانراف
 فاقول لها مطاها ولو
 يبرسل أمية ايضا
 مع شاهدين بصر واقراء
 المصنف (وان من الارصاد
 فاقول له بوبكر وان)
 هى (من الاساق لولا
 فى الوجهين) علاما ظاهر
 براقية (و) صح (باقائها)

[illegible]

لا يكون كافي شهادة البر بـ بخلاف ان كـيل بالبيع ولو بيع لو كـيل وقبض التمس من رد المبيع
 يجب بعد ما دفع التمس للموكل المشتري طائفة الوكيل بخلاف الوكيل بقبض التمس
 لا مصادقة عليه كافي القصة ولا يصح اراء الوكيل بالقبض ولا حظه ولا أخذه ارض ولا تابعه
 ولا قبول الملوته بخلاف الوكيل بالبيع (قوله الا في حدود قود) أي قصاص في نفس أو ماله
 وهذا مستقيم من قوله وما يفتنهم ونفسهم وقوله بعينه مو كانه قد دللنا في فقط كانه عليه
 في الضرر اليك طاهر كلام الزاوي وشرح كلام العيني والفتح قصر المشتق منه على الاستيفاء
 حيث نحل وهو استيفاء من قوله واستيفاء التمس قوله وصح ان الوكيل لا ان الوكيل يثبتها
 جائز ولا يمكن لا يجوز فاستيفاء هذا رغب الموكل ووجه العدول عنها هو انصار من كور
 لا استيفاء من كل من الاثبات والاستيفاء من الاثبات تسليم طهر القادف وتسلم نفس الجاهل وهذا
 لا يصح والوكلة فيه فانقلبه السيد الطوسي عن شرح لثبانية آخر اليك من اوله عن شرح
 الطحاوي ما حذف ذلك وان الاستيفاء من كل من غير الاستيفاء في لا يباع على اطلاقه وفي
 الاستيفاء ان رغب الموكل عن الجلس أما إذا كان حاضرا أو أمرا بـ ثبته فانه لا يجوز له واعلم
 ان طاهر ما ذهب عن العيني صحة التوكيل بان الحد مطلقا وليس كذلك كاقدمه او قدمه ان
 مدركه ان يلقى من صحة التوكيل بان ثبات حد السرقة بخلاف حد كره فانه يثبت بان قوله
 وكل من لا ثبات السرقة ان كان الوكيل يريد القطع كان باطلا وان كان يريد الحبل فهو مقبول
 وهو كالموكل طلب السرقة من غيره ان يختلف المارق مولد ان يرضى بـ الحد المألوف وانقطع ان قال
 أو انك لا تملكه وان قال أريد ان قطع لا يملكه الخ اللهم الا ان يجعل كلام الزاوي على ما اذا
 كان الموكل لا يريد انقطع بالمال واعلم ان جوار التوكيل بـ ثبات القدر ذهب الامام ومنه
 أبو يوسف وقول محمد مضطرب وعلى هذا الخلاف التوكيل بالجوابة من جاب من غاية الحد
 وانقص غير ان الوكيل لا يقبل عليه لان فيه شبهة عدم الامر به وغیر خلاف ان قصر الاستيفاء
 على الحد والقدر بشعر صحة التوكيل بان التمس بـ منه شرح القهستاني عن شرح
 الطحاوي (قوله بعينه مو كانه عن الجلس) هو قيد الاستيفاء فقط اذا الموكل لو كان حاضرا أو أمرا
 مستيفاء ما يجوز فكافي شرح الطحاوي وغيره وعليه غاية البيان باحتمال المتن المتدوب
 اليه بخلاف حال حصره لان عدم التمس وبخلاف حال غيبة الشهود حيث يستوفيان حال
 عينتهم وان كان رجوعهم محققا لان ادهار عدمه احقر راعى الكذب والفساد ولم يذكر
 احواف التوكيل بـ ثباته الحد سواء ما نعت قوله فصيح بخصوصه لان الوكيل بـ ثباته ما هو
 التوكيل بالحد ومدة فحاصره وجاز خلافا لابي يوسف كافي العيني أما التوكيل بـ ثبات
 حد الزاوي التمس به اطل انفاها اذ لا حق لاحد به بل تقام المسبة وأما التوكيل
 بـ ما التمس به بـ يجوز مطلقا لانه حق العبد ولا سقط بشيء (قوله وعرف عقده)
 ميتة أحـ بر قوله تـ له لـ به وحده قوله لا بد من اصاحه في محـ لـ بر صـه قوله عقد
 المـ بـ اصاحه المعنى لا يرى وهو الاساذ بان يقول من أحرث صاحت (قوله لا بد من
 اصاحه الى ان كـيل الخ) قال في المحرر والمراد بما يصفه الوكيل في كل عقد لا بد من
 اصاحه اليه لـ على الموكل وليس المراد صاهر القارة من به قد يصفه وقد لا يصفه فان

الا في حدود قود
 مو كانه عن الجلس
 (قوله وعرف عقده لا بد من
 اصاحه) أي ذلك العقد

اضافة الى نفسه ثم ان بالو كيل وان اضافة الى موكله تتعاق بالموكل كانه من ابر ملك
 في شرح المجموع لما في الخلاصة والبرازية وكيل شراء العبد بـ الى مالكه فقال به
 العبد من الموكل وقال الوكيل قبلت لا يلزم الموكل لانه خلف حديث امره ان لا ترجع اليه
 اهـ وقد رجع قال أبو القاسم الصفار والصحيح ان الوكيل يبيع مضموليا ويتوقف العقد
 على اجراء الموكل انتهى وفي المجموع وتعلق حقوق العقد بضاف الى الوكيل به قال ابن
 مالك بقوله فيما يضاف الى الوكيل لان الوكيل بالبيع والشرايط اضاف العقد الى الموكل
 ترجع حقوق العقد الى الموكل اقساما كذا في الفصول اهـ فقد ادعى الاتفاق مقتضا
 لهصوله فكيف يكون مجرد فهمه منه فتأمل وفي المجتبى كل عقد يضيفه الوكيل الى نفسه
 اراد به ان تضع صاعته الى نفسه ويستغنى عن اضافته الى الموكل لانه شرط واهـ الوضاف
 الوكيل بالشراء الشراء الى الموكل صحيح بالاجماع وقوله وكل عقد لو اضافه الى الموكل
 كانت كاح مراده لا يـ بمعنى عن الاضافة الى موكله حتى لو اضافه الى نفسه لا يصح فلفظ
 الاضافة واحد ومراده مختلف اهـ قال النجاشي لم يـ هذا ما اوردناه من شارح المجموع اهـ
 وهو بظاهره اقرار صاحب البصر بان ما في شرح المجموع فهم من شارحه الا ان يكون ذكر
 بجمادات ادارة البصر هذا وان تنق المناقاة بين ما في البرازية وشرح المجموع بحسب ما في
 شرح المجموع من قوله لان الوكيل بالبيع والشراء على المادتين انبادهما عاقيهما لا تتعلق
 حقوقه بالموكل قبل الاجزاء فترعية ثم ان الحقوق من المادتين وليس في عبارة البرازية
 ما ينفي تعلق الحقوق بالموكل به بل انما بالاجزاء فترعية بل لم يحصل انوفيق وقد علمت ان علم
 تعلق الحقوق بالموكل في مسئلة البرازية انما ينفي من المخالفة فلو صدر الوكيل على وجه
 ينفي المخالفة بان اذله بالموكل باضافة العقد اليه فالظاهر نفاذ العقد لعدم المخالفة كما هو
 مشهور البرازية وادانته العقد من تعلق بالموكل او الوكيل لا ينفي في كلام البرازية فيدل على
 صحابه ارضيه فنقول تتعاق بالموكل على ما في شرح المجموع والمجتبى ذلك به جدا ما فيهما
 كيف وقد ادعى الاتفاق فتأمل بهن التحقيق فانه بالتأمل حقيق ليس به حقيقة الحال
 والله الميسر الجوع الاحمال وتوجيه ما في البصر بان يقال ان عبارة شرح المجموع مطابقة لظاهر
 نه اسمها للصورة المخالفة الواقعة في البرازية وانه اذا اضاف الى الموكل فيها ما يشهد بالبيع
 للمالك وتعلق الحقوق به مع ان المقول بخلافه وحينئذ وقع في الفصول الحكم مطلقا كما
 مقتضى اليه ان شارح الماد كور فهو مقيد بما في البرازية غير ان شارح فهمه على اطلاقه ولم
 يشبهه بالبيع المتأخر وظاهر من كلام البصر عدم منع الحكم في لسانه واذا حلت كلام شارح
 للمجموع على ما قلناه وقيدت مقتضى البرازية وعلمت ان كلام البصر لا ينبوع الحكم
 الماد كور ان تقع الخلاف كما يشهد بذلك الاتفاق فالماخذ التي وردت على صاحب شرح
 المجموع من صاحب البصر مقتضى اطلاق عبارة شارح المجموع لا غير والله تعالى اعلم (اقول)
 ما في شرح المجموع مقيد اذا ابرز الموكل له عقد فلا ينفي ما ذكره الصفار وادامه استوفيق
 طهر الجواب عما قيل عن مقتضى من قوله ثم اذا اجاز الموكل ذلك لـ ترجع الحقوق الى

لو قيل ان الاجارة الملائمة كلوكلة السابقة انتهى وهذا التعديل مؤيد للتوفيق المندم
واقعه اعلم وفي حاشية أبي العود وغيره ان السكاج بوجه يمكن بالاضافة الى نفسه صريح في ان
اضافته الى نفسه ليس يلزم من خلاصته بل لا يمكن عبره بلا جواز كالمصنف لكن الشارح قبل
كلام ابن مفلح وامرجه طبعه وأيده بقول بن لكال المنة دم ورد على المصنف في ياتى بقوله
عقوله لا بد منه ما به وجبت له ما ذكره من ذلك ويسقط ما عترض به في البحر عليه وما الى
الخلاصة والبرز به لا ينافي جواز الاضافة الى كل منهما وان كان المزمع على الموكل فيما ذ
لم حذف لو قيل العقد الى نفسه بار اضافته الى الموكل يتوقف على صدور الاجازة منه ثم رأت
في لزاي من باب لو كالة يسع واشترى المصنف مع عدم لزوم اضافة لو ككيل في اشترى
وبحسب العقد الى نفسه حيث قال في شرح قول المصنف ولو كالة بشر منى عليه لا يشترى به
لنفسه ما نصه بخلاف ما لو كالة بشر منى امره ان يبيع حيث جاز له ان يزوجه بالان السكاج
الذى أتى به الر ككيل غير داخل تحت امره لان الداخل تحت الو كالة السكاج مضاف الى الموكل
ولو كالة بشر الداخل في امره مطلق غير قيد بالاضافة الى أحد فكل شئ أتى به لا يكون
مخالفاً لمخالفه فذا من الزبلى صريح فيما ذكره ابن ملك ه واعلم ان قول الزبلى وفي الو كالة
بالشراء الداخل في امره مطلق الخ صريح في اضافة لو ككيل اذا اضاف العقد الى
الموكل لا يكون مخالفاً بل هو العقد ولا يتوقف على اجازة من خلافاً لما سبق من الخلاصة
والبرز به انتهى ملخصاً (أقول) وفي نوادر العبد يزد من الجامع الاصغر امره بشره ان ياف
فقال ما لك بهت في هذا من خلاف الموكل فقال الو ككيل قد يلزم الو ككيل اذا امره الو ككيل
أن يقبل عن نفسه ليلزم اه هذه على الو ككيل بخلاف بقوله على موكلة قاضي خان به نظر
ويضي أن يلزم الموكل أو يتوقف على اجازة الو ككيل لما صنف صار كأن البائع قال
ابتدأ بعت عبدي من فلان بكذا وقال لو ككيل قبيل يتوقف على اجازة الموكل ولا يصير
الوكيل مشتقاً لنفسه (يقول) الحقير امره ان يراى بالنظر لكه أهل جانب قوله يلزم
او كل حيث لم يراه بل اعادة ما ذكره من تعطيل التوقف على الاجازة انه لا يلزم الموكل
بل يتوقف فبين كلامه تناقض غير خاف على ذي فهم صاف ثم ان اطاهر انه لا يتوقف بل
يلزم الموكل لما في شراء الفضيقة نفس الامم انتهى ان الفضيقة لو شريته يا و اضاف عقد
الشراء الى من شريته بان قال لسا اعهده من فلان وقبله لا يتوقف على ولان ولو قال شريته
فلان فقال ثابته بهت أو قال بعتك من فلان فقال المشتري بعتك على نفسه ولم يتوقف
وهذا لو لم يسبق من فلان انه ككيل ولا الامر لو سبق أحدهما فشري الو ككيل فله على موكله
وان اضاف الو ككيل الشراء الى نفسه وعلى الو ككيل العهد انتهى (يقول) ملخصه وظهر بقوله
وعلى الو ككيل العهد ان الو ككيل لا يضاف موكله كما طه الامام قاضي خان عليه السلام صاحب الجامع
لا صر غاية ما في الباب أن يكون في المسألة رواية ان أو يكون أحد ماد كفي شرح الطحاوي
وفتاوى قاضي خان غير صواب كما لا يخفى على ذوي الالباب انتهى (أقول) الذي يظهر أنه
لا ينافي والتعديل انما هو للمعكم بالتوقف اذ به غرض يجب ايضاحه ولم يدكره لقوله يلزم
الموكل اذ لزومه اياه واضح وجهه عنده أو بالنسبة الى من له ملكة بالقصة بل علة طاهره اذ

لو كيل شري ما وكاه بشر ثم وكاه فالظاهر ان الموكل وعدم لزومه يحتاج لدليل أما لزوم
 فلا فائدتا بل وأقول ومراعاة عن شرح الطحاوي ما مر من بقوله شري وهو موافق لما مر
 عن الزياطي فتأمل في هذا الجمل فانه من مداسن الأقدام وواقعة الى أعم بالصواب (قوله لو
 كيل) أي اساده في الصيغة (قوله وصلح من اقرار) أي في دعوى مال ومنفعة لانه سيثبت
 يكون بها أو اجارة وهذه الامثلة لا تعدى الحقوق ويأى امثلة الحقوق فقط (قوله يتعلق
 به) أي بالوكيل بخلاف الرسول لانه يثبت له قدر الى حصر له وبخلاف الكساح لانه لا يثبت له
 من ذكر الموكل واستاد القديس عيني ولو اختلفا في كون المشتري رسولا أو وكيلًا فالقول
 انه مشتري والمينة على البيع صريح وعند مالكو الشافعي واحد يتعلق بالوكيل لان الحقوق
 تتعلق بالمسكن ولو كيل ليس بأصل قيم فلا يكون أصلها فصار كالرسول والوكيل بالبيع
 ولذا ان الوكيل أصل في العقد بغير استعانة من ضامنه الى الموكل ولو كان من غير
 الاستعانة ونما على تأجيل المسكن في ضرورة كي لا حال مقصود الموكل ولا ضرورة في حق
 الحقوق ولان العقد لا يتحقق الا بوجع الحق اليه فلو لم يرجع لضرورة على تقدير كون الموكل
 مناسبا أو من لا يقدور على مطالبته عيني (قوله مادام حيا) أما اذا مات الوكيل قال القاضي
 في نقل الحقوق الى وصيه لا الموكل وان لم يكن وصي يراجع الى المسكن بحسب وصيه عند القبض
 وهو الموقوف وقيل ينتقل الى موكله ولا يثبت فيه فثبت ط عند الفتوى بحسب ط هذا اذا اذن له على
 انه وكيل أما اذا شترى فقال اشترى اقلان وقال البائع بل لك فالحكم فيه ما قلناه من زيادة
 اشترى شيئا وقال كنت رسول فلان ولا غنى لك على وقال البائع بعته منك فالقول للمشتري
 في الخيرة عن الخلاصة امرأة اشترت شيئا وقالت كنت رسول زوجي اليك ولا غنى لك على
 وقال البائع ابعته منك والحق عليك فالقول قولها وعلى البائع لبيته وحمل مثله من
 الخالية وكثير من الكتب ثم قال في الجرد الوكيل بالشراء اذا شترى بالبيعة فثبت الوكيل
 من عليه الثمن ويحق الاجل في حق الموكل ويضمنه هنا يدل على ان المدة في المذهب ما قال انه
 الحقول وقد اذنت به بعد ما اذنت كما قال في قياسه في ١٥ وثاني عبارة الجرد في بيان قوله
 ولو غاب (فان باع وغاب لا يكون للوكيل قبضه من كافي الجرد) (قوله ان لم يكن) أي لو كيل
 مجبورا فان كان مجبورا كالعبد والوصي المجهورين فانهم اذا اذنت ابطروا الوكالة فانهما
 حقوقهما بالوكيل اذ لا يصح من المجهور التزام العهدة فصوروا ههنا مطلق مولى العبد
 كافي الرسول والوصي وامننه ثم العمد اذا اعتق لزمه تلك العهدة والوصي اذا باع لا لزمه
 وفي الخالية عهدة شري شيئا قال ادانع لا اسم لك المبيع لانك مجبور وقال العبد اما اذن
 فالقول للعبد فلو برهن البائع ان العبد قال انا مجبور قيل ان يتقدم الى القضاء بعد الشراء
 لم يقبل ولو قال عهدة بعد ذلك وانا مجبور وقال المشتري وانت ما اذن القول للمشتري لان الاقدم
 على البيع دليل الاذن والاصل تأمنا كان على ما كان عليه وقوله ان لم يكن مجبورا يشترى
 ان العبد والوصي المأذونان هما اتفق بهما الحقوق وتلزمهما الههدة وطاهر كلام المصنف ان
 الههدة على المأذون مطلقا وقصدي في الخيرة بين أن يكون وكيلًا بالبيع قاله ههنا عليه
 باع بغير حال أو وجب له ان يكون وكيلًا بالشراء فان كان بغيره وجب له على الموكل انه

(الى لو كيل كبيع وبيان
 وصلى من اقراره يتعلق به)
 مادام حيا ولو غابا ابن
 ملك (ان لم يكن مجبورا)

كتاب البيع

مطلب

١٠ مسألة القمقة

في معنى الكتاب والكان ثم حال فهو على الوكيل لكونه ضمانا عن حوى (وقبه) أي
 حاسطه الرباعي من الفرق وفي الجرماني الرباعي عن الإيضاح إذا أمره أن يشتري بالثمن جاز
 والعهد عليه وأمره مباشرة حيث كان ما اشترى له دون الأمر بحال ما في التدبير
 (قوله تسليم مبيع) هذا وما دعه أمثلة للغة وق التي تتعلق بالوكيل في كلامه ان وشتر
 مرتب أي إذا كان وكيل المانع وأطلقه فتمهل ما دعه قبض الوكيل لئلا يؤول ما إذا خال
 لا تدفع المبيع بعد البيع حتى قبض الثمن فدفع لو قبل قبض الثمن فيه جاز عندهما
 خلافا للثاني وكان النهي بإعلا كما في اقتية وقيد في البرازية نعم إذا كان المبيع في يد الوكيل
 ولو في يد المالك رابعا من الدفع قبل قبض ثمنه ذلك ما لو شاء من البيع حتى قبض الثمن
 ببيع يبعه حتى قبض الثمن من المشتري ثم يقول بعتكم هذه الدراهم التي قبضت منكم ولو
 دفع وكيل المبيع إلى الدلال فصاع في يده يضمن في المختار كما لو قال بعتكم هذه الدراهم من رجل
 لأمره وضاع الثمن يضمن حال القاضي لأنه لا يملك التسليم قبل قبض ثمنه والحكم صحيح
 وأما لا يملك من الثمن عن التسليم قبل قبض ثمنه لا يصح فليعلم بعض النهي عن التسليم
 فلا أن لا يكون مضموعا عن التسليم أولى وهذه المسئلة تخالف مسألة القمقة اه (قلت) مراد
 القاضي أنه لا يملك التسليم عن لا يعرفه لا مطلقا يصح له دليل أيضا حوى (أقول) ومسئلة
 القمقة ما قاله في منصرف الوكالة من آثاره عازيا بطه بربة لو قبل إذا دفع ثمنه
 إلى إنسان لا صلاحا به بامر الموكل ونسي من دفعها إليه لا يضمن حال في انوار وصار كالذي
 وضعه في موضع من دار ثم نسيه فلا ضمان عليه كذا هذا اه قال العلامة أبو السعود
 وأقول لم يطهر لي وجه ما في الفتية من بطلان النهي عن تسليم المبيع قبل قبض ثمنه مع
 المهرج به ان المشتري ومرة تسليم الثمن أولا حيث كان الثمن حالا ولا ذلك بقرائنهم لا يتغير
 حق المانع فيه أما المشتري فقد تغير حقه في المبيع بمجرد العقد لان الحق لا يتغير بالتغير
 حتى لو أصيب العقد إلى دراهم معينة كان له ان يدفع غيرها فالتأخر ان ما في الفتية من
 ما لان النهي عن تسليم المبيع قبل قبض ثمنه ضابطا هي (أقول) وفي فتى تقيدهم ان
 وكيل المبيع إذا دفع للدلال وعاب أو ضاع في يده عابا لم يكن العادة جارية في ذلك أما إذا
 كان شيئا لا يبيعه الوكيل بنفسه بل يدفع في إعادة الدلال إليه رضاه على البيع لا يضمن لأنه
 مقتضى العادة يكون ما ذوقا بذلك وفي الفتاوى الظهيرة مسألة فيما إذا بعت عادة التجار ان
 بعت بعضهم إلى بعض بضاعة بيدها وبعت بعضهم مع من يختاره ويعتقد أماسه من
 المكارية بحيث شتر ذلك جنهم اشتراها منه فبيعهم وباع لمبعوث إليه البضاعة المبحورة
 في عديته وأرسل مع من اختاره منهم لمبعوثها فباعها على دفعات متعددة فباعتها بغيره وأسكر
 لمبعوث إليه بعض الدفعات هل يكون القول قول باع الثمن بيمينه وإن لم يره له تسامح بل ذلك
 طول المدة أم لا بد من اليقينة (أجاب) أقول قوله بيمينه أدلة عليه مع من يختاره ويراه أمسا
 لأنه أمير لم يطل أماسه وأطال عده بالارسل مع من ذكره وقد ذكر الزاهد في راسخ
 بكر خوهر إذا بعت عارضا كذا رستاق انهم يهتدون الكرايمس إلى من يبيعه الماهم في البلد
 ويعتد بانماض الماهم من شاهيراه أمسا فادابعت المانع عن الكرايمس يلد شخص طنه

أمساوا في ذلك (رسول لا يصح البيعة إذا كانت هذه العادة معروفة عندهم قال سناد ما
 رحمه الله تعالى وبه أجبت أنا وغيري هـ وقد عرفت قولهم المعروف بما كثر شرطها
 والعادة محكمة والعرف فاض إلى خبر ذلك من كلامهم هـ ما في الخبرية (تنبيه) هـ لم أر
 الحقوق التي للوكيل كقبض المبيع ومطالبة غنمه وانحصار في العيب والرجوع بين المستحق
 غير واجبة عليه لأنه متبرع لكن ينبغي أن يوكل الموكل به - منه الأفعال وأما الحقوق التي على
 الوكيل كتنليم المبيع والتمن ونحوها فالوكيل فيها يدعي عليه لأنه يدعي أن يبيعه على ذلك كما
 السكائي والبرجندي وصدر النربعة (قوله وقبضه) أي إذا كان وكيل المشتري (قوله وقبض
 عن) أي من المشتري أي إذا كان وكيل البائع فسلم أن مراده بالوكيل بالبيع ما يشعّل المشتري
 وكذلك في الإجارة ما ينشأ على الاستقصار قال في البحر واستقيد من قوله وقبض عن أنه لو ضمن
 الوكيل التمن لا يصح ضمانه ولو أحال المشتري الموكل على وكيله بشرط برائة المشتري لم يصح
 ولو أحال الوكيل موكله بالتمن على المشتري صحته وحكي وكذا لا يحل لوكيل الموكل على
 وكيله وإن الوكيل لو منع المشتري من دفع التمن إلى موكله صح وله الامتناع عن الدفع إليه
 ولكن لو دفع له صح وبرئ شخصاً ما وإنه يصح إبراءه وصح كبل البيع قبل قبضه التمن
 وهو التمس على الأتم والماتل والادون وأقالته وحطه وناسبه والتجوز دون حقه عنده
 ويضمن خلافاً لما لا يوجب هذا قبل قبضه أما بعد قبضه لا يملك الخط والإبراء والأقاله وبعد
 ما قبل بالتتم حوالته لا يصح كإبراء الاستيفاء هو الوكيل بالإجارة إذا فسخها بعد ما حصل له
 مضي المدقوع قد قضى الأجرة دينا كان أو عيناً لا يصح التمسح وإن الوكيل لو وكل موكله
 بقض التمن صح وله عزله إذا تخلف الموكل معه في ناسبه المطالبة فالزم انقاضي الوكيل
 أن يوكل موكله لا يعلق مره ومن استكساره وكيل البيع لا يباطل بالتتم من مال نفسه
 بخلاف وكيل الشراء ولا يبيعه في التقاضي لأنه متبرع بخلاف الدلال والسماء والبيع لأنهم
 يبيعون بأجر هـ من البرازيه (قوله ورجوعه عند استيفائه) أي رجوع الوكيل بالبيع
 أو الشراء عند استيفاء ما قبضه من مبيع أو عن أي عند ظهور المستحق للمبيع وكذا الرجوع
 بالتتم عند استيفائه (والطامل) أن هذه المسئلة شاملة للمستثنين الأولى ما إذا كان الوكيل
 بآتم أو قبض التمن من المشتري ثم استحق المبيع فاد المشتري يرجع بالتتم على الوكيل سواء
 كان التمن باقياً في يده أو سلمه إلى الموكل وهو يرجع على موكله الثانية ما إذا كان مستقبلاً مستحق
 المبيع من يده فاد يرجع بالتتم على البائع دون موكله وفي البرازيه المشتري من الوكيل بآتم
 من الوكيل ثم استحق من الوكيل ربح الوكيل على المشتري منه وهو على الوكيل والوكيل على
 الموكل وتظهر فائدة عند اختلاف التمن هـ بمر حال الجوى فان قلت فعلى هذا يكون
 المصدر مشتق كائين مصدر الفاعل والمفعول (قوله وخذومة في عيب) أي عيب العيب إلى
 البائع لو كان يده ويهد تسليمه إلى الموكل يرد به ذاته قال في البحر وهو شامل لمشتق أيضاً
 أما إذا كان بآتم فغيره المشتري عليه وأما إذا كان مشترياً فغيره الوكيل على يافته لكن بشرط
 كونه في يده فان سلمه إلى الموكل فلا يرد إلا بآتمه كما سبقت في الكتاب وأشار المؤلف إلى أن
 الوكيل لو رضى بالعسر لم يرد الموكل إن شاء الله وار شأه الوكيل وقد لى أن يلزم الوكيل

وقبضه وقبض عن ورجوع
 هـ عند استيفاء المبيع وخذومة
 في عيب

وهو من الموكل ولو مات الوكيل بالشرع من الموكل بالمستقر عياريده وارثه أو وصيه
 ولا فالموكل ووكيل البيع إذا مات وعقر مشقة به عياريده على وصي الوكيل أو وارثه والا
 فعلى الموكل كذا في الترابية وفي الحاشية الوكيل بالشرع لا يملك إبراء البائع عن العيب عند
 أي حصة ومحمد واحتقوا في قول أبي يوسف والوكيل بالشرع الذي اشترى بالثمن فمات
 الوكيل حل عليه الثمن ويبقى الاجر في حق الموكل وحرمه هذا يدل على أن المعتقد في المذهب
 ما قاله المأثور وقد أتيت به بعد ما سلطت كما قال عباس بن وقيد كتبنا في لأشياء
 والعائر حكم الوكيل بالشرع على الوكيل وبيع الموكل على أن الوكيل في الحقوق ما في كافي
 كما لو لو كان القاصي وكيلاً ببيع مع نفي فاعه ثم خاصه المشتري في عيبه جارية قضاء القاضي
 لو كذا (قوله لا فعل) حل من مدحول الكاف وهو الحقوق المتقدمة (قوله بين حضور
 موكله) أي حالة ائمة قد لا الموكل لو كان حاضراً حالة العتق ترجع الحقوق على الوكيل كذا
 كان غائباً كما أوردته في المنع (قوله وغيبته) أي وفاته عند الوكيل (قوله لأنه) أي الوكيل
 العائد حصة لأن العقد يقوم بالكلام وهو منه (قوله وكما) فإن أحكام العقد ترجع
 له وهو مخطئ الله أقول في أصح الأقاويل) وقال القاضي الإمام أبو المعالي ن الله هذه
 الموكل لأنه إذا كان حاضر كان كالمشترى بنفسه له العهدة (قوله تضافاً) هذا خلاف
 ما في خلاصة وأوردية وكيل شراء العبد جازي ما لا يحكمه قال بهت هذا الموكل
 وقال الوكيل فمات لا يلزم الموكل وقد تقدم تعليل ذلك (قوله ما به) مستوفى (قوله ما به) أي
 فيه ضرر وغيره مع تعميم أي لأن البقية مدونة بما ذكر من ذلك ويقال إن السكال أيها
 أو صاف الوكيل بالشرع الموكل موكله مع الإجماع على أن البديهة لا تنبئ مدونة أيضاً
 بمسألة إطلاق ووكيل المرافق السكاح كما يأتي (وأقول) فوسعه أنك قد علمت كلامه أنه
 لا يكون وكيلاً إذا أضاعه إلى نفسه وإذا أضاعه إلى الموكل فبنيته الخلاف السابق في المنع
 وقد يدل الوكيل لأن الرسول لا ترجع الحقوق له بشرطه الإضافة إلى مصلحه لمسا في الزيادة
 والرسول في أصح والطلاق والعنف وإن كان إذا أخرج الكلام مخرج الوكالة فإن أصاف
 إلى نفسه بار طارئة فذلك وبعثت زوجته لئلا لا يجوز لأن الرسالة لا تضمن الوكيل
 لأم أو فها رت من جرحه مخرج الرسالة بآية يقول أن مصلحتي يقول بهت منك (قوله
 بكافي) أي من غير لزوم (قوله أعو) كالزعماء عن فاعيم لمبيع حتى يتبين الثمن فانه يكون
 باطلاً كما تقدم وكالووكيل بالبيع بشرطه أن لا يقض الثمن فالثمن باطل أبداً ولو كتب
 الموكل باسم الموكل لا يقطع حقه في قبض الثمن إلا أن يشر الموكل بقبضه (قوله والمالك يثبت
 للموكل ابتداء) جواب عن سؤاله متدرج فيه إذا كانت الحقوق في هذا الفصل راجعة إلى
 الوكيل يعني أن ينفق قوته إذا اشتد بالوكالة لأن شراء العتق بقبضه عليه يقول
 ذلك يثبت للموكل ابتداء أي في ابتداء الأمر خلافة عنه يعني أن الوكيل أصل في حق العقد
 كمن في حق الحكم يتحقق الموكل بقبضه من غير أن يكون أصلاً فيه كأنه يثبت أو بهطاد
 كياناً ولو يثبت الله ببدنهم بتهمة منه وأما خلافة عنه فكذلك الموكل يثبت
 له ابتداءً فثبتت بتمهده بقبضه خلافة عنه قال الشعبي وهذه طريقة أي طهر الدباس

بلا فعل بين حضور موكله
 وغيبته) لأنه أعاد
 حصة وسكاح كمن في
 الجوهرة وسكاحه
 على أخذ الثمن لا العائد في
 أصح الأقاويل هو صاف
 العهدة إلى الموكل تنه في
 الحقوق بالموكل تنه في
 ابن مالك فاصطط عقوله
 لا ينفية ما به ولا قال ابن
 السكاح يكتفي بالإضافة
 في نفسه فافهم (وشرط)
 الموكل (عدم تعلق الحقوق
 به) أي بالوكيل (هو) باطل
 جوهرة (والمالك يثبت
 للموكل ابتداء)

وقال في البصر انه الاصح وقال لكرخي ثبت للوكيل ثم ينتقل للموكل وقال انما هو الموكل
 الوكيل نائب في حق الحكم اصيب في الحقوق موافق لكرخي في الحقوق وانما هو الموكل
 وهو حسن كذا في البرازية (قوله في الاصح) قال الشافعي وعلى طريقتي لا يعتق
 بضالته يثبت للوكيل ملك غير مستقر وكد لا يشهد نكاحه اذا اشترى زوجته بالوكالة ولا
 غيره لهذا الاختلاف لان الموجب للملك وانفساء الملك المستقر وهذا اذا اشترى الوكيل
 قريبا هو كله يعتق عليه ويصدق نكاحه اذا اشترى زوجته هو كله (قوله فلا يعتق قريبا
 لو وكيل بشرا ثم لا يصدق نكاح زوجته) في هذا التفرع مع انه قد عرفت ان حكمه لا حكمه
 انما هو كما اعادة في المنع اعلى لاصح قطره واعلى قول لكرخي فلما عاينه اشرح
 قوله لان الموجب المانع وان كان طاهره تعالى لا لقول الاصح لكنه لا يصح عليه قوله لا
 الموجب قد عرفت ان هذا لا يناسب كلام المصنف بل هو جار على القول الثاني من انه يثبت
 للوكيل ابتداء ثم ينتقل الى الموكل (قوله حتى لو اصابه لفسه لا يصح) أي على الموكل الا
 ياتي قوله لا ياتي حتى يوافق المالك في نكاحه فموقع النكاح له كامل وفي البرازية لو وكيل
 بالطلاق ولعتاق اذا اخرج الكلام مخرج لزم المالك بالطلاق ولا ياتى امره ان يطلق او يعتق
 ينفذ على الموكل لان عهدته مع المالك على كل حال ولو اخرج الكلام في النكاح والطلاق
 مخرج الوكالة بان اضافه الى نفسه مع الا في النكاح والمعرف في الطلاق اضافه الى الموكل
 معني لا يثبت على ملك الرقبة وملك الموكل في العلق والعتاق فاما في النكاح فدمسه لو وكيل
 قابله للمهر حتى لو كان بالنكاح من جهته واخرج مخرج لو كالة لا يبرحها الاضافه الى
 المرأة حتى مكانه قال مالك بن نضر موكفا اه قال الامامية نواصبه وودليس المراد
 الطلاق والعتاق يقع بمجرد قوله لا ياتى امره ان يطلق او يعتق بل لا بد من اذنه مضافا
 الى موكاه فيه اذا اخرج الكلام مخرج الرأية الاولى في نفسه اذا اخرج الكلام مخرج لو كالة على
 ما ياتي اه (قالب) وفي الرابع والعشرين من التوضيحية ولو قال الوكيل طلقك الروح لا ينع
 هو المصيح اه قال في البصر على هذا في الاضافة الى الموكل يختلف في وكيل النكاح من
 قبل الزوج على وجه الشرط وفيما عداه على وجه الجواز فيصوره اه وفي الاشياء المذكور
 لا يبرأ ذابرا ولم ينفقه في موكاه لم يصح كذا في الخزانة اه (أقول) وطاهره في البصر انه
 لا تخرجه الاضافة الى النكاح وهو محقق الكلام فيه قال في الدرر ممد قوله في التفتة ان
 الموكل وفهمه ان الحكم فيها لا قبل الفصل عن السبب لانه من قبل الاسقاطات والوكيل
 آتيني عن الحكم فلا بد من اضافة لمدد في موكل ليكون الحكم مقارنا للسبب اما النكاح
 فلا في الاصل في البضع طرفة كان النكاح استقاما له او اسقاطا يثبتني ولا يتصور دور
 السبب عن نفسه على سبيل الاضافة ووقع الحكم فيه جعله بغير البقاء الحكم السبب
 حتى لو اضاف النكاح الى نفسه وقع له بخلاف البيع فان حكمه يقبل انفصال عن السبب كما
 في البيع بغير اقراره دور السبب عن نفسه اضافة ووقع الحكم بغيره بخلافه واما تطلع
 ولانه اسقاط للنكاح والمالك المزمع كونه امانة والوكيل مأمونه او منته او على
 التدبير ان يكون سفيها محصيا فلا بد من الاضافة الى الموكل رأيا الصلح عن انكاره فانه ايضا

في الاصح (قوله لا يعتق قريبا
 الوكيل بشرا ثم لا يصدق
 نكاح زوجته به) لكن
 (اه) ثابتان (على الموكل
 لو اشترى بركته قريبا موكاه
 وزوجته) لان الموجب
 للعتق والنساء المالك المستقر
 (وفي كل عقد لا بد من
 اضافته الى موكاه) يعني
 لا يثبت في عن الاضافة الى
 موكاه حتى لو اضافه الى
 نفسه لا يصح ابركاه

سقاط لا يشوبه معارضة فلا بد من الاضافة الى الموكل وكذا يصح عن دم بعد فائه اسقاط
محض والموكيل اجنبي شبيه ولا جرم الاضافة الى الموكل وكذا ادخال في البواب هذا المحض
ما ذكره انقوم في هذا المقام انتهى (أقول) يمكن التوفيق بان يكون معنى الاضافة اشتراط
ذكر الموكل وان اسند لو قيل انقل الى نفسه فاداكاه وكلام من جانب المرأة يقول للزوج
خالع امرأتك على هذه الالف فقال عليم بقبول الوكيل كما صرحوا به في الخلع اما لو قال خالع
فقط فلا ولو كان وكلام من الجانبين فقال عليم ولا لغة من فوجها على كذا اجزى يصح من انه
يكون وكلام من الجانبين في خلع وصرحوا ايضا به لو قال امرأه طلق رجعية في غير
اقالها الموكيل فقلتك باناسقم رجعية ولو وكلاما لباين فقال لها الوكيل أنت طالق لطلقة
رجعية تقع واحدة يا عمة وصرحوا به يصح نوكيل المسمى والمجنون ويصير كانه على الطلاق
على ثلثه حاول طلاق الفتاوى الهندية الوكيل في الطلاق والرسول سوا كذا في التتارخانية
الرسالة ان يبعث الزوج طلاق امرأته العدة على يدان ان قبضه الرسول ليعا ويبلغها
الرسالة على وجهها فيقع عليها الطلاق كذا في البدائع فقد ثبت به هذا ان قول الوكيل خلعت
وطاقت يكفي ثم انى يظهر من كلامهم ان المراد هنا بالوكيل الوكيل من جهة من يثبت له
الملك بقرينة التعليل بان احكامهم فيها لا يقبل من اليب في الكايج يقول وكيل الزوج زوج
ستة اضلان فيضيه الى الموكل ولو قال زوجي وقع له لالموكل وأموكيل الزوجة يقول
زوجي بضمح وفي الطلاق يقول وكيل الزوج فقلتك لانه وفي الخلع يقول وكيل الزوج
خالع امرأتي الف وأما وكيل المرأة يقول قبلت دون اضافة انساو كذا في العتق على حال
والكتابة ولو كان الطلب من جهة وكيل المرأة والعبد يقول طلق فلانة بالفاء واخضعها لي
على الف أو اعنق عبدك كذا أو كاتبه على كذا يقول وكيل الزوج أو السيد فعلا فيكتب
بإضافة من أحد الجانبين لان الملك من كل منهما ما كان المرأة عتقت نفسها وكذا العبد كذا
زوج أو السيد عتقت العوض وفي الخلع عن انكار أو دم حد يقول لو قيل خالع فلانة
دهوالة عليه على هذا المال والدم فيبطل المدعى ولو قال الوكيل في هذه المواضع اعنقني أو
طلقني أو كاتبني أو خالعتني لم يصح بخلاف معنى واخرى فانه يصح اضافته الى نفسه كما صرحوا
وكذا بنية الصور الآتية يقول لو قيل من جهة طاب القفل هي فلانة أو تصدق عليه
أو أعمره أو أودعه أو أرحه عسده كذا أو أقرضه كذا ولو قال عبق أو تصدق على أو
أعمرني الخ يقع له لالموكل وأما الوكيل من الجانب الآخر كما ردفع لرجل مالا وكاه بان يهبه
انفلاقه فلا فانه يقول وهبتك أو تصدقت عليك أو أرحمتك أو أودعتك الخ من غير أن يقول
وهبتك هذه الالف التي لفان الموكل ثم علم ان هذه المذكورات يتفرق بعضها عن بعض من
حيث ارما كان منها اسقاطا بضمح الوكيل الى نفسه مع التصريح بالموكل فيقول زوجي
قلانة وصالحتك عما تدعيه على فلان من المال والدم أما ما كان منها غلبا كالعين أو متعة أو
حفظ فلا يثبت به الى نفسه بل الى الموكل فقط كقوله لفان كذا أو أودعه كذا أو قرضه كذا
فلا بد في هذا من ان تراخ كلامه مخرج الرسالة فلا يصح ان يقول عبق كذا كما صرحوا به في افلا
وأودعني فلان وعلى هذا فصولهم التوكيل بالاستقراض باطل معناه انه في الحقيقة رسالة

لا وكالة ولو أخرج الكلام محجور الوكالة يصح لئلا يفسد من حره محجور الرضا كذا ما هو علم
 أن ذلك غير خاص بالاعتراض بل كل ما كان غلبا كما كان الوكيل من جهة طالب المصلحة
 لأن جهة المصلحة فان استوكل بالاعتراض وازعاجه محجور لا بد من الاعتراض والاعتراض هو
 رخصة هذا يظهر في قوله أفاده سيدي الوالد رحمه الله تعالى أمين (قوله كساح) فلو لم
 يصف الكساح في الموكل وأضافه إلى نفسه وقع له في الأمر معزيا للبرزبة الوكيل بالطلاق
 وأضاف إذا خرج الكلام محجور رخصة بالطلاق أو أطلق أو علق فقد علق
 بالوكيل لأنهم مدته على الموكل على كل حال ولو أخرج الوكيل للكلام الكساح والطلاق
 محجور الوكالة بأن أضاف إلى نفسه مع الإتيان الكساح وأمر في إطلاق أم لا إلى الموكل
 معنى لأنه بناء على ذلك المصلحة والبرزبة وهو الموكل وأضاف الكساح فمدته الوكيل فبالله هو
 حتى لو كان وكيله بالكساح من جانب أو أخرج الكلام محجور الوكالة لا يصح محالفا لأضافه إلى
 المرافعة لأن الكساح هو البضع وهو الكساح فبالله كذا يصح موكل في المصلحة
 إذا حال أبو الصغيرة فزوجته من أين قتال الأب قبلت ولم يقبل لأبي جاز الكساح للذين لا
 لا يصح له والدة ولي يقبض به مصادرة فقبلت لا ولي لها زوجة أبي ولي بدو في الأب هو
 الصحيح ويقضي الوكيل بالكساح أن يقول ذلك لأجل ذلك (واعلم) أن ما في البرزبة من أنه لو
 أضاف إطلاق إلى نفسه يصح حكمه في جامع الشاؤون بقية في حيث قال ولو قال أنا من طابق
 أو أنا طابق من لم يقع وقيل لا يقع وقوله من هو قال واستبعد الدواعي ما سبق من غير
 إضافة بالاتفاق انتهى (قوله وصلح عن دم عدو عن الكار) ومنه عن الكساح يفي أن زيد
 إذا ادعى دأوا على عدو فوكل عمرو ووكيل علي في مصالح عن المصلحة فلو ريد من
 دعوى الدار على عمرو فوكل عمرو ووكيل علي في مصالح عن المصلحة فلو ريد من
 أم من اقرار كافي صدر الشريعة وردعابه أن كان بقوله هذا الصلح فتنص صافته إلى الوكيل
 بخلاف الصلح من اقرار فانه يصح إضافة إلى كل من مصادره عدو كذا خلاف الإضافي
 الموصوفين فاتفق الصلح في لاصدة قال المصلحة أن هو وقال الشيخ بكبر في التثبيد
 يكون الصلح عن الكساح فانه لا فرق في الصلح بين أن يكون من الكساح أو من فروع الإضافه
 فان زيدا إذا ادعى على عمرو فوكل عمرو ووكيل علي في مصالح عن المصلحة فلو ريد من
 دعوى الدار على عمرو فوكل عمرو ووكيل علي في مصالح عن المصلحة فلو ريد من
 إلا أنه إذا كان من قرار يكون كاسبع فترجع الحقوق إلى الوكيل كافي السبع فليس يملك
 على الوكيل وإذا كان من الكساح فهو مدعي في حق المدعي عليه فالوكيل في غير محض فلا ترجع
 إليه الحقوق جوى (فان) هذا الذي ذكره الشيخ بكبر هو عبارة صدر الشريعة وما اعتقده
 في الدرر رده عن زاده (قوله رخصة وتصدق) قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى أنظر
 ما صدق الله والصدقة المتعلقة بالموكل (أقول) لعل الله استخاف من أهبة والصدقة
 ورجوع فيه ما هو المعروف (قوله ونكره وضاربة) براد لا بد من إضافة إلى موكله
 فلو لم يصف إليه لم يصح كذا (قوله تعالى موكله لا به) فان في الدرر والصرفية أن الحكم
 فيها لا يقبل الفصل عن سبب لأم من قبل الإضافة والوكيل اجتناب عن الحكم فلا بد من

(كساح وصلح
 من دم عدو عن الكساح
 وعنى على مال وكساح رخصة
 وقد ادعى وباعارة وأبدع
 ورهن وفراض) وشركه
 ومصادره عني (تتعلق
 بموكله) لا به

إضافة العقد إلى الموكل ليكون الحكم مقار بالسبب إلى آخر ما قدمناه وفي الجارية ومقتصر
 بالمرأه إلا لو كبر (قوله) كبره في غير المحضا) ما يصبغها إلى موكله فانه يقول خالعت
 موكلي كذا وكذا في أمثاله إن ملك قال فلا على السيد حال قول غيره ومن حكي قول غيره
 لا يلزمه حكم ذلك القول ٥٠ وأما في الرسول والمعلم بين القوم صحاح أي يظهر عن موكله
 عبارته فالعقد هو الموكل به - هذه عقود الوكيل ولا لا - تعنى عن الإضافة إلى موكله ولذا
 غلبت قوله حتى لو أمثاله لنفسه وقع الكساح له فانه يثبت في الحقيقة في أو حدة قوله فيما تقدم
 حتى لو أضافه نفسه ليصح عند عدم الكساح الصراف العقد إليه وقوله هذا - أي لو أضافه الم
 صد لا يمكن أن يصح الصراف الكساح إليه (قوله) كان كالرسول) أي في كونه من غير محضا
 ونون - عقود حتى لا يدر يقول - أي لا يدر أن يكون في موكله لا يقطعه فترجع
 عقود إلى موكله لا إلى غيره في البيع والجر ونحوه الإضافة إلى موكله - قوله
 موكله - أي يقول من حيث وضوحه ٥ وقال في البيع وهذا لأن الحكم فيه الإضافة إلى نفسه
 السيد له استقامت لثانيه يتم ورسوله من شخص وثبت حكمه فيه فكان مستقيما
 ٥ (قوله) الإضافة عليه في الكساح (بهر) أي إذا كان وكيل الزوج (قوله) وتسليم للزوجة
 أي إذا كان وكيلها ولا يلى فمهرها كان أو كبل بالبيع لا يلى فمهرها كان أو كبل بالبيع لا يلى فمهرها كان
 موكله ٥ والمرأه غير مطلقة أو لزوجة فاداء - حيث من الوكيل لا ترجع على الزوج ولو
 سمن وكيل المبيع بدل صحيح لم يضر المرأه بالضمير ولا يرجع على الأداة ٥ (قوله)
 ولم يشترى إلا به من دفع الثمن للموكل) أي كونه احتياجا من الموكل لرجوعه إلى الوكيل أصالة
 وقد دعت الحكم قصر الثمن وأنه موقوف - موكله لو كبل وغيره وانتهى الوكيل لا ترجع
 الحقوق إليه مدمونة إلا إلى الموكل فالوكيل الموكل به من الثمن فلا يملك ولا يفسد على
 المنع إذا دفعه من زاده ولو وقع الكساح في الموكل إلى الوكيل فاستلمه وهو موكله لا يقع
 حرج المبيع ولا طمأنينة على الموكل فان لم ينفذ الموكل الثمن إلى المبيع فاعاد الثمن في الجارية
 بغيره إذا رجع إلى الموكل ٥ حراجه لمقتضى (قوله) وارده من دفعه (قوله) لأن الثمن الموقوف حتى
 الوكيل وقد وصل إليه ولا يملكه حتى لا يملكه ثم دفع إليه (قوله) عدم الفائدة) لأن المقتبس
 حقه وبرئت ذمة المشتري لو وصل الثمن إلى الموكل - تعنى عيني (قوله) ثم تقع المقاصة بين
 الوكيل لو وحده) أي لو كان وكيل المبيع وحده موقوف إلى المشتري وقع الثمن مقامه عليه من
 الدين وبعض الوكيل للموكل لأنه قضى دينه على الموكل وهذا هو الحال أبو يوسف لا تقع
 المقاصة بين الوكيل وهو عيني على جوارحه - لو كبل بالمبيع من الثمن دعت به ما يجوز إبراؤه
 تقع المقاصة وعنده لا يجوز فلا تقع روجه البتة أن المقاصة أبراهم موضع فيه بغير الأبراهم
 عوض ولو كان المشتري دين على الموكل تقع المقاصة بمجرد الدعد ولو كان له عليه مدين تقع
 المقاصة بين الموكل دون دين الوكيل ذكره في البصر فبما التفتي وبه يذهب قول الشارح ولو وحده
 فتنبيه ومثل المقاصة في ما بين الوكيل وبين المالك أو بينه وبين غيره وبينه وبين غيره
 لو كبل للموكل تكافى له خيرة (قوله) ويصعته) أي لو كبل لموكله لا يملكه قضى دينه على الموكل
 ونهات المسم في يده قبل تسلمه بعبث المقاصة ولا ضمان للموكل على الوكيل لأنه باله لا

لا يكون فيها شيئا محضا
 حتى لو أضافه لنفسه وقع
 الكساح له كان كالرسول
 (قوله) مطالبة عليه) في
 الكساح (بهر ونهات)
 للزوجة (وللمشتري لا اله
 عن دفع الثمن للموكل
 وأما دفع له صحيح ولو وقع
 من الوكيل (المشتري
 (ولا حاله الوكيل نائب)
 المسم لا فلا - دعت به
 المقاصة بين الوكيل و
 وحده ويصعته لموكله

(قوله الاصل انما كانت تحت) ان يقولوا سبع رابت حارت لو كالة لانه هو من الامرا الى رابه
 فاني شئ انتموه له يكون عتله به در وفي البحر عن ابريه ولولو كاله بشر اى ثوب شاه مع ولو
 قال انتم تولى الانواب لم يبد كره محمد رحمه الله تعالى قبل يجوز وقيل لا لولوا بالايحوزون وشبابا
 او لنواب او انشاب او دواب يجوزوا لم يقدر النفس اى فى حاشية الدرواهولى عبد الحليم
 وفرغوا بين ثيابا وثوب به ماوا الاول الجنس والثالث لا كان الفرق ما من هرفهم كدالى السكالى
 والخلاصة والتحقق فيه انه ذكر ان ثياب ونحوها من انقاط اعموم يصح التقوى يضرا الى
 لو قيل بخلاف ثوب او ثواب لا يظهر المصوم فيها قصه صرا ما فى جنس متفاحش الجاهلة فلا
 يصح كالى المقدس اه (قوله اذ علمت) اى بالشمس كان قل هذا الشئ لميز او بالتويع المخص
 واربعة مائة ربت آحاد وهو الذى علمه بقوله وجهات جهالة بية فخرج قوله اوجهات
 جهالة بية) قال فى الكدابة الاصل ان الجاهلة ثلاثة انواع فاحشة وهى جهالة الجنس
 كالنوكيل بشر الثور والذابة ولريق وهى غنم صفة لوكالة وان بين الثمن وبسيرة وهى
 جهالة النوع كالنوكيل بشر الخرو ليعل واسرس والنوب وهو روى والمراد فام الاقنع
 صفة لوكالة وان لم بين اثنى وتوسطه وهى بين الجنس والنوع كالنوكيل بشر اعمى وشرا
 اعمى او دار من بر الثمن او النوع تصح وتلحق به لانه نوع وان لم بين الثمن والنوع لانص
 وطلق بجهالة الجنس لانه يجمع الامتثال (قوله وهى جهالة النوع المخص كدوس صحت) احتراز
 بالجنس عما تردد بين الجنس والنوع كاله حلو والدار فيه التفصيل المتقدم والاحتراز (قوله وان
 فاحشة وهى جهالة الجنس كدابة طاب) اى وان بين الثمن والجنس عند الفشاه وهو المقول
 على كثير من محققى للاحكام ولاش ان له اية فى لاعة ما يدب على الارض يجعل لمكاف
 والطاهر ونفس الصين ونفس السور وما يبه الزكوا ما يعل به الى غير ذلك وفى المعارف ذوات
 الاربع وهو قرى بجمته فاذا جرى المرقع الى غير ذلك اتبع لان التكلم به فى الملتزم
 منده طاب اى اذ قل وكلت بشر مائة لا يقد من الا الحار وهو كاله وهى بعض الجاهات
 يريدون بالحيوان الحار ولا يعرفون للحيوان معنى سواء فى دمشق بداع ثياب مائة مائة من
 انقض فى سوز مائة من مصلاة عصر ولو كل واحد من يتطاطا ان بشرى له ثوب يلم بصرف
 لاله او على هذا يذاس قوله وان متوسطه وهى جهالة النوع اعم المخص وهو مائة اوقت
 افراد متفاوتا فاحشا كعبد ولا لا يجرى فيه الجبرى القسمة خارجى انتهاء وحاصل هذا ان
 الجاهلة لا تخلوا ما ان كانت فى المنة ودعليه وهو المسيح ولشترى اوفى المنة ثوبه وهو الثمن
 فالجاهلة بالافقود عليه لا تخلو من ثلاثة اوجه جهالة فاحشة وهى ما كانت فى الجنس مثل
 نوكيل بشر الثوب والذابة ولريق فلا يصح سوا معنى الثمن اذ لم يسم لان اسم لريق
 قد دل لذكروا لاني وهما من بن آدم جسان مختلفان حتى لو اشترى شخص صاعا على فلام ماد
 هو جارية كان ابيس باطلا وكذلك اسم الدابة تقع على ما يدب على وجه الارض دابة قوله
 تعالى وما من دابة فى الارض الا على اقده رزقها وجهالة بية وهى ما كانت فى النوع المخص
 كالنوكيل بشر شاه او قراقرس او نوب هروى او جارية تركية او هندية وهو صحيح بين الثمن
 او لم بين وجه لانه متوسط بين مترلة الجنس والنوع كالنوكيل بشر اعمى او جارية او دار او

مطلب
 ١ جهالة ثلاثة انواع

الاصول اسم ان تحت او
 تحت او جهات جهالة بية
 وهى جهالة النوع المخص
 كدوس صحت وان فاحشة
 وهى جهالة الجنس كدابة
 طاب وان متوسطه

انفسه او كانه بطله وكذا ان رأى لا يصح الشوكيل بشره الدار مطلقا و قد راجع
 طائفي خان رحمه الله تعالى في الجامع الصغير والدار ايضا من الجنس والنوع لانهما يختلفان
 لمراد وكثيرا فان بين الاثنين بطون كثيرة في النوع وان لم يكن بينهما بطون في النوع والجنس وعلى تقدير
 المتأخرين شرط الله لانهما يختلفان باختلاف الحال وليس معنى من الثمن توجد الدار في كل شيء
 وكذا لو قال اشترى حصة لا يصح ما لم يبين عدد القسمة ان او اشترى لاسم هذا الاسم يتناول القليل
 والكثير ونحوه في الدار ووصف جنس الدار والشروط جارية ما نوعه ويعبده به كروغ
 له ربحا في رواية الموسط وقيل هو من وكلاء ما يشترى له ربحا ولم يسمه فما لم يجد ذلك على
 الا من ثم قال وان سمي بتميز لاسم التسمية الثمن بغير معلومة عما توان بقيت به المنة وهي
 بغير قصد ذكره والمتأخرون من مشايخنا يقولون في ديارنا لا يجوز لاسان الله وكذا اذا سمي
 نوع الدار بان قال جاري يصح الشوكيل بشره الدار وان لم يسم الثمن لان بغير ماله لوما
 بالسمية ونسبته بطله في الوصف يصح الوكالة دون تسمية الثمن وان كانت بغير نوعها
 مبهمة كوكوب ومن العمل من هذا الاختلاف لوصف وذلك لا يصح مع ان ذلك يصح بغير معلومة
 معرفة حال الموكل اهـ في الاماينة وترابع نسخة اخرى ان نسخة اي يدي محرقة بقا
 (قوله كعب) في بلوهره المنة مثل لاسي على الله عليه وسلم اعطى عروضة بنار او امره
 ان يشترى لسانه فدكر الخسر والتمن وان قال ثمنه او جدد اوله كزخا ولا مئة قالو كالة
 اطلة لان اختلافه بعدد وبلوهره اكرم من احد لاف سائر الانواع وعادة لاس في ذلك
 مختلفة وكانت بين الجاهل والنوع (قوله طائفي) لان بطله ديار من بغير النوع
 معلوم اطفاه فمثل ما اذا كان لغير محصه نوعا ولا لوبه اندفع ما في بلوهره حيث حال وهذا
 ادلم به بغيره من كل نوع اذا وجد لا يجوز عندنا من المشايخ ان سمي (أول)
 حرمه ولا يصح وفي منتهى الحرر حيث قال فان بغير نوع او غير نوعا صحت والا لا تهي
 ومنه في عرو لا يكره محصر الما به لاسي قال الله تعالى في شره ارا لاسي ترك الصفة
 على منتهى الثمن بطله غير نوعا فان النوع موهوما بغيره في الثمن كذا في الهداية وعلى
 أي بطله ان يصرف الى من لا يملك ما يملك الموكل اهـ ولا يكتفي ما به (أقول) قال المقدسي
 بعد ذلك عرو بلوهره المنة كور مزبدها قلت ولا شك ان بغيره مثلا يوجد من
 الخشن واهمدي وغيرهما اهـ (قوله صحت) أي الوكالة (قوله والا) أي وان لم يبين عن
 أو المنة لا يصح (قوله وكلاء بشره) عروى (قوله مذهب) أي هو المنة بغير لسان فقتل من
 عثمان رضي الله تعالى عنه قال لا تبي ما قال شتر ثوبا به وبالم يسم الثمن فهو جائز اذا
 شتره بما يشترى مثله أو زاد على ذلك بغيره لاسي في مثله وكذلك كل بغيره من
 شياء فان سمي لافا فاعراض ذلك ان لم يلزم ادخرا وان بغيره من ذلك الثمن لم يلزم الاخر
 فان وصف له صفة عروى له ثمنه فاعراض ذلك الصفة بأقل من ذلك ان لم يلزم الاخر اهـ
 ولا حرج فيه به ذاب الموكل به بغيره ونوعه ووصفه يصح الوكالة به لاشك ونترك جميع
 ذلك وذكرنا في هذا على اجناس مختلفة وهذا الذي يحق ولم يصح الوكالة أصلا لقيام البطل وان
 بين الجنس ودكر ما طيل على نوع مختلفة فان ضم اليه بين النوع أو انش صحت الوكالة

كعبه فان بين انفس أو
 الصفة أكثر من صحت والا لا
 (وكلاء بشره) عروى

عنه ما لا يسمى عليه بعد بيان الجنس قال في البصر قد يقال كونه لو كان معينا لا يحتاج
الى تسمية الجنس والصفة وأشار بنوب الى ان ثانيا كذا لا يوجد - هالة الجنس اه لكنه
مخالف للصفة كره أي صاحب البصر عن البراز ينمن ان لو قال ثوبا لا يجوز ولو ثوبا لا يجوز
وفي شائبة صكين ولو كانه بشره ثياب جمع وبشره ثياب لا لا ثيابا يراى به الجنس مقوم
الى الوكيل لدلالته على العموم لكونه جمع كثره بخلاف ثوب - خلافا في البصر مقدسي اه
لانه عكس الحكم وفي التامر غاية عن العناية ولو قال اشترى ثوبا او ثوبا لم يصح لانه مجهول
حد الا اذا وجد دلالة لغوية وهو انهم بان قال ثوبا او ثيابا او الثياب او الثوب يصح وتناول
أدرك ما ينطق عليه الاسم واذا قال اشترى ثوبا او ثوبا او ثوبا او قال ما يريد أو احتاج اليه
لا يصح بخلاف اشترى ما تنقث أو ما شئت أو ما شئت هو لى (قوله للمهاله انما حقه
هذا هو القسم ان لا تسميها (قوله وير قدره أو دفع عنه) فلو قال اشترى طعاما أي من غير
دفع غير ولا - انما قد اومر بغيره الى الامر فأخذه صاحب البصر (قوله وقع في عرفنا على المصاد
الخ) هذه عبارة البرازية وفي عرف الحكومة الى البرودة بغيره وهو الاستحسان والتقياس ان
يصلح لكل مضموم لا طلاق لاسم واعتبار الحقيقة كافي اليقين على الاكل اذا اطعمهم اسم لما
طعم قال في كل طعام اسم ما يؤكل على وجه انظم كفن وقا كنهة كفن في عرفنا الا اه وجه
استحسان ان العرف المالك وهو على ما ذكرناه اذ كرمه ونا ببيع والتسرا ولا عرف
في الاكل في على الوضع أطلقه فعمل ما يلحق كثره في الدرهم أو قلت وفي نظر اليها فان كانت
كثيرة فهي البروان كانت قليلة فهي الخمر وان كانت بين لا يسمى بمعنى لا تقو ولما عرف
ويعرف بالاجتهاد حتى اذا عرف به بالكثير من الدرهم - ب يديه الخبر بان كان عندده وابه
يتصفها هو جازله ان يشترى الخمر له وقال بعض مشايخنا ما رواه الامم في عرفنا - صرف الى
ما يمكن اكله يعني العتاد للاكل كالتهم انطوح والمترى أي ما يمكن اكله - من غير ادم
دون المنطقة وغير قال في الدبيرة وعليه الفتوى اه وهو الذي هو الذي هو عليه الماسان
رجح الله تعالى (قوله اعشار العرف) أقول ما ذكرناه على ما قلناه في الذكر من انه على امر
ودقيقه كما عرفت اما ما اختاره ههنا من انه يقع على ما عتاه فلا كل كلام مطبوع وشوي
ولا يلزم قوله في ما تقدم وير قدره لانه لا مقدار له - حيث لا ان المقدار هو الكيل والوزن
ولا يجري فيما توتر به النار لعدم انضباطه به لاخذ - لاف مقدار استولى - وانده بالطنخ
والشي بل يصير قيميا يعرف بدفع الثمن أو تسميته على ان في عرفنا الا ان لا يكتفى بالطعام على
المشوي بل يعتبر العرف وحال الموكل فان التقابل على حسب ذلك فاذا تم عرف ثمر الطعام
مطبوخا أو أعطاء - ما يلحق بحاله أو يقاربه يشترى لذلك وان أعطاه مالا كثيرا - في ان يسطه
على حسب حاله الا ان يكون متخذ او لمة تقتضى مثل ذلك وان كان العرف في البر والدقيق
وتجرب صرف الكثير الى البر والمتوسط الى الدقيق والقليل الى الخمر لان مقتضى الحال
- خلافا وهذا كله اذا دفع اليه درهم وقال اشترى طعاما ما اذا يدفع اليه درهم وقال اشترى
طعاما لم يجز على الامر لانه لم يبين له مقدار وجهه الهه القدر في التكيلات والموزونات بحسالة

للمهاله انما حقه (وبشره)
طعام وبين قدره
ثمنه وقع في عرفنا (على
العتاد) المهور للاكل
من كل مطبوخ يمكن اكله
بل ادم كل مطبوخ أو
مشوي (وبشره) جيف وقدره
اعتبار العرف

الجنس

الجنس من حيث ان لو قيل لا يقدّر على تحصيل محصول لا امر عاينى له واما ان
 الطعام قبل هو اسم للبرودة فقه قبل هو اسم لكل مطعوم وقيل بالتفصيل الاول عرف أهل
 الكوفة وجرى عليه في الكفر كما عرفت والثاني عرف غيرهم وعنه المصنف وانما ذكر في
 لوقاية ~~الجنس~~ قال صدر النثر بعبارة ينبغي ان تكون باطلة ان قلنا ان الطعام يقع على كل
 ما يطعم فتكون جهالة في نفسه فاشية وجوابه انه يدفع النثر ويبان المقدار يعلم النوع فينتفي
 جهالة الجنس والله تعالى أعلم (وأقول) ان هذا المسئلة غير محيرة تألفا وفقها ونحوها ان
 يقال اذا قرن الطعام بالبيع والشره ينظر الى عرف الوكيل من كان البرقة فلا يدعى به
 القدر أو الثمن وان كان الطعام في عرفه كافيا في الثمن لم يلزم المطبوع والمشوى وطائر كل مع
 انظر أو وحده في عرفه من جهالة الجنس فلا يصح التوكيل به برضا أو لا تطير الثوب والاداء
 الا ان يقول اشترى من طعام الذي يجهل كايستعاضا من الهدايا والى الله في حال اشترى
 أي ثوب شئت فان قلت تقدم صحة التوكيل بشرائه انما ينافى قلت ليست صحة لاجل ذكر
 النثر بل لاجل ان المراد بالجنس يمكن لا كماله لا سماته بل ما يسمونه وادى هذا فامس قيل اذا
 ضاق الامر اتجروا لافنا لما منع من ارادة بليس به لور كانه بشره ثوب (تبيينه) قال اشترى
 من هذا الدراهم وأشار الى دنانير كان وكيله بالدار حتى لو شترى بالدراهم كان مث ثوبا نفسه
 (تبيينه آخر) اطال المدرك ثم شملت القليل وهي من الوحدة الى الثلاثة والمتوسطة وهي من
 الثلاثة الى الخمسة والكثير فهي من خمسة فوفوها كافي الكافي والتبيين (قوله كافي التبيين)
 أي فانه يعبر فيه العرف أي ما اذا طرأ الوكالة كانه انما التبيين يقع على العرف كما قدم في باب
 التبيين الا كل (قوله كل مطعوم) لان الوصية تحت الميراث فكيف يكون في كل مقرك تكون
 الوصية (لماذا يطعم الموصى كل مطعوم (قوله ولودو ملح) هذا اما ذكره بقرينة
 الايمان لا في الوصية قال في البصرو من أيام الاكل طه اصف كل دور ليس طعام ولا غداء
 كالسنة وما لا يجهل ولو به حلالة كالسنة غير يجهل انتهى فليتنامل ولعل المشرح قصد
 بذلك التبيين على ان الوصية في حكم التبيين في كل (قوله به حلالة) كانه
 محمول على ما اذا خصه العرف بذلك باقى كل يوم المأكل والشرب أو يخص الاول جعل
 التبيين منه يقتضى الاول (قوله ولو قيل الرب بالعيب) اطاعته فتمن ما اذا كان رد مبادر
 الموكل أو بغيره لانه من حق الوقف العقد وكلاهما اليه وأشار الى ما لو رضى بالعيب فانه لم يرد
 الموكل ان شاء قبله وان شاء ازم الوكيل وقبل ان يلزم الوكيل لو هلك من مال الموكل كذا
 في البرزانية (قوله بعدموته أي موت الوكيل) أشار المصنف الى ان الرد عليه لو كان وكيله
 بالبيع هو جده المتقرب بالبيع عينا مادام الوكيل حيا عاقل من أهل لزوم العهد فان كان
 محجورا ورد على الموكل وإلى ان الموكل أجنبي في الخصومة بالعيب فلو قرره الموكل وأسكره
 الوكيل لم يلزمه شيء بخلاف عكسه فانه لم يلزم الوكيل لا الموكل الا ان يكون عيبا لا يجهل
 مثله في تلك المدة لا قطع بقيام العيب عند الموكل وان أمكن حذو مثله في المدة لا يردده على
 الموكل الا بمرهات والايضا فانه شكل رده والالزام الوكيل بجر عن البرزانية (قوله فلو كان
 دلالا) تقدم في نصب القاضي وصيا يأخذ النثر ويذمه للموكل و ينبغي ان يكون هنا كذا

كافي التبيين (وفي الوصية)
 أي التخصيص (بمعنى يجهل
 كل مطعوم) ولودو ملح
 حلالة كالتحسين بزيادة
 (ولو قيل الرب بالعيب
 مادام المبيع في يده) انه في
 الحقة وفيه (ولو ارثه أو
 وصيه ذلك بعدموته) أي
 موت الوكيل (فان لم يكن
 فلو كان ذلك) أي الرد
 بالعيب

(قوله وكذا الوكيل بالبيع) أي ما يرد عليه مادام الوكيل حيا عاقلنا من أهـ إلى لزوم العهد
 في آخر ما تقدم وعلى وادته أو وصيه وان لم يكن فعل الموكل وعلى ما هي حسب القاضى وصيا
 ويرد عليه (قوله هـ) الخ أي في حصة التي انما يراد الوكيل بالبيع اذ لم يسلمه الى موكله
 ولا حاجة اليه مع قول المذنب مادام المدعى بيده (قوله فلا سلمه) أي لو قيل (قوله امتنع) أي
 على الوكيل رده (قوله لانتماء) كذا في المتن (أي الى الموكل ولا يفسد بطلان بيده الحقيقية
 فلا يمكن منه الانداده) وهذا كان خصصا الى يدعى في المشتري عوى كاشفيع وغيره قبل
 التسليم الى الموكل لا بعده وفي جامع الفصول لو قيل اذ انقضت الفسخ لا يفسد الا قاله اجماعا اهـ
 منع (قوله باع فاسدا) قال في المحققين بالبيع لانه لو وكله ببيع متاعه فباعه بغيره فاسد
 ولما رقبص المرسوله الى الموكل فله ان يفسد البيع وبقره ان من الموكل بغير رضاه
 ان يبيع كذا في الفتية (قوله مطلقا) أي لو سلم المبيع الى المشتري ولو دفعه من الى موكل
 فلا يفسد بغير ذر الموكل وبقره ان من منه بغير رضاه (قوله فتية) عارتم ما قد مضاه عن البيع
 (قوله ولو قيل) أي بالشراء (قوله حبس المبيع) أي الذي اشتراه للموكل (قوله ثم دفعه
 او قيل من ماله) وان لم يكن المدفع بمر به سر يحا فليس يمتنع لان الحقوق لا كانت راجعة
 اليه وقد علمه موكل فيكون راضيا بدفعه من ماله (قوله أولا) أي لم يدفعه أولا او دفعه لاس
 ماله (قوله بالاولى) منه او قوله أولا ووجه الاولوية به مع الدفع وهو يتوهم انه متبرع به
 فمن ولا يفسد ما قد باع المحسوس ليس بمتبرع ومنه الرجوع على موكله بما دفعه فكيف اراد
 يدفعه أصلا فله المبيع بالاولى ولانه انما قد يتبرع به معاملة حكمية وله هذا الوجه الثاني ان
 يضا اقال وهو في حصة الثانية لو صلى اذ انقضى الوصية من مال نفسه له ان يرجع في تركه الميت
 على كل حال أي سواء كانت الوصية قد انقضت أو لم تكن وعليه انتهى وفي الخلاصة الوكيل
 الشراء اذا اشترى ما عليه ثم انفق في ارضه لم يملكه الى الاخر ثم قد البائع غير عاجز ولو
 اشترى بدينار فباعه بمائة فادفعها للموكل فادفعها للموكل وسمى للموكل بدينار فادفعها للموكل
 انما يملكه الوكيل بالشراء اذا لم يكن أشد من موكله بطالب بتسليم الفسخ من مال نفسه
 والوكيل بالبيع لا يطالب بالفسخ من حال نفسه وفي جهر عن كذا في الثانية لو ادعى الوكيل
 ما شره ادفع الفسخ من ماله وصداقه لموكله وكذا في انتم لم يرجع لو قيل على الموكل اهـ لكن
 قال في تصديق الموكل ليس بقيد لانه لو كذبه قبل الاولى عدم الرجوع وهو عبارة الثانية رجل
 عليه امر لرجل فامر المدينون رجلا فبطلت قضى الطالب الاتفاي له عليه فقال المأمور فصد
 وصداقه الاخر وكذبه صاحب الدين لا يرجع المأمور على لا تمل ان المأمور بفضاء الدين
 ووكيل بشر امالي ذمته فاذالم يملك له ما في ذمته ويرجع المأمور على الاخر كذا في الشراء
 بعين اذا قال اشترى بدينار فادفعها للموكل وكذبه البائع لا يرجع الوكيل
 على الموكل فان اقام المأمور بينة على فساد الدين قبلت بينته ويرجع المأمور على الاخر ويبرأ
 لا تمل عن دين الطالب اهـ ولا يحنى ان يفسد قوله لا يرجع لو قيل على الموكل لا يرجع بمضاع
 عليه يجوز البائع والا فالتن لى وجب له بالعقد الحكمى بطا به به بلا شبهة لان الوكيل
 الشراء ينزل منزلة البائع من الموكل ولذا لا يفسد ان اذا اختلفا في الفسخ بفسخ العقد الذي

وكذا الوكيل بالبيع
 وهذا اذ لم يسلمه لموكله
 الى موكله امتنع رده الا
 بأسره) لانتماء الوكالة
 بالفسخ لا يفسد الوكيل
 باع فاسدا فله ان يفسد
 مطلقا الحق بمرع فتية
 (و) لو قيل (ب) ليس
 بمتبرع (قوله) الوكيل (س)
 ماله أولا بالاولى

جری منهم ما حکا کما فی فقههم . قوله لانه کالبائع تعطل العیس لان الاولیة هذا کالبائع
 خلافان . شتره . ثم مؤجل تأجل فی حق الموکل أيضا قال فی جامع الفصولین من السابع
 والیسیرین . فظ الوکیل لولیمه . ثم نعمة حتى انی الاثر اتصال به . ثم یؤجل ان لان ما أفضیه
 عنه فیه فهو مستطوع ولا یرجع علی المشتري ولو قال انضیک علی ان یسکون المثل الذی علی
 المشتري فی لم یجروا مع لو کيل علی موکله بماء دفع عذرة (قوله) سیاع عذرة مضاعف لانس
 امره بیده ما اعماها یمن . سببی . فکل الثمن من ماله لا صاحب علی ان اعماها له ذاقضه ما املس
 لمشتري فلما اتع ان یترد ما دفع لصاحب المضاعف حوی (قوله) ولو اشتراه لو کيل یترد ای
 یتر حاله لو یؤجل . جل فی حق الموکل أيضا فلیس الوکیل طلبه حالا بجر (قوله) المطالبة
 به حالا . فلیس علی البائع وقعه عابه العقد (قوله) وهي الحلیة ای طلوله علی الموکل دون
 الوکیل (قوله) ولو وجبه ای وجبه البائع للوکیل (قوله) کل الثمن ای جله واحدة أو
 لو وجبه نصفه ثم وجبه النصف الاخر لا یرجع الوکیل علی الاثر اذ یجزم مائه الاخری
 لان الاولیة وانانیة قال فی یجروا لو وجبه ثمان مائة الباقیة لیرجع الوکیل
 علی الاثر الا بالآخری لان الاولیة والنانیة وجبه (قوله) یرجع ای الوکیل علی الاثر
 (قوله) لانی ای بانها مائة الاخری فاقم ثلثا (قوله) لانه ای لان الاولیة (قوله) ای
 وانانیة وجبه وهذه المسئلة مبنیة علی ما تقدم فی السیور ان هیة بعض الثمن حد لاهیة کاه
 لا لحد یلحق باصل البیع وفي حد البعض بقی البیع بالساق فیرجع به علی موکله . ما
 ولو جعل هیة البیعة حد البیعة لا یجزم الاخریة فیه . فیه البیعة فذلک جعل هیة مبتدأة للوکیل
 یرجع علی الموکل بان فی الاثر فیه حد البیعة . فلو وجبه ایا بیدعتیر أو کسرت کان ما قبل
 الاخریة حد او كانت الهبة الاخریة مبتدأة فیرجع علی الموکل بقدره فقط (قوله) فکل البیعة
 من یدیه قبل حبسه . ولو فکلت الثمن ید من مال لا یروا ان شتره ثم نقده موکل فکلت الثمن
 قبل دفعه الی البائع عند الوکیل فکلت من مال الوکیل . وفي الحلیة یرجع لدفع الی ربی الی
 درهم وأمره ان یشتري لها عبید فوضع الوکیل الدرهم فی منزله وخرج الی السوق واشترى له
 عبدا بالقر درهم وجا بالعبید فی منزله فاراد ان يدفع لدرهم الی البائع فاذا الدرهم قد مرقت
 وفکلت العبید فی منزله فجاء البائع وطلب منه الثمن وجا الموکل یطالب منه المدة کیف یفعل
 قالوا یاخذ الوکیل من الموکل ألف درهم یدفعها الی البائع والعهد الدرهم فکلت
 علی الامانة فیده . قال الفقیه أبو الایثم هذا اذا علم بشهادة الشهود انه اشترى العبید وفکلت فی
 یده أما اذا لم یعلم فکلت الا بقره فیه یصدق فی ای الضمان عن نفسه انتهى (قوله) ولم یسقط
 الثمن کمال الاولیة ولم یسقط الثمن عنه (قوله) لا یریده کیده ای لان الوکیل عامل له . فیر
 الموکل فایضا یقبضه حکا (قوله) ولو فکلت بیده حبسه . فیده بالمال لانه لو ذهبت عنه عبید
 به حبسه لم یسقط شی من الثمن لانه وصف والاوصاف لایبایها شی . لکن یجزم الموکل ان شاء
 أخذ به بکل الثمن وان شاک ترک (قوله) فهو کسیر . فکلت فی ید البائع والبائع اذا حبس البیعة
 لا یتقاضا الثمن بقطر مالا کذا . فکلتا ولا جوع لو کيل موا تسانوت قیته مع غنسه أو
 حساوتوا ولو کان وکیلا بالاستیجار وقص الوکیل الدار لیس له ان یحسمها عن الموکل بالایرة ولو

لانه کالبائع (ولو اشتراه)
 الوکیل (بقدره ثم أجله)
 البائع کان للوکیل المطالبة
 به حالا . وهي الحلیة خلاصة
 ولو وجبه کل الثمن یرجع
 بکاه لو وجبه یرجع بالباقي
 لانه حد بجر (هکذا المبیع
 من یدیه قبل حبسه . فکلت من
 مال موکله ولم یسقط الثمن)
 لان یدیه کیده (ولو فکلت
 به حبسه فهو کسیر)
 فیرجع للبائع

شرط بيعها فان حسم حتى مضت المدة فحين لا يرجع على الوكيل ويرجع على الموكل وقيل بـ
 عن الموكل (قوله وعند الثاني كره) أي فيم لا يقل من قيمته ومن الثمن لانه مضمون بالحبس
 الا في الثانيه قد ان لم يكن وهو الرهن بعينه فيم لا يقل من قيمته ومن الثمن حتى لو كان الثمن
 اكثر من قيمته رجع الوكيل بذلك الفضل على موكله وعند زفر بعض جمع قيمته لانه كغصب
 فان كان الثمن مساويا لقيمه فلا اختلاف وان كان الثمن عشرة والقيمة خمسة عشر فلهذا زفر
 بعض خمسة عشر اكن يرجع الموكل على الوكيل بحصة وعند الباقر بعض عشرة وان
 كان باعكس فلهذا زفر بعض عشرة ويطلب الخمسة من الموكل وكذا عند أبي يوسف لان الرهن
 ضمن بالاقل من قيمته والدين وعند محمد يكون مضمونا بالثمن وهو خمسة عشر ابن كمال
 والحاصل ان المبيع يكون مضمونا ثمان المبيع عنده ما هو سقوط الثمن اقل أو أكثر
 من القيمة وضمان الرهن عنه أي يوجب وهو مضمون بالاقل من قيمته ومن الثمن وضمان
 الغصب عند زفر وهو مضمون بالمثل لو من ثلثها والقيمة لو قيمة بالقيمة ما بلغت وبقي التفصيل في صدر
 الشرع وغيره وبعض الشارحين رجحوا هنا قول أبي يوسف واختار صاحب الدرر قوله ما
 كما صنف حيث لم يفرق الا باختلاف كمالا يعني (قوله كما قدم المصنف الخ) قال العيني قال
 في النهاية هذا اذا كان الموكل غائبا عن محاسن العقد اما اذا كان حاضرا به كان الموكل صاف
 نفسه فلا تعتبر مفارقة الوكيل وعمره الى خواهر زاده قال الشارح هذا مطلق فان الوكيل
 اصيب في البيع حصر الموكل العقد ولم يحضر قلت هذا ليس بتشكيل فان الوكيل نائب
 عنه فاذا حضر الاصل فلا يغير النائب قال المصنف وان تقدم كلامه ما اذا كان الموكل حاضرا
 او غائبا قال شيخنا في بصر بعد ما رد ذكر ما قدمناه من عدم الفرق بين حضور الموكل وغيبه
 وما في النهاية ضعيف لكون الوكيل أصليا في الحقوق في البيع مطلقا اه فقي قوله أصليا
 الخ رد لقول العيني فان الوكيل نائب عنه تأمل واني علمته في المقولة الثانية (قوله خلافا
 للعيني وابن ملك) أي والمحدثا دى قلا عن المستصفي ومشي عليه في رد البصار وعزاء
 صاحب النهاية الى الامام حواهر زاده وامشكاه الرياني وصاحب العنايه بان الوكيل
 أصيل في باب البيع حصر الموكل العقد ولم يحضر وقال الرياني واطلاق لاسوط وسائر
 الكتب دليل على ارفاقه الموكل لا تعتبر أصلا ولو كان حاضرا وهذا ما مشي عليه
 المصنف تبعه بالظهر لكن أجاب العيني عن الاشكال بان الوكيل نائب فاذا حضر الاصل فلا
 يعتبر النائب اه ونعقبه الجوى بان الوكيل نائب في أصل العقد أصيل في الحقوق وحينئذ
 ولا اعتبار بحصر الموكل وما يتضح به ترتيب جواب العيني ما ذكره هو نفسه عند قول
 المصنف والمشتري منع الموكل عن الثمن من ان الموكل أجاب عن العقد وحقوقه لانتم اتفقوا
 به عاقد على ما يشاء كذا افاده أبو السعود وذكر في الخواص السعدية انه لو اذمغ الزبلي
 وهذا لا شكال ثم نقل عبارة الرياني وقال وعليك بالتأمل وبه علمت ان ما ذكره الشارح
 أي العيني غير محله (أقول) وباقه التوفيق الذي يقطع عرق الاشكال من أصله ما قدمه
 لشارح عن الجوهر والمصنف في محله من أن المقتدر العهدة على أخذ الثمن لا انعقد له
 حصر في أصح الافعال وما ذكره العيني في القول لا تحرمه لانه لم يصر بحدوده وهو

وعند الثاني كره (ولا
 اعتبار بمفارقة الموكل) ولو
 حاضرا كما اعتمد المصنف
 نعم لا يفرق خلافا للعيني وابن
 ملك (بل بمفارقة الوكيل)

ما مشى عليه في المتى سابقا فتنبيه (قوله ولو صيا) في بالبايعه لانه محل توهم حيث لا ترجع
الحقوق اليه قال المصنف والمحقق بالعقد قبض المعاقد وهو الوكيل فيه مع قبضه وان كان
لا تتعاقب به الحقوق كاصبي والعهد المحجور عليه ولذا أطلق في المختصر تعاقب الكبر وغيره (قوله
في طالعقد) ان يرجع على الاصل المدكور هكذا قاله صاحب الهداية والكاظمي وسائر
المؤرخين درر (قوله بمقارفة صاحبه) أي مقارفة الوكيل صاحبه وهو المعاقد من (قوله
والمراد بالاسلم الاسلام) بان يوكل برب السلم شخص يدفع رأس السلم الى المسلم اليه (قوله لا يقبل
السلم) بان يوكل المسلم اليه من يقبض له رأس السلم لان الوكيل اذا قبض رأس المال بغير
السلم فيه في ذمته وهو مبيع ورأس المال غنمه وقد وكل في قبضه ولا يجوز ان يبيع الانسان ماله
شرط ان يكون الشخص اعمه كأي بيع العيق واذا ابطال التوكيل كان الوكيل عاقدا لنفسه فيجب
السلم فيه في ذمته ورأس المال مملوك له واذا سلمه الى لا امر على وجهه لانه كان قرضا اه
م يجوز توكيل المسلم اليه بدفع المسلم فيه (قوله لانه لا يجوز) مثله في المصنف عن الجوهر
وعبارته بان وكاله يقبل له السلم وعبارة الهداية وحده التوكيل بالاسلام دون قبول السلم
قال الرملي وقد تواردت الشراح وغيرهم على هذا مخالفي الهداية واعتراض بان قبول السلم
هو تدبير للموكل فالواجب ان يملكه لو كمل من سائر القواعد المدكورة عن الانقضاء وبان
التوكيل بالنشر اعم من لا يملكه والتمس يجب في ذمة الموكل والوكيل مطالب به فلم لا يجوز ان
يكون المال له السلم اليه والوكيل مطالب بتسليم المسلم اليه واجاب عن الامر ادين بجواب
رده ما الرمي ثم قال ويحتلج في صدرى جواب له يكون صحيحا ان شاء الله تعالى وهو انه لم
يختلف العلماء كما قرر وفي المال هل يثبت للموكل ابتداءا ولو كمل ثم ينقل للموكل أثره دا
الاختلاف في المصلحة ما وجب عدم الجواز في القياس فيه المنع مطلقا من ابتداء العقد
لقاعدة مجرأها مجرى الربا والامر المتوهم في الربا كالمحقق في مسئلة بيع الرهتون بالزيت
فعدم جواز التوكيل من السلم اليه لما فيه من بيع السلم فيه قبل القبض عندهم يقول انه
ينقل من الوكيل للموكل ولا خلافه عند القائل بشئونه ابتداءا للموكل لانه مجتمد فيه وهو محل
لاحتمال والفساد ملحق بالربا والربا يثبت بالشبهة والتوهم اه قال الشيخ خليل الفصاح
في سائقيه وثمة فيه بعض حجة فما نتاجها قال قوله ولعله يكون صحيحا بخلاف فيه الربا
فاحسن التدبر يطهر ذلك وحاصله ان يبيع المسلم فيه قبل قبضه انما يتأني لو كان الوكيل
من طرف رب السلم والمصلحة في الوكيل من طرف المسلم اليه وأي بيع السلم فيه قبل قبضه
ثم يمكن ان يكون المستفاد من هذا التقدير هو الحمل لتعحيح المسامحة اقول بقول المصنف
للموكل ابتداءا على مقابله وهو القول بالاتقال بثكل صحة الوكيل بالاسلام لمناقبه من
بيع السلم فيه قبل قبضه اه قلت وفي قوله ثم يمكن ان ينظر طاهر فقد بناء على ما تقتضيه
عبارته فكيف يثبت غرضه (قوله أي الصرف) صورته ان يقول ان فلانا ارسلني اليك
لتصرف له هذا المبلغ او قبل وقام الرسول بقبض البدل لا يفسد الصرف فاذا قام المرسل
اليه قبل دفع البدل الى المرسل او غائبه او قام المرسل من محله ففسد الصرف (قوله والسلم)
صورته ان يقول ان فلانا ارسلني اليك لتفعل منه السلم كذا بكذا او ذهب الرسول قبل قبض

ولو صيدا (في صرف وسلم
قبيل العقد بمقارفة
صاحبه قبل القبض) لانه
المعاقد والمراد بالسلم
الاسلام لا قبول السلم لانه
لا يجوز ان يكال (والرسول
فهي ما) أي الصرف والسلم
(لا تعتبر مقارفة

رأس المال لا يشهد العقد واعية بعد اتمام المرسل اليه عن المجلس قبل قبضه أو تمام المرسل
كذلك أخاه ر (قوله بين عقارقة مرسله) الاولى اعقد (قوله لان الرسالة في عقد) أي
وصلت إلى العقد (قوله لا أقص) وكلام الرسول يتعلل إلى المرسل فيكون العقد هو المرسل
فيكون قبض الرسول غير قبض العقد ولا يجوز عيني ويتنكب على ذلك حرمة العقد بين
(رسول ولا تسر الخلاء عن القبض فالخلص أن يوجهه في الصرف ولو بالامر ط (قوله
و ستيقده صحة التوكيل بمسما) الاولى قدیم هذه بله قبله - تلك الرسول (أقول) وصفا
لاستفادة ان كلامه ما عاين بشره أو كل فيقول فيه واسلم ان هذا ليس به راذق صرح
به من الدور لم يصح لوقول واستبد صحة الارسل ليكون خلافا لما في البلوهره لا يصح لصرف
بالرسالة لان الحقوق تنهات بالمرسل وهو ما عتقد ان حالة العقد واسلم ان ما في البلوهره - حقيق
الرسول اذا يكن المرسل حاصرا في مجلس العقد (قوله وكاله شره عشره ارطال لم يدرهم)
بشبه بالوزون لا في القبي لا يتقيد بشئ على ما وكل احصاء ولو كاله بشره انوب هروى به بشره
ما شق في قوين هروين بشره بمسب وى كل واحد منهم - ما عشرة لا يدرم الا امر واحد منهم ما
عندهم مكنان التجميع لان عن كل واحد منهم ما يشهول فلا يعرف الا بالامر بخلاف اللعم
لانه موزون مقدرة تنقسم النفس على احواله فيبقى بصر واحدا على تقدير كون اللعم قريبا كما
هو في غير الصحيح فافرق بينهما ان التفاوت بين العشرة او طال وضعها قليل ساقت من درجة
لا عار اذا كانا من جنس واحد وهو المعروف بخلاف الثوب فان التفاوت بتصور بين
اقراده مائة وطول او عرض فادره مائة ودقة كافي الفنة ولو امره بشره انوب بهيته والمائة
بما لها الزمة ذلك الثوب بمائة منهم عشرة وكذا لو امره بشره احسطة بهيتها كذا في الوجيز
للكردوى قال في الهدية والاصل في هذه المسائل ان الكل في جمع بين الاشارة والتسمية
لنفسه وكل بشره والمشار اليه بخلاف جنس المسمى فاما ان يكونا جاهلين بحال اشارة اليه
واحد - ما او كانا عاينين ولا يعلم احدهما بهلم صاحبه او علم بهما في الثلاثة الاولى تتعاق
لو كانا بالمسمى لدفع لعره - ما او عن احدهما وفي الرابع تتعاق بالامارة اليه لان الاشارة
مع في التعريف من التسمية من غير مانع العروان كان المشار اليه من جنس المسمى فالو كذا
تتعلق بالمشار اليه اذا كان به بشره ولو كليل بار بتقرر عليه الا من غير رضاه قال الفقيه
شترى جارية بمائة هذا الكيس من الالف الف درهم ودفع لكيس في الوكيل فاشترى
جارية بمائة درهم كما امر به ثم انشترى الكيس فاذا فيه ألف دينار وألف مائة أو مائة
درهم فاشترى جارية بمائة درهم او كانا جاهلين عني لكيس او كان احدهما جاهلا او كانا
عاينين اذا ان كل واحد لا يعلم ان صاحبه به لم به وكذلك لو نظر الوكيل في ما في الكيس وعلم به ثم
شترى جارية بمائة درهم كان الشراء لله وكل لان الوكيل حال وجوده انشترى بالمسمى وكذلك
لو كان في الكيس ألف وجمع ما شترى جارية بمائة درهم فاشترى ما بذل على ما وكل وكذا اذا
قال اشترى جارية بمائة درهم فقد ثبت المال الذي في هذا الكيس فاشترى له كما امر به فاذا
في الكيس ألف درهم عله أو قال اشترى جارية بمائة درهم غلة الذي في هذا الكيس
فاشترى له كما امر به فاذا في الكيس ألف درهم فقد ثبت المال فاشترى ما بذل على الأمر هكذا

يل - عقارقة مرسله) لان
الرسالة في العقد قد
واستبد صحة التوكيل
بهما (وكاله بشره عشره
ارطال لم يدرهم

المخيط اه (قوله فاشترى ضعفه) قيد بالزيادة والكثرة لان المبدلة كدثرة وطران وصار
وعلى لازمة لا حصر لانها تدخل بين الثوابين ولا يصفى حصول الزيادة بغير عن حاجة بيان
(قوله خلافا لها) فعددهما بلزمة العشرة ودرهم لانه من المأمور وزاد حصر اوصار كما اذا
وكاه ببيع عبده بالف فباعه بالقبول ولاى حذيفة انه امر عشرة عشر ولم يأمره لزيادة فينفذ
لا تدع له بخلاف ما استشهد به لان الزيادة فيه بدل ملكه زعي قال المجوى وهو مخالف
ما ذكره في باب ما يجوز من الاجارة وكاه بالبيع بالف درهم فباعه بالقبول لا ينفذ بعه
لما امل اه (واقول) سبأ انه متى اخذت جالس ثمن بان امره بالدرهم فباعه بالقبول لا ينفذ
مخالف ما اقول الى غير (قوله ولو شري ما لا يساوى ذلك) بان اشترى ما يساوى العشرة
منه درهم بغير درهم وقع للوكيل لا بخلاف في شهر كشرائه ههرو ولا لان امره بالقبول لا ينفذ
وهذا هو قول فلم يحصل مقصود لا حصر ط (قوله رقم للوكيل اجاب) انه مخالف الى شهر (قوله
كغير مورون) اى من القديين كان قد سدد بامرهم بالقبول فاشترى ما عدا بديل واحد
ساوى المائة فالحل له الامور باعنا (اقول) ومثل مورون المكيل والمعدود المئاة (قوله
ولو وكاه بشر امثى بعينه) ٩ اى بعينه ما يامم الاشارة وبامم اله او بالاضافة كأن وكاه
أن يشتري له ذرا العبد بغير معنى وقيل لو كبل الوكالة ثم شرح من عند الموكل وانهم على
نفسه انه يشتريه لنفسه ثم اشترى العبد بمثل ذلك أنف فهو للموكل كالى الهندية ولا محل
لو كبل به زل نفسه بغيره وكاه لاق بعينه فاعل العروء في العزل انفسى امان الصبي
يكلو كان ذلك بمثل الوكالة يصح مطالعته عليه فلو وكاه ان يرد به معيبة فترجىها فقد عزم
نفسه عزلا ضحيا لانه جعله حرو جلا ثم جلا فادى عده غير مساط عليه من قبل الموكل فهو
مخالف فيه فيكون عرلا بغيره بخلاف الشراء به اعافوس اليه أن يشتريه وقد اشترى ثم
يحصل الخاففة الا انه فواء ضعفه لا لا حصر فيبطل نيته ابقاها لو كاه وعده فاعدهم الخاففة منه
اذ لم يمانر المأمور به حتى لو اشترى بخلاف ما معنى له من انى او بعينه اسود كل محى فاعده
فيتميزل عزلا بغيره لا يتوقف على علم الموكل قال المجوى ومنه ان لو كبل بشر امثى بعينه
لو كبل بالاشترار الا ان لم اره صريحا وهى حادثة لقوى ولو شري نصف بعين فاشترى
موقوف ان شري باقية قبل الحصر لم الموكل عند اصحاب الازنة ولو خاسم لموكل الوكيل
الى انفسى قبل أن يشتري الوكيل الباقي والزم الناقض الوكيل ثم ان لو كبل اشترى اى في هذا
ذلك لزم الوكيل بالايجاع وكذا كل ما في تبعية ضرر وفى تبعية عيب كالعبد والامة ولد
والثوب وهذا بخلاف ما اذا وكاه ببيع عبده فباع نصفه او جزء منه معلوما فانه يجوز عند الامام
سوا بيع الدقيق منه او لا وان وكاه بشر امثى اى في تبعية ضرر ولا فى تبعية عيب فاشترى
نصفه لم الموكل ولا يتوقف لزمه على شرائه الباقي اه (قوله بخلاف الوكيل بالسكاح) اى
سكاح معينه والانسب وضعها بعد قول المصنف لا يشتريه لنفسه ح (قوله وامرود
الواى) اى بين التوكيل بشر امثى وبين التوكيل بالسكاح معينه مذكور فى لوانى معنى
لدرود كره الرباى ايضا وحاصله ان السكاح لا يخل تحت الوكالة فكاح مضاف الى الموكل
فيتميزل وداخلف واضافه الى نفسه بخلاف الشراء فانه مضاف غير مقيد بالاضافة لكل احد

فاشترى ضعفه درهم
ع به عشرة درهم لم
الموكل منه عشرة
ب نصف درهم خلافا لها
وا ثلاثة فلما انه مأمور
بالاطال مقسدة فينفذ
الزاد على الموكل
ولو شري ما لا يساوى ذلك
وقع للوكيل اجاب كغير
مورون (ولو وكاه بشر
امثى بعينه) بخلاف الوكيل
بالسكاح اذ رجعها
نفسه صح مبيعة وانفق
فى لوانى

٩ الوكيل بشر امثى
بعينه لا يخل الشراء لنفسه
وان قال عند الله قد شريته
امثى الا ان خالف فى
قدر الثمن او جنسه هذا
ذا كان الموكل غائبا وان
حاضرا وصرح الوكيل
بانه يشتريه لنفسه صار
مشتريا لنفسه برأية
اه منه

وعادة الزبلي لان السكاح الذي اقر به الوكيل غير داخل تحت امره لان الدخول تحت الوكالة
 في سكاح مضاف الى الموكل مكان مخالفا باضافته الى نفسه فانزل وفي الوكالة بانشر الدخول
 في امره مطلق غير مقيد بالاضافة الى الموكل فكل شيء اقر به لا يكون مخالفا اذ لا يعتبر في
 المالك الاذاته دون صفاته فيتناول الذات على أي صفة كانت فيكون موافقا لذلك حتى
 لو خالف مقتضى كلام الامر في جنس الشيء وقدره كان منه **هـ** قلت حاصله ان السكاح من
 العهود التي تضاف الى الموكل ولا تتحقق له الا بالاضافة بخلاف الشراء فانه يكون للموكل ولو
 اضاف الوكيل الى نفسه كما يعلم عامر (أقول) وعادة الوالي قد قيل ما اقر به **هـ** هذا وبغير
 حاد او كله فهو صحيح امرأته بهيمة حيث جاز ان يتزوجها فلهما وان السكاح الذي اقر به الوكيل
 غير الذي امر به لان المأمور به السكاح الذي اضيف الى الامر **هـ** هذا اضيف الى الوكيل
 في مكان مخالفا وأما في مستلزام المأمور ومطلو الشراء غير مقيد بالاضافة الى **هـ** هذا فغير
 محقق ان قوله وفي مستلزام المأمور مطلق الشراء ممنوع فان المأمور به ايضا البيع الذي
 اضيف الى الامر فانه قال اشترى **هـ** فكيف يكون هذا امر ايطاق الشراء **هـ** ثم في (أقول)
 ومثلي النهاية والزبلي والمواثيق **هـ** يعقوبية وغيرهم فليراجع (قوله غير الموكل) بالجر صفة
 شيء مخصوصه وبالنصب امتشاق منه أو حال لا يجوز ان يوجب بدل ما ياتي فلو قال غير الموكل
 والموكل لكان أوضح قال في الجمع وانما قيد بالبيع الموكل للاستمرار في عمال اذا وكل العبد من
 يشترى به من مولاه او وكل العبد بشرائه من مولاه فاشترى فانه لا يكون فلا امر لم يصرح
 به للمولى ان يشتريه فيه مما لا امر به الوكيل بشرائه **هـ** يعينه لما ساق **هـ** وكان وجه
 الاستمرار عمدا كرم من العود تير باعتبار حصول نقد الموكل لاسم الفاعل واسم المفعول
 ولا يخفى ما دونه **هـ** كتاب الاول ان يقول غير الموكل ولو يقول ولو وكله بشرائه **هـ** يعين
 غير من الامر وأما ما يمكن ان التعيين اما بالاشارة أو باسم الموكل أو بالاضافة (قوله لا يشترى به
 نفسه) لان فيه عزل نفسه وهو لا يملك عزل نفسه والموكل غائب حتى لو كان الموكل شاهدا
 وصرح بأنه يشترى به نفسه كان له ان يعزل نفسه بصفته الموكل وليس له العزل من غير
 علمه لانه قد فسخ عقد ولا يصح بدون علم صاحبه كاشرا فمقدود عيني وزبلي وغيرهما كاشاية
 وغاية الميان والجمع وأورد عليهم ان العلم بالعزل في باب الوكالة يحصل باسباب متعددة منها
 حضور صاحبه ومنها بعث الكتاب ووصوله اليه ومنها ارسال الرسول وتبليغ الرسالة
 ومنها اخبار واحد عدل أو اثنين غير عدلين بالاجماع أو اخبار واحد عدل كان أو غيره عند
 أبي يوسف وعنده وقد صرح به في عامة المعنيات معاني البدائع واشتراط علم الامر في دفع
 أحد المتعاقدين العقد القائم بينهم لا يقتضي ان لا يملك الوكيل عزل نفسه إلا بمضمر من الموكل
 لان انتقام سبب واحد لا يستلزم انتقام سائر الاسباب ولا يتم انتقامهم إلا بالعلم لأن الجهل وضع
 المستلزم على انتقام سائر الاسباب العلم بان عزل أيضا لكنه غير ظاهر من عبارات المكنب أصلا
 فاضى زاده أفاده أبو السعود (قوله ولا موكل آخر بالاولي) أي بان وكله رجل آخر بان يشترى
 له **هـ** الذي يعينه فاشترى له كان للموكل الاول دون الثاني لانه اذا ملك الشراء لنفسه فلا

(غير الموكل لا يشترى به
 نفسه) ولا موكل آخر
 بالاولي

عليك اعبره بالاولى وهذا الم يفسر وكأنه الم يفسر بحضرة الاول ولا هو الثاني وان كان الاول
وكلمة بشرائه بانفوا شافى عيانة دينار فاشترى عيانة دينار وهو الثاني لانه عيانة بشرائه لنفسه
عيانة فبالتشراعه انما يفسر بالفصل الاول كذا في البرزخية فان لم يفسر فلو اضافته
الى الثاني ينبغي ان يكون الثاني كالقول وكان شافى بحضرة الاول واشترى عيانة بنفسه الثاني
بمخالفة الاول اه وفي كافي المسالك رجل وكل رجل بشرائه عيانة بعينها فقل لو قيل نعم فشرائه
منه ووجهه انما يفسر منه يدرا عنه الحد وتكون لامة وولدها لا تمر ولا يشترى القس
اه قال الرضى يستفاد من قول الوكيل نعم انه لو لم يقبلها لم يكن كذلك وهو ظاهر هذا الم
يقبلها واشترى وقع له والله تعالى اعلم ونقل في البصرى البرزخية اشترى جارية لانه فسكت
وذهب واشترى اها ان قال اشترى يته الى الله وان قال للموكل فله وان اطلق ولم يفسر ثم قال كان
لان ان غائبة ولم يحدث بها عيب صدق وان هالكه او حدث بها عيب لا يصدق اه وفي
لاشياء والمطائر سكوت الوكيل قبول ويرتد بده اه وفيه مناهى ابصر اول الوكالة ان
ركنهما اعدل عليهما من الايجاب واشمول ولو كذا في السكوت وصاحب البصرى هم من
عبارة البرزخية كذا كره ان الجارية لم تنه عن الاضافة الى المسالك فبفسره والذى يلوح في أن فرع
البرزخية في العيبة أيضا وبقرق بين السكوت وبين التصريح بالقبول أحد من تقييده في
كافي المسالك بقوله قال لو قيل نعم وتقييده في البرزخية بقوله فسكت واللا يكون في ك
ذلك فائدة وعيد ان تأمل فانت وقد ذكر مسطرة البرزخية في الم ترخاية ملاحى حركة
الصيوت وأجل قول البرزخية فسكت بقوله ولم يفسر لما هو مذهبهم ولم يفسر لانهم قال في آخرها هذا
كلمة رواية الحسن من أبي حنيفة ورعاية فتقدمه أن في المسئلة رواية أخرى تأمل ثم معنى
قوله وبقرق بين السكوت وبين التصريح بالقبول انه ان فسكت على التفصيل المذكر
في السيرانية وان صرح به في المأمور ولا ان فسكت لم يصح الوكالة فانه لما في البرزخية
وهو ظاهر (قوله عنه عيبه) أم لو كان حاسرا أو صرح به بغيره انفسه كان المشتري له
لان له أن يعزل نفسه بحضرة الموكل وانزله ذلك بغير علمه لان فيه تعريضا له (قوله حيث
لم يكن مخالفا) تأمل في حكمه وإشارة لافرق بين التوكيل بالشراء والتكليف كما سبق (قوله دفعا
للقرود) هل في نافية أى انما منع شرائه لنفسه لانه يؤدي الى تعريض الأمر من حيث انه قد
هائيه ولان فيه عزل نفسه ولا يملكه لا يضر من الموكل والاصل في هذه المسئلة ان المارة أن
الوكيل يعزل نفسه بحضرة موكله لا في غيره وهذا المأزول انفسه أم المأزول أم المأزول
كان ذلك بمخالفة الموكل فيصير مطلقا عيبه يبقى قوله المارة ولو كان أريد وجهه بعينه
فتروجه ان قد عزل نفسه عن لا يملكه عز وجل لا يملكه عز وجل لا يملكه عز وجل لا يملكه عز وجل
قبل الموكل فهو مخالفة فيه فيكون عزضا بخلاف الشراء فانه اذا ورضى له أن يشتريه
وقد اشترى فلم يفسد مخالفة لا اذا واداه لنفسه لا لا تمر فبطل نيته ببقاء الوكالة وعدم عزله
اهدم الخلف منه اذ لم يباشر المأمور به حتى لو اشترى بخلاف ما حصى له من النفس أو بغير التقود
كان مخالفا لاهره فيعزل عزضا فلا يترتب على المأزول كما قدمناه (قوله فلو اشترى)
تدريج على قوله حيث لم يكن مخالفا (قوله بغير التقود) أى ان اشترى بالعروض

(هذا عيبه حيث لم يكن
مخالفا) دعه المأزول (ولو
اشترى بغير التقود

أو بالحيوان ولم يكن الشئ معنى وهذا إذا أمره بالقعود على ما في مسكن ولو ساوى المسمى
فيمتدح علم أن لا يرى قول فلو اشتق من محضه وقع في كل ثم يستطرد ويقول وكذلك
سواء يوصف في أن خانق في الدنيا بغير درهم قيمتها كالدنانير مع له وكل وقد تقدم أيضا
ويجب تقييده عما إذا لم يصف العقد إلى الموكل أما إذا ضاها اليه بان حال نعمته أو كانت فقال
الموكل اشتق بثلثه يتوقف على حازة الموكل بلا شبهة كما لم يمتدح في الكلام على شراء
العمد في وسباني ذكره في ما في شرح قوله قال يعني هذا العمود فأت فيه كلام قد مرنا أول
الموكلة في شرح قوله وبإيقاظها واستيفائها لا تعقل (قوله أو بخلاف ما معنى) أي أن كان
المسمى وأطلق في المسألة فمثل المسألة في الجنس والذم في كل الرز بقوله وفي
لهذا والجمع بخلاف الجنس فظاهر أنه إذا مسمى له غنما فإدعاء عليه أو خص به فانه لا يكون
محملة وظاهر ما في الكافي للمساكن أنه يكون محملا فانه إذا زاد له ما ذاته فانه قال وان
قال اشتق في قوباه ويا ولولم يسم الجنس فهو جائز على الآخر وان مسمى غنما فله شيئا لم يزم
لا آخر وكذلك ان خص من ذلك المسمى إلا أن يكون وصفه له بصفة ومسمى له غنما فلا تقي بذلك
لصحة ما قل من ذلك الجنس يجوز على الآخر وان كان معناه فهو كالموصوف فمثل ما إذا كان
خلاف الجنس موصاوة ما داخله في الثاني وما إذا كان ما اشتري به مثل قيمة ما أمر به
أو أقل قال الرزبة وقوله عنه في المصنف (قوله من الثمن) قال لحوى أي بأن يأمر به بالشر
بأن يدفعه فيشتر به بمائة دينار وقد جعل محمد الدرهم والدنانير بسبب أن لهما معا جنة
واحدة والصار الموكل مشتريا بالآخر حقة وقد ذكر في شرح الجامع الصغير في باب المساومة
أن الدرهم والدنانير حدان مختلفان قياسا في حق حكم الرابح جز يسع أحدهما بالآخر
متفاوتا لوجه عددا حكم الرابح لا جنسا واحد الصف ما حتى يكمل نصيب أحدهما بالآخر
والقاضي في قيم المتفاوت بالخيار أن شاء قوم بالدرهم وأن شاء قوم بالدنانير والمكر على البيع
بالدرهم إذا باع بالدنانير أو على العكس كان بيده يسع مكره وصاحب الدرهم إذا طهر
بدنانير غيره كان له أن يأخذها بجنس حقه كالوطور بدراهمه الأرواية شاذة عن محمد وإذا باع
شيئا بالدرهم اشتق بالدنانير قبل أن يبيع أو على العكس وأنشأ أقل من قيمة الأول كان
البيع فاسدا لا اختصاصا وتبين بما ذكرنا من اعتبار جنس الجنس في حكم الرابح
بالدرهم والآخر بالدنانير أو شهدا بالدرهم والمسمى دنانير أو على العكس لا تقبل الشهادة
وكذلك في باب الإجارة اعتبار جنس الجنس في كل من استاجر من آخر دارا بدرهم وأجرها
من غيره بدنانير أو على العكس وقيمة الشيء أكثر من الأولى تطيب له الزيادة فإذا ذكر في الجامع
أما جعلا جنسا واحد فبما عداهم ربه على الإطلاق غير صحيح كذا في الترتيبية اه قلت
وذكر العماد في مصوله الدرهم أجز يت بجزى الدنانير في أربعة مواضع وقد ذكر صاحب
البرهان في البيوع عند قوة ولا من معرفة قدره ووصف غنى أن ليس للعمود (قوله
ويشترى من الجنان) فيه أنه لو شره له بعد ذلك لا يندفع الموكل وفي المقدسي عن
القبية وكاله شره أمة بعينها عشرة فشرها فقال الآخر من يراها عشرة وقال المسامور شرها
لنفسي خمسة عشرة فادول الموكل والبيئة بينته في المقدسي أيضا ولو مسمى له غنما فإدعاء عليه

أو بخلاف ما معنى الموكل
له (من الثمن وقع الشراء
للموكل) فمما لفتة أمره
ويشترى في نفس الخدانة معنى

شيئا لم يلزم الا تحروا ذلك ان ينص من ذلك ان يكون وصفا بصفة ومسمى به غيا
 ما اشتراه بذلك اضافة باقل من ذلك ان يصور على الا تحروا كما كتبنا معينا فهو كالوصف وفي
 الواضعات قال ابي حنيفة في الاستحقاق في بيعهم بشرى او بغيره ان يرجع على
 لا يبرأ وفي رواية المقتنين من الصرف الا يبرأ الا امر رجلا ان يقد بياض فقد ابرأ بغيره يرجع
 بالدين عليه وليس بغيره الوكيل بالشرا وفي زيادات قال لا يبرأ من امة درهم امة ولم يبرأ
 لان حق سرقته بشرى امة بياض لم الموكل والاصل ان النقصين لا يبرأ في لو كان قد
 التسليم الاختلاف وهذه اختلف فيه وعامتهم اسم الاتعير اه (اقول) وينشر على هذا ما في
 خلاصة وكيل الشراء اذا اشترى ما امر به ثم اشترى له درهم بعد تسليمه لا يبرأ من ثمنه فليأت مع غيرها
 جازوسا في قصص مقابل هذا من الحانية وعليه قول الزيادة ولو دفع الدرهم لم يبرأ
 من ثمنه من ثمنه فان شري امة بياض فله عليه علم لا كماله ولم يعلم ولو سرق شخصه فشرى
 امة بياض هي له وان شري بجملة امة تبارى انشأه للموكل وكذا لو دفع كبش او شاة
 بشرى بالانف التي فيه فلم يجد سوى غيره وان دفع اليه اشيا بشرى لشيء عليه به
 بشرى فهو لا وكيل وان هذا مكت بعد الشراء فله وكل يرجع به عليه هذا اذا انشأه على ثمنه
 قبل او بعد فان احتجنا فاقول لا يبرأ منه (قوله) وان بشرى امة بغيره فله ان يبرأ
 للموكل (قوله) هذه المسئلة على وجوده كافي البصر ان اصاب العقد الى دراهم الا امر كان لا يبرأ
 وهو المراد من ذي بقوله او بشرى بموكل دون النقص من ماله لان فيه نفسه لا خلافا
 وهذا بالاجماع وهو مطلق وان اصابه الى دراهم غيره كان له حلاطه على ما جعل له
 شرعا او بغيره عادة ذ الشراء لنفسه باضافة العقد الى دراهم غيره مائة كسر شرعا وعرفان
 اصابه الى دراهم مطابقة ثمنه لا يبرأ من ثمنه ولا يبرأ من ثمنه فله ان يبرأ لان له ان
 يعمل لنفسه ويعمل لا يبرأ من ثمنه هذا التوكيل وان تكا بالنية بكم العقد بالاجماع لانه
 رالة ظاهرة على ما ذكرنا وان توافقه على انه لم يبرأ من ثمنه او اختلفا بان قال الوكيل لم
 يبرأ من ثمنه وقال الموكل بل يبرأ من ثمنه في اولى العكس قال محمد هو له ان لا يبرأ لان لا يبرأ من ثمنه
 يعمل لنفسه الا اذا ثبت به عليه لم يبرأ من ثمنه ويثبت ويثبت بكم العقد لان ما أطلقه يعمل
 الوجهين فيبقى موقفا على أي الما ينقد من ثمنه ذلك لانه لم يبرأ من ثمنه ولا يبرأ من ثمنه
 يعمل النية لا يبرأ من ثمنه بل ما جعل له على الصلاح كافي حاله ان كان يبرأ من ثمنه بالاجماع
 في الطعام على هذه الوجوه اه ومنه في الهداية والمقتضى وقول الامام فيه ان ذكره
 العرفيون مع محمد وغيرهم ذكره مع اثنى وجهين فاعلم ان معنى الشراء للموكل اضافة العقد
 الى ماله لا انقص من ماله وان عمل النية لم يبرأ من ثمنه اصابه الى دراهم مطلقة وظاهر ما في
 الكتاب ترجيح قول محمد من انه عند عدم نية يكون للوكيل لانه جعله للوكيل الا في
 من ثمنه وظاهر ما في الهداية انه لا اعتبار بنية النية اذ اصابه الى ماله موكلا ولا يبرأ من ثمنه
 اذ اصابه الى ماله نفسه وان نقده الثمن من مال موكلا علامة بنية وان لم يبرأ من ثمنه الى ماله حال
 لم يبرأ وفي اثنى نظر لانه لا محذور في ذلك اذ دفع ماله عن غيره عنه منكم اه هذا اذا اشترى
 بغير حال وان يبرأ من ثمنه ولا يبرأ من ثمنه في التنازع خاتمة وان اشترى بغيره ماله مطالعة فهو على

قوله اسم الاتعير كذا
 بالاصل واهله انهم لا يبرأ
 ولا يبرأ اه معصية

(وان) بشرى امة (بغير)
 عليه قال الشراء للوكيل

لم يسمي بعض المتكلمين على أكثر صاحب لغير (قوله الا اذا نواه الموكل) علم مما تقدم أنه
 يجب حله على ما إذا لم يصف العقد الى مال نفسه سواء اضافه الى مال الموكل او الى مال مطلق
 وسواء اقدم من ماله او من مال الموكل (قوله او شره بعبارة) معناه اضافة العقد الى ماله
 لا التمسك بماله يعني اذا اضاف العقد الى درهم الامر فيبقى أن يقع ولا يمسك لولم يقع فلا امر
 كان واقعا لو وكيل ولو وقع له كان غاصبا لدرهم الامر وهو لا يعمل شرعا كذا قال صاحب التمهيد
 وعليه عامة الشراح (أقول) فيه بطر لا العيب انما يلزم لو تقدم من درهم الامر او امر
 اذا اضافه الى درهم الامر ولم يتقدم من درهمه بل تقدم من درهم نفسه فلا يلزم العيب
 قطعا كذا ذكره أبو السعود في شئ مسكين وذكر ايضا عند قول الكفرار يشتر به عبارة أي
 ان اضاف العقد الى مال الموكل سواء تقدم من ماله او من مال غيره ان فيه اشارة الى أن
 المراد من قول المصنف تبعا للاحكام او يشتر به ماله الاضافة عند العقد الى درهم الموكل
 دون ان تقدم من مال الموكل بغير ضافة اليه قال صاحب الهداية وقول القدوري أو يشتر به
 مال الموكل مطلق لا تفصيل فيه فيجوز على الاضافة الى مال الموكل كذا قاله جمهور الشراح
 قال فاسي زاده أقول فيه نظرا لانهم حملوا التفصيل المذكور في قول المصنف لان فيه تفصيلا
 على ايه ان تقدم من درهم الموكل كان الشره وليس يصح لان ذلك تفصيل للعقد المطلق
 لا انه قد من مال الموكل فلا يصح وما على ان جميع كون المراد بقول القدوري أو يشتر به مال
 الموكل الاضافة الى درهم الموكل دون ان تقدم من ماله اعماء ووقع التفصيل في العقد من مال
 الموكل لا وقوعه في العقد المطلق لا لمساسه بكلام القدوري قال المدكور فيه مال الموكل
 دون مطلق المال (قوله حكم بالثبوت اجماعا) لان دلالة على التعيين مثل دلالة ضافة
 الشرائع زباني (قوله فرداين) أي عن أبي حنيفة عند أبي يوسف يحكم العقد عند
 محمد هو لو وكيل وان تقدم من درهم الموكل حوى لان الأصل ان كل أحد يعمل
 لنفسه الا اذا ثبت جهله بغيره ولم يثبت وطاهر مافي الدكتور جميع قول محمد نحوه فثبت قول
 المصنف فانشره لو وكيل فانه لم يخرج عنه الا في مسألتي اذا نواه الامر او اضافه الى ماله
 واليه مال الزباني حيث تقدمه على قول أبي يوسف وعلم بقوله لان ما يطلقه الانسان من
 التصرفات تكون انفسه (قوله درهم الخ) صور المسئلة فيما اذا كان بعد ذلك العبد وعمى
 الجواب وبين الحكم فيما اذا كان حيا أو ميتا فاعلم بغيره جواب المسئلة وهو ما داهل وزده
 عاين بيان ما اذا كان حيا فلا خلاف في حق من أفاد الجواب وزاده عليه واعلم ان هذه المسئلة
 على غيبة أو حية كما قال الزباني واحد على الاختلاف والواقعي على لو فاذ والاختلاف هي
 ما لو كان العبد المأمور بشرائه بغير حية حيا ولم يكن التي مقودا كما في أبي السعود لان العبد
 المأمور بشرائه اما ان يكون معينا أو غير معين وكل على وجهين اما ان يكون الغير مقودا
 أو غير مقود وكل وجه على وجهين اما ان يكون العبد حيا حين أخبر الوكيل بالامر أو ميتا حين
 قال فافصله ان نحن ان كان مقودا فالقول المأمور في جميع صور ومنه ما سأل له لانه
 والتعيب وان كان غير مقود ينظر فان كان الوكيل لا يملك الانشاء بال كانت مقودا فاقول لا امر
 وان كان يملك الانشاء فالقول المأمور عندهما وكذا عند أبي حنيفة في غير موضع التهمة وفي

الا اذا نواه الموكل (وقد
 الشراء (أو شره بعبارة)
 أي مال الموكل
 ولو تكرر في الشيء حكم
 بالثبوت اجماعا ولو توافقا
 انهم لم يفسدوا فرداين
 (فهم انه اشترى بعبارة الموكل)

موضع اثم ما سول بذات امره ولا فرق عندهما في أن يقول للممور اداك اكل ياك الانشاء
 بين أن يكون موضع موضع ثممة ولا مان قلت بهذا تثبت اثممة قلت بالرجوع الى أهل
 الحيرة فان أخبروا انهم يريدون على اثممة زائدة فاحتمل تثبت والا فلا (أقول) ولعل المراد
 موضع ثممة ما اذا كان بهذا التعيين فاما (قوله) لسان سقاطه ما عناه لقوله لا في
 وهو حي كأي شربة لانية بكذا تبسغ فيه صاحب الدرر وهو صدر الشريعة (قوله) وهو حي قائم
 بحاجة اليه لأن المأمور يدعى فلا كذا فكيف يقال وهو حي قال قول للممور الا أن يقال
 رداً عنه قائم من كل وجه بضرورة عا إذا حدث به عيب أو انقضى كانه لا كأي البرازية
 قائم (قوله) قال قول للممور أي مع عينه وهو بية (قوله) لا يخبره عن أمر عيب استثنائه
 بوجه من الأمر للموكل ولو اثمته فيه لان الوكيل بشره في حينه لا ياك ثم امره لنفسه فقل ذلك
 ليس في حال غيبته على ممر كأي ثمرة فان اثمته في حال غيبته في التحقيق والتبوت يستغنى عن
 شهادة صدق كقوله لم يلقه في العذر به فقل قد دارق انقضى من المولى اذا أقر على
 موليته بالذبح كاح حيث لا يثبت عند أي حيلة رجسه لله تعالى اه ولان من ملك الانشاء
 لان الاقرار (قوله) ونحوها أي كان العبد يتناول الامانة أو المودود وهو مدونه
 الكتاب اطرا العبد الجوى بان مثله الكتاب نفل موت العبد وحيا به وقت قول الممور
 ثم بية فلا امر كأي البصر فان كان مبنا أخبر عن أمر لا ياك استثنائه وان كان حيا فهو يده
 حق الرجوع على لا امر وهو ينكره ولا خلاف في الاول انه على التخصيص المند كروى
 الثاني لا خلاف فقال الامم هو كذلك على التخصيص وقال ان قول للممور وان لم يكن اثم
 منقودا (قوله) كذلك الحكم أي يكون لقول للممور مع بية لانه أمير يريد الخروج عن
 عهدة الامانة بية (قوله) لا أي و لم يكن اثم منقودا والحال أن العبد يثبت ذ
 الكلام فيه احوال كاح حيا وقد تقدم الكلام فيه وان اقول فيه قول الممور سره كان اثم
 منقودا أولا (قوله) لا قول للموكل يعني أن المأمور يريد استحقاق الرجوع بالتمس عليه
 واقول قول الامر فيما ينبغي به الامانة من نفسه لا يجب يستحق به الرجوع على غيره بل
 امره قول لا امر لانه ينكر استحقاق الرجوع بل انما يكون أمينا فيما دفع اليه بطريق
 الامانة وما لم يرضه لا يسهى أمينا بالنظر اليه فان قلت كيف ينأى هذا ولو كبل بشره في
 حبه لا يتغير به نفسه وهو غير قادر على مخالفة الموكل كانه قد تم وجب بالذبح يمكن أنه فعل ذلك
 بغيره أو بجمته جماعته من الشتم أو شره عرض أو امله يجوز على ما اذا أنكر الا امر
 اشتره أصلا و عبارته في هذا عبارة تبيين ولا فرق قوله انه ينكر الرجوع عليه بالتمس
 واقول للموكل (قوله) لا أي و لم يكن اثم منقودا سره كان العبد حيا أو مية (قوله)
 للممة) فانه يحتمل أنه اشتراه نفسه فله رأى المصة فخره فأراد لزامه للموكل (قوله) خلافا
 هذا) الخلافا فيما اذا كان منكرا لحياء شتم غيره منقود فقط ولا يهون ان خلاصه الى
 امور غير الله اخطى تحت الامع أن خلاصه ما يذكره هم مما تقر أن صورة الماسة مثله
 ذا كان بعد ذلك لم يرد عنهم اشرار في الجواب وبين الحكم دينا اذا كان حيا أو مية فانه لم
 نعيمه جواب الماسة وهو ما قد علق راد عليهم ايات ما اذا كان حيا أو مية فانه لا يخطى حتى

فهذا وقال موكله بل شربة
 انك فان كان العبد
 مميتا وهو حي قائم
 ما اتول للممور اجبا
 مطلقا) نفسه الشمن
 او لا لا يخبره عن أمر عيب
 استثنائه (وان مميتا
 و) لئلا ار اثم منقود
 في كذا الحكم (والا) يكن
 منقودا (فان قول للموكل)
 لانه ينكر الرجوع عليه
 (وان) العبد (غيره) مية
 وهو حي أو مية (وكذا)
 أي يكون للممور (ان
 اثم منقودا) لانه امين
 (والا) لا امر (لانه مية
 خلافا لما رآه في هذا

من أضاف الجواب ور دعليه كما قدمناه (قوله لا امر) على وجهين أحدهما ما مر بقوله و
 إنكاره الأمر لثبوتها الخ) أي لا بقوله على وجهين أحدهما ما مر وقوله إنكاره ما مر
 صار تناقضا فلا يجمع قوله فيكون العبد للموكل وهو ذاته معنى قوله لا على أي بطل إنكاره مع
 إنكاره (قوله في قوله) متعلق بالقرار (قوله في قوله) بدل من قوله في قوله وهو نفس
 لا لقرار ودان المسألة على أن معنى فلا أن ليس أصاده إلى الثلاث والاثان عند فصولي لأن قوله
 فلا أن يحتمل أن يكون لشفاة فلا أن وصورة الاضافة أن يقول بجمع بدل من فلا أن
 في الفتح من المذلول ط (قوله لا أن يسلم المشتري) أي القائل بهي هذا الأمر وقوله ليه
 أي إلى عرو وقيد بالتميم لان عرو قال أجزت به وقوله لم أمره لا يعتبر والعبد ثابت تبي لان
 الله قد ناهى على المشتري والاجازة انما تلحق الموقوف لا الجائر مع روح (قوله للعرف) أي
 ولو وجود التران في به وهو المتعريف باب المعاد من المالية لقوله تعالى لا أن يكون فخره عن
 تراش من (أقول) وتكون له على المشتري لذي هو عرو وبقي التمس (قوله معيبين أو
 غير معيبين) قال في الضرر لم يذكر الشارحون فائدة التقييد بالمعيبين والظاهر أنه لا معنى غير
 المعبر كما مر ادنو للموكل أو اشتد له اه وتضمنه بعضهم كالغزالي والشارح وغيرهما
 قال العلامة أبو السعود وأقول دعوى أن التقييد اتفاق غير مسلم لأنه عند رم النعمين
 يطل الزكيل لهدم نصية الثمن أو ما يقوم مقامه من بيان النوع كالغزالي والخفي فهذا
 عنده من قول المصنف في السابق قرييا أمره بشر ادنو وعبد حزن معنى غناو لا لا اه
 (أقول) بيان الثمن أو النوع لا يخرج عن كونه غير معين وقد قدم المؤلفان الاضافة إلى
 المال كما مثل جارية فلا لا تعبه ونقل في البرزخ وكذا بشره عبد الله غير عتبه فاشترى من
 قطعت يده فقد على الموكل عند الامام ولا يصح انه قبضه بيان النوع أو انشؤا لم تصح
 الوكالة وتقدم متناها بالوكالة شرعيا في غير عتبه فاشترى الموكل الآن يولى للموكل
 ويشترى به ما له بامل قال بعض الفقهاء لا اعاقبة ذلك النوع بالمعيبين ليعم الشيء الدور
 والعيوب وغيرهما والآخر كونه وقد صرحوا به عدم كرا من ان عتبه انهم انه لا يجري في
 العيب والدور لانهم اذا لم يتناولوا لم يخلوا من صحة الوكالة به حيث قد وس
 غفل عن هذا قال في قوله او غير معيبين يحتمل على وجه النوع وقوله ادنو للموكل
 يعني منه اه (قوله وان يوجد الخ) هو ادنو قال ثلاثة قد قدم في ادنو كاتب لبيع
 (قوله ادنو للموكل) فيد في غير المعيبين أي ما يقع لشراء للموكل في غير المعيبين ادنو
 له وكذا يقال فيما اذا دفع الثمن من مال موكل على ما قدم (قوله كما مر) أي في قوله وان
 يغير بعينه فاشترى الموكل لا ادنو للموكل (قوله) وبرادة يسيرة يتعابن اداس بها أي
 وهو ما يدخل تحت تقويم المقومين وما لا يدخل تحت تقويم المقومين فاحسن لان القيمة تعرف
 بالحزرو والظن بعد الايمان قد عذر في بانه لانه يسير لا يمكن الاحتراز به ولا بد من ربحها
 لا يشبهه القمعة والامكان الاحتراز به لانه لا يقع في منتهى عاده لا عدد او قيل جدا اما حش في
 امره ووصف عشر القيمة وفي الجيوب عشر قيمة وفي اقدار خمس القيمة وفي الدراهم ربح
 عشر القيمة لان الفس يحصل لقله لما روي في التصرف لما كان المارسة فيه أقل كان

أمره وقوله ثم إنكار الأمر
 أي إنكار المشتري أن عرو
 أمره بالشراء أو أن عرو
 وأما إنكاره الأمر لثبوتها
 لا لقراره في قوله في قوله
 لعرو (الآن يقول عرو لم
 أمره) أي بالشراء (والا
 بأمره عرو لان قرار
 المشتري ارتد بوجهه) لأن
 له المشتري اليه) أي إلى
 عرو لان التماس على وجه
 الجمع بين التماسين وان
 لم يوجد نقد الثمن يعرف
 (أمره بشره) أي في معيبين
 أو غير معيبين إذ نواه
 للموكل كما مر (و) الحال
 أنه (م) يسير غنا فاشترى له
 أو زيادة) يسيرة) يتعابن

بأنه مبيعنا وكذا الوعر البائع مثال الأول إذ قال له شتره فلا بالاعيد فان لمعه مالان انما
ومثال الثاني شترى عبد فلان في الحان البائع معلوم فكانت وكاله بقصد الدين لئلا على
الوكيل المجهول عننا شرا فليكن للدين منه وكان اشترى بذلك الدين وكان موافقا للموكل بالتمسك
لدى عبته لاجل شرا فاعيد من مالا وإذا كان المبيع غير معين ولم يكن بأداه مبيعاً لم يمكن ان
يكون وكيله بقصد الدين فلم يصح الشراء عنه بقاء الدين، لو تم الاعتدال كان مخالفاً لآخرى
التمسك الذي عبته عنه وهو ليس لان البائع لا يصح ان يكون وكيله بعبته لانه لو كبل المجهول
باطل وعندها يصح البيع لان الدرهم والدين في المعاديات لا تتعين ولو كالات منها فصح
الشراء و - فوق ترشح في لعاقبة فيلزمه عن البيع ويرجع به على أمره فليست هناك فصاح بالدين
الذي له ليه (قوله ولا يبيع) أي وان لم يبيع المبيع ولا البائع (قوله فلهلاكه عليه) أي اذ لم
يبيعه الاخر ونقصه لا أمره هو - مع له بالتعاقب قوله - لا فلهما (قوله لا يلزم الاخر) أي
قبضه المأمور بهر أي الوحيين كنه يعني بهما ما إذا كان بعد المأمور بشرا فلهما مبيعاً أو غير
مبين ابوالهود (قوله وكذا خلاف الوعر ان - لم عليه) أي بعد عقد العقد بالبارت
اسلم الدين الذي في ذلك الى فلان ياتون لم يدين الا بالام بغير عنده وعنده يجوز كبها كما
(قوله او يصرفه) أي بعد عقد العقد ان يصرف بان امره ان يصرف ما عليه من الدين اذا كان
درهم يداير او دائر بغير درهم مالا واصل ان التوكيل بالشراء اذا صرف الى دين لا يصح
في حقيقة فلهما الله تعالى اذ لم يكن البائع أو المبيع متعيناً او مدعياً مع كبها كال - امة
ان الدين لا يتعين في المعاديات عبداً كالأود - اولهذ لو شترى شيابدين المشتري على
البائع ثم صادفان لادين يطل الشراء فيجب عليه منله عاد الم تبيع صار الاطارق والبيدي
سواء كان غير الدين وهو العتيق وهذا الواشترى شياب درهم من البائع ثم جاع فيه الزبني
وصواب العداوتين له - شترى على بائع كاد كرا ولا ي - مبيعة فلهما الله تعالى ان التقود
تتبع في الوكالات وللهذا الوعيد بان يبيعهم أو بالدين منها ثم تلك العين أو اسقط الدين بطات
الوكالة فادانته فيم كان هذا فليكن الدين من غير من عليه الدين وذلك لا يجوز الا وكاله
قبضه له ثم نفسه وتوكيل المجهول لا يجوز معك باطلا كاداً شترى بدين على البائع أو كرا
مرا يصرف مالا يملك لا يملك قبضه وذلك بان كان قال اعطاني عليه ان من شئت بخلاف
ما اذا عين البائع لانه يصير وكيله بعبته بالقبض ثم يتأكد بخلاف ما اذا امره بالتصدق لانه جعل
ماله لله تعالى وهو معلوم وأما - انه التصديق بالادين عليه من الشراء فلا التقود
لا تتعين في البيع ويشا كان أو غير - اهاد الم تبيع لا يطل البيع مطلقا لان خلاف الوكالات
التقود تتعين فيها وفي الماية ان التقود لا تتعين في الوكالة قبل القبض بالايجاع وكذا ان عبده
عند عاصم وعرا في الزادات والذخيرة فعلى هذا لا يلزمه اما قوله ابو حنيفة في سعي والمراد
بشترى في قوله كاد اشترى بدين على غير المشتري هو لو كبل أبو سمور عن شجرة (قوله بيا
على تعيين التقود في الوكالات عبداً) بدليل ان الامر لو قيد بالوكالة بدين منها او الدين منها
ثم استعملت الغير أو سقط الدين بطلت الوكالة كما تقدم قريبا (قوله في المعاديات) أي كانت
الشراء أو دينا (قوله عندهما) قال في البحر من يدين في حكم التقود في وكالة في يوع حرمة

ولذا قال (ولا يبيع) (ولا)
بارم الاخر (وتشدد على
المأمور) فلهلاكه عليه
قاله ما وكذا الخلاف
لو امره ان يبيع - لم عليه
أو يصرفه مالا على تعيين
للقود في الوكالات عبداً
وعنده تعين في المعاديات
عبداً (ولو امره) أي
امر رجل مدينه (بأن تصدق
بما عليه صح) امره بعبده
لمال فلهما

لم يتبرروا فأنه غير شترى بهه الا ان لم يرد هم حاربه فارادهم ولم يردوا ان لو كس حتى
 سرق ثم شترى حاربه بان شترى الوكيل والاصل ان الدرهم والدينار يتبعان في الوكالة
 قد في التسليم الا ان كان كذا على الاصح وثمة لفسد التسليم على الاصح شترى
 احدهما فأنوقف بقا الوكالة بمقتضى الدرهم انما هو قوة والى في قطع الرجوع على الموكل به
 وجب لو كس على الموكل بالنش ولو كان الموكل دفع الدرهم الى الوكيل فسرقت من يده
 او من يملكه فان شترى بهه فذلك فذلك من غير ان يملك بهه فذلك فذلك من غير ان يملك بهه
 ويرجع مثله فان اشتق كون اهل لا فقه او بهه فذلك فذلك من غير ان يملك بهه فذلك فذلك من غير ان يملك بهه
 مثله في نور العبر في الفصل الرابع عشر ونقل فيه قوله ما نصه شترى يتبعان في ان تبرعت
 كهيئة وصلة وقوة النقرة فغير في اشراك وانما ارباب الوكالات بهه التسليم الى هؤلاء
 يكونها ما رقب الى الله لم لا تعين وحيزه فقد لا يتبعان في المعارضة وتوقفها
 وان عرفت حق لا يستحق حينها والله شترى ان يرد مثله ما بهه ان في العيوب
 والامانات والوكالات والشركات ونحوها انتهى وقال في الاشياء والاطراف أحكام النقرة
 وفي وكالة انما لم يرد من الدرهم والدينار في حق الاستحقاق في غير فائده ما بهه ان
 جسد او قدر او مضاف لا تخاف بهه صرح الامام العتاي في شرح الجامع انه غير اه قال الجوى
 حق ان من ~~كم~~ الموقوفات لا تتغير ولو عرفت في عقود المعاوضات وفي غيرها في
 الاستحقاق فلا يتغير عينها والله شترى انما كذا دفع مثله احسا او قدر او مضافه فذلك هو
 المراد اه وقد علم في الاصل لان الامام وما حيزه ان الدرهم والدينار لا يتبعان في المعارضة
 عندهما ويتبعان عند في الوكالات ثم عليك بالتأمل في قوله وقاعدة الله والتسليم الى الله
 ما كره من الاصل المذكور وهو انما لا يتبعان وكذا ما ذكر بهه من انه لو شترى بهه
 فسرقت بهه فذلك فذلك فذلك بهه على تعينها كما هو قول الامام لا على عدمه والله سبحانه
 وتعالى اعم قال في الخواص الحرة والعالم في عقد المعاوضات لان الله خلق في الاصل
 فيه وجوبه في الدمة لتوصله الى غير المتصور فواعبه راتبه فيه يتدلف ذلك بخلاف تعينه
 في الله بهه موجود في الدمة وكذا في الصدقة وشركة والمصارعة ولو كالة والتسليم اذا كان
 عينه ولو كان في يد الوكيل او لم يرد له فذلك بهه ان من التسليم الى الله شترى بهه
 طالب الوكيل بهه بتسليم مثله وعين ذلك ان يرد بهه في عقد المعاوضة فذلك بهه
 واحد وانما كره بهه فذلك بهه فذلك بهه فذلك بهه فذلك بهه فذلك بهه فذلك بهه
 لان ما هو موضوع من الذهب والفضة غير بالتميز فذلك بهه فذلك بهه فذلك بهه فذلك بهه
 الخلاق انه لو عين الدرهم ليس له شترى ان يرد غيرها وعنده ان يرد لم مثله ولا يتغير
 التعديله لانه لا تخاف بل يطالب بتسليم مثله كذا في شرح درر البحار لا لامة شترى
 اجزى وقوله وكذا غيرهما من المنهيات يتبع بهه بالتميز فذلك بهه فذلك بهه فذلك بهه
 حاضر امشرا انية بهه فذلك بهه فذلك بهه فذلك بهه فذلك بهه فذلك بهه فذلك بهه
 في الخيرة ان انشأ في الدرهم والدينار في ما يتبع بهه بالتميز انتهى وفي شرح الجامع
 انه غير شترى الدرهم لا يتغير في العقود والافوخ وفرغ عليه وجوب كالة الاجرة المجهلة

وهو معلوم (كما) مع امره
 (لو امر) الآخر (المستأجر)
 بمومة ما مستأجره مما
 عليه من الاجرة) وكذا
 لو امره شرا عبدا - وق
 الدية - ويتفق عليها صح
 اتفاقا لا ضرورة لانه
 لا يجسد الآخر كل وقت
 للجهل المؤجر كالمؤجر
 القبض قلت وفي شرح
 الجامع الصغير لفاضيان
 ان كان ذلك في وجوب
 الاجرة لا يجوز بهد
 الوجوب بل على الخلاف
 الخ فراجع (ولو) امره
 بشراثة بالف ودفع) الالف
 فاشترى وقينه كذا قال
 الاخر اشترى بنيه
 وقال المأمور بل (بكله
 صدق) لانه أمين (واب)
 كان (قيمة نصفه) القول
 (للا امر) بلا عين ودروا بن
 كمال تيمساحدر الشريعة
 حيث قال صدق في الكل
 به غير حلف وتبهم
 المصنف لكن يرم الوالي
 بانه يخبر بوضوابعه
 الحلف (واب لم يدفع)
 الالف (وقيته نصفه)
 (القول) (للا امر) بلا
 عين فانه المصنف تيمساح
 لا دور في امره

في الاجارة الطويلة على الآخر في السبع التي كانت لاجرة في يده لانه لم يصح وبالصحة
 لا يفتن. ان كانا كانت لاجرة فتراهم وماذا كانا وعن السرخسي يجب على المستأجر ان يدفع
 لانه بعد ذلك يدفع على الآخر وكذا في بيع الزمان كذا قال المال في البيع والمشتري وليس
 هذا الجواب الا كان على شخص في مال واحد لا لاداءه لا لتعدي في العقود والفسوخ انتهى
 (قوله وهو معلوم) هو جواب ما يقال انه امره بالتصدق وهو غني لا فقير وهو مجبور
 وتوكيل المجهول باصل وصاحب الجواب انه جعله لله تعالى وهو معلوم فيكون الله سبحانه
 وتعالى هو الشاهد لا صدقة لان الصدقة تنفع في كسب الرزق والفقير نائب عنه ولا ينظر جهالة
 النائب كما لو اتصلت بمسكين ان صدقة على فقير من صم مع ان الصدقة بالمال اعقل الصدقة
 لا تصح لان الصدقة تنفع في كسب الرزق وهو واحد ولا يصح له ان النائب (قوله وكذا لو امره
 بشراة) أي من الاجرة (قوله لانه لا يجسد الآخر) أي المؤجر وهو يدل على (قوله فجل
 المؤجر) يخرج المقيم أي لعين المستأجر وهو كالدراة (قوله كالمؤجر) بكسر الميم أي جعلت
 له ان يملكه مدة تمام الاجرة وفي البقرة فاقبت العين مقام المؤجر في القبض (قوله قبل وجوب
 الاجرة لا يجوز) لانه لا يدين له عند حبسه كما به امره بالتصدق في مال نفسه فلا يرجع به على
 لا امر ولا يفتن من الاجرة لان الاجرة لم تكن وجبت (قوله على الخلاف) أي لا يصح
 حده لانه امره بالتصدق عليه ولا يرجع عليه به ويصح حده لانه حيث شرط ان يكون
 ذلك من الاجرة فكأنه قال ان يرجع به على مالي (قوله فراجع) قول الذي رأيت في الشرح
 ان كوفي هذا المثل مثل ما قدمه ونصه وأما مثله اجرة الحمام وغرهما قبل ان يذوقا ما وان
 كان قول الكل فاعلم ان اجارة ضرورية لان المستأجر لا يجسد الآخر في كل وقت فجعلنا الحمام
 ما تم مقام الآخر في القبض انتهى ولم أجده هذه العبارة به لكن لا تخاف ما ذكره المأثر
 لان وجوب الاجرة يكون به صدقة لمصلحة أو بامتنان أو بالتعجب وهو معنى قول المتن
 عليه من اجرة قال المقدسي ونوع الحمام عوع وان سلم المأمور ولان المؤجر لا يوجد
 كل حين فقيم الحمام مقامه اهـ ترتيبه اهـ اذا ادعى المستأجر انه جرم بقبول منه الا يسته
 بخلاف الأمير المأمور بالدفع اذا ادعاه به بقبول قوله كافي فتاوى قارئ الهداية وغيره
 وفي رواية اخرى في بيع الف مسئلة الدين المبطلعة (قوله لانه أمين) ادعى المأمور على
 به صدقة الامانة والا فمدعى عليه دعوى من نفسه وهو يشكر (قوله فاقول لا امره)
 ويند على المأمور زباني لان التوكيل بالشراء ليس له ان يشترى باهين اقل من ثمنها
 ولانه قبل امره ان يشترى له عند بالف والصد الذي قيمته نصف الالف غير المأمور به فلم يكن
 له كذا في شرائه ففقد الشراء وصار ضامنا لمال المخرج عن كونه أمينا فلذا كان القول
 (قوله لا أمين) في الاشياء كل من قبل قوله به عليه أمين ادعى ان ثمنه وصدقه
 وليس من تمامه كذا هو يمكن الجواب باصل (قوله صدق في ذلك غير الحلف) أي في مورد
 الدية وعدمه دا كانت قيمة مفقود نصف نفس (قوله ان كان يرم الوالي بانه يخبر ب)
 عناس ط وغيره من معنى هذا الكتاب على الوالي بانه لا وجه لنسبة الوالي هؤلاء الجواب
 في القواطع على الضرر لان العلة كافي الله بانه وغيرها ان التوكيل ليس له الشرع بالعيب

انما نحن ندعاها بخلاف لو قيل بالبيع رده وكله بشرع عبد مناف وقد اشترى عبد ابى
 حمزة مائة وهو غير ماء ورده وهو لى - اوى لالى خيشت لا وجه تصديق او كل ظهور
 بمالقة له بشرعنا من انما نحن وهو ممنوع عنه ولا فرق بين دفعه الى الالف او لا غير ان معنى
 تصديق الموكل عدم الرضا به بعد ادى لا بد اوى الالف بالعبارة انما نحن وظهوره انه غير
 الماء ورده على انما نحن اثر صدور الشريعة ومع ذلك هو مطابقتهم في الشئ ولولم يجهل في
 برابطه من الكتب وكذا السبل في هذه والحاصل ان دعاهم في غير من هؤلاء لا فاضل
 من غير قول من مدعيه - وطى بهم وتطامنهم في غير محالها وحديثه ما قول الا امر لسكون
 الامر وما انما بشرعنا من انما نحن انتهى - مصر اعترضهم (قوله) وبعبارة الوافى اقول
 ما ذكره الشارح من قوله لا يبرح فاعقل وانقل انما نحن فلان يقولون اذا كان الامر
 يحكم يلزم عدم سلا على انما ورده - رالى حكم مجرد قول المصمم بلا يمينه بعد ادى
 ادى الالف قال في امره ولو امره بشرعنا هذا لى ولم يسمه في هذا فاشترى في الالف
 شترية بمائة وقال الامر باننا وصدق الالف المأمور فاقول قول الماء ورده عينه
 اه على ان تصديق ببيعنا اذا اشترى في تصديق المأمور به يكون اوى فان قرئ
 سكوت صاحب الهداية وغيره عن ذكر يمين في الصورة السابقة وتعرضهم لى هذه امر
 بشراى لا يجب اى - يرفعا كما قال الشارح قلنا لى - سكوتهم في الصورة المذكورة في
 ظهورها - ما تعرضهم لى هذه الصورة فالتوضيح بيان الاختلاف الا فى هل يجب اليمين
 فقط او يحتاج الى يمين لا يثبت اذا كان لغير ما يحتاج الى يمين على الامر وسوا حذف اوله بخلاف
 ولا يكون فائدة ويكون قول بشرع بلا يمين - من موقعه لاننا نقول فاشترى ان الامر رده
 ينضم رسقا العد عليه ولو حذف لا امر يثبت لى ان يقر اشراى به - ثم ومثل هذا
 الامر من يرد على صدور الشريعة ايضا فانه قال - لم اى المراد بقوله صدق في جميع ما ذكر
 ان تصديق بغير الحلف وكأنه ما حد ا - ارح ويضمن ان تكون كلمة بغير تصديق بغير هذا
 توجيه شرعية اضعف بعباد الله تعالى الهادى وعرض ذلك ايضا في الخواشى المعقوبة
 حيث قال هذا ليس بعد كورى غير هذا الكتاب وفيه كلام وهو انه صرح في الكافي في المسئلة
 السابقة المذكورة في ائمة بقوله - قال شريعت عبد الله - فقال الا امر الخ بيان المراد
 من تصديق الموكل صدق مع يمينه لان الشئ كان مانعة في يده وقد ادعى انهم روج عن هذه
 الاحاديث من لوجه الذى مر به كتاب اصوله ولا فرق في تصديق الموكل لاجل كونه يمين
 موضع وموضع فيكى اصبر في موضع الا يثبت قول الشارح كما لا يخفى فليست اى - قال
 و ذكرى بورا لى - ما قل ايمان في فصل السادس عشر القول لى كل اسماء الا يمين مع
 عينه وكذا اليمين عينة واليمين تثبت يمينه لا يمينه على الابقاء اه وعلى هذا كيف يكون
 لقول الامام و الا يمين في المسئلة الاولى وكذا كيف يكون الا امر في الثانية بلا يمين فتدبر
 (قوله لى الاشياء) هذا فى مقام الاستدلال على التعميم الواقع في صدور الشريعة من نفي
 لى على الموكل والموكل على ان نفي الاشياء لى الموكل وفي مسئلة الموكل وكذا لما علمت
 وحديثه لا حاجة الى هذه العمارة ونص عبارة الاشياء الموكل فيقول بيمينه فيما لا يجهل الا

قال الحسن في الاشياء
 اقول للموكل بيمينه الا
 ربع وباليمة فنبه

الوكيل قبض الدين اذا دعى بعد موت الموكل انه كان قد دفعه في حياته ودفعه له فانه لا يقبل
 قوله الا بيمينه كما في فتاوى الولوالية من لو قال وقد ذكربا في الامانات وفيما دعى بعد
 موت الموكل انه اشترى له دابة وكان الثمن موقودا وقبل اذا قال بصدقه له بيمينه ما في وكسبه
 الموكل وفيما اذا قال بعد موت الموكل بيمينه من فلان بثلث درهم وفيما هو حاله بيمينه ما في وكسبه
 في البيع فانه لا يصدق ان كان المبيع فاع بيمينه بيمينه لا بد اذا كان مستهنا كما ان كل من
 الولوالية من المصل الرابع في اختلاف الوكيل مع الموكل ان قال المشتري الموقوف الموقوف
 واما ورثة الوكيل فليس عليهم قارئ الهداية في فلو به بعد شحوار ج رفات مع قبضة ورثة
 الامانة وكذا المصنف في تناوبه في الكو اس الاخير مما عدا كتابه وقد سنل شح مشايخنا
 لا سلام نور الدين على برناهم المصنف في الوكيل بعد عمله هل يقبل قوله في الدية مع موكله ام
 وهل يقبل قوله في الدية مع موكله بعد موته في شحور العزل الحكمي والحقيقة في ام لا وهل
 قول المصنف في وصوله بركا الموكل هو المثلث بطلت اي الوكالة فان قال قد كنت قد صدق
 حيا بالموكل ودهنت اياه لم يصدق في ثلاثه احدهم على الايمان ان شاء الله تعالى فانه ما في قوله
 وقد انزل موت الموكل وشك في الخلاصة صحيح بعد عليه انما وقضاه اولا وقد ذكر المصنف
 في موضع انه يقبل قول الوكيل بعد الموت عن موت الموكل حيث قال ولو كان قد قد رده
 وعار به فالت الموكل بعد سرح الوكيل عن الوكالة قال الوكيل قد كنت قد صدقته في حياته
 ودفعته الى الموكل يصدق في ثلاث وثلاثين المسئلة بعد ذلك ان شاء الله تعالى ثم ذكر ما من
 علم تصديق الوكيل بعد موت موكله هل يمكن التوفيق بين هذين الفرعين ام لا وهل اذا فرق
 بينهما بكون الاول في الدين والثاني في الوديعة بكون الفرق بينهما حاجب عن السؤال من
 وقد كان يصح في كل واحد منهما في سحره كلاهما في سحره اشكاه وبوسع من اما ان يكون لو
 الا ان يثبت عن كمال التصديق فتقول وبالله التوفيق التام في دقاهم وانعكس لا فوايه
 فيدأ الوكيل بعد انزل يقبل قوله في بعض المواضع دون بعض فما ينبغي عدم قبول قوله لو
 قال الموكل يبيع عبدك لوكيله قد اسرحتك عن الوكالة فقال قد صدقته ام لم يصدق لانه سكر
 عقد الايمان ان شاء الله تعالى فلو قال انطلقته بعد انقضائه كذا راجع من المصنف
 ومما ينبغي القبول قولهم في الموضع المذكور لو مات الموكل وقال ورثتهم بيمينه وقال الوكيل بيمينه
 من فلان بثلث درهم وقضت الثمن وذلك وصدقته المشتري يصدق الوكيل ان كان بعد ذلك
 قالوا لان بهذا الاختبار لا يريد ان يثبت الورثة بل ينكر وجوب المصنف باصافة البيع الى حاله
 الحياة والورثة يدعون الضمان بالبيع بعد الموت فيكون القول لا شكرا واما العزل الحكمي
 والحق في فلوله والعرق بينهما ان المصنف في شحور على علم الوكيل بخلاف الحكمي واما
 ما ذكره في الفصول المصنف في الاخوة ان احد الخليلين في الوديعة والاخر في الدين وقد استكاه
 صاحب جامع اصوله بنسب احدهما على الاخر ليس الحكم مصرح به بالاختلاف بين
 الوديعة والدين كما في الولوالية انتهى وقوله الا الوكيل قبض الدين الخيل عليه ليس لهذا
 الاستثناء الذي ذكره احد بل هو مخالف لما صرحوا به وقد اعترض بظاهر عبارة المصنف بعض
 المختصين فافق بانه لا يقبل قول الوكيل المذموم الا بيمينه وتقرر الكلام ما يدفع الشبهة

والوجه ان الوكيل ما يتكبر ولا يملك من دين موكله في منعه ان يرضى
 الموكل بنفسه ووكاله في نفسه من غير اداء الوكيل اياه لما قبضه لموكله اما ان يكون
 عوايه في حياته وكاله او بعد موته في كل منهما يتركه لوكيله بمقتضى ما قبضه ودعوى
 هلاك ما قبض في يده كره عوايه الابطال لمقتضى ما قبضه في كل حال وعامة بقوله على موكله بغير
 غيره فهو من حيث ان ادعى الوكيل سال حياته وكاله بالقبض وانما بعد موته فلا يثبت به برائة
 امرج الابدية في قبضها ونفسه في ثورته على قدر الوكيل لئلا يكرهوا اليه لموكله وانما
 لوكيل قبض ما منده الموكل فلا يصرى قوله على موكله حال حياته اذا لم يقبضه على
 ان يقبضه كما بعد موته فلا يصرى امرجها وان هذه عبارة الولوية تنبيه ما يقتضيه قول لوكاله شمس
 ودفعه ثم مات الموكل فقال الوكيل قبضت في حياته وقالوا انكر الورثة وقالوا دفعته له
 صدق ولو كان ديناً لم يصدق لوكيل في الوضعية من حكم امر لا يملك ان يملكه اي استئناف
 عليه على طريق مجاز الخذف لكن من حكم امر لا يملك استئنافه كان فيه ايجاب الضمان
 على الغير لا يصدق وان كان فيه نفي الضمان من نفسه يصدق والوكيل يقبض الوديعة فليجيب بها
 بوجوب الضمان على الموكل وهو ضمان مثله المقبوض ولا يصدق ٥١ وقوله وقد ذكرنا في
 الامارات (قول) وكذا في المدايات وقد حصل لاشتماله ينقل المصنف تلك العبارة من
 الولوية في ثلاثة مواضع يتصلح على الوجه الاكبر عاودت علمت ما فيه وفي كتاب الامارات
 حيث قال كل امين ادعى ابطال الامانة الى مستغفها قبل قوله كادع الى قوله لا لوكيل
 يقبض الدين وفي كتاب المدايات حيث قال ففرع على ان المديون دفعوا بامثالها مسائل منها
 لوكيل يقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه كان قبض في حياته ودفعه اليه فانه لا يقبل
 قوله الابينة لا يريد ايجاب الضمان على الميت بخلاف الوكيل يقبض امين انتهى وقد
 حصل الاستنباط به ولا يقبل قوله الابينة هل الذي عام في نفسه وحق موكله او ان يثبت ثبوت
 الدين على الامر فقط لا بمرء الوكيل بالقبض بقوله قبضت في حياته ودفعته وقد علمت ما هو
 اصواب ٥١ وقوله لم يصدق أي قوله قبضت ودفعته في بالنسبة الى المديون لا بالاندية
 في نفسه وذا لم يصدق ترجع الورثة على المديون فان صدق المديون الوكيل في الدفع لا يدين
 عليه ولا يرجع المديون عليه لان امره اصل الحق الى مستغف وان رجوع الورثة بطريق
 الظلم والظلم لا يطعم غيره وان كذب في الدفع بخلاف ادا المدايات ان كل من امر بشئ لزمه بحسب
 اذا هو انكره ولو اقر بان المسألة وجوده لم يدفعه اخذ منه فادامه رضى به بالنسبة
 اليه مودع والقول قوله في برائته نفسه ونما كان مودعاً لانه صدق له في الوكالة وانما من
 طريق الوكالة وبذلك صار المال في يده امانة كما هو عوايه في كتاب الوكالة وان كل من امين
 رجع عليه وان صدق الورثة في بعض وكذب في الادع فاقبض قوله جيبه لانه باله من صار
 المال في يده ودفعه فتصدقه به فله عليه اعتداف به مودع وان المديون قد يثبت نفسه بذلك
 فان حلف رضى وان سكت عن ايجبه لزمه المال المدعى وان اقام حجة على المدع جائز وان دفعته
 عنه الجبر ولو ان الورثة في صورة نكار القبض والدفع من اراد الرجوع عن المديون اقام
 المديون حجة انه دفع المال لوكيله حال حياته الموكل انه قد دفعوا هم عليه ثم اذا ارادوا

بتخلف الوكيل على الدافع له - ثم ذلك لان ما ثبت بانها كانت عبثا فكان قبضه مباحا
 دون دفعه فان - لم يبرئ وان نكل لزمه دعواهم ولزمهم ان يكون بنسبة على الدافع لو كبل
 واراد تخلف الورثة على نفي العمل بالدفع لو كبل يحل واثبت فان - ما ثبت عليه المدعى وان
 نكلوا لزمهم دعواهم وهو المدفع ثم ثبت المدفع لو كبل بنكلهم وكذبوا في المدفع للمدعي
 اثم تخلفه على دفعه فان لم يبرئ وان نكل لزمه دعواهم وانما اصله متى ثبت قبض
 الوكيل لدين من المديون بوجه من الوجوه كان لقوله قوة بيضة في المدفع لانه صار بعد
 مودعا والقول قوله في المدفع وقد ظهر من هذا انه يقتضيه لورثة حتى اذا قام عليهم
 بنية بالدفع لم يثبت جازوا بدفعته وهو ممتنع عن المديون اذا صدقوا في قبض منه والمدفع
 ان نكلوا عن ايجار على نفي العمل كما ثبت على المدفع والمدفع وان لو كبل والمديون
 وانما قلنا بان له ان يتخلف او كبل على الدافع لانه ما دفعه في القبض لاني المدفع والمدفع
 المال للورثة فيما صاروا له فالتخلف الوكيل خصصه له بما دفعه ولما دفعه فانه
 وهو انه رجعي شكل عن الميراث او غير هذا المدفع في دفع لربه وهذا يعلم من مسائل
 ذكر في دعوى المديون لا سيما في جواب الوكيل بقبض الدين راجع تلك مسائل
 وهم القلة يظهر ان الحكم قد نفي الى المدفع كذا امره بقبض الفضلاء او تتكلم
 اشهر - لاني على عبارة الاشهاد كلاما مطورا لحرره في رساله حافه وكذا ما قدمي ورسله
 لحسها لحوى في حاشيته ونقله التتال في راجع ذلك ان ثبت وسبق في كتاب العارية من كلام
 المدفع و اشار في هذا البحث عما عجز يدعيه من راجعه ان ثبت (قوله وان كان قبضه انما
 يثبت الدان) أي في صورة ما لا يدفع الا ان كان له ان يكون مباحا في دفع اليه المال في المال
 المدفع اليه فكان القول له ببيعه ليرى نفسه من الصفات ومع عدم المدفع ليس معه نفي هو
 امين فيه واما ما يذكر من دفع على الاخر وهو بانسبة اليه بمنزلة المدفع عنه لانه اصل في
 الحقوق كما قدم وعنده اختلاف البائع والمشتري في ان يثبت الدان وكذا هذا (قوله ثم يفسح
 العقد) أي الذي جرى بين المدفع (قوله بل لم المبيع المأمور) أي في صورتي كما في رطلي
 (قوله من غير - أي) فان المدفع كان يقول قول المأمور ببيعه لانه امير بدرا
 نفسه من الضمان فان قلت كيف يتصور بعد القبض من غير يارقن قلت بان يدفع له
 مقدار من المال فيقول له اشترى عبد او ادفع من هذا المبلغ ولم يبرئ مقدار ما يدفع وان
 كان قبيل الله من ضمان ولا هبة تصديق البائع لانه لا يتقدم على الاخر ولو كان معه
 شاهد آخر لانه يصلح ان يكون شاهد مدعي المدفع (قوله على الاظهر) وهو قول أبي
 منصور وعليه المعظم لان البائع بعد ان ينفذ في حقه من قبله جني من اوكل ذم
 يجره ثم انما قد لا يصدق عليه بغير اختلاف فيتم له ان قبيل لا يتقدم لان ارتفاع الخلاف
 بتصدق البائع اذ هو حاضر فيكون له ادفعها بمنزلة استثناء عقد في الحال وفي المسئلة الاولى هو
 غائب فاعبر بالاختلاف وانما اصل ان تصحيح قد اختلف فصح فاضحان عدم التحلف بها
 لان فيه اي جعفر ويصح في ان كان التمسك بها - فانه يثبت على ان قول المدعي وهو الاظهر
 يعني اصح ونص محمد في الجامع الصغير ان القول للمأمور ببيعه فم - من نظر الى ظاهره في

(وان كان قبضه انما
 في حال المدعي في دفعه
 منها (قوله بل لم المبيع
 المأمور) كذا الواضع
 (بشرائه من غير بيان
 نفي قول المأمور ببيعه
 بكذا وان) ان (مدفعه فانه)
 على الاظهر (وقال الاخر
 بنسبة المدفع)

[illegible]

على مثل الموكل (قوله ولو امره عبد) الاولى حذره لانه اوجب كالمطالبة فان المصدور
العبد امره بالان يشتره من سيده (قوله بكذا) أي بان مثلاً وكان في البيع به لقوله
نهذو لالف السيد (قوله ودفع المبيع) ما الذي دفعه عتق على ألف وهي واحدة قوله عتق على
المال) لان بيع العبد منه اعتاق وشراء العبد نفسه قبول الاعناق بدل فصار كأنه اشترى
نفسه لنفسه (قوله وكان الوكيل مغيراً) فلا ترجع الحقوق ليه والمطالبة بالالف الاخرى على
العبد لا على الوكيل هو الصحيح قال في البحر فصار كأنه اشترى نفسه بنفسه وادان كاعتاقها
اعتق الولاء وان لم يمين للمولى وهو عدله اشترى لان القسط حقيقته لله ما وضعت وأمكن العمل
بها اذا لم يبرأ فيحافظ عليه بغيره لا في مال ولا في غيره العبد ان يشتره فله فيه بصير مشترى بالآخر
سواء علم الوكيل أم لا انه اشتراه لغيره أو لم يعلمه وهما ما لم يعلم انه اشترى للعبد لا بصير مشترى
بعدم لان ثمة على خط واحد لانه في الحاضر شراء وفي الماضي المطالبة متوجهة الى الوكيل فلا
يحتاج الى البان اما هنا لانه ما اعتاق معقب للولاء ولا مطبقة على الوكيل والمولى عساه
لا يرصده ويرغب في المفاوضة المفضة فلا يضمن المبيع اهـ يتصرف (قوله والالف السيد
فجـهـا) أي في صورتي ما اذا قال لنفسه أولاً (قوله وعلى العبد أم أخرى في الصورة الاولى
بدل الاعناق) قال الامام قاضي خان في المطامع المعتبرة ان ابن لوكيل للمولى انه يشتره
للعبد بدل يجب على العبد ألف أخرى لهذا في رد كسب ثم قال ويـهـ في أن يجب لـان لا يـهـ
مال المولى فلا يصح بدلا عن ملكه كذا في النهاية (قوله ولا يصح بدلا) أي لا بدلا عن العتق في
الصورة الاولى ولا عن المبيع في الصورة الثانية وحيث استحق البدل وجب بدل العتق على
العبد وبطل المبيع على المشتري قال من لا يـهـ كـيـهـ قال أن يقول قد ذر فبما علم ان الوكيل
يشترى عتقه لانه لا يشتره لنفسه ولا يجوز أن يكون له مشتري ويمكن أن يجاب عنه بان
لوكيل العبد يشتره نفسه يكون توكيلا بقول الاعناق وحقيقة شراء الوكيل لنفسه يكون
اتيانا يضمن تصرف آخر اهـ والوكيل اذا خالف وأتى بجس آخر من التصرفات نهذه عليه
جوى وتقدم في كلام الشارح معزى بالخلاصة والرد ان الوكيل اذا خالف ان لا يـهـ الى
خير في الجنس كبيع بالف فباعه بالف ومائة فقد ولو بعته بخلاف لا يـهـ اهـ وستفد منه
ان المذاهم والمذايقي باب الو كالمعتق (قوله اعتاق) أي معنى وان كان من صورة (قوله
فتلفوا أحكام الشراء) فلا يـهـ بل بالشرط الفاسدة ولا بد من خيار الشرط (قوله صح
الشراء) ولو كان شراء حقيقة كان فاسدا لجهة الاجل (قوله فلو اشترى العبد نفسه الى
المطامع) أي لانه اعتاق لاحقيقة الشراء ولو كان شراء حقيقة لالفـهـ الاجل المجهول
(قوله كما صح في حصة) أي العبد وصورته عتق نفسه مع شراء آخر بالف وكان منـهـ
قيمة فصح الشراء في حق العبد بحصته من الالف وكان ابيع اعنا طائفة مائة وحيث قد علم
يصح شراء الآخر اعدم البيع الحقيقي ولو قلنا بحصته لا تخول كونه البيع بخلاف الاعناق
في حق المشتري وحقيقة في حق الآخر فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو لا يجوز وفي البحر
عبد اشترى نفسه من مولاه معه رجل آخر بالف درهم حقيقة واحدة يجوز في حصة العبد
وفي حصة الشراء بطل ولا يشبهه الالف اذا اشترى ولده مع رجل آخر بالف درهم فانه يجوز

(و) لو امره سيد (شراء)
نفس الآخر من مولاه
بـهـ ذـا ودفع المبلغ
(فقال) لو كيل (السيد)
اشترى به لنفسه فباعه
على هذا الوجه (عتق)
على المالك (ولو لاؤه السيد)
وكان الوكيل مغيراً (وان
قال) الوكيل (اشترى به)
ولم يـهـ لنفسه (فالعبد)
ملك (للمشتري والالف
للسيد فيهما) لانه كسب
عبد (وعلى العبد
ألف أخرى في الصورة
الاولى) بدل الاعناق (كما
على المشتري) ألف (مثلاً
في الثانية) لان لأول مال
المولى فلا يصح بدلا (وشراء
العبد من سيده اعتاق)
فتلفوا أحكام الشراء (فإن
قال) فلو اشترى (العبد
نفسه الى المطامع)
الشراء بطل (كما صح في
حصته اذا اشترى نفسه

العقد لكل ١٠ فان ١٠ كسب صح بخارون الحقيقة وكان الاولى العيب فانها كان
 هو الاول في كسبه والعقد (قوله ومعه رجل آخر) أي شارك في رجل والعقد في كسبه نفس
 العقد صفقة واحدة كما علمت ولو كان به لم يصح لأنه ضمير مع صحيح إلى بيع باطن فان شراء
 للعقد من مبيده صحيح وشراء اشترى باطن لا بشره مبيد لكن ما كان شراء العقد
 اعتاقا وهو لا يظن بالشرط الفاسدة كما علمت صح قوله فمعهما أي في حصة الأب والابن
 (قوله فمعهما) أي في حصة الأب والابن وعق لا يرض عند الامم لشريكة
 لانعدام شهادتي علم بشره حاله ولا كافي للرد (قوله والفرق انعقاد بيع في اشياء) أي
 في شراء الأب مع الابن لان صفقة الشراء مستعانة في معاملة الحق في قبضه له في
 حصة الأب (قوله لا لاول) لان ما دفع من العقد لم يكن مبيدا بشراءه ويحظر من قدور
 الاعتقاد بل لان اعتباره حقيقة فغيره كان له لا يظن فعل شراء الابن لثلاثه بيع
 بر الحصة فوالجواب والى هذا أشار قوله لان الشراء حله الخ (قوله معهما) أي
 مع العقد (قوله لازم الجمع بين الحقيقة) وهو وثبوت المال لا بشره وهو الاعتقاد
 وهذا جواب سؤال صاحب الفقيه هل عتاق في حصة العقد ومعهما المال في حق صاحبه
 وحاصل ما شار إليه من الجواب ان ذلك لا يستقيم لانه لم يرد منه استعانة المالك الواحد وهو
 الحصة الصادرة في معاملة الجاهل وهو الاعتقاد ومعهما الحقيقة وهو وثبوت المال له
 والحاصل انه يفتق إلى الابن نصيبه لانه كان راجع من مبيده وقد حصل له في العقد
 اشترى من الأب والابن واما شراء العقد من مبيده كالأب فانه نصيبه في العقد الشراء
 اعتقادا وشراء الآخر وقع على مبيده فبطل (قوله فمعهما) أي انما يفتق في قوله يقول
 وتولايتنا في قول العبد في باب بعد قوله هي نفس لانه اعتقاد في عقده المولى بناء على
 ان الواحد يتولى ما في العقد العتق وشكك وقد انما يظهر لو كان وقع اشترى العقد
 ما اذا كان الشراء لهما فلا يصح فلا يرد له لانه بيع فلا يفتق الا بالاعتقاد واليه يرد
 وعلى كل من الوحيين فيكون الشراء في ذمة العبد اما داوود اشترى العقد فطاهر واما داوود
 فلا حرج لانه هو الشراء فمعهما فترجع الحق إلى فطاس بائع ويرجع به على الآخر
 أعاده لعين (قوله هو الآخر) لان العبد يجوز في شراء نفسه لانه شراء يقع على
 مالته وهو اجابي عن نفسه من حيث المسألة وليس قبائح حبس لعبد لاخذ النفس لان العبد
 في ذمته والمبيع اذ كان في يد الوكيل بائعا حاضر في حبس العقد لا يكون له ان يفتق
 به لانه بالعقد يصير محبا لغيره وبين المشتري فكأن قابضا بالشراء سوى (قوله فارد
 لا يفتق) لان الوكيل أصل في حقه فلو ردها لكان محمورا فمعهما داوود فارد
 حيث يفتق به مبيد فترجع الحقوق اليه وفيه ان الوكيل اذا اضاف العقد إلى الموكل فانه ان
 الحق في الموكل وتقدم ان رجعة الحق في المصومة في له بفتق هاتين في بالآخر دون
 مبيد أو لم (قوله وان لم يفتق اعلان) بان قال يعني مسمى أو أعلن بان قال بيع نفسي اما الاول
 ولانه قول للعق لان بيعه من نفسه اعتناق في راس كان به لفظا لم يقع امتثالا او اما الثاني
 فلان اعطى بصلح له ولا يفتق امتثالا بالفتق في نفسه لا بعقد البيع والشراء ط (قوله)

من مولا ومعه رجل
 آخر (وبطل) الشراء في
 حصة شريكه بخلاف ما لو
 شري الأب ولده مع رجل
 آخر فانه يصح فمعهما
 اثنتان من صفات الصفقة
 والفرق انعقاد البيع في
 اشياء لا لاول لان الشراء
 به معاملة اعتقادا وبطل في
 حصة شريكه للردم الجمع
 بين الحقيقة والجهاد (قال
 له بعد اشترى من مبيده من
 مولا فقال لاولاه به هي
 نفس اعلان فمعهما) أي
 باء على هذا الوجه (فهو
 قال نعم) فلو رجع به عينا
 ان لم يفتق العبد لا رد لان
 علم الوكيل كعلم الموكل
 وان لم يفتق ماله لا مبيد
 اختيار (واب لم يفتق
 اعلان فمعهما)

لانه في تصرفه اسر) هذا جواب عن قول الماوراءشرا معني لا بد لك منه فاجاب بان
 ذلك ان لم يخالف وما عدا ذلك لان في بصيرة توجب الحق لا الكلف (قوله وعليه اني
 في حالي) اي هذا المثل في الصورة الثانية والخ في الصورة الاولى لان شوق ترجع اليه لمبايعة
 بقوله لزول حجره الخ اما الاولى فلكونه وكبلا يرجع على لانه واما الثانية فلا كونه
 اميلا (قوله لزول حجره) جواب. ولما ذكر في الدور وهو ان هذا اذا كان محجورا عليه
 لا ترجع له فوقف اليه قلنا انما يلزم هنا العقد الذي يشره معترضا بان الاولى وهذا العقد يظهر في
 المسئلة الاولى وقدموا الشاوح حيث علق في منع المسئلة انه مدعي بلوم الجمع بين المسئلة
 واما ان وقال وعليه الثمن فانه مدعي في قيمته وبجاءه فادخل اردت به عموم الجور وقول
 يمكن ان يراد في المسئلة الاولى ذلك في الجواب الصحيح ما ذكرنا من التاويل (قوله ومائة) ي
 من دورهم (قوله نفسه) لان التامية في نفس المهرام (قوله ولو كانت ديار لا ولو ي
 لا اختلاف بل في ان يكون غرضه في المهرام خاف في الاشياء الماوراءشرا هذا اذا خالف في
 الجور فقد عليه لافي مسئلة وهي لا يبر المسئلة في الجور اذا امر انما ان يشتر به باق
 درهم خالف في الجور فانه يرجع اليه باق اه اي بان شقها بمائة دينار او عرض جزله
 ان يرجع والفرق ان شرا لو كسب شرا حقيقة في المهرام ثمانية دينار او عرض غير شرا
 باق درهم ومسئلة الامير ليس بشرا حقيقة في طريق التخصيص وقد رضي بالتامية بال
 دليمة الا ان كانا دليمة قال في التامية رجل امر غيره ان يبيع غلامه بمائة دينار فباعه
 الماوراءشرا درهم ثم قال ما ورد في حاشيت لعلام وقال الاولى اجرت ذلك ذكر في المتن
 انه يجوز ان تصرف الاجرة الى كل بيع وفي المخرج من البر ربة امره بان يشتر به عشرة دنانير
 فاشترى بمائة درهم فباعتها لذي النور لم يبر لم يبر حلا في الدور ومحمد ولو يبرص فيهما مثل المهرام
 لا يبرم اجماعا ولي التخصيص كل موضع يكون خلاص في البيع وهو موقوف على اجرة الاتمروفي
 لشرا يكون مشترقا بنفسه لاد كان الوكيل صبي او عدا محجورا او مرندا فهو موقوف
 وفي ابزاريه وكما بان يبيع عبدا بالثمن وقبضه كذلك فزاد قبضه في التامية لا يملك يبيع بالثمن
 اه (قوله خلاصة دور) وفي الدور عن الخلاصة فالاولى الا ان اقر على الخلاصة والله
 اعلم واستغفر الله لطيف

لانه اني تصرف آخر
 في نفسه عليه وعليه
 اني في حالي
 بمائة دينار
 المولى دور (فرع)
 الوكيل اذا خالف ان
 خلاصا في حاشيت
 كبيع باق درهم فباع
 باق ومائة مائة
 دينار لا ولو حيا خلاصة
 دور

(فصل لا يقدركيل
 البيع والشرا)
 والاجرة في حاشيت والتم

(فصل لا يقدركيل بيع والشرا مع من قد تم ادائه) (قوله وكيل البيع الخ) مثل
 المهرام لا اذا كان بمنزل القيمة فانه يجوز انفا لانه منصرف لنفسه من وجهه وقيد بالوكيل
 لا الوكيل لو باع منه بمنزل القيمة فانه يجوز ان يبيع في حاشيت وان قل والمصارف كالوصي
 جبر وفي جامع الفصول لو باع القيمة مال الوفاء او امر من لا يقبل ثم ادته لم يبر عند أبي
 حنيفة وفيه المتولي اذا ابردا من ابنة المبالغ او اب لم يبر عند أبي حنيفة الا ان اقر من آخر
 المثل كبيع الوكيل ولو ابر من نفسه يجوز لو خير والا لا وقد يوكيل العقد حاشيت زاعين وكيل
 لقبض كالوكيل فقبض دين على ابيه او ولده او مكاتب لولده او عبده انما الوكيل
 قبضت الدين وذلك وكذبه اعطى بالقبول قول الوكيل اه وفي التامية انه اذا باع منه باكثر
 من القيمة يوفى بالاختلاف وباقيل بعين وحاش لا يجوز اجماعا بمنزل القيمة في رواية الوكيل

وكذا يسير عنده) أي لا يجوز عنده لأنه حيث لم يحرم الله قد غسل بغيره بغير البيع
 بالاولى (قوله حلالهما) لأنه لما جاز غسل القيمة وكان العين بالبيع لا يمكن الاستدلال
 حقيقة ما يقوله من أن المشقة من جواز البيع مع القيمة في ذلك عدم جواز البيع عنده
 بالعين البسيطة مع أنه ما علمه من عدم جواز بيعه من عند غسل القيمة بالطريق الأولى ليدق
 عليه ثلاثة أمور جواز ذلك عندهم أيضا (قوله وفي السراج لو صرح بهم جاز أجماعا) قال فيه لو
 أمر بالبيع من هؤلاء جاز أجماعا إلا أن يبيع من نفسه أو ولده الصغير أو عبده ولأدب
 عليه ما يجوز فلهما وإن صرح في الماركل اهـ منع الحرف في البرزخية الوكيل بالبيع لا يملك
 شراء نفسه لأن الواحد لا يكون مثله فربما بانعاقبه من غيره ثم يشترطه وإن أمره
 الموكل أن يبيع من نفسه أو أولاده الصغار أو من لائقه لشهدته ببيع من جاز اهـ
 ولا يخفى ما يتبعه من مخالفة ذلك من أن ما في السراج في التوبة عن المسوط ومنه ما في
 البرزخية من الطحاوي حيث قال وفي كافة الطحاوي لا يجوز بيع الوكيل من
 نفسه أو ابنه بغيره أو عبده غيره دون أن أمره الموكل بالبيع من هؤلاء أو أجرة ما يصح
 جاز اهـ وفيها من المسوط لو باع الوكيل بالبيع من نفسه أو ابنه بغيره لم يجز وإن
 صرح الموكل بذلك لأن الواحد في باب البيع إذا باع له قد من الجاهل في يده إلى أن
 الأحكام فيه يكون منتهى ما يستتبعه فإما هو مسلم عما في العيب من حيث هو وفيه من
 التضاد ما لا يخفى اهـ وهذا ما وافقنا من السراج وكان في المسئلة قولين خلافا لما أرى
 أنه لا مخالفة بينهما والوجه ما في النهاية إذا جاز الموكل هذا البيع فلا يرد ما ذكره فاعلم ولأن
 ما في البرزخية من أن يجوز لنفسه عمله إذا صرح له باع قد من نفسه قيمته فاعلم مما تقدم
 أن قول الإمام مقيد بثلاثة قيود أن لا يطلق له كبس من شئت وأن لا يبيعهم بأدب من القيمة
 أو يشترى منهم بأقل منها وأن لا يصرح بهم في هذه الأمور يجوزاته فاعلم ما قاله في السراج
 مفهوم من المقيد الأول فإنه إذا جاز قوله ببيع من شئت يجوز بالتصريح بهم بالاولى وعلم من
 تصريحه باستثناء نفسه وما عطف عليه بما إذا صرح بهم أنه عند لاحلا لا يجوز بيعه من
 نفسه وما عطف عليه وكذلك لا أكثر من القيمة (قوله الأمن بغيره وطوله) فلا يجوز
 كان شراؤه من نفسه لنفسه أو بطنه أو لوكاله لأنه يصير متوليا طريق العقد فلا ويجوز
 والواحد لا يتولى طرفي العقد ففهم من نفسه بغيره عن قوله وطوله لأن الطفل بدقه أو
 وغناص عليه لأنه إذا كان يعقل البيع والشراء يجوز أن يصدق بنفسه لآذنه ولبيه فدفع توهم
 أن يجوز بيعه لأنه لأنه أقارب مقيد لآذن من أبيه فكان الأب هو المصدق فلا يصح وإن قال له
 بعه من طفله وعبارته المنع عن السراج أو لانه الصغير يملك طفله والمراد به ما وجد قد اعبر
 الشارح بلفظ الطفل لأن مراده من الطفل والصغير ما كان دون البلوغ قال في المنع في
 باب النفقة وفيه بالطفل وهو الصبي حين يسقط من البلوغ إلى أن يحتكم وقال الرافعي في
 المفردات لطفل ولو لمعادام بجمعا اهـ والذي يدل على بناء اسم الطفل إلى البلوغ قوله تعالى
 وإذا بلغ الاطفال منكم الحلم (قوله وعبدوه غير المدبرين) اما المدبرون الذي أحاط الذين عماله
 ورفقته لا يملك سبده ما في بدهم أبي حنيفة في جازيه من حيث صرح به الموكل اما إذا

وكذا يبيع عنده خلافا لهما
 ابنه ذلك وقوله وفي السراج
 لو صرح بهم جاز أجماعا لا
 من نفسه وطوله وعبدوه
 غير المدبرين (وصححه)

لأنهم بن عليه وعدم التضييق في البيع لاستعانة بعد المدة كالقول له أنا كسيتك في ثلاثة أيام
 وهو لتأجيل المطالبة لا الكفاية حتى يكون كفايا قبله أو بعدها كالتقدم (قوله لكن في
 الجزائية) استدراك على تقييد عاين صار ولا دلي عدم ذكر هذه العبارة وعدم قوله متى عين
 لا تمس الخ استثناء من جملة ما في الزواهر (قوله وبعدها في الأصح) ويحصل التقييد بالزمان على
 إرادة التمسك على الوكيل والموكل عزله عن شاملا من عليه في ثبوت وكالته بعدها قال
 في النهاية دفع الوصي المال إلى رجل أبيع عن الميت في هذه السنة فاخذ وأحرم بالبيع من غير
 جاز عن الميت ولا يكون ضمانا حال الميت لأن ذكر السنة يكون للاستعمال دون التقييد كما
 لو وكل رجلا بأن يبيع عبيده أو يبيعه غدا فاعتق أو باع بعد العديان أه أي ويكون ذكر التقييد
 بالاستعمال لا التوقيت قولوا أحدها ولو قال نعم أو استمر أو أتى اليوم ففعل ذلك فداقته
 روايان والصحيح أنه لا يفي بهذا اليوم كما قد سناه فربما وقال بعضهم بقي إلا أن يدل الدليل على
 خلافه (قوله وكذا السكيل) أي بالفسخ كالتقدم (قوله لكه لا يطالب إلا بعد الاجل) فإن
 قال ما فائدة كونه كفايا قبل الاجل قال فأنه إذا سلمه قبل الاجل برئ كالتقدم هذه
 ح فلو قال كفايته في ثلاثة أيام كان كفايا بعد الثلاثة كالقول لا مراعاة أمشاط في ثلاثة
 أيام يقع المطلق بعدها أو باع عبدا بكذا في ثلاثة أيام يصير مطلقا بعدها قال الحلواني
 وهذا على خلاف ما يظنه الناس وهذا الذي ذكره النهاية لا دلي ولو قال أما كفايل من هذا اليوم
 إلى عشرة أيام كان كافلا حالاً إلى انتهائه وانتمت الكفاية في قولهم (قوله بعه بنهم ودالح) لأنه
 يحصل المشورة والارشاد ويحصل التقييد فلا يصح تقييد بالشك بخلاف لا يبيع إلا بنهم ودعاه
 نفس في التقييد (قوله وباع به بنهم) الذي في المقتضى عن الحلية بعه بنهم ودأورهن أو بعه
 وحده كفايا أو وهذا ما عاين بغيره هو أو كفايل أو رهن لم يجر (قوله بخلاف لا يبيع إلا بنهم ودأورهن
 لا يبيع بغيره فلا يفي في التقييد به وجعله الأمر أن كل ما قد به الموكل ان يبيع من كل
 وجه يلزم رعايته إلى آخر ما تقدم (قوله قلت وبه) لم الخ جعل ذلك قاعدة كلية استنبط منها حكم
 الواقعة وأما في التهذيب عن المخطوط إذا أمر ن يبيع بعه أو بكفايل فباع من غير رهن
 ومن غيره كفايل لم يجرأ كده ياخني أو لم يجرأ كده إلا أنه في هذا ذكر الشرط دائر بين الافادة
 وعدمها وما في التهذيب قيد محض (قوله وإذ في الفتوى) المسئلة مصرح بها في وصايا
 الخاتمة لكن بالنظر بمصر فلا والى حكم فيها ما ذكره (قوله لم يبيع) لأنه لم يكن محالاً في
 وقد اشترأ به بغيره محض ولا يجب والأفلا يعضى على الموكل (قوله بخلاف لا يشرأ إلا بغيره
 د لأن) فإنه يضمن بإشراده لأن فلا نافذ يكون أعرف بالطيب من الرهن والري وبالإسعاد
 فهو مقيد من وجه (قوله وصح أخذه) أي الوكيل (قوله رها وكفايا بالنسب) أي لأن العدة في
 حق الخقوق وقع لأنه أصيل في الحقوق وقبض النفس منها والكفاية توقعه والارتمان وثيقة
 بجانب الاستعانة فملكها بوجه لا ف الوكيل بقبض الدين لأنه يفعل بياضة وقد أباه في قبض
 الدين دور الكفاية وأخذ الرهن والوكيل بالبيع يتبعض أصالة ولهذا الوجه الموكل عن أحد
 الرهن أو كفايل عن تسليم المبيع قبل القبض لا يتخذ بغيره ولو كان الرهن في يده حتى سقط
 أم من المشتري يظهر سقوطه في حق الموكل كذا في شرح الجامع الصغير للقرطبي ومثله في

لكن في الجزائية الوكيل
 إلى عشرة أيام وكييل في
 العشرة بعدها في الأصح
 وصح كذا السكيل لكه
 لا يطالب إلا بعد الاجل كما
 في تنوير البصائر وفي زواهر
 الجواهر قال به بشهود
 أو برأى فلان أو عليه أو
 معرفته وباع به بنهم جاز
 بخلاف لا يبيع إلا بنهم ودأورهن
 أو لا يبيع بغيره فلا يفي في
 قلت وبه علم حكم واقعة
 أنه سوى دفعه له لا رها قال
 اشترى زينة عرسه فلا يفي
 فذهب واشترى بغيره
 معرفته فقلت الزيت لم
 يضمن بخلاف لا يشرأ إلا
 بغيره فلا يفي في
 (و) صح (أنه رها
 وكفايا بالنسب)

هداية وهو مخالف لما في الحديث وابرار به من اكل كبره من الدين له احدا كسبل
 جعل كلام الهداية على اخذ الكفيل بشرط بر الثالين فانما يشترط له وهو لا يملك
 لما في الرواية ولو اخذ به كفلا بشرط البر فهو حلال ولا يجوز لوكيل قهر الدين فهو له
 ه ومن هنا قال صاحب النهاية لمراد بالكفالة هنا الحوالة لان التوى لا يصدق في الكفالة
 وقيل الكفالة على حقة فتحالان لتوى يفتقر الى ايات من الكفيل واليك قول عنه مقاسم
 قال الزبيدي اخذنا من الكافي وهذا كما به بشرط لان المراد هنا هو مضاف الى اخذ
 اذ قيل بحيث انه لو اخذ كفلا لا يتودينه كافي الرهن والتوى الذي ذكره هنا غير مضاف
 الى اخذ الكفيل بل دليل انه لو اخذ كفلا لا يتودينه كافي الرهن والتوى الذي ذكره هنا غير مضاف
 مضاف الى الرهن لا يتودينه فيه موت الحال عليه مثلما بل يرجع به على الهيل واعيان يتودينه
 مضاف من مضاف كالكفالة في الواجب او يقال المراد التوى توى مضاف الى اخذ الكفيل وال
 يحصل في بارادة الى كم يرى برادة لاصير كاي يانه قال في بواردين وكيل البيع لو اقال
 او احتل او ابرأ راسط او هو ب او تفرغ مع عسدي حبيقة ومحمد وشي او كاه لا عسدي
 بوسه والوكيل لو قضى النكاح لا يملك الاقالة اجماعا اه قلنا وكذا به في قبض النكاح لا يملك
 الخط والبراء برافية (قوله ولا يصح عليه نزع) اي فلا ضمان على الوكيل للموكل
 اقبضه من النكاح لانه لو لم يبرأ منه الرهن يقع للموكل فلو اقره الوكيل جاز
 ويصح للموكل الاقل من قبضه ومن الدين عند أي حبيقة وقال ابو يوسف لا يصح ردوه في
 البرافية لا يملك الوكيل قبض الدر لرهن ويعلق اخذ الكفيل (قوله او توى المال على
 الكفيل) وجودة التوى وكما يقع في بيعه واخذ باخر كفلا ولا يجوز من الكفيل من الكفيل
 وامتنع الاصيل من اعطاه اتمته لانها كانت كقول المال الذي عليه يرى منه دور معه الى فاض
 يرى ذلك وحكم عليه ببرائة الاصيل حيث كمل وعرض خصمه به من الكفيل لا يصح امره
 بحر (اقول) والله الذي يرى ذلك هو من كان على مده سبه بالامام طالا فابره برادة
 الاصيل من الدين بالنسالة لا يرى لرجوع على الاصيل بعونه فاسا (قوله لان الجوز
 شرعي او الصمان) اي ما يزوج له فله في كالة حلالها يقع موكله لا يكون سببا
 اصحابه لا يملك الجوز شرعي فلا ينفذ في فوائدهم ان من جازله في الصلحة فيقيد بوضو الصلاة
 حتى لو وقع ثوبه من احد في الطريق منه وعلى في طاعة له ضمانة ولو ضرب زوجته
 فبنت منها (قوله وثقة شرعية) اي ثقة المار به ان يشترط في مثل القيمة ولا ينفذ في
 التقدير كالكفيل ومورد ودين في الدعة قيدنا شرعا من لوكيل بالسكاح اذ زوجته باكثر
 مهرها فانما يجوز ان يزوجهم كافي الجوز ولان المنة في الاكثر ثقة في الاكثر فانه
 ما في البرية ثقة اتمته بغيره على ما مر واطلقة فمثل ما اذا كان وكيله شرعا من فانه وا
 لا يملك شرعا اتمته فبها فانه يكون شرعا ثقة اتمته بغيره كافي الجوز وفي الهدية
 قالوا في ذلك لا تصرف في المنفعة انه قول عامة المشايخ لا قول ائمة من ولا
 لدية انه لا يصح به بحر مائة (اقول) فظاهر ان ما جرى عليه لزم على من ان يوكيل
 شرعا فانه لا يكون له ان يترقبه للموكل ما به الفاضل وان كان لا يملك شرعا اتمته

ولا ضمان عليه ان ضاع
 الرهن في يده او توى
 (على الكفيل) لان الجوز
 شرعي ينافي الصمان
 (وثقة شرعية) او يملك القيمة

دليل من شرائه ٥٠ (قوله وطهره ترجيح قولهما) أي لا يجعله انحصاراً في بيعه
 أخرجه مع دليله كما هو عادته (قوله ولا ياتي به خلافه) بصر الذي في البعوضة دعوات ان المتي به
 خلاف قوله كما قدمناه اه أي خلاف قوله فيما استشهد به قلت وقد علمت ما قدمناه من
 العلامة فاسم من ترجيح قوله رعاية القول وانه أصح لا خاويل (قوله وقد اداب الكمال الخ
 ومثل في البصر عن المعراج ونقل الاتفاق أيضاً في الكفاية عن الإيضاح (قوله وفي الشر
 يتوقف على شرائه بآية قبل الخصومة) يعني لو وكله بشرائه بعد فاشترى نفسه فاشترى
 اتفاقاً فان اشترى بآية لم الموكل وارفع التوقف لأن شرائه منه من قد يقع ويملك في الامتنال
 مان كان موروثاً بين جماعة فيحتاج إلى شرائه نفسه اتفاقاً فإذا اشترى الباقي قبل رد الأمر الشراء
 تبين أنه وملكه فينفذ على الأمر وهذا بالاتفاق بصر قال الخوي وهذا بالإجماع بخلاف
 الوكيل يبيع لبعده عند أبي حنيفة فله فرق الآتي بآية وهذا إذا اشترى لو كيل النصفين فلو
 اشترى النصف ثم اشترى الموكل النصف لم ينفذ على الآخر بخلاف عكسه اه واعلم أن
 ما اعترض به الذي على الزبلي حيث قال فإن اشترى بآية قبل ان يخصص الموكل والالزم
 الوكيل وهذا بالإجماع قاله الشارح قلت فيه خلاف زعموا ثلاثة الخ اقاط لان كلام الزبلي
 فيما إذا كان وكيله بالشرائه فاشترى منه ثم اشترى الباقي ولا يرد على دعوى الإجماع ما اعترض
 به الذي لا خلاف زعموا ثلاثة بالنسبة إذا كان وكيله بالبيع فباع نفسه ثم باع الباقي
 ولحقنا كون خلاف زعموا الثلاثة في مسألة لو وكيل بالشرائه فله قول أراد بالإجماع إجماع
 الامام مع صاحبه كابدل عليه قوله بخلاف الوكيل يبيع لبعده عند أبي حنيفة الخ أقاده
 أبو السعود قال الزبلي ولا فرق فيه بين الوكيل بشرائه بعد بيعه أو بغيره اه وفيه
 لا يقال انه لا يتوقف بل ينفذ على المشتري لا بائناً قولنا لا يتوقف إذا كان قد اشترى الباقي
 وهما شرائه النصف لا ينفذ على الوكيل لعدم مخالفة من كل وجه ولا على الآخر لأنه لم يوافق
 أمر من كل وجه فقلنا بالتوقف فله عتقه الآخر من التوقف فله عند أبي يوسف لا الماء ور
 وعكس محدد لأنه مخالفة لأمره وتوقفه لتوهم رفع الخلاف شرائه الباقي فبق الخلاف قبل
 الشراء لا ينفذ على الآخر أبو يوسف يقول يتوقف على إيفاء الموكل والاعتناء بإجازه اه
 قوله اتفاقاً الفرق لا بين حقيقة وجهه فله تعالي بين البيع والشراء ان في الشراء تصفق تهمة
 أنه شتره لنفسه فراهي الصفة خامسة فإراداً بلزم به الموكل ولأن الأمر بالبيع بصادف
 ملكه فيصح فيه بقرينة الاطلاق والأمر بالشراء بصادف ملك الغير فلم يصح فلا يثبت بقرينة
 انقياد الخلاف كافي له دابة (قوله ولورده يبيع) أطلقه فشمى ما إذا قبض بنفسه أو لأشاد
 إلى ان الخصومة مع الوكيل فلا دعوى للمشتري على الموكل فلو أقر الموكل ببيع فيه وأنكره
 الوكيل لا يلزمه ما شئ لأن الموكل أجنبي في الحقوق ولو بالعكس رده المشتري على الوكيل لا
 قراره صحيح في حق نفسه لا الموكل بقرينة ولين ذكر الرجوع بقرينة وحكمه اه على الوكيل
 ان كان قد دفعه على الموكل ان كان قد دفعه كالمشرح الطحاوي وان دفعه إلى الوكيل ثم هو إلى الموكل
 ثم وجد الشاري عيباً فاقضى أنه يرد على الوكيل كذا في البرازية (قوله ببيع) قيد به
 أنه لو رده عليه بغير شرط أو بقرينة فهو على الآخر ولو من غير قضاء رده عليه ببيع بغير قضاء

وطاهره ترجيح قولهما
 والمقتضى بخلافه بصر
 وقد اداب الكمال الخلاف
 بآية ببيع بالشر
 والأجاز اتفاقاً فليراجع
 (وفي الشر يتوقف على
 شرائه بآية قبل الخصومة)
 اتفاقاً (ولو رده ببيع ببيع
 على وكيله)

قبل انقبض منه جائز على لا تمر (قوله بالبيع) قديمه لان لو قيل بالايجراء ايجراءهم
 طعن المتأخر فيه بسبب فقيل لو قيل بغير قضاء يلزم الموكل ولو قيل بما اجازته لم يجر
 (قوله بينة) لان الثابت بالينة ثابت في حق الكافة لان الينة هي مطلقه متعده فيلزم
 الموكل كالزم الوكيل اما السكول فهو بذل او اقرار وكل من حاشه ان لا ينفذ على الموكل
 لكنه لما كان السكول مضطرا اليه يجب عليه اعتبار عدم ممارسته المبيع لم
 الا تمر دفعه المضرووع الوكيل وكذا الاقرار بما لا يحدث لان القاضي يثبث حدوث العيب
 فيد البائع فلم يكن قضاؤه مستندا الى هذه الطع (قوله او نكوله) أي لو قيل لانه مضطرو
 لسكول ليه العيب عن علمه باعتبار عدم ممارسته المبيع يلزم الا تمر بغير وقفه داب على
 ان الدهوى لو وقعت في غير المبيع بان ادعى المشتري دفعه لانه لو قيل وأكره الوكيل وطلب
 المشتري عينه على عدم الدفع لم يكتفى على دفعه ان بعض النسخ للموكل دفعه داب على
 المد كونه وسكونه اما بالادلا او مضراوه في التقدير من بعض وهي واقعة القوي فتأمل
 روى قالت وفي الكفاية قوله والوكيل مضطرا لم يشهد به الى ان لو كان يجب على الدان ادلو
 كان على الدان لم يكن مضطرا لهذا العيب عن علمه ولكن عامة الروايات على ان لو قيل بغير
 على العلم فاذا علم بالعيب فينتدب بضر الى السكول (قوله او اقراره بما لا يحدث) مثله
 هذه المدة لان القاضي يثبث حدوث العيب في يد البائع لم يكن قضاؤه مستندا الى الاقرار
 ولا الى الينة والسكول لان العيب لما كان لا يحدث مثله كالا صبح الزائدة لم يتوقف العلم
 على وجود هذه الطع من الينة والافوا واما العين بل يثبت ان يفتى بغيره فطه او حود
 العيب عند البائع بدون الطع يجب عدم توقيفه على وجوده في العيب الذي لا يحدث مثله
 لان تأويل اشتراطها في الكتاب ان القاضي يعلم انه لا يحدث في مدة شهر مثلا لكنه اشتبه عليه
 تاريخ البيع فتمتق الى هذه الطع الظهور في التاريخ او كان يجب لانه راسه الانباء
 والاطباء وقولهم في قول الطبيب يجب في نوبه المصومة لاني لروقه تفرغ الى الرد حتى لو كان
 القاضي عاين البيع والعيب ظاهرا لا يحتاج الى ثبوتها قديمه بالينة وث لا يورد عليه
 باقراره فيما يحدث منه يلزم الامور لان الاقرار بجهة قاصرة وهو غير مضطرا اليه لا يمكن
 السكوت والنكول الا انه ان يحاصم الموكل فيلزم بينته او بنكوله بخلاف ما اذا كان الرد
 بغير قضاء والعيب يحدث مثله حيث لا يكون له ان يحاصم موكله لانه بيع جديد في حق ثالث
 رابع تابع ثامته او الرد بالقضاء طع مضموم ولاية القاضي غير ان الجهة قاصرة وهو الاقرار في
 حيث المصع كان له ان يحاصم ومن حيث القصور لا يلزم الموكل الا بجهة وان كان العيب غيب
 حادث أي كسر زائدة او كان حادثا لانه لا يحدث مثله في تلك المدة رده على الوكيل باقراره
 بغير قضاء يلزم الوكيل وليس له ان يحاصم الموكل في عامة روايات المذموم ود كرفي ابيوع انه
 يكون رد على الموكل لام مانع الا عين ما يفتق القاضي لورع اليه اذ لا يكلفه القاضي على
 اقامة الينة ولا على الخلف في هذه الصورة بل يرد عليه بلا جهة فكل الحق متعلق بالرد قلنا
 الرد باقرضى بيع جديد في حق ثالث والموكل ثامته جاز لا نسلم ان الحق متعين في الرد بل يثبت
 حقه ولا في وصف السلامة ثم اذا جهر بذهاب الرد ثم اذا امتنع الرد بجهة حدوث العيب

بالبيع (بينته او نكوله)
 او اقراره فيما لا يحدث
 مشكوك في هذه المدة

وريادة حدثت به بشي في ربيع سنة ١٠٠٠ هـ في شهر ربيع الثاني
 شرح الجامع الصغير وغيره وبين الرواية تفاوت كبير لان فيه نزول من المروم الى س لا يخص
 بالكتابة وكان لا قرب ان قال لا يلزمه لو في اريد ان يثبت في ربيع
 او قراره فيما لا يحدث منه له أي فيلزم لو في معنى على رواية البيوع لمخالفة ما
 روايات المدونة من لزومه الوكيل لاداء اقل في لو هو لو عيبه بما لا يحدث منه بل بقرار يلزم
 لو كبل ولزوم الموكل روية لو فيه (قوله رده لو كبل على الامر) لو قال فهو رده على
 امره كان أولى لا الوكيل لا يحدث الى صومته مع لو كل لا اذا كان عيبا يحدث منه
 وورد عليه باقراره بقتضائه ان يكون قضاء لانصحه خصوصته لكونه مشتقاً به وحاصل هذه المسئلة
 ان عيب لا يحدث لو اصاب لا يحدث منه له كاس أو لصاحبه ردة أو يكون حدثاً له كمن
 يحدث منه في رده أو يحدث في غيره في الاول والثاني في رده انصاح من غير جهة من
 يثبت أو اقر أو اقول بما يكونه عند له تع وتاثر في اشتراط الخطة في الكتاب ان اقل
 في تيمم على الفاشي بان لا يعرف تاريخ سبع وفتح ايها يظهر التاريخ لو ان عيب
 لا يعرفه لا الاطباء والنساء وقولهم بجهة نوحه المحسوسة في الرد فيتمقر الى الخطة للرد - ق
 لو عين القاضي ابيع وكان عيب ظاهر لا يتضح الى ثمنها وكذا الحكم في ثبات ان كان
 بجهة لو في كبل لاداء البينة بجهة مطلقه وكذا في كبل بجهة في رده عليه لو في رده
 الموضح على لو كبل رده على الموكل وأما ان رده عليه في رده ان اقراره قال كان قضاء فلا
 يكون رده على الموكل لانه بجهة قاصرة فلا تدهى وسكن له ان يخص الموكل في رده عليه بجهة
 أو يشكوه لان الرد فسخ لانه حصل بالقضاء كراهاءه فانعدم الرضا وان كان بغير قضا ليس
 له الرد لانه اقل وهو يبيع بدين في حق ثبات وهو الموكل في الاول والثاني لو رده على
 بالقرار بدون قضاء يلزم لو كبل وبس له ان يخص الموكل في عامة روايات وفي روية يكون
 رده على الموكل كافيه ما قرى على ان يلقى في الاصل لا ح ولا باقر وفيه لا يحدث منه له
 رده بقتضائه لو (قوله ولو باقراره فيما يحدث لا يردده ولزم لو كبل) الا ان كان الرد بقتضائه
 وهو كبل ان يخص الموكل قبل رده بجهة أو يشكوه قال انه قد سبق ولا يردده الا بجهان أنه
 كان عيبه والاختلاف في كل رده ولزم لو كبل ثم قال في رده كيف يردده ويخصص الموكل
 مع ان الرد بالقرار فسخ في حق انهاء اقلين يبيع - فيدين في حق الموكل قلنا لرد ما حصل باقرار
 بل قضاء القاضي بكونه منه بفعل فسخا لكونه دليلاً قاسم فسخاً بغيره ما يفسخ عدا بغيره
 ولزم الوكيل بعمومه لا بقصوره لانه هو الاقرار قال في ايراد ما في القاضي مع
 اقرار الوكيل من صور اذا اقر بالعيب وامتنع من القول فيجب بعمومه وان رده المشتري
 باقرار الوكيل بغير قضاء لم يردده وصح بحال ولا كافي لما كمن ذاق الوكيل لم يبيع بغير
 قضاء بغير شرط أو روية جائز على الامر كرهه ببيع قبل الفسخ ولو قبل لو في البيع
 المبيع حتى لا يتأخر بغير قضاء يلزم الموكل لان المدفع غير مقبوضه (قوله الاصل في الوكالة
 للمصوص) لان الموكل يقيم الوكيل مقام نفسه بالامتثال في امره حتى لا ينصح ببيان
 المجلس بل حتى يبين النوع أو الثمن ومبنى المذارية على تحصيل الربح ووجوده فيجب له متبابة

(رده) الوكيل على لا يصح
 (و) لو (باقراره) فيما يحدث
 لا يردده ولزم الوكيل
 (الاصل في الوكالة) للمصوص

المشهوره قال المصنف هو في لفظهم وقال رب المال هو انكر باس فاصول له ولو بره
 للمضارب لان رب المال لا يحتاج الى الاثبات والمضارب يحتاج الى اثباته لفتح الصمان من
 معه وانما في وقت الاخير اولى كافي بمضاربة العازية والبضاعة كالمضاربة الا ان المضارب
 يملك البيع المستجمل الا اذا كان في انفسه ما يوجب له قصد الاخر باس او ان على ذلك كذا في
 كالة ابرازية وانما هو اسم كالة من حيث ان الاصل فيها التقيد بان لا يملك المضارب
 والايضا ويسمى ما انقضى الا بالثبوت من مضارب المضارب ٢٥ قال الرمي ومثل المضاربة
 شركة اظهر الاصل في الاطلاق لاسم مضاربة على ما وما على به الزباني كالصير بغيره
 ٢٦ (قوله لا يتصرف احد الوكيلين) لان لو كل رضى برأيهما لا يرى احد
 والبدل وان كان مقدرا ولكن التقدير لا يمنع - نعم مال راي في الزيادة واحتواء المشرق
 بحر أي التقدير له لبايع النعمان منه فربما يرد اعمد اجتماع ورعاية في الثاني فشرها
 مليا والاول لا يهتدى الى ذلك وأشار بالتقدير بالثبوت ولم يقل لا يصح الى ان تصرف احد
 موقوف ان تصرف بمضرة صاحبه فان ابرز صاحبه جز والاولو كان غائبا فاجاز لم يجز في
 قول الامام كذا في التفسير قال الخا كم ابو الفضل - هذا خلاف ما في الاصل وقال ابو يوسف
 يجوز ولو باع احد هاهنا صاحبه ثم ابيح لم يبق وصايا اخائية لو باع احد لوصيهين شيان
 انصرف لصاحبه لا يجوز عند أبي حنيفة وعمره ويجوز عند أبي يوسف ٢٧ (قوله ما
 كوكلتكيا كذا) أي يبيع عبدي هذا أو يفتاح امرأى أما اذا كانا بكلامين على التعاقب
 فبصرف احد هاهنا وكذا اذا لم يكن اجتماعهما كانا موصومة وكذا ما لا يحتاج الى الرأى
 كالطلاق بقبر مال كافي المجموع وشرحه وكل ذلك يؤيد من كلام الشارح رحمه الله تعالى وأنى
 اشارح قوله ما بيان مرادنا من دليل استثنائه ما اذا واكله ما على التعاقب - وهذا لان
 وبيان تقيد امتناع تصرف احد هاهنا اذا واكله - المحققين ولا يخرج بذلك الاستثناء
 عن كونه متصلا لان الاستثناء واقع في المنزلة لفظ الفرض تقيد من الشارح (قوله ولو الاخر
 عيدا او وصيا) يجوز عليه أي لا يتصرف احد الوكيلين وحده لان لو كل رضى
 رأيهم لا يرى أي احد هاهنا والبدل وان كان مقدرا ولكن التقدير لا يمنع استعمال الرأى
 في الزيادة واحتياط المتأخرى كما في مضارب من البحر (أقول) ولا عبرة بكون احد هاهنا
 لتصرف كالعبد والمسي فقار الحقوق لا ترجع اليهما الا باذن من واه - ولادخل اه اذا
 اختياره رأيهم لان مناط الاختيار معرفة ما يوجد من التصرف وما عند هاهنا من التصرف
 والامانة قد يكون في ما يرجع من البائع والمطراطلقة تشمل ما اذا كان احد هاهنا ما عاقل
 باع او الاخر هاهنا او وصيا يجوز عليه - لكنه قد يفتقد اذا واكله ما بكلام واحد كما علمت
 أما اذا كان توكلهما على التعاقب فانه يجوز لاحدهما الافراد لانه رضى برأى كل واحد
 مهم على الافراد وقت توكله فلا يتغير بعد ذلك بخلاف الوصية فانه اذا وصى الى كل من هاهنا
 بكلام على حدة لم يجز لاحدهما الافراد في الاصح لانه عند الموت صار وصيين بجهة واحدة
 وفي الوكالة يثبت حكمه بنفس التوكيل بغير (قوله اومات اوجس) أي الوكيل الاخر
 أي لا يجوز الاخر التصرف وحده - انه فوض الباقي مع الذي قد فاض ربه وله فوضه

٢ مطلق
 لشركة مثل المضاربة في
 الاصل فيها الاطلاق
 (لا يتصرف احد
 الوكيلين) معا كوكلتكيا
 بكذا (وحده) ولو لاخر
 هاهنا او وصيا اومات اوجس

تصرفه في ذلك تصرفه في غيره من ماله و...
 لا تصرف في الايام الفاضلة في كل واحد من المائة وفي كل واحد من المائة
 احد كما يشاء في نفسه او في غيره فاشترى احد من المائة فاشترى الاخر فان لا
 نفسه ولو اشترى كل واحد من المائة فاشترى في وقت واحد كانت ايامه
 للموكل كذا ذكر في التوازل وعليه انتهى اه وفي الاخر من محمد بن كل رجل لا يقض
 كل قوله ثم خالفه ثم وكل اشترى قبض كل دين له قبض الاول شيئا من الدين فليس
 بالموكل ان يبيع من الاول لانه السابعة عين وليس دين ولو وكل الاول بقبض كل دين
 له ثم وكل الثاني بقبض كل دين له وقبض الاول من الدين فليس من الاول ولو وكل
 رجلا بقبض دار التي في موضع كذا التي في يد غيره فقبض الوكيل ثم وكل آخر بقبض ما وكل
 به الاول في قبضه من ماله فان كان الاول قد قبض الدار قبل ان يبيع الوكيل المنة في قبضه
 من الاول ولو وكل الثاني قبض الدار قبض الاول فليس له ان يبيعها الا ما صار
 مضبوطة اصاحبه اه ومثل في الثانية في الرابع عشر المذكور بدل التعليل قوله وانما
 عينه لا يشبه ما ليس عينه الا ترى ان رجلا لو وكل رجلا بقبضه في يد رجل ثم قبضه
 الموكل ثم اودعه ما انا آخر فلو وكل ان يقبضه اه ومثل في الخلاصة في الفصل الثالث قوله
 لا يبيع اذا وكله ما على انما قبضه فانه يبيع ولا يبيع الا ما لا يبيع كذا كانت في شرح
 يذهب قوله فيما تقدم من الاجماع وهذا الاستثناء لانه لا يكون له ما يبيع بقبضه
 شامرا فلا يبيع منه الا ما يبيع في الاستثناء كما يراه قريبا (قوله في الوصية) فانه
 لا ينفرد احد من المائة في كل واحد من المائة في قبضه او يبيع من قبضه او يبيع من قبضه
 بخلافه فانه اذا وصى له ما وصى له ما وصى به كل على حدة فله قبضه او يبيع من قبضه
 الاصح وبه ما ذكر في التوازل وقيل هذا صحيح قال والمبطل ان الاصح ان الخلاف
 في الوصية وانما اذا يبيع المائة في قبضه او يبيع من قبضه او يبيع من قبضه
 لا ينفرد فيها ما اما ان يبيع في قبضه او يبيع من قبضه او يبيع من قبضه
 احد الوصية بغير قبض المائة وشراها ما يبيع من قبضه او يبيع من قبضه او يبيع من قبضه
 الخلف وتنفيد الوصية المنة وقضاء دين الميت اذا كان في المنة من قبضه او يبيع من قبضه
 المنة وبورود لودائع في قول الوصية وجمع الاصول الثلاثة ور الشئ واحد وقسمته
 ما يكال ويوزن واجزاء المنة في عمل المنة وفي الايام المنة يتصدق على فقرا كذا وعليه
 واعناق المنة المنة وحفظ الاموال المتواضعة لانه لا فرق بين ان يكون نصيبها الميت او
 نصيبها قاض واحد او نصيبها قاضين اثنين وان كان في ماله ما لو نصيب كل واحد
 منهم ما قاضي المنة ينفرد كل واحد منهم ما يبيع في قبضه او يبيع من قبضه او يبيع من قبضه
 منهم ما قاضي المنة ينفرد كل واحد منهم ما يبيع في قبضه او يبيع من قبضه او يبيع من قبضه
 انما يبيع في قبضه او يبيع من قبضه او يبيع من قبضه او يبيع من قبضه او يبيع من قبضه
 الاخر جازا اراي المصلحة في ذلك اه فانه انما يبيع في قبضه او يبيع من قبضه او يبيع من قبضه
 كانا وصية من جهة الميت او من جهة قاض واحد او ما لو كانا من جهة قاضين من قبضه او يبيع من قبضه

(الا) ماله اذا وكله ما على
 التعاقب في قبضه او يبيع من قبضه او يبيع من قبضه

ما مرد أحد ما بالنسبة قلت وفي قوله يكذب عليه مظهر طاهر لمعلم من كلام علي بن موسى
 القاضي فاتب عن الملب لا عن القاضي حتى الحق الله هذه بحالها من القاضي لا به نائب عنه
 فلا تعلق له هذه ومقتضى كون وهي القاضي فاتباعه ان لا يكون القاضي محجوراً عن
 التصرف في مال اليتيم كما اذا كان أمينه والمقول انه محجور عن التصرف في مال اليتيم مع
 وجود وصي ولو منصوص به بخلافه مع أمينه ومقتضى كون القاضي فاتباعه ان لا يثبت القاضي
 تصرف اليتيم من وصي نفسه كما لو كان أمينه والمحكم بخلافه كما في غاب كتب المذهب اه
قوله كما ينبغي في باب (وصي بطل فعل أحد الوصيين ولو كان ابناً أو أمّاً لكل منهما على
 لا أفراد وصي) ينفرد ببيان في قوله بخلاف الوصية (قوله وفي وصية) أي فان
 لأحدهما أن يتحصن وحده لا سيما ان كانت تحتاج إلى رأى الآخر اجتمعوا في الوصية
 وان كان يتعذر ذلك فيقع في الخط لا يلزم على القاضي فهم الدعوى وبغير شرط فافق
 ان بين وسكون أبي عيسى الشرع والفق لغة ضعيفة حتى لو بان بغير رأى الآخر لا يجوز
 عندنا بحسب ما جفت عنها على أبيه مع تعذر بصر (قوله لا يصح عنه على الصحيح) ان
 ضرورة ما في المصونة ليس بشرط عندنا منهم وقبل يشترط وهو قول زفر والشافعي **قوله**
 (ان انهما) الاولى الا اذا ثبت المصونة (قوله لا يجرى) أي بناء على أن الوكيل
 بالمصونة بذلك القبط والمنقوب قول زفر عنه لا يملكه كما بان في قوله أي أبو المودود
 (قوله وعقبي) من مطلق ما لم يوضأ أي لا يبدل له ما لا يحتاج إلى رأي وتغيير المنقوب
 به كالأحد وقوله غير أي ولو كان النعيب بسبب تفرد المودود عنه وطلاقها كان قاله
 أي زوجتي أو عتق بسبب ذلك ولا روجعة وبذلك سوى أحد قال العلامة مسكين والمراد
 بالطلاق والعتق أن يكونا متعززين بأن قال طلاقها أو عتقها أو ما لو قال طلاقها رخصتها أو
 قال أمرها بأيديكم لا يرد أحد من طلاقها أو عتقها اه وعده في قول المسنف وتعلق
 عتقتهما ويحسب من موقوف على لم يعوضا كما قال الشارح (قوله بخلاف موقوف) على
 صيغة اسم المفعول أي محجور لا يجوز في موقوفاته وهو موقوف وكلاهما من عتق أو طلاق
 لو كان ما بالطلاق وعقبي يعرض لا يقر أحد من أهله أو أهله قد على رأيهما وهذا مما يحتاج إلى
 رأي في زيادة القدر بأحد من العوض وغير ذلك من الأمور التي يحتاج إليها تصرفات
 وكذا اذا كان أحد الزوجين غيباً غير مقيمة فان لا يحتاج إلى رأي باختيار العبد الذي
 يعتقه أو المرأة التي يهاتها فالخاصة في أنه لم يعرض المقتضى والمصلحة لا يحتاج إلى رأي
 مباشرة الواحد والآخرين أو بخلاف العتق والطلاق الموقوف وغيره بل لا يحتاج إلى
 رأي فاذ وضو برأيهما لا يستقل أحدهما أو القاب أو يعطى عليه ولا حاجة إلى تعلق
 وطلاق عتقتهما أي شريطة لو قيل فان عتقاً بشرط أحدهما إليه فذلك هو وجود العتق
 عليه وهو عتقتهما وتول الشرائع لا يصح عتقه على لم يعوضا إلا بأمره أو بإذن غيره
 لا يبدل وتعلق وهو صحيح لأنه عتق اسم صحيح على اسم صحيح وهو من (قوله وغيره
 معين) أي وكذا اذا كان العبد الزوج غيباً غير قادر على الحاجة إلى رأي الآخر أيضاً كما
 علمت **قوله** وتعلق عتقتهما) كما اذا قال طلاقها ان شفعاً ومثل ذلك إذا جعل أمره

كما ينبغي في باب
 (في وصية) بشرط
 وأي لا يترك لأحد من
 إلى إذا انتهى إلى
 الصحيح
 القبط حتى ينفرد
 (وعقبي مطلقاً موقوفة
 لم يعوضا) بخلاف موقوف
 وشيخ مذهب (وتعقب
 عتقتهما أي الوكيل

قوله ويختلف الوصاية
مبتدأ كذا بالاصـ
ومباراة الطحاوي قوله
ويختلف الوصاية عطف على
قوله يختلف اقتضائه وهي
ظاهرة اهـ مقصده

(و) يختلف (الوصاية)
لأثنين (و) كذا بالاصـ
والقضاء واتحـ
(و) رواية على الوقف فان
هذه السنة (كلو كالة
فانيس لاحدهما لاقرار)
يجوز ادقـ مثله ما اذا
شرط الواقف الظلمة او
الاستبداد مع فلان فان
لاواقف الانفسراد دون
فلان اشياء

كاسترددها بجر (قوي) ويختلف الوصاية مبتدأ خبره قوله الاتي كالو كالة وزاد بهـ
(و) اوقره بخلاف له طقه على قوله يتفاوت اقتضائه عطف على قوله والسما من المظروف
عليه ولا عترض في كلامه فتيه لكن لا يحسن تشبيههـ مثله لاقتضاهما بالو كالة لانها او كالة
حقيقة وسببها في قول بعض الافاضل المسائل فادود حجة لاستثنائه مما فيه ورفع و
بعض السخ ووصاية بدون قوله بخلاف على امره مبتدأ وقوله كالو كالة بجر وهي اولى لان
ظاهر النسخة الاولى ان الوصية لا يتقيدان اصلا ولا في ذلك مثل الاستثناء حتى تصح ان تكون
لو كالة بخلاف الوصاية وليس كذلك فان ما يترديه أحد الوكيلين يترديه أحد الوصيين
وزاد من شرطه في باب الوصي ولذا جعل صاحب المصالح الوصيين والوكيلين واحدا
حيث قال علم ان الوصية والوصاية والمضاربة واقفا وانوية على الوقف وان ليس
لاحداهما الاقرار وقدم احكام القاضيين والقضاء والناظر ما وكيلا او وصيا فلا يتقيد
احدهما فيدعى بجر الوصاية كالوصاية كاترى قال الرابي والعصم ان الناظر وكيلا ليس فان
قاضي ثان هو ادق حقيقة وابي يوسف وكيلا الوقف حتى كان له ان يهرله وان لم يشرطه
فمنه وعبد محمد وكيلا في الذمة حتى لم يكن له عرله اهـ (قوله لاثنيين) ولو لم يشرطه (قوله وكذا
بضاربة) أي اذا قدمه هـ مع ما قد مضى به فليس لاحدهما الاقرار ذلك الضاربة هـ
يحتاج الى الرأي (قوله) والقضاء قيل ليس المراد ان اصاحا اذا اذن شخصه فصار له ان ليس
لاحدهما الاقرار اذ بالاضافي غيبة الاخر كما يتوهم وانما اراد به اذا فرض امر ابي قاضي
توليبة بل تنظر بعض الامراء ليس لاحدهما الاقرار اذ بالاضافي ذلك الامر بدون رأى الثاني
اتقى (أول) مدني أن يـ ومن مراد هو المصريح بكافي حصة المانقي وعبارتهم الاستعداد
او لامام الا كبر ومن قضاء ما يـ الى اشر فقضى احدهما لم يجز كاحد وكيلا بيع كذا ذكره
لجوى في البحر من حذينة ولوان واحد من هـ ذين القاضيين اراد ان يعزل التيم الذي
أقامه القاضي الاخر فان رأى لمصلحة في ذلك كان له ذلك ولا فلا اهـ (قوله) والتولية
على الوقف أي اذا صبح ما فاص واحد او كما منصوب الواقف (قوله) فان هذه السنة
أي مع ضم لو كالة ولا تقي خمس والتكبير على استثناءه وان اراد بجمع ما تقدم عالم بجر
فيه الاقرار فهي تسع عشرة صورة معـ مثله الو كالة (قوله) كالو كالة فليس لاحدهما
لاقرار لان ما ذكره يحتاج الى الرأي ولم يذكر في التكبير ولم يذكر في الاشياء المضاربة
بل زاد على ما هنا المودعين والمشرط لهما الاستبدال والادخال والاخراج فباعثا بارادته
تكون المسائل المثبتة بالو كالة غيبة والحاصل ان اثنى المانوس الى ان لا يمكن احدهما
كلو كباين والوصية والناظر من والقاضيين الذين يرضه ما فاض واحد او كما يـ منصوب
قاضي ولا احدهما الاقرار او الحكمين والمودعين والمشرط لهما الادخال والاستبدال
والاخراج كافي الاشياء (قوله) لاني مسئلة ما اذا شرط الواقف الخ قال لجوى يستند
منه ان الناظرين أهم من أن يكون احدهما المفوض أو غيره وعلى هذا لاستثناء
منه لـ لا منقطع (قوله) أي لواقف فـ (قوله) فان واقف الاقرار دون فلان
لان الواقف هو الذي شرط لذلك رجل وما شرط له يـ فهو مشروط لنفسه بتقيده ط

(قوله ولو قيل قضاء الدين) أعني هذه عبارة الاشياء حيث قال ولا يجبر أو قيل إذا امتنع
عن فعل ما وكل فيه الا في مسائل وهي الثلاث اللاحقة اهـ وهله في الملاحظات بان فعل
ذلك ليس بواجب عليه (قوله أو ما لم يملكه) هكذا استنبطه العمادى من مثله ذكرها عن
نفاية حيث قال بعد نقله عبارة الحاشية والقرع الاخير من هذه المسئلة دليل على ان الوكيل
قضاء الدين من مال الوكيل لا يجبر على اداء الدين اذ لم يكن للموكل على الوكيل دين والمسئلة
كانت واقعة لغتوى اهـ وهي التي ارادها الشارح ولكن ذكر قبله عن ما يدل على خلافه من
انه لو كتب في آخر كتابه انه يصاحبه ويحاسبه ثم ادعى قوم قبل الموكل لنفسه ما لا فائدة الوكيل
بالو كانه لو سكر المال فاحضروا الشهود على الموكل لا يكون لهم ان يجبروا الوكيل لانه
جزاءه انظر لم يظهر ظله اذ ليس في هذه الشهادة امر باراء المال ولا ضمان الوكيل عن الموكل
فاذا لم يجبر على الوكيل اداء المال من مال الموكل - مره وكاه ولا يصح من موكله لا يكون
الوكيل ظاهرا بالامتناع اهـ مطعنا ومفاده انه لو ثبت امره موكله أو كفاية منه يؤمر بالاداء
وعليه يحمل كلام قارئ الهداية تأمل ثم رأيت في حاشية المع حيث قال قول كلام الحاشية
صريح فبما اتى به قارئ الهداية فانه صريح في وجوب اداء المال باحد شيئين اما امر الموكل
أو الامتناع فلهذا ان يقول عليه فليتامل اهـ ثم قال موثقا بمرارة الحاشية السابقة
وعبارتها الثانية انما هي وان لم يكن له دين على الوكيل لا يجبر وبعبارة اخرى وان لم يكن له دين
اقتضاه لا يجبر الوكيل اذا امتنع عن فعل ما وكل فيه الا في مسائل الخ مانعه أقول الذي ذكره
في القواعد مطلق عن قيد كونه من ماله أو من ماله موكله أو من دين عايمه وقرع الاخير
المقتول من الحاشية مذهبنا اذ لم يكن عليه دين وماله له اذ لم يكن له مال خصه به وأنت اذ
تأملت وجدت المسئلة ثلاثية اما ان يوجد امره ولا ماله لم تثبت بده ولادين وله واحدهم ما
والظاهر ان الودعة مثل الدبر احصى الوكيل ما فيها كره فيحصل الدين في القرع الثاني على
مطابق المال حتى لا يثبت كلامه في القرع الاول كلامه في القرع الثاني لضعفه وجهه ويحصل
كلامه في القواعد على عدم وجود واحد منهم ما يحصل التوفيق والامتناع فتأمل اهـ (قوله)
ويحصل التوفيق أيضا مع ما اتى به قارئ الهداية من قوله انه لا يجبر على دفع ما ثبت على
موكله من الدين اذا ثبت ان الموكل أمر الوكيل بدفع الدين أي وكان الموكل مال تحت يده بما يل
ذكر في السؤال وحاصله انه لا يجبر اذ لم يكن له عند الوكيل مال ولا دين وعليك بالسائل في
هذا التوفيق (قوله اذ لم يكن للموكل على الوكيل دين) اما اذا كان وقد أمره بقضائه
عالمه عليه فانه يجبر كما يشهد به قوله (قوله قال) أي المصنف (قوله لا يجبر عليه) أي على البيع
(قوله ولو بطلبها) أي ولو كان انو كليل بطلبها وقوله على المعقد راجع اليه اما اذ لم يكن عليها
فلا خلاف في عدم الاجبار - يأتي في باب عزل الوكيل (أقول) وحاشي اخلاصة من انه يجبر
لو بطلبها بخلاف الرابع لاحقا للمرات في طاب العلق قال في الحاشية الرجل اذا وكل بطلاق
مرأته بطلبها لا يملك عزله الا بمضمر منها قال الشيخ الامام نعم انما الصريح في الصحيح انه يملك
لانه لاحقا للمرات في طاب العلق وطلب انو كليل كما في نوب البصائر (قوله وعنف وجهه) مثله
ان تبرأ السكينة كافي الاشياء قال في الحاشية رجل قال لغيره ادفع هذا الذوب الى فلان وأعنف

(والو كليل قضاء الدين)
من ماله أو من ماله
(لا يجبر عليه) اذ لم يكن
للموكل على الوكيل دين
وهي واقعة لغتوى كما
بسطه العمادى واقعة
المصنف قال ومفاده ان
الوكيل لا يبيع عين من مال
الموكل لو فادى منه لا يجبر
عليه كما لا يجبر الوكيل
بضم طلاق ولو بطلبها
المعنف وعنف وجهه من فلان
ويصح منه

عبدى هذا ودر عبدى ٥ اذ كاتب عبدى هذا عبدى الوكيل ذلك وعبد الوكيل نفسه هؤلاء
وطالبوا منه ذلك لا يجبر على شيء منه الا في دفع الثوب فان انوب بمحتمل أن يكون. فلان
بمؤمر بالدفع اليه ٥ ذكره المحوى (قوله لكونه متبرعا) ٥ قوله لا يجبر (قوله اذ اوكاه
بمعين) كما اذا اقال ادفع هذا الثوب الى فلان فيجبر على الدفع لان الثوب بمحتمل أن يكون
لأنه لا يجب دفعه بمؤمر بالدفع اليه خالية وكذا رد الجود بعد لانه من باب دفع الامانة الى
أهلها وهو قادر فيجبر عليه وهل يبرأ الموكل عن عودته من اسم الجبردد الدرع للوكيل أو لا الا اذا
وصلت الامانة لم أره واطاهر الثاني الا اذا كان وكيل من جانب المالك في استردادها فيثبت
برأ المالك من ضمان الجبردد دفعه قال في الاشياء المقصوب بالامانة سواء لم يكن لا يجب
عليه الجمل ٥ جوى آفاده ط قال بعض الفضلاء قد عير عن هذا في الجبردد قوله ومن
أحكامه انه لا يجبر عليه في فعل ما وكل به الا في ردود بعينه بان قال ادفع هذا الثوب الى فلان
الخ وعمره للعهد وهذا هو الظاهر لان ما هنا يدق عى ذادفع له عينا فمما دونه فينا في
ما يدكره بعد شرط قوله وقصا من فلان الخ ٥ (قوله شرط فيه أو بعده) أى سواء شرط
في عقد الرهن أو وكيل بالبيع أو بعده قال في بورا من لم بشرط التوكيل بالبيع في عقد
الرهن وشرط بعده قبل يبرء وقبل يجبر وهذا أصح ٥ (أقول) وجده الجبردد خشية أن يتوى
حق المترين وهل قبل لعينة لهبرة في الموطوف عليه من شرط أو ليس من شرط قبل
الظاهر الاول لان الموكل به يتبرع من عقد على الوكيل فيتبرع بامتناع الوكيل عن التفرغ لو
ليجبر عليه ذكره المحوى قال في رد وجهه انه في هذا اذا كان التسليط على البيع مشروطا
في عقد الرهن فان تاريخه في قلم الرهن ذكره من الاثمة اسرحسى انه في طاهر لرواية لا يجبر
العدل على البيع لان رضا الرهن بالرهن قد تم بدونه وهو فوكيل من شأنه ليس في ضمن عقد
لازم وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان التوكيل بالبيع بعد الرهن يلحق بصل العقد ويصير
كالشروط فيه فار شيخ الاسلام جوه زاده وغير الاسلام العزوى هذه لرواية أصح لان
مخارجه الله تعالى اطلق الجواب في الجامع الصغير والاصل ولم يصل بين أن يكون البيع
مشروطا أو غيره فظاهر ما اطلق يدل على انه يجبر في ما التين ٥ من تموير البصائر (قوله
بطلب المدهى) متعلق بوكالة المقتدر والمردان المدهى عليه وكل بطلب المدهى وانما يجبر
الوكيل في المدهى حتى يبرء وهو المدهى بالوكيل ولو لم يجبر بعد فنية الموكل لتضرر المدهى غاية
التضرر مع تعلق مدهى بالوكيل ط قال سيدى انو لوجه الله تعالى أشار الى ان المراد بوكيل
المقصومة وكيل المدهى عليه وقول انه رد ووكيل حصومة لوانى عم الا يجبر على الابه وعبدان
يسمع معنى ان يجبر بوكيل المدهى كاية هم مما هنا كاية عليه في نور العبر ويعد قوله اذ غاب
المدهى لا حس ما عند كره بعد وسيد كرية في باب عزل الوكيل (قوله خلافا لما أفتى به
قارى الهداية) هذا مرتبط بقول المصنف المارو الوكيل بقصا الذين لا يجبر عليه قال في المح
أقول ما ذكره مولانا من انه لا يجبر وهو الذى عولنا عليه في هذا الخ صرحنا في ما أفتى به شيخ
الاسلام سراج الدين قارى الهداية حيث مثل على محبس الوكيل في دين وجب على موكله
اذا كان الموكل مال تحت يده أى يد وكيه وامتنع الوكيل من اعطائه سواء كان الموكل حاصرا

الكونه متبرعا الا في حال
اذا اوكاه يدفع عين ثوب أو
ببيع وهو شرط فيه أو
بعد في الأصح أو بصفة
بطلب المدهى وغاب المدهى
عليه أشياء خلافا لما أفتى
به قارى الهداية

أولها ما قباها على بيعه على دفع مائتة على موكله من الدين ثابت ان الموكل أمر الوكيل
 بدفع الدين أو كان كذبا لا يبيع الا لا يبيع اه قال الطحاوي ولدي في تشوير البصائر
 عدم الجبر انما هو اذا كان مأمورا به دفع من مال نفسه وهو امر ادقاري الهداية فيكون هو
 المعقد **(قوله قلت وظاهر الاشياء الخ)** الذي في الاشياء هو انه لا يبيع الوكيل بغير أجر على
 تقاضي القن وتاجير الموكل اه وبه تفاد هذا من قول الشارح لكونه متبرعا قبل
 لا متبرعا فانهم انه اذا كان باجر يبيع ولا اقل يرى زاده في حاشيته ما اذا كان باجر كالذلال
 واسم ما رابعا يبيع بغير على متبرعا القن ذكر ما صدر انهم يد كافي لاشية وفي العشرى لا
 من سواهم متبرع فان فعل فيم اوان متبرع لا قال صاحب الاشياء وانما يبيع الموكل أي يقال
 له اهل الموكل على المشتري اه وقد صرحوا به في المضاربة بعد التماسه انه اذا كان في
 المال يبيع المضارب على تقاضي الدين ولا يبيع كل رب المال بتقاضيه وهذا غير ما نحن
 فيه وهو ما اذا امتنع عن مباشره الموكل به انه لا يبيع عليه وليس في الاشياء ما يدل على انه يبيع
 به وهو متوقف على صحة عقد الاجارة في مثله فان صح العقد يبيع المروج عن عهدته ما لا يجوز
 على غيره اجمع فلهذا الاجابة موقوفة على كون المدة المستجرة عليها مملوكة تارلي ثم
 رأيت في الاشياء ذكر في القن اثبات فيما افتقر فيه الوكيل والوصي انه لو استأجر موكل
 الوكيل فان كان على عمل معلوم صحت ولا لا اه وفي شرح الجمع لابن أبي ابياه بعد كلام
 رأينا ان يبيع بالاجر كالباع والمساخر فيجعل كاجرة صحيحة بحكم ما ذكره ويبيع على التقاضي
 ولا متبرعا لانه وصل اليه بدل عمله كالمضارب اذا كان يبيع بغير على التقاضي وامتنع القن
 ولو نفي القن لرب المال هذا الذي لم يصر له أمير اه ومثله في الجوى **(قوله فتدبر)** أي
 ريادة هذه على المستثنى **(قوله لا نفس الخ)** أي زاده على ما استثنى أيضا **(قوله واقعة الفتوى)**
 أي الواقعة آخره ما ذكرناه من الدين عليه فتميم استثنى حصة بضم الوكيل
 بالاجر والله أراد به الماد كره في النابز رجل أكرى جالا إلى الخ وحل حولات إلى الجبل وأمر
 الجبال بتدبير الحولات إلى ركبته بلخ وحبس الكرامنة بجهة الجبال بالحولات إلى الوكيل
 بلخ قبل الوكيل الحولات وأدى به من الكرامنة امتنع عن ادائها في قال ان كان اصحاب
 الحولات دين على الوكيل وهو يقر بالدين والامر ببيع على دفع الباقي من الكرامنة وان أكر
 لا من يحلفه باقاه ما علم من صاحب الحولات أمره بالقبض وان لم يكن له دين على الوكيل لا يبيع
 قال العمادى في فصوله بعد نقله لما ذكر من فاضيلان والفرع الاخير من هذه المسئلة دليل
 على ان الوكيل يقضاه الدين من مال الوكيل لا يبيع على اداء الدين ذلك يمكن للموكل على الوكيل
 دين والمسئلة كانت واقعة الفتوى اه من المخ فيقتل قوله والممسئلة الخ ان يكون من
 كلام العمادى أو من كلام صاحب المخ ولعلها هي التي أرادها الشارح ولو تنس ما قد مر عند
 قول الشارح أو مال موكله **(قوله بطله أدق)** عبارة رط هو طلاق الموقوف انه لا فرق بين ان
 يكون مأمورا بقضاء الدين من مال نفسه أو من مال الآخر وليس كذلك فانه اذا كان مأمورا
 بقضاء الدين من مال نفسه لا يبيع ولو كان من مال الآخر يبيع في الفصول العمادية وكذلك
 لا يبيع لو قيل على البيع وكذا المأمور بقضاء الدين من مال نفسه وفي متفرقات ككفالة

قلت وظاهر الاشياء ان
 الوكيل بالاجر يبيع قدبر
 ولا تنس مسئلة واقعة
 الفتوى وراجع تشوير
 البصائر فلهذا أدق

الشيعة دامسبيل الانساق أو قضاء الدين من مال نفسه ثم امتنع لاجبجرا إذا كان وكيله بقضاء
 الدين وقيل الوكالة **ا** ثم قال فقد ظهر للثان الذي ذكره المصنف محله ما إذا كان مأمورا
 قضاء الدين من مال نفسه وهو إطلاق في محل التقييد وهو غير مناسب ويحاذر ما ظهر للثان
 الذي خلاصة انشأوى محمول على ما إذا كان مأمورا بقضائه من مال لا مأمورا بتدبيره
 الحال **ا** ط (قول وفي فروق الاشياء) هذه المسئلة مكررة مع ما تقدم أول كتاب الوكالة **ا**
 ح أي الأقوله حاضر بنفسه وانظر ما في **هـ** ذاقاني لم أر من ذكره بل المدكور تعدد حضور
 شرط كما هو مع **هـ** الامتناعية **هـ** ما وقد تبعت فروق الاشياء ثم أرهنا انما هي اما ان يفرق فيه
 الوكيل والوصي ولا يستحق الوكيل أجر على عمله بخلاف الوصي وفي خلاصة ولو استأجر الوكيل
 الوكيل فان كان على عمل معلوم حصت والا **ا** فله سبق (قول الوكيل لا يوكّل الوكيل الا باذن
 آمره) لانه فوض اليه التصرف دون التوكيل به وقد رتب رأيه دون غيره والسامح بتاتون
 في الآراء والمراد انه لا يوكّل به ما يوكّل فيه بخروج التوكيل بحقوق الله قد في ترجع فيه الحقوق
 الى الوكيل فله توكيل بلا اذن لانه أصيل في ذلك لا يملك الموكّل نهيه عنها ومعنى توكيل الموكّل
 كإفادته بغيره وخروج عنه مالوا كل الوكيل قبض الدين من في عياله قد دفع المديون اليه فانه
 يبرر الا في ذلك كرهه الشارع في السرقة **هـ** وذ كر الثاني المصنف قبل على المراد عدم التمرار
 من كون الوكيل لا يوكّل الا باذن أي عدم المال أردهم المصنف فان أريد الأول لا يناقض ما سبق
 عن قريب وان أريد الثاني فافضه وسنقف على الثاني في قول الاشياء الوكيل اذا واكل بغير
 اذن أو تميم وأجاز ما له وكيفية تدويره افضة ان اوقوف قسم من المصنف قال العلامة
 الرمي المراد في النفاذ لا في العصة حتى لو واكل بدون **هـ** فاجاز الوكيل ان يدفعه كونه فوضوا اليه
هـ فانه قوله كل صاحب التوكيل به اذا باشره انفسه لا يتوقف **ا** قلت وبهم **هـ** ان ذكره قريبا
 (قول لوجود الرضا) تعادل في ذلك تدويره فيصع التوكيل (قول في دفع ركنه) لان المقود
 منها البراءة من جهة البطل في حق الموكّل كونه في القابض لها المبدأ في دفعها **هـ**
 المجر والقدرة ولا فرق في ذلك بين نائب ونايب وأطلق في دفع **ا** كانه في دفعه لمن غيره
هـ من (قول في خلاف شراء الاضحية) أي اذا واكل الوكيل فيها فاشترى فانه يكون موقوف
 في اية الاول ان أجاز حازوا الا فلا وكذا التوكيل الوكيل لو واكل غيره فهو موقوف فاشترى الاخير
 يكون موقوفا على اية الاول ان أجاز حازوا والا فلا بحر عن الثانية لان الوكيل بالشراء ليس
 به ان يوكّل الا بالشرط المذكور ولا يقال ان الاضحية موصوفة بالاجور لان الانسان
 لا يرضى بالشرا ما يري من القيمة ولا يبره بالهوى فيمن السبيبة ولان القيمة تقوم بارادة الم
 وتعليم الابرجص الاضحية وله ان يدفعه بالعلم فاذا اختار فاجاز به ليس له ان يبيع غيره
 الا بامره لانه قد اعتقد اياه (قوله من في عياله مع) ويرى المديون بالدفع اليه لان يده كده فلو لم
 يكن في **هـ** الا لا يصح التوكيل فلو لم يمس به كان فلا حرج في جوع يديه على المديون وفيه
 ان واكل لا يشهدى بالعلم ولا يوجد له بآدمها فالاولى **هـ** فدفعها وباردة الاشياء الا الوكيل بغير
 الدين **هـ** ان يوكّل من في عياله ولا يبارعها وما ذكره المصنف **هـ** ان في جامع الفصولين من
 الفصل الرابع والثلاثين من ان الوكيل قبض الدين لا يوكّل غيره لثلاثون **هـ** في القبض **ا**

وفي فروق الاشياء التوكيل
 بغير رضا المصنف لا يجوز
 عند الامام الا ان يكون
 الموكّل حاضرا بنفسه
 أو مرسلا أو مرسلا أو
 مرسلا (لو وكيل لا يوكّل
 الا باذن آمره) لوجود
 الرضا (الا) اذا واكله في
 دفع ركنه (قول آخر ثم
 قد دفع الاخير جاز ولا يتوقف
 على خلاف شراء الاضحية
 افضية الثانية (و) الا
 الوكيل (في قبض الدين اذا
 واكل من في عياله) مع ابن
 مالك

قال حوى ويحك التوقيف بان يحمد لى ساقى جمع الفصولين على ما ذكره او كل بقية من ايسر في
 عياله لى انقضية وكما يقضى به فوكل الوكيل بقية ماله في يده فان كان الوكيل لى من
 عياله الاول لا يرجع المأثقة على احد والا يرجع على المدينين بدونه اه رذ كره لا يابى في
 المرسلة وعوضا في البحر لى وكالة ظاهرة (قوله والاعية بقية المأثقة) أى لو عيّن عليه
 لو كيله فانه أن يوكّل به اهدم الاحتياج الى رأى أو لو وكّل بشرا به حتى أرى عين المأثقة لى أيضا
 لا رضى برأيه واحتياطه فليس له أن يرضى الى غيره ولا شأن أن المأثقة تتفاوت اقراده وهذا
 تقرير كلام الشارح وقد سمع فيه صاحب المروى الى جوى عليه الصنف في شرحه هو تعيين
 الوكيل لو كيله وهو صريح كلام الهداية وقال ان رأى يحتاج الى التقدير انظر ظاهر أى
 من الوكيل وقد حمل وقال أما المدة دراهم وفوض الى الاول كره غرضه وان في حفظ
 الامر وهو التقدير في الف كذا في الهداية قد جعل معظم لاصرفه تقدير الف وجعل احتياط
 المأثقة فاعاداه لا فرق بين لو كيله بالبيع وانما هو يحمل تأمل في وكيل بشرا فاعاد
 من حصة المأثقة اذا باع شئ بغيره المأثقة بالبيع في الاول وفي الاصح لا الية بغيره الاول
 وهي مسئلة الشارح الى سمع فيها صاحب المروى فان قيل كيف يصح ان يعين لو كيله الاول
 لى لو كيله ولا يصح ان يعين الوكيل لو كيله الجواب ان اوكل اذ رضى لو كيله علم به
 قد رآه في غيرها ان اذا قلنا من التوكيل الاتفاق رأى الوكيل واما المأثقة فاشتمل على
 مقصود رأى الوكيل في تقديره اهدم معظم الامر كما تقدم من الهداية فاذا قدره الوكيل
 لو كيله فقد حمل المقصود فان قيل كيف يوكّل الوكيل بدون تقدير من مع تقدير اوكل
 ولا بد من موافقة تعيينه الجواب يصح حيث وافق وكيله تقدير موكله من غير قصد فليتأمل
 ويأتى غايته وتوصيته قريبا (قوله من اوكل الاول) مما انفلس في الصور ولله ان يظاها
 ذكرناه لما وافق لى البحر ان يقول من الوكيل الا قوله أى الوكيل الشاى (قوله أى الوكيل)
 افاد انصاره على هذه المسائل ان الوكيل في التسكاح ليس له التوكيل وبه صرح في الخلاصة
 والبراز بقوله البحر من كتاب التسكاح وقد قدم قباب لوى فراجع خلافا لما قاله ط هناك بحثنا
 من انه التوكيل قياسا على هذه المسئلة انه فانهم خربا لى شرح المجموع عارضا لى
 وكيل التسكاح وانما الكتاب كوكيل البيع اه (قوله لم يدرى المقصود) ان الاحتياج
 فيه الى رأى المأثقة دراهم الفى ما هو اوقد حمل به لى ما ذاك اوكل وكيله وقد رضى لى
 المسافح الى ما مع تقدير الفى طهر ان غرضه اجهة باع واهم الى الزيادة فاحتياطه لى
 كما مر هداية وفي مئة لى وقيل اذا باع شئ بغيره المأثقة بالبيع في الاول وفي الاصح
 لا الية بغيره الاول اه قال في البحر ولا مخالفة بين ما فى الهداية وما في المسئلة لان الاول
 فيه اذا قدر اوكل غير الوكيل له والشاى يجب ان قدر لموكل الاول لو كيله بالاصح اه قال
 لى في هذا غير صحيح لى يتم ما في المسئلة اذ في المسئلة اختلاف الرواية قال في الكفاية عند
 قول صاحب الهداية ولو قدر الاول ان لى فانه بدعيته يجوز ان يطلق الجواز وهو رواية
 كتاب الرهن وقد احتاروا لان رأى يحتاج اليه تقديره انظر ظاهر اوقد حمل لى وفي كتاب
 الوكالة لا يجوز ان يقدّر الفى لمنع النقصان لان منع الزيادة قد عارضه الاول على هذا الفى

(و) الا عند تقدير الفى
 من الموكل الاول (ه)
 أى لو كيله ويجوز بلا
 اجزائه لموكل المقصود
 در

نو كان هو الما بشر للعقد اه وفي التوضيحية ملاح من الحامية وان كان به. ويحضر من العدل
 وبين النش لو كبل بابيع مع فوكل الوكيل غيره فباعه الثاني بذلك النش د كفي رواية انه يجوز
 د كفي كابل لرهن وفي عامة الروايات لا يجوز وان يبي ان لم يجرى ذلك والوكيل الاول اه
 فكيف مع هذا يحمل على اختلاف الموضوع وقد ظهر من قول صاحب المسبة وفي الامع لا الا
 بحضور الاول وبقول الحامية وفي عامة الروايات لا يجوز ضعف ما في الهدية ووجهه ظاهر
 لان التشديد يمنع النقصان لا الزيادة واحتمل ان يشتري خصوصاً اذا كان الثمن - وجه لانه اذا
 في لزم ولا يحتاج الى رأى في ذلك كما هو واضح. فاحمل وفي الحامية أيضاً رجل وكل رجلا
 تبيع مع هذا الشوب بعشرة دراهم فوكل الوكيل بذلك غيره فباعه الثاني بحضور الاول وروى
 عن أبي يوسف انه يجوز هذا البيع كان لو كان الاول حاضراً أو غائباً ولا يتوقف على
 الاجرة وقال أبو حنيفة ومحمد لا يجوز فكل الوكيل الاول حاضراً أو غائباً قال ابن أبي ليلى
 يجوز كان الوكيل الاول حاضراً أو غائباً لان الموكل رضى بوزال ملكه بانفس المقدور اه وهو
 وفيه ما يقتضاه فتدبر اه كلام لم يأت في ذلك وفيه نظائر لا تشك في حاله الموقوف من ان ما في
 الهداية تقدير ان من من جهة الوكيل ومالي المسبة من جهة موكله وغاية ما نقله الحنفى وجود
 خلاف في الاولى ولا يلزم منه وجود في الثانية لانه لا يتوقف على تقدير عدمه يحتاج الى
 التفرقة بين المسبطين وهو ظاهر من كلام الهداية كما قدمناه من ذلك ان عند تقدير ان من
 من الموكل لو كبله طهر وان غرضه حصول رأى في زيادة الخ (قوله والدعوى) في الجهر من
 ابن تيمية قيل للوكيل اصنع ما شئت في التوكيل ولو قال الوكيل ذلك لو كبله ليعتد ان التوكيل
 ثالث ولو قال السلطان استعمل من شئت في الاستخلاف ايضاً وثمة (قوله لاني طلاق ومناق)
 في آخر المعاطيف اه ذبا بدر الى التوقيض وأما اذا أذره مصر يحال التوكيل به فلا يشتم في
 الصفة (قوله لاني معاصي) فيصح تعدده بشرط ان كان التوكيل به تعاقباً باقية فلا يمنع
 باقية غيره لا فرق ان يكون ذلك بمصرته أو غيبته اه ذبا ولا لانه لا يملكه باقية جارية باقية
 هذا باطري التوقيض وأما اذا أذره مصر يحال التوكيل به فلا يشتم في الصفة قال في
 مسبة انفق التوكيل باعين وبالطلاق باثر اه (قوله مسبة) يحصل ما بينهما لان في التوكيل
 بقوله اصنع ما شئت بمصرته لا يصح التوكيل به كالبيع والشراء دون ما لا يصح التوكيل فيه
 كالطلاق فانه معاصي به أي فيصح تعدده بشرط فلا يقوم غيره مقامه بخلاف البيع فانه
 لا يصح تعدده غيره مقامه اه وحاصل ما يقال في التوقيض لو قال رجل لا تخرفوا تحت
 أمر مالي ذلك صار وكيلاً في الحفظ ولو قال توفت أمي اليك بل باطل وقيل ليس بوكيل لا
 بالحفظ والنفقة ولو قال أنت وكيلي في كل شيء بآمر أمرك فهو وكيل بالحفظ والبيع والشراء
 والنفقة والصدقة لانه فرض اليه التصرفات عما فاضار كانه قال ما صنعت من شيء فهو جائز
 فذلك أنواع التصرفات وعليه فلو طلق امرأته يصح حال أو مصره لطلاق الوكيل امرأته أو كل
 في هذه الصورة أو وقف أرضه لا يجوز به أخذ النفقة أو اللبث وهكذا كان يقول ابن قال لغيره
 وكذلك في أمور لان الوكيل لو طلق امرأته أو اعتق أو وقف أرضه لا يجوز وكان يقول لغيره
 مثل هذا التوكيل لو كبل بالطلاق اعتق وكان المصدر لغيره وتصح لدين يستحق قول

(والنفقة ويض الى راء)
 كاعل برأيت (كلاذين)
 في التوكيل (الاي طلاق)
 ومناق) لان معاصي به
 به ولا يقوم غيره مقامه
 فنية (مان وكل) الوكيل
 غيره (بدونهما) بدوران
 وتوقيض

الفتية أي النهر وعن أبي سفيان ما يؤكده أنه قال في هذه الصورة ما توكل
 بالمعوضات دون الهبات ولا عتاق وبه يفتقر من الآثار خاتمة والحاصل أن التفويض فيهم
 التوكيل كاللادن ولا يتنظم الإطلاق وإنه يفتقر إلى صافية من الخلاف (قوله فقل انما
 يحضره) لأن التصود حضوراً وقد حصل وترجع الحقوق إلى الثاني في الاستصحاب كما ذكره
 الشارح لأنه لما قيد وقيل إلى الأول لأن الموكل رضي بضرورة المولى وطاهر كلامه
 لاكتفاء بالحضرة وهو قول البعض والعامه على أنه لا بد من اجازه التوكيل أو الموكل وإن حضره
 لو قيل الأول لا يكفي كافي النهاية والسراج والنهاية قيد بالهـ فقد استقرا عن الإطلاق
 والاعتاق لأن ما قبلان التعليق بالشرط وكان الموكل ملقاً بلفظ الأول قال في البصر ويراد
 لا يراد من المدين كما بدكره المصنف فإذا وكله بان يبيع غريمه فوكل التوكيل فإبراهيم حضرته الأول
 لم يصح ويراد المحصورة وقضاء الدين كما ذكره المصنف ولا تنكح المحضرة كما في شرح المجموع وبما عليه
 في المحصورة متى غلبت الخ الضرورة منه به لم ينافي كلام الشارح من الإيهام بظاهر كلامه
 يشهد أن لا كفة بالمحضرة في غير المحصورة أيضاً لأنه لا ينافي وليس كذلك كفايته عليه أبو
 الهـ (قوله قال فاجازه التوكيل الأول صحيح) وهو المعنى لأن التوكيل لو قيل لم ينافي
 حتى بالهـ دم فيكون الثاني هو الأول لا يتم بغيره من ضرورة الأول حتى يبيده وقيل تنكح المحضرة
 من غير توقف على الاجارة لأنه التمسك بالامر وبمحضرته فافهم عن الاجارة (أقول) هذا إذا
 لم يبين الثاني كما شرح للمع لابن كثير لأنه ظاهر كل شيء جاز به اجارته به يعني لو قدر التوكيل الثاني
 عثمان قال به بعد انقضاءه الثاني حقه بجاز به اجارة لأول وهه رواية كتاب الرهن ووجهها
 ان التصود الموكل ان يكون البيع رأى لو قيل الأول واد اقدر ففهمه ويصح برأيه وهذا
 خلاف مالو وكل وكبير وقد رتبتم في بيع أحد هما بذلك الثمن حيث لم يجره لأن المصود هنا
 اجتمع رأيهم على الرادة وخيار المشتري وعلى رواية كتاب الوكالة لا يجوز لأن الأول لو كان هو
 الذي يباشر بيعاً لا يوجب بالزيادة على ذلك المدة بل كانه هو الذي يباشره كما في حواشي التمهيد (قوله
 له علاقة ما بالشرط) أي لجوارته علاقة ما بالشرط بخلاف البيع (قوله وكان الموكل ملقاً بلفظ
 الأول دون الثاني) أي لا يوجب ببيعاً لثاني ولا بجارة الأول وحضوره لا يكتفي لأنه لم يمار
 بذلك كما مر وانما على أن التوكيل بالإطلاق وما أشاء كما مر من لاه لا عهداً عليه والرسالة نقل
 عبارة لم ير في هذا أمر غيره فافهم أمر ينقل ملك الغير ولا يصح الأمر وإذا لم يصح صار وجوده
 وعدمه سواء عام التوكيل في باب البيع أمرا الثاني مما لا يخفى لانه أمره بالبيع وهو مالك للبيع
 نفسه فان المارة في البيع لم تكن كان متوقفاً عليه وكان ينبغي أن يصح البيع الثاني حال
 غيبة الأول إلا أنه لم يصح لانه لم يحضر هذا البيع رايه الموكل انما رضي برؤا ملكه اذا حضر
 رأى الأول كما في حاشية المحوى (قوله وإبراهيم المدين) هذا معطوف على مطلق وقوله دم مثاله
 قريناً قال في البصر وكما ينبغي ان يصح لانه لا يقبل التعليق بشرط كالبيع اهـ (قوله
 وحسومة وقضامين) نفسه انما صنف عن شرح المجموع قال وبما عليه في الثانية وانما صنف
 التوكيل الثاني والموكل حاضر جاز لأن الأول اذا كان حاضراً كان الأول حاضراً بنفسه كالتوكيل
 بالبيع اهـ ولذا قال الشارح ابن مالك خلافاً للثانية ولا يظهر وجه ما نقله عن الفتية وإبر

(فقل الثاني) بمحضرة أو
 فتية (فاجازه) التوكيل
 (الأول صحيح) وتعلق بقوله
 بالهـ قد على الصحيح (الأي)
 ما ليس به شرط (طلاق
 وعتاق) اتعاقه ما بالشرط
 فكان الموكل ملقاً بلفظ
 الأول دون الثاني (وإبراهيم
 عن الدين فتية) (وحسومة
 وقضامين) (الأنكح)
 الحسومة ابن مالك

ذلك لا يجب وقد حاقف الحاشية و انما حين كان بها عليه قريبا (قوله) لا الحاشية راجع الى
 المحرومة فقط كما في هذه في صحيح المعبر وتقدمت عبارتها (قوله) وان فعل اجنبي أي ما وكل
 به وكذا فاجازه لو قيل الاول جاز ظاهرا ان الاجنبي وكيلنا وهو كذلك ما لان الفصول
 بعد جازة عقدية يصير وكيل المالك ان الاجازة لا حقة كالوكالة السابقة وترجع الحقوق الى
 الثاني على الصحيح لانه هو العاقد كما في مسألة العقد بالحضرة كما في البصر (قوله) جاز أي ولو في
 المكاح على ما في هذه من غير آخر او يؤيده اطلاق المتن والشروح وكذا ما بأي قول من حاشية
 الثاني والاشياء من التصريح بها وان عليه فتوى (قوله) فانه يتقدم عليه أي على الزكبي
 الاول في بصر عن السراج وظاهر مجوار فعل الاجنبي في كل شيء ما عدا الشراء وليس كذلك
 قال في منية المفتي وكل بالطلاق او العتاق ففعل الاجنبي عاجز لم يجز لان المملوك عبادته وكذا
 لو وكل الوكيل مطلقا في بعضرة الاول بخلاف الوكيل بالبيع والمكاح والطلاق والكتابة اذا
 وكل ومن الثاني بعضرة او فعل اجنبي جاز اه ونقل في الاشياء وعليه معكس الاول في زيادة
 الطلاق والعتاق في الاستثناء (في) ولا يتوقف مني وجب ان شاء (أي) لا يتصور ان يكون
 عضويا في الشراء لانه يقع لنفسه ولا يتصور فيه الاجرة وتقدم في فصل الفصول في لو شترى
 اعيه ففقد عليه الادا كان المشتري مديونا ومجبورا عليه فيوقف لانه لم يجد ثاقدا على العاقد
 وهذا اذ ادم يصفه الى غيره فلو اضافه بان قال: هذا ان شاء الله ان او اشتريته اذ لا يتوقف على
 اجازته (قوله) وان وكل) أي لو قيل (قوله) أي بالامر) أي وكالة متبعية بالامر بالوكيل أي
 بالاذن به قوية فهو أي الثاني وكيل الامر) دلالته امر اخر اوجه سواء كان لو قيل الاول حيا أو
 ميتا بمر (قوله) ولا ينزل بزل وكذا) يصح ان يكون من اضافة المصدر رافعا له أو مفعولا
 وعلى الاول معناه فلا ينزل ما يهرله موكاه أي لا يكون له ان يهرله كما صرح به ابي عبيد وعن
 الثاني أي لا ينزل بالعمارة (قوله) وينزلان) أي الوكيل الاول والثاني (قوله) موت الاول
 أي ما وكل الاول وكان لا يولى التصريح به ح قال الرضا وهو نظام استهلال القاسي حيث
 لا يمكن الا بد ان الخليفة لم لا ينزل بمرل الثاني الاول ولا يموتونه لان بمرل الخليفة اهما
 لكن لا ينزلان وموتوا شرق ان الخليفة عامل للمسلمين فلا ينزل القاسي الذي ولا هو أو
 ولاه القاضى باذنه والموكل عامل لنفسه فينزل وكيله وموت بطلان حقه اه (قوله) كما صرح في
 القضاء بان نائب القاضى لا ينزل بمرله ولا يموتونه (قوله) وفي الجراح) كالا ستدر السمع على قوله
 ولا ينزل بمرل بمرل موكاه والذي في المحررية ان الثاني صار وكيل الموكل فلا يملك بمرله مع ادا
 قال عمل رأيك الى الهداية ونسبة ان له بمرله في قوله اصنع ما شئت الى الخليفة ثم قال وهو
 مخالف لاهل البيت لان يفرق بين اصنع ما شئت وبين عمل رأيك والفرق ظاهر وعمل على الخليفة
 بالله لما فرضه الى صنعه اقتدر على صنعه وعمل من صنعه اه فليس في كلام الخليفة والخليفة
 التصريح بمخالفة أحد ههنا لا آخر فلهذا ان في مسألة قول روى صاحب البحر ظهور
 الفرق غير طهرت في الخواص ليعرف به وظهر في السند ههنا به في أن يملك في صور
 عمل رأيك استدل العمل بالرأي المزيل كما لا يخفى اه فتأمل وفي منية المفتي وكل الوكيل وقد
 قيل له اعلى رأيك صار الثاني وكيل الموكل وينزل الاول والثاني موت الموكل ولا ينزل الثاني

أي على الوكيل الاجنبي
 اه منه

خلافا للحاشية (وان فعل
 اجنبي فاجزه الوكيل) الاول
 (جاز الا في شراء) فانه يتقدم
 عليه ولا يتوقف مني وجب
 نقادا (ون وكل به) أي
 بالامر أو منه ويصرف (فهو)
 أي الثاني (وكيل الامر)
 بمرل بمرل ولا ينزل بمرل
 موكاه أو يموتونه وينزلان
 بموت الاول) كما صرح في
 القضاء وفي الجرح من
 الخليفة والحقانية له بمرله
 في قوله اصنع ما شئت
 لرضاء به

عوت لاول وانما هو ذلك الاول عزله الثاني اه (قوله وعزله من صنعه) مبتدأ وخبر يعنى لم
 فوضه الى صنعه فذكره في صنعه وعزله من صنعه (قوله بخلاف عمل رأيك) أى فانه لا يخلو
 عزله لان العزل كف عن العمل وبجته فيقيد الواننى العقوية والسعدية كما عرفت قل
 المصنف واشترط ظاهر وعلمه فالحق بان بانه لما فوضه الى صنعه فقد رضى صنعه وعزله من
 صنعه اه (قوله واعلم) تكرر مع ما تقدم اول الكتاب وسامع ما يقال ان لو قيل وكالة
 عامة يملك كل شئ الاطلاق والعاقبة والوقف والهبة على المقتضى وينفى أن لا يملك الهبة
 والحظ عن المديون لانهم ما من قبيل التبرع وينفى أن لا يملك الاقراض والهبة بشرط العوض
 وان كانا معاوضة تهما وبذلك بعض الدين وايشاء وانقصه والدعوى بموقوفه موكلي
 وسامع الدعوى بحق على الموكل والاخبار بالمديون على الموكل ولا يمتنع بمجلس القاضي لان
 ذلك ان لو قيل بالخصوص لا العام (قوله زواجر الجواهر ونوير البصائر) هما حاشيتان على
 الاشهاد الاولى للشيخ صالح والثانية لشيخه الشيخ عبد القادر ولدى الشيخ محمد بن محمد بن
 الغزى المصنف صاحب المنع (قوله وتجب ماله بالجلس) أى ان طلق بالجلس مع والا
 لا دور (قوله فلا يتقدمه) فان طلق بعد جمع دور (قوله لم يجز تصرفه في حقه) لان حقه
 التصرف بماله على الولاية لان الموقوف ليس قاتل وهو يقتصر على المجلس فاما التفتت الثانية
 اتفتت الاولى دور (قوله فاذا باع عبدا أو مكاتب أو دى أو سربى) قال الرباى وأما المرد
 فان ولد يمتد على أولاده وأمواله هم موقوفه لا باع لاسم ما تبقى على الطار والطر يجهل بالبقاء
 الماله لان اتحادهما ادع الى الطار وهو موقوف على الحال وحب الموقوف فيه فادى المالك كأنه
 لم ير لمسلمة يتقدم تصرفه واذا مات أو قتل على رذته تقررت حقه انطاع الولاية في ماله
 تصرفه بخلاف تزوجه بنفسه حيث لم يجز وان سلم بعد ذلك لان جوار السكاح بعهده ماله ولا يملك
 للمرد ولا ينفق اذ لا يجزى له في الحال لان شرط النكاح أن يكون له شجرى في الحال فصار نظيره
 اعتاق الصبي وطلاقه حيث لا ينفق عليه اذ لا يجزى له في الحال وهو الولي أو القاضي
 فينوقف فان لم يمتد مع السكاح والابطال بخلاف تصرفه في ماله وهذا لا يمتد في
 على المال وما لم يكن ثابت في أمواله مادام حيا ينفق بالوقف اه (قوله مبيع) وكأنه عدل
 من قول الكفر كافر للاعتناء من المراد فان ولا يشترط على أمواله وأولاده موقوفه بالاجماع كما
 عرفت لكن يرد على المصنف ان الحربي كادى والعذر له انه اذا علم ان لزمى لا ولاية له عم
 ان الحربي كذلك بالاولى (قوله مال صغيره الحربي) راجع الى العبد والمكاتب وقوله المصنف راجع
 الى الذى وسر به (قوله أو سربى واحد منهم به) أى مال لصغير قبيذه لانه لو سربى له مال فانه
 كان مشترى لنفسه بغير (قوله لعدم لولاية) لانه شرطها على الصغير في نفسه وماله سربى لولى
 مطبقا واسلامه ان كان صغيرا مسلما ولا لاولاد الكفر بقطعان الولاية لا ترى ان المرفوق
 لا يملك انكاح نفسه فكيف يملك انكاح غيره وكذا السكاح لا ولاية له على المملوك حتى لا تنقل
 شهادته عليه قال الله تعالى وان يجعل اقله كافرا على المؤمنين سيدا والمكاتب عبد سابق
 عليه درهم ولا فرق أن يكون الكافر ذميا أو سربيا وكذا الولاية لمسلم على كافر في نكاح ولا مال
 كالى الصبر في كتاب السكاح وتقدم ههنا أيضا مشاوشة فاقه فقط قال الله تعالى والذين

وعزله من صنعه بخلاف
 عمل رأيك قال المصنف
 فعليه لو قيل للقاضي امتنع
 ما ثبت فله عزل نائبه بلا
 تفويض العزل صريحا
 لان النائب كوكيل لو قيل
 واعلم ان لو قيل وكالة
 عامة مطابقة مشروطة غ
 ذلك الماء وشارت لا اطلاق
 والعساق والمبركات به
 يقتضى زواجر الجواهر
 ونوير البصائر (قال)
 لرجل (موضت اين امر
 امرى صاروكيلا بالطلاق
 وتقدم طلاقه (بالجلس
 بخلاف قوله وكنتكلى امر
 امرى فى قلايته قبيذه دور
 من لا ولاية له على غيره لم يجز
 تصرفه في حقه وحده
 فاذا باع عبدا أو مكاتب أو
 سربى أو حربي مبيع (مال
 صغيره الحربي) لم أو سربى
 واحد منهم به أو زوج
 مبيعة كذلك) أى سرة
 مسلمة (لم يجز) لعدم الولاية

كفرهم أولادهم (قوله ولو لا في مال صغير إلى لآب أد لم يكن شيئاً) أعاد نفسه
 فلا ولاية في مال ولد له أشبه في القاعدة من الجمع وقرئ وليس لأب تصرفه بماله وغيره
 ولا لأب مال غيره ومنه ولا يفرض في الأصح كافي جامع المقصود وللقاضي أن تعرض مال
 أبيهم ولو تفرد الأب بحمل الفرض القاضى أو لأب فانه ليس له ما انفرضه كافي العدة
 (قوله ثم وصى وصيه) أي وإن مد في جمع القسوس (قوله إذا وصى بثلث الألباء) سواء
 كان وصى الميت أو وصى القاضى وفي الشك في خلاف منع وظاهر هذا التعالي أن الوصى بثلث
 الألباء هو تعدد ط (قول ثم وصى وصيه) فالقاضي المنع عن إعماله بنو وصى بلداً إلى الأب
 ووصى وصيه ووصى القاضى ووصى وصيه مرة وصى الأب لا في شخصه وهو أن القاضى إذا
 حمل وصية في نوع كان وصياً في ذلك النوع خاصة والأب ذاب عنه كل وصية أي في نوع كان وصياً
 في الأنواع كلها أهـ وفيه خلاف في الكتاب إذا مات الرجل وترك وصياً وأباً كان لوصى أولى
 من الأب فإن لم يكن له وصى فالأب أولى أهـ (قوله ثم إلى من نصبه القاضى طاهره) أن تصرف
 بمعروف القاضى مع القاضى لا يصح مع أنهم صرحوا أن القاضى لا يصرف مع الوصى ولا
 بنصه لأن الولاية العامة مقدمة على الولاية الخاصة وكان المصنف لم يقصد إلا أن وصى
 أقضى قد استمداد ولاية منه كان مؤخره منهم هذا الاعتبار من عدم ما عليه في التصرف لما
 جهت وهو من كلام له صنفان وصى وصى القاضى لا يصرف مع القاضى فقد صرح به
 في المنع عن الظنانية حيث قال إذا كان غائباً ذالداً من أن يصرف في كان واجباً إلى القاضى
 لأنه انما يصرف بوصية الموتى قال بعض النسخ لا ينفذ بغيره ثم ينفذ بغيره من القاضى
 وهو محقق له ما يأتي في كتاب المأذون من قوله ثم الثاني أو وصيه أي ما نصرف به مع قاض
 أو بقل ثم (قوله) وليس لوصى الأم ووصى الأخ أي مثلاً (قوله) في تركه (لام) الأنسب زيادة لاح
 والمراد بالتصرف ما يصح لحظ كما مره بمصنفه وانظر طاهره في زيادة الأخ هنا فإن كان الأب
 حياً مات الأخ فتركه لا ينفذ ولا في الأخير حتى ينفذ تصرف الوصى وانما نصرفه ذلك فيجب
 إذا مات الأب وله وصى ثم مات الأخ وله وصى فلا يصرف وصى الأخ مع وصى الأب (قوله) ون
 لم يكن واحد ماد (كر) أي من الأربعة طاهره أنه يملك ذلك مع وصى الجد والقاضى ووصيه
 وفي التور من كتاب المأذون ما هو ووليه أبوه ثم وصيه ثم جد ثم وصيه ثم القاضى أو وصيه
 دون الأم أو وصيها أهـ (قوله) يبيع المذول) لأنه من الحقة (قوله) لا العقار) طاهره أن
 لوصى يبيع العقار حيث لم يكن وصى الأم مع أن المهر حبه عدمه الأصوغ كان يكون
 في نصف القوبة أو يكون في يد من غلب أو أنصرف على المهر أو يكون على الميت دين
 بما لم يدر دين أو يكون نفقة الصغير أو لوصيه بدراهم مطلقاً ليس لها أن تذا لاسن
 فمن عقار أو تيممته على غلته كما سيد كره الشارح في كتاب الوصايا مع بالدررو ولاشياء
 وفي الوصيات الأب إذا باع عقار ابنه الصغير بمثل القيمة فإن كان الأب محمداً عند الناس يجوز
 وليس فلا ينقصه به به مالاً لوغ بخلاف ما إذا كان فاسقاً حيث يملك نفسه هو المحذورات
 والمستله بحذف نفعاً فحاشيتي على طاهره الرواية من حواريه بمثل القيمة قال الحلواني
 وهذا جواز لسلف وما في الدرر والاشياء من عدم جوار البيع الأباعد والأعداء المقدمة

(والولاية في مال الصغير إلى
 الأب ثم وصيه ثم وصى
 وصيه) إذا وصى بثلث
 الألباء (ثم إلى الجد) أي
 الأب ثم إلى وصيه ثم وصى
 وصيه (ثم إلى الثاني
 ثم إلى من نصبه القاضى) ثم
 وصى وصيه (وليس لوصى
 الأم) ووصى الأخ (ولاية
 لا تصرف في تركه) لا مع
 ضم الأب أو وصيه أو
 وصى وصيه أو جد) أي
 الأب (وإن لم يكن واحد
 محذوراً) أي لوصى الأم
 (الحقارة) (يبيع المذول
 لا العقار)

جواب المأخر برهال في الواقعة وبه يفتى أهله أبو اسود (قوله ولا يشترى الا الطعام
والكسوة الخ) قال في الصر وبس لوصي الام ولاية لتصرف في ترك الام مع حضرة الادب
أو وصيه أو وصي وصيه أو الجذوان لم يكن واسد مذ كره الحفظ وبيع الموقوف لا العقار
والشرع لا يخاره وما استفادته الصر غير مال لام طلقا اه أي ليس لوصي الام ولاية
التصرف في مال استفادته من غير الام قال في جامع المصنفين في انصل الدارم والعشرين
ولم يكن أحد منهم قد الحفظ وبيع الموقوف من الحفظ وليس له بيع عقاره ولا ولاية اشراء
على ايجارة الاشر ما لا يدعيه من نفسه أو كونه وما ملكتك ايتم من مال غير تركه أمه فليس
لوصي أمه التصرف فيه موقولا أو غيره ولا صل فيه ان أصعب الوصيين في أقوى الحايين
كأقوى الوصيين في أصعب الحايين أصعب الوصيين في الام والحد واهم وأقوى الحايين
الحد والحد في الام في حال صغر الورثة كوصي لابي حال كبر الورثة عند غيبة الوارث
الوصي يبيع موقوفه لعقاره كوصي الاب حال كبرهم اه (تجدد وصي القاضي) سبق ما فيه
في باب ما في كلام اشرح انه من له الا في ضمان صومعته ليس لوصي القاضي الشراء تنقذه
من مال الصر غير (قوله عادية) قال في صر الجذوان والوصي وصيه ووصي القاضي
ووصي وصيه من له وصي لابي حاله وهي ان القاضي اذا جعل في قوت نفسه وفي الاب
كان وصيا في الأنواع كلها (قوله لا ترجع حقوق عقد بانه الخ) تقدم هذه المسئلة وانما
أعادها ليقع عليها صحة ضمان القاضي أو أميته دور الوكيل رد الوصي والاب لان الحقوق
لا ترجع اليه بجلالهم (قوله صم) لابي الحفظ ولا ترجع اليه لانهم ما بين بيان عن الحقوق
بجلالهم ما من حق الاستيفاء لهم ولا يصح دعائهم له هم (قوله بخلافهم) أي الاب والوصي
والوكيل بل للمواع القاضي أو أميته عند الضرر ما لا يتعدى فضاء عنده وانفس اه مد
لبيض القاضي أو أميته لم يشترى وتما يرجع على امره لانهم كالأطام وكل منهم لا يضمن
كأن لا يتقاعد الناس عن فعل هذه الامنة بخلاف ما ذكره القاضي الوصي يبيع المبيع
والملك بجماله فان اشترى يرجع على الوصي ثم هو على امره ما لا يتعدى فضاء المبيع
أحدهم اقبل تسليم لا يضمن ولو قال أميته بعت بقبضتي اني وقصبت العريم صافي بلا غير
وعه مد الحفظ القاضي اه قال في القنية في باب مع الام والجد والوصي من كتاب ابيوع
ما نصه الله مد على وصي الميت وعلى من جده له قاضي وصي يباع الميت ولا كذلك اذا
جعل له امية في أمور الميت لان وصي القاضي نائب عن الميت وأميته نائب عنه ولا هذه
عليه قاله القاضي محجو عن التصرف في مال اليتيم عند وصي الميت وعند من نصبه وصي يباع
الميت بخلاف ما اذا جعل له امية اه وأمير القاضي من قوله انه نفي جعله في أمه ما في
بيع هذا المبيع من لا وما اذا قال ببيع هذا المبيع ولم ير عليه اختلاف الشايخ فيه واصلح
نه نطقه هو مد على كافي لولا الجبسة والعهد كافي القاموس الرجعة والمراد بها الرجوع
كافي الحوائج الحرة (قوله وفي الاشياء جاز التوكيل بكل ما يقدره الوكيل لنفسه)
لدى كتب عليه أبو اسود وهو الواقع لما تقدم كل بهفده الموكل لنفسه وفي الجميع

ولا يشترى الا الطعام
والكسوة لانهم ما من
بجلاله حفظ الصر خاتمة
(أدوم) وصي القاضي
كوصي الاب لا يقيده
قاضي شرع فليدبه وفي
الاب يتم البطل عادية وفي
متفرقات الصر القاضي
أو أميته لا ترجع حقوق
عقد بانه لليتيم اليه ما
بجلاف وكيل ووصي وأب
فلو ضمن القاضي أو أميته
من مباحه لليتيم بعد ما وقع
صم بخلافهم وفي الاشياء
جاز التوكيل بكل ما يقدره
الوكيل لنفسه

عيا كالاشهادى اودى حتى يوهك المال ويدهم لك على الوكيل لان الوكيل ليس بركيل
 بانفسه و مع عدم الخصومة وانما ماضى يكون بقبض وفى غير الاحكام وروى عن يونس بن
 يعقوب (قوله و اعلم فى البحر العرف) أى حيث قال وفى الشاوى اصغر ١٠ الوكيل
 بالقبض بقبض العرف ٢ كان فى يده كان العرف بغير التحريم لمتناسق هو الذى يقبض
 الدين كان الوكيل بالقبض بقبضه ٣ انقبض والقبض والقبض فى كلامه ما يقبض اعقاده ثم
 قل فى الملح عن السراجية ان عليه التوى وكذا فى القهستاني عن الحضر بقبضه ولا الصلح
 بقبضه ٤ لانه غير ما وكل فيه لان الوكيل بقبضه لا يملك عقد آخر قال الحضر لا يجوز الوكيل
 بقبض الدين ان يمينه من المديون او يمينه او يمينه لى ٥ (قوله و رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لا يملك القبض ط ولا له كالمسلم والحب من كونه الرسول يملك القبض
 بانفسه ولا الوكيل مع انه اعلى حلال الرسول (قوله ارسلتكم اوكى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بقبضه بقبضه) بقبضه هذا ما فى مجموعة ويدرأه عن التنازع بقبضه وروى الوكيل
 ان يقول المثل ترى امره كى وكبلاء فى قبض المبيع ومروءة الرسول ان يقول كى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم بقبضه انه قد جعل المأمور رسولاً وهو الموافق لما فى لى بقبضه
 خلافاً لى ٦ حيث جعل من الارسل امرته بقبضه قال فى الملح قال قلت لابي عبد الله
 الوكيل والارسل فان الاذن والامر بقبضه كى كالتسليم كلام الدائم من قوله لا يجب
 من اوكى ان يقول وكانك بكدا او فصل كدا وادب لك ان تفعل كذا وتصوره قلت لرسول
 ان يقول له ارسلتكم اوكى رسولاً فى كذا وقد جعل من اوكى من اوكى من اوكى من اوكى من اوكى
 بقبضه ورسول الله صلى الله عليه وسلم بقبضه بقبضه بقبضه بقبضه بقبضه بقبضه بقبضه
 فى ايدائهم ولا فرق بين افعلى كدا او امرتك بكدا ٧ وهذه اشارة اجبر فى اول كتاب الوكالة
 وذكر فى باب خيار الرؤية عن المراجحة الفرق بين الرسول والوكيل ان الوكيل لا يضيف العقد الى
 الموكل والرسول لا يضيفه عن افعلى الى المرسل واليه الاشارة بقوله لى يا ايها الرسول اصبر
 وقوله وما انت عليهم بوكيل وفى انفسه صورة الوكيل ان يقول المثل ترى امره كى وكبلاء
 فى قبض المبيع او كانك بقبضه وصورة الرسول كى رسولاً فى كذا او امرتك بقبضه او
 ارسلتكم بقبضه او قل لان يدفع المبيع اى لا وفيل لا فرق بين الرسول والوكيل فى فصل الامر
 بان قال اقبض المبيع الاية ط خيار ٨ فتدبره المأمور رسولاً موافقاً لى فاقبل
 (قوله ولا يملك ما وكل الملازمة لار الملازمة وتنتظمها (قوله كالايك الخصومة ووكيل
 الصلح) لان الصلح مسألة انحصارية وهو غير ما وكل به (قوله ووكيل قبض الدين بقبضه) اى
 أى الوكيل بقبض الدين بقبضه المدينون عند ابي حنيفة حتى لو ائمت عليه اجتهاده
 على انه ينفذ الموكل او ابرئته قبل عقد بقبضه بقبضه بقبضه بقبضه بقبضه بقبضه بقبضه
 المدين عن ابي حنيفة لان القبض غير الخصومة و ليس كل من يوفى على المال بقبضه
 فى الخصومة فلم يكن الرضا بالقبض رضاه بغيره والذى فى جامع النصارى فى الفصل نظام
 ويوقف عند هذا فى الكل العين والدين والحق أن قوله ما اتوى وهو رواية عنه كذا فى
 وغيره ٩ اخصاومه فى نور العين لى فى تصحيح العلامة عليهم وعلى قول الامام المحبوب

واعلم فى البحر العرف
 (و لا يصح) اى اجماعاً بغير
 (و رسول الله صلى الله عليه وسلم) بقبضه
 (و قبضه) لانه لا يملك القبض
 بقبضه ارسلتكم اوكى رسولاً
 فى ارسلتكم اوكى رسولاً
 بقبضه بقبضه بقبضه بقبضه
 لار بلى ولا يملكها اى
 الخصومة بقبضه (وكى)
 الملازمة بقبضه بقبضه
 ووكيل الصلح (وكى)
 قبض الدين بقبضه اى

أصح الاختيار والاختيار والقبض والموصلي وصدر الشرع في عقد بائعة البيعة عليه
 على - تبعا للموكل أو إرادته لو ادعى المشتري على الموكل وأرادت مصادمة لا يكون الوكيل
 خصما له وهي واقعة التقوى وكذلك لو ادعى المشتري على وكيل البائع في قبض من المبيع
 عيبا أو أراد رده عليه لا يكون خصما فيه كإدليل عليه الكلام الآتي وهي واقعة التقوى أيضا
 تأمل تفهم والذي ذكر في الجنب شرح القدوري كالمصرح به في إقضاءه قال والوكيل يقبض
 الدين وكيل بالخصوص فيه عند أبي حنيفة فقوله به أي في الدين يمنع كونه وكيل بالخصوص في
 غيره كإدعاء المدينين وكادعائه أعيان في واقعة الحال تأمل إقضاء الرمي وأما إضاءه
 يؤخذ من - هذا الجاني تلك المصادمة مع من أجرى الوقف إذا ادعى استيفاء الباطر
 لأن الباطر إذا أقام جبايا صار وكيله عنه في القبض لمصلحة هو وهي واقعة التقوى ٥١
 قال في الموصى أحكامه أي الوكيل قبض الدين أنه قبل قوله في دعوى القبض والى - لال
 في بده والمدفع إلى وكاله لكن في حق برائة المدين لا في حق الرجوع على الموكل على تقدير
 الاستعانة في حق الوكيل حتى لو ادعى أنسان ما أقر الوكيل قبضه ومنه المستحق الوكيل فإنه لا يرجع
 الوكيل على موكله (قوله خلافا لها) ولا تقبل البيعة عليه - تبعا للموكل أو برأته فلا يبرأ
 لكن تقصر يد الوكيل حتى لا يتمكن من قبضه بل يوقف الأمر إلى حضوره نائب ولا ينفذ
 أنه وكاله بالتمام لأن المدين تقضي بامتثالها في قبض الدين نفسه لا تصور الأمانة جعل استيفاء
 الدين نفسه من وجهه وانما كان كذلك لئلا يمنع قضاء دين ويجوز الاستيفاء لها كبذل السلم
 والصرف فأنشبه الوكيل بأخذ الشفعة والرجوع في الأمانة ولو قيل بالشرع والقسمة والرد
 بالمع - وهذا أشبه به بأخذ الشفعة حتى يكون خصما قبل القبض كما يكون خصما قبل الاستد
 هنا قال الوكيل بأخذ الشفعة خصم في الإثبات ولا يبرح خصما فيما ادعى عليه من تسليم
 الاثر فيه من إبطال حق الموكل لكن المعتمد أنه ينتصب خصما وتسمع عليه البيعة
 وتوضعه في الأمر (قوله لو وكيل الدين) أي موضع الخلاف بين الإمام والمصاحبي في وكيل
 لداش (قوله ولو وكيل القاضي) يعني إذا وكاله القاضي يقبض ديون القاتل كما تقدم في باب
 المنقود (قوله كوكيل قبض الدين) خاصة لا يلاي بالخصوص لانه أمين بمحض طائفة رسول حتى
 لو وكاله يقبض هذه فبر من ذوالدين الموكل ياعه إياه وقف الأمر حتى يصر العايب استيفاء
 والأصل في هذه المسائل أن الوكيل باستيفاء عين حقه لم يكن وكيل بالخصوص لأن الوكيل
 وقع بالقبض لا غير ويمكن حصوله بالخصوص فلا حاجة إلى جعله وكيل بالخصوص ما وكل به وإن وقع
 بالتمام كالوكيل بالتمام ولا يملك إنشاء تصرف وحقوق العقد تتعلق بالعقد لانه لا يمكن
 التعميل إلا بالخصوص ومن جهتها المصاحبات جعل الوكيل يقبض الدين وكيل بالتمام
 عين حقه كما ولا الوقف أحد الشرع يمكن شيئا من الدين كان للآخران يشاركه في حقه ومعه
 التملك أقطا - حتى كانه أن يباشره فلا قضاء ولا رضا كافي الودية والمقصد ولا ينتصب
 خصما كافي الوكيل يقبض الدين وعنده الوكيل يقبض الدين وكيل بالتمام لأن المدين تقضي
 بامتثالها الآن المقبوض ليس ملكا للموكل بل بدل - فله الآن الشرع جعل ذلك طرعا يفت
 فلا حجة في انتصاب خصما تبين مظهرها (قوله فيما كمالها مع القبض اتفاقا) وتسمع البيعة عليه

الخصومة - لا فاعها الو
 وكيل الدين أو وكيل
 القاضي لا يملكها اتفاقا
 كوكيل قبض الدين اتفاقا
 وأما وكيل شفعة وأخذ
 شفعة الرجوع - هذه ورد
 به في رواية كمالها مع القبض
 اتفاقا

ان موكله سلم الشفعة او ابرأ عن العيب وان الهبة بعوض وان حصته في الشفعة كذا ط
 (قوله ابن مالك) عبارة اما لو كبل الشفعة بان وكل أحد النثر يكن وجلا بالشفعة مع شريكه
 وقيل ان شريكه استوفى نصيبه وأنكر الوكيل فاطم الشريك البيعة على الاستيفاء فانها
 تقبل واما أخذ الشفعة بان اقام المشتري البيعة على الوكيل ياخذ الشفعة على ان الموكل يملكها
 تقبل لكونه وكيلًا واما الرجوع في الهبة بان اقام الموكل البيعة على ان لو اهب أخذ
 عوضا أو أحدث فيه زيادة تقبل واما الرد بالعيب بان وجد المشتري بالمبيع عيبا فكل وجه لا
 بالردية فقبل البائع ورضى المشتري بهذا العيب وأنكر الوكيل فاطم البائع البيعة على الرضا
 تقبل كما في التاجية اه قال ملا مسكين لو كبل بنقل المواة والماء من لدن بلد ادا
 اقامت المواة على الطلاق او الماء لو كبل على العتاق لا تقبل على ثبات الطلاق او العتاق
 وتقبل في قصر يد الوكيل حتى يحضر العايب انتهى كذا اقام المضمم البيعة ان الموكل يملكه
 عن الوكالة طامها تقبل في حق قصر البدل في حق ثبوت العزل استصفا بالرافع ان يملكه
 الوكيل لان البيعة قامت لا على خضم فلم يعتبر وجه الاستصفا ان خضم في قصر يده اتي به
 مقام الموكل فتصير يده في القبض وان لم يفتقر به يد بصر (قوله وكذا الآية) خضمه درهم ادون
 درهم) معناه لا يقبض متفرقا بل يقبض شيئا دون شيء اذ درهم من شيء جامع للمع ولين
 لكونه محالفا ولو استوفى جميعه جده ولو كبله على ما مضى فاقبضه ويرجع الأمر على العريم
 كما في المسئلة السابقة وفي جامع الفوائد وكن قبض الوديعة قبض بمضم اجاز ولو اصر
 ان لا يقبض الا جميعا فقبض بعضه من ولم يجز القبض فلو قبض ما بقي قبل ان يتم ذلك الاول
 جزا قبض على الموكل اه قال في البحر ولو اختلف الطالب بالمال على آخر لم يكن الوكيل
 باقبض ان يقبضه من الهبة الى يده ولا من الاول وارثي المال ويرجع الى الاول فالوكيل
 على وكالته وكذا لو اشترى الموكل بالمال عبدا من المطلوب فاشترى من يده او ربه يبيع بقبضه
 بعد القبض او بغيره فقبض قبض او بغيره فلو كبل على وكالته وكذا لو كان قبض الدراهم
 ووجد هاذن فاولوا أخذ الطالب منه كذا لا لم يكن الوكيل ان يتقاضى الكفيل والمنه وحرق
 يد الوكيل بغيره لو ووجه الكفيل زيوفا واستوفى فده فله في ارضه قيسا ولكن
 استحسن ان لا اخذه انتهى (قوله لان يده كيد) وفي حصة يده لان يد الوكيل كيد الموكل
 وهذا هو الذي في المتع والبر وغيره ما في نسخة لان يده امانة ولا يصح تعديلا لم قبله وانما
 يحسن ان يده فلا يميل على الوكيل (قوله لا يجبر عليها) ما لم يبق موكله فاذا غاب يجبر عليه بالرفع
 الاضرب كما تقدم نقله عن الاشياء (قوله في الاشياء لا يجبر الوكيل الخ) عبارة لا يجبر الوكيل اذ
 امتنع عن فعل ما وكل فيه الا في ثلاث مسائل اذ اوكله يدفع عين ثم غاب او يبيع رهن شرطا
 فيه او يده في الاصح او يفتحه ومة بطلب المدعي وغاب المدعي عليه واظهاره انه اذ اذ بالقل
 الذي كور الاشارة الى مخالفة ما في الاشياء فان مخالفة من جهة الثلاث كانت ممتنع قبل هذا الباب
 كما ذكرنا انه لا يجبر الوكيل بغيره ومة بطلب المدعي اذ غاب المدعي عليه وقد ينبع المصنف صاحب
 الدرر وقال في ازمية لم يجد هذه المسئلة هذا في المتن ولا في الشرح ثم اجاب كالتسوية في
 بانه لا يجبر عليها في ما لم يغب وكذا فاذا غاب يجبر عليه كما ذكره المصنف في باب الرهن يوضع عند

ابن مالك (أمره بقبض
 دينه وأن لا يقبضه الا
 بجميعا فقبضه الا درهم
 لم يجز قبضه) المذكور (على
 الأمر) لنفسه فلم
 يصروكلا (و) (الأمر) له
 الرجوع على الغريم (بكاله)
 وكذا لا يقبض درهم
 دون درهم بصر (للموكل)
 يكن للغريم يده على الايقاع
 يقضى عليه) بالدين (وقبضه
 الوكيل فله اع منه ثم رهن
 المطلوب على لا يملكه)
 للموكل (مسألة) (يملكه)
 للمدبون (على الوكيل
 وانما يرجع على الموكل) لان
 يده كيد ذبيرة (الوكيل
 بالهبة - ومة اذ أبي)
 المنصورة (لا يجبر عليها)
 في الاشياء لا يجبر الوكيل
 اذا امتنع عن فعل ما وكل
 فيه اشترطه الا في ثلاث

عدل اه وهذا أحد من مقدمنا عن نور الدين تامل هذا ولكن انه كور في المنع متنا سوافي
 لمافي الاشياء فانه ذكر بقوله لا يجبر عليه اذا كان وكلا بالمصومة وبطلب المدعى وغاب
 المدعى عليه وكاتبه ساقط من انشأ الذي شرح عليه الشارح تامل (قوله كما في) أي عن الاشياء
 في شرح قوله ولو كمل انشاء فدين لا يجبر عليه (قوله بخلاف الكفيل) أي بالمصومة ويراع
 تصورها ويمكن ان تصور بان يكفل عن شخص عا داب عليه وأقر بقضائه رادعي الطالب
 أنه اعطى بخاصه فثبت لي المديون (قوله لا يسمع على الوكيل) أي ويحكم بالنال على المدعى
 عليه ويتبع المدعى بقضائه (قوله ومع ان اقرار الوكيل) يعني اذا ثبت وكالة الوكيل بالمصومة
 وأقر على موكله سواء كان موكله المدعى فاقربا له فانه يملك المدعى عليه المرفوعة عنه عليه
 دور وقدره لا يسمع ولا ينفذ عليه لانه في غير المادورية لانه ما دور بمصومة عنه في مجلس
 القاضي وما في فيه من اقرار جواب فلا مع وبقات ثلاثة وهو قول أبي يوسف وأولوا
 ان الوكيل صحيح فبعد خرقه يملك الموكل الجواب مطلقا ويراد بالمصومة مطلق الجواب
 عرولا لانها سمع المذكر له بب وأراد المسبب وهو شاع يعني (قوله بالمصومة) متعلق بالوكيل
 (قوله لا يجبرها) أي ومع اقرار الوكيل بمصومة أي وكالة كانت كوكيل السليح
 او قبض أو الملائمة ومع اقرار الوكيل الفحص بالقبض والمدفع الموكل برأية وسبق صحة
 اقراره لا يقبض مهر غير الباعثة ومهر الباعثة اليكرو صحة دعوى وكيل المبيع قبض الفس
 (قوله مطلقا) أي سواء كان بمجلس القاضي أو غير قال في الشريعة لايه قيد بالمصومة احراز
 عن الوكيل بالسليح فانه لا يملك الاقرار لان الوكيل بالمصومة انما يملك اقرارا لكونه من افراد
 الجواب والصحة الملائمة لشخصه له هذا فله الوكيل بالسليح لا يملك بالمصومة والوكيل بالمصومة
 لا يملك السليح لان الوكيل به قد لا يباشر فقد آخر (قوله غير الحدود والقصاص) متعلق بقدر
 اقراره فلا يسمع اقرار الوكيل بمصومة على موكله لشبهة بجر (قوله استصحابا) راجع في قول
 ومع اقرار الوكيل بالمصومة ووجهه ان الوكيل صحيح وصحته تمام اول ما عاينك وذلك مطلقا
 الجواب بالاقرار أو الاستكاد دون أحدهما عينا فينصرف اليه بتحرر بالهبة ومع أبو يوسف
 قراره مطلقا وبطلان اقراره مطلقا وهو البس لانه امور بمصومة وهي متفرقة والاقرار
 ضده لانه مسالم والامر بشي لا يتناول ضده والقصاص ان يسمع عند غير القاضي لان الوكيل
 قائم مقام الموكل وقراره لا يتصرف بمجلس القضاء كذا ثبته ووجه الاستصحاب في الاول ان
 حقيقة المصومة لا تتعل شرا عاملت على ما جعل وهو مطلق الجواب وهو صادق على الاستكار
 والاقرار ووجه تخصيص مجلس القاضي انه تمام وكالة بالمصومة وقبته لا تكون الا عند
 القاضي فم يكن وكلا في غيره لا غير بمجلس القاضي ليس محلا للمصومة اتي هو وكيل فيعسا
 اسكنه يصرح عن المدعى كما قال وان اعزل الوكيل الخ (قوله وان اعزل الوكيل) أي عز
 نفسه لاجل رفع الخصم وانى ووجه مزى زاده قال في الهداية لو اقيمت الشبهة على اقراره في
 غير مجلس القضاء يصرح من الوكالة اه (قوله بهذا الاقرار) الواقع في مجلس القاضي لا يبل
 دفع المصومة ومثل ذلك لا بوالوصى إذ أقر في مجلس القاضي لا يسمع اقرارهما سوى
 أي وينعزلان في تلك الحالة بزاوية فلا يرفع المال اليهما هداية وانما لا يسمع اقرارهما

كفيل (بخلاف الكفيل)
 فانه يجبر عليه للاقرار
 (دكاه بمصومته وأخذه
 شوقه من الناس على
 أن لا يكون وكيل له
 يدعى على الوكيل جائز هذا
 الوكيل (فلا يثبت)
 الوكيل (المالك) أي اوكاله
 (ثم أراد الخصم المدعى
 لا يسمع على الوكيل) لانه
 ليس بوكيل فيه دور
 (ومع اقرار الوكيل
 بالمصومة) لا يجبر مطلقا
 (بغير الحدود والقصاص)
 على موكله (عند القاضي
 دون غيره) استصحابا وان
 انزل الوكيل (به) أي
 بهذا الاقرار

لان ولايته انظر به ولا تنظر في الاقرار على الصغير واما التوقيض من الموكل حصل مطلقا غير
 مقيد بشرط انظر فيه مثل نichte الامكار والاقرار جميعا غير ان الاقرار صحته يختص بعجل
 القضاء على ما ذكرنا كذا في الكفاية (قوله) حتى لا يدفع اليه المال أي بان وكذا أن يتخاصم
 عنه من دعوى بيع فافتر عليه بأنه بيع فانه لا يملك قبض الشيء من مدعي الشراء (قوله)
 للناقص) لانه زعم انه مبطل في دعواه درر (قوله) والاشتماء على الظاهر أي ظاهر
 الرواية ومثله استثنى الامكار فيصح منه ما في ظاهر الرواية قال عيسى ولو استثنى الموكل
 بالخصوصية الاقرار فمن أي يوسف انه لا يصح ومن محمد انه فرق بين الطالب والمطلوب
 وصححه من الدال دون الطالب ومثله استثنى الامكار في ظاهر الرواية وجهه في
 المسمى قول محمد خلافا لابي يوسف وعال قول محمد بان الامكار في بضر الموكل بان كان
 المدعي ودية الموكل لو كبر لو كبر لا تنفع منه دعوى انه زلزل الرقعة مع قبيل الامكار وفي
 قسم الشاهد وهو لو وكاه غير جائز الاقرار والاقرار قبيل لا يصح لعدم بقاء دعيته وقيل يصح
 ادعاءه ان يكون كذا في البرزخ والحاصل ان المسئلة على جهة اوجه الاول أن يوكل
 بالخصوصية فيصير وكيله ما لا يثبت في الامرار فيكون وكيله بالانكار فقط الثالث
 عكسه فيصير وكيله بالافتر فقط في ظاهر الرواية الرابع ان يوكله بالخصوصية بغير الاقرار
 فيكون وكيله ما لا يثبت ان يوكله بغير جائز الاقرار وفيه اختلاف المتأخرين ولا يصح
 حقه الا انه يمكن ان يوكله بالافتر خوف الشبهة والخصوصية وان لم يكن عليه شيء لان كل واحد
 لا يتقدر عليها وفي ظاهره ولو كان التوكيل بغير ان الخصم يستثنى الاقرار وموصلا يصح
 ومقصود لا لا يصح ولو استثنى الاقرار والامكار قبيل لا يصح لعدم بقاء دعيته وقيل يصح
 ببقاء الامكار بغير عن البرزخية (قوله) ولا يصح به (قرا) بمعنى التوكيل بالافتر او يصح
 ولا يكون التوكيل به قبيل الاقرار امر رامن الموكل ومن الطواويس معناه أن يوكل
 بالخصوصية ويقول خصم فاذا رأيت طوق مؤثرا أو خوف عار على فاجر بالمعنى يصح اقراه
 على الموكل كذا في البرزخية فان وبطهر منته وجده عدم كونه اقرا او طهر على ما ذكر
 قوله وبطل توكيل المكفيل أي توكيل الدائن المكفيل ومعه في هذا في قوله بخلاف
 العكس ففيه تكرار (قوله) بالمال) معناه بالكدل أي قبض المال من المدين ومثله
 اذا كان لرجل دين على آخر وكذا له به وحمل قول الطالب المكفيل قبض ذلك الدين من
 المدعي عليه الاصل لم يصح التوكيل عيني (قوله) لئلا يبرع عاملا عنه) أي لان التوكيل
 هو الذي يعمل فيه ولو لم يصح هذه وكالة صار عاملا عنه ساعيا ببراقة منه فانه
 الركن قبيل ولانه مطالب بالمال وفي طلبه من المدين الداع عن نفسه ولان حق الطالب
 بعد أدائه المال لم يركه المكفول له بقضه صار كما جعل له المطالبة مع أن المطالبة حقه
 لا يصح قال في البصر دابطلت الوكالة في مائة الكاب وقضه من المدين وحده
 في يده لم يملك على الطالب انه وأورد عليه أن كما هو ساع في براقة عنه ساع في تحصيل المدا
 لاطالب ولو أبرأه من الكفالة لا تغلب صحته لوقوعها باطلا ابتداء كالوكيل في غائب فانه
 يقع اطلاقه اذا بلغه فاجاز لم يصح وتقييد الكفالة بالمال لا يبرع عاملا أي متفاس

حتى لا يدفع اليه المال
 وان يبرهن به مدعي الوكالة
 للناقص درر (وكذا اذا
 استثنى) لم يملك (اقراره)
 بان قال وكذا بالخصوصية
 غير جائز الاقرار مع
 التوكيل والا تنظر على
 الظاهر برزخية (الموكل
 منه) أي الناطق
 (لا يصح) (وخرج) به (من
 الوكالة) فلا تصح خصوصية
 درر (ومع التوكيل
 بالاقراء ولا يصح به) أي
 بالتوكيل (بقرا) بغير
 (وبطل توكيل المكفيل
 بالمال) لا لا يصح عاملا

لنفسه

قوله بصلح كميل المفسر حيث يصح توكيله بانفسه لان الواجب فيقوم بما عيى
 وزياي (قوله كما لا يصح لو وكاله بغيره من نفسه) لما ياتي من استحالة كونه قاضيا
 ومقتضيا (قوله أو عبدا) أي المأذون المدين لان بيعه بغيره لا يفسد من حيث نه حفظ
 العمل على نفسه من بيعه بغيره كما كان ظاهره الطحاوي (قوله لان لو كبل حتى عمل
 نفسه) أي نقض بطلان أي الوكالة (قوله الا اذا وكل المدين بغيره) أي هي مستثناة من
 هذه القاعدة فانها لا يبرأ مع كونه عامدا لنفسه وليست خارجة عنها لان شرط الوكالة كونه
 عامدا بغيره لا كونه غير عامدا لنفسه كما قاله المصنف لان مثله ان كسالة الخوالة كذا
 فان كلامه عاملا لنفسه وانفسه ولم يميزو كالمعاملات فليكن وايسر توكيله كما قاله لا يلي
 اذ لو كان كذلك لم يصح رجوع الدائن منه قبل ابراء المدين بنفسه مع انه يصح لكن يحتاج الى
 معرفة اثر ابراءه من اعادة ردة افاقه الرجعي وقال لرمي وانما قيل ان يقول القائل لا يكون الا
 بغير ابراءه لنفسه وبعده لا يصح رجوعه فتأمل (قوله فيصح) قال في البصر وأورد على
 بطلان توكيل الكفيل بالمال المعامل بانه عامل لنفسه فهو كميل المدين ببراءة نفسه فانه صحيح
 مع كونه عامدا لنفسه وانفسه في جوابه ما في منية المتي من قوله ولو وكاله ببراءة نفسه
 يصح لانه وان كان عاملا لنفسه لا كونه غير عامل لنفسه اذ اعلمت ما ذكر فلا وجه لقول
 المؤلف لان الوكيل متى عمل لنفسه بطلت الا ان يعمل على ما اذا كان العمل لنفسه بمحض
 ط قال اعلامة المفسر به بدو كرسالة توكيل الكفيل بالمال المذ كونه وتوكل
 بتوكيل المدين ببراءة نفسه من دين عليه يصح وان عمل لنفسه وأجيب بالمدح من قبل الما
 ذكره شيخ الامام انه لا يصح على خلاف ما في الجامع وانفسه لم يلا ببراءة غلبت بدليل انه يرتد
 ببراءة وايسر بتوكيل وأجيب في المية بان شرط الوكالة كونه عاملا لنفسه بغيره لا كونه غير عامل
 لنفسه وزعم بعضهم انه هو التحقيق وفيه نظر لانه اذا كان عاملا واحدا هو ونفسه فلا يجتمع
 مع كونه عاملا لغيره واعترض بان عمل الوكيل لنفسه بمعنى لكونه الموكل أصليا في باب الوكالة
 والتميزات قد لا تعتبر وأجيب بجمع ذلك بل الأصل وقوعه لتصرف النفس المعامل اه
 (قوله ويصح عزله قبل ابراءه نفسه) ولو كان ذلك غلبا كما قاله الزياي ونفسه العيني لم يصح
 رجوع الدائن منه قبل ابراءه نفسه مع انه يصح بغيره فان قلت اذا كفل بماتوكيل بغيره
 صحت الكفالة وبطلت الوكالة فكان ينبغي ان لا يصح توكيل الكفيل بالمال وتبطل
 الكفالة قلت انما يصح تكفيل لو كبل لان الكفالة أقوى لكونه لازمة فكانت ماضية
 بخلاف العكس كما لا ينبغي لكن قوله بطلت ماضية يقتضي كون الكفالة بعد الوكالة مع
 ان ذلك لا يمين قال المصنف الكفالة بالمال بطلت لو كاله تنفذت الوكالة أو نأخرت (قوله
 أو وكل المدين المدين بغيره من نفسه) أي كميل المدين من نفسه فانه اراءات المصال
 عليه مفسدا أو انكر المصلحة ولا يرد مع الدين على المكيل (قوله بالتبض) يصح ان يتعلق
 بوكيل بوكيل (قوله فيية) عبارتها كما في المنع ولو وكاله بقبض دية على فلا وجه ببراءة المدين

(كامل يصح) (أو وكاله بغيره)
 أي الدين (من نفسه أو
 عبدا) لان الوكيل
 متى عمل لنفسه بطلت الا
 اذا وكل المدين ببراءة
 نفسه فيصح وجمع هذه
 قبل ابراءه نفسه اشياء
 (أو وكل المدين المدين
 بغيره من المصال عليه)
 أو وكل المدين بوكيل
 الطائفة بالتبض لم يصح
 لانها لا تكون قاضيا
 ومقتضيا قضية

فوكاه سيع. لعمته وايضا فتمت الى رب الدين ذاءها واخذ الف والتمس به قال من حال المديون
 لاضافة ان يكون فاضا يومة فاضا فلو احد لا يصلح ان يكون وكيل لاه طلب والطلب في
 القضاء والافتضاء اه قال في البصر ولا يصح الف على الوقات الحسابية المديون اذا جئت
 بالدين على يدوك في فاجبه الى الطالب واشهره ورضى به وقال انتم تبا اذهب واشترى بعضه
 شيئا وذلك منه البقي قال بعضهم به من حال المديون وقال بعضهم من مال الطالب وهذا
 اصح لان امره بالشرع بمنزلة نفسه اه لان ما في القضية فيها الا سبق في كمال الطالب وما في
 الواقعة فيها قد سبق في كمال الطالب كالايجب (قوله بخلاف كقبيل النفس) محققا في كقبيل
 بالنال وقيد الزايع بان يوكله بالخصوصة قال في البصر وليس بقيد اذ لو وكنه بالقبض من المديون
 صرح اه قال البدر العيني وقيد بقوله الكقبيل بالنال لانه يجوز ان يوكله الكقبيل بالتفريق
 بالخصوصة لان الواحد يوكله ما اه والاولى ان يقول يوكله بالخصوصة بقبض المال وهذا
 لان الوكالة والكفالة لا يجتمعان في صحت واحدة ما بطلت الاخرى اذا تواردا الى محل
 واحد بخلاف كقبيل النفس فانه يصح في كبله بقض المال باختلاف المود (قوله
 والرسول) اي قبض الدين يصح كفالة به المطلوب لانه غير كذلك يعني ان يصح لو وكنه
 المديون يشاء دين مرسل له ووكيل الامام يصح كفالة به من ماله من العتاق له عدم رجوع
 الحقوقي اليه كما صرح في خياره يصح ان الامام ووكيله أمين والأمين لا يتصحب شيئا (قوله
 ووكيل الامام) مقتضى كونه نعيم انه لا يملكه هذه وهو كذلك (قول) والوكيل لا يتصرف
 لانه غير موه له الولي وقد مر في المكاح (قوله حيث يصح نهيهم) له بادرة هكذا في الدرر موهبة
 الى كفالة التدين ولا يجزى ان المقابلة تقتضي ان يقول حيث يصح توكيلهم والخطب مهمل
 ح (اقول) اي لان قوله بخلاف كقبيل النفس مقال لقوله وبطل توكيل الكقبيل بالنال في
 ان كقبيل النفس يصح توكيله من المكفول له مقتضى هذه المقابلة ان يكون المراد من قوله
 والرسول وما عطف عليه توكيلهم ايضا مع ان المراد من انهم يقول الحاي والخطب هم - ل
 ليس المراد منه ان ارادته توكيله سم هذا جازية لان الرسول والوكيل لا يكونان بل مراده انه
 وان كانت المقابلة تقتضي ذلك الا ان المراد غير ذلك المتضمن وهذا الاجام سهل مقتضى
 اعلم مما مر لدى هله ان المقصود ما يجتمع فيه الكفالة والوكالة كما انه قال لا يجتمع ان الا
 في كقبيل النفس والرسول الخ ناهل السكون لا يظهر في مسئلة توكيل الامام ببيع العتاق
 (قوله لان كلامهم سفير) اي مبرع عن غيره فلا يملكه العهدة (قوله بخلاف العكس) اي في
 قوله وبطل توكيل الكقبيل بالنال فان الوكالة اضعف من الكفالة لعدم لزومها ولا تصح
 باجتماع السكون اذ الوكيل ارتباطه بقول الشارح فتصل باجتماعه في التفرقة بينهما يمكن تكرارا
 ناهل (قوله) وكذا كلامه في قوله بطلت وكالته) تكرار محض مع ما قبلها ح قال
 ط والحق في تن المنع الذي يري الوكيل قبض الدين اذا كفل صح وبطلت الوكالة تقدمت
 عن الكفالة او تاخرت اه ولا تكرار في اوله قد اقم وقد يقال لما ذكر به من ما دخل تحت
 القاء مدعيه بجموعه بقاعدة كاية ومثل هذا لا يسمي تكرارا او الاحس ملائمة ارتباطه
 بقول الشارح فتصل في آخر ما قدمناه فر بيا (قوله تقدمت الكفالة او تاخرت) في تقدم

(بخلاف كقبيل النفس
 والرسول ووكيل الامام
 ببيع العتاق والوكيل
 بالتزويج) حيث يصح
 نهيهم لان كلامهم سفير
 (الوكيل بقبض الدين
 ارا كقبيل صح ونهط
 الوكالة) لان الكفالة
 اقوى للزومها فتصل
 ناهضة (بخلاف العكس
 وكذا كلامه في كذا
 الوكيل بالقبض بطلت
 وكالته تقدمت الكفالة
 او تاخرت)

الكفالة عدم صحة الوكالة ابتداءً، فجعلها حالاً للوكالة فوسع لان بطلان الشيء منه نبوة (قوله لا
 دأما) من أهم أقوى (قوله لا باع) ما سبب للموكل (قوله لم يجز) استثنى كمال الشريعة لا
 يوكل الامام يدع المأثم دفعه أبو اسعود عامر من أنه سبب وهو غير فلا تلحقه هذه (قوله
 ما امرأه يصير عاملاً لنفسه) لان حق الاقتضاه لانه من حقوقه ان يصدق وهو أصيل في الحق
 الذي مر عليه وهو عدم جواز كيد الكفيل لله الله كونه واهله ما أن لم يتوق
 ترجع إليه فاذا ضمن على المشتري ان يكتفه كذا في طوابعه لنفسه وهو محال لان الكفالة
 قسم الكفيل الى ذمة الاصل بل مطابقة ودينان من المحال أن يصير له مطابقة على نفسه
 أو دين عام أو باع يطلب الشيء لو كان كسلاً لئلا يقع كماله لنفسه ولا معنى له (قوله ورجع)
 أي على موكله بالسبع (قوله لا يله) أي يطلان اسمان وإذا كان اسمان باطلاً وقد أدى
 بحكم الضمان كان الاداء باطلاً أيضاً لان الباقي على الباطل باطل ولان حكم الوكالة انما هو
 أنه لو أدى على غير لزومه أنه أن يرجع مما أدى (قوله و بدونه) أي لضعاف (قوله لا) أي لا يرجع
 (قوله ارجعه) قال في الشريعة لا يله ولة أي أن يقول الرجوع حصل في أدائه اليه بجهة اسمان
 كدائمه يحكم الكفالة من المشتري بدون أمره بدينان ١٥ ولا يجزى أن الرجوع في فائس
 عليه انما هو في نفس الكفالة وأما الاداء فهو لم يشبه أو أي يختلف مسئلة اعل أنه اذا
 أدى على حكم الضمان لا يله أي يتبرأ من موكله في طهنة وقد ذكر المسئلة في الحاشية
 وقام اعتمها في الهندية من غير تمسك بهذا التصديق وهو اذ لا يرى لو كفل بالبيع اذ باع
 وكفل بالتمسك من المشتري لا تصح كفالته ١٥ وفي الهندية ولو صالح الامر عن التمسك الذي
 على المشتري على عبده ولو كفل منه أو قضى الوكيل انتم عن المشتري كذا في جاز أو برأ
 ما تفرى ويصير العبد له موكل ولا يكون للوكيل أن يرجع شئ لا على الأمر ولا على المشتري
 (قوله فصدقه الغريم) ويصح ثبت اسو كفل بالدية مع اقرار المدينين به بجر (قوله أمر
 بدفعه) أي أمر ارجاعه سراح أي في مال نفسه لان الديون تنقض باعناها بخلاف اقراره
 شخص لوديعه الا في لان في المطالب في العين (قوله لا باقراره) لان ما يدفعه
 خالص حقه ولان المدينون غايته في الدين من مال نفسه عما في دمه فاقراره عما هو على نفسه
 يشق (قوله ولا يصدق لو ادعى الابناء) أي لا يثبت الا بقرائه بجر ودعوى بل ان يرضى على ذلك
 صح لان الوكيل بالتبضع لا يملك له مومة وسبب في قوله ولو كرهه بقضائه فادعى الغريم
 ما يصدق حق موكله الخ (قوله لا امرأه امرأه بدفع الدين اليه) أي انما يثبت بانفسار
 الاداء لانه لم يثبت الاستيفاء حيث أنكر الوكالة فقوله بانفسار اياه بالبيعة ومع طرف متعلق
 بالمصدوق به أي مع أن انفسار ادبب الانكار مع العين على عدم الوكالة وفي البصر من البررة
 ولو ادعى الغريم على المطالب حين اراد الرجوع عليه أنه موكل القاض ورجع قبل وبعد اقرار
 انكر حلفه فان نكل برئ ١٥ وفيه عن اياه وان اراد الغريم أن يملكه بالله ما كان له
 ذلك وان دفع عن سكوت امس له الا اذا عاد الى التمسك وان دفع عن التمسك بامس له ان
 يملكه وان عاد الى التمسك لم يملكه يرجع على الوكيل ١٥ فاطلاق التمسك في محال التمسك
 تأمل (قوله ورجع الغريم به) أي بما دفعه ان باقية يده لانه ملوكه وانقطع حق المطالب عنه

لما قدم (و كفل بالبيع اذا
 ضمن الثمن للبايع عن
 المشتري لم يجز) لما مر
 أنه يصير عاملاً لنفسه (فان
 أدى بحكم الضمان رجع)
 لطلانه (و بدونه لا) (تبرأ
 ارجعه) أنه وكيل العائيب
 بقضائه فصدقه الغريم
 أمر بدفعه اليه (علا
 باقراره ولا يصدق لو ادعى
 الابناء) فان حضر العائيب
 فصدقه في التوكيل (فما)
 ونهت (والأمر الغريم
 يدفع الدين اليه) أي
 العائيب (ثانياً) انفسار
 الاداء بانفساره مع عينه
 (رجع) الغريم (به) على
 الوكيل ان باقية يده ولو
 (حكا)

الرجوع عليه في مثل هذه الصور وكذا من أمثلة المختلن لان الالف انما يقبضه وكالته عن شقه
 تامل (قوله) وكذا يقبضه اذا لم يصدق على (لو كالة) فانه يرجع عليه لانه انما دفع له على رجا
 الاجازة فاذا انقطع رجاءه رجع عليه (قوله) يتم صورتي الكوت والتكذيب (أي عدم
 تصديقه به كونه أو تكذيبه) لان الاصل في الكوت عدم التصديق (قوله) ودفع له ذلك
 على رجا (لو كالة) فانه يرجع عليه كما ذكرنا (قوله) فهم (أي الثلاثة) (قوله) فان ادعى لو كيل
 هلاكه (أي في صورته) لان ائتمان عليه بهلاكه وهي ما عدا المسائل الثلاثة (قوله) أو دفعه لموكله
 صدق الوكيل بمقتضاه (بدعوا ما شئنا) وأذا المال للموكل لانه أمين ادعى اتصال الامانة الى
 مستغفها فيصدق في برائة نفسه ولا يصدق فيها اذا من بابا شذبه منه وكذلك في بقية الصور
 السابقة والاول ذكره المسئلة بعد قوله الما دون ضاع لاجل تصديقه تامل (قوله) وفي
 الوجوه كلها) وهو ما اذا دفع مع تصديق أو تكذيب أو كوت سمته عند الدفع أو قال لا تخيذ
 قصت من على أي أبرأتك من الدين اه (قوله) ليس له الاستعداد حتى يحضر العاقل (لان
 المؤدى صار حقا للعاقل اما ظاهرا أو محققا لانه اذا دفعه الى فصولي على رجا الاجازة لم يملك
 الاستعداد لاحول الاجازة عداية وهو أحد قواين كافي جامع الله وليس قال له علامه المقدمي
 وعدى شكال في المنع لاسباب اذا سمع عنه عدم الامانة سوى وعلى القول بالاستعداد لو دفع
 الى رجل يدينه الرب الدين له أن يسترد لانه وكيل مدين وقيل لان من باشر انصرف
 انقض ليس له أن يدينه مالم يقع اليأس من غرضه (قوله) أو على اقراره بذلك) أي لو كان
 لو كيل مقر في الحال رجا فيهم من كلام الشرح انه يرده الدفع وبالنظر الى كونه قد تناق
 حق العاقل فيما قبضه ولا يملك اتصال حقه باقراره فبني أن لا يعتبر اقراره فليراجع (قوله)
 لم يقبل) أي ما ذكرنا ما بالطر فليرجع فمدم القبول ظاهر وأما بالسر في ارادة الاستخلاف
 فالمراد به أنه لا يمكن من استخلافه ومع هذا لا يكون له حق الاستعداد ولو قال لم يقبل وليس له
 استخلافه ان كان اظهر ما يراة (قوله) فيه في نفس ما أوجب له العاقل وهو المدفوع فانه
 حقه ويريد الدافع الرجوع فيه وهذا في الصور وفي الاولى لانها بيده على (قوله) نقبل
 لان انقض من الموكل لان ما ثبت بالبيان كالات بالبيان (قوله) وورثه غرضه) أي صدقونه
 (قوله) أو ووجهه) أي ذهب لموكل الدين للمدين لان هبة الدين من المدين ابرأ ولو أرا
 انحرى المدين به قبض الدين يرجع عليه به فكذلك يرجع على وكيله هذا اذا كان قائما ولو حكا
 وكذا لو كان هالكاً ولم يصدق على الوكالة امان صدقه فقد جعله اماناً لادمان عليه
 في الهالك وكذا فيما اذا ادعى الدفع الى الموكل بيمينه (قوله) الا اذا صدقه على (لو كالة)
 فيأخذ قائم ولو سلكا هالكاً (قوله) حلف ما يدعي في بعض النسخ ما علم وعارضا انما في ما به لم
 ان الطالب وكلاء قبض ديسه فاذا حلف لم يدفع اليه وان شكك في قضى عليه بالمال لو كيل اه
 وعن أبي حنيفة انه لا يحدقه لان حلفه ينافي على انه خصم ولم يثبت الاجابة (قوله) فصدقه
 المودع) وان لم يصدق له لا يؤمر بالدفع بالاولى (قوله) لم يؤمر بالدفع اليه على المشهور) لانه قرار
 بمال له بخلاف ما اذا ادعى الوكيل قبض الدين لانه اقراره بمال نفسه اذ الدين يقضى مثله
 لا يمينه فلو هلك لم يدفعه منه مائة من لا يضمن وبني أن بعضه لانه مع من وكيل

(وكذا) يقبضه (اذا لم
 يستغف على الوكالة) يتم
 صورتي الكوت
 والتكذيب (ودفع له ذلك على
 رجا) الوكالة فانه أسباب
 للرجوع عند الهلاك
 (فان ادعى الوكيل هلاكه
 أو دفعه لموكله صدق
 الوكيل) بمقتضاه وفي
 الوجوه المذكورة كلها
 الخويم (ليس له الاستعداد
 حتى يحضر العاقل) وان
 برهن انه ليس وكيل أو
 على اقراره بذلك أو اود
 استخلافه لم يقبل لاسبابه
 في نفس ما أوجب له العاقل
 ان لم يورهن ان الطالب يحضر
 الوكالة واحد من المال
 تقبل بصر ولو مات موكل
 وورثه فريجه أو ووجهه
 اخذ قائم أو واهل الكافة
 الا اذا صدقه على الوكالة
 ولو اقر بالدين واجه
 الوكالة حلف ما يدعي
 المدين وكلاء حلف (قال في
 وكيل قبض الوديعة
 فصدقه المودع لم يؤمر
 بالدفع اليه) على المشهور

المودع برعته فهو كمنع من الموكل ولو لم يملكه سكت في يده وأمكن المودع ان وكاله يسمى المودع
بتسليمه وله تخليفه انه ما وكاله فان نكل برئت ذمته وان خلف ضمن ولا يرجع على الوكيل لان في
رعه المودع طالم بتضمينه والمطلوب لا يسلم الا اذا ضمنه عند الدفع كأمير ولو دفع له ولم يصدقه على
الوكالة يرجع عليه مطالقا كانت العين موجودة أو لا ولو كانت فأنه أخذها في كل الوجوه لانه
ملكها بالعمان ولو اراد استردادها لم يملكه واحذوا في الملقط او أقر بالقطعة (رجل على
يؤمر بالدفع اليه بجره قال في جامع القسوين واذا قضى رجل ودية وتبيل فمال الربا ودية
ما وكاله وحلف على ذلك ودعى المودع رجوع على القاض ان كان بعينه بل وحضر به وكذبه
في الوكالة لا يرجع المودع على الوكيل او صدقه ولم يشرط السمان عليه ولا يرجع بعينه لو غابا
وبقيته لوها (نكار أقول) لو صدقه ودفعه بلا شرط يأنى أن يرجع على الوكيل وقاضا في غرضه
لم يحصل فله نقضه على قيد من مامرى الهداية من ان المدين برجع صدقة الى وكيل صدقة
لوا بياض كد هذا والله تعالى أعلم اه قات ما بحثه من اختلاف من كلام الكافي كما هو غيوت
(أقول) وهذا كله اذا لم يثبت وكالته بالينة المواتية بانه وكيل بقبضها فانه يؤمر بدفعها فلو
امتنع مع ذلك فمن اذا كان به حكم الحاكم الشرعي المستوفى شرائطه اشرعية المواتية
ولم يقض عليه بالدفع لا يضمن تأمل (قوله خلافا لابن الشحنة) فيه ان ابن الشحنة نقل رواية
عن أبي يوسف انه يؤمر بالدفع وسط ما هنا هو المذهب المتشدد فلا معارضة ومنه يعلم ان
ما دعاه السيد الخوى من أنه لا يؤمر بالدفع اليه اجتماعا فيه نكر أبو السعود (قوله مطالقا) أي
صدقه أو كذبه أو سكت (قوله لما من) من أنه يكون ساعيا في شخص ما أوجبه للعائب (قوله
وكذا الحكم لو ادعى شراهما من المسائل) أي مثل ما ذكر من الحكم لو ادعى رجل شرا الوديعة
من المسائل وصدقه المودع (قوله لم يؤمر بالدفع اليه) لانه ما دام حيا كان اقرارا بذلك لغبر لانه
من أهله فلا يصدق في دعوى البيع عليه (قوله لانه اقراره على الغير) أي بانه باع ماله أي أو أنه
وكاه في قبضه فهو عمله للمستلحقين (قوله ولو ادعى) أي لو ارث أو الموصى له لا لو كبل كانوا همه
العين لان المودع لا يؤمر بالنسب المسمى الى مدعى الوكالة أصلا ح وفيه أن الوكيل لم يده الدعوى
ماد وارثا أو موصى له ونرجح من الوكالة (قوله لا نقضه) على ذلك الوارث أو الموصى له
ويظهر الفرق بين مدعى الارث ومدعى الوصية ومدعى الشرا وان على مسئلة الشرا لانه
اقراره على القاب بالبيع فهو أيضا اقراره على المودع بالموت وبان هذا وارثه فليتأمل (قوله ان
لم يكن على الميت دين مستغرق) فان كان ودفع الوديعة الى الوارث بغير أمر القاضي ضمن ولو
أدى مديون الى الوصى بغير أصلا بجامع القسوين ولعل المراد بالمستغرق ما يحتاج كلها أو
بعضها نقضه مذ وكذا يسمى ان لم يكن مستغرقا ودفع الى الوارث بلا أمر القاضي على
ما يستفاد من سياق كلام الجرحه ربا في جامع القسوين (قوله ولا بد من التلوم فيه) أي في
صورتي الوارث والموصى له وفي هذه التلوم والاشهر تهوي به الى رأى القاضي وقد قدمت
هذه المسائل في مقدمات القضاء وتقدم الكلام عليها (قوله لا يؤمر به) أي بالدفع لعدم
اتفاقهما على ملك المدعى ولم يقل في صورته دعوى الوصية لم يؤمر وارثا لم يكن ذوا اليد خصم
وقيد دعوى الارث والوصية للاحتراز عن دعوى الايصا اليه فانه لو ادعى الايصا اليه وصدقه

خلافا لابن الشحنة واودع
لم يملك الاسترداد مطالقا
لما من (وكذا الحكم
(لو ادعى شراهما من
المسائل وصدقه) المودع
لا يؤمر بالدفع لانه اقرار
على التهم (ولو ادعى
انتقالها بالارث أو الوصية
منه وصدقه امير بالدفع
اليه) لا يوافقهما على ملك
الوارث (اذا لم يكن على
الميت دين مستغرق) ولا بد
من التلوم فيه لا يخصص
جهود وارث آخر (ولو
أنكر مونه أو قال لا أدري
لا) يؤمر به

دوا ليدلم يؤمر بالدفع له إذا كان عبداً يد له أو لاه أو قرانه وكين صاحب المال يقبض بوجهه
 أو العقب به يد موصولة لا يصح كذا أو قرانه وكين في حياته يقبضه أو ان كان المدين على المقر فعلى
 قول محمد الأول يصدق ويؤمر بالدفع اليه وعلى قوله الآخر وهو قول أبي يوسف لا يصدق ولا
 يؤمر بالتسليم اليه وان كان اقراره على نفسه اليه اقراره على العاتب من وجهه ودعوى ابراه
 نفسه يدفع المار له فانه لو تحقق موته ما برئ بالدفع اليه بوجهه امرأ فاقضى به الثاني لو حضر
 الوارث وسكر وصاية لا يثبت اليه ولاية ولاية تباع بقريرم تؤدى الى أن يبرأ من الدين
 لاجبة بعد الألف لو أنكر بولائه في حياته لا ولو سكر وأنكر كاره أن يقبضه بوجهه لان امر
 لقاضي بالدفع لم يصح كذا في اثنين من اثنين لكن على جامع الفصولين في بعض أحكام
 لو سكر لا يصدق فيه وبين لو كيل بوجهين أحدهما ان لا قاضي ولاية نصب لوصي فلو قضي
 بدفعه يكون اقراره مؤدياً في سقاط من انه يبرأ وهو برأه دمه بدفعه اليه بخلاف الوكالة
 إذ القاضي لا يملك نصب الوكيل ولو كان لوصي له بدفعه اليه يصير وصياً في جميع المال
 بخلاف الوكيل انتهى (قوله عالم يبرهن) وعليه فإذا برهن الوكيل يقبض لوجهه يؤمر بالدفع
 بدفعه اليه كالتسليم مثله لوصي (قوله ودعوى الابراء كوكالة) فإذا صدقه دوا ليدلم يؤمر
 بالدفع به إذا كان عبداً أو موقفاً صاه (قوله يدفع اليه بعض الورثة) أي جميع ماله (قوله
 ولو تركه يقبض مال) أي كانه على غريمه (قوله أو اقراره) أي الموكل بأنه ملكي فان في جامع
 الفصولين ادعى أرضاً وكالة انه لا موكلي فبرهن فلهذا ابدانه ملكي وموكله أن يرد فقوم
 بكونه يمينه وله أن يضاف لموكل لا وكيل فوكالة لو غابا للقاضي أن يحكم به موكله ولو حضر
 الموكل وصاحبه لم يفرقه بغير الحكم على موكله ولو نكل بطل الحكم اهـ وبه يظهر ما في كلام
 الشارح من قوله ولو عارضه قوله عالم يبرهن لانه وان برهن في العين يدفعه كما مروى في ولم يذكر
 حكمه ما إذا نكل الطالب عن اليمين وحكم ما إذا برهن المدين على الابراء وفي جامع الفصولين
 وان نكل من اليمين يلزمه المال دون الوكيل لانه كان المال عند الوكيل فلا يسأل له عليه انه
 هذا حال الطالب الأول وقد قامت اليقينة على ابراءه فان شاء أخذ به الموكل وان شاء أخذ المال
 من الوكيل ان كان قائماً فان قال لو كيل بدفعه اليه الى الموكل وذلك في فاقول قوله مع يمينه
 وان قال أمرني بدفعه اليه وكيل له أو غريم له أو وصى له أو قضي لي من حق كاتلي عليه
 لم يصدق ونهني المال اهـ قال الشارح في قوله ولم يرد حكمه ما إذا نكل الطالب عن اليمين الخ
 لا اقراره مثل النكول (وأقول) ولم يذكر الشارح في هذه المسئلة ما إذا أنكر ربه مال وكالة
 والذي يظهر ان الامر يرجع الى مسئلة دعوى وكالة عن العاتب في أخذ العريم مال من
 الوكيل ان كان قائماً ودفعه ان استملكه وإذا هل لا يرجوع له عليه الا اذا حمله أشد
 من قولهم ان دعواه الابراء قرار بدين ولو وكالة فتأمل وراجع المنقول فان لم يؤمن صرح
 بذلك والله تعالى اعلم وهذا يقترب من هذا الجواب ما ذكره لأصحاب في تعليل المسئلة فترواهم
 وهذا لا يلزم يمكن محققه في طلب الدين ما اشتغل بذلك فصار كما إذا طلب منه الدين فقال
 أو فميتك فانه يكون اقراره ولم يثبت الا بغير دعواه فهو مؤمر بالدفع اليه كما أو اقراره بالوكالة
 من حيث تأمل اهـ (قوله دفع المال اليه) فيه اثر بأنه لا يحدسه حتى يضاف لموكل بل يدفعه

قال يبرهن ودعوى الابراء
 كوكالة فليس اودع ميت
 ومدينه يدفع قبل نيوت
 ان وصي ولو لا وصي فدفع
 الى بعض الورثة برئ من
 نفسه فقط (أو وكالة)
 يقبض مال فادعى الفريم
 قابض حتى موكله كذا
 أو ابراء أو اقراره بأنه ملكي
 (دفع) الفريم (المال)

ويشع الموكل أو يصرح حتى يحضر فيجاءه وكذا في الوكيل بالاستخفاف وبه سر حتى الهذبه
 (قوله ولو عقارا) أي فانه اذا برهن على الابداء لانه وكل يقبل عند الامام في الدين بحسب خلاف
 الدين ويوقف عندهما في الدين والعين كاف جامع الله ولين (قوله لان جوابه) أي المطلوب بها
 تقدم (قوله تسليم) أي اقرار بالدين والوكالة حيث قال اديت الرب المال او ابرأني منه فهو
 اقرار بالدين والوكالة ثم نعم الايقاع والابراء بالائتساع لا يقبل زعمه ووجه الاقرار رضى على
 قال السيد الخواري وقد جعله دعواه لا يقاوم المال جوابا لوكيل اقرار بالدين ولو كان
 وأنت ترى ان هذا لا يصلح تعديلا لانه يدل على ما ذكره من ان الوكالة تثبت ولم يثبت الا بانه بمجرد
 دعواه فلا يؤخر حقه اهـ (قوله عالم يبرهن) فذا برهن على دعواه لا بانه مشلا قبل على
 الوكيل وان كان وكيله لا يبرهن لان الوكيل به وكيل بالتمسك بصلاح وكيل اجارة لدار
 وقسم اهـ له اذ ادعى به من السكان انه يحمل الاجرة او كاه ورضى بوقف ولا يحكم بقبض
 الاجر حتى يحضر اليه ثب يجرع عن جامع الله ولين والفرق ان هذا وكيل في العقد في القبض
 له اصاله فلا أثبت على العائب كان حكا على العائب ابتداء وفي المسئلة السابقة هو وكيل
 بالقبض فقط وليس لم يثبت بعقده مقدس (قوله وله تعديف الموكل) أي على أخذه واستبدائه
 علو كان فائسا للثبات ان يحكم له بالادفع وداء سر وخلف نه لم يضره مثلا في الحكم على حاله
 وان سئل تعالى الحكم وزمه المال دون الوكيل لى قال كان المال ملكا عند الوكيل فلا يسئل له
 عليه ولو اقام اليتم على القضاء فان شاء أخذه الموكل وان شاء أخذه من الوكيل لو قال فان
 قال الوكيل قد دمهته الى الموكل أو هلك في فاته ولقوله مع عينه وان قال اصر في دفعته الى
 وكيل له أو غريم أو غيره الى أو قضى من حق كان لي عليه لم يصدق ومن المال اهـ (قوله
 لا الوكيل) ولو على عدم العلم باستيفاء الموكل اذ لو اقر لم ينقض على موجب كونه لانه على الغير
 وكذا أب طالب فزوج نفسه الى الفقه بهر هاد قال يني بكر في مرنى وقال الزوج ان دخلت به
 ولم يبق اهـ حتى القبض صدق الأب لانه بالاصل والزوج يدعى العارس والاب ينكر
 ولا يخالف الاب انه لا يصدق لم يدخله اذ لو اقر به لم يصر عليه المهر جامع النصوصين (أقول) وهذا
 التمثيل أظهر مما ذكره الشارح من ان النيايه لا تجري في الغير لانه لا تظهر به لان هذه النيايه
 على هذه الوجه لا يابى قيم او كان الشارح تبع الدرر وقد برى رأيت الوالي قدس عن صدر
 اشهر يمة ما يفرى هذه البحث واذا ان المدعى عليه يريد بذلك ابطال وكالتة كانه يقول له
 ان صحت وكالتة وحق خذ وصحت معى موقوفة على فناء الدين وأنت تعلم اذ ان اياه فو كالتة
 باطله فانه ان أنكرت اذ في مخالفت باقعه ما عمله قال والحق لمن ما قاله زهر فرب الى المواب
 قال في نور العين عن الخلاصة وفي الربايات في كل موضع لو اقر زمه فافا ذكر يستحق الاتي
 ثلاث مسائل وكل من اوجدها غار الدردوا اذا البائع تخلية باقعه ما يعلم ان البائع رضى
 بالمبيع لا يخالف فان اقر الوكيل زمه بالنية وكيل نفس الدين اذا ادعى عليه الماريون ان
 موكله أبرأ من الدين وامتنع الوكيل على العلم لا يخلصه ولو اقر به زمه (يقول الحقير) لم يذكر
 الثالث في الخلاصة وفي النيايه انظر اذا المقر به هو الاجراء في يد عيه المدينون فكيف يتصور
 اذومه على الوكيل اهـ (أقول) وفي كلام الشمولين من انه لو اقر به على موكله لم يجر اشكال لان

ولو عقارا (اليه) أي الوكيل
 لان جوابه تسليم عالم يبرهن
 وله تعديف الموكل
 لا الوكيل

الوكيل بالتصومه على لا يرد في العيب وهذا يحكم مدركا من ابيه لو اقر به لزمه أي
 لزم الموكل واعلمه اقولان قائل (قوله خلافة لفر) فقال خلفه على علمه فان اخرج عن
 الوكالة لان البيعة لما جاز بها عليه ما يقع امنه ما طهرته في خصوصية جازان بخلاف لكل
 فثبت هذا الحق ولا يبيد في يوفى ان لو كبل قام مقام الموكل في الخصوصية والقائم عن
 غيره لا يستحق في يدي يوفى من الاستدعاء كالنبي ا هـ شلي وفي النهاية ولم يذكر محمد العا
 لا رواية عنه اراه مع زمر قال بعضهم وقول زمر هو الحق ا هـ ومنه في جاشية المولى عبد الحليم
 (قوله بعيب في امة) أي برد امة بسبب عيب ح (قوله لم يرد عليه) أي لم يرد الوكيل على البائع
 ح (قوله حتى يخلف المشتري) يعني لا يقضى العاقد عليه بالرد حتى يمتدح المشتري ويخلف اياه
 لم يرض بالبيع وهذا عند عدم ابيته فان اقام ابيته على (حاصص) بل يوم البيع (قوله وانفرد
 الخ) أي بين هذه المسئلة حيث لا رد لامة على البائع وبين الذي قبلها حيث يدفع لعريم المال
 الى الوكيل ح زيادة (أقول) هـ هذا الفرق بخلاف ما أتى في رواية اذا صدقه كانت له اتفاقا
 وبعل لا يوفى في ان يعلل ان يقال ان لم يأت مع منكر لا صدق الرده عليه فيكون اقول قوله عالم
 ثبت عليه بين المشتري بخلاف الدين فانه قد اعترف بالثعال ذمته به ثم يرد الحروج عنه فلا
 يصدق لا يبرهان ولا شك ان البائع مما دفع استحقاق الرده عليه والمدفون واقع لدين فدلزمه
 باعتدائه والرفع اسهل من لزم ولا يقال ان قوله عالم يرد عليه أي لا يقضى الحق بذلك وقوله
 لان القضاء لا يرد دليل في قضاءه بل الحق لان القضاء يرفع الخلاف مطلقا سواء كان التقاضي
 حقيقيا أو غيره الا في مسائل مستثناة لأن العمل بهذه المسئلة منها ولا يقال ان الحق قضى
 بخلاف مذهب لان المعقود في المسئلة انه لا ينفذ قضاؤه في ذلك ولا يقال معنى قوله لم يرد
 لا يقضى أن يرد لامة خلاف المعروف في مثل هذه العبارة أو كذا ذلك بقرينة مقابلة وهو دفع
 لعريم المال واما من هو من قبل يفتي بل يجب ويرده قوله ان القضاء اخص لا يقبل النقص
 وصرح في البصر والبيان بان هذا لقضاء لا بخلاف المشتري لعدم الفائدة لان القضاء ينفذ
 عنه ما هو او باطنا (قوله مع لا يقبل النقص) لان التمسك يمكن هنا بتعدد ما قدضه
 الوكيل اذا اظهر الخطا عند كونه ولا يمكن ذلك في العيب لان القضاء اخص لا يقبل الظاهر
 وابطا عند أي حقيقة روجه الله تعالى في دفع القضاء ويلزم ولا ينافي المشتري بهذا ذلك لانه
 لا ينفذ اذا لا يجوز في القضاء وفي مسئلة ليس فيه قضاء وانما فيه الامر بالتصليم فاذا ظهر
 الخطا فيه أمكن نزع منه ودفعه الى امر لم يمس غير قضاء القضاء ولان حق الطالب في الدين
 ثابت بين تصديق الموجب فلا يمنع عن الوكيل استيفاء ما لم يثبت القسوم ما يمسقطه ولا
 كذلك العيب لانه لم يثبت بثبوت حق المشتري في الرد لا احتمال انه رأى العيب ورضى به وقت
 التسليم فيمتنع بثبوت حقه في رد امة لا يوافقا عند أي يوسف ومحمد يجب أن لا يفرق بين
 المسئلة بل يرد فيه ما قبل لا يصح عند أي يوسف أن يفرق في الفصائل لان من مذهبنا ان
 الله شيء لا يرد بالعيب على البائع عالم بخلاف المشتري باقعه ما رضيت به هذا العيب وان لم يدع
 البائع ارضا لا بد من حضور المشتري وحده ا هـ (قوله بخلاف ما مر) أي من مسئلة الدس
 لان تعدد الدس يمكن باستدعاء قضاؤه الوكيل اذا اظهر الخطا عند كونه اذا القضاء لم ينفذ

لان التباينة لا تجوز في
 اعيان خلافا لفر (ولو كان
 بعيب في امة وادعى البائع
 ان المشتري رضي بالعيب
 لم يرد عليه حتى يخلف
 المشتري) والفرق ان
 القضاء اخص لا يقبل
 التباين بخلاف خاص

باطن لا يملكه ما مضى الا بعد التسليم فلم يكن قضاء في العقود والفروع (قوله حلاها له) ما
 أي لا يملكه ما مضى وعنده حيث قال لا يملكه القضاء في الفصول لان قضاء القاضي عندهما ينفذ
 ظاهر فقط اذا ظهر انطباع وأراد بقوله في الفصول مسمى لرد العيب وقصص الدين عند
 ادعاء ما يبرته وقيل الاصح عند أبي يوسف انه يخرق في الفصول لان مذهبهم ان القاضي
 لا يرد بالعيب على البائع مالم يستطع المشتري بطله ما رخصت به هذا العيب وان لم يدع
 البائع الرضا الى آخر ما قد عدناه قريبا من مذهبه (قوله ولوردها الوكيل الخ) مناف
 لما تقدم من ان العاني لا يقضي بالرد اللهم الا أن يقال معناه لا ينفذ له ذلك ولو لم يكن كان
 القضاء موقوفاً على حصر المشتري وكذب البائع مضي لقضائه على العصة وان صدقه
 استرددها نال ح ولا تنس ما تقدم قريبا والمراد بردها أي بانه ضايد له قوله لان القضاء
 لا عن دليل الخ وادراك الرد دون قضاء فالحكم كذلك بالابى ولا يقال انه لم يرد عليه لانه
 المتقدمة فكيف يقال ولوردها الخ فهذا انقض لا ينفذ ولا يقول ليرد عليه أي لا يوسع للقاضي
 الخ في أن يحكم عليه بالرد لا يبرر البائع للرد القضاء وقوله ولوردها عليه أي قضائه غير
 حفي يرى ذلك لم يكن قد صرح انما قال ان القضاء لا عن دليل الخ لكن مسمى هذا التعديل يبطل
 ما عمل به ولا يمنع الرد على البائع الا أن يجعله من المسائل التي لا ينفذ فيها حكم القاضي
 حيث كانت لا عن دليل ولذا لا يوسع للمضي ان يقضي مسمى فتأمل (وأقول) ان ردّها أيضا على
 المشتري البائع عند الامام لا يكون الا بعد حلف المشتري فلم يكن انصاه عن مسمى بل بل
 عن دليل ولوردها الا سلفه لم يكن له ذلك عنده الا أن يقال انه حكم به على قوله ما اذا حصر
 وصدق على الرضا كان القضاء باطلا انما قال ان البائع انما سقط حقه في المبيع المتيقن
 (قوله فلا يثبت باطنا) اعترض به اذا جرح فض القضاء عنده أي حثيصة أيضا يابى بسبب
 كان لا يتم الدليل المذكور للفرق بين المشتريين (قوله أو الشراء) قيد به في البصر عن
 الخلاصة الوكيل يبيع الذي شرا اذا أمسكه وباع ويشتره لا يبيع والوكيل يبيع بالشراء اذا اشترى
 ما أمر به ثم اتفق الدراهم بغيره لم الى الآخر ثم قد البائع غير جار أو اشترى بغيره غيرهما
 نقد فأنتم الموكّل فاشترى الوكيل وقضى للموكّل وهو له عدى له وبه يظهر ان القصد
 هو التمسك بخلافه أطلقه المصنف والشارح كعادته عن نقله (قوله عن ركة) اظهر انه
 ليس بقيد ح ويدل عليه اطلاق ما يأتي عن المتن (قوله أو بالرجوع) أي أو باجعل الذي
 قبضه من الموكّل عوضا من صدق به من مال نفسه (قوله كذا قيد الخامسة في الاشياء الخ)
 الصاهر انه قيد في المسائل كلها لكن دانه لان الموكّل لا يقع ما فعله موكله الا بالية
 فان تصادفها مع الاكلام وان حرم الموكّل ينه نظر الى بقائه فان قدّم من مال الموكّل كان
 موكله والا كان لنفسه وكل ذلك ان قضاءه اما الديانة فالشر الموكله متى بواه فيعبرم على الموكّل
 دفعه ان غلب على طنه صدقه والواقع في مسمى انه اشترى بغير مال الموكّل فلا بد من النية
 (قوله حال قيامه) أما او استعمله ثم أنش من عنده يكون متبرعا اجابك لان الوكالة قد بطلت
 فدفع العوض الى غير خاله بغير أمره تبرع كما فررد الاتفاق (قوله لم يكن متبرعا) اذا كان
 مال قاضي بل يقيد بغيره ومه انه يشتري بالمردوع اليه شبه بالثقة ثم اشترى بماله نفسه

خلافا لهما (قوله ولوردها
 أو كمل على البائع بالبيع
 فحصر الموكّل صدقه على
 الرضا كانت له لا البائع)
 انصافا في الاصح لان
 انصاه لا عن دليل بل
 الجهر بل بالرضا ثم ظهر
 خلافا فلا يثبت باطنا ثم اية
 (والمأمور بالانفاق) على
 أهل أو بناء (أو القضاء للمدين
 أو الشراء أو انصاف)
 عن ركة (إذا اشترى
 ما دفع اليه ونقد من ماله)
 أو بالرجوع كذا قيد
 خلفه في الاشياء (حال
 قيامه لم يكن متبرعا)

ذهب الامام وعندهما الاتعين في المسائل وتكلموا. أم (قوله نعم في الحق) الذي
في البحر عزوه الى المتفق بالتون وهو كذلك في بعض النسخ وكذلك في البحر ومن غير ذلك
بهم والوجه في ان الامام اتي امر يقضهم ام يدونه كما هم قائلون وقد من ذلك من
ديانها فلا يكون من مرقاطه انه لا وجه لذلك. تذكر انهم لم يمتنعوا لانفاق عاقبها لان قضا
الدين في ذمة المايون كقيام الحامل في يد الوكيل موح (قوله جرحا ما) أي جرح
قضاء الادبانه لم يامر مباشر بمجاله من ليعاد في ذمة المايون فكانت بدلة ما لو كانت
الامام عنده كما عت (قوله وما لم يقيم غائب) والامام سر كذلك بالارح (قوله جرح
الانصار) عبادته كان يصح. ومن حاله في شراعه رده ونوى الرجوع يرجع ديانه
للقضاء ما لم يشهد ولو نوباً أو طه امارا شهد انه يرجع الله ان يرجع لولا حاله والافه لوجه ما
حلي ووقفاً الوشاة لا يلزمه رجوع وان لم يكن له حال لو انشأه واولا ولو اتفق عليه لوصى من
سأله وما لم يقيم غائب وهو متفرع الا ربه قد يقرض عليه أو يرجع الله رقل سارح
في آخر كتاب الوصايا ما بان في هذا وما يصحاقه قد لا يطرب كلامه انما في الرجوع ساطع
أو بالاشهاد عليه والقصر على أدب الاوصياء عن المحدث في رجوع الوصي بالاشهاد
للا رجوع خلاف المشايخ والذي حرره سيدي الوالد في المسئلة قولنا أسد ما
عدم الرجوع الا بالاشهاد في شكل من الاب والوصي والشان في المسئلة في ارباب
مقطوعة في الاوصياء الى اولادهم او عوارب العال من شقة الوالد لا تنفق على
الاولاد لهم ولا لغيرهم رجوع بمختلف الوصي الاجبي ولا يحتاج في الرجوع في الاشهاد
والقول الاول سداد والشان في قياس رده من ترجع الاول وعليه منى امه ما عفا
وهذا كما في القضاء وقد تم الى علم الله وعلمه معام امه ان على ذلك. ان فرجه ان
ثبت (قوله فروع) تنكر اوضح ما بان في قول الاول اب قوله الو كالة الجردة أي عن ضرورة
تخمس باحد اربعة اقسام في الكالة ويجوز ان يكون كالة لولديه لا حصص حاصره وقد مر
انه لا يثبت التوكيل بشهود ومضنون الخ لانه لم يشهد له توكيل بشهادة على دعوى صحيحة
راجعه (قوله لا تدخل في المسلك) يعني لا تنبى مع الله انى قال المولى. هذا ما لم
لو كالة الجردة ولو كانت وكالة عامة لا تنص في الامر بالارح ولا ضمان ومن ذلك فرع على ذلك
انه لا يجبر على التوكيل بالاتفاق والتدبير والكله والهيئة في الارح ولا يبيع ولا يملك ولا يملك
من فلان اذا غاب اوكل ولا يجبر لو اكل بدنه وكاله ولو كانت وكالة عامة الا ان ضمن كما
في الاشياء. فترصر عليه ان قارئ الهدية مثل على يجبر لو اكل في دين وجب على موكله
اذا كان للموكل مال تحت يد موكله وامتنع الوكيل من عطائه وان كان اوكل حاصر
أو غائباً أجاب انه يجبر على دفع ما ثبت على موكله من دين اذا ثبت للموكل امرار وكيل
يدفع الدين أو كان كفي. لا ولا لا يجبر ان قلت هذا لا يعترض ساقط عن آخره انما في
الاشياء بمقتضى على الو كالة الجردة وهي لا تنص في الامر بالارح ولا يبيع ولا يملك ولا يملك
له مال بؤمره لم يتفق على العير بؤمره كونه يكون كالواهب حيث لا يجبر على التسليم وقوله
ويانه في الدور) يعني عنه بما ياتي من قول المصنف اول اب لا في ولا يصح المسلك

نعم في الماتى لو امره أن
 يشخص من مدينه أنف
 ويصدق فتصدق بأن
 ارجع على المدينين
 جازا استعسانا (وصى أخفى
 من ماله) (المداد) (مال
 اليتيم غائب فهو) أى
 الوصى كالآب (منطوق
 لا أن ينسب ماله قرض
 عليه أو أنه يرجع) عليه
 باسم الله وامرؤ غمره
 وعلمه في الخالصه بين
 قول الوصى وان اعلم
 في الانفاق لكن لا يتجمل
 في الرجوع في مال اليتيم
 الا باليقينه * (مروغ)
 أو كالة، لمجردة لا تدخل
 تحت الحكم ويأنه في الدور

جهته ود قال فيها افلاعى اصغرى الوكيل بدعى ليس له احضر حصصا فقر بالوكيل
 راء بكر الدين لا تثبت الوكالة حتى لو رد الوكيل القيمة اليدوية على الدين لا تقبل وإذا ادعى
 ان فلانا كان بطلب كل حق له بالكوفا وشهده والمصومة فيه وجا باليدوية على الوكالة
 والموكل غائب ولم يحضر الوكيل ل أحد الموكل قبيل حتى كان الفاضل لا يسمع من شهوده
 حتى يحضر خصما جاحدا ذلك أو مقر يا حيا بغيره يسمع ويقر ولو كالة فار احضر به بذلك
 غير عايدى عليه حقا للموكل ليصبح الى اعانة اليدوية لو كان يدعى نه وكما بطلب كل حق له قبل
 اربعة مئة يشترط - حذر ذلك به منه ولو ثبت ذلك بحضور من ذلك المدة من جاء بمحضه آخر
 يدعى عليه حقا قيم اليدوية على الوكالة مرة أخرى اه ثم قال نعم ما بعد ذلك لو أقام الوكيل
 ضمن كل حق يثبت هدت دفعة على الوكالة وعلى الحق للموكل على المسمى عليه
 قال أبو حنيفة نقول على الوكالة لا يرد اذا قضى بها يوصى الوكيل باعادة اليدوية على الحق
 للموكل على المسمى عدوه هو ده ما تقبل على المسمى وقضى بالوكالة أو لا ثم بالمال وكذا
 على المسمى عدوه الوكالة بالوكرته مع المال اه فقوله ولم يحضر الوكيل احد اى من
 الكوفا للموكل من قبله حتى اى عايدى على الموكل - وان كان مقر بتركه له أو جاحدا وهو
 اراد من اطلاقه ونعمه وقوله قد حسب على نزع الحائض منه ان يرضى وهو مستدأ به
 للموكل والجلالة حصة احدا وذلك شارة الى ان الوكيل كان الغيب المردود به عند اليه حتى
 اذا حضر خصما جاحدا أو مقر يسمع الفاضل دعوى وكأني لينة ايام اهداهو المراد
 ذاته ثبت كانت بالاقرار وبقدره طفا من غير حاجة الى اليدوية كالمس (قولده صحت الوكيل
 اسلم) اى لا - لا يذبح الدرهم لان اباه على بره لا فخر جازر كالبيع والشره
 وقد تقدم ان شبهه على هذه المسئلة في باب الوكالة بالبيع والشره حيث قال ههنا والمراد
 بالشره الاسلام لا قبول له فانه لا يجوز ان يكال ولو صدقه به بارة لربى فربعه وفي شرح
 بوجبة قال في البوطوط داركا ان يخذل الدرهم في طعام مسعى فاحده الوكيل ثم
 دفعها الى موكل والطعام على الوكيل ولو كان على الموكل الدرهم فريض لان اصل الوكيل
 باطل لان المسلم ليه امره ببيع الطعام من ذمته الى ذمة الوكيل ولو امره ان يبيع عين ماله
 على ان يكون الثمن على الامر كان باطلا فكذلك ذم امره ان يبيع طعاما في ذمته وروى
 المسلم من مبيع المسانيس فالتوكيل به باطل نه (قولده لا يقبل عقد السلم) فاذا وكاله ان
 يخذله راها في طعام مسعى فاحدها لو كمل الى آخره قد مضى في المقالة السابقة (قولده
 قلت طر ان لم يلح) فزعه الى ما قبله لانه كالموكل على ما صرحوا به وفي هذه العبارة لا يجوز
 اخذها بالاعتبار وهي مشقة على من تلحق احداها يجوز للقبه ان يبيع من ربيع الوقف في
 ربه وهو - حصره كالموكل به في ذلك لم يترأس المال وثبت في ذمته كالمسئلة السابقة فهو
 ما ورد دفعه له من غلة الوقف وايس المراد بثبوته في ذمة مناسر اليف - والعقد بل المراد به
 كاشفى ثبت في الذمة ثم ما عليه ب و ب لا عاوب وبهنا عليه في المجلس كانه وكيل
 بالشره يصح وان لم يكن الشره كما وتقول الثمن ههنا على أى رأس مال السلم لان مال الامانة
 يتعين بتعيينه - فثبت ان قيم الوقف وكيل الوافد ولو كالة امانة لا يصح - بها ولا

مع الوكيل بالسلم
 لا قول عقد السلم
 فلا طر ان يسلم من ربه
 في ذمته وحصره وليس له
 ان يوكل

انتم وان ذلك لا يصح جعل المصارف عليه اذا ارادوا ان يحولوا في اقربه ائتمنا يحفظ زرعها
ويقررون له على ذلك جعله لا وهي ان يامروا عقد السلم ويؤمنوا من الوكلاء على ما هو مقدر
لهم باطننا اعله لم يفع انتنت في ذمة الوكيل ولو صرفها من غلة الوقف ضمنتم او لو صرف
مال السلم على المستحقين لم يرجع به في غلة الوقف وكاله منصرفا عنه صرف مال غيره في غير
ما اذن له فيه تصرفا على المسئلة السابقة لا يتركيل بقول السلم هذا حاصل ما ذكره شرح
لوهية في هذا المحل وقد ذهب على فهم هذا الكلام ولم يتخصص معه صاحب المدخل وله
حق فتح المولى شفي بعباب على طي انه هو المراد في تصرفه المصلحة في المسئلة الثانية وهي
ان خصما يكون ماطرا على وقف غير يدرى يصح له ان يبايعه او اعليه بمجيب يستمع هو عاجلا
والامين آتيا لا هذا الشخص الامير شي على ذلك يقوم مقامه وباخذ من مولات الوقف بدلا من
المحل وهو لا يجوز لانه بيع الوكالة في المعق الماعل ان الناظر وكيلا لوقف وهذا يجعل
في زمانا كثير في المناظرات والوقف ويسعون الترمات فاد التحويل في ذمة المصلحة وهي ان
ياخذ الناظر من الامير مبلعا له لوما لسا على غلة الوقف بصرفه في مصارفه وباخذ من
ما عينه له الوقف من الشراء ولا يوجب له ذلك الامير غلة الوقف على انه السلم لم يجهل
لناظر يقع نظاره ولا يبايعه فهو ايضا لا يجوز لان الناظر وكيلا عن الوقف كانه صار
وكيلا من الوقف في قبول عقد السلم واخذ الدرهم وسرها على المستحقين يكون منبرعا صار
التوكيل بعقد السلم لانه لانه هذا الدرهم وسرها على المستحقين يكون منبرعا صار
مال نفسه وثبتت الغلة في ذمة المصلحة من ماله ما هذا ما ظهر في ثم لا يخفى ان هذا كله انما يكون
اذا كان مقدار السلم لم يقب مع سائر شروط السلم ولا يملكه من ماله من جهة اخرى كالا يخفى
والله تعالى اعلم فانه سيدي الوالد رحمه الله تعالى (قوله ب) اي بقبول السلم لم (قوله من يجهله
اي مثولي الوقف بقوله جعل يتراضيان عليه كاعلم (قوله ائتمنا) منه قول يجعل (قوله ب) امر
عقد السلم) في ياصور من حبوب ارض لوقف وهذا هو محط الفائدة وان السلم يجزى لماعلم
(قوله وسلم) اي يقبض قدر مائتاضيا عليه من الجمل بجهله ائتمنا على السرية (قوله لانه)
اي مثولي الوقف (قوله لا يصح بيعها) اي الوكالة التي هي امانة فلا يصح الترم الجمل
مقابلتها اي ولا المصلحة التي اصطنعها الان التوكيل في قبول الاستلام باطل (قوله وغناه في
شرح لوهية) حاصله انه يبيع اربع مسائل الاولى التوكيل بالسلم جائر كايبيع والشراء
وهي مرفقة وقد علمت الثانية لا يجوز التوكيل بقول عقد السلم وقد علمت مما تقدم ايضا
ان شقة قيم الوقف وكيلا لوقف ولو كاله ائتمنا لا يصح بيعها في آخر ما تقدم ايضا الرابعة
يجوز لاقليم ان يسلم من ربه في ذمته وصية بمنزلة لو كيل بقدر السلم ورأس المال وان ثبت في
ذمته فهو مأمور ببيع بدل من غلة الوقف وايس المراد بثبوته في ذمته من ان اقربه عقد العقد بل
ا اراد به كالتوقف في الذمة ثم ما يه طبعه يكون بلا عيب واجب كاتقدم واستغفر الله العظيم

(باب عزل الوكيل)

من اساقعة المصداق الى فاعله او مفعوله واخره من الوكالة اما ان يفتصى منق ثوبها وهو
رافعها انما ينفذ كره آخر (قوله الوكالة من العقود العينية اللازمة) لانها عند تجميع الرزم

ب من يجهله يجعل ائتمنا
على اقربه فيما امر به
السلم ويضمن منه على
ماقرره باطننا لانه وكيلا
الوقف والوكالة مائة
لا يصح بيعها وغناه في
شرح لوهية
(باب عزل الوكيل)
(الوكالة من العقود العينية
اللازمة) كاله عينية

بالنصوص (تفسيرات تفصيلية) في كل موطن (قوله) كما ذكرنا في شرحنا
في هذا المقام أراد لو قيل ان يشترط نفسه او يترك من يشترطه فاشترط فهو ذل لانه لا يلا
عزل نفسه عند غيبة الامر الا اذا اشتراه او كثر ما وكل به او يخلط ما وكل به (قوله)
لا لو قيل (كناج) أي فانه لا يشترط به لم اوكل وحيداً لمعزل نفسه ثم يترك ما وكل به نفسه
او غيره يصح له لم تقيده عزله حيث يشاء لم اوكل لم يجرده بانشره الفة يصير تاركاً لوكالة
لخالفته لاضر (قوله) ويبيع ماله أي مال الموكل (قوله) بشرائه (قوله) أي لو وكاله بشرائه
عنده فلا فاشترى عبد ليس للموكل احده وبقول له أنت وكيلي لانه لا يقع للموكل في غير المعين
مال يتوكله أو قد اتفق من ماله أو بضيفه فتدلى راعيه والمحصل ان الموكل ليس له مال
نفسه في هذه الاشياء وان لم يعلم الموكل انه لم يضره وكما ان اولي يد كرهه بالجه به قوله
شروط علم موكله (قوله) كافي (لا يشاء) عذرتم الا يصح عزل الموكل نفسه الا يعلم الموكل ان يترك
شراؤه (قوله) أي ماله وكذا لو قيل بالـ كناج والطلاق والعنف فمصرق لو قيل
شراؤه (قوله) أي ماله وكذا لو قيل بالـ (قوله) عزله نفسه أي عن الوكالة وهو مبتدأ وسر حال
لربما عزله نفسه من الوكالة ثم تصرف فيما وكل له قبل علم الموكل العزل مع قصره فيه اه
قال الباقين لا يصح عزله نفسه ولا يخرج عن الوكالة بل علم الموكل اه (قوله) وامام أي
مام الجهة حتى لو عزل نفسه وعاد وحيداً لم يضره ولا يحتاج الى اذن جديد مالم يعلم
انما في نفسه من انقاض نفسه والامام وكذا في البلدة من قبله لان في امر الامة لعله قد يرا
له وصراً بالبابين فيبقى قدامه وضاهراً (قوله) به لم لا يصح العزل الا لم لو لم يضر
الجواهر لا يضر الاداء له اساطين ورضى بغيره كباقي المقولة ان يضره عداوته انما
قوله كالباطن في الجواهر أي حيث حصل عن قاضي الامة عزل نفسه من القضاء والامام
لدى ولا الفصاف بالآخر هل يقول بعزله نفسه حتى لو جاس في بيته بامان يقول عزله نفسه
عن القضاء ثم خرج شفاعته اس وجاس للقضاء هل هذا جواب لا يقول الاداء له اساطين
ورضى بعزله نفسه وكذا لو قيل بشرائه حتى ما يضره من ان يترك كذا لا يضره الامام
والاساطين اساقض هما الاخر له قبل وقد اشتمل هذا على ان الامان اليه ووجوب عليه
القيام كذا الامام في باب الصلاة اذا صار مناراً اقيامه لم يكن له ان يعزله نفسه الا اذا
صار حاله لا يملكه المضي فيه بالثبوت في حق العزل واعيان عزل بفاقة غيره مقام نفسه حتى
لا تطل صلواته كذا في مقامه اه لا لفساد الصلاة كذا في نفسه بل في نفسه من ان يترك الاساطين
والامان في حق لم يضره فادعزل نفسه وعلم الاساطين انه يضره عن القيام به فانه يضره عداوته
ويكون احراجه باقامة غيره مقامه كافي الصلاة اذا بقاء المحدث بعزل بانه يخلط ولا يلا
وان لم يضره بعزله نفسه فله ان يعود بنفسه بقيام ولايته كما كانت اه قوله الحلي (قوله)
ان بغير حضرة المديون أي ان صدر لتوكيل بغير حضرة المديون (قوله) وان وكاله بحضرة
لا اتفاق (قوله) أي لانه يلحق به مصرقة لانه قد يدفع المالك الى الوكيل ما علم من الوكالة
ولو صح عزله بغيره كان معزولاً من حيث دفعه لغيره وكيل مع نفسه على ما لمس وكما
في دفع ذلك الترخير الا اذا علم لم لعزل والطاهر ان يلحق به ما ذكرنا وكاله بغير حضرة نفسه

أي بالنصوص وبشرائه
لعين لا الوكيل كناج وطلاق
وعتاق ويبيع ماله وبشرائه
نفي بغير عينة كان
لا يشاء بعزله نفسه بشرط
علم موكله وكذا بشرط
علم الاساطين بعزله نفسه
وامام نفسه ولا لا ك
بسطه في الجواهر (وكاله)
يقض الدين لك عزله ان
بغير حضرة المديون (ون)
وكاله (بحضرة) لا اتفاق
نفسه كما في (الا ان علم به)
بالعزل (المديون) فيقيد
بغيره ثم فرغ عليه بقوله
(فليؤدع المديون دينه)
اليه أي الوكيل (قوله)
عليه أي المديون (قوله)
بشرائه وعنده لانه يضره
وكيله

٢ قوله والمراد الخ مخدوم
هذه العبارة

(ولو زل العدل) الموكل
بيوع الرهن (نفسه
بحضرة المرتضى ان رضى
به) بالهزل (صح والا لا)
اتفاق حقه وكذا الوكالة
بالنصوص بطالب المدعى
عند غيبته كما هو ليس
منه فوكيله بالادلة باطلها
على الصحيح لانه لاحق لها
فيه ولا قوله كلما نزلت
فانت ركبى امره كلما
وكلت فانت عزول عني
(وقول الوكيل بعد
القبول بحضرة الموكل
الغيب فوكيلى او انبرى
من الوكالة ليس بعزل
يكسود الموكل) بقوله لم
او كان لا يكون عزلا (الا
ان يقول) الموكل للوكيل
(واقه لا اوكالك بشئ فقد
عرفت تم اونك فعزل)
زباني لكته كرف الوصايا
ان يجوز عزول وجهه
المصنف على ما اذا وافقه
الوكيل على الترتك

لو كالة يبي ان يترقب عرله حيث يدعى عنه لان علمه من قبل حضوره اقامه الرضى (قوله) لو
عزل العدل (العدل فاعلى عزلوا طهران لتقييده بحرى على العاقل ولا فوكيل يبيع
الرهن لا يصح على العدل له ٢٠ مراد به الموكل يبيع الرهن في عقد الرهن وارضى لذين من تحت
يبيع عرله سواء كان الموكل العدل او غيره كتابا في التصريح به والمرد العدل من وضع الرهن
على يده غير رهن والمرتب باتفاقهما على بيعه ولو شرط في عقد الرهن ان يبيعه وبقي الدين غيبه
او كل غير ايجابا او المرتضى لا يملك عزله نهائى حتى لو تم به (قوله الموكل) بالنسبة للمجهول
صفة العدل (قوله) ٢٠ مضمون عزل (قوله) بحضرة المرتضى متعلق بعزل وبهم منه حكم
ما اذا كانت به حضرة (قوله) ان رضى (قوله) بطالب المدعى اما اذا كان غير
نسبة فيه مع عزله وان كان فيه ابطال حق الطالب من حيث رضى بقوت رضاه لانه لم ياتس
منه وكذا بالنصوص كذا في غاية ايجاب (قوله) عند غيبته ان عيبة المصمم الموكل وهو متعلق
باسم الرضى قوله كذا من معناه انه لا يملك عزل نفسه بدون رضا المصمم عند غيبته بل
عابه فيكون منه بقاء قوله عرله اما عند حضور المدعى عابه فيملك لو كلى عزل نفسه لعدم الضرر
(قوله) وليس منه (٢٠) من غيبته حتى لا يملك عزل نفسه من اقامته والحاصل انه لو وكل
رجلا بالنصوص ثم عزله حال غيبته المصمم فقد على وجهين الاول ان كان وكيل العاقل يبيع
عرله وان كان المطلوب غائبا وانما بان كان وكيل المطلوب فقد على وجهين الاول ان يكون
موكيل من غير اتمس احد وفي هذا الوجه عزل صحيح وان كان اطلب غائبا وانما ان
يكون الموكل على باق من المصمم وفي هذا وجهان ان كان لو كلى غائبا وقت التوكيل اولهم
بالتوكيل مع عزله على كل حال وان كان حاضر وقت التوكيل او غائبا ليس له ان يملك عزله
لا يصح عزله حال غيبته لطالب يبيع حال حضرة رضى به او شرط بانه لا يملك (قوله)
لانه لاحق لها فيه) طار العلامة المقدسى فلما برأه شرط اطلاق فوكيل به ينشئ ان لا يملك عزله
ط عن الجوى ونفس عرله لو وكل بطلاق فغالب عزله فانما هو ابراه بشرط اطلاق
فوكيل به ينشئ لا يملك عزله وانما لا يملك لان اطلاق اطلاق (قوله) ولا
قوله كلما نزلت فانت وكيلى معطوف على توكيله أى فانه لم ينفق به حتى لو كلى (قوله) عزله
وهو مدعى الرضى وكذا على البرازية طرق عزله من الوكيل لا دورية وما هو الصحيح مع ما ورد
ما ذكره صاحبنا لا يشرى بقوله كما لو كان له فانت معزول فلا تغفل بؤيده ما ذكره الجوى وقيل
ببطلان قوله كلى وكنت فانت معزول رضى فيه صحيح لانه متعلق بالشرط وهو باطل
(قوله) كسود او كل بشئ لم اوكالك لا يكون معزولا) كذا في الصريح على الرضى قال في المنع
بعد نقل عبارة الزبني السكندر الشارح انه كذا في كتاب الوصايا ان يجوز التوكيل
بكون عزلا وكذا في مسائل شتى بعد كتاب القضاء بجميع العقود تنسخ باطلها اذا
وافقه صاحبه بالترك لا الاحتياج في حمل ما في الوصية على ما اذا وافقه الوكيل على ترك
لو كالة وقته على علمه (قوله) ٢٠ المصنف (قوله) ما ذكره الزبني في مسائل شتى من
اقصاها جميع العقود تنسخ باطلها اذا وافقه صاحبه بالترك ٢٠ ولا معنى له هذا الحيل
لانه انما يحتاج الى اوافقه صاحبه في العقود اللازمة والوكالة من العقود الحرة العسير للازمة

ولامعني توقفها على موافقة صاحب لانه لاحق لها تأمل (قوله) لكن أثبت القهستاني
 اختلاف الرواية) وكذا نقله السيد الجوى عن الوالي الخليفة حيث قال وفيها في الفصل الثامن من
 الوصايا لو جدد الوصية فهو رجوع ثم قال وفي الجامع الكبير لا يكون رجوعا نصبه روايتان
 وعلى الخلاف جدد الوصية ولو كسب أو المولى ويجوز النسخ كذا ويجوز الرجوع من المودع
 ويجوز المتناهيين أو المتأخرين والصحيح غير ما في الجامع انه يكون رجوعا وعليه الفتوى
 لان الجود صارا مجازا من التصحیح حتى لا يلغوا اه قال العلامة المقدسي يحتمل ان التصحیح
 في خصوص الوصية أو في الجميع اه قلت والمتأخر الثاني ط (قوله) وقدم الثاني وهو كون
 الجود عزلا (قوله) وعلة الخ) هذه يؤيد ما قلنا ان التصحیح راجع الى الجميع ط (قوله)
 وفي رواية لم ينزل بالجود قد علمت ان الفتوى على العزل بالجود وانه الصحيح وفي شرح
 القهستاني ويدل فيه معنى العزل جرد لو كالة فان جدد ماعدا النكاح فصح وفي رواية لم
 ينزل بالجود وهي مرجوحة (قوله) وينزل الوكيل الخ) وفي شرح كالة اية يشكك على
 هذا ان من وكل قضاء الدين فضاء المولى كل ثم قضاء الوكيل قبل العلم لم يضمن مع العزل
 حكاه في واجب بان لو كسب بقضاء الدين مامور بان يصحح في المؤدى مضمونا على القابض
 لان الدين نفسه باسمه اذ لا يتصور ربه اذ ادا المولى مطلقا ولا يضمنه القابض لو وكل
 بخلاف الوكيل بالصدق اذا دفع بمصدق المولى فلو لم يضمن الوكيل يضمن المولى لانه
 لا يتمكن من استرداد صدقة من الفقير ولا يضمنه اه ينوع تصرفه (قوله) فزوج الوكيل
 أي ينزل الوكيل اذا فعل ما وكل فيه أو فعله المولى واشاء به او عاقبه الى ان تم به
 المولى فيه اما ان تكون من جهة المولى أو من جهة الوكيل وينزل الوكيل به ان يطلق
 لو كسب المرأة فلا يسأل الوكيل ان يزوجها اما لان الحاشية قد نصت وفي ابرزية وكاه
 بالزوج متزوجا او طلقا او طاعة او صدقة اذ يزوجها من المولى مع لينة الوكيل (أقول)
 الصاهران اضمح في زوجة الوكيل لا للمولى والا في ما عدا ما يوافق من ان تصرفه بنفسه
 عزل تأمل قال في الهيئ وكاه يبيع عين له علة لان يتعاقب به حتى لو كسب بان يامر ببيع
 واسقية التي ادا ربه اه (أقول) وهذا اذا لم يكن الدين مؤجلا اما اذا كان موجلا ففي
 القهستاني عن الجواهر ولو وكل لاثني بدين مؤجل يبيع داره أو له عند الاجل كان له عزله
 قوله اه فتنبه (قوله) يشتركان أي اشتركان من الوكيل والاصيل ومقتضى انواعه ان
 لم يقدح قول أبي يوسف ط (قوله) ويصيران أي المشتركان في الصدورين أي يشتركان في كل منهما
 تخارفتهم في الصفقة عليهما (قوله) وينزل بعت أحدهما أي وان لم يعلم الاخر كما افاده
 في البصر بقوله رجل غاب وجعل داره في يد رجل ليعمرها فدفع اليه مالا ليحفظه ثم فقد الدافع
 فله ان يحفظه وليس له ان يعمرها اذ لا يثبت الحياكم لانه له قدسات ولا يكون الرجل وصيا
 للمدة ودحق يحكم بوجوه تخمس من باب المقتود وهو علم ان لو كالة تبطل بقتل المولى كل في حق
 التصرف لا الحفظ اه لكن رده المقتود في بان ظاهره في التجسس انه انما دفع المال
 ليحفظه ولا يثبت فلا يدل على ما لم يقدح فلقا في نية قول لودفعه ليعمره كان له ذلك وانما
 امتنع اعدامه كذا في حاشية أبي السعود عن الجوى (أقول) كيف يصح قوله كان له لا مع

لكن أثبت القهستاني
 اختلاف الرواية وقدم
 الناس وعلة بان جود
 ماعدا النكاح فصح ثم
 قال وفي رواية لم ينزل
 بالجود اه فاجبة سقط
 (قوله) وينزل الوكيل
 عزلا (بنهاية) النقي
 (المولى) فيه كانوا وكاه يقبض
 دين نفسه (أو)
 وكاه (بـ) كاح فزوج
 الوكيل بزازية ولو باع
 المولى والوكيل معا أو لم
 يعلم السابق فبيع المولى
 أولى عند محمد وعند أبي
 يوسف يشتركان ويصيران
 كما في الاختيار وغيره
 (و) ينزل بعت أحدهما

التعليل بأنه له قدماء وائس هذا وصيه ثم لا يبقى ان امره بشعير لدار لا يتلو اما ان يكون
من هذا المال المدفوع او من مال آخر دفعه او من مال المأمور به على كل فقه له ايس له ان يصر
الدار الخ بدل على عزله في التصرف دون الحفظ ثبت طاقه في البصر قناله من صفا ولو قال
المصنف في هذه الاعذار وتبطل مكان اولي وجهه ان تبطل تصرف غير لازم فيكون
له وانه يمكن ابتداءه الابدس قيام الامر وقد تبطل بغيره العور رضى وقال في البعقوية ذكر
موت وكيل وقع في الهدي والوكافي ايضا لكن كون الموت بطلان تصرف الوكيل ظاهر
ولا فائدة له للدفع بغيره حريان لا وثوب كان في عية البعد (قول وجنونه مطبقا) قد يه لان
قد يله عنقه الا نجا فيمكن له ان يتطاول الوكالة بدعا لا يبطل بغيره الجنون حوى (قول بياكسر)
قال في المصباح والامة تنسخ ما على من في تطبيق الله عليه لمجى والجنون اداهما كما قال
اسمه الله ووجهه اى ما يجرى ما وعلى هذا فالاص مطبق عليه فقدر الله له تحفة ما يكون
الفضل عما يستعمل لازما ومتعديا (اقول) وله ان يكون باودون او اولاده ان كان هما
يستعمل لازما ومتعديا لا يحتاج الى دعوى حذف الصلة بحسب ما كان ما حدث منه الصلة
يكون منه باودون كونه يكون لازما متعديا ما قالنا ان افاده سبه الى الو لا روجه الله تعالى
(قول سنة على الصبي درر) قال فيها وهو قول محمود على اصرار من طبع جميع العبادات فقدر
به احتياطا اه وقيل دنا كما قيل (واقول) قال في الصبر فاطبق اى الدائم زاد في ابناية
وقيل مستوعبا (قوله شهر) اى مقدار شهر وهو قول ابو يوسف اعتبارا بما يسهل عليه الصوم
وعنه اقر من يوم واية اسقوط الملوث الخمس به تقديره احتياطا وهو الصحيح كانه مستوعبا
الزباني (قوله وان عليه فتوى فاجازة) ونقل المقدسى عن شرح السكاكي انه يفتى لا يحل
(قوله وبالكم طوقه) اى بطوق حدهم او كلا كان او وكلا يفتى في اذا ارتد فوكل طوق
وقيل بطركم لحاقه لان تصرفات المرتد قديمة وقوة عنده فكذلك كالتهمان لم يقدوان قتل
او طلق يد الحرب بطلان الوكالة فاما عندهما فتصرفه باعادة فلا تبطل وكنته الان يموت او
يقتل على رده او يحكم بطاقه بصر وفيه عن ابيضاخ الاصلاح المربى للصالح ثبوت حكم الحاكم
سكنى عارة درر ايجاز وقد يحرم بطلان من غير حكم به قال شارحه لان اهل الحرب
اموات في احكام الامم وبطاقه صار منهم اه وفي الجمع وطاف لموكل به بدونه يدار
الحرب يبطل وقالان حكم به قال ابنه لان الحاقه انما يثبت بقضاء القاضى قديما للحاق لان
المرتد قد لا يبطل نو كيلة عندهما وموقوف عندهما ان لم يقد وان قتل او طلق يد الحرب
بطل اه فاعلم ان ما في الايضاح على اوجهها ومثبت فيه في البعقوية حيث قال قوله ولحاقه
يدار الحرب مرتدا فاعلم ان ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يبطل لو حكم بطاقه وقدم
في السير كذا في الهداية وهوها كلام وهو ان المعلوم محذوف في كتاب الله بان المرتد اذا ادق
يد الحرب تكون تصرفاته وقوة عنده ابي حنيفة فان طار ما صار كالميراث لم ير مسلما
وتصح تصرفاته وان مات وحكم لحاقه اسنقر كثره فتبطل تصرفاته وعندهما انصرف عنه نافذة
لا يموت او يحكم بطاقه والوكالة من جهة التصرفات فلا روجه للحكم بها بمجرد الحاق عند
في حنيفة رحمه الله تعالى كما لا يخفى اللهم الا ان يراد من بطلان الوكالة عدم نفوذها لكنه بعيد

وجنونه مطبقا) بالكم
اى مستوعبا سنة على
الصبي درر وغيره لكن
في الشرية لا يثبت عن
المضمرات شهر وبه يفتى
ومسكدا في القهستان
والباقي وجهه فاضحان
في فصل زما بقصى
بالجتمات قوله ابي حنيفة
وان عليه الفتوى واجده
(و) بالكم (بالحرقه
مرتدا)

لا يبيح فليتناحل وقال في الهداية ونبتل ان وكلة يموت لو كل او جنونه به وما مضى او لخاصه
بدار الحرب مرتدا ثم قال بعده وان كان الموكل امرأة او بنت قالوا كيل على وكالته حتى يموت
او نطق بدار الحرب لان ردتها لا تؤثر في عقودها على ما عرفت به مسلم من هذا ان الرجل الموكل
اذا ارتد تبطل وكالته بمجرد الارتداد بدون العوق فيبقي ان يقول في قوله السابق وارتد بدل
قوله ولما قاله بدار الحرب مرتدا كما لا يخفى اه وفي الكفاية ذكر شيخ الاسلام في المبسوط وان
طلق الوكيل بدار الحرب مرتدا فانه لا ينحل عن الوكالة عندهم جميعا ما لم يرض اخا في
بطاقه اه وهذا كما ترى وفيما يفتحه لمضى ثم اعلم ان المذكور في السابق انصرفات المرتد
كالمباينة والعقد ونحوه من وقوة عنده الامام ان اسلم فبطلت وان هلك او هلك بدار الحرب
ومعه بطلت واجارها مطلقا وهذا كما ترى ليس خاصا بما ذكره الحق بل الحكم اعم فاعلم
(قوله ثم لا تعود بعهده مسلما على المذهب) اي وان كان وكيله لا او موكلا كما في البحر قال
في الطرائف البعقورية واعلم ان الوكيل ان عاد سلبا بعد طوقه بدار الحرب مرتدا وانقضت
به تعود الوكالة عند محمد رحمه الله تعالى ولا تعود عند أبي يوسف واوعد الموكل مسلما بعد
العوق وانقضت به لا تعود الوكالة عندهم في طاهر الرواية ومن محمد به تعود كما قال في الوكيل
و اشرفه على انظاره ان مبني الوكالة في حق الموكل على الملك وقد زال برئته وانقضت بطاقه
وفي حق الوكيل على معنى فانيه وهو الاهلية ولم يزل بالنقض بطاقه كذا ذكر في الهداية
ونحوها وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يفتي ان تعود الوكالة الباطلة بمجرد السوق بدون
امضاء كما هو قوله اذا عاد الموكل مسلما بعده كما لا يخفى فليتناحل اه (قوله ولا بافاقته بصر)
عبارة ومقتضاها انه لو افاق بعد جنونه مطبقا لا تعود وكالته وكاله بعده بثمان مائة عودها
بالعود الى الاسلام (قوله لا تبطل هذه العوارض) اه هذا باطلاقه سابق التفصيل لا في
والاولى لا في ارض عليه (قوله او المرتن) عطفت على العدل ح ولا يصح عطفه على الزهني لان
المرتن لا يملك البيع (قوله يبيع الزهني عند حلول الاجل) أطلقه فتأمل ما اذا شرطت
او كالة في عقد زهني او بعده على ما استأثره الشارع فيما مضى وباق (قوله كالو وكيل
بالاخر باليد) الباء للاستعانة أي كالو وكيل الذي صار وكيله بسبب جعل الامر به وهو المرأة
بان قال ركعتان في ان يجلس امر زوجه يدها وفي ذلك مسأله لانه حينئذ يكون عمليا كالوكيل
ولذا لا تبطل بجنونه (قوله والوكيل يبيع الوفاء) أي بالموكل يجعله مجزأ عند حلول الاجل
اذا كانت الوكالة المقدرة او بعده على ما استأثره الشارع وهي داخله تحت مسأله الزهني
قاله الرضوي ان كان سجد الوفاء رحمه الله تعالى له وجهان يبيع الوفاء في حكم الزهني
فيه موكلا بان يرضي ذلك الشيء فيكون مما تعلق به حق الغير وهو المشترى أي المرتن نال
ثم رأيتهم يقولون لا يحل حوى وما ذكره الشافعي من انه يبيع (زهني) غفلة فتنبه اه فافهم
لان الصحيح في بيع الوفاء انه زهني احكام الزهني قال في جامع الزهني باعه جائز بوكالة
من موكلا لا ينزل بونه الوكيل اه والبيع الجائز هو بيع الوفاء اصطلاحا بصر قال
العلامة المنذرى وهو ظاهر يتعلق حق البائع اه والاولى ان يقول لتعلق حق المشتري
قاله بعض الفضلاء أي لانه زهني في المعنى على ما عليه العمل اليوم فالتسري مرتن (قوله)

ثم لا تعود بعهده مسلما على
المذهب ولا بافاقته بصر
وفي شرح الجمع واعلم أن
الوكالة اذا كانت لازمة
لا تبطل بهذه العوارض
ولهذا قال (الا) الوكالة
اللازمة (اذا وكل الزهني
المدل او المرتن يبيع
الزهني عند حلول الاجل
فلا ينزل) بالمدل ولا
(يموت الموكل وجنونه
كالو وكيل بالامر باليد
والوكيل يبيع الوفاء)

لا ينعزلان) أي الوكيل بالامر باليد والوكيل ببيع الوفاء (قوله بجهاد أو ذيل بالخصوصية)
 بمعنى وان كانت لازمة ان كانت اطلب الخصم وغية الموكل لكنه ينعزل بموت الموكل ثم صدر
 خصوصية بموت موته ولان الحق المتنازع فيه ينتقل الى غيره فتكون الخصومة مختصة مع من
 خلف الموكل ولو قيل ليس بوكيل عنه (قوله أو الاطلاق) قد تقدم ان لو قل له كما عرفت كانت
 وكيلى يلزم في الطلاق والنفاق لانهم من الاسقاطات المختصة بمصع قطعية بالامر باليد
 ذلك تعليقا لا يصح الرجوع عنه ومع ذلك يبطل بموت الموكل لان التعليق يبطل بموت المعاق
 لان شرطه بقاء الملك ولا ملك له في الرجعة والرفق بعدم موته اعادة بعض الافاضل قال الحنفى
 وذكره الطلاق هافيه ان التوكيل به غير لازم كانه قدم اه وانما هو انه متى على مقابل
 الاصح من انه لازم (قوله بزيادة) ما جعل ذلك في امر الوكالة اللازمة كما قدم فصيحته عنه
 في شرح قوله فلم يملك الموكل العزل وتقدم لنا ان العقد انتم غير لازمة فيه ومن البرز في ما في الرهن
 فاذا وكل الراهن العدل او المرتن ببيع الرهن عند حلول الاجل أو الوكيل بالامر باليد
 لا ينعزل وان مات الموكل أو جنى والوكيل بالخصوصية باقيا من الخصم ينعزل بموت الموكل
 وموته والوكيل بالطلاق ينعزل بموت الموكل خصوصا بالقيام بغير قتال (قوله وفيما عداها)
 أي فيما عدا الوكالة ببيع الرهن فان التوكيل ينعزل فيه بالموت والجنون الخ ينال قول ابن
 كالوكيل بالامر باليد والوكيل ببيع الوفاء فالاولى ذكرهما مع وكالة ببيع الرهن (أقول) وانه
 لم يستفهم الما من ان الامر باليد غليل لا توكيل وبيع الوفاء من على ان ينعزل به (قوله)
 وينظر روح من الاهلية) ومضمونه بهد قوله في التوكيل في الطلاق والعناق كالمزك فانت
 وكيلى (قوله قلت فاطلاق الدرر فيه نظار) أي حيث قال وذا أي انزال الوكيل في الصور
 عند كورة اذا لم يتعاق به أي التوكيل حق الله - غير اما اذا تعاق به ذلك فلا ينعزل كما دأشرطت
 الوكالة في بيع الرهن كما امر او جعل امر امره في يدها من الزوج اه فان قوله
 اما اذا تعاق به حق الله - لم يقدخل فيه الوكالة بالخصوصية بالخاص الطالب والحكم فيها ليس
 كذلك وأصله في البيع ولا ينعزل انه وارده على ما قبله اشترح عن شرح الجمع أيضا وحاشا
 ولا وجه لخصيص اسطر بعاق الدرر بل الامر فيه اسهل مما تقدم عن شرح الجمع فاه واد
 عليه أيضا وقد امت ان هذا في مثله الرهن فقط وفي غيره لا ينعزل بالحقيق بل بالحكمى
 ولذا قال فيه نظار (قوله وينعزل بفراق أحد الشريكين) هذا يشمل أمرين أحدهما ان
 يكون الاقعة في جهل الماين أو مال أحدهما قبل الشراء فان الشر كتبطل به فتبطل الوكالة
 الضمنية التي دخلت في ضمن عقد الشراء به أو لانه عزل حكمى اذا انكس الوكالة مصرحا
 بها عند عقد الشراء كذا في ما ان أحدهما أو كليهما من كل من ينصرف في المال بآز قلا
 افترقا فانعزل هذا الوكيل في حق غيره الموكل منهم ما اذا لم يصرحا بالان في التوكيل ونف
 ذكرهما الوجهين اذ لو في الافتراق على ظاهره لم يصح قواهم وان لم يعلم الشريك اذ
 لا يصح ان ينقرد أحدهما بفسخ الشر كذا المسترعة للوكالة بلا علم صاحبه اه دور
 وهذا الذي عناه الشارح بقوله ولو بوكيل ثالث (قوله ولو بوكيل ثالث) أي توكيل
 الشريك أو أحدهما بالثاني في بطل الوكالة ان في ضمن الشر كذا وكالة ووكيلهما

لا ينعزلان بموت الموكل
 بخلاف الوكيل بالخصوصية
 أو الطلاق بزيادة قوت
 والحاصل كما في البصران
 الوكالة ببيع الرهن لا تبطل
 بالهزل حقيقيا أو حكميا
 ولا بالنظر روح من الاهلية
 ينعزلون ورده فيما عداها
 من اللازمة لا تبطل بالحقيقى
 بل بالحكمى وبالنظر روح
 عن الاهلية قلت فاطلاق
 الدرر فيه نظار (و) ينعزل
 (بافتراق أحد الشريكين)
 ولو بوكيل ثالث

بالتصرف (قوله بالتصرف) والحاصل انه تبطل الوكالة التي في ضمن الشركة ووكالة وكيله
 بالتصرف اذا هلك المالكان أو أحدهما قبل الشركة فتطرح وتبطل الوكالة التي كانت في ذمتها
 على ذلك أوله لانه عزل حكمي اذا لم تكن الوكالة مصرحاً به عند عقد الشركة وكذا اذا
 وكل الشريك كان أو أحدهما وكلاهما بالتصرف في المال فلو افترقا انه زول في حق غير الموكل منهما
 اذا لم يصح - بالاذن في التوكيل (قوله وان لم يعلم الوكيل) راجع الى قول الشارح ولو
 يتوكيل ثالث لانه لا يمكن ارجاعه الى الوكالة الضمنية لانها واقعة بين الشريكين وبهذا ان
 يفتقر قائله لبيان بافترقه ههنا وكان المصنف هو الذي أراد مو الشارح عم في كلامه تكثيراً للفتنة
 نعم يمكن ارجاعها للوكالة الضمنية بان كان انقضاء الشركة بلاك المالكين أو أحدهما قبل
 الشركة فلهذا لا يطلع الشرى بكان على ذلك أو أحدهما ومع ذلك تبطل وكالة الضمنية بمصرح
 رجوعه الى المسئلة على عمومها (قوله ويجوز موكله) أي من اد ابدل الكتابة (قوله
 لو مكاتباً) يؤخذ من عموم بطلان الوكالة عزل الموكل أن للمكاتب والمأذون عزل وكيله
 أيضاً كانه عليه في الجهر وقال به وان باع الصدفار رضى المشتري أن يكون الصدف على وكالته
 فهو وكيل وان لم يرض بذلك لم يجز على الوكالة كذا في كافى الح كم وهو يقتضى أن يتوكيل
 عبد الغير موقوف على رضا السيد وقد سبق اطلاق جواز ذلك لانه لا يفسد عليه في ذلك إلا أن
 يقال انه من باب استخدام عبد الغير فيتوقف على رضا السيد لانه لا يملك منافعها فامل ٥١ وفيه
 وقد سئل عن باطل وكل وكيل في أمر الوقت ثم حرره القاني هل ينزل وكيله بعرضه حاجب
 بانه عزل أخذ من قواهم هذا بشرط ذواتها ما بشرط لا بد منها واقعة على أعلم (قوله
 ويجزى) الغاية المراد به ما لان قيام الوكالة بعد قيام الامر وقد تبطل بالهجر والجرى - لم أول
 به لم يجز وفيه يؤخذ من أن للمكاتب والمأذون عزل وكيلهما (قوله وهذا) أي العزل
 بالهجر والجرى قال في شرح الجمع لابن ملك ثم المكاتب لو كوتب بعد ذلك أو أذن الجهور لم تعد
 الوكالة لان صمم باعتبار ملك الموكل التصرف عند التوكيل وقد زال ذلك وثمة بدال كتابة
 الثانية أو الاذن الثاني (قوله اذا كان وكيله في العقود والمصومة) لانه انما ينزل فيما
 شتم عنه موكله بهجره وجره والمكاتب بهجره والمأذون بهجره لا يملك العقود والمصومة
 فيه عزل عنها وكيله ولا يصح من قضاء الدين واقتضائه وقبض المودعة فلا به أميل في عقود
 بأمرها واستقر دأمانه وردها ما قولاً بانه ولو بهجره فلا ينزل وكيله عنه (قوله اما اذا
 كان وكيله) أي عن المكاتب والمأذون ثم جهر أو جهر عليه (قوله فلا ينزل بهجر) أي
 جهر موكله عن اد ابدل الكتابة (قوله ويجزى) لان الهجر والجرى لا يوجبان الهجر عليه من
 قضاء الدين واقتضائه الخ ما قلناه قريبا (قوله لم ينزل) لانه جهر خاص والاذن في التغطية
 لا يكون إلا عاماً فكان العزل باطلا لا ترى أن المولى لا يملك نهيه عن ذلك مع بقا الاذن ولان
 العبد كامل الرأى صحيح العبارة غير انه لا يملك نفسه وما في يده وكل ذلك ملك السيد فلا تصح صر
 فانه صيانة تلقى ولا ما قد اذن له المولى ففسد أسقط عنه فيتصرف العبد بولاية نفسه أصالة
 لا يابى عن سيده فلا يملك سيده الا جهر صيانة تلقى نفسه لا باطل ان تصرفه بولاية نفسه
 لان المولى قد أسقطه بالاذن ومنها ما توكيله فكذلك لا يملك عزل وكيله (قوله وينزل تصرفه

بالتصرف (وان لم يعلم
 التوكيل) لانه عزل حكمي
 (د) ينزل بهجر موكله لو
 مكاتباً وجره) أي وكاله
 (لو ما دون ذلك) أي
 علم أولاً لانه عزل حكمي
 صر وهذا اذا كان وكيله
 في العقود والمصومة ما
 اذا كان وكيله في قضاء دين
 واقتضائه وقبض ودبعة
 (د) ينزل بهجر وجره ولو
 عزل المولى وكيل عبده
 المأذون لم ينزل (د) ينزل
 (ببصره) أي الموكل

(قوله) لا تملكه الا بالحاجة به كالموكل به عتاق عبده أو بكتابه عهده الموكل أو بكتابه
 أو بترويه امرأته وبشرافني نفقه نفسه أو بطريق مطلقها إلا أن لا واحدة وانقضت عدتها
 أو بالبيع شالها بما فيه بخر (قوله والا لا) أي وإن لم يخر الوكيل عنه كما إذا أذن للعبد
 في التصارة وغير ذلك لا ينعزل وفي الاطلاعة بوجه شراء حصة بيمين أو بيمينها بعت دقيقا
 أو موبق يخرج من الوكالة ولو وكاله في عشرة أيام هل نفق في بعض عشرة روايتان والاصح
 لا ينفق (قوله والعدنة) الواو استثنائية لا لاسم فاهم (قوله ابقاء المحل) قاله في
 الهندية ولو وكالت بالترويج ثم ان المرافعة حيث تنفها يخرج الوكيل عن الوكالة عدم بذلك
 الوكيل أولم يعلم ولو أن رجته عن الوكالة ولم يعلم الوكيل لا يخرج عن الوكالة وذا زوجها
 جازا من كساح ولو كان وكيله من جانب الرجل بترويج مراتبها ثم ان الزوج تزوج أمها أو
 بنتا خرج الوكيل عن الوكالة كذا في المحل اهـ (قوله ولو رند الزوج) أي ولم يلق بدار
 الحرب أو خلق أي بعد لردة ولو بحكم بطلانها فالحالة واقع اتفاقا لا لا بقدر المصلحة في كذا
 وكانت به لانها أيام العيونه مقامه بها كما وهو تلك الاطلاق فكذلك ان الوكيل به أمها وحكم
 بها فقد تقدم انه ينعزل به وكيله وصرح به في لصر والمخرج أن حقوقه بغيره مئة أي هذا الحكم
 به وصرح لمصنفنا في ذيل طالت بالعاقص أدهما لا تعود يعود مسامحا على اذهب انما هو
 فان قلت هـ ينافي ما ذكره في المسئلة بقوله رند الموكل أو خلق بدار الحرب وتوقف وكاله وكيله
 وكذا ما تقدم من انه زائد باللاق رند قلت لا مسافة لان ذلك في الوكيل يتصرف بما يتوقف
 من المرفعة كالبيع وهذا فيما لا يتوقف انما كان الاطلاق فليتقدم من الموكل فمذموم الوكيل
 وأيضا فان المراد من انما في المقام مرئدا المحكوم به فلهذا في المذموم كما هو المقرر
 من كلامهم فتأمل (قوله أو خلق) أي ولم يتركه به فلا ينافي ما تقدم كما علمت (قوله وتعود
 او كاله) أي يعود ذلك تصرف الوكيل وجب الوكالة - ابقاء ويس المراد انما تعود بعد
 روي الا لا ينعزل كما أنهم من قوله قبله والا بعبارة الزباني قال الوكيل على وكاله (قوله
 ثم عليه بما هو مبيع) لتباعد روية ونسب أو عيب بقضاء أو فساد (قوله في على وكاله)
 لان ملكه انما قد عاد اليه بانفسخ فتعود الوكالة ونردعها لا يكون فسادا لتعود الوكالة
 كالموكل به في شيء ثم ووجه الموكل ثم يرجع في شيء لم يكن الوكيل الهمة ولو وكاله بالبيع ثم
 رده الموكل أو أجره فسادا فهو على وكاله في ظاهر الرواية ولو وكاله ان يوجد داره ثم أبرها
 لموكل بنفسه ثم انقضت الاجارة يعود على وكاله ولو وكاله ببيع داره ثم نفق فيها فهو يرجع
 عنها عند الامام ومحمد لا التحصيل وكذلك الوكيل ببيع ارضه ثم فسر في المحلاب ما د
 وكاله ببيع ارض وزرع فيها فيبيع الوكيل الارض دون الزرع لان انشاء افسر بقوله
 بهما بقوله لا الزرع امره شراء ارض وهي يضاف في البيع لانها يشترط ما به ولو كانت
 مبيعة فزاد قيمها انما أوجه صالة البيع بخر وعبارة لهندية بهذا قوله أوجه صالة الزرع
 وكذلك الوكالة بالبيع اهـ وفي البصر والوصية عنزة الوكالة في وصايا الخلية ولو قال وصيت
 به هذا اطلبه لفي في تحت في صارت اقبل موت الموصي في انما تبطل الوصية ولا تبطل
 انما ناولو قال وصيت بزرعي هذا فلا ن وهو بطل فصار حطة أو شعير اقبل موت الموصي

(قوله في ما وكل فيه تصرفا
 بخر الوكيل عن التصرف
 معه والا لا كالموكل
 واحدة والعدنة باقية)
 قاله في كساح
 ابقاء المحل ولو رند الزوج
 أو خلق وقع طلاق وكيله
 ما يثبت العدة (وتعود
 الوكالة اذا عاد اليه) أي
 الموكل قد يبيع ملكه كان
 وكاله ببيع فباع موكله ثم
 رد عليه عا هو مبيع
 أي على وصي كاله

ملكة الموصية وفي الوصية اذ تعبر في حد كله بطلت الوكالة وفي البيع بشرط
 الخيار اذ تعبر في أيام الخيار لا يطل البيع ولا الخيار ٨١ وفي ابتداء اذ باع الموكل ما وكل
 ببيعته ولم يعلم الوكيل قبضه وقبض الفس فالثاني بدو موات المديون التسليم ورجع المشتري
 على الوكيل ورجع الوكيل على الموكل وكذا لو دبره أو اعتقه أو استحق أو كان حراً الأصل لأنه
 صار مفروراً من جهة ولو مات الموكل أو جنى لا يرجع لعدم نفور الوكيل بقبض المدين ولو
 قبضه وثالث بدو ما وصيه الموكل للمدين ولم يعلم الوكيل لم يضمن وتعلمه فيه ٨٢ (قوله
 أو بنى أثره) أي أثر ملكه أي وتبقى الوكالة اذ بنى أثره كمثل العدة وهي ما إذا وكله بطلاقها
 ثم طلق الاثر نفسه بقت الوكالة بقاء اثر الملك وقد أمكن ايقاع الوكيل فيه ثم يمكن تصرف
 الموكل بمهر أو منصرف الوكيل معه قال بعض المصنفين ليس على اطلاقه بل مقيد برؤا
 حاجة الموكل وهو موجود مع اذ وكله بأهنة وهو بفسخه ثم يرجع لم يكن الوكيل ان يهر كما
 قدمه اذ قيل ان لو ابيع تحت ربار جوع فتبين بوجوه عدم حاجته الى الهبة لأنه لو كان
 تحت جبار جمع فكان دالاً على نقض الوكالة ولهذا صرح المصنف بأنه اذ وكله بطلاق زوجته
 طلقها واحدة واحدة فثبتت الوكالة لان الوكيل يمكنه تقييد ما وكل به ولا دليل لاول
 الحاجة وكذا ذكره اشرح اذ وكله بالبيع وباع ثم رد عليه يجب قبضه الموكل ان يبيعه
 لان الرد قبضه بالاستيلاء فلم يكن دليلاً على الحاجة فثبت ان يبيعه لان الحاجة فائدة كذا
 في الحواشي اليه ثانياً ومثله في الهبة وغيرهما من المعينات (قوله كمثل العدة) وهي ما اذا
 وكله بطلاق امرأته ثم طلق الاثر نفسه بقت الوكالة بقاء اثر الملك وقد أمكن ايقاع الوكيل
 فيه فلم يمكن تصرف الموكل بمهر أو منصرف الوكيل معه تصرف وكيله ان يوقع الباقي
 غير متعدد وكذا في افتاوى المصري وقارى الشريعة لا ليسة والمراد بالباقي الطلقة الواحدة
 باقية لأنها أكثر من ان تطلق امرأته واحدة وهي في اربعة مقيد ايقاع الواحدة
 في العدة من طلقة سابقة ولا التوكيل بالتطبيق لا يقتضى ايقاع أكثر من واحدة ٨٣
 والاصل فيه ان ما كان الموكل به قادراً على اطلاق كان وكيله كذلك وكذا اذ وكل بالطلع
 حاله كذا في العدة (قوله بخلاف ما لو تعدد الملك) كما اذا اشترى ما وكل في بيعه من مشتر به
 فلا يعود التوكيل لعدم عود قديم الملك ونحوه ملك مستأنف ومثله فيما يطهر ولو تكهها بعد
 زوج آخر وطلقة الاثنا ط قال زبلي وهو وكاه ببيع عبده فامر العبد وادخلوه
 في دهرهم ثم رجع الى الموكل بعتا بعبداً اشترى منهم لا تعود الوكالة ولو أخذ من المشتري
 منهم ما فنى أو باقية من وقع في سهمه من الهبة ففنى وهو على وكالته لا بالاشتراك اذ هو عاد
 الى قديم ملكه ٨٤ فله أبو الطيب (قوله لا يرسل ما يملكه الكتاب) لا يرسل قصدى يشترط
 فيه انه لم يرسل بوصول الكتاب اليه ط (قوله صح) أي ون لم يهر (قوله وهد لا) أي الا
 اذا لم يرسل القصدى وانس ما انه لا يرسل مطلقاً (قوله رسي) أي نسي من دفعها اليه
 (قوله لا يضمن الوكيل بالرفع) لأنه فعل ما أمر به ولم يكن متعدياً بالنيابة وهذا بخلاف كمثل
 ذكرها الجوزي وهي وكيل البيع خارجته ومثله من رجل لا أعرفه وضاع الفس قال القاضى
 يضمن لأنه لا يملك التسليم قبل قبض ثمنه والحكم صحيح والله لا اله الا الله أن النبي عن التسليم

(أو بنى أثره) أي أثر ملكه
 كمثل العدة بخلاف ما لو
 تجدد الملك (أروغ)
 في الملقط غسل وكتب
 لا يرسل ما يملكه الكتاب
 وكل غار اثره روله قبل
 قوله صح ويعدله دفع
 اربعة قسمة له بدفعها الى
 انسان بصلها مائة لها
 ونسي لا يضمن الوكيل
 بالرفع

قبل قبضته لا يصح تسليمه لعمل انتهى عن التسليم فلائ لا يكون مجموعا عن التسليم أولى
 (قوله أراد عمله عليه) أي اجبالا ولا يمكن في طيه أنه عشر فقتين أنه مائة (قوله يرى من
 الكل قضاء) اعتمادا على إطلاق البراءة (قوله لا بعد ما يتوهم أنه عليه) وهو عشر والاول
 ذكر اسم ان وانظر ما مناسبة ذكر هذا الفرع هنا (قوله قال ادبونه) قال المشرية الى حال
 المديون من جامل به لامة كذا أو من أخذ حنصر كذا أو قال لك كذا فادفع اليه مالى
 لا يصح التوكيل لانه للمجهول فيض المأمور بالدفع لذلك ولا يخرج عن العهد فمالم يكن أمر
 انما فانه منه باقبض فم ان المراد أنه بالقول الاول لا يصح وكلا ما لو قال لادسان بعده اقبض
 دين فلان واقبض حنصره لامة صدقة صادرة وكلا لا يمكن يحتاج الى ثبوت ذلك عن رب
 المال ولا يثبت بمجرد قبض الحنصر ونحوها (قوله لانه توكيل بمجهول فلا يبرأ بالدفع اليه) والاول
 يدفع اليه حتى هلكت لم يرض بطوار ان غير رسولة ياتي بذلك لامة يبرأ الى المانقطات
 ومحل عدم صحة توكيل المجهول اذا كانت الجاهة فاحتمل فتؤدي الى المارة عنة اما اذا كانت
 بجهة كاذبا قال مالك عبدان باعه أحد هذين الرجلين فهو جائز فاجب ما باع كان جائزا أو
 السعوط في حاشية الاشياء وقد ذكر هذه المسئلة في القنية آخر الكتاب في المسائل التي لم يوجد
 فيها رواية منصوفة ولا جواب من المتأخرين اذا قال المودع للمودع من جامل به لامة كذا بان
 أخذ اصبعك أو قال لك كذا فادفع اليه الوديعة هل يصح هذا التوكيل أم لا يصح ان يكون
 او كـ لـ بمجهول لا يصح بالدفع اهـ فقد جزم هنا بعدم صحة الوكالة وتزدقها اذا وكل
 من الورثة انما ياتى بتوفيق نصيبه من دين مورثه على الناس ولا يعلم الموكل والموكيل بعض
 من علم المديون يصح أفتى به نافع الدين أحوالهم اسمهم بعد التامل والمباحثة ان كنت برة
 اهـ مع أن التوكيل بمجهول تأمل (فروع) قال في الوكالة لم يبرأ من غيب وصره فلهذا ان يبيع
 الامة ويملك منها الى فلان فدعاها وامسك التي عنده ولم يبرأ حتى هلكت لا يضمن لان ستاذ
 لا يضيّق عليه عادة فلا يصح بتأخير الاداء ضمانا اهـ بهت المديون المالك على يد رسول فهلك
 فان كان رسول الدار هل عليه وان كان رسول المديون هل عليه وقول الدار ان يبعث مع
 ولان ليس رسالة منه فاذا هلكت على المديون بخلاف قوله ادفعها الى فلان فانه ارسل فاذا
 هلكت على الدار ويأتي في شرح المذمومة اهـ اشياء (قوله وفي الوكالة الخ) هذه
 الايات منها البت على نسق واحد بل من مواضع متعددة (قوله لم يبرأ) قال العلامة بعد
 لبرور أيت بخط بعض العلماء سطر القنية في هذا الموضع هذا الجواب اعيايتة قيم على قولهما
 والله تعالى أعلم بالصواب (قوله وبه وبيع بالقد) هذه صورة واحدة فانه يجوز له ان يبيع
 بالنيابة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقوله أو بيع بالخيار ان قال له بعدو بهت الخا لاجازة
 ان يبيعه من غيره ويحمل على المشورة كذا قال اضارب خذ هذا المال مضاربة واشتر به البر
 وبهتة انه ان يشرى غير البر لان الكلام مشورته بخلاف ما اذا قال له بعدو يا نقد أو قال بـ
 من فلان فلا يجوز له المخالفة كالموكل لا تتبع الامس فلان فباع من غيره لا يجوز وفي الميسوط
 الوكيل بالبيع من فلان لا يبيع من غيره لان المفسود والناسي وانما يرضى بكونه في ذمة من
 عساه لان الناس يتفادون في ملامته لدمه ولا يجوز بيعه من غير من عساه وفي الزاوية نه من

• أراد عمله عليه يرى من
 الكل قضاء وأما في الآخرة
 فلا لا بعد ما يتوهم أنه
 عليه وهو في الاشياء قال
 ادبونه من جامل به لامة
 كذا أو من أخذ اصبعك
 أو قال لك كذا فادفع اليه
 لم يصح لانه توكيل بمجهول
 فلا يبرأ بالدفع اليه وفي
 الوكالة
 ومن قال أعط المال فاقبض
 خذ
 فلهذا لم يبرأ أو بالمال بمجهول
 وبه وبيع بالقد أو بـ
 الخ

الوكيل الاصل لان القول قول الامين في ذنبي الصانع عن نفسه لا في التزام غيره فبما يدعيه
 وادان القول قول رب الدين في بقا دينه فبما يدعيه وهو المذنب او كل مجرم على بقا دينه
 ذمته لمسلم منوط حتى الدائن ولا يرجوع على «وكيل» لانه أمين والقول قوله في برائه ثم
 الموكل ان كذبه الطالب وحقق لو كبل حلقه فان حلف لم يطره رقبته وان سكت لم يطره وسقط
 حقه وان عكس حلف الموكل ومثل ما ذكر في الدين من التفصيل يقال في الودعة م زيادة
 (قوله ولو قبض الخ) أي أحد الدال على المبيع ليس له الا ان يدفع منه ما صالح بينهما نصف
 قبض الدال لنفسه قال المصنف في ن ذلك في القبض لا قبض والامير رب
 السبعة أبا ذر فان ضمن المشتري يرجع على الدال ما لم يكن رسولا في الدفع في المانع واذا ظهر
 ان هذا في غير ما حصل منه ذكر في قبض أو لم يذمه كذا في شرح الوهبانية للشرباني ثم
 يدعي ان يكون هذا في دال توسط بين الدال والمشتري أما الودعة الثوب لا يبيعه كان وكيله لا يبيعه
 له كذا ورجعت حقوق العدة اليه وكان قبض القبله ولا يبيعه كذا ان ابيع ولا يبيعه
 وأستمرافه العظيم

(كتاب الدعوى)

لا يثبت ما استم الله مومة أي ما دعوى كون المنزل معقبلاو كالة تقديم باب عمل الوكيل
 فتأخرت الدعوى عن الوكالة بالخصوصة عنه ووجه مناسبتها أن الخصوصية شرعا هي الدعوى
 والجواب من أن كذا كذا هو كذا بالخصوصة من قبيل التفصيل بعد الاجمال (قوله
 قول الخ) ظاهره يشهد للتمادة لأن يكون تعريضا لا لعم فان أريد ان يراهم مة براد
 محقه (قوله بباب حق على غيره) أي من غير تعبد بما راعه ولا ما له دعوى ولا تعرض فيه
 الى الدفع عن حق نفسه والمصدر لا دعوى وهو ما من ادعى والدعوى باسمه ودعا على
 دعوى الطرف وهي أن يقال ياله لان وكذا الدعوى والدعوى قبا تنفع والكسرة امانة والدعوى
 بالحق أيضا لمرة حلف والدعوى الى الطعام وتضم وبالكسرة في التسبب ط وقيل الدعوى
 في اللغة قول يفصديه الانسان ايجاب أنى على غيره إلا أن اسم المدعى يتناول من لا جهة له في
 لعرف ولا يتناول من له جهة فان القاضي يسميه مدعى قبل إقامة لينة ويعد هذا اسم مدعى
 لا مدعى وبتال اسباب الكذاب مدعى النبوة لانه يجر من اثباتها ولا يقبل الحضرة سيدنا رسول
 الله صلى الله عليه وسلم مدعى النبوة لانه قد أثبتنا بالهجرة (قوله والله التائب) هي امة
 من العرب وبهم يوشها بالناس مصباح (قوله لكن جرم في المصباح الخ) قال بعضهم
 الكسرة أولى وهو ما هو من كلامه يوبه لانه ثبت ان ما بعد أن المصباح لا يكون الامكسورا
 وأما فقه فانه مسجوع لا يقاس عليه وقال بعضهم الحق في لسان العرب أثرت الضمة
 وفصح ح (قوله فمما) أي في الدعوى والفتاوى ح (قوله محظوظة على ألف التائب)
 أي التي يبقى عليها المقدور والادعاء اقتصار لفظ وقته امد قوله بكسرها كما هو صريح
 عبارة الشريفة والمصباح و يقال اعلم صاحب المصباح انشأه أيضا محظوظة الخ فلا
 سقط تأمل (قوله وشرعا قول) أي ان قدر عاينه والافتقار كآيته قال في حروف المتلففين

ولو قبض الدال على المبيع
 بانه منه وضاع بشرط
 كتاب الدعوى
 لا يثبت ما استم الله مومة
 بالخصوصة (هو) الحق
 يفصديه الانسان ايجاب
 حق على غيره والله التائب
 فلا يكون وجهه ادعوى
 بفتح الواو كفتوى وقفاوى
 دورا لكن جرم في المصباح
 بكسرها أيضا فصح
 محظوظة على ألف التائب
 وشرعا (قول مقبول)

ولو كان المدعى عبثا عن الدعوى عن ظهر القلب بكتاب دعواه في صحيفة ريدى بها انفسه مع
 دعواه ١٥ (قوله عند القاضي) أى فلا تسع هي ولا الشهادة لا يبدى الحاكم بجر وأراد
 بالقبول المأثم بخرج غيره كما أتى (أقول) وينبغي أن يكون الحكم كالتقاضي فيما يجوز به
 التحكيم بشرطه فانه شرط كافي للاختيار ونسب عليه ما الشارح في شرحه على الملتقى قال في
 الشرع بلالية به ما ذكر القاضي فلو بدى أن يكون المحكم كذلك لانه يرمي الخصم بالحق
 وبخاصة ١٥ (وأقول) قد صدر الامر المأثم الاثنى عشر في الحكم المحكم اذا رفع الحكم
 الشرعى وكان موافقا لشدة كافي كتاب الدعوى من يجله لا كتاب اعدلية (قوله) بقصد به طالب
 حق أى ما لم يقل غيره هذا التعريف خاص بدعوى الايمان والديون فخرج عنه دعوى
 ايمان من والابرار عنه بجر وورد العلامة المقدسى بان هذا التعميم يكون من جانب المدعى
 عليه لا دفع الدعوى أى فليس بدعوى وأيضا اذا لم ان الدينون تقضى به من لها فالا يمانية
 دعوى دين والابرار دعوى على معنى ١٥ وقوله طالب حق بقصد به حال المنازعة فخرج
 الاضافة حال المنازعة فم ادعوى لغة لا شرعا كما يرمي ما في ايرازية عيسى بن رجل يقول هو
 ليس لي وليس هذا للشارع لا يصح تنبيهه ولو ادعاء به نفسه مع وان كان متنازع وهو
 قرار بالمالك المتنازع فلو ادعاء به ذلك نفسه لا يصح وعلى رواية الاصل لا يكون اقرارا بالمالك
 له ١٥ بجر (أقول) كلام ايرازية مفروض في كونه اشقى اقرارا بالمنازع أو لا وليس فيه دعواه
 المالك نفسه حالة المسألة (قوله خرج التهمة) قائم او ان كانت قولاً مقبولا الا انه يقصد به
 ثبات حق لا غير (قوله والاقرار) أى وكذا الاقرار وأورد على التعريف عن الاستحقاق
 فانه قول مقبول بقصد به طالب حق قبل الغير واجيب بما شرحه الطالب فان المراد به طالب
 خاص وهو ما كان بانظر الدعوى ونحوه ط (قوله أو دفعه) أى دفع الخصم عن حق نفسه
 راد السابق في المدعى بدعوى صحيحة لينتهى على الحدود ١٥ وعطفه بالتوبة بغيره شارح
 في أن الدعوى نوعان والقصد به الادخال والاستعاضة بالادخال وفى التعريف (قوله) دخل
 دعوى دفع التعرض أى بقوله أو دفعه وهو أن يدعى كل منهم الرضا انما في بدعوى رضى أحدهما
 على دعواه فكان مدعى دفع تعرض الاخر حيث أثبت بالبينه انما في بدعوى البينة لا تقبل الا بعد
 صحة الدعوى بالمصلحة بدعوى دفع التعرض قال في البرقية والفتوى على أن دعوى دفع
 التعرض صحيحة فانما كرى الجاسع الصغير أرض يدعى ارجلان كل يقول في يدى لا يقضى
 باليد لو احدهم ولو اقرار احدهما باليد لا يثبت له يد ولو برضى احدهما باليد يثبت له
 باليد لانه قام على خدم اربعة معه في ايدى على أن دعوى دفع التعرض مجموعة لعدم
 ثبوت اليد للاثر ١٥ اهاده الرجعى انك صورها الطوطوى بقوله أن يقول ان فلانا
 يتعرض لي في كذا به حق والطالب يدفع التعرض فانها تسع في نهاية القاضي عن التعرض له
 بقدر حق فساد لا جهة له فهو ممنوع عن التعرض فاذا وجد جرح تعرض بها ١٥ قال الحوى
 بأقلا عن بعض الفضلاء لانه وقع منه تردد في اذ اسع الداعى دعوى دفع التعرض ومنع
 الخصم من معارضة به فهاهمل يكون قضاؤه ما نال الخصومة من المقضى عليه في الحاشية
 المتنازع فيها لم لا تات كان مانعا طهر تبيحه واذا لم يكن مانعا فإى فائدة فيه ولم أر من صرح

منه والقاضى (بقصد به)
 طالب حق قبل غيره (خرج)
 الشهادة والاقرار (أو دفعه)
 أى دفع الخصم (عن حق)
 نفسه (دخل دعوى دفع)
 التعرض (من قسعه به يثق)
 برزبه

يدان ١٨ (أقول) فائدة فيما ينهض عدم مع ذلك القاضي منه دعوى تعرض قبل وجود
الحجة معه واعلم أن النزاع والتعرض متعاربان لكن أن أريد بالعرض أن يكون بعينه حق بل
مجرد ادّية وأريد بالبراع أن يكون بمقتضى توهم وجوده فالفرق ظاهر (قوله بخلاف دعوى
قطع النزاع) أي يشه ويبر غير مقتضى أن يأتي بشخص القاضي ويقول هذا يدعي على دعوى
فإن كانت هي فادّية ولا يشهد على نفسه بالإبراء وهذا غير صحيح وهذه الدعوى غير معسومة
لأن المدعى من أذا ترك تركه قال في البصر - مثل فادّية الهداية عن الدعوى بقطع النزاع يشه
وبين غيره فاجب لا يجبر المدعى على الدعوى لأن الحق له ١٩ والذي رأيته في عبارة فادّية
لهذا يشه بل إذا ادعى شخص على آخر بقطع النزاع بينه وبينه أن كان له عليه حق أو مطالبة
مدعى به ومطالبه وإن كان ليس له عليه حق يشهد عليه أنه لا يتحقق عليه شي من الحقوق
والمدعى والمطالبات فهل تجمع هذه الدعوى من المدعى أم لا اجب لا يجيب عليه أن يدعى
عليه لأن الحق له أن شاء طلبة وإن شاء تركه ٢٠ وهي التي عنها الشارح بقوله مراجعة أي
تدعى مراجع المبر فادّية الهداية بخلاف دعوى دفع التعرض كما علمت لأن ذلك يقول
هذه الأرض في يدى وهذه البنية تشبه لي بها وهذا يدعى اسمها في يده ولا يفيد له على دعواه
فادّية أن لا يتعرض لي لأن أثبت أي ذوب بدونه (قوله وهذا الحق يعني لما عرفنا أن الدعوى
قول مقبول بقصدية طلب حق فإن أردنا ما عن الأمر الوجودي كأن يقول هذا المال لي أريد
أن يسلمه لي بقى من أنواع الدعوى دعوى دفع التعرض به إذا أودعته من حق نفسه وإن
أراد بالحق أهم الوجودي وهو ما تقدم ومن المدعى وهو أن يقول هذا الحق لي في مالي لأن
أثبت أي ذوب وأطلب أن لا يتعرض لي بغير حق وعدم تعرضه حق لكنه يدعى فيستغنى عن
هذه الزيادة وهي قوله أودعته (قوله الأمر الوجودي) فلا يشمل المدعى كالدفع بصراح إلى
ريادته لا دخاله في تعرض الدعوى والمرااد بالمدعى ما يشمل الاعتبار فان المدعى ليس عد مبالان
المراية كنه من المنازعة ط (قوله لهذا القيد) أي فيستغنى عن التعريف عن هذا القيد وهو قوله
أودعته فنه فصل قصدي الاصل وانصل بعد الجنس قيد فافهم والواضح أن يقول لم يتضح لي
ريادة أودعته (قوله والمدعى الحق) اسم فاعل من ادعى يدعى وحصل مستدعى لأن التلبيث مدعى فاعل
في باب الافعال فصار تدعى وتلبت لتأدي الاو أديت المدعى في المال فصار ادعى وكذلك في
باب التصرفات من المضارع والأمر والمصدر وانما يلبت التأدي الاو ليمكس لأنها من المهموسة
والمدعى من الجمهور فلا أقوى لا يتحول إلى الضعيف = (تمة) لما كان قوله والمدعى الحق للاغلب
من المتنازعين فله الا - فترغمه في الدور بقوله من المتنازعين قولاً ولو كان هذا متنازلاً
لما تنازع في المباحث استقر عن نفسه بقوله في ملق أي حق القيد ٢١ قال شيخنا بوضوحه أنه إذا
تضاريا وكان ظاهراً أحدهما فانه يطاق عليه مع عدمه أنه إذا ترك لا يتكلف فاحتاج إلى إخراج
بقوله من المتنازعين قولاً ٢٢ أو اسعود والحاصل أن طالب الحق يسمى مدعياً والمطالب
إذا ترك لا يتعرض له والمطوب هو المدعى عليه لا يتأتى منه تركه حتى يسلم ما عليه (قوله من
إذا ترك ترك) أي لا يجبر عليه لأن حق الطالب له فإذا تركه لا يسلب عليه عيني (أقول) وهذا
أحسن ما قبل فيه وخالف محمد في الأصل قبل المدعى عليه هو المذكور الآخر المدعى قال الرباعي

بخلاف دعوى قطع النزاع
فلا تجمع مراجعة وهذا
إذا أريد بالحق في التعريف
الأمر الوجودي فهو أريد ما
يهم الوجودي والمدعى لم
يجز هذا القيد والمدعى
من أذا ترك دعواه (ترك)
أي لا يجبر عليه

وهذا صحيح غير ان التغير بينهما يصحاح الى دفعه وسدده كما في العبرة المعاني دون الصور والمباني
ولان الكلام قد يوجد من الشخص في صورة الدعوى وهو انكار معنى كما دعي اذا ادعى
اداء المودعة أو هلا كذا فانه مدعى صورة ومنه كبر لوجوب الضمان منى وله هذا بخلافه انما
اذا ادعى رد المودعة أو هلا كذا فانه لا يلزمه رد ولا ضمان ولا يتعلق به ان رد لان العين أيدأ
تكون على التيق كافي الشبهة الاليسية (قوله) والمدعى عليه بمخلافه) أي ملتزم بمخلافته
وهو من اذا ترك لا يترك بل يجبر على الخصومة اذا تركها وهذا فرق صحيح سوى قال انه متناهي
ولا يشكل بوجهي التيق فانه مدعى عليه معنى فيما اذا أجبره القضي على الخصومة بالتيق
واعلم ان قوله لا يترك بل يجبر على الخصومة انما هو تعريف اشار الى اختلاف الشايخ بينهما وقيل
المدعى من يجبر بحق له على غيره والمدعى عليه من يجبر بان لا يترك بغيره عليه وقيل المدعى
من انفس خلاف الظاهر والمدعى عليه من يشك بالظاهر اهـ وقيل المدعى من لا يتحقق
الاجبة كالتارج والمدعى عليه من يتحقق بشوكة بلا حجة كذي اليد قلت وهذا تعريف
بالحكم فيه دور وأصح ما ذكره الذي مشى عليه المصنف (قوله) فلو في البلية فاضبيان
كل في محله) أي يخصه وصها وليس تضامهما وأشار به الى أن الجبر في أصل الدعوى لا يمين
يدعى بين يديه والتشريع لا يظهر وفي بعض النسخ بالواو بدل التاء (قوله) فالتجارب المدعى
عليه عند محمد بن يحيى برزانية) اي ما ذكره عبارة البرزانية وعبارتها كافي المنح فاضبيان في مصر
طلب كل واحد منهما الذي ذهب الى قاصر فالتجارب المدعى عليه عند محمد وعليه الفتوى
اهـ وفي المنح قبل هذا عن الخانية قال ولو كان في البلية فاضبيان كل واحد منهما في محله على
سدة فتوقفت الخصومة بين وجهي أحدهما من محله ولا تخرم من محله أخرى والمدعى ربدار
بحاجته الى قاضي محله والاخر باي ذلك اختلف فيه أبو يوسف ومحمد والصحيح أن العبرة بكمال
المدعى عليه وكذا لو كان أحدهما من أهل العسكر والاخر من أهل البلية اهـ وعلمه في جميعا
كافي الخبر بان أبو يوسف يقول ان المدعى متشققا لخصومة فيضيم قاضيه ومحمد يقول ان
المدعى عليه دافع لها اهـ ويان التعليق كما قال الرمي أن محمد أبي يوسف رحمه الله تعالى
المدعى اذا ترك ركه فهو متشققا فيضيان شاء انشا الخصومة عند قاضي محله وان شاء انشاها
عند قاضي محله له نسجه وان محمد رحمه الله تعالى يقول المدعى عليه دافع له والدافع يطلب
سلامة نفسه والاصل برائة ذمته فاحذ الى من يابى له رية ثبتت عنده ونهمة وقعت له بها
يوقعه في انباته ما لم يمكن ثباته في نفسه بانظر اليه واعتباره أولى لانه يريد الدفع عن
نفسه وخضوعه بريدان يجب عليه الاخذ بالطالبة ومن طلب السلامة أولى بالنظر من
طالب ضدها تامل واعلم ان الشاوخ عبارة البرزانية على ما في الخانية من التقييد بالهله
المتطالة لم ينف في المنح هذا كله وكل عبارات أصحاب المتناوي فيمد أن فرض المسئلة التي
وقع فيها الخلاف بين أبي يوسف ومحمد فيما ذكره كان في البلية فاضبيان كل قاض في محله
وأما اذا كانت الولاية لقاضيين أو اقضاه على مصر واحد على السواء فيعتبر المدعى في دعواه
له الدعوى عند أي قاض أراد اذ لا تظهر فاضية كون العبرة للمدعى أو المدعى عليه
ويشهد له هذا ما قلناه من تعليل صاحب الخطب انتهى ورده الخيرة الرمي وادعى ان هذا

(والمدعى عليه بخلافه) أي
يجبر على ان يكون البلية
قاضيان كل في محله فالحال
للمدعى عليه عند محمد بن يحيى
برزانية ولو انشأ في
المدعى الا ببيعة على
الظاهر

بأهل ديان أشبه وكرهت كذا الله لا يوسف ان المدعى مشق للصومعة ولمحمدان
 المدعى عليه دافع اهل الاليتحه ذلك فان اخكم دافع العلة اه وهو لدى ظهور كمال شخصنا
 انكم لم يات لردده بوجه قويو لظهور انه لم يظهر له الرد وهو الذي ذكر في حواصل شرحه
 (الامارة) (وقول) انكر برى هذه المسئلة حانقه اسارح عن خط المصنف ومشق عليه الامارة
 المقدسي كما نقله عنه أبو الاسبود ووجهه ان ما ذكره من نصيح قول محمدان الابرار لمكان المدعى
 عليه غيا هو فيما اذا كان قاضيان كل منهما في علة وقد امر كل منهما بالالحكم على اهل محامته فقط
 دليل قول العمادى وكذا لو كان احدهما من اهل العسكر والاخر من اهل السلف فاراد
 امر كرى ان يجامعه الى قاضى العسكر فهو على هذا ولا ولاية لقاضى العسكر على غير بلدى
 وقوله ولا ولاية دليل واضح على ذلك اما اذا كان كل منهما حاكما ذوا بالالحكم على اى من حصر
 عنده من مصرى وشامى وسامى وغيرهم كالى قضاء زمانا فليس التعويل على قول ابي يوسف
 او افقنه انكر بف المدعى والمدعى عليه اى فان المدعى هو لدى الصومعة فيطلب عنده اى
 قاض اراد به طهر انه لا وجه لما فى البحر من انه لو تعدد القضاة فى المذهب لاربعة كالى
 انا هرة فالتسار للمدعى عليه حيث لم يكن اثناسى من شلته انال وبه اذيت مرار (اقول)
 وقد رأيت بخط بعض علماء افلا عن المقتضى ابى السعود والعمادى ان قضاة الملة ان لم يروسة
 ممنوعون عن الحكم على خلاف مذهب المدعى عليه اه وشار اليه الشارح وذ كرشخ
 شيوخ مشايخنا السامخاني بعد كلام قال فى قضاء ابرازية فوض قضاء بأحبة الى رجلين لا يلائم
 احدهما قضاء ولو قلدر حليل على ان يترد كل منهما باقضاء الا وابه فيه وقال لا امام لظهور
 الدين يدعى ان يجوز لان القاضى نائب السلطان ويقال انقره اه فيحصل ان الولاية
 لوقضاةيين فاكثر كل واحد فى محله فتشرد القاضى صحيح والعبارة للمدعى عليه وان كانوا فى
 محل واحد على السواء فقد سمعت انه لا يلائم احدهم انقره لافقة فى اختيار احدهم وان
 امر كل واحد بالانقر دى عز وجب ان لا يظهر فرق بين كل واحد فى محله او مجموعين فسامحه
 المصنف ليس على الطلاقة بل على هذا التفصيل اه وكان عليه ان يذكر به بقوله جزوا العبرة
 للمدعى وقد اتضح المرام من هذه المسئلة على اتم وجه رقة تعالى بجدد كس صدر الامر
 الامانى الاتى بالعمل على ما فى المحلة من المادة ١٨٠٣ من ان العبرة للمدعى عليه فامتنع
 والام (قوله وبه اذيت مرارا) وده العلامة المقدسى وذ كرا به فى التعويل على قول ابي
 يوسف لموافقة نكر بف المدعى والمدعى عليه وذ كرا به صحيح اما اولافان التسخ المشهورة
 من البرازية على الاطلاق الهى دعاهم بنى عليه فتواء على ما قيد من ان كلام المتداعيين
 يهاب لما كرهه فاسى محله كما عمت من عمارته المتقدمة وعلى تقدير انى يهتبه الاطلاقا
 فهو محمول على التقييد المصرح به فى العمادية والمانية وغيرهما فان الذى ولاه خمه بذلك
 السلطان او بتلك المحلة واهذ قال فى جامع الفوائد ابن اخنهم غريبان عند قاضى لمدة مع قضاؤه
 على - ويل الحكم (اقول) ولا يحتاج الى هذا لان القضاة يفرض اهل الحكم على العموم فى كل
 من هو فى بلدهم او فى رتبهم رتبهم العرباء التى تولى انصاهم كما ذكرنا وهو الذى ذكره المؤلف
 بعد عن المصنف (قوله على الروا) اى فى عموم الولاية لان قضاة المذاهب فى زمانها ولا يتهم

وبه اذيت مرارا بجر قال
 المصنف ولو الولاية لتساويين
 فاعلم على السواء فاه برة
 للمدعى نعم لو امر السلطان

على السواء في التعميم وهو رد على البحر (قوله بإجابة المدعي عليه) بأن قال له من اختار شعرك
من القضاة فلا تحكم عليه (قوله لم اعتبره) أي امر الساطن أي العمل به وقد أمر كما مر
دلالتهم (قوله لعله) أي لعله من اختاره المدعي عن الحكم بالنسبة إلى هذه الدعوى على ما مر
السلطان مكانه من قضاءه بطلكم على من اختار والقضاء يخصص (قوله كما مر مرارا)
من أن القضاة يتقيد (قوله قلت وهذا الخلاف) أي بين محمد بن قائل باعتبار المدعي عليه وبين
أبي يوسف القائل باعتبار المدعي (قوله على حدة) أي لا ينضم على غيره أهلها (قوله أما إذا
كان في المصر حتى وشافى الخ) أي وقد روى الطبري على أن يحكم على جميع أهل المصر وكذا
الشامي وشيخه فليس هو كمن روى على (قوله في مجلس واحد) فبدأ أي والساكنون
أراد في بلد واحد - فدل أن المداير على عدم لولاية كما تقدم لما اقتصر على قوله والولاية واحدة
سكان أحسن ويحق باعتبارها عومها (قوله والولاية واحدة) أي لم يخص كل واحد بمجلس
(قوله لما أعتد صاحب الحق) هذا ما به عليه كلام المقدسي وهو قبيح باعتبار المدعي ولو كان أحد
الاعتدب بعد المدعي عليه وهذا التعديل منه أرى من تعديله السابق بقوله ادلائه فدل في
كون العبرة بالمدعي أو المدعي عليه ط قال الشارح في الدر المنثور: وهذا قد وافق
بعض موالى الروم بأنه ان انضم إليه احتمال ظله فله مدعي عليه وأنه تعالى الموفق (قوله
وركنها) أي الدعوى إضافة الحق إلى شدة الركن بر المساهية وقد قدم ثم أقول رسول الخ
فهو مركبة من إضافة الحق إلى نفسه ومن القول الدال عليه ومن كونه عند الثاني فيكون
أركان ثلاثة ويحتمل أن كونه إضافة إلى الشافى شرط كما يصرح به فيكون الركنين فقط
القول ومدلوله وظاهر كلام الشارح أن الركن هو المدلول فقط وأما القول فهو وسيلة
إليه فيكون ركنين المساهية وكثير ما يقع ذلك في كلامه وينأمل (قوله كوكيل ووصي)
لاولى كوكيل ووصي (قوله عند النزاع الخ) اعني مدعي دعوى عند النزاع لأنه حينئذ يدعي
مدعى بالمدعى بوجوب حقه وانقطاع النزاع عنه فلا يسمى مدعى وكذا عند المسألة فقام البت
دعوى شرعا خالي بحر فخرج الإضافة إلى المسألة فقامت دعوى له لا شرعا ٥١ ونظيره
ما تقدم عن البراءة عند قوله بقصدية طلب حق (قوله وأهلها) أدخله في البحر في الشرط
وذلك المدعى لشرط بقوله

بأطالب منى شرائط دعوة • فثبت غلظ من تقاضى لها على
تخصر حصر وانتهاء تناقض • ويجلس حكم بالعدل التمر بلا
كذلك معلومة المدعي به • وامكان العقل دام لا اله الا
كذلك اسباب المدعي من شروطها • والزامة خصصها به النظام كلا

(قوله ولو وصيا) أي ولو المدعى وصيا (قوله والا) أي وإن لم يكن مادرا لا تصح دعواه كذا الزعماء
الدائرة بين المدعى والوصي • (قوله) • قل - لا لامة أو لا عود من الرأى أن الذي العاقل
لا أدون له يستلحق وندى عليه بالنسكول ولا يستحق الابن مال أبيه ولو وصى في مال
التي لم ولا استولى في مال الوفا إلا إذا ادعى عليهم العقد في - يخلصون حينئذ ياتي فقام في محله
إن شاء الله تعالى وفي الفصل اعاد المدعى على صبي محبور عليه شبه جوارله وصى حاسر

بإجابة المدعي عليه لم
اعتبار لعله بالنسبة إليها
كما مر مرارا قلت وهذا
الخلاف فيما إذا كان كل
قاض على محله على حدة
أما إذا كان في المصر حتى
وشافى وما إلى ذلك في
مجلس واحد والولاية
وحدة فلا بد من أن يقع
الخلاف في إجابة المدعي لما
أعتد صاحب الحق كذا يقط
المنصف على هامش البرازية
فلا يثبت (وركنها إضافة
الحق إلى نفسه) ولو أصيل
كأن عليه كذا (أو) ضافته
(أي من قال المدعي) (منابه)
كوكيل ووصي (عند النزاع)
شعلق بإضافة الحق
(وأهلها) قل المأمير (ولو
صبي أو مازون في الخصومة
والألا يشاء

لا يشترط - حصة المسمى ذكره في كتاب القسمة ولم يفسر بين ما إذا كان المدعى عيناً أو ديناً ويجب
بمباشرة هذا الوصي أو وجب لأبيه بشرته كطهارة الاستحالة ونحوه - وهذا كقولنا صافي في أدب
القاضي لو ادعى على مسمى محجور ما لا يلازم له الاستحالة أو بالنسبة أن قال المدعى في حصة خاضعة تسمع
دعواه ويشترط حضور المسمى لان المسمى مؤاخذ بأفعاله والشهود يحتاجون إلى الإشارة
ممكن بمحض ماله أو وصيه حتى إذا أزم المسمى بشي يؤدى عنه أبوه من ماله يفي من مال
المصغر وذكر بعض المتأخرين حصة المسمى غير عند الدعوى بشرط سواء كان المسمى مدعياً
أو مدعى عليه والصحيح أنه لا يشترط حضوره لاطئال الرضخ عند الدعوى ~~كذلك~~ كذا ذكر في
المخطوط وذكره شيخنا ابن في فتاواه أن احتجائه بشرط حصة المسمى عند الدعوى انتهى
وفي جامع أحكام القسمة أن لا يترتب على ولد المدعى رجل على مسمى محجور شبهة أو له وصي طاهر
لا يشترط حضور المسمى هكذا ذكر في الإسلام ولم يفسر بين ما إذا كان المدعى ديناً أو عيناً
وجب الدين بمباشرة هذا الوصي أو لا وذكر الناطقي في أجناسه إذا كان الدين واجباً بمباشرة هذا
الوصي لا يشترط احضار المسمى وفي أدب القاضي لا ينافي ما إذا وقع له دعوى على المسمى المحجور
عليه إذا لم يكن له مدعى عليه في حق احضاره إلى باب القاضي لأنه لو حضر لا يوجب عليه
اليمين لأن لا يلوكل لا يقتضي به كونه وإن كانت له حصة وهو يدعى عليه الاستحالة كما له حق
احضاره لان المسمى مؤاخذ بأفعاله والشهود يحتاجون إلى الإشارة إليه فكان له حق احضاره
وكسب حصة ماله أو - أي إذا أزم المسمى بشي يؤدى عنه أبوه من ماله وفي كتاب الاقضية أن
احضار المسمى في الدعوى شرط وبعض المتأخرين ممن مشايخ زماننا منهم من شرط ذلك سواء
كان المسمى مدعياً أو مدعى عليه ومنهم من أي ذلك وإن لم يكن للمسمى وصي وطالب المدعى من
القاضي أن ينصب عنه وصياً الجاهل القاضي إلى ذلك وفي فتاوى القاضي طاهر الدين والصحيح
أنه لا يشترط حصة الأبطال لرضخ عند الدعوى وثبت شرط حصة المسمى عند نصب الوصي
للاشارة إليه هكذا في الفتاوى وفي كتاب الاقضية ومن مشايخ زماننا من أي ذلك وقال لو كان
المسمى في المذهب بشرط احضار المسمى المحجور ~~المحكم~~ ولا شك أن اشتراطه بعيد الأول أقرب
إلى الصواب وأشبه بالفقه اهـ وفي جامع أحكام القسمة لا يترتب على المسمى التاجر
والمعد التاجر - فحلف وبقى عليه بالنكول وذكر القسمة أو لا يثبت أن المسمى المأذون
له يستخلف عند علمائنا وبما عرفت أن ما عرفت في الفتاوى على المسمى المأذون حتى يدركه وذكر
في النوادر يستخلف المسمى المأذون له وبقى بشكوكه وفي النسبة المسمى العاقل المأذون له يستخلف
وبقى بشكوكه وفي لولو الحية مسمى - ذون باع شيئاً أو وجد المشتري به عبداً فأراد تحليفه
ولا يمين عليه - أي يدركه وعن محمد بن حنفية وهو في ثم أدرك لا يمين عليه كالتصديق إذا حلف
ثم أسلم لا يمين عليه فهذا دليل على أنه لو حلف بكون مسمى - أي عن محمد إذا ادعى على المسمى دين
وأدركه - لا يمين عليه فافق القاضي بخلافه وإن نكل بقضى بالدين عليه ولازمة في ذلك فتنة الكبير وفي
المسمى المحجور إذا لم يكن له مدعى عليه في حصة لا يكون له احضاره إلى باب القاضي لأنه لو حلف
وأنكل لا يقتضي عليه بكونه ولو كان له حصة وهو يدعى عليه لا يثبت له احضاره لأنه لا يؤخذ
بأفعاله وإن لم يكن ما يؤخذ بقوله والشهود يحتاجون إلى الإشارة إليه فيجوز احضار

بحضور معه أبوه أو من هو في مكانه لأن الصبي نفسه لا يلي شيا يصحضر الأب حتى إذا لم يضر
 الأب بالادعاء عنه في ماله كذا في الحوائج الحوية والخاصة أن المأهولوم عمدا كراهه لا يلزم
 اشتراط الصغير ولو دبر كالأصل المصحيح ما لم يكن - تملك كالإشارة إليه في النسخة ولكن يصح
 معه أبوه أو وصيه (قوله بشرطها) لم أر شرط لقط مخصوص بالدعوى وبغني اشتراط ما يدل
 على الجزم والتحقق فالقول شك أو أظن لم يصح الدعوى بغير ما ذكرناه لا سيما الدعوى
 بالانقراض بالبرزنية عن الخمسة آدمي أن له عليه كذا وإن الدين الذي في يده له ما له أو لم يده
 أو ابتدأ به دعوى الانقراض وقال أنه أقر أنه أقر أنه أقر أن له عليه كذا قبل يصح وعامة المشتري
 على أنه لا يصح الدعوى لعدم صلاحية الإقرار للاختصاص بالخبر من مصل الاختلاف في
 الشهادة ويأتي هنا أول الإقرار (قوله أي شرط بجوار الدعوى) أي صحتها (قوله مجلس
 القضاء) فيه مناقشة فان شرط الشيء خارج عن ذلك الشيء وحضور مجلس الله الصبي ما هو ذلي
 مقهور بالدعوى حيث عرفها في الدعوى بالطلبية حقا من غير من له الخلاص وما على تعريف
 السكران ما الإضافية التي في نفسه حالة لمصلحة فلا تزد هذه المناقشة أبو الوالد يعود والمراد
 مجلس القاضى محلي بالمسألة حيث يتفق ولو في ميت أو دكان كان لا تتم الدعوى ولا الشهادة
 إلا بزيادة القاضي أو ما يوافق في محام الكثرات فلا يصح معاهم الدعوى إلا بما لم
 يطلق لهم إلا أن يدعوا أي ما أرادوا فإذا طابق لهم ما رواه (قوله وحضور خمسة) قال في
 البصر ولا بد من بيان من يكون خصم الدعوى أي ما علم بالدعوى عليه وهذا غفلة الشارع وهو
 ما لا ينبغي فاقول في دعوى المطالب ملكا مطلقا في عين في يده - ساجرا أو - نعيم أو مرنين
 فلا بد من حصة المالك وفي اليد إذا ادعى الشرا من قبل لا بارة فإلزام وحده يكون
 حصة أو شرط حضرة المزارع أن كان البذر منه أو كان زرع ما سوا إلا وفي دعوى السب
 عليه لا يشترط حضرة المالك وفي البيع قبل تسليم لا في دعوى الاستعاقاق أو شفعة من
 حضرة البائع والمستحق فإدعاء القبط خصم أو يدعي المالك فيه وقبل القبض الخصم هو
 البائع وحده وأحد لورثة يتصب خصما عن الكل فالقضاء عليه قضاء على الكل وعلى الميت
 وقبضه على الباقين يكون الكل في يده وإن البعض في يده فبذره والوصى ليس بخصم في
 ثبات الدين إنما هو خصم في اثبات الوكالة أو الوصاية إذا كان موصى له بما زاد على الثالث
 ولا وارث فهو كالوارث • وأهداف المتابع في ثبات الدين على من في يده مال الميت وليس
 وارث ولا وصى ولا نعيم دعوى الدين على الميت على غريم الميت مدونا أو دائنا أي لا يلبس
 الخاصية • والخصم في اثبات النسب خصة الوارث والوصى وأوصى له والغريم الميت
 أو على الميت • وقف على مسعفة وصى ولربل فيه دعوى عليه على متولى الوقف لا على
 الوصى لأن الوصى لا لى القبض • ولا يشترط حضرة الصبي عند الدعوى عليه وتكفي حضرة
 وصيه دينا أو عينا ما شره الوصى أولا • ولا يشترط حضرة أحد والأمة عند دعوى الولى أو شره
 ومهرها • ولو ادعى على صبي صغير عليه ما - تملك كأرضه أو قال في ميتة حاضرة تجمع دعواه
 وتشترط حضرة صبي مع أبيه أو وصيه والاصب له القاضي وسبب وتشترط حضرة عند
 الدعوى مدعي أو مدعى عليه • وأصح أنه لا تشترط حضرة لاطفال الرضع عند الدعوى

(وبشرطها) أي شرط جواز
 الدعوى (بمجلس القضاء
 وحضور خمسة)

والمستاجر خصم لمن يدعى الاجارة في حصة المسالك على الاقرب الى العوالب وليس بخصم
 على الصحيح لمن يدعى الاجارة أو الرهن أو الشراء المشتري خصم لكل كالمروءة • وفي
 دعوى الهبة المار هوته تشتط حضرة الراهن والمرتهن ونصح الدعوى على القاصب وان لم
 تكن العين في يده فلذا كان المستحق الدعوى على البائع وحده وان كان المبيع في يد المشتري
 يكونه غاصبا للمودع أو القاصب اذا كان مقرا بالوديعة والغصب لا يقتضيه خصم المشتري
 ويقتضيه خصم المودع أو الموصوب منه • ومن اشترى شيئا بالخيار فادعاه آخر يشتط
 حضرة المانع والمشتري باطلا لا يكون خصم المستحق واذا اشترى المبيع بالملك المطلق
 وقضى به فهو المانع على التاج وبرهن على المشتري في غيبة المستحق يدفع منه الرجوع
 بالحق اختلف المتابع والاصح انه لا يشتط حضرة منعه من قال الحق واشترطها وانفق
 انهرخصي بالاول وهو الاظهر • والاشبه أن الموصى له يتدب خصم المالك وصلى له في يده
 فان لم يقض ولكن قضى لباثلاث فغاصبه موسى له آخر فان الى القاصي الذي قضى له كان
 خصمها والا فلا • وإذا دعي نكاح امرأته لزوج طاهر يشتط حضرة له سماع الدعوى
 والبينة ودعوى النكاح على ابتروين أيها المصصة بدون حضرة أبعها • ودعوى الواهب
 الرجوع في الهبة له • وعليه مصصة ان كان مأذونا والا فلا بد من حضرة مولاه • والقول
 الواهب انه مأذون ولا تشمل حصة العبد انه مجبور فان غاب عنه • ولم نصح دعوى الرجوع على
 مولاه ان كانت العين في يد العبد وقضيه في حراة المقتنين • (قوله فلا يقضى على غائب) أي
 بالبيعة سواء كان غائبا وقت الشهادة أو بعد ما وجدته ركية وسواء كان غائبا عن المجلس أو عن
 البطل لأن يكون ذلك ضروريا كما اذا توجه القضاء على الخصم فاستقر بشرط المدكور في
 موضع • هذا ابن امرس وأما اذا أقدم على القاضي فيقضيه عليه وهو غائب لأن له أب بطن في
 البيعة دون الاقرار ولأن القضاء بالاقرار أو قضاء العامة لكن قال في القاموس ومشر من من جاء
 دفعه وليس بالقاضي الحسية غائب المدعى عليه به ما برهن عليه أو غاب الوكيل بعد قبول
 البيعة قبل التعديل أو مات الوكيل ثم عدلت تلك البيعة لا يحكمهم أو قال أبو يوسف يحكم وهذا
 ارفق بالناس ولو برهن على الماوكلي فغاب ثم حضر وكيله أو على الوكيل ثم حضر موكله يقضى
 بتلك البيعة وكذا يقضى على الوارث ببيعة قامت على مورثه وقدمه الكلام على ذلك • وفي
 في القضاء فراجع • وكذا لا تنفع الشهادة على غائب الا اذا القس المدعى بذلك كتابا حكما
 للقضاة فيصير القاضي اليه فيكتب الى القاضي الغائب الذي عارفه الخصم عليه • ومن
 دعوى الشهادة يقضى عليه كافي الهندية عن اليرافع (قوله وهل يحضره مجرد الدعوى)
 أي يحضر القاضي الخصم (قوله أي يبرهن) يعني قال بعضهم انما يحضره اذا برهن على
 دعواه لا القضاة أي يابل بعلم صدقه وقال بعضهم انما تقام البيعة على الخصم ولا خصم هناك
 بصفاته باقائه صادق في يد المدعى عليه له لم يزل صدقه فان حلف أحضره خصمه (قوله
 أو يحلف) أو طحاكية الخلاف لأن ما قول لا قول وحديثه فيه بين اليه انو لتعريف قال في
 البصران كان في المصير أو قريبا منه بحيث لو أجاب حيث في ماله وان كان أبعد منه قيل بأمره
 ما قامته البيعة على موافقة دعواه لا حضار خصمه والمستور في هذا يكي فاذا أقام أمره انما

فلا يقضى على غائب وهل
 يحضره مجرد الدعوى ان
 بالمصير أو بحيث يبينه
 نعم والا فتنى يبرهن أو
 يحلف

ايضاً حضر شخصه وقيل بحمله القاسي فان سلك اقامه عن محله وان حلف امر باحضاره **ا**
 قال فانما يجازى فداً اقام ليئنة قبلت يئنة للاثخاص باللقضاء **ا** أي بل لا حضاره فاداً حضر
 أعاد البيئنة ثانياً فان عدلت قضى عليه كافي شرح أدب القاضي قال الشافعي وعمل قضائه ما به
 خلاف ما تقدم فاذا أتى أهم شخص فقال لي دعوى على شخص يا مورو يا حضاره من غير أن
 يستفسر ولا المدعى من دعواه اليه ولو استقام فسادها وهما منهم غفلة عما ذكره ويجوز له
ا وفي حرفة لا كل قال أبو يوسف لو ادعى المدعى عليه في البيت بهت اليه القاضي له
 وأمره من دخول داره فان عرفته والاعزل انما في بيت ثم يدخل الرجال فيقتشون بقة الدار
 قال هشام لم يسمعوا قول رجل له حق على ذي ساعد فلم يجز معه الى مجلس القاضي فأخبرني
 أن أبا يوسف كان يميل بالاعداً وهو قول أهل البصرة وفيه أخذ والاعداً أن يفت القاضى
 الى بابيه من يأتيه به باتية قول له ان القاضي يدعوك الى مجلس الحكم قال أجابه قبح أو لا يعمل
 القاضي وكيلاه ولا ياخذ أبو حنيفة بالاعداً **ا** قال في البصر وليذكر الشارحون هنا
 حكم استيفاء ذي الحق من حقهم من الغير باللقضاء وأحييت جمعة من مواضعه تكفي القوائد
 وتيسر على طالبها فان كان الحق حقه ذكف فلا يستوفيه بنفسه لان فيه حق الله تعالى انفاً
 ولا يصح أن الله اب فيه حقه تعالى فلا يستوفيه لامن يتهم الحدود وليكن يطلب المقذور كما
 ينال في بابيه وان كان قصاصاً قال في جنائيات البرازية قتل الرجل عدداً وله ان يقتل
 بالسيوف قضى به أو لا يضرب ولا يذبح ولا يورق قتل بغير سيف منع وان فعل عزركم لا يضمن
 لاستيفائه حقه **ا** وان كان نهزيراً ففي حدود القدية ضرب غيره بغير حق وضربه المضروب
 أيضاً ثم ما يعززان ويبدأ اقامه دعوى رياء بدى منها لانه أعظم الوجوب عليه أسبق **ا**
 وأما ما ذهبه ان يقول له مثله والاولى تركه كما قد مناه في محله بخلاف ما إذا قدفنه ولا يجوز له أن
 يقول له مثله كما إذا قال له يا كلب لانه كلب محض وقالوا للروح ان يؤدب زوجته وله أن
 يضربها على عدم اجابته اذ ادعاهما فدرسه ولا مانع وعلى ترك الزينة وهو يريد ها وعلى ضربها
 ولده وعلى خروجها بغيره ذنبه بغير حق وعلى صودها الى السطح لتطل على الجيران أو يراها
 الاجانب وحيداً له أن يقتلها من العيب والعصم انه لا يضربها على ترك الصلاة كما سرف
 موضع من صلا وفي جامع الأصول من التخليق ومن عليه التهمز بل يمكن صاحب الحق منه
 اقامه دعوى لم يمتص الامام باقامته فان الروح يؤدب المرأتين ولو رأى أحداً يفعل ذلك فله أن
 يفتقه ويضربه ولو لم يفرج بالمتع بالمال ولو كان حقه تعالى لا تمكث هذه الاحكام **ا** وان
 كان عينا في الجارة القدية ولو غاب المستأجر بعد السنة ولم يلم المقتاح في الاجرة ان يبعد
 منها آخر ولو جره من غير اذن الحاكم باز **ا** وقد صارت حادثة الفتوى ٢ مضت المدة
 وغاب المستأجر وترك متاعه في الدار فاعتقت بان له ان يفتح الدار ويكن فيها أو اما المتاع فيجده
 في ناحية الى حضور صاحبه ولا يتوقف النسخ على اذن القاضي أخذها في القنية وفي عصب
 منبذة الفتى أخذت أغصان شجرة انسان هو اوار آخر فقطع رب الدار الاغصان فان كانت
 الاغصان بحال يمكن اصحابها أن يشدها بحبل ويضعها اواره ضمن المقاطع وان لم يكن
 لا يضمن اذا قطع من موضع لورفع الى الحاكم أمر بالقطع من ذلك الموضع **ا** وان كان ديناً

٢ مطلب
 حادثة الفتوى

مصلحة (ومعلومية) المال
(المدهى)

في مديات القسمة رب الدين لا يظفر من جنس حقه من مالت المديون على مسفته فله أخذ
غير رضاه ولا يأخذ خلاف جنسه كالدرهم والدينار وعند الشافعي له أخذه بغير قيمته وعن
أبي بكر رضي الله عنه أخذ الدرهم بالدينار استعصا بالقياس ولو أخذ من الغريم جنس الحق غير
رب الدين ودفعه لرب الدين قال ابن حنبل هو غاصب والغريم غاصب الغاصب قال في الأخذ
لم يصرفه صاهدينه وإن ضمن الضرب صاهدا صاهدا وقال نصير بن يحيى صارقه صاهدينه
والأخذ من جنس له ويهين ولو غصب غير المدين جنس المدين فغصبه منه المدين
فاختارته قول ابن حنبل اه وظاهر قول أصحابنا أن له الأخذ من جنسه موقرا كان أو منكرا
له قيمة أولا ولم أر حكم ما إذا اتصل البسه الأيكسر الباب وغصب المدين ولو غصب في ذلك
حيث لا يمكنه الأخذ بالجنسكم وإذا أخذ غير الجنس بغير اذنه فغصب في يده به ضمان الرهن
كأن غصب البرازية ولم أر حكم ما إذا ظفر بمال مديون مديونه وبنسب واحد في ما يؤخذ في أن
يجوز اه رباطه بعض تغييره في إطلاق قوله ضمنه ضمان الرهن وعمره غصب
بغيره فله ظفره في غصب البرازية فرفع حجة مديونه عن رأسه حين تقضاء الدين وقال
لا أردناه عليك حتى تنصى الدين فغلبت الإمامة في يدهم فله هلاك الرهن بالدين قال محمد
أحمد يصح إذا أمكنه استرداده فله كونه عنده أما إذا جرفه كها بغيره فله نظره اه وأنت
خبر بان ما هنا مشكل إذ يقتضي أن الرائد على الدين إمامة مع كونه غاصبا إذ ليس له الأخذ غير
جنس حقه فأنزل ذلك وفي البرازية في الرهن تقاضى يده لم يقضه فرفع الإمامة عن رأسه
وأصله من يد لا فله على رأسه فالإمامة رهن لأن امره يبره كها عند من يرى بكونه رهنا
وهو يأتي في الرهن متنا أخذ الإمامة المديون لتكون رهنا عنده لم تكن رهنا اه وفي جامع
لنصوص الأخذ الإمامة مديونه لتكون رهنا لم يجز أخذه وهلك كرهن وهذا ظاهر لورسي
المديون بترك رهنا اه والتوفيق بين القول ظاهر فأنزل والله تعالى أعلم (قوله مصلحة)
صارتها إذا طلب من القاضي إضمار الخصم وهو خارج المصر إن كان الموضع قريبا بحيث
لو ابتكر من أهل أمكنه أن يحضر مجلس القاضي ويجيب نفسه وهو يبيت في منزله يحضره بمجرد
الدعوى كما إذا كان في المصر وإن كان أبعد قيل يامر بأقامة البيعة على موافقة دعواه لإضمار
حضره وقيل يصرفه القاضي فإن نكل أقامه عن مجله وإن حلف يامر بإحضاره اه كما قدمناه
بأوضح من هذا (قوله ومعلومية المال المدعى) أي ييمان بنسبه وقدره بالأجماع لأن
الغرض الزام المدعى عليه عند إقامة البيعة والزامه في الأبد لم ينسبه وقدره قال في البصر
وأشترط اشتراط معلومية الجنس والقصد إلى أنه لا بد من بيان لور في الموزونات وفي دعوى
وقرود ما أو غيره رجل لا بد من ذكر الوزن للفرق في الوفر وبذكره حلو وسامض أو صفة
أو كبر أو دعوى لكمة فزيد كراهه من دقيق السول أو من غيره وما عليه من السجيم
به أيض أو أسود وقد السجيم وقيل لا حاجة إلى السجيم وقدره وصفته وفي دعوى الإبرسم
سبب السجيم لا حاجة إلى ذكر الشرائط والمخازنه لا بد من ذكر الشرائط في القطن
بشروط بيان أنه بخاري أو خوارزمي وفي الحنة لا بد من بيان أنه مدقوق أو ووق وفي
الديماح أن يبين كراهه صاف والوزن وإن عيها لا حاجة إلى ذكر الوزن وبذكر الأوصاف

ولا بد من ذكر النوع والوصف مع ذكر الجنس واقتدر في المسكيات ويند كرفي السلم شرطه
من اعلام شمس رأس المال وغيره ونوعه وصفته وقدره بالوزن ان كان وزنه واثباته بالعلم
حتى يصح ولو قال بسبب سبع صحيح جرى بينهما محبت الدعوى بالاختلاف وعلى هذا في كل سبب
له شرط قليلة يكتفي بقوله بسبب كذا صحيح وان ادعى ذهباً وفضة فلا بد من بيان جنسه
ونوعه ان كان مضموناً كبحارى الصرب وصنعه جيداً او سطلاً ورد يا اذا كان في البلد فهو
مخففة وفي الصلادى اذا كان في البلد نفوداً او سطلاً روح لا تصح الدعوى عالم بين وعلمه
في البرزخية من الماتين اه قال في العرازية ولو قال سلم صحيح ولم يذكر ان شرائط كل شمس
الاسلام وجه الله تعالى يفي بالخدمة وغيره لان شرائطه مما لا يعرفه الا خواص ويختلف
فيه بينهما وفي المنتقى لو قال بسبع يكتفي وعلى هذا كل ما له شرائط كثيرة لا يكتفي فيه بقوله بسبب
صحيح واذا كانت شرائط يكتفي به اجاب شمس الاسلام فيقال كقول كفاية صحبة اه لا يصح
قال السلم لان المسئلة تختلف فيها فانه صحيح على اعتقاده لاني الواقع ولا عدالاً كم والحقني
بعقده عدم صحة المسئلة لا يقول فيقول كفل وقيل المكبول في المجلس فيصح ويذكر
في القرض واقرضه منه مال نفسه باو ازان يكون وكيلاني لا قراض من غيره والوكيل سائر
فيه فلا يلائق الطاب ويذكر ايضا قبض المستقرض وصرفه الى سواه لانه يكون دية بالاجماع
فان كونه دية عند النأي وقوف على صرفه واستملاكه وعلمه فيها (قوله لا يفتى بجهول)
اي لا يفتى في الدعوى القضايم ما ولا يفتى بجهول فلا تصح دعوى الجهول ويستثنى من فساد
الدعوى بالجهول دعوى الرهن والعصب ما في الغايبة اذا ثبتوا له رهنه فهو باطل لم يسموا
اثوب لم يعرفوا عيبه جازت شهادتهم والقول للمرتين في أي ثوب كان وكذا في العصب اه
فالمدعى بالاولى وفي المصراع وفسد المدعى ما ان لا يكون لزمه شيء على التمس أو يكون
المدعى بجهول في نفسه ولا يعلم فيه خلاف الا في وصية يادى حقاً وصية او اقرار
فانهم ما يصحان بالجهول وتصح دعوى الابرا بالجهول بلا خلاف اه قبلت المسئلة
خسة اه وفي الاستبراء ولا يفتى على جهول في مسائل الاولى اذا ثبت المدعى وصى اليتم
الثانية انهم متى تولى الوفا فانه يفتى به فانظر الاوقف واليتم الثالثة اذا ادعى الموع
خيانة مطلقة الرابعة الرهن الجهول الخامسة دعوى العصب السادسة دعوى السرقة اه
(قوله ولا يقال مدعى فيه) قال الطائي تعديته في امرها فليراجع اه قال الشيخ أبو الطيب
لم أجده في كتاب ان المدعى فيه سطلاً أو ثوباً ولعل المصراع وبه اه وفي طلبه اطلبية ولا
يقال مدعى فيه ربه وان كان يتكلم به المتفهمة الا انه مشهوره وخير من صواب مجبور حوى
اقول (وحديثه يستفي عاقلة الشرح من ان الادعاء بعض مدعى الاخبار بمدى بالباء تأمل
(قوله لان يتضمن لاحبار) فبعض النسخ يتضمن الاخبار بفتح الباء وبالياء الموحدة
في ضمن أي فعل المدعى بمدى بنفسه فيسأل ادعاءه ويضمن مدعى الاخبار يقال ادعى
بارض أي أخبر باماله فهو راجع في بدوى الاول على هجومه (قوله وكونها سلمة) فلا تصح
دعوى التوكيل على موكله الخاص لا مكان عزله بجر (قوله وظهوره) أي الكذب وهو بالجر
عطف على يمين (قوله كدعوى معروف بالانقر) وهو ان يأخذ الزكاة من الأغنياء مدعى أي

اذا لا يفتى بجهول ولا
يقال مدعى فيه وبه الآن
يتضمن الاخبار (و) شرطها
أيضا (كونها سلمة) شي
على الخصم به مدعى بها
والا كان عبثاً (وكون
المدعى بما يحتمل الثبوت
فمدعى ما يستحيل
وجوده) فلا أوعاده
(باطلة) لئلا يفتى بالكذب
في المستحيل العقل كقوله
لم يعرف العصب أدان
لا يولد مثله مثله هذا الحق
وظهوره في المستحيل
المدعى كدعوى معروف
بالانقر أموالاً عطية على
آخر

ان ادعى ثقتهم في كونه من كذا عن كذا فيصبح كما صرح به ابن العرس لا غير مستحيل بحدة
(قوله انه اقرضه ايها) فقد منح (قوله دفعة واحدة) طاهر ان يثبته بما ذكرناه اذا ادعى ما
عن عتار كان له او ادعى ما اقرضه بعتات اربع مع دعواه (قوله وبه جزم ابن العرس في القوا له
البدرية) في التضايق بالحكمة حيث قل ومن ثم وط صفة الدعوى ان يكون المدعى به
يحقل الثبوت بان لا يكون مستصلا عقلا او عادة فان الدعوى والحال ما ذكر طاهر ان الكذب
في المستحيل اما دى يقينية الكذب في المستحيل العقلي مثلا لا دعوى بالمستحيل العادي دعوى
من هو معروف بانشره وخطابه وهو ان ياخذ كل من الاغنياء على آخره اقرضه مائة ألف
ديار ذهبا ثقتهم في دفعه واحدة وقوانه تصرف في ما يشاء ويطالبه برديها فخل هذه الدعوى
لا يثبت اليه الثاني ثم ردها المخرج الزور والخيال ولا يثبت المدعى عليه عن جوابها اه
قال في المنع الكنه لم يستند في منع دعوى المستحيل العادي الى دل من المشايخ اه قال في البصر
في آثر باب الخصام واقامه لم هل منقول او قاله ثقتهم كما وقع لي ثم ذكر وهو ما ذكره ابن
العرس الى ان قال قلب اللهم الان يقل غصب لي ما لا عظميا كنت ورثته من موردي المعروف
بان في حقيقته فسمع اه قلت لكن في المذهب فروع ثم دله منها ما ياتي آخر فصل الخصام
(قوله سي لو سكت) لا يسهل التفرع ط فان في البصر وزاد لاي وجوب الحضور على
الخصم وفيه نظر لان حضور شرطه كما قدمناه فكيف يكون وجوبه حكمها المتأخر عنها اه
(واقول) وبعبارة لاي وجوب الحكمها وجوب الجواب على الخصم داصحت ويقرب على صحتها
وجوب احذار الخصم والمطالبة بالجواب لا اؤنم وانما العينة او الجين اذا انكر اه فليس
في كلام لاي ما يفيد انه جعل وجوب الحضور حكما وغاية ما يستفاد من كلامه ان القاضي
لا يصح له مجرد طلب المدعى بل بعد ما سمعه دعواه فان رآها صحيحة احضره لطالب الجواب والا
فلا يثبت له ابو اسود (قوله وسنصفه) اي في شرح قول اصنف وقصه في شكوكه مرة (قوله
تعلق البقاء) اي بقاء عام المكاتب (قوله المقدر) اي حكم وهو بحث البقاء اي الذي قدره الله
تعالى (قوله تعاطى المصالحات) اي بسبب تعاطي المصالحات وهو متعلق بتعلق اي
والمصالحات من نحو البيع والامارة والاستجار وغير ذلك يجري فيها زيادة والتمتع والاقرار
والطرد والتوكيل وغير ذلك فمكات الدعوى مما ينقض بقاءه لانه لو اتممت لمضات اسواه
لان الانسان مدني بالطبع لا يمكن ان يقوم بجميع ما يحتاج اليه والدعوى من المصالحات
كان سببا للمصالحات وهو متعلق بقاء كان سببا لها (قوله فلو كان ما يدعيه منقولا) اي مجمودا
غير وديعة اما اقر به لا يلزم احضاره لانه ياخذ من المقر وكذا لو كان وديعة لا يصح الامر
باحضاره اذ الواجب في الخطية لا نقل ط ويرد عليه ان الدعوى في عين لودبعة انما
تكون اذا جهدها وحينئذ تفتك كونه موصوبا بعين المعصية يكاف احضاره تاملا
واقفه تناو زاد وذكروا في الخبر انهم لو شهدوا بشي معيب عن الجالس قبلت وان امكن
احضاره بخلاف ما قال به من الجاهل انه لا تقبل اه لكنه غير مبني على ما في خلافه
(قوله وذكر المدعى انه في يده) فلو انكر كونه في يده فبعض المدعى انه كان في يده المدعى عليه
فهل هذا التاخير بصفة هل يفتك بل ويجبر باحضاره قال صاحب جامع الفوائد ينبغي ان يقبل

انه اقرضته المائة دفعة
واحدة او غصبها مائة
قال طاهر مستند ما
يجز وبه جزم ابن العرس
في الدعوى مستحكة البدرية
(وحكمها وجوب الجواب
على الخصم) وهو المدعى
عليه بلا اؤنم حتى لو
سكت كان انكارا تسمع
البينة عليه الا ان يكون
اجرم اختيارا وصحة
وسبب تعلق البقاء المقدر
بتعاطي المصالحات (فلو
كان ما يدعيه منقولا في يد
الخصم وذكر المدعى
انه في يده)

اذالم يثبت خروج من يده فتنق ولا تزل بشك وأقر في بصر وجزم به انهم - متى ورد في
 نور العين بان هذا استصحاب وهو حجة في المدعى لاني لا يثبت ولا شك ان ما ذكر من قبيل الاثبات
 قال صاحب التوضيح ومن الحجج نقاسية الاستصحاب وهو حجة عندنا في كل ما يثبت
 وجوده بدليل ثم يقع الشك في بقاءه وعندنا حجة لدفع الالاباث اذا الدليل الموجب لا يدل على
 البقاء وهذا ظاهر اهـ (قوله بغير حق لاحتمال كونه مرهونا بالخ) فان اشئ قد يكون في يد
 غير المالك بحق كالأمر في اليد المبيع في يد البائع لاجل قرض الثمن فان صدر الشريعة
 هذه عندنا في العقار أيضا فوجه تخصيص المنقول بهذا الحكم (أقول) دوايد وجهه -
 موقوف على مقدمتين - فليكن احدهما ان دعوى الاعيان لا تصح الا على اليد كما قال في
 الهداية انما يتصحب حصة اذا كان في يده والثانية ان الشبهة معبرة يجب دفعها الاشبهة
 الشبهة كما قالوا ان شبهة الرابطة بالحقبة لاشبهة الشبهة اذا عرفت ما فاعلم ان في ثبوت اليد
 على العقار شبهة لا يكون غير مشاهد بخلاف المنقول فان فيه مشاهدة فوجب دفعها في دعوى
 العقار باثباته باليد لا تصح الدعوى به ولو يكون احتمال كون اليد لغير المالك شبهة الاشبهة
 فلا يعتبر واسأل اليد في المنقول فلو كونه مشاهدا لاحتجاج الى اثنائه المكي فيه شبهة كون اليد
 لغير المالك فوجب دفعها بالتصريح بالدعوى اهـ قال المولى عبد الحلیم قد نشأ من كلام صدر
 الشريعة هذا كليات لا بد للمناظرين من عدل كل منهم من طاولوا تحقيقا وما لم يتوصلوا وقد
 وقع بينهم تدافع فدلوا كلامهم بالحسنة على كونهم مهتدين بالاضمحوا (أقول) ومن الله
 التدقيق ويده أروسة التحقيق والتدقيق انه لا حجة في انه لا اختصاص بقوله بغير حق بالمنقول
 لان مفاده دفع احتمال كون المدعى مرهونا أو محبوسا بالامر في يده في المنقول كما احتج الى
 هذه الدعوى احتجاج في العقار أيضا ومن ذلك أن المشايخ صرحوا في هذا الدعوى بأنه وجب أن
 يقول في المنقول بغير حق وأن يذكروا في العقار به طاعة لان ظاهر حال الطالب أن لا يطالبه الا
 اذا كان له اطلب وذلك لا يكون اذا كان في يده غيره بحق فطالبت به العقار تتضمن قوله بغير حق ولذلك
 دومت هذا الاحتمال كما صرح به في الهداية وقد قال طه - الدين المرقية ان لا يدعي دعوى
 العقار من معرفة الثباني كونه في يد المدعى عليه عند كرا المدعى انه في يده اليوم بغير حق كما
 انه اذ يدعي وأبى الا اختصاص في المطالبة بالعقار لأن وجوب المطالبة كان بعد حصار المنقول
 وفصله اطلب الا - صار في الجمل لم يصح ما جوا الى الصريح - وقدرهم في التحقيق والتدقيق
 اذا عرفت هذا طهر ان اشكال صدر الشريعة ساقط عن أصله وأنه لا فرق بينهم في الاحتجاج
 الى هذا الدفع ثم وجد الفرق بينهم - ما هو ان المنقول لما غلب فيه الاعارة والرهن بل المبيع
 وجرى الغصب عليه بالاتفاق دون العقار أو جبروا الى المنقول التصريح بأنه في يده بغير حق
 واكتفوا الى العقار تخص كلامه هذا المعنى وأبى اما ذكره المصنف في فتح ان يكون له أبا
 للردم التصريح في المنقول بغير حق ولا كما يتضمن كلامه ذلك في العقار هذا غير الكلام
 ما قل ودل ولا تصح من تبدل كلماتهم غير فانه مرة الالتباء ولا مبدل لكلامه الله ولا
 بشار كونه كل من سواء يورثه من يشاء المدة التي هذا بالهداوما كالمبتدئ ولا أن
 هذا ما لله وهو حسي ونعم الوكيل (قوله وطالب المدعى اضراره) هذا اذا لم يكن المدعى عليه

بغير حق لاحتمال كونه
 مرهونا في يده أو محبوسا
 بالامر في يده (وطالب)
 المدعى (احضار)

مودعا فان ادعى غير و دبعة لا يكلف احد ارهابل بكلف المحلبة كما قدم قرنا ونقله في المصريح
 جامع القصور قال في غاية البيان ثم اذا حضر ذلك الشيء في مجلس القاضى فشهد وادبانه له ولم
 يشهد وادبانه له كما يجوز لان اللام للجلد وكذلك ان شهدوا ان هذا مالنا له او شهدوا على
 اقرار اذعى عليه ما به المدعى وذلك لان الشك كالفيه اما الاشكال فيه الوادعى انه اقرم ذلك
 الشيء ولم يدع بانه ملكى واقام الشهود على ذلك هل يقبل او لا يقبل بالثلاث منهم من يقول
 نعم فقد ذكرنا ان الشهود ولو شهدوا بان هذا اقرم ذلك الشيء ليقبل وان لم يشهدوا بانه ملكه
 وكذلك المدعى واكثرهم على انه لا تنفع الدعوى ما لم يقبل اقرمه وهو مدعى لان الاقرار خبر
 والخبر يحق الصدق والكذب فاذا كان كذبا لا يوجب والمدعى يقول اقرمه لي يصير مدعيا
 له فلو اقرار غير موجب له لم يوجب المدعى المثل اهد شرط قوله وهو مدعى بخلاف انهم اذ
 لان انما يشهد كانه استجاب له اية ام ملصا (قوله ان امكن) المراد بالامكن حال المؤنة
 في نقله لا ما يمكن مطالبة لا يلزم تكليفه الا مع الامكان ولو فضاهاه حل ومؤنة مع انه
 لا يلزمه ابو السعود وقيل في كلام المتور مساهله لان في دعوى عين وديعة لا يكلف
 احضاره وانما يكلف المحلبة (اقول) سرق الكلام على ان المدعى الواجب احضاره ما يكون
 في يد الخصم بغير حق ولو بغيره اليست كذلك ولا يشهد اصدور الكلام حتى يحتاج الى تدارك
 احرازها كما لا يخفى اللهم الا ان يقال انكارها اصدارت غصبا فيكاف احضارها كما قدمناه
 عند قوله ولو كان ما يدعى منه فلا تدبر (قوله فعلى القريم احضاره) قد روي في وجوبه وهذا
 اذا لم يكن هناك ولا عايبا ولا محتج مع الوصول اليه بسبب من الامم باب ولا يحتاج الى حمل
 ومؤنة كما ياتي قريبا (قوله ايشار اليه في الدعوى) بان يقول هذا فوبى من لان الاعلام
 ياتى ما يمكن شرط وذلك بالاشارة في المنقول لان النقل يمكن والاشارة ابلغ من النقل
 (قوله واشهادة) بان يقول شاهد شاهدان هذا الذي هو هذا المدعى من هذا (قوله
 والاسخلاف) بالله العظيم هذا الذي هو في يدك بغير حق (قوله بان كان في نقله امؤنة)
 فيه ان هذا من قبيل الرضى والصبر قد ذكره ههنا وهو قال في ايضاح الاصلاح الا اذا حضر
 بان كان في له مؤنة وان قلت في كونه في الخزنة والاولى في التكميل ان يقول ان تمدر
 حضار المدين لم لا كما او عديتها او نعه بان كان في نقله امؤنة او يقول وهو مقيد بما لا حق
 له ولا مؤنة كما في المصرو ههنا كانت العيينة فلو كانت هالكة فهو كدعوى الدين في
 الحقيقة كما في جامع الماوى قال في بحر رتبة سيرة الحمل والمؤنة كونه بحال لا يحل الى
 بحال انما لا يجرى لا بما لا يقبل ما لا يمكن حله بحد واحدة وقيل ما يحتاج في نقله الى مؤنة
 كبر وشبه لا ما لا يحتاج في نقله الى مؤنة كمن وزعفران قليل وقيل ما الخلف ههنا في ابدان
 فهو وعمله حل ومؤنة لا ما تنفق انتهى وبعبارة من الكمال منه ما شرعا وهي انما تنفق في
 الدين بحد كونه وقدره وفي الدين انما قول أى الذي يحل النقل بالاشارة اليه فعلى القريم
 احضاره بحال القاضى الا اذا حضر بان كان في نقله مؤنة وان قلت ذكره في النظرية حضر
 الما كمن عده رعت أميا انه قتاله وتامل هذا الشارح فانه طاهر في انه اذا كان في النقل
 مؤنة يكتفى به كراية مع ان المصريح به انه في صورة التمسر بمصره لما كم أو يبعث أمينه

ان امكن (فعلى القريم
 احضاره (ايشار اليه
 في الدعوى وانما ادة)
 والاسخلاف (ودكر)
 المدعى (قوته ان تمدر)
 احضاره (سبب ان كان في
 نقله امؤنة)

أثبتها كما ينبغي قريبا وذكر الحقيقة ثم هو في المتعذر - ضار - حقيقة بان يكون هاسكا
 أو ككبان يكون ثانيا وان لم يكن ثم هذه المذلة بان كان من مسمرا احضار مع انه كل شيء وصورة
 الطهارة وقطيع اعظم ارسل القاضي أمينة أو احضره بنفسه - كان عليه أن يذكرها - دفعه
 في ماضي أو وان تعذر احضارها وكان الأولى للماتر أن يقول وان تعذر من قبل تعدد ولا الرضى
 وصدر لهام من قبيل التعسر كما هو المصرح به في غير كتاب فتأمل السك الذي عليه المله
 عوجب الامر الشرع السطاني أن المتقول في احتياج احضار لمصرف ولا يمكن الابتداع
 فيمكن فيه التعرف وذكر الحقيقة كفى ما ذكره ١٦٢٠ وما ذكره ١٦٢١ (قوله أو غيره) أي
 بحيث لا يمكن احضارها ولا حضور القاضي بنفسه أو أمينة عليه - فمما إذا أودع آخر فيكون
 لا يمكن له ان لا يكون قد تعذر احضارها - فحق في الهلاك - وكفى بعبية فيمكن في ذكر قيمتها
 ولذا قال القاضي بان لا يدرى مكانها (قوله لا بد) أي ما ذكره في قوله وهو في قوله
 انه عبارة عن حصة لا حصة في انساويل وكانه غير يفرق من الناحية والاولى أن يقال لانها أي
 الحقيقة - فله أي مثل المير كافي شرعه على المتق (قوله مثله) أي مثل ما يدعيه وهو على قوله
 وذكره كرقبة - عند تعذر حصار له - بن مكانه قال ان ذكر الحقيقة - ل احضار المير لان
 المتعذر من المدعي ماله وواقعة في المبالغة - مع ذكره في غير وقت في الحقيقة - فحق
 كونه (قوله وان تعذر) الرادية بذرة التعسر (قوله مع قاتما) أي والحال ان القاضي
 يمكنه ان يحضره بنفسه أو أمينة - فحق في تقديمه من قوله أو غيرها - قول بهت في ذي
 الخ) لا أمينة يقوم مقام نفسه - فحق في مكانه هو الاصل فلا يشك في حصة ومثله
 ما ذكره بن السكال حيث قال انه في العزم حصاره - لا دافعه بان كان في حصة مؤثرة
 قال دافعه في المازنة حضر القاضي عنه - فحق في أمينة - وهي التي قدمها لشارح
 وقدمه ان ذكرها في غير مكانها - لا بد من المبالغة - فحق في حصة - فحق في حصة
 والحال انه مما عسر لا يمكنه - وادوان الحكم فيه ان الحاكم يحضر عنه أو يثبت أمينة
 ولا يمكن في فيه يذكر الحقيقة كما في هذه عبارة ابن السكال التي نقل المشرح عنه - فحق في حصة
 لا يمكنه في من المذلة ولا يمكنه مالا يمكن احضاره عنه - فحق في حصة من الطعام والقطيع
 من العظم فان القاضي فيه ماله وان شاء حضر ذلك الموضع لو تيسر لذلك وان لم تيسر له الحضور
 وكان مادوا بالاختلاف بهت حلفه في ذلك وهو بطر ما إذا كان القاضي يحس في داره
 ووقع الدعوى في حصة لا بد - مع باب داره فانه يخرج في باب داره أو يامر فاقبسه حتى يخرج
 اثبت به اليه ان شاء وود بحضره وغناه في الدرر قار في البحر وفي الدابة يحضر القاضي ان شاء
 خرج اليها وان يشاهدت اليها من يسمع الدعوى والشهادة بحضرتها كما في جامع القسوين
 فيمكن قال في غاية البيان فان كانت دابة ولا يقع بصر القاضي عليه ولا ينافي الاشارة من
 الشهود والمدعي وهو على باب المسجد يامر بادخاله اياه جائز - فحق في الحاجة الا ترى انه عليه
 الصلاة والسلام طاف بالبيت على فحق مع ان حرمة المسجد الحرام فوق حرمة ما اثر المساجد
 وان كان يقع بصر القاضي عليه لا بد من دخوله الا لا يأم أن يكون ممن ادخله بهت - فحق في حصة
 (قوله ولا يمكن باقية الخ) هذا تكرار مع قوله وذكره كرقبة ان تعذر والحاصل ان المدعي به

ونقلت ان كماله - فحق في حصة
 للبرائة (بملا) كذا
 غيبها) لا بد من حصة في
 (وارتد) احضارها
 (مع قاتما) كذا
 طهارة) وقطيع ضم (بعت
 القاضي أمينة) لشارحها
 (والا) تكرار باقية (كفى)
 في الدعوى

ان أمكن احضار عيه ولم يكن له محل وفوه كالمندعي عليه حضاروه وان لم يكن بان تعدد
 اهلاك المين او عينتها وتعد من كان في نقلها مؤنة ذكر المندعي القيمة وان لم تكن هالكه
 ولا غايه ولا يمكن احضارها الى مجلس القاضي لتعذر كتابه ورعي او تعدد كسيرة وقطع
 غنم خيرا كما ان شاهد حضر بنفسه لانه لا يصل الى اوديت ائمنه ولا تنس ما قد شاهد قريبا
 لجله من انه لم يكن احضار المدة والابصر فيمكن تعريضه وذكروا قيمته (قوليد كرا القيمة)
 لان عي المندعي تعدد ما عدها ولا يمكن معرفة ما بالوصف فاشترط بيان القيمة لانها شئ
 تعرف العين لها ككيفية غاية لبيان وفي شرح ابن الكل لا عبرة في ذلك للتوصيف لانه لا يجدي
 بدون ذكر القيمة وعند ذكرها الاشارة اليه اشير الى ذلك في الهداية اه وفي قوله وذكروا قيمته
 ان تعدد شارة في انه لا يشترط ذكر اللون في الكورة ولا نونة والس في الدابة وفيه خلاف
 كما ان امادية وقال السيد ابو غانم ان هذه التعريفات للمندعي لازمة اذا اراد اخذ عينه
 او منتهى في التلي اما اذا اخذ قيمته في القعي فيجب ان يكتب في ذكر القيمة كافي محاصر
 الطريقة اه (نوع) وصف المندعي المندعي فاما محاصر خاف في البعض ان ترك المندعي
 الاولى وادعى المحاصر ثم لم يأت به مع ميثاقه والا فلا يصح من الزية (قوليد وقالوا
 لو ادعى ما غصبه من عين كذا الخ) قال في الصور وأطلق في بيان وجوب القيمة عند تعذر
 واستنوا من دعوى الغصب و (من دعي سماع الشهود بان لو ادعى عينا تباليه عرف مكانه
 بان ادعى انه غصب منه فور أو مساولا يدري قيامه وهدا كذا في الجلس والقيمة قبل
 دعواه وان لم يدري قيمته ان ارف عامة الكتب الى انها نقل فانه ذكر في كتاب الزهر لو ادعى انه
 زهر من غيره فبإدراكه كمن سمع دعواه وذكر في كتاب الغصب ادعى انه غصب منه أمه وزهر
 فسمع وبعض ما يجامعوا ان سمع دعواه اذا ذكر قيمة وهذا باول ما ذكر في الكتاب ان
 التهم وذهبوا الى ان ادعى على ما بالغت فثبت غصبه انما يقرر ارف في حق الحبس
 والحكم جميعا وعامة الشايخ على ان هذه الدعوى والقيمة تفصل ولكن في حق الحبس
 والطلاق محذوف الكتاب يدل عليه وفي حق الحبس ان يثبت في بعضه بل يثبت البينة على
 عينه فلو قال لا اقدر عليه حبس قدر ما لو قدر اضره ثم يقضي عليه بغيره اه ولم يبين
 الحكم فيما اذا لم يدري قيمتها ايضا دل في الدرر خال في الكتاب وان ليس القيمة وقال غصب
 من عين كذا ولا أدري أهو هالك أو قائم ولا أدري كم كانت قيمته ذكر في عامة الكتب اه
 سمع دعواه لان الانسان ربما لا يعلم قيمة ماله فلو كاف بيان القيمة لتصرفه (أقول) فائدة
 الدعوى مع هذه الجهالة ما حاشه توجه المين على الخصم اذا أنكره والجبر على البيان اذا
 أقر أو نكل من أمين فليتأمل فان كلامه كافي لا يكون كافيا الا بعد التفتيق اه وقوله
 فائدتها توجه أمين أي حيث لا قيمة ولا فائدة للحبس كالمات وقوله ذكر في عامة الكتب انه
 سمع دعواه وعامة الشايخ على ان هذه الدعوى والبينة تفصل ولكن في حق الحبس لا الحكم
 وقدر الحبس شهرين كافي الحاشية ه والحاصل ان ادعى دعوى زهره ونهيب لا يشترط
 بيان الحبس والقيمة في حصة الدعوى والشهادة ويكون القول في القيمة للفاسد والمرمى به
 أي مع أمين كما هو الظاهر قلت وزاد في المعراج دعوى الوصية والاقرار فان فيه ما يستحقان

(يذكر القيمة) وقالوا
 لو ادعى انه غصب منه
 عين كذا ولم يدري قيمته
 فثبتها سمع فبإدراكه
 شخصه ويجبر على البيان
 دور وابن قتيبة

بالمجهول وتصيح دعوى البراءة لمجهول بخلاف ما فهي خمسة (قوله ولهذا) أي إجماع
الدعوى في العصب وار لم يذكر القيمة (قوله مختلفة الجنس والنوع) كنيار ودواب فان تحتم
أنواعا (قوله كفي ذلك لأجل) أي ولا يشترط التاميل هندية (قوله على العصب)
كافي خزانة المذهب وخامس بيان هندية (قوله وتقبل يسته) أي على القيمة (قوله أربعمائة) أي
عند عدم البرهان (قوله على الكل مرة) أي ولا يحتاج أن يحلفه على كل واحد بخصوصه
خلاف الثاني اختار ذلك واجمع ما هو الصواب في ذلك (قوله لانه) حلة لانه (قوله وقيل في
دعوى السرقة) حكمه بقيل لا يردت حق الاستعداد أو نصيب القيمة لا يوقف على ذلك بل
يتوقف عليه لزوم الفطام مع القيمة من المذهب أو الاقتراض من السارق وهذا مقابل القول
المصنف في سابقه دم وذ كر قيمته ان تعذر قال في الصبر واما يشترط ذكر القيمة في دعوى إذا
كانت دعوى سرقة لم يعلم انها أصاب أو لا فاما في دعوى ذلك فلا حاجة إلى انتماسها اه وعليه
فكل الاول ذ كر حكمه قال في انهم رغبة في أن يكون المسمى اه إذا كانت المسمى بين حاشرة
لا يشترط ذكر قيمتها في دعوى السرقة حوى والفقير كورس أهل الخبر فاما
يفاه ولا يشترط المذهب (قوله فاما في غيرها) أي السرقة فلا يشترط أي ذ كر القيمة (قوله
وهذا كله) أي المذهب كورس الشروط المذكورة من الاكساب ذ كر القيمة (قوله في دعوى
المعين) أي المذهب المذهب كورس المملوك له دعوى على زعمه كالفصوب والوديعه (قوله
لادنين) أي الحق الثالث في لخدمة وستأتي دعوى الخبير في المذهب (قوله فلو ادعى الخ) وقيل
لادنين لان القيمة لازمة لخدمة المذهب عليه في زعم المذهب اه وحتى لكن قال بعض الافاضل
هو ترتيب على كون الشروط المتارة انما هي في دعوى العين واما لادنين فبأنه ياتي باقتسامه ثلث
(قوله بيان جنسه) أي جنس القيمة وكذا كل دين يدعي وبفسه كالمذهب مثلا أو الفضة أو
النحاس وكذا كل مكبل أو موزون بكم ثوبه في لخدمة بدين جنسه ما هو فلا يكتفي ذكر الشرش
والخرف في المذهب لانه كانه عام معلوم الاسم بمجهول الجنس والنوع (قوله ونوعه) فني
المذهب ببيان انه من نوع كذا وكذا الفضة وكذا في البرهان يقول حوراية وبانية أو حيدورية
أو سابية قال ط فيه نه عند دعواه العير لا يكتفي ادعاء غير مجهول بل لابد من بيان جنسها
ونوعها ثم يذكر القيمة فالقيمة انما اغتقت عن المضمون طينة لا بد من ذكر الجنس والنوع في كل
قضية مأمول ولما قالوا في التعديل لذكر القيمة لان الاعيان متفاوتة والشروط أن يكون في معلوم
وقد ذكر مشاهدته لانها اختلف عنه وفي لخدمة ان كان المدين فاقبها وادعى انه في يد المادعي
عليه فانه كران بين المادعي قيمته وصفته تسع دعواه وتقبل قيمته اه (قوله لم يعلم الاضطر
بما اذا اضطر) قال في لخدمة مثلا لو كان ادعى مكبل لا بد من بيان جنسه بانه حنطة أو شمر
ونوعه بانها سقية أو برية وصفته بانها جيدة أو رديئة وقدره بان يقول كذا قنير وسبب
وجوبه ان ذ كر ابن مالك (أقول) في شبهة في هذا هل هو انه لو ادعى اعياناً مختلفة قد مر
انه يكتفي بذكر القيمة لكل حيلة وذ كر في الصواب انه لو ادعى ان الاعيان فنية يدعي بؤمر
بأضطره فاذن بل القيمة بغير شرط ولو قال انهم اه الكفة وبير قيمة لكل حيلة تسع دعواه فظهر
ان ما ذكره المصنف في دعوى الاعيان انما هو اذا كانت حالكة والا لم يحتج الى ذكر القيمة لانه

ولهذا القول ادعى اعياناً مختلفة
الجنس والنوع والصفة
وذ كر قيمة الكل حيلة
مكتفي بذلك لأجل
الاحتمال وتقبل قيمته أو
يختلف حكمه على الكل
مرة (ون لم يذكر قيمة كل
مسمى على حدة) لا لما ادعى
دعوى العصب بالبيان
فلا يصح ادعاء قيمة
الكل حيلة بالاول وقيل
في دعوى السرقة يشترط
ذكر القيمة يعلم كونها
نساء باطحا في غيرها فلا يشترط
عادية وهذا كله في دعوى
المدين لا لادنين فلو
ادعى قيمة شيء من ممتلكات
اشترط بيان جنسه ونوعه
في الدعوى والشهادة اه لم
القاضي بماذا يدعي

ما ورد به من حصارها وقد سمع ابن السكيت ان العيينة قد ورد حصارها سلكا ونحوه وقد ذكر
 الشيعة عن عاصم بن النضر وهو موافق لما ذكره الله تعالى في الايمان من لا كفرا يذكر الله
 فقولهما شرط بيان حقه ونوعه من كل واحد انما لا بد مع ذكر القيمة من بيان الوصف
 به بطريقين دعوى القيمة ودعوى نفس العيينة الها سكة فقام في قوله تعالى الحصر فيما تقدم
 وهذا كله في دعوى العبر لا الدين فيه امل وفي البصر من السراجية ادعى من محدد ولم يشترط
 بيان حدوده اه قال في الهمة د ادعى على آخر من مبيع مقبوض ولم يبين المبيع
 او محدود ولم يحدد يجوز وهو الاصح وكذا في دعوى مال الاجارة لم يشرط لا يشترط تحديد
 له ناجر اه (قوله وختلف في بيان الكورة والائنة في القيمة) اي المتهلكة اما
 القيمة هي حاضرة في المجلس مشار اليها اذا كان هذا في القيمة في لفظي اولي (قوله فشرطه
 او الثالث اي كما شرط بيان القيمة (قوله بشرط الشهيدين اس ايضا) اي كما ينشأ
 بيان القيمة المذكورة والائنة قال في المنع وذكر الصدور الشهيدين ادعى قيمة دائمة تهلكة
 لا بد من ذكر المذكورة او الائنة ولا بد من بيان السن وهذا على اصل اي حصة ربحه الله تعالى
 مستقيم لان عمده انما هي القيمة المستهلكة على القضاء بملك المستهلك لان حق المالك عمده
 بقوى العين المستهلكة فانه قد يدع السليم من العين الموصوب المستهلك على اكثر من قيمته
 فلو لم يكن المستهلك الموصوب المستهلك لم يجر السليم على اكثر من قيمته لانه لا بد من ان يكون الواجب
 في ذمة المستهلك قيمة الموصوب وهو دين في الذمة وان صالح من الدين على اكثر من قيمته
 لا يجوز وان كان انما يباقي قيمة على اقصا بملك المستهلك لا بد من بيان المستهلك في
 الدعوى والشهادة ليعلم القاضي بماذا يقضى وهذا ان يقول مع ذكر الائنة والذكورة
 لا بد من ذكر النوع بان يقول فرس او سر او ما شبه ذلك ولا يكتفي بذكر اسم الدابة لانها
 مجهولة اه قد في اصول اعمارية ولا يشترط ذكر اللون والشية في دعوى الدابة حتى لو
 ادعى انه غصب منه جارا وذكركه في حقه وأقام البينة على وفق دعواه فادعى عليه حاربا
 فقل ادعى هذا لذي ادعيته وزعم الشهود كذلك ايضا فطر واذا ادعى عليه شيئا على خلاف
 ما قالوا بذكر الذم وادعى مشقة في الاذن وهذا الحاربا غير مشقة في الاذن قالوا لا ينعج هذا
 انما ادعى ولا يكون هذا خلافا فيهم اه قال في الهمة ادعى على آخر الف
 دينار ذهب الا تهلك اهيا لا بد وان بين قيمته في موضع الاستهلاك وكذا لا بد وان بين
 الايمان فان منها ما يكون على ما يمتنع ما يكون من ذوات اقيم اه وفيه ادعى خرق
 الذم وشرح الدابة لا يشترط حصار الذم ولانه لان المدعى به في الحقيقة الجزئية اذ انت
 من الذم والدابة كذلك في الخلاصة اه اذا ادعى جوهرا لا بد من ذكر الوزن اذا كان قابلا وكان
 المدعى عليه منكرا كون ذلك في يده كذا في السراجية وفي القوريز ذكر دونه وضووه وفيه
 كذا في حزمة لفتين اه (قوله سواء كان له حمل أولا) لان المودع عليه ان يتحمل به ويبر
 لوديعه وليس عليه ان يتحملها له مطلقا لانه محض وما على المستدين من يمل فلا بد من بيان
 مكان الوديعة حتى يبرمه تسليمها به دفعا الاخر رعيته لا فرق بين ما له حمل أولا وفيه ادعى
 رشيد الدين يعني ان تكون غنمة الدعوى في دعوى الوديعة ان لا يملكه كذا اقامه

(واختلف في بيان
 الدابة في الائنة في
 الدابة) فشرطه ان لا يثبت
 ايضا واستدعى لا يثبت
 بشرط ان يبين السن
 ايما وقامه في اعمارية
 (وفي دعوى الوديعة لا بد
 من بيان مكانه) أي مكان
 الوديعة (سواء كان له حمل
 أولا وفيه ادعى رشيد الدين
 ومقوله دابة) لعمدة الدعوى

ليحضره لا قيم عليه البينة على انه ملكي ان كان منكرا وان كان موقعا فاحضره بالتحلية حتى يرفع
ولا يقول فامر بالرد ~~كذلك~~ في القبول اجماعية (قوله من يانه) أي بيان موضع نصب
لانه يلزم تسليم ما نصبه منه غير انه اذا كان لهجن ومؤنة لا يلزم بيقينه لانه لا يكلف فوق جنابته
ويشترط حيثما يبين محل النصب (قوله والاحمل له) أي وان لم يكن له حمل ومؤنة لا يلزم
بيان المكان وما يفسر به هو الموافق لقوله ~~د~~ قال المصنف في النصب ويجب ردعين
العمود في مكان نصبه ~~د~~ قال المؤلف انما كانت انتم بالاختلاف الا ما كن ~~د~~ ومقتضاه ان
يجب بيان المكان مطلقا الا ان هذا في المال وكلام المصنف في انقائه ~~د~~ قال في نور العين وفي
نصب غير المثلي والعلامة بان في ان يبين قيمته يوم نصبه في طاهر الرواية وفي رواية بتجديد المالك
أحذقته يوم نصبه أو يوم خلاه فلا بد من بيان انتم القيمة أي اليومين انتهى وان كان المدعي
به المال لا تصح الدعوى الا ببيان حده وصفته وحالته وقيمه لانه لا يصير معلوما الا
بذلك كره هذه الاشياء وشروط المصنف بان القيمة وبعض القضاة لا يشترطون بيان القيمة كذا
في محيط السرخسي ~~د~~ والحاصل انه يجب بيان مكان الايداع مطلقا لا بالرد غير واجب
على المودع وليس مؤنثه عليه بل على المالك والواجب عليه من استأجره له معنى عدم المنع بالعلم
يبين المكان لرب المال المودع وهو مرفوع ~~د~~ قال المصنف فان رداه من المقتضوي في
مكان نصبه واجب على الناصب فلا بد من بيانه ان كان للمصوب حمل ومؤنة لا تخلف
القيمة بالاختلاف الا ما كن بخلاف ما لا حمل له ولا مؤنة (قوله يوم نصبه على طاهر) بصيغة
الفعل والمصدر وظاهره بيان خلاف وصيافي في النصب ما صد وتجب القيمة في القيمة يوم
نصبه اجماعا ~~د~~ ط وفي رواية بتجديد كافر في امر نور العين ~~د~~ (قصة) ~~د~~ قال في الهندية
ودعوى الجدة حال الانتطاع لا تصح وان كان من ذوات الامثال له ~~د~~ وموجب رد مثله
لا انتطاعه ~~د~~ ان يطالبه بقيمته يوم الخصومة كذا في لو حيز للكردوي وفي دعوى الرهن
واشباعه ان كانت الدعوى بسبب البيع يحتاج الى الاحضار للاشارة اليه وان كانت بسبب
الاستهلاك أو بسبب اقتراض أو بسبب القيمة لا يحتاج الى الاحضار كذا في خزانة المفتين
انتهى (قوله ويشترط) ~~د~~ كذا في دعوى العقار لانه نعمه التعريف بالاشارة انعقد
القول فصراني تصديق المدعى واشهادة وجهه عقارت قال في التعريف العقار الضيقة
وقيل كل ما له أصل كالدار والضيقة ~~د~~ وقد صرح صاحب كتاب لثمة بان البناء
والخيل من المنقولات واما الاشعة فبما ذابها بالعرضة فان يدامها وجب تبه او قد غلط
بعض العصر بينه من اصل من العقار وتبه فلم يرجع كما دقة بهر ~~د~~ وكذا بطله على قول
الكفر وتبين لمصحه اعطه كفيلا يخ عن الفتاوى الصغرى لوطايب المدعي من القاضى وضع
المنقول على يد عدل فان كان المدعي عليه عدلا لا يجيبه وارفاقا اياه وفي العقار لا يجيبه
الا في المنحصر الذي عليه الثمر لان الثمر نقل الى ~~د~~ قال المؤلف هالك وظاهره ان الثمر من
العقار وقد مناخلافه وفي حاشية أي السعد هناك أقول ~~د~~ لالحوى عن المقتضى
التصريح بان الشجر عقار ~~د~~ قلت ويؤيده كلام المصباح لانه اذا قيل انه عقار يبنى عليه
وجوب التصديق المدعى والتمسك ~~د~~ وكيفية ذلك في ضرورة يستأن بين اشجار كسيرة

(من بيانه والا) حمل له (لا)
ولي نصب غير المثلي
قيمه يوم نصبه على
الظاهر عادية (ويشترط
التحديد في دعوى العقار

وفي حاشية أي السعد وقوله لاشعة فيها الخ يحصل على ما ذم تكن الأرض بمسكرة ولا
 فاسد ما لا أرض المسكرة ثبت فيه لاشعة لأنه لمن حق القرا والتحقيق بالحق كما في
 الشعة اه (أقول) الحق الذي اعترف به الشارح في بسم الله مع حق القرا يلحق بالحق فارد شجها
 لم يأتى بعدهما ما لا يربو وغيرهما فليحفظ اه وأمره - يدى الوالد رحمه الله تعالى
 وباع في الرد على استدلال أبي السعد فراجعته فنه قال في جامع الأصول قال جماعة
 من أهل الشروط ينبغي أن يذكر في الحدود دافلان ولا يدرك لربيق دافلان وعدمهما كلاهما
 سواء طعم يكتب في الحد فيتمى إلى كذا أو يلاصق كذا أولاني كذا ولا يكتب أحد حدوده
 كذا وقد قال ح لو كتب أحد حدوده دجلة أو الطريق أو المسجد فاليبيع جائز لا يدخل
 الحد وفي البيع ارفق - دالنا من اظهر ما يقع عليه البيع لكن من قال البيع فاسد
 داخل حدوده من في البيع فاشترى ما يمتد إلى أولاني أو يلاصق فخر زاع الخلاف ولان
 له على قول من يقول يدخل الحد في البيع في الموضع الذي يمتد إلى فيه فاما ذلك الموضع
 الممتد إلى فيه فمداخل حد وهو داخل في البيع وعلى قول من يقول لا يدخل الحد في
 البيع فانه يمتد إلى الحد لا يدخل تحت البيع ولكن يمتد كقول من يدرجه يدخل في البيع
 ونهاه لو والصحيح من الجواب أن يمتد لود في الحد لاني أو ينتهي أو يمتد فصح
 انهم اذ ولو ذكر دافلان أو طريق أو مسجد لانتفع النماء ط واشتمادة كالدعوى فيها
 من الاحتكام من كتب في الحد لاني لرفقة أو لافان واليا المداخل أو الساب لا يكتفي
 بكثرة لافقة فلا بد أن يسم إلى ما تعرف به ولو كانت لا تنسب في شيء يقول رقة فيه من أي
 رقة أو رقة أو الناحية ليقع به نوع معرفة (أقول) دل هذا على أنه لا يكتفي ذكر الثلاثة
 ويحتفل أن يكون فرض من قوله لا يكتفي فلا بد الخ اه في بيان الرابع لا بد منه كذا وهذا لا يدل
 على أن بيان الرابع لا بد منه اذ بين قولنا بيان الرابع لا بد منه وبين قولنا الرابع لا يكتفي
 فرق بين دلالة الحد في حد الله أعلم بفرضه (وأقول) أيضا بالحدود الثلاثة فبذلك ارفقة من
 سائر الرقة فلا تنضم الكثرة وأيضا قوله أي بالحد الخ انظر اذ المعرفة بالحد لا بد من رقة
 أو ارفقة تحصل بدون ذكر حد من العلوم ان الرقيقة لا تكون الا بالحد أو ارفقة فذكرها
 وعدمها سواء الخ مع ان الرقيقة لا تكون الا بالحد أو ارفقة بل هو ان يكون مقابله أو
 بقومها أو نحو ذلك فخط لو كان الحد الرابع ملامح لاسل من - ما أرض على حد
 قد كرفي الحد الرابع لاني ملك فلان ولم يذكر لا خربصح وكذا لو كان الرابع لاني أرض
 ومجده قد كرفي الأرض لا مسجد بحر فرفق اصح انه لا يصح اطلاق الحد الرابع
 كما لاني ملك فلان فاذ لم يكن كله ملك فلان قد عوام لم تتناول هذا الحد وقد لا يصح كالأول
 في أحد الاربعه بخلاف مكتوبه عن الرابع فاش لو كان المدعى أرضا وذكرها في الفاصل
 فجدة لا يكتفي في الشجرة لا يحيط بكل المدعى به والفاصل يجب أن يكون محيطا بكل المدعى به
 حتى يصير معلوما فاش الشجرة والمساحة أصبحت فاملا و لحاصل ان الشجرة تسلم فاصل اذا
 أمطت والا لا (أقول) ومثل الشجرة البئر وعين الماء عدة المقبرة لو كانت ربة فسلح حد

والأول الأيمن كانت **اللا** • ما لود كرى لحد لزين أرض برقة لا يكتفى ويكتفى
 يذ كرا ثم أوقف على الفقراء أو على مسجد كذا وشجره أرضي يذ كرا ثم أوقف (أقول) به في
 أن يكون هذا وما يتبعه من جنسه على تقدير عدم المعرفة الآية والألفه وتضييق الاضرورة
 • جنف ذ كرا ثم بحد المسالك لحد شرط وكذا ذ كرا ثم أوقف لحد شرط لحد شرط وكذا
 مشهور ما هو وقا لا يكتفى به غيره • طد لود كرى لزين ملة ورنه ولا يكتفى به غيره
 مجهر ولون منهم ذو فرض وعصبية وذو رحم فها بجه لفا حاشية لا يرى ان شهادتيان
 هذا وارث فلان لا تقبل بلها الحق لو ارث • قش لود كرى لزين دار ورنه ولا يكتفى به
 التعريف بحد كرا ثم والسبب وقيل يصح ذ كرا ثم لا يكتفى من أسباب التعريف • حدة
 • لو كتب لزين أرض ورنه ولا يقبل الا حصة قيل يصح وقيل لا ش كيب لزين دار من تركه
 فلا يصح حدة • كتب لزين أرض ميان وهي لا تكتفى كداد كره الشارح وقال لا يكتفى
 ميان وهي قد تكون للأب وقد تكون لأرضه كماله كماله من أهل القرية بالخراج وقد
 يكون أرضه كرا ثم على دواب القرية من وقت انقضاء هي ميان فها لا يكتفى به
 التعريف (أقول) فيه فظن لان أرض ميان وهو لو كان مهورا في نفسه يكتفى أن يحصل به
 التوفيق والجهالة في مال كره لا يكتفى به التعريف • ط لود لحد طريق العامة
 لا يكتفى به فقه كرا ثم طريق القروا والدة لان ذ كرا لحد لا يكتفى به ميان به المحدث وقد
 حصل العلم حيث انتهى إلى الطريق • ط الطريق يكتفى به ولا يكتفى به إلى أن يطوله
 وعرضه الأعلى قول يصح فانه قال تبيين الطريق بالخروج وانما لا يكتفى به حدة الميسر وكذا
 السور وهو رواية عن ج وطهر المذهب انه يصح حدة وانما لا يكتفى به كرا ثم فانه يصح حدة
 منه وما احتار من قوله ولا يكتفى به قال اب التهر يزيد بقتص واب السور يكتفى به
 المارق بقتص اسلول فيه لان بدل داره لا يكتفى به من قبل السور ونحوه في أن يكون
 لك الأولى اي بصلاحيتها • ذ • لود حدة لزين أرض فلا يكتفى به في هذه النسخة في
 مع المدعاة أرض كثيرة متفرقة مختلفة يصح الدعوى والشهادة • ا • بزيادة وبعض تعبير
 (قوله كرا ثم في الشهادة عليه) لانه يصح الدعوى والشهادة (قوله ولو كان الموقر
 مشهورا) لانه يعرف به مع هذا الاشارة اليه وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الصحيح
 كذا في الهندية عن السراج الوهاج لان قدرها لا يصح الدعوى والشهادة (قوله فلا يكتفى
 بها) أي فان عندها اذا كان الموقر مشهورا ثمرة لرجل فلا يحتاج إلى تحديده (قوله الا اذا
 عرف) بقتصيد الرأه الشهود الدار بينهما أي بان اشاروا إلى حاشية وقالوا ان هذا هذا لدار
 انشأت فاتهم (قوله فلا يحتاج إلى ذكر حدودها) قال نعم الاثثة الصرخية يكتفى به في
 شراء القرية الخاصة أن يذ كرا ثم حدودا تثبت من المساجد والمقابر والحيامن العامة
 ونحوها وأن ذ كرا ثم ما دبرها طولها وعرضها وكان يرد المأخوذ والصلوات والصلوات التي فيها
 استنساخ هذه الاشياء مطلقا بلا تحديد ولا تقرير وكان يوشع با لا يكتفى بذلك قال في الصرخية
 يكتفى به في رماثا وقد عرف المتعاقدان جميع ذلك والساكنة على ففقدت ففقدت بعض ما يحتاج
 وهو المختار اذا البيع لا يصح به الدعوى والشهادة فلا يكتفى به من شدة • ا • أي يذ كرا

كرا ثم في الشهادة
 عليه ولو (مشهور)
 فلا فاهاه (أقول)
 اذا عرف الشهود الدار
 بعضهم فلا يحتاج إلى ذكر
 حدودها (أقول) لو دعى ثمن
 المختار لا يكتفى به الدعوى والشهادة
 حاشية ص (ولا يكتفى
 بذكر بانه ج الدار ثم المدة
 ثم لا يكتفى به الدعوى والشهادة
 ثم لا يكتفى به فلا شمس

حدوده أو بالشارحة الحق محله (قوله كالوادي عن العشار الخ) ظاهره ولو غير مقصود في
جامع القصولين لو ادعى عن مبيع لم يدر من لا يدر من احضار المبيع بحال الحكم حتى يشب المبيع
عند التفتيش بخلاف ما لو ادعى عن مبيع قبض فانه لا يحضره لانه دعوى للدين في حقه
١١ ومقتضاه ان فصل في انه قارو كحدوده تمام مقام احضاره (قوله ولا يدر من ذكره)
بها المدار ذكر شيخ الاسلام رحمه الله ابو النصر بن محمد السمرقندي في شروطه وفي دعوى
العقار لا يدر من ذكره بالدين والمدار ثم لم يدر من المالك فبيد اولاد كرا الكور ثم لم يدر من اختيار
اقول محمد فان مذهبه ان يدر من بادع من بالاختصاص وتدل به بالاختصاص ثم بالاعم فيقول دار في سكة
كرا في محله كذا او قاسه ٢ على انفس حيث يقال بلان ثم يقال ابن فلان ثم يدر كرا بالدين ما هو
اقرب فيترقى في لانه ٣ وقول محمد احسن اذ العالم يعرف بالخاص لا بالعكس وفصل القسب
بجدة عليه ٣ اذ الهم معه فان احد في الدنيا كثير فان عرف والارتقى في ابد كرا في جامع
القصور ابن برمن ٤ والذي في شرح ادب القاضي يجب على المدعي وعلى انتموه لانه لا
باقصى ما يمكن وهو في الدار بالبلدة ثم المحلة التي فيها الدار في ذلك البدة ثم بين حدود الدار
لأن أقصى ما يمكن في التبريد هذا انتهى والشارح تبع ما في جامع القصور ابن ٥
والمدر في الاول ١٠ تأمل وذكروا بعض الافضل على عبادش الدار قوله ولا يدر من ذكر
المذهبها المدار الخ وقارنهم لا يلزم وذكروا المذهب ان لو مع قاس تدعي المدعي ٢
وقال تهمناك وبنظر محمد بن الدار على كرا الدار والاراضي والدور والطارق فيخرج
التم ولا يدر من يدر ويبر ولم يدر في صحة ذلك شد تهمي (اقول) لكن قد عا
عما قدمنا في سائر القصور ان لا يدر من قال ان اسم برديو يتصل بالفلان (واقول)
لكن المشاهدة في ديارنا دمشق الشام وبعض ثم ادر في بعض المحلات كهر ردي فانه كثيرا
ما يترك ارضه ويمشي في ارض أخرى مملوكة بغيره رعي ذلك أعوام كثيرة بسبب ان مدار
الماله الى تلك الارض ويقطعها ويجهلها بطريقا آخر فتعبر الحدود وتغير المذهب او عليه
قاله لا يعلم أن يكون هذا اذا كان جريانه في ارض لا يمكن للمالك ان يصرها وتغير محله بان كانت
ساقطه مبغيتين بالآب والابجار والموت او كان جريانه في ارض متقوية من مصر او نحو ذلك
والله تعالى اعلم (قوله كافي لسب) أي اذا ادعى على رجل اسمه بغيره مثلا فان عرف
والارتقى الى الا- صر به قول ابن محمد بن عرف والارتقى الى الجدة (قوله ويكتفي بذكر ثلاثة)
لان فلا كثر حكم الكل زبني فيجعل لارباع ياراة لثالث حتى ينتهي في مدار الجدة لاول
وصواب هو في الجوى وقول ردي لا يدر من ذكر الحدود الاربعة لان التعريف لا يتم الاسم اوله ان
لا كثر حكم الكل على ان الطول يعرف بذكر الحدين والعرض بأحدهما وقد يكون ثلاثة
ردي عن أبي يوسف يكتفي الاثنان وقيل الواحد والاضيق على قول زفر ولله الوقال غلطت
في الرابع لا يقبل وبه قالت الثلاثة وهذه إحدى المسائل التي يقتضيها بتول زفر كما اشرف الى
ذلك في منظومتي فيما مضى به من أقوال زفر بقولي
دعوى العاقرم الابد أربعة من الحدود وهذا بين ويلي

ج أي هذا القائل اهـ

ح أي على ذلك القائل اهـ

د قوله لو جمع قاض الخ هكذا بالاصل ولينظر اهـ

ه كافي التسبب (ويكتفي بذكر ثلاثة)

الدورات قطعة من الارض
تزرع قاموس

هم لو بين المصير والمهلك والموضع ادعى شرد يرت ارض وحد المسح لا الواحد لو كان
 هذه الواحد في وسط التسع تقبل ويقضى بالجله لا لوعلى طرفه جف دى سكي دوشو
 وبين حدوده لا يحد ذلك السكى في فلا يحد شئ من و ان كان السكى قطبا السكى لما اتصل
 بالارض تصار تأييد كان تعريفه بما يعرف بالارض اذ في سائر التقاليد فما لا يعرف
 بالحدود لا يمكن ان يصار فيه سخطي بالاشارة اليه عن الحد اما السكى فنتقله لا يمكن لانه مركب
 في الساتر كيب قراره حتى بما لا يمكن نقله أصلا انتهى (قول) والمراد بالسكى ما ركب
 في الارض كما هو من كلاله أى لا يحد قول تعسرا حذاره فلا يكتفى بتعديده ولا بد من الاشارة
 اليه عند الدعوى والشهادة وانما حكم عليه وقوله وان كان السكى قطبا الخ هذا قول آخر نقله
 عن فتوى رشيد الدين أى فبكتفى بتعديده وان كان قطبا لانه القطب له مزار لانه بالارض
 تصال تدار (أقول) ومنه يظهر حكم حادثة الفتوى وهي ملو أو اذمت على ارض وقف
 معلومة انفرادها من يد مستاجرها لمضى مدة لا جاز تموزع يده عنها وان كان قد غرس وبقي فيها
 ما لم يجر بادن متواجا لبحق انفرادها ثابت بنام وانصاره الموضوع على ارض على الوجه
 المذكور لدى الحاكم اشرعى بد كرس حدود الارض فقط من غير اشارة الى البناء والاعتبار
 وحكم الحاكم اشرعى بحق القرار من اقالته يصح على هذا القول الثاني - فيما وقد فصل بحكم
 الحاكم (وأقول) ايضا قد تأيد ذلك بامر السلطان نصره لرجل كاشمته في المنقول الذي يحتاج
 نقله الى مصرف وقد تأيد ذلك عدلى هذه فتوى من مفتى الامام بواهم قه دار السلام أفتو
 مع البصحة جميع الاحترام طبق هذا المرام هذا ما طهر في هذا المقام فتأمل مستند البكال
 الامام رحمه بر عن طه ترى علوية ليس له نقل يحد السهل لا العلو اذ السهل مبيع من
 وجه من حيث نقر اراءه لوعليه فلا بد من تحديد وتعدده به في عن تحديد العلو اذ العلو
 عرف بتحديد السهل ولان السهل اصل ولعلو تتبع بتحديد الاصل اولى قال طلى هذا اذ الم
 يكن قول الموهجوه فلو كانت يثنى ان يحد العلو لا هو المبيع فلا بد من اعلاسه وهو يحد
 وقد أمكن قوله وأما (أهم) جمع نسبته في مذهب السهل قال في البحر المقصود الاعلاء
 اه رفق لا يقطر عما لا يحد الايد كزبلد واذا لم يعرف بده لا يتبع من غيره الايد كرمو اليه أو
 ذكر حرقته أو وطنه أو دكانه أو حديقته أو غيرها من الموصوفات فيصير بمكان أو كثر اه رلو
 ذكره في العبد وأما ولا يكتفى في المقصود به ط (قوله والا) كفى باسمه لمعول الموصود
 قال في المصاين أما انه لا بد من تحديد ولو شهودا عند أبي - مينة وعمه مدينه كرسيد
 صاحب الحد ومنه هذه التصدي لايس بشرط في الحد المعروف كذا هو من المحدث بكوفه
 فعلى هذا لو ذكر لرجل في داره ولريد كرسيد ونسبه به وهو معروف بكنية اذ الحاجة اليها
 لا اعلام ذلك الرجل وهذا هو المصداق حد انت في وفيه ولو لم يعمل أحد الحدود ارض المملوكة
 يصح وان لم يحد كرسيد من لاس حاقيد السلطان بواسطة يد نائبه انتهى وهذا اذا كان لا يحد
 و - قد قلوا كان شين لا بد من تعيين اسم الامير ونسبه كفى خلاصة مزيل ادعى دارا في يد رجل
 فقال له القاضي هل تعرف حدوده اذ قال لانم دحاها وبني الحدود لا نسج اما اذا قال
 اعرف اسمي اعمام الحدود ثم ذكر في المرة الثانية وتسمع ولا حاجة الى الترميق كعد

(وذكر اسم المصاحف)
 أى الحدود (والمصاحف)
 ولا بد من ذكر الحد لكل
 منهم (ان لم يكن) الرجل
 (منهم) والا كفى باسمه
 لمعول المقصود

مطابق
 المقصود التميز لمعرفة الحد

في العقار منه بعض الشايخ كافي وحيثما هو انما منه عند كثير من اهل الشروح ومثله
في الخزانة (قوله ولا تثبت يده) أي يد المدعي عليه بتصادقه لان يده فيه غيره من اهل
في يد غيره من اوضاعه عليه ليكون مما ذرعة الى اخيه بهكم الحاكم عيني رئيسه اليه استأجر
ركن. عن من على تليل اليه في يده لا يشعل ما لا يمكن حضوره الى مجلس الحاكم كصحة تزويره
كثيره ونحو ذلك فيدعي أن يطمح بالعقار لشامته (أقول) هذا الاعتراض في غاية السقوط
المستحق ويحجب أن ما منه ذرعة له من القول به ضربه القاضي أو يبعث أمينا أو نائبه فيبصر
و يقضي ثم يرضى القاضي في صورة الحضوره شاهد أيضا في صورة بطلان القاضي كالتأيد
ولهذا أمضى قاضيهم لاي العقار كان كونه في يد المدعي عليه فلا يشاهد القاضي وإن
ضربه عند ذلك صرح واثبات ثبوت يده عليه بالبيينة لا غير (أقول) وهذا مما يقع كثيرا
و به دل عنه كثير من أوضاعها حيث يكتفي في كونه فاعلم بوضع يده على العقار المذکور
فلا بد أن يقول المدعي له واصل يده على العقار وبنه شاهدان ولذا انظم بيدي لوالد رجه
لله تعالى ذلك بقوله

واليد لا تثبت في العقار • مع التصديق فلا غباري

بـل لم ابرهان ان يدعي عليه غيبا أو شرعا مدعي

قوله (لا يدعي حصة) أي من المدعي تشهد انهم معانوه في يده أي احصة القضاء الملك
ولا يشترط ذلك حصة المدعي في حال في الحامية فان أبو بكر لا تقبل بيينة المدعي على الملك ما لم يقيم
البيينة فيما يذكي اليد ويشهد في القهر أي بأوضح بيان ثم قال واذا شهدوا انه في يده
بالأهم الذي اسم ثم ادعى معانوه ما يثبت لانهم رجعوا فواله في يده وهذا
لا يثبت فيه قائم لم لو شهدوا على لبيع من لا يثبت لهم من ذلك لانها شهادة بالملك للبايع والمالك
لا يثبت الاقرار (قوله أو لم قاض) هذا باعنا على ان القاضي يقضي بعلمه وكثيرا ما يدكرونه
في المنازل والمنفي به انه لا يقضي بعلمه فله لا يدعي البيينة (قوله لاحتمال تزويرهما) هو
الصحيح اعترضه مدارا ثم يفتي بان تسمية المواضعة ثابتة مع إقامة البيينة أيضا فان المدار
مثلا إذا كانت امة ويد المدعي عليه فتواضعا على ان لا يشرع بالامانة فيقيم البيينة على اليد
ثم انما عليك فيه قضى عليه وأجيب بان تسمية المواضعة في صورة الاقرار ظاهرة وفريضة بل
أكثر في صورة إقامة البيينة خفية و بهد بل باندرنا بعد ذلك معنى ذلك على مواضعة
احصمروا هدي زوروا كتاب ضرر فان المدعي عليه اذا حكم عليه وأخرجت من يده
بضرر فندبر وعند اليه قضى كفي تصديق المدعي عليه ان في يده ولا يحتاج الى إقامة البيينة لانه
ان كان في يده وأقر بذلك المدعي استخدمه اذ ثبت ملكيته بالبيينة أو بقرار ذي اليد أو نكوله
وان لم يكن في يده لا يكون للمدعي ولاية الاخذ من ذي اليد لان البيينة قامت على غير خصم
فاضرر ولا يلحق لا بدى ليدعي ان اترو بوجوده لو كانت في يده امانة ولم يذکر لا يجرد ان في يده
كأما قولهم لمعاجلة يده قد منقريا لاعتراض على هذا التعليل وان الاعتراض المذکور
و غاية سقوط فلا تنسره قوله ثم هذا أي عدم ثبوت اليد بالتصادق (قوله ملكا مطلقا) أي
لا يثبت ملكا (قوله لا يثبت لبينة) أي انه في يده بغير حق كافي الحادية وغيرها

(ولا تثبت يده في العقار)
بتصادقه ما بل لا يدعي بيينة
أو مسلم خاص لا احتمال
رورهما اجلا لا يقول
اما بيينة يده ثم هذا ايسر
على الملاقاة بل (إذا
ادعى) العقار (ملكنا
مطابا له في دعوى العصب
و دعوى الشرع) من نبي
يسير فلا يفتقر لبينة

وطا هـ راءه يصح دعوى العمار بلايان سبب وقال في البصر يظهر عماد كرامه طاقه صحاح
 المذكور انه يصح دعوى الملك لطاق في العقار بلايان سبب الملك ثم نقل عن البراقية ان صحه
 دعوى الملك لطاق في العقار في بلاد لم يقدم باؤها ما في بلاد قدم بناؤه فلا تصح فيه دعوى الملك
 لطاق لوجوبه بنافيه وظاهره عقدا الاول هذا خلاصة كلامه وقيد بالدعوى لان الشاهد
 انهم قد انه ملكه وليقبل في بناءه بغير حق اختلجوا فيه والصحيح الذي عليه القنوي انه يقبل
 في حق النضا بالملك لان حق المطالبة بالتسليم حتى لو مال القاضي الشاهد اهو في يد المدعي
 عليه بغير حق فقال لا أدري يقبل على الملك نص عليه في المحيط كما في شهادة الزور فظهر ان
 المدعي لو دعي ان في يد المدعي عليه بغير حق وطالبه وشهد شاهداه أنه ملك المدعي وعنه في يد
 المدعي عليه عن معاملة بقضي القاضي بالملك وانسليم اذ لا فرق في ذلك بين ان يثبت كاد
 الحكيم بنهم ذكره بوقايد او بغير كافي غلبة البيان معه لا (قوله لا دعوى القتل)
 اشار به الى الفرق بين دعوى الملك لطاق ودعوى القتل وحاصله ان دعوى القتل كاتصح
 على ذي اليد تصح في غيره ايضا فانه يدعي عليه اقليل وكذا هو كما في حق من ذي اليد
 بغير حق من غيره ايضا فقدمت ولا بد لا يجمع صحة دعوى اعادة دعوى الملك لطاق ودعوى زور
 النهر من باز الابد والمطلب ان التلايم والاعين صاحب اليد وياقراوه ثبت كونه ديد
 لا سيما المرافعة اعادة في النهر (قوله وذكرا انه يطالب به) أي سواء كان عيناً أو ديناً فلو
 او عقاراً لوقال في عليه غيره وهم ولم يرد في ذلك في يصح ما نقل للقاضي هـ راءه في يطالبه
 وقبل تصح وهو الصحيح فهو منافق قال العلامة ابو السعد ودوايس المرد فقط وأما ليه به بل هو
 أو ما يشهد من قولا هـ راءه في حق وأما ما صاحب المتناوي كالملاصة جعلوا ان شرطه ولا
 ضحية ما الصحيح على ما في المتناوي عدم اشتراط المطالبة أم لا كذا يحيط شيئا ٨١ ومنه
 في العمدة وسبب في دعوى الدين قريبا (قوله لتوقفه) أي توقف دعوى العقار ذكر الغدير
 وان كان المرجع في المال كسبائه التذ كبر من المضارب اليه (قوله ولا يحتمل دونه أو دونه
 بالشيء) أول دفع التاجيل في حق الدين وكل ذلك ينزل بالمطالبة (قوله دونه) أي يد كراهه يطالبه لانه
 لا مطالبة له اذا كان محبوسا بحق (قوله استعفى عن زيادة بغير حق) فترجع الكلام الى موافقة
 صدور اشر بعه في التسوية بين المنقول والعقار (قوله فاهم) أشاويه الى ان ذكر كونه بغير
 حق غير لازم في العقار والمائة ولان المطالبة تنفق عنه (قوله ولو كان ملبد بدينه) أي
 في الدمة (قوله كميلا أو موزونا) اعلم فيه لانه هو الذي يمكن ثبوته في الدمة ويطبق به
 المذكور اذا استوفى شرط السلم وكذا العسدي المتقارب كالموزون والبعض والذين الذين
 سمي فيهما ديناهما للمواشع وذلك مما يمكن ثبوته في الدمة (قوله فقد او غيره) تعميم في الموروث
 (قوله لا كروصه) انه جيد او ردي لانه لا يعرف الا به وما يحتاج الى ذكره صفة اذا كان
 في المدة وقد محتاجة أما اذا كان في المدة فقد واحد فلا جوى زائد في الكزوايه يطالب به
 قار في البصر كذا جزم به في المتون والشروح وأما ما صاحب المتناوي فجعلوا اشتراطه قولا
 صحيحا كمال العمدة انتهى ولا يخفى انه كان ينبغي للمنفذ كرهه أي في دعوى الدين كما ذكره
 في دعوى العقار لما قالوا ان ما في المتون والشروح مقدم على ما في المتناوي لكن هذا عند

أيضا بنافيه (د) ذكر (انه)
 بطالبه (هـ) لتوقفه على
 طاقه ولا يحتمل دونه أو
 حبه بالشيء وبه استعفى
 عن زيادة بغير حق فاهم
 ولو كان ملبد بدينه (د) ا
 كميلا أو موزونا فاهم أو
 غيره (د) كروصه (لانه)
 لا يعرف الا به (ولا بد في)
 دعوى المتطلبات

من ذكر الجنس والنوع
والصفة والقدر وسبب
الوجوب (قوله في كبر
دينا عليه وليد كبرنا
لم نسمع واذا ذكر في السلم
افعله المطالبة في مكان
عينا وفي نحوه رض
وقعب وانما لك في مكان
اقرض ونحوه بصره في جهة
مطاب

فما يجب ذكره في دعوى
العقد

انصرح بصريح كل من العواين او عدم بصر صريح أصلا أو دكرت مسئلة في المتن ولم
بصر حواين صريحها بل صرحوا بصريح مقالها فقد أفاد ان العلامة قائم في جميع الثاني لانه
نص صريح وحال المتن نص صريح التري وانصرح بصر صريح مقدم على النص صريح الاتري
اي الترم المتن ذكر ما هو الصريح في لذهب كما تقدم في رسم الما في أول الكتاب قال ط ولو
استغنى عن ذكر الدين وأدخله في جملة اثبات التي ذكر حكمها بعد ذلك كان أحصر (قوله
من ذكر الجنس) كخطة والنوع كالدبة أو رواية والصفة كبدية والقدر كعشرة اقتران كان
كيا او عشرة وطول ان كان وزنا (قوله وسبب الوجوب) بان يقول بسبب صريح صريح
ينهما (قوله لم نسمع) وكذا لو ادعى ما لا سبب له كسبب جري يتهمة الا يصح لان طاب
لا يصح بعد وسبب المدعى كالمشقة والاسكام والله دية عن خلاصة وفي الاشياء لا يلزم
لادعى سبب السبب ونص بدونه لاني لما بينت ودعوى المرأة للدين على ترك زوجها ولو ادعى
مكلا مثلا فلا بد من بيان سبب الوجوب لاختلاف الاحكام باختلاف الاسباب حتى من أحد
يحتاج الى بيان مكان لاية انصرح في انصرح وكذا لو ادعت المرأة على ترك الزوج لم نسمع ما لم
يما سبب بل لو ان يكون دين اسفة وهي نسقط مجموعته اه وفي الظهيرة وان وقعت
الدعوى في الدين لا بد من بيان السبب لانه لا يجب في الدعة الا بالاستملاك خلاف دعوى
الاملاك والاعيان فلا يحتاج (قوله في مكان عينا) هذا عند الامام وعند من في مكان العقد
وهذا في ماله حل وموته ماله حل له كسبب لا يشترط فيه ان مكان الايقاع اما في ماله حل وموته
كانت دعوى السلم ويستغنى عن قولها ان يذكر في الدعوى مكان العقد فماله حل وموته لان
عندهما يجب تسليمه فيه راجع وقد مر في هذا الباب انه يذكر في السلم شرائطه من اعلام
جنس رأس المال وغيره ونوعه وصفته وقدره بالوزن ان كان وزنا وانما في الجاهل حتى يجمع
الحق فراجع (قوله وفي نحوه فرض الخ) أي وفي دعوى نحو القرض الخ ولا بد ان يذكر انه اقترضه
كذا من مال نفسه بل لو ان يكون وكلا بالاقرض والوكيل بالاقرض صغير ومعه لا يطالب
بالاداء بل كرايا ايضا صريح ذلك الى حاجة نفسه ليسير ذلك دينا عليه اجاعا لان القرض عند
أي يوسف لا يصير دينا في ذمة المستقرض الا بصرفه في حوائج نفسه اه فلو كان باقيا عند
المستقرض لا يصير باعده ونحو القرض عن المبيع طاب عين مكان العقد لا يفي ط قال
حذر الاسلام لا يشترط بيان مكان الايقاع في القرض وتعيين مكان العقد عند دية عن الوجوب
للكردري (قوله وعصبوا تملاك في مكان القرض) وهذا في ماله حل وموته والا فلا كانت دعوى
قر با (قوله ونحوه) أي من اعصب والاستملاك في تعيين مكانها للتسليم ولقد مثل ذلك في البصر
بالخطة بل ان نحن ذلك في ماله حل وموته قال في البصر ثم علم ان في كلام اصحاب المتن
وانشروا في الدعوى قصور وانهم لم يبينوا حقيقة شترط دعوى الدين ولم يذكر ودعوى
العقد اما الاول ففي دعوى لصاعسة والودعة بسبب موت محله لا بد ان يبين قيمته يوم موته
ذهوب يوم الوجوب وفي المضاربة يموت المضارب محله لا بد من ذكر ان مال المصاربة يوم موته قد
او عرض لان العرض يدعى قيمته وفي حال الشركة لا بد من ذكر اقسام محله لا بد من ذكر
اوله تترى بماله ادماله بعضهم عنده المشتري بماله ايسر بالقيمة ولو ادعى ما لا يكتفي به لا

مطاب
في كلام المتن والشروح
في الدعوى قصور اذ لم يبينوا
بشيء الشروط

من يبار المال بى سبب يجوز بطلان اثار الكسالة بقصة بارأه اذ لم تذكر مدد معلوم لا تصح
 الا ان يقول ما عشت او دمت في نكاحه و ايكسالة عمل الكتاب لا تصح وكذا ابدية على العقلة
 ولا يمان يقول وأجار المكشور له الكسالة في مجلس الكسالة حتى لو غار في محاسنه لم يجوز ولا
 يشترط بيان المكشور عنه كما في الخاية ولو دعت امرأة لادعى ورثة الزوج لم يصح ما لم يبين
 السبب بل وزن يكون دين الدفعة وهي فقط بموته وفي دعوى الدين على الميت أو كذب لولي
 الاداة أو خاف من التركة يده هذا الواجب ما يفي تسمع هذه الدعوى وان لم يبين اعيان التركة
 وبه يفتى لكن انما يامر القاضي الوارث باداء الدين لو ثبت وصول تركة اليه ولو سكر
 وصوابها اليه لا يمكن ثبانه الا بهد بيان اعيان التركة في يد ما يحصل به للاعلام وادعى
 الدين بسبب الورثة لا يدين بيان حسن ورثته وفي دعوى السعاية به الى الحياكم لا يجب
 ذكر قابض المال ولكن في محضر دعواها لا بد ان يبين السعاية لينظر انه هل يجب الضمان
 عليه بخلافه سعى حتى فلا يصح له ولو ادعى له على الاثر منه امر فلا وأخذه كذا
 تصح الدعوى على الاثر ولو سلطا ما ولا فلا وأما دعوى العقدمين بح واحدة ووصية وغيرها
 من اسباب المال لا يدين بيان الطوع والرغبة بيان يقول باع فلان منه طاعة او غنى حال
 فاذا تصرفه لا يحتال الا كراه وفي ذكر تضارح واصطاح عن التركة لا يدين بيان انواع التركة
 ويصحب المتارويان فيجوز كل نوع ليه لم أن الصلح لم يقع على اريد من قبضة صديقه لانهم لو
 استمكوا التركة لم يخلوا المدعى على ازيد من نصيبه لم يجز عندهم كما في الغصب اذ
 استمكوا الا اعيان وصلحوا وفي دعوى اليه مع مكرها لا حاجة الى تعيين المكره هذا ما سرته
 من كلامهم اه قلت انما تركوا كذا ذلك كراههم حكم كل واحد في ماله وفي كتاب الشروط
 استوفوا هذا قال في له تدعى وان ادعى الخطاء أو التسمية بالامانة فانه لا تنوى انه يسأل
 المدعى عن دعواه فان ادعى بسبب امر من الاستمالة لا يبي بالصحة وان ادعى بسبب بيع
 عين من اعيان ماله بخطئة في القيمة وبسبب السلم يفي بالصحة كذا في الخزيرة وادعى
 سكا به حتى صحت لدعوى بلا خلاف واقام البينة على امره اذ ادعى عليه بالخطئة أو التسمية
 ولم يذ كر الصفة في اقراره ثبتت البينة في حق الجبر على البيان لا في حق الجبر على الاداء كذا في
 الهبط وفي الخزيرة والمخ يعتبر العرف كذا في القصول العمادية اذ ادعى المدعى بالحق لا يصح
 ومتى ذكر الوتر حتى صحت دعواه لا بد ان يذ كر دقيق منقول أو غير منقول مخزور أو غير مخزور
 والحدود في الواسطة والرداءة كذا في الشهادة عراد ادعى على آخر ما ثمة البينة غصه او هي
 منقطة عن ايدي الناس يوم الدعوى يستفي اريد على قيمته غير ان عذرا أي حليفة رحمه الله
 دعاه الى تعتبر القيمة يوم الدعوى والحدود عذرا أي يوسف رحمه الله تعالى يوم اعصب وعند
 محمد رحمه الله تعالى يوم انقطاع ولا يدين بيان سبب وجوب لدرهم في هذه الصورة كذا في
 الخزيرة وفي الدين لو ادعى المدينون انه بعث كذا من الدراهم اليه أو قضى فلان دينه جبر صر
 صحت الدعوى ويخاف ولو ادعى عليه قرض ألف درهم وقال وصلى اليك فلان وهو مالي
 لا تسمع دعواه كما في الغير كذا في الخلاصة وفي دعوى مال الابادة المقسومة موت لا حرقا
 كانت الاسرة دراهم أو عداية يفتى ان يذ كر كذا دراهم كذا عداية رثقت من وقت العقد

مطلبه
 في شروط دعوى العطف

في وقت الفسخ كذا في الدخيرة وفي دعوى من لا يجاره له وجه لا يشترط بمحمد المستاجر
وكذا في مبيع مقصود ولم يبين المبيع أو شيء ودأول الحدود وهو الواضح ورواها على آخر أنه
استاجر المدعى لحطاب عين عين من ماله ورواه كل شهر بكذا ورواه عنه عدة كذا فوجب عليه
إدائه بجره ثمرة وكذا لم يحصر ذلك المبيع في مجلس الدعوى بل بقي أن يفتح الدعوى أو
غيره فلو أنى اشتراط حصة المستجير مع المير في دعوى المستأجر وحصة المودع مع المودع
في دعوى الوديعة وكذا في اشتراط حضور ازارع مع رب الارض في دعوى الارض بزيادة فان
في ههناية شرط حصة الراهن والمرتهن في دعوى ميرتهن والعارية والاجارة كالمير
وأما حصة المزارع فهل هي شرط في دعوى الميراث ان كان البذر من المزارع فهو كالمدعى
بشرط حضوره وان لم يكن البذر منه ان ثبت الزرع فكذلك وان لم يثبت لا يشترط هذا
في دعوى المالك انما انما اذا ادعى على آخر فوجب عليه ثمنه وانما في المزارع فلا يشترط حصة
المزارع لانه يدعى عليه القبول ولو كانت الدار في ذلك تتبع بعد المبيع في مستحق واستحقها
لذلك يدعى بالدار او بحصة المالك والمشتري كذا في الخلاصة ولو ادعى من ماله في دار لا تسر
به ان يبينه من ماله ما المأطرا أو ما الموضع و يبين ان يبين موضع الميراث في مقدم البيت
ومؤخره ولو ادعى طرفا في دار لا تسر يدعى اربيعا ولو ادعى حصة وموضع من الدار جامع
اثنان واكثر ووجه في دعوى الارزاع على بيع ونسب يبين ان يقول بقرينة مكرها وسأله مكرها
رأى من حصة وفسته ولو شرطه بد كروية فثبتت حصة مكرها ومن على كل ذلك أمال الوادعي
عليه بهما في رايه مع سبق لسمع اربيع المكره بقيد ان لا يقيد فلا تسر اربيعا
فساد المبيع حتى ان يكون كذا في وقوع الوادعي سار اربيع يستمر عن ماله فساد بطلان
ربيعا الميراث ووجه في دعوى الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
والاجابة في تعيين العوان (قوله ويسأل القاضي) أي يطلب المدعى وقيل ان كان المدعى
بجوابه يسأل القاضي المدعى عليه بدون حمله اهـ سار اربيع ووجه في حصة الميراث
في قول ما ركا وارشامكت في بيده ما بال كلام واذا تكلم المدعى في كذا الاخر وسمع
مقاله فاذا غلبت المدعى عليه بطلب المدعى ماذا تقول وقيل ان المدعى اذا كان جاهلا
فان اسأله يسأل المدعى عليه بدون طلب المدعى اهـ وفي شهادات الترافعة يجوز للقاضي
ان يامر بولاية المدعى المدعى والوجه ووجه اذا كان لا يقدري على ان يسمعها اهـ (قوله
بهذا صحتها) أي اذا كانت وثقات دعوى المدعى برعايا ما يقوم شروط صحتها (قوله اهـ
وجوب جوابه) الاولى ان يبال بعدم الناعت على الدوال فاما ط (قوله فيم) اعاقده
فوار من استهال في في كلام المصنف في حقيقةه ويجوز لان الاقرار حجة ملزمة
بنفسه ولا يحتاج فيه الى اشتراط ملاقاة المقتضا فيه بجماع من الامر بانطرح هو الزم
بالاقرار كما صرح به في التبيين اهـ ح بخلاف البينة فان اثباتها فخر بمقتضى وبانقضائه
تصريحه ومقتضى احتمال الكذب كذا في التبيين فقول الشارح فيم أي في القضية
المنطوية به في المنع والزمه الحق هو مقتضى في الثاني أولا وبالقضاء لا يثبت امر
زائد الا يرى انه يلزمه الحق باقراره عند غير القاضي أو أنه مكرها من المدعى قضى

(ويسأل القاضي المدعى
عليه) من الدعوى فيقول
انه دعوى عليك كذا فسادا
تقول (بهذا صحتها والا)
فعدم صحة (لا) يسأل
بعدم وجوب جوابه فان
أورد (ان المدعى المدعى
كأنه مدعى على ذى اليد نعم
على غيره

عليه ما يوجب له الحق بالصدقة ويثبت حكمه اية فيه فمادون انقصا ولا يشترط اية حكم
وهكذا لا تعذر في غير مجلس القاضى قال في الاشياء يجوز للمدعى عليه الاسكار اذا كان
على الحق الا في دعوى العيب فان تابعت اسكاره ليقيم اثبات تخرى البينة عليه اية حكم
من الرد على بانه وفي الوصى اذا لم يلبس حكمه في يوجع الشوازل قال في الضرر وطاهر ما في
الكتاب ان القاضى لا يميل المدعى عليه اذا اسقوله وليس كذلك في الغزير ويهمل ثلاثة ايام
ان قال الماطول بل دفع وانما يهمل هذه المدة لانهم كانوا يجلسون في كل ثلاثة ايام وجمعة فان
كان يجلس كل يوم ومع هذا اهل هذه المدة ايام جاز فان حضرت المدة ولبات لم دفع حكمه اه
(قوله او انكر فبرهن) طاهر ان البينة لا تقام على مقر قال في الضرر وطاهر ما في الكتاب ان
البينة لا تقام الا على منكر فلا تقام على مقر وكتبت في فوائد كتاب القضاء انها تقام على المقر في
وارث من بردين على المبتدئ فقام عليه للمدعى وفي مدعى عليه اقرب بالوصاية وبرهن الوصى وفي
مدعى عليه فبرهن بالوكالة فيثبتها الوكيل ثم زدت الايراد اعان بجمع المدعى وبرهن من مدعى
الاستهتاق قال المراجع عليه عند الاستهتاق لو اقر بالاشتقاق ومع ذلك برهن المراجع على
الاستهتاق كان له برهن بجمع على بانه اذا حكم دفع بينة لا يقر اولا به شجاع الى ان يثبت عليه
الاستهتاق ليمكنه الرجوع على بانه وفيه لو برهن المدعى ثم اقر المدعى عليه بالاشتقاق
بالاقرار لا يبينه اذا البينة اعتمدت على المنكر لا على المقر وفيه من موضع آخر فهدا يدل على
شوازل فامتنع الاقرار في كل موضع من وقوع الضرر من غير المقر لولا حاجة يكون هذا الا
(قوله بالاطالب المدعى) واعلامه المدعى عليه ان يرد القضاة عليه بغير لازم ودم في
الصدقة التي قامت البينة العادلة وحب على القاضى الحكم بالاناشير ٣ قال والاشياء
لا يجوز للقاضى تأخير الحكم بدعوى شرطه الذي ثلاث مواضع ٣ لا يورجى العلم بين الاعراب
الثانية اذا سقوله المدعى الثالثة اذا كان منسوبة ريبية اه (قوله واه) طاهر ان الحكم
لانه لا يد اول من سأل الانسان المدعى به نكار فالحكم عن البينة لم يكن من الاختلاف
لان النبي صلى الله عليه وسلم قال للمدعى الالبينة فقال لا قال للبينة الال ورتب اليه
على عدم البينة وانما تعتبر اقامتها بعد الانكار والامتناع من المدعى حتى لو شهدوا به
الدعوى والانكار يدون طلب المدعى الشهادة لا يسمع عند الطحاوي ومعه دعوى فسمع
كانت العبادية وفيها تم بعد صحة الدعوى انما يثبت انما يورى انقصا من البينة في
موضع يجوز القضاء بان كقول وفي موضع لا يجوز القضاء بان كقول لا يجوز الاستحلال
وتحالف الاخرس ان يقال له عليه السلام والله وميثاقه انه كان كذا فيشهر بيمين بحر واما
بطله ولو كان يسمع وانظر حكم الاخرس الذي لا يسمع ولا يثبت تحالف البينة حال الصبي ولا
لوصى في حال اليتم ولا المتوفى في حال الوتف وسياق في كلام المصنف ويدرك فانه ان شاء الله
تعالى (قوله مد طلبه) قد بدله لان الخلف حقه واهدا ضيق اليه بغير العلم في الحديث وهي
للحديث واعاصار حقه لان المنكر قد صدق حقه على زعمه لانكاره فبذلك الشارع من اتوا
بشهادة يمين الكاذبة وهي له من ان كان كاذبا كما يزعم وهو اعظم من اتوا بالمال ولا
يحصل للعائف الثواب بدركه تعالى وهو صادق على وجه التعظيم ولا بد ان يكون المنكر

(او انكر فبرهن المدعى)
قضى عليه (بالاطالب)
المدعى (والا) ببرهن
(مطابقه) طاهر ان
طاهر

مطلب
٣ لا يجوز للقاضى تأخير
الحكم بدعوى شرطه الا
في ثلاث

٣ قوله مواضع هكذا بامره
وله من يدين قوله
الاث وقوله الاولى الخ
اه مضمرة

في مجلس قضاة ان لا يبرع في قاطع القصة ومدة ولا غير لما بين عند غيره ولو حاسه القاضي بقية
 طلبة ثم طلب المذهب التخليف فانه ان يحلفه ثانيا كافي اعادة ولو حلف بطالب المذهب بدون
 تخليف القاضي لم يعتبر وان كان يبريد به لان اعادة حلف القاضي بطالب المذهب كافي اعادة
 وباقية عامة في كلام المذهب واطلق المذهب يشمل المذهب والكافر ولو مشركا ذل لا يشكر احد
 منهم المذاهب فاعطى اسم الله تعالى وانه متفدون حرمته الا المذهبية والرافضة وهل الاباحة
 وهو لا اقوم لم ينحسروا على طهارتهم في عصر من الاله سار الى يومنا هذا وازوج من
 فضل الله تعالى على امة حسنة ان لا يقدرهم على اظهار ما تعالوا الى القضاء الدنيا كما في
 البديع ثم اذا لم لا يطل حقه بيمينه السكينة لانه ان يحلفه باليمين على وفق دعواه
 فان وجدها فاعطى ما وقضى فيها دور قال الربيع وهل يظهر كذب المذكر باقامة البينة
 والاصواب انه لا يظهر حلف لا باق عقر به شاهد لزور اه وفيه ايضا لا يحسن لو كان
 حاشية بالطلاق وقصوه وقيل عند الربيع يوسف يظهر كذبه وعند محمد لا يظهر اه وفي الحاشية وفي
 رواية عن محمد يظهر ايضا الفتوى على انه يجب حلفه في الرولو بيمينه وذكر في المنبع
 والفقهاء في مسئلة الذين انه لو اعاد باليمين حلف ثم برهن ظهور كذبه وان اعاد باليمين حلف
 انه لا يدين عليه ثم برهن على السبب لا يظهر كذبه بل وزانه رجلا بقرض مثلا ثم وجب له الابراء
 ولا يبراء اه وهكذا في جامع التصويب فظهر ان ما سألته اراه الزاوي وتوجه في الدرر
 لصواب خلاف ما ينبغي به سائر في امر الربيع ثم برهن اذ لا بد من طالب المذهب في حلف
 لدعوى (قوله في الشبهة الاصحح لا تخلف في الدين) ان حلفه لا يبرهن حلفه لانه لا يبرهن
 لمطالبة حتى تفر على كراهة التخليف اه وان اراد تخلفه بدين المذبح عليه ان يبرهن
 القاضي ان المذهب يدعي حلفه ام بيمينه فان قال حلفه بيمينه ماله على اه ذل الدوام اه
 يدعي او يبرهن ذلك كافي البصر (قوله الا انه ذل في اربع) قال في البصر ثم اعلم انه لا يبرهن الا
 به حلفه عند حلف جميع القضاة وعند الربيع يوسف حلفه بطالب في اربعة مواضع
 في الرضا يجب يستحلف استقر على عدم الرضا به والشبهة على عدم ابطاله الشبهة والمرأة
 اذا طلبت فرض الدقة على زوجها المصائب حلفه انهم لم يطلقوه زوجها ولم يتركها شيئا ولا
 اعطاه الدقة و (اربع المستحلف حلفه تعالى ما بهت وهذا بناء على وجوب زناقين الشاهد
 انتهى والاول اربعة حلف على انه لم استوفه كذا لو حلف بالاذان او بالوصلة ولم يبرهنه ولم
 يكن عند غيره من اوتى حلفه وقوله بيمينه ما بهت فيه ضرور والاولى ان يحلف باق ما خرج عن
 ملكك يشمله لو خرج عن ملكك بالبيع وغيره وأما حلفه عليه وكذا حلف القاضي ابكر
 المذاهب لتقرر بقا انها حثارت الفرق بين باقت وابل طلبة الزوج كافي جامع التصويب
 اه قال في التهمة ولو ادعى دعوى متفرقة لا يحلفه القاضي على كل شيء نعم ابل يحلفه اه او يحلفه
 عاذا واحدة على كاه اذا برهن فانه يحلف كما وصفتنا وهي في خلاصة (قوله قال) اي البرازي
 وقوله واجمعوا على التخليف اي وان اقر به المبرهن في مرض موته كافي الاشياء عن
 المتأخراتية وقدمه الشارح قبيل باب الحكمين من القضاء (قوله في دعوى الدين) قال في البصر
 ولا خصوصية لدعوى الدين بل في كل موضع يدعي حلفا في التركة واثبتة باليمين فانه يحلف من غير

اذ لا بد من طلبه المدين في
 جميع الدعاوى الا عند
 التماس في اربع على حلف
 المبرازة فادوا جعوا على
 التخليف بلا طلب في دعوى
 الدين على الميت (واذا
 قال المذبح عليه لا اقر
 ولا ابكر لا يستحلف

مطالع
 حلف بلا طلب في
 اربعة مواضع

خصم لوان أبي الخصم كما صرح به في البرزخية لانه من الميت انه ما استوفى حقه وهو مثل
 - فوق الله تعالى يخلف من غير دعوى كذا في الولائية انتهى وقيد بالسنة بالبيعة لانه لو
 اقرب الوارث او بكل عن امين المتوجهة عليه لا يخلف كما علم من مثله اقرا لورثة بالدين
 ومما قدمناه من كون الاقرا حجة في خلاف البيعة نأمل ان يكون ذلك في البيت
 حجة اقرا جاز للقاضي تحديدهم ثم قال در بسلي ادعي ديني انك تركت بحقه القاضي بالله اعظم
 جلد ذكره سابقا انتهى فهدا مطابق ومما مضى يجب ان يشبه بالبيعة وتعليقهم بالله حق
 الميت وبما يكره على مائة دم ودينار والترك ما لم يكن حجة ومما مضى عدم دين على الميت وقد
 صار اقرا لهم ملكهم فامر بدفع الالف البيعة فانهم اوجبوا فاعنه من عيهم عليهم فيصطاطا بها
 واما الاقرا فهو حجة منهم على انفسهم بالايه وقف على في آخر (واقول) ينبغي ان يحسم
 الاما في مع الاقرا في ما كان في التركة دين مستحق لهدم حصة اقراهم بها والحدال هذه
 انما هي ان في طلب امره اذا قام حجة غير طلبهم لكن اذا صدقوا انهم اقروا
 بان هذا الذي لدى هو دينهم من اية تركته متبقية قدر دينه فامل في القول بالبر ولم ار
 حكم من ادعى انه دفع للميت شيئا برهن هل يحلف ويقتضي ان يحلف احتياطاً هل لم ي
 يفتي ان لا يتردى فحلف الخصم من قوله المدينون تفصوا بانه له بايعهم او اذا كان
 كذلك فهو قد ادعى هذا للميت اه ذكره لغيري (واقول) ينبغي ان يقال بدل اللام على كاه
 طاهر (واقول) فهدا يقال انما يخلف في مثله مدعي الدين على الميت احتياطاً لانه قال اسم
 شهدوا باستصحاب المال وقد استوفى ما من الامر وامامه - مثله دفع الدين بقدره وهو
 على حقيقته الادع فأنفي الاحتفال انه كور وكيف يقال ينبغي ان لا يتردى في الحلف نأمل
 ومما في ذلك في اوتار دعوى النسيب (قوله بل يحسم) اي بيمينه اقسامه لانه طالم بقرائه
 الحابس (قوله ليقوا أو ينكر) هدا دعواي حية، وقال لا يفتنه كافي لجميع وجه قوله ما
 ن كلابه تعارض اول القاطع كانه لم ينكره بنى فكان ما كذا السكوت بلا آفة نكول
 فيتمشقه انما هي ويقضى بالسكول كافي المبيع وفي اليد افع هو الاشبه (قولا وكذا لور)
 السكوت بلا آفة عند الثاني اي فانه يمين لا نكول حكاه هو قول اي حقيقته ومحمد
 الله تعالى وعند أبي يوسف السكوت ليس بالنكار يمين لي ان يجب صرح به ابن رخصي
 وقوله هدا هو الاشبه كافي اليد افع وهو اصح كافي المنع وصرح في روميه انه هدا
 السكوت ليس بالنكار بخلاف وفي القنية وبرزخية الفتوى على قول أبي يوسف فلا سكوت
 الخصم بلا آفة وقضى صح وكذا لو كل من لان، ليعين واجبة عليه لقوله عليه الصلاة والسلام
 لبيته على المدعي واليمين على من انكر ترك هذا الواجب بالنكول دليل على انه بادل ومقر
 والاقدم على امين نفسه عن همة الواجب ودفعه للصر عن نفسه بذلك المدعي او لاقر به
 والشرع لزمه التورع عن امين الكاذبة دون ترفع من اليمين صادقة فترجع هذا الجانب
 اي جانب كون الماكل بذلا او مضرا الى جانب التورع في نكوله كذا في الدور ومما سبق غلظه
 (قوله عند الثاني) وعند هدا اذ لم السكوت يؤخذ منه كقيل ثم يستل - برانه على ار

بل يحسم ليقوا أو ينكر
 دور وكذا لوزم السكوت
 بلا آفة عند الثاني خلاصة
 قال في الصرويه ان يشبه

يكون به آفة في لسانه أو سمعه فان احبروا به لا آفة به يحضر مجلس الحكم فان سكوت ولم يجب
 به لم يكره أي فصاف من غير جبر ط ر قوله ان الفتوى على قول الثاني هو أقول طهر
 تناو - قد دم انه قد اختلف التصحيح والرجح ولكن الأرجح قول أبي يوسف لما يقال فيه
 وعلم الفتوى وقد مر غير مرة بأن (قوله) ثم قل عن المد (الح) راجع إلى قول المتن وإذا
 قال الخ قال في البصروفي لمج مع ولو قال لا آفة ولا أسكر فاقضى لا يستصاهه قال الشارح ل
 يصح عن أبي حنيفة - حتى يقرأ ويذكر ولا يستصاهه في اليد فمع الاشبه انه انكار اه وهو
 تصحيح ادوله ما فان الاشبه مع من انطاط التصحيح كافي البرائة فاصل ما في البصر اختيار قول
 الثاني لولزم - يكون بلا آفة فانه يصح حتى يقرأ ويذكر واختاره قوله ان فيما إذا قال لا آفة
 ولا أسكر يقتضي اختياره له انكار في مسئلة السكوت بالاولى فكان نقل صاحب البصر
 تصحيح الثاني وروى وعما أفنى به ولا في مسئلة السكوت فذا قال الشارح ثم قل الخ اي قد ان
 تصحيح ما في المدافع يقتضي تصحيح قول الامام في الاولى ولا بد لكل ما قدمناه عن روضة
 اصفهاني من ان السكوت ليس باسكار بل لا بأس لان الكلام هنا فيما إذا لم السكوت وما
 هناك لا بعد بكونه اسكارا بل هو في روضة الامام ما (قوله) اصله ملحقا على ان يعلق
 الخ) سب كرو انشراح لو قال اذا قلت فانت ترى من المال طائف ثم رهن على الحق قبل ان يكن
 هذا عين من المدعي وبأي الكلام عليه فة (قوله) لان الامام حق القاضى مع طلب الخصم
 الاولى كافي البصر عن القضاة لان القضاة حق القاضى اه حق لو أبرأه الخصم لا يصح
 برائة وكان حاتف عند غير القاضى لا يعتبر كذلك السكوت عند غيره لا يوجب الحق
 لان المعتبر عين قاطعة الخصومة واما غير معتبر القاضى غير قاطعة درر وكذلك لا عبرة بها
 عند ولا يخلو فيه كفاية وهو مع طلب الخصم انك لذي يثير اليه كلام الدورو لعين ان
 لو برحق المدعي واستدل في الدور قوله اه اضيف اليه تصرف الامام في الحديث وهو
 قوله عليه السلام لا يمتنع قال ووجه كونه حثالة ان اسكر قد انوار حقه الخ وكان الاولى له
 ان يعلى المسئلة قوله لان المعتبر عين قاطعة الخصومة الخ نريد - تدرك بماتة المصنف عن
 القضاة الا قد ذكره فلو فعل ذلك اسلم من انكره (قوله) ولا عبرة الخ) أي ولا يعتبر برأؤه
 لمعلق به الشرط لان الابرامس فبر لا يصح تعلقه بالشرط كما تقدم (قوله) فلو برهن عليه
 أي على - حقه بقل) هذا لا يصلح قوله على ما نقله فانه لو حاتف عند قاض ثم رهن المدعي بقل كما
 ساقى ح لان يقال انما رعه عليه باعتبار قوله ولا يخلو فانه لا يعتبر قاض أي حديث لم
 يعتبر حقه عند غير القاضى له صدقة عند القاضى عند عدم البينة بخلاف ما لو حلقه عند
 قاض فانه لا يخلو فانه بيان الحلف الاول معتبر وهذا في قوله الا اذا كان حلقه الخ (قوله)
 اذا كان حلقه الاول عنده أي عند قاض فيكفي أي لا يحتاج الى اطلاق ثابته او لا
 موقع للاستثناء كما لا يخفى ح أي لانه انما استثناء مفعول لان فرض المسئلة في ان الحلف الاول
 عند غير قاض لا هم لان يكون المراد عنده قبل نقله القضاء فامل وراجع (قوله) درر
 عبارتها يخلو القاضى لو لم يكن حلقه الاول بين المصلح عنده (قوله) ونقل المصنف عن القضاة
 هذه المسئلة تعار المذمومة في انهم فان تلك فيما إذا حلف عند غير قاض وهذه فيما إذا

لما ان الفتوى على قول
 انه في قيامه بالقبض
 انه ثم نقل عن المدافع
 الاشبه انه انكار يستصاه
 قد لا يصح انما كرم
 لام حاله (ص) طه على ان
 يصح عنه - غير قاض
 ويكون برأؤه باطل
 لان الامام حق القاضى مع
 طلب الخصم ودعوى بين
 ولا يكون عند غير القاضى
 (قوله) برأؤه أي على
 حقه (قوله) ولا يصح
 - ما عند قاض) رازية
 الا اذا كان حلقه الاول
 عند غيره في درر ونقل
 المصنف عن القضاة ان
 اطلاق حق القاضى فما
 لم يكن باعلا فانه لم يعتبر

حلف عند القاضي بخلاف المدعى لا القاضي ح أي وكما أنه لا يصح التحليف لأعداء المدعى
 لا يصح التحليف للقاضي حتى لو أن الخصم حلف خصمه في مجلس القاضي لا يستعمل التحليف
 حق القاضي لاحق للخصم (قوله وكذا لو اصطفا الخ) في الواقعات الحاصية فيد الرهن وعن
 محمد قال لا تنزل عليك أنفسهم فقال له الآخر إن حلفت أم مالك أدينك الذي حلفت فإذاها
 الله المدعى عليه إن كان أداها اليه على الشرط الذي شرط وهو باطل ولو أدى أن يرجع به
 أدى لأن ذلك الشرط باطل لأنه على خلاف حكم الشرع لأن حكم الشرع أن لا يرجع على من
 أنكر دون المدعى أم يجوز (قوله لم يضمن) ولو أدى له على هذا الشرط يرجع بما أدى لأن
 هذا الشرط باطل كما حلت (قوله لحديث البيهقي على المدعى) حتمه واليمين على من أنكر
 والمدايل منه من وجهين ٣ الأول أنه عليه السلام قسم بينه ما والقسمه ثانيا في الشركة
 وجهه في جنس الإيمان على المنكرين وليس وراء الجنس في الثاني أن ألقى يمينه للاستغراق
 لأن لأم التعريف تحصل على الاستغراق وتقدم على تعريف الحقيقة إذ لم يكن هناك شبهة
 فيكون المعنى أن جميع الإيمان على المنكرين والورد أي على المدعى (ثم إن الله لهذا الأمر
 الثالث أن قوله لبيبة على المدعى بقيد الخصم فيقتضي أن لا تنفي عليه سواء قال لخصم لا في
 والحكمة في كون البيبة على المدعى وأمين على المدعى عليه إن جاب المدعى صفة لا في
 دعواه خلاف الظاهرة كانت أوجه القوية عليه وهو البيبة لأن الأصل في الخصم أن لا يدفع
 عنه أصغر رافضة قوي به اضف المدعى وجانب المدعى عليه قوي لأن الأصل في رفع دعواه كان ذلك في
 فيه جملة ضيقة وهي اليمين لأن الحالف ملاب أقسه الدفع ويدفع عما ليس فيه كتاب ذلك في
 غاية الحكمة انتهى وهذا من حيث ما ذكره ظاهر أي من ضعف اليمين والافعالين إذا كانت
 نحو ما حكاه أصحابنا (قوله وحديث الشاهد واليمين) هو ما روى أنه عليه السلام
 والسلام فتنى شاهد ويمين حلي عن التيسير (قوله عني) عبارة ولا بد من رواية ربيعة عن
 سهل بن أبي صالح وأكرهه فلا يثق به بعد ما ذكره الروى فضلا عن أن يكون معارضا
 لصاحبه المتأخر أم (قوله وطلب من القاضي) يعني المدعى عليه (قوله أن يحلف المدعى)
 المناسب أو الشهود وبأي بعضهم بعد بدل الاسم الظاهر ط (قوله أو على أن الشهود) أي
 أو طلب المدعى عليه من لقاضي أن يحلف الشهود على أنهم صادقون كبديل عليه الله في ح
 (قوله لا يعبه القاضي) كما لا يعبه البساذ طلب منه استحلاف المدعى ما تعلم أن يثبت
 شاعره المدار قنية أي لا خلاف الشرع (قوله إلى طلبة) كسر اللام ما طلبه والطلبة
 بالضم السقرة المودة والطلاب أم مصدر طالب كاطلبة بالكسر قاموس (قوله لا
 الخصم) فيه أن لم يتقدم منه حلف فالأولى أن يملأ بقوله لأنه خلاف لشرع ويجوز لهذا
 التعديل ثنائية وهو تحليف الشهود على الصدق وأنهم محقون لا يعبه لأن الخصم لا يحلف
 مرتين فكيف يشاهد (قوله لأن بعد أن شهد عندنا عني) وأما لم يقل بأنه فإذا طالب منه
 الشهادة في مجلس القضاء وقال أشهد فقد حلف (قوله لا تأمرنا بأكرام الشهود) أي وروى
 التحليف تعطيل هذا الحق (قوله لأنه لا يلزمه) أي إلا إذا حثت (قوله وحنة الخارج) أي الذي
 ليس ذاب (قوله في الملك المطلق) قيده لمساكن وأطلقه وهو مقيد بما ذكره الميورث وأرن

(وكذا لو اصطفا أن المدعى
 لو حلف فالخصم ضامن)
 المال (وحلف) أي المدعى
 (لم يضمن) الخصم لأن فيه
 تغيير الشرع (واليمين لا تزد
 على مدع) الحديث البيهقي
 على المدعى وحديث
 الشاهد واليمين ضعيف بل
 رده ابن معين بل أنكره
 (راوى عني) (برهن)
 المدعى (على دعواه) وطالب
 من القاضي أن يحلف
 المدعى أنه محق في الدعوى

أو على أن الشهود صادقون
 أو يحقون في التمسك بال
 يمينه (القاضي إلى طلبة
 لأن الخصم لا يحلف مرتين
 فكيف الشاهد لأن لفظ
 أنه عندنا عني ولا يكره
 اليمين لأن الأمر نأيا كرام
 لشهود ولا هو (علم الشاهد
 أن القاضي يحلفه) ويعمل
 بالقسوخ (له الامتناع
 عن أداء الشهادة) لأنه
 لا يلزمه برازية (وحنة
 الخارج في الملك المطلق)

٣ قوله من وجهين هكذا
 بالأصل ولعله من وجوه
 دليل المدعى وليجوز أم
 محتمل

وتاريخ الخارج مساوٍ وأسبق أماداً كان تاريخ ذي البذل أسبق فانه يقتضي له كما ياتي بخلاف
 ما ذكره في الخارج المثل المطلق وهو ليسد الشرائع فلا يورثها وأما تاريخ ذي البذل
 أسبق فانه يقتضي الخارج كما في الظاهرية وهو لا يختلف المقيد لأن البنية قامت على ما يدل
 عليه البذل فاستوى تاريخه ذي البذل بالمقتضى له هذا هو الصحيح بصر (قوله وهو
 الذي لم يذكره سبب) السبب كثر ما وارت قاله من ما يتصور من هذه دون البنية لا ياتي
 ولا اثبت ط (قوله أحق من بنية ذي البذل) أي أولى بانقول من الاراد خارجاً كثر ما
 واطرها لأن لذ ذي البذل طاهر فلا حاجة إلى البنية يعني لو اراد خارج داراً أو متقولاً لا يمكن
 مطلقاً وذو البذل ادعى ذلك وبرهانه ولم يؤرخ أو أرخا فارتجى واحد الانفصل بنية ذي البذل
 وبه يقتضي الخارج أما ذكر كان تاريخ ذي البذل أسبق يقتضي ذي البذل بمستوى الجواب بين أن
 يكون الخارج مسلماً أو ذمياً أو... سائماً أو عبداً أو... أو امرأته وربلاً أو... فلو نال في هذه
 المسئلة قال الامام أحمد وقال الامام مالك والشافعي وزفرية ذي البذل أولى ط باختصار
 (قوله لانه المدعى) أي وزرأه مدعى عليه لا تطابق تعريف المدعى والمدعى عليه عليه
 (قوله بخلاف المقيد سبب) أي لا يتركز (قوله كساح) صورته فام كل مع ما يثبت على
 أن اولدت منه مدعى وذو البذل أولى لأن بنية مدعى على عادات عليه بنية ادعى أي على نظيره
 ومعه ترجيح ايدى كان أولى ع في (قوله وتكاح) صورته أقدم كل مع ما يثبت أنه
 نسبه أو ذو البذل أولى فالمراد بالناهي حكمي (قوله فالبينة لدى البذل) أي في الضرر
 (قوله اجاعاً) أي لأن بنية قامت هي أولوية كما لا يثبت الخارج لا يثبت في منه كما ياتي
 بانه مقصلاً (قوله كما يجب) أي فيما يذهب إليه الرجال والأولى كرهه المشقة في مقامها
 (قوله وقضى القاضي الخ) أي قضى عليه بما ادعى المدعى وأفاد أن السكول لا يوجب شيئاً
 إلا إذا اتهم به أقسامه بجرته لا يوجب شيئاً وهو يدل على مذهب الامام وأما على مذهب
 صاحبيه وحيث لم يقدم على البين دل على أنه بدل الحق أو أنروا بدل أو أخر وحب على
 الثاني أنه كرهه فكذلك إذا سئل (قوله حقيقة) الأولى ذكره بمسألة مرة لأن تصف
 كونه حقيقة وكما أوسر بما ودلالة انما هو السكول كما في الحديث (قوله أو كما كان سكوت
 أقول) تقدم أنه يغزل منكره على قواه ما وعلى قول أبي يوسف تجسس إلى أن يجيب ولا سكوت
 الأول فيما إذا لم السكوت اتداء ولم يجيب عن المدعى بغيره وهذا الجواب إذا أجاب بالانكار
 ثم لم السكوت فامل كذا فاده الظاهر لم ي وبقا ذكر المصنف للحكمي بالسكوت نصيب
 أقوله أيضاً منقول عن السراج كما تقدم انه ما تصحبه عن الضرر عند أن أق
 بخلافه (قوله من غير آفة) أما إذا كان به اهر عذر كما لا اختيار وباقى قرية بانه (قوله
 كسرس) هو آفة باللسان تمنع الكلام أم لا (قوله وطرس) وقال طرس بطرس طرس من باب
 عم أي صار طرس ونا هو لا سم (قوله في الصحيح) أي على قول شاذ الذي عليه الفتوى كما
 تقدم وقيل إذا سكوت بحقه حتى يجب وما إذا كان به آفة فطرس فانه اما أن يحسن الكلام
 أو يسمع أو لا يحسن شيئاً فإذا لم يسمع وله اشارة مرفوعة فإشارة كالبان وأن كان مع ذلك
 ادعى نصب القاضي له وصياً وبما مر المدعى بالخبر ومعه أنه لا يمكن له أي أوجد أو وصيه ما

وهو الذي لم يذكره سبب
 (أحق من بنية ذي البذل)
 لانه المدعى والبينة له
 بالمدعى بخلاف المقيد
 السبب كساح وبتكاح
 فالبينة لدى البذل بجماعاً
 في حق القاضي والمدعى
 (ما يثبت كونه مرة) لو
 ذكره (في مجلس القاضي)
 حقيقة (بقوله لا لا تلف
 أو) كما كان سكوت
 وعلم أنه (من غير آفة)
 كسرس وطرس في الصحيح
 سراج

و إذا كان يسمع يقول له القاضي عليه السلام هذه والله وميثاقه ان كان كذا فان و ما رأسه ان تم
فانه يصير حاشا في هذا الوجه ولا يقول له باقية ان كان كذا الا انه ان شاور رأسه ان تم لا يصير
حاشا في ذا الوجه بل مقرأ كما في شرح الوحيية (قوله وعرض) حيثما أخبره قوله ثم نقضه
(قوله اسوط) اي على وجه التدب وان لم يبرج عليه المصنف لانه غير ظاهر الرواية قال في
الكافي ياتني القاضي ان يقول اي عرض عليه ذلك اليه ثلاث مرات فان حدثت والا قضيت
عليك بما دعي وهذا انذار لا علاج لامة بالكم اذ هو مجتهد فيه فكانه نظرية الخفاء اه
ومن اي يوسف و محمد ان التكرار حتم حتى لو قضى القاضي بالنكول مرة ثانية والاصح
انه يتقدمه وتظهر حال المرتد كافي اليقين قال الله تعالى لو كان مع الخصم حجة ولم يذكرها
وطالب بين المتكررين هل ان ظن انه يشكك اما اذا ظن انه بخلف كاذبا لم يعد في التحليف ثم على
الاسوط ذكر في الثانية ولو ان القاضي عرض عليه اليمين فاني ثم قال قبل القاضي انا اسلف
بها فله ولا يقضي عليه شيء وهذا الاسوط به لا مدركا لشرعية متضاف فيه لكن به لا ابن ثلاث
مخصبات في موضع الخفاء ويرجع مافي الثانية يكون المتي من الخلف به اذا نقضه فانهم انه قد
لا يمنع منه (قوله وهل يشترط) الاولى وهل يشترط (قوله على موال النكول خلاف) اي
فيه خلاف ولم يبرر القور بما اذا يكون حوى قول ط فاق هو ظاهره وان يقضى عليه
من غير تراخ قبل تكراره او بعده على التوالي (قوله قلت قدما) اي في كتاب القضاء
وجوههم هناك به طاعة حيث عمل كلامهم عن انما به بالبيعة والاقرار والنكول ترجيح
لزم والقور لدى هو احد القراء وكان المصنف عمل منه حيث قال فيه لم ارفيه ترجيح الا ان
المجوى في حاشية الاشباه قال اعلم انه يجب على القاضي الحكم بما يقتضيه الدعوى عند قيام
البيينة على سبيل القور وعراه بطامع التمولين وقد حسمه بالبيعة كما ترى ولا بد ترجيح احد
او ابر في لزوم القضاء فورا به النكول وحاشا في ذلك من الاستدلال به به البيينة
او اليه تدبر (قوله الا في ثلاث) قد متاهم ان يرتاب القضي في طريق القضاء كالبينة وان
يتمول الخصم اي المدعى وان يكون لرجاء الصلح بالاقارب و طاهره انه لا خلاف (قوله
لا يثبت اليه) لانه ابطال حقه بالنكول فلا يقصر به القضاء قيد بالقضاء لانه قد لا اذا اراد ان
يحلف يجوز له بعدا عرض كافي الدرر اما لو انهم البيينة بعد النكول فانهم قد لا يثبت كفاي في
(قوله قبلت طرق لقضاء ثلاثا) بينة واقراء ونكول وهو تدبر مع على قوله فان اقرارا
الح (قوله سمع) فيه ان القضاء بالاقرار مجاز كما تقدم والقسامة داخل في اليمين وعلم القاضي
مرحوح والقريضة مما انفرد به كرها بين القريضة ترجعت الى ثلاث فتأمل ط (قوله بيينة)
لاشك ان البيينة طريق للقضاء وان الحكم لا يثبت بالبيعة حتى يقضى بها كاتقدم (قوله
واقراء) تقدم ان الحق يثبت بدون حكم وانما يجرى القاضي بدع حازمه باقراره وليس روم
لحق بالقضاء كالبينة البيينة لجعل الاقرار طريقا للقضاء وانما هو ظاهره والا فالحق يثبت به
لا بالقضاء (قوله وعين) ايسر ايمين طريقا للقضاء لان المنكر اذا حلف وهو المدعى عن البيينة
يقول المدعى في عدم قدرة المدعى على اثباته لا قضاءه بيئته كما صرحوا به ولذا الوجه المدعى
هو ذلك البيينة يقضى له بما اولئك المال في يده قد لا لم يتقضى جعله طريقا للقضاء انما هو

وعرض اليمين ثلاثا ثم
القضاء اسوط (وهل يشترط
القضاء على قور النكول
خلاف) درر ولم ارفيه
ترجيحه اقاله المصنف قلت
قد مضاه يقترض القضاء
قور الا في ثلاث (قضى
على ما بال كور ثم راد
بجواب لا يثبت اليه
والقضاء على ما
درر فثبت طريق القضاء
ثلاثا وعده في الاشياء
سبب البيينة واقراء وعين

ظاهر باعتبار ان قضاء قطع الرابع قد دأب قطع لان انما تنسب باليد بعد ان يجرى من ادور
(قوله وسكول عنه) المرقبين السكول والاقتران الاقرار موجب للعقبة لا يتوقف
على قضاء الشاخي عين الاقرار ثبت الحق كذا واما السكول فليس باقرار صريح
ولا دلالة لكن يصير اقرارا بقضاء القاضي بانظر المقرا وعليه يظهر كونه رابعا اما لو ارجعناه
الى الاقرار فلا يظهر كونه رابعا كما في جميعا (قوله وقسامة) قال المصنف ومبني ان قسامة
من طرق انقضائه بالدية (قوله وعلم قاض على المروج) وظاهر في جامع المفصولين ان
للتوى انه لا يقتضي العلم لقضاء الزمان بجر (قوله وسابع قرينة) ذكر ذلك ابن العرس
قال في الصر ولم اراه الى الان لغيره اه قال بعض الافاضل صريح قول ابن العرس فقد قالوا
انه منقول عنهم لانه قاله من عند نفسه وهدم روي صاحب البصر لا يقتضي عدم وجوده
في كلامهم وان ثبته مقدم لكن قال خير الرمي ولا شك ان مراده ابن العرس غريب خارج
عن الجدة لا ينبغي التعويل عليه ما لم يهدم نقل من كتب معتد فلا يعتد به والله تعالى اعلم
اه والحق ان هذا محل نامل ولا يبل ان في مثل ذلك يجب عليه اقصا من مع ان الانسان قد
يقتل نفسه وقد يقتله آخرون وقد يكون ارتد قتل الخارج فاحذر السكيب وصاب نفسه
فاحذرها طارح وقرضه ونخرج بدعوى راد قد يكون اتفق دخوله ووجدته من لا خلاف من
ذلك وقد يكون السكيب يهدم الخيل فارد قتل الخارج ولم ينخلص منه الا بالقتل فصار دفع
المثل فليطرا تحقيق في هذه المسئلة والحاصل ان القضاء في الاقرار ومجازاة القسامة دالة
في ايجز وعلم قاضي مروج وقرينة مما يورد بها ابن العرس فرجعت في ثلاث فتأمل
المر في المجلد في مادة ١٧٤١ فدا عجز ابرينة السطحة باب هـ من ادبتي وحده وادع
السلطاني باحق بموجبها (قوله يعني) في نور عايد بال قولهم صرفا لان انقضاء الشهات
مندوب لا واجب وهو عند من ضمن به منعتة الواسع خوفا من العجز والجره التي تدع الديار
لا تقع في خالية من ادلها وخوفا من كل حال اعيير لكن قد يقال ان التصريح بالحرام واجب
لا مندوب تأمل (قوله وان ايجز حصة) هذه غير معتلة اشك وفيه بن غاب على طيه انه محق
تقدم ان اشك نظيره (قوله حلف) بطوارق الاحكام والخلف على غالب الظن ولا علم ان
لا بهل ذلك لا بد من الحلف لغير بل لو تحقق ابطال المادعي الاولى في حقه ان يهدم له ما يدعيه ولا
يحذف كما فعل السلف المالح منهم عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه (قوله بان غلب على طيه)
طهر هذه الصادرة من كل لانه يقتضي انه اذا استوى عنده الطرفان ايجز واما كذا قال بل
لا يجوز له الحلف الا اذا غلب على ظنه انه محق والشارح هنا تبع المصنف في هذه العبارة فذكر
انه في الصر ابرز به ان اكبر رايه ان المدعي محق لا يحلف وان مبطل ساغ له الحلف وهو في
غاية الحسن (قوله وتقبل البيعة الخ) لا يمكن التوفيق بالدين ان ثم يات في كبح خلاف ما لو قال
ايمن في حق ثم ادعى حقا لم نسمع للساقض (قوله خلافا في شرح لجمع) عبارة ابن مالك فيه
وفي المحيط اذ قال ايسر في بيعة على هذا ثم اقام البيعة عليه لا تقبل عند في بيعة لانه كذب
بيته وتقبل عند محمد لانه محقق انه كان له بيعة ونسبها انتهى فقد ذكر خلافا في المسئلة لكنه
لم يتعرض للبين ورجع في السراجسة قول محمد في الدرر قال لا يمين في ثمر من اول الشهادة ثم

ونكول عنه وقسامة وعلم
قاضي على المروج والسابع
قرينة قاطعة كانت تظهر
من دار خالية انسان خائف
بسكر مثلو يدم قد شلوا
فورا فادعوا مذنبوا لحينه
اخذ به فلا يغير احد انه
قاته (شك في ايدعي عليه
فيجب ان يرضى حصة ولا
يحلف) حتر زامن الوقوع
في الحرام (و ان ايجز حصة
الاحكامه ان اكبر رايه ان
المدعي مبطل حلف والا)
بان غلب على ظنه انه محق
(لا) يحلف برأيه
(وتقبل البيعة لو اقامها)
المدعي وان قال قبل البين
لا يمين في سراج خلافا لما
في شرح الجمع من المحيط

ثم دفعه ووايتان في رواية لا تقبل الظاهر الناقص وفي رواية تقبل والاصح القول وسيدنا
 مناقاة من ماد كره وبين ما في الجمع - كي قولين - نامل لكن الآخرة قد صدر أمر الظاهر
 بصرف الرحمن بالعلم بوجوب العلم من أمه اذا علم لدى لا يفتى في أبحاثه أحضرينة لا تقبل أو
 قال ليس لي بينة سوى فلان والاروا في غيرهم لا تقبل كما هو مصرح به في الجملة في مادة ١٧٥٣
 (قوله به - دعوى المدعي عليه) لأن حكم العين انقطاع المصومة لصله وقتا في غاية الاحتمار
 اليه عند العلم وهو الصحيح وقيل انقطاعها مطلقا ط وقوله بعد الجهر متعلق بتقبل أو
 لو سلف المدعي عليه عند عدم - وور اليه من المارى سواء قال لا يفتى في أو لم يفتى في سائر
 (قوله) كما تقبل بعد القضاء بالانكول) أي لو سلك المدعي عليه من البر وقتي عليه بالانكول ثم
 جاء المدعي بالينة يقضي ثم إلى كاي يقضي به جامع الاقوال في مسائل وقد مررت خاتمة ل - قاعدة
 فمواها بعده وعلزم - في المدعي بالقضاء قلت فادتم الله - دي في غيره في الرد بالعلم لأن
 الانكول أو رده ووجه قاصر بتصنيف المينة (قوله حاية) قار في اجزائه لم ان انكول
 بالانكول لا يمنع المقضي عليه من إقامة المينة بما يثبت له من الخصية من باب ما يطر دعوى
 المدعي رجل اشترى من رجل عبدا او جديا - على الخصم الدافع فانكر الدافع ان يكون له
 عند فانه قد وكل يقضي القاضي عليه وانه بعد ذلك قال بانع - ذلك قد كتبت
 اليه من هذا العلم واقام المينة قبلت منه (اقول) ان كما يجب ما قد مر من انما هو
 مانعه من الخصية من نظرات تكو في العلم من ان يكون او قد راد به بعبده فانه يتابعه
 بعد على نه ثمر اليه من هذا العلم - وذلك لما اقرب في معنى كوله ما لو دعى - به ولا يוכל
 من الجهر فتنى عليه بكون قرار به وكمية فادبر من هي انه كان قصدا لانه يكون انما
 وقضا الحكم مير - ثلثين فرق فكيف تصح قاعدة كاية ثم لا يجزى كلام بصرف اعلم
 المقضي عليه المينة وطاهر كلام الشرح ان المدعي هو الذي اقام المينة كما يدل عليه الشرع
 والمجلد عليه ما في الخصية من هذا الوجه ايضا وعبارة صاحب الجهر في الاشياء وتسمع الدعوى
 بعد القضاء بالانكول كاي الخصية قال محسبا الجهر في الخصية في باب ما يطر دعوى المدعي
 ما يطر ماد كره وعبارة المدعي عبدا او جديا - في المدعي عليه فانه يطره بكل وقضي
 عليه بالانكول ثم المقضي عليه قام اية به كان اشترى هذا المبد من المدعي قبل دعوى
 لا تقبل هذه المينة الا ان يشهد به كان شترام منه بعد القضاء وذكر في موضع آخر ان المدعي
 عليه لو قال كتبت ثمر به قبل المصومة واقام المينة قبلت منه ويقضي له انتهى فثبت
 ود كرفي البصر في فصل رفع الدعوى من البرازية وكما يصح الدفع قبل البرهان يصح هذا فثبت
 ايضا وكذا يصح قبل الحكم كاي يصح - د ودفع المدع ودفعه وان كثر صحيح في المختار وسد ك
 غامه هناك ان شاء الله تعالى ان كرفي البصر في اول فصل دعوى الجاهل عن ليا به مانعه
 ولو لم يبرهن صاحب اليد فان حلف له ما ثبت في يده قضاء ترك له قضاء استحقاق حتى
 لو اقام المينة به - وذلك يقضي به وان سلك اهما جديا يقضي به - ثم مانعه من ثم بعد ذلك اقام
 صاحب اليد المينة انه ملكه لا يقبل وكذا لو ادعى أحد المستحقين على صاحبه واقام مينة ثم
 ملكه لا تقبل لكونه صار قضا عليه اه ولعله منق على القول الآخر المقابل لا قول المختار

(مدعيين) المدعي عليه
 كما تقبل المينة بعد القضاء
 بالانكول حاية

تأمل (قوله عند العامة وهو الصحيح) رجع الى قضاء بادية بعد الجب بدليل تعديله بقول
 سدا بشرح ارايين فاجرة مع له كقول ويدل على قوله ولان البين الخ والمراد بعامته الى عامة
 الاماكال الخاصة (قوله ويظهر كذب) فيعاقب معاقبة شاهد الزور ولو الخ في بيته بين طلاق
 وعناق يقع عليه (قوله بلاسب) تقدم به لا يصح دعوى الابعذ كرسه والحلف لا بد ان
 يكون بعد صحة الدعوى تأمل فكذب يقال لو ادعى بلاسب اللهم الا ان يقول ان هذا في
 دعوى بين لادين (قوله في يحنث في عينه) اي لو كان طلاقا وعناق لا بد هو الذي يدخل
 تحت القضاء (قوله وعنده الفتوى) وهو قول ابي يوسف (قوله طلاق ثلثية) وعندهم ان المدعى
 عليه ان يثبته ان ادعى عليه ان كانت على الف فامر في طائفي وقال المدعى ان لم يكن لي عليك
 الف فامر في طائفي فاقام المدعى ينفي عنه رقة في القاضى به ففرق بين المدعى عليه وبين
 امر ان يثبته قول ابي يوسف وحديث الرايتين عن محمد وعنده الفتوى فان اقام المدعى
 عليه البينة بعد ذلك انه كان اوفاء اثم دوره لم تقبل دعواه ويبطل تقرير القاضى بين المدعى
 عليه وبين امر ان يثبته ان ادعى ان ثبته انه لم يكن له على المدعى عليه الا الف درهم
 وان اقام المدعى البينة على امر ان يثبته عليه بالف قالوا لم يفرق الف حتى بين المدعى عليه
 وبين امر ان يثبته (قوله) وهو قول ابي حنيفة ان عايدة الشارح ان عايدة الشارح غير محررة لان لدى
 يملك البصر عن طلاق ثلثية والاولا البينة من الحلفت مطلق من التقييد بالسبب وعنده وعناق
 لدر من عدم الحلفت مطلقا - فلما روى (روايتين عن محمد وعنده الفتوى) عليه هو
 رواية ثلثية عنده وهو قول ابي يوسف وانما من اد كور في المنز كره في جامع لقصوا بين
 ومنه كره قريدا روى عنه في (قوله خلافا لطلاق لدر) ثبته لثبته وعنده امر ان يثبته
 طهر كذب - كذا بعامته البينة والسوا ان لا يظهر كذبه حتى لا يعاقب عقاب شاهد الزور
 او من خلف العيني - قالوا روى ابي يوسف بظهر كذبه وعنده محمد لا يبره بظهور ان
 يكون له بينة وشهادة فيهما كره - او كان لا يباعها ثم عاها او قيل تقبل شوق وما هذا كره
 في المنة وكذا اذا قال لا دفع في ثم أي بدع فيه روايتان وقيل لا يصح دعوته انما عاها عاها
 ليس في دعوى المنع ومن قال لا دعوى في قبل فلا ثم ادعى عليه لا تصح كذا عاها ناز بعضهم
 حال يصح وهو الصحيح لان الدفع يصح - بل بالبينة على دعوى الدفع لا دعوى في يكون قوله
 لا دفع في بتملة قوله لا بينة في كذا في العامة (قوله ادعاء بسبب) كسر في (قوله انه لادين
 عليه) طهره انه لو حلف انه لم يقرضه يحنث وهو ظاهر ط (قوله ثم اقامه المدعى) سببه
 لتاويح اسئلة في اثبات هذا السبب قوله نوجد الا برأ او الا بقاء) بحت فيه العامة للمدعى
 بان الاصل في الثبات ان في على ثبوت وقد حكمتم ان شهد في شيء انه كاره لان الاصل ثبوت
 واذا وجد السبب ثبت والاصل بطلوه انتهى واياب عنه سببه لو ادرجه الله تعالى بان
 اثبات كون الشيء له يفيده ملكية له في الزمن السابق واستصحاب هذا اثبات يصلح لدفع من
 يعارضه في الملكية بعد ثبوتهم انه قد قالوا الاستصحاب يصلح لدفع للاثبات وذا اثبت
 الحث يكون الاصل بقاء القرض يكون من الاثبات بالاستصحاب وهو لا يجوز فافرق ظاهر
 وتأمل (قوله وعنده الفتوى) اي على التفصيل الذي في المصنف ومتابله اطلاق الدرر

(عند العامة) وهو الصحيح
 لقوله بشرح ارايين فاجرة
 احق ان ترد من البينة
 العامة ولان البينة كالحلف
 عن البينة فاذا اجاب الاصل
 انتهى حكم الحلف كان لم
 يوجد احد الا بجر (ويظهر
 كذبه باقامته) اي البينة
 (الودعاء) اي لمار (الا
 سبب الحلف) اي المدعى
 عليه ثم اقامه اي يحنث في
 بيته وعنده الفتوى طلاق
 الخ (قوله خلافا لطلاق
 الدليل) وان ادعاء بسبب
 الحث انه لادين عليه
 (ثم اقامه) المدعى على
 السبب (لا) يظهر كذبه
 بظهور انه وجد القرض
 ثم وجد البراء او الا بقاء
 وعليه الفتوى

الذي يلحق به هو الذي من اطلاق الحائض كما في بدء سبب المصح ويسمى بهيأته. اعني قوله اولا
 وعليه الفتوى طلاق الحائض ط (قوله صوابين) قال في البصر في الجامع والفتوى في...
 الذين انه لو ادعى الادب حائض ثم برهن صهر كذبه ولو ادعى بسبب وحلف انه لا دين عليه ثم
 برهن على السبب لا يظهر كذبه بل وان له وجد القرض ثم وجد الابراء والايقان اه فان قلت
 هل يقتضي بالنكول عن البرهان التهمة كلاب ان ادعى الرضا والهلاك طاق وشكل وعن
 ابي القاسم للاعتناء ط مال الميت كما قدمناه قلت ما الاول فتم كافي الدية وامال الذي دماره
 اه عبارة اصر قال لم يولد ولو لم يقتض الفضة بالنكول في الايضاد في الاستلزام
 افضا بالنكول كما هو ظاهر نامل قال في قورالدين حائض ان لا دين عليه ثم برهن عليه الماربي
 فعندكم لا يظهر كذبه في عيبه اذ البينة محجة من حيث الظاهر ومنه لا يبرهن كذبه
 ويثبت واقنوى في مسئلة الذين انه لو ادعى بالسبب حلف ثم برهن عليه يظهر كذبه
 ولو ادعى بسبب وحلف ان لا دين عليه ثم برهن على السبب لا يظهر كذبه بل وان وجد
 القرض ثم وجد الايقان او لبراءة حلف بطلاق او عتق ماله عليه منى قلت هذا عليه بدس
 فهو الزمة القاضي وهو يشكر قال ابو يوسف بحث وقال محمد لا يثبت لانه لا يدرى اهله صادق
 والبينة محجة من حيث الظاهر فلا يبرهن كذبه في عيبه مذكر محمد في ح قال امرأته طاق ان
 كان بطلان عليه منى تهازل ولا يادرسه كذا يدل عليه وحكم بالمال لم يثبت ولو شهد ان
 بطلان عليه شيئا وسكن به حث لانه جعل شرطه منه وجوب منى من مال عليه وقت ابي
 وحين شهد بانقرض لم يظهر كون المال عليه وقت الحلف بخلاف ما لو شهد ان المال عليه
 (يقول الحنفية) قوله بخلاف ما لو شهد ان يطلو كيف يظهر كون المال عليه اذ انه قد بان
 المال عليه بعد ان مر انفا ان البينة محجة طاهر فلا يظهر كذبه في عيبه واذا برده عليه ان
 قال على ما ذكر ثم يبقى ان يثبت في مسئلة الحلف بطلاق او عتق ايضا ان لا يثبت ان الحلف
 على ما لا يكون الا بيمين اشترط ايضا والحاصل انه يثبت ان يصدق حكم الماشية شيئا او اياها
 والفرق فيحكم فالحجب كل الحجب من التماس بين كلابي محمد رحمه الله تعالى مع انه امام دعوى
 الادب والارب الا ان تكون احدي الروايتين عنه غير صحيحة اه ما ظاهري او اخر الحامس
 عشر (قوله ولا يخالف في نكاح) اي مجرد عن المال عند الامام رحمه الله تعالى بان ادعى رجل
 على امرأته وهي عليه نكاحا لا يبرهن كذا ادعت المرأة او زوجها على كذا او ادعت
 النفقة وانكر الزوج يستحق اتفاقا وهذه المسائل خلافية بين الامام وصاحبه والخلاف
 بينهم مبني على تفسير الانكارة الا ان النكول اقرار لا يبدل على كونه كاذبا في الانكارة كمال
 المراد او بدلا عنه والاقرار يجري في هذه الاشياء وقال الامام انه يبدل والسبب لا يجري في هذه
 الاشياء لانه انما يجري في الاعيان وقائمة الاستحلاف ايضا بالنكول فلا يستصاف رعايته
 ان النكول لا يجري في هذه المسائل لان الوفاة والمرأة لا تنكح يتي وبذلك ولكن بذات نفسي
 لا لمصح ولو قال في دعوى الولاء عليه لست بامولاء بل باحر او معتق فلان اتروا كذا ايجبت
 له ولا يلا يكون له عليه ولا وكذا ما اثر الامثلة وسبب اني انه قريب باواسع من هذا وصورة
 الاستحلاف في النكاح على قوله ما ان يقول في عيبه ما هي بزوجتي وبكانت زوجة على

فداين وسراج وثقني
 وغيرهم (ولا يصح في
 نكاح)

فهو طالق باق لانهم ان كانت صادقة لا يطل النكاح بمجموده فاذا حلف في دمه ان لم
يقل ما ذكره ولا يلممه مهر فان ابي الحنفية على هذه الصورة ابي القاضى يجرى عن البدائع
رساى نه النكاح من الحلف يشهد صدقه من الصدق أو النكاح دون النكاح فان
كان مدعى النكاح هو الزوج لم يجر له زوج اشتما أو ابيع مواسما لم يطلقها وان كانت
الزوجة وأنكره الزوج فليس له التزوج بسواها والنفاس لها ما ذكرناه ان كانت زوجة في الخ
وفي الفدية - تحلف في دعوى الاقرار بالنكاح فان في البصر وطاهره أنه باتفاق ٥١ (أقول)
هذا اذ لم يعمل الاقرار بما دعوى النكاح بان ادعى انها زوجته لانها اقترت بالزوجة في
الاولاد من نكاحها او انها اقترت لها فانها تسمع قال في الهندية وكالاتهم دعوى المال - باب
الادوار لانهم دعوى النكاح ايضا (قوله أنكره هو ادعى) قال في البصر ثم دعوى في هذه
ادعاء منه ومن أحد الخصمين أيهما كان الا في الحد واللعان والاستبلاذ وقدره وانفردوا
على قول الامام في هذه المسائل عن بيان المطولات (قوله مدعى) قيد الثاني في الدرر ما
قبله منى المدعى ثبت بقوله وان كذبت لانه امر يملك استشفاه للمال ولو ادعها في غير ادعى
من مواضع الخلاف ولو ادعى به مدعى او صدقة ثبت بصادقهما يجر ولو كذبت ولا يجر
على قوله - يحلف لانه قوله مدعى مدعى المثل وكذا الوادعت انه واجبه او كذبها (قوله وفيه
ابلا) زاد شارح الفقه ايلامه ووضح المثل ولا يخفى ولا يستعمل في عرف الدعاة في
في الايلاف فهو بمنزلة الماشقة لعمرية (قوله مدعى) ولو ثبت بقوله لانه لا يستلزم
لو كان المدعى الزوج ولو كانت هي من موضع خلاف وصورة المثل لو حلف لا يقر بها
اربعة أشهر ثم تكرر وتوالت كرت الوادعت في هذه الايلاف ثبت بقوله لان من ملك الاشياء
ملك الاقرار ولو بعد مدعى ان قال صدقته ثبت والا لا أمالو دعت ابهها أو أنكر الزوج فلا
يثبت مدعى كانت في المدة أربعة هو الحاصل أن التقيد به لا يظهر الا فيما إذا ادعى عليه أربعة
فان كرت لانه اذا ادعى في المدة الرجعة كان رجعة وأما اذا دعت هي الرجعة فانكره فلا لان
دعواها في المدة بغير مدعى (قوله تدعى الامه) بانم اولدت منه ولدا وخدمات أو احتضنت
سقط ما سبقه في المدة وصارت أم ولد وانكره المولى فهو على هذا الخلاف ابن قال (قوله ثم تكرر
بافراد) ولا يعتبر نكاحها وكذا الحد واللعان بخلاف سائر الاشياء المذكورة اذ يتأني فيها
ادعى من الجانبين شخص من الدور وعمرى زاده وقوله وكذا الحد واللعان اي لا يتصور
ان يكون المدعى الا المذوف والامه اي المذوف بالنسبة للحد واللعان والامه بالنسبة
للاستبلاذ فان الرابطة من قوله واولى - حق قهر والواب والامه في ن يقال طاهر كلام
اشاره كقوله - ام اذ دعت الاستبلاذ بمجرد عن دعوى اعترافه والذي في صدر الشريعة
ادعت ام اولد منه هذا الولد ادعى أي دعت نه ادعاؤه ومن جهة كلامها كما ذكره
جاي ولدي يظهر ان التقيد به ليس احد ترازيا بل يتنق على ما هو المشهور ومن أنه يشترط
شروط نسب ولد الامه وجود دعوى من السيد وهي غير المشهور ولا يشترط ذلك بل يكفي عدم
نفيه وصدق ظاهر كلامهم ادعت امه بغير الاحتراز عن دعوى الزوجة وبما نقول
لقد سئنا بعد قول ان الاستبلاذ بان ادعى أحد من الامه والمولى والزوجة والزوج انها

انكره هو ادعى
(الرجعة) - مدعى
أو مدعى مدعى (وفي) الا
انكره احد مدعى المدعى
(واستبلاذ) تدعى الامه
ولا يتأني عكسه ثم تكرر
بافراد مدعى

ولم يمتنع له احد اوميتا كافي قاضيهما ولكن في المشاهر ان دعوى الزوج والمولى لا تصور
 لان النسب يثبت باقراره ولا يمتنع لانكاره بغيره ويمكن ان يقال انه يجب الظاهر لم يدع
 النسب كالميل عليه تصويهم اهـ ابوالسود قال البرجندي ويمكن تصويرا عكس فيه
 ايضا بان حلت من المولى ما عتقها قل وضع الحمل وبعده قرب الولادة فقلت الولد دعوى المولى
 دية الولد عليه ساو لا بد من ثبوت الولد فذكرت الامة ذلك اهـ وفيه تأمل (قوله ونسب)
 قال في المنظومة وولد قال في الحقائق لم يقل ونسب لانه اعيا يستحق في النسب المهرود
 عندهما اذا كان يثبت باقراره كالأب والابن في حق الرجل والاس في حق المرأة ابن كمال (قوله
 وبالعكس) بان ادعى مجهول الحال على رجل انه مولاه وأسكر المولى أو ادعى مجهول الحال
 عليه انه أبوه وهذا في دعوى نسب مجرد عن المال أما اذا ادعى ما لا يدعى النسب بان ادعى
 رجل على رجل انه أخوه وقد مات الأب وزل ما لا في يده هذا وطلب الميراث أو ادعى على رجل
 انه أخوه لا يسه وطالب من لثاني ان يقرض له النفقة وأنكر المادى عليه ذلك فالتقاضي
 بهما فلهما اتفاقان كل ثبت الحق ولا يثبت النسب ان كان محال لا يثبت ما ذكره ابواب كان مذهبه
 على الخلاف المذكور وحيث ذهب امرأى شخص أخذ لا وث لم يثبت نسبته ط عن الجوزي
 زيادة وفيه من الاتفاق يثبت لا خلاف عند أي يوسف ومحمد في النسب المهرود ودعوى
 حق آخر ولكن بشرط ان يثبت النسب باقرار المهرأى يكون النسب بحيث يثبت بالقرار راجع
 اذا كان بحيث لا يثبت النسب باقرار المهر فلا يجزى الا خلاف في النسب المهرود عندهما
 ايضا انه ان اقرار الرجل يصح بحصة بالولد والولد لزوجته والمولى لانه قرار بماله
 وليس فيه تحميل النسب على غيره ولا يصح قراره بما سواهم وبعث اقرار المهرأى بانه
 بالولد والزوج والمولى ولا يصح بالولد ومن سوى هؤلاء لان فيه تحميل النسب على المهرأى
 اذا صدق الروح في اقراره بالولد أو انتم بولادة الولد فانه (قوله ولا يمتنع) أي بان ادعى
 على معروف الرق انه مستقنه أو مولاه (قوله أو والالة) أي ادعى عليه انه مولاه (قوله دعاه
 الاعلى أو الاسفل) بان ادعى على رجل معروف انه مولاه أو ادعى المعروف ذلك وأما
 لا تخبر قال أبو السعد وشارف الى عدم الفرق في دعوى الولاء بين المعروف والمجهول بخلاف
 دعوى الرق والنسب فان مجهول النسب المدعى رقه ونسبه شرط صحة الدعوى شيئا قلت
 ولهذا قال الشيخ في جانب دعوى الولاء بان ادعى رجل على آخر بان له عليه ولا يمتنع
 أو مولاه والعكس اهـ ولم يقيد بالمجهول (قوله وسدولعان) هذان محالان فيهما
 اتفاقا على قول الامام فظاهر وأما على قولهما فان المكيول وان كان قرارا عندهما اليك
 قرار به شيئا والحدود تندرج بالشبهات والمعارف في معنى الحد ط (قوله واقتوى الخ) هو
 قول صاحبين قال زبلي وهو قوله ما أو الاول قول الامام قال الراسلي ويقضى عليه
 بالنسبة عندهما (قوله في الاشياء سبعة) أي السبعة الاولى من التسعة ومجموعها في جامع
 التصويين بالاشياء سبعة وفيه ادعى نكاحها فقبلت دفع العين عن اعلى قولهما ان تزوج ولا
 يختلف لان الوتكت فلا يصحكم على الاثم الوتكت بعد تزوجت لم يجز اقراره او كذا الوتكت
 بنكاح لثابت قبل يصح اقرارها لكن يطل بالتمكذيب ويندفع عنها العين وقبل لا يصح

ونسب) من ادعى على
 مجهول انه قننه أو ابنه
 وبالعكس (رواه) عنائه
 ومولاه بغيره على
 أو الاسفل (وحدولعاب
 والنسب) على ما يجب
 المكيول لاشياء لشيء
 ومن هذه الاشياء استحقاق
 أو مية الولد

اقررهاه لا يدفع عنها ايمن اه وفي الوضعية وجل روح امرأته شهادة شاهدين ثم
سكرت وتزوجت باخر ومات شهود الاول ليس للروح الاول ان يصحدها لانهم المتخلف
والمتمود منه انه كقول ولو قرت صريح لم يجز قرارها لكن يحاصم الزوج الثاني ويحافه
هان ان يرى وان نكل انه ان يحصها ويحدها فان نكلت بقضي بها الهى وهذا الجواب
على قولها ما لم يبق به اه (قوله بانسب) نظر الى دعوى الامة (قوله او رقي) نظر الى امكار
المولى (قوله حد قذف واعاب) بان ادعت المرأة على زوجها انه قذفها بالزنا وعليك الله ان
وهو منكروفي الحد باب ادعى على آخر بانك قد قذفتني بالزنا وهذا الحد هو منكروها فان
الدورتان لا يمكن تصورهما الا من جانب واحد كقوله (قوله في الكل) لان هذه حقوق
ثبتت بالشهادتين فيصير بها لا يتخلف كالسول واختار انما اسروا انه ان كان المنكر من متنا
بشخص احد لم يقواها ما كان من متنا لا يتخلف انما يدعى قول الامام زياحي صورة
لا يتخلف على قولها كما تقدم ما هي زوجة في وان كانت زوجة في نفس طاقن ثم الى آخر
ما تقدمناه وقال بعضهم لا يتخلف على النكاح ان حلف يقول ادعى فرقت منك كما في
البدائع (قوله لا يمين اجاب) يرد عليه ما في البدائع من قوله لو ادعى دعوى القذف اذا حلف
على ظاهر الزنا من كل وجه في الحد في ظاهر الاقوال لان جملته انما هي في اطراف عند ابي
حنيفة وعند غيره في المهر وقاب بعضهم بمقتضى سائر الحدود لا يقتضي فيه شيء ولا يتخلف
وقيل يتخلف ويقتضي فيه ما يترددون الحد كما في السرة في حلف ويقتضي بالمال دون القطع
نهر بلاية (قوله لا تضمن) اي دعوى الحد في قاي - قمر (قوله بان عاق) كان قال
ارزيت فهدى حر فدعى اله - درناه وادكر (قوله فالحمد لتخلفه) اي على السب بابقه
ما زنت به ما حلفت به في حدك هذا بحر قال العلامة سدي ويقتضي ان يقول اميداه
قد افق عا على عا عتي ولا يقول زني كيلا يكون فاذا اه قال المرحي ولا حد على العبد
لانه غير حاصد القذف وانما يريد اثبات عتفه (قوله وكذا يتخلف السارق لاجل المال) يعني
كانت مولى العبد يتخلف على الرمال لاجل عتي اله - دلالة عامة الحد كذا يتخلف السارق
لاجل المال لا للقطع قال ط - من جملة الماتني قال ابو حنيفة رحمه الله انه الى لا يتخلف
في شيء من الحدود لاق الزنا ولا في السرة ولا القذف ولا ضرب النحر ولا الس - كذا لان طالب
المهر وقضيه بغير المال - تخافه فان نكل عن اليمين فعتقه الممل ولم يقطعه وذلك لان
الدعوى تضمن امرين الضمن والتمتع والضمن لا يسه توقي بالتمتع كقول فو - اثبات
حدها واسقاط الاثر اه وكذا يتخلف في النكاح ان ادعت المال اي ان ادعت المرأة
النكاح وغرضها المال كالمهر واله - فاحكم الزوج يتخلف فان نكل يلزم المال ولا يثبت لحل
هده لان المال يثبت بالمحل لا بالخل وفي النسب اذا ادعى حقا امالا كان كالزنا والدية او غير
مال حتى الحضانة في الاقط والعنق سب - لك وامتنع الرجوع في الهبة فان نكل ثبت
الحق ولا يثبت السب ان كان محلا يثبت بالاقراء وان كان منه فعلى خلاف المذكور وكذا
منكر القود الخ ابن كمال وانكار القود سب كره المصنف وفي صدور الشريعة فيلعن اعيان امرأة
تأخذ نفقة غير معتدة ولا حائضا ولا نساء ولا يجل وطؤها وفيه بآخر العر المتقدم والحاصل ان

بالسب او الرق والحاصل
ان الماتني به المتخلف في
الكل الا في الحدود ومنها
حد قذف وامان اليمين
اجابها الا اذا تضمن حقا
بان عاق في عا - درناه
نفسه فله بدفعها منه فان
نكل ثبت الماتني لا الزنا
(و) كذا يتخلف السارق

هذه الاشياء لا تختلف فيها عند الامام لم يدع معها ما لا فانه يختلف وقفاً (قوله لاجل المس) ي
 يطالب لم يروى منه ولو لم يطالب المال لا يختلف لان اليه من لا يلزم الا يطالب المصمم (قوله فان
 لكل ضمن ولم يقطع) اعترض بانه ينبغي ان يصح قطعه عند اني حاشية لا يبدل كما في قود الطرف
 والماصل بل لندكول في قطع الطرف والندكول في المرفة ينبغي ان يصدق في ايجاب القطع
 وعدمه ويمكن الجواب بان قود الطرف حق العبد فيثبت بالشيء كالاموال بخلاف القطع
 في المرفة فانه خاص حق الله تعالى وهو لا يثبت بالشيء فظهر الفرق ولتأمل به قونية
 (قوله وقالوا) يختلف في التعرير لانه محرم حق العبد ولو اهدى ذلك العبد ما قطعه بالعمو
 وحقوق العباد منية على المشاحة لانه قطب بالشيء فلا كان التعرير محض حتى الله تعالى كما لو
 ادعى عليه انه قبل امر اقرضها فانه اذا ثبت عليه ذلك بالينة بغير ان واذا انكروا يفتي
 ان لا يستحق (قوله كايستحق في الدرر) ونحوه يختلف في التعرير به في اذا ادعى على آخر
 ما يوجب التعرير واراد تحليته اذ انكروا فالتقاضي بمكانه لان التعرير محض حق للعبد واهذا
 يثبت اعبداً ساطع بالعمو ولا يمنع السرور ووجه ومن عليه ان تعرير اذ امكن صاحب الحق
 منه اقامه ولو كان حق الله تعالى كانت هذه الاحكام على عكس هذا والاستحلاف في يجرى في
 حقوق العباد سواء كانت عقوبة او مالا وتعليقها بان التعرير محض حق العبد بخلاف
 لما سبق له في فصل التعرير ان حق العبد في غلبه واهذا قال عزى راد بغير كلامه تدافع اه
 قلت لا يخلو حق الله من حق الله في ولا يرسى نقل عبد يجرى لان الذي جعله حقه هو الحق
 تعالى الامر الذاتي كلامه انما هو قول بالاول (قوله وفي التولى) قد ساء هذا المسئلة
 قرياً باوتمع مما هنا مع فروغ آخر (قوله عليه دفع يمينه) في الى قواها (قوله ن تروح)
 أي يا آخر (قوله لا تصاف) لان الوركان لا يحكم عاين اذ لو اوتت دما تزوجت لم يحز اقرارها
 وكذا لو اقرت يشكح عاين فانه يصح اقراره على احد فواين والكر يطل بالتكديب وتقدم
 عنها الميئين قال بعض الادل هذه المسئلة طاهر قلوتن روجه اما لوتن روجه غيره فالتاظر عدم
 صحة افعدا الا اذا مات فم لوتن روجه قبل الزرع الى القاضي ربحا بطور اه تامل (قوله في
 احدي والاثنين مثله) تقدمت في لوتن وذكرا في البصر هنا (قوله في الاستحلاف) يعني
 يجوز ان يكون شخصان آخره في على غير حق طلب الميئين على المدعى عليه اذ انما من
 اقامة البينة فاسين والنا في قوله الاستحلاف لطلب كما في هذه كلامه به وهذا الذي ذكره
 المصنف ضابط كل اخذه جهاد للمين في قصده في مواضع اجالا تارة وتقصيلا اخرى في الفصل
 السادس عشر والمصنف لم يكثر في اربن فاسي ما يوه له في جامع الفصولين فمصر منه كما
 هو دأبه وهد من المسائل التي اوردها المصنف في كتابه ولم يوتجها في المصنف المشهور ونسوى
 «هر رويس في كلامه ما يحالف الاصل الا في تعميم الشارح ضمير قرونه فيه نوع حوزة لان كلا
 من الوصين ومن بعده ايسوا كالوكيل في صحة اقرارهم تارة وعدمها اخرى وايضا ليس لو وكيل
 مطلق كذلك كما افاده التقييد بدلو قال اذا كان الوكيل وكيل بالبيع او المصومة في ارد
 بالعيب لصحة اقراره بدل قوله اوضح اقراره الخ كالمساكن ثم انه لا يلزم من عدم التعريف عدم
 دفاع الدعوى بل يجعل كل منتم خصم في حق معاص الدعوى واقامة البينة عليه من غير

لاجل المال (فان نكل
 نه من ولم يقطع) وان اقر
 به اقطع وقالوا يستحلف
 في التعرير كايستحق في الدرر
 وفي استدلاله ادعى نكاحها
 في قوله دفع يمينه ان تروح
 فلا تصاف وفي الثانية
 لا استحلاف في احدي
 والاثنين مثله (الشبهة
 تجري في الاستحلاف

الاستلاف كالأعمالية (قوله لا خلاف) يعني لا يجوز أن يكون ضمن ما يباح ضمير توجه
عليه أي يباح من قبله ويخالفه ما يأتي من شرح لأهمية من أن الأثر من الاسم الأعمى
يختلف وأيه منه وهو المستثنى من الضابط المذكور كما شرح به العلامة أبو السعود (قوله
وفرع على الأول) الأولى إقامته وإن يقول وفرع عليه ما باعتبار الموقوف والمعطوف عليه
على الأول قوله فالوكيل الخ وعلى الثاني قوله فلا يخلف أحد منهم (قوله في طلب) أي طاهر
والأفتى الحقيقة خصمه الأصل (قوله ولا يخلف) لو قال وفرع على الثاني قوله ولا يخلف
الخ كان استثنى (قوله أحد منهم) أشار بذلك إلى جواب ما رده على قوله بذلك لا خلاف حيث
وقع خبر عن قوله فالوكيل الخ حيث وقع خبر عن المبدأ وما عطف عليه وهو جسد فيجب
شمله على غيره طابق في مسائل الكور ولا يخلفون فأجاب بأنه موقوف أي يملك كل واحد منهم
الاستلاف ولا يخلف وكما يقع التأويل في غير بعض في المسند ولا يرد في تلك الاستلاف
ولا يخلف أحد منهم ولأن الوكيل وما عطف عليه ما كان له طلب وقد عزم من إنبه فيصاحبه
خصمه إذا مانع من ذلك وأما إذا دعي عليه من مال الخلف بعهده أنه لا يملك له صوبه
والسكول قراره يدل كماله فلا يملك أحد منهم لأقراره على الأصل ولا يملك له وهو ثابت
في دعوى فديته لم يثبتها وقد لا يملكه لم يكتف بخلف على ما علم به فامل (قوله الأداة
ادعى عليه العهد) أي عهده مع أو شرا أو أجرة لانه يكون حيث أملا في حقوقه فيكون
أيضاً مضمومة عليه لا على الأصل فلا يباح في الخلف لا منقطة وهو شامل للأربعة
والمراد بالمراد تقدم كرامة عقد السكاح مع مراد هذا أن أشار قد علم أنه لا يخلف في تزويج
المراد من ذلك أو كبره وعنده الاستلاف الأب الأميرة فامل أخذه النظم الرمي قوله أو صم
قراره) يختص بالوكيل فقط كما أشار إليه بقوله كالوكيل الخ (قوله فيصنف) الأولى في المقام
يضاف (قوله يثبت) لا حاجة إليه (قوله كالوكيل بالبيع) هو من خص قوله إذا ادعى
عليه العهد فكان الأول معيباً عنه فامل نعم كان الأول يملك لوكيل بالسمومة فانه يبيع
قراره على الموكل وكان ينبغي أن يستلزم على مقتضى قوله أو صم إقراره وليس كذلك في كل
يضاف على المراد على الشافعي ذكر في الفصل السادس والعشرين من توارثهم إن الوصي إذا
باع شيئا من تركته فادعى المشتري أنه مبيع فانه يضاف على الثابت بخلاف الوكيل فانه يضاف
على عدم العلم أنه فامل والحاصل أن كل من يبيع إقراره كالوكيل يبيع استسلامه بخلاف
من لا يبيع إقراره كالوصي (قوله فإن إقراره صحيح) لم يبيح إقراره بأي شيء وإجور ط أقول
الظاهر أن إقراره في ما هو من فوقه قد كالاقرار بعب أو أصل أو خبراً لم يشترى (قوله
الافي ثلاث ذكرها) هي الوكيل بالشراء إذا وجد بالمشتري عيباً فإراد أن يرد ما عيب وإراد البائع
أن يحتج به فانه لم يرد الموكل رضى بالمعيب لا يخلف فإن أقر الوكيل بزمه فذلك رطل حتى الرد
الثاني لودعي على الأمر رده لا يخلف وإن أقر لزمه الثالثة الوكيل يقبض الدين إذا ادعى
لديون أن الموكل أبرأه من الدين وطلب غير الوكيل على العلم لا يخلف وإن أقره بزمه
الخ (قوله والله وافي في أربع وثلاثين) أي بضم الثلاثة إلى ما في الخاتمة لكن الأولى منها
مذكورة في الخاتمة (قوله لا يثبت المصنف) هو الشيخ شرف الدين عبد القادر وهو صاحب تنوير

لا الخلف) وفرع على
الأول بقوله (فالوكيل
والوصي والموقوف وبو
السفير يملك الاستلاف)
فلا طلب غير خصمه (ولا
يخلف) (أحد منهم) (الأداة)
ادعى عليه العهد (أو صم)
أقره (على الأصل)
يضاف حيث كذا كل
بالباع فإن إقراره صحيح
على موكل فكذا إن كونه
في العهد كله كل وضع
لو دعي عليه فاذن
يستلزم في ثلاث
ذكرها أو بغيرها
ولا يثبت من غير
وراد ستة أخرى في البصر
وزاد أو بغيره عشر في تنوير
البصائر حاشية الأشباه
والأطوار لابن المصنف

المصائر وخوف الشيخ صالح صاحب الزواهر (قول) ولولا خشية التطويل لا ودرتها كاه
 هذو واطارها تنقضي ان لم يقدرها واخواتها قبيل اليوس مع ان ذكرها هائل لا شافية له
 وهو معة وفي بعض النسخ احصية ولعل الشارح جهه في ذلك لعل به تقيم الكتاب وبلغت
 هائل احدى وستين مئة مسائل ثلث مئة حدى وثلاثون ومساائل الخلاصة ثلاث
 ومساائل الجرد مئة وزيادتها بر البصائر اربعة عشر وزيادتها بر بلوهر مئة
 وزاد عليها مئة والحمد لله تعالى في غلامات من مع الفه واين فصارت مئة
 وستين فربما هاتية ان شئت في آخر كتاب الوقت قبيل البوع (قوله اى القطع)
 في بعض كتب الفقه البت بدل البتات وهو اولى وقد ذكرى انما وس ان البت القطع
 واب البتات زادوا بها زومتاع البيت والجمع بئمة ط (قوله بانه ليس كذلك) هذا الذى
 اوانه كذلك في البتات (قوله على العلم) اى على تشبه (قوله لعدم علمه بفعل غيره طاهرا)
 ولو حلف على البتات لامتنع من الامين مع كونه صادقا في ضرره بطول بباله لم فاذا لم يبدل
 مع الامكان صار باذلا او مرقا وهذا اصل من عندنا دور (قوله يتصل به) اى
 يتحقق حكمه به بحيث يعود الى فعله (قوله او بانه) ليس المراد بالباقي الذى يدعيه المشتري
 لابقى السكان عند ذلوق ربه لبايع لا يلزمه شئ لان الارق من العيوب التى لا بد مع سامر
 الماود تان يثبت وجوده - لان مع عدم المشتري كالا في صوره او كبره على ما سبق
 في عمله اى اليهود وفي الخواشي السعدية قوله يحلف على البتات بقوله ما فى اقول انما هو
 انه يحلف على الحاصل باقعه ما عدا ذلك حتى الرد فان في الحلف على السبب يصير النافع وقد يبرأ
 المشتري من العيب (قوله وان شئت ذلك) اى على ما سبق في عمله من وجوده - ما النافع ثم عند
 المشتري الم (قوله يحلف النافع على البتات) وهو امر مشتري انه اذا ادعى انه عارفا او ار
 واثبت بانه او سرقة في يد - وادعى به اى او سرقة في يد اى بقرع وزر القيد يحلف
 المانع باقعه ما ابق باقعه سامر في يده وهذا يحلف على فعله بمر دور (قوله فرج اى فعل
 نفسه) وهو تلبس سلبا (قوله لانها كد) اى لا ريب البتات آكد من عيبه لم يثبت بجزم
 في الاولى ولم يجرم في الثانية مع ان في الاولى انما حلف على عمله ايضا وغلبة الظن تمنحه
 حلف لركمه اذ يجرم بها كانت آكد صورة (قوله ولم تمتصه مطلقا) اى على فعله بمر دور
 غيره فلا يحلف على البتات في فعله بل غيره ابراء بالاولى لانه ادانى بالا - كد (قوله بخلاف
 العكس) يعنى ان عبر العلم لا تنكفى في فعل نفسه ح قال في البحر ثم في كل وضع وجبت
 فيه الامين على العلم حلف على البتات كفى وسقط عنه وعلى كد لا ولا يقضى - يكونه ابر
 واجبا عليه اى قال في الدرر واعلم ان في كل وضع الغير فيه على البتات حلف على اى لم
 لا يكون معتبرا حتى لا يقضى عليه بالنكول ولا يسطر الامين منه وفي كل موضع يجب
 الامين فيه على العلم حلف على البتات بغير الامين حتى يسطر الامين منه ويقضى عليه اذا نكل
 لان الحلف على البتات آكد في غير مطلقا بخلاف العكس ذكره الزيلعي اى واستشكل الذى
 العمادى قال الرولى وجه الاشكال انه كيف يقضى عليه مع ان غير مكاف الى التبرول
 الاشكال بانه مطلق الامين لو اجمعه عليه فاحتمل ان يكون نكالا بعد نكول من غير مسقة

ولولا خشية التطويل
 لا ودرتها كاه (الاصح)
 على قول نفسه يكون من
 البتات اى انقطع بانه ليس
 كذلك (و) (الاصح) على
 فعل غيره) يكون (على
 علم) اى انه لا يعلم انه كذلك
 لعدم علمه بفعل غيره
 طاهرا اللهم (الا اذا كان)
 فعل الفهم (شأنه) على
 به اى حلف وفرع عليه
 قوله (فان ادعى) مشتري
 - (سرقة امد او اوقه)
 واثبت ذلك (يحلف) النافع
 (على البتات) مع انه فعل
 العلم وانما مع بعذر
 وحوز تسليه سلبا فرجع
 الى فعل نفسه حلف
 على ببتات لان اى كد وادى
 نفسه مطلقا بخلاف
 العكس ذكره الزيلعي
 وفي شرح الجمع

للخلف عنه بغير قسمة واحدة بخلاف فيه نامة عدم سقوط الخلف عنه بمما أفنكوله عنه لعدم
اعتباره والاعتبار به الإلصاق عليه بغير تأمل اه (أقول) يشكل قول الرمي بأنه يزول
والشكل الخ مع أنه لا يزول ذلك قد يقول بغير ولاية قضى بشكوله عايس واحدا عليه
تأمل واستشكل في العدية الفرع لا دلالة على أن لا يثبت في الولاية ان بقضى بالشكول فانه
ذاً يشكّل عن الخلف على العلم في التات أولى (وأجاب) عنه بالنسب لأنه يجوز ان يكون شكوله
أوله بعدم فائدة أمين على العلم فلا يخلف من ذلك وأرو هو معنى ما ذكره الرمي
واستشكل الثاني أيضاً أنه محل تأمل فانه إذا لم يجب عليه كيف بقضى عليه إذا كمل ولم يجب
عنه بخواب واستشكل الثاني أيضاً ان التات أهم بمحققا من العلم ويعتبر في التات فانه
وانتفاء الأعم اخص من انتفاء الأخص فكيف بقضى بالشكول من التات في موضع يجب
عليه الخلف على العلم فانه هذا لا يكول بمقتضى ان يخلف على العلم اه قال القاضي به قوت
رأيه من نقله عن التاتية وفيه كلام وهو ان الظاهر عدم الخلف بالشكول لعدم وجوب التاتية على
التات كما لا يخفى تأمل اه قال عمر بن ذر وفي هذا المقام كلام اه (ليو جمع) (فرع) ه
عما يضاف فيه على له ما إذا قال في حال مرضه عايس في التاتية ما ماتت ربيعة وبنت
وورثة قال ورثة ان يخلفوا ورثته وأيقنه على انها لا يعطيان شي من تركه لما توفي طرقة اه
بحر عن الغيبة (قوله) أي عن الزبلي (قوله هذا إذا خالف المذكور الخ) حكى هذا
أبو داود (قوله كروخ الخ) صورته قال رب الوديعه أودعته كذا قد رده على فقل
أودع - ته إذا قال قول للمودع لانه يثبت الضمان من نفسه - ويضمنه على التات بان يقول
وقد سلمه ابن آدمه ما لم يبق وهو فك لا تصح عندي - أو مثله وكذا البيع إذا ادعى قبض
أو كل شيء وكما لو قال لم يذهب لي لأن اليوم المارفة من أنه طابق ثم قل أنه دخل بخلف على
التات باق في اليوم مع أنه فعل انغيرا كونه ادعى علم بذلك أقاده في الصبر (قوله) سب
اشراء) أي من عمره ومثلاً (قوله) وهو بكر صوابه وهو زيد لأن بكره هو المدعي ولدى بخلف
زيد المدعي عليه وكان جعل نفسه في الماه في حصه فيكون الماهي وهو - ضم بكره وضم بكره هو
زيد والاولى ان يقول أي ضمهم ~~بهم~~ وهو زيد قال سبدي الوالد رحمه الله تعالى -
أشار في هذا المصنف ومما يجب المدرك قال بعض مشايخنا صوابه زيد لأنه هو المذكور والغير
عليه ويحكم ان يثبت ان يخلف بآية لا لا لا حول ولا قوة الا بالله من التاتية بخلاف
لان ولاية التاتية فيكون قوله وهو كمن نسب التاتية في خصمه لكان فيه ركعة اه (قوله)
المهم) أي من أنه يخلف في حق المدعي على العلم ولا حاجة إليه لعله من التاتية (قوله) كذا
ادعى ديناً) بان يقول رجل لا تخبرني على - وذلك البدره من فئات وعليه الدين ولا يثبت له
فيصنف الوارث على العلم دور أي على التات وهذا الوارث من الدين على ما اختاره المصنف
وقاضى خان خلافة المصنف - فانه في البصر وحاصل ما ذكره الصدر في دعوى الدين على
لوارث ان افاضى بسأله أو لادن موت أبيه ليكون خصمه فان أثر بوم الله عن الدين فان أثر
به بتوفيه المدعي من نصيب فقط لان لا يصح اقرار اعلى الميت فبني اقرارا في حق نفسه وان
بكره من المدعي استوفاه من التركة لان أحد الوارثه يختص حصه من الباقي فيملي يدعي

عنه هذا إذا خالف المذكور
لا - لم يثبت ولو ادعى
العلم خالف على التات
كروخ ادعى قسمة ربح
وفرع على قوله وهو غير
على العلم قوله (واد ادعى)
~~بكر~~ (سبدي الشراء) ه
على بكره ولا يثبت
(بخلف خصمه) وهو
بكر (على العلم) أي أنه
لا يعلم أنه اشتراه قبل المصنف
(كذا إذا ادعى ديناً)

... ان فاذا امتنع عما اخلق له يكون باذلا اما لو اقرت قلة لا اختار له في الملك ولا يدي من ماله
 لو اقرت في وجهه ما يمازله ايمن على التثنية ولان لو اقرت خاف عن المورد وامن لا يخبر
 بها التثنية فلا يخلف على اثباته واستقرى والمورد له اصل بنفسه فيصالح عليه متى
 (قوله ويخلف جاحد لقود) اي منكر انقصا من ادعى رجل عليه قصاصا عيني اي
 سوءه كان في النفس او لاطراف بالاتفاق دامادا (قوله حبس) اي ولا يقتض اما عنده فلان
 النكول بذل ولا يخبر في النفس الا ترى انه لو قتل باصره يجب عليه النصاص في رواية وفي
 اخرى المدي ولو قطع يده باصره لا يجب عليه شيء الا انه لا يباح ادمم القائدة اما ما فيه فائدة
 كما قطع لالا كانه وقع الس للوسع لا ياتم به له واما عنده فانه وان كان اقررا الا ان فيه شبهة
 فلا يثبت فيه القود لانه كالحمد ومن وجه (قوله حتى يقر) اي فيقتض منه (قوله ويخلف) اي
 عند الامام فبما من المدعى وفي التثنية عن لا تفتاني او يموت - وعالان النفس لا يسلطها
 - ما لا لموالات لا يخبر فيها لاي - بل لذي هو مؤدى الاسكار واذا امتنع نقصا واليمين
 حتى مستحق يحبس به كافي القصاص فانهم اذا نكحوا من اليمين يحبسون حتى يقرروا ويخلفوا
 في الحديث في كنية القليل بالثقل روايات في رواية يستصنف على الحاصل بالله ما عليك دم
 الله ولان مثله لا يقطع حتى اسبب هذا الدم لذي يده وفي رواية يخلف على اسبب بالله
 ما يقتضه لان من ولان في هذا اعدا وما سوى القتل من القطع والشبهة وقعود ذلك يخلف على
 الحاصل بالله ما عليك قطع هذا العبد ولا عليك حتى يدينه وكذلك في الشجاج والجرحات
 التي يجب فيها القصاص اه (قوله وفيما دونه) اي دون القود من الاطراف (قوله يقتض)
 منه اي عند اي حنفية رحمه الله تعالى كما هو عامر (قوله فيصير قيم الابتدال) اي تثبت
 بالنكول كما ان المثل يثبت به والاولى اليه كافي بعض النسخ (قوله لا ظاهما) فانهم ما قالوا
 يجب عليه الارش قح - ما ولا يمسى بالقصاص لان القصاص فيما دون النفس متبوية تدرا
 بالثبوت وان لا تثبت بالنكول كانه ما في النفس ولان انه كقول وان كان اقررا عندهما
 ففيه شبهة ادمم فلا يثبت به القصاص ويجب به المال خصوصا اذا كان امتناع نقصا
 امين من جهة من عليه خاصة كما اذا اقر بالخطا ولولى يده الله - واذا امتنع القود يجب
 المدي - وعندنا لانه يقتض فحما بعد حلف المدعي كافي لعيني واما اذا استمكن الاستمتاع
 من جانب من له كما اذا اقام على ما ادعى وهو انقص رجل او امر اثنين او اشاءه على
 الشهادة فانه لا يفتضى بشي لان حجة قامت بالقصاص لكن تعدد واستيفاء ولم يتسببه الخطا
 ولا يجب شيء ولا تارة او في هذا المعنى بين النفس وما دونها كافي العناية (قوله قال المدعي في
 بيعة الخ) اطار حضورها فعمل - وهو في المصرا - سنة المرض وظاهر ما في خرافة الماتير
 خلافه فانه قال لا اختلاف يخبر في الدعوى الصحيحة اذا انكر المدعي عليه ويقول المدعي
 لانهم ودل او نه ودل غيب اولي المصرا - بحر (قوله في المصرا) اراد به حضورهما فبما ومحل
 يشهد به المدعي دون مسافة القصر كما يشهد بالكلام لا في وقيد في المصرا وان كان طلاق
 كلام المصنف - تسو لا تسو كانت حاضرة في المجلس لانه المختلف فيه - قال في البصر اطلق في
 حضورها فانه في حضورها في مجلس الحكم ولا خلاف انه لا يمتنع وحضورها في المصرا وهو

(و) يخلف (جاحد القود)
 اجماعا (فان كل فان كان
 في النفس حسن حتى يقر
 او يخلف ويخلف دونه
 يقتض) لان لا يقطع
 حلفه وقاية النفس كالب
 فيصير فيها الابتدال خلافا
 اهما قال المدعي في بيعة
 حاضرة في المصرا (وطالب
 بين حصة)

عمل الاختلاف (قول لم يختلف) أي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن نبوت الحق في أبي
مرتب على الصبر على إقامة البيعة لا تكون حقة دونه عيني أي فلا تكون البيعة حقة دون
الجبر (قوله خلافا له) لأن الجبر حقه بالحديث الشريف وهو قوله عليه السلام واللام لك
عينه جبر سال المدعي فقال لك بيعة فقال لا فضل عليه الصلاة واللام لك بيعة فقال يختلف
ولا ياتي فقال على أنه عليه وسلم ليس لك إلا هذا شاهد لنا أو غيره فصار البيعة حقة لا خلاف
إليه بلام التخليك فإذا طالب به بحجة قال ط وفي الاستدلال به نظر لأنه على أنه عليه وسلم انما
جعل له الجبر عند قدمه البيعة قال في الجبر اختلاف المسئل عن محققهم من ذكره مع أبي
يوسف كالأبلى والخصاف ومنهم من ذكره مع الاسم كاطه وى (قوله وقد روى الجعفي النخبة
عند الصغرى) قال به بتقريبه عن المصنف حلق عند أبي حنيفة وقيل قد روى عنه بمسيرة راء
وقد تناقض ما نقله المصنف من ابن عباس روى النخبة عن المصنف يختلف اتفاقا (قوله ويأخذ
الافاضى) أي يطلب المدعى كمال الحيازة وفي الصغرى هذا إذا كان المدعى طالباً بالحق أما إذا
كان جاهلاً بالحق فيطالب رواء ابن سماعة عن محمد بن جرير والمراد بأحد افاضى كفيلاً لا
عن هذه الحق لا ياتى شبهة وقد تقدم في كتاب الكفالة في كماله التمس الله لو أعطى كفى لا
يقف برضاء جاراتها ولا يجبر عليه عند الامام خلافاً لما تقدمه مما يجبر بالضرورة فيثبت
لا حاجة للتقديم دا وليس مد كوراف المدرر ولا في شرح البكر تأمل (قوله في مسألة المتنى)
وهي قال المدعى في بيعة حاضرة الخ وقيل قد روى له لو قال لا بيعة في أو شهر ودى غيب لا يكون
أعدم ما يده كذا في الهداية (قوله في الاستقطاب شبهة) أما فيما يستقطب بالحدود والأقاصيص
فلا يجبر على دفع الكفيل كما تقدم قال في الجبر ادعى انقال اربعة بيعة حاضرة على العدة واجل
ثلاثة أيام فان مضت ولم يأت بالكفيل فو قال في بيعة غائبة يقضى بالفاصل قياساً كالاموال وفي
الاستفسان يؤجل استيفاء الاموال انتهى قال الرملى ومشتقى الاطلاق ان دعوى
الطلاق كدعوى الاموال وان استطاعوا ان يزوج لا تباع استيفاء امر المأهول لذلك ثبت
برجل وامرأتين اه (قوله كفى ثلاثة يؤمن هروبه) وله ان يطالب وكيل بالخصومة قال في
الكفاي وله ان يطالب وكيل بالخصومة في لو غاب الاصل يقيم البيعة على الوكيل فيقضى عليه
وان أعطا وكيله ان يطالبه بالكفيل بنفس الوكيل وادأعطه كفى بنفس الوكيل له ان
يطالبه بالكفيل بنفس الاصيل لو كان المدعى ديناً لان الدين يستوفى من فعة الاصيل دون
الوكيل معاً أخذ كفى لا بالماله ان يطالب كفى لا بنفس الاصيل لان الاستيفاء من
الاصيل قد يكون ايسر وان كان المدعى منعاً وله ان يطالب منه مع ذلك كفى لا بالعير
اي صهرها ولا يعيبه المدعى عليه وان كان عتاراً لا يحتاج في ذلك لانه لا يقبل استعيب
ومع ان يكون الواحد كفى لا بنفسه ووكيل بالخصومة لان الواحدية تقوم به حالاً او غائباً
دعى لانه قضاء عنه انتهى وفيه ولو اقيمت البيعة فلم تزل فعاب المنهج وعليه فركبت لا يقضى
عليه حال غيبته في طهر الرواية لانه حتى الجرح في الشهود وهي أبي يوسف انه يقضى انتهى
واعلم انه ينبغي ان يشترط في الوكيل ما سبق في الكفيل من كونه ثقة معروف بالدار وفي
الجبر عن الصغرى لو اى اعطا الوكيل بالخصومة لم يجبر انتهى (قوله يؤمن هروبه) نفسه

لم يختلف خلافاً له ما روى
حاضرة في مجلس المحكم
لم يختلف اتفاقاً ولو عاتقه
عن المصنف اتفاقاً
ابن مالك وقد روى الجعفي
العبية بمسلة السند
(ويأخذ افاضى) في مسئلة
التميز لا يستط بشفة
(كفى ثلاثة) يؤمن هروبه
جبر ولا ينفذ (من حصه)

انفسه قال في الجهر وفصره في الصغرى بان لا يتخفى شئ منه ولا يهرب من البلد بان يكون له دار
 هرة وفرة وتكون معروف لا يسكن في بيت كراوية ثم لا يهرب منه وهذا شئ يحفظه جيد
 وينبغي ان يكون اتقاه فقه طائفة بالاطمئنان وان لم يكن له ذلك في داره وتكون له
 لا يتركها ويهرب انتهى وفصره في شرح المطبوعة بان يكون معروف الدار والدار ولا
 يكون لحوطه معروفه بالخصوص وان يكون من أهل المصر لا غريبا اه قال الحوى وكذا
 العسكري فانه لا يهرب ويترك علوفته من الدواب والحامل ان لداره على الامن من الهروب
 اه وفي الجهر ايضا عن كفالة الصغرى القاضى اورد له اذا اخذ كقبلا من المدعى عليه بنفسه
 بأمر المدعى أو لا بأمره فالمدعى الكفالة في المدعى بان كان أعطى كقبلا بنفسه ولم يقل
 لاطالب ترجع الحق الى القاضى ورسوله حتى لو سلم اليه الكفيل بغيره ولو سلم الى المدعى فلا
 وان صاف الى المدعى كان الجواب على العكس اه وفيه عن اطالب المدعى من القاضى
 رضى المذول على يد عدل ولم يكف بكفيل انفسه فان كان المدعى عليه عدلا لا يجيبه
 الله تعالى ولو لم يرضه في العقار لا يجيبه لافي الجهر المدعى عليه القتل ان اقره قتل اه قال
 في الجهر وطاهره ان الشجر من الدار وقد متا خلافة في أي السوء ودع الحوى عن المقدسى
 النصريح من من العقار اه (اقول) وقد متا اصح من ذلك فلا تنسوه في نظرائه اذا اقام
 ينة ولم ترك في جارية يضعها القاضى على يد امرأته حتى قال من الشهود ولا يتركها في يد
 المدعى عليه عدلا كان أولا وهذا ان مال المدعى من القاضى وضعها اه ونما اخذ الكفيل
 بغير المدعى انفسه ان لا يتركه في نظر المدعى وليس فيه كثير ضرر بالمدعى عليه وهذا لان
 الحضور مستحق عليه بغير الدعوى فصع الكفيل باحضاره أى من غير جبر كاقدماء (قوله
 ولو وجب) ضد الخصال والوجوب من حفظ ورثة والخامل من خجل الرجس حول باب
 قد ساقط التباها لا طهه صاحب (قوله في طاهر المذهب) أى المقدس وعن محمد بن طاهر
 اذا كان معروفه أو لمال سيرا والطاهر من حاله انه لا يتخفى نفسه بذلك القدر من المال
 لا يجبر على اعطاء الكفيل (قوله في العيص) قال في الجهر ثم تاقبت الكفالة بثلاثة ايام وهو هو
 ليس لاجل ان يبرأ الكفيل عنها في الوقت فان الكفيل الى شهر لا يبرأ بعده لكن التكفيل
 في شهر للتوسعة على الكفيل فلا يطالب الا بهد مصلحه لكن لو جعل يصح وهذا للتوسعة على
 المدعى فلا يبرأ الكفيل بالتاسيم للصل اذ قد يصح المدعى عن اقامه او انما يسلم الى المدعى بعد
 وجود ذلك الوقت حتى لو احصر المينة قبل لوقت يطالب الكفيل (قوله الى مجلسه) أى
 القاضى (قوله لازمه بنفسه) أى داره حيث لا يلزمه في مكان معين ولا يلزمه في
 مسجد لانه لا يكره يقضى بغير وفيه وجه مع امين يدور معه ورأيت في الزوائد ان
 اطالب لو اخرج به لازمه مدونه للمدعى ان لا يرضى بالامين منه أى حنيفة خلافا لما
 بناء على التوكيل لا رضاء الخصم الكفالة لا يجيبه في موضع لان ذلك حيس وهو غير مستحق عليه
 بنفس الدعوى ولا يشق عليه ان تصرف بل هو تصرف والمدعى يدور معه اه وانما انتهى المطالب
 لداره فان اطالب لا ينفذه من الدحول الى أهله بل يدخل والملازم يجلس على باب داره اه
 وفي المشيعة ومن القادة المتأخرين من اوجب حبس الخصم لان المدعى يحتاج الى طلب

ولو وجب او المال صغيرا
 طاهر المذهب يجب
 (بفسه ثلاثة ايام) في
 العيص وعن الشافعي الى
 مجلسه اذ هو صحيح فان
 امع من اعطاه (دعوى)
 الكفيل (لا ربه) بنفسه
 أو امينه

طالب على اطالب ان ينفذه
 من دخول داره ان يادله
 بالمدلوله

٣. مطلب ملازمة ادعى

مقداراً (مدة التكفل)

للتأجيل (الأن يكون)

الخصم (غير بيا) أي

مساغراً (في) بلازم

أو يكمل (الي) ثم يجلس

القاضي (رفعاً للضرر حتى

لوعلم وقت سفره بكنهه

الشيء ويطلب رزقه أو

تصغير وقته أو إكراه المدعى

برزقه (فان لا ينسأ في

وطالب عينة فحاشه القاضي

نهره) على دعواه بعد

اليمين (قبل ذلك) البرهان

عنده الامام (منه) وكذا

لوقار المدعى **ك**

بينة أي بها فمى شهود وزور

أوقان اذا حلفت قات

برى من المال خلف نهره

على الحق قبل خاتبة وبه

يجوز في السراج كاهن (وقيل)

لا يقبل قائله محمد بن

العمادية وعكسه ابن

وكذا الخلاف لو قال لا دفع

لي ثم انى يدفع أو قال الشاهد

لا شهادتي ثم شهد والاصح

القول لجواز التمسك ثم

الذكر كقاي الضرر وأقره

المصنف (ادعى المدعيون

الايصال فانكر المدعى) ذلك

(ولا ينسأ في) على مدعاه

(وطالب عينة فقال المدعى اجعل جـ في ادعيتي ثم استعملني لذلك) قسبة (واليمين بالله تعالى)

الشهود وعينه ١٥ وفي البحر عن الريدات ان المطلوب اذا اراد ان يدخل بيته ما ان يات
 للمدعى في المشور معه او يجلس معه على باب الدار لانه لو تركه حتى يدخل له روحه فربما
 يهرب من جانب آخر فبوت ما هو المقصود من ٢ وفي تعليق استاذنا لو كان المدعى عليه امرأه
 فان الطالب لا يلزمها بئسها بل يستلزم امرأته فلازمه او في اول كراهية الواقعة رجل
 له على امرأته حق فلا يلزمها او يجلس معها او يقض على ثيابها لان هذا ليس بحرام فان
 هو بت ودخلت خروجه لا بأس بذلك ان كان لرجل بأس على نفسه ويكون دعواه متباعدة عنها
 عينة لان في هذه الحالة ضرورة واثار بلازمة المدعى في ملازمة المدعى في اخره ففتش ذ
 كان المدعى عليه ملافاً واني اعطاه تكفيل بالمدعى ٣ فله مدعى ان يلزم ذلك اني ان يعطيه
 كفلاً وار **ك** ان المدعى في دفاعه ملازمة المدعى في ذلك الذي على يد عدل ١٥ وطاهر
 حاشي التبرج الواجب انه لا يلزمه الا بالضرر القاضى وكذا في ان يمكن ان يسكن حيث سكن
 وفي الصباح وان حول البيت يدور ويدور باطاف به ودورات الفلج وان كان به صها
 اثر به من غير شئون ولا استقرار وعنه قولهم داوت المارئة أي كلفتها ففتحت حل فوف
 ثبوت الحكم على غيره فتقبل بئسها ثم وقف على الاول وهكذا ١٥ (قوله مدة المدعى
 التكفيل) فان لم يأت ببينة امره ان يحل عليه ولا يقبل دعواه الا بالضرر لينة كالاجنح
 (قوله الا ان يكون الخصم غريب اي مافراً) وأي نفس غير مراء واثار به الى ان حكم المقيم
 مر يد السفر كغريب قال في المنع والمرا من الغريب المسافر (قوله الى ان يجلس المدعى
 اطاق في مقعدا يجلس المدعى على ما اذا كان يجلس في كل خمسة عشر يوماً كذا
 في البرزخية (قوله دعاه المبرور) ما في التكفيل وبلازمة اريد ذلك كذا في الهداية
 لان في أخذ التكفيل وبلازمة زيادة على ذلك امر اراه يجمعه من السفر ولا مدعى هذا امداد
 طاهر (قوله حتى لو لم وقت سفره) ان قال اخرج قد امدد له لو علم ان السفر قبل ان يجلس
 القاضي يكون التكفيل الى وقت السفر دعاه الضرر (قوله ليه) أي الى وقت سفره (قوله
 أو بتصغير وقته) بان يبعث اليهم أمبناهم قالوا أعدوا لمرحومته فبينة المدعى الى وقت الخروج
 بصر (قوله لا ينسأ في الخ) هذه المسئلة من تمة قوله وتقبل البينة لو اطاقها به دعين كما ان اراه
 اثار ح هناك يقوله و ان قال قبل اليمين لا ينسأ في فكان الماسب ان يدورها ذلك ح
 ر قوله قبل ذلك ابرهان) لا اليمين فابرة استقى بل من البينة له ادلة كاهن (قوله فهم
 شهود وزور) لان لشهادة تعلق بالشهود وجب عليهم أدونه او بان كلفه او هذا القول منه
 لا يثبت زور واعدل لانه قد شهدا ولا في غير معلوم ولا نهجرح بمجرد ط (قوله أو قال) أي
 المدعى (قوله حلف) يشاء الخطاب (قوله كاهن) عند قول المصنف اصطلاحاً على ان يحلف عند
 غير قاض الخ اسكن هناك اليمين من المدعى وقدمها الكلام عليه هناك (قوله فانكر المدعى
 أي مدعى ليمين (قوله ولا ينسأ في) أي المدعى الا بصال (قوله فطالب عينة) أي عيبه (قوله
 وقال المدعى) أي مدعى ليمين (قوله اجعل حتى في تلثم) المراد به واقعة تعالى أعلم المتقدفاه
 حال في القاموس ان الغنم كنتم الفقه فيها فراجع ط (أقول) وانما المدعى الذي بعد عليه
 الصبارة والتجار وفي بيت المال ادراهم والمقصود ان الحق خال سيدي لو لدرجه انه

نفع في المراد بالعلم الصلوات ومقتضاها كتب الصلوات باليهن ثم استخلص أو المراد احد الوهم
 الحق في شئ مخدوم وهو الاظهر وفي حاشية الفتح عن الفتاوى لا يتروك به في أحسن حتى
 ثم استخلص في حاشية (قوله حديث من كان حاد الخ ولم يروى من ابن عمر رضي الله عنهم ما أنه عليه
 السلام مع عمر بن الخطاب في قتال ان الله فيها لم ان تخافوا يا أيها الذين آمنوا ان الله عليه
 أو يصح رواه البخاري ومسلم وأحمد وعنه ابن جرير وصححه ابن خزيمة قال قال صلى الله عليه
 وسلم لا تخافوا الا بالله ولا تخفوا الاواثم ما قد روى في الساق عيسى (قوله وطاهره) أي ظاهره
 قول الخرافة من قوله وهو قوله الله لا يخلق بغيره من أسماء الله أو صفة تعرف الخلق به الم
 يمكن عينا به في باب المدعى ويمكن أن يكون وجهه ان لفظ الجلالة لا يسمي مع لاهمه
 واسمات حتى يصح مع اسم الله الامم الاعظم وقد وردت في الشارح به في صفة تصرف عليه
 ويحتمل أنه ذكره على سبيل التسهيل لما علم في كتاب الايمان انه يسمي الله قد الخلق بكل اسم من
 أسماء الله تعالى وكل صفة تعرف الخلق به أو قد صرحوا انها لا يدل على ذلك قال في حاشية
 المفتين في حله بقوله الرحمن الرحيم كان عينا واسما اذا دخله باقوه الرحمن والرحيم يكون
 ثلاثة ايمان اه فهدى سر بجان الرحمن والرحيم عين تامل وفيه في التبيين فانه قال ويقتصر
 عن عطف بعض الأسماء على بعض كي لا يتكرر وعليه العيين ولو أمر بالاعطاف فاني واحدة
 وتكمل عن الباقي لا يقتضي عاين بالكلول لان لا تقتضي علمه عين واحدة وقد أتى بها اه
 وبصرح ان اخرج به في قوله ويحتمل العطف كي لا يتكرر واليه وفي كتاب الايمان والاعظم
 الله تعالى أو باسم من أسماء الرحمن والرحيم واحدة أو بصفة تصنف بها من صفاته تعالى كقوله
 قه وجلاله وكبريائه وعظمته الخ فهذا كالميدل على كونه عينا وكذا ثابت في الحديث وروى
 الكهنة وضوحه يقتضي ان الحاد بالرحمن والرحيم رعيه من أسماء تعالى يكون عينا على انه
 سرح في روضة القصة بان العيين يكون بالرحمن والرحيم وسائر أسماء تعالى وأما الحصر في
 الحديث الشريف بالنسبة الى الحبب والطاغوت وشوخوا (قوله بعينه) كالرحمن والرحيم
 بحر (قوله لم يكن عينا) قد علمت ان الحق انه عين ولا يشك كل عليه ما يفهم من ظاهر عبارة لا در
 من قوله والخالف بقوله تعالى دون غيره وان كان ظاهرا ان هذا التركيب للصغر كما في الحديث
 لان المراد ان لا يكون الحاد الابدان تعالى أي باسم من أسماء الله الدائمة أو الصناتية فقد اتفق
 الاشكال على انه هو المصريح به في عدة كتب بل عامتهم ولا يمكن ان يقال ان ما ذكره في كتاب
 الايمان فرق من هذا أي المدعى لانه لم يصرح احد بفرق أصلا (قوله ولم أره صريحا بحر) حديث
 قال به في حاشية عبارة الخرافة وطاهره أنه لا تخلف بغير هذا الاسم فلا حاشية بالرحمن أو الرحيم
 لا يكون عينا ولم أره صريحا اه قال العلامة المقدسي فيه فصرح بوجود النص على خلافه فقد
 ذكر في كتاب الايمان انه لو قال الرحمن أو الرحيم أو القادر فكل ذلك عين ويدل عليه قواهم فيما
 اذا غلط بذكر الصفة يفتقر الى الاتيان بالوالت لا تتكرر والعين ونفسه هنا في تخليق الاخرى
 ان يقال له هذا الله عليك ولا فرق بينه وبين الصبح بل صبح في الصبح وصرح في روضة
 القصة بان الرحمن الرحيم وسائر أسماء الله تعالى تكون عينا اه (أقول) والحب من

الحديث من كان حاد الخافيه لفت
 باقته تعالى اوليدروه وقول
 واقه شرافة وطاهره انه لو
 حله بعينه لم يكن عينا ولم
 أره صريحا بحر

(الابطلاق وعشاق) وان
 الخ الخصم وعليه الفتوى
 تناقضانية لان التعليف
 جسم ماحرام خاتمة (وقيل
 ارست الضرورة فوض
 الى الناس) انما اعلا بهض
 (فلو حلقه) القاضى (به)
 فنسكل فتضى عليه) بالمال
 (المستند) قضاؤه (على) قول
 (الاكثر) كذا فى خزانة
 المستنق وظاهره انه مقرر
 على قول الاكثر اما على
 اقرب بالتعليق به ما به
 نذكره ونضيق به والادلا
 فائدة يصح واعقله المصنف
 قلت ولو حلف باطلاقه
 لامل عليه ثم برهن المدعى
 على المال ان ثم دوا على
 السبب كالاقرض
 لا يفرق وان شهدوا على
 قيام الدين يفرق لان السبب
 لا يستلزم قيام الدين وقال
 محمد فى الشهادة على قيام
 المال لا يثبت لاحتمال
 صدقه خلافا لابي يوسف
 كذا فى شرح الوهبانية
 للشرنبلالى وقد تقدم

مطلب
 ما ذكره الخ مصنف فى
 آخر كتاب الحبلى

المصنف حيث يقول وأقره عليه وكذا الشرح (قوله لا يصدق وعشاق وان الخ الخصم) أى
 اوم على طالب العيىم ما هو مثل الطلاق وصدق الخ كفى اعمانه وقد قصد به محاشنة
 كبر الدرو حيث قال الا اذا الخ الخصم وحكام فى ادكاف بقيل وكذا فى نهديه فان
 ما مضى عليه الشارح هو ظاهر الرواية (قوله لان الخ الخصم ماحرام) بل فى اقهره
 عن المصنفات اختله وادى كفه وذا قال حاشه باطلاق وقد مننا كلامه فربما على الخ الخصم
 باطلاقه لامل عليه ثم برهن المدعى على المال وسبب فى كلامه الشارح (قوله وقيل ان
 مست الضرورة فوض الى القاضى) قال فى المنية وان مست الضرورة يقتضى ان الرأى فيه
 للقاضى (قوله وعاهره انه مقرر على قول لاكثر) نسج فيه المصنف وصاحب البحر
 وهو يجب فان صاحب المنية مقرر بان ذلك على قول الاكثر وهو صريح لظاهر (قوله
 والاثبات) قال العلامة القاضى قد يكون منه اطمئنان خاطر المدعى وان كان قد
 كان مستبها عليه الامر بسيار ونحوه فداخلة فهم مصادقه وفى شرح المتن عن
 الباقى لاني الاقرار بالمالى اذا استترعه اى يظهر فانه فيما اذا كان جلا به عدم
 اعتبار كونه فاذا طلب حقه به لم يمتنع وبقر بالمضى (قوله واعقله المصنف) حيث
 قال وهذا كلام ظاهر يجب قبوله وانتهى عليه لان التعليل بما يقصد لتبينه وادام
 نض بالكلول عنه ولا يفتى الا على حاله وكلامه فلا يتصلح للمال المصنف
 للعوا وانه تعالى امل بالصواب اى الكى من اذ ان السكك فبالخ الخصم قبل يصح
 فى زمانه الكى لا يقتضى عليه كونه لا يمتنع عما هو مقرر عنه ثم عا لوقته عليه
 بالكلول لا يفتى بهت واستشكل فى المصنف بانه لا يمتنع عما هو مقرر عنه ثم عا لوقته
 يجوز للقاضى سكك لان ايمان هو مقرر عنه ثم عا لوقته فى ذلك البعض بقول التمهى ثم يرد
 ومثل ما فى السكك فى الزاوى وشرح درو اى وطاره اى اى قابل له انما فى م ما يتولى له
 غير مشروع ولكن يصرح عليه انه يمتنع فامس له ادى دياه لا يمتنع بها كما به اوى
 فى طلاق الزوجة وعق الامه او امسا كهما بالحرمان بخلاف ابي رقهته فى فانه يتساهل به
 فى زمانه كثيرا قال (قوله لا يفرق) أى بر الزوج والزوجة (قوله لان السبب لا يستلزم
 قيام الدين) لا خلاف وفاته او اراته او هبته منه وهذا التمهيل هو اذنى به كفى شرح عبد الله
 ط (قوله وقال محمد فى الشهادة على قيام المال لا يثبت لاحتمال صدقه) اقول قد تقدم قريبا
 قوله ويظهر كذبه باقامته لو ادعى أى المال بالاسبب خلف وادعاء به بى خلف
 لادين عليه ثم اقامه لا يصرح كذبه بل وانه وجد القرص ثم وجد الابراء والابنه وعليه
 الفتوى اى وقد ذكرنا هذا الكلام وبحثنا فىه والجواب عنه فربما ان ثبت
 (قوله وقد تقدم) أى فى كلام المصنف حيث قال ويظهر كذبه باقامته لو ادعى بالاسبب خلف
 الخ وانما اعاده هنا لان هذه العبارة اورد على المطلوب وقيل ارياده فائدة كذا كذا
 بن محمد بن يوسف وهو كان شرح للعبارة المتقدمة وقد يربى ان اطلاق الارز على قول احمد
 شيخين ولا اعتراض على من أى بالعبارة التامة بعد العبارة القاصرة كما هو فى عطف الام
 على الخاص لا يحتاج الى نكتة لانه من زيادة الفائدة تأمل ٢ قال العلامة الشافى

تعالى عن شريك العبر مع في التعظيم وقد اختلفوا في اليهودي والنصراني
 لا بالله واستأجره بعض مشيخي الملة في ذكر المار من تعظيمه اولا ينبغي ذلك مع خلاف الكتاب
 لانهم ما من كتب تعالى وطاهر ما في المحيط من في الكتاب قول محمد وما ذكره المصنف قوالهما
 ما قلت راجع الكافر باقية فقط ونكل عماد كرهل يكنيه أم لا قلت لم أره صريحا وطاهر
 قولهم انه يخلق به أنه ليس بشرط وأنه من باب التعاطف فيمكن بالله ولا يتصق عليه بالنسبة
 الوصف المذكور اهـ (قوله اختيار) في ربه مذكور ان في وصف اليهودي المخلوقا
 في الكل على قوله به هو كافي لا ارا بادة قلنا كيد كذا في الملة وما عينا يعاطف فيكون اعظم
 في الملة من ملة اليهود على ليين الكتاب اهـ (قوله والوحي) لو ان الله لم يزل يوحى اليه
 من حيث اراد غير وجميع من مثل اسد وسدوا وما في من يدين به بانه
 على انما به في الوجود وفي ارا بالوحي المنقول وما بعد صف ووشا أو غيرهما (قوله
 لا به بقره و... وغيره) في يعتقد راقه تعالى خالقه الحكيم يشرك معه غيره قال تعالى وفي
 انهم من خلق السموات والارض يقول في (قوله وكبره بن كمال بان دهرية) يقع
 الله الى أي الملائكة الذين يقولون فيهم الدهرية وكبره بن كمال بان في الارحام
 تدفع وارض تبيع وما به لكان لا دهر قال في التمام في دهرية في الملة الحنفية والزم
 الطويل والامد الممدود في سبعة والدمري ويصم ان قال في دهرية (قوله لا به مقتدوا
 تعالى) ونهاوا يشهدون في قدسهم ما به فيهم بالزمان واللائك منهم من يقول القدماء
 خمسة ارب ودهروا فلك وانما اصروا سراعا في اسلاهوره انما قال دهر الحائق لها هو
 في دهرية الزمان لا بدت كالي حاشية كبرى (قوله قلت وانه يعبد الله المثلون) قلت يصفون
 باقية تعالى في صراح الدرية عن المتوسط الحار والملك والرحل والمرأ والماسق وانما الخ
 والكافر والمسلم في امين - وان المقصود هو لقضاء بالنسبة وهو لا في الملة فاد الحرة في
 امين الكاذبة سواء اهـ (اقول) والرد في الماسق داخل تحت المنكر كما ان قدس سبق في
 صدر الكتاب من ليد نوح اسم لم يتصا بروا في عصر من الاعصار على اظهار انهم سوى كفرهم
 لما لم يقرروا بلوجب الوجود لله تعالى قدس عما يقول الطائرون ولا في من الايمان ولم يشكروا
 على اظهار انهم الحق والمنكر كما في يصدقون منهم حكما على انه قد صرح في بعض الكتب انهم
 يقررون به تعالى ولكن يقررون اقدرة عنه تعالى يظهر ان الكثرة باسهم يعتقدون ان الله تعالى
 ونعمهم لا في كبرية يعتقدون به تعالى سواء كان المصنف من يعتقد الله
 تعالى اولا في علم الله تعالى من الله تعالى يعلم ما في حاشية كاذبا والله تعالى يتطامع
 ابره ويجعل دياره بلا تم أي خاية وحيد فلا يعني اقول انما صرح قلت الخ نامل (اقول)
 وهذا كما يختلف الكتابين كما مر من ام - يصفون بالله الذي انزل التوراة والانجيل وفي
 المقدس لام - ما من كتبه تعالى فان في شرح لا قطع اما المصنف ان كانوا يؤمنون بانه ليس
 عليه السلام انما هو الذي اراد المصنف على ادريس عليه السلام وان كانوا يعتقدون
 انهم كتب متصفا بالذي خلقوا كواكب اهـ انما ولا تنس ما قرره (قوله ان يقول
 له انما هي عليه ما في الله) ولا يقول المصنف بالله ما هذا عليك حتى غايه لا يكون عينا ولو اشار

سنة (واوحي باقية تعالى)
 لا به بقره وانما يعبد غيره
 وجرم ابن كمال بان
 الدهرية لا يعتقدون تعالى
 قلت وعما يعبد جهنمون
 وفي تخليف الارحام ان
 يقول الله تعالى عليك عهد
 الله وميثاقه ان كان كذا
 وكذا

٣ قوله دهر الحائق لها
 هكذا بالاصل والجمهور هذه
 العبارة

يتم لانه يصير كله حال احادف وذلك لا يكون عينا ما لا اتفاق حال في الشريعة ولا يقول له
 بالله ان كان كذا لانه اذا قلنا نم يكون قرارا لا يمتنا ٥١ (قوله فاذا ابراهيم اي نعم صار
 حالها) وان اشار بالانكار صاونا كولا لا يمتنى عليه قنينة (قوله ان عرفه) اي الخط (قوله
 والاداء اشارة) ويأمل معاملة الانوس عبد الله (قوله ولوا عني ايضا) اي وهو اوصم احرص
 قوله فابوه الخ) مراده به ما يتم الجدة كان المراد بوصيه ما يشعل وصي الجدة فاداه عنه لم
 وطهره انه يستخلف عنه فان كان كذا لم يكن يكون شخصه ما تقدم من قوله ان البعثة لا تجري
 في الحادف كذا افاد بعض النسخ لالكن صرح العلامة ابو الهيثم بانه مستثنى من قوله هم
 الحادف لا تجري فيه البداية وهو طاهر في انه يحذف ابوه او وصيه نأمل (قوله اومن نصبه
 انماضي) اصواب ثم من نصبه لقاضي لانه غايب عن نصبه فاداه من سبق ذكره عنه
 ليرد على يملكون على العلم كونه محال على به حق لعدم اولى التبحر ط (قوله
 صر) قال فيه والاداء لا يحضر هاب هو ممنوع عن لان كذا في الهداية ولو قال المـ لم
 لا يحضر حال كان اولى ان في اشارة بخلافه لم المدخل في البيعة والكنيسة من حيث
 انه مجمع الشياطين والظاهر انهم انهم لا يمتنع المراتبة عند الاطلاق وقد اضيف بنصره لم
 لازم الكنيسة مع اليهود ٥١ (قوله في دعوى سب برقع اي سب ملك ولو حكمه او سب
 سب ان وقبده لان الدعوى اداوه مطاعة عن سب سب بان ادعى عبدا املكه فاقبلت
 الحكم لا خلاف في ان قل بالله ما هذا المذللان هـ د اولاني منه كذا في العامة (قوله
 يرتفع) اي برقع كذا قوله وادلاق الرد (قوله اي على صورة انكار المنكر) وهو صورة
 دعوى المدعي بمر هـ د اعطاء الاصطلاح طمعتاه القوي فالخصل من كل شيء عاقبي
 وثبت وزهد ما سواه كذا في انما ومن يكر اعذاره بانه يحذف على اشياء واستقر
 الآن ويكـون قوله اي على صورة الخ قد سب مر د واع كان على صورته لان لم ذكر
 يقول لم يكن يتسابع ولا اطلاق وغيبه والطامل ان التعريف على الحاصل نوع آخر
 من كيفية العين وهو سب على الحاصل والاب والاب والاب والاب والاب والاب والاب والاب
 غير رفع برقع اول فان كتاب الشايع الحذف على السب بالاجماع وان كان الاول فان
 بضرر المدعي بالحذف على الحاصل من الطرفين وعلى السب عند ادعي يوسف كما سب
 مفصلة قال في نور العين النوع الثالث في مواضع التعريف على الحاصل والتعريف على سب
 جمع تمامه على وجوه اما سب على المدعي دينا او ملكا في عين او حقا في عين وكل منهما على
 وجهين اما ان يدعيه مطلقا او بناء على سب فللادعي دين او لم يذكر به بجهت على الحاصل
 سب قبل ان يدعيه ولا شيء منه واذا الوادعي ملكا في عين حاضرة او حقا في عين حاضرة او حقا في عين حاضرة
 ولم يذكر له سب بجهت على الحاصل حادف الاولان ولا شيء منه ولو ادعى بناء على سب بان ادعي دينا
 سب قرص او سب او ادعي ملكا سب مع او دية او ادعي غصا او دية او عارية يحذف
 على الحاصل في ظاهر الرواية لا على السب بجهت ما غصب ما استمرمت ما ودعت ما شرب منه
 كاف وعن أبي يوسف يحذف على السب في هذه الصور المذكرة لا عند فقر بعض
 المدعي عليه نحو ان يقول ايها القاضي قد سب الانسان شيئا ثم يدعيه في سب يحذف القاضي

فاذا ابراهيم اي نعم صار
 سب اولا وصم ايضا كتب
 له اجيب بجهت ان عرفه
 ولا يشارة ولو اعني ايضا
 فاذا ابراهيم اي نعم نصبه
 الاداء شرح هـ د
 (ولا يحضر في دعوى
 عبادهم) انكره
 دخولها بمر (ويجب
 القاضي في دعوى سب
 يرتفع) على الحاصل اي
 على صورة انكاره كمر
 وقسره بقوله

أوجدوا له كالحمد بعد ما به تأنى في البحر ومي... سوف أتأمر رجلا شاعرا أن يقول
على هذا الأصل ثم الامانة والدين وقد كرمها ما في حبة مني الذي عليه لاف يحارب
بأفقه ماله قبل ما يدعي ولا شيء منه لأنه قد يكون عليه الاثبات ادركه فيكون ماضيا ٨٥
ذكره الاستيعاب في التصديق على المودعة اذا انكرها ما يدعي عليه يحارب على صورة انكاره
بأفقه ليس له عند ذلك شيء ولا عليه دين وعند أبي يوسف بأفقه ما أودعه ولا بأفقه ولا أرضه
فصوروا ما في الحزنة وفي دعوى الوديعة اذا لم تكن حاضرة يحارب بأفقه ماله هذا انكار
الذي ادعاء في يديك ووديعة ولا شيء منه ولا له لك حق منه لا تدعي انكاره أو دل بسار
عليه الا ان يكون في يديه ويكون عليه قيمتها فلا يكتفي بقوله في يديك بل يسمي به ولا له قبل
منه احتياطا ٨٦ ومما دعوى الملك المطلق فان كان في ملك من دول ساسرى لمحاسن
بأفقه ما هذا الامين من ملك المدعي من الوجه الذي يدعيه ولا شيء منه وان كان باعني مجلس ان
أقر المدعي عليه في يده وأكر كونه ملك المدعي كان احساره ليس له شيء وان أكر كونه
في يده فانه يخاف به دعة لدعوى ما به في يديك كذا ولا شيء منه ولا شيء في يديك وحقك
ولا قيمة وهي كذا ولا شيء منها كذا في حرة ومما دعوى حرة ضيقة أو قد رأوا لحاوت
أو بعد أودعوى مزارعة في أرض أو معامل في شغل بأفقه ما ينشأ من هذا المدعي جارة هامة
تامة لازمة اليوم في هذا المين المدعي ولا له قبل حق بالاجارة في وصفت كذا في المراته ومما
ما لو ادعت امرأته على زوجها به جعل امرأته معها وانما اختارت نفسها وانكر الزوج
فانك على ثلاثة أوجه اما ان ينكر الزوج الامر والاختيار جميعا وقبسه لا يخالف على
الحاصل ولا خلاف لانه لو انك ما في يديك اساعة من ناول قول حص العلماء ان يقع
بالامر بالدرجتي يصف على السبب ولكنه يختلط به روح الله منقاة به من آسرو روح
زوجه من أمرتك يدل ومما دعوى ان اختارت نفسها وانكر الزوج انكرها بغير
اختيارها بخلاف ما تدعي لم يها اختارت نفسها وانقر بالاختيار وأكر الامر يحارب به
ما به انكر امرأته فذلك يدل على ان اختارت نفسها في ذلك فحسب وكذا ان ادعت
الزوج خلف بدلا لها الا ان لا يثبت كذا وقد فعل فهو على التفصيل كذا في المراته ومما ادع
ما ذكره في حلف البيع فاصرو على المراته وقد قدمنا في باب دعوى الكفالة
ذا كانت صحيحة بان ذكر انما هي ضرورة أو علة بشرط متعارف وانما كانت بانه أو اجازة
في الحاسن وإذا حلفه بخلافه بأفقه ماله فذلك هذه الاثبات بسبب هذه الكفالة التي يدعي
لا يتناول كدالة أخرى وكذا اذا كانت كدالة تعرض بأفقه ماله فذلك هذا الثوب بسبب
الكفالة وفي المنس بأفقه ماله فذلك تسليم من لان بسبب هذه الكفالة التي يدعيها كذا في
المراته ومما تخلف المستحق قال في المراته رجل أعاز ديدا وأجرها أو أودعها لغيره
وأقام بينة انما لا يعنى له شيء حق بخلاف بأفقه ما بهت ولا وادت في مودعي
تأخره عن ما كان له من ماله المدعي غريم الميت انما لا يثبت له ما لو رث يحارب ما به
انته قبضه ولا شيء منه ولا يرى اليه منه كذا في سرة وقد علمنا كيفية تخلف مدعيه على
الميت وفي جامع المصنفين أقول قوله ولا يرى الخ لاحاطة اليه لانه يدعي الاثبات لا البر وقد علمنا

قوله قصده وره ومبدا
شعره قوله فما ترميها
ذكر الاستيعاب ٨٥

وجدهم = روى التعريف ١٠ وأثبت عنه هيب كعبه عليه بجواز ان الميت ابرأ ولم
يعلم المدبون ولا يتوقف على قبوله ١١ (أنون) وأجاب عنه أيضا في نور العين حيث قال قوله
لا ساجدة اليه بحمل نظرك ان المدعى هو ايضا المجموع الذين يؤايدون ربه بالخلاف عليه
لا كفى في الطلب بانه ما تقول ان اباكم قبضه فزيادة انط ود شئ منه تدل فمعا على ان المورد
انما هو دفع جميع الوجوه المحتملة في جاب اورث نظر العريم وشدة عليه ويجوز ان يكون
وحدا زيادة ولا يرى له احتمال ان العريم يتوقف في زيادة البراءة الى انحصار ما لها
وهو خلاص القضية ١٢ روى الجواب ايضا وصلى الى دعوى الخلاف قال في النظر ان دعوى
عن آخر ان خرق فوبه واحد من النوب معه في القاصي لا يحذفه ما عرفت لا احتمال انه عرقه
وأدوم منه ثم نظري الحرف ان كان يسير او دعي القاصي لا يحذف ما عرفت لا احتمال انه عرقه
من الدراهم التي تدعى ولا أدل منه وان لم يكن ثوب ساذرا كانه القاصي بين قوته ومقدار
لهما لم يتم ثوب عليه ما بين وكذلك هذا في عدم الحائط او فساد متاع أو ذبح شاة أو نحو
١٣ ثم ادعى انه ذكر فيهم في بعض مورثين شكر لا في ذلك الامم خصوص في شاي
مدعى دين على الميت فقام فصل الى خمسة وفي الاستحقاق في أربعة مع قولهم في كتاب لايمان
ايين تشكر تشكر او حرف اعطف مع قوله لا كونه لا كل طاهما ولا شرابا ومع قولهم غنا في
اعطى الامر يجب الاحتراز عن المظن لان الواجب عين واحدة فاذا اعطف صارت ايماء لم ار
عنه وما بالي ولم تعرض له ١٤ قال روى اذا نامل المتأمل وحده ان تشكر او اسكر
المدعى والمتأمل ١٥ يعني ان المدعى وان ادعى شيئا او حدى في اللفظ لكنه مدعى لاشياء
متعددة هذا فيصنف انهم على الشياطين (قوله لا قال الثاني) فقال العين تستوفي ولو
المدعى يصيبه مطا بقية الدعوى والمدعى هو السبب لا اذا عرض المدعى عليه بعد كراهات
يقول انه لو لم يمدد طلب عينه فديع الخصم شيئا ثم يقابل فيصنف شيئا على الحاصل ط
وقد سما الكلام عليه مستوفى (قوله نظر المدعى عليه) أي كما هو نظر المدعى وهذا دليل
في قول الامام والثبات وهو ما منى عليه في المتن من التصديق على الحاصل يعني انما يحذفه على
الحاصل لا على السبب لاحتمال خلافة بعد الاحتجاج وقائمه بعد البيع أي ودائه او براته
بعد العصب وتزوجه بعد الابانة ولو بعد زوج آخر في الحرة الغليظة فلو حلف على السبب
كان سائدا ولو ادعى لواقع بعد السبب لكلف اثباته فيصير بذلك فمكان في التصديق على
الحاصل انظر له مدعى عليه (قوله لا قال طلاقه) أي في دعوى السكاح (قوله وانما
أي في البيع وادائه او ابرائه بعد العصب وتزوجه بعد الابانة والحاصل ان ايمن كما تقدم
شرعت له السكاح فاذا حلف على السبب الذي يرتفع مرفوع فشكل وأقربا له ب ثم ادعى
لرابع لا قبل منه فيصير خلافا ما اذا حلف على الحاصل فان فيه نظرا لهما (قوله في
السبب) باريدانه باق ما اثر بت هذه الدروما هي مطلقه من ان في العدة وتقدم بمصلحة
موصية فارجميع اليه (قوله كدعوى شدة بالماوروقفة مستوفى) تقدم ما لا في الشدة
بأشركه وبقفة لرجي يضاف على الحاصل عندهما وعند أي يوسف على السبب لا اذا عرض
كاسنق أبو السهود (قوله يكونه شاعها) طاهر كلام الخلف والصدور الشهيدان معرفة

= خلافا لما في الخبر للمدعى
عليه أيضا لا احتمال طلاقه
واقائمه (الاذا لم) من
الحلف على الحاصل (رله)
اللفظ واللام مدعى فيصاف
بالاجماع (على السبب) أي
على صورة دعوى المدعى
(كدعوى شدة بالماور)
وبقفة مستوفى والخلف
لا يراهما (الكونه شاعها)
لصدق ما في الحاصل
في مستوفى

كون المذمى عليه شافيا نعم هو بقول المذمى ولو تزعافا لظاهر من كلامه ثم انه لا اعتبار
 بقول المذمى عليه بغير أى سواء كان في جميع المسائل أو في هذه المسئلة فقط حتى لو كان
 حنفيا لحلف على السبب لاحتمال أن يفتقد تقليد الشافعي في هذه المسئلة عند الحنابلان
 الشافعي يحلف على الحاصل بعينه فلهذا هو المذهب في هذه المسئلة ولا شذوذا مثلا في جميع النفع
 فادعوا حلفا ما ياتى أو ما اشترى طهرا مذهب ورعا في حلف المذمى أولى لأن الدية إذا ثبتت
 الحق واحتمال شذوذه بمرض موهوم والأصل عدمه حتى يقوم الدليل على العارض فإن تاح
 الشريعة سوى من القاضى أى على الشافعي أنه قال خربت حاب فحدث على القاضى أى عدم
 فانه كاري يدوس وخيه منته يحكم فوافق جلوسى ان من زادت على زوبها انفقة فلهذا
 الزوج خلفه باله ماعلى تسليم النفقة من الوجه الذى تدعى فإنته بالرجل ايضا نظرت
 الى القاضى نعم أى لانه انظرت مسمى حلفه وقيل (رحل من أى محله هو حتى ان كان
 من أصحاب الحديث مذهبهم بالله ما هي معتدة من ذلك لان الشافعي لا يرى النفقة للمبتوتة وان
 كان من أصحاب الحديث مذهبهم بالله ماله عليه تسليم النفقة اليها من زوجها لم تدعى نظرها
 (قوله في تضرر المذمى) قال قلت لأبي حنيفة هل السبيدوى فيه سبب الحلف المذمى ولا نظره
 لمذمى عليه لانه قد ثبت البيع والشراء ولا شذوذا في المذمى أو يكتفى
 الحلف والجواب أن المذمى لا يبيع في المذمى الحلف الضرر باحدهما ورعاية سبب المذمى أولى
 لأن سبب وجوب الحلف هو اشتراء إذا ثبتت الحلف وروى عنه ان يكون باب عارضة
 دفع المذمى لا لأصل حتى يقوم دليل على العارض كما قد مر قريبا (تتوزد وأما مذهب المذمى
 فمذهب خلاف) فقبل لا اعتبار به أبدا وإنما الاعتناء به فاشى ولو ادعى شافعي شذوذا
 الجوارى منى معهما أو قيل لا يتوزد والاوجه أن ياله أى المذمى (قوله هل تعتقد
 وجوب شذوذا الجوارى أولا) قال قال عتقد رها بخلاف على الحاصل وان كان لا يعتد به
 على السبب (قوله واعتقد مذهب) أى تبع البصر والذى يظاهر القول به لانه سبب مذهب
 المذمى عليه بل مذهب الدامى كما هو أحد الأقوال الثلاثة حتى لو ادعى شافعي شذوذا الجوارى
 عتقد حتى معهما الا يرى ان أهل السنة اذا انحازوا لغيرهم مذهبهم معتقدا به هذا أولى
 فليتأمل على ان قصدا برما تامة أمورون بالحكم مذهب سبب ما ان سبب فوجه الله تعالى
 من الماطان عن نصره (قوله له عدم تكرار رقه) لأن ما تدر لا يبت ترق وان لحق دار الحرب
 لأن لو طفر به فوجهه اقتضى فقط ان لم يزل كما مرى به وادعوا أنه يكفى بالامه حال المذمى
 عملا باستصحاب الحاصل كما في مسئلة اطعون (قوله على الحاصل) يصط السبب على أنه
 ما بين كما عتق قائم الآن لا ما عتقه بل واذ أنه عتقه لم يشرعنا الى رقه في تضرر بصورة هذا
 المذمى وكذا ياب الى الامه ط (قوله ومذهب) أى من المذمى أو أقل حوى مثاله
 اذا توجه حلف على المذمى عليه فاعطى المذمى مثل المذمى أو أقل صح (قوله والسبب منه) أى
 على نى من المذمى لأن معنى الصلح على الخطيئة حوى فيكون السداد أعظم من الصلح
 وسبب هذا يصحاح الى كنهه وظاهر ما قرره المذمى أخذ المال في القدا والصلح عن المذمى
 انما يصل اذا كان المذمى محال يكون الخوف منه بدلا كما في الصلح عن الكار فان كان

في تضرر المذمى
 ومثاله انه لا اعتبار
 بمذهب المذمى عليه وأما
 مذهب المذمى فمذهب
 خلاف والاوجه ان ياله
 القاضى هل تعتقد وجوب
 شذوذا الجوارى أولا واعتقد
 المذهب (وكذا أى بخلاف
 على السبب اجابا على
 لا يرفع) برافع بعد
 ثبوت (كذلك لم يذمى)
 على مولاه (عنه) عدم
 تكرار رقه (و) أما (في
 الامه) ولو ساد (وا) بعد
 المكافاة فمذهب رقه حا
 بالحق حلف مولاهما
 (على الحاصل) والحاصل
 اعتبار الحاصل الاضرد
 عدم سبب غير منكر
 (ومع فداء المذمى والصلح
 منه)

بطلانهم بجزء البحر (قوله لم يثبت ذنوبكم) قال الجوى لما روى
عن حذيفة بن اليمان قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول
يحيى فيقال هذا بينه وبينكم ولا يثبت ذنوبكم بجزء البحر
يقع في القبل والقال فان الناس بين الحق ومكذب قال الفقيه
حسن قال عليه الصلاة والسلام بجزء البحر ذنوبكم بجزء البحر
يقال أي لازم من جهة الحرم والمرونة وصيانة الحرم أي متأكد
لا الشرح كما هو المتبادر من العبارة نعم هو غريب واجب شرعاً لما
الحلف صادقاً وقد وقع من الذي صلى الله عليه وآله عليه وسلم لم يثبت
بأنه قد من التكليف أي ليس له دعوى أن يحلف بعد (قوله لأنه أي لأن المدعى أنه قد حلفه
في اليمين بأنه قد أتى ما حلف عليه (قوله أنه أي لأن المدعى أنه قد حلفه
المالك منه (قوله حقه) أي حق خصوصيته بأنه ذم المال منه (قوله لأنه أي اليمين) ذكر
باعتبار كون اليمين قسمها ولا يفي مؤنة (قوله أو تركه عليه) لا وضع أو تركه قال فينا
الحطاب قبله ولا يظهر التعيين به (قوله بخلاف البراءة من المال) أي فأم الله أنه قد حلفه
منه وكذا من الدعوى أي يصح لأنه حقه (قوله لأن الحلف له) أي هو حق الحاكم
حق لو حلفه ما عني ولو عند الحاكم لا يعتبر كما تقدم فلا يصح الإبراء عن حق غيره وإنما يصح
في الله ما هو الصالح اختصاصاً على خلاف القياس بالحديث الذي ذكره لأن بأنه ما هو الصالح
بأنه المدعى على أنه هو ما يدعيه على نفسه أو صلحاً عنه فله سقط دعواه في حق اليمين
لا فسد (قوله أهدم ركن البيع) وهو مبادلة المال بالمال في بيع ركن لا يظهر من دليل لا سراح
ويشاهد كذا الذي سبق في أول البيع بأن المال يحل البيع على أن عبارة الدرر وخلاصة من
ذلك حيث دللنا أن الشرع قد عاقب المال بالمال والغير ليست به له وحيدته فبارة الدرر
أظهر من قبل ولأنه إسقاط لليمين فسد أو المارح لا يتركه لأنه ليس حقه بل له أصح كما مر بخلاف
الأول فان الله ما هو الصالح وقع من المدعى وهو حق المدعى على نفسه (قوله والال) أي وإن لم
يكن عند الحاكم أو محكم لأنه حيث غيره غير معتبر كذا إذا كان عند أحدهما يمكن بحلف المدعى
لا الحاكم أو لم يعرف من أهدم ثبوت التكليف (قوله فله تخالفه) أي تخالف المدعى بما سبق من
أن التكليف له كما فاز وقع عند غيره لا يفي عليه حكمه فيرى قال في نور العيون أنه قد حلفه
قوله أن المدعى حلفه على هذه الدعوى عند قاضي كذا قبل ولو لا يثبت فله تخالف المدعى
لأنه يدعي بقاء حقه في اليمين ولو ادعى أن المدعى أبرأ من حلفه الذي ليس له تخالفه أن لم
يبرأ من المدعى بدعواه استحق الجواب على المدعى عليه والجواب ما قرار أو أنه كما روى قوله
أبرأ من الحلف ليس بقرار ولا إنكار فلا يصح ويقال له يجب خصمه ثم ادع ما شئت وهذا بخلاف
ما لو قال أبرأ من هذا اللف فانه يخلف فدعوى البراءة على المال اقرار بوجوبه والقرار
جواب ودعوى البراءة مسقط فيترتب عليه اليمين ومنهم من قال العيوب أن يخلف على
دعوى البراءة كما يخلف على دعوى التكليف والبراءة مال غني وعليه أكثر مما زماناً

للمدعى ذنوباً من
أمره ذنوبكم بجزء البحر
اليمين الصادقة واجب
قال في البحر أي ثابت
بدليل جواز الحلف صادقاً
(ولا يخلف) المنكر (بعدمه)
أبدل لأنه أسقط حقه
(و قد يثبت الذم والتكليف لأن
المدعى (لو أسقطه) أي
اليمين فسد بان قال براءت
من الحلف أو تركه عليه
أو وجهه لا يصح وله
التكليف بخلاف البراءة
من المال لأن التكليف
لله كما برز في وكذا إذا
اشترى يمينه لم يبرأ من
وصحكن البيع دور
(فصرح) استخفاف
شخصه وقال حلفه في حصة
أن حلفه على كذا أو محكم
زبر من قبل والافه تعليله
دور

وهيارة لدرر ولولم يكن له يستقواستقلقه أى أراد بحلف يادعى جازاته وتوبه علم ما في عبارة
 الشارح من الإيهام فتنبه أخذه سيدي الوادرجه الله تعالى ونقل أيضا عن البصر عن البراذنية
 ولو قال ادعى عليه حين أراد انقاض تعلقه أنه حلف على هذا المال عند قاض آخر
 أو رأى عنه ابره من قبل واندم عنه فدعوى والافان لا امام يبروى انطب ادعى مدعى
 عليه فان كل ادفع المدعى ون حلف لزمه المال لان دعوى الابرأ من المال اقرار
 بوجود المال عليه بخلاف دعوى الابرأ من دعوى المان اه وظاهر هذا القول
 اشارة الى ان الالف تعلقه أى والا يبرهن فله تعلق به أى تعلق ادعى الاول كامل (قوله)
 قلت ولم أر الخ) قال سيدي الوادرجه الله تعالى وجدت في هامش نسخة نسخة بخط جبر
 العلماء ما نصه فدروا فيما في أو آخر انما قيل كذب لشهادته فتدوى مكر تفتي معر بالاول
 ثم اخرجوا من الفتاوى وعبارته رجل ادعى على آخر دعوى وتوجهت عليه الغير لمعارض
 انقاض الغير عايه وقال اني حلفت بالاطلاق ان لا احلف أبدا والآن لا احلف حتى لا يشع على
 الطلاق فان ادعى بعض عليه الغير ثلاثا فيحكم عليه بالسكوت ولا يسطع عنه الغير
 بهذا اليمين اه (قوله فيصرر) هو محموله ما كل من الغير فيبقى عليه به لان الذي تقدم
 ان الالف انما هي قيد السكوت لاني قوله لا احلف لودع من ان هذا من الائمة وسبق من
 انما ان الالف لا يجزى من الحاق الضرر بها من الالف على الخاص على أو على
 لسبب فراهنا جانب المدعى أولى فله هذا الايعز بدعواه بالحلف بالطلاق وبقتضى عليه
 بالسكوت على ان ذلك يكون بالاولى لانه هو الذي الحق الضرر بنفسه ما قد ادمه على الحلف
 بالاطلاق كما افاده أبو السعود (وقول) لو كان ذلك حجة مجته تهييل به كل من توجهت عليه وير
 فيلزم ضياع حق المدعى ومحمد من الحديث واليمين على من انكر متدبر والله تعالى اعلم
 واستغفر الله العظيم

باب التحالف

التحالف من الحلف ينتج الحاد وهو قسم واليمين فيكون معناه انقسام واما الحلف بالكسر
 فهو العهد وفي الجهر عن اقامه من تحالفوا فاعادوا وفي المسباج الحليف المأهله يقال
 منه تحالفوا فاعادوا واما ما دعى ان يكون امرهما واحدا في الشهادة واليمين ليس مراد
 هنا ونما مراد حلف الما قد بين عند الاختلاف يريد به ان كلامهم المريد كالتحالف بمعنى
 التقاسم وهذا اصطلاح جديد من الافة ولا يذهب عليه ان هذا لغة عن دأب اهل اللغة
 طامم يذكرون صلب الماد في كل كلمة ثم شرعوا على المزيدات فارة ولا يفرعون اخرى وهنا
 كذلك حيث فرعوا لم يذهب الى الحلف بالكسر ولم يفرعوا به على الحلف بالفتح تدرب كالالتحفي
 (قوله ذكر غير الاثنين) انما سبب الوضع الطبع (قوله في قد مر) دخل فيه ومن السابق
 المسم كادخل الم في مبيع بجر (قوله او وصفه) بان ادعى البائع انه يدرهم رابحة
 ولا ادعى المشتري انه يدرهم كسب (قوله او جفته) بان ادعى البائع به بالفاطير والمشتري
 بالدرهم وكذا لو اختلفا في جنس العقد كالكوبة واسمع على المختار فيهما (قوله او في قد مر مبيع)

قلت ولم ابرأ لوقال اني
 قد حلفت بالاطلاق الى
 لا احلف فيصرر
 (باب التحالف)

ما تقدم بين الواحد
 بين الاثنين (اختلفا) أى
 المتبايعات (في قد مر من)
 او وصفه او جفته (او) قد
 قد مر (مبيع) كسب من
 برهن

لانه نوردعو بالبحر (وان
برهنا مثبت الزيادة)
اذالينات للاثبات (وان
استلزامهم) اي الثمن
والمبيع جميعا (قد برهان
البائع لو) الاختلاف في
الثمن وبرهان المشتري
اوفي المبيع (نظر الاثبات
الزيادة (وان ههنا) في
الصورة الثلاث عن
البينة فانه في كل عقالة
الاخر في (و) ان (لم يرض
واحد منهم) بدعوى
الاخر

ولم يتعرض للاختلاف في رسمه او جنسه لانه لا يوجب التحالف بل القول فيه البائع مع عينه
صرح بالاول في الظاهرية على ما سطر كره ان شاء الله تعالى عند ذكر الشارح له ولم ادرى صرح
بانثى ولو كان يدخل تحت الاختلاف في اصل البيع تدبر (قوله لانه نوردعو بالبحر) وافي
في لا يخرج من الدعوى والبينة اقوى لاسما تلتزم الحكم على القاضي بخلاف الدعوى وفي البصر
عن المصباح البرهان الجلي. فلو صاحها فيسئل النور رائدة وقيل اصلية وسبى الاظهرى
اقول في هذا في باب اثبات الثمن رائدة وقوله برهن فلان مولود. جواب ان يقال ابره اذا
جاء بالبرهان كقول ابن لامراني وقال في باب الرباعي برهن اذا انى بجملة اه (قوله وان
برهنا مثبت الزيادة) بانها كان او مشتريا دعوى ادلا معارضة اى في الزيادة اى ان برهن
كل منهما في صورتين حكم بان اثبات الربا وهو المانع ان اختلاف في عدد الثمن والمشتري ان
اختلاف في قدر المبيع وهذا مقتضى عدم كلامه وكذا اذا اختلف في وصف الثمن او جنسه
وبرهن كل على ما ادعى حكم مثبت وصف او جنس اقتضى زيادة وهذا مقتضى بيان كلامه
وباقه ابد احبب شرح. بيان اختلاف لاجل بان القضاء يجري في الاختلاف في وصف
الثمن او جنسه تدبر (قوله اذالينات للاثبات) ومثبت الاقل لا يعارض مثبت لا كثر
ولان الماني منكم ويكفي ما بين فلا حاجة بمثبت بخلاف مدعى الزيادة لانه مدع حقيقة
ولا به طعن بدعواه بل برهان في الزيادة في ثمن البائع مع هذه الجارية بعد له هذا وقال
المشتري اشتري بثمانية دنانير فصار ثمانية دنانير فبينة البائع اول لام اثبات الحق له فيه
ولاخرى تنفيه والبينة للاثبات دون لنق (قوله وان اختلفا فيهما) اى الثمن والمبيع جميعا
بان ادعى البائع اكثر مما يدعيه المشتري من الثمن وادعى المشتري اكثر مما يدعيه البائع من
المبيع في حالة واحدة. بينة البائع اول في الثمن وبينة المشتري اول في المبيع لان ههنا البائع
في الثمن اقربا ما دونه لمشتري في المبيع اكثر اثباتا درر وصوره في العمارة بما اذا قال
بائع ههنا هذه الجارية بمائة دينار وقال لمشتري بمائة دينار واخرى بمائة دينار واثباتا
البينة فبينة البائع اول في الثمن وبينة المشتري اول في المبيع نظر الى اثبات الزيادة ههنا
جميعا للمشتري بمائة دينار قبل هذا قول ابي حنيفة آخر وكان يقول اولاد هو قول زفر يقتضى
هم مالا لمشتري بمائة دينار وعشرين دينار (قوله لوى الثمن) يجب اسقاط لوهنا وفي قوله لوى
المبيع ح لان في زيادة لوهنا في الموضع خلا وعبارة الهاديه ولو كان الاختلاف في الثمن
والمبيع جميعا بينة المانع في الثمن اول وبينة المشتري في المبيع اول نظرا في زيادة الاثبات
مدنى (قوله في الصورة ثلاث) ههنا اوفى ههنا (قوله فان رضى كل عقالة لاخر فيها) باب
رضى البائع بالثمن لم يذكر كره المشتري عند الاختلاف ههنا اوفى لمشتري بالمبيع الذي
ذكره البائع كان لاختلاف فيه اوفى كل قول الاخر ان كان الاختلاف فيهما اول في
التعريض ان يقول فان تراخى باهلى ثمنى بالرضى البائع بالثمن الذي ادعاه المشتري اوفى
المشتري بالمبيع الذي ادعاه البائع عند الاختلاف في احدهما اوفى كل بقول لاخر عند
الاختلاف ههنا لان ما ذكره الشارح لا ينفصل الا صورة الاختلاف فيهما اتمل (قوله وان
يرضى واحد منهم بدعوى الاخر فافاضا) قيد به للاشارة الى ان القاضي يقول لكل منهما ما

ان قرصى بهوى صاحبك والاضحى البيع لان لصدا قطع المارة وقد امكن ذلك برضا
احدهما بما يدعيه الآخر فيجب ان لا يجعل المضى بالفسخ حتى يسأل كلامه بما يتاخر
في الدرر وهذا ايضا ان كان قبل القبض لان كلامه منكروا خصا في بعده لان المشتري
لا يدعي ان البيع قد بقي دعوى البائع في زيادة الثمن والمشتري - كرهه فكل - يكنى
حلقه لكن هرفنا في حديث اد الخلف المتبايعان والسلعة طاعة بغير اتمها او ثرا اذا قال في
الاشياء او يستغنى من ذلك ما اذا كان المبيع عند الخلف كل بعثه على صدق دعواه فلا
تخالف ولا دفع ويلزم ابيع ولا يثبت في المشتري كما في الواقعات اه ويدعم من
الثنى ما ذكره المشتري لانه عند تكرار زيادة لان البائع قد اقران العبد قد عتق (قوله تعالى) اي
اشترى كالخلف فهو ثاني وظاهر كلامهم وما سياتى انه يقع ايضا على خلف منه (قوله
ما لم يكن فيه خيار) لا احدهما قال الحوى وشارحه رهما الى ان البيع ليس فيه خيار
لا احدهما ولذا قال في الاصله اذا كان له المشتري خيار روزه وخيار عيب او خيار شرط
لا يتصلان اه والبائع كالمشتري وظهر انه يتعين عليه الفسخ لو لم يتجرى ويحرم
والفصدان من له خيار فمفكر من الفسخ فلا حاجة الى تخالف ولكن ينبغي ان البائع اذا
كان يدعي زيادة الثمن واكرها المشتري فاختار له المشتري يمنع الخلف والمختيار
لذاتهم فلا ولو كان المشتري يدعي زيادة المبيع واسما في ذكرها فاختار البائع معه
انكره من الفسخ وامان المشتري فلا هذا ما ظهر في تحرير الاخلا بصر وحاصله ان من
له الخيار لا يتمكن من الفسخ دغما فيبني تحصيل الاطلاق (قوله فيفسخ) لانه يستغنى من
التخالف حيث (قوله وبدا) اي القاضى بين المشتري أى في الصور الثلاث كما في شرح ابن
الكيال وكذا في صورة الاختلاف في الوصف والجنس (قوله لانه البادى بالانكار) لانه
باطل اولاً بالثمن وهو ينكره ولا حجة الى ان يترك كل فتحة فائدة يكون له بالامه الثمن ولو بدأ
بين البائع فكل فاعرف مطابقة تسليم المبيع حتى يستوى الثمن وهذا ظاهر في تخالف
في نفس امانى المبيع مع الاتفاق على الثمن ولا يبدل لان البائع هو المنكر فانه اظهر البداهة
وبشهده ما سياتى انه اد اخلاف المزجرو المستأجرى قد والمدة حتى بين المزجرو الى ذلك او ما
لغته تسمى ويبحث من هذا العلامة الرسمى (قوله وهذا) اي البدء بين المشتري (قوله
مباشرة) وهى بيع سلعة بسلعة (قوله او صرفاً) هو بيع ثمن (قوله فهو محرم) لان كلا
منهما في حقه ما يشترط وجه فاستوى باجماع القاضى ولانها ما يستلزم ما علم يمكن احدهما ما سياتى
(قوله وقيل يقرع ابنه لان) هذا ارجح الى ما قيل فقط لا الى المباشرة وصرف لانه لم يحدث
وجها خلافاً قال القاضى وبدا بين المشتري عند محمد وادى يوسف وزهر وهو رايه عن ابي
حنيفة وعليه الفتوى وعن ابي يوسف انه يبدأ بين البائع وهو رايه عن ابي حنيفة وقيل
يقرع بينهما في البداهة اه (قوله ويقتصر على لنى) بان يقول البائع والله ما يامسه بالف
ويقول المشتري والله ما اشترته بالخير ولا يرد الاول ولقد بعثته بالخير ولا يرد الثاني ولقد
باعنى بالف لان الايمان على ذلك وضمنه لا ترى انه يقتصر عليه في القسامة بطولهم ما قلنا
ولا علمنا به فالتلا والمضى ان البين يجب على المنكر وهو لى فيخلف على هبة النى شعاعاً

تخالف ما لم يكن
فيه خيار فيفسخ من له
خيار (وبدا) بين
(المشتري) لانه البادى
بالانكار وهذا (لو) كان
(بيع بين يدين ولا يبدى
كأنه فاجبة او صرفاً) فهو
محرم وقيل يقرع ابنه لان
ويقتصر على النى

بأن الخلاف واجب عليه لانكاره وانما يجب على الساتع والمشتري لان كلاهما اشكر (قوله في
 الاصح) اشارة الى تنوع ما في الزيادات باسم الانبات الى التي تا كيد او عيارته بخلاف الساتع
 بانه ما بعه بالف وانه ياعه بالذي ويخلف للمشتري والله ما شتره بالقبز واقد اشتراه بالف قال في
 المنع والاصح لاقصاوعلى النفي لان لايمان على ذلك موضع (قوله بطالب احدهما) وهو
 الصحيح لانهم ما ما ما لم يثبت مدعى كل منهم ما بقي به ما يرضى بجهول بفسخه القاضي قطعه
 بالحدارعة وقرع عليه في بسوط بدولة فلوطى لمشتري الجارية المبيعة بعد الخلاف وقبل
 الفسخ محل لاسم المخرج عن ملكه سلم بفسخ القاضي درر وفسخ القاضي ليس بشرط حتى
 راسخا ما فسخ لان الحواشي ما طاهره ان فسخ احدهما لا يكفي وان اكتفى بطالبه بصر
 وحوى وقوله في الدرر لوطى المشتري الجارية الخ فيه فان وطاء لا يمنع من رد هابه
 الفسخ لان الخلاف بخلاف ما لو ظهر ما يجب قد رجم به بالوطاء حيث لا يملك رد هاه وانما يرجع
 بالنقصان الا اذا وطى الاختيار بكارهتها فوجد هاهنا بوزع من راعته ولم يملك اه فيفرق
 بين هاهنا والامان وهو ان الزوجه اذا اتلعا فالقاضي يفرق بينهما على التفریق او لم يطلبه
 لان حرمة الحمل قد ثبتت شرعا وان على ما قاله عليه السلام لا يحنث من ابداه
 الحرة حتى الشرع والامانة قد فسخه فلهما بدل قوله عليه السلام والاسلام فخر اذ
 قوله وطاهما لا حاجة اليه لعله بالاولى (قوله ولا يفسخ بالخالف) في الصحيح اي بدون
 فسخ القاضي لان ما ما ما لم يثبت مدعى ما يرضى به ما يرضى به لا يفسخه القاضي قطعه
 لانه ما رعه او ما لم يثبت بدل يرضى به بالبدل وهو فسخ رواية ولا بد من الفسخ في القاض
 حوى (قوله ولا يفسخ احدهما) اتفاقا حتى لا تحروا ولاية احدهما عليه بخلاف القاضي
 فانه الولاية امامة (قوله بل يفسخهما) اي بدونه على القاضي لان له ما الفسخ
 بدور ختلاف فكذلكه كمن يفسخه قد البيع براض ما يفسخه ولا يحتاج الى قضاء قاضي
 اضراره هو ما ذكره الشارحون انه ما لو فسخه ما يفسخ لا توقف على القاضي وان فسخ
 احدهما لا يكفي ون كفى طالب احدهما (قوله رعه دعوى الآخر) لانه جهل بالذ
 لم يرضى دعوى معارضة لدعوى الآخر فلهذا لم يفسخه اي بدونه دعوى الآخر
 (قوله باقصة) مذهب قوله لم يفسخ لا مجرد لشكوك بل اذا اتصل به امضاء قال في التبيين
 لانه بدون اتصال التصاميم لا يجب شيئا معني اعتبار البذل فظاهره ما على اعتباراته اقرار
 فلا فخر اقراره شبهة بل لا يكون موجبا لانه (قوله والسلطة فائقة) اقراره
 اذا ملكت وما في من رقه ودهمه كله اي من التصاميم والفسخ (قوله كاختلافهما في
 رقه) اي اضراره ببعده مرقى رقه ووزنه مائة رطل تم جبال رقه فارغا ليرده على صاحبه ووزنه
 على رطل فقال لا يمنع من هذا رقه وقابله ترى هو ذلك فالقول قول المشتري سواء
 لكل رطل نعم اولم يسم بفسخه اختلاف في الموضع وفيه القول قول القابض وان كان في
 مذهب اختلاف في الموضع في يجب التصاميم لان لا اختلاف فيه وقع مقتضى
 اختلافهما في رقه (قوله فاهول للمشتري) لان القول قول القابض آمنا كان او تمسما
 (قوله ولا تصالح) وان لم يرضى منهم ما لا اختلاف في اخذ فانه يرضى به اثنان وتسمى

في الاصح (وفسخ القاضي
 البيع بطالب احدهما
 او بغيره ما ولا يفسخ
 بالخالف ولا يفسخ احدهما
 بل بفسخه ما بصر
 (ومن اكمل) منه ما (لانه
 دعوى الآخر) بالفسخ
 واصله قوله صلى الله عليه
 وسلم ان الخلاف المتباين
 والامانة فائقة بهيتها
 فهاهنا اوتراة وهذا كله
 لو الاختلاف في البذل
 مذهب ودان في ضمن حق
 كاختلافهما في الرق
 فالتول لم يثبت نرى في انه
 الرق ولا تصالح

عما بين ذلك من ليس مقصود بل وقع في ضمن اختلافهما في الرق وهو الصريح المبيح
 ولورد المشتري الرق وهو عشرة أرطال فقل الدائع الرق غرضه وهو ستة أرطال فقول
 المشتري مع بيته لانه ان اعتبر اختلاف في تعيين الرق المقبوض فالدول قول القاض
 كالـ أو أميد وان اعتبر اختلاف في الشيء فيكون القول المشتري لانه تكرار (قوله)
 كما لو اختلف في وصف المبيع) محترز وله سابقا أو وصفه أي الشيء والحاصل انهما اذا اختلفا
 في الوصف فان كان وصف الشيء كما اذا وان كان وصف المبيع فالدول لبيع ولا يختص
 بقوله فالدول لبيع ولا يختص لان اختلافهما ليس في البديل لكن المشتري يدعي اشتراط
 أمر زائد والباقي مشترك والقول للمسكر بجيبه (قوله) لكونه لا يحتل به قوام العقد (قوله)
 اختلاف في غير المقصود عليه وبه فاشبهه الاختلاف في الحد والبراء (قوله) وهو أجل
 أطلقه فمن اختلف في أصله وقدره فالدول للمسكر الرق لاختلافه ولو اختلف في الاجل في
 السلم فانه أيضا فان اختلفا في باب ونحو الاختلاف في مضمونه فان القول له المشتري
 لانه حقه وهو تكرار في ما يصفه كذا في ما يصفه في الرق في البائع وقوله ولا أجل أي في
 أصله أو قدره أو في مضمونه أو في قدره ومضمونه في الاصلين القول قول البائع مع بيته وفي
 الثالث القول قول المشتري وفي الرابع القول قول المشتري في المضي وقول البائع في القدر
 وبقي العقد يدل فيهما في غاية البيع ثم هو ملو دعي عليه أنه اشترى بشرط كونه كاتباً أو دار
 فلا حاجة الى تقديمه وفي آخر ما يوجب تنقي من الاختلاف في الاجل فالو اختلف في الاجل
 في السلم لم يبار ادعاء أحدهما ونفاذ الآخر فالقول فيه للمدعي بعد لامام لانه فيه شرط وتركه
 فيه مفقود فالدول له واقدامهما عليه يدل على العدة بخلاف ما نحن فيه لانه لا يفتق لها عدة
 والتمس عليه فكان القول ان فيه اه وفيه عن الظاهر يقال محمد بن الحسن في رجاين
 تبايعا شيئا واختلفا في الشيء فقال المشتري اشترى بثلث درهمين وثلث درهمين
 شهرين او أدى لي كل شهر درهمين ونصف وقال البائع بثلث درهمين وثلث درهمين
 اشهر على أن تؤدي لي كل شهر عشرة دراهم وأقاما بالينة قال محمد تقبل منهما ادعاهما بأخذ
 البائع من المشتري ستة أشهر كل شهر عشرة وفي الشهر السابع مائة ونصف فاشترى بأخذ بعد ذلك كل
 شهر درهمين ونصف إلى أن يتم له مائة لأن المشتري أقوله بثلث درهمين وثلث درهمين على أن يؤدي اليه كل
 شهر درهمين ونصف وبرهن دعواه بالينة وأقام البائع البينة بزيادة ثلثي درهمين على أن يأخذ من
 هذه المائة مع ما أقوله المشتري في كل شهر عشرة قال محمد بن الحسن البائع في كل شهر مائة
 ونصف وما أقوله المشتري في كل شهر درهمان ونصف فادأخذ في كل شهر عشرة فادأخذ في
 كل ستة أشهر دعواه مائة درهمين وما أقوله المشتري مائة درهمين في كل شهر فادأخذ في كل شهر
 من الخمسين خمسة فادأخذ البائع مع ما أقوله المشتري في كل شهر وثلث سبعة ونصف ثم يأخذ
 بعد ذلك في كل شهر درهمين ونصف إلى شهرين ثم حتى يتم المائة وهذه مسئلة مبهمة يقف
 عليها من أمم النظر في ما ذكرناه (قوله) وشروطه (قوله) أي بالشيء من المشتري (قوله)
 أو خيار) فالقول للمدعي بالذهب وقد ذكر القولين في باب خيار الشرط والذهب
 ما ذكره من أنهما إيمان عارض الشرط والقول للمدعي بالذهب عارض ولا فرق بين

كذا في اختلاف في وصف
 المبيع فالدول للمدعي على
 أنه كاتب أو دار وقال
 البائع لم اشترط فالدول
 للمدعي ولا خلاف طهرية
 (قوله) في ما يصفه في
 المبيع لانه لا يفتق له
 عدة فالدول له (قوله)
 في ما يصفه في المبيع
 فالدول للمدعي (قوله)
 في ما يصفه في المبيع
 فالدول للمدعي (قوله)

أصل شرط الخبر و قد ورد عند علماءنا الثلاثة و ينص القائلون على ذلك و قالوا في البناء
 (قوله أو ضمان) أي ضمان النسي بان قاله كذا بشرط ان يشك في النسي فلان وانكر
 المشتري و منه لا ضمان المصلحة سوى قاله قول المنكر (قوله وقبض المشتري)
 أو قبض البعض أو ابراء الكل و قد يبالغ فيه مع ان كل النسي كذلك يقع و هم و هو ان الاختلاف
 في أصل بعض الثمن لما أوجب التحالف كما - يقذهب الوهم الى أن الاختلاف في قبض بعضه
 يوجب التحالف أصلاً - انصرح به كره دفعه الى ان يرد على قوله ان قبضه ليس بالاشتراك
 في دفع الوهم و ايراد قبض الاستيعاب يشمل الاختلاف في الخط والبرء ولو كان كما في معراج
 الدراية (قوله والمقول المنصهر بيمينه) لانه اختلاف في غير المعقود عليه و به فاشبه
 الاختلاف في الخط والبرء و ان كان به دامة لا يحتل ما به فوأم له قد عرفت الاختلاف في
 وصف النسي أو غيره فانه بمنزلة الاختلاف في لغة و قد عرفت ان التحالف لان ذلك يرجع الى
 نفس النسي فان النسي دين و هو يرفع بالوصف ولا كذلك الاجل فانه ليس بوصف الا ترى أن
 النسي موجود به و منه مضمون القول المنكر لخبر الاجل مع بيمينه لان ما يشان امارض
 الشرط والقول المنكر العوارض بغيره قال العلامة المقدسي ولان أصل النسي حتى اتيان
 والاجل حتى الم - تر ولو كان وصفه ان يرجع الاصل وكان حقه البائع ولفاظه ان يقول هذا
 خلاف المعقول لانه لا يدل على الموصوف على بقا المصلحة و قد عرفت ان قول مع فاق
 الموصوف بان تزل صفاته - دكم المبيع فمعنى غير اذ أو ينقص مع صفاته - تمام
 (قوله وقال زفر و النسي ينص القائل) أي في المصان الثلاثة وهي الاجل والشرط وقبض
 وهو النسي وعليه صاحب المواهب بقوله وان خلت في الاجل أو شرط خيار أو غير النسي
 لم ينص اما عندنا أو اكتفا بيمين المنكر حيث أشار بعضنا في خلاف مالك و الشافعي
 وباكتفاء الى خلاف زفر فكان على اشرار ان يرد على الكاويج - ان في اختلاف طاهر
 على الاجل حيث قال و قد زفر و الشافعي ومالك ينص القائل في الاجل اذا اختلف في أصله و قد عرفت
 (قوله ولا تحالف اذا اختلفا) أي في مقادير النسي معراج ومثله في حق الجميع (قوله
 هذا هلاك المبيع) أي عند المشتري أما اذا اختلف في البائع قبل قبضه انفسخ المبيع ط
 ومعراج وأقاده في الاجل وما عدا ذلك لا فرق بين كون الاختلاف به هلاك أو قبله (قوله
 أو نعيه بما لا يرديه) هذا اذا اختلف في الهلاك لانه منه تأمل ثم ان عوارضهم هكذا أو صاروا
 لا يرد على رد المبيع فان في الكفاية ان زاد في زيادة منفصلة أو منفصلة - أي زيادة من
 الذات كمن و ولد و غيره قال في غير الانكاد أو انفسخ الى زيادة منشؤها الذات بعد المنفعة
 منفصلة كانت أو منفصلة كولد و ارض و غيره و اذا اختلفا في منفعة - أي في زيادة المنفعة
 انفسخ المبيع من العين مع الزيادة ولو لم ينشأ من الذات سواء كانت من حيث المهر أو غيره
 كانت قبل القبض أو بعده يتحالفان اتفاقاً ويكون الكسب للمشتري اتفاقاً - قال
 الرملي وقد صرح بان الزيادة المنفعة بالمبيع اني يتولد من الأصل ما نفع من لرد الكافور
 والبنار و طس الحنطة ونحوه الموم و غير ذلك لا يوجب جدي من ذلك لا تحالف عند هذا خلافاً
 لعمد و لانه تعالى أعلم ولم يذكر انساب الشارحين واصحاب المناوي اختلافه ما به الزيادة

أو ضمان (وقبض بعض
 ثمن والقول المنكر)
 بيمينه و قال زفر و الشافعي
 يتحالفان (ولا تحالف اذا
 اختلفا) (بهلاك المبيع)
 او نحوه من ذلك او
 نعيه بما لا يرديه

ولا بعد دعوت لما هنا من أو أحدهما مع شدة الحاجة الى ذلك وقد ذكر ذلك مفصلا في
 التارخية خارج البهائم ثم بحث في الكتب فرأيت ابن مفلح قال في شرح الجمع اعلم
 ان مسئلة التفرقة المذكورة في المخطوطة وقد اهلها المصنف ثم انفق الى زيادة ان كان من حيث
 الذات بعد القبض متصلة كانت او منفصلة متولدة من عينا كالولد او بدل العين كالارش
 والعقر يتصانفان عند محمد خلافا لما اذا كانا يتردان القيمة عند الانشائه المشتري ان
 يرد العين مع الزيادة وقبل يتردان ان يرضى المشتري او لا قيدنا الزيادة بقولنا من حيث الذات
 لان الواكأن من حيث السعر يتصانفان سواء كان قبل القبض او بعده وقيدنا بقولنا متولدة
 من عينا لان الواكأن في ذلك يتصانفان سواء كان قبل القبض او بعده وقيدنا بقولنا متولدة
 التارخية وفي ان يرضى وان وقع الاختلاف بين ورثته ما أو بين ورثة أحدهما وبين الخي فان
 كان قبل قبض السلعة يتصانفان بالاجماع وفي شرح الطحاوي الا ان العين على الورثة على
 اعم وان كان بعد القبض فذلك عند محمد وعلى قول أبي حنيفة والي يوسف يتصانفان وفي
 شرح الطحاوي والقول قول المشتري او قول ورثته بعد وفاته وفي ارفق الخلاصة رجل اشترى
 شيئا بمائتين البائع او المشتري ووقع لاحد لاق الثمن بين الخي ورثة الميت من مائتين البائع
 فان كانت الساعية في يد الورثة يتصانفان وان كانت الساعية في الخي لا يتصانفان عندهما وقال
 محمد يتصانفان هذا اذا مات البائع فان مات المشتري والساعية في يد البائع يتصانفان عند الكل
 وان كانت الساعية في يد ورثة المشتري عندهما لا يتصانفان وعلى قول محمد يتصانفان وهذا
 المعتمد بغير لغة ودع عليه ومن ذكر مسئلة التفرقة بالزيادة فالمتصور الاختيار والمناج والتفرقة
 بالعين الدار ورواها عنده تعالى اعلمه (واقعة حال) واختلاف المشتري مع لو كيلي قبض
 العين هل يجرى التفرقة بينهما وقد كتبت الجواب لا يجرى اذا لو كيلي قبض بالقبض لا يضاف
 وان كانت الموصومة عند الامام قيد في الخي اقرب له واذا حضر الموكل المباشرة لافقه
 وطله بالزيادة في المائتين منتهى اه ثم ان الشارح تبع الدرر ولا يفتي انما قالوا في
 عات من شعولة العيب وغيره تأمل (قوله وحاشا للمشتري) لانه كزيادة الثمن فلو ادعى
 البائع ان ما دفعه له البه بعض منه هو المبيع والباقي ودبغة فيبقى ان يكون القول قوله لانه
 منكر قديك ابا في وليراجع (قوله الاداء) استلحقه ابا في الخ) او فانما جايته القان بقيام
 القيمة مقام العين بخلاف ما اذا كان المشتري الذي يخرجه يجعل قاضيا يستلحقه ويلزمه
 المبيع وما رد كالموالات في يده فلا يضاف والقول في اسكار الزيادة بينه ولو استلحقه البائع
 كان فسخا للمبيع كالموالات في يده فلا يضاف والقول في قاضي زدي قوله عدله
 المبيع لو عند المشتري وأراد غير المشتري الاجنبي فام ما يتصانفان على قيمة المبيع كافي
 التبيين والصبر (قوله) وقد بحثوا شافعي يتصانفان ويخرج على قيمة المائتين) وهل تعتبر قيمة
 يوم التفرق أو القبض أو اثناء ما يراجع (قوله وهذا) أي الاتساع على غير المشتري (قوله)
 لو انفق دينان كان دراهم أو دنانير أو مكيلا أو موزنا وان كان عينا كان القيمة مقايضة
 خاصة انما هي - وهذا لا أحد البديين يتصانفان بالاتفاق كما صرح به الشارح (قوله) فلو مقايضة
 خاصة وان اشتقاق كون بدل دين أو عينا ان ادعى المشتري انه كان يتصانفان عندهما

(وهنا انما تسمى) لا اذا
 استهلك في يد الخي
 اشترى وقال محمد وشافعي
 يتصانفان ويخرج على
 قيمة المائتين وهذا لو انفق
 دينان لم يفرق بينهما
 اجابا

وان ادعى البائع انه كان ميناو ادعى المشتري انه كان دينالا بضاعتهما والقول قول المشتري
 كفاية (قوله لان المبيع كل منهما) أي فكان العقد قائما بغير ما بالباقي منهما (قوله ويرد
 مثل الهالك) ان كان ميناو وقبضه ان كل قبضار قوله كالواختلاف في جنس الثمن الخ) كاف درهم
 والحد يناروه هذا تشبيه بالمفاضلة فانهم ما يتساوون بالاختلاف وانما كان كذلك لانهم لم يتفقا
 على غنى فلا بد من التفاضل ففصح كما في الجور وبه - هذا تعلم ان الاختلاف في جنس الثمن
 كالاختلاف في قدره الا في مسته وهي ما اذا كان المبيع هالكا والحاصل انه اذا هلك المبيع
 لا تضاعف عندهما - فلا فائدة اذا كان الثمن دينارا وختافا في قدره أو وعضه ما اذا اختلفا
 في جنسه أو لم يكن دينارا فلا خلاف في تضاعف (قوله ولا تضاعف - ههناك بعضه) أي هلاكه
 هذا القبض كما ذكره قريبا لارضا الفاعل بعد القبض ثبت بالنص على خلاف القياس وورد
 الشرع به في حال قيام السلطة والسلطة اسم لغيره فلا شئ بعد قوت بوجوبه ولا يمكن التضاعف
 في قبضه لاهل اعتبار - منه من الثمن ولا يمس القبض على قيمه - ما واقعته تعرف بالظن
 والحار فيؤدي الى التضاعف مع الجهل وذلك لا يجوز (قوله عند المشتري) أي قبل نقد الثمن
 (قوله عند قبضهما) فلو قبله ببالسان في موتها وموت أحدهما أو لزيادة لوجود الانكار
 من الجانبين كفاية ولو بعد البائع قبل القبض فحاشا له ان يضمن عندهم (قوله لم يتضاعف عند
 أبي حنيفة) أي والقول قول المشتري يبينه لانه انما مضى بهد القبض بقيام السلطة
 وهي اسم لجميع المبيع كان قد مضى فاذ هلك بههناك انهم شرط وقال أبو يوسف بضاعتهما في
 على ويصح العقد به ولا يثبت انان في الهالك ويكون القول في عدم قول المشتري وقال محمد
 بضاعتهما على ما يقض العقد به - ما ويرد الى وقعة الهالك كالمبيع في (قوله الآن
 يرضى المانع بترك حصة الهالك أصلا) أي لا يأخذ من ثمن الهالك شيئا أصلا ويصح على الهالك
 كان لم يكن وكان له قبل لم يكن لاهل على انما مضى بهد بضاعتهما في غنمه ويكون الثمن كله في
 مقابلة المخرى وكلاهما لازم دعوى الآخر كما في غرر الانكار (قوله بضاعتهما) أي على
 ثمن المخرى فان خلفا فصح العقد بههناك ولا يثبت من ثمن الهالك ولا من قيمته من رأيهما
 بكل لزمه دعوى الآخر كما في التبيين (قوله هذا على تخريج الجهور) أي صرف الاستثناء
 الى التضاعف وله ما يبرط بدل هي - هذا لان المانع من عدم التضاعف حيث قال لم يتضاعف
 الا ان يرضى المانع (قوله وصرفه ما يرضى المانع) أي المانع في الكلام لان المانع ولا
 يتضاعف بعد ذلك بعضه بل يمين على المشتري قال في غرر الانكار بهد ذكره ما قد مضى وقبل
 الاستثناء ينصرف الى حلف المشتري المضمون من السابق يعني يأخذ من ثمن الهالك قدر ما غرر
 به المانع - ترى ولف لا الزائد الا ان يرضى البائع ان يأخذ القاشم ولا يتخصصه في الهالك فيزيد
 ليحلف المشتري ان المانع أحد لثمن صلحا من جميع ما ادعاه على المشتري لم يبق حاجة الى
 تحليف المشتري وعن أبي حنيفة انه يأخذ من ثمن الهالك ما غرره المشتري لا الزيادة فيبذل الثمن
 ويترادف في القاشم اه (قوله الى يمين المشتري) اعلم ان المشايخ متفقون على هذا الاستثناء
 فإدعاء على انه منصرف الى التضاعف لانه المذكور في كلام القدر في الكلام لم يضاعف
 لا ان ترك المانع حصة الهالك فيبذل الثمن وقال بعضهم انه منصرف الى يمين المشتري المقدر في

لان المبيع كل منهما - ما
 ويرد مثل الهالك أو قبضه
 كالواختلاف في جنس الثمن
 بعد هلاك السلطة بان قال
 أحدهما دواهم والآخر
 دنانيرهما فالوازم المشتري
 رد القيمة سراج (ولا)
 تضاعف (بعد هلاك بعضه)
 أو نحو وجهه من ملكه
 كمدين مات أحدهما
 عند المشتري بعد قبضهما
 ثم اختلفا في قدر الثمن لم
 يتضاعف عند أبي حنيفة
 روجه الله تعالى (الا ان يرضى
 المانع بترك حصة الهالك)
 أصلا لا يضاعف بضاعتهما ان هذا
 على تخريج الجهور وصرف
 المشايخ المانع الاستثناء الى يمين
 المشتري

الكلام لان المعنى ولا يتخالف بعد ذلك به منه بل لا يميز على المشتري الا ان يرضى الخى يفتد
لا يمين على المشتري لانه لما أخذ البائع بقول المشتري وصدقه لا يختلف المشتري ويكون القول
قوله بلا يمين وهذا انما يظهر ان لو كان الثمن مقصدا لا او كانت قيمة العبد من سواء او متعاقبة
مع المومة اما اذا كانت قيمة الهالك مجهولة وتنازع في القيمة في القول له اعلم انه والظاهر ان
القول قول المشتري في تعيين القيمة ويحرم ط والحاصل ان ايه اذا طقت بعض المبيع او
آخره المشتري عن ملكه لا يتخالف والقول للمشتري بيمينه الا ان يرضى البائع بترك حصة
الهالك فينتقلان فصاحب البائع انما يبايعه بما يقول المشتري ويخالف المشتري بانه ما اشتراها بما
يقوله البائع ويقضي العقد بينهما ما ويا هذا البائع القائم فقط ولا يفي له سواء لانه رضى بالسقاط
حصة الهالك هذا ما اتفقده عبارة الميسر وجعله الشارح تبعا لذي يلقى تخريج الجمهور
والذي تنه - مع عبارة الجامع المصنف فيروا اختلافه من حيث الخ عدم الخالف مطا فوان القول
للمشتري بيمينه الا ان يرضى البائع بترك حصة الهالك واخذ القائم مطا عايد به من جهة
اليمين ولا يفي له سواء لرضاه وانه تعالى اعلم (قوله ولا في قدر بدل كانه) أي اذا اختلف المولى
والمكاتب لا يتخالف عند الامام لان التصالح في المواقف اللازمة وبذل الكتابة غير لازم على
المكاتب مطلقا فلم يكن في معنى المبيع ولان فائدة اسكول ليقضى عليه والمكاتب لا يقضى
عليه ولان البذل في الكتابة مقابل بقتل الجرح وهو ملك التصرف واليد فيه للعالم وقد سلم ذلك
له ولا يدعى على مولاه شيئا وقد يمانان التصالح بعد القرض على خلاف القياس فلا يمانان
فيكون القول قول الله - كذلك كونه منكر او انما يصير مقابلا باعتق عند الاداء وقوله لا يقابل
اصلا فاعلم الشارح تبع فيه المصنف حيث حال للامام انما يفي به عدم الخالف في الكتابة
بان الخالف في المعاصات اللازمة وبذل الكتابة غير لازم على المكاتب مطلقا لم يكن في معنى
المبيع وقالوا يتخالفان وتفسح الكتابة كالمبيع وان كان المصنف ما يمانه فييات وان اقامها
قيمة المولى أولى لانها الزيادة لم يكن يعتق باذا قدر ما برهن عليه ولا يمانه ويحب بدل الكتابة
بعد عقته كمالو كانه على الله اذ أدى خمسة مائة عتق وكالو اخصق البذل بعد الاداء كالحق
التبيين (قوله وقدر رأس مال بعد اقالة عقد السلم) أي بان اختلاف رب السلم والمسلم اليه
في قدر رأس المال بعد اقالة السلم فقال رب السلم رأس المال عشرة وقال المسلم البديهة
لم يتخالفان الخالف وجبه ربح الاقالة وعود السلم أي مع انه دين وقد سقط والساقط لا يعود
ولام اليه يستبيع لي هي ابطال من وجه فان رب السلم لا يملك المسلم فيه الاقالة بل بسقطه
يكن في معنى المبيع حتى يتخالفوا واعتبر حصة الدعوى والامكار والمسلم الله هو المنكر
فكان القول قوله وقد بالاختلاف بعد ذلك لانه الواحدة لما قبلها في قدره بحاسا كالاختلاف
في نوعه وجمعه وصفته كالاختلاف في السلم فيه في الوجوه الاربعة على ما قدمناه (قوله بل
القول للمسلم اليه) مع تعيينهما بجر (قوله ولا يعود السلم) لان الاقالة في باب السلم
لا تحل في التفض لانه اسقاط لا يعود بخلاف المبيع كما سلف وينبغي اخذ من تعديهم انهم الو
اختلاف في جمعه او وصفه او بعد ما سلككم كذا قلتم انه مصرح بجر وفيه موقد عمل
من تقر بهم هذا ان الاقالة تقبل الاقالة الا في اقالة السلم وان الامر لا يقبلها وقد كتبنا في

(ولا في قدر بدل كتابة)
له - عدم لزومها (و) قدر
(رأس مال بعد اقالة عقد
(السلم) بل القول للمسلم
والمسلم اليه ولا يعود السلم

اعموا ثم رقولته وان اختلفا في مقدار الفسخ (الح) بان اشترى امة بالفسخ درهم وقبضها ثم
 تقابل بالبيع حال قيام الامة ثم اختلفا في مقدار الفسخ بعد الاقالة قبل ان يقبض البائع لامة
 بحكم الاقالة لانهما قد اوبى وداييع الاول (قوله ولادة) اما اذا اوبى لامة ما عمل به اليه
 وان برهنانية مثبت الزيادة مقدمة وهذا قياس ما تقدم ط (قوله وعدا البيع) حتى
 يكون حتى البائع في الفسخ حتى المشتري في المبيع كما كان قبل الاقالة لان العقد اقبل
 القبض موافق للقباس ان كل واحد منهما مدع ومشتري فتيعدى الى الاقالة ولا بد من
 الفسخ مما اومن القاضي ابو السعود (قوله لو كان كل من المبيع والفسخ مقبوضا) فلو لم يكونا
 مقبوضين او احده فلا يعود اليه والقول قول منكر لزيادة مع يمينه هذا طاهر في ط
 وفي منكر والنزول لمنكر (قوله خلافه) لانه يرى النص معلولا بعد القبض ايضا
 وهذا لا كالم يفتي ان لا تحلفه ما قاله انه ثبت في البيع لمطلق بالنسبة والاقالة فسخ في
 حقه الا انه قبل القبض على وقت اقباس فوجب اقباس عليه كافتة الاجارة على البيع
 قبل القبض والورث على الماسد وقيمة على العين قبل اذا استلم في يد البائع فبذلك تسمى
 بجر (قوله وان اختلفا في قدر المهر) كافتة والنقص هذه المسئلة وقعت منكر ولا ماذ كرت في باب
 المهر وتبع فيه صاحب الهداية والكنز ولا يثبت كرها صاحب الوقاية لان ما لا انساب
 ثمة الا ان اختلفت كرهة المسئلة على تحريم الكرخي هنا وعلى تحريم الرارية ثمة وهكذا في
 لكره وقد منه منكره تحريمها عن حد التكرار على ما وقف عليه لان رشاءه تعالى وقدر
 بقدره وان اختلف لو كان في اصله يجب مهر المثل لما في في بابه والاختلاف في نفسه
 كالاختلاف في قدره الا في فصل واحد وهو انه اذا كان مهر مثلها كقيمة ما عتبه المرافعة
 او اكثرها فحينئذ لا يثبت كراهية في اية واحدة وغيرها (قوله او جنسه) كما اذا ادعى
 ان مهرها هذا العبد وادعت انه هذه الجارية فحكم القدر والجنس واحدا في صورة وهو ان
 اذا كان مهر مثلها مثل قيمة الجارية او اكثرها فقيمة الجارية لا يثبت بجر وقبضه ولم يثبت
 حكمه بعد لطلاق قبل لمسؤول وحكمه كأي طاهر به ان لها نصف ما ادعى الزوج وفي
 مسئلة العبد والجارية لها المنة الا ان يرضى على ان تأخذ نصف الجارية اه (قوله قضى
 من اقام البرهان) لانه يورد دعواها اما قبول بينة المرأة فطاهر لانها تدعى لافين ولا اشكال
 ونعم يرد على قبول بينة زوج لانه منكر لزيادة مكان عليه اليقين لا اليقينة فكيف قبل بينة
 القناه ومدع صورة لانه يدعى على المرأة تسليم نفسها بامام فمافيه من المهر وهي تنكر والمدعى
 كافتة لقول البينة كأي دعوى المودع والودعة معراج (قوله بان كان كفايته او اقل)
 لانها ثبتت لزيادة بينة الزوج تنفي ثبات والمثبت اولى ولان الظاهر ينسب له وبينة المرأة ثبتت
 خلاف الظاهر وهذا هو المختص في البينات (قوله في بينة اولى) هذا ما قاله بعض المشايخ
 وجرم به في الملتقى وكذا الرامي عاوفي باب المهر وقال به سهم ثم قدم بيمينها ايضا لانها اظهرت
 شيئا لم يكن طاهرا تصادقهما كأي بجر قاله يدي لوالد حجة الله تعالى قلت في ما ذكره لم يعلم
 مهر المثل كيف يفعل و الظاهر انه يكون القول للزوج لانه منكر لزيادة كافتة ثم فيما اذا لم
 يوجد من يثبتها تأمل (قوله لانها اظهرت) لانه لا مستأين أي والظاهر مع من شهد

(وان اختلفا) أي
 المتعاقدان (في مقدار
 الفسخ بعد الاقالة) ولا يثبت
 (فما قاله) وعدا البيع (لو
 كان كل من المبيع والفسخ
 مقبوضا ولم يرد المشتري
 اليه بانه) بحكم الاقالة
 (فان رده اليه) بحكم الاقالة
 (لا) فالتف خلافا له
 (وان اختلفا) أي الزوجين
 (في قدر المهر) او جنسه
 (فمن اقام البرهان
 وان برهن ان له) ان كان
 مهر المثل شاهد الزوج
 بان كان كفايته او اقل (وان
 كان شاهدان) بان كان
 كفايته او اكثر (في بينة
 اولى) لانها خلاف
 الظاهر

له مهر المثل (قوله وان كان غيره هذا كل من ما ياب كان يمينه) ليس له داهي وسد يمينه
 المراد نه اقل من ادعته واكثر مما ادعاه وبه يرفق لدرج (قوله هاتر) أي انما سقط أي
 قالكم حينئذ انتم اتر من الهتم بكسر الهاموه والسقط من الكلام أو الخطا فيه عنائه
 (قوله للاستواء) أي في الاثبات لان يمينه ثابت الزيادة وبثته ثبت الخط وليس بعده ما
 باولى من الآخر دور (قوله ويحب مهر المثل على الصحيح) فيسبغ لثامه قال في الجوهري الصحيح
 انتم اتر ويحب مهر المثل (قوله فاعلموا) أي عند أبي حنيفة وأبيهما من كل لزمه دعوى الاستواء
 صراحة فاعلموا به خصمه أو ما لا دور وعده أي يوجب لاثباتها قال في اقوال قول الروح
 مع يمينه الا أن باقي شيء مستكسر لا يمتارف مهره أو قيل هو ان يدعى مادون عشرة دراهم
 كافي بالوجهة وقال الامام خواري زاده هو ان يدعى مهره لا يترجح مثله عليه عادة كالأولى
 المكاح على مائة درهم ومهر مثلهما اب وقال بعضهم المستكسر مادون نصف المهر فادجور
 نصف المهر لم يكن مستكسرا عيني (قوله ولم يفتح المكاح القهية المهر) لان اثره خاص
 في انفسهم انفسية ود لا يتحصل به مكاح أي لا يربح كل منهما ما يطل ما يدعيه صاحبه
 من التسمية وهو لا يثبت المكاح اذا مهر تافع فيه بخلاف البيع فان عظم فسميته الثمن
 فسميه كالمهر وبفسضه القاضى قطعه للمصارعة بينهم ما (قوله ويدأ بيمينه) نقل الرمي
 عن مهر الجرح عن غاية البيان انه يقرع يمينه ما استصحب بالامه لا رجحان لاحدهما على الآخر
 واختار في القهية وكثيرون انه يبدأ بيمينه لان أول التسليم عليه فيكون أول يمينين
 عليه كقديم المشتري على البائع والخلاف في الاولوية (قوله لان أول التسليمين) التسليمين
 هـ هـ التام الزوج المهر وتسلم المرأة قسم أو الساق فيع ما تسليم محل المهر وما ذكره
 الكرخي فيقدم التحالف عند الجرح عن البرهان في لوجوه كلها يميني فمما اذا كان مهر المثل
 مثل ما اعترف به الزوج أو اقل منه أو مثل ما ادعته المرأة أو أكثر منه وكان بينهما في خمسة
 اوجه وأما على شرح الرازي فلا تحالف الا في وجه واحد وهو ما اذا لم يكن مهر المثل شاهدا
 لاحدهما أو اياهما فالتقول قوله يمينه اذا كان مهر المثل مثل ما يقول أو اقل وقوله مع يمينها
 اذا كان مثل ما ادعته أو أكثر أو السعد عن الغاية وصاحبه ان التحالف فيما اذا تحالف قواهما
 اما اذا وافق قول أحدهما فاقول هو هو المذكور في الجامع الصميم وعلى شرح الكرخي
 يضافان في الصور الثلاث ثم يصحكم مهر المثل وصحة في البسوط والخيوط وبه حرم الكرخي
 قال في الجوهري لم أر رجح الاول وقع فيه في انه يار تقديم الزبلي وغيره تبع الهداية يؤذن
 ترجحه وصحة في النهاية وقال فاضل ان نه الاولى ولم يذكر في شرح الجامع الصغير غيره
 والاولى البداهة تحليف الزوج وقيل بقرع يمينهما (قوله ويحكم بالثبوت) وهذا اعنى
 التحالف أو لانه التصديق قول الكرخي لان مهر المثل لا اعتبار له مع وجود التسمية وسقوط
 اعتبارها بالتصديق فلهذا يقدم في لوجوه كلها وأما على شرح الرازي فالتصديق قبل التحالف
 وقد قدمناه في المهر مع بيان اختلاف التصحيح وخلاف أبي يوسف بهر قال الله الامانة أبو
 السعد واما نقل أن قول ما بالهم لا يحكمون قيمة المبيع اذا احتلف المتبايعان في الثمن لمعونه
 من يشمله الطاهر كافي التكاح فانه لا يحظور فيه ويمكن أن يجاب عنه بان مهر المثل امر معلوم

(وان كان غيره شاهدا
 لكل منهما) بان كان
 بينهما (ما لثامه) للاستواء
 (ويحب مهر مثل)
 على الصحيح (ونحوه)
 عن البرهان (بما لا
 يفتح لكاح) التسمية
 (ويبدأ بيمينه) لان أول
 التسليم عليه يكون أول
 اليمينين عليه طهريته
 (ويحكم) بالتسليمين
 (مهر منها) حكم السقوط
 اعتبار التسمية بالتصديق
 (فيبقى قوله لو كان
 كقوله أو أقل وبقوله
 لو كفا لهما أو أكثر به لو
 يمينهما أي بين ما ادعته
 ويدهيه

ثابت يمين حار أن يكون - كجلاص القيمة فام انسلم بالمرور اطن ملائمة - بالمعرفة فلا
 تجعل - كجلاص (قوله ولو اخلفنا الخ) وجه التحالف ان الاجارة قبل قبض المنفعة كالبيع
 قبل قبض المبيع في كون كل من المتعاقدين يده على الاثر وهو يشكروا مستكون كل من
 المتعاقدين - معاوضة يجري فيها اصح فالتعقيد به واعرض بان قيام المعقود عليه بشرط احصاء
 التحالف والمنفعة معدومة واجيب بان الدار - لا اقيمت مقام المنفعة في حق ايرادها قد
 علم افعالها فاعية تقديره دور (قوله في بدل الاجارة) أي في قدرها بان ادعى المؤجر انه
 اجرته عشرة وادعى المستاجر انه اجره خمسة (قوله اولى قدر المدة) بان ادعى المؤجر
 انه اجرته ثمانية (قوله في الاستيفاء للمنفعة) لان التحالف في المبيع قبل
 القبض على وفق القياس والاجارة قبل الاستيفاء لا يجرى فيه الميراث بالاستيفاء الا على
 منه في المدة وبعدمه عند من علم ان المدة قائمة في وجوب الاجارة انتهى فلو ابدل المصنف
 قوله بدل الاستيفاء بقوله قبل الفسخ من الاستيفاء لكان أولى وأدق اجمعه بقوله في وجوب
 الاجارة الى الاحتمال من الاجارة القاسية فان اجر المثل انما يجب بحقيقة الاستيفاء لا بمجرد
 الفسخ على ما سبق (قوله تحالفا) وأهم ما نكل له دعوى صاحبه وأهم ما برهنه قيل (قوله
 وبيد جين المستاجر) لانه هو المستاجر لا يادة فان قيل كان الواجب ان يبدأ به المستاجر
 لتجديد فائدة الكول فان تسليم المعقود عليه واجب واجيب بان الاجارة كانت منوطه
 بتجديد فهو الاصل في اسكاره فاداه وان لم يستقر لا يمنع لا يجوز من تسليم العين المستأجرة
 لان تسليمه لا يتوقف على قبض الاجرة أبو السعود (قوله والمؤجر لو في المدة) وان كان
 الاختلاف في ما قبل اية كل منهما ما يدينه من الفسخ نحو ان يدعى هذا شهر اربعة عشر
 والمستاجر شهر خمسة ينقض بشهرين عشرة بمر (قوله وان برهننا فالبينة للمؤجر في
 ابدل) بمر الى اثبات (زيادة ولو استغفاه - مائة درهم - كل من زان يدعيه (قوله
 والمستاجر في المدة) بمر الى ثبات الزيادة (قوله وبهذه) أي به - الاستيفاء لا التحالف
 والمراد من الاستيفاء المتكرر كما تقدم (قوله واقول للمستاجر) أي اذا كان الاختلاف في
 الاجرة فلا كان الاختلاف في المدة كان ادعى المستاجر بعد الاستيفاء مدعا كثر مما ادعاء
 المؤجر لا يكون القول للمستاجر بل للمؤجر وكانهم تركوا التنبية على ذلك الطهور أبو
 السعود (قوله وفتح العقد في الباقي) لانه من اختلاف في العقد (قوله واقول في
 المائتي للمستاجر) لانه من الاختلاف في المدين وهذا الاجماع فلو يوقف ممر على اصدقه
 فذلك بعض المبيع من ايصاف فيه يتقدر بقدر الباقي عنده فكذا هنا وهما حلقا اصلهما
 في المبيع والسوق لحد ما يثبت في استيفاء الكل من ان المنافع لا تنقسم الا بعدة فلو خصاها
 لا يبقى - مائة يمكن ايجاب ثمن و امر في لابي حنيفة أن العقد في الاجارة ينقسم ساعة
 على حسب حدوث المسامع فيعبر كل يوم من المنافع كما هو عليه عقد مائة رطل على حدة
 ولا يلزم من تعدد التحالف في المسمى التعذر في باقى اذ هما في حكم عقدين مختلفين في تحالفا فان
 بخلاف ما ذكره بعض المبيع حيث يجمع التحالف فيه عند لانه عقد واحد فاذا امتنع
 في البعض امتنع في الكل ضرورة كي لا يؤدي الى فراق الصفقة على البائع في يلى

(ولو استغفاه) أي التبرير
 والمستاجر (في) بدل
 (الاجارة) اولى قدر المدة
 (قبل الاستيفاء) للمنفعة
 (فصلها) وترادى عين
 المستاجر لو اخلفنا في
 البديل والمؤجر لو في المدة
 ولو برهننا فالبينة للمؤجر
 في البديل والمستاجر في
 المدة (وبهذه) لا والقول
 للمستاجر) لانه مستكر
 للزيادة (ولو) استغفاه (بهذه)
 انه مستكر من (استيفاء
 البعض) من المنفعة (فحالفا
 وفتح العقد في الباقي
 والقول في الماضي للمستاجر)

(قوله لانه قد هاهنا تساعة) أي على حسب حدوث المنفعة المفقودة على الجارية (قوله
 فكل جزء كقوله) أي في كل جزء من المنفعة كالمفقود عليه الله (قوله بخلاف السبع)
 أي بخلاف ما إذا كانت بعض الميسر لأن كل جزء ليس مفقود عليه عند امتداد بل المصلحة مودة
 به وقد وجدنا في تقدير العدة في بعضه باللائحة قد ذكرى كنه ضرورة (قوله) وأن اختلف الزوجان
 (لم) فيد باختلفا في المالا حتر من اختلف نساء الزوج دونه فان متاع النساء ينسحب على السواء
 ان كان في بيت واحد وان كانت كل واحدة منهن في بيت على حدة ففي بيت كل امرأة بيتها
 وبين زوجها على ما ذكره ولا يدرى بعض من مع بعض كذا في حرانة الاكل وطلبية
 ولا اختلفا من اختلف الاب والابن في بيت البيت فالحق حرانة الاكل قال أبو يوسف اذا
 كان الاب في بيت في بيت فالتاع كله للابن كما لو كان الابن في بيت الاب وعياله فتاع البيت
 للاب اه وانظر هل يان التعميل هنا كما ذكره في الزوجين بان يكون أحدهما عالما والا
 والا تخرجاه لو في بيت كتب ونحوهما على لا أحدهما فقط وكذا لو كانت البنت في بيت
 أبيها فهل لها ثياب النساء ويقع كثير من الثمن يكون لها جوارقها وطاقتها وروحها فتنسحب في
 بيت أبيها فهل تكون كمنه الزوجين أو كمنه الاسكاف والغطاء لا يتعلم أمة فلهما جوارق
 في البصر قال محمد بن جبريل زوج ابنته وهي وختته في دار وعياله ثم ختموا في متاع البيت فهو
 للاب لانه في بيته وفي يده واهلهم معاليهم من الثياب انتهى لكن قال العلامة المقدسي وهو يوافق
 لما مر عن حرانة الاكل من عدم اعتبار البيت في اليد هي المعتبرة كما سيذكره الشارح ههنا
 (أقول) ويظهر من هذا جواب المسئلة المذكورة وهي لو طاعت البنت واهلها زوجها وسكنت
 عند أبيها فتمتلك ولا اختلفا من اسكاف وغطاءا فلهما آله الاسكاف أو آله الغطاءين وهي
 في أيديهم فان تنسحبها يتم ما ولا يتطو الى ما يصلح لاحدهما لانه قد يبعد نفسه أو يبيع فلا
 يصلح من عا ولا اختلفا من اختلفا المؤجر والمستهجر في متاع البيت فان اقول فيه
 فلهما شبرا لكون البيت مضافا اليه بالسكنى ولا اختلفا من اختلفا الزوجين في غير متاع
 البيت وكان في أيديهم ما فانهم ما كالأجنحة بين يديهم بينهم ما وقد ذكر المؤلف بعد هذا ما ذكر
 (قوله ولو علموا كين) أي أو حزين أو مسلم أو كافر بين أو كبيرين وأما اذا كان أحدهما مسرا
 والا تخرجوا كالمساكين وأشار باختلافها انتهى ما حيا باللائحة فرع عليه بعد حكم موت
 أحدهما (قوله والدمعير يجامع) فيد بالجماع يكون اقول قوله في الصالح له ما لان المرأة
 لا تنكح مع ما في يد ما في ذل زوج الأبدان بخلاف الصالح الذي لم يبلغ حد الجماع فانه لا يبدله
 على زوجته ما في الصالح فاقول لو ايسر فيه هو وان كان يجامع أو لا ثم معنى كون القول للمصغر
 ان القول لولي له لان عبارته غير ممتدة (قوله أو ذمية) لانهم ما الذمة لهم ما عا ياتي في المعاملات
 (قوله فام الشكاح أولا) بان طلبة المندوب تنسحب ما اذا مات بعد عدها كما سيأتي قال الرمي
 أي وما عود الاختلاف بين ما حال قيام الشكاح أو بعده وما عا هو الذي مشى عليه الشراح
 وان كان في بيتان الحكم ما يباحف ذلك (قوله في متاع) متعلق باختلاف (قوله ههنا
 ما كان في البيت) الأولى أن بقوله البيت وما كان فيه دليل ما ذكره في الصرح عن حرانة الاكل
 وهو بالامام الاعظم من ان الميراث والعار والمواشي والمفقود مما يملكها ما تامل وسيذكر

لانه قد هاهنا تساعة
 فكل جزء كقوله بخلاف
 السبع (وان اختلفا
 الزوجان) ولو علموا كين أو
 مسرا بين أو صغيرين
 والصغير يجامع أو ذمية مع
 مسلم فام الشكاح أولا في
 بيت أو لا أحدهما خروجه
 الاكل لا العبرة لليد
 لا لملك (في متاع) هو ما
 ما كان في البيت

لتأخر ان البتة نروج الآن يكون لها هيئة أى يكونه فايد وهو يتبع له في السكنى وهي
خارجة من كماله في ثمانية والمتاع لغة كل ما يتفع به كاطعام والجر وأثاث البيت وأصله
ما يتفع به من الراد وهو اسم من متفعه بالتثقل اذا أعطته ذلك والجمع أمتعة ~~هكذا~~ في
المصباح بحر قال الرمى أقول الذي يظهر ان المراد بقوله في متاع هو عتق ما كان في
البيت أى ثابت رضع أيدهم عليه أو نصر فهو ما فيه بان كانت أيدهم اتعاقب عليه وتختلف
بالنصرف يدي عليه التعليل في مسائل هذا الباب بايد وعدمها في الاحد بقول المدعي
وعنده تأمل **١٥** (قوله ولو ذهبها أو دونه) أقول جعل التأخر في الدر المتفق التوديع يصلح
لها أو مثله في القهستانى (قوله في صلح له) أى لكل منهم ما مع يمينه فالصلح له المعاملة والقبض
والاقتسوة والطيبان والصلاح وله طقة والكتب والقرص والدرع الحديد والصلح لهما
الخنزير والدرع والابوروشوا نيم التماسوا على وشلخال وضوح وهذا كله اذ لم تقرر المرأة
ان هذا انتاع انتم فان أقوت بدلت سقطت قواها لانها أثرت بان الملك للروح ثم ادعت الانتقال
اليه واليها الانتقال الاباليد وتولت له لو رهن على ثمراته كان كافر أو جاهل باليد من يمينه
على انة له **١٦** بدائع وكذا ادعت انتم انتم منه لا فلا بد من يمينه على لاقتبال اليها
منه بيمينه أو نحو ذلك ولا يكون اسقطاها من مورثه بذلك لانه لا على انه كما هذالك كما
تفهمه لتساموا العزم وقد ثبت بذلك مرارا بحر (أقول) ومظاهر قوله وهذا كله اذ لم تقرر
المرأة الخ شامل لما يخص بالاساء تأمل ويدعى قيده بما يمكن من ثياب الكسوة الواجبة
على الروح تأمل وفي البحر عن القنية من باب ما يملق تخرجها السات اعتدوا وفي يمينه سارية
معلمتها هو واستخدمت امة والروح عالم به ~~هكذا~~ كت ثم ادعاها لقوله لان يده كانت ثابتة
ولم يوجد الخزيل **١٧** وبه علم ان سكوت الزوج عنه قائلها ما يصلح له الا يبطل دعواه **١٨**
(أقول) قوله لا يبطل دعواه أى ولاده واهل الجارية صلحهما (قوله في صلح له) أى
أى لكل منهما ما مع يمينه وقدم اعرف بين الصلح والصلح لهما (قوله بالقول له) أى
لله يسمع أو يسمع من الزوجين فان اسرى بلى ليس هذا على ظاهره لان المرافعة في يدها
في يد الروح ولقول في الدعوى لصاحب اليد بخلاف ما يخص بها لانه عارض يد الروح
ما هو أقوى منها وهو الاحتصاص بالاستعمال كافي العناية لكه خلاف ما عليه ان الروح
عند سرح العبق بخلافه (قوله لعارض اظهرين) أى ظاهر صلح يمينه اهما وظاهر
اصطاعه أو يمينه فتنافسا ورجعنا الى اعتبار اليد وهي وحيد يدها يده ويهدا الحل ظهر
انه لا وجه لتوقف يدي أي السوء فانه دل واعلم ان في التنازل تعارض اظهرين تأملا
لانه حيث استويا في المدة لا يصح ان يكون تعارضهما من جهات واحدة كما ان وقتت بره
ثم راجعت مساواة المدة فلم يجد في التعليل المذكور **١٩** فانه لم يجعل التعارض من جهات أى بل
هو سقط ولم يوج به عليه تأمل والخاصر اسما على به الشارح لا يصلح له لوجهين الاول
ان كان الروح يسمع ما يصح له يشهد له طاهر **٢٠** ويدوا يصح لانه هو واحد لا تعارض
وكذلك اذا كانت هي تسمع ذلك لا يترجح ملكها الا اذا كان محال صلح اهلها على ان التنازل
لا يقتضى الترجيح بل لتقرر الثاني انه اذا كان الروح يسمع فلا تعارض وان كانت هي تسمع
فكذلك وحيد في وجه في التعليل أن يقال لا يظهر الذي يسمع ويبيع اظهر وأدوى كما

ولو ذهبها أو فوضة (قال قول
الصلح واحد منهم ما
في صلح مع يمينه
الا اذا كان كل منهما
يفعل أو يسمع ما يصلح
لأنه قال قول له تعارض
الظاهرين

أقول المدعى قوله في صلح
له هذه المقولة يعني انما
المقولة قبلها **١٥** صحه

ار طاهرها ما يجتص بها ظهور قوي من طاهر مع انه له يد عليه كامل (قوله درو و غيرها)
 عبارة الدرر لا اذا كان كل من حاشيها او يبيع ما يبيع لا حاشيها اي الا ان يكون الرجل
 من طاهرها اساور و شو نيم لتساو والحق في الطاهر و شو نيم لا يكون لها او كذا كانت المرأة
 دلالة تبين ثياب الرجل او ثيابها تبين ثياب الرجال والنساء او ثياب الرجل وحده كذا في
 شروح الهداية قال - يمدى لواء الدرر - فله تعالى قول الدرر و كذا - كانت المرأة دلالة على
 معناه ان القول فيه فاروح اصب اذا انه خرج منه مملو - ان تبين ثياب النساء بقوله فله
 القول بكل من حاشيها يبيع له يمكن حمل كلامه على هذا حتى انه يجعل العمير
 قوله في القول له راجعا الى الزوج ثم قوله تعارض الطاهرين لا يبيع له سواء من الكلام على
 طاهره او على هذا المعنى اما الاول فانه اذا كان الزوج يبيع شمله طاهره او البه والبيع
 لا طاهره وحده فلا تعارض الا اذا كانت هي تبين فلا يرجع ملكها ان ذكره اشترط في الاول
 كان مما يبيعها على ان التعارض لا يقتضي التراجع الى التاخر او ما الثاني فانه اذا كان الزوج
 يبيع فلا تعارض كما مر واما اذا كانت تبين هي فكذلك ان يبيعها ايضا تبين (اقول) وما ذكره
 في الشريعة لينة عن الصابة صرح به في النهاية الكفر في الكفاية ما يقتضي ان القول للمرأة
 حيث قال الا اذا كانت المرأة تبين ثياب الرجل وطاهره - كذا - كان طاهره والدرع والطفة
 واسمى فهو للمرأة اي القول فله ان الشهادة لظهوره - ومنه في الزايمي قال وكذا اذا
 كانت المرأة تبين ما يبيع لرجال لا يكون قول قوله في ذلك - طاهره او البه والبيع
 والبصر اه (اقول) والحاصل ان القول للرجل فيما يجتص به في المثل به سواء كانت المرأة
 دلالة الاول او لا - كان يبيع او يبيع ثياب النساء - ان يبيع فله في المثل به سواء كانت المرأة
 لمشهور (قوله) والقول له في المثل به ما (اي) القول له في ممانع يبيع تخرج المرأة (قوله)
 لانها ما في يدها في يد الزوج اي والدول في ادعاوى صاحب اليد و هل كلامه مادام كان
 في يده الزفاف فيكون القول له ان كان قال الا كذا في نظرية لومات المثل به فله في يدها
 في يده لا يكتسب اربيعه - بيت من القرش وحل النساء وما يليق بين الزوج
 والمطافس ولما تم والابريق والقرش راغدهم ولهم فلهما وكذا في يدها فلهما لان
 يكون الرجل معروفًا بجوارق من مته فهو له وسنفي اوبو من كون ما يبيع هم له ما
 كان وشم اليه له زفاف فكذلك اذا احدا حال حياتهما ما يبيع اهما ما قاله قوله وذا كان
 لا اختلاف في يده لزوج فاقول انها في القرش يصحها الجواب اهرف فلهما من القرش
 والمصاديق والخدم تأتي به المرأة فيبقى اعطاء للزوجي الا اري يدين في حكمه ليله
 زفاف عن الامام بملامه في تبين بحر الكس ذل اعلمة المقتضى بعد فله عبارة لا كذا
 فيبقى ان يتامل فيه اه (قوله) خلاف ما يجتص بها الخ جواب سؤال ورد على الكلام
 سابق قد مره اذا كان القول في ادعاوى لذي اليد والمرأة ما في يدها في يد الزوج يكون
 القول للزوج ايضا في المثل به (قوله) اي طاهرها (قوله) لانها ما في يدها
 اي عن اعتبار الطاهر اذا طاهره له في يده وحيثه لخارج مقدمة على يده في اليد
 تقدم ان هذا مقيد بها اذا كانت ادينة على ذلك المطلق فان كانت على التامح وسبب ذلك

درو و غيرها (والقول له في
 الصالح اهما) لانها ما في
 يدها في يده والقول له في اليد
 بخلاف ما يجتص بها لان
 طاهرها ادهر من طاهره
 وهو يد الا ان يبيعها (ولو
 اهما ما في يدها في يدها)
 لانها ما في يدها في يدها

ويشكر كانت البينة لدى اليد بقي سيجري هذا هنا (قوله وما حب للزوج) أي لو خلتا
 في البيت فهو له لأنه من المصلحة أنهما في بيده حتى لو رهنه قضى برهانهما إلا أنه درجة ثانية وفيها
 أن كان غير لزوجة في مال أحد كان في بيته أو قلب كل المتاع عند الاشتباه الذي يقول
 (قوله الآن يكون لها يمين) أي فيكون البيت لها وكذا لو رهنه على كل مصلحهما أو له والبيت
 المسكن ويمنع الشعر معروف مباح والبيت اسم اسقف واحد وقرب ولم يذكر الداروان
 كان داخل في العقار فظاهر أن حكمه مثل البيت بدل مائة سيدي والدرجة الثالثة على
 في باب المذلول والمجروح وكذا صاحب البحر عن الكافي في المرفع أن الدار والبيت
 واحد فيبحث أن يدخل حصن الدار وعليه الفتوى اه إلا أن يفرق بين هذا وبين العيون (أقول)
 ولا في قوله الشارح هو من الجرائم للزوج على قولهما ويؤيد ما قدمته وفيه الجدل قد في
 البحر إذا اختلف الزوجان في بيع البيت وكذا في أبيهم ما قدمته كالاجنبيين بقسم بينهما
 ما به علم أن العمد أراد لم يكونا كغيريه لم يدخل في معنى متاع البيت لأن الكلام في
 متاع البيت فقط وقد علمت أنه يرد متاع البيت بما قدمته من أن الأولى في نفسه برب البيت
 وما كان فيه لمذكر من الاختلاف في خبر البيت كذلك علم أن قول البحر وإذا اختلف
 الزوجان في غير متاع البيت المراد به ما كان خارجا من كلامهما فيقسم بينهما ما بين يمين
 العقار بما كانا كغيريه فليتناول (قوله وما) أي ما تقدم لوجهين (قوله في المشكل)
 والمجرب في غير المشكل على ما مر جوي أي أن القول بكل منهما ما بينهما نص به (قوله
 المصلحة) أي أن لا يرد البيت على حذف أي التفرقة (قوله فالتفرقة) أي بيمينه
 إلا بالبيت ورويت في وأما المصلحة لأحدهما ولا يصح إلا أن يفرق بينهما ما كان قبيل الموت
 ويقوم ورثته فله فيه عيني وأما قوله بقوله ورثته فله فله يعمل بيته وارث لزوجته
 في المصلحة (قوله ولو رهنه) لأن الرهن لا يرد هذا لا يثبت المقام لأن الكلام فيه إذا كانا
 حرين وأما إذا كان أحدهما مملوكا فهو المشكوك فيه لأنه عليه ولو حدهما واستغنى عما يفتقر
 المثل فكان أولى (قوله وهي المصلحة) أي أي في المصلحة أقول لا لرباب الاجتهاد (قوله أئمة
 أقوال) الأول ما في الكتاب وهو قول الإمام الثاني قول أبي يوسف فلهما وأما في المصلحة والباقي
 لرجل يمين في المشكل في الحياة وأوتى الثالث قول أبي أبي المصلحة كله وله ما علم
 فقط الرابع قول ابن ميمون وشريك هويهما الخامس قول الحسن البصري كله وله ما علم
 السادس قول نعيم البيت المرأة السابع قول محمد بن المشكل للزوج في الطلاق والموت
 ووافق الإمام فيما لا يشك لثمان قول زفر المشكل بينهما التاسع قول مالك رضي الله
 تعالى عنه الكل بينهما ما هكذا هي الأقوال في خيرة لأكل ولا ينبغي أن التاسع هو الرابع
 حاشي عن البحر قال في الكفاية وعلى قول الحسن البصري أن كان البيت بيت المرأة فالتابع
 كله لها إلا ما على الزوج من ثياب يمينه وإن كان البيت للزوج فالتابع كله له (قوله ولو
 أحدهما مملوكا فاقول للمرأة في الحياة وليس في الموت) كافي عامة شروع بل جامع وذكر
 المرحوم في السهو والصواب أنه للمرء مطلقا وفي المصنف ذكره لا سلام أن القول هذا في
 المشكل لا في خصوص المشكل لكن اختار في الهداية قول العامة فافق أصحاب المتون أثره

والبيت للزوج إلا أن يكون
 لها يمين بغير وهذا لو حيين
 (وإن مات أحد هـ هـ)
 وأختلف وأثره مع المصنف
 في المشكل (المصلحة هـ هـ)
 (ما أقول هـ هـ) (المصنف) ولو
 رهنه فارق الشافعي ومالك
 المشكل بينهما وقال ابن أبي
 بيلي المشكل له وقال الحسن
 البصري الكل لها وهي
 المصلحة وهو الشافعي
 نسخة أقوال ولو أحدهما
 مملوكا ولو مملوكا أو مملوكا
 وقال الشافعي

وهو قول الامام وعنده ما المأذون والمكاتب كلهم كالمحرر في المأذون شرح الملقى (ثوبه ما
 كاحر) لا رايه ايداعه بقوله ان يذاخر اذوى واكثره صرنا منه دعت (قوله فاقول للمحرر
 قال الله تعالى وقوله لكل مشعر الى وقوع الاختلاف في نطاق المتاع على ما ذكره في المأذون
 كما في الملقى في الحقائق قبله ما اذا كان الاختلاف في لائحة المشكاة
 بنصره فذكره ابو اسود (قوله للمحرر في المأذون) ما كان اوقية اذ لا يذلل الميت فيسبب
 الملقى لا ما رضى هكذا ذكره في الهداية والجماع المجمع المصدور الشهدى وصدر الامام
 وشمس الاثمة المأذون وقاضيه في رواية محمد بن زعفران الحر من جبال الراء (قوله
 لان يذاخر اذوى) على ما في الاثمة الاولى وقوله ولا يذلل الميت على الله - ثمة الثانية رضى كون القور
 للمحرر فيها اذا مات احد هما سواء كان الملقى الحر او العبد لانهما غايطه فرق يذاخر اذا كان
 حيا اما الميت ولا يذله سرا كان او عبدا الملقى كان المأذون للمحرر من ما وفيه فوشر مرتب
 وبحث فيه صاحب اليعقوبية فغيره مع (قوله واختارته) اي لم يرضى به ثم اذ
 كاحه فاختارته نفسها (قوله فهو للرجل) حقه عند دعوته رقية والرفق لا ذلك
 قوله من اختارته) اظاهر انه قيد بما في بل الحكم كدلت ولو بعد الاختار لانه
 لا يشترط قيام النكاح كانه قد تم عليه فلا فرق وان وقع الاختلاف به والفرقة او بعد
 اقصاء المدة امل ط زيادة (قوله فهو على ما وقع في الطلاق) يعنى المشكل للزوج
 واما ما صرح بها لان امره مرة كما هو معلوم من السابق والماضي فزيد اسراج ولو كان
 الزوج سرا والمرأة مكاتبة أو أمة أو مدبرة أو أم ولد وقد اعتقت قبل ذلك ثم اختارت في متاع
 الميت فما حدث قبل العتق فهو للرجل وما حدث بعده فهو اقمه كل طرفين اه قد روى
 البصر ثم اعلم ان هذا في جميع ما مراد لم يقع اشتراك بين ما في الرق والحرية والنكاح
 وعنده ما وقع قال في الخاتمة ولو كانت المأذون يد رجلا وامرأة فافادت المرأة البيعة
 لدارها وان الرجل عبدا فافادت الرجل البيعة لدارها وامرأة حرته تزوجها بالثمن وهو
 ودفع اليه او لم يقم البيعة انه سر بقصده لداره وان الرجل لأمراة ولا نكاح - ثم ما لان المرأة افادت
 البيعة على رفق لرجل والرجل لم يقم البيعة على الطوبة فيقتضى بالرق وادانته بالرق طلت بيعة
 الرجل في الدار والنكاح ضرورة وان كان الرجل أقام بيعة له هو الاصل والمثله لجهالة بقصده
 بصرية الرجل ونكاح المرأة ويقضى بالدار للمرأة لانها لم يقم بالنكاح من رجل في الدار
 صاحب يد المرأة خاتمة فيصير لدارها كالمأذون في الزوجين في دار في ايديهم ما كانت الدار
 للزوج في قوامها ولو اتممت في المتاع والنكاح فافادت البيعة في المتاع لدارها وعندها وانما
 ان المتاع هو انه تزوجها بالثمن وقضى به بقصده لدارها او بالمتاع ايضا وان يرضى على
 انه حر لا يرضى له بالطرية وبالمرأة والمثبع ان كان متاعا ان كان كان متاعا كذا قضى
 بغيره وبالمرأة بالمتاع ها اه (قوله طلقه او مضت المدة فالمشكل للزوج) قد استشهد
 من التعدي السابق في قوله قام النكاح أو لا وصاحب البصر ان من المسئلة في ذات
 ما في الزوج - وهذا انما هو الذي جعل المشكل لو ارث الزوج ولا اعتبار بالردية وان كانت
 حية لانها صارت امة في انحرافها عن المنعقرها ولما شرط طلبة والطواب فكذا يكون

ها كالمحرر (قال قول للمحرر
 في طرية والمحرر في المأذون)
 لان يذاخر اذوى ولا يذ
 للميت (اعتقت الامه)
 وان كانت امة او المدبرة
 (واختارته) ها في
 بيت قبل العتق فهو
 للرجل وما به - قبل ان
 تختارته - ها فهو - في
 ما وقع في الطلاق
 بغير رديه طلقه او مضت
 المدة فالمشكل للزوج
 ولو رثته بعده

لأنها صارت أجنبية لا بد
لها ولذا كررنا أن الشك
لزوج في إطلاق فكذا
لوارثه الماتومات وهي في
العدة كانت لكل لها فحاشا
للمطالبة بدليل ارثها ولو
اختلف المؤجر والمستاجر
في متاع البيت فاقول
للمستاجر بيمينته وليس
للمؤجر إلا ما عليه من ثياب
يدنه ولو اختلفت أسكان
ومطابخ وآلات لاسا كفة
وآلات المطارين وهي في
أيديهم ما فوق يمينهم
طراحيص وكل منتهما
وغنم في السراخ (معدل)
معروفه معروف الحياطة
صاريده على عذبه
بدره وذلك بدنه فادناه
وربما عرابا يساروا دعاه
صاحب الدار فهو للمعروف
باليسار وكذا كاس في منزل
رجل وعلى عنقه قطيفة
(يقول)

١ مطلب
قولك على عبارة الشارح

٢ مطلب
قولك على كلام الشارح

٣ مطلب
استبط صاحب البصر
أن من شرط صحة الدعوى
أن يكذب المدعى ظاهر حاله

وقد تقدم بحقيقة الدعوى

يقول لوارثه ط (قوله لاسا صارت أجنبية) قيل لبقوله ولورثته بعده وفي الغنم قلنا ن
يقول لوارثه ط حتى في كسبه أما بعد انقضاء العدة فقد صارت أجنبية فلم يبق لها بد على
المدعى بها فكل الذول فيه لو رثته الزوجة لان المتاع في أيديهم بعد موتهم وفيه ثمن وهو
محول على ما إذا نقلت وتركت المتاع بالبيت المأوية يتساوى كذا بعد انقضاء العدة فظاهر
في المتاع في أيديهم يكون الذول فوا في المدعى بها ما لا يجوز وقال سيدي الوالد رحمه الله
نعم في ريبه تقدم من التعليل أنه لو ماتوا كذا في قوله ولما ذكرنا الخ لا ولي استقامه اعلم
من قوله ولورثته بعده ولم يبد كره في بصر (قوله لاسا صارت أجنبية) اعلم محمول على ما إذا كان
طلاق في مرض موت به يدل تعذله بقوله يدل ارثها قال في الخ قد يصح كونهم زوجين
يستترعا إذا طلقها في المرض ومات الزوج بعد انقضاء العدة كان المشكك لوارث الزوج
لا صارت أجنبية لم يبق لها بد على ما تقدمت من انقضاء العدة كان المشكك للمراة في قول أبي
حنيفة لأن ارث لم تكن أجنبية فكان هذا من مملوكات الزوج قبل الطلاق كذا في الحاشية
وهذه العبارة هي التي ماها الشارح لا لا تأخذ بقوله طلقها في مرض ثم دخل المصنف
في رها عن الصرمان عمه طلقها في مرضه أو في مرضه وقد مات بعد انقضاء عدهم أقما
كان من متاع الرجل وهو ولورثة الزوج وان مات في عدة المرأة فهو للمرأة كأنه لو طلق
هـ يمكن أن يرجع قوله وان مات في عدة المرأة إلى قوله ومرضه وإحدى ما قلنا من الحاشية
وأنه ووجهه حيثما نأمل (قوله فاقول للمدعى بيمينته) لأن البيت مضاف إليه
لا كفي وقد في ذلك في المختار (قوله في آلات لاسا كفة وآلات المطارين) أصل
لورثته في أي شيء من آلات لاسا كفة منفردة وآلات المطارين منفردة لأن ما شتاما
فيه في أيديهم ما يفرق بينهم كما لو شتامة في سبعة في أيديهم ما أو في دقيقتي أيديهم ما وكان
المتاع ما لا يشارك لا يربط مع كل واحد من السبعة والدقيقتي منهم جنم ما لم يذكرنا
بجلاف ما لا يشك فيه ما يفرق فانه يعطى لكل منهم ما يشارك به كالو شتامة في سبعة
ودقيق وهي التي تأتي في المتن المألول المحمل الواو على معنى أو ترك العبارة على ظاهرها
وأعطى لاسكان نصف آلات المطارين والمطابخ نصف آلات الاسكان فكذا يكون تركها
لاستصحاب والعمل الظاهر من الحال ويكون خلاف هذا أفرع ما قبله وما بعده وبعبارة
لأن لا انشروع في دعوى ما كل ما عرف به تامل ورجع (قوله فهو بينهم ما الخ) لأنه
قد يتحدده لنفسه أو البيع فلا يصلح مرجعا تامل ونقد (قوله وعلى عنقه بدره) هي كسب فيه
أنف أو عشرة آلاف درهم أو سبعة آلاف دينار أو قاموس والظاهر أن المراد به المال
الكثير (قوله وذلك بدنه) أي منهم فهو بدنه لا ولي (قوله فهو للمعروف باليسار) وهذا كالذي
قدمنا على فيه له صاحب بصر حال قال في الصرقة قد سقطت من فرع العلم أن من شرط
صحة الدعوى أن لا يكذب المدعى ظاهر حاله كما هو صرح به في كتب الشافعية ولورثته
نفسه طهر البصر على رجل أموال عظيمة قرصا أو غنم يسير لا تسبح فلا جواب لها وقد ثبت
بحقيقة لأن أوئل الدعوى ٣ (قوله وعلى عنقه قطيفة) قطيفة دثار يحمل والجمع قطائف
وقطع من ثياب صبيحة وصحف كاهها جمع قطيف وصحف ومنه القطائف أي توكل بصاح

الذي هي على عقبة (هي في

وادعاها صاحب المنزل

هي لصاحب المنزل رجلان

في سقينة بها دقيق فادعي

كل واحد السقينة وما فيها

واحدهما يعرف يبيع

الدقيق والاخر به عرف

بانه ملاح فالدقيق للذي

يعرف يبيعه والسقينة

لمن يعرف بانه ملاح) فلا

بالظاهر ولو انها راكب

واخر سلك واخر يجزب

واخر يدها وكلهم يدعونها

فهي بين الثلاثة اثلاثا ولا

شي لصادق رجل بقود قطار

ابل واخر راكب ان على

الكل متاع الراكب فكلاهما

له والفاقد ابيعه وان لا شيء

عليها فلراكب جاهورا كنه

والذي القاد بجلاف البقر

والغنم وعلمه في خزانه

الان

١ قوله على كلام الشارح

٢ مطلب

لا تسمع الدعوى به

مضى المدة

٣ مطلب

انتمى السلطان عن جماع

حادثه لها خمس عشرة سنة

٤ مطلب

لا تسمع الدعوى بعده

(قوله الذي هي) هكذا في نسخة التي هي وهي العجوة وفي من السبع كدصة اطماوى
 لذي هو بضمير المذكر وكتب عليه الاولى هي بضمير المذكر وكذا يقال في ادعاء (قوله واخر
 سلك) الظاهر انه ما سلك المدة التي هي للسقينة عبرة للجماع لانه (قوله واخر سلك) جعلها
 على ابر (قوله واخر سلك) أي بغير سلكها (قوله ولا شيء تمام) لانه لا بد له من ابر
 ابيهم على انه حل بخلاف السابق لانهم المتصرفون فيها التصرف بالاعتداد (قوله واخر
 راكب) أي بغير اتم (قوله ان على الكل متاع راكب) أي ان كان على جميع الابل متاع
 راكب فيبيع لابل الراكب وان لم يكن على الابل فيمن الممل فكل راكب الابل الذي هو
 راكب عليه مع ما عليه وباقي الابل فله فانه نوابطه واطرافه ان الحكم كذلك لو كان
 على ابر متاع فانه انما في المتاع كيف يكون ويراجع (قوله بخلاف البقر
 ولعظم) أي اذا كان عليه ابر بلان احدهما فله والاخر سائق فهي لساكن الا ان بقود شاة
 معه فله يكون له ذلك الشاة وحدها بغير عن فواد الممل أي الا ان يكون انا في البقر والغنم
 معه شاة بقودها أي أو فله يكون له ذلك الشاة او البقرة وحدها وانما حكم السوق
 ويحكمون الباقي بقودها عليه كلاما شارح غير تمام (قوله وتام في غيره لا كبر)
 وباقي تمام تدارع هذا ما اقل في الفصل الاتي وقد ذكر في المتع مسائل من هذا القبيل فقال
 دخل رجل في منزل يعرف الممل انه يشاء يبيع الذهب والفضة او المتاع ومعه شيء من
 ذلك فادعيه هو ولم يعرف ببيعة ولا بهدق رب الممل وان لم يكن كذلك القول قول رب الممل
 ورجل خرج من داره وانزع على عقبة متاع راكب وقوم يعرف يبيع شاة من المتاع فقال
 صاحب الدار ذلك المتاع متاعى والممل يدعيه فهو الذي يعرف به وان لم يعرف به فهو
 لصاحب الدار اه ٢ قال في البصر عن ابن عمر من رجل ترك الدعوى ثلاثين سنة
 ولم يكن له متاع من الدعوى ثم ادعى لم تسمع دعواه لان ترك الدعوى مع التمكن يدل على عدم
 الحق ظاهرا وقد متاعهم ان من اقتضا باطل القبله في قوط الحق بمعنى سبل لكن ما في
 الميسوط لا يخالسه فانه ليس فيه قضاء في قوط وانما فيه عدم ما قد ذكره السؤال
 بالقاهرة عن ذلك مع ورود التمس من السلطان ابدها له تعالى ٣ بعدم جماع حادثه وانتمى
 عشرة سنة وقد أثبت بعدم جماعها عليه اه ٤ عمد على طائفة ما في في الله سبحانه
 وتعالى أعلم اه وفي المملدية عن الملو الجنية رجل تصرف ثمانية ارض ورجل آخر رأى
 الارض والتصرف ولم يذاع ومات على ذلك لم تسمع بعد ذلك دعوى ولله منتزك على يد المتصرف
 لان الحال شاه اه ٥ قال في الوالد رحمه الله تعالى في عقود الميراث بعد كلام اول
 والحاصل من هذه القول ان الدعوى بدعي ثلاثين سنة او بعد ثلاثة وثلاثين
 لا تسمع اذا كان التملك بلا مدر من كون المدعي غائب او صيدا او مجنونا او ابله او مملوك او
 ماري عليه اغير اجازي يحالف منه أو ارض وقف ليس لها ماطر لان تركها هذه المدة مع التمكن
 يدل على عدم الحق ظاهرا كما مر عن الميسوط واذا كان المدعي ماطر او مطلقا على تصرف
 المدعي عليه الى ان مات المدعي عليه لا تسمع الدعوى على ورثته كما مر عن الخلاصة وكذا الوفاة
 المارح لا تسمع دعوى ورثته كما مر عن ابرو الجنية والظاهر ان الميراث ليس يقيد به لا تقدير بدعي

بلا مدر من من كون المدعي غائب او صيدا او مجنونا او ابله او مملوك او ماري عليه اغير اجازي يحالف منه أو ارض وقف ليس لها ماطر

مطاع على التصرف في اموال ثلاث مشاهد في بلدة واحدة ولم يدع ولم يمنع من الدعوى
مانع شرعي لانسمع دعواه عليه اما الاول فلاطلاع على تصرفه ما و بناء وسكونه وهو مانع
من الدعوى كما عرفت واما الثاني فتركه الدعوى المدة الزبورية وسكونه وهو دليل على عدم
الحق في اعلان صحة الدعوى شرط لصحة القضاء وانع من حكم اجتادي كما عرفت واما الثالث
فلان منع من السلطان نصرة الرحمن قضائه في اثره الحكم على جماعها بعد خمس عشرة سنة اذا
كان تركها في غير شرعي في المالك لا كونه التنازل بطل الحق بدليل ان الحق باق ويلزمه
بأن يتركه في مجلس الدعي الموقوف لاسيما المضي في هذه المدة مع عدم دعواه على وهو مانع منها
لا ينفذ الى نفعه وترفع من يده فلو ادعى ان المضي عليه اقرلى بها في انفساء هذه المدة وهو
يشكوه بدعي ان لا تمنع ايضا لانه لما كان المضي من جماع أصغر الدعوى فقرعها وهو الاقرار
أولى بالمنع ان انتم في مطلق فيشملها الا اذا كان الاقرار عند القاضي كما عرفت فتترفع من يده
لانطاله ملكه ولا لزما عليه على نفسه مدعى الاقرار بعدم صحة تصرفه لكن يعارض ذلك
اطلاق عبارة الامعاء لانه حيث قال فيصا اذا كانت دار برزيد وهذه موضع زيد يده الى دار
الزبورية مدة تزيد على خمس عشرة سنة وطالت هذه المدة ان يشتملها احصاها
واجابها الى ذلك ومات ولم يقسم اياها لم يثبت اولاده بمقتضى الدار كرويان والحقهم تصرف
اكثر من خمس عشرة سنة ولم تدع عليه احد ولم يمنعه من الدعوى مانع شرعي فلا تسمع
دعواه بذلك فهل تسمع دعواه حيث كان متفرقا بينه الى داره سنة ايار سمع
دعواه حيث كان متفرقا بينه اية سنة انه الى غير ذلك من الاجوبة الا ان له ريبا في ذلك لاحد
كما هو عادي في فتاواه لكن يؤيده اطلاق التتبع اية امتناع وراجع بظهر الحق اما عدم
ترك الدعوى في مدة الخمس عشرة سنة فيمنع كون الدعوى عند القاضي فان ادعى عند
القاضي مرارا في اثنا عشر سنة في خمس عشرة سنة لان الدعوى لم تفضل فان دعواه تسمع
ولا يمنع من رد الزمان اما لو كان المدعي عليه غائبا مسافة السفر ثم حضر مرارا
في اثنا عشر سنة التي هي خمس عشرة سنة فمكت ثم أراد ان يدعي بعد ذلك فلا تسمع دعواه كذا
في فتاوى علي الفاضل واذا كان المانع ترك المدعي عليه وراث فلا تسمع الدعوى الا اذا
استدام زوال شوكة خمس عشرة سنة فلورثت وكتبه أقل من خمس عشرة سنة ثم صار
دشوكه لا يمنع هذا ذلك من الدعوى لانه لم يصدق انه ترك الدعوى في ذلك زوال الشوكه
خمس عشرة سنة وانما مدت قولي عند القاضي فلو ترك المدة الزبورية الا انه في اثنا عشر سنة
ادعى مرارا عند غير القاضي لا تسمع دعواه كافي نفعه في يدى الوالد رحمه الله تعالى هذا
ما ظهر لي ثقة في أخذ من مذهبهم عبارات السادة الاعلام بواهم الله تعالى دار السلام
(وأقول) لكن المعتبر بالآثار المقررة في الجمل الشريعة في الاحكام المدنية وصدر الامر
الشريف المطلق بالعمل بوجوبه ان دعوى الاقرار بعدم مضي مدة المنع من جماع الدعوى
لا تسمع اذا ادعى انه اقر له من جمعة او سنة مثلا الا اذا كان الاقرار عند القاضي او تقر به
شخص شرعي بامضاء المقر او ختم المعروفين وكان بحضور من الشهود وشهدوا بذلك فان تسمع
بشأنه اذا لم يرض على الاقرار بخمس عشرة سنة او كاد دعوى الاقرار على عقار وكان يستأجره

امطال
لو ترك دعواه المدة ثم انما
منع على ان المدعى عليه
اقر له بانسمع

بل يهزروا المدعى ويجهزوه من التعرض من ذلك العمر المندفع وبمثله أننى صاحب ثوب
 لا يصار لا تشار ذلك فى غائب القري والامصار ويؤيد ذلك فروع ذكرى باب الدعوى
 تتعلق باختلاف حال المدعى وحال المدعى عليه ويؤيد ذلك بعد انما من عشاء به شى
 و قد ادعى المدعى ولا حول ولا قوة الا الله العلى اعظم الله وبالله ما شاء الله
 كان وسلم يتسلم يمكن واقعه تعالى أعلم فتاوى الحبر به وبعبارة المصنف فى فتاوى به هذ كره
 فتوى ابي المهود وأما قول ان كان لرجل معروف بالشرى وحسب العلماء والخيل لا تسمع
 دعواه ولا يفت القضاء لها وان كان معروف قابلا لصلاح ونفلاح فله معاها والله تعالى أعلم
 وأسند الله اعظم

(فصل فى دفع الدعوى)

١ قال فى لاشياء دفع الدعوى صحيح وكذا دفع المدعى وما زاد عليه يصح هو المتعارف كما يصح
 الدفع قبل فاعدا البينة يصح بهما وكما يصح قبل الحكم يصح بعده الا ان المدعى الخمسة كما
 كذبته فى اشرح وكما يصح عبد الحام كمال اول يصح عنه غيره وكما يصح قبل الاستعجال يصح بعده
 هو المختار الا فى ثلاث الاولى اذا كان فى دفع ولم يبين وجهه لا يقبل البينة اشياء لوجه الحكم
 قال يبنى ثمانية من المدعى قبل الثالثة لو بين دفعه فادى ولو كان الدفع صحيحا وقال يبنى
 حاشرة فى المصنف به الى المجلس الشافى كذا فى جمع المصنفين ولا حول ولا قوة الا الله تعالى
 البرزاقية على هذا لو اقر بالبر فادى البينة او لا يبر فان قال يبنى فى المصنف لا يقبل عليه
 بالدفع ولا يقبل عليه المدعى بعد الحكم صحيح لاقى المدعى الخمسة كذا كونه فى الترح
 ٢ الدفع من غير المدعى عليه لا يصح لا اذا كان أحد لورثة أى فانه يصح دفعه وان
 ادعى على غيره اقسامهم مقام الكل حتى لو ادعى مدعى على أحد الورثة فغير الورث
 الآخر ان المدعى اقر كونه مطلقا الدعوى تسمع كالى البصر لان أحد لورثة يتصب خصم
 عن ابي ابي فبالهم وعاليم (قوله كرس لا يكون حصما) لا معرفة للملكات قبل معرفته
 لا عدم فان قبل الفصل مشغل على كرس يكون خصما أيضا انتهم من حيث الفرق
 لامن حيث اقدم الاصلى عناية (قوله هذا الذى اودعني الخ) أطلق قوله هذا فاشمل
 انه قال ذلك وبر من عليه قبل تصديقه المدعى فى المالك او به مدعى كافى نظير
 المتابع او انكر كونه مائة كماله نطلب من المدعى ابره فان فادى به لم يقبل ان شئ حتى دفعه
 المدعى باحد هذه الاشياء كالى التروح فظهر ان قوله فى التصوير بدينه بدينه الى التروح
 يصح على التمثيل الحكمى فى نور العين بر من شئ ادعى ذوال اليد ودية ولا يكره ان تسمع الحق
 حكم المدعى وقد سلكه ثم لو بر من على الايداع لا يثبت بعون المالك المدعى بحق (قول
 الحقير) فيه اشكال الى انى أو غيره هذا الفصل تداعى المدعى انه كما يصح الدفع قبل الحكم
 صحيح بعده أيضا وله يتابع على ان الدفع هذا الحكم لا يصح وهو خلاف اقول المختار كما يبنى
 أيضا على التوافق تعالى أعلم اه وأشار بقوله هذا شئ الى ان المدعى به ثم يصرح به الشارح
 في اذ لو كان هالكا لا تدفع منه ودية فبقية بالقيمة على ذى اليد المدعى ثم حضر الغائب
 فصدقه فيما قال فى الوثيقة والرهى والاجارة المضاربة والشر كتر جمع المدعى عليه على

٣ مطالب
 دفع الدعوى صحيح وكذا
 دفع المدعى وما زاد عليه قبل
 الحكم وادعى على الصحيح
 الا فى الخمسة

٣ مطالب
 لا يصح المدعى من غير
 المدعى عليه الا اذا كان
 أحد الورثة

٤ مطالب
 لا تدفع الدعوى لو كان
 المدعى به هالكا

(فصل فى دفع الدعوى)
 لما قدم من يكون حصما
 كمن لا يكون حصما (قال
 ذوال اليد الشئ) المدعى
 به محقولا كان او عقارا
 (او دعيه او عاينه ام
 تبرينه

العائب بما ضمن ولا يرجع المستعبر والعائب وان سارق كان هـ مادته ولى انه اعم من
 ان يكون مقولا او عقارا صرح به الشارح أيضا كذا في الباب ووطا هذا القول
 على ان اذا ليدادى ابداع الشكل أو عارضة أو رهنه الح ١ ولودعى ان نصفه وقصومه ما
 ونصفه الآخر دية في يد العائل العائب قبل لا تصل دعوى المدعى لاني لنصف واليه
 لاشارة في روع الجامع الكبير كذا في الشريعة وقيل لا تصل في لكل انه مدعى القير عليه كلام
 المحيط والحاشية والبصر واختاره في الاختيار ولكن قل صاحب العمادية في ٥ اذا القول
 نظريته رهنه ان اختار نفسه مـ لم ابطالان في النصف وقتل في جامع القصور ابرهـ
 المبرم من غير تعرض وكذا صاحب نورالدين واقتصر المصنف على الدفع بما ذكره لا اختار
 عماد زاد وقد كانت داري عنهما لان وقبض اثم أو دعيه أو ذكره وقبض اثم دفع
 الآن يقر المدعى بذلك ولو اجاب المدعى عليه بأنم يستل أو هي القلان ولم يرد لا يكون
 دفعا دعوى محضا قال في الجرد وأشار بقوله وبرهن عليه أي على ما حال الى انه لو برهن
 على اقرار المدعى انه افلان ولم يرد وقبضه بينه ما غنغ كذا حراة الاكل ١٥ لكن
 بحاشية ما ذكره من البراز يه اسم اتدفع في هذه الصورة وكذا بحاشية ما قدمه قبل أسطر
 عن حراة الاكل لكن ما قدمه فيه الشهادة على اقرار المدعى ان ربه لادفعه اليه وما هنا
 على اقراره بانه افلان بدون شصير بالرفع فتأمل (قوله أو رهنه) ٢ هلته بمناصير
 حيله لانه ان الرهن في غيبة الراهن كذا في حيل لولوا الجيسة (قوله زيد العائب) أي
 باسم الم لا لانه لو قال أو دعيه رجل لا عرفه لم تدفع ٣ لاد من تعيين العائب في الدفع وكذا في
 الشهادة كذا كذا صرح في الدعوى من مجهول وشهادة غير أو دعيه لم تدفع بصر وفيه
 عن خزانة الاكل والحاشية لو اقر المدعى ان ربه لادفعه اليه أو دعيه على اقراره بذلك فلا
 خصوصية بينهما ٤ وأطلق في العائب شصير ما اذا كان ربه لادفعه اليه وقبضه لوصول اليه
 أو قريبا (قوله أو غصبته منه) لم اذ ان المدعى دعي ما كان مطلقا في الغير ولم يدفعه الا حراما
 جواب المدعى عليه انه ادعى ان يده يد مـ أو مـ عوبه والاعية (قوله وبرهن عليه) مراده
 بالبرهان أي بعد اقامة المدعى ابرهـ على مدعاه لانه لما ادعى المالك أنه مـ المدعى عليه
 فطلب منه البرهان ولم يقض القاضي بـ حتى دفعه لادعي عليه بما ذكره برهن على المدفع
 ولا بد من ذلك حتى لو تصلى للمدعى لم يبرهان ذي اليد كذا في الجرد لكن قد صرح نورالدين
 معري بالخذيرة ان المختار خلافه وهو انه كما صح الدفع قبل الحكم يصح به مـ أيضا فلا
 شبه وقد يجب ابانه اذ لم يدع الابداع أو ادعاء ولم يبرهن عليه ليطهر ان يده ليست بخصومة
 فتوجهت عليه دعوى المالح وصح الحكم بمـ اذ اقامة اليه على المالك لانها قامت على
 خصم ثم اذا أراد المدعى عليه أن يثبت لا يداع لا يـ كنه لانه صار اجنبيا ابرهـ بانهات المالك
 للعائب وايداع فلم تنه دعواه ابطال القضاء السابق والمختار انما يصح اذا كان قدير برهان
 على ابطال القضاء ولما لم يثبت برهانه ولا دعواه ابطال القضاء يظهر بطلان القضاء على هذا لا ترد
 المسئلة على القول المختار فتأمل قال في نور الدين ابرهـ لانه كما طافاه قال المدعى عليه اشترية
 منك فقل المدعى قد اقلت السبع الخ قال الاخر انك اقررت في ما اشترية به يسع اذا ثبتت

١ مطلب
 قال المصنف في النصف
 ودية افلان هل تبطل
 الدعوى في الشكل وفي
 النصف

أو دعيه زيد العائب أو
 غصبته منه من القائب
 (ورهن عليه) مـ لى
 ما ذكر

٢ مطلب
 حيلة اثبات الرهن مـ لى
 العائب

٣ مطلب
 لا بد من تعيين العائب في
 الدفع والشهادة

٤ مطلب
 أطلق في العائب فتشلى
 البعد والقريب

العدالة د ويصح المدفع قبل فامة البيضة وبعدها وقبل الحكم وبعده ودفن المدفع وان
 كثر صحيح في المختار حتى لو برهن على مل وحكمه فبرهن خصه ان المدعى اقر قبل الحكم انه
 ايس عليه نى بطل الحكم قال صاحب جامع الصواب اقول ينبغي ان لا يبطل الحكم لو امكن
 التوفيق بعده وهذا قراره على ما سألني فرياني فنى انه لم يبطل الحكم المختار بيشك (يقول
 الطنير) قوله ينبغي على نظر لان ما في ذى على اشتراط التوفيق وعدم لا كتمان
 بمرور كان التوفيق ما عر مرارا فقط متقدما واما يحتاجون دفع المدفع وبعض
 متأخرهم على انه لا يصح وقبل يصح ما لم يظهر حتمال وليس فنى حكمه له حال ثم رفته الى
 قاض آخر وجاء المدعى عليه بالدفع بسمع وبطل حكم الاول وفيه رواية بالدفع اهد الحكم في
 بعض المواضع لا يقبل فهو ان يبرهن بعد الحكم ان المدعى اقر فنى المدعى انه لا حق له في الداد
 لا يبطل الحكم بطوار التوفيق به ثم ارجع في ذلك الرمان ثم مضى الخيارات وقت الحكم
 الحكم فلما احضر هذا لم يبطل الحكم المختار بيشك ولو برهن قبل الحكم بقبل ولا يحكم اذا اشك
 بدفع الحكم ولا يرفعه (يقول الطنير) الظاهر انه لو برهن قبل الحكم فيما لم يكن التوفيق
 صحيحا ينبغي ان لا يقبل وبحكم على مذهب من جعل امكان التوفيق كافيا ادلا شئت حيث لا ن
 مكانه كتمر بعده عدم واقعه الى اعم لم تنهى ثم قل عن انه زيه المتقاضى عليه لا تسمع
 دعواه بعدم فيه الا ان يبرهن على ابطال القضاء بان ادعى دارا بالارشاد برهن وقضى ثم ادعى
 اقتضى عليه اثرا من مورث المدعى او ادعى الخارج الشراء من فلان و برهن المدعى عليه
 على شرائه من فلان او من المدعى قبله او يقضى عليه بالاداة بغيره على ساجها عنده اه
 ٢ ومراده بالبرهان وجوده على ما قال سواء كانت بيضة او اقرار المدعى كالحجر وقدمنا
 ما يدل عليه قريبال كى لا اشترط المداخلة لعين مادام ما في البصر ايضا من نزلة الا كل حال
 شهدوا ان فلانا بعد اليه ولا خدوى ان هو الا خصوصية بين ما ولوم يبرهن المدعى عليه وطلب
 عين المدعى استحقاقه الفاسى فان اصاب على العلم كان حسم او ان لكل الا خصوصية اه وفي
 الخثرة ولوم يبرهن المدعى عليه وطلب بغير المدعى استحقاقه الفاضى فان حلف على العلم كان
 حسم او ان لكل الا خصوصية اه وان ادعى ان اعايبه او دعه به بصله الحاكيم بالله لقد
 اودعها اليه على البتات لا على العلم لانه وان كان فعل الغير احسن غاميه وهو قبول بزبه
 قال الدراجين والشروط اثبات هذه الاشياء دون التي لو شهدوا بانك للفتاب دون
 هذه الاشياء لم تدفع الخصومة وبالحكم تدفع (قوله والعين فاعلة) وهو انه انما لا تدفع
 لو كان المدعى حال الكار... انى وبه صرح في اعيان اخذ من حرامه الا كل فقال عدله
 في يد رجل اقام رجل البيضة به عبده و اقام الذي مات في يده او دعه فلان او عصبه او اجره
 يقبل وهو خصم فانه يدعى القيمة عيسه وايدع الدين لا يمكن ثم ادحضر العائب وحسده في
 لا يداع ولا جارة والرهى رجع عليه عاصم للمدعى اصابو كان فصيما بجمع وكذا في الهربه
 والابق مثل الهلال ههنا فان عاد لم يبدى ما يكون عبدا الى استقر عليه الصغار اه وكان
 ان ارجح احد التقيد من الاشارة بقوله لمدعه هذا شئ لان الاشارة الحسية لا تكون
 الا في موجود في الخارج كما افاده في البصر واثرا باليه قبما سبق (قوله وقال التهم ودفعه)

والعين فاعلة لا مالكة
 وقال التهم ودفعه باليه
 ونسبه

كامل
 اراد بالبرهان الحجة سواء
 كانت بيضة او اقرار المدعى

أي الغائب أو دعياجه ونسبه قال في البحر لا بد من تعيين لهائيب في الدفع والشهادة
 أو ما من مجهول وشهادته أو ~~عنه~~ لم تندفع (قوله أو بوجهه) غير فهم وجهه
 فقط كناية عن الامام كافي برزنية (قوله بشرط محمده معرفة بوجهه أيضا) صواب العبارة
 بشرط محمده معرفة بوجهه ونسبه أيضا أو يقول ولم يكن بمحمده معرفة بوجهه فقط
 قال في المحق فمحمده لا بد من معرفته بوجهه والنسب اهـ ومحل الاختلاف فيما إذا
 دعاه الخصم من معين بالاسم والنسب فمحمده لا يجوز له أن يقول لم يكن بوجهه أمالوا دعاه من
 مجهول لم يقل الشهادة بجماعا كذا في شرح أدب القاضي للخصاف (قوله ولو كان لا يعرف
 ولا يراي) لا يخفى أن التمرين غير ظاهر فكان الأولى أن يقول ولم يكن بمحمده معرفة بوجهه فقط
 بدل عليه قول لرباي وأعرف بوجهه فقط لا تكون معرفة ألا ترى إلى قوله عليه السلام
 (رجل أتوف فلا ينادي) نعم قال هل تعرف اسمه ونسبه فقال لا فقال ار لا تعرفه وكذا لو حلف
 لا يعرف ولا يراي ولا يعرفه لا بوجهه لا بوجهه لا بوجهه لا بوجهه (قوله ذكره الزبائي) مدارته وهذا كله فيما إذا
 قال شهوده عرف صاحب المال وهو أو دعاه أو المير باسمه ونسبه ووجهه لأن المدعي يمكنه
 أن يقبضه وإن قالوا لا يعرفه انتهى من ذلك لا يقبل الله شئ منكم ثم إنهم لم يندفعوا الخصومة عن
 ذي اليد بالاجماع لأنهم ما حلفوا المدعي على رجل محدد فكان محامته وإعمال المدعي هو
 ذلك الرجل ولو اندفعت ابطل حقه ولا يلو كالمدعي هو أو دعاه لا بطل وإن كان غيره يطل
 ولا يطل بأشياء والأحقال دونهما سر رعيته إلا إذا أحاله على معروف يمكن لو حلف عليه كذا
 ينضم والمدعي والمعرف بوجهه فقط لا تكون معرفة لمع والحاصل على ما يؤخذ من كلامهم
 إذا حلفوا بمحمده ونسبه ووجهه تندفع تمام وان حلفوا بمحمده بوجهه ولا يعرفه بوجهه
 ونسبه تندفع عند أي حنيفة ولا تندفع عند محمد وأبي يوسف فانهم ما ثبت فمحمده معرفة باسمه
 ووجهه وأما معرفته باسمه دون وجهه لا نسكو كالأشهر بلالية (قوله وفي الأشهر بلالية)
 وفي أمج البحر وقبول لا يخفى قول محمد (قوله دعت خصومة المدعي) أي حكم
 القاضي برفقه إلا أنه أتى بيمينته يريد بهت يذنب وممة بكلاف ما إذا ادعى القبل عليه
 كالعصب وغيره لأن الأيد صار خصما للمدعي باعتبار دعوى أهل عليه فلا تندفع
 الخصومة باقامة اليمين أن العقب ليس للمدعي فرباي وأما دعاه أو أعاد المدعي لدعوى عند
 قاص آخر لا يحتاج المدعي عليه إلى عادة المدع بل يثبت حكم القاضي الأول كما صرحوا به
 وطاهر قوله دعت أنه لا يخلف للمدعي أنه لا يلزمه سبويه أبوه ولم أراه إلا أن يجوز وفيه نظر
 فإنه بعد البرهان كيف يتوهم وجوب الحلف أم لا فله فقد نزل عن البرزنية أنه يحلف على
 اليمينات لقد أودعها إليه على العلم ثم نقل عن الأنسبية أنه لا يحلف لانه مدع الأبداع ولو حلف
 لا تندفع بل يخلف المدعي على عدم له لم اللهم إلا أن يقال إن صاحب البحر لا يسلط أنه يمكن
 قياسه على مدعيون ما ثبت أصله ط وأطلق في اندفاعها أشمل ما إذا صدقه ذو اليد على
 دعوى الخلف ثم دفعه بمجاد كقاما تندفع كافي الجزارية ولم يستقر أحد من أئمة الأصول الدفع
 قاطمه المدعي المينة فقول صاحب البحر ولا بد من برهان من المدعي غير مسلم لانه لم يستدفيه
 إلى نقل أبو اسعود هـ قال في جامع الأصول شيخ قال دو بداهة للمدعي إلا أنه أورد على

أو بوجهه بشرط محمده
 معرفته بوجهه أيضا
 قالوا لا يعرف فلا يراي
 وهو لا يعرفه إلا بوجهه
 لا يثبت ذكره الزبائي
 وفي الأشهر بلالية من حلف
 العلامة المتقدمة من
 البرزنية أن تعويل الآية
 على قول محمد هـ لا ينفذ
 (دعت خصومة المدعي)

دلان تندفع الخصومة ولو برهن والا فلا يش لا تندفع الخصومة اذا صدقه (قول) وعلى
 اطلاقه يقتضى ان لا تندفع ولو برهن على الابداع وفيه نظر اه (قوله للملك المطلق) أى
 من غير بيان عليه واستدراكه اذا ادعى عبدا انه ملكه راعته فدفعه المدعى عليه عبدا
 ورهن فانه لا تندفع الخصومة ويقضى بالعقود على ذى اليد فان جاء الغائب وادعى وبرهن
 انه عبده او انه امتته يقتضى به ولو ادعى على اسرانه عبده لم يسمع وحكى فى الاستيلاء
 واشتد به ولو اقام العدينة ان فلانا اعتته وهو على كذا فبرهن ذوا اليد على ايداع فلان الغائب
 عليه يشل وبطلت يده العدينة فاذا حضر الغائب قبل تعدد العدينة عليه فان اقامها
 فبطلت يده والارد عليه ولو قال العبد باسرا الاصل قبل قوله ولو برهن ذوا اليد على الابداع
 ولا ينافيه دعوى سريته الاصل فان المرفوعة بدعوى وكذا الاسرة والاعارة وأما الرهن قال
 بعضهم المرفوعة برهن وقال بعضهم لا برهن فتعذر اعانة كذا فى سرائر لا كمال اه لكن قال
 لمولى قالوا المرفوعة برهن لا غير مملوك (واقول) فالرهن رجل قرابته كاسه او اخيه
 على ما يثبت به عادة السلاطين فلا حكم له لقوله تعالى فانه مقبوضة والمرفوعة لا تثبت عليه ليد
 قال بعضهم ورأيت فى مصنف ابن ابي شيبة عن ابراهيم وهو انتهى قال اذا رهن الرجل المرفوعة
 بذلك كان رهنه حتى يتركه الذى رهنه او يملكه وجهه كلام القسسى او خذته باقراره اه
 ومن المثلث المعلق دعوى لوقته ودعوى غلبته قال فى بصير لو ادعى وقفية ما فى يد آخر وبرهن
 فدفعه ذوا اليد بانه مودع لان وشوهه فبرهن فاعلم تندفع عنه ومدة المدعى كمال الاسماء (قوله)
 وقال ابو يوسف ان عرف ذوا اليد الجليل بان ياخذ ذل انسان غصبا ثم يدفعه مسرا الى مريد
 مشرو يودعه بشمادة اليهود حتى اذا جاء المالك واراد ان يثبت ملكه فيه اقام ذوا اليد بينة
 على ان فلانا اردوه فبطل حقه اعادة المملوك (قوله وبه يؤخذ مطلق) واختاره فى المختار قال
 فى التبيين فيجب على الانسان ان يتقارن احوال اساس ويعمل بمقتضى حاله ثم قد رجح ابو
 يوسف الى هذا القول بعد ماولى القضاء وابتلى بالمراسم وليس يظهر كالميمان اه ومنه
 فى مراح المرافعة (قوله لان مع اقرار خمسة عا) الاول حاشى الكتاب الثانى قول اى
 يوسف ان كان المدعى عليه صالحا فكيف قال الا اقام وان كان هو واما الجليل لم تندفع عنه انما
 قول محمد انه لا يدين معرفة الامم والنسب والوجه الرابع قول ابن شبرمة ان لا تندفع منه
 مطلقا لانه تعذر اثبات مال للغائب اعم من الخصم عنه ودفع الخصومة بناء عليه الخامس
 قول ابن ابي ابيلى تندفع بدون يمين لا قراره بالمال للغائب وقد علم عماد كرمى قول محمد
 ان الخلاف لم يتوارد على مورد واحد وشبرمة يضم التسعين المجهدة وسكون اليه الوحدة ونسب
 الراوى عنه عبيد الله بن حبيبة بن فضال بن عيسى. وتندفع اليه الوحدة ابن الطنيل احدى فقرها. والكوفة
 وانما به بعضهم فقال

اذا قال انى مودع كان دافعا • لم يدعى المالك اى ابن ابي ليلى
 كذا اعتدنا ان يثبت فيه بجملة • ولم تندفع عند ابن شبرمة الدعوى
 ويكتفى لدى التبعان قول شبرمة • باناء مردا ذلك المسرة بالمرأى
 كذا لدى الثانى اذا كان مسلما • وآخرون يابى اذا لم يكن

للملك المطلق لان يده ولا
 ايت شديده خصومة وقال
 ابو يوسف ان عرف ذوا اليد
 بطريق لا تندفع وبه يؤخذ
 مطلق واختاره فى المختار
 وهذه خمسة كتاب الدعوى
 لان فيها احوال خمسة علماء
 كتاب فى المرد

(قوله أولان صورها حسن) هي المذكورة في آخر (قوله عيني) لم يقتصر العيني على
 هذا الوجه وإنما ذكر الاحتمالين (قوله وفيه غرض) فيه تدرج وكفى يرجع إلى أو بعينه
 وأسكنني إلى أعاريه وسرقته منه إلى عصبته منه وصل منه فهو حوله إلى أو بعينه وهي في يدي
 من رعة إلى الأجرة أو بدعيعة والبراد على الحسن بحسب أصواتها والافصص انقروا
 أسد عشر كاذ كره الشارح وبه يندفع التصير ويندفع ما أورده صاحب البحر على التزادي
 ونسبة الدهول إليه كافي لما دعي (قوله أو أوكفي في أزيد العائيب الخ) هي وما قبلها
 الخ. ما في البحر بالأمانة أي لوديعته وأما رية وفي الكافي ادعى دارا ثم أدره فبهرن ذو اليد
 أن فلانا أسكنه بها هذا على أربعة أوجه أن شهد أباه كان فلان وتسلية أو باسكنه وكانت في
 يدسا كره منه أو لا في يدسا كره منه فوقعون قالوا كانت يومئذ في ثلاث لا قبل أما لأول
 فلا ثم انه راعى اسكار صحيح لأن الصحيح يكون به تسليم ونه لم وكذا الثاني لأن نقص
 الموحود عتب العقدي في اليه وكذا الثالث لأن تحقيق الحاصل لمعرفة أنه قد راعى أصل مشور
 والرايع فاسد (قوله أو سرقته منه) هي والتي بعد هذا الخ. وفي البحر بالعيب (قوله
 أو أترعته منه) عبر إلى حر بدله قوله أو أهدبه منه والحكم واحد ط (قوله بحر) ذكر فيه
 بعد هذا ما نصه ولاولان راجعان إلى الأمانة والثلاثة الأشبه إلى الصمان أن لم يشهد في
 لا حيز ولا في الأمانة صور عشر وبه علم أن الصور لم تقتصر في الحسن اه وقد علمت أن
 عدم لصحة راجع بحسب فروعه أو لا في ما قرر من رجوع الخصة المزيادة إلى الخصة الأصلية
 وهي منصورة فالمراد بقصار أصواتها في الخصة ولا عني أنه به رجوع ما زاده إلى ما ذكر لا يحمل
 ولا اعتراض بعدم الاختصاص أملى (قوله أو هي في يدي مزارعة) مقتضى كلامه أن هـ
 ليست في البحر مع أنها أو أي به هـ أي ح (قوله الحق) بصيغة الماضي المعنوم (قوله
 المزارعة بالأجرة) من حيث أن العامل إذا دفع إليه ربه كان مستأجر المأزول فيবাদ
 كانت لأرض لو سدة والبذر والعامل بدلا حرقه يجعل كأنه أجرة أرضه مما يشترطه من
 المزارع (قوله أو لوديعته) من حيث عدم الصمان لتعيب صاحبه إذا ضاع منه من غير تعدد كما
 إذا كان العامل واحد أو يدي لا آخر أو العمل والبشر فاه يجعل كأنه مستأجر أو مستأجره مع
 ربه يعمل في أرضه يدره صاحب لأرض وصارت لأرض والبذر في يد العامل بعلة لوديعته
 (قوله قال) أي في المزارعة (قوله ولا رده في نفس) أي لا ترد. مثله المزارعة التي
 ردها يرى وقد علمت في البحر أنه لا يراد بأمانة أو بصلح في البرار به لم يبين إلا الحق
 المزارعة وما في البحر من رجوع الأولين إلى الأمانة والثلاثة السابقة أي الصمان ليس فيه بيان
 لحق لأن الأمانة والصمان ليسا من المسائل الخمس غاية به يبين أن بهما راجع إلى الأمانة
 والأمانة أنواع وكذا الصمان نعم قوله أسكنني في المزارعة وهي من الصور الخمس
 وانقرعته منه راجع إلى العيب وهو كذا في الحلق أنها غائبة صور أو دفع لأن المزارعة وان
 رجعت إلى غيره انكها عبرت باسم على حدة وكذا بالحكم فإن الأجرة بالمجهول وأعطاه الأجير
 من عمله مشروط لذلك لا يصح وفيها يصح (قوله وقد سرره في شرح المتن) حيث علم قوله
 عصبته منه قوله ولو حكم فادخل فيه قوله أو سرقته منه أو أترعته منه وكذا علم قوله أو بعينه

ولان صورها حسن عيني
 ونسبه قالت وفيه نظر
 اذ لم يسمكم كذا قال
 وكافي صاحب به بحدنطه
 أو أسكنني في أزيد العائيب
 أو سرقته منه أو أترعته
 منه أو وصل منه فوجدته
 بحر أو هي في يدي مزارعة
 برار به فانه صور واحد
 عشرة قلت ليس الحق في
 المزارعة المزارعة بالأجرة
 أو لوديعته قال البراد على
 الخمس وقد حوز في شرح
 المتن

قوله ولو حكا دخل فيه الاربعه اباية ولا يحمي انه محرم أحسن مما قد فانه هذا أرسل
 الاعتراض ولم يجب عنه الا في مسئلة المراجعة طوهم خروج ما عداها محرم كرو مع نه داخل
 فيه كاعتناهم وحاصل ما قيل ٢ انه اذا حصر بها سبعة صدقة في ابدع ولا جارة
 والره رجوع عليه بما يحسن له من لانه هو الذي أوقفه في هذه المسائل لانه عامل له امان في
 الايدع ظاهر وأمان في الاجارة لانه ان أخذ البديل صار كانه هو المستوفى للمنفعة المستفاد
 بده افسار المنابر عاملا وكذا الرهن فانه موقوف لديه بالرهن والموت من مستوف به رينه
 فاشبهه قد المعارضة فان منفعة الرهن له يحصل به غرضه من وصوله الى الدين امان كان غصبا
 ولان ضمان المصوب عليه وقد اداء فلا يرجع على غيره لكن ظاهر كلام المصنف به ليس
 للمقر له رجوع عليه بالقيمة بعد استيفاء المدي لان صاوم كذا ينظر على اقراره بما تب وكذا
 انما يرد لا يرجع على المغير لان المستغير عامل لنفسه والمغير محسن وما على المحسين من
 سبيل فلا رجوع له على غيره وينبغي أن يرجع على المار ككل لانه عامل له والمسرور مقصده
 كالمصوب منه وينظر في المقاطعة هل يرجع عليه لانه عامل له ينال في ذلك والمراجعة كالاجارة
 (قوله وان كان هالكاً) محتمل قوله والمغير فاعلة وقد بين انه يدعى الدين عليه وهو فاعلة هالك
 وابداع الدين لا يمكن وكذا اخوات الابداع (قوله أو قال الشهود أو دعه من لا يعرفه) لانه
 ما لو المدي على رجل على محضته وادعى المدي هو ذلك الرجل ولو انه نعمت لم يطل حقه
 كما مر لكن قد يقال ان مقتضى البينة يشهد بثبوت الدية لا العايب ولا خصم فيه فلم يثبت ودفع
 خصومة المدي وهو خصم فيثبت وكذا ما في أن يقال في مجهول أن لا يثبت للمجهول
 وتندفع خصومة المدي تأمل (قوله أو أفردوا باليديد المصومة) كيد المالك فابا سادى
 يفتى بره ان المدي لان ذوال اليد المارعم سيدة يد المالك عتق كونه خصما قال في البرازية
 ولو برهن بهد على الوديعة لم يسمع (قوله قاله ذواليد شتر به) ولو فاسد اصح انقبض كما
 في الصر وأما في شتر انهم انفسا سكال أدب القاضى وأشار الى ان الماراد من اشترى المالك
 المطلق ولو جهة كيد كرو وحاصل هذه ان المدي ادعى في امير مطا كاطاعة فابكره المدي عليه
 وبرهن المدي على المالك فندفعه ذوال اليد به اشترى هاشم فلا العايب برهن عليه لم تندفع عنه
 اخصومة يعنى فيه نص القاضى برهان المدي لانه المارعم نيد به المالك عتق كونه خصما
 بصر وفيه عن الرباعى زاد الم تندفع في هذه المسئلة رأفام الحارح البينة فتفتى له ثم
 المقر له العايب وبرهن قبل بيشته لان العايب لم يصرفه فبإعليه واعاقضى على ذى اليد
 خاصة اه لكن فيه ان الفضا على ذى اليد فضا الى من تاق ذواليد ملك منه ما شافلا
 تسمع دعواه أيضا الا ان ادعى المتاح ونحوه كانته ومن باب الاستحقاق تأمل وجهه فيجب
 تصويرها فيما اذا قال المدي عليه هذا الشيء من العايب ولم يرد على ذلك فانه لا يدفع
 الدعوى عنه بذلك فاد جاء المقر له الخ فبأوفاه على ما قبلها غير صحيح وهو شرط مسئلة به
 تأمل (قوله أو اتهم به من الغائب) أى وقبضته ومنه المصدق كفى البصر وهذا كاترى
 ليس فيه الادعوى ما ذكر من غير أن يدعى ذواليد ان المدي باعها من العايب فلو ادعى ذلك
 أى وبرهن قبل وتندفع خصومة وكذا اذا ادعى ذواليد ذلك وان لم يدع تانى الملك من

اصطلاح
 اذا حضر العايب وصدق
 المدي عليه في الابداع
 والاجارة والرهن رجوع
 عليه بما يحسن للمدي

(وان كان هالكاً أو قال
 الشهود أو دعه من لا يعرفه
 أو أفردوا باليديد المصومة
 كان (قال) ذواليد
 (استقر به) أو اتهم به (من)
 العايب

العائب ط (قوله أو لم يدع المال المطلق) الضمير في يدعي يرجع إلى المدعي لا إلى ذي اليد
والأوضح إظهاره لدفع التثبيت وقد سبق بابه (قوله لادعي عليه) أي على ذي اليد
الذيل وقيد به للاختصاص في دعواه على غيره وقد فهموا اليدواحد مما ذكره برهن فأنتم تدفع
كدعوى المال المطلق كما في البرازية بصر وأشار الشارح إلى هذا أيضا بقوله بخلاف
قوله غصب متى الخ يمكن قوله برهن بآية ما سبقه عن بور معين من أنه لا يحتاج إلى
اليمين وكذا ما سبقه الشراء التي ذكرها المصنف وهي مثله التوثيق بأن قال المدعي غصبته
منى أو سرق منى ذكر الغصب والسرقة تغيب والمراد دعوى فعل عليه فهو فعل المدعي أو دعوى
بأنه أو اشتتر بتمتلك وبرهن ذواليد كما ذكرنا على وجهه لا يقيده لك لرقبة له لا يتدفع كذا
في البرازية بصر فكان الأولى أن يقول كأن قال سرق منى (قوله وبناء للمفعول بالستر
عليه) والأولى لدفع المدعى لأن الستر يحتاج إليه كل من السارق والعاصب لا بلعلهما
معصية يمكن العصب لاحد في السرقة فيم الحد وبه لم يالأولى بحكم ما ذكرناه للشارح
تدفع على ما هو موموم موضع خلاف فان محمد يجدها كالعصب ولو بناء للمفعول فهو محصل
تفادى على عدم صحة تدفع (قوله فكانه قال سرقته منى) فانه لا تدفع الخصومة إنما قال انه
يدعي عليه الفعل وأما سرق منى فهو عند الامام الاول والثاني ومحمد بقول تدفع الخصومة
لأنه لم يدع عليه الفعل فهو كقوله غصب منى وقولهما استفسان لانه في معنى سرقته منى وانما
بناء للمفعول بناء للمدعي ط الخ (قوله بخلاف غصب منى) أي بالنسبة له فهو محمول فان
الخصومة تدفع فيه لا حقل ان العاصب غير ذي اليد فان في الهندية وكذا في المدعي ا
ومعناه ان الاخذ كالعصب كما تقدم (قوله أو غصب منى) قال في البحر وقيد
بدعوى الذيل على ذي اليد للاختصاص في دعواه على غيره مدونه ذواليدواحد مما ذكرناه
وبرهن فأنتم تدفع كدعوى المال المطلق كما في البرازية (قوله وهر تدفع) أي صومه
المدعي بابه مدر بان قال المدعي هذا ملكي وهو في يد المدعي عليه غصب فبرهن ذواليد على
الايداع وهو موقف تدفع له عدم دعوى الفعل عليه والصحيح انها لا تدفع اما في السرقة
يجب أن لا تدفع كما في بناء للمفعول شيء الدين على المنع ومال السرقة ان يقول هو
مال في يده سرقة (قوله الصحيح) أي لا تدفع بل تنوجه الخصومة عليه لما قلنا وفيه
تدفع له عدم دعوى الفعل عليه (قوله رازية) قال دعي انه ملكه ولو يد غصب فبرهن
ذواليد على الايداع قبل تدفع لعدم دعوى الفعل عليه والصحيح انها لا تدفع بصر (قوله
أو دعبيه) ظاهر البرازية ان الوديعه مضمال وعبارتها لو برهن المدعي انه السرقة منه
لا تدفع وان برهن المدعي عليه على الوصول اليه بهذه الاسباب (قوله وبرهن عليه)
أراد بالبرهان إقامة اية طرح اقرار لما في التزاريق معزيا إلى الدخيرة من ما رخصت
لدعوى الفعل عليه نبرهن على قرار المدعي بإدعاء العائب منه تدفع وان لم تدفع باقامة
لايداع بثبوت اقرار المدعي ان يده ليست بخصومة بصر (قوله لا تدفع في الكل) أي
فيقضي بمرهان المدعي (قوله لما قلنا) أي من أنه أقر ذواليد بالخصومة اما في مدعى
لمن أشار إلى أنه الأولى بقوله أو أقر ذواليد بالخصومة وإلى أنه المثابة بقوله ادعي عليه

أو لم يدع المال المطلق
بل ادعي عليه الفعل بان
(قال المدعي نفسه) منى
(أو) قال (سرق منى)
وبناء للمفعول للستر عليه
في مكانه قال سرقته منى
ببعض خلاف غصب منى أو غصبه
منى فلان انه ثبت كما
سبحي حيث تدفع وهل
تدفع بانه مدر العصب
لا رزية (وقال ذواليد)
في الدعوى (أو دعبيه فلان
وبرهن عليه لا) تدفع
في الكل لما قلنا

ادعى اي فانه صار حجة يدعى التذلل عليه لا يبدى بخلاف دعوى المالك طابق فيه خصمه
 وبسبب دعوى ربه كذا اصرر وأدعى ما لا كذا لكا لا يشترح وهو يدعى البرد وهو
 لدعة فاندعى عليه ينتصب خصمه بدعوة ربه فانه كذا بدعوة ينتظر ان ما قد
 به لا تدفع كافي لمراجحة وكذا ادعى ما قال انه قد ورد من لادعوه وهو ثم
 ما لو ادعى على ربه في كذا كذا كذا قيل (قوله قال) أي ذوايد (قوله ثم قال في
 مجلسه) أي مجلس المحكم (قوله لا يبرهن المدعى) قال ليطرد في تطويل من غير فائدة
 والمصدر لا وضح أن يقول الاد برهن المدعى في ذنب لادعوه وحسب رادعا لمدعى
 اقراره في غير مجلس المحكم لا يقبل له ذابره عليه (قوله يجعل الخ) أي يجعل لما كذا لا يبد
 خصمه يصكم عليه فانه المدعى (قوله ليس في قول ربي) بأصالة يسوق الى قول ربي ويجمع مع
 مضارع والدفع دعوه ولا يثبت ما يجمع من نفسه (قوله يجمع لدفع) أي دفعه في ليدعيه
 عاديه مثلا من فلان (قوله ذلك) أي المد كور في كلام المدعى الذي يدعى اشرار المدعى وقد
 به لا استقر على الادعى البرهان من فلان العائب المالك و برهن دوايد على ابداع غائب آخر
 منه لا تدفع ذكره في الجرح (قوله أي بنفسه) تقييد لقوله أو دعيه لا سيما قوله فلان ح
 (قوله لم تدفع) أي المصومة لا يفتة لانه لم يثبت ثاق اليد على اشرار منته لا تكارى
 ليدولاس - هة وكذا لا تكارى في جرح ولان الوكالة لا تثبت قوله معراج (قوله
 دعوت المصومة) جواب بان (قوله ون لا يبرهن) لم يد كذا في يد المدعى في السبب ولو طار
 المدعى عليه على ابداع عائب على اثبات نهى جرح (قوله لتوافقهما أن أصل المالك
 للعائب) فيكون وصولها الى يده من هة ولم يكر يدعيه مومة (قوله اذا قال) أي
 المدعى (قوله اشرار به) أي من العائب (قوله ووكافي بنفسه) أي - لتأعنى واضح اليد
 وبأخذه لكره أحق بطلط عبي (قوله وبرهن) أي فيثبت دعواه والمالك أصل له
 بدعوى الودعية تدفع المادى الا اذا ادعى انه شتر من العائب وان السانع أمره باقتصر
 (قوله باقراره) أي باقرار ذى اليد والافراجة فامر لا تشرى على المالك وحصل هذه
 المسئلة ان المدعى ادعى المالك بسبب من جهة العائب فدعوه ذوايد من يده من العائب وقد
 انتفاع على ان المالك فيه عائب كون وصولها الى ذى اليد من هة فلم يكر يدعيه مومة
 الا أن يقيم المدعى بيته من ولا يار كاه قبضه لانه أثبت بيته كونه أحق بامسا كها ولو صدقه
 ذوايد في شره فانه لا يأمره القاضي بالانكسار الى هة حتى لا يكون قصدا على العائب باقراره
 (قوله وهو عيبة) - هة على العيب الرأى ولا يجه أحلا لا باقراره على الغير عيبة ول
 لان الاقرار حجة فاصرة لا تعدى الى غير المور وقد انتفاع على ان المدعى به ملكا فثبت ولا ينفذ
 اقراره ودعوه عليه ولها انشائر كثيرة كتحول لوقف وباطل اليتم عامه لزمه ما يبرهان بالاقرار
 وقد ثبت هة به نها في كتاب الوكالة ان المودع لو أقر له ان المودع وكاه به من لودعية لا يور
 بالدفع اليه لعدم نفوذ اقرار المودع على المودع في ابطال يده ولو برهن على الوكالة أمر بالدفع له
 بخلاف ما لو كان مديون لعائب وادعى عليه مخصص الوكالة بالقبض وسدقه فانه يدفع ايجالان

(قال في غير مجلس المحكم
 به ماله) ثم قال في
 مجلسه انه ودية عندي
 أو من (من فلان تدفع
 مع البرهان على ما ذكره لو
 برهن المدعى على مدعيه
 الاولى يحسم له حصلا
 ويحكم عليه) استحق اقرار
 بجمع لدفع رازية (وان
 قال المدعى اشرار به من
 فلان) اعاب (وقال
 ذوايد ادعته فلان
 ذلك) أي بنفسه ولو بوكيله
 لم تدفع بلاينة (دعوت
 المصومة ون لم يبرهن)
 لتوافقهما أن أصل المالك
 للعائب لا اذا قال شتر به
 ووكافي بنفسه وبرهن ولو
 صدقه في الشر لم يور
 بالنسليم لانه لا يكون قصدا
 على العائب باقراره وهو
 عيبة ثم قصار للرد
 وغيره على دعوى اشرار
 فبدا انتفاعي له قال

لا يورثه في بامثالها فكان اقراره على نفسه ماعى العايب ويمكن أن يقال في وجه العيب
 ان في كل من المستقيم قضاء على لعائب وقد أمر بالتسليم في الاولى دون الثانية ولا يلزمه
 بالتسليم بالبرهان لا بالقرار قال (قوله ولو ادعى انه) قلت وكذا لو ادعى انه اعاره لفلان
 كما يظهر من العلة (قوله انه دعيت) أي بلا بينة نور العين (قوله ولو كان مكان العيب
 سرقة لا تدفع) أي دعوى سرقة القائب وفيه انه ما توافقا ان البطلان الرسل قال ما احب
 البصر وقد سئل بعد تاليف هذا العمل يوم من رجل اخذ من اخيه من بيتا ورهنه وغاب
 فادعت الاخ به على ذي اليد فاجاب بالبرهان فاجاب ان ادعت الاخ غصب اخيه او برهن
 ذو اليد على الرهن اندفعت وان ادعت السرقة لا وقع تعالى أعلم أي لا تدفع وطاهره انما
 دعت سرقة أحبا مع اننا قد منعنا ان تصيد دعوى الفعل على ذي اليد لا حقا زعن دعواه
 على غيره فانه لو دفعه ذو اليد واحد عما ذكره برهن تدفع كدعوى المالك المطابق فيجب أن
 يعمل كلامه هنا على انما ادعت انه سرقة منها ميسرا لا موهول لتكوير الدعوى على ذي اليد
 وان أتى على طاهره يكون برهنا على مقابل الاستحسان الا في رأي الكن يثاقى الجمل المذكور
 قوله ان انما اخذ من بيتا ما لم يقد بقوله غصب منه أو سرقة لا حقا زعن قوله انه قوي
 سرقة في زيد وقيل ذو اليد أو دعيه زيد ذلك لا تدفع الخصومة نفسها (يقول الحقير)
 لوجه الاستحسان هو ان الغيب ازالة اليد المحقة ثابتات اليد المطلقة كما ذكر في كتب
 السقه فأيضا للعاصب في مسئلة الغيب بخلاف مسئلة السرقة فأيضا الذي ايد اذ لا يد
 لا ارق ثم عاين ان في عبارة لا يد لسارق نكتة لا ينبغي حسمها على روى التي نور العين وهذا
 أولى مما قاله السامعي يجب حمله على ما اذا قال سرقة في أم لو قال سرقة امهات في فانما
 تدفع لتوافقه ان اليد لعائب وصار من قبيل دعوى الفعل على غيره ذي اليد وهي تدفع
 كافي البصر الكس في هذه المسئلة فافاد انما منية لفاعل وصرح بذلك في
 اقصوا من فاعل في المسئلة فقولنا في اساسا واستحسانا انتهى (قوله مستحسانا) قدما
 وجهه قرين نور العين ولعل وجهه أيضا دفع افساد السرقة لان الضرورة في السرقة
 أعظم من ضيعها لانها تكون حقة ولا شرع فيها الحد (قوله يمكن ان شأى خصم الاول)
 أي الم يدع عليه فعلا أو حتى صرح بذلك بمسئلة تعير لانه لا يدعي له لعل لا يكون
 خصم الاول له عيب البر ولا يحتاج في دفع هذه اليد لانه اقله ما على قلت زيد وانه
 صاحب اليد (قوله ولا مدعى رهن أو شراء) لما ذكرنا من العلة (قوله اما المشتري فخصم
 لكل) وكذلك الموهوب له أي من يدعي الشراء أو الهبة مع القرض او برهن يكون خصم
 للمشتري والمدعى الرهن والمدعى الشراء قال في البرزخية يذهب داود وزعم شراهما من فلان
 الغائب أو صدقة موصاة أو هبة من شهر أو أس وبرهن أو لا برهن آخر ان ذلك العايب
 رهنه امنه من شهر وأجرها وأعارها وقبضها بكم بها الهبة فهو لمسته وأجرها والمرتين
 ثم ذواليد بالبرهان فما سلم المدعى وترى في ان قضاء ائدة أو فلك الرهن وارشائه في البيع
 وان كان المدعى برهن ان الدار له أعارها أو أجرها أو رهنها من العايب أو شراها الف عايب

(ولو ادعى انه غصبه
 منه فلان اعائب وبرهن
 عليه وزعم ذواليد ان
 هذا القائب أو دعيه مشد
 اندفعت) لتوافقه وان
 البطلان الرسل (ولو
 كان مكان دعوى الغصب
 دعوى سرقة لا تدفع رهن
 ذي اليد اذ ادعى ذلك القائب
 استحسانا رازية وفي شرح
 لوجهانية للشر لا ولو
 اتفق على المثل زيد وكل
 يدعي الاية منه لم يكن
 الثاني خصم الاول على
 الصحيح ولا مدعى رهن
 أو شراء اما المشتري فخصم
 لكل (فروع) قال
 المدعى عليه تدفع

منه ولم يتقدم الشئ قبل أن يشترطهم أن يذوقوا بدعي في الوجوه كلها ما في الاعادة
 لعدم المزوم وأما في الاجارة فلا بد من دفع في الفسخ لانه يريد ان التاعن ملكه وأما في الشراء
 فلان لا بد من الاستعداد لا يتفق الاثنان فان دفع لما كره لاداعي المدعي فان كان أبرهنا ولم
 يقض لاجرة اخذ منه كقيمة الفسخ الى انقضاء المادة وان كان قص الاجرة أو كان
 دعي وهذا لا يدفع للمدعي وتوضع على يده بدل وفي القضية فلوا دعي ذوالبدان المدعي باع
 البعير لعلابو برهن ذكر في اجناس انما يطبق انما يتبدل وتندفع الخصومة (قوله يهل الى
 الجلس الثاني) أي مجلس القسسي وظاهر الاطلاق قيم ما طال فسه وقصر وهذا بهدال وقال
 عنه وعلمه بأنه رفع صحيح كأنه لم يسل الخصم (قوله للمدعي تعاقب مدعي الايداع على
 البينات) يعني اذا ادعى شرا من ريدوا دعي ذوالبدان مدعيه فام تدفع الخصومة من
 غير برهان لانها قد جعلت ان اصل البينات لا يثبت له كمن ادعى الشراء تعاقب على البدعي
 الايداع على البينات لا يثبت له وان كان فعل الغير يمكن تعاقبه وهو القبول وفي الأخير
 لا يتصرف ذوالبدان على الايداع لانه مدعي الايداع ولا خلاف على المدعي ولو سأل أيضا لا تدفع
 ولكن له أن يتلف المدعي على عدم العلم اه فانه يذكر عبارة الأخيرة ان ما قلناه اولاه ما
 ان حقه لو حاقب يتلف على البينات واكتفى به لا تدفع الدعوى كما هو ظاهر قوله قال في
 الدرر انما ظاهر ان تعاقب يقع على التوكيل لا على الايداع فان طلب مدعي الايداع بين مدعي
 التوكيل يشاء على ما ادعى من الايداع ويجوز من عامة البرهان عليه سأل على البينات به في
 على عدم توكيله اياه لا على عدم علمه بتوكيله اياه وعبارة الدرر غير صحيحة لانه جعل البينات على
 مدعي التوكيل ونماهي على المدعي عليه أي مدعي الايداع كما هو ظاهر من قول الكافي فان
 طلب المدعي أي مدعي الشراء يثبت أي بين مدعي الايداع = ذاق الشراء بلاية وحاصل
 ان لو ادعى الشراء من المالك وانه وكله بتبضع فانكر ذوالبدان كاله ونعمر المدعي عن اثباته
 المدعي أن يتلف ذوالبدان على انه لم يوكاله تبضع ما باعه اياه مما هو تحت يد المدعي عليه على
 البينات ولكن في تحليفه بانه مدعي البينات تأمل لانه تعاقب على فعل الغير فاذا اضطربت
 عباراتهم في هذه المسئلة = فلو حصل كلام الشارح للمدعي أي مدعي الشراء من اثنان
 وتوكيله اياه باق فاضا بعد مدعي الايداع فلو كان له اياه ويجوز من البرهان ان يثبت مدعي
 الايداع بالله ما وكله الف تبضع ما باعه اياه على البينات لا على العلم لكن يظهر من هذا
 موافقة الدرر فيصع عروه اليها ويمكن جعل كلام الدرر على ما اذا ادعى الشراء والتوكيل
 بالتبضع فان برهن قبل برهانه اخذ منه فان جرح من البرهان وطلب بين مدعي الايداع على
 حادعي من الايداع حلف على البينات قال عزمي وهو صريح بعبارة التسهيل حيث قال وحاصل
 ذوالبدان على الايداع بطلب مدعي البيع ان لم يكن له بينة على التوكيل اه وعليه فكان على
 الشارح أن يذكر هذا الفرع في محله كما هو صاحب الدرر فتأمل وحاصله ان لو ادعى
 الشراء من المالك وانه وكله بتبضع فانكر ذوالبدان كاله ونعمر المدعي عن اثباته المدعي أن
 يتلف ذوالبدان على انه لم يوكاله تبضع ما باعه اياه مما هو تحت يد المدعي عليه على البينات (قوله

يهل الى مجلس الثاني
 مدعي المدعي تعاقب
 مدعي الايداع على البينات
 رد ولا تعاقب المدعي على
 العلم

وراودها وأقام السماع البيهقي عليه من كل عيب لم تقبل حجة البائع وذكرا لخصاف
 رحمه الله تعالى حجة المدعى في آخر أدب القاضي وقام على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى
 تقبل حجة كذا في شرح الجامع لمصنفه رحمه الله تعالى عن آخر محمد بن أبيه وقام هذا
 ملكي بعه أبيه من حال ما بلغت وقال في البداية من حق حاربه له في قول المدعى كذا
 في التوصل العمادية في شرح دار الإنبه أنه من نفسه وأشهد على ذلك فهو ذو كبر الالب
 لم يهـ في الجامع الابن ثم في الاربعة تلك الدرس رجل وسأله به ثم ان لا يراى أسير الد
 من المشتري ثم لم يسمع مع لادعوى المدعى انما تفرق وهو ان يري كذا اشتري حـ
 الدرس منه في مري وأما ~~هـ~~ وأقام على ذلك البيهقي المدعى عليه في دفع دعوى
 مدعى انك متناقص في هذه الدعوى لان استخبارك الداعي في امر ربي لادوية لا دعوى لك
 وهذا في الدرس لم يكن في دفع هذه المسئلة صارت واقعة السوى في وقد استفت
 أبو بة المقتير في ~~هـ~~ ادوا عصم امره في الاربعة المدعى المدعى والمدعى المدعى
 وان ثبت انما نقص الدرس في دفعه في آخره في طابقه كذا في الدرس المدعى دار
 سبب الشراء من دار فقال المدعى عليه في شريته من فلان فلان أيضا وأقام بيته ودار
 لخارج أسوة فقال المدعى عليه ان دعوى باطله لاري الاربع لذي انشريت ~~هـ~~ فله الد
 من فلان كانت رخصة فلان ولم يرض بشرا انما وجار في لانه كان بعد ما في الدرس وأقام
 البيهقي لا يصح هذا الدفع كذا في التوصل العمادية ولو كان المدعى ادعى ان ~~هـ~~ داره من كل
 فلان رخصه بكفلاء في رخصته وأقام البيهقي المدعى عليه في دفع دعواه انه اشتريته
 منه وقدمه ~~هـ~~ قال كان ذلك دفع المدعى الرمن كذا في تادوي فاصحاب في ب ليبره ادعى
 عليه در في يده انما اوجبه فبر من المدعى عليه على انه شتره امانه وبر من المدعى على انما
 صفع دفع المدعى كذا في الوجع كذا في دار في يد ~~هـ~~ ل سار حل وادعى ان اياه مات وتلف
~~هـ~~ الدرس مير تاله وأقام بيته فهو اياه مات و~~هـ~~ الدرس يديه وأخذ ~~هـ~~ الدرس رجل
~~هـ~~ الدرس من تركته به دونته أو أحد هاس أي ~~هـ~~ هذا المدعى في حال حياته وأقام ذو اليد
 البيهقي في الوارث أو ابيه أو اقران لدار لست له فانه قضى بقضيه مع الدار الى الورث هكذا في
 لطيفه رجل ادعى على آخر صيغة فقال اصيغة كانت لفلان مات وتر ~~هـ~~ كماله في رخصته
 لانه تم مات فلانة وادار انها وأقام البيهقي تسعة فلو قال المدعى عليه في دفع ان الالة ماتت
 فيسل لاله مودته اصح الدفع كذا في الخلاصة رجل ادعى على آخر مائة درهم من المدعى
 عليه دعت اليه من التاجر درهم ما وذكر المدعى قبض ذلك منه فأقام المدعى عليه البيهقي
 ان دفع الى المدعى ~~هـ~~ بين دره حافه لا يكون دفعا ما لم يشهدوا انه دفع اليه أو قضى هذه
 التماسين التي يدعى كذا في جواهر النسخة ~~هـ~~ ادعى على غيره كذا كذا في سائر ادوارهم فادعى
 المدعى عليه الابداء وجا به فهو دس وان المدعى لم يدفع هذا المال كذا درهم من
 الدرسهم وذكر لا يرى بأي ~~هـ~~ دفع هل يقبل ~~هـ~~ قضى هذه الاشهاد رجل دفع هادعوى
 المدعى على بعض مشايخه مائة درهم تقبلوا انه يقبل وتدفع هادعوى المدعى وهو لا شيء
 والا قرب الى العواب هكذا في لطيفه الكل من امة مدية من لساب السادس فيبتم مع

كذا
 واقعة المدعى

دعوى المدعى وفي نور العين ادعى ارباله ولاخيه فقال المدعى عليه الملك اقررت ان احيى باعه
 منك وسلم وهذا اقرار به ملك الاخ فلا يصح منك دعوى الارث قبل لا يتقدم لانهم قرأوا
 مع حاجتر الملك اقرار بالبيع وسط ومن اقرار فلا باع له ثم ادعى انه ملكه يبيع الا اذا اقر
 به عيها صحت اقراره فلا يبيع دعواه بعد وقيل لو باع ولما ارى بده وقت البيع او
 قال باع وسلم هذا يكتفى لانه يدل على الملكة وبقية لو برهن ذواليد على اقرار الوصي بانه باعه
 بوصاية قالوا لا قبل الا ان يشهدوا له وصي من جهة المورث او القاضي اذ الوصاية لا تثبت
 باقراره **الاراء** الامام رحمن فقد فسد لا يبيع الدعوى **ابراهيم** لا دعوى ثم ادعى
 ما لا يلو كالة او الوصاية قبل لا تسع دعواه في من الانصاف به مسا في عيها لا تناقض
 يبيع الدعوى **ابره** كماله لنفسه **مى** اقر به لم يبره **مى** لا يملك ان يدعيه لنفسه لا يملك ان
 يدعيه لغيره **مى** كالة او وصاية لا ينفذ قضاء بالرفع قبل بين الاستظهاره **مى** دعوى على بعض
 الورثة **مى** لا تسع دعوى الورث **مى** ابراء الاباذر لقاضي ركون المدعى فاطر **مى** الحاصم
 في اثبات انفس **مى** الوارث والوصي والموصى له واهل بيته الميث او على الميث كما تقدم
 دعوى الميث لا تسع على غيره **مى** المدعى انه عم الميث لا يثبت يقره له لايه اولاده وان
 يقول هو ورثه ولا وارث له غيره به **مى** ان ينسب الشهادة الميث والمدعى لبنوة **مى** مومة حتى
 يلتقي في اب واسم **مى** دعوى اسم له **مى** ابد ذ **مى** اقرار بالبيع لا تسع دعواه حرة الاصل
 بدون مئة **مى** الابن اذا كان في عيال لا يكون مبيعه **مى** ما لا كتاب **مى** الابن يكون
 لايه اذا تمت مئة **مى** ولي يكن مال **مى** ما كان الابن في عيال لايه لان مدار الحكم
 كونه مبيعا لايه **مى** القول لاداع لانه اعلم بجهة الدفع **مى** دفع الى ابنه ما لا غاراد اخذ صدق في
 دفعه **مى** ارض **مى** يصح اثبات الشرائع وجسه مدعى دين في القربة المستعرة **مى** انفس لا يبيع
 دعوى اخرى سواء كانت اصلية او عارضة **مى** لا تسع الدعوى بالعين اسم له **مى** مساومه
 عليها لا تسع **مى** دعوى هذا **مى** ابراء الامام الايمان المدعي والاذ **مى** ظهر في الفاضل بعد ابرائه
 وصيه بعد بلوعه وليكر **مى** يدخل في قوله لا حتى قبله كل عين ودين وكفالة وجارية
 وابارة وسيس **مى** لا تسع دعوى الكفالة بعد ابراء الامام **مى** ادعى كاح امرأته ازوج
 بشرط حضرة الزوج الظاهر **مى** السبا على لا ينسب خصما للمدعى الارض ملكا او وقتنا
مى الاستداع يبيع دعوى الملك **مى** لاحد الورثة حق الاستداع من القربة المستعرة **مى** ابراء
 قيته الى الفرمان **مى** المتع الباقون **مى** ليس له دعوى على وكيله تبض لرسومات بما اخذه من
 الرسومات **مى** بل الدعوى لهم عليه **مى** اذ برهن على مديون مدونه لا قبل واپس له اخذ منه
 بدون وكالة او حيلة **مى** يجوز البراء عن الاعيان ويجوز عن دعواه **مى** لارث جبري لا يسطر
 الاستداع **مى** هل يشرط حضرة الزمان والزم في دعوى الزمان قولان **مى** هل يشرط حضرة
 المودع في اثبات الوثمة فيه اختلاف المشايخ **مى** ادعى الشراء ثم ادعى الارث تقبل وبكس لا
مى كل ما كان مبيعا على المدعى يعني فيه التناقص فالمديون بعد قضاء الدين لو برهن على ابراءه لا يثبت
 والمطلعة بعد اذ ابدل الخلع لو برهن على طلاق الزوج قبل الطلع قبله وكذلك لو رثه اذا

فاعلموا مع الوصي له بالمال ثم ادعوا الوصع الموصى يصح لا افراد الوصي الرجوع التناقص
 ادا كان طاهر او التوفيق شقيا لا يكفي اسكان التوفيق بل لابد من نيته والا يكفي الاسكان
 بحمد الامير الامانة ثم اعترف وادعى الرد لا يقبل الا بيعة التصديق اقراوا في الحدود اذا
 ثبت استحقاقه فطامه على من تداول العدة لا على الساطر لا تصح دعوى القابل لم يبين
 بعوض او بلا عوض اذا ادعى المأذون بالامانة او المدفع بمذوق كان المال مائة وركاب
 دينار في ذمته فلا دعوى متى فصلت مرة بالوجه الشرعي لا تنقض ولا تنال مال يكن في اعادته
 فائدة بان اقيم مع دفع اقام عليه البينة فانما تجمع غلط لاسم لا يصح لو اراد يكون له
 مال لا يلزم الابن وفادير ابيه من استحقاقه المنقول اليه في رقة اهل ادعى بعد
 ما اقرب المال راضية قرض وبه صواب يسع ما لا من وارث وعليه دبر زيد اثباته في
 وجه وصي نصبه الثاني له اخذ من التركة لا يكلف الاب احصاء ابيه البالغ لاجل دعوى
 عليه لا تصح الدعوى على جميع الصادر بربا بالتدقيق اذ اصابت واحد ابنته وقتلته اذ ابره لم
 لضارب العبد اذ ادعى حرية الاصل ثم العتق العارض تسع والتناقص لا يجمع العتق وفي
 حرية الاصل لا اشتراط الدعوى وفي الاصل لا اشتراط الدعوى عند ابي حنيفة وعنده
 ايسر بشرط وجوه اهل ندعوى الامة ايسر بشرط لان شهادة بجمرة اسرع وهي حصة
 الكل من التتبع لم يردى الوالد رحمه الله تعالى كقول ابي اومر ثم يرضى ان يرضى على فساد
 البيع او الفسخ لا يقبل لان اقامه على التزم المال اقرا منه بعصمة وسود المان فخر
 يسع منه بعده دعوى الفساد ولو يرضى على ابقاء لاصح او على ابرائه لا يقبل لانه تقرير
 لا وجوب السابق ادعى دار فانه كرد وابده صالحا على انفسه على ان يسلم الدار لذى اليد ثم
 يرضى ذوا اليد على صلح قبل هذا الصلح مع الصلح الاول واطل الثاني على وقال كل صلح بعد صلح
 فالثاني باطل ولو شتره ثم شتره اطل الاول وتشد الثاني ولو صلح ثم شترى جارا لشرا ووطل
 الصلح اى في الصلح الذى هو معنى البيع ينفى ان يطل الاول لا الثاني كفى اشترى واصله ان
 الشراء الثاني من ذل اقتضاؤه يعرف به دامت كل كنية (وقول الحقير) يؤيده ما في خلاصة
 الاستاوى قال القاضي الامام ان ما لم ينق من قوله كل صلح بعد صلح باطل فالمراد به الصلح
 الذى هو اسقاط اما اذا كان الصلح على عوض ثم سقط ما على عوض آخر فالثاني هو الجائر
 وانفسخ الاول كالبيع يقبل عند لو ارث الوصى والمتولى بالتناقص الجهل الاقرار المتأخر
 يرفع الاكثار لقدمه والاقرار المتقدم يجمع الاكثار المتأخر ادعى مالا فصالح ثم طهره لانه لا ينفى
 عليه بطل الصلح من دفع شيئا على من نه عليه ثم تبين انه ليس عليه الرجوع بمادفع دعوى
 المدفع من المدعى عليه ليس بتعديل للشهود حق لو طعن في الشاهد او في الدعوى يصح من
 نور امين ومن اراد استيهاة المصدور من مسائل الدعوى ما يرجع اليه في الفصل الناس عشر
 وذكروا في المادة ١٨٨ البيع شرط متعارف بين الناس في البلدة صحيح والشرط معتبر
 وان كان قبه متع لا بد من اربعة اركان كماله لا يلزم المدعى في ١٩٢ الفالة
 بالتعاطى القائم مقام الايجاب والقبول صحيحة في ٢٢٠ بيع المبرة كل مدق قرض يصح في

ببيع العبرة في ٣٨٩ كل نقى تعومل به لا يستماع يصح فيه على الإطلاق داود
 مسموح وعمره على الوفاء في المطلوب ولم يلبس لأحد من الرجوع إذا كان على
 لأوصاف الطولية والاختلاف يكون المشتري غير أو أمان لا يتعامل شخصاً معه إذا كان به
 لانه صار من نفسه بزمه في المشتري في المثل والظاهر في بيعه لمدة كان من قبل الاستماع

أيضا في ٣٩٨ إذا شرط في بيع الوفاء أن يكون في مائة من مائة المبيع

المشتري مسموح ويلزم الوفاء للمشتري في ٤٤٠ الآية الخامسة

معه لازمة قبل حلول وقتها وقد صدر الأمر

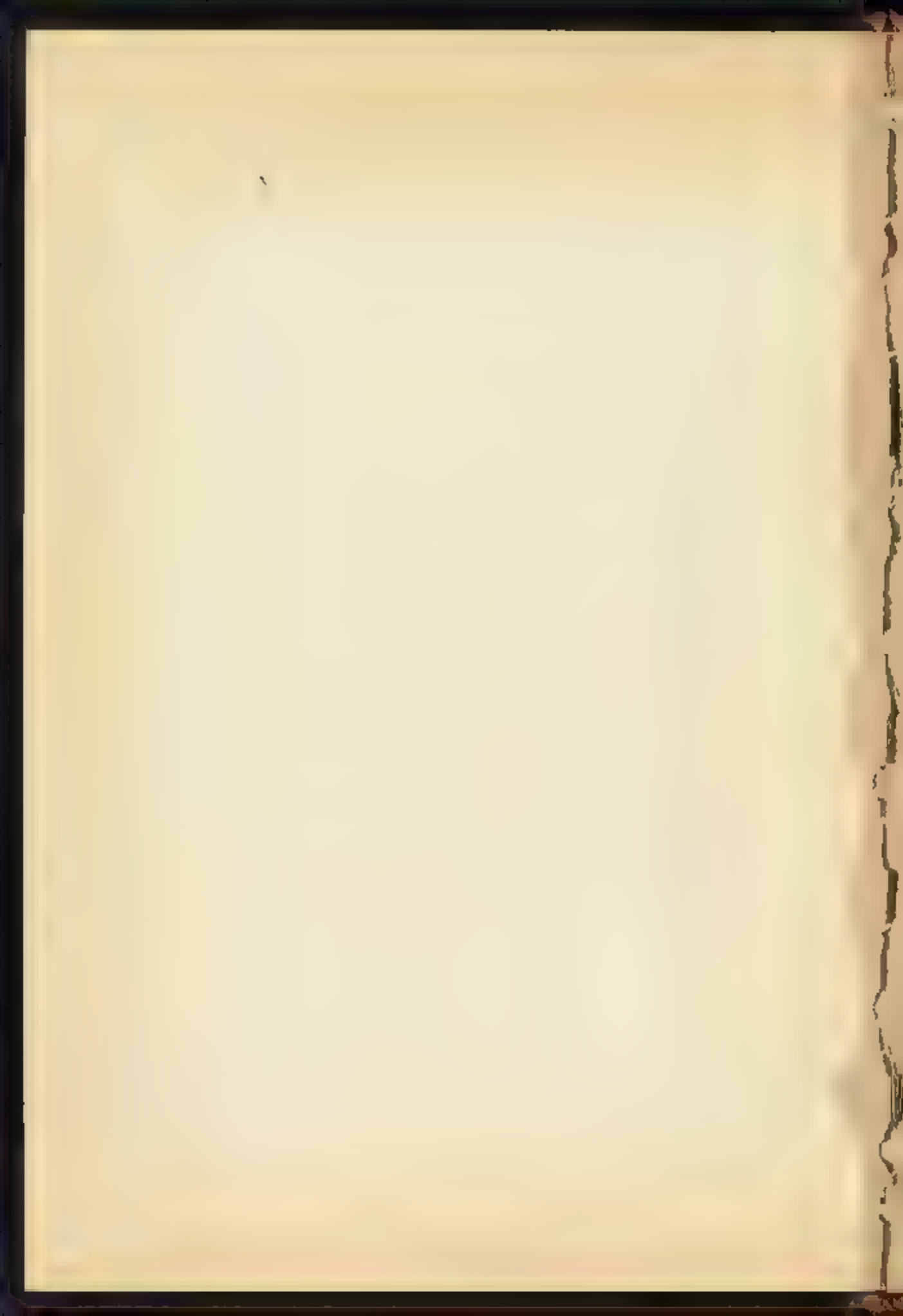
الشرى في السلطان بالمثل يقتضي ذلك كله

فاحفظوا السلام والله تعالى

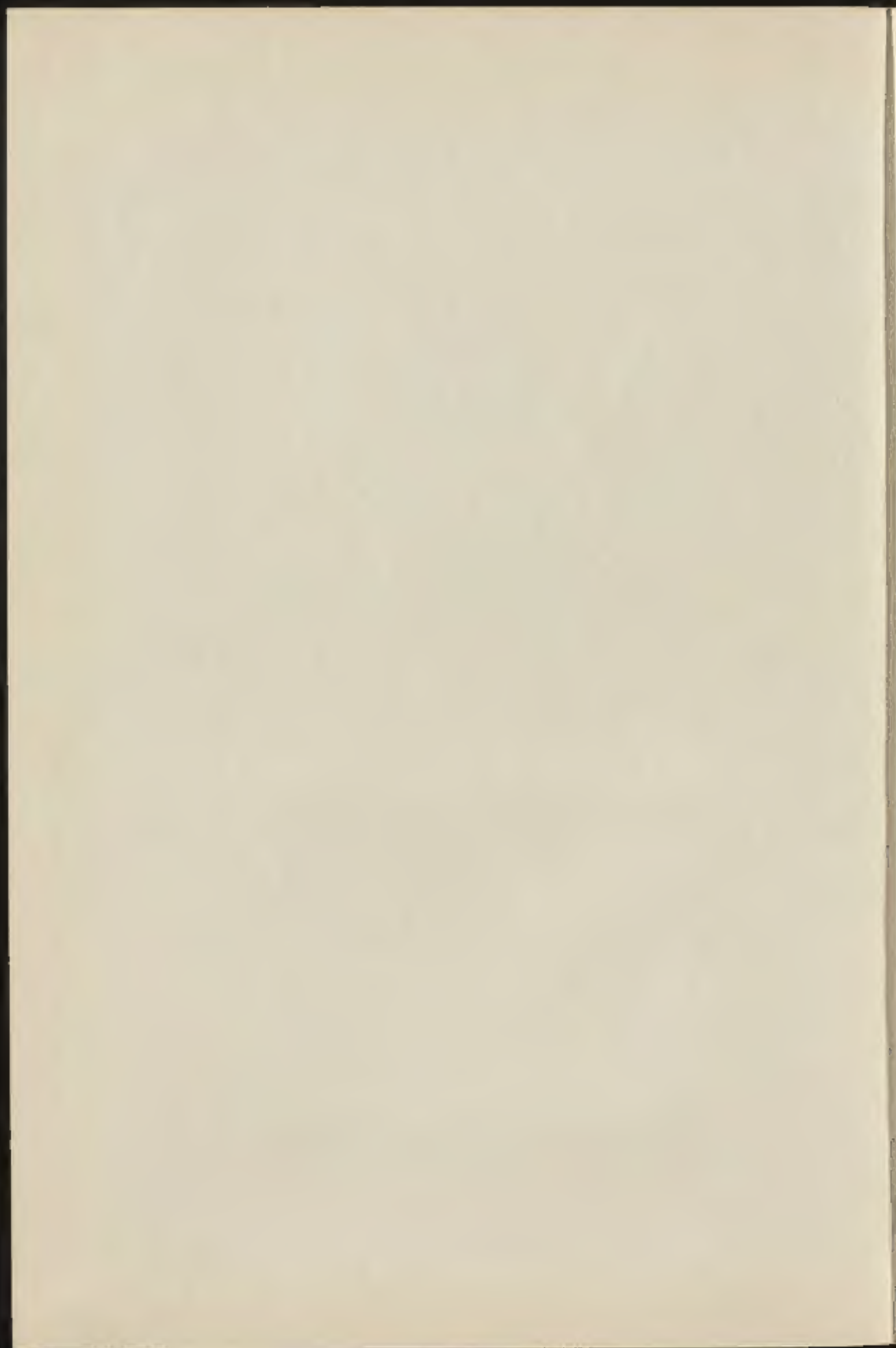
أمر والله اعلم

الاعظم

• (ثم الجذر الأول وبه الجذر - ما في أوله - بدعوى الرجاءين) •









BCC.799
1b88
1

SEP 10 1964

